

# تاج علوم الأدب وقانون كلام العرب

للإمام أحمد بن يحيى بن المرتضى  
المتوفى سنة ٨٤٠ هـ

دراسة وتحقيق  
د. نوري ياسين حسين الهيتي



إصدارات وزارة الثقافة والسياحة - صنعاء



تأليف: علوف الأدب  
وقائمه: كلام العرب

# تأريج علوم الأدب وقائون كلاً من العرب

للإمام أحمد بن يحيى بن المرتضى  
(المتوفى سنة ٥٨٤ هـ)

دراسة وتحقيق  
د. نوري ياسين حسين الهيتي

المجلد الأول

إصدارات وزارة الثقافة والسياحة - صنعاء



ANNA BOOK  
2004  
Yemen's 2004 to 2005 cultural capital

جميع حقوق هذه الطبعة محفوظة للناشر

١٤٢٥ هـ - 2004 م

رقم الإيداع بدار الكتب بصنعاء

(٢٠٠٤/١٣٤)

الناشر

الجمهورية اليمنية

وزارة الثقافة والسياحة

صنعاء الحسبة - ص.ب. (36) - (237)

هاتف: 235114 - فاكس: 235113

بريد إلكتروني: moc@y.net.ye

من بهاء صنعاء... وجلبات عبقها.. في عام تتويجها عاصمةً  
للثقافة العربية.. يأتي هذا الاحتفاء بمجد الكلمة.. وجلال أنوارها.  
في بدء الوعي الإنساني كانت الكلمة..  
وعلى رأس فعاليات هذا العام الاستثنائي تأتي هذه الإصدارات..  
حدثاً بتوج صنعاء فضاءً شاسعاً للثقافة والتاريخ والجمال  
والخصوصية.

خالد عبد الله الرويشان

وزير الثقافة والسياحة



## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

### المقدمة

إن الحمد لله - تعالى - أحمده وأشكره، وأستعينه وأستغفره، وأشهد أنه لا إله إلا هو وحده لا شريك له، وأن سيدنا محمداً عبده ورسوله، أرسله بالنور الساطع والبرهان القاطع، بلسان عربي مبين، هدى ورحمة للعالمين، صلى الله عليه وسلم، وعلى آله الزهر الطاهرين، وصحبه الغر الميامين، والتابعين لهم بإحسان حتى يرث الأرض ومن عليها وهو خير الوارثين. وبعد:

فإن من أعظم نعم الله - تعالى - على أن وجهني لعلم النحو، فجعلني أحد طلابه والمتسبين إليه، إذ هو المعراج إلى علوم الإسلام، ومفتاح فهم كلام الله - تعالى - وحديث سيد الأنام.

ولعل من المعلوم لكل باحث أن اختيار موضوع الرسالة هو من أصعب ما يواجه طالب الدراسات العليا، وذلك لكثرة الخيارات المتاحة أمامه تبعاً لضخامة تراثنا العربي الإسلامي وتنوع أساليب التأليف فيه.

وكنت قد بدأت - بعد أن وفقني الله لإنهاء مرحلة التخصص السابقة - أجيل الفكر والنظر في فهارس المخطوطات بحثاً عن كتاب أتقدم به موضوعاً لرسالة الدكتوراه. وقد أثار انتباهي منذ البداية أن تراثنا العربي الإسلامي في بلاد اليمن تراث عظيم كمّاً ونوعاً، وهو مع هذا لم يحظ بالعناية الكافية من الدارسين والباحثين، ولم يحقق منه أو ينشر إلا النزر اليسير. وذلك راجع - كما هو معلوم - إلى حالة العزلة التي عاشتها البلاد اليمنية في شتى المجالات، والتي استمرت قروناً عديدة قطعت خلالها جسور الاتصال بين اليمن وجسم العالم الإسلامي أو كادت.

وكانت اليمن قد شهدت منذ سنوات عدة نهضة قوية في مجال الحفاظ على تراثها الثقافي، متمثلة في إنشاء الهيئة العامة للأثار ودور الكتب التي تسعى جاهدة لتجميع هذا التراث في مكتبات حديثة وفهرسته وتيسيره للطالبيين بعد أن لفه الظلام

والإهمال طويلاً، وأوشك ما تبقى منه على البلى والتلف، وما تقوم به وزارة الأوقاف في اليمن من جهود على نفس الصعيد، على أنه لا زالت هناك عقبات ومصاعب تعترض سبيل الباحثين في الاطلاع على المخطوطات أو تصويرها.

وكان معهد المخطوطات العربية بالقاهرة قد أرسل بعثة لتصوير بعض المخطوطات من صنعاء اليمن سنة ١٣٩٤ هـ - ١٩٧٤ م، ثم أعد فهرساً ضم أسماء الكتب التي تم تصويرها من هناك وأسماء مؤلفيها، وقد اطلعت على هذا الفهرس فظفرت فيه بجملة من الكتب الصالحة في ظني للتحقيق، والجديرة بالعناية والنشر، ووقع اختياري منها على كتاب (تاج علوم الأدب وقانون كلام العرب) للإمام المهدي أحمد بن يحيى بن المرتضى المتوفى سنة ٨٤٠ هـ.

وكنت قد عرفت عن الإمام ابن المرتضى قبل ذلك حين طالعت قسماً من كتابه العظيم (البحر الزخار الجامع لمذاهب علماء الأمصار) وذلك أثناء توقيفي في مكة المكرمة - زادها الله تشريفاً - وأنا عائد من مصر المحروسة إلى العراق بعد حصولي على درجة التخصص سنة ١٩٨١ م. ولم يدر بخلدي في حينه أن لهذا الإمام المجتهد الكبير في الفقه وعلوم المنطق والكلام والعقائد مصنفات نحوية.

وكان الموجود من نسخ هذا الكتاب لدى معهد المخطوطات اثنتين، إحداهما مصورة عن نسخة مكتبة الجامع الكبير الشرقية بصنعاء (كتب الوقف) والأخرى مصورة عن إحدى نسخ مكتبة الجامع الكبير الغربية. وكان واضحاً لي منذ البداية أن هاتين النسختين هما أقدم وأهم نسخ هذا الكتاب أن قدر أنه يوجد غيرهما، ذلك أن الأولى منهما مكتوبة سنة ٨٣١ هـ أي في حياة الإمام المهدي، والثانية - وإن خلت من تاريخ النسخ - فهي نسخة مخدومة من قبل العلامة عبد الله ابن شرف الدين، وهو ابن حفيد الإمام المهدي، وفي مواضع منها ما يشير إلى أنها مقروءة على المصنف أو مصححة على نسخة مقروءة عليه.

تقدمت بموضوع الرسالة إلى قسم اللغويات بهذه الكلية العتيقة عام ١٩٨٢ م. وبعد أن تم قبوله شرعت في نسخ الكتاب على النسختين اللتين صورتها من معهد المخطوطات، ولما تم لي ذلك وأعددت عدتي للشروع في تحقيق الكتاب والتعليق على مسائله وقع في يدي فهرس لمخطوطات مكتبة الجامع الكبير

الغربية بصنعاء أعده باحثان من الكويت، فوجدت أنهما قد ذكرا خمس نسخ للكتاب في تلك المكتبة إحداها هي المصورة في معهد المخطوطات عن المكتبة الغربية، وثلاث نسخ أخرى كاملة، ورابعها مبتورة، والمتبقى منها بضع ورقات ومع أن كل النسخ الأخرى التي تنقصني قد ذكر فيها تاريخ نسخها، ومنه تبين لي أنها جميعاً مكتوبة في القرن الرابع عشر الهجري، فهي نسخ متأخرة جداً في الزمان عن النسختين اللتين حصلت عليهما سابقاً، فإني لم أطب نفساً بالعمل قبل أن أطلع على كل ما يمكنني الاطلاع عليه من نسخ الكتاب، فبدأت محاولاتي للحصول على مصورات النسخ الثلاث الكاملة من المكتبة الغربية بالجامع الكبير بصنعاء.

ولما كنت أعلم أن تصوير المخطوطات لحساب أشخاص أو حتى الاطلاع عليها في أماكن وجودها أمر ليس بالهين، فقد استعنت - بعد الله تعالى - ببعض السادة من العلماء والباحثين العاملين معي في جامعة أم القرى، ممن لهم صلة وثيقة بالقائمين على شؤون التراث والمخطوطات باليمن، وجرت في ذلك مراسلات كان رد هؤلاء عليها أنه لا يمكن تصوير المخطوطات لأسباب يطول شرحها، وأنه يمكن للطالب أن يحضر إلى اليمن ويقابل النسخ التي تنقصه في أماكن وجودها.

وكان رأي كل من استشرت من أساتذتي وزملائي في ذلك أن النسختين اللتين حصلت عليهما من معهد المخطوطات كافيّتان جداً لضبط نص الكتاب وتحقيقه، ولا داعي لانتظار الحصول على غيرهما أو السعي من أجل ذلك، خصوصاً بعدما اتضح أنهما أقدم النسخ التي علمت بوجودها. لكنني لم أقتنع بذلك فرحلت إلى اليمن بعد سنة من التردد في العمل بين أن أمضي فيه على النسختين اللتين معي أو أنتظر تيسير غيرهما. وكنت لا أطمع بأكثر من مقابلة النسخ التي أفقدها على نسخة الأصل التي معي في مكان وجودها، ولكن شاء الله - تعالى وله الحمد - أن يفتح لي في هذه الرحلة أبواباً من التيسير لم تخطر لي على بال، وأن يذل لي كل الصعاب، ويزيل من أمامي كل العوائق، فتمكنت - بمنه وفضله وكرمه - من تصوير النسخ الثلاث التي تنقصني، كما تمكنت خلال رحلتي - مع قصر زمانها - من الحصول على معلومات غاية في الكثرة عن مؤلف هذا الكتاب، وعلى احصاء شامل ودقيق لآثاره التي خلفها في شتى العلوم، وعلى مصادر نادرة في سيرته وأخباره.

ثم يسر الله - تعالى - لي نسخة سادسة أنحفني بها معهد المخطوطات في الكويت، وكانت بعثته إلى صنعاء - وقد تصادف وجودي هناك مع وجودها - قد عثرت عليها في دار المخطوطات فصورتها لي بعيد رجوعي وأرسلتها لي إلى مكة المكرمة.

هذا، وتشتمل رسالتي - بعد هذه المقدمة - على قسمين: قسم الدراسة، وقسم التحقيق. وفي قسم الدراسة خمسة فصول تنتظم في بابين: الأول: الإمام المهدي أحمد بن يحيى بن المرتضى، وفيه فصلان: الأول عن حياته، وفيه قدمت نبذة عن بيته وعصره، ثم حققت اسمه ولقبه ونسبه، وذكرت مولده ونشأته وأسرته، واستعرضت تحصيله العلمي وشيوخه وتلاميذه، وتحدثت عن أخلاقه ومعالم شخصيته، وبينت منزلته العلمية وثقافته، ثم عرضت لسرد أحداث بيعته بالخلافة ومحتته بدخول السجن، وما جرى له من أحداث بعد خروجه من السجن، ثم ذكرت وفاته.

وفي الفصل الثاني من هذا الباب تحدثت عن قيمة مصنفات الإمام المهدي ومزنتها عند زبديّة اليمن، ثم سردت أسماء ما أمكنتني الوقوف عليه من كتبه، ورتبتها بحسب العلوم التي ألف فيها.

أما الباب الثاني من الدراسة فقد تناولت فيه كتاب (تاج علوم الأدب وقانون كلام العرب)، وجعلته في ثلاثة فصول:

الأول: وصفت فيه وصفاً عاماً منهج الإمام المهدي في الكتاب، وعرضت بإيجاز مادته العلمية وترتيبها، وحاولت التعرف على أهم أسباب ودواعي ذلك الترتيب عنده، وأثر نظرية العامل فيه، ثم لخصت أهم سمات منهجه.

والثاني: تحدثت فيه عن مذهب الإمام المهدي النحوي وآرائه واتجاهاته العامة، ومواقفه من النحاة السابقين له، ثم ذكرت بعض أوهامه في عزو الآراء والأقوال إليهم.

والثالث: درست فيه أصول النحو وشواهد في الكتاب، فذكرت احتجاج المؤلف بالسماع والقياس والإجماع، وموقفه من العلة النحوية. ثم درست شواهد الكتاب من الآيات القرآنية، والأحاديث النبوية، وآثار الصحابة، وأمثال العرب

وأقوالهم المأثورة، وأشعارهم وأرجازهم. وتحدثت عن طريقته في إيراد الشواهد، وذكرت نماذج من احتجاجه بالشواهد، ونماذج من رده للاحتجاج بها. وذكرت الشواهد التي انفرد بإيرادها، والشواهد التي انفرد بوجوده من الاستشهاد فيها.

ثم كتبت خاتمة لخصت فيها أهم ما مر ذكره في قسم الدراسة. وأخيراً وثقت نسبة الكتاب إلى مؤلفه بأدلة عديدة، ووصفت نسخ الكتاب المخطوطة التي اعتمدت عليها في ضبط نصه والتعليق عليه، وبينت منهجي في تحقيق الكتاب، وعملي فيه في نقاط محددة.

هذا، وفي الوقت الذي أقدم فيه هذا الكتاب لأساتذتي، وللباحثين والقراء مؤملاً أن يلقي القبول ويحوز الرضا أجذني ملزماً برد بعض الفضل لأهله الذين أدين لهم بإتمام هذا العمل على الوجه الذي أظنه مرضياً بإذن الله - تعالى - فأولهم أستاذ أساتذتنا فضيلة الأستاذ العلامة الدكتور إبراهيم عبد الرازق البسيوني رئيس قسم اللغويات بكلية اللغة العربية، فقد شرفني بقبوله الإشراف على رسالتي، فقلدني بذلك فخراً لا يزول - بإذن الله - ولا ينقطع، حيث صار اسمي مقترناً باسمه الكريم في كتاب واحد. إضافة إلى ما غمرني به من عطف أبوي كريم، وما لمسته منه من اهتمام وتقدير.

ثم أخي وأستاذي الفاضل العالم الهمام المحقق الأستاذ الدكتور محمد إبراهيم البناء، فقد قرأ هذا الكتاب معي كلمة كلمة، وقابل معي نسخه، ووجهني في ضبط نصه، وفتح لي بيته وقلبه وعقله. وكان فضله على قد سبق في رسالة الماجستير، فجزاه الله خير ما يجزي أستاذاً عن تلميذه وأخاً عن أخيه.

ثم أخي الأستاذ الدكتور طارق نجم عبد الله الذي لم يتوان في تقديم المساعدة لي في كل ما طلبته منه، فكان لي نعم السند والمعين.

ثم أخوأي الكريمان فضيلة الشيخ الدكتور عبد الحكيم عبد الرحمن السعدي والأستاذ عبد الحميد جاسم الفياض اللذان ساهما في الإشراف على طبع الرسالة وأعانا في تصحيحها. فلكل هؤلاء الأفاضل أقدم خالص شكري وعظيم امتناني. وفي الختام أتوجه بالدعاء إلى باري السموات والأرض أن يجعل عملي هذا

خالصاً لوجهه، وأن يلهمني شكره وذكره، وأن يجنبني الزلل والخطل فيما أستقبل  
من عمل، ويرزقني الثبات في الأمر، والهداية إلى الرشد، والإخلاص في القول  
والعمل، إنه نعم المولى ونعم النصير.  
وصلّى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.  
وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

نوري ياسين حسين

مكة المكرمة

في: ١٣/ رمضان/ ١٤٠٦هـ

٢١/ حزيران/ ١٩٨٦م

## **قسم الدراسة**

**الباب الأول: الإمام المهدي أحمد بن يحيى بن المرتضى**

**الباب الثاني: تاج علوم الأدب وقانون كلام العرب**





## الباب الأول

الإمام المهدي أحمد بن يحيى بن المرتضى

الفصل الأول: حياته

الفصل الثاني: آثاره



نسبه عليه السلام كما ذكره مراراً في بعض  
الكتب

## الفصل الأول حياته

منصور بن الفضل الكبير بن عبد الله الحجاجي بن  
علي بن يحيى بن القاسم بن يوسف بن إبراهيم

اسمه ولقبه ونسبه:

اسمه أحمد، ولقبه المهدي، وقد يقال: المهدي لدين الله، والمهدي لدين الحسن بن  
رب العالمين، وتلقب بعد بيعته بالخلافة بأمر المؤمنين، ويجمع بينهما في نعتة إبراهيم بن  
غالباً فيقال: أمير المؤمنين المهدي لدين رب العالمين. ونعتة علماء الزيدية إسماعيل بن  
مؤرخوهم بالإمام الأعظم، وحاشا أطلق ذلك في كتبهم فالمراد هو. ولم تذكر له إبراهيم بن  
كنية إلا ما ذكره مترجمه في أول كتابه الأزهار حيث كناه بأبي الحسن، والحسن الحسن بن  
اسم ابنه الأكبر ومؤلف سيرته، لكن لم تشتهر تكنيته به على ما يبدو لغلبة الألقاب أمير المؤمنين  
السابقة عليه.

ويتصل نسبه بالإمام علي بن أبي طالب - رضي الله عنه - فهو أحمد بن  
يحيى بن المرتضى بن الفضل بن منصور بن الفضل الكبير بن الحجاج بن عبد  
الله بن علي بن يحيى بن القاسم بن يوسف الداعي بن يحيى المنصور بن أحمد  
الناصر ابن الإمام الهادي إلى الحق يحيى بن الحسين بن القاسم بن إبراهيم بن  
إسماعيل بن إبراهيم بن الحسن بن الحسن بن علي بن أبي طالب رضي الله عنه<sup>(١)</sup>.

### مولده ونشأته وأسرته:

اختلف المؤرخون في تحديد سنة ولادة الإمام المهدي على قولين: الأول:  
أنه ولد في حدود سنة (٧٦٤هـ)، وهو قول ابنه الحسن فقد قال في سيرة والده:  
«كانت ولادته سنة أربع وستين وسبعمائة فيما يغلب في الظن، وإن تقدمها فيسير،

(١) انظر البدر الطالع للشوكاني ١/١٢٢، أئمة اليمن لمحمد زباره ص ٣١٢، وفيه زاد بعض  
الاسماء على ما ذكرناه في نسبه.

أو تأخرها في تفسير. وذلك بعد دعوة خاله الإمام المهدي علي بن محمد بن علي بأربع عشرة سنة<sup>(١)</sup>. وتبعه في هذا قلة من المؤرخين<sup>(٢)</sup>.

**والثاني:** أنه ولد سنة (٧٧٥هـ)، وبه قال الإمام الشوكاني<sup>(٣)</sup>، وتبعه أكثر المؤرخين<sup>(٤)</sup>. وقد حدد الشوكاني ولادته بيوم الاثنين وقال: «لعله سابع شهر رجب»<sup>(٥)</sup> والفرق بين القولين إحدى عشرة سنة، وهو فرق كبير يدعو إلى التأمل والنظر في القرائن والأحوال التي يمكن أن تظهر الصحيح منهما، أو ترجح أحدهما على الآخر. وقد تبين لي بما لا يدع مجالاً للشك صحة القول الأول ويطلق الثاني للقرائن الآتية: قد أجهاد المحقق وأفاد في هذه المراسل ما عدل المصنف في نسخة من

١ - نص ابنه الحسن على ذلك - وإن شكَّ بزيادة أو نقصان يسيرين - فهو أثبت الناس في تحديد سنة ولادة والده.

٢ - ذكر ابنه أيضاً أن والده أدخل المكتب لحفظ القرآن الكريم وعمره سبع سنين، وأثناء ذلك اشتد بخاله الإمام علي بن محمد بن علي خليفة الزيدية آنذاك مرض الفالج الذي كان يعاني منه، فذهبت أسرة الإمام المهدي لزيارته في مقر حكمه في (ذمار) ومعهم الإمام المهدي، ومكنوا هناك إلى أن توفي<sup>(٦)</sup>. ومعلوم يقيناً أن الإمام علي بن محمد توفي سنة (٧٧٣هـ)<sup>(٧)</sup>. وهذه الواقعة تدل دلالة قاطعة على أن الإمام المهدي قد تجاوز سبع سنين من عمره سنة (٧٧٣هـ)، وهذا يبطل القول بأنه ولد سنة (٧٧٥هـ).

(١) كثر الحكماء وروضة العلماء ق ١/٥٥.

(٢) منهم محمد زبارة في أئمة اليمن ص ٣١٢، وخالف هذا في اتحاف المهتدين كما سيأتي. وانظر مصادر الفكر العربي الإسلامي في اليمن ص ٥٨٣، مقدمة البحر الزخار ٣/١.

(٣) البدر الطالع ١/١٢٢.

(٤) انظر فرجة الهموم ص ١٩٦، اتحاف المهتدين ص ٦٨، بلوغ المرام (الملحق) ص ٤١٠.

(٥) الموضوع السابق من البدر الطالع.

(٦) كثر الحكماء ١/٥٨.

(٧) سنأتي ترجمته في شيوخ الإمام المهدي.

٣ - تقدم فيما نقلناه عن ابنه الحسن أنه ولد بعد دعوة خاله الإمام علي بن محمد المذكور بأربع عشرة سنة. وقد علم يقيناً أن الإمام علي بن محمد قد دعا لنفسه بالخلافة وبويع بها سنة (٧٥١هـ) كما سيأتي في ترجمته.

٤ - ذكر المؤرخ محمد زبارة أن من جملة شيوخ الإمام المهدي خاله علي بن محمد الذي تقدم ذكره<sup>(١)</sup>، وقدمنا أن الإمام علي بن محمد توفي سنة (٧٧٣هـ)، فإذا قلنا إن الإمام المهدي ولد سنة (٧٧٥هـ) كما ذهب إليه الشوكاني وغيره فإنه يكون قد ولد بعد وفاة خاله بستين، فكيف يكون من شيوخه؟ أما على ما صححناه، من أنه ولد سنة (٧٦٤هـ) فإنه يكون عند وفاة خاله قد أتم تسع سنين من عمره، فلا يستبعد أن يأخذ عنه بعض مبادئ العلوم صغيراً.

٥ - أجمعت مصادر التاريخ اليمني على أن الإمام المهدي قد بويع بالخلافة بعد أن بلغ رتبة الاجتهاد، واستقل في استنباط الأحكام، وفاق غيره ممن بلغوا تلك الرتبة من الزيدية، وكان ذلك سنة (٧٩٣هـ)، فإذا ما سلمنا أنه ولد سنة (٧٧٥هـ) فإن عمره يكون حين بيعته ثمانية عشر عاماً، وأنه قد بلغ رتبة الاجتهاد المطلق قبل هذا التاريخ، وهذا وإن نص عليه بعض مترجميه - مستبعد جداً، ولا يكاد يحدث، ولا يعرف له نظير في التاريخ الإسلامي، وإن وجد فهو من الأعاجيب الخارقة للعادة مع ما هو معلوم من كثرة وصعوبة الشروط التي تؤهل صاحبها لدرجة الاجتهاد عند الزيدية، فضلاً عن منصب الإمامة العظمى.

هذا وكما اختلف في تحديد سنة ولادة الإمام المهدي اختلف في تحديد مكانها أيضاً فقيل: إنه ولد في (ذمار). وقيل: بل في بلاد (آيس). والأول هو المشهور الذي عليه أكثر مصادر ترجمته<sup>(٢)</sup>. ولم يذكر ابنه في سيرته شيئاً في ذلك. ويؤيد المشهور أن (ذمار) كانت آنذاك مقر حكم خاله الإمام علي بن محمد بن علي السابق ذكره.

(١) أئمة اليمن ص ٣١٢.

(٢) البدر الطالع ١/ ١٢٢، بلوغ المرام ص ٤١٠، أئمة اليمن ص ٣١٢، مقدمة البحر الزخار ٣/١.

هذا المستبعد جداً، ولا يكاد يحدث، ولا يعرف له نظير في التاريخ الإسلامي، وإن وجد فهو من الأعاجيب الخارقة للعادة مع ما هو معلوم من كثرة وصعوبة الشروط التي تؤهل صاحبها لدرجة الاجتهاد عند الزيدية، فضلاً عن منصب الإمامة العظمى.

وقد نشأ الإمام المهدي وترعرع في بيت هو رأس بيوتات اليمن علماً وديناً ونسباً فارتضع صغيراً نَدَى العلم وَرُبِّي في جِجَرِ الجَلَم . وهو كما قال ابنه في سيرته : «تَبَعَهُ شَجَرَةٌ مَبَارَكَةٌ أَصْلُهَا ثَابِتٌ وَفَرْعُهَا فِي السَّمَاءِ ، ذَوِّخْتُهَا سَيِّدُ الْبَشَرِ الشَّفِيعُ الْمَشْفَعُ فِي الْمَحْشَرِ ، وَأَغْصَانُهَا سَادَاتُ الْأُئِمَّةِ حِجَّةُ اللَّهِ عَلَى الْأُمَّةِ الْوَصِيُّ وَبَسِطَاهُ وَلُبَّابُ عَرَّتِهِمُ الْمُخَيَّنَ لِلْسِّنِّ»<sup>(١)</sup> . تَرَبَّى أَوَّلًا فِي كَنَفِ وَالِدِهِ ثُمَّ تَحْتَ رِعَايَةِ أَخِيهِ وَصْنَوِ الْهَادِي مِنْ بَعْدِهِ ، وَفِي حَجَرِ وَالِدَتِهِ ، ثُمَّ أُخْتُهِ الدَّهْمَاءُ بَعْدَ وَفَاةِ وَالِدَتِهِ . وَهَذِهِ تَرَاجِمُ مُوجِزَةٌ لِكُلِّ مِنْهُمْ :

**والده:** \* رَضِيَ وَالِدُ الْإِمَامِ فِي صَبَا عَنْ يَدِ عَلِيِّ بْنِ  
الْإِطَمِّ قَدْ رَضِيَ فِي صَبَا عَنْ شَيْئًا بَعْدَ  
نَسْوَةِ أُمِّهِ فِي ذِمَّةِ رَحِمَتِهِ كَانَتْ زِلَازَةً

هو السيد العالم العابد الزاهد يحيى بن المرتضى بن مفضل بن منصور . نعت الحسن في سيرة والده بقوله ؛ «إمام اليمن ، المُحيي ما مات من الفرائض والسنن ، حائز قصبات السبق ، الهادي إلى الحق» . وذكر مما قيل في رثائه أبياتاً لبعض سادات أهل البيت ، منها :

أَوْ لَمْ تُضَرِّعْ شَيْخَ آلِ مُحَمَّدٍ    أَوْ عَلَى الْبَكَاءِ وَالسَّجَادِ  
إِلَى أَنْ قَالَ :

قَدْ خَضَّعْتُ بَحْرَ الْعُلُومِ وَمَا انْتَهَى    سِيْنُ الْكَدَائَةِ بِالذُّكَا الْوَقَادِ  
فِيمَا لَكُمْ يُرْجَى لِكَشْفِ مُلِمَّةٍ    وَفَكَاكِ مُغْضِلَةٍ وَنَفْسِي فَسَادِ  
وَلَمْ يَذْكُرْ سَنَةَ وَفَاتِهِ ، وَقَبْرُهُ غَرْبِيُّ مَسْجِدِ الْقُلَيْنِجِيِّ بِصَنْعَاءَ مَشْهُورٍ<sup>(٢)</sup> .

**والدته:**

هي السيدة الفاضلة حَصِينَةُ بِنْتُ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِي . وصفها ابنه الحسن بقوله : «وَأُمٌّ لَمْ يَكُنْ فِي فَوَاضِلِ بَنَاتِ الْعَتَرَةِ مِنْ يَفْضُلِهَا أَوْ يَسَاوِيهَا ، كَرِيمَةُ الْأَعْرَاقِ ، مَخْتَصَةٌ بِمَكَارِمِ الْأَخْلَاقِ ، أُخْتُ الْإِمَامِ الْأَوَّاهِ ، الْبَاتِعُ نَفْسَهُ مِنَ اللَّهِ ، الْمَهْدِيُّ لِدِينِ

(١) كنز الحكماء ٥٤/ب .

(٢) المصدر السابق ، أئمة اليمن ص ٣١٢ .

الله علي بن محمد». وذكر لها كرامات ونبوءات ومنامات صادقة كثيرة لا يتسع المجال لذكرها هنا. وتوفيت وهي عائدة من زيارة أخيها الإمام علي بن محمد بن علي في بلدة يقال لها: (طليم)، وقبرها هناك مشهور، وكان عمر الإمام المهدي عند وفاتها خمس أو ست سنين\*، والشك من ابنه الحسن<sup>(١)</sup>. \* لأن كاتبة هذه الزيارة

صنوه الهادي: *هو السيد الإمام المتكلم النحوي الهادي بن يحيى بن المرتضى أخو الإمام المهدي وصنوه الأكبر منه سنّاً وشيخه. كان عالماً كبيراً، وبلغ الغاية القصوى في علم الكلام، وله فيه مقالات وترجيحات، وكان يميل إلى مذهب الإمام أبي الحسين البصري ولا يرى التكفير باللازم، وله آراء في النحو وترجيحات ذكر بعضها الإمام المهدي في هذا الكتاب. وذكر الحسن ابن الإمام المهدي أن الهادي كان يسمع أخاه المهدي في الليل ما قد سمعه على مشايخه في النهار. وكانت وفاته سنة (٧٨٦هـ) وقليل سنة (٧٩٣هـ)<sup>(٢)</sup>.*

#### أخته الدهماء:

هي السيدة الشريفة الفاضلة دهماء بنت يحيى بن المرتضى، أخت الإمام المهدي وأكبر منه سنّاً. كانت عالمةً مبرّزة، قرأت على أخويها الهادي والمهدي، وعلى الإمام المظهر بن محمد، ولها مصنفات تشهد بطول باعها، ورسوخ قدمها، منها: الأنوار شرح الأزهار - في أربعة مجلدات - وهو شرح لكتاب الأزهار لأخيها صاحب هذا الكتاب، شرح منظومة الكوفي في الفقه والفرائض، شرح مختصر المنتهى في أصول الفقه، الجواهر في علم الكلام، وأقامت لتدريس الطلبة ونشر العلم في مدينة (ثلاث)، وتزوجها السيد محمد بن أبي الفضائل، ولها منه ولد يسمى إدريس. ولما طلب أخوها الإمام المهدي وصولها إليه من (ثلاث) وهو يومئذ

(١) كنز الحكماء ٥٤/ب، ١/٥٨.

(٢) البدر الطالع ٢/٣٢٠ - ٣٢١، أئمة اليمن ص ٢٧٩، كنز الحكماء ١/٥٩، مصادر الفكر

العربي الإسلامي في اليمن ص ١١٦.

مع أهله في بلاد (جراز) ارتاع أهل ثلا لخروجها من بينهم، وتوسلوا إلى الإمام المهدي بالفقيه يوسف بن أحمد بن عثمان، فكتب إلى الإمام المهدي يستعطفه في تبقيتها بثلا لحاجة الناس إلى علمها وتدريسها، فأسعفهم الإمام المهدي وأقامت هناك تدرس حتى توفيت سنة (٨٣٧هـ). ولها شعر حسن، منه ما قالته في مدح كتاب الأزهار وصاحبه الإمام المهدي:

يا كتاباً فيه شفاء النفوس أنشجته أفكار من في الحبوس  
أنت للعلم في الحقيقة نور وضياء وبهجة للنفوس<sup>(١)</sup>

هؤلاء الأربعة هم الذين تولوا رعاية الإمام المهدي وتربيته في أول نشأته. والمطالع لتراجم أهل بيت الإمام المهدي أصولاً وفروعاً لا يكاد يجد إلا عالماً مبرزاً، أو إماماً قذاً مجتهداً، أو خليفة تولى إمامة الزيدية الدينية والسياسية. واقتصر هنا على ذكر بعض من يتصل بالإمام المهدي من أولاده وأحفاده:

#### فاطمة بنت الإمام المهدي:

هي الشريفة العالمة الناسكة فاطمة بنت الإمام المهدي أحمد بن يحيى بن المرتضى الحسينية. كانت بمكانة رفيعة من العلم والعبادة والرصانة والزهادة، وكان والدها الإمام المهدي يرجع إليها في بعض المشكلات، وذات مرة رجع إليها في مسألة الخضاب بالعصفر فأجابته بجواب مفيد عجيب فقال: «إن فاطمة ترجع إلى نفسها في استنباط الأحكام». قال المؤرخ زبارة تعقياً على ذلك: «وناهايك بمثل هذا الكلام من مثل هذا الإمام دليلاً على علو مكانتها العلمية ورفعة شأنها». وقال الشوكاني: «وهذه المقالة تدل على أنها كانت مبرزة في العلم، فإن الإمام لا يقول مثل هذه المقالة إلا لمن هو حقيق بها». وقد زوجها والدها بتلميذه السيد الإمام المتوكل المطهر بن محمد بن سليمان فكان يرجع إليها في المشكلات، وإذا ضايقه التلامذة في بحث دخل إليها فتيده الصواب فيخرج بذلك إليهم فيقولون: ليس هذا منك، وإنما هو من خلف الستار. وإليها أشار الإمام المهدي بقوله:

(١) ترجمتها في البدر الطالع للشوكاني ٢٤٨/١، أئمة اليمن ص٣٠٨، مصادر الفكر العربي الإسلامي في اليمن ص١٩٨، تاريخ اليمن الثقافي ٢٥٨/٤.



ونسأؤنا فاقت أئمة غيرنا في الفضل والتدريس والأخلاق ولما ماتت عند الإمام المطهر المذكور اشتد حزنه عليها لما كانت عليه من الكمال في أمور الدنيا والدين، فزوجه الإمام المهدي بأختها في ليلة وفاتها. وكانت وفاتها في حدود سنة (٨٤٠هـ) قبيل موت والدها<sup>(١)</sup>.

### الحسن ابن الإمام المهدي:

هو السيد الجليل العارف الحسن، الابن الأكبر للإمام المهدي أحمد بن يحيى بن المرتضى. قال عنه ابن أبي الرجال: «كان من الفضلاء الأعيان، أهل العلم والانتان. وهو الذي تولى سيرة أبيه، وغلب عليه حب الإمارة على ما عليه أولاد الأئمة». ونُقِلَ عن العلامة المجتهد المطلق محمد بن إبراهيم الوزير قوله فيه: «كان سيداً كاملاً».

وقد أُلِفَ في سيرة والده الإمام المهدي كتاباً سماه (كنز الحكماء وروضة العلماء) تناول فيه سيرته من الناحية العلمية مع طرف من أخباره وسيرته، وقسمه إلى أربعة أبواب: الأول: في خطبه ومواظبه، والثاني: في شعره، والثالث: في رسائله ووصيته وبعض مكاتباته، والرابع: في ذكر مولده وطرف من أحواله. وقد اطلعت عليه مخطوطاً في مكتبة الجامع الكبير الغربية بصنعاء واعتمدته ضمن ما اعتمدت من مصادر ترجمته.

توفي الحسن - ولا عقب له - في سنة (٨٤٠هـ) بالطاعون الكبير الذي مات فيه والده وكثير من الفضلاء والعلماء، بعد وفاة والده بأربعين يوماً<sup>(٢)</sup>.

### شمس الدين ابن الإمام المهدي:

هو السيد العلامة المجتهد، الفهامة المقتصد شمس الدين ابن الإمام المهدي لدين الله أحمد بن يحيى بن المرتضى الحسيني اليمني. تربى في حجر والده نحو

(١) ترجمتها في البدر الطالع ٢٤/٢ - ٢٥، أئمة اليمن ص ٣١٨ - ٣١٩.

(٢) ترجمته في مطلع البدر لابن أبي الرجال ١/١٥٧، مصادر الفكر العربي الإسلامي في اليمن ص ٤٢١.

عشر سنين، وحفظ المتون المختصرة، وأخذ في علم العربية على الإمام المطهر ابن محمد الحمزي، وترقى في مدارج العلم وبلغ رتبة الاجتهاد مع الورع والزهد والتقوى والنسك، وكان مع هذا حسن العبارة شاعراً بليغاً كثير المحفوظات. ومن أجل تلامذته ابنه الإمام المتوكل على الله الآتية ترجمته. وتوفي بظفير حجة سنة (٨٩٤هـ) وقيل: سنة (٩٠٤). وقد أغرب محمد زبارة فذكر في ملحق البدر الطالع أنه توفي سنة (١٠٩١) وهذا لا يعقل<sup>(١)</sup>.

### الإمام المتوكل حفيد الإمام المهدي:

هو الإمام الأعظم أمير المؤمنين المجدد لأحكام الدين بالعلم والسياف في القرن التاسع في البلاد اليمنية، واسمه المشهور شرف الدين، واسمه الآخر يحيى، وقد يجمع بينهما، وهو ابن شمس الدين السابق ذكره ابن الإمام المهدي أحمد بن يحيى بن المرتضى الحسني اليمني. ولد بحصن (حضور) خامس عشر من رمضان سنة (٨٧٧هـ)، وقرأ على جماعة من العلماء منهم والده شمس الدين، والعلامة عبد الله بن أحمد الشطبي، والفقيه علي بن صالح العلفي، والفقيه محمد بن إبراهيم الطفاري، وغيرهم كثير. وقد أفاض الشوكاني في البدر الطالع في ذكر شيوخه والكتب التي قرأها على كل منهم. واتفقت مصادر ترجمته على براعته في العلوم العقلية والنقلية على السواء، وظهور نجابته صغيراً، وإكبابه على العلم والتحصيل. دعا لنفسه بالخلافة سنة (٩١٢هـ) وبايعه أكابر علماء عصره، ونافسه عامر بن عبد الوهاب، وكانت بينهما مجاولات ومساوالات وحروب، وافتتح الكثير من مدن اليمن. وله مصنفات تشهد بجلالة قدره وإمامته أهمها الأثمار اختصر فيه الأزهار لجده الإمام المهدي، وجاء فيه عبارات موجزة نفيسة شاملة لما فيه. وله شعر حسن ذكر بعضه الشوكاني في البدر. وبالجملته فسيرته عِقَّةٌ عَظِيمَةٌ، ولا مجال للإطالة فيها هنا. وتوفي بعد أن ابتلي بفقد بصره فصبر واحتسب سنة (٩٦٥هـ). وقبره بظفير حجة مزور مشهور<sup>(٢)</sup>.

(١) أئمة اليمن ص ٣٥٤، ملحق البدر الطالع ص ٩٩ - ١٠٠.

(٢) ترجمته في البدر الطالع للشوكاني ١/ ٢٧٨ - ٢٨٠، أئمة اليمن ص ٣٦٩، اتحاف المهتدين ص ٥.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن نسخة الأصل لهذا الكتاب الذي تقدمه محققاً من جملة الكتب الموقوفة في خزانته . وابنه عبد الله هو الذي قام بخدمتها وتصحيحها كما سيأتي .

### تحصيله وشيوخه وتلاميذه:

لا شك أن الإمام المهدي - وقد نشأ في الأسرة التي تحدثنا عنها آنفاً - قد أخذ عن والده ووالدته وأخيه الهادي مبادئ العلوم، كما هو معروف معتاد في تلك الأيام . وقد نص المؤرخ محمد زبارة على أنه قد أخذ في صباه عن هؤلاء المذكورين من أهل بيته، وعن خاله الإمام علي بن محمد بن علي ونجمله الإمام الناصر صلاح الدين بن علي بن محمد<sup>(١)</sup>.

ويذكر لنا الحسن ابن الإمام المهدي في سيرته أن والده أدخله بعد أن أتم حتم القرآن وصنوه الهادي في علم العربية، فلبث في قراءة النحو والتصريف والمعاني والبيان قدر سبع سنين، حتى انتهى في هذه العلوم الثلاثة إلى ما لم يتت إليه غيره من أبناء زمانه، وعرف فيها بالتحقيق والتدقيق والتدريس، وشرع في تصنيف كتاب (الكوكب الزاهر في شرح مقدمة طاهر) قبل أن تنتهي سنه إلى عشرين سنة، فجمع فيه نحواً كثيراً وعلماً غزيراً<sup>(٢)</sup>.

ثم أخذ في قراءة علم الكلام على صنوه الهادي، وكان الهادي قد بلغ فيه الغاية القصوى، وثبتت له فيه اليد الطولى، ثم أتم قراءته على يد القاضي العلامة محمد بن يحيى المذحجي، وكان من البارعين في هذا الفن، فسمع عليه الخلاصة وشرحها، وذكر الشوكاني أنه حفظهما<sup>(٣)</sup>. وسمع على القاضي المذكور شرح الأصول للسيد مانتكديم، ثم كتاب الغرر، وكتاب الحُجُول وغيرها<sup>(٤)</sup>.

ثم شرع في قراءة علم اللطيف، فسمع تذكرة ابن مَتَوْنَه على القاضي المذكور

(١) أئمة اليمن ص ٣١٢.

(٢) كنز الحكماء ٥٨/١، البدر الطالع ١٢٢/١.

(٣) البدر الطالع ١٢٢/١.

(٤) كنز الحكماء ٥٨/ب.

(١) هو كتابها واحد

(٢) الغرر الحُجُول في بيان

فوائد شرح الأصول

للفقيه قاسم بن أحمد بن محمد

الشهيد الحلي . ر .

تعليق على تعليق الإمام

مانتديم على شرح الأصول

للمفتي القاسم بن أحمد بن محمد

الشهيد الحلي . ر .

مرة، ثم مرة أخرى على العلامة علي بن عبد الله بن أبي الخير، وأتقن ذلك إتقاناً عجيباً حتى شرع في اختصار التذكرة في صباه، ثم قرأ المحيط على الإمام المذكور، ثم المعتمد لأبي الحسين البصري<sup>(١)</sup>.

ولما تم له جميع ذلك انتقل إلى أصول الفقه فسمع الجوهرة للشيخ أحمد الرصاص على العلامة ابن أبي الخير أيضاً، وسمع عليه كتاب (متهى السؤل والأمل في علمي الأصول والمجلد) لابن الحاجب. ثم حقق الجوهرة المذكورة تحقيقاً عجيباً واختصرها في منظومة سماها (فائقة الأصول) وذكر فيها الخلاف. كل ذلك في أوان صباه<sup>(٢)</sup>. وفي أثناء ذلك سمع سيرة رسول الله ﷺ على الفقيه العالم علي بن صالح العدوي، وسمع عليه أيضاً نظام الغريب، ومقامات الحريري، وبلغ فيها الغاية، وصنف شرحاً لمقامات الحريري ذكر ابنه في سيرته أنه ذهب يوم **اليوم** مع<sup>(٣)</sup>، وفي أثناء ذلك سمع الطريفي في متشابه القرآن، وسنن أبي داود، واستجاز كتب البخاري ومسلم والترمذي وابن ماجه عن الشيخ المحدث المشهور سليمان بن إبراهيم العلوي المعروف بنفيس الدين العلوي فأجازه<sup>(٤)</sup>.

ثم شرع في قراءة كشف الزمخشري على المقرئ الحائز لقصب السبق في علوم القرآن أحمد بن محمد النجري المعروف بابن النساخ<sup>(٥)</sup>.

أما الفقه فقد ذكر ابنه في سيرته أنه سلك فيه طريقاً خاصة به غير طريق حفظ المتن والمختصرات، إذ رأى أنه بحر لا ساحل له، فجعل يسمع على أخيه الهادي في الليل ما قد سمعه في النهار على المشايخ ثم يختصر ما ألقاه عليه في شرح الكتب التي يقرأ فيها، حتى أتمه كتاباً مجلداً مستوفياً للخلاف في كلام السادة والمذاكرين، وأخذ في نقل ما جمعه، فلما تم له ذلك توفي صنوه الهادي<sup>(٦)</sup>.

(١) البدر الطالع ١/١٢٢، كنز الحكماء ٥٨/ب.

(٢) انظر المصدرين السابقين.

(٣) كنز الحكماء ٥٨/ب. ويوم معبر هو اليوم الذي أسر فيه الإمام المهدي في قرية معبر. وسيأتي بيان ذلك.

(٤) أئمة اليمن ص ٣١٢، كنز الحكماء ٥٨/ب.

(٥) البدر الطالع ١/١٢٢، كنز الحكماء ٥٨/ب.

(٦) كنز الحكماء ٥٨/ب، البدر الطالع ١/١٢٢.

هذه هي العلوم التي قرأها الإمام المهدي والكتب التي سمعها في أوان صباه وأول شبابه. ويلاحظ أن الإمام المهدي لم يكن في ذلك متلقياً فحسب، بل كان منذ صباه يشرح ويختصر وينظم ويعلق على الكتب التي يدرسها، وهي سمة له مؤدنة منذ صغره أنه يمتلك موهبة فذة، وملكة خاصة، ومقدرة فائقة تؤهله لأن يكون مجتهداً مستقلاً إذا ما تكاملت له آلات الاجتهاد المطلق، وهذا ما كان وتم له مما سنعرفه في المباحث الآتية.

### شيوخه<sup>(١)</sup>

#### الإمام المهدي علي بن محمد بن علي:

هو خال الإمام المهدي، ووالد الإمام الناصر صلاح الدين الآتي ذكره. ويرجع نسبه إلى الإمام الهادي يحيى بن الحسين. ولد سنة (٧٠٥هـ) ونشأ على ما نشأ عليه آبؤه من الاشتغال بالعلم والعمل، ثم دعا لنفسه بالخلافة وتمت بيعته سنة (٧٥٠هـ) في مدينة (ثلا) ثم افتتح صنعاء وصعدة وذمار وما بينها من المدن والقرى، ودانت له البلاد حتى ابتدأه مرض الفالج سنة (٧٧٢هـ)، وتوفي في مقر حكمه بذمار سنة (٧٧٣هـ)<sup>(٢)</sup>.

وقد مر ما نقلته عن سيرة الإمام المهدي لابنه الحسن من أنه كان قد سافر مع أهله من صنعاء إلى ذمار لرؤية المترجم في مرض موته، ونص المؤرخ محمد زبارة على أن الإمام المهدي قد أخذ عن خاله هذا، وهذا لا يستقيم إلا على ما صححته من أن الإمام المهدي قد ولد في حدود سنة (٧٦٤هـ)، لا على ما ذهب إليه الشوكاني وغيره من أنه ولد سنة (٧٧٥هـ).

#### الإمام الناصر صلاح بن علي:

هو ابن الإمام علي بن محمد السابق، فهو ابن خال الإمام المهدي. ولد سنة

(١) البدر الطالع ١/ ٤٨٥ - ٤٨٦.

(٢) لم أذكر في شيوخه من سبقت ترجمته من أهل بيته.

(٧٣٩هـ) واشتغل بالعلم حتى تأهل للإمامة، وبرز في فنون عدة، وقال عنه السيد العلامة الهادي بن إبراهيم الوزير فيما نقله الشوكاني: «إنه بلغ فوق رتبة الاجتهاد» وبرز في العلوم كلها تفسيرها، وحديثها، ونحوها، ولغاتها، ومعانيها، وبيانها، ومنطوقها، وأصولها، وفروعها، ومعقولها، ومسموعها، وله اطلاع عظيم على كتب الزهد والتاريخ، والفلك والهيئة والنجوم. بايعه أكابر علماء الزيدية بالخلافة بعد وفاة والده الإمام المهدي سنة (٧٧٣هـ)، وملك غالب البلاد اليمينية، واستقر بصنعاء، وعظمت دولته، واشتدت صولته. وكان جيد الرأي، حسن التدبير، كثير الجند، عادلاً، شجاعاً، متعافياً، عالي الهمة، مديماً للذكر والعبادة، مقرباً لأهل العلم. وكان قد زلزل الباطنية، وهد أركانهم، وسفك دماءهم، ونهب أموالهم، واستمر على ذلك حتى توفي بصنعاء في شوال من سنة (٧٩٣هـ)<sup>(١)</sup>. وقد نص المؤرخ زبارة على أن من تلاميذه الإمام المهدي أحمد بن يحيى بن المرتضى<sup>(٢)</sup>.

وبموت الإمام الناصر هذا وقع للإمام المهدي ما وقع من البيعة بالخلافة، ومنازعة علي بن صلاح الدين له، وما جرى له من محن وأحداث انتهت بسجنه كما سيأتي مفصلاً.

### الشيخ نفيس الدين العلوي؛

هو سليمان بن إبراهيم بن عمر بن علي بن عمر بن نفيس الدين الزيدي التعزي الحنفي. وعرف بنفيس الدين العلوي نسبة إلى شيوخه علي بن راشد. ولد سنة (٧٤٥هـ) وأخذ العلم عن والده، وعن علي بن راشد، وعن مجد الدين الفيروزآبادي صاحب القاموس، وغيرهم، وأجازه من المحدثين البلقيني، والعراقي، وابن الملقن، والهيتمي، والمناوي، وبرع في الحديث وعلومه حتى غدا شيخ المحدثين بالديار اليمنية وحافظهم، وحدث عن نفسه أنه قرأ صحيح البخاري خمسين مرة أو تزيد. ووصفه شيخه المجد صاحب القاموس بأنه إمام

(١) البدر الطالع ٢/ ٢٢٥ - ٢٢٦.

(٢) أئمة اليمن ص ٢٧٥، ٣١٢.

السنة. وتوفي سنة (٨٢٥هـ)<sup>(١)</sup>. وكان الإمام المهدي قد استجازه في البخاري ومسلم والترمذي وابن ماجه فأجازه<sup>(٢)</sup>.

### العلامة الحمزي:

هو الإمام المجتهد محمد بن سليمان بن محمد بن سليمان بن يحيى الحمزي الحسني. نُقِلَ عن صاحب طبقات الزيدية قوله فيه: «سلطان العلماء، ومرجع المحققين، البحر الحبر الحافظ، زين الملة، الذي أوضح من العلم كل مشكل، وسهل منه كل معضل، وفاق أهل زمانه علماً وفضلاً، واعترف له بالكمال، ورمقته العيون من كل مكان». وكانت وفاته سنة (٨٠٤هـ)<sup>(٣)</sup>. ونص المؤرخ زيارة على أنه من شيوخ الإمام المهدي<sup>(٤)</sup>.

### العلامة ابن أبي الخير الصائدي:

هو علي بن عبد الله بن أحمد بن أبي الخير الصائدي. كان إماماً في الكلام والتصوف، وبلغت مصنفاته فيهما نحواً من أربعين كتاباً. وقد أخذ عنه الإمام المهدي، وتقدم في بيان تحصيله ما سمعه عليه من كتب. وتوفي سنة (٧٩٣هـ)<sup>(٥)</sup>.

### تلاميذه:

أما تلاميذ الإمام المهدي فلا يمكن حصرهم، لكثرة ما درس وأجاز وتحدث، خاصة بعد أن اشتهر وذاع صيته وبلغ رتبة الاجتهاد وتجاوزها إلى الإمامة العظمى، وبعد أن صارت كتبه في الفقه وغيره معتمد المذهب الزيدي في اليمن في حياته وبعد مماته. واقتصر هنا على ذكر أبرز تلاميذه، فمنهم أخته الدهماء، وابنته فاطمة، وولدها الحسن وشمس الدين. ومن أنجب تلاميذه من غير هؤلاء:

(١) انظر البدر الطالع للشوكاني ٢٦٥/١.

(٢) انظر أئمة اليمن ص ٣١٢، مقدمة البحر الزخار ٤/١.

(٣) انظر ملحق البدر الطالع لمحمد زيارة ص ١٩٩.

(٤) انظر المصدر السابق، أئمة اليمن ص ٣١٢.

(٥) انظر كنز الحكماء ٥٨/١، أئمة اليمن ص ٣١٢، البدر الطالع ١٢٢/١، مصادر الفكر

العربي الإسلامي في اليمن ص ١١٥.

## الإمام المتوكل الحمزي:

هو المطهر بن محمد بن سليمان الحمزي الحسني اليمني . يرجع نسبه إلى الإمام علي بن أبي طالب - رضي الله عنه - ولد في السنة الأولى من القرن التاسع، ودعا إلى نفسه بعد موت الإمام المنصور علي بن صلاح الدين سنة (٨٤٠هـ)، وأجابه جماعة من علماء الزيدية . وكان عالماً كبيراً أخذ العلم عن الإمام المهدي أحمد بن يحيى بن المرتضى، ولازمه مدة طويلة، وتزوج ابنته فاطمة كما مر في ترجمتها . وعازضه في دعوته المهدي صلاح بن علي بن صلاح، والمنصور بن محمد، والمؤيد محمد بن الناصر، وهو أعلمهم . وقد غلبه محمد بن الناصر وسجنه ثم أطلقه، وما زالت أحواله تقوى وتضعف بعد خروجه من السجن حتى توفي في شهر صَفَرٍ من سنة (٧٨٩هـ) بمدينة (ذمار) ودفن بها<sup>(١)</sup>.

الصلح  
المتوكل  
(١٧٩)

## الفقيه علي بن محمد النجري:

هو العلامة المحقق علي بن محمد بن أبي القاسم بن علي بن ناصر النجري اليمني . كانت له عناية تامة بعلم الإمام المهدي وكتبه في الفروع، خاصة كتابه الأزهار، وقد شرحه، واشتهر شرحه له بشرح النجري . وكان الإمام المهدي قد أجازه إجازة جاء فيها: «اسْمَعْ علينا الفقيه الفاضل هذا الكتاب من أوله إلى آخره، وقد أذنا له أن يروي لفظه كما سمعه». وأُرْخِيتِ الإجازةُ بِسَلْخِ صَفَرٍ من سنة (٨٢٢هـ)<sup>(٢)</sup>.

## القاضي يحيى بن أحمد (صاحب البيان):

هو يحيى بن أحمد بن المظفر مؤلف (البيان) في فقه الزيدية، وهو مشهور جداً، وبه يعرف مؤلفه . كان أحد علماء الزيدية المبرزين في الفقه . أخذ عن علماء عصره كالفقيه يوسف بن أحمد بن محمد بن عثمان، والإمام المهدي أحمد بن يحيى بن المرتضى . وقد صار كتابه البيان من أعظم ما يعتمد، وعكف عليه الطلبة

(١) البدر الطالع ٣١١/٢ - ٣١٢، أئمة اليمن ص ٣٤٢.

(٢) أئمة اليمن ص ٣١٢، ملحق البدر الطالع ص ١٧١.



في ديار الزيدية كصنعاء وذمار وصعدة وغيرها. وله أيضاً كتاب الكواكب على التذكرة. وتوفي سنة (٨٧٥هـ)<sup>(١)</sup>.

### الفقيه يحيى بن أحمد مرغم:

هو يحيى بن أحمد بن علي مرغم. من أكابر العلماء، وبرع في الفقه خاصة. وله تصانيف حافلة أشهرها شرح البحر الزخار لصاحبنا الإمام المهدي، توفي قبل إتمامه فأتته بعده الإمام المطهر محمد بن سليمان الحمزي. وسيأتي ذكره في شروح البحر الزخار في آثار الإمام المهدي. وكانت وفاته سنة (٨٧٥هـ). وقد نص المؤرخ محمد زبارة على تلمذته للإمام المهدي<sup>(٢)</sup>.

### عبد الله مفتاح (شارح الأزهار):

هو عبد الله بن أبي القاسم بن مفتاح، كان بارعاً في الفقه، مشهوراً بالصلاح. وشرحه للأزهار للإمام المهدي هو أشهر شروحه على الإطلاق. وقد مال الناس إليه وعكفوا عليه مع عدم اشتماله على ما اشتمل عليه غيره من الشروح كما يقول الإمام الشوكاني، وهذا دليل حسن مقصده وصلاح نيته. وسيأتي تفصيل أكثر في وصف شرحه هذا عند الكلام على آثار الإمام المهدي في الفصل الآتي. وكانت وفاة ابن مفتاح سنة (٨٧٧هـ). وقد شك الإمام الشوكاني في كونه أخذ عن الإمام المهدي مباشرة، قال: «ولعله قرأ على الإمام المهدي»<sup>(٣)</sup>.

### أخلاقه ومعاله شخصيته:

عرف عن الإمام المهدي - مع ما هو عليه من العلم الواسع، والذكاء الوقاد، والموهبة الفذة - لين الجانب، ونبل الخلق، والزهد في الدنيا والعزوف عن ملذاتها وزخرفها، مع قوة شكيمة، وشدة صبر واحتمال، ومضاء عزم وإرادة. وكان حسن الصورة، بهي الطلعة، محبباً إلى النفوس، خطيباً، شاعراً، بليغاً، مؤثراً، واعظاً من الطراز الأول، داعياً إلى الله بالحكمة والموعظة الحسنة.

(١) البدر الطالع ٣٢٦/٢، أئمة اليمن ص ٣١٢.

(٢) أئمة اليمن ص ٤٠٢، مصادر الفكر العربي الإسلامي في اليمن ص ٢٠٣.

(٣) البدر الطالع ٣٩٤/١ - ٣٩٥، أئمة اليمن ص ٣٤١.

والكشف عن كل جوانب شخصية الإمام المهدي يحتاج إلى مصنف مستقل، وقد صنف في سيرته كتب مستقلة لكنها لم تزل حبيسة الظلام في دور المخطوطات، وخزائن المساجد. وقد أفاض مؤرخو الزيدية في استقصاء جوانب سيرته، ولم يحظ أحد من علماء اليمن بما حظي به هذا الإمام من اهتمام، ولم يترجم المؤرخون في اليمن لواحد من العلماء بما يقارب ترجمته في طولها واستقصائها. وقد ذكروا له من الكرامات والأحوال والمناقب ما يقصر عنه يراع الكاتب. وروى ابنه في سيرته جملة من الكرامات التي اشتهرت عنه في بلاد اليمن، والمنامات التي رآها الناس في فضله وسبقه، منها ما رآته أمه وهو في بطنها، ومنها ما رآته أخته (فطيم) في حال صغره، ومنها ما رواه علماء مشهورون بالصدق والعدالة والفضل، كالسيد الأفضل علي بن أبي الفضائل، والفقير الأفضل المعروف بالزهد والورع في بلاد (آنس) محمد بن منصور النجري. وقد قسم كراماته ومناقبه والمنامات التي اشتهرت في فضله إلى أقسام، منها ما كان قبل ولادته، ومنها ما كان في حال صغره، ومنها ما كان بعد دعوته، ومنها ما كان بعد موته. ولا يعيننا إثبات شيء من ذلك في هذه الدراسة، لثلا يخرج بنا عن المقصود منها<sup>(١)</sup>.

وقد حفلت مصادر ترجمة الإمام المهدي بالكثير من مواقفه العمليّة الدالة على إخلاصه وتجرده عن حظوظ نفسه، وتقديمه مصلحة المسلمين العامة على مصلحته الشخصية. فمن ذلك ما وقع عند أسره في نزاعه على الخلافة مع علي بن صلاح الدين، فقد جيء به مقيداً مع جماعة من أكابر أصحابه من الفقهاء، ودخل بهم صنعاء دخولاً منكراً، وكان هو والفقير سليمان بن إبراهيم النحوي (من خاصة أصحابه) محمولين على مَحْمَلٍ عليه سبجاف، فأحاط بهم الصبيان والسفهاء يؤذونهم ويشتمونهم، فقال له بعض أصحابه: ادع عليهم، فرفع الإمام المهدي سبجاف المَحْمَلِ وسلم عليهم، فلما رأوه اسْتَحْيَوْا، وكفوا عن الأذى، ودعوا الله أن ينفعهم به<sup>(٢)</sup>.

(١) انظر كنز الحكما ١/٥٥ - ٥٧/ب، أئمة اليمن ص ٣١٣، تاريخ اليمن الثقافي ٤/ ٢٤٥.

(٢) البدر الطالع ١/ ١٢٦، غاية الأمان ٢/ ٥٤٦.

ومما يدل على فضله وتجرده أيضاً أنه أعان غريمه وخصمه الأول علي بن صلاح الدين، وكان قد انتزع منه الخلافة وغلبه عليها بالقوة بعد أن بايعه أكابر العلماء كما سيأتي، أعانه بنفسه وبرجاله، وأفتى الناس بوجوب مساعدته حين حط على الباطنية وشدّد الحصار عليهم في حصن ذي مَزْمَر<sup>(١)</sup>.

وتذكر لنا المصادر أيضاً أن الإمام المهدي قد اكتسب محبة الناس جميعاً حتى إنه عندما سجن بقصر صنعاء أثر فيمن حوله من أهل الحبس وصلاح الجميع ببركته، وحفظوا القرآن عن ظهر قلب<sup>(٢)</sup>. وزاد تأثيره حتى أحبه سجانوه ومالوا إليه، وأخرجوه خفية من السجن، ثم اذلّوه من سور صنعاء وساروا معه إلى (ثُلَا)<sup>(٣)</sup>. وسيأتي تفصيل ذلك عند الحديث عن محنته وسجنه.

ومما أقر الله به عين هذا الإمام من المناقب أنه ألف كتابه الأزهار وهو في سجن المنصور علي بن صلاح الدين وألف أيضاً شرحه العظيم الغيث المدرار، وقد وضع الله لكتابه هذا القبول حتى صار معتمد المذهب الزيدي في الفقه إلى يومنا هذا، ولقيت سائر مؤلفاته القبول، وصارت هي المعتمدة في بابها عند أهل اليمن، وكثرت شروحيها وحواشيها كثرة لم تعرف لمؤلفات غيره، وهذا من علامات الإخلاص والتجرد وقبول العمل، بل هو فيما أحسب من أعظم الكرامات.

### منزلته العلمية وثقافته:

الإمام المهدي إمام الزيدية في كل فن<sup>(٤)</sup>، بل هو الذي أخرج مذهب الزيدية إلى الوجود كما يقول العلامة الشيخ صالح المقبلي في مقدمة كتابه (المنار) الذي شرح فيه البحر الزخار للإمام المهدي. وقال أيضاً إنه يعتبره في مقدمة مجتهدي أئمة اليمن<sup>(٥)</sup>.

(١) انظر أئمة اليمن ص ٣٠٢، ٣١٥، اتحاف المهتدين ص ٦٩. *مراجع: صحتين لمصدرين*

(٢) فرجة الهموم ص ١٩٧.

(٣) البدر الطالع ١/١٢٦، أئمة اليمن ص ٢٨٩، ٣١٥.

(٤) انظر مقدمة البحر الزخار ١/٤.

(٥) انظر تاريخ اليمن الثقافي ٤/٢٤٥، مقدمة البحر الزخار ١/٣.

ومما يدل على جلالة قدره وإمامته المطلقة إطراء جميع مؤرخي اليمن عموماً له وثناؤهم عليه، فمن ذلك ما قاله الإمام الشوكاني: «تبخر في العلوم، واشتهر فضله، وبغد صيته، وصنف التصانيف» وقال فيه أيضاً: «ولما اشتهرت فضائله، وكثرت مناقبه بايعه الناس بعد موت الإمام الناصر»<sup>(١)</sup>. وقال المؤرخ اليمني محمد زبارة فيه: «ولهذا الإمام الأعظم من المؤلفات العديدة في فنون العلوم، ومن الكرامات الجمة، والأشعار الفائقة، والمواعظ والحكم والوصايا النافعة ما يغني عن التعريف بجلالته ومكانته الرفيعة في العلم والفضل والبلاغة والزهادة والورع والعفة. وهو من مفاخر أكابر العترة النبوية بالبلاد اليمنية»<sup>(٢)</sup>. وقال فيه العلامة الواسعي: «الإمام حقاً، المهدي لدين الله صديقاً... وكان علامة الوقت الذي لا يسبق، صاحب التصانيف التي عليها مدار مذهب أهل البيت مع فتنه في سائر العلوم، فكان أوحده الزمان، وعلامة الأقران... وهو علم الأئمة، وسultan الأمة»<sup>(٣)</sup>. وقال في موضع آخر: «وله كرامات يطول ذكرها، وبركته صلح أهل الحبس، وحفظوا القرآن عن ظهر قلب، وحفظوا مسائل العلم. وجلالته ومكانته في العلوم أشهر من أن توصف، وقدره أجل من أن يعرف. أفردت ترجمته في مؤلفات»<sup>(٤)</sup>. وقال محمد زبارة في إتحاف المهتدين: «هو الإمام الأعظم المجدد لدين رب العباد بعلومه المشهورة المثورة بكل البلاد»<sup>(٥)</sup>. وفي موضع آخر منه: «المجدد للقرن الثامن بالعلم في البلاد اليمنية الإمام المهدي لدين الله أحمد بن يحيى بن المرتضى»<sup>(٦)</sup>. وقال في أئمة اليمن: «الإمام الأعظم أمير المؤمنين، المجدد لأحكام الدين على رأس المائة الثامنة بعلومه، ومؤلفاته المشهورة»<sup>(٧)</sup>. وفي مقدمة الأزهار: «قال السيد الحافظ: هو إمام الزيدية في كل فن. وقال

(١) البدر الطالع ١/ ١٢٢، ١٢٣.

(٢) أئمة اليمن ص ٣١٢، ٣١٣.

(٣) فرجة الهموم ص ١٩٦ - ١٩٧.

(٤) المصدر السابق ص ١٩٧ - ١٩٨. وانظر بلوغ المرام للعرشي ص ٥٢.

(٥) إتحاف المهتدين ص ٦٨.

(٦) المصدر السابق ص ٥.

(٧) أئمة اليمن ص ٣١٢.

القاضي: ارتضع ثُدَي العلم، ورُبِّي في جَنَرِ الجَلَم، وقدره لا يحتاج إلى وصف واصف، ومحلّه يغني عن تعريف عارف كما قال بعضهم:

نحن الكرام وأبناء الكرام فإنَّ تجهل مكارمنا فاسأل أعاديننا<sup>(١)</sup>

وقال عنه المؤرخ اليمني يحيى بن الحسين بن القاسم: «وفضائل هذا الإمام وعلمه ومصنفاته لا تحيط بوصفها الأعلام، ولا حاجة إلى ذكرها، لأنها ظاهرة للخاص والعام. فجزاه الله عن الإسلام أفضل ما جرى آباءه الكرام، عليه وعليهم وعلى جده سيد المرسلين أفضل الصلاة والسلام»<sup>(٢)</sup>. وقال أحمد حسين شرف الدين: «نعتة المؤرخون بالإمام الأعظم. له من العلوم والمناقب ما يقصر عنه براع الكاتب»<sup>(٣)</sup>. وجاء في مقدمة شرح الأزهار للمصنف: «ولم يزل في جد واجتهاد، وانتهاض في طلب المعالي واستعداد، حتى أَلَقْتُ إليه علوم الشرع بمقاليدها، وانصاعت له بطارفها وتليدها، وصار إمام الزيدية في كل فن»<sup>(٤)</sup>.

أما منزلته في علوم العربية خاصة فإن هذا الكتاب الذي تقدمه محققاً، والدراسة التي تسبقه كفيلاً ببيان ذلك على أحسن وجه. وقد قال ابنه الحسن في سيرته: «لبث في قراءة النحو، والتصريف، والمعاني، والبيان قدر سبع سنين، وانتهى في هذه العلوم الثلاثة إلى ما لم ينته إليه غيره من أبناء زمانه، وعرف فيها بالتدقيق والتحقيق والتدريس. وابتدأ تصنيف الزاهر في شرح مقدمة طاهر قبل أن تنتهي سنُّه إلى عشرين سنة، فجمع فيه نحواً كثيراً، وعلماً غزيراً»<sup>(٥)</sup>. وأقرَّ هذا الإمام الشوكاني فقال: «قرأ في علوم العربية، فلبث في قراءة النحو والتصريف والمعاني والبيان قدر سبع سنين، وبرع في هذه العلوم الثلاثة، وفاق غيره من أبناء زمانه»<sup>(٦)</sup>. وناهيك بمثيل هذه الشهادة من مثل الإمام الشوكاني. وذكر عبد الله

(١) مقدمة الأزهار ١/٥.

(٢) غاية الأمانى ٢/٥٧٣.

(٣) تاريخ اليمن الثقافي ٤/٢٤٤.

(٤) شرح الأزهار للإمام المهدي (المقدمة ١/٦).

(٥) كنز الحكماء ١/٥٨.

(٦) البدر الطالع ١/١٢٢.

الجبشي في مصادر الفكر العربي الإسلامي في اليمن أن الإمام المهدي من أكابر المؤلفين في النحو في البلاد اليمنية، وكتبه معتمدة فيها<sup>(١)</sup>.

هذا وفي كتب الزيدية الفقهية والتاريخية، وفي أوائل كتب الإمام المهدي وشروحها وتحت عناوينها الكثير مما قيل في إطراره والاعتراف بفضله، وسيأتي عند الكلام على آثاره في الفصل القادم بعض ما قيل في مدحها وإبراز قيمتها والثناء على صاحبها.

أما عن ثقافة الإمام المهدي فهي ثقافة واسعة شاملة لجميع العلوم النظرية المتداولة في عصره، وسيأتي عند الكلام على آثاره في الفصل القادم أن مصنفاته قد انتظمت عشرة علوم، وهي في مجموعها تشكل دائرة معارف متكاملة، وتدل على تضلعه في مختلف جوانب المعرفة الإنسانية.

وتمثل سعة ثقافة الإمام المهدي في هذا الفيض الهائل من المعلومات والمسائل والآراء والأقوال والردود والمناقشات والاحتمالات والترجيحات والتعليقات الماثرة في ثنايا كتبه، حتى ليخيل لقارئ الكتاب من مصنفاته أنه متخصص في ذلك العلم الذي يقرأ له فيه وأنه غير معني بما سواه من العلوم. ويكفي أن نعلم أن الإمام المهدي قد ذكر في كتاب واحد له هو كتاب الأزهار في فقه الأئمة الأطهار ثمانٍ وعشرين ألف مسألة فقهية بأدلتها وأقوال أكابر الصحابة والتابعين والأئمة والأربعة المجتهدين وأركان المذهب الزيدي فيها، وفي شرحه الغيث المدرار أضعاف ذلك.

وإلى جانب الاتساع والشمول في ثقافة الإمام المهدي نلاحظ عمق التأمل، وبعد النظر، ودقة التحليل، والقدرة الفائقة على تمثيل أقوال العلماء وآراء المذهب وفهمها، وإجالة الفكر والنظر فيها، وتقليبها على شتى الوجوه، والحكم عليها بذكاء وقاد وذهن حاضر وعين باصرة، فهو لا يكتفي بظواهر الأقوال ومدلولات ألفاظها، كما هو شأن السطحيين من المتسبين إلى العلم، بل يفوص إلى حقائقها ويحيط بأبعادها ويقلبها على مختلف الوجوه، ثم بعد ذلك يحكم، فيقوي أو

(١) مصادر الفكر العربي الإسلامي في اليمن ص ٣٦٧.

يضعف، أو يرجح، أو يبطل، أو يصحح، أو ينشئ أقوالاً وآراء جديدة، ويشارك بتوجيهات مفيدة، وتعليلات سديدة مستنداً في جميع ذلك إلى مرتبته الاجتهادية المطلقة، ومعرفته بقدر نفسه، وما حباه الله به من فضل، وما خصه به من عقل.

ولو نظرنا إلى ثقافة الإمام المهدي من خلال مصنفاته التي خلفها لوجدنا أن هذه الثقافة تستند إلى ثلاث دعائم أساسية: الأولى: الدينية، وتمثلها مصنفاته في الفقه وأصوله والحديث والسيرة والأخلاق وغيرها. والثانية: اللغوية، وتمثلها كتبه في النحو والصوف والأدب، ومواعظه وخطبه وأشعاره. والثالثة: العقلية، وتمثلها كتبه في المنطق والكلام والفرق وغير ذلك. وعلى هذا فتقافته شاملة للعلوم العقلية والنقلية، وهو في جميع ما ألف من كتب ذو شخصية واضحة المعالم، تنبذ التقليد وتنزع إلى التجديد.

### بيعته ومحنته ووفاته:

توفي الإمام الناصر صلاح الدين محمد بن علي بن محمد بن علي في شهر شوال<sup>(١)</sup> سنة (٧٩٣هـ)، وهو ابن خال الإمام المهدي كما مر في ترجمته. وقد قدمنا عند الكلام على بيئة الإمام المهدي وعصره أن الخلافة في المذهب الزيدي لم تكن وراثية، بل هي منصب ديني وسياسي معاً، ولها شروط من أهمها الانتساب إلى أحد قُزعي الشجرة العلوية الحسيني أو الحسيني، وبلوغ رتبة الاجتهاد المطلق والاستقلال في النظر واستنباط الأحكام. فالأحق بالبيعة لها من حاز الشروط المعتبة وفاق غيره في ذلك، وهذا أمر راجع تقديره إلى أهل الحل والعقد من العلماء، فمن رضىه علماء الزيدية وباعوه صحت إمامته وباعه الناس على ذلك.

ويظهر للمتبع لمسار الإمامة في المذهب الزيدي أن شروط الإمامة قد روعيت في جميع الأئمة الذين تمت بيعتهم منذ نشوء هذا المذهب في اليمن، لكن هذا لا ينفي حصول النزاع أحياناً فيمن يصلح للإمامة من بين الحائزين للشروط المعتبة، وهي مسألة قد تختلف فيها الأنظار وتتضارب الآراء. إلا أن الأمر

(١) كذا في أكثر المصادر وفي غاية الأمانى ٥٣٦/٢ أنه توفي في الثالث من ذي القعدة.

مختلف تماماً في الواقعة التي تنصدي لعرض ملاساتها وأحداثها هنا، فحين توفي الإمام الناصر لم يكن ابنه الأكبر علي بن صلاح قد حاز جميع الشروط المعتمدة للإمامة عند الزيدية، وأهمها بلوغ رتبة الاجتهاد، وهو مولود سنة (٧٧٥هـ) فكانت سنة آنذاك ثمانية عشر عاماً.

وتذكر لنا المصادر أن خاصة الإمام الناصر ووزرائه قد اضطرب أمرهم بعد موته، لحدائث سن ولده، وكثرة المتربصين بالدولة والمستعدين للانقضاض عليها، ورغبتهم مع ذلك في عدم خروج الخلافة من أهل بيته، ولهذا لم يعلنوا موته في حينه، وإنما اتخذوا له تابوتاً وجُصِّصوا عليه وكنموا موته إلى أواخر ذي الحجة<sup>(١)</sup>. وكانوا قد كتبوا في أثناء ذلك إلى علماء (صعدة) وعلى رأسهم القاضي الدواري<sup>(٢)</sup>، ولم يصرحوا لهم بموت الإمام الناصر، خوفاً من تسرب الخبر، ولكنهم رمزوا إليهم رمزاً خفياً. وأرسل القاضي الدواري بدوره كتاباً إلى صنعاء يأمر فيها الوزراء والأمرء بالتوقف حتى يصل هو ومن معه من العلماء كالسيد صلاح بن الجلال، والسيد داود بن يحيى بن الحسن، وغيرهم من أعلام صعدة<sup>(٣)</sup>.

وتذكر لنا المصادر أنه لما انتشر خبر موت الإمام الناصر اضطربت الأمور، وكثرت الفتوق، وكان أول من أعلن الخلاف ورفع راية العصيان الأمير إدريس بن عبد الله بن داود الحمزي الذي كان أمير صنعاء قبل استيلاء الإمام الناصر صلاح الدين عليها، ومعه الأمير الداعي بن الأنف الهمداني صاحب ذي مرمر، وقبائل همدان. ثم ردد صوت الشقاق قبائل نهم، وخولان، وبنو شهاب، وسنحان،

(١) انظر كنز الحكماء ٥٩/١، غاية الأمانى ٥٣٦/٢.

(٢) القاضي عبد الله بن الحسن اليماني الصعدي الزيدي الملقب بالدواري والمعروف بسلطان العلماء. له تصانيف حافلة، وقد كثر تلاميذه وعظم جاهه عن الأمانة والعلماء بحيث صار الناس يتوقفون عن مبايعة الخلفاء حتى يحضر كما اتفق في قضية الإمام المهدي وخضعه علي بن صلاح الدين التي نتحدث عنها هنا. وقد لعب الدور الأول في تغيير مجرى الأحداث لصالح المتصور علي فيها كما ستوضحه وكانت وفاته سنة (٨٠٠هـ). البدر الطالع ٣٨٢/١.

(٣) انظر البدر الطالع ٨٧/١، غاية الأمانى ٥٣٦/٢، كنز الحكماء ٥٩/ب.



وأصبحت البلاد في أمر مريح. وكان إلى ذلك تَبَلُّلُ آراء العلماء وأهل الحل والعقد من الأمراء والزعماء في مسألة الخلافة<sup>(١)</sup>.

ويحدثنا الحسن في سيرة والده أنه لم يكن له في الخلافة مطمع آنذاك، وأنه أحب أن يقام السيد الأفضل علي بن أبي الفضائل، وكان يرى أنه أحق بالأمر لمحلّه في العمل والفضل، ولقربته من الإمام الناصر رفقا بأولاده، لأنه ابن عمه. وقد أشار الإمام المهدي بذلك فعلاً لكن الوزراء اشترطوا أن يعطوا صنعاء لعبد الله ابن الإمام الناصر، وظفار لابنه الأكبر علي، وذمار لابنه الحسن، على أن يسلموا صعدة وسائر الجهات لابن أبي الفضائل مع الإمامة العظمى، فاعتذر ابن أبي الفضائل عن قبول ذلك وأشار إلى الإمام المهدي أحمد بن يحيى بن المرتضى، لعلمه بأحقّيته وتقدمه في العلم والفضل، فلما فهم الوزراء منه ترجيح جانب الإمام المهدي توقفوا، وكانوا مع هذا غير طامعين في أن يجيئهم أحد إلى بيعة أي من أولاد الإمام الناصر، لظهور عجزهم عن هذا الأمر<sup>(٢)</sup>.

ولما وصل القاضي الدواري ومن معه من أعيان صعدة إلى صنعاء وجد رغبة شديدة عند الأمراء والوزراء في إقامة علي بن صلاح الدين مع أنه لم تكن رتبته الإمامة، خوفاً منهم على ذهاب ما هم فيه من الرئاسة إن قام غيره<sup>(٣)</sup>. ويذكر لنا الحسن ابن الإمام المهدي أن القاضي الدواري كان قد أوهم الأمراء والوزراء في رسائله التي أرسلها لهم من صعدة بأنه يريد إقامة الأمير علي بن صلاح الدين فمالت قلوبهم لذلك، لمعرفتهم أن في ذلك بقاء دنياهم، وأن قائم الحق لا يمكنهم من أموال الله يخصمونها كخصم الإبل<sup>(٤)</sup>. وتؤكد المصادر الأخرى أن القاضي الدواري كان مَيَّالاً فعلاً إلى إقامة علي بن صلاح الدين، ولم يزل منذ وصل صنعاء يُزَوِّضُ أرباب البصائر ويستميلهم إلى بيعته، لرأي رآه، وعُصْدُهُ عليه خاصة أصحاب الإمام الناصر من الأمراء والوزراء ووجوه الدولة. ولما لم يساعده على

(١) انظر أئمة اليمن ص ٢٨٠، غاية الأمانى ٥٣٨/٢.

(٢) كنز الحكماء ١/٥٩.

(٣) انظر أئمة اليمن ص ٢٨٠.

(٤) كنز الحكماء ٥٩/ب.

ذلك أكابر العلماء خوفاً من الله - تعالى - وتورعاً، توقّف وعمل برأي الجمهور حتى لوأه بعض من يعزّ عليه لأسباب يطول شرحها<sup>(١)</sup>. ومما انفرد الحسن ابن الإمام المهدي بذكره في هذا المقام أن خاصة الإمام الناصر ووزراءه قدموا رشوة لولدي القاضي الدواري أحمد ويحيى لاستمالة والدهما وحمله على ما أرادوا، حتى بلغ ما دفع لهما عشرون ألف دينار، لكل منهما عشرة<sup>(٢)</sup>. ولعل هذا ما يشير إليه كلام المؤرخ يحيى بن الحسين بن القاسم في تعليل أسباب نكوص القاضي الدواري عن العمل برأي الجمهور في ذلك حيث قال: «حتى لوأه بعض من يعز عليه لأسباب يطول شرحها، بل الأولى عدم ذكرها»<sup>(٣)</sup>.

أما أهل الحل والعقد من أكابر علماء صنعاء فإنهم لما علموا بما يدبره القاضي الدواري مع خاصة الإمام الناصر ووزرائه من محاولات لإقامة علي بن صلاح وأخذ البيعة له واجتهادهم في ذلك انزعجوا أشد الانزعاج واجتمعوا على الفور في مسجد جمال الدين المعروف بصنعاء ورشحوا ثلاثة من المحرزين لشروط الإمامة هم صاحبنا الإمام المهدي أحمد بن يحيى بن المرتضى، والسيد الأفضل علي بن أبي الفضائل، والسيد الناظر أحمد بن مطهر بن يحيى المتوكل. على أن يختار الثلاثة أحدهم للإمامة، وهنا تذكر أكثر المصادر أن الرجلين الذين اختيرا للأمر مع الإمام المهدي أحبا مبايعته وأشارا إليه فوراً، لإحرازه العلوم وكماله المعلوم<sup>(٤)</sup>. وانفرد الحسن ابن الإمام المهدي فزاد أن العلماء اختبروا الثلاثة بمسائل، ولما ظهر تفوق الإمام المهدي اختاروه للأمر، فلما أجمعوا على هذا بايعه الاثنان الآخران<sup>(٥)</sup>.

وأما على الجبهة الأخرى فإن القاضي الدواري ومن على رأيه من خاصة

(١) غاية الأمانى ٥٣٩/٢، أئمة اليمن ص ٢٨٠.

(٢) كنز الحكماء ٥٩/ب.

(٣) غاية الأمانى ٥٣٩/٢.

(٤) أئمة اليمن ص ٢٨١، فرجة الهموم ص ١٩٧، غاية الأمانى ٥٤٠/٢، اتحاف المهتدين ص ٦٨. وقد ذكرت هذه المصادر أيضاً أن الإمام المهدي اعتذر عن قبول البيعة، لكنه قبل أخيراً لما رآه من توجه خطاب العلماء إليه وإجماعهم على ذلك.

(٥) كنز الحكماء ٥٩/ب.

الإمام الناصر ووزرائه فإنهم بمجرد أن علموا بما وقع في مَسْجِد جمال الدين من بيعة العلماء للإمام المهدي أسرعوا فبايعوا الأمير علي بن صلاح الدين في جوف الليل، وتلقب بالإمام المنصور بالله، وأجابه من العلماء والأعيان السيد الهادي بن إبراهيم الوزير، وأخوه العلامة المجتهد المطلق محمد بن إبراهيم الوزير صاحب العواصم والقواصم، والفقير محمد بن حسن صاحب السُّودَةِ<sup>(١)</sup>. وكان القاضي الدواري قد لَقِقَ كلاماً في صحة إمامة المقلِّد، لترويض العلماء وعامة الناس لقبول هذه البيعة<sup>(٢)</sup>.

وكان الإمام المهدي ومن بايعه من العلماء قد خرجوا عُقْبَ البيعة له بلا فصل من صنعاء إلى حصن (بَيْتِ بَوس) جَنُوبِيَّ صنعاء على مقربة منها، وأعلنوا هناك دعوة الإمام المهدي، وذلك قبل أن يقع ما وقع من بيعة علي بن صلاح. وسبب ذلك كما ذكر الإمام الشوكاني أن أهل بيت بوس طلبوا أن تكون دعوة الإمام المهدي من مكانهم<sup>(٣)</sup>.

وصل خبر إعلان بيعة الإمام المهدي من بيت بوس إلى صنعاء في اليوم التالي والناس في صلاة الجمعة، فخرج الإمام المنصور علي بن صلاح ومن معه من خاصته وجنده فوراً من الجامع إلى حصار بيت بوس، وَزَمُوا الحَصْنَ بِالْعَرَادَةِ، وقطعوا ما حوله من الأشجار، ولبثوا في الحصار ثلاثة عشر يوماً قتل فيها عشرة من أهل بيت بوس، ونحو خمسين رجلاً من جيش المنصور، ثم انعقد الصلح بين الطرفين على يد القاضي الدواري المذكور على أن يرجع الجميع إلى صنعاء، ويذعنوا لما يقوله العلماء ويحكموا به فيمن يصلح للإمامة. ولما رجع الإمام المهدي ومن معه إلى صنعاء لم يقع الوفاء بما تصالحوا عليه من جانب علي بن صلاح الدين، فخرج الإمام المهدي ومعه سبعة أنفار من أصحابه في الليل إلى بلاد

(١) انتفضت مدينة السودة على الإمام المنصور علي بن صلاح بعد ذلك بتسع سنين، أي في سنة (٨٠٢هـ) وأخرج أهلها عامله عنها، فأرسل أحد مماليكه في جيش أعادها لطاعته. انظر أئمة اليمن ص ٢٨١، غاية الأمان ٥٤٠/٢.

(٢) انظر المصدرين السابقين.

(٣) البدر الطالع ١٢٤/١.

(حضور) غرب صنعاء، فأجابه بنو شهاب إلى دعوته وامتثلوا أمره، ومضت أوامره هناك وجرت أحكامه، وأجابته القبائل في تلك الجهات<sup>(١)</sup>. ولما علم المنصور علي بن صلاح الدين أخرج لقتاله بعض المقدمين من أمرائه فكان النصر للإمام المهدي. ثم وصلت الكتب إلى الإمام المهدي من أهل الجهات العليا، ومال إليه الشريف إدريس بن عبد الله بن داود، وتوجه السيد علي بن أبي الفضائل - وهو أحد الثلاثة الذين رشحهم العلماء أولاً لاختيار أحدهم للخلافة كما تقدم - يدعو الناس إلى بيعة الإمام المهدي في نواحي الكُمَيْن من بلاد الحِمْيَر، وإعداً إِيَّاهُمْ برفع المطالب عنهم وإقامة العدل بينهم فأجابوه وأعلنوا الخلاف على المنصور علي، وقطعوا الطريق النافذة من ذُمار إلى صنعاء<sup>(٢)</sup>. ثم وصلت الإمام المهدي رسل من الأمراء بني تاج الدين أهل الطويلة وكُوكَبَانَ فتقدم إلى جهتهم، وصلحت له جميع تلك الجهات ودخلت تحت طاعته. ولما علم المنصور علي بن صلاح وأمرأؤه بذلك خافوا على مدينة صعدة من سيطرة الإمام المهدي فأرادوا استمالة مساعده السيد علي بن أبي الفضائل المذكور فراسلوه وذكروا له أنهم لا يريدون إلا الحق، وإنهم مع اختلاف الكلمة يخشون على البلاد من سلطان بني رسول، وطلبوا منه أن يسترجع الإمام المهدي، وكان وقتها في (جَهْرَان) حيث استدعاه الأشراف السُّلَيْمَانِيَّوْنَ إلى جهتهم، وكانوا يطمعون في الاستيلاء على ذُمار، فكتب السيد علي بن أبي الفضائل إلى الإمام المهدي يستنهضه ويُخَرِّج عليه بأنه لا يجوز له التأخر ساعة واحدة، توقف الإمام المهدي وأقام في (رُصَابَة) ولم يكن المنصور ورجاله جاذِبَيْن في عودهم للإمام المهدي هذه المرة أيضاً، إذ خرج جيش المنصور في أثناء ذلك من صنعاء، وقيل: من ذمار لمحاصرة الإمام المهدي في (رُصَابَة)، فلما علم الإمام المهدي رجع إلى قرية (مَغْبَز) وترك مساعده السيد علي ابن أبي الفضائل على رصابة، ثم أراد الإمام المهدي الخروج من (معبر) إلى جهة بني شهاب، فقصده علي بن صلاح بجنده قبل خروجه منها، فلم يشعر الإمام المهدي إلا وقد أحاطوا به، فالتجأ إلى دار الشريف محمد بن مهدي بن القاسم

(١) انظر أئمة اليمن ص ٢٨١، البدر الطالع ١/ ١٢٥، غاية الأمان ٢/ ٥٤٠.

(٢) انظر أئمة اليمن ص ٢٨١.

السليمانى بعد أن خرج منها بنفسه، ومال جماعة من أهل معبر إلى علي بن صلاح الدين، فلبث في مسجد معبر، وأمر رجاله أن يحاصروا الإمام المهدي ومن معه في دار الشريف المذكور، فوقعت مقاتلة بين الطرفين عامة ذلك النهار إلى أن غربت الشمس، وضاعف جند علي بن صلاح المحاربين على الدار حتى طلع الفجر وتكاثر عسكر ابن صلاح، ثم حملوا على الدار حملة صادقة حتى دخلوها، فقتلوا أكثر من فيها، وأسروا الإمام المهدي ومعه جماعة من أعيان أصحابه كالشريف علي ابن الهادي، والسيد محمد بن العباس، والفقيه سليمان بن إبراهيم النحوي، والفقيه إبراهيم بن محمد الفضلي، وعشرة من الأشراف السليمانيين، وقتل من أصحاب الإمام المهدي أكثر من ثمانين رجلاً، وأخربت دار الشريف محمد بن مهدي، وطرح القتلى في بئر معبر، ورجع علي بن صلاح الدين بالإمام المهدي ومن معه من الأسرى إلى دمار، فدخلها دخولاً معظماً، وكان يوماً مشهوداً خرج فيه الناس رجالاً ونساءً للنظر إليه وإلى الإمام المهدي والأسرى من أصحابه، وكان ذلك في سنة (٧٩٤هـ). ولم تذكر بعض المصادر لجوء الإمام المهدي إلى دار السليمانى وأسره فيها، بل ذكرت أنه أحيط به وبجماعته في (رصابة) فلما رأى أنه لا طاقة له بهم وقع الصلح على سلامة من معه من العلماء وسائر أصحابه، وأن يخرج هو إليهم ويذهب معهم، فلما وصلوا إلى قرية معبر نقض أصحاب علي بن صلاح عهدهم وقتلوا جماعة من أصحاب الإمام المهدي منهم ثمانية من الفقهاء من أعلام أصحابه<sup>(١)</sup>.

خرج المنصور علي بالإمام المهدي في رمضان من سنة (٧٩٤هـ) من دمار إلى صنعاء بعد أن كبله وأصحابه بقيود ثقيلة، فلما قربوا منها برز الناس للنظر إليهم، ووقع من بعض السفهاء من عامة الناس وجُهلهم سبٌ وشتم للإمام المهدي وأصحابه، فطلب منه الفقيه سليمان النحوي أن يدعو عليهم، وقيل: بل طلب منه أن يبرز إليهم بوجهه لعلهم يكفوا عنهم ألسنتهم، فرفع الإمام المهدي سجاف المحمل وأشار إليهم بالسلام فكفوا واستحيوا. قال في غاية الأمانى: «قلت: وما

(١) انظر في تفاصيل ما تقدم البدر الطالع ١/ ١٢٥ - ١٢٦، غاية الأمانى ٢/ ٥٤٤ - ٥٤٦، أئمة اليمن ص ٣١٥.

أحسن ما اعتمده الإمام من التسليم عليهم، عملاً بقوله تعالى: ﴿وَلِذَا خَاطَبَهُمُ الْجَاهِلُونَ قَالُوا سَلَمًا﴾<sup>(١)</sup>. ولما استقر على ابن صلاح في صنعاء أمر أن يسجن الإمام المهدي في دار في قصر صنعاء، وقيل في الدار الحمراء مقيداً بقيود ثقيلة، وأمر ببقية أصحابه إلى السجن. وهكذا يبدأ فصل جديد من محنة الإمام المهدي باستقراره في السجن حيث لبث فيه سبع سنين وأشهُراً، من سنة (٧٩٤هـ) إلى سنة (٨٠١هـ)<sup>(٢)</sup>.

هذه خلاصة ما جرى للإمام المهدي من بيعة فخروج عن صنعاء، ثم العودة إليها أسيراً مكبلاً بالقيود، وقد لُحِصَ ذلك صاحب (تحفة المسترشدين)<sup>(٣)</sup> بقوله:

وقد دَعَا خَيْرُ إِمَامٍ يُرْتَضَى      أَحْمَدُنَا الْمَهْدِيُّ سِبْطُ الْمُرْتَضَى  
مُجَدِّدُ الْأَحْكَامِ لِلْقُرَّانِ      بِعِلْمِهِ الْمُنْشُورِ فِي الْبُلْدَانِ  
مولده في رابع السَّثِينَا      من قبله السبعُ من المِثْنَا  
وبايعتهُ في (جَمَالِ الدِّينِ)<sup>(٤)</sup>      عصابةُ في ثالثِ التَّسْعِينِ  
ثم تنحى عن جَمَى (أَزَالِ)<sup>(٥)</sup>      فبَيْتِ بوسٍ أُمٌ فِي رِجَالِ  
وساز من بَعْدُ إِلَى (جَهْرَانِ)      فِي سَادَةِ وَقَادَةِ أَعْيَانِ  
وكان ما صَدَّرَ أَهْلُ السَّيْرِ      من أَسْرِهِ وَصَحْبِهِ فِي (مَغْبَرِ)<sup>(٦)</sup>

وقد نقم العلماء الأعلام على المنصور علي بن صلاح في تَعْدِيهِ على الإمام المهدي بالحبس، ونصحوه بِتَخْلِيَّتِهِ، لعلَّوْ رُتْبَتَهُ في العلم والفضل، وسبقه بالدعوة ومبايعة العلماء له، فلم يسمع فيه عدل عاذل، وكان أكثرهم مراجعة له في ذلك

ج

(١) غاية الأمانى ٥٤٦/٢، وانظر البدر الطالع ١٢٦/١، أئمة اليمن ص ٣١٥.

(٢) انظر المصادر السابقة، فرجة الهموم ص ١٩٧، مقدمة الأزهار ٦/١، تاريخ اليمن الثقافي ٢٤٦/٤.

(٣) منظومة في أئمة اليمن شرحها محمد زبارة في كتابه (اتحاف المهتدين). ولم أقف على ناظمها.

(٤) اسم المسجد الذي بويع فيه الإمام المهدي في صنعاء كما تقدم.

(٥) لم يرد ذكرها فيما سبق من مصادر، ويظهر أنها في الطريق من صنعاء إلى بيت بوس. بل (أزال).

(٦) انظر اتحاف المهتدين ص ٦٨، أئمة اليمن ص ٣١٤. اسم آخر لم يرد.

السيد العلامة الهادي بن إبراهيم الوزير<sup>(١)</sup>، فقد جَدَّ عليه في فَكِّ قيد الإمام والإحسان إليه، وذَكَرَهُ بحقوقه وفضله وعلمه، وقُرِبَ قَرَابَتِهِ ومسيبِ رَحِمَتِهِ. ومن ذلك ما قاله له في قصيدته المشهورة التي أولها:

دَعَا ذِكْرَ الوَشَامَةِ والبَشَامَةِ وَأَنْدِيَةَ النَّدَامَى والمُدَامَةِ  
ويقول في أثنائها:

وإنَّ السَّيِّدَ المَهْدِيَّ منكم  
ألم يَكْ جَدُّكَ المَهْدِيَّ خالاً  
نصيحةً وامني خُذْنِي شَفِيقِي  
فإنني والحديثُ ذو شُجُونِ  
أخافُ إذا استمرَّ القَيْدُ فيه  
فيسألُكَ الإلهُ بأيُّ ذَنْبٍ  
ولا تَسْمَعْ إلى مَنْ قَالَ فِيهِ  
بمنزلة تحق له الفَخَامَةُ  
له وكفى بذلك من رَحَامَةِ  
مُجِبِّ ليس يحتاجُ القَسَامَةَ  
وليسَ يليقُ في الدين الحَشَامَةُ  
تَجِيءُ مَقِيداً يومَ القِيَامَةِ  
تَقِيدُهُ وتَحْبِسُهُ ظُلَامَةُ  
بترك القيد وأطْرَحَ المَلَامَةَ<sup>(٢)</sup>

واستمرت المراجعة منه للمنصور علي والاستعطاف في فك قيد الإمام المهدي حتى فك قيده وأمر بإكرامه والترفيه عليه في ملبوسه وطعامه مع بقائه في سجن القصر، وأكب الإمام المهدي في السجن على التصنيف والعبادة، وألف في تلك الفترة أشهر كتبه (الأزهار) وشرحه الغيث المدرار<sup>(٣)</sup>. ولما سجن الإمام المهدي دعا الهادي لدين الله أبو الحسن علي بن المؤيد بن جبريل لنفسه بالخلافة في جهات صعدة، وكان يرى إمامة المهدي قبل أسره.

وكانت دعوته سنة (٧٩٤هـ)\*، وأجابه جماعة من أعيان العلماء<sup>(٤)</sup>.

بعد سجن إبراهيم بن علي بن الحسين

(١) الإمام العلامة الهادي بن إبراهيم بن علي الملقب بالوزير. يرجع نسبه إلى الإمام علي بن أبي طالب. وكانت ولادته سنة (٧٥٨هـ)، وارتحل لسماح الحديث إلى مكة المكرمة، شملت وبرع في عدة علوم، وله تصانيف كثيرة. توفي سنة (٨٢٢هـ). البدر الطالع ٣١٦/٢ - ٣١٨.

(٢) انظر فرجة الهموم ص ١٩٧، أئمة اليمن ص ٢٨٩.

(٣) انظر البدر الطالع ١٢٦/١، أئمة اليمن ص ٣١٥، غاية الأمانى ٥٥٣/٢.

(٤) غاية الأمانى ٢٤٦/٢، أئمة اليمن ص ٣١٥.

تمكن الإمام المهدي من الفرار من سجن المنصور علي بن صلاح في سنة (٨٠١هـ) أي بعد سبع سنوات من سجنه، وذلك بعناية الموكلين بحراسته، فقد ذكر المؤرخون أن أهل الحبس قد مالوا إلى الإمام المهدي وأحبوه وتأثروا بمواعظه البليغة تأثراً عظيماً، وصلاح حالهم ببركته، وحفظوا القرآن الكريم عن ظهر قلب. ثم إن أربعة منهم من أهل (الصيد)<sup>(١)</sup> اتفقوا على إخراجه من السجن، فغبروا هيئته، وخرجوا به من باب القصر في غمار الداخلين والخارجين فلم يعرفه أحد، ثم أذلّوه من سور صنعاء ليلاً وساروا معه إلى هجرة العين من نواحي ثُلا، وكان فيها القاضي العلامة يوسف بن أحمد بن عثمان، وكان من المنحرفين عن المنصور علي ابن صلاح، فسُرّه وصول الإمام المهدي وتلقاه بالإكرام، ثم أقبل إليه شيخ (ثلا) فأدخله مدينته وبألف في إكرامه ورفع منزلته ثم بعد ذلك بأيام سار الإمام المهدي من (ثلا) إلى جهة المغارب وتنقل فيها، فدخل (مَسُوْر) ثم سار إلى الظفير، وأجابه أهل الشرف، وبعد أيام سار إلى نواحي (صعدة) واجتمع بالإمام الهادي علي بن المؤيد الذي ذكرنا آنفاً أنه دعا لنفسه بعد أسر الإمام المهدي وسجنه، وكان ذلك سنة (٨٠٢هـ). وقد تم التفاوض بين الإمام المهدي والإمام الهادي واتفقا على دخول (صعدة)، وكان أمر الرئاسة فيها للقاضي أحمد بن عبد الله بن الحسن الدواري، ومن معه من أعيان العلماء كالسيد الهادي بن إبراهيم الوزير وغيره، وكان أمر المدينة بأيديهم، والجند على رأيهم. ولما دخل الإمام المهدي مع الإمام الهادي صعدة حانت صلاة الجمعة، فخطب الخطيب فأعلن باسم الهادي، فلم يظهر من الإمام المهدي اعتراض فقيل إنه سَلَمَ الخلافة، وقيل: لا، وهو الصحيح عند أكثر المؤرخين. وقد ظل الإمامان على الود والإخلاص، والخلاف على المنصور علي بن صلاح حتى توفيا. وكان ابن صلاح وقت دخولهما صعدة في (ذمار)، وقد بلغ خبر ذلك إلى صنعاء أوّلاً، فأرسلت والدته فاطمة بنت أسد بعض العسكر إلى صعدة فسار الإمام المهدي إلى بلاد (الأهنوم) ثم إلى (الحيمة) ثم إلى (ثلا) فاستقر فيها. وسار الإمام الهادي إلى مقره في (فللة). ثم رجع المنصور إلى

(١) بلد في وادي خارد بالجوف باليمن. انظر صفة جزيرة العرب ص ٨٢، غاية الأمان ٢/



صنعاء وعلم بما جرى فجهز جيشاً وسار إلى (صعدة) فأخرب دور بعض من مال إلى موالاة الإمامين المهدي والهادي<sup>(١)</sup>.

ظل الإمام المهدي بعد ذلك يتنقل في عدة جهات، وأمره يقوي مرة ويضعف أخرى، حتى سار في سنة (٨١٦هـ) إلى جبل (مَسُورَة المِثْنَاب) من بلاد حَجَّةَ وتَزَوَّجَ هناك من السلاطين أولاد يوسف بن إسماعيل وأطاعة أهل تلك الجهات. وبدأت فترة استقرار نسبي في حياة الإمام المهدي عكف فيها على التصنيف والتدريس<sup>(٢)</sup>.

وفي سنة (٨٢٩هـ) ضرب المنصور علي بن صلاح الدين الحصار على الباطنية في حصن (ذي مرمر) وأقام على ذلك سنة وثلاثة أشهر، فأعانه الإمام المهدي من بلاد (حجة) والإمام الهادي من بلاد (صعدة)، وأفتى الإمام المهدي الناس بوجوب إعانة المنصور على جهاد الإسماعيلية مع معارضته له، وفي ذلك ترجيح منه لجانِبِ مصلحة المسلمين على مصلحته. ويشير إلى ذلك صاحب (تحفة المسترشدين) بقوله:

وبعدھا قد قام بالإعانة للقائم المنصور ندي المكانه  
لَمَّا غدا محاصراً ذي مرمرٍ ومن به من باطنيٍّ اثيرٍ  
فَساق مولانا بلا قصور إعانةً منه إلى المنصور  
وذاك في التسع مع العشرين فابحث تكن في أمرهم فطينا<sup>(٣)</sup>  
وفي سنة (٨٣٦هـ) توفي الإمام الهادي علي بن المؤيد بن جبريل، وكان قد أوصى بحصونه التي في يده إلى الإمام المهدي<sup>(٤)</sup>.

(١) انظر زيادة تفصيل لما تقدم في البدر الطالع ١/ ١٢٦، أئمة اليمن ص ٢٨٩، غاية الأمانى ٥٥٣/٢ - ٥٥٦.

(٢) غاية الأمانى ٥٦٣/٢، أئمة اليمن ص ٣١٥.

(٣) انظر أئمة اليمن ص ٣٠٢، ٣١٥، اتحاف المهتدين ص ٦٩، بلوغ المرام ص ٥٢، غاية الأمانى ٥٧٠/٢.

(٤) المصادر السابقة.

وفي سنة (٨٣٨هـ) انتقل الإمام المهدي إلى حصن (ظفير حجة)، وترك التلقب بأمر المؤمنين، وطوى ذلك من صفحته، وأراح قلبه من التعلق بطلب الزعامة ومنصب الإمامة، وعكف على التصنيف، وأكب على العلم. قال المؤرخ يحيى بن الحسين: وما أحقه بقول القائل:

إِنَّ الْإِمَامَ هُوَ الَّذِي يُضْحِي إِمَاماً يَوْمَ عَزْلَةٍ  
إِنْ زَالَ سُلْطَانُ الْوَلَايَةِ لَمْ يَزَلْ سُلْطَانُ فَضْلِهِ<sup>(١)</sup>

وتوفي الإمام المهدي في الثاني عشر من شهر صفر<sup>(٢)</sup> من سنة (٨٤٠هـ) شهيداً بالطاعون الكبير الذي اجتاح بلاد اليمن وهلك منه خلائق لا يُحْصَوْنَ. ودفن بظفير حجة حيث توفي، وقبره فيه مشهور مزور<sup>(٣)</sup>. وأرخ وفاته صاحب (تحفة المسترشدين) فقال:

ثُمَّ قَضَى الْمَهْدِي فِي شَهْرِ صَفَرٍ (مَنْ عَامَ حَزْمٍ فَتَوَى خَيْرَ الْحَفَرِ)  
بِالْمَشْهَدِ الْمَشْهُورِ بِالظَّفِيرِ وَمَا لَهُ فِي الْعِلْمِ مِنْ نَظِيرِ  
صَلَّى عَلَيْهِ اللَّهُ مِنْ مُجْدِدٍ بِعِلْمِهِ أَنْزَلَ كُلَّ مَشْهَدٍ<sup>(٤)</sup>

هذا، وفي مصادر التاريخ اليمني الكثير من تفاصيل ما جرى للإمام المهدي في ذلك من أحداث، وما خاضه من حروب في نزاعه مع علي بن صلاح الدين، وقد استمر هذا النزاع خمسة وأربعين عاماً من تاريخ مبايعته بالخلافة في سنة (٧٩٣هـ) إلى تاريخ تركه التلقب بأمر المؤمنين في سنة (٨٣٨هـ).

وقد أجمع المؤرخون على أن الإمام المهدي هو الأحق بالخلافة، لتقدمه في العلم والفضل، وسبقه بالدعوة والمبايعه، وعدم حيازة منافسه علي بن صلاح لشروط الإمامة. لكنهم مع هذا لم يبخسوا الأخير فضله وما قام به من جلائل الأعمال مع عدم استقرار ملكه وانشغاله في مكافحة خصومه على جبهات كثيرة.

(١) غاية الأمانى ٥٧٠/٢.

(٢) ذكر الشوكاني في البدر الطالع ١٢٦/١ أنه توفي في ذي القعدة، خلافاً لسائر المصادر.

(٣) انظر غاية الأمانى ٤٧٣/٢، أئمة اليمن ص ٣١٥، البدر الطالع ١٢٦/١.

(٤) اتحاف المهتدين ص ٦٩.

فذكروا أنه وإن لم تكن رتبته الإمامة إلا أن الله قد أكرمه، وحفظه بما قرئت به عينه من نضبه للخلاف مع الإمام المهدي، وقام بالأوامر الشرعية على أحسن وجه، وقد عظمت دولته، واتسع نفوذ سلطانه. ومن أعظم مآثره أنه حطَّ على بني الأنف من دعاة الباطنية في حصن ذي مرمر سنة وثلاثة أشهر حتى أخرجهم عنه. وهو مع هذا عالم كبير، وهو الذي تمم كتاب الشفاء للأمير الحسين من أثناء كتاب النكاح إلى الرضاع. وقد أثنى عليه كثير من الفضلاء، وصنف العلامة المجتهد المطلق المجمع على إمامته ونقاده محمد بن إبراهيم الوزير<sup>(١)</sup> في سيرته كتاباً سماه (الحسام المشهور في الذب عن دولة الإمام المنصور) ذكر فيه أنه أخذ عنه. قال هو الإمام الشوكاني: «وناهيك بهذا من مثل هذا المجمع على إمامته في جميع العلوم»، وقال عن علي بن صلاح: «وقد طالت أيامه، وعظمت مملكته، واتسعت بلاده، وتكاثرت أجناده».

وكانت ولادة علي بن صلاح سنة (٧٧٥هـ)، ودعوته سنة (٧٩٣هـ)، ووفاته سنة (٨٤٠هـ) في المحرم منها بالطاعون الكبير الذي مات منه الإمام المهدي في شهر صفر كما تقدم<sup>(٢)</sup>.

وقد أنصف المؤرخ اليمني محمد زبارة علي بن صلاح الدين غاية الإنصاف وعَدَّه مجدد القرن الثامن بالسيف في البلاد اليمنية، كما عد الإمام المهدي مجدد القرن الثامن بالعلم والاجتهاد فيه<sup>(٣)</sup>. ونقل عن صاحب البسامة<sup>(٤)</sup> قوله في اجتماع

(١) هو السيد الإمام المجتهد المطلق محمد بن إبراهيم الوزير الحسني المشهور، صاحب (العواصم والقواصم) يرجع نسبه إلى الإمام علي بن أبي طالب - رضي الله عنه - وقد أجمعت كل الطوائف على إمامته وبراعته وتقدمه في مختلف العلوم والفنون. وكان له مع صاحبنا الإمام المهدي مراسلات ومشاعرات معروفة. توفي سنة (٨٤٠هـ). انظر في ترجمته البدر الطالع للشوكاني ٨١/٢ - ٩٣، أئمة اليمن ص ٣١١ - ٣١٢.

(٢) ترجمته في البدر الطالع ٨٧/١، فرجة الهموم ص ١٩٨، بلوغ المرام ص ٥٢، الاعلام ١٦٠/٥.

(٣) انظر اتحاف المهتدين ص ٥.

(٤) البسامة منظومة مطولة بليغة في تاريخ أئمة الزيدية للسيد صارم الدين إبراهيم بن محمد=

الأئمة الثلاثة: الإمام المهدي أحمد بن يحيى بن المرتضى، والإمام المنصور بالله علي بن صلاح الدين، والإمام الهادي علي بن المؤيد بن جبريل في الدعوة إلى أنفسهم:

وكان بعد صلاح من حواديثها      قَامَ الإمامُ عليُّ بعد والده  
وإذا عن مذهب الهادي<sup>(١)</sup> أبو حسن      وسَعِيَ أحمدٌ فيها سَعِيَ مُعْتَبِرٍ  
هذا إمامٌ جهادٍ لا مرءَ به      وإذا إمامٌ اجتهدَ ثاقبُ النَّظِيرِ  
وابنُ المؤيدِ نورٌ يستضاء به      ومَنهَلٌ للندى أندى من المَطَرِ  
وكلهم سادةٌ غُرُ غَطَارِقَةٍ      بيضُ بهاليلٍ قَرَّاجُونَ لِلْعَكْرِ<sup>(٢)</sup>



= الوزير، وتسمى أيضاً (جواهر الأخبار). وعليها شروح عدة، أهمها (مآثر الأبرار) وهو من أهم مصادر التاريخ اليمني. انظر تاريخ اليمن الثقافي ٢٨٩/٤.  
(١) المراد به الهادي إلى الحق مؤسس المذهب الزيدي في اليمن.  
(٢) المصدر السابق ص ٦٩.

## الفصل الثاني

### آثاره

صنف الإمام المهدي في عشرة علوم: الفقه، والأصول، والفرائض، وعلم الكلام، والحديث، والتاريخ، والزهد، والمنطق، والنحو، والأدب. وله غير ذلك رسائل كثيرة في مسائل مفردة، وحكم، ومواعظ، ومراسلات، ومساجلات، ومشاعرات مع الكثير من فضلاء عصره. وله شعر رائق حسن، أكثره في الزهد والمواعظ، وتحقير الدنيا، وتعظيم الآخرة ووصف أحوالها.

وقد عرفت مصنفات الإمام المهدي بالتحقيق، ووصفت بالتحريير والتدقيق، وصارت معتمد الزيدية في اليمن في جميع العلوم. وأثنى عليها واطراها وأبرز محاسنها كثير من فضلاء عصره ومن جاء بعدهم، وطبع الكثير منها مراراً، وكثرت شروحها وحواشيها وتعاليقها كثرة لم تعهد في كتب غيره، واعتمدت كتبه الفقهية ضمن أولى المراجع التي استندت عليها الدولة الحديثة في اليمن في تقنين القوانين وفق أحكام الشريعة الإسلامية، واعتمدها القضاة فيما يصدرونه من أحكام كما سيأتي.

ولا بد أن نذكر هنا بعض ما قاله علماء اليمن ومؤرخوه في مصنفاته وقيمتها، إذ هم المرجع في ذلك وأهل الشأن فيه. فمن ذلك ما قاله المؤرخ العلامة عبد الواسع بن يحيى الواسعي: «صاحب التصانيف التي عليها مدار مذهب أهل البيت - مع تفننه في سائر العلوم». وقوله: «وقد طارت مؤلفاته العديدة المفيدة كل مطار، واشتهرت بكثير من الأقطار». وقال عن كتابه البحر الزخار: «لم يُسَبِّقَ لمثاله، ولم يُحَذَّ على منواله، ولا يعرف قدره إلا من اطلع عليه». وعن كتابه الأزهار: «وهو معتمد أهل اليمن في الفقه، مشتمل على ثمانٍ وعشرين ألف مسألة مفهوماً ومنطوقاً»<sup>(١)</sup>. وقال المؤرخ ابن أبي الرجال عن مصنفاته: «كانها الطراز

(١) انظر فرجة الهموم للواسعي ص ١٩٦، ١٩٧.

المُذَهَّبُ، وعليها اعتماد أهل المذهب، وكتابه الأزهار سار في الأقطار مسير الشمس والأقمار<sup>(١)</sup>.

وقال الإمام الشوكاني: «وقد انتفع الناس بمصنفاته، لا سيما الفقهية منها، فإنَّ عمدة زيدية اليمن في جميع جهاته على الأزهار<sup>(٢)</sup>». وقال المؤرخ أحمد حسين شرف الدين «مؤلفاته في أصول التوحيد، والفقه، وأصوله، والملل والنحل، والعربية، والتاريخ تزيد على (٣٤) مؤلفاً، وهي بمجموعها تشكل دائرة معارف<sup>(٣)</sup>».

ولما اطلع الإمام الكبير المجتهد المطلق محمد بن إبراهيم الوزير على نسخة كتاب البحر الزخار في حياة مؤلفه الإمام المهدي قال فيه على ما كان بينهما من منافسة:

عَرِقَ الضلال بسحرك الزخار أوتيت من بعد النبوة آية  
لم يؤتتها بعد النبي خليفة بهرت فلم ينطع عدوك ردها  
شهدت بأنك بعد جدك أحمد فلقد أصيب معاندوك مُصيبة  
فاسلم وقل موتوا بغيظكم أسى لا عيب فيه سوى تمام فضائلي  
هذا كتاب البحر فازعوا سمعكم هيهات لا يأتي الزمان بمثله  
بَحْ لهذا المَلِكِ لا مُلْكُ له شئان بينهما فهذا وارث  
فافخر على الأقران أي فخر تبقى مع القرآن في الأعصار  
كَلَّا ولا خبر من الأخبار بتهاون فيها ولا إنكار  
مهديئنا المشهور في الآثار ما فوقها إلا عذاب النار  
كَمَدَا لَقَدْ نَقَمَ الإلهُ بِشاري وظهورها فيكم ظهور نهار  
في جئت وقلوبكم في نار لو أجمع الثقلان في الأقطار  
فَرَسَ وَبَغَلَ وَانْخَابَ حِمَارُ لَلأنبياءِ وذاك لَلْفَجَارِ<sup>(٤)</sup>

(١) تاريخ اليمن الثقافي ٢٤٥/٤.

(٢) البدر الطالع ١٢٣/١.

(٣) تاريخ اليمن الثقافي ٢٤٤/٤.

(٤) انظر أئمة اليمن ص ٣١٣، تاريخ اليمن الثقافي ٢٤٤/٤، مقدمة البحر الزخار ٥/١.

وقال عبد الله ابن الإمام شرف الدين<sup>(١)</sup> في بيان قيمة مصنفات جده الإمام المهدي واعتماد العلماء عليها: «مهما باشرت علم الفقه وجدت الجَم الغفير يغترفون من (بحره) ويستجعون من (غيثه) و(زَيْنه). فالدفاتر بعده وإن تعددت فشيخها أحمد، أو عددت العلماء فهو واسطة العقد المتضد، أو خضت علم الكلام إلى (الغايات) وجدت مَنْ بعده يتداولون العبارات. فكم من غائص في بحره قد التقط (الدرر الفرائد)، وعاطل نَحْرُه قد جَلَّاه (بالجواهر واليوافيت الجواهر) والقلائد». و(سيرته) مشهورة. ولو لم يكن له من المؤلفات سوى البحر لكان كافياً (بالجواهر والقلائد). وفي الدلالة على طولِ باعه وسعة اطلاعه وبلوغه رُتَبَ الاجتهاد<sup>(٢)</sup> وقال أيضاً مؤرخاً بمصنفات جده:

قُبِّلَتْهُ فِي فِيهِ وَهُوَ نَائِمٌ  
قُلْتُ لَهُ أَفْدِيكَ إِنِّي غَاصِبٌ  
قَالَ نَعَمْ لَوْ كُنْتُ غَيْرَ نَائِمٍ  
قُلْتُ أَفِي الْفَقْهِ قَرَأْتُ قَالَ لِي  
قُلْتُ وَهَذَا (الغَيْثُ) فَبِضْ أَذْمَعِي  
(وَالْبَحْرُ) أَيْضاً فِي دَمْعِي حَاضِرٌ  
فَقَالَ شَوْقِي قَدْ غَدَا بِذِكْرِهِ  
لِي فِي هَوَاكَ (مِلَلٌ وَنَحْلٌ)  
(غَدَائِدٌ) فِي حُبِّكُمْ (قَلَائِدٌ)  
جَعَلْتُ تَفْوِضِي لَكُمْ (رِيَاضَةً  
وَجْهَكَ) (مَعْيَارُ الْعُقُولِ) إِنَّهُ  
وَسِيرَتِي فِي حَبْكُم (جَوَاهِرُ)

(١) هو عبد الله ابن الإمام المتوكل يحيى شرف الدين بن شمس الدين ابن الإمام المهدي أحمد بن يحيى بن المرتضى. وهو الذي اعتنى بنسخة الأصل التي اعتمدها في تحقيق هذا الكتاب.

(٢) انظر مقدمة البحر الزخار ٥/١، مقدمة الأزهار ٦/١.

(٣) كذا ورد، ووزنه غير مستقيم، ولعلها (قد يبدي).

و(تاج علم أدبي إكليلهم)<sup>(١)</sup> كشمي هواكم عن أناس لُد

وزاد عليها القاضي علي بن حسين المنوري قوله :

وإن تزد (فرائد) الذم على (قلائد) فضمها في العذ  
(واذمغ بها الأوهام) واعلم أنها (أنوار) سهل الأرض بعد النجد  
والحق إن رمت الهدى (منهاجه) فالزمه تظفر بالمنى والمجد  
ورض سواد العين في (مكمل) (وئحفة) تنظر زهر الورد  
(الكوكب الزاهر) قد حل لي لنا منظومة فائقة في السرد  
وخذ (بواقيتاً) بها عجائب في خصر تصنيف الإمام المهدي  
واشكر لمن (أحيا القلوب) إنه أرذف تعظيماً له بالحمد<sup>(٢)</sup>

وأذكر فيما يلي مؤلفات الإمام المهدي مصنف إياها على حسب العلوم التي  
تتبعها إليها. وقد بذلت جهداً كبيراً في استقصائها والتبث من نسبتها إليه، معتمداً  
في ذلك على فهرس المخطوطات، ومصادر الترجمة، ومشاهداتي في رحلتي إلى  
علماء اليمن، وغير ذلك:

### مصنفاته في الفقه

#### ١ - الأزهار في فقه الأئمة الأطهار:

هذا الكتاب هو عمدة المذهب الزيدي وأهل اليمن عموماً باتفاق علماء  
الزيدية ومؤرخيهم. ألفه الإمام المهدي في السجن بقصر صنعاء، وذكر ابن أبي  
الرجال وغيره في تأليفه قصة تدل على عمق الإيمان وشدة الكفاح، فهو من نوع  
أدب السجون، أو الثمرات التي ولدت بين جدرانها<sup>(٣)</sup>. وأكماله الإمام المهدي في

(١) إشارة إلى كتاب التاج هذا وخلاصته إكليل التاج.

(٢) انظر الأبيات وسابقتها في حاشية البدر الطالع للشوكاني ١٢٣/١ - ١٢٤.

(٣) ذكر ابن أبي الرجال أن أصحاب الإمام علي بن صلاح الدين منعوا دخول الكتب وآلة  
الكتاب إلى الإمام المهدي في السجن، وخشي الإمام المهدي أن يغفل عن محفوظاته في  
الفقه، فآلهم الله - تعالى - اختصار الكتاب الذي كان قد جمعه في الفقه واستقصى فيه  
الخلاف وجميع ما صنفه لمذهب الهادي في لفظ وجيز واضح المعنى. وكان كيفية =



ستين، ثم اتبعه بشرح له سماه الغيث المدرار، وصنفه في السجن أيضاً. ومع أن كتاب الأزهار مثنً لم يتجاوز حجمه مجلداً متوسط الحجم.

وقد تناول كتاب الأزهار بالتقريظ جماعة من أجلة العلماء والمؤرخين كالشوكاني والمقبلي وابن أبي الرجال وغيرهم. وقد ذكرنا شيئاً مما قيل فيه آنفاً. وعُني بشرحه لقيف من أكابر فقهاء الزيدية، منهم أخته الدهماء بنت يحيى بن المرتضى، وشرحها في أربعة مجلدات، وسمته (الأنوار في شرح الأزهار)<sup>(١)</sup>. ومنهم علي بن محمد النجري - مرت ترجمته في تلاميد الإمام المهدي - وسمى شرحه (الأنوار وجلاء الأثمار المنتزع من الغيث المدرار المفتاح لكوائم الأزهار) وهو مشهور بشرح النجري على الأزهار<sup>(٢)</sup>. ومنهم محمد بن أحمد بن عبد الباعث، وسمى شرحه (جلاء الأبصار)<sup>(٣)</sup>. ومنهم علي بن محمد علي قمر من علماء القرن التاسع وسمى شرحه (عقود الأثمار في تلخيص مشكلات الأزهار)<sup>(٤)</sup>. ومنه عبد الحميد بن أحمد المعافى المتوفى سنة (١٠٥٠هـ) وسمى شرحه (الأنهار المتدفقة في حقائق الأزهار)<sup>(٥)</sup>. ومنهم أحمد بن محمد الشرفي

=جمعه أن يلقي على صاحبه السيد علي بن الهادي عبارته وهو يكتبها في أبواب المجلس المسمورة عليه، ومداده جص يأخذه من الجدار إلى سقف من مدر، ويكتب بعود، فإذا امتلا الباب نقل الذي فيه جميعاً حتى صار عيناً ثم يمحوه ويكتب غيره، ويفعل ذلك حتى تم الكتاب وكمل محفوظاً غيباً غير مكتوب في كتاب قدر حولين كاملين ما وضع في كاغد حتى خرج السيد علي بن الهادي وهو متغيب له، فكتبه وسماه (الأزهار في فقه الأئمة الأطهار)، فاستحبه كل من رآه وانتشر انتشاراً واسعاً. انظر مصادر الفكر العربي الإسلامي في اليمن ص ٥٨٤.

(١) انظر البدر الطالع ٣٢٠/٢، أئمة اليمن ص ٢٧٩، مصادر الفكر العربي الإسلامي في اليمن ص ٥٨٤.

(٢) منه نسخة في المتحف البريطاني برقم (٣٩٤٣). وانظر ملحق البدر الطالع ص ١٧١، مصادر الفكر العربي الإسلامي في اليمن ص ٥٨٤.

(٣) انظر المصدر السابق، مقدمة عيون الأزهار ص ٥.

(٤) منه نسخة مخطوطة سنة (٨٣٦هـ) بمكتبة المتحف البريطاني برقم (٤٠١٢). وانظر مصادر الفكر العربي الإسلامي في اليمن ص ٥٨٤.

(٥) انظر المصدر السابق، ملحق البدر الطالع ص ١١٣.

المتوفى سنة (١٠٥٥هـ) وسمى شرحه (ضياء الأبصار)<sup>(١)</sup>. ومنهم الحسن بن أحمد الجلال المتوفى سنة (١٠٨٤هـ) وسمى شرحه (ضوء النهار المشرق على صفحات الأزهار)<sup>(٢)</sup>. ومنهم العلامة الشوكاني في (السييل الجرار المتدفق على حدائق الأزهار) وهو في أربعة مجلدات، وقد طبعه المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية بالقاهرة سنة ١٣٩٠هـ - ١٩٧٠م بتحقيق الأساتذة قاسم غالب أحمد، ومحمود أمين النواوي، ومحمود إبراهيم زايد، ويسوي رسلان. ولعل أسير شروح الأزهار وأشهرها شرح ابن مفتاح - مرت ترجمته في تلاميذ الإمام المهدي - وقد انتزعه من شرح الإمام المهدي (الغيث المدرار) وسماه (المنتزع المختار من الغيث المدرار المفتاح لكوائم الأزهار)، وطبع في القاهرة سنة ١٣٥٧هـ، في أربعة مجلدات ضخمة، وقد تملكته واستوفيت ما كتبه وزير العدل اليمني الحالي بخط يده في كلمته التي صدر بها الكتاب في آخر طبعاته بتاريخ ٣ يوليو ١٩٨٠م. فقد ذكر أن الوزارة قد تعاقدت على شراء كمية كبيرة من شرح الأزهار للإمام المهدي، لأنه المرجع الأساسي للقضاة فيما يصدرونه من أحكام وأهم مراجع تقنين أحكام الشريعة الإسلامية الفراء. وذكر أن من مميزات هذا الكتاب على غيره شموله لآراء جميع المذاهب وأدلتها، خاصة فيما يتعلق منها بفروع المعاملات المدنية والجنائية والأحوال الشخصية والإجراءات القضائية.

وعلى كتاب الأزهار - غير عشرات الشروح التي ذكرت بعضها - حواش وتعليقات لا حصر لها. أشهرها حاشية أحمد بن قاسم النعشي<sup>(٣)</sup>. وحاشية علي ابن عبد الله الرقيمي<sup>(٤)</sup>، وحاشية عبد القادر بن حمزة التهامي<sup>(٥)</sup>، وحاشية مظهر بن علي النعمان بعنوان (روض الأزهار ولباب الأفكار)<sup>(٦)</sup>.

(١) انظر مصادر الفكر العربي الإسلامي في اليمن ص ٥٨٤.

(٢) منه نسخة بمكتبة المتحف البريطاني برقم (٣٩٩٦).

(٣) انظر مقدمة عيون الأزهار ص ٥.

(٤) انظر مصادر الفكر العربي الإسلامي في اليمن ص ٥٨٤.

(٥) منها نسخة في مكتبة الامبروزيانا برقم (١٤٣) مسلسل.

(٦) منها نسخة في مكتبة الجامع الكبير الغريبة بصنعاء برقم (١٠٣).

وبلغ من احتفال العلماء بكتاب الأزهار أن نظمهم بعضهم شعراً، كأحمد بن علي الحَكَمي، وعلي بن علي السَّوادي<sup>(١)</sup>. ومن عجيب ما قرأته في ترجمة الشيخ صالح بن داود الأنسي الحَدَقي اليميني أنه كان يُملي شرح الأزهار للإمام المهدي من حفظه<sup>(٢)</sup>. وألفت كتب مستقلة في شرح مقدمة الأزهار، وكتب في حل رموزه، وكتب في تخريج أحاديثه التي احتج بها الإمام المهدي. ونسخ الأزهار وشروحه وحواشيه الخطية لا يمكن حصرها، ولا تكاد تخلو منها مكتبة في بلاد اليمن<sup>(٣)</sup>.

وقد سلك الإمام المهدي مسلك الاختصار في كتابه الأزهار تاركاً التفاصيل والتعليقات والمناقشات والردود لشرحه الغيث المدرار، ورمز فيه لأسماء العلماء والمذاهب والطوائف كما فعل في كتابه هذا الذي نحققه، وكما هو ذابُّه في أكثر كتبه.

وهذا نموذج من نصوصه في الكتاب: «فصل: التقليد في المسائل الفرعية»<sup>(٤)</sup> إن هذا نموذج من نصوصه في الكتاب: «فصل: التقليد في المسائل الفرعية»<sup>(٤)</sup> ولا في عملي يترتب على علمي كالموالات والمعاداة<sup>(٤)</sup>.

## ٢ - البحر الزخار الجامع لمذاهب علماء الأمصار:

هو أعظم كتب الإمام المهدي، بل لم يؤلف في بلاد اليمن مثله. واشتمل على غير الفقه من الاعتقادات الدينية، واللطائف الكلامية، والقواعد الأصولية، والسيرة النبوية، والمسائل الفرضية، والمحرمات القلبية، مع الأدلة العقلية، والحجج القطعية، والأمارات الظنية من الآيات الحكيمة، والآثار النبوية، والإجماعات المروية، والقياسات المعنوية والشبهية، وغير ذلك من أوجه

(١) انظر مقدمة عيون الأزهار ص ٥.

(٢) انظر ملحق البدر الطالع ص ١٠٣، مصادر الفكر العربي الإسلامي في اليمن ص ١٢٧.

(٣) انظر مصادر الفكر العربي الإسلامي في اليمن ص ٥٨٤ - ٥٨٦.

(٤) عيون الأزهار ص ٧.

الدلالات. وكان الإمام المهدي قد سماه (الأحكام في فقه أئمة الإسلام) ثم اشتهر باسم البحر الزخار.

وقد اعتنى العلماء بهذا الكتاب وشرحه العشرات منهم منذ تأليفه إلى وقتنا هذا. أما حواشيه وتعليقه فقد بلغت المئات ولا يمكن حصرها لكثرتها. ومن أشهر شروحه شرح العلامة صالح بن مهدي المقبلي المتوفى سنة ١١٠٨هـ، وسماه (المنار في المختار من البحر الزخار)<sup>(١)</sup>. وشرح يحيى بن أحمد مرغم تلميذ الإمام المهدي - مرت ترجمته - وقد توفي قبل إتمامه، فأتمه بعده الإمام المطهر محمد ابن سليمان الحمزي<sup>(٢)</sup>. وشرح العلامة علي بن أحمد بن القاسم المتوفى سنة (١١٢١هـ)<sup>(٣)</sup>. وشرح محمد بن حسن المقرائي<sup>(٤)</sup>. وشرح محمد بن عز الدين المفتي<sup>(٥)</sup>. وشرح الحسين بن يحيى خنّش<sup>(٦)</sup>. ومن مختصراته المهمة (الأثمار للإمام المتوكل حفيد الإمام المهدي)<sup>(٧)</sup>. واهتم بعضهم بتخريج أحاديثه كالعلامة الكبير محمد بن يحيى بَهران في كتابه المسمى (جواهر الأخبار في تخريج أحاديث البحر الزخار)<sup>(٨)</sup>. واهتم آخرون بشرح خطبته، وآخرون بحل رموزه والترجمة لرجالها. وتناوله آخرون من جهة اللغة والتصريف<sup>(٩)</sup>.

وقد طبع البحر الزخار لأول مرة في مصر سنة (١٩٤٧م) بأمر الإمام المتوكل على الله يحيى حميد الدين مع تخريج أحاديثه ليحيى بَهران. وكنت قد طالعت هذا الكتاب العظيم في طبعته المذكورة سنة (١٩٨١م) وأفدت منه، وذلك قبل أن أصبح الإمام المهدي وأعرفه في هذه الرسالة.

(١) منه نسخة بمكتبة المتحف البريطاني برقم (٣٨٠٦).

(٢) منه نسخة مخطوطة بمكتبة الجامع الكبير بصنعاء برقم (٣٩٢ فقه).

(٣) انظر مصادر الفكر العربي الإسلامي في اليمن ص ٥٨٦.

(٤) المصدر السابق.

(٥) المصدر السابق.

(٦) المصدر السابق.

(٧) انظر البدر الطالع ١/ ٢٧٨.

(٨) وهو مطبوع مع البحر الزخار.

(٩) انظر مصادر الفكر العربي الإسلامي في اليمن ص ٢٢٣.

وقد رمز الإمام المهدي في البحر لأسماء العلماء وأصحاب المذاهب كما هي عادته في أكثر كتبه، ويَبَيِّن رموزه في أول الكتاب. وهذا نموذج من مناقشاته فيه: «مسألة: ولا يجوز خلو الزمان من مجتهد، إذ هو فرض، فلا يصح اطباق الأمة على الإخلال به. وقد قال - ﷺ -: لا تجتمع أمتي على ضلالة. قلت: وقول أصحابنا: ولا يجوز من الله إخلاء الزمان ممن يَصْلُح للإمامة، وإنَّ الاجتهاد شرط فيها، يقتضي ذلك. ي<sup>(١)</sup>. وابن الحاجب. وغيرهما: يجوز، لقوله - ﷺ -: إن الله لا يرفع العلم انتزاعاً ينتزعه، لكن يَقْبِض العلماء، حتى إذا لم يَبْقَ في الدنيا عالماً اتخذ الناس رؤساء جهلاء فَسْثَلُوا فَأَقْتُوا بغير علم فضلوا وأضلوا. قلنا: مبني على الجبر. سلمنا فمعارض بقوله - ﷺ -: لا تزال طائفة من أمتي على الحق ظاهرين حتى يأتي وعد الله. ونحوه. وهذا أرجح، لموافقته العدل والحكمة، فثبت ما قلنا<sup>(٢)</sup>.

### ٣ - الزنن:

نقل عنه الإمام المهدي نفسه في شرح الأزهار، ورمز له فيه بـ «زن». وذكره حفيده عبد الله بن شرف الدين بقوله في مدح مصنفات جده: «مهما باشرت علم الفقه وجدت الجم الغفير يغترفون من بحره، ويتجعون من غيше وزنيه». ولم أقف على نسخة منه<sup>(٣)</sup>.

### ٤ - الغيث المدرار المفتاح لكمايم الأزهار:

هو شرح الإمام المهدي لكتابه الأزهار المتقدم، وكان قد شرع بتأليفه في السجن. ومنه أخذ ابن مفتاح شرحه المشهور وسماه (المتترع المختار من الغيث المدرار)<sup>(٤)</sup>.

(١) رمز الإمام يحيى بن حمزة الحسيني المتوفى سنة ٧٤٩هـ.

(٢) البحر الزخار ٤/١ - ٥.

(٣) انظر شرح الأزهار للإمام المهدي ٥٦/١، مقدمة البحر الزخار ٥/١.

(٤) منه عدة نسخ بمكتبة الجامع الكبير الغربية بصنعاء برقم (٤٠٣) وما بعدها. وانظر فرجة الهموم ص ١٩٨، أئمة اليمن ص ٣١٦، البدر الطالع ١/١٢٣.

## ٥ - القمر النوار في الرد على المرخصين في الملاهي والمزمار:

في بعض المصادر (الأمزار). وهي رسالة في تحريم الموسيقى والغناء، ذكرها الشوكاني<sup>(١)</sup> والواسعي<sup>(٢)</sup> وغيرها. وتوجد منها نسخ خطية عديدة في اليمن وخارجه<sup>(٣)</sup>.

## في أصول الفقه

## ٦ - فائقة الأصول في ضبط معاني جوهرة الأصول:

منظومة أنشأها في أوان صباه كما ذكر ابنه في سيرته<sup>(٤)</sup> اختصر فيها جوهرة الشيخ أحمد الرصاص. ذكرها العلامة الواسعي<sup>(٥)</sup> والمؤرخ محمد زبارة<sup>(٦)</sup>.

## ٧ - الفصول في معاني جوهرة الأصول:

قد يكون هذا نفس الكتاب السابق، وقد يكون شرحاً لمنظومته السابقة، أو لجوهرة الشيخ أحمد الرصاص. وهذا ما يشير إليه كلام الشوكاني<sup>(٧)</sup>.

## ٨ - مسائل الإجماع:

رسالة ذكر فيها خمس عشرة مسألة من المسائل التي أجمع عليها الأئمة الفقهاء. ولم يذكرها أحد من المؤرخين<sup>(٨)</sup>.

(١) في البدر الطالع ١/١٢٣.

(٢) في فرجة الهموم ص ١٩٨.

(٣) منها واحدة في مكتبة الجامع الكبير الغربية برقم (٧٥)، ونسخة في الشرقية برقم (١٨) مجاميع، ونسخة في مكتبة الامبروزيونا بإيطاليا برقم (٣٩٩).

(٤) كنز الحكماء ٥٨/ب.

(٥) في فرجة الهموم ص ١٩٨.

(٦) في أئمة اليمن ص ٣١٦.

(٧) البدر الطالع ١/١٢٣. وذكر الحبشي هذا الكتاب باسم (قانون الوصول إلى ضبط معاني جوهرة الأصول). تاريخ الفكر العربي الإسلامي في اليمن ص ٥٩١.

(٨) وجدت نسخة خطية منها في مكتبة الجامع الكبير الشرقية بصنعاء برقم (١٢٣) مجاميع.

## ٩ - المستجاد في شرح كتاب الانتقاد:

هو شرحه لكتابه الانتقاد للآيات المعتمدة في الاجتهاد الآتي. ذكره المؤرخ زبارة وغيره<sup>(١)</sup>.

## ١٠ - معيار العقول في علم الأصول:

من أهم الكتب المعتمدة عند الزيدية في أصول الفقه وقد رتبته على مقدمة وأحد عشر باباً: باب الأوامر، باب العموم والخصوص، باب المجمع والمعين، باب الناسخ والمنسوخ، باب الأخبار، باب الأفعال، باب الإجماع، باب القياس، باب الاجتهاد، باب الحظر والإباحة، باب في ذكر لواحق في هذا الفن. ذكره أكثر مترجمي الإمام المهدي<sup>(٢)</sup>. ونسخه الخطية كثيراً جداً<sup>(٣)</sup>.

## ١١ - منهاج الوصول إلى شرح معيار العقول:

هو شرح لكتابه (معيار العقول) السابق. وفي بعض المصادر ذكر اسمه (منهاج الوصول إلى تحقيق كتاب معيار العقول). ذكره الشوكاني والواسعي وزبارة وغيرهم<sup>(٤)</sup>. وتوجد منه عدة نسخ خطية<sup>(٥)</sup>.

## ١٢ - الانتقاد للآيات المعتمدة في الاجتهاد:

ذكره العلامة الواسعي والمؤرخ محمد زبارة<sup>(٦)</sup>. ويوجد مستقلاً في نسخ

(١) انظر أئمة اليمن ص ٣١٥، فرجة الهموم ص ١٩٨. ومنه نسخة مخطوطة بمكتبة المتحف البريطاني ضمن مجموع برقم (٣٩٣٧).

(٢) انظر البدر الطالع ١/ ١٢٣، فرجة الهموم ص ١٩٨، أئمة اليمن ص ٣١٦.

(٣) منها خمس نسخ في مكتبة الجامع الشريفة برقم (١٤٦٢) وما بعدها، ونسخة بمكتبة المتحف البريطاني برقم (٤٠٢١)، ونسخة في المكتبة الغربية برقم (٩٥ أصول).

(٤) انظر البدر الطالع ١/ ١٢٣، فرجة الهموم ص ١٩٨، أئمة اليمن ص ٣١٦.

(٥) منها خمس نسخ في الشرقية برقم (١٤٦٣) وما بعدها، ونسخة بمكتبة المتحف البريطاني برقم (٤٠٢١)، ونسخة في الغربية برقم (٩٥ أصول).

(٦) انظر فرجة الهموم ص ١٩٨، أئمة اليمن ص ٣١٥.

خطية<sup>(١)</sup> كما يوجد مضمناً لمقدمة البحر الزخار المشتملة على مجموعة رسائل في مستلزمات الاجتهاد، وهي في غاية النفاسة، وقد ألفت في شرحها كتب عديدة<sup>(٢)</sup>. وقد شرحه الإمام المهدي بالمستجد السابق ذكره.

### ١٣ - نَيْرَةُ الفصول في ضبط جوهرة الأصول؛

ذكره الحبشي وحده<sup>(٣)</sup>. وأظنه نفس منظومته المسماة (فائقة الأصول)، وقد تقدمت.

### في الفرائض

### ١٤ - الفائض في علم الفرائض؛

ذكره بهذا الاسم الشوكاني<sup>(٤)</sup>. وسماه العلامة الواسعي (القاموس الفائض في علم الفرائض)<sup>(٥)</sup>. وذكر المؤرخ زيارة الاسمين على أنهما لكتابين مختلفين<sup>(٦)</sup>، والظاهر أنهما واحد<sup>(٧)</sup>. وقد شرحه العلامة أحمد بن محمد قاطن اليمن المتوفى سنة (١١٩٩هـ)<sup>(٨)</sup>.

(١) منها أربع نسخ في المكتبة الشرقية برقم (٥٨٩) وما بعدها.

(٢) انظر مصادر الفكر العربي الإسلامي في اليمن ص ٥٩٣.

(٣) في مصادر الفكر العربي الإسلامي ص ٥٩٤.

(٤) البدر الطالع ١/ ١٢٣.

(٥) فرجة الهموم ص ١٩٨.

(٦) أئمة اليمن ص ٣١٥. [أول سن، ريعاني شرح لشيخ مالكي]

(٧) انظر مصادر الفكر العربي الإسلامي في اليمن ص ٥٩١. ومنه نسخة خطية كتبت سنة

(٨٣٣هـ) في حياة الإمام المهدي بمكتبة المتحف البريطاني برقم (٣٩٣٤).

(٨) انظر نشر العرف لمحمد زيارة ١/ ٢٧٥، مصادر الفكر العربي الإسلامي في اليمن ص ٢٦٦، ٥٩١.



## في علم الكلام وأصول الدين

### ١٥ - التحقيق في الإكفار والتفسيق:

لم يذكره أحد من مترجمي الإمام المهدي فيما اطلعت عليه . وتوجد منه عدة نسخ خطية<sup>(١)</sup> . وهو مضمن في كتاب (المعاني في تصحيح العقائد) المشتمل على نسخة كتبها . وقد طبع ضمن (البحر الرضائي) في المطبوع

١٦ - دافع الأوهام بشرح رياضة الأفهام: محمد المصطفى أو المقدس . مائة شرح فيه كتابه (رياضة الأفهام) الآتي ذكره . ذكره الشوكاني وزبارة وغيرهما<sup>(٢)</sup> . وتوجد منه عشرات النسخ<sup>(٣)</sup> .

### ١٧ - الدرر الفرائد في شرح كتاب القلائد:

شرح فيه كتاب (القلائد في تصحيح العقائد) الآتي ذكره . وأورده الشوكاني والواسعي وزبارة وغيرهم<sup>(٤)</sup> . ونسخه الخطية كثيرة جداً<sup>(٥)</sup> .

### ١٨ - رياضة الأفهام في لطيف الكلام:

قسمه على أبواب: باب الجواهر، باب الأعراض، باب الألوان، باب الطعوم والروائح، باب الحرارة والبرودة، باب الأصوات، باب الألم واللذة، باب الرطوبة واليبوسة، باب الأكنان، باب التأليف، باب الحركة والإرادة، باب

(١) منها نسخة في المكتبة الشرقية برقم (٥٨٧)، ونسختان في مكتبة المتحف البريطاني الأولى كتبت سنة (١٨٣٣هـ) في حياة المصنف برقم (٣٩٤٣)، والثانية برقم (٣٩٨٩).

(٢) انظر البدر الطالع ١/١٢٣، أئمة اليمن ص ١٦.

(٣) منها أربع نسخ بمكتبة الجامع الشرقية برقم (٥٧٢) وما بعدها . وخمس نسخ في الغربية أرقامها (١٠٠، ٣٠١، ٢٢١، ١٧، ١٨ علم الكلام).

(٤) انظر البدر الطالع ١/١٢٣، فرجة الهموم ص ١٩٨، أئمة اليمن ص ٣١٥.

(٥) منها مجموعة في المكتبة الشرقية برقم (٥٧٨) وما بعدها، ونسخة في مكتبة المتحف البريطاني برقم (٣٩٥٦)، وخمس نسخ في المكتبة الغربية أرقامها (١٩، ٢٠، ٢١، ٢٢٢، ٢٣٦، علم الكلام).

الشهوة، باب الإدراك، باب الندم، باب اللطافة، باب مسائل الخلاف والوفاق، باب العلل وسائر المؤثرات، باب الجدل في مسائل علم الكلام، باب الحدود<sup>(١)</sup>.

### ١٩ - غايات الأفكار ونهايات الأنظار المحيطة بعجائب البحر الزخار:

ذكره حفيده عبد الله ابن الإمام المتوكل، والعلامة الواسعي، والمؤرخ محمد زبارة مستقلاً<sup>(٢)</sup>. وذكره بعضهم على أنه اسم لمجموعة كتب ورسائل للإمام المهدي<sup>(٣)</sup>. وفي عنوانه ما يشير إلى أنه شرح لبعض<sup>(٤)</sup> ما تضمنه البحر الزخار من العقائد. وقد يرجح هذا أن النسخة الموجودة منه في المكتبة الشرقية بصنعاء تضم ثلاثة كتب كلها في علم الكلام، وهي كتاب الإمامة، كتاب النبوات، كتاب الوعد البحر<sup>(٥)</sup> والوعيد<sup>(٦)</sup>.

### ٢٠ - غرر الفوائد:

ذكره المؤرخ زبارة<sup>(٧)</sup>. وهو شرح لكتابه (نكت الفرائد في معرفة الملك السيرة الواحدة) الآتي ذكره. ومنه نسختان في صنعاء<sup>(٨)</sup>.

### ٢١ - القلائد في تصحيح العقائد:

مختصر لخص فيه جميع أقوال أهل المذاهب الإسلامية، ورتبه على خمسة<sup>(٩)</sup> كتب: كتاب التوحيد، كتاب العدل، كتاب النبوات، كتاب الوعد والوعيد، كتاب الإمامة. وقد شرحه بكتابه (الدرر الفرائد) السابق الذكر. وقد ذكره الشوكاني<sup>(١٠)</sup> في بعض النسخ.

انظر البدر الطالع ١/١٢٣، أئمة اليمن ص ٣١٥، فرجة الهموم ص ١٩٨. ومن نسخه الخطية نسخة في مكتبة المتحف البريطاني برقم (٤٠٢١)، ونسخة في مكتبة الجامع الغريب برقم (٦٠ علم الكلام)، وست نسخ في الشرقية برقم (٢٠٥٥) وما بعدها.

(٢) انظر مقدمة الأزهار ٦/١، فرجة الهموم ص ١٩٨، أئمة اليمن ص ٣١٦.

(٣) انظر مصادر الفكر العربي الإسلامي في اليمن ص ٥٩٠.

(٤) نسخة الشرقية الخطية برقم (٢٤٠٠).

(٥) في أئمة اليمن ص ٣١٥.

(٦) إحداهما في المكتبة الغربية بالجامع الكبير برقم (٤٦ كلام)، والأخرى في الشرقية برقم (٧٤٤).

والواسعي ومحمد زبارة<sup>(١)</sup>. ومنه عدة نسخ خطية<sup>(٢)</sup>.

## ٢٢ - الملل والنحل:

من أعظم الكتب المؤلفة في الفرق الكلامية، قسمه إلى ثلاثة أبواب رئيسية: الباب الأول في الفرق الكفرية، والثاني في الفرق الإسلامية، والثالث في ذكر المعتزلة والروافض والخوارج والمُجَبِّرة. وشرحه بكتابه (المُنِيَّة والأمل) الآتي. وقد ذكره أكثر مترجميه<sup>(٣)</sup>. ومنه عدة نسخ خطية<sup>(٤)</sup>.

## ٢٣ - المنية والأمل في شرح كتاب الملل والنحل:

هو شرح لكتابه السابق، وقد ورد ذكره في أكثر مصادر ترجمته<sup>(٥)</sup>، وفي بعضها أنه مما طبع بأمر الإمام المتوكل يحيى حميد الدين. ولعل المراد الجزء الخاص بذكر المعتزلة فإنه مطبوع متداول باسم (طبقات المعتزلة) وسيأتي ذكره في كتب التاريخ. ونسخ المنية الخطية كثيرة جداً<sup>(٦)</sup>.

## ٢٤ - نكت الفرائد في معرفة الملك الواحد:

ذكره الشوكاني وغيره<sup>(٧)</sup>. ومنه نسخة خطية واحدة فيما اطلعت عليه<sup>(٨)</sup>. وقد شرحه الإمام المهدي بكتابه (غرر الفوائد) السابق ذكره.

- (١) انظر البدر الطالع ١/١٢٣، فرجة الهموم ص ١٩٨، أئمة اليمن ص ٣١٥.
- (٢) منها نسخة في الشرقية برقم (٥٨٤)، ونسخة بمكتبة المتحف البريطاني برقم (٤٠٢١)، وثالثة في المكتبة الخاصة بالسيد عبد الله محمد الحبشي مخطوطة سنة (١٠٣٨). انظر مصادر الفكر العربي الإسلامي في اليمن ص ٥٩٢.
- (٣) انظر البدر الطالع ١/١٢٣، فرجة الهموم ص ١٩٨، أئمة اليمن ص ٣١٥.
- (٤) منها ثلاث في مكتبة الجامع الشرقية برقم (٦٤٩) وما بعدها، ونسخة بمكتبة المتحف البريطاني برقم (٤٠٢١) مكتوبة سنة (٨٥٣هـ).
- (٥) انظر المصادر المذكورة في توثيق كتابه السابق.
- (٦) منها نسخة في مكتبة المتحف البريطاني برقم (٢٧٧٢)، وخمس نسخ في مكتبة الجامع الشرقية أرقامها (١١)، (٤٥)، (٤٦)، (١١٥)، (٥٨٢) علم الكلام.
- (٧) انظر البدر الطالع ١/١٢٣، فرجة الهموم ص ١٩٨، أئمة اليمن ص ٣١٥.
- (٨) في مكتبة الجامع الكبير الشرقية (الكتب المصادرة). انظر مصادر الفكر العربي الإسلامي في اليمن ص ٥٩٤.

٢٥ - القسطاس المستقيم في الحد والبرهان القويم:

ذكره الشوكاني والواسعي ومحمد زبارة وغيرهم<sup>(١)</sup>. واطلعت على نسختين منه في صنعاء<sup>(٢)</sup>.

## في الحديث

٢٦ - الأنوار في صحيح الآثار الناصية على مسائل الأزهار<sup>(٣)</sup>؛

خرج فيه الأحاديث والآثار التي احتج بها في كتابه (الآزهار). وقد ألفه في السجن أيضاً. وذكره أكثر المترجمين<sup>(٤)</sup>، واطلعت على نسخة منه في صنعاء<sup>(٥)</sup>.

٢٧ - توضيح الأفكار شرح تنقيح الأنظار: هذه الكتب هي من كتب الحديث، وذكر أنه في مصطلح الحديث، وأنه قد طبع بأمر الإمام المتوكل يحيى حميد الدين<sup>(١)</sup>. ولم أفد على ذكر له في كتب التراجم، ولا في فهرس المخطوطات.

٢٨ - عماد الإسلام في شرح أحاديث كتاب الأحكام المتضمن لفقه أئمة الإسلام:

شرح فيه أحاديث البحر الزخار، وقد ذكرت سابقاً أنه كان قد سماه (الأحكام

(١) انظر البدر الطالع ١/١٢٣، فرجة الهموم ص ١٩٨، أئمة اليمن ص ٣١٦.

(٢) في مكتبة الجامع الشرقية، إحداهما ضمن المجموع الذي فيه كتاب (المكمل بفوائد معاني المفصل للإمام المهدي بقرم ١٧٦٧)، والأخرى ضمن المجموع الذي فيه كتاب (أكلیل التاج) له أيضاً بقرم ٥١ مجامع).

(٣) ذكره الجيوشي في مصادر الفكر العربي الإسلامي في اليمن باسم (الأنوار في محاسن الآثار الناصة علم، حل، مسائل، الأزهار).

(٤) انظر البدر الطالع ١/١٢٣، فرجة الهموم ص ١٩٨، أئمة اليمن ص ٣١٦.

(٥) فى مكتبة الجامع الشرقية برقم (٢٠١٦).

(٦) انظر مقدمة البحر الزخار ٤ / ١.

في فقه أئمة الإسلام). وقد ذكر المؤرخ زيارة أنه شرع في هذا الشرح، ولم يذكر هل أئمة أم لا؟<sup>(١)</sup>. وتوجد منه نسخة خطية واحدة فيما أعلم<sup>(٢)</sup>.

### في التاريخ والسير

#### ٢٩ - تحفة الأكياس بسيرة آل أمية والعباس:

ورد اسمه على بعض النسخ (تحفة الأكياس في شرح تعيين خلفاء آل أمية وبني العباس). ذكره العلامة الواسعي والمؤرخ زيارة<sup>(٣)</sup>. وتوجد منه عدة نسخ خطية<sup>(٤)</sup>.

#### ٣٠ - تزيين المجالس بذكر التحف النفائس في مكنون حسان العرائس:

هناك اختلاف يسير في ضبط اسم هذا الكتاب، والمشهور ما أثبتته. وهو في ذكر الصالحين وابتداء الخلق<sup>(٥)</sup>. ومنه عدة نسخ خطية في اليمن وخارجها<sup>(٦)</sup>.

#### ٣١ - الجواهر والذرر في سيرة سيد البشر، وأصحابه العشرة الغرر، وعترته المنتخبين الزهر:

رتبه على ثمانية فصول: الأول في نسبه - عليه السلام - والثاني في أولاده - عليه السلام - والثالث في أخلاقه - عليه السلام - والرابع في تفصيل الحوادث المتعلقة به - عليه السلام - والخامس في ذكر العشرة المشهورين من أصحابه - عليه السلام - والسادس في تعداد الأئمة

(١) انظر أئمة اليمن ص ٣١٥.

(٢) في مكتبة المتحف البريطاني برقم (٣٩٣٧).

(٣) انظر فرجة الهموم ص ١٩٨، أئمة اليمن ص ٣١٦.

(٤) منها نسختان في مكتبة المتحف البريطاني برقم (٣٩٨٩، ٣٩٩٠) وثالثة في مكتبة الامبروزيانا بإيطاليا برقم (٥٩).

(٥) انظر فرجة الهموم ص ١٩٨، أئمة اليمن ص ٣١٦، مصادر الفكر العربي الإسلامي في اليمن ص ٥٨٧.

(٦) منها نسختان في المكتبة الشرقية بصنعاء برقم (٢٠٥٧، ٢٠٥٨)، ونسختان في مكتبة المتحف البريطاني برقم (٣٩٨٩، ٣٨٩٠).

الزيدية، والسابع في الدعاة الذين ليسوا بأئمة، والثامن في تعيين خلفاء الدولة الأموية والدولة العباسية. وقد ذكره أكثر المترجمين<sup>(١)</sup>، ومنه عدة نسخ مخطوطة<sup>(٢)</sup>.

### ٣٢ - الدرر المنيرة في الغريب من فقه السيرة:

كما ذكره العلامة الواسعي<sup>(٣)</sup>، وعنوان نسخته الخطية (الدرة المنيرة)<sup>(٤)</sup>.

### ٣٣ - الدرة المضية في شرح السيرة النبوية:

لم يذكره من المترجمين غير الحبشي<sup>(٥)</sup>، وذكر منه عدة نسخ خطية<sup>(٦)</sup>.

### ٣٤ - ذكر الأمجاد من الآباء والأجداد:

رسالة صغيرة ذكرها الحبشي<sup>(٧)</sup>، وذكر لها ثلاث نسخ خطية<sup>(٨)</sup>.

### ٣٥ - الروضة النضيرة شرح الدرر المنيرة:

شرح لكتابه (الدرر المنيرة في الغريب من فقه السيرة) السابق ذكره. ذكره العلامة الواسعي<sup>(٩)</sup>، ومنه نسخة خطية واحدة<sup>(١٠)</sup>.

(١) انظر البدر الطالع ١/ ١٢٣، فرجة الهموم ص ١٩٨، أئمة اليمن ص ٣١٦.

(٢) منها نسخة في مكتبة الجامع الشرقية برقم (٢٠٥٥)، ونسخة في المكتبة المركزية التابعة لجامعة الملك عبد العزيز بجدة برقم (١٤٣ عام)، ونسخة في مكتبة المتحف البريطاني برقم (٤٠٢١).

(٣) انظر فرجة الهموم ص ١٩٨.

(٤) هي نسخة مكتبة المتحف البريطاني برقم (٣٩٣٤).

(٥) انظر مصادر الفكر العربي الإسلامي في اليمن ص ٥٨٩.

(٦) منها نسختان بمكتبة المتحف البريطاني برقم (٣٧٧١، ٣٩٨٩)، ونسخة في مكتبة الامبروزيونا برقم (٥٩) ضمن مجموع.

(٧) انظر مصادر الفكر العربي الإسلامي في اليمن ص ٥٨٩.

(٨) اثنتان في مكتبة المتحف البريطاني برقم (٣٧٧١، ٣٩٨٩) وثالثة في مكتبة الامبروزيونا برقم (٥٩) ضمن مجموع.

(٩) في فرجة الهموم ص ١٩٨.

(١٠) في مكتبة المتحف البريطاني برقم (٣٩٣٧).

## ٣٦ - سلوة الأولياء بمعرفة سيرة الأنبياء:

ذكره الواسعي أيضاً<sup>(١)</sup>، ومنه عدة نسخ خطية<sup>(٢)</sup>.

٣٧ - سيرة أمير المؤمنين: إذا طهر لفظ (أسير المؤمنين) في كتب العترة وسجد لعله في سيرة الإمام علي بن أبي طالب - رضي الله عنه - ولم يذكره أحد من فاضلهم المترجمين. ومنه نسخة خطية واحدة لم أتمكن من الاطلاع عليها لمعرفة موضوعها، الكتاب<sup>(٣)</sup>.  
على بن أبي طالب صلوات الله عليه.

## ٣٨ - ضياء القمر في شرح سيرة العترة الزهراء:

ذكره الحبشي<sup>(٤)</sup>، وذكر منه عدة نسخ خطية<sup>(٥)</sup>.

## ٣٩ - طبقات المعتزلة:

هو باب ذكر المعتزلة من كتابه (المنية والأمل) السابق ذكره، استأله المستشرق الإنجليزي توماس آرنولد ونشره ضمن مطبوعات دائرة المعارف العثمانية بحيدرآباد سنة ١٣١٦هـ - ١٩٠٢م. ثم طبع مرة ثانية بتحقيق المستشرق الألمانية سوزانة بالتعاون مع دوفالد فيلتسر بفيسبادن سنة ١٩٦١م (سلسلة المكتبة الإسلامية رقم ٢١) ثم طبع ثالثة بعنوان (فرق وطبقات المعتزلة) بتحقيق الدكتور سامي النشار والأستاذ فيصل بديرعون، وصدر عن منشأة المعارف بالإسكندرية سنة ١٩٧٢م.

## ٤٠ - عجائب الملوكوت:

اعتمد فيه على ما ذكره الرواة والقصاص عن خلق السماوات والأرض

(١) في فرجة الهموم ص ١٩٨.

(٢) منها نسختان بمكتبة المتحف البريطاني برقم (٣٩٨٩).

(٣) في المكتبة المركزية بجامعة الملك عبد العزيز بجدة برقم (٦٧٦ تاريخ).

(٤) في مصادر الفكر العربي الإسلامي في اليمن ص ٥٩٠.

(٥) منها اثنتان بمكتبة المتحف البريطاني برقم (٢٧٧١، ٣٧٨٩) وثالثة بمكتبة الامبروزيانا

برقم (٥٩) ضمن مجموع.

والجبال وغيرها. ورجع فيه إلى كتاب (مبتدأ الخلق) للكسائي، ورتبه على تسعة أبواب: الأول في بيان ما ابتدئ به خلقه من العالم السفلي، والثاني في ذكر خلق الأرضين والسموات، والثالث في ذكر السماوات السبع، والرابع في ذكر النجوم، والخامس في ذكر العالم السفلي، والسادس في ذكر شكل الأرض، والسابع في ذكر الجبال، والثامن في ذكر البحار، والتاسع في ذكر السحاب.

وقد ذكره من المؤرخين العلامة الواسعي<sup>(١)</sup>، ومنه نسخ خطية عديدة<sup>(٢)</sup>.

#### ٤١ - يواقيت السير في شرح كتاب الجواهر والدور:

شرح فيه كتابه (الجواهر) السابق ذكره، وقد أشار إليه مترجموه<sup>(٣)</sup>، ومنه عدة نسخ خطية<sup>(٤)</sup>.

### في الزهد والتصوف

#### ٤٢ - تكملة الأحكام والتصفية عن بواطن الآثام:

ألفه في قلعة أبي زيد. وعليه شروح عدة، منها شرح المصنف الآتي ذكره، وشرح لصلاح بن عبد الخالق بن يحيى جحاف المتوفى سنة (١٠٥٣هـ) سماه (نهاية الأفهام لمعاني كتاب تكملة الأحكام)<sup>(٥)</sup>. وشرح لعلي بن زيد الشاطبي المتوفى سنة (٨٨٢هـ) سماه (الحواشي المكملة لأحاديث التكملة)<sup>(٦)</sup>. وشرح للعلامة

(١) في فرجة الهموم ص ١٩٨.

(٢) منها اثنتان في المكتبة الشرقية برقم (٥٤، ٧٢ مجاميع)؛ وثالثة بمكتبة المتحف البريطاني برقم (٣٧٧١)، ورابعة بمكتبة الامبروزيانا برقم (٩٨).

(٣) انظر البدر الطالع ١/ ١٢٣، أئمة اليمن ص ٣١٦، مصادر الفكر العربي الإسلامي في اليمن ص ٥٩٤.

(٤) منها نسخة في المكتبة الشرقية برقم (٢١١٦)، وأخرى في مكتبة المتحف البريطاني برقم (٣٧٧١)، وثالثة في الامبروزيانا برقم (٢٥٩).

(٥) منه نسخة في المكتبة الشرقية برقم (٢٠٦ تصوف).

(٦) انظر مصادر الفكر العربي الإسلامي في اليمن ص ٢٨٢.



الحسن بن أحمد الجلال<sup>(١)</sup>. وقد ذكر كتاب الإمام المهدي جمع ممن عرضوا لذكر ترجمته<sup>(٢)</sup>، ومنه نسخ عديدة<sup>(٣)</sup>.

#### ٤٣ - ثمرات الأحكام شرح تكملة الأحكام:

هو شرحه لكتابه السابق، ولم يذكره مترجموه<sup>(٤)</sup>.

#### ٤٤ - حياة القلوب في إحياء عبادة علام الغيوب:

ذكره الواسعي ومحمد زبارة<sup>(٥)</sup>. ومنه عدة نسخ<sup>(٦)</sup>.

#### ٤٥ - حياة القلوب الغافلة:

لم يذكره غير الواسعي<sup>(٧)</sup>. ولم أقف على نسخة منه.

#### ٤٦ - الرسالة الناصحة للمتذكر والفاضحة للمستهتر:

ذكرها العلامة الواسعي والمؤرخ زبارة<sup>(٨)</sup>. وذكر الحبشي نسخة خطية منها<sup>(٩)</sup>.

#### ٤٧ - شفاء الأسقام:

شرح لكتابه (تكملة الأحكام) السابق ذكره. ولم يذكره مترجموه<sup>(١٠)</sup>.

(١) المصدر السابق ص ٥٨٧.

(٢) انظر البدر الطالع ١/ ١٢٣، فرجة الهموم ص ١٩٨، أئمة اليمن ص ٣١٦.

(٣) منها ثلاث نسخ في المكتبة الشرقية أرقامها (٤٧٠، ٧٥، ٧٦ تصوف).

(٤) منه نسخة في مكتبة المتحف البريطاني برقم (٣٩٣٧).

(٥) انظر فرجة الهموم ص ١٩٨، أئمة اليمن ص ٣١٦.

(٦) منها نسخة في المكتبة الشرقية برقم (٢٠٤٧)، ونسخة في مكتبة المتحف البريطاني برقم (٣٨٥١).

(٧) في فرجة الهموم ص ١٩٨. وانظر مصادر الفكر العربي الإسلامي في اليمن ص ٥٨٨.

(٨) انظر فرجة الهموم ص ١٩٨، أئمة اليمن ص ٣١٦.

(٩) في الامروزيانا بميلانو برقم (١٤٣ج). وانظر مصادر الفكر العربي الإسلامي في اليمن ص ٥٨٩.

(١٠) منه نسخة مخطوطة بمكتبة الجامع الكبير الشرقية برقم (٥٦ تصوف).

يقال إن  
هذه المسألة  
ليست من  
الكتاب  
بل لقاضي أحمد بن يحيى  
بنها بسماها كتاب  
(مشرق) في الإيمانيات

## في الأدب

### ٤٨ - شرح مقامات الحريري:

ذكر ابنه الحسن في سيرته أنه ألفه في أول شبابه وذهب يوم (معبّر)<sup>(١)</sup>، ولم يذكره غيره.

## في النحو

### ٤٩ - إكليل التاج وجوهره الوهاج:

كنت أظن قبل سفري إلى اليمن أن هذا الكتاب شرح لكتاب التاج الذي عنيبت بتحقيقه في هذه الرسالة، وكان ذلك من جملة دواعي سفري، لكنني حين اطلعت عليه وجدته مختصراً لكتاب التاج. وهو في (٢٩) ورقة من الحجم الصغير<sup>(٢)</sup>. وكتب على ورقة العنوان منه اسم الكتاب واسم مؤلفه الإمام المهدي، وأبيات ثلاثة من الشعر هي:

التاج نَحْوُ النَحْوِ فَاجْعَلْ خَوْضَهُ شُغْلًا لِقَلْبِكَ بَكْرَةً وَأَصِيلًا  
لَكُنْ سَفِينَةً مَنْ يَرِيدُ عُبُورَهُ بِعَزِيمَةٍ أَنْ يَنْقُلَ الْإِكْلِيلَ  
فِيصِيبَ مَا يَرْجُوهُ مِنْ تَحْقِيقِهِ وَيَصِيرَ فِي دُجُورِهِ قُنْدِيلًا

والحق أن قائل هذه الأبيات قد بالغ كثيراً في بيان قيمة الإكليل ومنزلته من التاج، إذ لا يعدو كونه مختصراً فيه تقارير لرؤوس المسائل المذكورة في التاج خالية عن التعليل وذكر الخلاف والوجوه النحوية فضلاً عن إغفاله للمهم من مسائل التاج. والخلاصة أن هذا الكتاب لا يفيد ولا يساعد على فهم التاج ولا يستحق كبير

(١) انظر كنز الحكماء ٥٨/١.

(٢) في النسخة التي طالعناها، وهي من مخطوطات المكتبة الشرقية بالجامع الكبير بصنعاء ضمن مجموع برقم (٥١)، ويبدأ من الورقة ١٤٦، وينتهي بالورقة ١٧٥. ويسبقه في المجموع كتاب (القسطاس المستقيم) في المنطق للإمام المهدي نفسه. وقد ذكر الكتاب الإمام الشوكاني في البدر الطالع ١/١٢٣، والواسعي في فرجة الهموم ص ١٩٨، ومحمد زبارة في أئمة اليمن ص ٣١٦.

اهتمام. وكنت أولاً قد نقلت نماذج منه وأثبتها في حواشي هذا الكتاب ثم رأيت أن ذلك سيثقل كاهل هذا الكتاب بالحواشي أكثر مما هي مثقلة به فصرفت همتي عن ذلك.

وقال الإمام المهدي في خطبته: «باسمك اللهم وبحمدك نستنزل سني المطالب، ونستمطر هنيء المواهب. وبالصلاة على أنبيائك وأوليائك نسترزق المزيد من آلائك، ونخص سيدنا محمداً وآله بأفضلها، ونستشفع بهم المنة بأكملها، وبعد: فإن من أكمل النعم وأشرف المواهب والقسم ما ألهمنا الله إليه ويسره، وبعثنا عليه وقدرة من جمع شذور ذهبية ولآل كوكبية، أحاطت بأصول مسائل علوم العربية، أرجو من الله أن يعظم بها الانتفاع، ويكمل بنقلها التحقيق والاطلاع، ويكتبها لنا أثراً صالحاً يصير ميزاننا بها عنده راجحاً. فهو مولى تبلغ الآمال، الموفق لصالح الأعمال»<sup>(١)</sup>.

وقد كتبت النسخة التي طالعها سنة (٨٣٢)، أي بعد أقدم نسخ هذا الكتاب بعام واحد.

#### ٥٠ - تاج علوم الأدب وقانون كلام العرب:

هو كتابنا هذا الذي تقدمه محققاً في هذه الرسالة، وسيأتي الكلام عليه مفصلاً في الباب الثاني.

#### ٥١ - الشافية في كشف معاني الكافية:

هو شرح الإمام المهدي لكافية ابن الحاجب. وقد ذكره مترجمو الإمام المهدي ضمن كتبه النحوية<sup>(٢)</sup>، وذكره الإمام المهدي نفسه في خطبة كتابه المكلل كما سيأتي. ولكنه ذهب كرايس قبل أن يجلد كما ذكر ابنه في سيرته. ولم أعثر على نسخة منه.

(١) إكليل التاج وجوهره الوهاج ورقة ١٤٧/أ.

(٢) انظر البدر الطالع ١/١٣٣، فرجة الهموم ص ١٩٨، أئمة اليمن ص ٣١٦، مصادر الفكر العربي الإسلامي في اليمن ص ٥٨٩، الاعلام ١/٢٦٩.

## ٥٢ - الكوكب الزاهر في شرح مقدمة طاهر:

هو شرح الإمام المهدي للمقدمة المعروفة بالمُخَيَّبَةِ لطاهر بن بابشاذ. وهو أول كتبه النحوية وغير النحوية، حيث ألفه قبل أن تنتهي سنُّهُ إلى العشرين سنة كما تقدم فيما نقلته عن سيرته لابنه الحسن. وقد ذكر ابنه أيضاً أنه قد جمع فيه نحواً كثيراً وعلماً غزيراً. وقد كثرت الإشارة إلى هذا الكتاب ونقلت نصوص منه في حواشي نُسخَتِي الأصل، «ت» من هذا الكتاب الذي نحققه، وقد نقلت بعضاً منها أثناء التعليقات، وقد تكرر قول العلامة عبد الله بن شرف الدين، وهو ابن حفيد الإمام المهدي والذي تولى خدمة نسخة الأصل من كتاب التاج وتصحيحها. تكرر قوله إن الكوكب الزاهر هو أمُّ هذا الكتاب. فهو على هذا موسوعة كبيرة، لكن الغريب أنني لم أعر على نسخة من هذا الكتاب مع جُدي في ذلك أثناء وجودي في اليمن وحرصني عليه مع أن جميع مصادر ترجمة الإمام المهدي قد ذكرته وأثبتت عليه<sup>(١)</sup>. وقد ذكره الإمام المهدي نفسه في خطبة المكلل كما سيأتي. وأثبت ابنه في سيرته خطبة كتاب الكوكب هذا باعتبارها أول خطبة ابتدئها، وذلك في الباب الذي عقده لذكر خطبه قال: أول خطبة ابتدئها خطبة الكوكب في النحو، في الحث على التحقيق في كل فن دخل فيه الطالب، ابتدئها في أو أن شبابه قال فيها: «على الله أثني جزيل الشاء، وأدعوه وهو سميع الدعاء أن يُؤزَعَنَا شكر نعمته التي من أجلها علم الإعراب، المنسوج على منواله أجل خطاب. فعوارفه إذ ذاك عرفاناً مبانيه، وإنهال الناهل معيُن معانيه. فمن فسر ولما يرتضغ منه خُلفاً، جدير بأن يكون تفسيره تقوُّلاً وخُلفاً، ويتقلَّد قلائد السبب، إذ رام المسبَّب من غير سبب. وكما جعلني من صميم أنصاره أسأله أن يلحقني بجوار أبحاره وأغواره. وعلى نبي الحرمين المبعوث إلى الثقلين أفضل الصلوات وأزكاها، وأيمن البركات وأنماها، وعلى عترته خير العتر القادة الأصفياء الزهر، ولصحبته الذين أحيوا سننه وشادوا شرعته أدعو الله - تعالى - بالرضا، ولتابعيهم في السبيل المرتضى»<sup>(٢)</sup>.

(١) انظر منها البدر الطالع ١/١٢٣، فرجة الهموم ص ١٩٨، أئمة اليمن ص ٣١٥. ايضاح المكنون ٢/٢٩٣، مصادر الفكر العربي الإسلامي في اليمن ص ٥٩٢.

(٢) كثر الحكماء ١/٢.

## ٥٢ - المكلل بفرائد معاني المفصل:

هو شرح الإمام المهدي لمفصل الزمخشري . وقد ذكره ابنه وسائر مترجميه بهذا الاسم<sup>(١)</sup>، لكنني وجدت عنوان الكتاب على النسخة التي طالعته في صنعاء (المكلل الكاشف لغوامض المفصل). وقد التبس اسم الكتاب على بعض النساخ قديماً فوضع عنوان كتاب ابن هطيل (التاج المكلل بجواهر الآداب على كتاب المفصل في صنعة الإعراب) على كتاب الإمام المهدي، كما ذكر اسم الإمام المهدي على بعض نسخ كتاب ابن هطيل ونسب إليه . والغريب أن يحصل مثل هذا الاختلاف مع نص الإمام المهدي على اسم كتابه هذا في مقدمته حيث قال: «وسميت المكلل بفرائد معاني المفصل».

والكتاب كما رأيته موسوعة نحوية لغوية بحق، وهو مليء بالفوائد والتحقيقات والآراء التي يندر وجودها في كتاب آخر . وفي نيتي تحقيقه وإخراجه للباحثين إذا يسّر الله لي الحصول على نسخة تامة منه .

قدّم الإمام المهدي لشرحه هذا بخطبة بليغة جداً بين فيها أهمية علم النحو من جهة كونه معراجاً إلى علوم الإسلام، وأثنى فيها على جار الله الزمخشري كثيراً، وذكر فيها السبب الداعي له إلى تأليف هذا الشرح، وأشار إلى بعض الشروح التي اعتمدها، وأكد معرفته بنفسه ومنزلته وأنه أهل لشرح مثل هذا الكتاب العظيم بما أمده به الله من تأييد . وقد رأيت من المناسب أن أثبت طرفاً من هذه الخطبة لنفاستها واشتمالها على بعض منهج الإمام المهدي في الشرح . قال: «وبعد: فلما كان علم الاعراب معراجاً إلى علوم الإسلام، ودون غوامض هالاته تنحيز الأفهام، كما نعت الخبّر الصنم صامته المعروف في أقطار الأرض بالعلامة... فلم يزل في استفتاح أقفاله، والجّد في استحصاله مرور يومه وميسه، حتى استخلصه لنفسه، فطار فيه إصداره وإبراده، حتى شهد له بالفضل حسّاده، فلم يكذب مفضله على أحاسنه من السلف، واعترف بسيادته من رأى آثاره من الخلف. والله القائل:

إِنْ أَتَا زَنَا تَذُلُّ عَلَيْنَا      فانظروا بعدنا إلى الآثار

(١) انظر البدر الطالع ١/ ١٢٣، فرجة الهموم ص ١٩٨، أئمة اليمن ص ٣١٦.

فخرخوارزم جار الله محمود بن عمر الزمخشري في مفصله الذي فصل به مشتبك أبوابه، حتى رد شارده إلى مركزه ونصابه، مع اختصار - كما قال - غير مخل، وتلخيص غير مُملٍ. وفيه غوامض يفتقر ملتسمه إلى إيضاحها، ومُفَقَّلات لا يقنع ذو الهمة بدون استفتاحها. ورأيت تقاعذ الهمم عن التماس ذلك مما وضعه السلف عليه من الشروح، لَمَّا تضمنت شرحاً عَظُمَ بَسْطُهُ حتى صَعِبَ ضَبْطُهُ، وَلَعْمَرِي ما قَصُرَ دَزْعُهُم عن الاختصار، ولا عَبَثُوا فيما أَتَوْهُ من الإكثار... فرأيت - بعد استخارة الله تعالى وتوطين النفس على عدم التقصير في الجنسين، واستيفاء ما يفتقر إليه مضمون الكتاب من الإملاء، وتقبله فطرة المُملِي والمُملَى - أن أضغ عليه شرحاً أجمع منها للفوائد، وأقرب سَنَكاً لِمُلْتَظِطِ الفرائد. وذلك بعد معرفتي أن الله - تعالى - قد أمدني من التأييد بما يمكنني من ذلك، ويوصلني إلى هنالك. وإذا كانت العلوم الإلهية وموادها سماويةً فغير بعيد أن يُفَضَّلَ الغابر العابر، لظهور الحجة ووجود الناصر والزاد على مدع بغير حجة وذاهب في غير محجة. فنعوذ بالله من حَسَدٍ يُسُدُّ باب الإنصاف، فيوقع الخائفَ التقيَّ فيما يُخاف. ثم ذكر أنه استحضر من شروح المفصل السابقة عليه (التخمير) للخوازمي وأنه معتد به في اللغة، وشرح ابن الحاجب، وهو معتد به في التعاليل، لبراعته فيها وبنائه إياها على العلم المنطقي، وغيرهما من الشروح البسيطة والمختصرة كالإقليد والمفضل وغيرهما. وذكر أن كلاً من أصحاب هذه الشروح قد جمع في كتابه ما استطاع من محاسن المسائل والأبحاث عقلاً ونقلاً، وأنه انتخب محاسنها وأودعها هذا الكتاب. وذكر أيضاً أنه استغنى فيه عن بعض ما ذكره في شرح الكافية، وما ذكره في شرح مقدمة طاهر، اللهم إلا أن يكون فيهما مختصراً فيبسْطُهُ هنا، أو يحتاج إلى البيان فإنه يذكره.

ومنهجه في هذا الشرح أن يأتي بكلام الزمخشري في المفصل بنصه أولاً، ثم يذكر ما قاله بعض شراحه، وغالباً ما يقدم كلام ابن الحاجب في الإيضاح، وقد أكثر النقل عنه حتى إنه لم يرمز لغيره في الكتاب، ورمز له بالحرف (ح) وهو الرمز الذي استخدمه في هذا الكتاب. وبعد أن يذكر أقوال بعض الشراح يقول: قلنا، ويذكر قول البصريين، أو: قلت، ويذكر رأيه الخاص كما فعل في هذا الكتاب. وقد أولى الإمام المهدي اللغة وشرح المفردات وبيان الآراء في صحة بعض

الاستعمالات والأساليب اهتماماً عظيماً حتى إنه وضع عنواناً للغة بعد كل مبحث ذكر فيه كل ما يحتاج إلى شرح من المفردات والمصطلحات والغرائب.

وهذا نموذج لمناقشاته في الكتاب: «الله أحمَدُ: قدم المفعول اهتماماً في رأي. ح: كراهيه في ﴿مَلِكِ يَوْمِ﴾. وَتَقَضَّ قَوْلَ أَهْلِ الْمَعَانِي بِأَنَّهُ لِلَاخْتِصَاصِ بِأَنَّهُ لَا دَلِيلَ عَلَيْهِ قَالَ: اسْتَدْلَالَهُمْ بِنَحْوِ (بَلَّ اللهُ فَاعْبُدْ) ضَعِيفٌ، لَوُرُودِ (فَاعْبُدِ اللهُ)»<sup>(١)</sup>. ومن مُناقشَاتِهِ اللُّغَوِيَّةِ فِيهِ قَوْلُهُ: «أَيَّةٌ: بِمَعْنَى أَيْ وَجْهَةٍ. وَقَالَ الْخَوَارِزْمِيُّ: بِمَعْنَى أَيْ طَرِيقَةٍ، وَضَعَفَهُ السَّيِّدُ أَبُو الْقَاسِمِ. وَهُوَ الْقَوِيُّ عِنْدِي، فَأَمَّا قَوْلُ السَّيِّدِ لَا دَلِيلَ عَلَيْهِ وَأَنَّهُ لَمْ يَذْكُرْهُ أَبُو نَصْرٍ وَلَا الْفَارَابِيُّ، فَإِذَا عَنِ أَنَّهُمْ لَمْ يَذْكُرُوا أَن (أَيَا) بِمَعْنَى طَرِيقَةٍ فَمُسْلَمٌ، لَكِنْ لَمْ يُرِدِ الْخَوَارِزْمِيُّ ذَلِكَ. وَإِنْ أَرَادَ أَنَّهُ لَمْ يَزِدْ طَرِيقَةً فَغَيْرُ مُسْلِمٍ، فَإِنْ أَكْثَرَ كَتَبَ عِلْمَ النُّحُوِّ وَاللُّغَةِ مَشْحُونَةً بِهَا عِبَارَاتِهِمْ، وَهِيَ فِي هَذَا الْكِتَابِ أَيْضاً. وَكَثِيراً مَا يُقَالُ: طَرِيقَةُ الْبَصْرِيِّينَ، طَرِيقَةُ الْكُوفِيِّينَ، طَرِيقَةُ الْإِخْبَارِ بِالَّذِي، وَنَحْوَ ذَلِكَ. وَتَقْدِيرُهَا هُنَا بَعْدَ (أَي) أَقْرَبُ مَجَازاً مِنْ تَقْدِيرِ (وَجْهَةٍ)، لِأَنَّ الْوَجْهَةَ تَخْتَصُّ بِالْإِمْكَنِ، وَهَذِهِ أَكْثَرَ اسْتِعْمَالاً فِيمَا يَتَعَلَّقُ بِالْعِلْمِ»<sup>(٢)</sup>.

واهتم فيه أيضاً بتنزيل بعض المسائل النحوية على الفروع الفقهيّة. مثال ذلك قوله في بيان الفرق بين «مَتَى» و«كَلَمَا»: «وَالْفَرْقُ بَيْنَ مَتَى وَكَلَمَا أَنَّكَ لَوْ قُلْتَ: كَلَمَا دَخَلْتَ الدَّارَ فَأَنْتَ طَالِقٌ، فَدَخَلْتُهَا ثَلَاثاً فِي الْعِدَّةِ بَأَنْتَ، لِأَنَّ (مَا) فِي (كَلَمَا) مُصْدَرِيَّةٌ، كَأَنَّهُ قَالَ: كُلُّ دُخُولٍ يَوْجَدُ مِنْكَ فَأَنْتَ طَالِقٌ. وَلَوْ شَرَطَ بِ«مَتَى» لَمْ تَبْنِ بِالتَّكْرَارِ»<sup>(٣)</sup>.

وتأليف المكلل سابق على تأليف التاج الذي نحققه في هذه الرسالة، فقد أشار الإمام المهدي في كتابه هذا إلى المكلل، وذلك في مبحث التنازع حيث قال: «ح: وقول امرئ القيس:

(١) المكلل بفرائد معاني المفصل - الورقة ٢/ب.

(٢) المكلل - الورقة ٤/ب.

(٣) المكلل - الورقة ١/٥.

فلو أنَّ ما أسغى لأذنسى مَعِيشَةً كَفَّاني ولم أَطْلُبْ قَلِيلٌ مِنَ المَالِ  
ليس من التنازع، لفساد المعنى به. قلت: بل منه ولا فساد كما في  
المكمل». وقد بسط هذه المسألة في المكمل وشرَّحها شرحاً وافياً رد في أثنايه قول  
سيبويه وابن الحاجب في ذلك<sup>(١)</sup>.

أما نسخة الكتاب الخطية التي اعتمدتها في وصفه فهي مبتورة الآخر، وتقع  
في مجلد ضخم عدد أوراقه (٢٣٩) من القطع الكبير، وهي من وقف محمد بن  
صالح بن يحيى<sup>(٢)</sup>.

### مواعظه وشعره

هذا وقد كان الإمام المهدي - إلى جانب تضلعه في العلوم الشرعية واللغوية  
وغيرها - يقرض الشعر ويتعاطى الأدب. وله الكثير من الخطب الرنانة، والقصائد  
الطنانة، والمواعظ البليغة المؤثرة. وبينه وبين أكابر عصره كالإمام المجتهد السيد  
محمد بن إبراهيم الوزير، والإمام الناصر صلاح الدين بن علي مراسلات  
ومشاعرات ومباحثات ومراجعات معلومة في مواضيع شتى<sup>(٣)</sup>.

ومواعظ الإمام المهدي الشعرية بمكانة رفيعة من البلاغة، ورسائله وخطبه  
الثرية عليها حلاوة الإيمان وطلاوة الإخلاص والورع والاتزان مع كونها في مرتبة  
عالية من الفصاحة<sup>(٤)</sup>. وقد أورد ابنه الحسن في سيرته الكثير من ذلك.

وينحو الإمام المهدي في غالب شعره منحى الوعظ والإرشاد والزهد

(١) المكمل - الورقة ١/٢٠ - ب.

(٢) في المكتبة الشرقية برقم (١٧٦٧). وهناك نسخة أخرى في مكتبة البار بمدينة دوعن  
بحضرموت، ونسخة في مكتبة المتحف البريطاني برقم (٧٣٢٠).

(٣) من أشهر مراسلاته رسالته للإمام الناصر صلاح الدين، وسماها الرسالة القرآنية. ومنها  
نسخة في المكتبة الشرقية بالجامع الكبير بصنعاء برقم (٨١ مجاميع).

(٤) من ذلك خطبه المسماة بالجميلة. وهي متضمنة لعلم التوحيد وتذكارات النعم أصولها  
وفروعها وأحوال الموت وما بعده. ومنها نسخة خطية في المكتبة الشرقية برقم ٤٦  
مجاميع).



والتهديب وتركية النفس وذم الدنيا وتعظيم الآخرة. واكتفي هنا بذكر عناوين أهم قصائده ومطالعها، إذ لا يتسع المقام لأكثر من ذلك. فمنها قصيدته الضادية الموسومة (زهرة المواعظ وزينة الواعظ)، وهي مشتملة على عشرة فصول: توبيخ النفس، أحوال الدنيا، ذكر الموت، القبر وأهواله، اليوم الموعود وأحواله، ذكر من غرتهم الدنيا من ملوك الأموية والعباسية، ذكر الجنة، ذكر النار، ذكر ما ينبغي للإنسان اعتقاده. وهي في نيف وسبعين بيتاً أولها:

أَصْحِفَةُ سَوْدَا وَشَيْبَ أَبْيَضُ وَمِنْبَةُ أَرْقَتْ وَقَلْبٌ مُغْرِضُ<sup>(١)</sup>

وقصيدته القافية الموسومة (الدرة المضيئة في ذكر الأئمة الرضائية) في مدح أئمة آل البيت والتأسي بهم، وهي إلى تسعة وتسعين بيتاً أولها:

لَوْ مِيزَ بَرْقِي لَاحَ لِلْمُشْتَاكِ أَرْسَلْتُ وَدَقَّ سَحَابِ الْأَخْدَاقِ<sup>(٢)</sup>

وقصيدته اللامية الموسومة (الزهرة المضيئة في صفه الدنيا الدنيئة)، وهي تزيد على عشرين بيتاً أولها:

خَلْ أَذْكَارَكَ لِلدُّخُولِ وَحَوْمِلْ وَمَعَاهِدِ أَقْوَتْ وَرَسَمِ قَدْ بَلَى<sup>(٣)</sup>

وقصيدته الميمية الموسومة (الدرة الثمينة الناصحة الأئمة)، وهي إلى خمسة وثلاثين بيتاً أولها:

قَلْبٌ ثَقْلَبُهُ أَكْفُ غَرَامِهِ وَتُعِدُّهُ غَرَضاً لِرِشْقِي سِهَامِهِ<sup>(٤)</sup>

وقصيدته اللامية المقيدة الموسومة (سبط اللال في الرد على أهل الضلال) نظمها في سجن المنصور علي بن صلاح الدين بقصر صنعاء، وهي في أربعين بيتاً أولها:

الْحَمْدُ لِلَّهِ عَلَى كُلِّ حَالٍ مَا هَاجَ بَلْبَالٌ وَمَا قَرَّبَ بَالٌ<sup>(٥)</sup>

(١) انظر أئمة اليمن ص ٣١٦، تاريخ اليمن الثقافي ٢٤٦/٤، مقدمة البحر الزخار ٤/١.

(٢) انظر المصادر السابقة.

(٣) انظر تاريخ اليمن الثقافي ٢٤٦/٤، أئمة اليمن ص ٣١٧.

(٤) انظر أئمة اليمن ص ٣١٧، ومنها نسخة مخطوطة ضمن مجموعة بمكتبة الامبروزيانا برقم

(١٠٢ب).

(٥) انظر أئمة اليمن ص ٣١٧.

وقصيدته النونية الموسومة (الزهرة الزاهرة بتحقيق الدنيا وتفخيم الآخرة) ذكر فيها الأنبياء وترتيب بعثهم، والدعاء إلى سيرة الأولياء، والتحذير من تقليد الأشقياء، وختمها بكلام مؤثر بليغ في ذم المستكبرين، وهي في تسعة وتسعين بيتاً أولها:

أَمِنْ نَكَبَاتِ الدُّهْرِ قَلْبُكَ آمِنٌ وَمِنْ رَوَاعٍ فِيهِ رُوعُكَ سَاكِئٌ<sup>(١)</sup>  
ومن شعره في حث الفاطميين على التقى واجتناب المعاصي قوله:  
إِذَا مَا رَأَيْتَ الْفَاطِمِيَّ تَمَرُّدًا أَقَامَ عَلَى كُسْبِ الْمَعَاصِي وَأَخْلَدَا  
فَذَاكَ الَّذِي لَمَّا اكْتَسَى ثَوْبَ عِزِّهِ تَبَدَّلَ أَثْوَابَ الدُّنَاءَةِ وَازْتَدَى<sup>(٢)</sup>  
وقوله لولده:

احْفَظْ هَذَاكَ إِلَهَ الْخَلْقِ يَا وَلَدِي وَصِيَّةً لَكَ مِنْ خَيْرِ الْوَصِيَّاتِ  
إِنَّ الْمَعَالِي سَمَاوَاتٌ مُرَكَّبَةٌ سَبْعٌ كَتَرَكِبَةِ السَّبْعِ السَّمَاوَاتِ<sup>(٣)</sup>  
وقوله في الخوف والرجاء:

إِنَّ فِي بَابِ أَكْثَرِمِ الْأَكْرَمِيَّةِ مُذْنَباً خَائِفاً يَتُّنُ أَنْبِيَا  
شَاكِباً بَاكِياً يَخَافُ بَأْسَ يَضُـرْ لِي بِإِجْرَائِهِ الْعَذَابِ الْمُهِيشِ<sup>(٤)</sup>



- 
- (١) انظر تاريخ اليمن الثقافي ٢٤٦/٤، أئمة اليمن ص ٣١٧. ومنها نسخة خطية يمكنه المتحف البريطاني برقم (٣، ٣٤)، وثانية في الامبروزيانا في ٦ ورقات، وثالثة في المكتبة الشرقية برقم (٦٠ مجاميع).
- (٢) انظر أئمة اليمن ص ٣١٧.
- (٣) انظر المصدر السابق.
- (٤) انظر المصدر السابق.

## الباب الثاني

### تاج علوم الأدب وقانون كلام العرب

الفصل الأول: وصف عام لمنهج المصنف في الكتاب  
وتحليل مادته

الفصل الثاني: مذهب المصنف وآراؤه ومواقفه من  
النحاة

الفصل الثالث: أصول النحو وشواهد في الكتاب



## الفصل الأول

### وصف عام لمنهج المصنف في الكتاب وتحليل مادته

#### ماهية الكتاب ودواعي تأليفه:

وصف الإمام المهدي كتابه هذا في خطبته بقوله: «تعاليتَ لقد عرفتنا تفصيله، وألهمتنا جمعه وتحصيله، في مختصر جامع لفنونه، مُحْتَوٍ على بارزه ومكنونه، ضم أهله وغرائبه، وجمع ذاهبه وآييه، ومعروفه وعازيه، والاختلاف فيه ومذاهبه، وتحقيق القويِّ وحُجَّتِهِ، والضعيفِ وشُبُهَتِهِ، في لفظ قليل، بريء عن الإلغاز والتطويل. لا يتركُ تفصيل، ولا تستثني تحصيل، ولا إغفال النادر الضَّئيل، وما يُفْتَقَرُ إليه غالباً من شاهدٍ وتعليل، موجزاً يَرُدُّ الشَّارِدَ عَلَيْكَ، قبلَ ازْدَادِ طَرْفِكَ إِلَيْكَ»<sup>(١)</sup>. ووضح مما ذكره أنه أراد أن يجعل كتابه - مع كونه مختصراً - جامعاً لفنون النحو مستقصياً مسائله البارزة منها والخفية، مع ذكر اختلاف النحاة وتحقيق آرائهم وأقوالهم، وترجيح الراجح منها وتوهين الضعيف، وذكر الوجوه النادرة وشواهدا إلى جانب الكثير المشهور وشواهد. وهذا مما لم يعهد في المختصرات النحوية المتقدمة أو المتأخرة، إذ المعهود فيها أنها مقدمات تعليمية تُولف ليحفظها طالب العلم فيتعلم منها أساسيات علم النحو ويتعرف على أمهات مسائله وقضاياها التي لا بد من معرفتها واتقانها أولاً قبل أن ينتقل إلى الشروح والكتب المبسطة التي تصدى عادة لبيان تفاصيل المسائل النحوية ووجوهها وعللها والمذاهب فيها وتحقيق القوي والضعيف منها، وتدعيم كل ذلك بالشواهد التي بُنِيَ علم النحو عليها. وكتاب التاج الذي نحن بصدد دراسته هنا قد حوى جميع ذلك، فهو يعرض لذكر ما يحتاجه المبتدئ في هذا الفن ويقدر على فهمه، وما لا يحتاج إليه ولا يقدر على فهمه من المسائل الشائكة، والتفاصيل والجزئيات التي يكون ذكرها أحياناً ضرباً من الترف العلمي. وهو مع هذا لا يذكر تلك المسائل

(١) انظر مقدمة التاج ص ٣، ٤.

مجردة، بل يذكر اختلاف العلماء فيها، ويعلل مذاهبهم، ويذكر شواهدهم، وَيَقْوِي وَيُضَعِّفُ ويرد ويناقش ويرجح ويستحسن، إلى غير ذلك من وجوه البحث العلمي ومتطلباته. ويكاد الكتاب أن يكون موسوعة مصغرة لأراء النحويين وأدلتهم وتوجيهاتهم المختلفة، إضافة إلى أن شواهد من القرآن الكريم وكلام العرب شعره ونثره من الكثرة بمكان بحيث تفوق في مادتها ما في كثير من الكتب المبسطة والشروح.

والحق أنه ليس لهذا الكتاب من تسميته مختصراً إلا قلة لفظه، وإيجاز عبارته، فقد اقتصد الإمام المهدي في ذلك إلى الحد الذي جعله في بعض المواضع يذكر المسألة وآراء المشهورين من العلماء فيها، ويناقش بعضها ويذكر اختياره في عبارات موجزة لا تحتاج إلى أكثر من سطرين من سطور الكتاب. والظاهر أن الإمام المهدي أراد أن يجعل كتابه هذا كافياً في موضوعه مغنياً عن غيره، شاملاً لما يحتاجه طالب العلم والعالم على السواء. وقد أشار إلى ذلك في الأبيات التي أنشأها في مدح كتابه، فقد ذكر أن من يتعلم التاج يصير في الناس تاجاً، وأنه قد أحاط بالنحو من أقطاره، وأن من أراد استقصاء فوائد النحو فليجعل التاج منهاجه الذي يوصله إلى مقصوده، وأن علماء النحو تعنوا له، وأن حفظ ألفاظه غيباً وفهم معانيه كفيلاً برؤية غيث علم النحو نَجَّاجاً<sup>(١)</sup>.

ومن مظاهر الاختصار والإيجاز في اللفظ عند الإمام المهدي أنه يستعمل الرموز مكان أسماء العلماء - وهذا ذابُّه في سائر مصنفاته - وقد بين في خطبة هذا الكتاب أسماء العلماء الذين رمز لهم والرموز التي استخدمها لكل منهم، وذكر أنه فعل ذلك طلباً للاختصار في الخط<sup>(٢)</sup>. وطريقته في ذلك أن يذكر الرمز ثم يعقبه بذكر الرأي أو القول دون أن يصدره بقال، أو ذَهَبَ، أو مَذْهَبَ، أو يرى، أو رأي فلان، وغير ذلك مما تُصَدَّرُ به أقوال العلماء عادة. وهو أيضاً لا ينقل الأقوال بنصها بل يشير إلى حاصلها ويُذَبِّهها بأخصر لفظ.

(١) انظر الأبيات في خطبة الكتاب ص ٥.

(٢) انظر المقدمة ص ٦.

### أبواب الكتاب وتحليل مادته:

رتب الإمام المهدي كتاب التاج على عشرة أبواب رئيسية هي:

الأول: باب ماهية العربية وأنواعها.

الثاني: باب الاسم.

الثالث: باب الفعل.

الرابع: باب الحرف.

الخامس: باب المرفوع.

السادس: باب المنصوب.

السابع: باب المجرور والمجزوم.

الثامن: باب العامل.

التاسع: باب التابع.

العاشر: باب الخط.

وأدخل تحت الأبواب فصولاً وفروعاً لم يُراعَ فيها ضابطاً معيناً، فهي مبثوثة في ثنايا الكتاب بصورة عشوائية. ولم يلتزم في الفصول كونها داخلة تحت عناوين الأبواب، فربما عرض فيها لذكر مسائل يناسب المقام ذكرها لكونها ذات علاقة ولو بعيدة بما يتصل بها من كلام سابق أو لاحق، مع كونها لا ضابط لها يحصرها تحت باب معين دون غيره. وكذا يقال في الفروع فهي لا تدخل غالباً تحت الفصول السابقة لها، بل لا علاقة بينهما ولا مناسبة تجمعهما في أكثر الأحيان. وهو لم يلتزم أيضاً كون المسائل التي يذكرها داخلة تحت فصل أو فرع، بل أكثر ما يذكره لا يصدره بذكر الفصل أو الفرع.

وهو متأثر في تقسيم الكتاب إلى الأبواب العشرة المذكورة بظاهر بن بابشاذ في مقدمته المعروفة بالمُحَسِّبَةِ، وهي من أهم ما اعتمده اليمينيون من كتب النحو لقرون عديدة، وقد شرحها الإمام المهدي في كتابه (الكوكب الزاهر) وهو أول مصنف له في النحو وغيره، ألفه قبل أن يبلغ العشرين من عمره كما تقدم في الباب الأول. وقد قسم ابن بابشاذ مقدمته إلى عشرة فصول هي:

الأول: فصل الاسم.

الثاني: فصل الفعل.

الثالث: فصل الحرف.

الرابع: فصل الرفع.

الخامس: فصل النصب.

السادس: فصل الجر.

السابع: فصل الجزم.

الثامن: فصل العامل.

التاسع: فصل التابع.

العاشر: فصل الخط.

وبالمقارنة بين القسمتين نجد أن الاختلاف بينهما في أمرين: الأول: أن الإمام المهدي قد عقد باباً لماهية العربية وأنواعها، ولم يفعل ذلك ابن بابشاذ، والثاني: أن الإمام المهدي قد دمج المجرور والمجزوم في باب واحد، أما ابن بابشاذ فقد جعل لكل منهما فصلاً مستقلاً.

والذي أراه أن تقسيم ابن بابشاذ أحسن من تقسيم الإمام المهدي، ولو أنه اتبعه بحذافيره لكان أولى وأقرب. وبيان ذلك أن الباب الذي عقده الإمام المهدي لماهية العربية وأنواعها لا يستحق أن يجعل باباً لأمرين: الأول: أن يبين ماهية العربية وذكر علومها وتعريفها أمور خارجة عن صميم مسائل علم النحو. ولا بأس أن يتصدى لذكرها في الكتب المبسوطة والشروح، أما في كتاب مختصر - كما سماه - فلا. والثاني: أن هذا الباب يفتقر إلى التناسق مع أبواب الكتاب الأخرى، فإن الكلام فيه لم يستغرق نصف ورقة من نسخة الأصل، ولم يزد فيه على تقسيم علوم العربية إلى اللغة والنحو والتصريف والمعاني، وتعريف كل منها بأخصر لفظ، وكان يكفي أن يذكر ذلك في مقدمة الكتاب، وتعريف الكلام والكلمة، وكان يمكن أن يذكر ذلك في أول باب الاسم.

أما فيما يخص باب المجرور والمجزوم فكان على المصنف أن يفصلهما



ويذكر كلا منهما في باب مستقل كما فعل ابن بابشاذ، إذ لا مناسبة بينهما، فالجر من خواص الاسم، والجزم من خواص الفعل، وهو قد أفرد لكل منهما باباً مستقلاً، فكان من المناسب أن يفرد لكل مما يخصهما باباً مستقلاً أيضاً. ثم إنه قد جعل للرفع باباً، وللنصب باباً ولم يجمعهما في باب واحد مع أنهما مما يشترك فيه الاسم والفعل، فلا هو جمع الظواهر الإعرابية كلها في باب، ولا أفرد الجزم عن الجر ليم التناسق، وقد اعترض بعضهم على المصنف بمثل ما ذكرناه هنا، وأجيب عنه في حاشية الأصل بما لا طائل تحته<sup>(١)</sup>.

ولم يبين لنا الإمام المهدي الأسباب التي دعت إلى هذا الترتيب في أبواب الكتاب، على أننا يمكن أن نتلمس تلك الأسباب معتمدين في ذلك على ما ذكره النحاة من خصائص الاسم والفعل والحرف، وما يعترها من حركات وظواهر إعرابية أو بنائية، وعلى ما هو معروف من كثرة بعض الظواهر والأدوات النحوية بالنظر إلى ما سواها مما هو أقل وروداً أو استعمالاً في كلام العرب. وبيان ذلك أن المصنف قد نظر أولاً إلى أن الاسم والفعل والحرف هي الأصول الثلاثة للكلمات العربية، ولا يخرج شيء من مفردات اللغة عنها كما هو معلوم. ولما كان الاسم ذاتاً والفعل حدثاً والحرف واسطةً بينهما فإن الابتداء بالاسم أولى، لأنه أقوى الثلاثة، ولأنه يخبر به وعنه بخلافهما، والفعل بعد الاسم في القوة، لاشتماله على الحدث والنسبة والزمان، ولأنه يخبر به ولا يخبر عنه، فهو أقوى من الحرف لأنه لا يدل على معنى في نفسه بل على معنى يحدث من تركيب شيء مع شيء، ولا يخبر عنه ولا به. ثم نظر أن الكلمات العربية المعربة تعترها أربع ظواهر إعرابية هي الرفع والنصب والجر والجزم، والرفع أقوى هذه الظواهر، لأنه من حركات العمد، فهو أساسي في كل جملة عربية، إذ لا تخلو جملة تامة عن مرفوع كالمبتدأ والخبر والفاعل ونائبه، في حين يمكن تركيب جملة تخلو عن المنصوب والمجرور والمجزوم، فكان تقديم المرفوع أولى. ولا نجد مسوغاً مقبولاً لتقديم المنصوب على المجرور، فالمنصوبات وإن كانت أكثر من المرفوعات إلا أنها أقل من المجرورات، على أن الإمام المهدي لم يخرج في ذلك عن سبيل القوم، فهم

(١) انظر الحاشية في ص ٧٧٨.

قد درجوا على تقديم المنصوب على المجرور في مصنفاتهم، ولم يشذ منهم أحد. ثم قدم المجرور على المجزوم، لأن الجر من استحقاق الأسماء والجزم من استحقاق الأفعال، والأسماء أقوى من الأفعال كما تقدم، ثم إن الأسماء أصل في الإعراب دون الأفعال على ما سيختاره من مذهب البصريين في ذلك<sup>(١)</sup>. ثم قدم باب العامل على باب التابع، لأن العامل لا يُد منه، والتابع منه يُد، فيمكن أن يُستغنى عنه، مع كونه محمولاً على غيره في إعرابه.

ومن الواضح جداً أن قضية العامل قد تركت آثارها الملموسة في كل أبواب وفصول هذا الكتاب. والإمام المهدي من المؤمنين بأن العامل هو مدار كل التأثيرات والظواهر النحوية، ويدل على ذلك إفراذه ذكر العوامل بباب مستقل مع أن هذا قد اضطره إلى تكرار ذكر بعض الأسماء والأفعال والأدوات التي ورد ذكرها في الأبواب الأخرى في باب العامل بحسب عملها وما تحدثه من تغيير فيما تدخل عليه. وكان لنظرية العامل أيضاً تأثير واضح في تقسيم وترتيب الموضوعات والمباحث النحوية. وبيان ذلك في هذا العرض التحليلي الموجز لمواد الكتاب التي حوتها أبوابه وفصوله وفروعه: بدأ المصنف باب الاسم بذكر لغاته والخلاف في اشتقاقه ثم عرفه، وعقد بعد ذلك فصلاً للإعراب فذكر اشتقاقه وعامله وشرطه ومحلّه، ثم عقد فصلاً للمعرب والمبني فعرّفهما، ثم شرع في ذكر المعربات وقدمها على المبنيات، لأن تأثير العامل فيها أوضح وأكثر، وقسم المعرب من الأسماء إلى قسمين: معرب بالحركات، ومعرب بالحروف، فبدأ بذكر المعرب بالحركات لأنها الأصل فيما يحدثه العامل من آثار، ثم رتب الأسماء المعربة بالحركات بحسب كثرة ما يدخلها منها، فبدأ يذكر ما تدخله الحركات الثلاث مع التنوين وهو الاسم المفرد الصحيح المنصرف وما أشبهه، ثم ما يدخله الضم والفتح دون الجر والتنوين وهو الاسم الممنوع من الصرف، ثم القسم الثالث المجموع بالألف والتاء، وهو عكس الثاني، إذ نُصبه كَجَرِه، وإنما قدم عليه غير المنصرف مع أن حركاته أقل، لأنه في ترتيب الأبواب قدم باب المنصوب على المجرور، وغير المنصرف لا يدخله الجر. ثم النوع الرابع وهو الاسم المنقوص،

(١) انظر ص ٢٠ مع الحاشية، ٣١٢.

وحركاته أقل مما سبق، إذ يقدر فيه الرفع والجر وينون، ثم المقصور، إذ تُقدر فيه الحركات الثلاث وينون، ثم الاسم المختوم بألف التأنيث المقصورة، إذ تُقدر فيه الحركات الثلاث ولا ينون. ثم ذكر القسم الثاني وهو المعرب بالحروف النائية عن الحركات، فبدأ منها بالأسماء الستة، لأن حروف إعرابها أكثر، ثم المثني، ثم جمع المذكر السالم وفيه ذكر أحكام الجمع عموماً ثم عقب ذلك بأحكام جمع التذكير. ثم انتقل إلى ذكر المبنيات فبدأها بالمضمرات، ثم أسماء الإشارة، ثم الأسماء الموصولة، ثم المبنى من الظروف، ثم أسماء الاستفهام، ثم أسماء الأفعال، ثم المركبات المبنية، ثم الأصوات. وختم الباب بالحديث عن النكرة والمعرفة فبين مراتب النكرات، ثم أنواع المعارف ومراتبها والخلاف المشهور في ذلك.

وفي الباب الثالث قدم تعريف الفعل، والخلاف في إثبات زمن الحال. ثم شرع في أقسام الفعل، فذكر الماضي أولاً، إذ هو السابق في الزمان، وفيه تحدث عن المجرد والمزيد من الأفعال وأوزان الفعل، وكيفية بنائه للمفعول. ثم عقد مبحثاً للكلام على نون الوقاية مع أنها تدخل الحرف أيضاً. ثم ذكر المضارع، وما يتفق منه مع الماضي في حركة عينه وما يختلف، وذكر المتصرف وغير المتصرف من الأفعال، ثم عقد مبحثاً للكلام على هَمْزَتِي الوصل والقطع. ثم ذكر فعل الأمر، وفيه تحدث عن نون التوكيد الثقيلة والخفيفة. وختم باب الفعل بذكر خواصه من أوله، ومن آخره، ومن جُمْلَتِهِ.

ويظهر أثر نظرية العامل جلياً في الباب الرابع - باب الحرف - فقد قسم الحروف إلى عاملة وغير عاملة، وعاملة في حال دون أخرى، وقدم العاملة منها وهي ناصبة وجارة وجازمة، والأولى بالتقديم الناصبة، تبعاً لتقديم المنصوب على المجرور في أبواب الكتاب، والأولى أيضاً تقديم الناصبة للاسم منها على الناصبة للفعل، لما تقدم من تقدم الاسم على الفعل، فذكر الحروف المشبهة بالفعل أولاً، إذ هي ناصبة للاسم رافعة للخير، ثم ذكر النواصب للفعل، ثم حروف الجر، وفي أثنائها ذكر القَسَم وأحكامه، ثم أفرد مبحثاً لذكر أحكام عامة تتعلق بحروف الجر. ثم ذكر الجوازم ولم يقتصر على الحروف منها، بل جعلها ثلاثة أقسام: حروفاً،

وأسماء، ومعاني، ثم ذكر أحكامها على هذا الترتيب. أما الحروف غير العاملة فقد رتبها أولاً بحسب كثرتها، فبدأ بذكر حروف الابتداء وهي خمسة عشر حرفاً، تليها في الكثرة حروف العطف وهي عشرة، ثم حروف الإيجاب وهي ستة، ثم حروف التحضيض وهي أربعة، ثم ذكر بقية الحروف غير العاملة دون مراعاة لكثرتها أو قلتها وهي (قد) و(لو)، والسين وسوف، وحرفا الاستفهام، وحروف التأنيث، وحروف التعريف، وحرف النسبة وفيه ذكر المنسوب وأحكامه، وحرف الردع (كلا)، وحرفا التفسير، والحروف المصدرية، وحروف الزيادة. ثم شرع في ذكر الحروف التي تعمل في حال دون أخرى فقدم أكثرها وهي حروف النداء والندبة، وفيها تحدث عن المنادى وأحكامه وتوابعه، ثم عقد فصلاً للترخيم، وفصلاً للاختصاص، وفصلاً للمندوب، ثم ذكر (ما) وقدمها على (إن) و(لا)، لأن (ما) متفق على عملها الرفع ثم النصب كليس، بخلاف (إن) فإن عملها ضعيف لم يثبت له سيويه، والمصنف مخالف له في ذلك موافق للمبرد، أما (لا) فإن الاسم يبنى معها على الفتح، فظهور أثر العامل معها أضعف فكان حقها أن تؤخر عنهما.

وفي الباب الخامس - باب المرفوع - قدم ذكر الفاعل، إذ هو أصل المرفوعات عنده، ثم نائبه، وذكر التنازع في العمل، ثم المبتدأ وخبره. وأشار في آخر الباب إلى بقية المرفوعات، وهي خبر باب (إن) و(لا) الجنسية، واسم (ما) و(لا) العاملتين عمل (ليس)، ومكانها غير هذا الباب.

وفي باب المنسوب قدم ذكر المفاعيل الخمسة الحقيقية وهي المطلق، وبه، وفيه، وله، ومعه. ثم المفاعيل غير الحقيقية وهي الحال، والتمييز، وفيه عقد مبحثاً للعدد وألفاظه وتمييزه، ثم المستثنى. وأشار في آخر الباب إلى بقية المنصوبات مما استوفى الكلام عليه في غير هذا الباب، وهي اسم (إن) وأخواتها، واسم (لا) النافية للجنس، والمنادى، وخبر (ما) و(لا) التي بمعنى (ليس)، وخبر (كان) وأخواتها.

أما الباب السابع فقد بينت آنفاً مأخذي عليه في جملة المجرور والمجرور فيه، وأنه كان ينبغي فصلهما إلى بابين. وقد بدأ هذا الباب بذكر المجرور، فعرف الجر وذكر العامل في المجرور والاختلاف في ذلك، وقسم الإضافة إلى لفظية

ومعنوية واستغرق ذلك أكثر الباب. ولم يبق من المجزوم ما يستحق الذكر بعد أن تقدم ذكر عوامله وكيفية في باب الحرف، فاقصر هنا على ذكر ما يحذف من المعتل عيناً بعد الجزم، لملافاة عينه الساكن، وما يتفق فيه حذفان، ووقوع الجزم بلفظ الأمر فقط دون معناه، وبه ختم الباب.

وعقد الباب الثامن للعامل، وكان يمكنه الاستغناء عن ذلك بتفريق مسائل العامل على الأبواب المختلفة، لكن شدة عنايته بالعامل وكونه مدار كل التغيرات التي تعترى أواخر الكلم دعت به إلى أن يفرد باب مستقل. وقد بدأ الباب بتقسيم العامل إلى معنوي ولفظي، فالمعنوي رافع المبتدأ والخبر، ورافع المضارع وهو تجرده عن الناصب والجازم على ما اختاره من مذهب الكوفيين في ذلك<sup>(١)</sup>. واللفظي فعل وحرف واسم، وبدأ بذكر الفعل لأنه الأصل في العمل، فذكر الأفعال الناقصة، فأفعال المقاربة، فأفعال القلوب، فباب أعطى وكسى، فباب أعلم وأرى، ثم ذكر الفعل المتعدي إلى مفعول واحد بنفسه، ثم المتعدي إليه بحرف، وهنا كرر ذكر المبني للمفعول، وكان قد ذكره في باب الفعل، ثم ذكر فُعَلِيَّ التعجب، فأفعال المدح والذم. ثم شرع في ذكر الأسماء العاملة وهي اسم الفاعل، فاسم المفعول، فالصفة المشبهة بهما، فاسم التفضيل، فالمصدر. ثم ذكر العامل من غير المشتق من الأسماء وهي الظرف، والحرف، واسم الإشارة، والمضاف، وبه ختم باب العامل.

وبدأ باب التابع بذكر العامل في التوابع والخلاف المعروف في ذلك، ثم فصل ذكرها فبدأ بالتوكيد، ثم النعت، ثم عطف البيان، ثم البدل، ثم عطف النسق، وكان قد ذكر حروف العطف في باب الحرف فاقصر هنا على ذكر بعض أحكامه مما لم يذكره هناك.

وكان طبعياً أن يؤخر المصنف ذكر باب الخط، إذ هو ليس من مقاصد علم النحو كما هو معلوم، وقد أغفل أكثر النحاة ذكره في كتبهم. وقد بدأ الباب بتعريف الخط، وقسمه إلى متبع كما رسمه السلف في المصاحف، ومخترع وهو ما

(١) انظر ص ٧٩٨ من هذا الكتاب مع الحاشية.

اصطلح عليه الكتاب فيما بعد، ثم ذكر قواعده وهي ثمانية جمعها في بيت من نظمه ثم شرع في ذكر أحكامها مرتبة كما ذكرها في النظم، فأولها الممدود، وثانيها المقصور، وثالثها المهموز، ورابعها وخامسها الوصل والقطع، وسادسها الزيادة، وسابعها الحذف، وثامنها الإبدال، وبه تم الكتاب.

### الخصائص العامة لمنهج الكتاب:

ذكرت في أول هذا الفصل أن كتاب التاج موجز اللفظ مختصر العبارة جداً، وهو مع ذلك متشعب المسائل، مستوعب لآراء النحاة وأقوالهم وتعليقاتهم، كثير الشواهد. ولا يخرج كتاب التاج في مجمله عن كونه متناً يحتاج إلى الشرح والتوضيح، وهذا مما ضاعف الجهد المبذول مني في خدمته، إذ كان عملي فيه أقرب إلى الشرح منه إلى التحقيق. وهذا جواب مني عما قد يرد من نقد على كثرة الحواشي التي أثقلت بها كاهل الكتاب بحيث طغت على أصله في أكثر المواضع. وأرى من المناسب أن أشير هنا إلى أنني لم أجد شرحاً لهذا الكتاب مع حرصي على ذلك وكثرة تباعي له في رحلتي إلى اليمن. وهذا غريب جداً بالنظر إلى ما هو معروف من اهتمام علماء الزيدية واليمن عموماً بخدمة كتب الإمام المهدي، إذ قلما يخلو كتاب له من شرح أو عدة شروح كما تقدم عند ذكر آثاره. وقد وجدت إشارة ضعيفة إلى أن الكتاب قد شرح، فقد كتب بعضهم على الورقة السابقة لورقة العنوان من نسخة الأصل التي اعتمدتها في تحقيق هذا الكتاب ما يلي: «هذا الكتاب اسمه التاج للإمام المهدي لدين الله أحمد بن يحيى المرتضى - رحمه الله - في علم النحو، كتاب جليل جداً. وهو متن وقد شرح». وأذكر فيما يأتي أهم ملامح وسمات منهج الإمام المهدي في هذا الكتاب، سوى ما تقدم ذكره، مجملًا الكلام عليها في نقاط رئيسة:

١ - مزج الإمام المهدي بين النحو والصرف في كثير من المواضع، فهو لم يفرد باباً للصرف، وإنما ذكر منه بعض ما تدعو الحاجة إلى معرفته مما له تعلق وثيق بمسائل النحو، فقد ذكر مثلاً أوزان الاسم في باب الاسم، وأوزان الفعل في باب الفعل، ومبحث النسب في حرف النسب، وأشار في كثير من المواضع إلى ما كان سبباً في تغيير بعض الأبنية من إعلال أو إبدال أو زيادة أو نحوها.

٢ - اهتم كثيراً بذكر خلاف البصريين والكوفيين في المسائل النحوية. وأطال في بسط الآراء واستقصاء الحجج والتعليقات في بعض المواضع. ولم يقتصر في ذلك على ذكر آراء المدرستين البصرية والكوفية بل زاد عليه ذكر آراء مفردة لبعض العلماء ممن ينتسبون إلى إحدى المدرستين. وكان عليه أن يتجنب الكثير من ذلك في كتاب سماه مختصراً، وأراد له أن يحفظ غيباً، ليكون حفظه وفهم معانيه سبيلان إلى فهم هذه اللغة بيسر وسهولة، ودون تشتيت لتحصيل الطالب بالخروج به إلى ما لا يحتاجه من الخلافات والمناقشات العقيمة.

٣ - مما يُحمدُ للإمام المهدي أنه كان كثير المراجعة لمصنفاته عموماً ولهذا الكتاب خصوصاً، فنراه يعيد النظر فيما كتبه وينقحه ويحذف منه ويزيد فيه. ودليل ذلك الفرق الملحوظ في كثير من المواضع بين أقدم نسخ هذا الكتاب، وهي التي رمزت لها بالحرف (ش) وبين النسخة التي اعتمدها أصلاً في تحقيق الكتاب وضبط نصه والنسخ المنقولة عنها، فقد حذفت عبارات كاملة من الأصل أو استبدلت بعبارات أخرى وأشار في الحاشية في عدة مواضع إلى أن النص الجديد ثابت في النسخة المقروءة على المصنف، أو أنه مما ضبطه بخط يده. وهذا من سمات العلماء المحققين، إذ الإنسان عُرضة للخطأ والنسيان مهما بلغ من العلم، والرجوع عن الخطأ فضيلة كما هو معلوم. وفيما وجدته من اختلاف أيضاً دليل على أن الإمام المهدي كان يملي كتابه على طلبته من حفظه، وهو شأن أكثر الأكابر من العلماء. وكل من يملي كتاباً من حفظه فإنه لا بد أن يجد فيه بعد ذلك حين يقرأ عليه ما يدعوه إلى التغيير أو الحذف أو الزيادة.

٤ - اعتنى الإمام المهدي كثيراً بذكر الحُدود النحويّة في أوائل الأبواب والموضوعات، خاصة الاصطلاحية منها، وقد يجمع بين التعريفين الاصطلاحي واللغوي ويبين وجه العلاقة بينهما، وكثيراً ما يعقب التعريف الاصطلاحي بإخراج المحترزات التي يظهر لأول وهلة أنها داخلة في الحد، وإدخال ما ظاهره الخروج عنها مما تشمله.

٥ - اهتم كثيراً بذكر لغات ولهجات القبائل المختلفة، والتي ترتب عليها خلافاً نحوية، أو كانت دليلاً لبعض العلماء فيما ذهبوا إليه من آراء، كلغات

الحجازيين والتميمين، ولغات هُذَيْلٍ وَعُقَيْلٍ وقَيْسٍ وَطَيْيءٍ وغيرها. وأشار أيضاً إلى اشتقاق بعض الأسماء، وإلى اللغات المتعددة في بعض الأسماء والحروف والأدوات، كلغات الاسم، ولغات الأسماء الموصولة، ولغات (رب)، و(قط)، و(عوض) و(أيمن الله) و(لعل) وغير ذلك.

٦ - يظهر جلياً أثر العلوم الأخرى وثقافة الإمام المهدي الشاملة في هذا الكتاب، فقد أشار إلى بعض آرائه في التفسير عند تَعْقِيْبِهِ على بعض الآيات التي استدل بها هو أو غيره من النحاة، واستثمر ملكته وثقافته الفقهية والكلامية في صياغة عبارات الكتاب وفي المناقشات والردود والتعليلات التي أوردها فيه، وأشار إلى بعض الخلافات الناشئة عن اختلاف النحاة في ذلك.





## الفصل الثاني مذهب المصنف وآراؤه ومواقفه من النحاة

### مذهبه النحوي:

لا يصعب على من له أدنى اطلاع على كتاب الإمام المهدي هذا أن يكتشف أنه كان بَصْرِيَّ المذهب والنزعة، ولكن بصريته لا تعني التقليد الأعمى أو التعصب لآراء البصريين، فشخصيته المستقلة واضحة المعالم جداً في الموازنة بين الآراء وترجيح ما يراه راجحاً بالدليل. ولا أدلّ على ذلك من نزوعه في بعض المواضع إلى تقوية آراء الكوفيين واختيارها على آراء البصريين، وسكوته عن الترجيح إذا لم يَسْتَحِينَ له وجه واضح فيه، أو وجد أن القولين متكافئان في القوة والدليل.

ومن الدلائل الواضحة على بصريته الأمور الآتية:

١ - تصديره أدلّة البصريين وردّوهم على الكوفيين بقوله: (قلنا) أو (لنا) غالباً. وإذا كان التوجيه أو التعليل أو الرد له خاصة فإنه يصدره بقوله: (قلت)، والنسخ في غير النسخة القديمة (ش) يعبرون عن جميع ذلك بـ (قال مولانا) غير ملتفتين إلى الفرق الدقيق الذي قصد إليه من ذلك. ولهذا التزمّت إثبات ما ورد في نسخة (ش) من ذلك في جميع المواضع دون حاجة إلى الإشارة إلى ما يخالفه في النسخ الأخرى بما فيها نسخة الأصل.

٢ - عَبَّرَ عن البصريين بـ (أصحابنا) في موضع واحد في هذا الكتاب<sup>(١)</sup>.

٣ - عَبَّرَ عن البصريين بالأكثر في مواضع عديدة من الكتاب.

٤ - اختار آراء البصريين، وردّ مع ذلك آراء الكوفيين صراحةً في أكثر مسائل الخلاف المعروفة. وفيما يلي أهم تلك المسائل:

١ - اشتقاق الاسم من السمو عند البصريين. وعند الكوفيين من السمة<sup>(٢)</sup>.

- ٢ - لا يجوز منع المنصرف من الصرف للضرورة عند البصريين . وأجازه الكوفيون<sup>(١)</sup> .
- ٣ - فرق البصريون بين ألقاب حركات الإعراب وألقاب حركات البناء . ولم يفرق بينهما الكوفيون<sup>(٢)</sup> .
- ٤ - لا يجوز جمع الاسم المختوم بـاء التأنيث جمع مذكر سالماً عند البصريين . وأجازه الكوفيون<sup>(٣)</sup> .
- ٥ - الإعراب أصل في الاسم فرع في الفعل عند البصريين . وعند الكوفيين هو أصل فيهما<sup>(٤)</sup> .
- ٦ - الاسم من (أنا) الهمزة والنون فقط عند البصريين . وهو بكامله اسم عند الكوفيين<sup>(٥)</sup> .
- ٧ - يسمي البصريون الضمير الواقع فصلاً ضمير الفصل . ويسميه الكوفيون عماداً<sup>(٦)</sup> .
- ٨ - لا محل لضمير الفصل من الإعراب عند البصريين . وعند الكوفيين هو تابع للسابق<sup>(٧)</sup> .
- ٩ - (ضمير الشأن) تسمية بصرية . والكوفيون يسمونه ضمير المجهول<sup>(٨)</sup> .
- ١٠ - لا يقع من أسماء الإشارة موصولاً إلا (ذا) مع (ما) عند البصريين . ويقع غيره منها عند الكوفيين<sup>(٩)</sup> .
- ١١ - (منذ) مفردة عند البصريين . وهي عند الكوفيين مركبة<sup>(١٠)</sup> .
- ١٢ - (كم) مفردة عند البصريين . مركبة عند الكوفيين<sup>(١١)</sup> .

(٧) انظر ص ١٤٨ .

(٨) انظر ص ١٥٢ .

(٩) انظر ص ١٩٨ ، ١٩٩ .

(١٠) انظر ص ٢٢٧ .

(١١) انظر ص ٢٤٦ .

(١) انظر ص ٧٣ .

(٢) انظر ص ٣١ - ١٣٢ .

(٣) انظر ص ١٢٤ .

(٤) انظر ص ٢٠ ، ١٣٢ .

(٥) انظر ص ١٤٠ .

(٦) انظر ص ١٤٨ .

- ١٣ - همزة (أيمن الله) وصلية عند البصريين. وعند الكوفيين قطعية<sup>(١)</sup>.
- ١٤ - فعل الأمر مبني عند البصريين. وعند الكوفيين معرب<sup>(٢)</sup>.
- ١٥ - لا تدخل (إن) المخففة على فعل غير أفعال المبتدأ والخبر عند البصريين. وأجازه الكوفيون<sup>(٣)</sup>.
- ١٦ - لا تكون (من) لابتداء الغاية في الزمان عند البصريين، خلافاً للكوفيين<sup>(٤)</sup>.
- ١٧ - (رُب) حرف عند البصريين. وهي عند الكوفيين اسم<sup>(٥)</sup>.
- ١٨ - ضمير (رُب) لا يطابق مميزه عند البصريين. ويطابقه عند الكوفيين<sup>(٦)</sup>.
- ١٩ - واو (رُب) تعمل بتقديرها عند البصريين. وب herself عند الكوفيين<sup>(٧)</sup>.
- ٢٠ - (حاشا) حرف جر عند البصريين. وهي عند الكوفيين فعل<sup>(٨)</sup>.
- ٢١ - لا يعمل حرف الجر محذوفاً إلا في اسم الله - تعالى - عند البصريين. ويعمل مطلقاً عند الكوفيين<sup>(٩)</sup>.
- ٢٢ - العامل في الشرط والجزاء آلات الشرط عند أكثر البصريين. وعند الكوفيين الجزاء مجزوم بالجوار<sup>(١٠)</sup>.
- ٢٣ - الاسم الواقع بعد (لولا) مرفوع بالابتداء عند البصريين. وبالفاعلية عند الكوفيين<sup>(١١)</sup>.
- ٢٤ - واو العطف لا تفيد الترتيب عند البصريين. وتفديه عند الكوفيين<sup>(١٢)</sup>.

- |                 |                        |
|-----------------|------------------------|
| (١) انظر ص ٣١٨. | (٧) انظر ص ٤٢٧.        |
| (٢) انظر ص ٣٢٤. | (٨) انظر ص ٤٣٥.        |
| (٣) انظر ص ٣٦٣. | (٩) انظر ص ٤٤٨.        |
| (٤) انظر ص ٤٠٣. | (١٠) انظر ص ٤٧١ - ٤٧٢. |
| (٥) انظر ص ٤٢٢. | (١١) انظر ص ٤٨٢.       |
| (٦) انظر ص ٤٢٧. | (١٢) انظر ص ٤٨٦ - ٤٨٩. |

- ٢٥ - لا يجوز أن تلي آلة النداء لأم تعريف عند البصريين . وأجازه الكوفيون<sup>(١)</sup>.
- ٢٦ - لا يرخم المضاف عند البصريين . وأجازه الكوفيون<sup>(٢)</sup>.
- ٢٧ - لا يجوز ترخيم الثلاثي مطلقاً عند البصريين . وأجازه الكوفيون إذا تحرك حشوه<sup>(٣)</sup>.
- ٢٨ - لا يحذف حرفان من المرخم إلا إذا زاد على أربعة أحرف عند البصريين . وأجاز ذلك الكوفيون في الرباعي<sup>(٤)</sup>.
- ٢٩ - لا يتقدم الفاعل على الفعل عند البصريين . وأجازه الكوفيون<sup>(٥)</sup>.
- ٣٠ - إعمال الثاني من المتنازعين في العمل أولى من أعمال الأول عند البصريين . وعكس ذلك الكوفيون<sup>(٦)</sup>.
- ٣١ - تعين إقامة المفعول به مقام الفاعل إذا اجتمع مع غيره من المفاعيل . وعند الكوفيين جميع المفاعيل سواء في ذلك<sup>(٧)</sup>.
- ٣٢ - لا يتعين تحمل الضمير في الخبر المفرد عند البصريين . ويتعين عند الكوفيين<sup>(٨)</sup>.
- ٣٣ - الفعل مشتق من المصدر عند البصريين . والعكس عند الكوفيين<sup>(٩)</sup>.
- ٣٤ - ناصب المفعول به الفعل وحده عند البصريين . وعند الكوفيين الفعل مع الفاعل<sup>(١٠)</sup>.
- ٣٥ - ناصب المفعول معه ما قبل الواو بواسطتها عند أكثر البصريين . وعند الكوفيين ناصبه المخالفة<sup>(١١)</sup>.

- |                       |                        |
|-----------------------|------------------------|
| (١) انظر ص ٥٦٤.       | (٧) انظر ص ٦٣٥ ، ٦٣٦.  |
| (٢) انظر ص ٥٧٣ - ٥٧٥. | (٨) انظر ص ٦٥٧.        |
| (٣) انظر ص ٥٧٥.       | (٩) انظر ص ٦٦١ - ٦٦٢.  |
| (٤) انظر ص ٥٧٧ - ٥٧٨. | (١٠) انظر ص ٦٧٣ ، ٦٧٤. |
| (٥) انظر ص ٦١٧ - ٦٢٤. | (١١) انظر ص ٧٠٧ ، ٧٠٨. |
| (٦) انظر ص ٦٢٨ - ٦٢٩. |                        |

- ٣٦ - لا يجوز تقديم التمييز على عامله مطلقاً عند أكثر البصريين. وأجازه الكوفيون إذا كان العامل جملة فعلية فعلها متصرف<sup>(١)</sup>.
- ٣٧ - يتمتع استثناء النصف فصاعداً عند أكثر البصريين. وأجازه الكوفيون<sup>(٢)</sup>.
- ٣٨ - (سوى) ملازمة للظرفية عند البصريين. وعند الكوفيين قد تخرج عنها<sup>(٣)</sup>.
- ٣٩ - يُشترط تجريدُ المضاف من التعريف مطلقاً عند البصريين. ولم يشترطه الكوفيون في العدد<sup>(٤)</sup>.
- ٤٠ - منع البصريون إضافة الموصوف إلى صفته والعكس. وأجازه الكوفيون إذا اختلف اللفظان<sup>(٥)</sup>.
- ٤١ - خبر باب (كان) منصوب بالخبرية عند البصريين. وبالحالية عند الكوفيين<sup>(٦)</sup>.
- ٤٢ - (أفعل) في التعجب فعل ماضٍ، والمنصوب بعده مفعول به عند البصريين. وعند الكوفيين هو اسم، والمنصوب بعده مشبه بالمفعول<sup>(٧)</sup>.
- ٤٣ - ألقاظ المدح والذم أفعال عند البصريين. وعند الكوفيين أسماء<sup>(٨)</sup>.
- ٤٤ - إذا جرى اسم الفاعل على غير من هو له وجب إبراز الضمير عند البصريين. ولا يجب ذلك عند الكوفيين<sup>(٩)</sup>.
- ٤٥ - لا يجوز التعجب من الألوان مطلقاً عند البصريين. وأجازه الكوفيون من السواد والبياض خاصة<sup>(١٠)</sup>.

- |                       |                       |
|-----------------------|-----------------------|
| (١) انظر ص ٧٤٣، ٧٤٤.  | (٦) انظر ص ٨٠٢.       |
| (٢) انظر ص ٧٥٥.       | (٧) انظر ص ٨٥١ - ٨٥٢. |
| (٣) انظر ص ٧٥٩.       | (٨) انظر ص ٨٥٦.       |
| (٤) انظر ص ٧٨٠ - ٧٨٢. | (٩) انظر ص ٨٧٦.       |
| (٥) انظر ص ٧٨٤.       | (١٠) انظر ص ٨٥٣.      |

- ٤٦ - لا يجيء التفضيل في اللون مطلقاً عند البصريين . وأجازه الكوفيون في السواد والبياض خاصة<sup>(١)</sup> .
- ٤٧ - لا يجوز تأكيد النكرة عند البصريين . وأجازه الكوفيون<sup>(٢)</sup> .
- ٤٨ - لفظ (كلا) و(كلتا) مفرد عند البصريين . وعند الكوفيين مثنى<sup>(٣)</sup> .
- ٤٩ - لا يعطف على المضممر المرفوع المتصل إلا بعد توكيده بمنفصل عند البصريين . وأجاز ذلك الكوفيون من غير توكيد<sup>(٤)</sup> .
- ٥٠ - إذا عطف على المضممر المجرور وجب إعادة الخافض عند البصريين . ولا يجب ذلك عند الكوفيين<sup>(٥)</sup> .
- أما المسائل التي صرح بموافقة الكوفيين أو بعضهم فيها فهي :
- ١ - ذكر الجزم بـ (كيفما)، وذكر أن أكثر البصريين لا يجزمون بها . على أن في المسألة تفصيلاً بيته في موضعه<sup>(٦)</sup> .
- ٢ - رجح مذهب الكوفيين في أن فتحة (ابن) في نحو (با زيد بن عمرو) إعرابية على لفظ البائية<sup>(٧)</sup> . ولم أجد هذا عند الكوفيين .
- ٣ - وافق الكوفيين في أن رافع المضارع تجرده عن الناصب والجازم<sup>(٨)</sup> .
- ٤ - رجح رأي بعض الكوفيين وابن كيسان في أن الضمير من (إياك) ونحوه ما بعد (ايا)، و(ايا) دعامة<sup>(٩)</sup> .
- وهناك مسائل خلاف كثيرة ذكرها في الكتاب ولم يصرح باختيار أي من المذهبين البصري أو الكوفي فيها، ولكن تقديمه لمذهب البصريين في الذكر في أكثرها مشعر باختيار مذهبهم<sup>(١٠)</sup> .

(١) انظر ص ٨٨٢، ٨٨٣ .

(٢) انظر ص ٩١٩ .

(٣) انظر ص ٩٢٢ .

(٤) انظر ص ٩٤٨ .

(٥) انظر ص ٩٥٠ .

(٦) انظر ص ٤٦٢ .

(٧) انظر ص ٥٧١ .

(٨) انظر ص ٧٩٨ .

(٩) انظر ص ١٥٨ .

(١٠) انظر مثلاً الصفحات ١١٠، ١٤٣، ١٧٤ ،

١٩٢، ٢٠٩، ٢٤٣، ٢٥١، ٢٦٨ ،

٢٩٥، ٣٧٥، ٤٨٤، ٥٦٩، ٩١٣ .

## آراء الإمام المهدي واتجاهاته:

لا شك أن للمتقدمين من النحويين كالخليل وسيبويه وأبي عمرو بن العلاء ويونس والكسائي والفراء والأخفش والمبرد وغيرهم فضل السبق في إشادة صرح هذا العلم الجليل، فهم الذين أصلوا قواعده، وضبطوا قوانينه، ومهدوا سبيله، ووضحوا معالمه، وأدوّه إلى من بعدهم علماً مكتمل الجوانب غير محتاج إلى شيء. ولكن كما قال الإمام المهدي - في خطبة كتابه المكلل بفرائد معاني المفصل -: «إذا كانت العلوم إلهية وموادها سماوية، فغير بعيد أن يُفَضَّلَ الغايِرُ العابر لظهور الحجة ووجود الناصر والزاد على مُدَّعٍ غير حُجَّةٍ، وذاهِبٍ في غير مَحَجَّةٍ». ومعلوم أنه لا يخلو زمان من علماء أفذاذ يُثرون علم النحو بآرائهم وتوجيهاتهم ومناقشاتهم، ويضيفون إلى ما تركه المتقدمون كثيراً من التعليلات والتصورات لمسائله ومباحثه المختلفة مما فات المتقدمين ذكره أو أخطأ بعضهم في تعليله وتوجيهه. ولم يمنعه إجلالهم لأولئك العلماء واعترافهم بفضلهم وسبقهم من تَحُطُّتِهِمْ إذا استبان لهم السبيل واتضح عندهم الدليل. وإلى جانب هذا فللمتأخرين من النحويين فضل لا ينكر في تحرير مسائل هذا العلم، وتنظيم أبوابه ومباحثه، وتسهيل عبارته، وحسن عرضه والتصنيف فيه، وتيسيره للطالِبين، كما هو معلوم.

وواضح مما قدمته أنني أرى أن زمن الاجتهاد في النحو، والاستقلال في استنباط قواعده، وتخريج مسأله الجزئية على تلك القواعد قد فات منذ زمن بعيد، وذهب بالفضل فيه المتقدمون من النحويين، وإذا كان للمتأخرين اجتهاد في النحو فهو اجتهاد فيما تركه الأولون، يدور في فلكهم، وينهل من معينهم، ويصدر عن قواعدهم وأصولهم. فسيبيله عند المتأخرين الترجيح، والاختيار، والرد، والتقوية، والتضعيف، والتعليل، والتوجيه، والتوضيح، وغيره ذلك مما لا يخرج عن أصول المتقدمين وقواعدهم واتجاهاتهم جميعاً.

والإمام المهدي واحد من هؤلاء المتأخرين الذين ساهموا في رفد علم النحو بآراء وتوجيهات ومناقشات جادة تدل على طول باعه ورسوخ قدمه. وما حواه كتابه هذا من ذلك دليل على أنه من أكابر علماء النحو والمصنفين فيه. ولست ادعي له

الاجتهاد إلا على المعنى الثاني الذي ذكرته، وهو اجتهاد المتأخرين فيما تركه المتقدمون من آراء بفهمها وهضمها أولاً، ثم بالاختيار منها، وترجيح الراجح، وتوهين الواهن بالدليل، دونما تعصب أو اتباع هوئى ثانياً.

ولست في وصفي الإمام المهدئي بذلك بمنطلق من فراغ، أو عن تعصب له، أو تساهل في اختيار الألفاظ، بل هي الحقيقة التي تأكدت لي من خلال رحلة أربع سنوات مع كتابه هذا، ومعاشة تامة له فيه وفي غيره من مؤلفاته، فقد اكتشفت خلال ذلك أن له شخصية مستقلة، وفكراً نيراً، وروحاً نزاعةً إلى التجديد، مُتَجَانِفةً عن التقليد. وقد بينت في الباب الأول الذي خصصته للتعريف بالإمام المهدي وآثاره أنه كان مجتهداً مطلقاً في الفقه، وإماماً كبيراً في علم الكلام وأصول الفقه والمنطق وغيرها من العلوم، بل هو إمام الزيدية في كل فن كما قرره علماءهم ومؤرخوهم. ومعلوم لكل من له اطلاع على الشروط المعتمدة في الاجتهاد المطلق أن أول تلك الشروط وألزمها أن يكون المجتهد على علم تام بلغة العرب وقواعدها وأصولها وألفاظها وغريبها وأساليبها ومجازها وحقيقتها، وغير ذلك مما هو مبسوط في مظانه من كتب الأصول. أضف إلى هذا أن ملكة الاجتهاد التي هي من جملة تلك الشروط لا بد أن يكون لها تأثير واضح في كل علم يتناول المجتهد بالتصنيف. وهذا ما وجدته عند الإمام المهدي في هذا الكتاب، فنزعت الاجتهادية، وروحه التجديدية ظاهرة في كل مبحث من مباحثه، فلم يكن فيه مجرد ناقل للآراء والأقوال، أو مقرر لما استقر عند السابقين من أحكام، بل هو مشارك في ذلك مشاركة فعالة، فنراه يقوى، ويضعف، ويأخذ، ويرد، ويعلل، ويوجه، ويناقش، ويخطئ، ويصحح، ويقبس، ويستشهد، وغير ذلك مما هو شأن المحققين من العلماء.

وقد تقدم عند بيان مذهب الإمام المهدي النحوي ذكر خمسين مسألة مما رجحه من آراء البصريين، وأربع مسائل مما رجحه من آراء الكوفيين، وسأذكر عند الكلام على مواقفه من آراء النحاة نماذج من موافقاته ومخالفاته لكل منهم. أما هنا فسأقتصر على ذكر بعض ما انفرد به من آراء، وبعض ما رجحه مما انفرد به بعض العلماء خلافاً لجمهور النحاة، وبعض القواعد والتوجهات العامة التي مال إلى اعتمادها والعمل بمقتضاها مما وقفت عليه في هذا الكتاب.



١ - انفرد الإمام المهدي بذكر الجزم بلفظ الأمر فقط دون معناه. وحمل عليه قراءة أبي عمرو: «إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تَذْبَحُوا بَقَرَةً» - بسكون الراء من يأمركم - قال: «فجزم لأجل لفظ يأمركم، لتضمنه اذبحوا». والذي ذكره النحاة في توجيه هذه القراءة أنها للتخفيف، وهي لغة بني أسد وتميم وبعض نجد. ولم ينكر سيبويه الإسكان في مثله، بل رواه عن أبي عمرو في قوله تعالى: ﴿فَتَوَيَّأَ إِلَىٰ بَارِيكُمْ﴾ - بإسكان الهمزة - وأنشد عليه:

فَالْيَوْمَ أَشْرَبَ غَيْرَ مُسْتَحْقِبٍ إِثْمًا مِّنَ اللَّهِ وَلَا وَاغِلٍ  
أَرَادَ (أشرب) - بالرفع - فأسكن الباء تخفيفاً. وعلى هذا فالإسكان ليس جزءاً عنده، ولم يذكره غير الإمام المهدي فيما اطلعت عليه<sup>(١)</sup>.

٢ - أجاز الإمام المهدي حذف (لا) من (لا سيما) دون قلة، قياساً على ما كثر استعماله من ملازمات النفي نحو (تفتأ) و(تنفك) و(تبرح). ولا يجيز ذلك النحاة واللغويون إلا على قلة<sup>(٢)</sup>.

٣ - ذكر الجزم بلام (كي). ومع أنه قد صرح بشذوذه إلا أنني لم أجد من ذكره من النحاة. والشاهد الذي ذكره في ذلك لم أجد له ذكراً في شيء من المصادر<sup>(٣)</sup>.

٤ - أجاز - على قلة - الفصل بين فعل التعجب ومعموله بالاستثناء. ولم يذكره غيره فيما اطلعت عليه<sup>(٤)</sup>.

٥ - أجاز الفصل بين (ما) وفعل التعجب بظل وبات وأضحى وصار. ولم أجد من ذكر ذلك<sup>(٥)</sup>.

٦ - ذهب إلى تحتم الجر ب (مذ) و(منذ) في نحو (مذ حين، أو زمان) وعلل ذلك بتعذر تقدير أول المدة، وجميع المدة. واستشهد على ذلك بقول عروة: فيا رب أنت المُسْتَعَانُ عَلَى الَّذِي تَحَمَّلْتُ مِنْ عَفْرَاءٍ مِنْذُ زَمَانٍ<sup>(٦)</sup>

(١) انظر ص ٧٩٦ مع الحاشية.

(٤) انظر ص ٨٥٥.

(٢) انظر ص ٧٦٦.

(٥) انظر ص ٨٨٥.

(٣) انظر ص ٣٩١.

(٦) انظر ص ٢٢٦، ٢٢٧.

٧ - المشهور أن ناصب الحال في قوله - تعالى - : «كَلَّا إِنَّهَا لَأُظَى . نَزَاعَةً لِلشَّوَى بِنَصَبٍ نَزَاعَةً - هو ما في (لَظَى) من معنى التَّلَظَّى . وذهب الإمام المهدي إلى أنَّ الأولى إعمال (تدعو) في قوله - تعالى - : «تَدْعُوا مَنْ أَدْبَرَ وَتَوَلَّى»<sup>(١)</sup> .

٨ - خطأ سيويه ابن مَرْوَانَ في قراءته : «هؤلاء بَنَاتِي هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ» - بنصب أظهر - ووجهها ابن بابشاذ وغيره بأن ناصب (أظهر) ما في (بَنَاتِي) من معنى شريفات . وذهب الإمام المهدي إلى أنَّ الأولى جَعْلُ الضمير بدلاً من (بَنَاتِي) وإعمال الإشارة<sup>(٢)</sup> .

٩ - انفرد بآراء في معاني (من) الجارة في عدة آيات ذكرها في الكتاب<sup>(٣)</sup> .

١٠ - ذكر قاعدة في معرفة ما ينصرف وما لا ينصرف من أسماء السور الثلاثية فصاعداً لم أجد من سبقه إلى ذكرها، وهي أنَّ ما كان أوله من ثلاثة أحرف منها نحو (المر) وجبت فيه الحكاية، وما كان من حرفين نحو (طسم) جاز فيه الإدغام مع الحكاية، إِنْذَاناً بالمقصود، وَفَكَّهُ مع منع الصرف وفتحِ الحَشْوِ<sup>(٤)</sup> .

١١ - ذكر (سُكْرًا) في جمع سَكْرَى . ولم أجد ذلك في كتب اللغة أو النحو<sup>(٥)</sup> .

١٢ - تابع ابن الحاجب في اشتراط العلمية في العجمية لمنع صرف المنقول، خلافاً لجمهور النحاة<sup>(٦)</sup> .

١٣ - ذكر (فعلان) من أوزان العدل وفاقاً لابن الحاجب . والنحاة على إهماله<sup>(٧)</sup> .

١٤ - خالف جمهور النحاة في أن (قَطَام) مُنْعِ الصرف للعلمية والعدل عن فاطمة تَمَحُّلاً . واختار مذهب المبرد في أن عِلَّتَهُ الأخرى التأنيث لا العدل<sup>(٨)</sup> .

(١) انظر ص ٧٣٠ .

(٢) انظر ص ٧٣١ .

(٣) انظر ص ٤٠٩ ، ٤١٠ .

(٤) انظر ص ٤٦ .

(٥) انظر ص ٨٠ .

(٦) انظر ص ٣٦ .

(٧) انظر ص ٤٩ .

(٨) انظر ص ٥٨ .

١٥ - استحسّن صيغة (الحسن وَجْهَهُ) - بنصب وجهه - من صيغ الصفة المشبهة، متابعة لابن الحاجب. وهي قبيحة عند جمهور النحويين<sup>(١)</sup>.

١٦ - إذا كان العامل في الحال اسم إشارة فإنّ الحال لا تكون قيّداً للعامل في صاحبها حيثنّذ، لأنّ المعنى يفسد بذلك التقييد. وذهب الإمام المهدي إلى أنه لا يفسد عند التحقيق. ولم يبيّن مُسْتَدَهُ<sup>(٢)</sup>.

١٧ - ذهب إلى أنّ (ما) في قوله - تعالى - : ﴿وَرَبُّكَ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ وَيَخْتَارُ مَا كَانَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ﴾ موصولة والعائد محذوف، أي: ما كان لهم الخيرة فيه. وهي عند النحاة نافية، وكذا عند المفسرين إلا الطبري رحمه الله<sup>(٣)</sup>.

١٨ - رجح مذهب ابن جني في أن (أخر) معدول عن (أفعل من كذا) لا عما فيه اللام كما هو مذهب جمهور النحاة<sup>(٤)</sup>.

١٩ - نسب تمثيل النحويين بنحو «زيد قام وعمرأ أكرمتُهُ» في باب الاشتغال إلى السُّهَو، لتعذر العطف على الصغرى حيثنّذ، لعدم العائد. والنحاة لا يشترطون في الجملة المعطوفة على جملة صغرى أن يكون فيها ضمير يعود على المبتدأ، خلافاً للسيرافي كما بينته في موضعه<sup>(٥)</sup>.

٢٠ - قوّي مذهب ابن مالك في توكيد الجملتين الاسمية والفعلية بالحال. والنحاة لا يجيزون توكيد الفعلية بالحال<sup>(٦)</sup>.

وهذه جملة من القواعد والاتجاهات العامة التي أقرها الإمام المهدي واعتمدها في هذا الكتاب، بعضها مما صرح بذكره، وبعضها يفهم مما يقتضيه كلامه:

١ - اللغة لا تثبت بالترجيح<sup>(٧)</sup>.

٢ - كثرة الاستعمال لا تقتضي الأصالة<sup>(٨)</sup>.

(٥) انظر ص ٦٨٢.

(٦) انظر ص ٧٢١.

(٧) انظر ص ٥٤٥.

(٨) انظر ص ٤٤٠.

(١) انظر ص ٨٨٠.

(٢) انظر ص ٧٣٥.

(٣) انظر ص ٢٠٥، ٢٠٦.

(٤) انظر ص ٥٣.

- ٣ - قد يغلب الفرع على الأصل<sup>(١)</sup>.
- ٤ - الغلط يجوز على بعض العرب في اللغة<sup>(٢)</sup>.
- ٥ - قد يخالف القياس إذا أمِنَ اللَّبْسُ<sup>(٣)</sup>.
- ٦ - ما حذف لعله وجب حذفه حيث وجدت<sup>(٤)</sup>.
- ٧ - يجوز الجر للجوار<sup>(٥)</sup>.
- ٨ - ما اطرده حذفه لا لعله في لسان العرب اتبع فيه السماع<sup>(٦)</sup>.
- ٩ - لا يعمل عامل في معمولين من جهة واحدة<sup>(٧)</sup>.
- ١٠ - الأصول لا تثبت بالمحتمل<sup>(٨)</sup>.
- ١١ - لا يجوز الإخبار بظرف الزمان عن الجثث<sup>(٩)</sup>.
- ١٢ - لا تجوز مخالفة القياس بلا موجب<sup>(١٠)</sup>.
- ١٣ - لا يستثنى بأداة واحدة شيان من دون عطف<sup>(١١)</sup>.
- ١٤ - لا يضاف اسم مماثل للمضاف إليه في العموم والخصوص<sup>(١٢)</sup>.
- ١٥ - قد يضاف إلى الشيء لأدنى ملائمة<sup>(١٣)</sup>.
- ١٦ - يجوز للشاعر مراجعة الأصل المتروك للضرورة<sup>(١٤)</sup>.
- ١٧ - يجوز تأكيد الضمير المجرور والمنصوب بالمرفوع استعارة<sup>(١٥)</sup>.
- ١٨ - لا يعطف بعض المؤكدات على بعض<sup>(١٦)</sup>.

(٩) انظر ص ٦٩٧.

(١٠) انظر ص ٧٤٨.

(١١) انظر ص ٧٧٥.

(١٢) انظر ص ٧٨٨.

(١٣) انظر ص ٧٨٨.

(١٤) انظر ص ٩٠١.

(١٥) انظر ص ٩١٨.

(١٦) انظر ص ٩٢٠.

(١) انظر ص ٤٤٠.

(٢) انظر ص ٣٥٧.

(٣) انظر ص ٦٣٣.

(٤) انظر ص ٦٧٥.

(٥) انظر ص ٤٥٠.

(٦) انظر ص ٦٧٥.

(٧) انظر ص ٦٨٧.

(٨) انظر ص ٨٦٤.

١٩ - يمتنع تأكيد ضمير المخاطب بالمتكلم. ويجوز تأكيد المتكلم بمثله<sup>(١)</sup>.

٢٠ - لا ينصب الموصوف بصفته<sup>(٢)</sup>.

### الإمام المهدي والنحاة:

جمع الإمام المهدي في هذا الكتاب من آراء النحاة وأقوالهم ما لا يناسب أن يجتمع في مثل هذا الكتاب الذي سماه مختصراً كما تقدم. والظاهر أنه أراد أن يجعله مُستَوْدَعاً للآراء والخلافات، كافياً من غيره من الكتب في ذلك مع اختصار عبارته وإيجاز لفظه، وقد أشار إلى مقصده هذا في خطبة كتابه فقال: «في مختصر جامع لفنونه، محتوٍ على بارزه ومكنونه، ضم أهله وغرائبه، وجمع ذاهبه وآييه، ومعروفه وعازبه، والاختلاف فيه ومذاهبه، وتحقيق القوي وحجته، والضعيف وشبهته». وقد وفي الإمام المهدي بذلك على أكمل وجه. ولا أدل على ذلك من هذا الحشد الضخم من الآراء والأقوال والمسائل والمناقشات والردود والتعليقات والتعليقات التي حواها الكتاب، وإن فاته شيء لم يعرض لذكره من دقيق الجزئيات وغريب المسائل فهو قليل جداً بالقياس إلى ما ذكره من ذلك.

وقد قدمت فيما مضى أن الإمام المهدي كان ميّالاً إلى مذهب البصريين موافقاً لهم في الغالب، لكنه لم يكن في ذلك مقلداً أو متعصباً، بل كان يأخذ ما يراه الأقوى والأقرب من المذاهب. ومصادق ذلك وقوفه مع الكوفيين في بعض المسائل.

أما شيوخ النحو وعلماءه الذين عرض لذكر آرائهم في الكتاب فهم إما بصريون كالخليل وسيبويه والمبرد، أو كوفيون كالكسائي وثلعب والفراء. وقد ينسب بعض من ذكرهم من النحاة إلى تسمية أخرى كمذهب البغداديين، فإنه ينتظم في سلكه على رأي البعض أبو علي الفارسي وابن جني، مع أنهما من رؤوس مدرسة البصرة عند التحقيق. وقد أورد آراءً لنحاة لم يصنفوا إلى واحد من المذاهب

(١) انظر ص ٩٢١.

(٢) انظر ص ٦٧٦.

المعروفة، مع أن المتتبع لآرائهم لا بد أن يجدهم في الجملة نزاعين إلى هذا المذهب أو ذاك. والذي قصدت إليه من ذكر هذه الأصناف هو أن الإمام المهدي قد ذكر آراء العلماء على اختلاف نزعاتهم وميولهم المذهبية. وهو بما عرف عنه من نزعة تحررية وميل إلى الاستقلال في النظر والاختيار لا يضيفي على أقوال أحد من العلماء تقدساً يمنع من مناقشتها، أو ردها، أو تخطئة أصحابها صراحة، أو ترجيح غيرها عليها، فتراه في بعض المواضع يرد أقوال سيبويه، أو يضعفها، أو يخطئ فيها، وهو شيخ مدرسة البصرة كما هو معلوم. ونراه يميل في المقابل إلى الأخذ بآراء مفردة لعلماء بصريين أو كوفيين أو غير ذلك، ورائده دائماً إظهار الحقيقة واعتماد الصحيح واستبعاد ما سواه لا غير ذلك.

على أنه قد خَصَّ بعض العلماء بكثرة ما نقل عنهم من آراء بالقياس إلى من سواهم، وهؤلاء العلماء هم الخليل وسيبويه والأخفش والمبرد والزجاج والكسائي والفراء. ولا عجب في ذلك فهؤلاء هم المبرزون من أئمة المدرستين البصرية والكوفية. ومما يلفت النظر أنه الحق بهؤلاء في كثرة إيراد آرائهم في الكتاب اثنين من متأخري النحويين، هما الزمخشري وابن الحاجب. وهو يجلبهما ويشيد بمقامهما كثيراً، وقد تقدم ثناؤه عليهما فيما نقلته من خطبة كتابه المكلل. وتقدم في آثاره أيضاً أنه شرح كافية ابن الحاجب ومفصل الزمخشري. ومن مظاهر اهتمامه بهما في هذا الكتاب أنه كثيراً ما يجمع بينهما في الآراء التي اتفقا عليها، وأحياناً يعبر بآرائهما عن آراء جمهور النحاة، وقد يجمعهما مع أكثر النحاة مع إفرادهما بالذكر فيقول مثلاً: «م. ح. كثر» أي: الزمخشري وابن الحاجب والأكثر، ومعلوم أنهما داخلان في الأكثر، فما الحامل له على إفرادهما بالذكر غير القصد إلى بيان مقامهما ورفع منزلتهما؟

#### أوهام المصنف في عزو بعض الآراء:

مع الشهادة للإمام المهدي بالأمانة في نقل آراء العلماء، وتثبته في عزوها إلى أصحابها بوجه عام، فإن كثرة ما حكاه في هذا الكتاب من الآراء قد أوقعت في بعض الأخطاء في عزوها وإسنادها إلى أئمة النحو وعلمائه. وهي قليلة بالقياس إلى ما صح فيه نقله وعزوه. ولعل عذره في ذلك أنه كان يملئ كتابه أملاءً من حفظه كما

استظهرته سابقاً، ولا ينقل عن مصادر مكتوبة. وهذا يفسر لنا أيضاً الاختلاف الحاصل في أمور جوهرية بين نسخة الكتاب القديمة وبين نسخه الأخرى المنقولة عن نسخ مقروءة عليه، ومصححة بعنايته. واذكر فيما يلي أهم ما وقفت عليه من ذلك:

١ - أخطأ الإمام المهدي في حكاية تقدير متعلق الجار والمجرور الواقع خبراً، أو صفة، أو حالاً، أو صلة. إذ من المعلوم أن القول بتقدير المتعلق حينئذٍ هو قول البصريين واختلفوا في تقديره، فمنهم من قدره فعلاً بمعنى استقر ونحوه، ومنهم من قدره اسماً بمعنى مستقرّ ونحوه. أما الكوفيون فإنهم لا يقولون بتقدير متعلق أصلاً، لأن العامل في الظرف والمجرور عندهم ليس هو الكون المقدر، بل هو منصوب بالمخالفة. والذي ذكره الإمام المهدي في هذا الكتاب أن المتعلق يقدر فعلاً عند البصريين، اسماً عند الكوفيين. فجعل ما اختلف فيه علماء البصرة أنفسهم محلّاً للخلاف بين البصريين والكوفيين<sup>(١)</sup>.

٢ - نسب الإمام المهدي إلى الزجاج وعبد القاهر الجرجاني القول بأن هنا ليس من المعرب بالحروف. وليس هذا رأيهما، وإنما هو رأي الفراء<sup>(٢)</sup>.

٣ - نسب إلى الكوفيين أنهم يجيزون حذف الموصول إلا (الذي) والصواب إلا (ال)<sup>(٣)</sup>.

٤ - نسب إلى الزمخشري وابن الحاجب ترجيحهما صرف المنقول من المذكر إلى المؤنث إذا كان ثلاثياً ساكن الحشو. ولم يصّرهما بذلك في كتبهما<sup>(٤)</sup>.

٥ - نقل عن الأخفش الصغير أن أسماء الأفعال من الرباعي قياس، وذكر الشواهد التي تعزز مذهبه في ذلك. والحال أن هذا مذهب الأخفش الأوسط سعيد بن مسعدة<sup>(٥)</sup>.

٦ - ذكر الإمام المهدي أنه لا يجوز نحو (الأحد اليوم) - بنصب اليوم - إذ

(٤) انظر ص ٤٣، ٤٤.

(٥) انظر ص ٢٥٩.

(١) انظر ص ٤٤٩، ٤٥٠.

(٢) انظر ص ١٠١.

(٣) انظر ص ٢٠٩.

أسماء الأيام كالجُثْثِ فلا يُخْبَرُ عنها بالزمان. ونقل عن طاهر بن بابشاذ إجازة ذلك في الجمعة والسبت خاصة، لتضمنيهما الاجتماع والقطع. وليس هذا مذهب ابن بابشاذ، وإنما هو مذهب ابن السراج في كتابه الأصول<sup>(١)</sup>.

٧ - نقل عن الكسائي أنه يجيز مثل «لا تكْفُرْ تَدْخُلُ النَّارَ» بناءً على أن المعاني الجازمة وهي الأمر والنهي والاستفهام والتمني والعرض ونحوها تعمل الجزم عنده بنفسها لا بتقدير (إن). والحال أن الكسائي لم يقل بهذا، وإنما أجاز المثال المذكور كما أجاز هو وغيره «لا تَكْفُرْ تَدْخُلُ الْجَنَّةَ» اكتفاءً منه بتقدير (إن) داخلَةً على الفعل دون (لا). وقد فصلت هذا في موضعه<sup>(٢)</sup>.

٨ - نسب إلى الزمخشري وابن الحاجب القول بسماعية الأفعال الناقصة. والحال أنهما ذكرا خلاف سيبويه في ذلك، وعددا ما سُمِعَ منها غير ما ذكره في الكتاب، ولم يصرحا بأنها سماعية<sup>(٣)</sup>.

٩ - ذكر أن الزمخشري وابن الحاجب زادا (ما جاءت حاجتك) على ما ذكره سيبويه وغيره من الأفعال الناقصة. والحال أن سيبويه قد ذكر ذلك في كتابه<sup>(٤)</sup>.

١٠ - ذكر أن النحاة أنكروا قراءة ابن عامر: «قتل أولادهم شركائهم» - برفع قتل، ونصب أولادهم، وجر شركائهم - وهي قراءة سبعية لم ينكرها النحاة، وإنما أنكروا الزمخشري وحده. وقد بينت ذلك في موضعه<sup>(٥)</sup>.

١١ - أسند إلى المبرد أن ناصب المفعول معه عنده في نحو: «ما أنت، أو كيف أنت وقصعة من تريد» يُقدَّر ماضياً مع (ما) مضارعاً مع (كيف). والحال أن هذا التقدير لسبويه لا المبرد، بل أن المبرد قد رده في المقتضب<sup>(٦)</sup>.

١٢ - ذكر عن أكثر النحاة اشتراطهم كون الخبر مشتقاً أو متأولاً بالمشتق. والأكثر على جواز كونه جامداً كما بينته في موضعه<sup>(٧)</sup>.

(٥) انظر ص ٧٩١.

(٦) انظر ص ٧١١.

(٧) انظر ص ٦٥١.

(١) انظر ص ٦٩٧.

(٢) انظر ص ٤٧٧.

(٣) انظر ص ٨٠٠.

(٤) انظر ص ٨٠١.



١٣ - ذكر أن السابق في البدل بنية الطرح عند المبرد. ولم يقل به المبرد بل أنكره مراراً، ونص على موافقة سيبويه في ذلك<sup>(١)</sup>.

١٤ - خلط الإمام المهدي خلطاً عجيباً في حكاية الخلاف في (لَيْتَكَ). فمن المعلوم أنه عند جمهور النحويين مثني لفظاً، والياء فيه للثنائية، وعند يونس اسم مفرد على وزن (فَعْلَى) وقلبت ألفه ياء عند اتصالها بالضمير كما تنقلب ألف (لدى) و(على) عند اتصال الضمير بها فيقال: (لَدَيْكَ) و(عَلَيْكَ). وقد احتج سيبويه والجمهور على يونس بقول الشاعر:

قَلْبِي قَلْبِي يَدَيَّ مَسُورٍ

ووجه الحجة فيه أنه لو كان مفرداً بمنزلة (عليك) ونحوه، لبقيت الألف فيه ولم تقلب ياء عند إضافته إلى الظاهر - وهو (يَدَيَّ) في البيت - كما أنها لا تقلب في (لدى) ونحوه ياء عند إضافتها إلى الظاهر. هذا هو وجه الخلاف والاحتجاج بالشاهد المذكور في جميع مصادر النحو التي عرضت لذكر هذه القضية. أما ما ذكره الإمام المهدي في ذلك فهو في غاية الغرابة، واشتمل على ثلاثة أوهام: الأول: أنه ذكر أن ياء (ليك) تحذف عند إضافته إلى الظاهر، وهو ما لم يَرِدْ ولم يُقُلْ به أحد. الثاني: أنه جعل خلاف يونس في هذه القضية، والحال أن خلاف يونس هو في كون الياء للثنائية كما ذهب إليه سيبويه والجمهور. الثالث: أنه ذكر البيت الشاهد حجة ليونس. والحال أنه حجة لسيبويه والجمهور على يونس. وهذا أغرب ما وجدته من أوهام الإمام المهدي في هذا الكتاب<sup>(٢)</sup>.

١٥ - مما وهم في نسبته من الشواهد قول العاص بن وائل حين لام الناس عَمَرَ على إسلامه: «رَجُلٌ اخْتَارَ لِنَفْسِهِ امراً»، حيث نسبته إلى أبي جهل<sup>(٣)</sup>.

(١) انظر ص ٩٤٢.

(٢) انظر ص ٦٦٦، ٦٦٧.

(٣) انظر ص ٦٤٦.

## الفصل الثالث

### أصول النحو وشواهده في الكتاب

#### أصول النحو:

احتج الإمام المهدي في كتابه هذا بالسمع والقياس والإجماع. وهي الأدلة الثلاثة الأولى التي اتفق نحاة المدرستين البصرية والكوفية وغيرهم على اعتمادها وعدم الإخلال بها في الاحتجاج لمسائل النحو، أما غيرها من أدلة النحو الثانوية كالاستصحاب والاستحسان فلم يرد في هذا الكتاب ما يشير إلى اعتماد الإمام المهدي عليها أو الأخذ بها في إثبات حكم أو نفيه.

#### السمع والقياس:

قال الإمام المهدي في أول الكتاب بعد تعريف النحو والتصريف: «وطريقهما الاستقراء والقياس»<sup>(١)</sup>. وهذا نص قاطع في اعتماده هذين الأصلين، وكونهما مدار على النحو والصرف، والطريق إلى معرفتهما وإثبات مسائلهما.

وقد ورد ذكر السماع والقياس في عشرات المواضع من هذا الكتاب، ولا يكاد مبحث من مباحثه يخلو من الاحتجاج بهما أو بواحد منهما. وقد جعلهما الإمام المهدي أساساً لتقسيم مسائل النحو في كثير من المواضع، من ذلك قوله في الاسم المقصور: «وهو إما قياسي، وهو ما كان قبل آخر نظيره من الصحيح اللام فتحة» إلى قوله: «وما لا يُعرَفُ لَهُ نَظِيرٌ فَسَمَاعِي»<sup>(٢)</sup>. وقوله في الممدود: «وقياسي الممدود ما كان قبل آخر نظيره من الصحيح ألف» إلى قوله: «وسماعي ما لا نظير له»<sup>(٣)</sup>. وقال في وصف النكرة بالجمل: «وهذه قياسية» وما عداها من

(١) انظر ص ١٠.

(٢) انظر ص ٨٨، ٨٩.

(٣) انظر ص ٨٩.

الإنشائية سماعي»<sup>(١)</sup>. وقسم أسماء الأفعال إلى قياسي، وهو (فَعَالٍ)، وسماعي وهو ما عداه<sup>(٢)</sup>. وقسم مواضع زيادة الباء الجارة إلى قياسي وسماعي<sup>(٣)</sup>. وقسم المنقوص إلى سماعي وقياسي<sup>(٤)</sup>.

ومذهب الإمام المهدي في القياس هو مذهب عامة البصريين، وهو أنه لا يقاس إلا على المسموع الكثير من الفصح الذي يندرج تحت قاعدة نحوية أصلها النحاة بالاستقراء من ذلك المسموع<sup>(٥)</sup>. ولا بد أن يكون للقياسي عندهم ضابط كُنْهِي يُحَصِّرُهُ. ولهذا نجده يُرَدُّ الكثير من الشواهد التي استدل بها الكوفيون وغيرهم بالشذوذ، أو الندرة، أو مخالفة المشهور، أو مخالفة الأصول الكلية التي اعتمدها النحاة، أو تطرق الاحتمال، وغير ذلك مما يَضْعُفُ معه المسموع بحيث لا يقوى على تأصيل قاعدة أو إثبات حكم عام<sup>(٦)</sup>.

وكما أن السماع الصحيح مقدّم على القياس مطلقاً عند الإمام المهدي كما هو عند غيره من النحاة فإنه لا يتردد في الأخذ بالقياس والاعتماد عليه إذا عُدِمَ السماع، أو كان قليلاً بحيث لا يصلح لبناء الأحكام العامة عليه. والأمثلة الدالة على ذلك كثيرة جداً في هذا الكتاب، من ذلك قوله فيما يمنع الصرف من المعدول تقديراً: «فَمَا سُمِعَ مَمْتَعاً أَوْ مُنْصَرِفاً أَتَّبِعَ السَّمَاعَ، وَمَا التَّبَسَّ فَإِنْ عُدِمَ فِيهِ (فَعَلٌ) قَبْلَ التَّسْمِيَةِ وَوَجَدَ (فَاعِلٌ) مُنَعَ الصَّرْفِ كَفُتْمٌ وَجُحَى، إِلْحَاقاً بِالْأَغْلَبِ، إِذْ الْأَغْلَبُ فِيمَا سُمِعَ مَمْتَعاً أَنَّهُ كَذَلِكَ، وَإِلَّا صُرِفَ»<sup>(٧)</sup>. وقوله في منع صرف عُمَرَ وَزْفَرَ: «وَلَوْلَا السَّمَاعُ فِي عَمَرَ وَزْفَرَ لَصُرِفَا، لَوْجُودَ عُمَرَ جَمْعَ عَمْرَةٍ، وَزَفَرَ لِلْسَّيِّدِ قَبْلَ الْعِلْمِيَّةِ»<sup>(٨)</sup>. وقوله في الصفة المعدولة في غير المنصرف: «وَأَمَّا صَفَةٌ، فَمَا سَمِعَ

(١) انظر ص ٩٢٤.

(٢) انظر ص ٢٥٩.

(٣) انظر ص ٤١٦.

(٤) انظر ص ٨٥.

(٥) انظر الاقتراح للسيوطي ص ٢٠١، ٢٠٢.

(٦) سأورد عند الكلام على شواهد الكتاب نماذج مما رده منها بأحد الوجوه المذكورة.

(٧) انظر ص ٥٦.

(٨) انظر ص ٥٧.

منه أثبت، وإن التيسر صُرف إلحاقاً بالأغلب كلِّح<sup>(١)</sup>. وقوله في أسماء السُّور التي على حرفين: «والاثنان كحَمَّ يجوز حكايته ومنعه، للتأنيث والعلمية، أو حملاً على موازنه كقابيل<sup>(٢)</sup>. وقوله في إجازة حذف (لا) من (لا سيما): «قياساً على ما كثر استعماله من ملازمات النفي، نحو (نفناً) و(تنفك) و(تبرح)<sup>(٣)</sup>».

ونجد عند الإمام المهدي مثلاً إلى تقريب الفجوة بين السماع والقياس، وعدم الإخلال بأي منهما ما أمكن ذلك، مثال ذلك تعليقه منع صرف (عمر) بقوله: «قدّر العدل به عن عامرٍ تمحلاً، لثلا يخالف بصرفه السماع، ويمنعه لمجرد العلمية القياس<sup>(٤)</sup>».

ونجده أيضاً يقدم بعض الأقيسة على بعض إذا تنازعت المحل الواحد، فيقدم قول البصريين في علة نصب ما يلي الصفة المشبهة في نحو (الحسن الوجه)، وهو أنه منصوب على التشبيه بالمفعولية في المعرفة، وعلى التمييز في النكرة، على قول الكوفيين، وهو أنه منصوب على التمييز مطلقاً، وعلى قول بعض النحويين وهو أنه منصوب على التشبيه بالمفعول مطلقاً بقوله: «قلنا: التفصيل أقيس<sup>(٥)</sup>».

ويذكر لنا الإمام المهدي وجوهاً خولف فيها القياس، ولم يلتفت إليه، إما لورود السماع بخلاف مقتضاه كما في بنين، وسنين، وأرضين، ونحوها مما جمع بالواو والنون والياء والنون مع تغيير واحده واختلال شرطه<sup>(٦)</sup>. وإما لأن مخالفته لا تؤدي إلى لبس كما في إعراب الفاعل والمفعول في قوله:

مثلَ القنَافِذِ هَذَا جَوْزٌ قَدْ بَلَغَتْ نَجْرَانُ أَوْ بَلَغَتْ سَوَآئِهِمْ هَجْرٌ<sup>(٧)</sup>  
ويميل الإمام المهدي إلى العمل بالترجيح عند تعارض أدلة السماع، فيذكر من جملة الأدلة التي تعرف بها الحروف الزوائد الترجيح فيقول: «وبالترجيح عند التعارض، كميم (موسى) وألفه، هل هو من أَوْسَيْتُ أم من مَاسٍ<sup>(٨)</sup>. ولكنْ

(٥) انظر ص ٨٨١.

(٦) انظر ص ١٢٠.

(٧) انظر ص ٦٢٣.

(٨) انظر ص ٣٠٢.

(١) انظر ص ٥٧.

(٢) انظر ص ٤٥.

(٣) انظر ص ٧٦٦.

(٤) انظر ص ٥٦.

الترجيح لا يُثبِتُ حكماً لا دليلَ عليه من سماع أو قياس عنده، ويوضّح ذلك ردُّه لقول يونس حيث ميّز بين النسبِ إلى (ظَنِّي) والنسبِ إلى (ظَنِّيَّة) بفتح حَشْوِ الثاني بلا دليل بقوله: «قلنا: اللغة لا تُثبِتُ بالترجيح»<sup>(١)</sup>.

### الإجماع:

ذكر الإمام المهدي نصوصاً كثيرة تدل على اعتباره الإجماع ووقوفه عنده. ففي تعريف الكلمة قال: «والكلمةُ بإجماعهم: لفظ وضع لمعنى غير إسناد»<sup>(٢)</sup>. وفي الوجوه التي تبطل بها العَدْلِيَّة قال: «فإن صُغِرَ انصرف اتفاقاً»<sup>(٣)</sup>. وفي علّة منع (سُكْران) من الصرف قال: «واتفقوا على منع سُكران، لحصول الشرطين»<sup>(٤)</sup>. وفي صلة (أي) قال: «فإن برز صدر الصلّة أعربت اتفاقاً»<sup>(٥)</sup>.

ومن المعلوم أنه لا يملك الإمام المهدي ولا غيره مخالفة إجماع النحاة في الأصول والقواعد الأساسية لكن ينبغي تحديد معنى الإجماع الذي يكون حجة قاطعة، ولا تجوز مخالفته بحال. وقد أبان عن ذلك ابن جني بقوله: «اعلم أن إجماع أهل البلدين إنما يكون حجة إذا أعطاك خصمك يده ألا يخالف المنصوص والمقيس على المنصوص، فأما إذا لم يُعطِ يده بذلك فلا يكون إجماعهم حجة عليه، وذلك أنه لم يَرِدْ مَن يُطاع أمره في قرآن ولا سنة أنهم لا يجتمعون على خطأ، كما جاء النص عن رسول الله - ﷺ - من قوله: «أمتي لا تجتمع على ضلالة». وإنما هو علمٌ مُتَنَزِعٌ من استقراء هذه اللغة»<sup>(٦)</sup>. وهذا يفسّر لنا وجه مخالفة الإمام المهدي في بعض المواضع للنحاة أو لجمهورهم فيما لا يخرق قاعدة أو يخالف أصلاً معتمداً عندهم. وقد مرّت الإشارة إلى بعض ذلك عند ذكر آرائه.

### العلّة النحوية عند الإمام المهدي:

الإمام المهدي مولع في كتابه هذا بذكر العلل النحوية، فهو لا يكاد يذكر

(١) انظر ص ٥٤٥.

(٤) انظر ص ٦٠.

(٢) انظر ص ١٢.

(٥) انظر ص ٢٠٣.

(٣) انظر ص ٥٣.

(٦) انظر الخصائص ١/١٨٩.

حكماً أو ينقل رأياً يخالف رأيه أو يوافقه إلا ويُتبعه بذكر عليه. ومن المعلوم أن أكثر النحاة تأثراً بالعلة وترديداً لها الفقهاء منهم، والإمام المهدي مجتهد مطلق في الفقه كما مر في الباب الأول من هذه الدراسة. ثم إن من مقاصد ذكر العِلل عند كثير من النحاة وغيرهم تدريب الطلبة على البحث والاحتجاج وتحصيل مَلَكة الاجتهاد والاستقلال في النظر.

وقد صرح الإمام المهدي مع هذا بذكر العلة والاعتداد بها في مواضع كثيرة من كتابه هذا، ولعل أوضح نص في ذلك قوله في الرد على من ادعى أن الأسماء الستة إنما أعربت بالحروف لا لعلة: «قلنا: الواضع حكيم»<sup>(١)</sup>. ومما ذكره في ذلك أيضاً قوله: «وما حُذِفَ لعلة وجوب حذفه حيث وجدت»<sup>(٢)</sup>. وقوله: «وما أطرد حذفه في لسانهم لا لعلة أتبع السماع»<sup>(٣)</sup>. وقوله: «فَعِلَّة ما صُرِفَ قصد الحي أو المكان»<sup>(٤)</sup>. وقوله: «ويؤيد العلة نداء المضمر في قوله:

يا أَبْجَرَ بَنٍ أَبْجَرَ يا أُنْتَا»<sup>(٥)</sup>

#### الشواهد النحوية:

استشهد الإمام المهدي في كتابه هذا على صغر حجمه بمجموعة كبيرة من الشواهد النحوية تفوق في عددها ما هو موجود في الكثير من المبسوطات. وقد تنوعت هذه الشواهد فشملت الآيات القرآنية الكريمة وقراءاتها، والحديث النبوي الشريف، وأشعار العرب، وأمثالهم وأقوالهم المأثورة. وهي متنوعة أيضاً بحسب الاحتجاج بها، فمنها ما يؤيد مذهب البصريين، ومنها ما يؤيد مذهب الكوفيين، ومنها ما يؤيد آراء مفردة لبعض النحاة، ومنها ما وافق الإمام المهدي المحتجين به، ومنها ما رد الاحتجاج به، ومنها ما أورده ولم يناقش المحتجين به.

ومعلوم أن الإمام المهدي قد عاش في عصر متأخر كانت فيه المادة اللغوية قد جمعت وصنفت ودرست، ووضعت على ضوء ذلك القواعد والأصول العامة

(١) انظر ص ٩٦.

(٢) انظر ص ٦٧٥.

(٣) انظر ص ٦٧٥.

(٤) انظر ص ٥٨٥.

(٥) انظر ص ٥٨٥.

لعلم النحو، كما استخرجت الشواهد الدالة على مسائله وضبطت وشرحت وحظيت بتصانيف مستقلة خلال القرون السابقة. فلم يكن عصر الإمام المهدي على هذا عصر استقراء أولي للغة عن طريق السماع والتلقي عن العرب الذين يحتج بكلامهم. فليس بغريب أن يعتمد الإمام المهدي على من سبقوه في الاستشهاد بتلك الشواهد، وينهج نهجهم في الاعتماد عليها. وهو مع ذلك قد انفرد بشواهد لم يذكرها غيره ممن سبقوه فيما انتهى إليه علمي من استقصاء وبحث، وانفرد أيضاً بوجوه من الاستشهاد في الشواهد التي ذكرها النحاة قبله. وسيأتي بيان ذلك.

### الآيات القرآنية والقراءات:

الآيات القرآنية الكريمة من أكثر شواهد الإمام المهدي عدداً في هذا الكتاب، ولا يفوقها في الكثرة إلا شواهده الشعرية. ولا عجب في ذلك فالقرآن الكريم هو الأساس الأول للنحو العربي، ومنه أخذ النحاة واللغويون والبلاغيون أكثر مادتهم، وبآياته الكريمة برهنوا على صحة قواعدهم وآرائهم.

وقد اشتمل الكتاب على ثلاثمائة وخمسين آية أو بعض آية، عشر منها مكررة، لتعدد مواضع الاستشهاد فيها. ولما كان دأب الإمام المهدي الاختصار والإيجاز فإنه غالباً ما يقتصر على ذكر موطن الشاهد من الآية حتى لو كان كلمتين أو كلمة واحدة، اعتماداً منه على أنه لا يجهل سياق الآية أو تتمتها طالب علم في ذلك الزمان. وكثيراً ما نجد صدر الآيات القرآنية بقوله: (نحو) أو (مثل) أو (ك) دون أن يقول: (قال تعالى) أو: (كقوله تعالى) أو نحو ذلك مما هو مألوف. كما أن اعتماد الإمام المهدي مطلقاً على حفظه في إملاء الكتاب قد أوقعه في بعض الأخطاء في إيراد الآيات، وربما فطن لذلك بعض النساخ فأصلحه، وربما شاركه الجميع في إيراد الخطأ، وقد بينت جميع ذلك في مواضعه من التحقيق.

وموقف الإمام المهدي من الاحتجاج بالقراءات المختلفة لا يختلف عن موقف عموم البصريين الذين ينتسب إلى مذهبهم، ويميل إلى الأخذ بآرائهم، فهو يعتمد القراءة ويحتج بها ما وافقت أصولهم وقواعدهم، ولم تخالف قياساً من أقيستهم حتى لو كانت شاذة عند القراء. ويسارع إلى رد الاحتجاج بالقراءة بالشذوذ، أو الندرة، أو التأويل، أو تطرق الاحتمال إذا ما خالفت تلك القواعد

والأقيسة حتى لو كانت سَنَعِيَّةً، أو قرأ بها جمهور القراء. ولكن الإمام المهدي مع ذلك بمكان من الورع والاتزان بحيث لا يُلَحَّنُ قارئاً أو يُحَطِّثُهُ في قراءته، وإن نقل عن النحاة مثل ذلك في بعض المواضع. وأورد فيما يلي بعض الأمثلة لما رد الاحتجاج به أو قبله من القراءات:

١ - إذا وُجِدَ المفعول به تَعَيَّنَ لإقامته مقام الفاعل دون سائر المفاعيل عند البصريين. ومذهب الكوفيين أنَّ جميعَ المفاعيل في ذلك سواء. والإمام المهدي على مذهب البصريين في ذلك، وحين يواجه بقراءة أبي جعفر: «يُخْرِجُ له يوم القيامة كتاباً يلقاه منشوراً» - وهي من حجج الكوفيين الواضحة فيما ذهبوا إليه - يؤولها بأنَّ (كتاباً) حال، أي: يُخْرِجُ له عمله مكتوباً<sup>(١)</sup>. وبقراءة أبي جعفر وغيره: «ليُجزى قوماً بما كانوا يكسبون» يرد ذلك بأنه نادر<sup>(٢)</sup>.

٢ - لا يفصل بين المضاف والمضاف إليه إلا بالظرف أو الحرف. هذا ما ذهب إليه الإمام المهدي تبعاً للبصريين. وحين يَعرَضُ لحجة الكوفيين في جواز الفصل بغير ما ذكر، وهي قراءة ابن عامر - أحد السبعة -: «قُتِلَ أَوْلَادُهُمْ شُرَكَائِهِمْ» وفيها فصل بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول يرد الاحتجاج بها، اعتماداً على إنكار بعض النحاة كالزمخشري لها<sup>(٣)</sup>.

٣ - رد احتجاج الكوفيين بقراءة: «فَبِذَلِكَ فَلْتَفَرِّحُوا» بأن هذا نادر، فلا حكم له، مع أنه ذكر أنها قراءة النبي ﷺ<sup>(٤)</sup>.

٤ - رد احتجاج الكوفيين على عدم وجوب إعادة الخافض في العطف على المضمر المجرور بقراءة حمزة - من السبعة -: «تَسَاءَلُونَ به والأَرْحَامَ» بأن ذلك قليل محتمل للقسم<sup>(٥)</sup>.

٥ - احتج الكسائي على عمل اسم الفاعل إذا كان بمعنى المضي بقوله - تعالى -: «أَنْزَلَ مِنْ السَّمَاءِ»، وهي قراءة جمهور القراء مع أن قراءة الكسائي نفسه

(١) انظر ص ٣٢٦.

(٢) انظر ص ٩٥٠.

(٣) انظر ص ٧٩١.

(٤) انظر ص ٦٣٧.

(٥) انظر ص ٣٢٦.



بخلافها. ورد الإمام المهدي احتجاجه بها بقوله: «قلنا: قليل محتمل لتقدير فعل فسرهِ اسم الفاعل، والأصول لا تثبت بالمحتمل»<sup>(١)</sup>.

٦ - مقابل ذلك نجده يحتج بقراءة: «وَجَعَلَ اللَّيْلَ سَكَنًا» في نفس الآية السابقة، على جواز عطف الفعلية على المفرد، مع أن هذه القراءة قراءة الكوفيين من السبعة، وهم الكسائي وحزمة وعاصم<sup>(٢)</sup>.

٧ - قِيلَ قراءة يعقوب: «فأجمعوا أمرَكُمْ وشركاؤكم» مع أن فيها عطفًا على الضمير المرفوع المتصل من غير توكيده بمنفصل، لجريها وفق مذهب البصريين في اجازة ذلك إذا وقع فصل أو طَالَ الكلام<sup>(٣)</sup>.

٨ - استدل على صحة مذهب المبرد في أعمال (إِنْ) النافية عمل (ليس) بقراءة سعيد بن جُبَيْر: «إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ عِبَادًا أَمْثَلُكُمْ» مع شذوذها<sup>(٤)</sup>.

٩ - استدل على صحة الرفع استئنافاً في نحو: «لا تَأْكُلِ السَّمَكُ وَتَشْرَبِ اللَّبَنَ» بقراءة ابن مسعود: «وتكتمون الحق» مع أنها شاذة<sup>(٥)</sup>.

١٠ - استدل على حذف نون الجمع اعتباراً بقراءة: «لَذَائِقُوا الْعَذَابَ» مع شذوذها كما صرح به<sup>(٦)</sup>.

### الحديث النبوي الشريف:

مما لا شك فيه أن العلماء قد اختلفوا قديماً في صحة الاحتجاج بالحديث الشريف في النحو، ولا تزال هذه المسألة مثارَ جدلٍ بين الباحثين إلى يومنا هذا. ومع هذا الخلاف لا نكاد نجد عالماً صنف في النحو إلا وأورد فيه أحاديث استدلَّ بها، وهم في ذلك ما بين مكثر ومقل بحسب قوة الاعتداد بالحديث وضعفها.

وقد أورد الإمام المهدي في هذا الكتاب جُمْلَةً من الأحاديث الشريفة عدتها

- 
- |                 |                      |
|-----------------|----------------------|
| (١) انظر ص ٨٦٤. | (٤) انظر ص ٥٩١.      |
| (٢) انظر ص ٩٥٢. | (٥) انظر ص ٣٩٦.      |
| (٣) انظر ص ٩٤٨. | (٦) انظر ص ١٢٦، ١٢٧. |

خمسـة عشر حديثاً. وهي في مجموعها تدل على أنه يرى الاحتجاج بالحديث ويعتد به. وموقفه في ذلك لا يختلف عن موقفه السابق من الاحتجاج بالقراءات، فهو يعتد بالحديث ما وافق مذهبه ومشربه، ويرد الاحتجاج به ما خالف ذلك. وفيما يلي أمثلة توضح ذلك:

١ - ذهب الكوفيون إلى أن **فَعَلَ** الأمر للمخاطب معرب، لتقدير اللام معه، لكن حُذِفَتْ لكثرة الاستعمال، بدليل أنها قد تَعْمَلُ محذوفة. ومن شواهدهم على ذلك دخول اللام في قوله - **ﷺ** -: «لِتَأْخُذُوا مَصَافِكُمْ». وقد رده الإمام المهدي ضمن ما رُدَّه من شواهد بأنه نادر فلا حكم له<sup>(١)</sup>.

٢ - منع الإمام المهدي جمع المكسر جمع تصحيح إذا كان من صيغ منتهى الجموع. أما ما ورد من ذلك كقوله - **ﷺ** -: «إِنَّكَ لَأَنْتَنَ صَوَابِجَاتُ يَوْسُفَ» فهو شاذ عنده<sup>(٢)</sup>.

٣ - احتج ابن كيسان على جواز نحو (خَمَرَاوَات) و(سَكْرِيَات) بقوله - **ﷺ** -: «لَيْسَ فِي الْخَضِرَاوَاتِ صَدَقَةٌ». ورده الإمام المهدي بأن هذا نادر<sup>(٣)</sup>.

٤ - احتج الإمام المهدي لمذهبه في مجيء (تَفْعِلَةٌ) في المصادر بقوله - **ﷺ** -: «فَلَا يَفْعُدُّ عَلَى تَكْرِمَتِهِ»<sup>(٤)</sup>.

وفيما ذكره الإمام المهدي من شواهد حديثة ثلاثة انفرد بالاستشهاد بها فيما أعلم: أولها الحديث السابق، وثانيها حديث: «أَيْنَ بَاتَتْ يَدُهُ»<sup>(٥)</sup>، وثالثها حديث: «يَقْدُمُ الْأَقْرَأُ فَالْأَفْقَهُ فَالْأَوْرَعُ»<sup>(٦)</sup>.

وفيما ذكره أيضاً أحاديث لم تصح نسبها إلى النبي - **ﷺ** - كحديث: «النَّاسُ كُلُّهُمْ هَلْكَى إِلَّا الْعَالِمُونَ... الخ» وهو من كلام بعض الزهاد كما بينته في موضعه<sup>(٧)</sup>. وحديث: «اطْلُبُوا الْعِلْمَ وَلَوْ بِالصِّينِ» وهو ضعيف أو موضوع<sup>(٨)</sup>.

(١) انظر ص ٣٢٥.

(٢) انظر ص ١٢٩.

(٣) انظر ص ١٢٢، ١٢٣.

(٤) انظر ص ٩٠٢.

(٥) انظر ص ٨١٨.

(٦) انظر ص ٤٩١.

(٧) انظر ص ٧٦٨.

(٨) انظر ص ٥٢٣.

وحدّث: «لِتَأْخُذُوا مَصَافِكُمْ» ولم يرد بهذا اللفظ<sup>(١)</sup>. وحدّث: «يُقَدِّمُ الْأَقْرَأُ فَلَأَقْفُهُ فَلَأَوْرَعُ» ولا أصل له في كتب الحديث كما بينته<sup>(٢)</sup>.

### أمثال العرب وأقوالهم الماثورة:

استشهد الإمام المهدي بجملة من الأمثال والحكم والأقوال الماثورة عن بعض العرب. وكثير منها مما أثر عن صحابة رسول الله - ﷺ - كعمر بن الخطاب، وعلي بن أبي طالب، وعبد الله بن الزبير، رضي الله عنهم. وهو - كطريقته في الشواهد عموماً - يقتصر على ذكر موضع الشاهد من المثل أو القول، ولا ينسبها إلى قائلها، إلا إذا كانت أقوالاً للصحابة - رضوان الله عليهم - فإنه يصرح بأسمائهم في الغالب.

وهو لا يقبل من ذلك أيضاً إلا ما يوافق مذهبه، أما ما يخالفه فإنه يرد الاحتجاج به بالشذوذ، أو التأويل، أو تطرق الاحتمال كما سبق بيانه عند الحديث عن موقفه من الاحتجاج بالقراءات والأحاديث. وهذان مثالان لذلك:

١ - ذهب الزجاج والسيرافي إلى أن (إِيَّا) اسم مظهر مضاف إلى مضمّر. وردّه الإمام المهدي بأنه لو كان كذلك لجازت إضافته إلى مظهر كما جاز في المضمّر، أما قول بعض العرب: «فِيَايَاهُ وَإِيَّا الشُّوَابُ» وفيه إضافة (إِيَّا) إلى المظهر فقد وردّه بأنه نادر، ثم قد رُوِيَ (السُّوَابُ) بالسين<sup>(٣)</sup>.

٢ - رد الاستشهاد بقول رؤية: «خَيْرَ عَافَاكَ اللَّهُ» على إعمال حرف الجر محذوفاً بأنه نادر<sup>(٤)</sup>.

### الشواهد الشعرية:

ذكر الإمام المهدي في كتابه هذا أربعمائة وواحداً وثلاثين شاهداً شعرياً، اثنان وعشرون منها مكررة، لتعديّد مواطن الاستشهاد فيها.

وقد شملت هذه الشواهد عدة مجالات، منها تأييد آراء البصريين وتصحيح

(١) انظر ص ٣٢٥.

(٣) انظر ص ١٥٦.

(٢) انظر ص ٤٩١.

(٤) انظر ص ٣٢٦.

ما ساروا عليه من قواعد، ومنها الاحتجاج لمخالفهم في الرأي، ومنها الضرورة الشعرية، وهو باب واسع جداً في هذا الكتاب. والإمام المهدي كغيره من البصريين يرى أن للشعر أحوالاً تختلف عن أحوال النثر، وأنه يجوز للشاعر ما لا يجوز لغيره من ارتكاب الضرائر واللجوء إلى بعض الاستعمالات، إما لإقامة الوزن، وإما لتناسب الكلام، وإما لغير ذلك من المسوغات.

وطريقته في إيراد الشواهد الاقتصار على ذكر المصراع الذي فيه موضع الشاهد، وربما اقتصر على ذكر أقل من شطر إذا وضع فيه موطن الشاهد. وهو أيضاً - كغيره من النحاة - لا ينسب الشواهد إلى قائلها من الشعراء إلا نادراً.

وأكثر الشواهد الشعرية التي ذكرها مما صحت نسبتها إلى شعراء معروفين بصحة الاحتجاج بشعرهم عند النحاة، ومعظمها مما احتج به سيبويه في كتابه، والقليل مما احتج به مما لم يعرف له قائل. كما أنه أورد أربعة شواهد لشعراء متأخرين عن زمن الاحتجاج، اثنان منها لأبي الطيب المتنبي، وواحد لابن الراوندي الزنديق، وواحد منسوب إلى أبي نواس، وإلى أبي العتاهية. ويلاحظ أنه أورد هذه الأبيات على أنها متابعات لا شواهد أصلية تبنى عليها قواعد، أو تُثبت بها أحكام.

وقد انفرد الإمام المهدي في الشواهد الشعرية والاستشهاد بها بأمور يمكن حصرها في مجالات ثلاثة:

١ - استشهد بأبيات لم يستشهد بها النحاة، ولم يعرفها غيرهم، ولم يتمكن من نسبتها أو تخريجها من أي مصدر على كثرة ما رجعنا إليه في ذلك.

٢ - استشهد بأبيات معروفة النسبة، لكن لم يُسبق إلى الاستشهاد بها في النحو.

٣ - استشهد بشواهد أوردتها النحاة على مسائل معلومة، وأوردها هو على مسائل أخرى غير ما ذكره النحاة.

وأذكر فيما يلي ما انفرد به في باب الشواهد الشعرية والاستشهاد بها بحسب الأنواع الثلاثة المذكورة:

## النوع الأول:

- ١ - ..... فإِذَا مَعْشَرُ ضَبْرٍ<sup>(١)</sup>
- ٢ - يَبْدُو وَتَضْمِيرُهُ الْبِلَادُ كَأَنَّهُ
- ٣ - لَقَدْ أَضْمَرْتُ حُبَّكَ فِي قَوَادِي<sup>(٢)</sup>
- ٤ - لَعَمْرُكَ إِنَّ الْبَيْتَ بِالظَّاهِرِ الَّذِي
- ٥ - وَقَالُوا كَيْفَ أَنْتَ فَقُلْتَ خَيْرٍ<sup>(٣)</sup>
- ٦ - ..... لَهْنِكَ لَا فِي مَطْمَعٍ لَطْمُوعٍ<sup>(٤)</sup>
- ٧ - إِذَا جَادَتْ الدُّنْيَا عَلَيْكَ فُجْدَ بِهَا
- ٨ - وَاعْلَمْ أَنِّي لَنْ تُصِيبَنِي مُصِيبَةٌ
- ٩ - وَأَعْرِضْ عَنْ أَشْيَاءِ مِنْكَ لِنَزْهِهَا<sup>(٥)</sup>
- ..... وَحَتَّى عَلَانِي حَالِكُ اللَّوْنِ أَسْوَدٍ<sup>(٦)</sup>
- ١١ - كَانَ بَنَاتٍ تَعِيشُ طَالِعَاتٍ
- ١٢ - إِنَّ تَقْسُسَ قَسَائِلٍ
- ١٣ - كُنْ مِنْ مُدْبِرِكَ الْحَكِيمِ
- وَأَرْضِ الْقَضَاءِ فَلِإِنَّهُ
- ..... قِطَارَ قَاصِدٍ لِلشَّامِ زُورٍ<sup>(٧)</sup>
- ..... فِي الْقَاسِيِ وَإِنْ لَيْتَ أَلَيْنَ<sup>(٨)</sup>
- ..... مَ عَلاً وَجَلَّ عَلَى وَجَلَّ
- ..... حُكْمَ أَجَلٍ وَلَهُ أَجَلٌ<sup>(٩)</sup>

(١) انظر ص ١٢٤. وقد أتمه بعض النساخ دون أن ينسبه.

(٢) انظر ص ١٣٨.

(٣) أتمه بعض النساخ. انظر ص ١٣٨.

(٤) انظر ص ٢٠٧.

(٥) أتمه بعض النساخ. انظر ص ٢٤٩.

(٦) انظر ص ٣٦٢.

(٧) انظر ص ٣٨٢.

(٨) انظر ص ٣٨٣.

(٩) انظر ص ٣٩١.

(١٠) انظر ص ٤٥٢.

(١١) انظر ص ٤٥٢.

(١٢) انظر ص ٤٦٨.

(١٣) انظر ص ٥١٢.

١٤ - قَسَطُوا قَوْمِي وَسَارُوا سِيرَةً كَلَفُوا مَنْ رَامَهَا جَهْدَ الطَّلَبِ<sup>(١)</sup>

### النوع الثاني:

- ١ - وحرِفَ كالوِاحِ الإِراِنِ نَسَأَتْهَا<sup>(٢)</sup> . . . . .
- ٢ - لَقَدْ تَعَبَرْتُ حَتَّى لَا تَ مُضْطَبَّرَ فَالآنَ أَفْجِمُ حَتَّى لَا تَ مُقْتَحَمِ<sup>(٣)</sup>
- ٣ - بُيْتُتُ نَعْمًا عَلَى الْهَجْرَانِ عَابِيَّةً<sup>(٤)</sup> . . . . .
- ٤ - تَلَقَّيْتُ نَحْوَ الْحَيِّ حَتَّى وَجَدْتُنِي وَجَعْتُ مِنَ الْإِصْفَاءِ لَيْتًا وَأَخْذَعَا<sup>(٥)</sup>
- ٥ - كَمْ عَاقِلٍ عَاقِلٍ أَغَيْتَ مَذَاهِبُهُ وَجَاهِلٍ جَاهِلٍ تَلَقَّاهُ مَرْزُوقًا<sup>(٦)</sup>

### النوع الثالث:

- ١ - أَحَبُّ مِنْكَ الْأَنْفَ وَالْعَيْنَانَا<sup>(٧)</sup>
- ٢ - لَا تَنْقُضِي قَسْوَتُهُ شَهْرِيَّةً<sup>(٨)</sup>
- ٣ - مَا أَنْتَ بِالْحَكَمِ الثَّرَاضِ حَوْمَتُهُ<sup>(٩)</sup>
- ٤ - . . . . . لَهَيْئِكَ لَا أَبَا لَكَ تَزْدَرِينِي<sup>(١٠)</sup>
- ٥ - هَا إِنَّ تَا عِزَّةً إِنْ لَمْ تُكُنْ نَفَعْتُ<sup>(١١)</sup> . . . . .
- ٦ - . . . . . وَكَانَ دَهَابُهُنَّ لَهُ دَهَابًا<sup>(١٢)</sup>

(١) انظر ص ٦٢٤.

(٢) هو من معلقة طرفة. ولم يستشهد به أحد من النحويين. انظر ص ٣٤١.

(٣) هو للمتنبي، ولم يستشهد به غير المصنف، انظر ص ٥٩٧.

(٤) هو للناطقة، ولم يستشهد به غير المصنف. انظر ص ٨٣١.

(٥) انظر ص ٨٣٣. وهو للصمة بن عبد الله القشيري.

(٦) هو لابن الراوندي الزنديق. انظر ص ٩١٥.

(٧) انظر ص ١١٤.

(٨) انظر ص ١١٤.

(٩) انظر ص ١٨٦.

(١٠) انظر ص ٣٦١.

(١١) انظر ص ٧٢٨.

(١٢) انظر ص ٨٠٨.

وقد أغرب الإمام المهدي في رواية بعض الأبيات، من ذلك قول الشاعر:  
 لو عُذِّ قَبْرُ وَ قَبْرُ كَانَ أَكْثَرَهُمْ مَيْتًا .....  
 والصحيح في روايته (أكرمهم) إذ لا معنى لأكثرهم ميتاً كما هو ظاهر<sup>(١)</sup>.  
 وقول الشاعر:

إِنَّمَا أَقَمْتُ وَإِنَّمَا أَتْتُ مُرْتَجِلًا

بكسر (إما) في الموضعين، والصحيح في روايته كسر الأولى وفتح الثانية.  
 وقد تغيّر على هذا وجه الاستشهاد به كما بينته في موضعه<sup>(٢)</sup>. وقول الشاعر:  
 عَلِيٌّ لَيْثٌ وَأَفْبَتْ لَيْلَى بِخَلْوَةٍ زِيَارَةُ بَيْتِ اللَّهِ رِجْلَايَ حَافِيَا  
 واستدل به على إضافة المصدر إلى مفعوله وتأخر الفاعل. وهذه الرواية  
 غريبة جداً، بل هي من تصحيف بعض الأغجمين كما بينته في موضعه<sup>(٣)</sup>.  
 وقد أخطأ الإمام المهدي خطأ لا يليق بمن هو في مقامه حيث روى قول  
 النابغة:

هَذَا إِنَّمَا عَذْرَةٌ إِنَّمَا لَمْ تَكُنْ نَفَعَتْ . . . . .

بنصب (عذرة)، واستدل به على هذه الرواية على أن (عذرة) حال، والعامل  
 فيها اسم الإشارة. والرواية الصحيحة التي لا يجوز غيرها برفع (عذرة) خبراً لأن،  
 ولا يجوز جعله حالاً، إذ تبقى (إن) بلا خير. وقد استدل به النحاة على غير ما ذكره  
 الإمام المهدي كما بينته في موضعه<sup>(٤)</sup>.

وموقف الإمام المهدي من الشواهد الشعرية قبولاً أو رداً كموقفه مما سبق  
 من شواهد، فهو يقبل منها ما وافق رأيه أو مذهب البصريين ويرد ما سوى ذلك  
 بشتى الحجج. وهذه بعض أمثلة ذلك:

١ - استدلال الكوفيين بقول العباس بن مرداس:

(٣) انظر ص ٩٠٦

(٤) انظر ص ٧٢٨

(١) انظر ص ١٠٥

(٢) انظر ص ٨١٥

..... يَفُوقَانِ مِرْدَاسَ فِي مَجْمَعِ

على أنه يجوز للشاعر منع صرف المنصرف للضرورة. ورده الإمام المهدي بأنه شاذ، إن لم تصح رواية (شيعي) بدل (مرداس)<sup>(١)</sup>.

٢ - استدل الكسائي ومن وافقه بقول الفرزدق:

..... وَلَكِنْ عَبْدَ اللَّهِ مَوْلَى مَوَالِيَا

على أن (جوار) ونحوه في الجر كهو في النصب. ورده الإمام المهدي بأنه نادر، وخلاف المشهور<sup>(٢)</sup>.

٣ - استدل الكوفيون على جواز دخول آلة النداء على ما فيه (أل) بقول الراجز:

فِيَا الْفُلَامَانِ الْفُلْدَانِ قَرَا

ورده الإمام المهدي بالشذوذ<sup>(٣)</sup>.

٤ - استدل الكوفيون على تساوي جميع المفاعيل في إقامتها مقام الفاعل بقول جرير:

فَلَوْ وَلَدْتُ قُفَيْرَةً جِرْزَوْ كُلِّ لَسُبُّ بِذَلِكَ الْجِرْزِ الْكِلَابَا  
ورده الإمام المهدي بأنه نادر<sup>(٤)</sup>.

٥ - استدل الكوفيون على الفصل بين المضاف والمضاف إليه بغير الظرف والمجرور بقول الشاعر:

..... رَجَّحَ الْقُلُوسَ أَبِي مَزَادَةَ

ورده الإمام المهدي بالشذوذ<sup>(٥)</sup>.

(٤) انظر ص ٦٣٧.

(٥) انظر ص ٧٩٢.

(١) انظر ص ٧٣.

(٢) انظر ص ٧٠، ٧١.

(٣) انظر ص ٥٦٤.



٦ - استدلل الكوفيون على جواز العطف على الضمير المجرور دون إعادة الخافض بقول الشاعر:

..... فَاذْهَبْ فَمَا بِكَ وَالْأَيَّامُ مِنْ عَجَبٍ  
ورده الإمام المهدي بأنه قليل، ومحمّل لِلْقَسَمِ<sup>(١)</sup>.

٧ - احتج الكوفيون لجواز العطف على المضمّر المرفوع المتصل دون تأكيد بقول الشاعر:

قَبْلَتْ إِذْ أَقْبَلْتَ وَزُهِرَتْ هَادِي كِنِعَاجِ الْمَلَأَ تَعْسُفُنَ رَمَلًا  
ورده الإمام المهدي بالشذوذ<sup>(٢)</sup>.



(١) انظر ص ٩٥٠.

(٢) انظر ص ٩٤٩.

## خاتمة الدراسة

اشتمل الباب الأول من هذه الدراسة على فصلين، تبعت في الأول منهما حياة الإمام المهدي من الولادة إلى الوفاة. وقد أظهرت النبذة التي قدمت بها لهذا الفصل أهم جوانب الحياة العلمية والسياسية في بيئة الإمام المهدي وعصره، وأبرزت دور المذهب الزيدي في تسيير دفة الأحداث والسيطرة على مقاليد الحكم ابتداءً من دخوله البلاد اليمنية على يد الإمام الهادي وإلى الحق يحيى بن الحسين بن القاسم وحتى العصور المتأخرة.

وعقبت تلك النبذة بتحقيق اسم الإمام المهدي ولقبه ونسبه الذي ينتهي إلى أمير المؤمنين علي بن أبي طالب - رضي الله عنه - فهو سليل أئمة المذهب الزيدي الذين تولوا حكم اليمن وجمعوا بين الزعامتين الدينية والسياسية وفقاً لشروط الإمامة المعتمدة عند الزيدية. وقد عاصر الإمام المهدي من هؤلاء الأئمة خالهُ الإمام المهديّ عليّ بن محمّد بن علي حيث ولد بعد توليه الخلافة بأربع عشرة سنة، ثم ابنه الإمام الناصر صلاح الدين بن علي بن محمد، ثم حصل ما أشرت إليه - وقد مرّ مفصلاً - من بيعة صاحبنا الإمام المهدي بالخلافة بعد ابن خاله صلاح بن علي، ومنازعه علي بن صلاح له في ذلك، وما أعقب ذلك من أحداث وحروب.

وفي تحقيق سنة ولادة الإمام المهدي تمكنت من الجزم بأنه ولد في حدود سنة (٧٦٤هـ) لسنة (٧٧٥هـ) وإن كان هذا القول الثاني هو المشهور المعتمد عند مؤرخي الزيدية واليمن. وقد بينت بطلان هذا القول بأدلة تكاد تكون قاطعة، ولا يعترها أدنى شك.

وتحدثت بعد ذلك عن الأسرة التي نشأ فيها الإمام المهدي فبينت أنها كانت في الذروة من بيوت اليمن ديناً وعلماً ونسباً، وأن أثر نشأته في تلك الأسرة في تربيته على حب العلم والميل إلى الزهد واضح كلّ الوضوح. وترجمت لكل من كان له تأثير في تربيته وتوجيهه في صغره، وهم والده ووالدته وأخوه الهادي وأخته الدهماء. وقد أظهرت تراجمهم أنهم كانوا بمنزلة عظيمة من العلم والدين

والفضل. ثم ترجمت لولديه الحسن وشمس الدين وابنته فاطمة، وأظهرت خلال ذلك تقدمهم في العلم وسبقهم إلى الفضل.

تبعث بعد ذلك تحصيل الإمام المهدي في أوان صباه وأول فتوته وشبابه، وذكرت المشايخ الذين قرأ عليهم والكتب التي قرأها. وقد أظهرت تراجم هؤلاء المشايخ أنهم جميعاً من أعلام أئمة اليمن وفضلائهم في شتى العلوم والفنون. ومما تحصل لنا من خلال متابعة طلب الإمام المهدي أنه كان منذ صباه ميّالاً إلى اختصار الكتب التي يقرأها، وإلى التعليق عليها ونظمها. وقد شرع في تصنيف الكتب قبل أن تنتهي سنّه إلى عشرين سنة، فصنف في تلك الفترة شرحاً لمقدمة طاهر بن بابشاذ المشهورة في النحو، وشرحاً لمقامات الحريري.

وقد أبرزت الدراسة في هذا الفصل أخلاق الإمام المهدي وأهم معالم شخصيته، وتضمنت نصوصاً من كتب التراجم تشيد بمكانته وعلمه، وتشهد بتقدمه وفضله، وتكاد تجمع على أنه إمام الزيدية في كل فن، وأن علماء المذهب الزيدي بعده عالة على كتبه الفقهية والكلامية وغيرها. وقد ظهر لنا خلال الدراسة أن شهرة الإمام المهدي فقهياً هي الغالبة، لكونه مجتهداً مطلقاً، وكون مؤلفاته في الفقه وأصول الدين كالبحر والأزهار هي عمدة المذهب الزيدي، بل معتمد أهل اليمن إلى يومنا هذا. ومع ذلك لم تغفل المصادر المختلفة الإشارة إلى مكانته النحوية واللغوية، وأنه قد بلغ في ذلك الغاية وفاق أهل زمانه.

وعرضت الدراسة لثقافة الإمام المهدي، وأبرزت ما تميزت به من عمق وشمول واتساع، وأهم الدعامات التي استندت عليها، والعلوم التي شملتها، والنزعة التحررية التجديدية التي ميزت علم الإمام المهدي وثقافته.

وتناولت الدراسة أهم حدث في حياة الإمام المهدي على الإطلاق، وهو بيعته بالخلافة بعد وفاة الإمام الناصر صلاح الدين بن علي بن محمد، وما رافق تلك البيعة من أحداث سببها منازعة المنصور علي بن صلاح الدين له بتأييد من وزراء أبيه وبعض العلماء مع كونه لم يحرز الشروط المعتمدة في الإمامة عند الزيدية. وقد أعقب ذلك إعلان بيعة الإمام المهدي من قبل علماء صنعا وأعيانها وأهل الحل والعقد فيها، وما جرى بعد ذلك من حروب انتهت بأسر الإمام المهدي

وسجنه في قصر صنعاء لمدة تزيد على سبع سنين، ثم خروجه من السجن وتنقله في عدة جهات من اليمن لمدة تزيد على أربعين عاماً كان أمره فيها يقوى أحياناً ويضعف أحياناً أخرى، إلى أن أراح قلبه عن التعلق بالخلافة، وترك التلقّب بأمر المؤمنين، وذلك قبل وفاته بستين. ولكن أئمة الزيدية ومؤرخيهم ظلوا مقرّين بخلافته، معترفين بأحقّيته وسبقه، مستمرين على نعته بأمر المؤمنين إلى يومنا هذا.

أما الفصل الثاني من الباب الأول فقد تكفل بإبراز ذلك التاج الضخم من المصنفات التي تركها الإمام المهدي في جميع فروع العلم المعروفة في عصره. وقد قدم لنا إحصاء دقيقاً لتلك المؤلفات لم يسبق أن جمع في كتاب واحد، مع كثرة ما كتبه مؤرخو اليمن عن الإمام المهدي ومصنفاته، وشدة اهتمامهم بتقصيهم في ذلك. وتضمن الفصل بعض التفصيل عن أهم كتبه ومكانتها واهتمام العلماء بها. وأظهر لنا البحث أنه لم يحظ إمام من أئمة اليمن عبر تاريخه العلمي الطويل بمثل ما حظي به الإمام المهدي من إجلال، ولم يحظ كتاب ألف في بلاد اليمن بمثل ما حظي به كتاباه (الأزهار في فقه الأئمة الأطهار) و(البحر الزخار الجامع لمذاهب علماء الأمصار) من اهتمام، فقد بلغت شروحهما وحواشيهما المئات، ولم نجد في اليمن عالماً مبرزاً أو إماماً مجتهداً بعد الإمام المهدي إلا وله بالكتابين أو بأحدهما اشتغال.

ثم عرفنا البحث بالإمام المهدي شاعراً بليغاً وواعظاً من الطراز الأول، وقدم لنا نماذج من شعره الذي يدور في أكثره حول الزهد والمواعظ، وسير الأئمة، والدعوة إلى الاقتداء بهم، وتحقير الدنيا وتفخيم الآخرة.

خصصت الباب الثاني من قسم الدراسة للتعريف بكتاب (تاج علوم الأدب وقانون كلام العرب) في فصول ثلاثة، تناولت في الأول منها بالدراسة والتحليل منهج الإمام المهدي العام في الكتاب. وقد ظهر أن تقسيم الكتاب إلى أبوابه العشرة المذكورة مما تأثر فيه الإمام المهدي بطريقة طاهر بن بابشاذ وتقسيمه في مقدمته المشهورة المعروفة بالمحسبة وشرحها، وكان الإمام المهدي قد شرح تلك المقدمة في أوائل شبابه، وإن كان بينهما اختلاف في زيادة باب ونقصان آخر. ووضحت أن

طريقة ابن بابشاذ في تقسيم كتابه إلى الفصول العشرة المذكورة هناك أنسب وأولى من طريقة الإمام المهدي في تقسيم أبواب هذا الكتاب. ثم قدمت عرضاً تحليلياً للمادة النحوية التي تضمنها الكتاب، وقد أشرت إلى أثر نظرية العامل في تبويب المادة وترتيبها، والأسباب الأخرى التي دعت إلى تقديم بعض المباحث، وتأخير بعضها في الذكر.

ومما أظهرته الدراسة في هذا الفصل أن الإمام المهدي لم يسبق إلى هذه الطريقة في التصنيف، فقد جمع في الكتاب بين كونه متناً موجزاً للفظ قليل العبارة، وبين كونه مستوعباً لجميع المسائل التي تطرق إلى ذكرها النحاة في كتبهم، ومشتتلاً على علل المسائل النحوية، وآراء أشهر النحاة في كل مسألة، وبخاصة آراء المدرستين البصرية والكوفية. وهو مع هذا قد اشتمل على مجموعة ضخمة من الشواهد النحوية، وقد جرت عادة النحويين على تجريد المختصرات والمتون من مثل ذلك. ثم قدمت الدراسة في نقاط معدودة أبرز خصائص منهج الإمام المهدي في الكتاب، ومنها جمعه بين النحو والصرف في بعض المواضع.

وفي الفصل الثاني من هذا الباب عرّفنا الدراسة بمذهب الإمام المهدي النحوي، وهو مذهب البصريين بأدلة عديدة، منها وقوفه إلى جانبهم وتأيده آراءهم في خمسين مسألة مما اختلفوا فيه تصريحاً، مع رده آراء الكوفيين وما استشهدوا به في تلك المسائل. لكن ميل الإمام المهدي إلى مذهب أهل البصرة لم يمنعه من أن يختار آراء الكوفيين في بعض المسائل، إذ كان حُرُّ الرأي، مستقلاً في الاختيار بحسب ما يظهر له من دلائل القوة أو الضعف في كل ما يعرضه من آراء وما يحكيه من أقوال.

وعرّفنا البحث بعد ذلك بأهم الآراء التي انفرد بها الإمام المهدي أو رجحها من أقوال النحاة. وهي تظهر في مجموعها أنه لم يكن مقلداً لأحد، بل كان يأخذ ما يراه الأولي بأن يؤخذ، ويترك ما سواه بالدليل والبرهان. وعرض لنا بعد ذلك أبرز القواعد والتوجهات العامة التي اعتمدها الإمام المهدي وبنى عليها آراءه واختياراته في الكتاب.

ثم عرض لنا نماذج من مواقف الإمام المهدي من آراء النحاة وأقوالهم. وقد

ظهر لنا من خلال ذلك العرض أن الإمام المهدي كان ينظر إلى الأقوال والآراء وقيمتها، لا إلى أصحاب تلك الآراء ومنزلهم، ولم يمنعه إجلاله لأكابر النحاة كسيبويه والخليل والمبرد من مخالفتهم مع ظهور الحجة واستيلاء المحجة وسطوع الدليل. ومقابل هذا نجده يرجح آراء مفردة لبعض النحاة على آراء البصريين أو جمهور النحويين، لظهور قوة تلك الأقوال ورُجحانها عند الموازنة.

ولأن الإمام المهدي يُخطئ ويصيب كغيره من العلماء فقد تضمنت الدراسة نماذج لما أخطأ فيه أو وهم من نسبة الآراء والأقوال إلى أصحابها مما أظهره تنبؤي له في هذا الكتاب.

أما الفصل الثالث من هذا الباب فهو مشتمل على دراسة أصول النحو وشواهد في هذا الكتاب. وقد بينت أن السماع والقياس والإجماع هي الأصول الثلاثة التي اعتمدها الإمام المهدي، وأن موقفه من الاحتجاج بكل واحد منها هو عين موقف البصريين. وعرضت لذكر العلة النحوية عند الإمام المهدي واهتمامه بذكرها بعد كل رأي يذكره سواء كان موافقاً لمذهبه أو مخالفاً له.

أما الشواهد النحوية فقد بينت أولاً كثرتها في هذا الكتاب وشمولها لشواهد القرآن الكريم وقراءاته، والحديث الشريف، وأمثال العرب وأقوالهم المأثورة، وأشعارهم، وأرجازهم. وأن من طريقتي في إيراد الشواهد الاقتصار على ما يتم به الاستشهاد، وإغفال ذكر أسماء قائلها إلا نادراً.

ويتلخص موقف الإمام المهدي من الاحتجاج بالشواهد النحوية في أنه كان يميل إلى ما وافق مذهبه أو مذهب البصريين في المسألة المستشهد عليها، ويرد ما خالفهما سواء كان قراءة، أو حديثاً، أو قولاً مشهوراً، أو شعراً أو رجزاً. ولا يبالي في ذلك بدرجة الشاهد من القوة أو الضعف، فنجدته يحتج بقراءات يصرح بشذوئها عند القراءة أو النحاة، ويمنع مقابل ذلك الاحتجاج بقراءات مشهورة سبغية أو عشرية أو أكثرية. وعلى هذا النهج سار في الاحتجاج ببقية الشواهد. وهو لا يتوانى في رد الشواهد التي تخالف قواعد البصريين وأصولهم المعتمدة بشتى وجوه الرد، كالشذوذ، والندرة، ومخالفة المشهور، وتطرق الإحتمال، وغير ذلك. وقد قدمت نماذج لمواقفه من جميع أقسام الشواهد النحوية.

وقد بلغ مجموع الشواهد الشعرية التي ذكرها الإمام المهدي في هذا الكتاب (٤٣١) شاهداً بعضها تكرر ذكره. وانفرد بشواهد لم يسبقه أحد إلى الاستشهاد بها، ولم يرد لها ذكر في أي من المصادر، ولم يتمكن من تخريجها أو معرفة قائلها، ومجموعها خمسة عشر شاهداً، كما انفرد بالاستشهاد بأبيات معروفة النسبة، لكن لم يسبق إلى الاستشهاد بها في النحو، وعددها خمسة أبيات. وانفرد أيضاً بذكر وجوه من الاستشهاد في بعض الشواهد المعروفة عند النحاة.



## توثيق نسبة الكتاب..

### ووصف نسخة ومنهج التحقيق..

#### توثيق نسبة الكتاب:

ليس هناك أدنى شك في أن كتاب (تاج علوم الأدب وقانون كلام العرب) من تصنيف الإمام المهدي أحمد بن يحيى بن المرتضى . والأدلة على ذلك كثيرة، أوجزها فيما يلي:

١ - دُكِرَ كتابُ التاج منسوباً للإمام المهدي في جميع المصادر التي تضمنت ترجمة الإمام المهدي وعرضت للذكر كتبه، وأهم هذه المصادر:

- سيرة الإمام المهدي المسمى (كنز الحكماء وروضة العلماء) لابنه الحسن<sup>(١)</sup>.

- البدر الطالع للإمام محمد بن علي الشوكاني<sup>(٢)</sup>.
  - فرجة الهموم والحزن في حوادث وتاريخ اليمن للعلامة الواسعي<sup>(٣)</sup>.
  - أئمة اليمن للمؤرخ اليمني محمد بن محمد زيارة الصنعاني<sup>(٤)</sup>.
  - تاريخ اليمن الثقافي لأحمد حسين شرف الدين<sup>(٥)</sup>.
  - مقدمة البحر الزخار الجامع لمذاهب علماء الأمصار للإمام المهدي<sup>(٦)</sup>.
  - مصادر الفكر العربي الإسلامي في اليمن لعبدالله محمد الحبشي<sup>(٧)</sup>.
- ٢ - ذكر اسم الكتاب كاملاً، واسم مؤلفه أحمد بن يحيى بن المرتضى،

(٥) ٢٤٥/٤.

(٦) ٤/١.

(٧) ص ٥٨٤.

(١) الورقة ٦٠/أ.

(٢) ١٢٣/١.

(٣) ص ١٩٨.

(٤) ص ٣١٦.



ولقبه المهدي، ونعته بأمر المؤمنين على ورقة العنوان في نسخ الكتاب الخطية الست التي اعتمدها في ضبط النص وتحقيقه، ونص نساخ هذه النسخ جميعاً على اسم المؤلف ولقبه قبل شروعه في نسخ نص الكتاب. وقد ألحقت بهذه الدراسة نماذج مصورة لجميع ذلك.

٣ - ورد اسم الكتاب ضمن النظم الذي أنشأه العلامة عبدالله بن شرف الدين - وهو ابن حفيد الإمام المهدي - في حصر تصانيف جده. وقد أوردته في الباب الأول من هذه الدراسة.

٤ - كتب العلامة عبدالله بن شرف الدين المذكور في حاشية نسخته التي اعتمدها أصلاً لتحقيق هذا الكتاب اعتراضات كثيرة أوردتها بعضهم على كلام الإمام المهدي وقرن كل اعتراض بجوابه وعزى بعض الأجوبة للإمام المهدي نفسه.

٥ - عقد العلامة المذكور بعض المقارنات في حاشية الأصل بين كلام الإمام المهدي في التاج وكلامه في (الكوكب الزاهر في شرح مقدمة طاهر). وذكر في مواضع منها أن كتاب الكوكب أم هذا الكتاب.

٦ - أحال الإمام المهدي في موضع من هذا الكتاب على كتابه (المكمل بفرائد معاني المفصل). وقد حققت هذه الإحالة بالرجوع إلى كتاب المكمل، ونقلت النص المحال إليه في موضعه من التحقيق<sup>(١)</sup>.

٧ - في حواشي (المكمل بفرائد معاني المفصل) للإمام المهدي تعليقات ومقارنات وإحالات ونصوص ذكرها بعض النساخ من كتاب التاج. من ذلك ما جاء عند حديثه في (سراويل) وعلة منعه الصرف، فقد نقل الناسخ نص كلام الإمام المهدي في (سراويل) في هذا الكتاب، قال: «قال في سراويل: ومنه سراويل في لغة من لم يصرفه. د: يقدر جمع سرؤالة، لوروده في قوله:

عليه من اللوم سرؤالة

ثم نقل بعد جمعه إلى المفرد. يه. سي: بل عَجِيجِي حُيَلٍ على مُوازِنِهِ في العربية كمصاييح. في: إذ لَمْ يَقْصِدُ الشاعرُ قطعةً لؤم، بل مراده سراويل. تَمَثَّ - تاج<sup>(١)</sup>.

أما زمن تأليف الإمام المهدي لكتاب التاج فليس لدينا نص قاطع فيه. لكن يغلب على الظن أنه ألفه في حدود سنة (٨٣١هـ) أو قبلها بيسير، وهذا التاريخ هو تاريخ كتابة أقدم نسخ هذا الكتاب، وهي التي رمزنا لها بالحرف (ش). ومما يدل على أنها أقدم نسخ الكتاب أنها مكتوبة في حياة المصنف، كما أنها قد خلت من التصحيحات والتعديلات والاستدراكات الموجودة في النسخ الأخرى المتأخرة عنها، والتي أشير في مواضع من حواشيتها إلى أن هذا التغيير ثابت في النسخ المقروءة على المصنف، وبعضها مما ضبطه أو عدله بخط يده. كما أن آراء الإمام المهدي وجواباته قد صدرت بقوله: (قلْتُ) أو (قلنا) في نسخة (ش). وغيره النَّسَاجُ في النسخ المتأخرة إلى (قال مولانا). وربما دل هذا أيضاً على أن نسخة (ش) مكتوبة بخط الإمام المهدي نفسه، لكنني لم أتمكن من التأكد من ذلك.

وكتاب التاج آخر ما صنفه الإمام المهدي في النحو باستثناء (إكليل التاج وجوهره الوهاج) إذ هو مختصره كما بيته في آثاره. وتوضيح ذلك أنه صنف خمسة كتب في النحو أولها كتاب (الكوكب الزاهر في شرح مقدمة طاهر) حيث ذكر ابنه في سيرته أنه أول كتاب ألفه في النحو وفي غير النحو، وذلك قبل بلوغه العشرين من عمره. وثانيها كتاب (الشافية في شرح الكافية) وقد ألفه قبل سنة (٧٩٤هـ)، لأن ابنه ذكر أنه ذهب كراريس قبل أن يجلد في وقعة (مَغْبَرَة) التي أسر فيها. وثالثها كتاب (المكلل بفرائد معاني المفصل) وقد أشار فيه إلى كتابيه (الكوكب) و(الشافية) المتقدمين، وأحال إليه في كتاب التاج هذا. ورابعها هذا الكتاب، ثم اختصره بالإكليل. والنسخة الوحيدة الموجودة في اليمن من كتاب الإكليل مكتوبة سنة (٨٣٢هـ).

(١) الورقة ١٧/ب من المكلل.

## النسخ المعتمدة في التحقيق:

اعتمدت في ضبط نص الكتاب وتحقيقه على ست نسخ كاملة قابلتها جميعاً. وهذا وصف عام لكل منها:

١ - نسخة مكتبة الجامع الكبير الغربية بصنعاء برقم (٥٠نحو). وهي من مصورات معهد المخطوطات بالقاهرة سنة (١٩٧٤م) برقم (٤٩١نحو). وكنت قد صورتها أولاً من المعهد ثم اطلعت على أصلها في المكتبة المذكورة خلال زيارتي لصنعاء.

وعدد أوراق هذه النسخة (١٢٥) ورقة مكتوبة على الوجهين. ومعدل سطورها (١٨) سطراً، وهي مكتوبة بخط نسخي معتاد قليل النقط. والظاهر أن هذه النسخة مكتوبة في حياة المصنف أو قريباً من ذلك كما يبدو من حالتها، وبها أثر رطوبة لم يؤثر على المکتوب إلا يسيراً.

والذي دعاني إلى اعتماد هذه النسخة أصلاً - مع أن النسخة الآتية بعدها مكتوبة في حياة المؤلف بيقين، إذ نصّ ناسخها أنه فرغ من نسخها سنة (٨٣١هـ) - هو أن هذه النسخة قد حظيت بعناية تامة من العلامة عبدالله بن شرف الدين (وهو ابن حفيد الإمام المهدي)، وهي نسخته، فقد صححها وضبطها وقابلها على نسخة مقروءة على مؤلف الكتاب كما أشار إليه في عدة مواضع. كما أنه قد أثبت في حواشيتها اعتراضات أوردها بعضهم على كلام الإمام المهدي. وأثبت إجابات للإمام المهدي على بعض تلك الاعتراضات، وأجاب هو عن بعضها الآخر، وذكر أيضاً في مواضع من حواشيتها بعض المقارنات والفوائد من كتاب (الكوكب الزاهر في شرح مقدمة طاهر) للإمام المهدي، وأشار في أكثر من موضع إلى أنه أم هذا الكتاب. وقد ذكر استعارته الكتاب في آخره قال: «هذا الكتاب لدي عارية من ورثة حَيِّ الوالد جمال الدين علي بن عبدالله بن المطهر أمير المؤمنين - عليه السلام - جزاهم الله خيراً بحق القرآن العظيم والنبي الكريم. وكتب أفقر عباد الله وأحوجهم إلى معونته عبد الله ابن أمير المؤمنين شرف الدين ابن شمس الدين بن أمير المؤمنين المهدي لدين الله أحمد بن يحيى بن المرتضى ابن رسول الله - عليه السلام -، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم. ثم كرر هذه الاستعارة مع ذكر تاريخها في الورقة

التالية فقال: «هذا الكتاب لدئي عاريةً من ورثة حَيِّ الوالد جمال الدين علي بن عبدالله ابن أمير المؤمنين المطهر ابن محمد، وذلك في شهر رمضان الكريم من سنة ثلاث وأربعين وتسعمائة». ثم ذكر نسب جده الإمام المهدي أحمد بن يحيى بن المرتضى... إلى الإمام علي بن أبي طالب - رضي الله عنه - وكتب بعده من منتصف الورقة إلى آخر الورقة التالية دعاء الخير المنسوب إلى النبي ﷺ برواية علي بن موسى الرضا عن آبائه - ﷺ - عن النبي - ﷺ - ولم أثبت هنا لطوله، ولأنه لا يتعلق به غرض مما نحن فيه. وينهايته يصير مجموع أوراق هذه النسخة (١٢٧) ورقة.

وفي حواشي هذه النسخة اعتراضات قال عنها العلامة عبدالله بن شرف الدين آخر الكتاب: «ليعلم الواقف على هذه النسخة أن فيها سؤالات وضعها من لم ينظر بعين الحقيقة، ولا يُمَيِّز بين الواضحة والدقيقة. قَبَّيْنِ السُّؤَالَاتِ وَبَيَّنِ الصَّحَّةَ بِزَرْخٍ عَظِيمٍ وَتَفَاوُثٍ جَسِيمٍ. وقد أجاب عليها من لا يُسْقُ غُبَارُهُ وَلَا تُغَيِّرُ آثَارُهُ، ذلك مولانا الإمام المهدي أحمد بن يحيى ﷺ» هذا ما ذكره، لكن ظهر لي أن الإمام المهدي لم يجب على كل الاعتراضات المذكورة، وإنما أجاب على بعضها، وتولى الإجابة عن الباقي العلامة عبدالله نفسه كما بيته في مواضع من التعليق. ولم أثبت من هذه الاعتراضات وجواباتها إلا القليل في حواشي هذه الرسالة، لأن أكثرها اعتراضات سقيمة ومُماحَكَات لفظية لا طائل من وراء إثباتها، إضافة إلى أن هذه الاعتراضات قد كتبت بقلم دقيق، وكتبت جواباتها بقلم أدق منه مما جعل قراءتها على الوجه الصحيح في غاية الصعوبة.

وقد غَيَّرَ النَّاسُ تصدير الإمام المهدي لأقواله وأقوال البصريين بـ (قلت) و(قلنا) إلى (قال مولانا) أو (قال مولانا)، ولم أثبت هذا التغيير ولم أشير إليه في التحقيق، بل ذكرت ما في النسخة القديمة التالية من قوله: (قلت) و(قلنا) لما بيته آنفاً من أن الإمام المهدي كان يصدر آراءه وأقواله وردوده الخاصة به بقلت، ويصدر آراء البصريين وردودهم بقلنا، ولم يفتن إلى ذلك الفرق تُسَاخُ المخطوطات الأخرى.

٢ - نسخة مكتبة الجامع الكبير الشرقية بصنعاء (كتب الوقف)، ورقمها في فهرس المكتبة القديم (١٣٨ نحو) وفي الجديد (١٨٥٢). وهي أيضاً مما صورته

بعثة معهد المخطوطات بالقاهرة من كتب اليمن سنة (١٩٧٤م)، وقد حصلت على صورتها منه ثم اطلعت عليها في زيارتي لصنعاء. وهي أقدم نسخ هذا الكتاب حيث أَرخَ ناسخها الفراغ من نسخها بيوم الخميس الثامن عشر من شهر رمضان المعظم من سنة (٨٣١هـ)، أي في حياة الإمام المهدي، لأنه توفي سنة (٨٤٠هـ) كما مر. ولم أعتمد هذه النسخة أصلاً مع قَدَمِها، لأنها لم تُعرض على المصنف أو تقرأ عليه كما هو ظاهر من الاختلاف الحاصل بينها وبين النسخ السابقة والنسخ المأخوذة عنها حيث غيّر الإمام المهدي وعدّل بالزيادة أو النقص في النسخ الأخرى. وذكر العلامة عبدالله بن شرف الدين في مواضع من حاشية النسخة السابقة التي اعتمدناها أصلاً أن هذه التغييرات موجودة في النسخة المقروءة على المصنف، وبعضها مما ضبطه بخط يده. ولم تحظ هذه النسخة بعناية أو تصحيح كما حظيت به النسخة السابقة، وقد صُدِّرت أقوال الإمام المهدي فيها بقلث، وآراء البصريين بقلنا، خلاف النسخ الأخرى حيث غُيِّرَ فيها ذلك إلى (قال مولانا)، وقد يكون في هذا دليل على أن هذه النسخة مكتوبة بخط الإمام المهدي نفسه، لكنني لم أتمكن من إثبات ذلك، لعدم حصولي على نماذج خطوطه.

وعدد أوراق هذه النسخة (٩٧) ورقة، وسطورها (٢٠) سطراً، وهي مكتوبة بخط نسخي قديم قليل النقط، وخالية من التعليقات. وجاء على ورقة العنوان منها: «كتاب تاج علوم الأدب وقانون كلام العرب الذي جمع من النحو فنونه، واحتوى على بارزه ومكنونه، وضم أهله وغرائبه، وجمع ذاهبه وآييه، ومعروفه وعازبه، والاختلاف فيه ومذاهبه، لمولانا إمام الأئمة، سلطان العلماء، أمير المؤمنين، المهدي لدين الله رب العالمين أحمد بن يحيى بن المرتضى - رضي الله عنه - صاحب الأزهار والبحر وغيرهما». وبعده هذان البيتان من الشعر:

أقيما على باب الكريم أقيما ولا تنيا في ذكره فتهيمَا  
هو الله مَنْ يَقْصِدُ عَلَى الصُّدْقِ بَابَهُ يَجِدُهُ رَوْفًا بِالْعِبَادِ رَحِيمًا  
وعلى الجهة اليسرى من نفس الورقة: «هذا من جملة الكتب الموضوعه الموقوفة على خزانة الجامع الكبير بصنعاء اليمن، التي أمر مولانا أمير المؤمنين المتوكل على الله بوضعه فيها كغيره، بنظر الحافظ العلامة حسين بن يحيى الواسعي».

وقد رمزت لهذه النسخة بالحرف (ش).

٣ - نسخة مكتبة الجامع الكبير الغربية بصنعاء اليمن ضمن مجموع برقم (١٤٤ تصريف) يسبقه في المجموع كتاب (المناهل الصافية المروية للقلوب الصادية) للغيث الظفيري. وعدد أوراق هذه النسخة (٦٨) ورقة تبدأ من الورقة (٢٠٩) وتنتهي بالورقة (٢٧٦)، وعدد سطورها (٢٢) سطراً، وهي مكتوبة بخط معتاد، وأرخ الفراغ من نسخها بشهر ذي الحجة من سنة (١٣١٠هـ)، وعلى ورقة العنوان مطالعة لبعضهم في نفس السنة، ومطالعة أخرى له سنة (١٣١٨هـ)، وكرر مطالعها ذكر هذه المطالعة الثانية بقوله في آخر النسخة: «تم لي مطالعته مع بعض السادة سنة ١٣١٨هـ». وفي حواشي هذه النسخة تعليقات لا تخلو من فوائد.

وهذه النسخة منقولة أساساً عن نسخة الأصل مع مقارنات مع نسخ أخرى أشير إليها في كثير من المواضع. ونقلت بعض تعليقات العلامة عبدالله بن شرف الدين في حاشية الأصل إلى حواشي هذه النسخة، وأشير إلى أن الكلام له في عدة مواضع. كما نقلت أكثر التعديلات التي أدخلها الإمام المهدي على بعض نصوص الكتاب في هذه النسخة، وأشار ناسخها إلى أن التصحيح عن نسخة عبدالله ابن الإمام شرف الدين.

وانفردت هذه النسخة بزيادات عن نسخة الأصل وسائر النسخ أثبت منها في صلب الكتاب ما ترجح لي أنه من كلام الإمام المهدي أو مما استدركه على كتابه. وهذه النسخة والنسختان الآتيتي ذكرهما بعدها هي النسخ الثلاث التي تمكنت من تصويرها بفضل الله - تعالى - في رحلتي إلى صنعاء بعد مجهود كبير يطول شرح مراحل بذلته في سبيل الحصول على الإذن بذلك ثم في تنفيذه. وقد كان لوجود بعثة معهد المخطوطات في الكويت في تلك الأثناء لتصوير بعض المخطوطات من دار المخطوطات بصنعاء دور في تسهيل هذه المهمة. ويحفظ المعهد بمصورات على ميكروفيلم للنسخ الثلاث، إذ كنت بعد حصولي على الإذن بالتصوير قد استلمت النسخ الأصلية الثلاث من المكتبة الغربية بالجامع الكبير بصنعاء لتصويرها في دار المخطوطات، ففضّلت تصويرها على أجهزة البعثة المذكورة ليحفظ المعهد بنسخة منها، فتخرج بذلك من سجن المخطوطات الكبير في اليمن إلى حيث تكون في متناول يد كل طالب.

وقد رمزت لهذه النسخة في التحقيق بالحرف (ت).

٤ - نسخة مكتبة الجامع الكبير الغريبة بصنعاء ضمن مجموع برقم (١٠٤) يسبقه في المجموع كتاب (تحفة اللآل في فضائل الآل). وهي منظومة للعلامة القاضي يحيى بن علي الحداد، ويليها المنظومة المسماة (عقد جواهر اللآل). وعدد أوراق هذه النسخة (٨٠) ورقة تبدأ من الورقة (٢٨) وتنتهي بالورقة (١٠٧)، ومعدل سطورها (١٩) سطراً.

وهذه النسخة غير مصححة، وتلتقي غالباً مع نسخة (ش) القديمة. وقد التزم ناسخها إتمام الأبيات الشعرية، وربما ذكر ما قبل الشاهد أو بعده.

وعلى ورقة العنوان من هذه النسخة أبيات خمسة في مدح الكتاب وإحصاء شواهد القرآنية والشعرية، وهي:

ألا إن تاج النحو خيرُ مُصَنَّفٍ      وجدناه لا تُحصى بذاك الفوائدُ  
أحاطَ بعلم النحو من كل جانب      فما فائده فيه أهيلُ وشارِدُ  
يُريك اختلافَ النحو فيه مُفَصَّلًا      ويحكى الذي في الاحتجاجاتِ وارِدُ  
ثلاثٌ مثيبن ثم خمسون آيةً      تليها من الآياتِ خمسُ زوائدُ  
وفيها مئينٌ أربعُ الحَقَّتْ بها      ثلاثونَ من أبياتِ شعيرِ شواهِدُ

وذكر ناسخها في آخرها اسمَه وتاريخ فراغِه من النسخ قال: «كان الفراغ من نسخ هذا الكتاب المبارك خامس وعشرين شعبان سنة ١٣٣٩ بقلم أحقر العباد محمد بن مالك بن حسين الأرياني - عفا الله عنهم - بعناية بدر التمام، والضيا عند الظلام، سيدي فخر الإسلام عبدالله بن أحمد ابن الإمام، حفظه الله وأبقاه، ورفع به دعائم الإسلام، آمين».

هذا ورمز هذه النسخة في التحقيق (ن).

٥ - نسخة مكتبة الجامع الكبير الغريبة بصنعاء ضمن مجموع برقم (٥٤) وهو الكتاب الأول فيه، يليه كتاب (نكت الفرائد في معرفة الملك الواحد) للإمام المهدي أيضاً. وعدد أوراق هذه النسخة (١٠٥) أوراق تبدأ من الورقة الأولى وتنتهي بالورقة (١٠٥)، وعدد سطورها (٢٢) سطراً. وهي مكتوبة بخط نسخي مشكول، لكن الناسخ أخطأ كثيراً في ضبط الشكل حتى عُدمت الفائدة منه.

وتلتقي هذه النسخة في الغالب مع النسخة القديمة (ش)، وتكاد تخلو من التعديلات التي أدخلها الإمام المهدي على بعض نصوص الكتاب، والتي أثبتت في النسخ الأخرى كما بيته سابقاً.

ولم يذكر عليها تاريخ النسخ، ولا اسم الناسخ، والظاهر من حالتها أنها من مخطوطات القرن الرابع عشر الهجري. وعليها تملك ذكر في ورقة العنوان باسم الفقيه العلامة حسين بن علي النجري.

وقد رمزت لهذه النسخة بالحرف (م).

٦ - نسخة دار المخطوطات بصنعاء ضمن مجموع بدون رقم متسلسل، وهو الكتاب الثاني فيه. وعدد أوراق هذه النسخة (١٣٥) ورقة تبدأ من الورقة (٣٢) وتنتهي بالورقة (١٦٦)، وعدد سطورها (١٦) سطراً. وقد كتبت بقلم نسخي واضح جداً، وتاريخ نسخها سنة (١٠٣٩هـ)، وكتبت عناوينها بالحرمة، وبها أثر رطوبة لم يؤثر على المكتوب فيها مطلقاً.

وهذه النسخة مما جمع من المخطوطات من مختلف المدن اليمنية في دار المخطوطات بصنعاء لغرض تصويرها من قبل الهيئة العامة للآثار ودور الكتب. ولم يكن قد تم تصويره خلال فترة وجودي هناك، لكن أعضاء بعثة معهد المخطوطات في الكويت عثروا عليه ضمن مجموعات الكتب التي قدمت لهم لاختيار ما يرغبون في تصويره منها فسارعوا مشكورين إلى تصويره لسابق علمهم أن هذا الكتاب هو موضوع رسالتي، وسبق كما ذكرت أن صوروا لي النسخ الثلاث السابقة على أجهزة التصوير التابعة للمعهد واحتفظوا بنسخة من كل واحدة منها. ولما عادت البعثة إلى الكويت بعد ذلك بأيام قليلة سارعوا فأرسلوا لي نسخة مصورة من هذه النسخة إلى مكة المكرمة حيث أقيم فجزاهم الله - تعالى - عني وعن العلم وطلابه كل خير.

وتمتاز هذه النسخة بوضوح الخط وقلة الأخطاء، ويكونها مقابلة على نسخ عديدة، وفيها زيادات كثيرة، واختلافات مع النسخ الأخرى، لكن أكثر ذلك في الألفاظ والصياغة دون المضمون، ويُشعر في الغالب بأنه من تصرف الناسخ في العبارة. ولم تفرد في هذه النسخة ورقة لعنوان الكتاب.



وقد رمزت لهذه النسخة بالحرف (د).

وتوجد نسخة سابعة من هذا الكتاب في مكتبة الإمبروزيانا بإيطاليا برقم (١٩٦) متسلسل في فهرس المكتبة العربي. وهي في (٧٥) ورقة، وقد كتبت سنة (٩٢٣هـ). ولم أتمكن من الحصول على مصورة لها رغم كثرة المحاولات، مع أن فيما عندي من النسخ كفاية.

وعثرت على نسخة ثامنة خلال زيارتي لصنعاء بمكتبة الجامع الكبير الغربية ضمن مجموع برقم (٧٧). وهذه النسخة ناقصة، والموجود منها (١٤) ورقة فقط، وينتهي الكلام فيها عند قول الإمام المهدي في المبنى: «وأصل البناء السكون، وقد يكون على حركة لعارض». وتاريخ نسخها سنة (١٣١٧هـ). وكنت فابلت هذه النسخة أولاً على نسخة الأصل، ثم أسقطتها بعد ذلك في التحقيق لأنها ناقصة، ولا تتميز بشيء، إذ تكاد تكون مطابقة لنسخة (ت).

### منهجي في التحقيق والتعليق:

اتبعت في ضبط نص الكتاب، وتحقيق مسائله، وتخريج شواهده، وعزو أقواله، والتعليق عليه المنهج المفصل فيما يأتي:

١ - اتخذت النسخة الأولى من النسخ الخطية الست المذكورة سابقاً أصلاً لها، وقابلت جميع النسخ على نسخة الأصل وأثبت الاختلافات في الحاشية. ولم أثبت في صلب الكتاب مما يخالف الأصل إلا ما رأيت أن إثباته ضروري لإقامة نص الكتاب أو تميم معنى الكلام، أو كان مشتملاً على زيادة لا تخلو من فائدة مع كونها متمشية مع السياق العام للنص، أو دُكر في حواشي النسخ أنها مما زاده الإمام المهدي نفسه أو صحَّحَه حين قراءة الكتاب عليه. وقد ميَّزْتُ ما أثبتته في الصُّلب مما زاد على الأصل بوضعه بين قوسين كبيرين هكذا ( ).

٢ - وثقت الآراء والأقوال التي وردت في الكتاب منسوبة إلى أصحابها من النحاة بالرجوع إلى مصنفاتهم إن وجدت، أو إلى المراجع النحوية واللغوية والأدبية التي اشتملت على تلك الآراء، وأشرت في كثير من المواضع إلى أكثر من كتاب ورد فيه الرأي المنسوب، وذكرت النص الأصلي لصاحب الرأي أو أتممته إن وجدت في ذلك فائدة تتصل بالبحث.

٣ - نسبْتُ ما أمكنتني نسبته من الآراء والأقوال التي لم يَغزُها الإمام المهدي إلى أصحابها، أو عزاها لبعضهم أو لبعض النحاة، أو صَدَّرها بقبيلٍ، أو نُقِلَ، أو رُدُّ، أو أُجيبَ، أو يُقَضَّ، ونحو ذلك. وبينتُ ما وَهَمَ في نسبته من الآراء والأقوال والشواهد، أو وهم في روايته، بالاعتماد على المصادر المختلفة.

٤ - اعتنيتُ بتحقيق المسائل التي أوردها في الكتاب، والتعليق على ما أراه محتاجاً منها إلى التعليق. وما سواه أشرت إلى مظان وجوده في أهم المراجع النحوية.

٥ - نبهت إلى ما انفرد به الإمام المهدي، أو أغرب فيه من الآراء والتوجيهات والشواهد، وقارنت بين آرائه وآراء غيره من النحاة. كما أشرت إلى ما نقله من نصوص عن كافي ابن الحاجب أو شرح الرضي أو مفصل الزمخشري - وهو كثير الاعتماد على هذه الثلاثة - دون أن ينه إلى ذلك.

٦ - أضفتُ ألواناً من التعريفات والتعليقات والتوجيهات والردود الماثونة في كتب النحو على ما ذكره الإمام المهدي في كثير من المواضع، وعلى حسب الحاجة.

٧ - شرحت أو فسرت ما يحتاج إلى الشرح أو التفسير من كلام الإمام المهدي، وربطت بين أجزاء كلامه بالتنبيه على ما قد مضى منه أو ما هو آت بحسب الحاجة، وربما أعربت بعض كلامه ليتبين معناه ويتوضَّح.

٨ - خَرَّجْتُ الشواهد القرآنية بذكر رقم الآية والسورة التي اشتملت عليها، وصححت ما وقع من أخطاء المصنف أو النساخ في الآيات الكريمة. وخرجت القراءات المختلفة المذكورة فيها بالرجوع إلى كتب القراءات والتفسير، وأسندت القراءة إلى من قرأ بها من الصحابة أو القراء أو النحاة ما أمكنتني ذلك. وضبطت الآيات بالشكل على وفق القراءة المرادة.

٩ - خرجتُ الأحاديث النبوية الشريفة بالرجوع إلى كتب الحديث والسنة المعتمدة. ونبهت إلى ما ذكره من أحاديث ضعيفة أو موضوعة أو لا أصل لها في كتب الحديث، معتمداً على كتب الموضوعات وغيرها. وذكرت أهم كتب النحو التي اشتملت على الحديث المستشهد به.

١٠ - خرجتُ ما استشهد به المصنف من أمثال العرب وحكمهم وأقوالهم المأثورة. وأوليت عناية خاصة لما ساقه من آثار الصحابة - رضوان الله عليهم - ورجعت في جميع ذلك إلى مصادر كثيرة فقهية وأدبية وتاريخية ولغوية. ثم أشرتُ إلى مواضع من كتب النحو ورد فيها المثلُ أو القول المذكور.

١١ - خرجتُ شواهد الشعر والرجز من كتب النحو، واللغة، والأدب، ودواوين الشعراء، والكتب التي اختصت بشرح الشواهد ونسبتها وبيان مناسبتها. وبينتُ موضع الشاهد في البيت أو المصراع الذي أورده، وضبطتُ ما يحتاج إلى الضبط من ألفاظ الشعر بالشكل، وعزوتُ الشواهد إلى قائلها مع بيان الخلاف في ذلك إن وُجد، وشرحتُ الألفاظ الغريبة، وذكرت المعنى العام للبيت، وربطته بسابقه أو لاحقه إن كان لا يتبين به، وذكرت بحر البيت، وأشرتُ إلى أهم مصادر النحو التي ورد فيها الشاهد.

١٢ - ضبطت ما يحتاج إلى الضبط من نص الكتاب بالشكل.

١٣ - أثبتتُ بعض ما اعترض به على الإمام المهدي في هذا الكتاب، وما أجاب به عنه هو أو غيره مما وجدته في حاشية نسخة الأصل.

١٤ - وضعتُ عناوين لبعض مباحث الكتاب، وميّزتها بوضعها بين قوسين كبيرين هكذا ( ).

١٥ - ترجمت بإيجاز للأعلام المذكورين في الكتاب. وقد التزمتُ ذكر رموز العلماء كما أوردها الإمام المهدي، وإذا جمع بين رمزين أو أكثر ذكرتها مفصولةً بنقطة، وفصلتُ بينها وبين الرأي المسند إلى أصحابها بنقطتين.

١٦ - أشرتُ إلى بداية كل صفحة من صفحات نسخة الأصل بخط مائل هكذا/ ووضعت رقم الورقة الجديدة في الحاشية اليسرى، ورمزت لصفحة الوجه من الورقة بالحرف أ، ولصفحة الظهر منها بالحرف ب.

١٧ - وضعت فهراس عامة وشاملة لشواهد الكتاب وأعلامه وموضوعاته.





















كتاب تاج علوم بلاد

وقانون كلام العرب

تأليف الشيخ الفاضل

ابن عبد العزيز

ونفع علومه في الدارين

امين والمجدي على كل حال

من الاحول وصلى الله

على سيدنا محمد

والذو صحبه

وسلم

عليه

امين

بسم الله تعالى

الحمد لله الذي جعل في كتابه

احكامهم التي هي كالحجاب

بري كذا في الناس في فضله

تلك هي فيهم من اية

ويها هي ارجع القسط بها

الحمد لله رب العالمين

[illegible]

دست قیام حق بر قلبی تلخا و اگر آید علم معراجا

[illegible]

پیشہ ورانہ تعلیم کے شعبہ کے تحت

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

[illegible]









هَذَا مَا تَلَا فِي الْقُرْآنِ مِنْ آيَاتِ اللَّهِ وَرُسُلَاتِهِ وَنُصَيْبِ أَمْرِهِ  
بِالْبُغْلِ وَالْمِرَالِ وَالْإِسْلَامِ وَالْأَوَّلِيَّةِ وَالزُّكُوفِ  
وَالْحَقِّ وَمِنْ ذَلِكَ الْخَبَرِ وَمِنْهَا قَوْلُ اللَّهِ  
وَمِنْهُ أَيْضًا الْقُرْآنُ إِذَا كَانَ قَدْ تَمَّ وَتَوَدَّعَ  
لِأَمْرِهِ ثُمَّ لَعَنَ مِنْ أَعْلَى رُؤُوسِهِ  
قُلُوبَ أَهْلِ كَلْبَادٍ أَكْفَحَ شَابِ وَنَسَا أَلَمَ  
وَالْجَوْدِ وَالْقُدْرَةِ أَعْلَى الْخَلْقِ يَا أَيُّهَا الْمَلِكُ

TIP ROOM  
\$100 H. 34  
\$100 H. 34  
\$100 H. 34  
\$100 H. 34

[illegible]

[illegible]



# تاج عُلُوم الأَدَب وقانون كلام العَرَب

للإِمَامُ المَهْدِي  
أحمد بن يحيى بن المرتضى  
المتوفى سنة ٨٤٠ هـ



## المقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم - وبه نستعين<sup>(١)</sup>

قال مولانا (الإمام)<sup>(٢)</sup> أمير المؤمنين، المهدي لدين (الله)<sup>(٣)</sup> رب العالمين،  
من نَعَشَ<sup>(٤)</sup> العلمَ وأحيا، أحمدُ بنُ يحيى<sup>(٥)</sup> :

اللهم قَهَقَرْتَ<sup>(٦)</sup> القدرة عن الوفاء لك بكمال الحمد والثناء، إذ بنعمتك  
اهتدينا إليهما وأمَكَّنَا<sup>(٧)</sup>. فكيف نَقِي بحمدٍ من الحمد (من نَعَمِهِ)<sup>(٨)</sup>، وتمجيده من  
فضله وكرمه؟.

(١) (وبه نستعين) ساقطة من ن.

(٢) (الإمام) من ت وحدها.

(٣) (الله) من ت وحدها.

(٤) في مادة (نعش) من لسان العرب: (نعشه الله ينعشه نعشاً، وأنشعه: رفعه، وانتعش: ارتفع، والانتعاش: رفع الرأس).

(٥) هذا كلام ناسخ الأصل، ولم يرد في ش، ن، د. وورد في ت، م قوله: (قال مولانا أمير المؤمنين، المهدي لدين رب العالمين) دون الباقي.

(٦) في اللسان (قهر): (القَهَقَرَى: الرجوع إلى خلف، فإذا قلت، رجعت القَهَقَرَى، فكأنك قلت: رجعت الرجوع الذي يعرف بهذا الاسم، لأن القَهَقَرَى ضرب من الرجوع، وقَهَقَر الرجل في مشيته: فعل ذلك).

(٧) أي: وأمَكَّنَا منهما، وهو بالبناء للمجهول، ومكَّنه الله من الشيء وأمَكَّنَه منه بمعنى. انظر الصحاح للجوهري (مكن).

(٨) (من نعمه) مكانها بياض في مصورة الأصل، ولما رجعت إلى الأصل في رحلتي إلى اليمن وجدت الورقة الأولى منها قد تأكلت في عدة مواضع بفعل الرطوبة أو الأرضة إلا أن ذلك لم يؤثر على المكتوب فيها، إلا في موضعين أو ثلاثة.

فَنَحْمَدُكَ عَلَى الْحَمْدِ<sup>(١)</sup> (وموجبه)<sup>(٢)</sup> مِنَ النِّعَمِ، وَنُصَلِّي عَلَى خَيْرِ مَنْ أَهْدَى  
لَنَا بِأَمْرِكَ الْحَكَمَ، مُحَمَّدٍ وَآلِهِ وَصَحْبِهِ ذَوِي الْكِرَامِ الْكَرِيمِ.

سبحانك، لقد أكرمنا بعرفانك، وكَرَّمْتَنَا بِعِلْمِ لِسَانِ بَيَانِكَ، بِشَهَادَةِ تَنْزِيلِكَ  
فِي الْقُرْآنِ: ﴿خَلَقَ الْإِنْسَانَ عَلَّمَهُ الْبَيَانَ﴾<sup>(٣)</sup>، بَيَانًا أَوْضَحَتْهُ بِقَوْلِكَ<sup>(٤)</sup> الْمُسْتَبِينَ  
﴿يَلِسَانِ عَرَفِي ثِيْبِي﴾<sup>(٥)</sup>، فَأَوْجِبْتَ بِذَلِكَ عِلْمَ الْإِعْرَابِ، الْمَنْسُوجَ عَلَى مِثْوَالِهِ أَجْلُ  
كِتَابٍ، لِنُظْلِعَنَا عَلَى الْعَجَبِ الْمُجَابِ، مِنْ مَكُونٍ مَقَاصِدَ ذَلِكَ الْخُطَابِ، فَفُوزُ  
بِجَزِيلِ الثَّوَابِ، وَنَجْوَى بِمَنَالِهِ<sup>(٦)</sup> مِنَ أَلِيمِ الْعِقَابِ، فَمَنْ فَسَّرَهُ عَنِ الْعَرَبِيَّةِ عَرَبِيًّا<sup>(٧)</sup>،  
فَقَدْ ارْتَكَبَ<sup>(٨)</sup> يَفْسْرِهِ<sup>(٩)</sup> أَمْرًا فَرِيًّا<sup>(١٠)</sup>.

تعاليت، لقد عرفتنا تفصيله<sup>(١١)</sup>، وألهمتنا جمعه وتحصيله، في مختصر

(١) أي: على التوفيق والهداية للحمد، فإن ذلك نعمة كبرى تستوجب الحمد أيضاً كما هو معلوم.

(٢) مكانها تالف في الأصل.

(٣) الآيتان ٤، ٣ من سورة الرحمن.

(٤) في ت: بكتابك.

(٥) الآية ١٩٥ من سورة الشعراء.

(٦) كذا في الأصل. وفي غيرها: بامتاله. وفي حاشية ت: (بمناله - بالنون - في نسخة ابن  
الأمام شرف الدين) يريد نسخة الأصل وهو مصدر نال ينال كما في اللسان (نول).

(٧) لم أجد هذا الاستعمال. وإنما يقال في مثله: عار، وعريان. انظر: الصحاح واللسان -  
مادة (عرا). في الحديث أنه عليه السلام رخص في القرية والعرايا. وهو بيع الثمر بخير  
منها من الثمر ويقول ابن الأثير: ويحتمل أن يكون فصيلة بمعنى فاعله، من عَرِيَ يعري إذا  
خلع ثوبه، كأنها عُرِيت من جملة التحريم، فعريت، أن أخرجت.

(٨) في ت: احتمل.

(٩) في ن: بتفسيره. قال الجوهري في الصحاح - مادة (فسر): (الفسر: البيان. وقد فسرت  
الشيء أفسره - بالكسر - فسرا، والتفسير مثله).

(١٠) القرئ: الأمر العظيم، أو المصنوع المختلق. ومنه قوله تعالى: ﴿لَقَدْ يَحْنُ شَيْئًا فَرِيًّا﴾.  
انظر اللسان (فرا).

(١١) الضمير راجع إلى علم النحو وإن لم يتقدم ذكره لأنه مفهوم من المقام، إذ تقدم قوله (فمن  
فسره عن العربية عربا).

\*منه على  
عيا بطم  
المنسج  
لعلم  
لغيره  
عشتا



جامع لفنونه، محتو على بارزه ومكنونه/، ضم أهله<sup>(١)</sup> وغرائبه، وجمع ذاهبه وآبيه، ومعروفه وعازبه<sup>(٢)</sup>، والاختلاف فيه ومذاهبه، وتحقيق القوي وحجته، والضعيف وشبهته، في لفظ قليل، بريء عن<sup>(٣)</sup> الإلغاز والتطويل، لا بترك تفصيل، ولا تشتيت تحصيل، ولا إغفال النادر الضئيل<sup>(٤)</sup>، وما يُتَقَرُّ إليه - غالباً - من شاهد وتعليل، موجزاً<sup>(٥)</sup> يرد الشارذ عليك، قبل ارتداد طرفك إليك. وهو عليه قوي أمين<sup>(٦)</sup>، بأقدار أقدر الأقدارين<sup>(٧)</sup>. فهو إذ ذاك (تاج علوم الأدب، وقانون كلام العرب)<sup>(٨)</sup> خليف<sup>(٩)</sup> بما أقول<sup>(١٠)</sup>:

تعلم التاج تُضحى في الورى تاجا أكرم به لسماء العلم معراجا  
أحاط بالنحو من أقطاره فغدا لها<sup>(١١)</sup> وأفلاكاً وأبراجا

(١) في غير نسخة ت: (أهله). ولا مناسبة للمصغر هنا. وفي اللسان - مادة (أهل): (ومنزله أهل، أي: به أهله. . . . وكل شيء من الدواب وغيرها ألف المنازل أهلي، وأهل، الأخيرة على النسب. وكذلك قيل لما ألف الناس والقرى: أهلي، ولما استوحش: بري، ووحشي، كالحمار الوحشي).

(٢) العازب: البعيد والغائب. انظر الصحاح للجوهري - مادة (عزب).

(٣) الصحيح (من). وانظر اللسان - مادة (برأ).

(٤) أي الضعيف، وأصله الصغير الجسم النحيف. انظر الصحاح واللسان - مادة (ضال).

(٥) حال من قوله: لفظ قليل.

(٦) (وهو عليه قوي أمين): مكانها بياض في ش.

وقد أشار بهذه الفقرة والتي قبلها إلى قوله - تعالى - في قصة سليمان - - مع بلقيس ملكة سبا: ﴿قَالَ تَبَيَّنَ آلَؤُكُمْ يَأْتِي بَرِيدًا قَدْ أَنَاءْتُ سُلَيْمَانَ قَالَ عِيفْتُ مِنْ لَيْلٍ أَنَا عَلَيْكَ بِهِ قَدْ أَنَاءْتُ قَوْمٌ مِنْ مَقَائِكَ وَإِنِّي عَلَيْهِ لَقَوِي أَعِيبُ قَالَ أَلَيْسَ عِنْدَ عِلْمٍ مِنَ الْكِتَابِ أَنَا عَلَيْكَ بِهِ قَدْ أَنَاءْتُ لَيْلِكَ طَرَفًا فَلَمَّا رَأَاهُ مُسْتَقَرًّا عِنْدَهُ قَالَ هَذَا مِنْ فَضْلِي رَبِّي يَسْلُوفُ مَا شَكَرُوا أَمْ أَكْفَرُوا وَمَنْ شَكَرَ فَإِنَّا يَشْكُرُهُ لِيَقْبَلَهُ مِنَّا وَكَفَرُوا فَإِنَّا نَبْغِيهِمْ﴾. [سورة النمل: ٣٨ - ٤١].

(٧) في ت: القادرين.

(٨) إشارة إلى اسم كتابه هذا.

(٩) أي: جدير.

(١٠) «ما» مصدرية، أي: بقولي.

(١١) كذا في الأصل. وفي سائر النسخ: له.

وبدّرتم ونوراً يستضاء به في جندس<sup>(١)</sup> المشكلات البهم<sup>(٢)</sup> وهاجا  
من يطلب النحو يستقصي فوائده فليجعل التاج للمطلوب منهاجا  
يفز بإدراك ما يرجوه طالبه<sup>(٣)</sup> لا ينشني عنه إلا قاضياً حاجا<sup>(٤)</sup>  
تعنو له علماء النحو مُقْتَعِداً<sup>(٥)</sup> ثَحَّتْ<sup>(٦)</sup> الرياسة فيهم عاقداً تاجا  
بحفظ ألفاظه غيباً وفهم معا نيه<sup>(٧)</sup> ترى<sup>(٨)</sup> غيث علم النحو تَجَاجا<sup>(٩)</sup>  
وهو منضبط في عشرة أبواب:

باب ماهية العربية وأنواعها	-	باب الاسم
باب الفعل	-	باب الحرف
باب المرفوع <sup>(١٠)</sup>	-	باب المنصوب <sup>(١١)</sup>
باب المجزور والمجزوم	-	باب العامل
باب التاج	-	باب الخط

- (١) الحندس: الليل الشديد الظلمة. الصحاح (حدس).  
(٢) هي (البهم) - بفتح الهاء - سكنها للضرورة. قال في اللسان - مادة (بهم) -: البهم: جمع بهمة - بالضم - وهي مشكلات الأمور.  
(٣) (سالكه) فيما سوى الأصل، ت.  
(٤) جمع حاجة. الصحاح (حوج).  
(٥) في اللسان (قعد): (اقتدها: اتخذها قموذاً. قال أبو عبيدة: وقيل: القعود من الإبل هو الذي يقتعه الراعي في كل حاجة. قال: وهو بالفارسية رخت).  
(٦) التخت فارسي، وهو الوعاء الذي تصان فيه الثياب. قال في اللسان: (وقد تكلمت به العرب). انظر مادة (تخت). قلت وهذا المعنى غير مقصود هنا، بل المقصود الكرسي الكبير الذي يقعد عليه. وهي مستعملة عندنا في العراق في العامية بهذا المعنى.  
(٧) (معانيها) فيما سوى الأصل، ت.  
(٨) في ت: (يرى). وعليه يكون (غيث) مرفوعاً على أنه نائب فاعل.  
(٩) في الصحاح (ثجج): (ومطر ثجاج، إذا انصب بغزارة) «وانزلنا من المعصرات ماءً ثجاجاً» أي غزيراً.  
(١٠) في الأصل: (باب الرفع).  
(١١) في الأصل: (باب النصب).

وهذه رموز لمن نحكي خلفه فيه من مشايخ هذا الفن، استعملناها اختصاراً في الخط، وهي:

البصريون	=	بص	-	الكوفيون	=	ك
أبو عمرو بن العلاء	=	لا	-	يونس	=	يو
الخليل	=	ل	-	سيبويه	=	يه
المبرد	=	د	-	الأخفش	=	ش
الفراء	=	فر	-	الكسائي	=	ي
ثعلب	=	ث <sup>(١)</sup>	-	ابن كيسان	=	ن
السيرافي	=	في	-	الجرمي	=	ي
المازني	=	ني	-	ابن الأنباري	=	ر
ابن الخباز	=	با	-	الفارسي	=	س
ابن السراج	=	شر	-	ابن جني	=	جني
عبد القاهر	=	هر	-	الزمخشري	=	م
ابن الحاجب	=	ح <sup>(٢)</sup>	-	ابن مالك	=	لك
ابن الدهان	=	ها	-	ابن برهان	=	بر
ابن الخشاب	=	شا	-	الأحمر <sup>(٣)</sup>	=	مر
الربيعي	=	ع <sup>(٤)</sup>	-	الرماني	=	ما
هشام	=	ه <sup>(٥)</sup>	-	عبد الله بن درستويه	=	عبد <sup>(٦)</sup>

(١) سقط اسم ثعلب، ورمزه من الأصل، ت، وقدم مكانه ابن الأنباري الآتي.

(٢) في د: ج.

(٣) في ت: (ابن الأحمر).

(٤) في د: عسى.

(٥) الرمز ساقط من ش.

(٦) الرمز ساقط من ش. وفي د: عد.

قطرب	=	قط <sup>(١)</sup>	-	أبو البقاء	=	قا
الجزولي	=	لي	-	ابن خروف	=	ف
الأندلسي	=	لسي	-	الزجاج	=	جا
أبو <sup>(٢)</sup> زيد	=	و	-	طاهر	=	ط
الأكثر	=	كثر <sup>(٣)</sup>				



(١) سقط الرمز من ش.

(٢) في د: ابن.

(٣) إنما رمز لهذه الأسماء طلباً للاختصار لكثرة ورودها في الكتاب، أما أسماء العلماء الذين ورد ذكرهم في موضع أو موضعين فلم يحتج إلى الرمز لهم، وهم: الشافعي، والحريري، والأخفش الصغير، وأبو هاشم، ويحيى بن حمزة.

## الباب الأول



## بَاب

## مَاهِيَةِ الْعَرَبِيَّةِ وَأَنْوَاعِهَا

العربية: اللغة والنحو والتصريف والمعاني<sup>(١)</sup>.

فاللغة: العلم بالفاظ العرب ومعانيها.

والنحو: يعبر به عن القَصْدِ<sup>(٢)</sup> واليَثَلِ والمَثَلِ (وعند) ودون<sup>(٣)</sup>. وفي الاصطلاح: علم نظري بكيفية التكلم بجمل الالفاظ العربية<sup>(٤)</sup>.

(١) في هامش الأصل: قال المعترض: بقي عليه البيان والبدیع والعروض.

(٢) النحو في اللغة القصد والطريق، ومنه اسم علم النحو، لأنه انتحاء سمت كلام العرب في تصرفه من إعراب وغيره، وقيل بل من نحاء إذا حرفه، لأنه يحرف الكلام إلى وجوه الإعراب. والأول أشهر. وهو مصدر شائع في الأصل، أي: نحوت نحواً، كقصدت قصداً ثم خص به انتحاء هذا القليل من العلم، كما أن الفقه في الأصل مصدر فقهت الشيء أي عرفته، ثم خص به علم الشريعة من التحليل والتحريم. ويرى بعضهم أن اسم النحو مأخوذ من قول علي رضي الله عنه لأبي الأسود الدؤلي (أنح نحوه) لما قال له أبو الأسود أني أنحو - أي أقصد - إلى وضع قانون يقوم الناس به ألتتهم.

انظر: الخصائص ٣٤/١، الإيضاح في علل النحو للزجاجي ٨٩ - ٩٠، أخبار النحويين ١٤/٢ - ٢١، طبقات النحويين ١٩، انباء الرواة ٤/١، ١٧٣، ٣٤٣، الصحاح واللسان (نحا)، التصريح ٤/١، شرح الفريد (بتحقيقي) ص ١٢٥.

(٣) في حاشية ت: (يقال: هذا نحو هذا، أي: مثله، وهذا نحو هذا، أي: عنده، وفلان نحو فلان، أي: دونه).

(٤) في مادة (نحا) من الصحاح واللسان: (النحو إعراب الكلام العربي). وفي الخصائص ١/٣٤ انتحاء سمت كلام العرب في تصرفه من إعراب وغيره) وفي تعريفات الجرجاني ص ٤٠: (علم بقوانين يعرف بها أحوال التراكيب العربية من الإعراب والبناء وغيرهما. وقيل: علم يعرف به أحوال الكلم من حيث الإعلال. وقيل: علم بأصول يعرف بها صحة الكلام وفساده). وفي شرح التصريح ١٤/١: (علم بأصول يعرف بها أحوال أبنية الكلم إعراباً وبناءً).

- والتصريف: العلم بما عدا/ الإعراب والبناء من أحوال الألفاظ (العربية)<sup>(١)</sup>  
 كتصغير ونحوه<sup>(٢)</sup>. وطريقهما: الاستقراء<sup>(٣)</sup> والقياس<sup>(٤)</sup>.  
 والمعاني: العلم بما يمكن معه إيراد الكلام فصيحاً مطابقاً لمقتضى<sup>(٥)</sup>  
 الحال، محسناً بأيّ وجوه التحسين<sup>(٦)</sup>.

### فصل

أكثر المتكلمين<sup>(٧)</sup>: . . . . .

- (١) (العربية) ساقطة من الأصل. والعبارة في م، د: (العلم بما عدا الإعراب والبناء من الأبنية وأحوال الألفاظ). وفي ش، ن: (العلم بما عدا الإعراب والبناء من أبنية الألفاظ العربية وأحوالها).
- (٢) التصريف في اللغة: مطلق التغيير. وفي الاصطلاح كما ذكره، وقد يقال فيه: (تغيير خاص في بنية الكلمة لغرض معنوي أو لفظي). وفي التعريفات للجرجاني ص ٥٩: (علم بأصول يعرف بها أحوال أبنية الكلمة ليست بإعراب). واتفقوا على أن واضعه معاذ بن مسلم الهراء. انظر شرح التصريح ٤/١، ٣٥٢/٢.
- (٣) الاستقراء: الحكم على كلي، لوجوده في أكثر جزئياته. والمراد به هنا معناه العام، وهو السماع بكل صوره من كتاب الله تعالى وحديث نبيه - ١ - وكلام العرب شعره ونثره، فهو في مقابلة القياس.
- قال ابن السراج في الأصول ٣٧/١: (وهو - النحو - علم استخراج المتقدمين من استقراء كلام العرب). وقال ابن عصفور في المقرب ٤٥/١: (النحو علم مستخرج بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب).
- وللاستقراء مدلول آخر خاص يكون فيه دليلاً من أدلة النحو دون السماع والقياس والإجماع عند بعض النحاة، وقد استدلو به في مواضع، منها انحصار الكلمات في ثلاث: الاسم والفعل والحرف.
- انظر تعريفات الجرجاني ص ١٨، الاقتراح للسيوطي ص ٢٨، ١٨٣.
- (٤) عرفه الأنباري في الأغراب ص ٤٥ بأنه حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه وانظر لمع الأدلة له أيضاً (الفصل الحادي عشر)، والاقتراح للسيوطي ص ٩٤.
- (٥) في د: بمقتضى.
- (٦) في التعريفات ص ١٥٦: (علم يعرف به أحوال اللفظ العربي الذي يطابق مقتضى الحال).
- (٧) أي: أهل علم الكلام، ويسمى أيضاً علم أصول الدين، وعلم التوحيد.



الكلام<sup>(١)</sup> النطق بحرفين فصاعداً<sup>(٢)</sup>. النحاة وأبو هاشم<sup>(٣)</sup>: بل بمفيد مستقل<sup>(٤)</sup>.

(١) في غير د: والكلام.

(٢) الكلام عند كثير من المتكلمين: المعنى القائم بالنفس، والألفاظ عبارة عنه. وهو المتناهي لصفة السكوت والآفة. وقد يسمى الكلام النفساني، قال الأخطل:

إن الكلام لفي الفؤاد وإنما جعل اللسان على الفؤاد دليلاً  
ويرى قسم من المتكلمين أن معنى الكلام حقيقة هو الألفاظ الدالة على المعاني بالوضع وبعضهم يرى أن الكلام حقيقة في النفساني دون اللساني.

هذه خلاصة مذاهب المتكلمين. أما الأصوليون فإن الكلمة عندهم تسمى كلاماً دون النظر إلى الإفادة وعدمها. وقول المصنف «النطق بحرفين فصاعداً» لعله أراد هذا المذهب.

انظر شرح العقائد النسفية للفتازاني ١١٩/١، الأحكام في أصول الأحكام للأمدى ١/١٠١، المحصول للرازي ٢٣٥/١، الكوكب المنير لابن النجار الحنبلي ١٢٢/١، شرح الكافية لابن فلاح النحوي اليمني ورقة ١/٦.

(٣) أبو هاشم: هو عبد السلام بن محمد بن عبد الوهاب الجبائي المعتزلي، من أكابر أئمة المعتزلة، وينسب إليه «الهاشمية» له آراء في علم الكلام انفرد بها، وعده المصنف رأس الطبقة التاسعة منهم مع تأخره في السن عن كثير ممن ذكرهم فيها، وعلل ذلك بقوله: (لتقدمه في العلم). وأخذ النحو عن المبرد. ومن مصنفاته (الشامل) و(تذكرة العالم) و(العدة). انظر طبقات المعتزلة للمصنف ص ٥٤ - ٥٥ (وهو باب ذكر المعتزلة من كتابه المنية والأمل في شرح كتاب الملل والنحل) طبع مستقلاً وتوفي أبو هاشم سنة (٣٢١هـ). انظر وفيات الأعيان ١/٢٩٢، البداية والنهاية ١١/١٧٦، ميزان الاعتدال ٢/١٣١، تاريخ بغداد ١١/٥٥.

(٤) قال في الخصائص ١٧/١: (أما الكلام، فهو كل لفظ مستقل بنفسه، مفيد لمعناه وهو الذي يسميه النحويون الجمل). وقال الزمخشري في المفصل ٢٠/١ بشرح ابن يعيش: (هو المركب من كلمتين أسندت إحداهما إلى الأخرى). وانظر التعريفات ١٨٥، وشرح الفريد للمصام (بتحقيقي) ص ١٨٤، والتبصرة ١/٧٤.

هذا وقد قدم المصنف تعريف الكلام على تعريف الكلمة مع أن تقديم الكلمة أولى لأنها مفرد والكلام مركب، والمفرد مقدم على المركب، ولأن معرفة مفهوم الكلام تتوقف على معرفة مفهوم الكلمة، ولذا قال ابن هشام في شرح اللمحة البدرية ١/٢٠٠: (ومن ثم عيب على الجزولي وابن معط، فإنهما عكسا هذا المنهاج، وربما حسن بعضهم صنيعهما، لأن الكلام هو المطلوب بالذات، لأنه الذي يقع به التخاطب، فتقدمه أهم).

انظر الفصول الخمسون لابن معط ص ١٤٩، المقدمة الجزولية ق ٢ (مخطوطة دار الكتب برقم ٣٦٢ نحو) وشرح ألفية ابن معط لابن الحباب ق ٥ (مصورة بدار الكتب برقم ١٨٢٣ نحو).

\* جئت  
لعل  
أبصر  
بشيء  
من  
الجملة

والكلمة بإجماعهم: لفظ وضع لمعنى غير إسناد. والقول يعمهما<sup>(١)</sup>.  
وقد يعبر بالكلمة عن الجمل، نحو: «وَكَمَتَ كَلِمَتُ رَبِّكَ الْحَقِّقُ»<sup>(٢)</sup> وكلمة  
الأعشى<sup>(٣)</sup>.

### فصل

فإن أفادت معنى غير مؤقت<sup>(٤)</sup> ولا إضافي<sup>(٥)</sup> فاسم. والمؤقت بأحد الثلاثة  
الفعل. والإضافي الحرف<sup>(٦)</sup>.

(١) أي: يعم الكلام والكلمة، لأنه ليس من شرطه الإفادة، كما أنه يطلق على المفرد  
والمركب. قال في الخصائص ١٧/١: (وأما القول فهو كل لفظ مذل به اللسان، تاماً أو  
ناقصاً). ثم قال: (فكل كلام قول، وليس كل قول كلاماً). وانظر شرح الكافية الشافية  
لابن مالك ١٥٧/١، وشرح التصريح ٢٨/١.

(٢) من الآية ١٣٧ من سورة الأعراف. قال مجاهد في تفسيرها: وهي قوله تعالى: «وَرَبُّهُ أَنْ  
سَمِعَ عَلَى الْكُرْسِيِّ أَسْمَعُوا فِي الْأَرْضِ وَجَمَلَهُمْ أَيْمَةً وَجَمَلَهُمْ الْوَرِثَةِ وَتَمَكَّنَ لَمْ فِي الْأَرْضِ»  
الآية. انظر مختصر تفسير ابن كثير للصابوني ٤٧/٢. ومنه قوله تعالى: «وَكَلِمَةُ اللَّهِ  
هِيَ الْعَلْيَا» وهي: لا إله إلا الله. وقوله تعالى: «كَلَّا إِنَّهَا كَلِمَةٌ هُوَ قَائِلُهَا» إشارة إلى  
قوله: «وَرَبِّ أَرْجُونَ لَمْ يَأْمَلْ صَلَاحًا فِيمَا تَزَكَّى».  
انظر: شرح الرضي ٣/١ والمساعد ٤/١.

(٣) المشهور في ذلك كلمة لبيد حيث وردت في قوله - ﷺ -: (خير ما قالته العرب كلمة  
لبيد: ألا كل شيء ما خلا الله باطل). رواه الإمام مسلم في صحيحه ١٧٦٨/٤. فسمى -  
١- صدر البيت بجملة كلمة، وهو كلمات.

وفي صحاح الجوهري - مادة (كلم): (والكلمة أيضاً القصيدة بطولها). وانظر الاستغناء  
في أحكام الاستثناء للقرافي ص ٣١٥، ديوان لبيد ص ٢٥٦، شرح ابن عيسى ٧٨/٢.  
(٤) أي: غير مؤقت بزمان.

(٥) المعنى الإضافي هو المعنى التركيبي الحاصل من تركيب الشيء مع غيره، وذلك في  
الحروف، أما الأسماء فإنها موضوعة للدلالة على المعاني الفردية، أي المعاني التي لم  
تحصل من تركيب لفظ مع لفظ، لأنها تدل على معنى في نفسها من غير حاجة إلى انضمام  
كلمة أخرى إليها، لاستقلالها بالمفهومية.

انظر في ذلك الإيضاح لابن الحاجب ٦٠/١ - ٦١، شرح الرضي ٩/١، شرح الجامي  
ص ١١، وشرح الفريد ص ١٩٥ وفيه مزيد تفصيل.

(٦) أي: والمفيد للمعنى الإضافي هو الحرف، وانظر المصادر السابقة في مواضعها.

وإنما يتركب الكلام النحوي من اسمين، أو اسم وفعل، أو متضمن له<sup>(١)</sup>.



(١) أي: متضمن للفعل، كالصفة الواقعة بعد حرف نفي أو استفهام. ولا موجب لجعلها قسماً ثالثاً فهي داخلة في حد الاسم.

هذا وأورد على الحصر الذي ذكره ائتلاف الحرف مع الاسم في النداء حيث أفاد كلاماً، مثل «يا زيد»، وقد وجهه ابن الحاجب بأن (يا) قامت مقام الجملة على قول أكثر النحويين، وعلى قول بعضهم أن (يا) اسم للفعل، فعلى كلا القولين لا يرد على الحصر ما ذكر. الإيضاح ١/ ٦٢.

وقال ابن يعيش ١/ ٢٠: (ولم يفد الحرف مع الاسم إلا في موطن واحد، وهو النداء خاصة، وذلك لنيابة الحرف فيه عن الفعل).

وقال الرضي ١/ ٣٤: (والاسم مع الحرف لا يكون كلاماً، إذ لو جعلت الاسم مستنداً فلا مستند إليه، ولو جعلته مستنداً إليه فلا مستند. وأما نحو يا زيد فلسد يا مسد دعوت الانشائي.



## الباب الثاني



## باب الاسم

هو بكسر الهمزة، وضمها، وحذفها<sup>(١)</sup>، وهما في السين<sup>(٢)</sup>، و(سما)<sup>(٣)</sup> بص: من السمو<sup>(٤)</sup>. ك: بل من السمة. قلنا: التصغير والتكسير<sup>(٥)</sup>، يُصَحَّحَانِ الأول<sup>(٦)</sup>.

(١) (وحذفها) ساقطة في ن.

(٢) أي: والكسر والضم يردان في السين بعد حذف الهمزة فيقال: سِمٌ، وسَمٌ. وشاهدهما قول الراجز:

باسم الذي في كل سورة سمه قد وردت على طريق تعلمه  
وقول الآخر:

وعامنا اعجبنا مقدمه يدعى أبا السمع وقرضاب سمه  
وقد روي بكسر السين من (سمه) ويضمها.

انظر الصحاح - مادة (سما)، والإنصاف ١٦/١، وشرح ابن يعيش ٢٤/١.

(٣) مقصور على مثال هدى، وتقى، وضحى. وشاهده قوله:

والله أسماك سما مباركاً آثرك الله به إيثاركاً

وهذا ما ذهب إليه الأنباري في الإنصاف، وليس بمتعين لاحتمال أن تكون (سما) في البيت قد جاءت على لغة من يقول (سم) بكسر الهمزة أو ضمها، وآخره على هذا صحيح ك(يد) و(دم)، ونحوهما، ويكون منصوباً منوناً لأنه مفعول ثانٍ لأسماك. وهذا ما ذهب إليه الجوهري في الصحاح (سما)، حيث ذكر هذا البيت شاهداً على مجيء (سم) بالضم. وانظر في ذلك الإنصاف ١٥/١ مع الهامش، وشرح ابن يعيش ٢٤/١. وفيه لغة سادسة ذكرها الأزهري في التصريح ٥٤/١ وهي (سما) - بكسر السين والقصر - كرضى.

(٤) في ت: واشتاقه من السمو.

(٥) قدم (التكسير) في غير الأصل، م.

(٦) لأنه يقال في تكسيه: (أسماء)، ولو كان مشتقاً من الوسم لوجب أن يقال: (أوسام) و(أواسيم)، ويقال في تصغيره: (سمي)، ولو كان من الوسم لوجب أن يقال: (وسيم). فلما لم يجز فيهما غير ما ذكر تعين أنه من السمو لا من السمة. قال ابن الحاجب: (وتصغيره على سمي وجمعه على أسماء حجة واضحة للبصريين). وهناك أدلة أخرى =

وهو لفظ وضع لمعنى مستقل<sup>(١)</sup>، غير مؤقت بأحد الثلاثة<sup>(٢)</sup>.  
ومن خواصه الجر، والتنوين<sup>(٣)</sup>، والإسناد إليه، والتعريفان<sup>(٤)</sup>، لاختصاص  
موجباتها بمعناه<sup>(٥)</sup>.

### فصل

والإعرابُ الرفع، والنصب، والجر<sup>(٦)</sup>. واشتقاقه من البيان<sup>(٧)</sup>، لتبيينه

= للبصريين في الإنصاف وغيره. وذهب بعضهم إلى أن مذهب الكوفيين هنا قوي من جهة  
المعنى ومذهب البصريين قوي من جهة اللفظ.  
انظر: الإيضاح لابن الحاجب ٦٣/١، شرح ابن يعيش ٢٣/١، صحاح الجوهري (سما).  
(١) في ن: مفرد مستقل.

(٢) أي الأزمنة الثلاثة. وانظر الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل للبطلوسي ص ٦٠ -  
٦٢، فقد ذكر فيه ما قاله مقدمو النحويين من البصريين والكوفيين في حد الاسم، وهم  
المبرد، والأخفش، وأبو علي الفارسي، وابن السراج، والزجاج، والزمجاني،  
والسيرافي، والكسائي، والفراء، وهشام الضرير، والرياشي، ومعاذ الهراء ثم قال: (وكل  
ما ذكره لا يصلح أن يكون حداً للاسم، وإنما هو رسم وتقريب، لأن شرط الحد أن  
يستغرق المحدود، وهذه الأقوال كلها لا تستغرقه، إلا أن بعضها أقرب للتحديد من  
بعض).

(٣) المراد تنوين التمكن نحو رجل، وفرس، وزيد، وعمرو. وهو خاص بالأسماء لأنه دخل  
للفرق بين ما ينصرف وما لا ينصرف من الأسماء. ولم يرد مطلق التنوين، لأن تنوين  
الترنم قد يدخل الأفعال نحو:

وقولي إِنْ أَصْبَتْ لَقَدْ أَصَابَتْ

(٤) أي التعريف باللام والتعريف بالإضافة.

(٥) أي بمعنى الاسم.

(٦) يريد الإعراب في الاسم دون الفعل، لأن الكلام إنما هو في الاسم خاصة.

(٧) أي الإنصاح والإبانة. قال الجوهري في الصحاح - مادة (عرب): (وأعرب بحجته، أي:  
أفصح بهما ولم يتق أحداً). وعرف ابن جني في الخصائص ٣٥/١ الإعراب بأنه الإبانة  
عن المعاني بالألفاظ.



المعاني: «الَّتِي تُعَرِّبُ عَنْ نَفْسِهَا»<sup>(١)</sup>، أو التحبيب، لتزيينه الكلم: «عَرَّبًا»<sup>(٢)</sup> أي: متحبيات<sup>(٣)</sup> أو التغيير، لتغييره أو آخر الكلم: «عَرَّبَتْ مَعِدَّةَ الْفَصِيلِ»<sup>(٤)</sup>، (أي)<sup>(٥)</sup>: تغيرت<sup>(٦)</sup>.

ويقتضيه الفاعلية، والمفعولية، والإضافة<sup>(٧)</sup>. وهو أصل في . . . . .

(١) هذا بعض حديث رواه الإمام أحمد في مسنده ١٩٢/٤ وابن ماجه في سننه ٦٠٢/١ بلفظ: (التي تعرب عن نفسها، والبكر رضاها صمتها) ولفظ (البكر تستأمر، والشيء تعرب عن نفسها). وورد بألفاظ أخرى، وله شواهد كثيرة في صحيح البخاري ١٣٥/٦، صحيح مسلم ١٠٣٦/٢، جامع الترمذي ٤١٥/٣، سنن النسائي ٦٩/٦، سنن الدارمي ١٣٨/٢، مسند أحمد أيضاً ٢٢٩/٢، ٢٧٩، ٤٢٥، عون المعبود لابن القيم ١١٦/٦. من قوله - تعالى -: ﴿عَرَّبْنَا أَكْرَبًا﴾ [الواقعة: ٣٧].

(٢) قال في الصحاح (عرب): (والعروب من النساء المتحبة إلى زوجها، والجمع عرب، ومنه قوله - تعالى -: ﴿عَرَّبْنَا أَكْرَبًا﴾). وانظر جمهرة اللغة ٢٦٧/١ أسرار العربية ص ١٩، شرح الجمل لابن عصفور ١٠٢/١.

(٣) الفصل: ولد الناقة إذا فصل عن أمه، والجمع فصلان وفصال. انظر الصحاح واللسان (فصل)، جمهرة اللغة ٨٢/٣، تهذيب اللغة للأزهري (عرب) ٢/٣٦٤، الخصائص ٣٧/١، شرح الجمل لابن عصفور ١٠٢/١.

(٤) (أي) ساقطة من الأصل.

(٥) الإعراب مصدر اعرب. وله معان أخرى غير ما ذكره هنا استوفى ذكرها مع شرحها وبيان المعنيين اللغوي والاصطلاحي للأعراب الأشموني في شرح الألفية ٥٣/١ - ٥٦.

(٦) هذه عبارة النحاة برمتهم في مقام بيان وضع الإعراب، مع أن للرفع مواقع - سوى الفاعلية - من المبتدأ، والخبر، وخبر باب «أن»، و«لا» لنفي الجنس، واسم «ما» و«لا» المشبهتين بليس، وللنصب - سوى المفعولية - مواقع من الحال، والتمييز، والمستثنى، واسم «أن» و«لا» لنفي الجنس، وخبر باب «كان» و«ما» و«لا» المشبهتين بليس، وللجر سوى الإضافة - مواقع من زيادة الحروف الجارة، والإضافة اللفظية. وقد قيل في سبب اقتصار النحاة على ذلك أن الأصل في الإعراب هذه الثلاثة واستعماله فيما عداها على سبيل الفرعية والإلحاق. وفرق بعضهم بسين الفاعلية الحقيقية والحكمية، فجعل المراد بالحقيقة فاعلية الفاعل، والمراد بالحكمية ما عداها، وكذا يقال في النصب والجر.

وأغرب العصام الإسفراييني في ذلك فعلل اقتصارهم عليه بأنه وقف منهم عند البيان المشهور المنسوب إلى الإمام علي - رضي الله عنه - حيث أشار به إلى أبي الأسود الدؤلي. =

الاسم<sup>(١)</sup>، إذ لا يخلو عن مقتضيه<sup>(٢)</sup>.  
وقد يُننى، لِشَبَّةٍ عارض بمبني الأصل لفظاً أو معنى. وهو<sup>(٣)</sup> الحرف  
والماضي وأمر المخاطب<sup>(٤)</sup>، إذ لا مقتضى لإعرابه.  
وشرطه التركيب النسبي<sup>(٥)</sup>، ليحصل مقتضيه<sup>(٦)</sup> وَمَحَلُّه آخر الكلمة، حفظاً  
للوزن<sup>(٧)</sup>. وعامله ما به يتقوّم مقتضيه.

- = انظر لباب الإعراب لتاج الدين الإسفرايني ص ٥٠٠، شرح الجامي لكافية ابن الحاجب  
المسمى بالفوائد الضيائية ٣٨، شرح الفريد لعصام الدين الإسفرايني (بتحقيقي) ص ١٢٤.  
(١) هذا على مذهب البصريين. وعند الكوفيين الإعراب أصل في الاسم والفعل. وذهب  
بعضهم إلى أنه أصل في الفعل، فرع في الاسم.  
انظر التبصرة للصيمري ٧٦/١، الإيضاح لابن الحاجب ١١٠/١، شرح ابن يعيش ١/  
٤٩، المساعد شرح التسهيل لابن عقيل ٢٠/١.  
(٢) أي عن مقتضى الإعراب. وذلك أن الأسماء لها صيغة واحدة، وتختلف عليها المعاني،  
فلا بد من أن يفرق بينها، بخلاف الأفعال.  
فإن اختلاف صيغها يدل على اختلاف معانيها، فتستغني عن الإعراب.  
انظر التبصرة للصيمري ٧٦/١، ولباب الإعراب ص ٤٩٩.  
(٣) أي مبني الأصل.  
(٤) هذا على مذهب البصريين، أما الكوفيين ففعل الأمر للمخاطب معرب عندهم. وقد عقد  
ابن الأنباري المسألة رقم (٧٢) من كتابه الإنصاف ليسط الخلاف بين الفريقين في هذه  
القضية ٥٢٤/٢. وانظر أيضاً أسرار العربية لنفس المؤلف.  
(٥) فيه إشارة إلى أن جميع المعربات قبل التركيب مبنيات، وهذا على مذهب ابن الحاجب  
حيث اشترط في الإعراب الصلاحية القرية لجريان الإعراب من التركيب بخلاف مذهب  
الزمخشري، فإنه اكتفى بالصلاحية البعيدة، فإن الإعراب عنده كون الاسم بحيث لو ركب  
جرى عليه الإعراب. انظر الإيضاح لابن الحاجب ١١٢/١ - ١١٣، شرح الرضي ١/  
١٧، الكشف ٨٧/١، ٨١ - ٨٢، شرح الفريد للعصام ص ٤٥٤.  
(٦) أي مقتضى الإعراب من الفاعلية، أو المفعولية، أو الإضافة، ففي «جاء زيد» مثلاً، فاعلية  
زيد هي المقتضية لرفعه.  
(٧) قوله: حفظاً للوزن تعليل لعدم جعله على الحرف الأوسط، لأنه بوسط الكلمة يعرف  
وزنها هل هي مفتوحة العين أو مضمومة أو مكسورة، وليس هذا وحده سبب كون  
الإعراب في آخر الكلمة، بل له ولأن المعرب دال على الذات والإعراب دال على=

وقد يكون بحرف. (ح): وكل منهما<sup>(١)</sup> لفظي وتقديري<sup>(٢)</sup>.

### فصل

والاسم نوعان: معرب، وهو ما قام فيه المقتضي، ولم يشبه مبني الأصل، ومبني وهو نقيض أيهما<sup>(٣)</sup> فالمعرب بالحركات أنواع:

الأول: يستوعبها<sup>(٤)</sup>، وهو المفرد وشبهه<sup>(٥)</sup>، الصحيح اللام وشبهه<sup>(٦)</sup>، المنصرف وشبهه<sup>(٧)</sup>. ويلحقه التنوين إلا مع اللام أو الإضافة، مثل: رجل. الرجل، رجل القوم.

=وصفه، ومرتبة الذات قبل الوصف. فالاسم يدل على المسمى، والإعراب يدل على صفته، ولا شك أن الصفة متأخرة عن الموصوف، فالأنسب أن يكون الدال عليها أيضاً متأخراً عن الدال عليه. انظر في ذلك الرضى ٢٥/١ وشرح الفريد للعصام ١٢٧.

(١) أي: الإعراب بالحركة والإعراب بالحرف.

(٢) قال ابن الحاجب في الإيضاح ١٢٣/١ - ١٢٤: ولا أعرف أحداً ذكر الإعراب المحلى بالحرف، وهو ثابت من غير شك في مثل (ضاربي)، في حال الرفع، وبيانه أن أصله (ضاربوني) باتفاق، فحذفت النون للإضافة ثم قلبت الواو ياء على ما يقتضيه أصل الإعلال في مثلها ثم ادغمت فتعذر اللفظ بحرف الإعراب للاستقلال، وهذا معنى المعرب تقديراً بالحركات، وأيضاً فلو لم يكن معرباً تقديراً وجب أن يكون معرباً لفظاً أو مبنياً وذلك متفق باتفاق، وما ذكره هنا عن ابن الحاجب اختاره في (لكلil التاج) دون نسبة إلى ابن الحاجب - ق ١٤٧/ب. ورجحه أيضاً الجامي في شرح كافية ابن الحاجب ص ٥١.

(٣) في م: (وهو تقيضه). والمراد: نقيض ما قام فيه المقتضى، وهو ما لم يقم فيه المقتضى، ونقيض ما لم يشبه مبني الأصل، وهو ما أشبه مبني الأصل.

(٤) أي: يستوفي حركات الإعراب الثلاث وهي الضمة والفتحة والكسرة.

(٥) المراد به الجمع المكسر المنصرف.

(٦) المراد به معتل اللام قبله ساكن كظبي ونحى، أو معتل مضعف ككرسي وولي.

(٧) في غير الأصل، ت: (شبيهة) في الثلاثة. ومعناها واحد كما في صحاح الجوهري

(شبه). والمراد بشبه المنصرف المضاف وما دخلته اللام من غير المنصرف، فإنه يجر

حينئذ بالكسرة التي منعها لأجل منع الصرف.

يه: اَعْتَوَرْتُهُ لِخِفَتِهِ<sup>(١)</sup>، والتنوين يُظْهَرُ تَمَكُّنُهُ<sup>(٢)</sup>. إلا مع التعريفين<sup>(٣)</sup>، إِنَّمَا يَجْتَمِعُ واصلٌ وفاصلٌ<sup>(٤)</sup>، أو زيادتان/ أوله وآخره لا لمعنى<sup>(٥)</sup>.

ولا تنوين في الوقف إلا في النصب فيبذل ألفاً، وشذو<sup>(٦)</sup>:

١ - جَعَلَ السَّيْنُ عَلَى الدَّفِّ إِسْرَ . . . . .

ولا حركة، إلا زوماً<sup>(٧)</sup>، رفعاً وجراً لا نصباً في الأصح، أو إشماماً<sup>(٨)</sup>، رفعاً

(١) أي: لحقته الحركات الثلاث وهي الضمة والفتحة والكسرة.

(٢) انظر الكتاب ٢٠/١ - ٢٢.

(٣) التعريف باللام والتعريف بالإضافة.

(٤) الواصل بالإضافة، والفاصل التنوين، وارجع لما نقلته عن السهيلي آنفاً.

(٥) هذا في اجتماع اللام مع التنوين.

(٦) قوله من ت، د.

١ - هذا عجز بيت من الرمل لعدي بن زيد العبادي (ديوانه ص ٥٩)، وصدوره:

فَتَيَّرُ جَنْبِي كَأَنِّي مُهْدَأٌ

شتر: قلق من هم أو مرض. المهدأ: هو الصبي المعلن لينام. القين: الحداد. الدف: الجنب.

والشاهد في قوله (ابر) حيث سكنه شذوذاً، وحقه أن يقول فيه: (ابرا) بإبدال التنوين ألفاً.

قال ابن جني: ولم يحك سيبويه هذه اللفظة، لكن حكاهما الجماعة، أبو الحسن، وأبو

عبيدة، وقطرب، وأكثر الكوفيين.

والبيت في: إصلاح المنطق ص ١٥٦، الخصائص ٩٧/٢، المقرب ٢٥/٢، شرح

الجمال لابن عصفور ٤٣١/٢، شرح ابن يعيش ٦٩/٩، تهذيب اللغة (هدى) أساس

البالغة والصحاح واللسان والتاج (المشوف المعلم في ترتيب الإصلاح على حروف

المعجم) مادة (هدأ)، شعراء النصرانية ٤٥٢/١ - ٤٥٣، الجمال لابن شقير ص ٣٦٥.

(٧) الرُوم: هو النطق ببعض الحركة بصوت خفي يسمعه القريب دون البعيد، أو هو صوت

ضعيف، كأنك تروم الحركة ولا تتمها، وتختلسها اختلاساً، وذلك مما يدركه الأعمى

والبصير، لأن فيه صوتاً يكاد الحرف يكون به متحركاً.

انظر شرح ابن يعيش ٦٧/٩، الإقناع في القراءات السبع ٥٠٤/١، الكشف عن وجوه

القراءات ١٢٢/١، النشر ٢٨١/٢، شرح الشافية للرضي ٢٧٥/٢.

(٨) الإشمام: تهيز الشفتين للنطق بالضم من غير تلفظ به. ويراها البصير دون الأعمى، لأنه بلا

صوت يسمع. واشتقاق الإشمام من الشم، لأنك أشممت الحرف رائحة الحركة بأن

هيات العضو للنطق بها. =

ققط، أو تضعيفاً<sup>(١)</sup>، رفعاً وجرأً فيما يتحرك قبل آخره الذي ليس بهجرة<sup>(٢)</sup>، وكذا نصباً مُعرّفاً<sup>(٣)</sup>، وشذ في المنكر<sup>(٤)</sup>، نحو<sup>(٥)</sup>:

٢ - لَقَدْ خَشِيتُ أَنْ أَرَى جَدّاً

في عايننا<sup>(٦)</sup> ذا بعدما<sup>(٧)</sup> أخَصَبَا

= انظر شرح ابن يعيش ٦٧/١، الإقناع ٥٠٥/١، شرح الشافية للرضي ٢٧٥/٢، الكشف عن وجوه القراءات ١٢٢/١.

- (١) هو تشديد الحرف في الوقف، ولا يكون في الحرف الذي قبله ساكن، لأنه لا يجتمع في الكلام ثلاثة سواكن. انظر الإقناع ٥٠٥/١، وشرح ابن يعيش ٦٧/١.  
(٢) مثل: هذا خالد، ومررت بخالد. ومنه قوله:

ببازل وجنء أو عَيْهَلْ

انظر شرح ابن يعيش ٦٨/١.

- (٣) عبارة (وكذا نصباً معرفاً) ساقطة في م، د.

(٤) في م: وشذ في النصب.

(٥) (نحو) ساقطة من ش.

٢ - البيتان من الرجز، وهما لرؤبة بن العجاج (في ملحقات ديوانه ١٦٩) ونسبهما له سيبويه. الجذب: القحط، نقيض الخصب. وأخصباً: فعل ماضٍ من الخصب، وهو الرخاء، وشدد باء ضرورة والشاهد تشديد الباء من الجذب، وقد حرك الدال بحركة الباء قبل التشديد لالتقاء الساكنين وهو شاذ كما ذكره المصنف، وقد وجهه سيبويه في الكتاب بقوله: (فعلوا هذا إذ كان من كلامهم أن يضاعفوا).

سيبويه ١٧٠/٤، شرح الجمل لابن عصفور ٤٢٨/٢، ٤٣٧، شرح شواهد الشافية للبغدادي ٢٥٤، المخصص ١٣٤/١٢، التصريح ٤٣١/٢، ٤٣٦، شرح ابن يعيش ٩/٦٩، العين ٥٤٩/٤، اللسان (جذب).

ولم يرد البيتان في نسخة م. وورد مكانهما قوله:

أو كالحريق وافق القصب

وفيه شاهد أيضاً على مجيء التضعيف في المنصوب المعروف.

(٦) في الأصل: عامها.

(٧) في ت: بعد أن.

أو نقلًا من صحيح<sup>(١)</sup> إلى ساكن صحيح قبله رفعاً وجرّاً كالنقير والقصر<sup>(٢)</sup>، لا نصباً إلّا في المهموز كالحَبَا<sup>(٣)</sup>. أو إبدال التنوين حرف لين من جنس حركة الإعراب. كـ «هذا زيدو»<sup>(٤)</sup>، أو الهمزة الآخرة من جنس حركتها.

### فصل

وأبنية المعرب المجرد عن الزوائد ثلاثة<sup>(٥)</sup>: ثلاثي، ورباعي، وخماسي<sup>(٦)</sup>. فالثلاثي اثنا عشر<sup>(٧)</sup> وزنًا: (فَعَلَ) مثلث الفاء، مع كل حركة تثليث العين

(١) (من صحيح) ساقطة من ش، م.

(٢) في مادة (نقر) من اللسان: (ابن سيدة: النقر أن تلتزق طرف لسانك بحنكك وتفتح ثم تصوت، وقيل: هو اضطراب اللسان في الفم إلى فوق وإلى أسفل، وقد نقر بالدابة نقرًا، وهو صويت يزعهه. وفي الصحاح: نقر بالفرس، قال عبيد بن ماوية الطائي: أنا ابنُ ماويةَ إذْ جَدُّ النَقِيرِ وجاءت الخيلُ أَشابيَّ رُمُرُ أراد النقر بالخيْل، فلما وقف نقل حركة الراء إلى القاف، وهي لغة لبعض العرب) وأصل القصر أيضاً: القصر، فلما وقف عليه الراجز نقل حركة الراء إلى الصاد الساكنة قبلها. وشاهده قوله:

أنا جرير كنيستي أبو عمر أضرب بالسيف وسعد في القصر  
وانظر الكتاب ١٧٣/٤، الإنصاف ٧٣٢/٢، المعنى، ٥٥٩/٤، الهمع ١٠٧/٢، ٢٠٨، شرح شواهد المغني ٢٨٥، التصريح ٣٤١/٢.

(٣) في الصحاح (خبأ): (والخبء ما خُييء، وكذلك: الخبيء، على فاعل. وخبء السماوات القطر، وخبء الأرض النبات). وقد أجاز الكوفيون مثل هذا النقل في المنصوب المحل بال الساكن ما قبل آخره وإن لم يكن مهموزاً، فأجازوا مثل: (رأيت البكر) أي: البكر، ومنعه البصريون.

انظر الإنصاف ٧٣١/٢ وشرح ابن يعيش ٧٢/٩.

(٤) هي لغة أزد السراة، يجرون الرفع والجر مجرى النصب فيبدلون ويقولون: هذا زيدو، ومررت بزيدي. انظر كتاب سيبويه ١٦٧/٤ وشرح ابن يعيش ٧٠/٩.

(٥) (ثلاثة) ساقطة من ش، م، ن، د.

(٦) زاد في د: منحصرة.

(٧) في الأصل، ت، م، د: ١٢.

وتسكينها<sup>(١)</sup>، صارت اثني عشر<sup>(٢)</sup>، المستعمل منها عشرة<sup>(٣)</sup>، وأُطْرِح الانتقال من كسر إلى ضم كالجِجَك<sup>(٤)</sup>، والعكس كالذُّنُل<sup>(٥)</sup> لاستثقالهما<sup>(٦)</sup>. وما جاء فشاذاً.  
 به<sup>(٧)</sup>: والرباعي خمسة: جَعْفَرُ<sup>(٨)</sup>، زَبْرَج<sup>(٩)</sup>، بُزْئُنْ<sup>(١٠)</sup>، دِزْهَمْ، قَمِطَرُ<sup>(١١)</sup>.

(١) في ت: (وسكونها). وهي ساقطة من ش.

(٢) في ش، م، ن: ١٢.

(٣) وأمثلةها: كلب، عدل، برد، جبل، فخذ، رجل، عنب، ابل، صرد، عنق.  
 وانظر شرح الرضي ٣٥/١.

(٤) الحبك - بضم الحاء والباء -: الطريقة في الرمل ونحوه، وهو جمع حباك وحبيكة.  
 ويقال فيه أيضاً: الحبك - بكسر الحاء والباء - وهي في قوله تعالى: ﴿وَأَنفَاءً ذَاتَ نَلِيلٍ﴾  
 بمعنى طرائق النجوم. كذا في الصحاح - مادة (حك). ولم يرد في كلامهم (فعل) بكسر  
 ثم ضم. قال سيويه ٢٤٤/٤: (وليس في الكلام فعل). وانظر المقتضب ٥٣/١،  
 والممتع ص ٦٠.

(٥) في الصحاح (دال): (والدئل: دوية شبيهة بآبن عرس، قال كعب بن مالك:

جاؤوا بجيش لو قيس معرسة ما كان إلا كعمرس الدئل

قال أحمد بن يحيى: لا نعلم اسماً جاء على فعل غير هذا. قال الأخفش: وإلى المسمى بهذا  
 الاسم نسب أبو الأسود الدؤلي). وقد نفى سيويه هذا البناء بقوله في الكتاب ٢٤٤/٤:  
 (واعلم أنه ليس في الأسماء والصفات فُعل، ولا يكون إلا في الفُعل). وانظر المقتضب ١/  
 ١٩٣، والمنصف ٢٠/١، وأوضح المسالك ٣٦١/٤، وشرح الشافية للرضي ٣٦/١.

(٦) في ش، ن: لتقلهما.

(٧) كتاب سيويه ٢٨٨/٤ - ٢٨٩.

(٨) الجعفر: النهر عامة، أو النهر المألن، أو النهر الصغير، أو النهر الواسع الكبير. وبه سمي  
 الرجل. وجعفر أبو قبيلة من عامر، وهم الجعافرة. اللسان (جعفر).

(٩) الزبرج له عدة معان منها: الوشي، والذهب، وزينة السلاح، والسحاب الرقيق أو  
 الأحمر. انظر اللسان (زبرج) وشرح الشافية للرضي ٥١/١.

(١٠) البرثن: مخلب الأسد، وقيل: هو للسبع كالإصبع للإنسان، وقيل: الكف بكمالها مع  
 الأصابع. انظر اللسان (برثن).

(١١) وزنه: فعل، ومعناه: الجمل القوي السريع، وقيل: الضخم القوي. ومن الرجال القصير  
 الضخم. وله معان آخر. اللسان (قمطر)، وشرح الشافية للرضي ٥١/١.

وزاد (ش) جُخْدَبًا بفتح الدال<sup>(١)</sup>.  
والخماسي أربعة: سَفَرَجَل<sup>(٢)</sup>، قِرْطَعِب<sup>(٣)</sup>، قُدْعَمِل<sup>(٤)</sup>، جَحْمَرِش<sup>(٥)</sup>.  
ولا زيادة لأوزان المجرد على عدد هذه/وصفتها<sup>(٦)</sup>.  
وأما المزيد (فيه)<sup>(٧)</sup> فينتهي إلى (٣٠٨). وقيل: بل وثمانين<sup>(٨)</sup> فما خرج  
عنها<sup>(٩)</sup> فليس من لغة العرب. وقيل: لا تنحصر.

### فصل

م. ح: وإذا أضيف هذا النوع<sup>(١٠)</sup> إلى ياء النفس أعرب تقديراً، لتعذر

(١) جخذب بوزن فعلل، وهو الضخم الغليظ من الرجال والجمال، والجمع: جخادب  
والجراد الأخضر الطويل الرجلين، وضرب من الجنادب. اللسان (جخذب)، والمساعد  
١٥/٤.

(٢) سفرجل بزنة (فعلل). وهو فاكهة معروفة.

(٣) قرطعب بزنة (فعلل)، بمعنى شيء، يقال: ما عنده قرطعبة، أي: شيء ويقال: ما عليه  
قرطعبة، أي: قطعة صغيرة. اللسان (قرطعب) والمساعد ١٧/٤.

(٤) قدعمل بزنة (فعلل). وهو الضخم من الإبل. وقيل: معناه شيء. يقال: ما أعطاني  
قدعملاً، أي شيئاً. انظر الصحاح (قدعمل)، شرح الشافية للرضي ٥١/١.

(٥) جحمرش بزنة (فعلل). في الصحاح: (الجحمرش: المعجوز الكبيرة، والجمع:  
جحامر، والتصغير جحيمر، وأفعى جحمرش، أي: خشناء) وفي المساعد ١٧/٤:  
(وقال السيرافي: هي المعجوز المسنة).

(٦) هذا على وفق ما ذكره سيويه في الكتاب ٣٠١/٤ - ٣٠٢، وقد زاد أبو بكر بن السراج بناء  
آخر في أبنية الخماسي، وهو (فعلل)، نحو (هندلج). قال في اللسان (هندلج): (الهندلج  
بقلة، قيل: إنها عربية، فإذا صح أنه من كلامهم وجب أن تكون نونه زائدة، لأنه لا أصل  
بإزائها فيقابلها، ومثال الكلمة على هذا «فنعلل» وهو بناء فائت).  
وانظر: التبصرة ٧٨٦/٢، وشرح الرضي على الشافية ٤٩/١.

(٧) (فيه) ساقطة من الأصل، ت.

(٨) ذكره الرضي في شرح الشافية ٥٠/١.

(٩) في الأصل، ن: منها.

(١٠) يعني المفرد الصحيح وشبهه.



اجتماع حركة الإعراب مع الكسرة اللازمة لها<sup>(١)</sup>.

وُحِصَّتْ بالحذف<sup>(٢)</sup>، لَتَبَدَّلَهَا<sup>(٣)</sup>.

با. هر: بل يبنى<sup>(٤)</sup>، لإضافته إلى المبني<sup>(٥)</sup>. قلنا: فيلزم في «غلامك»<sup>(٦)</sup>.

وقيل: لفظاً في الجر<sup>(٧)</sup>. قلنا: لا مُحْصَصٌ<sup>(٨)</sup>. وقيل: بل أُعْطِيَ إعراب الياء<sup>(٩)</sup>.

(١) انظر المفصل بشرح ابن يعيش ٣١/٣ - ٣٣، والإيضاح لابن الحاجب ١٢٣/١.

(٢) أي: وخصت حركة الإعراب بالحذف.

(٣) قال ابن يعيش ٣٢/٣: (وإنما وجب كسر ما قبل ياء المتكلم لتسلم الياء من التغيير والانتقال، وذلك أن ياء المتكلم تكون ساكنة ومفتوحة، فلو لم يكن يكسر ما قبلها لكانت تنقلب في الرفع وواو في إعراب من أسكنها، وكان اللفظ في الرفع «هذا غلامو» فتذهب صيغة الإضافة... فلما كان أعراب ما قبلها يؤدي إلى تغييرها وانتقالها إلى لفظ غيرها رفضوا ذلك وعدلوا إلى كسر ما قبلها البتة).

(٤) في م: مبني.

(٥) انظر شرح ألفية ابن معط لابن الخباز ص ١١، والجمل لعبد القاهر الجرجاني ص ١١ (طبعة دمشق ٩٧٢م بتحقيق علي حيدر) ووافقه ابن الخباز في المرتجل ص ١٠٩، ط دمشق ١٩٧٢. وفي ارتشاف الظرب لأبي حيان ورقة ٢٤٧ (مخطوطة الأحمدية بحلب برقم ٧٩٩) نسب هذا الرأي إلى الجرجاني وابن الخباز والمطرزي والزمخشري. ونسب ابن مالك في شرح الكافية الشافية ٩٩٩/٢، إلى الجرجاني وابن الخباز والخباز. وانظر الإيضاح لابن الحاجب ١٢٣/١، وشرح ابن يعيش ٣١/٣.

(٦) أي: فيلزم بناء ما أضيف إلى كاف الخطاب، لأنه مبني أيضاً. وانظر شرح الكافية لابن مالك ١٠٠٠/٢.

(٧) نسب أبو حيان القول بذلك إلى ابن مالك في الارتشاف، كما ذكرته قبل قليل. والذي في شرح الكافية لابن مالك ١٠٠٠/٢ خلاف ذلك. فقد قال: (والصحيح أنه معرب، إذ لا سبب فيه من أسباب البناء المرتب عليها بناء الأسماء). ولم يفرق بين الجر وأخويه. وقال ابن الحاجب في الإيضاح ١٢٣/١: (ومن زعم أنه في حال انخفاض معرب لفظاً وفي غيره تقديراً فعمدته وجود الكسرة، ويظهر أن تحقق المفرد ثابت قبل التركيب، وقد سبقت للمفرد كسرة لموجب، فلا أثر لموجب طارئ).

(٨) في ت: (لا مخصص للجر). وقد اعترض على المصنف في حاشية الأصل بأن المخصص حاصل، لأن الكسرة في الجر تكون للإعراب، وتغني عن كسرة البناء، بخلاف الضمة والفتحة.

(٩) المعروف أن الياء مبنية. وإنما قصد إعرابها المحلى وهو الجر بالإضافة.

قلنا: لا يخلو اسم من <sup>(١)</sup> إعراب <sup>(٢)</sup>.

### (غير المنصرف)

النوع الثاني: لا ينصرف إلى ما يُمنع <sup>(٣)</sup> من الفعل «الجر والتنوين» <sup>(٤)</sup>، لشبهه إِيَّاهُ <sup>(٥)</sup> بعلتين فرعيتين، أو ما يقوم مقامهما من <sup>(٦)</sup> تسع صار بهما فرعاً كفرعية الفعل على الاسم من جهتي اشتقاقه <sup>(٧)</sup> وعدم استغنائه <sup>(٨)</sup>، فَجُعِلَ جَرُّهُ كَنْصَبِهِ.

ويجمع التسع قولنا:

عَرَفْ وَأَعْجَمْ وَأَنْتَ بَعْدَ عَذْلِكَ زِدْ زِنْ ثُمَّ رَكَّبْ وَصِفْ وَاجْمَعْ وَذِي الْعِلَلِ <sup>(٩)</sup>  
فالمعرفة فرع التنكير، لَسَبْقِهِ <sup>(١٠)</sup>، والمعتبر العلمية فقط، لتضعيف اللام والإضافة شَبَّهَ الفعل <sup>(١١)</sup>.

(١) في ش، ن، د: عن.

(٢) في ت: (الإعراب). ومراده أن الاسم لا بد له من إعراب، فلا يعطي إعراب غيره.

(٣) في ت: يمتنع.

(٤) في ت: (وهو الجر والتنوين). والجر بدل من (ما)، أي: لا ينصرف إلى الجر والتنوين اللذين منع منهما الفعل.

(٥) أي: الفعل.

(٦) في د: مع.

(٧) لأن الفعل مشتق من الاسم على مذهب البصريين خلافاً للكوفيين. انظر: الإنصاف ١/ ٢٣٥.

(٨) في ت: (استغنائه عنه). ومراده أن الفعل لا يستغني عن الاسم لأنه لا يكون كلاماً بدونه، والاسم يكون كلاماً بدون الفعل، بتركبه مع اسم آخر. فالاسم يستقل كلاماً دون الفعل فكان أصلاً. وانظر الإيضاح لابن الحاجب ١/ ١٢٦.

(٩) هذا من نظم المصنف. وهو أسهل وأخصر بما قاله أبو سعيد الأنباري النحوي في جمع العلل، وهو:

موانع الصرف تسع كلما اجتمعت ثنتان منها فما للصرف تصريب

عدل ووصف وتأنيث ومعرفة وعجمة ثم جمع ثم تركيب

والنون زائدة من قبلها ألف ووزن فعل وهذا القول تقريب

(١٠) (لسبقه) ساقطة من ن.

(١١) أي: المعتبر في منع الصرف تعريف العلمية دون التعريف باللام أو الإضافة لأنهما يضعفان شبه الاسم بالفعل.

والعجمة فرعيها غرابتها، وشرطها العلمية في العجمة<sup>(١)</sup>، لثلاثا تَعْتَوِرُهَا اللام والإضافة، وزيادة على ثلاثة أحرف<sup>(٢)</sup>.

م. ح: أو تحرك الأوسط<sup>(٣)</sup> كَشَرَ<sup>(٤)</sup>، إذ حركته كالزيادة<sup>(٥)</sup> بدليل حذف الألف في النسبة إلى بَشَكَ<sup>(٦)</sup>، وقلبها في النسبة إلى/ ملهى<sup>(٧)</sup>.  
يه: بل ينصرف<sup>(٨)</sup>.

(١) أو يكون علماً حين نقله من اللغة العجمة إلى اللغة العربية، بأن يجعل الناقل أول استعماله في العربية علماً، وإن لم يكن كذلك في العجمة كقالبون - اسم واحد من القراء - وهو في اللغة العجمة بمعنى الجيد، نقل من العجمة إلى العربية بأن جعل علماً على هذا القاري.

والمصنف لم يذكر ذلك متابعة لابن الحاجب فإنه يشترط العلمية الأصلية في كلام العجم ولا يعتبر العلمية التي تطرأ بعد نقل الاسم، وعلل اشتراطه هذا بأنه إذا نقل غير علم اعتوت عليه أحكام كلامهم بخلاف ما إذا نقل علماً واعترض عليه الرضي.  
انظر الإيضاح لابن الحاجب ٤٧/١، شرح الكافية له ٥٣/١، شرح الرضي.

(٢) عطف على قوله: «العلمية في العجمة» فيصير للعجمي شرطان: كونه علماً في العجمة، وكونه زائداً على ثلاثة أحرف. وهذا اشتراط أكثر النحويين. انظر الإيضاح لابن الحاجب ١٤٧/١.

(٣) في ش، ن، م، د: الحشو.

(٤) شتر: اسم لقلعة من أعمال أزان، وهو إقليم بولاية أذربيجان. مراصد الاطلاع ٧٨٣/٢.  
وانظر شرح ابن يعيش ٦٩/١، والإيضاح لابن الحاجب ١٤٧/١.

(٥) في ن: كالرابع.

(٦) البشكى: الناقة السريعة، والمرأة الخفيفة عمل الديدن. اللسان (بشك). والنسبة إليه «بشكى» بحذف الألف، للاعتداد بحركة الشين وجعلها كالحرف.

(٧) لعدم تحرك الأوسط، وهو اللام، فالنسبة إليه على قياسه «ملهوي». وانظر المقتصد شرح الإيضاح للرجاني ٩٩٢/٢.

(٨) قال في الكتاب ٢٢٠/٣: (كل مذكر سمي بثلاثة أحرف ليس فيه حرف التأنيث فهو مصروف كائناً ما كان أعجمياً أو عربياً، أو مؤنثاً، إلا «فعل» مشتقاً من الفعل، أو يكون في أوله زيادة، فيكون كيجد ويضع أو يكون كضرب لا يشبه الأسماء).

كثر: وينصرف ساكنه حتماً، لخصته كنوح. م. هر: بل يُخَيَّر<sup>(١)</sup>.  
والتأنيث فرع التذكير، لسبقه.

وتشترط العلمية في ذي التاء، لِيُلازِمَهُ<sup>(٢)</sup>، وفي المعنوي كذلك<sup>(٣)</sup>، مع كونه زائداً على ثلاثة<sup>(٤)</sup> كزنب، أو أعجمياً كـ «ماء»<sup>(٥)</sup> و«جوز»<sup>(٦)</sup> و«جَمَص»<sup>(٧)</sup>.

(١) جعل الزمخشري «نوح» وشبهه من العجمي الساكن الوسط في الثلاثي كالمؤنث الثلاثي الساكن الوسط كـ (هند)، و(دعد) في جواز منعه من الصرف.

قال ابن يعيش ٧١/١: (والمصنف لم يفرق بين هند وجل، وبين لوط ونوح، وجعل حكم نوح ولوط في الصرف ومنعه كهند ودعد، وهو القياس، إلا أن المسموع ما ذكرنا) وانظر الإيضاح ١٥٣/١. وهذا وقد خطأ قوم - منهم العصام في شرح الفريد ص ١٦٤ - الزمخشري في تجويز منع صرفه، وفي حاشيته على الجامي ص ٦٨، ادعى الإجماع على وجوب صرفه، وعد ما وقع من الزمخشري سهواً منه، وانظر أيضاً شرح الكافية للعصام ص ٥٦، ورأي عبد القاهر الجرجاني في الجمل ص ٩.

(٢) أي: ليلازمه التأنيث، ذلك أن التأنيث المشترط في منع الصرف هو اللازم الذي لا يفارق الكلمة بوجه، وذلك إنما يكون إذا كان ألفاً مقصورة أو ممدودة، أو كان مع العلمية، فإن لم يكن كذلك لم يكن سبباً، بدليل قولهم: «مررت بامرأة قائمة» فلو كان التأنيث لمجرده سبباً لامتنع قائمة من الصرف، لأن فيه التأنيث والصفة، ولكنه لما كان غير لازم لم يعتد به، عن الإيضاح لابن الحاجب ١٢٦/١ ملخصاً.

(٣) أي: تشترط فيه العلمية، وهو المؤنث بغير علامة.

(٤) في ت، ن: ثلاثة أحرف.

(٥) ماء: هي بالفارسية قسبة البلد أي بلد، فلا تستعمل إلا مضافة، كماء البصرة، وهي نهاوند، وقم وهمذان، لأن أهل البصرة افتتحوها، وماء، دينار، وهي نهاوند أيضاً، وماء شهریاران، وماء الكوفة، وهي الدينور، لأن أهل الكوفة افتتحوها.

انظر: معجم ما استعجم ١١٧٦/٢، فتوح البلدان ص ٣٧٥، ومراسد الاطلاع ١٢٢٤/٣.  
(٦) جوز: مدينة بفارس، ينسب إليها الورد الجوري، قال الشاعر:

أطيب ريحاً من نسيم الصبا جاءت برياً الورد من جور  
وجور أيضاً اسم محلة بنيابور.

انظر: فتوح البلدان ص ٣٨٧، مراسد الاطلاع ٣٧٥/١.

(٧) حمص: المدينة المعروفة بالشام، ولا يجوز فيه الصرف، لأنه اسم أعجمي سميت برجل من العماليق يسمى «حمص»، ويقال: رجل من عاملة هو أول من نزلها.

انظر: معجم ما استعجم ٤٦٨/١، وامتناع الثلاثة من الصرف للمعجمة والتأنيث المعنوي.

كثر: أو متحرك الأوسط<sup>(١)</sup> كَقَرَّ<sup>(٢)</sup>. ر. ي: بل يُخَيَّر<sup>(٣)</sup>. قلنا: الحركة كالرابع، لما مر.

يه. د: وساكنه كمتحركه ك(هند)<sup>(٤)</sup>. م. ح. وغيرهما<sup>(٥)</sup>: بل يُخَيَّر فيه<sup>(٦)</sup> كقوله<sup>(٧)</sup>:

٣ - لَمْ تَتَلَفَّعْ بِفَضْلِ مِشْزَرِهَا دَعْدٌ وَلَمْ تُغْذَ دَعْدٌ بِالْعَلْبِ

(١) في ش، م، ن، د: الحشو.

(٢) سقر: من أعلام الجحيم. وعند البعض علم على طبقة من طبقات النار.

انظر القاموس (سقر)، عصام على الجامي ص ٦٥، والإيضاح لابن الحاجب ١/١٤٧.

(٣) ذكر ذلك عن ابن الأبياري الرضي في شرح الكافية ١/٥٠، والأزهري في التصريح ٢/٢١٨، وابن عقيل في المساعد ٣/٢٤. ولم أجد من نسب ذلك للكسائي.

(٤) هذا وهم من المصنف، فإن سيويه والمبرد لم يوجبا منع صرف الثلاثي الساكن الوسط إلا أنه أجود عندهما.

قال سيويه ٣/٢٤٠: (واعلم أن كل مؤنث سميت بثلاثة أحرف متوال منها حرفان بالتحرك لا ينصرف، فإن سميت بثلاثة أحرف فكان الأوسط منها ساكناً وكانت شيئاً مؤنثاً أو اسماً الغالب عليه المؤنث كسعاد، فأنت بالخيار إن شئت صرفته وإن شئت لم تصرفه. وترك الصرف أجود. وتلك الأسماء نحو: قدر، وعتر، ودعد، وجمل، ونعم، وهند. وقد قال الشاعر، فصرف ذلك ولم يصرفه:

لَمْ تَتَلَفَّعْ بِفَضْلِ مِشْزَرِهَا دَعْدٌ وَلَمْ تُغْذَ دَعْدٌ فِي الْعَلْبِ  
فصرف ولم يصرف).

ونحو هذا في المقتضب للمبرد ٣/٣٥٠، والتخيير في مثله متفق عليه بين النحويين لم يخالف في ذلك إلا الزجاج فإنه منع صرفه في كتابه ما ينصرف وما لا ينصرف ص ٤٩. وانظر الأصول ٢/٨٦، وشرح السيرافي ٤/٣٦٩.

(٥) وغيرهما) ساقطة من ت.

(٦) (فيه): ساقطة من د. وانظر شرح ابن يعيش ١/٧٠، والإيضاح لابن الحاجب ١/١٥٣.

(٧) في ش، ن: (لقوله). ت: كقولهم.

٣ - البيت من المنسرح، وهو لجزير في ديوانه ص ١٠٢١، وفي الاقتضاب للبطليلوسي ص ٣٦٧ أنه يروي أيضاً لعبد الله بن قيس الرقيات، وهو في ملحقات ديوانه ص ١٧٨.

ويروي: «تتفع»، مكان «تتلفع» ولم تنق مكان «لم تغذ». وفي أكثر المصادر «في العلب» =

وأما ذو الألف فلا شرط فيه<sup>(١)</sup>.

### فصل

وغير الحقيقي<sup>(٢)</sup>، كالقبائل والبقاع، والمنقول إلى المذكر كالحقيقي<sup>(٣)</sup>، إلا نساء، وإماء<sup>(٤)</sup>. لكن شرط معنوي المنقول إلى المذكر الزيادة فقط<sup>(٥)</sup>، فقدم منصرف<sup>(٦)</sup>، وعقرب ممتنع<sup>(٧)</sup>.

(وفي نقل المذكر إلى المؤنث)<sup>(٨)</sup> يمتنع الرباعي والعجمي مطلقاً.

لا ل<sup>(٩)</sup>. يه: . . . . .

= والشاهد فيه: صرف «دعد» وتركه، لأنه علم مؤنث ثلاثي ساكن الأوسط، فهو يحتمل الصرف لخفته وإن اجتمع فيه علتان: التأنيث والتعريف.

كتاب سيبويه ٢٤١/٣، الجمل ص ٢٢٧، الخصائص ٦١/٣، النصف ٧٧/٢، المقتصد للجرجاني ٩٩٤/٢، شرح ابن يعيش ٧٠/١، الكامل ص ١٧٧، الموشح للمزني ص ٩٣، ما ينصرف وما لا ينصرف ص ٥٠، التبصرة ٥٥٢/٢، الأشموني ٣٦٣/٣، اللسان (دعد، لفع) التاج (لفع، علب، دعد).

(١) العبارة ساقطة من ت، ومراعاة أن المؤنث بالألف لا يشترط فيه لمنع الصرف شيء مما ذكر آنفاً.

(٢) أي: المؤنث غير الحقيقي، وهو المجازي.

(٣) أي: في الاعتداد به في منع الصرف.

(٤) إذا سمي بهما مذكر فهما منصرفان، لأن التأنيث فيهما تأنيث جمع لا يعتد به، ولم ينزل الحرف الرافع فيهما منزلة علامة التأنيث.

انظر: الحلل لابن السيد ص ٢٨٤.

(٥) (فقط) من الأصل، د. والعبارة في ن: (لكن شرط معنوه الزيادة).

(٦) إذا سمي به مذكر، بخلاف ما إذا سمي به مؤنث فإنه يعتد حيثنيز بحركة الدال لأنها كالرابع.

(٧) انظر تفصيل ذلك في المقتصد ٩٩٢/٢ - ٩٩٦، والتبصرة ٥٥٣/٢.

(٨) في الأصل، ت: (وفي العكس). والمراد تسمية المؤنث بالمذكر.

(٩) الخليل بن أحمد الفراهيدي: إمام أئمة اللغة والنحو، وأستاذ سيبويه، وواضع علم العروض. ألف كتاب العين، ومعاني الحروف، وجملة آلات العرب، وتفسير حروف اللغة، وعاش فقيراً زاهداً منقطعاً للعلم والعبادة. وكانت ولادته بالبصرة سنة (١٠٠هـ) ووفاته بها سنة (١٧٠هـ). ترجمته في: أنباء الرواة ٣٤١/١، أخبار النحويين ٣٨، طبقات النحويين ص ٤٢، بغية الوعاة ص ٥٥٧.

وغيرهما<sup>(١)</sup> ساكنُ الحشوي<sup>(٢)</sup> كزید<sup>(٣)</sup>.

ني. مي. و: بل يُخَيَّرُ كهند<sup>(٤)</sup>. م. ح: صرفُهُ أرجحُ، لأصالةِ تذكيره<sup>(٥)</sup>.

### فصل

وأسماءُ السور إن لم تكن من حروف التهجي فلها حكمُ نفسها<sup>(٦)</sup>، فالجملةُ

(١) أي: ويمتنع غير الرباعي والعجمي أيضاً.

(٢) (ساكن الحشوي): ساقطة من ت، د.

(٣) في كتاب سيبويه ٢٤٢/٣: (فإن سميت المؤنث بعمر أو زيد لم يجز الصرف. هذا قول ابن أبي إسحاق وأبي عمرو فيما حدثنا يونس، وهو القياس، لأن المؤنث أشد ملائمة للمؤنث. والأصل عندهم أن يسمى المؤنث بالمؤنث، كما أن أصل تسمية المذكر بالمذكر).

وفي شرح السيرافي ٣٧٠/٤: (وقد اختلف في هذا من مضى، فكان قول أبي إسحاق، وأبي عمرو، ويونس، والخليل، وسيبويه أنه لا ينصرف، وكان عيسى بن عمر يرى صرف ذلك، وإليه ذهب أبو العباس المبرد).

قلت: والمبرد ذكر الرأيين ولم يختار أحداً منهما. انظر المقتضب ٣٠١/٣. ونسب ذلك إلى المبرد الصيمري أيضاً في التبصرة ٥٥٣/٢.

(٤) أي: كالمؤنث الثلاثي الساكن الوسط، فيجوز الصرف وعدمه كما تقدم.

وقد نسب المبرد في المقتضب ٣٠١/٣ إلى المازني مثل قول سيبويه المتقدم. أما القول بالتخيير فيه فقد نسب إلى عيسى بن عمر، ويونس بن حبيب، وأبي عمر الجرمي. ونسبه ابن مالك في شرح الكافية ١٤٩٢/٣ إلى عيسى بن عمر وأبي زيد والجرمي والمبرد، ونسبه في التبصرة ٥٥٣/٢ إلى عيسى بن عمر والمبرد، ونسبه ابن الحاجب إلى أبي زيد وعيسى بن عمر والجرمي. انظر شرح الرضي ٥١/١، فالمصنف قد وهم في نسبة هذا إلى المازني، وقول المازني كسيبويه. وانظر الأشموني ٤٧٤/٢، الهمع ٣٤/١، التصريح ٢٢٦/٢.

(٥) لم يتعرض له الزمخشري. أما ابن الحاجب فإنه حكى الخلاف فيه، وأسند ترجيح الصرف فيه للقاتلين بذلك، قال: (وأبو زيد وعيسى والجرمي يجعلونه مثل «هند» في جواز الأمرين، ويرجحون صرفه على صرف «هند» نظراً إلى أصله). شرح الرضي ١/٥١.

(٦) في التبصرة ٥٧٩/٢: (واعلم أن أسماء السور تجري مجرى أسماء القبائل أن قدرتها مضافة أجريتها على حكم أنفسها في الصرف ومنع الصرف).

تُحْكِي<sup>(١)</sup>، والعَجْوِي يُنْعَمُ<sup>(٢)</sup> كيوسف<sup>(٣)</sup>. والعربي بِحَسْبِ قُضْدِ السُّورَةِ أَوْ السُّمْتَى كُمَحْمَدٍ<sup>(٤)</sup>. والمعروف باللام<sup>(٥)</sup> أو الإضافة ينصرف كالقارعة، وآل عمران. وأما الحروف، فالواحد له حكم دَغْدَغٍ<sup>(٦)</sup>، وتصحح حكايته كقاف، وصاذ<sup>(٧)</sup>. والاثنان/ك «حم» يجوز حكايته ومنعه، للتأنيث والعلمية، أو حملاً على مُوَازِنِهِ ك «قاييل»<sup>(٨)</sup>.

وأما الثلاثة فصاعداً، فإِنْ كَانَ أَوَّلُهَا مِنْ ثَلَاثَةٍ<sup>(٩)</sup> وجبَّت الحكاية. ك

- (١) فيقال مثلاً: (هذه سورة اقتربت الساعة وانشق القمر). وانظر الكتاب ٢٥٦/٣.
- (٢) في ت، ن: يمتنع.
- (٣) هذا ليس على إطلاقه، فإنه إن كان ثلاثياً ساكن الأوسط كنوح يصير بمنزلة هود، فيصرف إن نوى حذف (سورة) من قولك: (هذه سورة نوح)، ويمنع أن جعل نوح اسماً للسورة عند سيبويه ٢٥٦/٣.
- (٤) في الكتاب ٢٥٦/٣: (تقول: هذه هود كما ترى، إذا أردت أن تحذف «سورة» من قولك: هذه سورة هود، فيصير هذا كقولك: هذه تميم كما ترى. وإن جعلت «هوداً» اسم السورة لم تصرفها، لأنها تصير بمنزلة امرأة سميتها بعمرو، والسور بمنزلة النساء والأرضين). وانظر التبصرة ٥٧٩/٢.
- (٥) في ت: بالآلف واللام.
- (٦) فيجوز صرفه ومنعه. قال سيبويه ٢٥٨/٣: (ويجوز أن يكون اسماً للسورة فلا تصرفه).
- (٧) فيوقف على الحرف ساكناً. ونقل عن عيسى بن عمر أنه قرأ: قاف، وصاذ، وياسين - بالفتح - فجعلها اسماً واحداً غير مصروفة ونصبها بتقدير: اذكر ياسين: وقاف وصاذ. انظر الكتاب ٢٥٨/٣، التبصرة ٥٨٠/٢، شواذ ابن خالويه ١٢٤، ١٤٤، البحر المحيط ٣٨٣/٧، ومعاني القرآن للفراء ٣٧١/٢.
- (٨) قال سيبويه ٢٥٧/٣: (وأما حم فلا ينصرف، جعلته اسماً للسورة أو أضفته إليه، لأنهم أنزلوه بمنزلة اسم أعجمي نحو: هابيل وقاييل، وقال الشاعر، وهو الكهيت: وجدنا لكم في آل حاميم آيةً تَأُولُهَا مَثَلًا تَقِيّ وَثَقْرِبْ). ثم قال: (واعلم أنه لا يجيء في كلامهم على بناء حاميم وياسين، وإن أردت في هذا الحكاية تركته وفقاً على حاله). وانظر التبصرة ٥٨٠/٢.
- (٩) أي كان الحرف الأول منها مكوناً من ثلاثة أحرف في النطق، فالآلف من (الم) مكون من الهززة واللام والفاء، والطاء من (طسم) مكون من حرفين هما الطاء والآلف. وهذه العلامة في التفريق بين أسماء السور لم أجدها لغير المصنف. وهي في غاية الدقة والخفاء.



«المر»<sup>(١)</sup> وإن كان من حرفين كـ «طسم» فَلَكْ فيه الإدغام<sup>(٢)</sup> مع الحكاية، إذاناً بالمقصود، وَفَكُّهُ مع منع الصرف وفتح الحشو كَبَعْلَبَكْ<sup>(٣)</sup>.

### فصل

وأسماء القبائل والبقاع إن ظهر مع العلمية سَبَبٌ مَتَعُهُ الصَّرْفُ، وإلا اتَّبَعَ السَّمَاعُ. فَيُصَرَّفُ ثَقِيفٌ، وَمَعْدٌ<sup>(٤)</sup>، وَحُتَيْنٌ<sup>(٥)</sup>، وَدَابِقٌ<sup>(٦)</sup>، . . . . .

(١) في ش، ن، م، د: (الم). في الكتاب ٢٥٨/٣: (وأما «كهيمص» و«المر» فلا يكن إلا حكاية، وإن جعلتها بمنزلة طاسين لم يجز، لأنهم لم يجعلوا طاسين كحضرموت، ولكنهم جعلوها بمنزلة هابيل، وقايل، وهاروت).

(٢) أي: ادغام النون من (سين) في الميم التي بعدها.

(٣) قال سيبويه ٢٥٨/٣: (وأما طسم فإن جعلته اسماً لم يكن بد من أن تحرك النون، وتصير ميماً كأنك وصلتها إلى طاسين، فجعلتها اسماً واحداً بمنزلة «دراب جرد» و«بعلبك» وإن شئت حكيت وتركت السواكن على حالها) وانظر التبصرة ٥٨٠/٢.

وبعلبك: علم على بلدة من بلاد الشام قرب بيروت، وهو مركب من «بعل» وهو اسم صنم، و«بك» وهو اسم صاحب هذه البلدة، جعلاً اسماً واحداً من غير أن يقصد بينهما نسبة إضافية أو إسنادية.

انظر: مرادف الاطلاع ٢٠٧/١، شرح الجامي ص ٨٩، اللسان (بعل).

(٤) يجوز فيهما الوجهان: الصرف إن قصد بهما الحي، ومنع الصرف إن قصد بهما القليلة. وشواهد ذلك كثيرة، فقد ذكر سيبويه في كتابه ٢٥٠/٣ ثلاثة شواهد على منع صرف «معد» وذكر ابن السيد البطليوسي في الحلل ص ٢٩١ شواهد عدة على منع معد وثقيف وصرفهما.

(٥) حنين: اسم واد بين مكة والطائف. وبه كانت الوقعة المشهورة بين المسلمين والمشركون. وهو متصرف إن قصد به الموضع كقوله تعالى: ﴿وَيَوْمَ حُنَيْنٍ إِذْ أُنْزِلَتْكُمْ كُرُثُكُمْ﴾ ومتمعن إن قصد به البقعة كقول حسان:

نصروا نبيهم وشدوا أزره بحنين يوم تواكل الأبطال  
انظر معجم ما استعجم ١٧٤/١ واللسان (حنن).

(٦) دابق: مدينة معروفة في فارس، والأغلب عليه التذكير والصرف، لأنه في الأصل اسم نهر. قال الراجز:

بدابق وأبن مني دابق

وقد يؤنث ولا يصرف. انظر معجم ما استعجم ٣١/١، الكتاب ٢٤٣/٣، التبصرة ٢/٥٨٢، الصحاح (دبق).

وَفَلَجُ<sup>(١)</sup>. وَيَمْتَعُ<sup>(٢)</sup> سَدُوسُ<sup>(٣)</sup> وَخَنْدِفُ<sup>(٤)</sup>، وَعُمَانُ<sup>(٥)</sup> وَهَجَرُ<sup>(٦)</sup>. والوجهان حيثُ سُمِعَا كَثْمُودَ<sup>(٧)</sup>، ووَاشِقُ<sup>(٨)</sup>، وَقَرِيشُ<sup>(٩)</sup>.

فعَلُهُ ما صُرِفَ قَصْدُ الْحَيِّ أو المَكَانِ، وما مُنِعَ فَالْقَبِيلَةُ أو البَقْعَةُ، وما خُيِّرَ (فِيهِ)<sup>(١٠)</sup> فَحَسِبُ الْقَصْدِ، وكَذَا ما التَّبَسَّ

(١) فلج: اسم بلد بين البصرة وضربة، وقيل: هو واد بطريق البصرة إلى مكة يبطنه منازل للحجاج وهو مذكر مصروف، وقال الأشهب:

وإن الذي حانت بفلج دماؤهم هم القوم كل القوم يا أم خالد  
انظر الصحاح واللسان (فلج)، معجم ما استعجم ٢٧/٢، ١، سيبويه ٣٤٤/٣ معجم البلدان ٢٧٢/٤.

(٢) في ش: ويمتع.

(٣) في الكتاب ٢٤٩/٣: (فإذا قلت: هذه سدوس: فأكثرهم يجعله اسماً للقبيلة، وإذا قلت: هذه تميم، فأكثرهم يجعله اسماً للأب. وإذا قلت: هذه جذام فهي كسدوس. فإذا قلت: من بني سدوس فالصرف لأنك قصدت قصد الأب). وخالفه في ذلك المبرد المقتضب ٣/٣٦٤.

(٤) خندف: امرأة إلياس بن مضر، واسمها ليلي، نسب ولد إلياس إليها، وهي أمهم. الصحاح (خندف).

(٥) عمان: بلدة معروفة، وسميت باسم عمان بن سنان بن إبراهيم، وكان أول من اختطها. واسم عمان مما غلب عليه التأنيث، فهو غير منصرف للتأنيث والعجمة انظر ٥٨١/٢، معجم البلدان ١٥٠/٤، الروض الأنف ١/٢٤١.

(٦) هجر: اسم بلد بالبحرين مذكر مصروف، وفي المثل: (كمبضع تمر إلى هجر). وهو فارسي معرب. وقيل: «إنما سميت بهجر بنت مكنف من العماليق. ووقع غير مصروف في قول الفرزدق:

منهن أيام صدق قد عرفت بها أيام فارس والأيام من هجرا  
انظر الكتاب ٢٤٣/٣، الحلل ٢٩٥، معجم ما استعجم.

(٧) في سيبويه ٢٥٣/٣: (فأما ثمود وسبأ فهما مرة للقبيلتين ومرة للحين، وكثرتهما سواء، وقال تعالى: ﴿وَعَادًا وَثَمُودًا﴾. وقال تعالى: ﴿أَلَا إِنَّ ثَمُودًا كَفَرُوا رَبَّهُمْ﴾. وقال: ﴿وَأَنبَا ثَمُودَ أَلَّا تَقَعُ مَيْمِرَةً﴾. وقال: ﴿وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ﴾.

(٨) في الصحاح (وشق): (واشق: اسم كلب، واسم رجل. ومنه بروع بنت واشق).

(٩) سمع مصروفاً وغير مصروف. انظر الشواهد في الكتاب ٢٥٠/٣، والحلل ٢٩٠.

(١٠) (فيه) ساقطة من الأصل.

فرع:

فحيث يُقَصَّدُ بالأب القبيلة يُنَمَّعُ<sup>(١)</sup> الصرف، ويوصَفُ<sup>(٢)</sup> بـ «بنت»، كتميم بنت مُرٍّ، وقيس بنت عَيْلَانَ. (والعكس إن قَصَّدَتْ بالأم الحي)<sup>(٣)</sup> كباهلة بن أغصُر.

والعدلُ إخراجُ الاسم عن الصيغة الأصلية، فكان فرعاً. وهو حقيقي وتقديرِي، فالحقيقي<sup>(٤)</sup> عددٌ، وصفةٌ، وتوكيدٌ.

أما العدد فثلاثٌ، ومثلثٌ، وثلاثانٌ<sup>(٥)</sup> كلُّ معدولٍ به عن «ثلاثة» مكرراً، إذ هو أضلُّهُم فيما أرادوا التقسيم عليه، فيقولون: «جاؤا رجلاً رجلاً» و«دخلتها باباً باباً» ونحوهما، فلما أفاد «ثلاثٌ» هذا المعنى عُرِفَ العدلُ به عن ذلك.

يه: ولا يتعدى «رُباعٌ» واللغات الثلاث<sup>(٦)</sup> فيها أجمع<sup>(٧)</sup>.

(١) في الأصل، ت: منع.

(٢) في الأصل: ووصفت.

(٣) العبارة في الأصل، ت: (والعكس في العكس). وما أثبت أوضح.

(٤) في ت: فالحقيقي ثلاثة.

(٥) قال ابن الحاجب في الإيضاح ١٣٣/١،: (وزعم قوم أنه يقال: وحدان إلى عشرين). وفي التصريح ٢١٤/٢.

(وَنَقَلَ السَّخَاوِي أَنَّهُ يَعْدِلُ أَيْضاً «فَعْلَان» - بِضَمِّ الْفَاءِ - مِنَ الْوَاحِدَةِ إِلَى الْعَشْرَةِ، كَقَوْلِهِ: طَارُوا إِلَيْهِ زَرَافَاتٌ وَوَجَدَانًا).

(٦) بل هي لغتان عند سيبويه: فعال ومفعول، وما ذكره من (ثلاثان) لم يذكره سيبويه. وليس هو في كتب النحو المعتمدة، ويقال في الواحد: أحاد، ووحيد، وموحد، وفي الاثنين: مشئ، وثناء، وفي الثلاثة: ثلاث ومثلث، وفي الأربعة: رباع ومربع. وقد أنكر المعصام الإسفراييني في شرح الفريد ١٥٤ أن يكون قد جاء في الواحد «موحد». وهو وهم منه. ومن شواهد قوله:

ولكنما أهلي بواد أنيسه ذئاب تبغي الناس مشئ وموحد

انظر المقتضب ٣/٣٨١، التبصرة ٢/٥٦٠، شرح ابن يعيش ١/٦٢.

(٧) اقتصر سيبويه على ذكر أحاد، ومشئ، وثلاث، ورباع. الكتاب ٣/٢٢٥.

د: بل إلى عشار<sup>(١)</sup> لقوله:

٤ - ..... وَأَوْنَةُ عُشَارَا  
واتفقا<sup>(٢)</sup> أَنَّ المنسوبَ إلى «عُشَارَ»<sup>(٣)</sup>.

### فصل

يه: وعُلْتُهُ الأخرى الصفة<sup>(٤)</sup>، لَجْرِيهِ<sup>(٥)</sup> حالاً بعد المعرفة<sup>(٦)</sup> صفةً بعد

(١) في المقتضب ٣/٣٨٠: (ومن المعدول قولهم: مثني، وثلاث، ورباع، وكذلك ما بعده). وظاهر العبارة أنه يقيس «فعال» و«مفعّل» إلى العشرة. وقال الرضي ١/٣٦: (والمبرد والكوفيون يقيسون عليها إلى التسعة نحو: خماسي وخمسن، وسداس وسدس، والسماح مفقود). ونقل الحريري في درة الغواص ص ٢٠١ عن خلف الأحمر أنهم صاغوا هذا البناء منسّقاً إلى عشار، ثم قال: (وأنشد عليه ما عزي إلى أنه موضوع). وانظر في ذلك الخصائص ٣/١٨١، المذكر والمؤنث لابن الأنباري ٣٦٠، شرح ابن يعيش ١/٦٢، التبصرة ٢/٥٦٠، التسهيل ٢٢٢، ما ينصرف وما لا ينصرف للزجاج ص ٤٤، الأسموني ٣/٢٤٠.

٤ - من الوافر، لخداش بن زهير، نسبة له ابن الحاجب. وهو بتمامه:  
تَغْلُطُ الطَّيْرُ عَاكِفَةً عَلَيْهِ مُرْجَعَةً وَأَوْنَةً عُشَارَا  
ولم يذكر هذا الشاهد غير ابن الحاجب في الإيضاح ١/١٣٣ وقد حرف فيه العجز إلى:  
مرنقة وأنجية عشارا  
ولم يلتفت محققه إلى ضبطه. كما أنه عزاه إلى أساس البلاغة للزمخشري، ولم أجده فيه.  
وقد ضبطت ألفاظه من هامش نسختي الأصل و«ت».  
والنحويون يستشهدون لمجيء «عشار» بقول الكميت:  
ولم يستريرشرك حتى رميت فرق الرجال خصالاً عشارا  
انظر الإيضاح ١/١٣٣، وشرح الرضي ١/٤١، واللسان (عشر).  
(٢) أي: سيبويه والمبرد.

(٣) أي يقال في النسب: أحادي، وثنائي، إلى عشاري، وليس في ذلك خلاف لكني لم أجد لسيبويه والمبرد نصاً في ذلك. وانظر شرح الرضي ١/٤١.  
(٤) أي العلة الأخرى التي منعتها الصرف باجتماعها مع العدل.  
(٥) في د: بجريه.

(٦) كما في قوله تعالى: ﴿فَأَنذِرْهُمْ يَا ظَالِمٌ لَّكُم مِّنَ النَّارِ وَتِلْكَ أَلْفُكُمْ مِّنَ النَّارِ﴾، فمثنى وثلاث ورباع أحوال من النساء. وانظر التصريح - ٢/٢١٤.

النكرة<sup>(١)</sup>.

سر: بل عدلٌ معنويٌّ من معنى «اثنين» مرةً إلى معناه مكرراً<sup>(٢)</sup>.

م: بل عدلٌ لفظيٌّ، إذْ عُدِلَ عن «اثنين» مكرراً إلى «اثنين» مفرداً، ثم إلى «مثنى»<sup>(٣)</sup>.

ك: بل التعريفُ، إذْ لا تدخله اللام<sup>(٤)</sup>. قلنا: إذْ لم يَجْرِ على نكرة<sup>(٥)</sup>.

(١) في سيبويه ٢٢٥/٣: (قلت: أفنصرفه في النكرة؟ قال: لا، لأنه نكرة يوصف به نكرة. وقال لي: قال أبو عمرو: «أولي أجنحة مثنى وثلاث ورباع» صفة، كأنك قلت: أولي أجنحة اثنين اثنين، وثلاثة ثلاثة. وتصديق قول ابن عمرو قول ساعدة بن جوبة: وعارودني ديني فبث كأنما خلال ضلوع الصدر شرع مُعْدُّ ثم قال:

ولكنما أهلي بواو أنيسُهُ ذئابٌ تَبَغَى النَّاسَ مَثْنَى وَمَوْحَدًا.

(٢) ذكر ابن السراج في الأصول ٧٣/١ أن العدل يأتي لإزالة معنى إلى معنى، فأحاد فيه عدل في لفظه ومعناه، فاللفظ من واحد إلى أحاد، والمعنى من واحد إلى «واحد واحد» وكذا مثنى، وثلاث، ورباع. فقول المصنف هنا: «معنوي» يريد مع اللفظي.

وقد ضعف ابن الحاجب في الإيضاح ١٣٣/١ هذا المذهب فقال: (وزعم قوم أن المانع في ذلك تكرير العدل، لأنه معدول في اللفظ عن «اثنين» وفي المعنى عن «اثنين اثنين»).

وقال أبو علي الفارسي: (ولا يكون العدل في المعنى). انظر المقتصد شرح الإيضاح ١٠٠٧/٢.

(٣) انظر الإيضاح ١٣٢/١ - ١٣٣، وشرح ابن يعيش ٦٢/١.

(٤) هذا رأي الفراء كما في التصريح ٢١٤/٢، والمساعد ٧/٣، فهو يرى أن هذه الأسماء معارف بنية الألف واللام، فبامتناعها من الإضافة صارت كأنها بهال، وامتنت من «ال» لأن فيها تأويل الإضافة وإن لم تضاف، ونسب القول بتعريفها إلى الكوفيين ابن كيسان كما نقله ابن يعيش في شرح المفصل ٦٣/١ قال: (وحكي أن ابن كيسان قال: قال أهل الكوفة: مثنى وموحد بمنزلة عمر، وإن هذا الاسم معرفة، فإذا سميت به رجلاً لم ينصرف كما لم ينصرف عمر اسم رجل).

(٥) أي: لو كان معرفة لما وصفت به النكرة في مثل قوله تعالى: ﴿لَوْ كُنَّا نَعْلَمُ سِرَّهُمْ وَنَجْوَاهُمْ لَخَبَرْنَا بِهِمْ﴾. وقد وصف ابن الحاجب في الإيضاح ١٣٣/١ قول الفراء هذا بأنه رديء دون التصريح بنسبته إليه.

## فروع:

وتبطل العدلية بالتسمية . لزوال معناها حينئذ . فَإِنْ نُكِّرَ مَنَعُهُ (١)، وصرفه (ش)، لما سيأتي (٢) . فَإِنْ صُغِّرَ انصَرَفَ اتفاقاً .  
وأما الصفة فَأَخْرُ فيه (٣) مع الصفة العدل (٤) جني : من «أفعل مِنْ كذا» (٥) .  
كثر: بَلَنْ عن «الفعل» (٦) ، إِذْ لَا يَخْلُو التفضيلُ إِنْ لَمْ يُصَفْ عَنْ أُيْهِمَا (٧) . قلت :  
والأول أرجح (٨) ، وإلَّا كَانَ معرفةً وَيُنْبِي كَأَمْسٍ (٩) .  
وأما التوكيد فكجمع (١٠) وتوابعه (١١) . كثر: عن «جُمع» ساكن

(١) الكتاب ٢٢٥/٣ .

(٢) سيذكره في ص ٧٦ ، وهو بقاؤه بلا سبب البتة . وانظر شرح ابن يعيش ١/٦٣ والتبصرة ٢/٥٦٣ ، والتصريح ٢/٢١٦ .

(٣) ش، م (كأخر فقيه) . ن : (فأخر فقيه) . وكذا د .

(٤) لأن اسم التفضيل لا يخلو عن أن يستعمل باللام أو الإضافة أو كلمة «من» فهو معدول عن إحدى هذه الهيئات . انظر شرح الفريد للعصام ١٤٩ مع الهامش .

(٥) قال ابن جني في اللع ٢٦٠ : (وكذلك «آخر» لا ينصرف، للوصف والعدل عن آخر من كذا) .

(٦) أي : عما فيه الألف واللام ، لأن أصله ألا يجمع إلا مقروناً بالألف واللام كالكبر والصغر . وهذا رأي سيبويه وجمهور النحويين . الكتاب ٢/٣ ، الإيضاح ١/١٣٤ ، شرح الكافية لابن مالك ٣/١٤٤٩ ، التبصرة ٢/٥٦٢ ، المقنن ٣/٣٧٦ ، الرضي ١/٤٢ ، الهمع ٢٦/١ .

(٧) أي عن «من» أو اللام .

(٨) لم أجد من رجح رأي ابن جني على رأي الجمهور في هذه المسألة غير المصنف . وقد رد الرضي هذا الرأي بالدليل في شرح الكافية ١/٤٢ - ٤٣ .

(٩) هذا اعتراض أبي علي الفارسي على قول الجمهور . وأجاب عنه ابن الحاجب في الإيضاح ١/١٣٤ . هذا ومذهب الرضي في «آخر» أنه معدول عن أحد لوازم أفعل التفضيل الثلاثة لا على التعيين . بل عما كان حقها ولازمها في الأصل ، أي : أحد الأشياء الثلاثة مطلقاً لا واحداً بعينه . انظر شرح الرضي ١/٤٢ - ٤٣ .

(١٠) «جُمع» : جَمَعَ «جمعا» . وفيه خروج عن أصل لا محالة ، واختلف فيه على ما سيبينه .

(١١) توابعه : «كتع» و«بتع» و«بصع» . وانظر تفسيرها في صحاح الجوهري بحسب موادها .

الحَشْوِ<sup>(١)</sup>. سي: إنما يُجْمَعُ كذلك باب<sup>(٢)</sup> حمراء، لا جمعاء، إذ يجمع مذكرها بالواو/ والنون، فالأولى عن «فعالي»<sup>(٣)</sup>. وقيل: عن فعلاوات<sup>(٤)</sup>. قلنا: يلزم<sup>(٥)</sup> في كل تكسير<sup>(٦)</sup>.

بص: والثانية<sup>(٧)</sup> التعريف الوضعي، إذ لا يُؤكَّدُ إلا المعارف<sup>(٨)</sup>.

ح: بل الصفة الأصلية كأَسْوَدَ<sup>(٩)</sup>. ل: التعريف الإضافي، إذ تقدير جمعاء:

(١) «جَمْع»: جَمْعُ «جَمْعَاء» كُحْمَرٍ وَحُمْرَاء، فهو صفة. وكون «جَمْع» معدولاً عنه مذهب جمهور التحوين. انظر الكتاب ٢/٣، أمالي ابن الشجري ١٠٨/٢، الإيضاح لابن الحاجب ١٣٦/١، شرح الوافية له ص ٤٠، شرح الرضي ٤٣/١، شرح الجامي ٦٧، شرح الفريد ١٤٩ - ١٥٠.

(٢) في ن: جمع باب.

(٣) كلام أبي علي في هذا يحتمل أن يكون عدله عن «فعالي» ويحتمل عن «فعلاوات» الآتي فقد نسب إليه الرضي في شرحه ٤٣/١، قوله: (الحق أن جمعاء اسم لا صفة وقياس جمع فعلاء اسماً «فعالي» في التكسير، و«فعلاوات» في التصحيح، كصحاري وصحراوات، فجمع معدول عن أحدهما).

وانظر شرح الكافية للعصام ٤٧، وشرح الفريد له ١٥٠ - ١٥١.

(٤) هذا رأي ابن مالك في شرح الكافية ٣/١٤٧٥ ويصح حمل قول أبي علي عليه كما ذكرت في الهامش السابق.

(٥) ن، د: فيلزم.

(٦) رد الرضي في شرحه ٤٣/١ قول أبي علي بقوله: (ويرد عليه أن جمعاء لو كان اسماً لكان «أجمع» أيضاً كذلك، فجمعه أذن على «أجمعون» شاذ، إذ لا يجمع بالواو والنون إلا العلم أو الوصف).

ورده العصام في شرح الفريد ١٥٠ بمخالفته القياس لانتفاء العلمية.

(٧) أي: وعلة الثانية.

(٨) هذا القول نسبته الرضي في شرحه ٤٣/١ - ٤٤ إلى بعض النحاة، وحاصله أن فيه التعريف الوضعي كالأعلام، وهو رأي ابن مالك في شرح الكافية ٣/١٤٧٤ - ١٤٧٥، والتسهيل ٢٢٢.

ويرى ابن مالك أن ما قرره فيه هو ظاهر كلام سيويه.

(٩) قال في الإيضاح ١٣٦/١: (والمانع عندنا العدول والصفة الأصلية المقدرة فيه كأن أصله بمعنى مجتمع).

جَمِيعُهَا<sup>(١)</sup>.

وأما التقديرُ فما استنبط فيه العدلُ، لوروده ممتنع الصِّرف لا يَوجِبُه واضح، وهو صيغتان:

الأولى: «فَعَلٌ» وهي إما عَلِمَ كَعَمَرَ، قدر العدلُ به عن عامر<sup>(٢)</sup>، ثُمَّحَلَا، لثلا يُخَالَفُ بَصْرِفِهِ السَّمَاعُ. وَيَمْنَعُهُ، لمجرد العلمية، القياس<sup>(٣)</sup>.

فخرج:

فما سُمِعَ منصرفاً أو ممتنعاً اتَّبَعَ السَّمَاعُ، وما التَّبَسَّ، فَإِنْ غُذِمَ فِيهِ فَعَلٌ قَبْلَ التَّسْمِيَةِ وَوَجَدَ «فَاعِلٌ» مُنِعَ الصَّرْفَ كَقَتَمَ<sup>(٤)</sup>، وَجَحَا<sup>(٥)</sup>، إلحاقاً بالأغلب، إِذْ الْأَغْلَبُ فِيمَا سُمِعَ مَمْتَنَعاً أَنَّهُ كَذَلِكَ، وَإِلَّا صُرِفَ كَأَذَدِ<sup>(٦)</sup>.

ولولا السَّمَاعُ فِي عَمَرٍ، وَزَفَرَ لَصُرِفَا، لوجود عَمَرٍ جَمْعُ غُمَرَةٍ<sup>(٧)</sup> وَزُفَرٍ، لِلْسَّيِّدِ<sup>(٨)</sup> قِيلَ الْعِلْمِيَّةُ<sup>(٩)</sup>.

(١) في الكتاب ٢٢٤/٣: (وسألته عن جمع، وكنع فقال: هما معرفة بمنزلة كلهم، وهما معدولتان عن جمع «جمعاً»، وجمع «كتعاء»، وهما منصرفان في النكرة).

وانظر للإيضاح لابن الحاجب ١/١٣٦، وشرح الكافية لابن مالك ٣/١٤٧٥.

(٢) (عامر) ساقطة من د.

(٣) أي: لو لم نعتبر العدل فالقياس لا يمنعه لمجرد العلمية، لأن القياس يقتضي وجود علتين لمنع الصرف.

(٤) قثم: معدول عن قائم، وهو المعطى، يقال: قثم له من المال، إذا أعطاه دفعة جيدة. الصحاح (قثم).

(٥) جحا: اسم رجل معدول عن جاح، يقال: اجتحاه، وهو قلب اجتاحه، الصحاح (جحي).

(٦) في الصحاح مادة (أدد): (وأدد: أبو قبيلة من اليمن، وهو أدد بن زيد بن كهلان بن سبأ بن حمير. والعرب تعرف «أددا» جعلوه بمنزلة «قُب» ولم يجعلوه بمنزلة عمر) وفي شرح الفريد للعصام ١٦٠ أنه من أجداد النبي ﷺ. وانظر شرح الرضي ١/٤٥، وشرح الكافية لابن مالك ٣/١٤٧٣.

(٧) انظر الصحاح (عمر).

(٨) المصدر السابق (زفر).

(٩) أي: لولا أنهما سمعا ممتنعين لخرجا عن القاعدة وصرفا لعدم العلمية في الأصل.



وإما صفةً، فما سُمِعَ منه أُتبع، وإنَّ<sup>(١)</sup> التَّبَسُّرَ صُرِفَ<sup>(٢)</sup>، إلحاقاً بالأغلب كُلِّع<sup>(٣)</sup>.

الثانية: فَعَالٌ، فما آخِرُهُ راءٌ كَحَضَارٍ<sup>(٤)</sup> مَبْنِيٍّ<sup>(٥)</sup> فِي الْحِجَازِ (على الكسر)<sup>(٦)</sup> وبعض تميم<sup>(٧)</sup>. ومالاً<sup>(٨)</sup> فإِما صفةٌ بُنِيَ كَيَا فَسَاقٍ<sup>(٩)</sup> اتِّفَاقاً<sup>(١٠)</sup>، أو عَلِمَ كَقَطَامٍ<sup>(١١)</sup> بني في الحجاز<sup>(١٢)</sup>، وأعرَبَ فِي تَمِيمٍ وَمُنِعَ الصَّرْفَ<sup>(١٣)</sup>. كثر: للعلمية والعدل/

(١) ش، ت، ن، د: وما.

(٢) فِي ش، ن، د: بصرف.

(٣) بل يمنع أن أريد النداء، لأن معناه حيثيذ: يا الكع، كما قرره سيبويه في كتابه ٢٢٥/٣. (الكع) معناه: لثيم. وامرأة لكعاء، وقد لكع لكاعة فهو الكع، ولكع معدول عنه، ولذلك لا ينصرف في المعرفة.

انظر: الصحاح (لكع) شرح ابن يعيش ٥٧/٤، شرح الكافية لابن مالك ١٤٧٤/٣. (٤) اسم كوكب قال في الصحاح مادة (حضر): (وحضار - مثل قطام - نجم، يقال: «حضر والوزن محلفان» وهما نجمان قبل سهيل، فيحلف أنهما سهيل للشبه).

(٥) فِي ت: قمبي.

(٦) (على الكسر): ساقطة من الأصل، م.

(٧) بل هم فيه متفقون كما قرره إمام النحاة، قال: (فما كان آخره راء فإن أهل الحجاز وبني تميم فيه متفقون، ويختار بنو تميم فيه لغة أهل الحجاز كما اتفقوا في «يرى» والحجازية هي اللغة الأولى القديمة).

كتاب سيبويه ٢٧٨/٣. وقال ابن مالك في شرح الكافية ١٤٧٦/٣: (ووافقتهم التميميون إلا قليلاً في بناء ما آخره راء كظفار، ووبار). وانظر شرح ابن يعيش ٦٥/٤، الرضي ٢/٧٨، الجامي ٤٧٩.

(٨) أي: وما ليس آخره راء.

(٩) بمعنى (يا فاسقة). وذكره المصنف بـ «يا» تنبيهاً على اختصاصه بالنداء.

(١٠) انظر الكتاب ٢٧٢/٣، شرح ابن يعيش ٥٧/٤، شرح الرضي ٧٥/٢.

(١١) قطام: اسم امرأة، معدول عن فاطمة من القطم، وهو العض وقطع الشيء بمقدم الفم.

الصحاح (قطم)، شرح ابن يعيش ٦٢/٤.

(١٢) بعد ما فِي ت: على الكسر.

(١٣) (الحجازيون لا يفرقون بين ذي الراء وغيره، بل الجميع عندهم مبنيات لمشابتها (فعال) بمعنى الأمر عدلاً وزنة، والتميميون يعربون غير ذي الراء. وإنما فرقوا بين ذي الراء =

عن «قاطمة» تمحلاً<sup>(١)</sup>. والأصح<sup>(٢)</sup> التأنيث<sup>(٣)</sup>.

وزيادة ألف ونون<sup>(٤)</sup> فرغ على المزيد عليه. وشرط تأثيرها في الاسم العلمية<sup>(٥)</sup>، ليثوى شَبَّها بألف التأنيث بامتناع دخول/ التاء. والثاني<sup>(٦)</sup> عدم التضعيف<sup>(٧)</sup> كـ «خَنَجان» و«جَنَجان»، لِشَبَّهِه بِزُلْزَالِ<sup>(٨)</sup>. وفي الصفة انتفاء «فَعْلَانَة» في مؤنثه، إذ يَبْعُدُ بها شَبَّه ألف التأنيث. وقيل: وجود «فُعْلَى»<sup>(٩)</sup>، ومن ثَمَّ اخْتَلَفَ

= وغيره، لأن الراء حرف مستقل، لكونه في مخرجه كالمكرر، فاختر في البناء، لأنه أخف.

انظر الكتاب ٢٧٧/٣، التبصرة ٥٦٥/٢، شرح الكافية لابن مالك ١٤٧٧/٣، شرح ابن يعيش ٦٤/٤ - ٦٥، الرضي ٧٩/٢، الجامي ٤٧٩ - ٤٨٠، شرح الفريد ٤٣٠.

(١) انظر المصادر السابقة في مواضعها.

(٢) ن: والأصل.

(٣) لأنه معدول عن مؤنث. فيكون المانع له من الصرف العلمية والتأنيث. وهذا رأي المبرد في المقتضب ٣٧٤/٣، وهو اختيار الإمام يحيى بن حمزة كما في هامش نسخة ت.

(٤) ش: ت: الألف والنون.

(٥) كعدنان ومروان وغيلان. قال ابن الحاجب في الإيضاح ١٤٦/١: (فغير العلم لا يكون إلا منصرفاً، لأنه لا يفتق اجتماع علة أخرى معه).

(٦) (الثاني) ساقطة من ش، ن، د.

(٧) قوله: (عدم التضعيف) اعترض عليه في هامش الأصل بأنه لا حاجة إليه لأن النون الثانية أصلية في المضاعف، فقد خرج بالشرط الأول. ودفع هذا الاعتراض عبد الله بن شرف الدين بقوله: (هذا غلط وسببه جهل بالتصريف) لأنهم قرروا أن الألف والنون بعد ثلاثة أصول زائدة إذا لم يعرف الاشتقاق). وممن صرح باشتراط عدم التضعيف البطلوسي في الحلل ٢٨٣ قال: (وشرطنا أن يكون غير مضاعف، لأنه إن كان مضاعفاً نحو «جَنَجان» و«دندان» فهو «فعقال» كفضفاض ورضراض، لا «فعلان»).

(٨) أي: في أصالة اللام. فلا تكون النون فيها مزيدة. قال سيبويه ٢١٨/٣: (فلو جاء شيء على مثال «جَنَجان» لكانت النون عندنا بمنزلة نون «مران» إلا أن يحيى أمر بين، أو يكثر في كلامهم فيدعوا صرفه، فيعلم أنهم جعلوها زائدة). وقال: (فإن سمعناهم لم يصرفوا قلنا: لم يريدوا ذلك يعني التضعيف، وأرادوا نوناً زائدة، يعني في «جَنَجان»).

(٩) أي: في مؤنثه: كعطشان وعطشى، وغرثان، وغرثى ووسكران وسكرى. انظر في ذلك الإيضاح ١٤٦/١، شرح ابن يعيش ٦٦/١ - ٦٧، شرح الفريد ١٥٦ - ١٥٧، شرح الكافية لابن مالك ١٤٣٩/٣.

في رحمين، فصرفه الثاني<sup>(١)</sup>، لا الأول<sup>(٢)</sup>.

واتفقوا على منع «سكران»، لحصول الشرطين<sup>(٣)</sup>، وصرف «ندمان» من النديم<sup>(٤)</sup>، لاختلافهما<sup>(٥)</sup>، لا من الندم<sup>(٦)</sup>.

بص: فهذه الزيادة كالتأنيث بألف مَد في النيابة عن علتين، لاشتراكهما في الزيادة، وكون أولهما حرفَ مَد، ومنع دخولِ التاء. ك: بل مع الزيادة عِلْمِيَّة في الاسم، وصفة في الصفة<sup>(٧)</sup>. قلنا: فيلزم منع «ندمان» من النديم<sup>(٨)</sup>.

(١) أي: من يقول باشتراط «فعلى» في مؤنثه، و«رحمن» لا مؤنث له لاختصاصه بذاته تعالى.  
(٢) أي: من يقول بانتفاء «فعلانة» في مؤنثه، لأنه لم يأت منه «رحمات» لعدم جواز إطلاقه إلا عليه تعالى.

انظر في ذلك شرح الكافية لابن الحاجب ١٧، الإيضاح له ١٤٦/١، الرضي ٦٠/١ - ٦١، الجامي ٩١ - ٩٢، شرح الفريد ١٥٦ - ١٥٧.

(٣) وهما وجود «سكرى» وانتفاء «سكرانة».

(٤) في الصحاح (ندم): وندمني فلان على الشراب، فهو نديمي وندمانى.

(٥) لأنه يقال في مؤنثه «ندمان» ولا يقال: «ندمي» وفي حاشية ت: قال الشاعر:

صاح سكران منهُ باتفاق لوجود الوجود والانتفاء

ثم ندمان صرْفُه باتفاق لانتفاء الوجود والانتفاء

(٦) لأن مؤنثه «ندمي» حيثل.

(٧) قال الرضي ٦٠/١: (ثم إنهم بعد اتفاقهم على أن تأثير الألف والنون لأجل مشابهة ألف التأنيث اختلفوا، وقال الأكثرون: تحتاج إلى سبب آخر، ولا تقوم بنفسها مقام سببين كالألف لنقصان المشبه عن المشبه به، وذلك الآخر إما العلمية كعمران، وإما الصفة كما في سكران. وذهب بعضهم إلى أنها كالألف غير محتاجة إلى سبب آخر). فهو رأي الأكثرين كما ترى. وتخصيص الكوفيين وهم من المصنف.

(٨) لأنه صفة. وفي حاشية ت: (وقد يقال: لا يلزم لأنهم يوافقون في اشتراط عدم لحوق التاء في مؤنثه، وهنا تلتحق، فلا يلزم).

## فروع:

وما احتملت نوته الزيادة والأصالة ففيه الوجهان كحسان<sup>(١)</sup>، وشيطان<sup>(٢)</sup>.

## فروع:

وإذا سمي بما آخره ألف إلحاق كأرطى<sup>(٣)</sup>، وعلباء<sup>(٤)</sup> منع الصرف لشبهه<sup>(٥)</sup> ألف التانيث كعمران<sup>(٦)</sup>.

ووزن الفعل فرع لفرعية موزونه، وإنما يؤثر ما اختص به أو غلب عليه.  
فالأول «فعل» كشمّر. فلم يرذ اسماً إلا أعجمياً كبشم<sup>(٧)</sup>، وشلم<sup>(٨)</sup>، أو

(١) إذا أخذ من الحسن انصرف، لأن النون فيه أصلية، وإذا أخذ من الحس لم يصرف، والحس: القتل الذريع قال تعالى: ﴿إِذْ تَحْسُرُوهُمْ يُبْذِرُوهُ﴾ أي تقتلونهم قتلاً شديداً. فوزنه على الأول «فعال» وعلى الثاني «فعلان».

انظر التبصرة ٥٥٨/٢، معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٤٩٢/١، ولسان العرب (حس).  
(٢) في الصحاح (شطن): (والشيطان نونه أصلية... ويقال أيضاً: إنها زائدة فإن جعلته فيعلا من قولهم: تشيطان الرجل صرفته، وإن جعلته من «تشيط» لم تصرفه، لأنه فعلان).

(٣) الأرطى: شجر من شجر الرمل كما في الصحاح مادة (أرط). وألفه للإلحاق بجعفر لا للتأنيث لأن واحده أرطاة ووزنه فعلى.

(٤) وعلباء ساقطة من م. والعلباء: عصب العنق، وألفه للإلحاق. انظر صحاح الجوهري (علب).

(٥) في ن: لشبهه.

(٦) ما ذكره هنا لا يستقيم في «علباء»، فقد نص سيبويه في الكتاب ٢١٩/٣ على أن «علباء» و«حرباء» - اسم رجل - مصروف في المعرفة والتكرة وعلل ذلك بقوله: (من قبل أنه ليست بعده هذه الألف نون فيشبه آخره بآخر «غضبان» كما شبه آخر «علقى» بآخر «شروي»، ولا يشبه آخر حمراء، لأنه بدل من حرف لا يؤنث به كالألف، وينصرف على كل حال فجرى عليه ما جرى على ذلك الحرف، وذلك الحرف بمنزلة الياء والواو اللتين من نفس الحرف).

(٧) البقم: صيغ معروف، وهو العندم. وهو أعجمي كما في الصحاح (بقم).

(٨) شلم: موضع بالشام، ويقال: هو اسم بيت المقدس بالعبرانية. انظر الصحاح (شلم)، الكتاب ٢٠٨/٣.

منقولاً<sup>(١)</sup>/كَبَذَ<sup>(٢)</sup>، وَعَثَرَ<sup>(٣)</sup>. و«فُعِلَ» كضرب، فلم يرد اسماً إلا «دُلَّ» من «دأل الرجل»<sup>(٤)</sup>، إذا<sup>(٥)</sup> أسرع.

والثاني<sup>(٦)</sup> ما أوله زيادة المضارع<sup>(٧)</sup>، غير قابل التاء<sup>(٨)</sup>، فإن قبلها صرف كَيْفَعَلٍ، لورود يَعْمَلِ<sup>(٩)</sup>، فَبَعْدَ بدخول التاء عن شَبِّه الفعل.

وما كان كيخشي أعرب تقديرأ، و«يرمي» كجوار، و«يغزو» تغلب واوه ياء، لتطرحها وسبق الضم، ثم كيرمي رفعأ وجرأ، ويلفظه نصبأ<sup>(١٠)</sup>.

كثر: ولا عبرة بلفظ الفعل<sup>(١١)</sup>. ما: يؤثّر، لقوله:

٥ - أنا ابنُ جَلا .....

(١) أي: من الفعل

(٢) اسم ماء من مياه العرب. انظر الصحاح (بذر).

(٣) اسم موضع كما في الصحاح (بقم).

(٤) كذا في جميع النسخ: وهو خطأ، لأن الذي بمعنى أسرع «دال» كما في الصحاح واللسان، ولم يرد «دئل» فعلاً كما ظنه المصنف، ولكن يصح أن يقال: إن «دئل» - اسماً - منقول من الفعل. وانظر المساعد ١٢/٣.

(٥) في ن، د: أي.

(٦) أي ما غلب استعماله في الأفعال مع اشتراكه بينها وبين الأسماء.

وانظر شرح الرضي ٦٢/١، وشرح الفريد ١٦٢.

(٧) في ش: للمضارع.

(٨) في الأصل، ت، م: للتاء.

(٩) اليعملة: الناقة النجبة المطبوعة على العمل. الصحاح (عمل)، والمنصف ١٠٢/١.

(١٠) في الكتاب ٣/١٦: (وسأله عن رجل يسمى يغزو، فقال: «رأيت يغزي قبل «و» هذا يغز «و» هذا يغزي زيد «وقال» لا ينبغي له أن يكون في قول يونس إلا «يغزي» وثبات الواو خطأ، لأنه ليس في الأسماء واو قبلها حرف مضموم، وإنما هذا بناء اختص به الأفعال).

(١١) أي: في منع الصرف، فلا يؤثر إذا لم يختص بالفعل بأن كان مشتركاً بينه وبين الاسم.

٥ - من الوافر، وهو بتمامه:

أنا ابنُ جَلا وَطَلاخِ السَّنايا متى أضح العِمامة تُعرَفوني  
وقائله سحيم بن وثيل اليربوعي. وأورده شاهداً للرماني على أن الوزن المشترك بين=

قلنا: «فَعَلٌ»<sup>(١)</sup> وَصِفَ به نكرةٌ محذوفة، أي: رجلٌ جَلَا<sup>(٢)</sup>.

والتركيب فرع الأفراد، وشرطه العلمية، لئلا يُضَاف ويعرف، وأن يكون بإضافة، لما مرَّ، ولا بنيةٍ إسنادٍ<sup>(٣)</sup>، لبنائيهما<sup>(٤)</sup>.

وفيه لغتان:

الأولى جعلُ الأول كزاي «زيد» فيفتح، ويعرب الآخرُ غيرَ منصرف<sup>(٥)</sup>.  
والثانية جعلُهُ<sup>(٦)</sup> كالمضَاف المنصرف<sup>(٧)</sup>، وفي الثاني الصرفُ

= الاسم والفعل يؤثر في منع الصرف إن نقل من فعل. وقد نسب سيبويه هذا الرأي إلى عيسى بن عمر. وقال: (ولا نراه على قول عيسى، ولكنه على الحكاية كما قال:

بنى شابٌ قَرَنَاهَا تَصُرُّ وَتَحْلُبُ

كأنه قال: أنا ابن الذي يقال له: جلا). فعلى هذا الترجيح يكون عدم التنوين فيه للحكاية لا لمنع الصرف.

ابن جلا: أي واضح مكشوف. الثنايا: جمع ثنية، وهي الطريق في الجبل. سيبويه ٣/ ٢٠٧، مجالس ثعلب ٢١٢، الأصمعيات ١٧، الكامل ١٢٨، ٢١٥، معاهد التنصيص ١١٤/١، المقرب ٢٨٣/١، شرح الكافية لابن مالك ١٤٦٧/٣.

(١) في حاشية الأصل: (كذا ضبطه بخطه عليه السلام). وفي حاشية ت: (كذا ضبطه الإمام المهدي بخط يده الكريمة صلوات الله عليه)

(٢) أي: على تقدير جملة محكية تكون صفة لمقدر. وانظر الإيضاح ١٣١/١.

(٣) في ن: (ولا بنية ولا إسناد). م: (ولا إسناد ولا بنية).

(٤) في الإيضاح ١٤٥/١: (التركيب الذي يعتبر في منع الصرف ما ليس بإضافي ولا إسنادي، كقولك: بعلبك، ولا يكون إلا مع العلمية، لأن المركبات من هذا الباب لا تجامع إلا مع العلمية). وقال العصام في شرح الفريد ١٥٩: (التركيب الامتراجي ما لا يكون للهيئة التركيبية فيه معنى من الإضافة والإسناد ولا يكون متضمناً لمعنى الحرف نحو خمسة عشر).

(٥) مثاله: بعلبك، وحضرموت، فيكون موقع الثاني من الأول موقع تاء التانيث مما دخلت عليه، ولهذا يفتح الأول منهما كما يفتح ما قبل تاء التانيث. ويمنع الثاني من الصرف للتركيب والتعريف.

(٦) ش، ت، د: (جعل الأول).

(٧) أي: فيعرب بما يستحقه من الإعراب.

والمنع<sup>(١)</sup>.

والوصف فرعُ الموصوف، وشرطه أن يكون في الأصل وصفاً، لتحقق<sup>(٢)</sup> الفرعية فلا تُضَرُّ اللَّغْبَةُ، لِطُرُوبِهَا<sup>(٣)</sup>، ومن ثَمَّ صُرِفَ «أربع»، لطُرُوبِ الوصفية<sup>(٤)</sup>، وامتنع «أسود»<sup>(٥)</sup> و«أرقم»<sup>(٦)</sup> للحية، و«أدهم» للقيد، وإنَّ صارت اسماً، اعتباراً بالأصل<sup>(٧)</sup>، وَضَعَفَ/ منع «أفعى» للحية<sup>(٨)</sup>، و«أجدل» للصَّغْرِ و«أخيل» للطائر، لعدم وضوح الوصفية<sup>(٩)</sup>. الشاهد<sup>(١٠)</sup>:

(١) ينظر في الثاني، فإن كان مما ينصرف صرف، وإن كان مما لا ينصرف منع. فمثال المضاف إلى المنصرف: هذا حضرموت، وبعلك، ومثال المضاف إلى غير المنصرف: هذا رام هرمز، ومار سرجس.

انظر التبصرة ٥٧٤/٢، وشرح ابن يعيش ٦٥/١.

(٢) أي: لتحقيق، فحذف إحدى التاءين تخفيفاً.

(٣) أصله «طرو» من طراً يطراً، أي: ورد. قال في اللسان (طراً): وقد يترك الهمز فيه، فيقال: طرا يطروا طروا.

(٤) قال ابن الحاجب في شرح الوافية ٦٢: (وإن طرأت الوصفية ولم يكن صفة في الأصل لم يفد ذلك ولا يعتبر سبباً، لذلك كانت «أربع» منصرفة في قولهم: «مرت بنسوة أربع» لأن قولك: أربع، من أسماء الأعداد، فليس صفة في الأصل، فلما استعمل صفة لم تعتبر الوصفية حيث لم يكن في الأصل صفة). وانظر شرح الفريد ١٤٧ - ١٤٨.

(٥) لأنه في أصل الوضع لذات ماله السواد، ثم صار اسماً للحية السوداء، فلا يعتبر طرو الاسمية عليه.

(٦) الأرقم: الحية التي فيها سواد وبياض. الصحاح (رقم).

(٧) قال سيبويه ٢٠١/٣: (وأما أدهم إذا عنيت القيد، والأسود إذا عنيت به الحية، والأرقم إذا عنيت به الحية، فإنك لا تصرفه في معرفة ولا نكرة، لم تختلف في ذلك العرب).

(٨) من (وأدهم) إلى هنا ساقط من م.

(٩) في الكتاب ٢٠٠/٣: (وذلك: أجدل وأخيل وأفعى، فأجود ذلك أن يكون هذا النحو اسماً، وقد جعله بعضهم صفة، وذلك لأن الجدول شدة الخلق، فصار أجدل عندهم بمنزلة شديد).

وأما أخيل فجعلوه أفعل من الخيلان للونه، وهو طائر أخضر، على جناحه لمعة سوداء مخالفة للونه. وعلى هذا المثل جاء أفعى، كأنه صار عندهم صفة وإن لم يكن له فعل (ولا مصدر).

(١٠) ن: شاهده.

٦ - ..... فما طائري يوماً<sup>(١)</sup> عليك بأخيلاً

والجمع فرع الأفراد، والمعتبر صيغة منتهى الجموع، ومن ثم نأب عن علتين، إذ كأنه جمعان، حيث وازن «أكالب» جمع «أكلب» جمع «كلب»<sup>(٢)</sup>.

وشروطه كونه جمعاً مفتوح الأول، ثالثه ألف، بعده حرفان تحقيقاً أو تقديراً أولهما مكسور، أو حرفٌ مشدّد، أو ثلاثة أوسطها حرفٌ مد كمساجد، وجوار، وشواب، ومصاييح، فإن لحقته تاء تأنيث أو ياء نَسَب<sup>(٣)</sup> صرف كفرازة<sup>(٤)</sup>

٦ - من الطويل، لسان بن ثابت الأنصاري - رضي الله عنه وأرضاه - وصدره:

دُرَيْني وعلمي بالأمورِ وشيمتي

مر تفسير الأخيل عن سيبويه في الهامش السابق. وقيل: هو المسمى بالشقراق. والشاهد فيه: منع صرف «أخيل» وجره بالفتحة نيابة عن الكسرة مع أنه اسم في الأصل والحال، لكنه ضمنه معنى الوصف، وهو التلون أو التشاؤم، لأن العرب تنظير منه، فيقولون: أشام من أخيل، فلما لحظ فيه هذا المعنى وانضم إليه وزن الفعل منعه الصرف. ديوان حسان ٣٤٨، شرح الكافية لابن مالك ١٤٥٤/٣، أوضح المسالك ١٢٠/٤، التصريح ٢١٤/٢، العيني ٣٤٨/٤، الأشموني ٢٣٧/٣، اللسان (خيل).

(١) ش، م، ن، د: فيها. وما أثبت من الأصل هو كذلك في الديوان وأكثر المصادر.

(٢) الضمير في وازن عائد إلى الجمع كمساجد ونحوه. فهو موازن لأكالب الذي هو جمع أكلب، وأكلب جمع كلب، والمراد بالموازنة الموازنة في الصيغة، لأن كليهما جمع ثالث حروفه ألف بعدهما حرفان أولهما مكسور.

(٣) في ت: النسب.

(٤) فرازة: جمع فرازان، وهو الشطرنج، ويجمع أيضاً على فرازين. قال ابن جني في الخصائص ١١٤/١: (ألا تراهم لما حذفوا ياء فرازين عوضوا منها الهاء في نفس المثال، فقالوا: فرازة).

وفي القاموس (فرزن): (فرزان الشطرنج: معرب فرزين، والجمع فرازين) وانظر العرب للجواليقي ٢٨٥، وشرح الجامي ٥٠.

ولأنما يصرف ما دخلت فيه التاء لأنه يشبه حينئذ الأحاد، لأن فيها «كراهية» و«ضراية» ونحوهما.

وانظر المقتصد ١٠٢٦/٢، والإيضاح ١٣٦/١ - ١٣٧.



ومدائني<sup>(١)</sup>، لَشَبَّهِهُ بِالْمَفْرَدِ كَطَوَاعِيَّةٍ، وَمَعَايِرِي<sup>(٢)</sup>.

فرع:

وما نقل إلى مفرد بقي حكمه<sup>(٣)</sup>، ومنه «حَضَاجِرُ» علم لمؤنث ضبعان، ورد ممتنع الصرف فحكم بأنه جمع «حِضْجِرٍ» عظيم البطن<sup>(٤)</sup>، قال:

٧ - حِضْجِرٌ كَأَمِ التَّوَامِيْنِ.....

(١) لأنه بدخول ياء النسب أخرج من مشابهة أقصى الجمع، لأن ذلك لا يكون فيه ياء النسب. والمدائن: اسم مدينة بالعراق. وكان قد بناها أنوشروان بن قباد من أشهر ملوك فارس وأقام بها ومن جاء بعده من ملوكهم إلى أيام عمر بن الخطاب رضي الله عنه. معجم البلدان ٧/ ٤٦٣.

(٢) نسبة إلى «معافر»: حي من همدان واليهيم تنسب الثياب المعافرية، وهو لا ينصرف لأنه جاء على مثال ما لا ينصرف من الجمع، فإذا دخلته ياء النسبة انصرف، لأن الياء لم تكن في الواحد. الصحاح (عفر).

(٣) أي: في منع الصرف.

(٤) انظر شرح ابن يعيش ٣٦/١.

٧ - طويل، وهو من الشواهد التي لا يعرف لها قائل. وتماهه كما أنشدته سيبويه مع بيت سابق له:

مَتَى تَرْغِيئَنِي مَالِكُ وَجِرَائِهِ وَجَنبِيهِ تَعْلَمُ أَنَّهُ غَيْرُ نَائِرٍ  
حِضْجِرٌ كَأَمِ التَّوَامِيْنِ تَوَكُّأْتُ عَلَى مِرْقَقِيْهَا مُسْتَهْلَةً عَائِرٍ  
وقال: (وزعموا أن أبا عمرو كان ينشد هذا البيت نصباً. وهذا الشعر لرجل معروف من أزد السراة).

وأورده شاعداً على أن «حَضَاجِرُ» وإن كان في الأصل علماً على مؤنث الضبعان، لكنه حين ورد ممتنع الصرف حكم بأنه جمع «حِضْجِرٍ» وهو عظيم البطن، والمناسبة في هذا ظاهرة، فكان الضبع سميت بذلك لعظم بطنها فجعلت كأنها ذات بطون وغلب عليها ذلك فصار علماً.

والشاهد عند سيبويه: رفع «حِضْجِرٍ» على الابتداء والقطع، ولو نصبه على الذم بإضمار فعل لجاز.

الكتاب ٧١/٢، شرح الجمل لابن عصفور ٢١٧/٢، شرح ابن يعيش ٣٦/١.

ثم يُقَالُ<sup>(١)</sup>، ولم تُعْتَبَرْ العلميةُ مع التأنيث<sup>(٢)</sup>، لضعفِ عِلْمِيَّةِ الجِنْسِ<sup>(٣)</sup>، فلا يُعْلَقُ بها حكم مع إمكانِ أقبس<sup>(٤)</sup>. ومنه «سراويل» في لغة من لم يصرفه.  
د<sup>(٥)</sup>: يَقلَّدُ جَمْعَ سِرْوَالَةٍ، لورودِهِ في قوله:

٨ - عَلَيَّهِ مِنَ اللَّؤْمِ سِرْوَالَةٌ

ثم نقل بعد جمعه إلى المفرد<sup>(٦)</sup>.

يه. سي: بل عَجَمِي<sup>(٧)</sup> حُمِلَ على مُوَازِنِهِ في العربيةِ كمصائب<sup>(٨)</sup>.

(١) أي: إلى المفرد.

(٢) في منعه الصرف.

(٣) اعترض عليه في حاشية الأصل بأن «أسامة» ممتنع الصرف لعلمية الجنس والتأنيث.

(٤) أي أقبس من ذلك، والمراد أصح قياساً، أو أقرب في القياس، وعبارته لا تخلو من ضعف. والله أعلم.

(٥) قدمت في ن قبل (ومنه سراويل).

٨ - من المتقارب، وقامه:

فليس يَرِقُ لِمُسْتَعْطِفٍ

ولا يعرف قائل هذا البيت، بل قيل: إنه مصنوع.

قال في الخزانة ٢٣٣/١، (قيل: البيت مصنوع. وقيل: قائله مجهول، والذي أثبتته قال:

إن سروالة واحدة السراويل، وكيف تكون سروالة بمعنى قطعة خرقه مع الحكم بأنها واحدة السراويل؟ هذا لا يكون).

المقتضب ٣٤٦/٣، المقتصد للجرجاني ١٠٠٥/٢، شرح الكافية لابن مالك ١٥٠١/٣،

شرح ابن يعيش ٦٤/١، شرح شواهد الشافية للبغدادي ص ١٠٠، العيني ٣٥٤/٤ -

٣٥٥، اللسان والتاج (سرل)، الفائق للزمخشري ٣٤٠/١، شرح الشافية للرضي ٦٤/١،

شرح الشواهد للعاملي ٣٧٥، الهمع ٢٥/١، الدرر ٧/١، الأشموني ١٨٦/٣.

(٦) لم يصرح المبرد باختيار هذا الرأي بل قال في المقتضب ٣٤٥/٣: (ومن العرب من يراها جمعاً، واحداً سروالة. وينشدون: عليه من اللؤم سروالة).

(٧) ن: أعجمي.

(٨) قال سيبويه ٢٢٩/٣: (وأما سراويل فشيء واحد، وهو أعجمي أعرب كما أعرب الآجر،

إلا أن سراويل أشبه من كلامهم ما لا ينصرف في نكرة ولا معرفة).

وانظر رأي أبي علي الفارسي مع شرح الجرجاني له في المقتصد ١٠٠٤/٢.

في<sup>(١)</sup>: إذ لم يقصِد الشاعرُ قطعةً لُؤم، بل مُرادُه «سراويل»<sup>(٢)</sup>.

فرع:

يه<sup>(٣)</sup>. م. ح. كثر: ونحو<sup>(٤)</sup> «جوار»<sup>(٥)</sup> - رفعاً وجراً - كقاض<sup>(٦)</sup>. ي. ما. و<sup>(٧)</sup>: بل جُرّه كصبه<sup>(٨)</sup>، لقوله:

٩ - ولكنَّ عبدَ الله مولى مواليا  
قلنا: نادر، والمشهور أنه كالرفع.

(١) قال السيرافي في تعليقه على سيبويه ٢٢٩/٣ (والذي عندي أن سرولة لغة في سراويل، ولم يرد من قال: «عليه من اللؤم سرولة» إن عليه قطعة من خرق السراويل).

(٢) قبله في ن، د: الفراء.

(٣) د: ويجوز.

(٤) أي المتقوص من هذا الجمع.

(٥) سيبويه ٣١٠/٣: (وسألت الخليل عن رجل يسمى بجوار، فقال: هو في حال الجر والرفع بمنزلته قبل أن يكون اسماً. ولو كان من شأنهم أن يدعوا صرفه في المعرفة لتركوا صرفه قبل أن يكون معرفة، لأنه ليس من الانصراف بأبعد من «مفاعل» فلو امتنع من الانصراف في شيء لامتنع إذا كان مفاعل وفواعل ونحو ذلك). وانظر رأي الزمخشري وابن الحاجب في المفصل بشرح ابن يعيش ٥٨/١، والإيضاح ١٤٠/١. وفيه نسب ابن الحاجب إلى سيبويه اختيار ما سينسبه المصنف إلى الكسائي والرماني وأبي زيد.

(٦) نقل ابن الحاجب رأي الكسائي في الإيضاح ١٤٠/١، وذكر أنه اختيار سيبويه وهو وهم منه، فقد تقدم رأي سيبويه وتخريجه من كتابه.

٩ - من الطويل. للفرزدق يهجو عبد الله بن أبي إسحاق النحوي، وكان يلحن الفرزدق كثيراً، حتى أنه قال حين بلغه هذا البيت: قولوا له: هجوتني، فلحنت أيضاً. وصدر البيت: فلو كان عبدُ الله مولى هجوته

والبيت غير موجود في ديوان الفرزدق، وقد نسب له سيبويه وابن عصفور وابن الحاجب وغيرهم.

والشاهد فيه: اجراؤه «موالي» في حال الجر على الأصل، فجعله كالسالم وجره بالفتحة، وهو عند سيبويه والجمهور ضرورة.

الكتاب ٣/٣١٣، ٣١٥، المقتضب ١/١٤٣، الشعر والشعراء ٨٩، الأصول ٢/٧٠٢، الموشح ١٥٠، المحكم ٢/١٦٨، شرح الجمل لابن عصفور ٢/٢٦٥.

جا. وغيره<sup>(١)</sup>: وَيُحَكِّمُ بِصَرْفِهِ، لتنوينه ومصيره كسلام<sup>(٢)</sup>. يه. كثر: بل الياء كالموجودة، بدليل كسره في الرفع، والتنوين، عوض عنها، إذ أضلّه «جواري» - بالسكون - فحذفت تخفيفاً كحذف آخر المرخّم وبقيت الكسرة لتدل عليها كأفصح اللغتين<sup>(٣)</sup> في الترخيم<sup>(٤)</sup>. وقيل: عن الضمة<sup>(٥)</sup>. قلنا: لا يستقيم في الجر<sup>(٦)</sup>.

## فصل

### وأحكامه ستة:

- (١) في حاشية ت: (قوله: وغيره: الزمخشري والأخفش).
- (٢) انظر ما ينصرف وما لا ينصرف للزجاج ١١٢، المنصف ٧٢/٢، الرضي ٥٨/١. وقد رد ابن الحاجب رأي الزجاج هذا في الايضاح ١٤١/١، بقوله: (ولو كان نحو «سلام» و«إسلام» لقليل: / جوار كما يقال: كلام).
- (٣) في م: كالفصح من اللغتين.
- (٤) انظر الكتاب ٣/٣١٠، وفي هامشه شرح السيرافي لرأي سيبويه هذا. وقال الزجاج في معاني القرآن وإعرابه ٢/٣٧٤: (زعم سيبويه والخليل جميعاً أن النون ههنا عوض عن الياء، لأن «غواش» لا ينصرف، والأصل فيها «غواشي» بإسكان الياء، فإذا ذهبت الضمة أدخلت التنوين عوضاً منها، كذلك فسر أصحاب سيبويه. وكان سيبويه يذهب إلى أن التنوين عوض من ذهاب حركة الياء، والياء سقطت لسكونها وسكون التنوين). هذا وقياس ما ذهب إليه سيبويه في حذف الياء على حذف آخر المرخم ليس في الكتاب بل هو من المصنف.
- (٥) أي: التنوين في (جوار) عوض عن ذهاب الحركة، لأن أصله: جواري، فيحذف التنوين لأنه لا ينصرف ثم تحذف حركة الياء لاستقلالها، لأن الياء المكسور ما قبلها يستقل عليها الضم والكسر فتبقى ساكنة، ولا تسقط حتى يدخل التنوين، لأن سقوطها لاجتماع ساكنين - وهو رأي المبرد، وذكره عنه السيرافي في شرحه ٤/٤٨٠، والصيمري في التبصرة ٢/٥٧٠، وحكاها ابن الحاجب في الايضاح ١/١٤٠ دون نسبة إلى المبرد. ونسب ابن يعيش هذا الرأي إلى الزجاج في شرح المفصل ١/٦٣.
- (٦) خص الإمام المهدي الحركة ههنا بالضمة، ولهذا رد بقوله: لا يستقيم في الجر، مع أنهم قالوا: إنها عوض عن ذهاب الحركة دون تخصيص.

١ - (١): امتناع الكسر (٢) والتنوين فيه، لما مر (٣).

٢ - (٤): يجوز صرفه للضرورة اتفاقاً (٥). بص: بخلاف منع المنصرف (٦) لها (٧). ك: يجوز (٨)، لقوله:

١٠ - . . . . . يفوقان مرداس في مجمع

(١) في م: الأول.

(٢) في الأصل: الكسرة

(٣) انظر ص ٣٥.

(٤) لكن الكوفيين منعوا صرف باب (أفعل منك) للضرورة. انظر الإنصاف ٤٨٨/٢، الإيضاح ١٤٨/١، وقال مكّي في الكشف عن وجوه القراءات ٣٥٢/٢: (حكى الكسائي أن بعض العرب يصرفون كل ما لا ينصرف إلا أفعل منك).

(٥) ش، ت، د: الصرف.

(٦) أي: للضرورة.

(٧) ذهب الكوفيون والأخفش والفارسي وابن برهان إلى جواز منع صرف ما ينصرف للضرورة، ومع ذلك البصريون. وهذه من مسائل الخلاف التي ذكرها الأنباري في الإنصاف برقم (٧٠) في ٤٩٣/٢، وانظر في ذلك الإيضاح لابن الحاجب ١٤٨/١، شرح ابن يعيش ٦٨/١، شرح الرضي ٣٤/١، الأشموني ٢٣٣/٣. ١٠ - من المتقارب، وصدده:

فما كان حصن ولا حابس

وهو للعباس بن مرداس السلمي، قاله لرسول الله بعد أن فرق غنائم حنين فأعطى عينة بن حصن الفزاري والأقرع بن حابس وغيرهما من المؤلفات قلوبهم أكثر مما أعطى العباس بن مرداس، فغضب العباس فقال أبياتاً هذا البيت من جملتها. ومرداس: أبو الشاعر. والشاهد للكوفيين فيه في قوله: «مرداس» حيث ترك صرفه، وهو منصرف وهو شاذ عند البصريين.

وسيدكر المصنف فيه رواية أخرى، ليس فيها دليل للكوفيين كما يراه، وسأذكر ما يرد به عليه في موضعه.

الإنصاف ٤٩٩/٢، الإيضاح ١٤٨/١، شرح الجمل لابن عصفور ٥٦٦/٢، شرح ابن يعيش ٦٨/١، العيني ٣٦٥/٤، التصريح ١١٩/٢، الهمع ٣٧/١.

قلنا: إنما يجوز - لها - الرجوع إلى الأصل، لا الخروج عنه. واليئ شاذٌ إن لم يصح «شيخِي»<sup>(١)</sup>.

ويعصرف للتناسب<sup>(٢)</sup>، مثل «سَلَايَلَا وَأَغْلَالَا»<sup>(٣)</sup> و«قَوَارِيرَا. قَوَارِيرَا»<sup>(٤)</sup> لِقَصْدِ اتِّفَاقِ الْفَقْرِ فِي الْمَوْقِفِ.

٣ - : إنَّ النَّائِبَ عَنِ الْعَلْتَيْنِ الْجَمْعُ، لَمَّا مَرَّ، وَالتَّائِبُ بِالْأَلْفِ، لِمُلَازِمَتِهَا، فَكَانَهُ تَأْنِيثَانِ.

(١) يرى بعض البصريين أن الرواية الصحيحة في البيت:

يفوقان شيخني في مجمع

وعلى هذا فلا حجة للكوفيين فيه. والقول بذلك منسوب إلى المبرد، وقد رد الأنباري في الإنصاف ٥٠٠/٢ وابن الحاجب في الإيضاح ١٤٩/١ ما ذهب إليه المبرد وغيره من البعريين بأن الرواية الأخرى وهي رواية (مرداس) التي تعلق بها الكوفيون رواية صحيحة، بل هي المشهورة، وهي منقولة في كتب السنة الصحاح كصحيح مسلم وغيره، وهذا كاف للتمسك بها، وإذا كان البيت قد روي برواية أخرى من جهة أخرى فما العذر عن الرواية التي تمسك بها الكوفيون؟.

قال ابن الحاجب: (وإن أراد بقوله: «ليس بحجة» لأنه على خلاف القياس واستعمال الفصحاء فمستقيم عند الأكثرين).

(٢) أي: للتناسب بين غير المنصرف والمنصرف المشارك له.

(٣) من الآية ٤ سورة الإنسان. قرأ نافع وأبو بكر والكسائي «سَلَايَلَا» بالتثنية، وقرأ الباقر «سَلَايَلَا» بغير تنوين، لأن مفاعل لا تنصرف، وقيل: حجة من نونه أنه حملة على لغة لبعض العرب، فقد حكى الكسائي أن بعض العرب يصرفون كل ما لا ينصرف إلا (افعل منك). انظر الاقتناع ٧٩٩/٢، معاني القرآن ٢١٤/٣، حجة القراءات لابن زنجلة ٧٣٧.

(٤) من الآيتين ١٥، ١٦ من سورة الإنسان. قرأ نافع وأبو بكر والكسائي: «قَوَارِيرَا. قَوَارِيرَا» منوناً كلاهما، وإذا وقفوا عليهما وقفوا بالألف، اتباعاً للمصحف، ولأن الأولى رأس آية فكروها أن يخالفوا بين لفظين معناهما واحد، وقرأ ابن كثير «قَوَارِيرَا» منوناً، و«قَوَارِيرَا» من فضة» بغير تنوين، لأن الأولى رأس آية بخلاف الثانية، وقرأ أبو عمرو وابن عامر وحفص وحمزة «قَوَارِيرَا قَوَارِيرَا» بغير تنوين ووقفوا على الأولى بالألف.

انظر الاقتناع ٨٠٠/٢، معاني القرآن للفراء ٢١٤/٣، وحجة القراءات.

- ٤ - : إن ما فيه<sup>(١)</sup> علميته مؤثرة<sup>(٢)</sup> إذا نُكِرَ صُرِفَ، لبقائه بلا سبب، حيث هي شرط<sup>(٣)</sup>، وإن كُنْزَتْ عِلْلُهُ كَأُذْرِيَّجَانِ<sup>(٤)</sup>، / أو على سبب واحد حيث لا تُشْتَرَطُ<sup>(٥)</sup>، وليس إلّا في العدل والوزن وهما متضادان فلا يجتمعان<sup>(٦)</sup>.
- ٥ - : وما يُقَالُ<sup>(٧)</sup> من وصفٍ إلى عِلْمٍ ثم نُكِرَ صَرَفُهُ (ش)<sup>(٨)</sup>، استصحاباً للنقل<sup>(٩)</sup>، وَمَنْعَهُ (يه)، رَدًّا إلى الأصل<sup>(١٠)</sup>.

- (١) (فيه) ساقطة من ش، م، ن، د.
- (٢) أي بكونها أحد السببين لمنع الصرف.
- (٣) م : حيث يشترط، والذي هي شرط فيه التأنيث بغير الألف، والعجمة، والتركيب، وزيادة الألف والنون.
- وبيان ذلك أنه لا يتفق ما فيه علل أحدها العلمية - وهي مؤثرة في منع الصرف - إلا وهي شرط في جميعها، أو ما في سوى واحدة منها على ما سيذكره مثاله اجتماع العلمية مع التأنيث، فإذا سقطت العلمية سقط التأنيث انظر الإيضاح ١٥٠/١.
- (٤) أذريجان: من بلاد العراق، غربي أرمينية. وهو إقليم واسع مشتمل على مدن وقلاع وخيرات. انظر معجم ما استعجم ١٢٩/١، مراصد الاطلاع ٤٧/١.
- (٥) أي: العلمية.
- (٦) العدل ووزن الفعل لا يجتمعان، وبيان ذلك كما قال ابن الحاجب في الإيضاح ١٥٠/١ أن للعدل زئات مخصوصة ليس منها شيء على وزن الفعل، فلا يجتمع مع وزن الفعل، وانظر الباب ٢١٧.
- (٧) في ت: أن ما.
- (٨) زيد عليها في ت: (ل. سر).
- (٩) (استصحاباً للنقل): ساقطة من ن.
- (١٠) مذهب الأخفش أن كل ما كان معنى الوصفية فيه قبل العلمية ظاهراً غير خفي كأحمر إذا سمي به ثم نكر انصرف، لأن امتناعه من الصرف في التكررة لأجل الصفة، فإذا سمي به فقد أزيل عنه باب التعت، فصار بمنزلة «أفعل» الذي لا يكون نعتاً، ومذهب سيبويه عدم صرفه، اعتباراً للوصف الأصلي وسبب آخر معه كوزن الفعل والألف والنون المزيدتين. وقد مال المبرد إلى قول الأخفش وقال: (ولا أراه يجوز في القياس غيره. ومذهب الأخفش هو الظاهر في القياس عند جمهور النحويين، ولذا نسب ابن الحاجب الخلاف فيه لسيبويه مع أن الأخفش تلميذه فقال في الكافية: (وخالف سيبويه الأخفش في نحو «أحمر» علماً إذا نكر، اعتباراً للصفة الأصلية بعد التنكير. =

سي: إِنْ سُمِّيَ بِأَحْمَرَ أَحْمَرٌ<sup>(١)</sup> ونحوه<sup>(٢)</sup> ثم نكر منع، وإلا صرف<sup>(٣)</sup>.  
ولا يلزم (يه) منع صرف «حائِم»<sup>(٤)</sup>، إذ في اعتبار الأصل<sup>(٥)</sup> هنا إِيْهَامٌ<sup>(٦)</sup>  
اعتبار متضادّين في حكم واحد<sup>(٧)</sup>.

٦ - إنه ينجرُّ بالكسرة حيث أضيف أو عُرِفَ باللام.

كثر: وهو ممتنع الصرف، لبقاء علتيه، بناء على أن الجر إنما امتنع ابتداءً تبعاً

= وقال الزخسري: (إلا نحو «أحمر» فإن فيه خلافاً بين الأخفش وصاحب الكتاب). فقدم  
الأخفش في الذكر لقوة مذهبه، وقد اعترف الأخفش في كتابه (الأوسط) أن خلافاً مع  
سيبويه في (أحمر)، إنما هو على مقتضى القياس، وأما السماع فعل منع الصرف. ونبه على  
ذلك الرضي والعصام وغيرهما.

انظر الكتاب ٣/١٩٣، المقتضب ٣/٣١٢، الإيضاح لابن الحاجب ١/١٥١، شرح الكافية  
له أيضاً ص ١٨، شرح ابن يعيش ١/٧٠، شرح الرضي ١/٦٨، شرح الجامي ٩٨ -  
١٥٠، شرح الفريد ١٥٧ - ١٥٨.

- (١) في الأصل: (بأحمر). ومراد أبي علي: إذا كان مدلوله أحمر.
- (٢) أي: نحو أحمر مما كان فيه مدلول الاسم قائماً بالذات.
- (٣) قال أبو علي الفارسي على ما نقله عنه الجرجاني في المقتصد ٢/٩٨٠: (ولأبي الحسن -  
يعني الأخفش - أن يفرق بين الموضعين بأن يقول: أنا إذا اسمينا بأحمر فقد أخرجناه عن  
موضعه، وجعلناه بمنزلة اسم مرتجل كفظان مثلاً في أنه لا يتضمن شيئاً مما كان وقع له  
في أصل الوضع. ألا ترى أن أصله أن يدل على كل مذكر وجد فيه الحمرة، وإذا جعلته  
علماً دل على واحد بجميع صفاته وزال عنه معناه الأول رأساً، كما أنا إذا اسمينا بأحمد  
أخرجناه من معنى الفعل رأساً حتى كأنه لم يفد زماناً وحدثاً قط من حيث إنه بعد التسمية لا  
يدل على شيء مما يناسب الفعل).

(٤) لأنه من الحتم، فأصله الصفة. وظاهره أنه يلزم سيبويه منع صرفه إذا نكر ثم سمي به  
اعتباراً للوصف الأصلي.

(٥) وهو كونه صفة في الأصل.

(٦) (إيهام) ساقطة من ت.

(٧) أي: اعتبار الوصفية والعلمية في حكم واحد، وهو منع الصرف. وعبارة المصنف هنا هي  
بنصها عبارة ابن الحاجب في الكافية. انظر شرح الرضي ١/٦٨ وقد فصل ابن الحاجب  
هذا أيضاً في الإيضاح ١/١٥٢ - ١٥٣، وانظر لباب الإعراب ٢١٧.



للتنوين<sup>(١)</sup>، لا لشبه الفعل. فلما منعه التعريف<sup>(٢)</sup> لا الشبه لم يتبعه<sup>(٣)</sup>.  
جاء: بل منصرف، لَضَخَفَ شَبَّهَ الفعل معهما<sup>(٤)</sup>. ورجحه الصنوّ<sup>(٥)</sup>، رحمه الله.

با: إِنْ زَالَ بدخولهما<sup>(٦)</sup> أَحَدُ السَّبَبَيْنِ كالعلمية فمنصرف<sup>(٧)</sup> وَإِلَّا فلا<sup>(٨)</sup>.  
قلت: وهو قوي<sup>(٩)</sup>.

### (الجمع بالألف والتاء)

النوع الثالث: عكس الثاني<sup>(١٠)</sup>، نصبه كجره، حملاً على نظيره في المذكر<sup>(١١)</sup>.

(١) لأن التنوين هو علم الخفة في الاسم، فإذا صار الاسم ثقیلاً بمشابهة الفعل حذف منه التنوين وحده ثم يتبعه الجر في الزوال، لأن التنوين خاصة للاسم والجر خاصة له أيضاً فتبع الخاصة الخاصة.

انظر شرح ابن يعيش ٥٨/١، والإيضاح لابن الحاجب ١٢٥/١.

(٢) أي: فلما منع التعريف بال أو بالإضافة للتنوين، لأنها لا تجمعه.

(٣) أي: لم يتبعه الجر في ذلك.

قال ابن الحاجب في الإيضاح ١٢٥/١: (ثم اختلف في كونه منصرفاً أو غير منصرف بناء على أن تأثيرهما ذهاب الجر والتنوين أو ذهاب التنوين، وكان الجر تبعاً لذهاب التنوين فيهما فلما زال التنوين بغير ذلك فقد موجب زوال الجر).

(٤) انظر ما ينصرف وما لا ينصرف للزجاج ص ١، والإيضاح ١٢٥/١.

(٥) هو السيد الهادي بن يحيى بن المرتضى أخو الإمام المهدي. وقد مرت ترجمته في قسم الدراسة.

(٦) أي: بدخول اللام أو الإضافة.

(٧) ت: صرف.

(٨) لم أقف على ما ذكره لابن الخباز في المصادر المتيسرة.

(٩) بعدها في نسخة ت: (لنا ما مر).

(١٠) أي عكس غير المنصرف.

(١١) وهو جمع المذكر السالم إذا ينصب ويجر بالياء.

## فصل

وهو ما لحق آخره ألف وتاء للجمع. فخرج نحو «أقوات»<sup>(١)</sup>، لأصالتها<sup>(٢)</sup> ونحو «أرطاة»<sup>(٣)</sup>، إذ لم تلحق للجمع<sup>(٤)</sup>. ودخل نحو «مسلمات».

## فصل

والمؤنث معنوي ولفظي. وكيفية جمعهما: أما المعنوي/فإلحاق رباعيّه فصاعداً، وثلاثيّه متحرك الأوسط ألفاً وتاء لا غير، كغفريات، وسقرات<sup>(٥)</sup>. وتزيد فتح عين ساكن الحشو الصحيحة<sup>(٦)</sup>، مفتوح الفاء - إلا للضرورة<sup>(٧)</sup> - كدَعَدَاتِ<sup>(٨)</sup>. والاتباع في مضموم الفاء ومكسورها<sup>(٩)</sup>، والفتح والتسكين<sup>(١٠)</sup>، كجُمَلَاتِ<sup>(١١)</sup>، وهنّات.

وأما اللفظي، إمّا<sup>(١٢)</sup> بالالف<sup>(١٣)</sup> مقصورة فتقلب ياء في اسم أو صفة لا مذكر

(١) في الأصل: أموات.

(٢) لأنها جمع «قوت»، فالتاء فيه أصلية، وليست ملحقة للجمع.

(٣) أصل: ونحوه.

(٤) أرطاة: واحدة الأرطى. وتقدم تفسيرها في هامش ص ٦١.

(٥) في اللسان (سقر): (وسقرته الشمس تسقره سقرأ، لوحته وأكمت دماغه بحرهما. وسقرات الشمس: شدة وقعها).

(٦) أي: العين.

(٧) في ن: (ضرورة). وفي م: (للضرورة).

(٨) مما جاء بسكون العين منه للضرورة قول عروة بن حزام:

وَحُمَلْتُ زُفْرَاتِ الضُّحَى فَاطْقَتْهَا وَمَالِي بِزُفْرَاتِ الْعَشِيِّ يَدَانِ

(٩) أي: تحريك عينه بمثل حركة فائه.

(١٠) أي: فتح العين وتسكينها. فصار فيها ثلاثة أوجه: الاتباع والفتح والتسكين.

انظر شرح الكافية لابن مالك ٤/ ١٨٠٢ - ١٨٠٣، أوضح المسالك ٤/ ٣٠٥، شرح جمل

الزجاجي لابن عصفور ١/ ١٥١.

(١١) جمع «جمل» اسم امرأة. اللسان - مادة (جمل).

(١٢) في ت، ن: فأما.

(١٣) في ش، م، ت، د: بالالف.

لها، أو هو يُجْمَع بالوار والنون<sup>(١)</sup>. وإلا جمع على «فُعْلٍ» كُنْهَمَيَاتِ<sup>(٢)</sup>، وحبليات، وصغريات، وسُكْر<sup>(٣)</sup>.

والممدودة كذلك، لكنْ ثَقَلْبُ همزته<sup>(٤)</sup> واواً، فرقاً بينهما كصحراوات<sup>(٥)</sup>، ونفساوات<sup>(٦)</sup>، وجمعاوات، و(حُمِرِ).

ولما بالتاء فتحذف، لإغناء تاء الجمع عنها.

وَيُلْحَقُ الرباعيُّ فصاعداً<sup>(٧)</sup> ألفاً<sup>(٨)</sup> وتاء لا غير، كفاطمات، ومسلمات.

والثلاثيُّ منه<sup>(٩)</sup> ثلاثيُّ المعنويِّ إلا أنَّ حَشَوَ مفتوح الفاء لا يُمَكَّنُ مطلقاً كطَلْحَاتٍ، قال:

١١ - . . . . . بِسِجِسْتَانٍ طَلْحَةَ الطَّلْحَاتِ

(١) أي: مذكرها يجمع بالوار والنون.

(٢) جمع «بهمى». في الصحاح (بهم): (وبهمى: نبت، قال سيويه: تكون واحدة وجمعاً).

(٣) لم أجد من ذكر هذا من جمع (سكرى).

(٤) في ن، د: الهمزة.

(٥) في م: خضراوات.

(٦) (نفساوات) ساقطة من م. وهو جمع «نفساء» من النفاس، وهو ولادة المرأة إذا وضعت.

انظر الصحاح (نفس).

(٧) فصاعداً: ساقطة من م.

(٨) في د: على ألفاً.

(٩) (منه): ساقطة من ش. ومراده: من اللفظي.

١١ - من الحفيظ، لعبيد الله بن قيس الرقيات (ديوانه ص ٢٠) وصدرة:

رحم الله أعظماً دفنوها

وهو أول قصيدة في رثاء طلحة بن عبد الله بن خلف الخزاعي، أحد الأجياد المشهورين في الإسلام، واختلف في سبب إضافته إلى الطلحات على أقوال، أظهرها أنه فاق في الجود خمسة أجياد، اسم كل منهم طلحة سجستان: ناحية معروفة في بلاد العجم، وكان طلحة هذا أميراً عليها. وأورده شاهداً على أن المؤنث اللفظي إذا كان ثلاثياً مفتوح الفاء فإن عينه تفتح في الجمع.

وفيه شواهد أخرى، منها جمع (طلحة)، ونحوه، بالالف والتاء، ومنها حذف «أعظم» وبقاء «طلحة» على جره، ومنها أن المختار إثبات بدل الكل من البعض. =

(وقال آخر)<sup>(١)</sup>:

١٢ - لَنَا الْجَفَنَاتُ الْغُرُ... .

وَكشِدِرَاتٍ، وَظُلُمَاتٍ<sup>(٢)</sup>.

ولا تَغَيَّرُ الْمَشْدَّةُ<sup>(٣)</sup>، ولا<sup>(٤)</sup> الصِّفَةُ كَبَرَاتٍ<sup>(٥)</sup>، وَخَذَلَاتٍ<sup>(٦)</sup>.

ومعتل الثلاثي - فاء أو لاماً مفتوح الفاء كالصحيح<sup>(٧)</sup>، كَوَزْدَةٍ، وَخَلْوَةٍ وَعَيْتًا  
سَكَنُ حَشْوَةٍ، إلا في هَذِيلٍ، قال شاعرهم:

= المقتضب ١٨٦/٢، الإنصاف ٤١/١، التبصرة ٦٣٩/٢، شرح السيرافي ٦٢٢/٢،  
جهرية الأنساب ٢٣٨، الاشتقاق ٤٧٥، شروح سقط الزند ٩٥٨، المخصص ٧٩/١٧،  
معجم البلدان ١٩٠/٣.

(١) زيادة من ت وحدها.

١٢ - طويل، لحيان بن ثابت الأنصاري - رضي الله عنه وأرضاه - (ديوانه ٣٥/١)، وتماه:  
لَنَا الْجَفَنَاتُ الْغُرُ يَلْمَعْنَ فِي الضُّحَى وَأَسْيَافُنَا يَقْطُرْنَ مِنْ نَجْدَةٍ دَمَا  
الجففات: جمع جفنة، وهي القصعة التي يوضع فيها الطعام، الغر: البيض يريد بياض  
الشحم.

والشاهد فيه كالذي قبله، واستشهد به سيبويه على أن جمع التصحيح قد يراد به الكثير،  
فالجففات مراد بها الجفان.

سبويه ٥٧٨/٣، المقتضب ١٨٦/٢، الخصائص ٢٠٦/٢، المحتسب ١٨٧/١، أسرار  
العربية ٣٥٦، شرح الجمل لابن عصفور ٥١٩/٢، شرح الكافية لابن مالك ١٨١١/٤،  
شرح ابن عيش ١٠/٥، التبصرة ٦٤٩/٢، الخزانة ١٠٦/٨.

(٢) في جمع (سدره) و(ظلمة). ويجوز فيهما ما جاز في المعنوي من الاتباع والاسكان  
والفتح. انظر المقتضب ١٨٧/٢ - ١٨٨، شرح الكافية لابن مالك ١٨٠٢/٤ - ١٨٠٣.

(٣) في ش، ن، د: (ولا يغير المشدد). ومراده أن العين إذا كانت مشددة لا تغير.

(٤) (لا): ساقطة من ش، ن، د.

(٥) في ت: ثرات.

(٦) الخدلة من النساء: الغليظة الساق المستديرة. اللسان (خدل). وإنما لم تغير في الصفة

للفصل بين الاسم والصفة. انظر المقتضب ١٨٨/٢.

(٧) في ش، ن، ت، د: كصحيحه.

١٣ - أَخْوَبِيضَاتٍ.....

ومعتلٌ مكسور الفاء فاء كصحيحه / ، كوزدة ، وعيناً ليس إلا الفتح والسكون  
كبيضة ، ولا ما كذلك ، إن اعتل بالواو كرشوة ، لا بالياء فكهند ، كقرية<sup>(١)</sup> .  
ومعتل مضموم الفاء فاء كصحيحه ، كوفقة ، وعيناً الفتح<sup>(٢)</sup> والسكون  
كسورة ، ولا ما بالياء كذلك<sup>(٣)</sup> ، كرقية ، وبالواو الفتح لا غير<sup>(٤)</sup> كغزوة<sup>(٥)</sup> .

١٣ - من الطويل ، تمامه :

أَخْوَبِيضَاتٍ رَائِعٌ مَتَأَوَّبٌ رفيق بمسح المَثَكِبَيْنِ سَبُوحٌ  
نسب لأحد الهذليين ، ولم أجده في ديوانهم المطبوع .  
ويروى : أبو ييضات ، والمراد : بيض النعام يصف الشاعر ذكر النعام بالسرعة ، وجعله أخا  
بيضات ، ليدل على زيادة سرعته في السير ، وهو موصوف بالسرعة فإذا قصد ييضاته يكون  
أسرع .  
الشاهد : فتح العين من (بيضات) ، وهي لغة هذيل ، وغيرهم من العرب يسكنونه .  
الخصائص ٣/ ١٨٤ ، المحتسب ١/ ٥٨ ، شرح السيرافي ٥/ ٦٨ ، المنصف ١/ ٣٤٣ ،  
التبصرة ٢/ ٦٤٩ ، شرح الكافية لابن مالك ٤/ ١٨٠٤ ، شرح الجمل لابن عصفور ٢/  
٥٢٣ ، شرح ابن يعيش ٥/ ٣٠ ، التصريح ٢/ ٣٠١ .  
(١) جمع معتل العين واللام من هذا البناء بالآلف والتاء قليل لا يكاد يذكر . قال سيويه ٣/  
٥٨١ : (بنات الياء والواو بهذه المنزلة . تقول : لحية ولحي ، وفرة وفري ، ورشوة ورشا .  
ولا يجمعون بالتاء ، كراهية أن تجيء بالواو بعد كسرة واستقلوا الياء هنا بعد كسرة ،  
فتركوا هذا استقلالاً واجتزؤوا ببناء الأكثر . ومن قال : كسرات ، قال : لحيات) .  
وفي التبصرة ٢/ ٦٥١ : (ولا يكاد يجيء هذا بالآلف والتاء ، لأنه يلزمهم ذلك كسر الثاني  
فتقع الياء بعد كسرة ويلزمهم أن يقبلوا الواو ياء بعد كسرة أيضاً ، وذلك مستقل فتجنبوه ،  
واكتفوا بالجمع المكسر عن غيره) .

(٢) ش ، ن : بالفتح .

(٣) أي : ليس إلا الفتح والسكون .

(٤) ن : (والفتح لا غيره) .

(٥) هذا غريب من المصنف ، فإنه قد جاء فيه الضم والفتح والسكون ، بل الضم أكثر على  
مقتضى قول سيويه ، فإنه ذكر أن ما كان على (فعلة) في الصحيح يقال فيه : فعلات -  
بالضم . ثم قال : (ومن العرب من يفتح العين إذا جمع بالتاء فيقول : ركبات) . ثم قال : =

### فصل

وَإِذَا جَمَعْتَ عِلْماً عَرَفْتَهُ بِلَامٍ أَوْ إِضَافَةٍ، عَوْضاً عَنِ الْعِلْمِيَّةِ الذَّاهِبَةِ بِالْجَمْعِيَّةِ<sup>(١)</sup>. وَغَيْرِ الْعِلْمِ بِحَسَبِ الْقَصْدِ.

وَإِذَا سُمِّيَتْ بِهَذَا الْجَمْعِ لَمْ يَنْصَرَفْ، وَبَقِيَ الْجَرُّ، إِذْ هُوَ عِلْمٌ نَصَبَهُ، وَالتَّنْوِينُ<sup>(٢)</sup>، إِذْ هُوَ فِيهِ لِلْمُقَابَلَةِ لَا لِلصَّرْفِ<sup>(٣)</sup> كَمَا سَيَأْتِي.

وَمَا كَانَ مَجْزِئاً عَنْ عِلَامَةِ التَّائِيثِ، كَحَائِضٍ وَطَالِي<sup>(٤)</sup>، لَمْ يَجْمَعْ بِأَلْفٍ وَتَاءٍ، مُحَافَظَةً عَلَى التَّجَرُّدِ.

### (الاسم المنقوص)

النَّوْعُ الرَّابِعُ: يَنْظَهَرُ نَصَبُهُ، وَيُقَدَّرُ رَفْعُهُ وَجَرُّهُ، لَاسْتِقَالَهُمَا، وَيَنُونُ. وَهُوَ كُلُّ اسْمٍ آخِرُهُ يَاءٌ<sup>(٥)</sup> قَبْلَهَا كَسْرَةٌ. خَرَجَ «ظَنِّي» وَ«كُرْشِي»<sup>(٦)</sup>، وَدَخَلَ «قَاضٍ»<sup>(٧)</sup> وَمُعْطٍ.

= (وبنات الواو بهذه المنزلة، قالوا: حُطْوَةٌ وَحُطُوتٌ وَحُطَى، وَعُزْوَةٌ وَعُزُوتٌ وَعُزَى. ومن العرب من يدع العين من الضمة في «فعلة» فيقول: عُزُوتٌ وَحُطُوتٌ). الكتاب ٣/ ٥٨٠. وفي التبصرة ٢/ ٦٥٣: (وأما في الجمع المسلم فإن بنات الواو تجيء على ما قدمنا في الصحيح نحو: حُطْوَةٌ وَحُطُوتٌ وَحُطُوتٌ).

(١) يلزم لتثنية العلم وجمعه التعريف باللام أو الإضافة عوضاً عما سلب من تعريف العلمية، لأن التثنية والجمع إنما تأتيا بتكرير العلم، فالترزم فيه ذلك جبراً لنقصانه. كذا قالوا، وهو غير لازم عند بعضهم، فيجوز أن يقال على مذهبه: زيدان، وزيدون. انظر شرح الرضي ١٣٦/٢ - ١٣٧، مع الهوامع ٤٢/١، شرح الفريد ١٣٨.

(٢) أي: وبقي التنوين.

(٣) في حاشية ت: (خلافاً للزمخشري فإنه عنده تنوين صرف، وأسقط تنوين المقابلة وأثبتته الجمهور لدخوله ما لا ينصرف).

(٤) (طالق) ساقطة من ش، ن، م، د.

(٥) في ت: ياء خفيفة.

(٦) لأن شرط الياء أن تكون خفيفة. انظر شرح الكافية لابن مالك ٢/ ٢١٦.

(٧) ن: نحو قاض.

وهو إما ثلاثي، فطريقه<sup>(١)</sup> السماعُ كَعَمَ وشَج<sup>(٢)</sup>، ونحوهما، أو رباعي فصاعداً، فتبنيه من فعله قياساً كمُعْطٍ، ومُنْتَمٍ، ومُسْتَنْدَعٍ، من أعطى، وانتمى، واستدعى، وكذا اسمُ الفاعل من ثلاثي معتلّ اللام، كقَاضٍ، وجارٍ.

### فصل

وحكمه، إذا وُصِّلَ مُنْكَرًا بمتحركٍ حُذِفَ<sup>(٣)</sup> يائِه<sup>(٤)</sup> رفعاً وجرّاً، لتقدير ملاقاتها التنوين بعد حذف الحركة/ منها، وبقي<sup>(٥)</sup> كسر سابقها، لدليل عليها، وثبوتها<sup>(٦)</sup> في النصب منونةً، للخفة نحو<sup>(٧)</sup> «قَاضٍ جيدٌ»<sup>(٨)</sup>، «قَاضياً»<sup>(٩)</sup> جيداً<sup>(١٠)</sup>. وفي وصله بساكن كسرُ تنوينه كقَاضٍ اليومَ.

يه: ويحذفان<sup>(١١)</sup> في الوقف على النكرة، إذ هو موضع استراحة<sup>(١٢)</sup>.

(١) (وطريقه) في ش.

(٢) الشجى: الحزين. انظر الصحاح (شجا).

(٣) في د: حرف.

(٤) في ش: يا اه.

(٥) في ش: (ويقاه). ولعله أنسب للسياق.

(٦) عطف على (حذف يائه).

(٧) مكان (نحو) كاف التشبيه في الأصل، ن، م.

(٨) في الرفع والجر.

(٩) في ت: وقاضياً.

(١٠) في النصب.

(١١) أي: الياء والتنوين.

(١٢) في الكتاب ١٨٣/٣: (هذا باب ما يحذف من أواخر الأسماء في الوقف، وهي الياءات،

وذلك قولك: هذا قاض، وهذا غاز، وهذا عم، تريد: العمى. أذهبوها في الوقف، كما

ذهبت في الوصل، ولم يريدوا أن تظهر في الوقف كما يظهر ما ثبت في الوصل فهذا

الكلام الجيد الأكثر). وانظر التبصرة ٧١٩/٢، وشرح الرضي ٢٨١/٢.

يو: بل تثبت الياء اختياراً، لزوال موجب حذفها<sup>(١)</sup>.

وقد جاء الوجهان في<sup>(٢)</sup>: «ما لَهُمْ من الله من واقٍ»<sup>(٣)</sup> و«نحوه»<sup>(٤)</sup>.

فإن وُصِلَ<sup>(٥)</sup> معرُفاً<sup>(٦)</sup> حذف حيث لَقِيَتْ ساكناً رفعاً وجراً، كالقاضي الجيد قاضي القوم<sup>(٧)</sup>. وتثبُتُ<sup>(٨)</sup> نصباً مفتوحةً، وتثبُتُ إن اتصلَ بمتحرك ساكنةً رفعاً وجراً، مفتوحةً نصباً كالقاضي زيد<sup>(٩)</sup>.

وإن وقفت على المعرُفِ ثبتت ساكنةً مطلقاً<sup>(١٠)</sup>، إذ لا موجب للحذف<sup>(١١)</sup>.

(١) في الكتاب ١٨٣/٣: (وحدثنا أبو الخطاب ويونس أن بعض من يوثق بعريته من العرب يقول: هذا رامي وغازي وعمي، أظهروا في الوقف حيث صارت في موضع غير تنوين، لأنهم لم يضطروا ههنا إلى مثل ما اضطروا إليه في الوصل من الاستئصال). وانظر التبصرة ٧١٩/٢.

(٢) كتبت (في) متصلة ب(ما) من الآية الكريمة في جميع النسخ عدا نسخة ش.

(٣) في جميع النسخ: (من وال). والظاهر أنها التبت على المصنف بقوله - تعالى - في نفس السورة: «وَمَا لَهُمْ بَيْنَ دُونِهِ مِنْ دُونِهِ» ولم يفظن لها النسخ.

(٤) من الآية ٣٤ من سورة الرعد. قرأ ابن كثير بياء في الوقف. وقرأ الباقون بغير ياء.

انظر الاقتاع ٦٧٥/٢، شرح الكافية لابن مالك ١٩٨٥/٤ أوضح المسالك ٣٤٥/٤، والتكملة للفارسي ١٩١.

(٥) أي: الاسم.

(٦) في د: معرباً.

(٧) كذا بإثبات الياء في جميع النسخ. وإثباتها في الخط لا يلزم منه إثباتها في اللفظ كما هو معلوم.

(٨) في ش، د: وثبتت.

(٩) في الكتاب ١٨٣/٣: (ولم يحذفوا في الوصل في الألف واللام، لأنه لم يلحقه في الوصل ما يضطره إلى الحذف كما لحقه، وليست فيه ألف ولام، وهو التنوين، لأنه لا يلتقي ساكنان).

وانظر التبصرة ٧١٩/٢، شرح الكافية لابن مالك ١٩٨٧/٤.

(١٠) أي في الرفع والنصب والجر. وانظر التكملة لأبي علي الفارسي ص ١٩٢.

(١١) انظر الكتاب ١٨٣/٣. وقال الصيمري في التبصرة ٧١٩/٢: (فإن أدخلت عليه الألف واللام ثبتت الياء في الوقف لا غير، كقولك: هذا القاضي، لا لأن الوقف لا يتسلط على حذف حرف من الكلمة، وإنما يحذف التنوين، لأنه زائد في الكلمة).



وبعض العرب يحذفها<sup>(١)</sup>، وقد جاء الوجهان في: «الكبير المتعالي»<sup>(٢)</sup>.

### (الاسم المقصور)

النوع الخامس لا يعرب لفظاً، بل تقديرأ، لتعذر الحركة، ويلحقه التثنية<sup>(٣)</sup>.

وهو ما أخره من المنصرف ألف مقصورة من اسم مفعول، أو زمان، أو مكان أو مصدر، أو غيرها.

وهو إما قياسي: وهو ما كان قبل آخر نظيره<sup>(٤)</sup> من الصحيح اللام فتحة كُغَطِي، ومُثْنِي، ومُسْتَدْعِي، فنظائرهما مُكْرَم، ومُرْتَفَع<sup>(٥)</sup>، ومُسْتَلْب<sup>(٦)</sup>. ومن الزمان والمكان مَغْزَى، وملَهَى، فنظيرهما مَدْخَل، ومُخْرَج<sup>(٧)</sup>. ومن المصدر

(١) قال سيبويه في الموضع السابق: (ومن العرب من يحذف هذا في الوقف، شبهوه بما ليس فيه الألف واللام).

(٢) من الآية ٩ من سورة الرعد.

قرأ ابن كثير بإثبات الياء في الحاليين، وحذفها الباقيون في الحاليين. انظر: الإقناع ٦/٦٧٦، تقريب النشر ٨٨ - ٨٩، التكملة للفارسي ص ١٩٤.

(٣) يسميه سيبويه: المنقوص. قال السيرافي: ويقال للمقصور أيضاً منقوص. فأما قصرها فهو حبسها عن الهمزة بعدها، وأما نقصانها فنقصان الهمزة منها. الكتاب ٣/٥٣٦ مع الهامش.

ونبت إلى هذا، لثلاث يلتبس الأمر على القاري حين يرد ذلك أثناء النقل عن سيبويه.

(٤) المراد بالنظير اسم المفعول الصحيح نظير اسم المفعول المعتل، واسم الزمان والمكان الصحيحان نظير المعتلين منهما، والمصدر الصحيح نظير المعتل، واسم الزمان والمكان الصحيحان نظير المعتلين منهما، والمصدر الصحيح نظير المعتل منه. فالمقصور القياسي ما له من الصحيح نظير اطرده فتح ما قبل آخره. انظر الكتاب ٣/٥٣٦، التبصرة ٢/٦٠٨ وشرح الكافية لابن مالك ٤/١٧٦٠.

(٥) في ت: ومرتفع إليه.

(٦) مثل بما مضى لاسم المفعول.

(٧) في الكتاب ٣/٥٣٦: (ومثل ذلك مغزى وملهى إنما هما مفعول، وإنما هما بمنزلة مخرج).

العشا، والصدى، والطوى، فنظائرهما الحَوْلُ/، والفَرْقُ، والعَطَشُ<sup>(١)</sup>.  
وما لا يُعْرَفُ له نظيرٌ فسماعيٌّ، كالعصا، وموسى.

### فرع:

وقياسيُّ الممدود ما كان قبلَ آخرِ نظيره من الصحيح<sup>(٢)</sup> ألفٌ، فأعطاء<sup>(٣)</sup> نظيره إكرام. وسماعيَّة ما لا نظيرَ له.

### فصل

وحكم المقصور أن يُتَوَّنَ نكرةً في الوصل، فتحذف الألف، لملاقاة التنوين إن اتصل بساكن، نحو «عصا»<sup>(٤)</sup> انكسرت. ولا ينون معرفة. وتحذف الألف إن لاقاها ساكن، نحو: «العصا الجيدة: عصا القوم».

### فرع:

ولا تنوين في الوقف اتفاقاً<sup>(٥)</sup>.  
ني: وألفه حيثئذ<sup>(٦)</sup> مبدلةً من التنوين<sup>(٧)</sup> رفعاً وجراً ونصباً، لفتح سابقها<sup>(٨)</sup>،

(١) اسم الموصوف من الحول «أحول» وهو نظير «أعشى» في المعتل. ومن الفرق «فَرْقٌ» وهو نظير «صِدٌّ» في المعتل. ومن العطش «عطشان» وهو نظير «طيان» في المعتل.

انظر كتاب سيويه ٥٣٧/٣ - ٥٣٨، التبصرة ٦٠٩/٢.

(٢) في ت: الصحيح اللام.

(٣) في ش، م، د: كإعطاء.

(٤) (نحو عصا): ساقطة من ن.

(٥) انظر الكتاب ٣/٣٠٩، وشرح الكافية لابن مالك ٤/١٩٨٢.

(٦) أي في حال الوقف.

(٧) (من التنوين) ساقطة من د.

(٨) في د: لفتحة سابقة.

كما في النصب<sup>(١)</sup>.

د. ي. ن<sup>(٢)</sup>. في: بل مبدلة عن اللام مطلقاً<sup>(٣)</sup>، إذ يقتضيه الإعلال، وإلمايتها<sup>(٤)</sup>، ويدل التنوين لا يُمال<sup>(٥)</sup>.

يه: بل في النصب عن التنوين، وفي غيره عن اللام كالصحيح وهو الأصح.

### (ما آخره ألف التانيث المقصورة)

النوع السادس: يقدر فيه الإعراب كله، إذ لا مقتضي لبنائه، ولا ينون<sup>(٦)</sup>، إذ لا ينصرف. وهو كل اسم آخره ألف تانيث مقصورة.

فرع:

والألف إما خامسة فصاعداً، فلا تأتي إلا لتانيث، كجمادى، أو تكثير

(١) حجة المازني ومن تبعه في هذا أن التنوين إنما أبدل منه الألف في حال النصب من الصحيح، لسكونه وانفتاح ما قبله، وهذه العلة موجودة في المقصور في الأحوال الثلاث من الرفع والنصب والجر. انظر الخصائص ٢/٢٩٦ وفيه ذكر الفراء مع المازني التكملة لأبي علي الفارسي ١٩٩ وفيه نيه إلى أن قول المازني هذا إنما يعني به ما كان في المنصرف دون غير المنصرف. شرح الكافية لابن مالك ٤/١٩٨٣، شرح ابن يعيش ٩/٧٧.

(٢) أي في الرفع والنصب والجر.

(٣) أي: إمالة الألف، لأنه قد جاء عنهم: «هذا فتى» بالإمالة. انظر شرح ابن يعيش ٩/٧٧.

(٤) قال ابن مالك في شرح الكافية ٤/١٩٨٣: (وتقوي هذا المذهب الرواية بإمالة الألف وقفاً، والاعتداد بها رويًا، ويدل التنوين غير صالح لذلك). وذكر ابن مالك عن ابن برهان أن هذا هو مذهب أبي عمرو والكسائي. ثم قال: (وهذا الذي حكاه ابن برهان عن أبي عمرو والكسائي هو اختيار السيرافي، وبه أقول). ومما قوى به ابن مالك هذا المذهب أيضاً أنه موافق لمذهب ربيعة في حذفهم تنوين الصحيح دون بدل، والوقف عليه بالسكن مطلقاً. وانظر شرح ابن يعيش ٩/٧٧.

أما نسبة هذا إلى المبرد كما فعله المصنف هنا فلم أطلع عليها، ولم أجد في المقتضب دليلاً على أن هذا مذهب.

(٥) الكتاب لسيبويه ٤/١٨٧.

(٦) في ت: ولا تنوين.

قبعثرى<sup>(١)</sup>، وضبطرى<sup>(٢)</sup>. ولا إلحاق<sup>(٣)</sup>.

أو رابعة، فتقسم إلى مختصة بالتأنيث، كالف «فعلى» - بفتح الفاء والعين - كَبَشَكى<sup>(٤)</sup>، وَجَمَزى<sup>(٥)</sup>. ويضم الفاء وسكون العين أو فتحها، كَبْهَمى<sup>(٦)</sup>، وَحْبلى، وَأَزبى<sup>(٧)</sup>. وإلى مشتركة<sup>(٨)</sup> بين التأنيث كَسَلَمى، والإلحاق كأزطى<sup>(٩)</sup>، إذ يقال: ارطأة.

وكفعلى - بكسر الفاء وسكون العين - فالتأنيث كِدْفلى<sup>(١٠)</sup>، والإلحاق كِمَغَزى، وكِصصى<sup>(١١)</sup>، إذ يُؤنن، فكانت للإلحاق بذرهم.

### فرع:

ولا تُلْحَقُ أَلْفُ تَأْنِيثٍ تَأْوُهُ، لثلاثا تجتمع أَلْفُ تَأْنِيثٍ<sup>(١٢)</sup>.

(١) القبعثرى: العظيم الشديد، وألفه ليست للتأنيث، لأنه يقال: قبعثرة، فلو كانت ألفه للتأنيث لما لحقه تأنيث آخر. وليست للإلحاق أيضاً لأنه لا يوجد أصل سداسي فيلحق به، فكانت زائدة لتكثير الكلمة، ولهذا ينون.

انظر كتاب سيبويه ٢١٢/٣، الصحاح (قبعثر) شرح ابن يعيش ١٠٧/٥.

(٢) الضبطرى له عدة معان: كلمة يفرع بها الصبيان، الشديد والأحق، ما حملته على رأسك وجعلت يديك فوقه على رأسك لثلاثا يقع، اللعين الذي ينصب في الزرع يفرع به الطير. اللسان (ضبطر).

(٣) أي: لا إلحاق في الخامسة، لأن الخمسة أقصى الأصول.

(٤) تقدم تفسيره في مبحث غير المنصف.

(٥) الجمزى: الحمار السريع الوثاب، والناقعة تعدو الجمزى. الصحاح واللسان (جمز).

(٦) تقدم تفسيره في مبحث المجموع بالألف والتاء.

(٧) الأربى: الداهية. الصحاح (أرب).

(٨) مشترك: في ت.

(٩) انظر معناها في مبحث غير المنصرف.

(١٠) ذكر ابن يعيش أن فيه لغتين: الصرف على أن الألف للإلحاق بذرهم، والمنع على أنها للتأنيث. وهو ثبت معروف. انظر شرح ابن يعيش ١٠٩/٥.

(١١) الكيصى: الرجل المتفرد بطعامه لا يؤاكل أحداً. اللسان (كيص).

(١٢) في ت: ثلاثا يجتمع تأنيثان.

فرع:

وفي الوقف على هذا النوع لغاتٌ، أشهرها تقريرُ الألف<sup>(١)</sup>، وطَيءٌ تقلبها واوا<sup>(٢)</sup>، وقيسٌ وفزارَةُ ياء<sup>(٣)</sup>، وشذ قلبُها همزة<sup>(٤)</sup>.

### فصل

والحروف النابتة عن الحركات: الألف والياء والواو. والمعرب بها ثلاثة أنواع:

#### (الأسماء الستة)

الأول: «أخ» و«أب» و«حم» و«فم» و«هن» و«ذو»، حال إضافتها إلى غير ياء متكلم<sup>(٥)</sup>.

فالواو رفعاً، والألف<sup>(٦)</sup> نصباً، والياء جرّاً: هذا أخوك، ورأيت أخاك، ومررت بأخيك.

فقل<sup>(٧)</sup>: هي أنفسها<sup>(٨)</sup> إعرابٌ كالحركات<sup>(٩)</sup>. وقيل: بل هي والحركات

(١) الكتاب ١٨١/٤.

(٢) في الكتاب ١٨١/٤: (وزعموا أن بعض طيئ يقول: أفقو، لأنها أبين من الياء).

(٣) انظر الموضوع السابق من كتاب سيبويه.

(٤) حكى الخليل عن بعضهم أنه يقول في «حلى»: حبلأ. الكتاب ١٧٦/٤.

(٥) في ن: المتكلم.

(٦) وألف: في ش.

(٧) عقد الأنباري المسألة الثانية في الإنصاف ١٧/١ لذكر الاختلاف في إعراب الأسماء الستة

وانظر الارتشاف لأبي حيان ١٢/١ - ١٣، المقتضب ١٥٣/٢، شرح التسهيل للمراي

(خ) ١٢/١، شرح اللحمية البدرية لابن هشام ٢٦٢/١، أسرار العربية ٢٣، شرح ابن

يعيش ٥٢/١، الإيضاح لابن الحاجب ١١٦٦/١.

(٨) في ت: نفسها.

(٩) نسب السويطي في الهمع ٣٨/١ إلى قطرب والزيادي والزجاجي من البصريين، وهشام من

الكوفيين.

السابقة لها<sup>(١)</sup>. ش: علاماته<sup>(٢)</sup> لا نفسه<sup>(٣)</sup>. ني: بل معربة بالحركات، وهذه الحروف إشباع<sup>(٤)</sup>. قلنا: إنما الأشباع في الشعر<sup>(٥)</sup>. ح: حروف إعراب، أي: تَبْدَلُ<sup>(٦)</sup> تَبْدُلُهُ<sup>(٧)</sup>.

يه: هي العلامات، جُعِلَ تَبْدُلُهَا إعراباً مع تقدير الحركات<sup>(٨)</sup>.

ع: هي اللامات، تبدلت للإعلال، لا للإعراب، فهو مقدّر عليها، فالألف عن واو قبلها فتحة/، ولم تقلب رفعا وجرأ، لثلاث تلتبس وجوه إعرابه، فنقلوا ضمة الواو وكسرتها في الرفع والجر إلى ما قبلها، ثم قلبت في الجر من جنس

(١) (لها) ساقطة من ن. وهذا مذهب الكوفيين كما في الإنصاف ١٧/١، ونسبه السيوطي في الهمع ٣٨/١، إلى الكسائي والفراء.

وانظر أسرار العربية ٤٤٠، الرضي ٢٧/١، ٣٨/١، شرح ابن يعيش ٥٢/١. وقال ابن عصفور في شرح الجمل ١٢٠/١ - ١٢١: أنه مذهب فاسد.

(٢) في الأصل: (علامات) ت: (علامة له).

(٣) هذا أحد قولي الأخفش، وقوله الثاني كقول سيبويه الآتي إلا أنه لا يقدر الإعراب. انظر الإنصاف ١٧/١، شرح ابن يعيش ٥٢/١، والهمع ٣٩/١.

(٤) انظر الإنصاف ١٧/١، شرح ابن يعيش ٥٢/١، الرضي ٢٧/١، وضعف الأنباري قول المازني هذا في أسرار العربية ٤٦ وعده ابن عصفور في شرح الجمل ١٩/١ فاسداً.

(٥) أي: في ضرورة الشعر، ولا داعي يدعو إليه في الاختيار، انظر الإيضاح لابن الحاجب ١٦٧/١.

(٦) أي: تبدل. وهي كذلك في ش، ن.

(٧) قال ابن الحاجب في الإيضاح ١٦٧/١: (والصحيح أنها بالحروف الأصلية أو بحروف تدل عليها كإعراب التنية والجمع يخزفي التنية والجمع... وأخرها حروف علّة يمكن أن تتغير لتغير العامل والتنية وجمع السلامة).

(٨) ظاهر قول سيبويه كما قال ابن الحاجب في الإيضاح ١١٦/١ أن له إعرابين تقديري بالحركات ولفظي بالحروف، وضعفه بخروجه عن قياس كلامهم، لتقدير لم يعهد مثله، وهو اجتماع إعرابين في كلمة. ولم يصرح بذلك سيبويه بل أشار إليه مكتفياً بالتمثيل. انظر الكتاب ٣/٣٥٩، ٤١٢، ٤١٣، شرح ابن عصفور ٢٢/١، شرح الرضي ٢٧/١، وشرح ابن يعيش ٥٢/١.

الكسرة<sup>(١)</sup>، لتناسبها<sup>(٢)</sup>.

فرع:

كثر: وأعربت بالحروف، لتكثرها بالإضافة، فأشبهت المثني والمجموع، مع كون أواخرها تصلح للتبدل<sup>(٣)</sup>.

وقيل: عوضاً عن لاماتها<sup>(٤)</sup>. وقيل: تُؤطّئ لإعراب المثني والمجموع بها<sup>(٥)</sup>.

وقيل: لا لعلّة. قلنا<sup>(٦)</sup>: الواضع حكيم.

فرع:

كثر: فإن أضيفت إلى ياء متكلم<sup>(٧)</sup> فبالحركة تقديراً.

(١) الكسر: في نون.

(٢) حاصل مذهب الربيعي أنها إذا كانت مرفوعة ففيها نقل بلا قلب، وإذا كانت منصوبة ففيها قلب بلا نقل، وإذا كانت مجرورة ففيها نقل وقلب. الإنصاف ١٧/١. ويرى ابن الحاجب أنه يكون فيها على رأي الربيعي نقل في النصب أيضاً ثم قلبت ألفاً. الإيضاح ١١٧/١، والرضي ٥٧/٢.

هذا وفي المسألة أقوال كثيرة أوصلوها إلى اثني عشر قولاً أو تزيد.

انظر شرح ابن عيش ٥٢/١ - ٥٣، الإيضاح ١١٦/١ - ١١٧، الهمع ٣٨/١ - ٣٩ شرح جبل الزجاجي لابن عصفور ١١٩/١.

(٣) انظر الموضوعين السابقين من الإيضاح وشرح ابن عيش.

(٤) لأن لاماتها قد حذفت في حال الأفراد. انظر شرح ابن عيش ٥١/١.

(٥) أي: لما أرادوا إعراب الثنية والجمع بالحروف جعلوا بعض الأسماء المفردة معرفة بالحروف حتى لا يستوحش من الإعراب بها في الثنية والجمع السالم بالحروف. انظر المصدر السابق.

(٦) في ن: قلت.

(٧) في ت: المتكلم.

د: ويجوز ردُّ اللام<sup>(١)</sup> كقوله<sup>(٢)</sup>:

١٤ - . . . . . وأبى مَالِكُ ذُو الْمَجَازِ بِدَارِ

فأصله عنده<sup>(٣)</sup> «وأبى» مخففاً، فَرُدَّتْ اللام<sup>(٤)</sup> فَأَدْغَمَتْ<sup>(٥)</sup>. قلنا: لا نَسَلِمُ  
لاحتمال كون أصله «وَأَبَيْنَ» جمع أب، أَضِيفَ فحذفت النون قياساً، ثم أدغم<sup>(٦)</sup>.  
وشاهد ورد «أَبَيْنَ» قوله:

١٥ - . . . . . وَقَدْئِنَّا بِالْأَبِينَا

(١) زاد في ش (لفظاً). وفي د ضرب على هذه الزيادة بعد كتابتها. والعبارة في م: ويجوز  
بالحروف لفظاً.

(٢) في ش، ن: لقوله.

١٤ - من الكامل، ومصدره:

قَدَرُ أَحْلَكَ ذَا الْمَجَازِ وَقَدْ أَرَى

وقالته: مؤرج السلمي من شعراء الدولة الأموية، و«ذو المجاز» اسم سوق كانت للعرب  
في الجاهلية.

أورده شاهدها للمبرد على جواز رد اللام في «أب» وأخواتها عند إضافتها إلى ياء المتكلم.  
مجالس ثعلب ٥٤٤، أمالي ابن الشجري ٣٧/٢، معجم الأدباء ٢٠٠/١٣، شرح الكافية  
لابن مالك ١٠٠٩/٢، المغني برقم (٨٤٣) ص ٦٠٩، شرح ابن يعيش ٣٦/٣، والخزانة  
٤٦٧/٤.

هذا، وقد وجدت البيت في معجم ما استعجم ٦٣٥/١ برواية أخرى هي:

قَدَرُ أَحْلَكَ ذَا النَخِيلِ وَقَدْ أَرَى وَأَبِيكَ مَالِكُ ذُو النَخِيلِ بِدَارِ  
وعليها فلا شاهد فيه لما نحن بصده.

(٣) أي المبرد.

(٤) (أعرب بالياء) في م. وقد كتبت أولاً في الأصل ثم ضرب عليها. وكذا في ت، وقال في  
الهامش: ضرب عليها في نسخة ابن الإمام شرف الدين وصحح تلك النسخة.

(٥) ن: فأدغمت في الياء.

(٦) وبه رد ابن مالك في شرح الكافية ١٠٠٩/٢، الاحتجاج بالبيت، وكذا ابن يعيش في شرح  
المفصل ٣٧/٣.

١٥ - متقارب، وهو بتمامه:

فَلَمَّا تَبَيَّنْ أَصَوَاتُنَا بَكَئِينَ وَقَدْئِنَّا بِالْأَبِينَا =



(وقوله)<sup>(١)</sup>:

١٦ - . . . . . وَكُنْتُ لَهُمْ كَشْرَ بَنِي الْأَخِينَا

فرع:

/ ولام «أخ» و«أب» و«حَم» و«هَن» واو، بدليل «إِخْوَانٍ» ونحوه. و(فَم) هاء، بدليل «أفواه». و«ذو» ياء، لثلاث تساوى العين واللام.

فرع:

فإن صُغِّرَتْ أو كُسِّرَتْ فبالحركات، لَعَوْدِ اللامات فيها<sup>(٢)</sup>، وحذفها سبب الحروف<sup>(٣)</sup>.

= وقائله ابن زياد بن واصل السُلَمي، ولم يسمه سيبويه، بل قال: (أنشدنا من نثق به، وزعم أنه جاهلي).

ومعنى «فديننا بالأيننا»: قلن لنا: آباؤنا فداء لكم، أو: بأيننا أنتم ونحوه. والشاهد فيه: جمع «أب» على «أبين».

كتاب سيبويه ٤٠٦/٣، المخصص ١٧١/١٣، ابن الشجري ٣٧/٢، الروض الأنف ٢/٣٩٢، الخصائص ٣٤٦/١، المقتضب ١٧٢/٢، شرح ابن يعيش ٣٧/٣، الصحاح (أبا)، اللسان (أبي).

(١) ساقطة من الأصل، م، د.

١٦ - من الوافر، وصدوره:

وكان لنا فَرَازَةُ عَمِّ سَوْو

وهو لعقيل بن عُلفَةَ المُرِّي. والشاهد فيه كالذي في سابقه.

المقتضب ١٧٢/٢، نوادر أبي زيد ١١١ - ١١٩، البيان والتبيين ١/١٨٥ - ١٨٦ ٢/٢٥٣، ٨٥/٤، ١٨٦، الصحاح (أخا) الخزاعة ٤٧٨/٤.

(٢) في م: فيهما.

(٣) أي: وحذف اللامات فيها سبب إعرابها بالحروف. وانظر ص ٩٤ مع الحاشية.

## فصل

وجاء «أخ» و«أب» كَيِّدٍ<sup>(١)</sup> وَجَدَ<sup>(٢)</sup> مقطوعاً، ومضافاً، مفرداً، ومثنى<sup>(٣)</sup>،  
ومجموعاً سالماً، وكعصاً<sup>(٤)</sup>، قال:

١٧ - إِنَّ أَبَاهَا وَأَبَا أَبَاهَا

وجاء «أخ» فقط كَذَلِيقٍ<sup>(٥)</sup>، وجاء في «فيه» - مَقْطُوعاً - قَلْبُ الْوَائِلِ نَصْباً

(١) أي مخففاً معرباً بالحركات الظاهرة كقوله:

بأبه اقتدى عدي في الكرم ومن يشابه أبه فما ظلم  
وهذا في «أخ» و«أب» نادر، وهو الفصح في «هن».

انظر شرح الكافية لابن مالك ١/١٨٣، التصريح ١/٦٥، الأشموني مع الصبان ١/٧٢.  
(٢) أي بتشديد العين. وهذا مما زاده ابن مالك في «أب» و«أخ» انظر التسهيل ص ٩، وحاشية  
يس ١/٦٥.

(٣) في د: ومبني.

(٤) أي بالقصر فيلزم آخرهما الألف في الأحوال الثلاثة، وتقدر عليها الحركات.  
١٧ - رجز مشطور، لأبي النجم العجلي (الفضل بن قدامة)، وينسب إلى رؤية بن العجاج أيضاً،  
وفي نوادر أبي زيد أنه لبعض أهل اليمن، وذكر قبله أربعة أبيات.

والضمير في «أباه» عائد إلى «رباً» المذكورة في بيت سابق. ويعد الشاهد قوله:

قد بلغنا في المجد غاياتها

والشاهد هنا في قوله «أباه» الثانية حيث أعربها بكسرة مقدرة على الألف كما في  
المقصود.

الإنصاف ١/١٨، المقرب ٢/٤٧، شرح الكافية لابن مالك ١/١٨٤، شرح الجمل لابن  
عصفور ١/١٥١، شرح ابن يعيش ١/٥٣، المغني رقم (١٩٦) ص ١٦٦، (٣٩٥)  
ص ٢٨٦، العيني ١/١٣٣، التصريح ١/٦٥، شرح شواهد المغني للسيوطي ٤٧، الهمع  
١/٣٩، الأشموني ١/٢٧٠، والخزانة ٧/٤٥٥.

(٥) بل جاء «حم» أيضاً كذلك، فيعرب بالحركات الظاهرة على الواو. انظر تاج العروس  
(حمو)، والأشموني مع الصبان ١/٧١، والتسهيل ٩.

في الوقف<sup>(١)</sup>، قال:

١٨ - خَالَطَ مَنْ سَلَمَى خَيَاشِيمَ وَفَا

وَقَلْبُ وَاوِهِ<sup>(٢)</sup> مِمَّا مَفْرَدًا، لثلاثا يبقى على حرف. وقد يُخْمَلُ الْوَصْلُ عليه.

قال:

١٩ - يُضَيِّحُ عَطْشَانٌ<sup>(٣)</sup> وَفِي الْبَحْرِ قَمُهُ

(١) ذلك لأن أصله: (فوه) بزنة (فوز). ولما كانت الهاء مشبهة بحروف العلة لخفائها وقربها في المخرج من الألف حذفت كحذف حرف العلة فبقيت الواو التي هي عين الكلمة حرف الإعراب، فأبدلت ميمًا في الأفراد لأن الميم حرف جلد يتحمل الحركات من غير استئصال. فقول المصنف: (قلب الواو) يريد الواو التي هي عين الكلمة. انظر شرح ابن يعيش ٥٣/١.

١٨ - البيت من الرجز. وقائله العجاج (ديوانه ٤٩٢).

خياشيم: جمع خيشوم، وليس للإنسان إلا واحد وإنما نجمعه بما حوله كما في قولهم: عظيم الوجنات.

وأورده شاهدًا على قلب الواو من (فو) ألفًا في النصب عند الوقف عليه. ولم أجد من ذكر ذلك غير المصنف، وإنما يورده النحويون شاهدًا على إفرادها بقطعها عن الإضافة لفظًا في حالة النصب على نية الإضافة. وهذا ما جوزوه الأخفش والكوفيون وتابعهم ابن مالك، وخصص البصريون بالضرورة. وتخريج ذلك أنه حذف المضاف إليه ونوى ثبوته فأبقي المضاف على حاله، أي: خالط خياشيمها وفاها.

المقتضب ٣٧٥/١، شرح الكافية لابن مالك ٩٣٤/٢، البغداديات ١٥٦، ١٦٠، ٣٨٥، المخصص ١٣٦/١، شرح ابن عصفور ٤٣٠/٢، إصلاح المنطق ٩٧، الصحاح (فوه).

(٢) في الأصل: أوها.

١٩ - رجز لرؤبة بن العجاج في ديوانه ١٥٩ (ضمن مجموع ديوان أشعار العرب)، يروى (ظلمان) مكان (عطشان). وفي معاني ابن قتيبة (ظلمانًا).

والشاهد فيه: إثبات الميم في (فيه) عند إضافته. وهذا منعه أبو علي الفارسي في غير الشعر، وتبعه ابن عصفور، وجوزوه ابن مالك في الاختيار وأبو حيان وغيرهما.

قال ابن مالك: (وربما قيل: «فاه» دون إضافة صريحة نصبًا. ولا يخص بالضرورة نحو: يصبح ظلمان... الخ).

التسهيل ٩، المخصص ١٣٦/١، البغداديات ١٥٦، المعاني الكبير لابن قتيبة ٦٤١/٢، المقرب ٢١٦/١، الهمع ٤٠/١، التصريح ٦٤/١، والأشمونى ٧٣/١، الخزائن ٤٥١/٤.

(٣) في غير نسخة د: عطشانًا.

والأفصح<sup>(١)</sup> «في»<sup>(٢)</sup> و«فوة»<sup>(٣)</sup>.

وجاء الجمع بين البَدَلِ والمُبْدَلِ<sup>(٤)</sup>، قال:

٢٠ - هما نفساً في فيٍّ من فَمَوِيَّهما . . . . .

وجاء مع الميم تثلث الفاء، وتشديد الميم، مع الفتح والضم لا الكسر<sup>(٥)</sup>.

وجاء «حَمَّ» كَيَّد، وَخَبَّ<sup>(٦)</sup>، وَذَلَّ<sup>(٧)</sup>، وَعَصَا<sup>(٨)</sup> مطلقاً<sup>(٩)</sup>.

(١) في ت: والأصح.

(٢) كذا ضبطت في الأصل، ولا مناسبة لها، لأن الكلام ليس فيما أخيف إلى ياء المتكلم، و«في» أصله (فُؤِي) قلبت الواو ياء فأدغمت في الياء. والذي يظهر لي أنها «فَمَّ» فحرفت.

(٣) (وفوه) ساقطة من ش، ن، د. ومراده أن إعادة الواو عند الإضافة أفصح.

(٤) أي بين الميم والواو.

٢٠ - هلوليل، للفرزدق في ديوانه ٢/٢١٥، وتماه:

على النابح العاوي أشد رجاء

والضمير في (فمويها) قيل: إنه راجع إلى شاعرين من قومه كان يفرغ في الشعر إليهما، وقيل: إلى إبليس وابنه، بدليل قوله في البيت الذي قبله:

وإن ابن إبليس وإبليس البُئْسَا لهم بعذاب الناس كل غلام

وهو من قصيدة قالها آخر عمره تائباً إلى الله تعالى من الهجاء.

والشاهد فيه: الجمع بين المعوض - وهو الميم - والمعوض منه - وهو الواو. وهذا عند سيويه ضرورة. وفي اللسان أنه لغة نادرة في تأنيث الفم ذكرها ابن سيدة عن ابن الإعرابي.

سيويه ٣/٣٦٥، ٦٢٢، المقتضب ٣/١٥٨، مجالس العلماء للزجاجي ٣٢٧، الخصائص ١/١٧٠، المحتسب ٢/٢٣٨، الإنصاف ١/٣٤٥، أسرار العربية ٢٣٥، التبصرة ١/٣٥٦، ٢/٨٦١، البغداديات ١٥٨، المقرب ٢/١٢٨، شروح سقط الزند ١٤١٩، الهمع ١/٥١، الدرر ١/٢٦، اللسان (فوه)، والخزانة ٤/٤٦٠.

(٥) انظر التسهيل لابن مالك ص ٩.

(٦) بالحركات الظاهرة على الهمزة. انظر تاج العروس (حمو) وشرح الكافية للعصام ٣٤.

(٧) أي بالحركات على الواو. انظر التاج (حمو)، والأشموني مع الصبان ١/٧١.

(٨) أي بتقدير الحركات.

(٩) في الرفع والنصب والجر.

وجاء «هُنَّ» كَبِيدٌ، وهي أفصح. ومن ثَمَّ قال (جا.هر) ليس من المعرب بالحروف<sup>(١)</sup>.

وجاء كعصاً<sup>(٢)</sup>، وكجذ بالتشديد<sup>(٣)</sup>، وربما خففت ضرورة، قال:

٢١ - . . . . . وقد بدأ هُنْكَ من المِثْرَرِ

و«ذو» لا يضاف إلّا إلى جنس، إذ وضع وَضْلَةٌ<sup>(٤)</sup> إلى الوصف به، ولا<sup>(٥)</sup> يضَافُ إلى مضمر، ولا يُقْطَعُ، وشذ قوله:

(١) ليس هذا مذهب الزجاج، ولم أجد من نسبه له. أما عبد القاهر الجرجاني فقد نص على خلافه، فقال في الجمل ص ٦: (واعلم أن الحروف تنوي عن الحركات فتكون فيها علامة الإعراب، وذلك في الأسماء الستة المعتلة المضافة إلى غير ياء المتكلم، وهي: أبوه، وأخوه، وهنوه، وحموه، وفوه، وذومال). وهو صريح في أنه يرى أن هنا من المعربة بالحروف كأخواتها. وانظر أيضاً المقتصد له ١٠٣/١.

والذي ذكره المصنف هنا هو قول الفراء وحده فيما أعلم. وهو محجوج بحكاية سيبويه الإتمام فيها عن العرب، وإن كان النقص أشهر.

انظر الهمع ٣٨/١، وشرح الأشموني ٧٨/١ - ٧٩.

(٢) لم يذكروا لهذا شاهداً. وانظر حاشية يس ٦٤/١.

(٣) ذكر له السيوطي شاهداً في الهمع ٣٩/١.

٢١ - من السريع. وقائله الأقيشُر الأسدي (المغيرة بن عبد الله)، وقد ينسب للفرزدق وليس في ديوانه، وصدده:

رُحِبْتُ وفي رِجْلَيْكَ ما فيهما

والهن: كناية عن أسماء الأجناس. وقيل: عن كل ما يستهجن التصريح به.

وقيل: عن الفرج خاصة. وكان أبو حيان يرى هذا المعنى الثالث، قال ابن هشام في شرح اللمحة ٢٦١/١: (ولعله إنما قال: «وهنها» لأجل ذلك). والظاهر أن هذا المعنى هو المراد في البيت الشاهد.

والشاهد: تخفيف (هنك) بإسكانه ضرورة، وعلى هذا ذكر سيبويه.

الكتاب ٢٠٣/٤، الخصائص ٧٤/١، ٩٥/٣، المحتسب ١١٠/١، العمدة لابن رشيق ٢١١/٢، أمالي الشجري ٣٧/٢، شرح ابن عصفور ٥٨٣/٢، البغداديات ٤٣١.

(٤) الرصلة: الاتصال والذريعة، وكل شيء اتصل بشيء فما بينهما وصلة، والجمع وصل. الصحاح (وصل).

(٥) في م، د: فلا.

٢٢ - أبَادَ ذَوِي أَرْوَمَتِهَا ذَوُوهَا . . . . .

وقوله:

٢٣ - وَلَكِنِّي أُرِيدُ بِهِ الذَّوِينَ . . . . .

### المثنى

الثاني: المثنى.

### فصل /

الشنية في اللغة العطف، ومنه عطف اللفظ على مثله، قال:

٢٤ - لَيْتٌ وَلَيْتٌ فِي مَحَلِّ ضُنْكِ

٢٢ - من الوافر والقاتل كعب بن زهير، وصدده:

صبحنا الخزرجية مرهفات

ويروى: «أبار» و«أبان» مكان «أباد»، ويروى: «صبحن» مكان: «صبحنا». وما ذكره به المصنف هنا موافق لما في ديوان كعب ص ٢١٢. والأرومة: الأصل. والشاهد: إضافة (ذو) إلى المضمَر.

المقرب ١/٢١١، شرح ابن يعيش ١/٥٣، شرح الكافية لابن مالك ٢/٩٢٧، الهمع ٢/٥٠، الدرر ٢/٦١.

٢٣ - من الوافر، للكميت بن زيد في ديوانه ٢/١٠٩، وصدده:

فلا أعني بذلك أسفليكم

الذوين: جمع (ذو) واستعمله مقطوعاً عن الإضافة شذوذاً.

كتاب سيبويه ٣/٢٨٢، الصحاح (ذا)، الهمع ٢/٥٠، الدرر ٢/٦٢، الخزنة ١/١٣٩.

٢٤ - رجز لوائلة بن الأشعث الصحابي رضي الله عنه. قاله في وقعة مرج الروم وكان في جيش خالد بن الوليد حين برز لبطريق من بطارقة الروم. وقيل: لجُحْدَر بن مالك الحنظلي، وبعده:

كلاهما ذو أَثَرٍ وَمُحْكٍ

الضنك: الضيق. ويروى: «مكان» بدل «محَل»، كما يروى «مجال» والشاهد فيه: عطف

«لَيْتٌ» على «لَيْتٌ» - وهما ليس علمين باقين على علميتهما - ضرورة.

أمالي ابن الشجري ١/١١، أسرار العربية ٤٨، شرح ابن عصفور ١/١٣٧، المقرب له ٢/٤١، الهمع ١/٤٣، الدرر ١/١٨، الخزنة ٧/٤٦١.

٢٥ - وقال:

٢٥ - كَأَنَّ بَيْنَ فَكِّهَا وَالفِّكَ

وقولهم:

٢٦ - لَوْ عَدَّ قَبْرٌ وَقَبْرٌ كَانَ أَكْثَرَهُمْ مَيِّتًا . . . . .

وإنما يُفَعَّلُ (ذلك)<sup>(١)</sup> ضرورة أو للتكثير.

وفي الاصطلاح: إلحاق ألف أو ياء قبلها فتحة، ونون مكسورة بالاسم،

٢٥ - هذا الرجز ورد في زيادات ديوان رؤبة (وهي أبيات منقولة من نسخ وكتب مطبوعة) ص ١٩١.

ونسب في جهرة اللغة - مادة (سكك) لمطور بن مزيد الأسدي، وكذا في اللسان. وينسب أيضاً لأبي نُخَيْلَةَ الراجز (واسمه خَزَنُ بن زائدة بن لقيط) وبعده:

فَارَةَ مِسْكَ ذُبِحَتْ فِي سَكْ

والقول فيه كالقول في سابقه، حيث عطف اللفظ على مثله وحقه التثنية ضرورة.

إصلاح المنطق ص ٧، تهذيب إصلاح المنطق ١٠/١، شرح درة الغواص ص ٦٩، المؤلف والمختلف ص ١٩٣، معجم البلدان ٣/١٥٠، المخصص ١١/٢٠٠، ١٣/٢٩، ابن الشجري ١٠/١، شرح ابن يعيش ٤/١٣٨، ٨/٩١، الصحاح (ذبح)، المقتصد ١/١٨٤، شرح ابن عصفور ١/١٣٧.

(١) (ذلك) ساقطة من الأصل، ش، م. وهي في ن (كذلك). والإشارة به إلى عطف اللفظ على مثله.

٢٦ - من البسيط، وتماه:

وأبعدهم عن منزل الذمام

نسب لعصام بن عبيد الله، ولعصام بن عبيد الزماني، ولهمام الرقاشي.

والمشهور في روايته (كان أكرمهم). ويروى: (كنت أكرمهم). وهو الصحيح المناسب لمعنى البيت. وما رواه المصنف من قوله: «أكرمهم» لا معنى له، وأظنه أخطأ الرواية.

وفي رواية ابن عصفور: «بيتاً» مكان «ميتاً».

والشاهد فيه كالذي في سابقه.

البيان والتبيين ٢/٣١٦، ٣/٣٠٢، ٤/٨٥، المقرب ٢/٤١، المساعد ١/٤٣ والخزانة

٧/٤٧٣.

لتدلّ على أنّ مع مدلوله مثله من جنسه<sup>(١)</sup>.

فإن سلّم معها المفرد فالثنية حقيقة كرجلين، وقد يُغلب أحد المختلفين كالعمرين والقمرين والحسينين<sup>(٢)</sup>.

وإن لم يسلم مفردة<sup>(٣)</sup> فغير حقيقة كهذين، واللذين، وقياسهما<sup>(٤)</sup>: هذان واللذان. فإن سميت به جزئت على القياس<sup>(٥)</sup>.

وقد يُطلق<sup>(٦)</sup> على المفرد كأبائين، وعمائتين، ويعكس كاسم عضو أضفته إلى اثنين، قال:

٢٧ - كأنه وجه تركيبتين قد غَضِبَا . . . . .

وقد يجمع، كقوله تعالى: ﴿فَقَدْ صَفَّتْ قُلُوبُكُمَا﴾<sup>(٧)</sup> (٨) وقول الشاعر<sup>(٩)</sup>:

(١) هذا تعريف ابن الحاجب، وتبعه أكثر النحويين المتأخرين. واعترض عليه العصام الأسفراييني بأنه لا يشمل المثنى للتكثير نحو قوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَتِيَكَ الْمَوْتُ كَرَّهًا﴾ أي: كرة بعد كرة مراراً كثيرة، ولذا عرفه بأنه «ما آخره ألف أو ياء مفتوح ما قبلها ونون مكسورة للدلالة على العدد».

انظر شرح الرضي ١٧١/٢، شرح الفريد للعصام ١٣٥.

(٢) أبو بكر وعمر، والشمس والقمر، والحسن والحسين.

(٣) (مفردة) ساقطة من ش، د.

(٤) فيما سوى الأصل ت: فقياسهما.

(٥) أي في إثبات الألف في الأول والياء في الثاني.

(٦) أي المثنى.

٢٧ - بسيط، للفرزدق في ديوانه ص ٣٧٠ من قصيدة هجا فيها جريراً، وتماه:

مستهدف لطمعانٍ غيرَ تَذَبُّبٍ

والشاهد: إضافة «وجه»، وهو مفرد، إلى «تركين» وهو مثنى، والمراد: وجهها تركين، وإنما أفردته لأن الإضافة تدل على الثنية، فاستغنى بها عن العلامة.

شرح السيرافي ١٥٦/٥، ابن الشجري ١٢/١، معاني القرآن للفراء ٣٠٨/١، البيان للأنباري ٢٩١/١، البصرة ٦٨٥/٢، المحكم ٣٤٤/١، الضرائر ٩٨، شرح الجمل لابن عصفور ٤٢١/١، توجيه إعراب أبيات ملغزة للرماني ص ٢٧٥.

(٧) (فقد صفت): ليست في ش.

(٨) سورة التحريم، الآية: ٤.

(٩) في الأصل، ش: وقال.



## ٢٨ - ظَهَرَا مِثْلُ ظُهُورِ التَّرْسِينَ

يفعل، كراهة اجتماع تشنيتين.

فرع:

كثر: ولا تشنية حيث اتفق اللفظ دون الجنس كعَيْنَيْنِ، للحاسية والجارية<sup>(١)</sup>. الشافعي. لي لك. والحريري: يجوز، لقوله - ﴿سورة﴾ -<sup>(٢)</sup>: «الأيدي/ ثلاث»<sup>(٣)</sup>، «القلم أحد اللسانين»<sup>(٤)</sup>، «الخال أحد الأبوين»<sup>(٥)</sup>. قلنا:

٢٨ - من الرجز، نسبة سيبويه إلى خطام المجاشعي، ونسبه في موضع آخر إلى هيمان بن قحافة، وقبلة:

وَمَهْمَهَيْنِ قَذَقَيْنِ مَرَّتَيْنِ

الترسين: تشنية «ترس» وهو ما يتقي به الضرب من السلاح.

والشاهد: إضافة الجمع إلى المثنى. قال الصيمري: (فجاء بالثنية والجمع جميعاً، فأحدهما على الحقيقة، والآخر على المستعمل). يريد بالأول قوله: ظهراهما، فإن فيه شاهداً على ثنية الظهر على الأصل. الكتاب ٤٨/٢، ٦٢٢/٣، شرح السيرافي ٦٧٠/٤، التبصرة ٢/٦٨٤، إعراب القرآن للزجاج ٧٨٧، المخصص ٧/٩، البيان والتبيين ١/١٥٦، ابن الشجري ١٢/١، ٢٠٣/٢.

(١) قال ابن الحاجب في الإيضاح ٥٢٩/١: (وهل يجوز أن تأخذ الاسم المشترك فتنية باعتبار المدلولين كقولك «عينان» في عين الشمس وعين الماء؟ فيه خلاف والظاهر جوازه شاذاً، والكثير استعمل خلافه). وانظر شرح الكافية لابن مالك ١٧٩٢/٤، وشرح الرضي ١٧٢/٢.

(٢) (وسلم) ليست في الأصل.

(٣) في مسند الإمام أحمد ٤٧٣/٣: (الأيدي ثلاث: يد الله وهي العليا ويد المعطي ويد السائل).

ومن رأى جواز ذلك أبو بكر بن الأنباري كما في شرح الكافية لابن مالك ١٧٩٣/٤. وذهب ابن الحاجب إلى جوازه شاذاً. انظر الإيضاح ٥٢٩/١.

(٤) انظر البيان والتبيين ٩/١، وشرح الكافية لابن مالك ١٧٩٣/٤.

(٥) انظر شرح الكافية لابن مالك، الموضع السابق.

مجازاً، لعدم أطراؤه<sup>(١)</sup>.

### فصل

والمثنى: ما لحقته آله التثنية. ولزيادته في مدلوله زيد في إعرابه، ولا أكثر من الحركة إلا الحرف، فجعل رَفْعُهُ بالالف، لَسَبَقِهِ الجمع للأخف<sup>(٢)</sup>. وقد جاءت<sup>(٣)</sup> ضمير الفاعل في نحو «ضرباً»، ونصبه وجؤه بالياء، لتساويهما<sup>(٤)</sup> في الإضمار في «ضربتُك»<sup>(٥)</sup> و«مررتُ بك»، وإذ هما إعراب الفضلات. به: والحرف حرف إعراب، أي<sup>(٦)</sup>: يتبدل بتبدله<sup>(٧)</sup>. ش: بل

(١) قال الرضي ١٧٢/٢: (وذهب الجزولي والأندلسي وابن مالك إلى جواز مثله. قال الأندلسي: يقال: العينان، في عين الشمس وعين الميزان. فهم يعتبرون في التثنية والجمع الاتفاق في اللفظ دون المعنى. وهذا المذهب قريب من مذهب الشافعي رحمه الله، وهو أنه إذا وقعت الأسماء المشتركة بلفظ العموم نحو قولك: الأقراء حكمها كذا (أو في موضع العموم كالنكرة في غير الموجب نحو «ما لقيت عيناً» فإنها تعم في جميع مدلولاتها المختلفة كألفاظ العموم سواء). وقال ابن مالك في شرح الكافية ١٧٩٢/٤: (ومنع أكثر الناس التثنية والجمع في الأسماء المتفقة لفظاً لا معنى. والذي أراه أن ذلك جائز، إذا فهم المعنى كقولك: «رأيت نجمين: سماوياً وأرضياً» وفي عينان: منقودة ومورودة». وقد استعمل ذلك كثير من الفصحاء. وتردد ابن الحاجب فأجاز ذلك شاذاً كما نقلته قبل قليل عن إيضاحه، ومنعه في شرح الكافية، وقال الرضي: ١٧٢/٢: (وعند المصنف تردد في جواز تثنية الاسم المشترك وجمعه باعتبار معانيه المختلفة كقولك: «القرآن» للطهر والحليض، والعيون، لعين الماء وقرص، الشمس وعين الذهب وغير ذلك. منع من ذلك في شرح الكافية، لأنه لم يوجد مثله في كلامهم مع الاستقراء. وجوزوه في شرح المفصل).

(٢) أي الألف، لأنها أخف من الواو التي جعلت للجمع.

(٣) أي الألف.

(٤) أي: تساوي النصب والجر.

(٥) من (نصبه) إلى هنا ساقط من د.

(٦) في ش: إذ.

(٧) الكتاب ١٧/١، وعقد الأباري المسألة رقم (٣) من الإنصاف ٣٣/١ لذكر الخلاف في إعراب المثنى وجمع المذكر السالم.

علامته<sup>(١)</sup>. ك: نفس<sup>(٢)</sup> الإعراب<sup>(٣)</sup>.

فروع:

وفي حكم المثنى في الإعراب «اثنان» و«كلا» مضافاً إلى مضمَر، إذ أشبهاه بالتكثُر<sup>(٤)</sup>.

### فصل

وما آخره غير ألفٍ قَصُرٍ أو مَدٍّ لم يُعَيَّرْ كَزَيْدَيْنِ، ودَلَوَيْنِ، ونَخْتَيْنِ<sup>(٥)</sup>، وقاضِيَيْنِ<sup>(٦)</sup>.

والألفُ المقصورةُ الأصليةُ الثالثةُ تُرَدُّ إلى أصلِها كَعَصَوَيْنِ، وَفَتَيْنِ والرابعةُ إلى الياءِ<sup>(٧)</sup> كِمَغْرَبَيْنِ<sup>(٨)</sup>.

وَألفُ التأنِيثِ المقصورةُ تَقَلْبُ ياءَ كَحَبْلَيْنِ، لِثِقَلِ الواوِ. والممدودةُ واوًا،

(١) في د: (علاماته). وهذا رأي المبرد والمازني أيضاً. انظر الإنصاف ٢٣/١، وشرح ابن يعيش ١٣٩/٤.

(٢) في د: بل نفس.

(٣) أي: فتكون الألف بمنزلة الضمة، والياء بمنزلة الفتحة والكسرة. ونسب هذا أيضاً إلى سيويه، ورده الأنباري في الموضع السابق من الإنصاف. وانظر شرح ابن يعيش ١٤١/٤.

(٤) وفي (كلا) مضافة إلى ظاهر لفتان، الأولى وهي المشهورة إعرابها إعراب المقصور، بتقدير الحركات على الألف في الرفع والنصب والجزم. وحكى الفراء فيها لغة ثانية، وهي إعرابها إعراب المثنى فيقال على هذه اللغة: جاء كلا أخويك، ورأيت كلي أخويك، ومررت بكلي أخويك.

انظر شرح الكافية لابن مالك ١٨٧/١، شرح ابن يعيش ٥٤/١.

(٥) مفردة (نخْي) وهو زق للسمن، والجمع أنحاء. وفي المثل «أشغل من ذات النحين». الصحاح (نحا).

(٦) مثل بالاول للصحيح، وبالثاني للمعتل بالواو، وبالثالث للمعتل بالياء، وبالرابع للمنقوص.

(٧) (إلى الياء) ساقطة من ش.

(٨) كذا ضبطت في ت. وفي باقي النسخ (مغربين).

لَسْبِقِ الْمَقْصُورَةَ<sup>(١)</sup> لِلْأَخْفِ كَضَحْرَاوَيْنِ<sup>(٢)</sup> وَالْأَصْلِيَّةُ تَبْقَى نَحْنَاءَيْنِ<sup>(٣)</sup>. وفي الإِلْحَاقِيَّةِ الْبَقَاءُ وَالْقَلْبُ، لِلشَّهْنَيْنِ كَعِلْبَاوَيْنِ<sup>(٤)</sup>، وَجِزْبَاوَيْنِ<sup>(٥)</sup>. ودليلُ إلحاقهما بقرطاسِ التنوينِ.

والمُنْقَلِبَةُ عَنْ أَصْلِي تَقَرَّرُ<sup>(٦)</sup> كَالْأَصْلِيَّةِ، أَوْ تَرُدُّ إِلَى أَصْلِهَا كَالثَّالِثَةِ كَكِسَاءَيْنِ. ي: إِلَّا مَا ضُمَّ أَوَّلُهُ مِنَ الثَّلَاثِيَّ<sup>(٧)</sup> أَوْ كُيِّرَ فِإِلَى الْوَاوِ، وَلَوْ يَأْتِيَا/ كَفَتَي<sup>(٨)</sup>، لثَقُلَ الْيَاءُ بَعْدَ ضَمِّ الْأَوَّلِ وَكُسْرِهِ<sup>(٩)</sup>.

وما لم يعرف له أصل فالواو كالواو. فَإِنْ أُمِيلَ<sup>(١٠)</sup> فَالْيَاءُ كَمَتَيَانِ<sup>(١١)</sup>، وَيَلِيَانِ.

(١) في ش، د: المقصور.

(٢) ن: كخضراوين.

(٣) كذا في الأصل وحدها، وفي نسخة ت (جِبَاءَيْنِ)، وفي باقي النسخ لم تضبط. وهزمة (جِئَاءَيْنِ) أَصْلِيَّةٌ، وَفِي (جِبَاءَيْنِ) خِلَافٌ. انظر اللسان (جِبَا).

(٤) مثنى (علباء). والعلباء: عصب عتق البعير. ويقال: الغليظ منه. الصحاح واللسان (علب).

(٥) مثنى (حرباء)، والحرباء: ذكر أم حبين. ويقال: هو دويبة صغيرة نحو العظاءة أو أكبر يستقبل الشمس برأسه ويكون معها كيف دارت. ويقال: إنما يفعل ذلك ليقى جسده برأسه، ويتلون ألواناً بحر الشمس، والجمع الحرابي والأثنى الحرباء، والحرباء أيضاً مسمار الدرع، ويقال: هو المسمار الذي في حلقة الدرع. انظر: الصحاح واللسان (حرب).

(٦) في ش: تقدر.

(٧) (من الثلاثي) ساقطة من ش.

(٨) ومثال المضموم (ضحي).

(٩) حكى الكسائي أنه سمع في (حمى: جَمَوَانِ، وفي «رضاً» رَضَوَانِ وعليه الكوفيون. انظر شرح ابن يعيش ١٤٨/٤، والتسهيل ١٦. وحكى ابن عقيل في المساعد ٦٠/١ عكس هذا عن الكسائي وهو إجازته ثنية هذا النوع بالياء نوع «رَضِيَانِ وَرَبِيَّانِ وَعُغْلِيَّانِ وَضَحْيَانِ».

(١٠) أي: إذا كان مما يجيء فيه إمالة الألف إلى الياء.

(١١) في (متى) و(بلى).

## فصل

ويفتح ما قبل يائه، لَسْبِقَهُ الْجَمْعُ لِلأَخْفِ<sup>(١)</sup>، وَتُرْدُ اللَّامُ الْمَحذُوفَةُ إِنْ عَوَّضَتْ<sup>(٢)</sup> كَأَخَوَيْنِ، لَا الْمَنْسِيَةِ<sup>(٣)</sup> كَيَدَيْنِ، وَدَمَيْنِ<sup>(٤)</sup>، إِلَّا نَادِرًا كَقَوْلِهِ:  
 ٢٩ - يَدَيَانِ بَيْضَاوَانِ عِنْدَ مُحَلِّمٍ  
 وقوله:

٣٠ - جُرَى الدَّمِيَانِ بِالْخَبَرِ الْيَقِينِ

(١) أي: لسبقه جمع المذكر السالم حيث بقي له الأثقل وهو كسر ما قبل الياء.

(٢) أي: إن ردت في الإضافة نحو «أخوك» و«أبوك».

(٣) وهي التي لا ترد في الإضافة كيدك ودمك.

(٤) (ودمين) ساقطة من ش، م، ن، د.

٢٩ - من الكامل، وفيه روايات مختلفة في الصدر والعجز، ولا يعرف له قائل، وليس له سابق أو لاحق.

المحلم: قيل: من ملوك اليمن. ويروى «محرق» وهو عمرو بن هند ملك الحيرة وقيل غير ذلك. والشاهد في قوله: (يديان) حيث رد اللام في تشبيه «يد» وجعلها كثنية «رحى» و«عصى». وهو محمول على القلة والشذوذ، وجعلوه من قبيل الضرورة. المصنف ١/ ٦٤، شرح السيرافي ٤/ ٥٦٢، ابن الشجري ٢/ ٣٥، المخصص ١٧/ ٥٢، التبصرة ٢/ ٥٩٩، المقرب ٢/ ٤٤، شرح ابن يعيش ٤/ ١٥١، ٥/ ٨٣.

٣٠ - من الوافر. ونسب لعلي بن بدال بن سليم، وللمتقّب العبيدي، والفرزدق، والأخطل وليس في دواوينهم. ورجح البغدادي في الخزانة نسبته إلى علي بن بدال، قال: (وابن دريد هو المرجع في هذا الأمر، فينبغي أن يؤخذ بقوله. والله أعلم). وصدر البيت:

فلو أنا على حَجَرٍ دُبْحُنَا

وقوله: «جرى الدميان» يريد به ما اشتهر عند العرب من أنه لا يمتزج دم المتباغضين يقول: حتى لو ذبحنا على حجر واحد معاً لم يمتزج دمي ودمه من شدة تباغضنا، بل يجري دمي يميناً ودمه شمالاً. كذا فسرّه ابن الأعرابي. والشاهد فيه كالذي في سابقه.

المقتضب ١/ ٣٦٦، ٢/ ٢٣٨، ٣/ ١٥٣، المصنف ٢/ ١٤٨، الإنصاف ١/ ٣٥٧، المخصص ١٥/ ١٦٨، التبصرة ٢/ ٥٩٩، الجمهرة لابن دريد ٣/ ٤٨٤، ابن الشجري ٢/ ٣٤، شرح ابن عصفور ١/ ١٤٠، مجالس العلماء للزجاجي ٣٢٨، المقرب ٢/ ٤٤، شرح ابن يعيش ٤/ ١٥١، ٥/ ١٥٢، ٥/ ٨٤، ٦/ ٥، ٩/ ٢٤، الوحشيات لأبي تمام ٨٤ - ٨٥.

وتكسر نُونه، للفرق والتَّعْدِيلُ بينه وبين الجمع<sup>(١)</sup>.  
وقد تكون مُعْتَقَبَ الإعراب<sup>(٢)</sup> كقوله:  
٣١ - أَجِبْ مِنْكَ الْأَنْفَ وَالْعَيْنَانَا  
وقوله:

٣٢ - لَا تَنْقُضِي فُسُوتَهُ شَهْرَيْنَهُ

(١) أراد بالتعديل أن المثنى أخف من الجمع فخص بالكسر الذي هو أثقل من الفتح، والجمع أثقل من المثنى فخص بالفتح وهو أخف من الكسر، فعدول بينهما بذلك. وانظر الهمع ٤٩/١.

(٢) أي: يجعل الإعراب عليها بالحركات الظاهرة أو المقدرة.  
٣١ - رجز، نسيه أبو زيد في نوادره إلى رجل من ضبة، وهو في ملحقات ديوان رؤية ص ١٨٧ ويَعْدُهُ:

وَمِنْ خَرَيْنِ أَشْبَهَا ظَبْيَانَا

ويروى: «أعرف منها» كما يروى «الجيد والعينانا»، ويروون قبله أبياتاً.  
وقد ادعى ابن عصفور في المقرب أن هذا الشعر مصنوع. وفي شرح الجمل قال: لا حجة فيه لأنه لا يعرف قائله.

والشاهد فيه: فتح نون المثنى، لأنه جعل الإعراب عليها بالحركات. هذا عند المصنف، ولم أره لغيره، فعند النحاة أن «العينانا» جاء على لغة من يلزم المثنى الألف في الأحوال الثلاثة، وإعرابه على الألف بالحركات المقدرة كالمقصور.

نوادر أبي زيد ١٥، المقرب ٤٧/٢، شرح ابن عصفور ١٥٠/١، العيني ١٨٤/١، ابن يعيش ١٢٩/٣، ٦٧/٤، ١٤٣، الخزانة ٤٥٢/٧، التصريح ٧٨/١، الهمع ٤٩/١، الدرر ٢١/١، الأشعموني ٩٠/١، تلقيب القوافي لابن كيسان ص ٦٤.

٣٢ - رجز نسب لامرأة من فقعمس ضمن أبيات أربعة أنشدها قطرب.

والفسوة: ريح يخرج بغير صوت يسمع. وهو على حذف مضاف، أي: لا ينقضي ثنتي فسوته. وشهرين: منصوب على الظرف، وعامله: لا تنقضي، وهو مثنى «شهر».

والشاهد عند المصنف كسابقه، وهو جعل الإعراب على النون بالفتحة الظاهرة. وعند النحاة هو شاهد على فتح نون المثنى مع الياء، بإجراء الياء غير اللازمة مجرى الياء اللازمة في نحو «أين» و«كيف».

الإيضاح ٧٥٥/٢، المخصص ١١٤/١٥، اللمع ٦٠٩/٢، المقرب ٤٦/٢، شرح ابن عصفور ١٤٢/١، ١٥٠، ابن يعيش ١٤٢/٤، الخزانة ٤٥٦/٧.

وقد تفتح في الفعل، ومنه «أَتَعِدَّانِي»<sup>(١)</sup> في القراءة الشاذة<sup>(٢)</sup>.

### فصل

والثنية تُبْطِلُ الْعَلَمِيَّةَ، فَتَعَوَّضُ أَيُّ التَّعْرِيفَيْنِ<sup>(٣)</sup>.

وقد يشي الجمعان<sup>(٤)</sup> كقوله:

٣٣ - بين رِمَاحِي مالِكٍ ونَهْشَلٍ

(وقوله)<sup>(٥)</sup>:

٣٤ - لنا إِبْلَانٍ فِيهِمَا مَا عَلِمْتُمْ

(١) سورة الأحقاف، الآية: ١٧.

(٢) في البحر المحيط ٦٢/٨: (قرأ الحسن وشيبة وأبو جعفر - بخلاف عنه - وعبد الوارث عن أبي عمار وهارون بن موسى عن الجحدري وسام عن هشام بفتح النون الأول، كأنهم فروا من الكسرتين والياء إلى الفتح طلباً للتخفيف ففتحو كما فر من أدغم ومن حذف. وقال أبو حاتم: فتح النون باطل غلط).

(٣) انظر ص ٨٤ مع الهامش.

(٤) في ش وحدها: الجمع.

٣٣ - رجز لأبي النجم العجلي من أرجوزته التي أولها:

الحمد لله الوهوبِ المُجْزِلِ

وقبله:

تَبَقَّلْتُ فِي أَوَّلِ التَّبَقُّلِ

مالك: هو مالك بن ربيعة. نهشل: قبيلة من ربيعة.

والشاهد ثنية الجمع، والمراد: بين رماح هؤلاء ورماح هؤلاء.

سمط اللآلئ لعبد العزيز الميمني ٨٥٦، شرح ابن عصفور ١/١٣٨، الكشف للزمخشري ٩٩/٢، شرح ابن يعيش ١٥٥/٤، شرح شواهد الشافية ٣١٢، الخزانة ٢/٣٩٤، ٥٨٠/٧، ٥٨١.

(٥) (وقوله): ثابتة في (د) فقط.

٣٤ - طویل، وقائله: شعبة بن قُصَيْر (شاعر أسلم في عهد الرسول ﷺ ولم يره). وعجزه:

فَعَنَ أَيُّهَا مَا سِئْتُمْ فَتَنَكَّبُوا

ويروى: هما ابلان. وبها ذكره ابن يعيش. =

وقوله - **عَنْ** - (١): «المنافق كالشاة العائرة بين الغنمين» (٢).  
وقد يُعَبَّرُ عنها بالمفرد من اثنين (٣) متلازمين، نحو: عَيْني لا تَنَامُ، وَرِجْلي لا تَقْوِي.

ولا تحذف تاء التأنيث فيه إلا نادراً، كقوله:  
٣٥ - تَرْتَجُ أَلْيَاهُ ارْتِجَاجَ الْوُطْبِ

= والشاهد في قوله: «إيلان» حيث بُني اسم الجمع على تأويل قطيعين من الإبل ونحوه.  
قال الجوهري في الصحاح (إبل): (وإذا قالوا: إيلان وغنمان، فإنما يريدون قطيعين من الإبل والغنم).

انظر شرح ابن عيش ١٥٤/٤، الخزانة ٥٦٤/٧.

(١) من أول السطر إلى هنا ساقط من ش، م.  
(٢) مثل المنافق كالشاة العائرة بين الغنمين». هذا الحديث رواه الإمام أحمد من حديث عبد الله بن عمر في مسنده ٣٢/٢، ٤٧، ٦٨، ٨٢، ٨٨، ١٠٢، ١٤٣، ٢٨٣، والنسائي في سننه ١٢٤/٨.

والعائرة: التي تدير إلى هذه الغنم مرة وإلى مرة أخرى، لا تدرى إلى أي جهة تتبع، ويقال: سهم عائر، وحجر عائر إذا لم يعلم من أين هو ولا من رماه. وانظر الخزانة ٧/٥٨٠، الإيضاح ٥٣٣/١، شرح ابن عيش ١٥٥/٤.

(٣) العبارة في د: (وقد يعبر عنها باثنين).

٣٥ - هذا رجز لا يعرف قائله، وقبله:

كَأَنَّمَا عَطِيَّةُ بَنِ كَغِبِ  
ضَعِينَةٌ وَاقِفَةٌ فِي رَكْبِ

الآليان: جمع ألية (معروفة). الوطب: زق اللبن، وصفه بأنه عظيم الكفل رخوه، فهو يرتج لعظمه ورخاوته ارتجاج زق اللبن.

والشاهد في قوله: «ألياء» حيث حذف تاء التأنيث من «ألية» عند تشبيهها.

المقتضب ٤١/٣، المصنف ١٣١/٢، الاقتضاب ٣٩٣، المعرب للجواليقي ٣٠٠، أمالي ابن الشجري ٢٠/١، المقرب ٤٥/٢، الصحاح (ألا)، ابن عيش ١٤٣/٤، ١٤٥، شرح الجمل لابن عصفور ١٤٠/١، الخزانة ٥٢٥/٧.

هذا وقد أنكر الجوهري في الصحاح مجيء «خصيتين» و«البتين» بالياء فقال: (فإذا ثبت قلت: «خصيان» ولم تلحقه التاء، وكذلك الألية إذا ثبت قلت: «آليان» ولم تلحقه التاء، وهما نادران).



(وقوله)<sup>(١)</sup>:

٣٦ - كَانَ خُضَيِّهِ مِنَ التَّدَلِّ

### الجمع

الثالث الجمع، وهو ما دلّ على آحاد مقصودة بحروف مفردة/ بتغيير<sup>(٢)</sup> ما، إما تحقيقاً كرجال، وكتب، وأسد، وزَيْنٍ، أو تقديرًا كِهْجَانٍ<sup>(٣)</sup>، وَفُلْكَ<sup>(٤)</sup>.

وهو صحيحٌ ومُكْسَرٌ، فالصحيح ما سَلِمَ لفظٌ مفردٌ، والمكسر نقيضه ولو تقديرًا، وكلاهما لمذكر ومؤنث، فصحيحُ المؤنث<sup>(٥)</sup> قد مر.

(١) ثلثت في نسخة (د) وحدها.

٣٦ - اختلف كثيراً في نسبة هذا الرجز، فنسب إلى جندل بن المثنى الطهوي، وخطام المجاشعي، ودُكَيْنٌ، وسلَمَى الهذلي - وقيل: شماء الهذلي - ونسبه سيويه لبعض السعديين، ويَعْدُه:

ظرفٌ عجز في ثِنْتَا حَنْظَلٍ

والشاهد فيه كالذي في سابقه، وهو حذف التاء في ثنية الخصية، والقياس إثباتها.

كتاب سيويه ٥٦٩/٣، ٦٢٤، فصيح ثعلب ٨٤ - ٨٥، المقتضب ١٥٦/٢، ديوان الحماسة ٣١٩/٢، شرح السيرافي ٢٩/٢ ظ (مخطوطة دار الكتب برقم ١٣٧ فحز) التكملة لأبي علي الفارسي ٣٤٩، المصنف ١٣١/٢، المخصص ٩٨/١٦، ابن الشجري ٢٠/١، فرائد القلائد ٣٦٩، شواهد الإيضاح للقيسي ق ١٢٧، (مخطوط) شرح الشواهد للعاملية ٤٠٤، التنبيه على مشكلات الحماسة ٥١٣، شرح المرزوقي ٤/٢، التصريح ٢/٢٧١، المقتصد ٧٣٠/٢، دلائل الإعجاز ٢٤٧.

(٢) ش: بتغير.

(٣) الهجان من الإبل: البيض الكرام، يستوي فيه المذكر والمؤنث والجمع. اللسان (هجن).

(٤) الفلك: السفينة. (للمذكر والمؤنث والواحد والجمع).

وقدر التغير في (هجان) بجعل الكسرة في أوله دالة على الجمعية كما في (ضراب) وقد رُفِيَ (فلك) بجعل الضمة في أوله دالة على الجمعية كما في (رسل) وهما في الأفراد نظيراً «كتاب» و«قل» فقدّر التغير بتبدل الضمة والكسرة، انظر شرح الكافية لابن مالك ٤/١٠٨٩.

(٥) في ش: فالمؤنث.

وينقسم إلى جمع قلّة، وهي العشرة<sup>(١)</sup> فما دون<sup>(٢)</sup>، وكثرة، وهي ما تعدى العشرة.

فصيغ القلّة منحصرة في خمسة: المَصْحَح مطلقاً<sup>(٣)</sup>، وأَفْعَلٌ، وأَفْعَالٌ، وأَفْعِلَةٌ، وفِعْلَةٌ، كَأَكْبَشٍ، وأَجْمَالٍ، وأَفْدَلَةٌ<sup>(٤)</sup>، وفَتْنَةٌ<sup>(٥)</sup>. (وما سواها فللكثرة)<sup>(٦)</sup>. وقد يستعار كل واحد منهما لمدلول الآخر كـ ﴿ثَلَاثَةٌ قُرُوءٌ﴾<sup>(٧)</sup>، و﴿اَثْنَتَيْ عَشْرَةَ﴾<sup>(٨)</sup> أَشْجَالًا<sup>(٩)</sup>.

### فرع:

ونحو «نَمْرٍ»<sup>(١٠)</sup> و«زَنْجٍ»<sup>(١١)</sup> ليس بجمع في الأصل، إذ لم يُغَطَّ حَكَم

(١) في ت: للعشرة.

(٢) (فما دون) ساقطة من د.

(٣) أي: مذكراً ومؤنثاً. وذلك إذا لم تقترب به الألف واللام الدالة على الاستغراق، أو يضاف إلى ما يدل على الكثرة. وقد تضمن القرين قول حسان رضي الله عنه:

لنا الجفنات الغر يلمعن بالضحي وأسيفنا يقطرن من نجدة دما  
(٤) جمع «قذال». وهو جماع مؤخر الرأس، وهو معقد العذار من الفرس خلف الناحية. انظر: الصحاح (قذال).

(٥) جمعت في حاشية ت في هذا الشعر:

ألا أن أفعالاً - مثالاً - وأفعلة

كجمل واجمال وفلس وافلس

ومن جمعه الجمع الصحيح ونحوه

كزيدون والهندات نحوك مقبلة

(٦) العبارة ساقطة من الأصل.

(٧) من الآية ٢٢٨ من سورة البقرة. و(فعلول) من جموع الكثرة وقد استعمل هنا للقلّة.

(٨) في الأصل، ش، م، د: (اثني عشر). ت (اثني عشرة). وضبطت موافقة للمصحف في ن وحدها.

(٩) سورة الأعراف، الآية: ١٦٠. و(أفعال) من جموع القلة وقد استعمل هنا للكثرة.

(١٠) يريد به كل اسم جنس يكون الفرق بينه وبين مفردة بالتاء، فتمر اسم جمع ومفردة ثمرة.

(١١) الركب اسم جمع، وهم ركبان الإبل، أو أصحاب الإبل في السفر دون الدواب، وليس بجمع تكسير. وقال الأخفش: هو جمع، وهم العشرة فما فوقهم. اللسان (ركب).

وشرح الرضي ١٧٨/٢.

الجمع في التصغير ونحوه<sup>(١)</sup>.

## جمع المذكر السالم

### فصل

وإنما يعرب بالحروف<sup>(٢)</sup> جمع المذكر السالم، وهو ما لحق آخره واو أو ياء مكسور ما قبلها، ونون مفتوحة، لتدل على<sup>(٣)</sup> أن معه أكثر منه من جنسه أو تغليبا<sup>(٤)</sup>.

فرفع بالواو، ونصبه وجوه بالياء، لتكثره<sup>(٥)</sup>.  
وفي حكمه «أولو»<sup>(٦)</sup>، لكنه يلزم الإضافة.

ويشترط في الاسم كونه مذكراً، علماً لمن يعقل كزيد بن. وأما «بنون»<sup>(٧)</sup> و«سِنُون»<sup>(٨)</sup> و«أَرْضُون»<sup>(٩)</sup> و«عِشْرُون»<sup>(١٠)</sup> وأخواته فخلاف القياس، لتغيير واحديه واختلال شرطه. ومن ثم/ قد جاءت نونهُ مُعْتَقَبِ الإعراب<sup>(١١)</sup> لازمة للياء كقوله:

(١) حكمه إذا صغر أن يرد إلى مفردة ثم يجمع جمع السلامة كدراهم، يصغر على «دريهم» ثم يجمع على دريهمات. أما «ركب» فلا يرد في التصغير بل يقال «ركيب». وانظر شرح الرضي ١٧٨/٢.

(٢) في ت، د: بالحرف.

(٣) (على) ساقطة من ش.

(٤) (أو تغليبا) ساقطة من ش، م.

(٥) في ش: لتكثيره.

(٦) قال: في حكمه لأنه ليس بجمع، بل اسم جمع.

(٧) قياس جمعه جمع السلامة «ابنون» كما يقال في تثنيته: ابنان. وانظر وجه شدوده في الأسموني مع الصبان ٩٩/١.

(٨) مثل به لكل كلمة ثلاثية حذفت لامها وعوضت منها هاء التانيث ولم تكسر. وأصله: (سنو).

(٩) هو جمع تكسير، ومفردة مؤنث بدليل تصغيره على «أريضة»، وهو غير عاقل أيضاً.

(١٠) وبابه جميعاً إلى التسعين، الحق بجمع المذكر السالم، وليس بجمع، بل هو اسم جمع لا واحد له من لفظه.

(١١) أي بجمع الإعراب عليها. وانظر شرح الرضي ١٨٥/٢.

٣٧ - ..... وَنَحْنُ لَهُ بَنِينَ

- وقوله:

٣٨ - دَعَانِي <sup>(١)</sup> مِنْ تَجْدٍ فَإِنْ بَيْنَهُ

وقوله:

٣٩ - ..... وَقَدْ جَاوَزْتُ حَدَّ الْأَرْبَعِينَ

٣٧ - من الوافر، وهو بتمامه:

وكان لنا أبو حسن عليّ أبا برأ ونحن له بنين  
وهو لسعيد بن قيس الهمداني، أحد شيعة الإمام علي بن أبي طالب رضي الله عنه يقول  
لمعاوية بن أبي سفيان رضي الله عنه. وهو في كتب النحو منسوب إلى أحد أولاد الإمام  
علي دون تعيين.  
وقبل الشاهد قوله:

ألا أبلغ معاوية بن حرب ورجم الغيب يكشفه اليقين  
بأننا لا نزال لكم عدوا طوال الدهر ما سمع الحنين  
والشاهد: رفع «بنين» بالضمّة الظاهرة وإلزامه الياء في كل حال، وعلله ابن مالك في شرح  
التسهيل ١٤/١ بأنه أشبه «سنين» في حذف اللام وتغيير نظم الواحد.  
شرح الكافية لابن مالك ١٩٥/١، أوضح المسالك ٥٥/١، العيني ١٥٦/١، التصريح  
٧٧/١، الخزانة ٧٥/٨.

هذا صدر بيت من الطويل ينسب للصمة بن عبد الله بن الطفيل القشيري، ونسبه الزخشي  
لسحيم بن وثيل، وعجزه:

لعين بنا شيباً وشَيْبَتْنَا مُرْدَا

والرواية فيه: «ذراني» وهي في بعض نسخ هذا الكتاب كذلك كما بيته في الحاشية  
السابقة. والشاهد فيه: نصب «سنين» وهو اسم «أن» بالفتحة الظاهرة على النون، وإلزامه  
الياء مطلقاً. أمالي ابن الشجري ٥٣/٢، شرح الكافية لابن مالك ١٩٤/١، شرح ابن  
يعيش ١١/٥، ١٢، العيني ١٧٠/١، التصريح ٧٧/١، اللسان (سنه) شرح شواهد ابن  
عقيل للجرجاري والعدوي ص ٧، الأشموني ٨٦/١.

(١) في ش، ن، م، د: ذراني.

٣٩ - من الوافر، وعجزه:

وماذا يَدْرِي الشعراءُ مِنِّي =

ويشترط في الصفة كونها لمذكر يعقل كمسلمين وقوله تعالى: ﴿أَيْنَا طَائِفِينَ﴾<sup>(١)</sup> مجاز. وألا يكون على وزن «أفعل فعلاء» كأحمر، ولا «فعلان فعلى» كسكران، فلا يجمعان كذلك، فرقاً بينهما وبين باب «أصغر» و«ندمان».

ن: بل يصح «خَمْرَاوَاتُ» و«سَكْرِيَّاتُ»، لقوله - ﷺ -: «ليس في الخَضْرَاوَاتِ صَدَقَةٌ»<sup>(٢)</sup>. و«أَسْوَدِينَ» و«أَخْمَرِينَ»، لقوله:

٤٠ - فَمَا وَجَدَتْ نِسَاءَ بَنِي تَمِيمٍ خَلَائِلَ أَسْوَدِينَ وَأَخْمَرِينَ

= وقائله: سُحَيْمُ بْنُ وَثِيلٍ الرِّبَاحِي.

ويروى: «رَأْسُ الْأَرَبِينَ» مكان «حَدِ الْأَرَبِينَ». يقول: كيف يطعم الشعراء في خديعتي وقد جاوزت أربعين سنة.

والشاهد فيه كالذي في السابقين، حيث أعرب «أربعين» بالحركات وجره بالكسرة الظاهرة على النون. المقتضب ٣/٣٣٢، الكامل ٢٩٣، الأصمعيات ٧/٢، حماسة البحري ٧، معاهد التنقيص ١/٣٩٩، المخصص ١٧/١٠٣، الضرائر ١٦٠، ١٦٧، التبصرة ٢/٥٤٧، الإيضاح ١/٥٣٨، رسالة الملائكة، ص ٢٠، شرح ابن عبيش ١١/٥، ١٣، العيني ١/١٩١.

(١) سورة فصلت، الآية: ١١.

(٢) الحديث أخرجه الترمذي في سننه ٣/١٣٢ ج ١٣٣ (باب ما جاء في زكاة الخضرَاوَاتِ)، والدارقطني في سننه ص ٢٠٠، ٢٠١، وقد ضعفه السيوطي في الجامع الصغير - ٢/٢٨٠، وهو عنده بلفظ (ليس في الخضرَاوَاتِ زكاة) قال شارحه المناوي في فيض القدير ٥/٣٧٣: (قال الغرياني في مختصر الدارقطني: «وفيه الحارث بن نبهان ضعفوه». وعقبه الترمذي بقوله: «إسناده غير صحيح»). وقال الذهبي في المذهب: منقطع. وقال عنه أيضاً طريقة وإهية).

وخلاصة القول فيه أنه مرسل ضعيف من كل طرقة.

وانظر ميزان الاعتدال للذهبي ١/٢٣٨ - ٢٣٩، السراج المنير شرح الجامع الصغير ٣/٣١٤، نصب الراية للزيلعي ٢/٣٨٦ - ٣٨٨، المقتضب ٢/٢١٧، التبصرة ٢/٦٧٣، شرح الجمل لابن عصفور ١/١٤٨.

٤٠ - البيت من الوافر، لحكيم بن عياش الكلبي المعروف بالأعور الكلبي، من قصيدة له في هجاء مضر، ورمى فيها امرأة الكميث بن زيد بأهل الحبس. وكان حكيم هذا مولعاً بهجاء مضر. =

وكذا «سَكْرَانُونَ»<sup>(١)</sup>. قلنا: نادر.

وَأَلَّا تَسْتَوِي فِيهِ صِفَةُ الْمَذْكُرِ وَالْمَوْثُ كَجَرِيحٍ، وَصَبُورٍ، لِإِلْحَاقِ جَمْعِهِمَا  
بِمَفْرَدِهِمَا فِي الْإِسْتَوَاءِ، يُقَالُ: «جَزَجِي» وَ«صَبْرٌ» فَيُحْمَا<sup>(٢)</sup>، قَالَ:

٤١ - ..... فَإِنَّا مَعَشَرٌ صَبْرٌ

وَأَلَّا يُؤْنَتْ بِالتَّاءِ كَعَلَامَةٍ، وَنَسَابَةٍ. لَكِ<sup>(٣)</sup>: يَجُوزُ<sup>(٤)</sup> «عَلَامَتُونَ» وَنَحْوُهُ<sup>(٥)</sup>.

= والرواية في أكثر المصادر:

فَمَا وَجَدْتُ بَنَاتٍ ابْنَتِي نِزَارٍ

الخلال: جمع حليل وهو الزوج.

والشاهد: قوله «أسودين» و«أحمرين» حيث جمع باب «افعل» الذي مؤنثه فعلاء جمع  
تصحيح. هذا وقد أخطأ ابن عصفور فنسب البيت إلى الكميث بن زيد في شرح الجمل،  
وهو انتقال نظر منه، إذ البيت في هجاء امرأة الكميث.

المقرب ٥٠/٢ شرح السيرافي ١٩٤/٥، شرح الجمل لابن عصفور ١٤٨/١، ٥٤٠/٢،  
التبصرة ٦٧٢/٢، شرح الكافية لابن مالك ١٩٣/١، شرح ابن عيش ٦٠/٥، الهمع ١/  
٤٥، الدرر ١٩/١، الخزانة ١٧٨/١.

(١) في الخزانة ١٧٨/١: (وأجاز ابن كيسان أحمر ونسكروان، واستدل بهذا البيت. وهو  
عنده غير شاذ) وانظر الرضي ١٨٢/٢.

(٢) (فيهما): ساقطة من ش. والمراد في المذكر والمؤنث.

٤١ - هذه قطعة من بيت من البسيط، وتماهه - كما في هامش نسخة ت:

فإن جزعنا فإن الخطب يجزعنا وإن صبرنا فإننا معشر صبر  
ولم أجد لهذا الشاهد ذكراً في كتب النحو والأدب مع كثرة البحث والاستقصاء.

(٣) (ك): مكانها بياض في ش.

(٤) ت: ويجوز.

(٥) أجاز الكوفيون جمع الاسم المنتهي بتاء التانيث إذا سمي به رجل بالواو والنون، ووافقهم  
أبو الحسن بن كيسان، ولم يجز ذلك البصريون. وقد عقد الأنباري المسألة رقم (٤) من  
كتابه الإنصاف ٤٠/١، لذكر هذا الخلاف، وفصل أدلة الفريقين وما احتجوا به. وانظر  
الأشموني ٩٢/١.

## فصل

وإذا جُمِعَ الصحيحُ اللام لم يَغَيَّرْ بوجه، والمعتلُّ يُعْلُ، فالألفُ تحذفُ لملاقاة الواو والياء الساكنة كَمُصْطَفَيْنِ<sup>(١)</sup>، ومُصْطَفَوْنَ.

والياءُ والواوُ تُحْدَفَانِ، لذلك، بعد حذف حركتهما/ لِثِقَلِهَا كقَاضِيَيْنِ وَيَغْزِيَيْنِ<sup>(٢)</sup> (نصباً وجرأ)<sup>(٣)</sup>. وأصلها<sup>(٤)</sup> «مصطفاؤن» و«قاضيون» و«يغزوين».

فهرع:

والجمعُ يُذْهِبُ الْعِلْمِيَّةَ<sup>(٥)</sup>، فَيَعْوِضُ الْأِسْمُ أَيَّ<sup>(٦)</sup> التَّعْرِيفَيْنِ<sup>(٧)</sup>.

فهرع:

والمركبُ إن كان جملةً تُؤْصَلُ إلى جَمْعِهِ بـ«ذي»، نحو «ذوو تَابُطَ شراً»<sup>(٨)</sup>. وفي حكمه الاسمُ الطويلُ<sup>(٩)</sup>.

- (١) في جمع «مصطفى» قال تعالى: ﴿وَإِنَّهُ عِنْدَنَا لَمِنَ الْمُصْطَفِينَ الْأَخْيَارِ﴾.
- (٢) كذا في جميع النسخ. وفي هامش نسخة ت: (قوله: «يغزين» لعله فَعْلٌ من «غزى» سمي به، فإذا جمع قيل: يغزون - رفعاً - ويغزين نصباً وجرأ).
- (٣) أشار إليها في هامش الأصل بقوله: (في نسخة نصباً وجرأ). وهي ثابتة في صلب سائر النسخ.

(٤) ش: وأصلهما.

(٥) ش: بالعلمية.

(٦) ت: أحد.

(٧) تقدم مثل هذا في ص ٨٤، ١١٥.

(٨) انظر الكتاب ٣/٣٢٧، المقتضب ٤/١١، شرح الرضي ٢/١٨٦، الهمع ١/٤٢.

(٩) أي: الشيء بالضاف. وهو كل اسم له تعلق بما بعده، إما بعمل مثل «لا عشرين درهماً لك» وإما بعطف مثل «لا ثلاثة وثلاثين عندنا». فيكون ما بعده من تمام معناه، ويسمى مطولاً ومطولاً، أي: ممدوداً، انظر شرح الفريد ص ٢٥٦، والأشمونى ٢/٥.

يه: وكذا المبني كِنُفُطَوِيَّه، وخمسة عَشَرَ. د: بل كالصحيح<sup>(١)</sup>. والممزوج كالصحيح كَبَلٌ بِكَيْنٍ<sup>(٢)</sup>. والمضاف يجمع الأول كَعَبْدِي مَنَافٍ<sup>(٣)</sup>. والكنية كذلك، لكن يُعرف جُزْأَهَا كالأبي الحَسَنِ، إلا حيث لا يَقْبَلُ التعريف كأبي زيد فالأول فقط<sup>(٤)</sup>.

### فصل

وإذا أُضِيفَ الجَمْعُ أو المثنى حذفت نونُه كالتنوين، إذ هي عَوَضٌ عنه، كَمُسْلِمِي مِصْرَ. وإلى ياءِ النفس تَقْلُبُ<sup>(٥)</sup> واوُه ياءً وتُدْعَمُ في ياءِ<sup>(٦)</sup> النفس كَمُسْلِمِيٍّ، وهو معرب لفظاً. ح: بل تقديراً رفعا<sup>(٧)</sup>. قلنا: الواو موجودة وإن قُلِّيت ياءً.

وقد تحذف نونُه، لِقَصْرِ<sup>(٨)</sup> الصِّلَةِ كقوله:

٤٢ - الحَافِظُو عَوْرَةَ الْعَشِيرَةِ. . . .

(١) انظر المقتضب ٣١/٤، وقال الرضي ١٨٦/٢: (المبرد يجيز في نحو «سيويه» السيويهان. والسيويهون مع بناء الجزء الثاني. وكذا يلزم تجويزه في نحو: خمسة عشر علماً. وأما مع إعراب الجزء الثاني فيهما فلا كلام في تجويز ذلك كما في بعلبك ومعدي كرب).

(٢) في جمع (بعلبك). وانظر شرح الرضي ١٨٦/٢.

(٣) انظر شرح الرضي ١٨٦/٢.

(٤) ويجوز أن يجمع المضاف والمضاف إليه معاً، فيقال في (أبي زيد): آباء الزيدين والأول أحسن كما قال سيويه ٤٠٩/٣، وانظر شرح الرضي مع حاشية الجرجاني ١٨٦/٢.

(٥) في ت: فتقلب.

(٦) (ياء) ساقطة من ش.

(٧) (رفعا) ساقطة من ش. ويرجع لرأي ابن الحاجب في ص ٢٢ مع الهامش.

(٨) في ش: لقصد.

٤٢ - من المنسوخ، وهو بتمامه:

الحَافِظُو عَوْرَةَ الْعَشِيرَةِ لَا يَأْتِيهِمْ مِنْ ورائِنَا وَكَفُ

وقد نسب سيويه لرجل من الأنصار، وقال الشتمري: «يقال: هو قيس بن الخطيم» ونسب في جمهرة أشعار العرب وخزانة الأدب لعمر بن امرئ القيس الخزرجي جد=



بنصب «عورة». واعتباطاً<sup>(١)</sup>، نحو: ﴿لَذَائِمُوا الْعَذَابِ﴾<sup>(٢)</sup> - بالنصب - في الشاذة<sup>(٣)</sup>.

وقد يُعَبَّرُ به عن المفرد كقوله - تعالى -: ﴿لَيْ عِلَّتِي﴾<sup>(٤)</sup>، وفسر<sup>(٥)</sup> بديوان الخير<sup>(٦)</sup>.

### جمع التكسير

جمعُ التكسير ما تغيَّرَ نَظْمُ واحِدِهِ كما مر<sup>(٧)</sup>. ولتغييره سُمِّيَ تَكْسِيراً. فجمعُ

= عبد الله بن رواحة. وقيل: للحارث بن ظالم المري. وقيل: لشريح بن عمرو والشاهد: حذف نون «الحافظين» وبأعمالها في «عورة» على نية إثبات النون لأنها لا تعاقب الألف واللام. وعلى هذا استشهد به سيبويه.

سيبويه ١٨٦/١، ٢٠٢، جهرة أشعار العرب ١٢٧، التنصرة ١٢٢/١، المقتصد ١/٥٢٩، تهذيب إصلاح المنطق ١١٤/١، المسلسل في غريب لغة العرب ١٦٤، شروح سقط الزند (الخوارزمي) ١٣٠٧/٣، المقتضب ١٤٥/٤، جل الزجاجي ١٠١، المصنف ٦٧/١، شرح ابن يعيش ١٢٤/٢.

(١) أي: وقد تحذف نونه اعتباطاً.

(٢) سورة الصافات، الآية: ٣٨.

قرأ الجمهور: ﴿لَذَائِمُوا الْعَذَابِ﴾ بحذف النون للإضافة، وأبو السمال وأبان عن ثعلبة عن عاصم بحذفها لالتقاء لام التعريف ونصب العذاب كما حذف بعضهم التنوين لذلك في قراءة من قرأ: (أحد الله).

ونقل ابن عطية عن أبي السمال أنه قرأ: (لذائق - منوناً - العذاب) بالنصب، ويخرج على أن التقدير جمع وإلا لم يتطابق المفرد وضمير الجمع في «أنكم».

وقرئ: لذائقون - بالنون - العذاب، بالنصب. انظر البحر المحيط ٣٥٨/٧.

(٣) انظر الكشاف ١٩٦/٤.

(٤) سورة المطففين، الآية: ١٨.

(٥) في ش، ن، د: (وفسره). والمراد به قوله تعالى: ﴿وَمَا أَدْرَاكَ مَا يَرْجُونَ﴾.

(٦) انظر الكشاف ١٦٩/٤، وشرح الرضي ١٨٤/٢.

(٧) في ص ١١٨.

الثلاثي/سماعي، وبأبه التصريف، وما عده قياسي. فالرباعي<sup>(١)</sup> «فَعَالِلَ» كجعافر، والخماسي<sup>(٢)</sup>، إِنْ كَانَ قَبْلَ آخِرِهِ مَدَّةٌ، كَمَصَابِيحَ، وَقَنَادِيلَ، وَمَنَاصِيرَ<sup>(٣)</sup>. وَلَا حُذْفَ خَامِسِهِ<sup>(٤)</sup>، لَارْتِدَاعِ اللِّسَانِ عِنْدَهُ<sup>(٥)</sup> كَجَحَامِرٍ فِي «جَحْمَرِشٍ»<sup>(٦)</sup>. وَقِيلَ<sup>(٧)</sup>: بَلْ يَحْذِفُ الزَّائِدَ أَوْ شَبِيهَهُ فَيَقَالُ: «جَحَارِشٍ»<sup>(٨)</sup>.

### فروع:

والمكسرُ يعرَّبُ بالحركات، لَشَبَهِهِ بِالمفرد، إِذْ قَدْ<sup>(٩)</sup> يعود الضمير إليه مفرداً كقوله - تعالى -: ﴿يَمَّا فِي بُطُونِهِ﴾<sup>(١٠)</sup> والضمير للأنعام، فجاء كَمَجِيهِ<sup>(١١)</sup>

(١) في ش: والرباعي.

(٢) ذكر سيويه أن تكسير الخماسي مستكره عندهم. الكتاب ٤٤٤/٣. وعلمه ابن الحاجب في الإيضاح ٥٤٢/١، بأنه مستقل في مفردة فإذا اجتمع زاد استقلالاً إن بقيت حروفه، أو أخل به إن حذف منها.

(٣) لم أجده جمعاً لمنصور أو لغيره في شيء من المراجع.

(٤) في ش: خماسية.

(٥) في د: (عنه). وانظر الكتاب ٤٤٨/٣.

(٦) تقدم معناه في ص ٣١.

(٧) مكان (وقيل) في ت: (د). وهو رمز المبرد.

(٨) بحذف الميم. ووجه شبهها بالزائد أنها من حروف (سألتونيها) فأشبهت الميم التي تزداد لفظاً والأول أقيس عند سيويه والجمهور. انظر الكتاب ٤٤٨/٣ - ٤٤٩، المقتضب ٢/٢٢٨، التصريح ٣/٣١٥. وقال ابن الحاجب في الإيضاح ٥٤٢/١: (فإن كسر على الاستكره وجب الحذف، وقياسه أن يحذف الخامس، لأنه حصل به الثقل فيقال: فرازد وجحامر. وقياس من قال: جحيرش وفريزق أن يقول: جحارش وفرازق).

(٩) ش: وقد.

(١٠) سورة النحل، الآية: ٦٦.

(١١) كذا بدون الهمة في جميع النسخ. وفيه تخفيف للهمزة بقلبها ياء وإدغامها في الياء، ولذا ضبطته بالثشديد. ويجوز أن يكون محذوف الهمزة كما حكى سيويه عن بعض العرب من قولهم: «هو يجيك» بحذف الهمزة. انظر اللسان (جياً).

صحيحاً، ومعتلاً، ومنصرفاً، ولا<sup>(١)</sup>، ومقصوراً، ولا، ومهموزاً، كُئِمِر<sup>(٢)</sup>، وعِصِي، ومساجد، وجَرْحِي، وأَسْمَاء، وأَكْمُو<sup>(٣)</sup>.

فَرَع:

وقد يُجْمَعُ<sup>(٤)</sup> تصحيحاً كحُمَرَاتٍ، إلّا صيغةً تنتهي الجموع، وشذّ: «صواحبات يوسف»<sup>(٥)</sup>.

والتكسير يرُدُّ المفرد إلى أضلِّهِ كأفواه، وأستاه إلّا «أعياد»، لثلاثاً يلتبس بجمع «أعوذ»<sup>(٦)</sup>.

فَرَع:

وما لا تكسير له جُمِعَ تَصْحِيحاً كسُرَادِقَاتٍ<sup>(٧)</sup>، وَسَبْخَلَاتٍ<sup>(٨)</sup>،

(١) أي: وغير منصرف.

(٢) في ش، د: (نمر).

(٣) (نمر) جمع نمر على غير قياس، إذ قياسه (نمور). انظر الصحاح (نمر).

(٤) جمع (كم) وهو للقليل، أما الكثير فيقال: «الكماة» على غير قياس. انظر الصحاح (كماً).  
(٥) أي التكسير.

(٥) قوله ﷺ - لحفصة - رضي الله عنها: «إنكن لأنتن صواحبات يوسف» وفي بعض رواياته (صاحب). أخرجه البخاري ١٣٧/٢، ومسلم في كتاب الصلاة (الحديث رقم ٤١٨).  
والنسائي ٩٩/٢ - ١٠٠، والترمذي في كتاب المناقب برقم ٣٦٧٣ والإمام مالك في الموطأ ١٧٠/١ - ١٧١، والإمام أحمد في مسنده ٤١٢/٤، ٩٦/٦، ١٠٩، ٢٠٢، ٢١٠، ٢٢٤، ٢٢٩، ٢٧٠.

قال ابن يابشاذ في شرح الجمل ق ١٥، (مخطوطة دار الكتب برقم ٥٦٧): وقد جمعت العرب هذا الجمع ثانياً، تناهياً ومبالغة فقالوا: صواحبات يوسف).

وانظر الإيضاح ١٣٩/١، شرح الكافية لابن مالك ١٨٨٩/٤، وشرح الرضي ٤٠/١.

(٦) قيل: إنما جمع (عيد) على «أعياد» للزوم الياء في مفردة. وقيل: لثلاثاً يلتبس بجمع عود، وهو عود الخشب. انظر اللسان (عود).

(٧) جمع «سراق» وهو ما أحاط بالبناء، وهو مذكور لكنه لم يكسر فجمع بالتاء. اللسان (سردق).

(٨) ت: وسجلات. وكذا د. والسبجل: الضخم العظيم من الإبل والأئني «سبجلة» اللسان (سبجل).

وسبَطرات<sup>(١)</sup>.

فرع:

وقد يأتي ولا مفرد له كأراهيط<sup>(٢)</sup>، وأباطيل، وأقاطيع، وأهال، لأن «رهطاً» و«باطلاً» و«قطعا»<sup>(٣)</sup> و«أهلاً» لا تجمع على هذا الوزن، ففُذِرَ جمعاً لإرهيط ونحوه<sup>(٤)</sup>.

### المبني

الثاني من نوعي الاسم المبني، وقد مرَّ حده<sup>(٥)</sup>.

### فصل

البناء في اللغة: التركيب المستقر: ﴿أَرَأَيْتُمْ أَنَّمَا يُنْفَخُ﴾<sup>(٦)</sup>. ومنه «البنية» للكعبة<sup>(٧)</sup>. وفي الاصطلاح: لزوم آخر اللفظ حركة أو سكوناً لا لمجرد<sup>(٨)</sup> تعذر

(١) السبطر: الأسد يمتد عند الوثبة. ويقال: «جمال سبطرات» أي: طوال على وجه الأرض. والتاء ليست للتأنيث، وإنما هي كقولهم: حمامات ورجالات في جمع المذكر. وقيل: بل التاء للتأنيث. انظر اللسان (سبطر). وشرح ابن يعيش ٨٥/٥.

(٢) قالوا في جمع رهط: أرهط وأرهاط وأراهط وأراهيط. الكتاب ٦١٦/٣، الصحاح واللسان (رهط).

(٣) كذا في جمع النسخ. وهو سهر من المصنف رحمه الله، فليس (أقاطيع) جمعاً لقطع كما ظنه، بل هو جمع لقطيع. انظر سيبويه ٦١٦/٣، الصحاح واللسان (قطع).

(٤) قال سيبويه في الموضع السابق: (ومن ذلك باطل وأباطيل، لأن ذا ليس بناء باطل ونحوه إذا كسرت، فكانت كسرت عليه أبطل وأبطال).

وانظر الصحاح واللسان في مواد (رهط، بطل، قطع، أهل) وشرح ابن يعيش ٧٢/٥ - ٧٣.

(٥) في ص ٢٣.

(٦) سورة النازعات، الآية: ٢٧.

(٧) في الصحاح (بنا): (والبنية - على فعيلة - الكعبة. يقال: لا ورب هذه البنية ما كان كذا وكذا).

(٨) (المجرد) ساقطة من ش، د.

التحريك (أو استقلاله)<sup>(١)</sup>.

والمبني: هو اللفظُ اللازمُ لذلك، تشبيهاً باللغوي<sup>(٢)</sup>.

بص: وألقابُ حركاته ضَمٌ وفتحٌ وكسرٌ. لتمييزَ عن الإعرابية.

ك: لا فرق<sup>(٣)</sup>. قلنا: كما قيل بناءً وإعراب<sup>(٤)</sup>.

### فصل

وأصلُ البناءِ للحرَفِ والفعلِ كما مر<sup>(٥)</sup>. وقد يُعَرَّبُ الفعلُ<sup>(٦)</sup>، لشيءٍ الاسمِ كما سيأتي.

بص: والإعرابُ أصلُ في الاسم، لاحتماله مقتضيه<sup>(٧)</sup>. ك: بل وفي الفعل<sup>(٨)</sup>، لدلالة الفتحة والضمة والكسرة في نحو «لا تأكلُ السمك وتُشربُ اللبن»<sup>(٩)</sup>

(١) (أو استقلاله): ساقطة من الأصل، ش.

حد الزخشري المبني بأنه الذي سكون آخره وحركته لا يعامل. وقال ابن الحاجب في شرح كلام الزخشري هذا في الإيضاح في شرح المفصل ١/ ٤٥٧: (حد المبني، وجعل الفصل بينه وبين العرب العامل، وهو الصحيح، لأنه من حيث اللفظ مثل الإعراب).

وانظر في حد المبني أيضاً: التسهيل لابن مالك ص ١٠، شرح التسهيل له ١/ ٥٧، شرح المرادي ١/ ٤٩، شرح الجامي ٤٢٧٨، شرح الفريد ص ٣٩٠.

(٢) في ت: بالمعنى اللغوي.

(٣) انظر شرح الرضي ١/ ٢ - ٢ وشرح ابن يعيش ٣/ ٨٤.

(٤) أي: كما فرق بينهما بالتسمية يفرق بين ألقاب الحركات فيهما.

(٥) وتسمى مبني الأصل، انظر ص ٢١.

(٦) أي المضارع منه.

(٧) أي: مقتضى الإعراب من الفاعلية والمفعولية والإضافة. وانظر ص ٢٠.

(٨) المعرب من الأفعال عند الكوفيين المضارع والأمر، وعند البصريين المضارع لا غير.

(٩) وجه الاحتجاج بهذا المثال أن «تشرب» إن كان منصوباً كان المعنى النهي عن الجمع بين أكل السمك وشرب اللبن، وإن كان مجزوماً فهو نهى عنهما مطلقاً، وإن كان مرفوعاً فهو نهى عن الأول دون الثاني، فلما كان اختلاف حركات الفعل دالاً على اختلاف المعاني المتواردة عليه فالإعراب أصل فيه كالاسم. وأجاب البصريون عن هذا المثال بأن النصب فيه على إضمار «أن» والجزم على نية «لا» الناهية، والرفع على القطع، فلو أظهرت هذه العوامل المضمرة لم تحتج إلى الإعراب. انظر الهمع ١/ ١٥، والمغني ٦٢٦.

على معانٍ مختلفةٍ كحركات الاسم<sup>(١)</sup>. قلنا: اختلفت في هذه الصور، لاختلاف التقدير لا المعاني، إذ المعاني المعتورة للفعل إنما هي النفي، والإثبات، والاستفهام، ونحوها، وهي لا تُستفاد من حركاته<sup>(٢)</sup> ضرورة، بل مما يدخل عليه من آلات ذلك، فحركاته لم تدلّ على معانيه، بخلاف حركات الإعراب، فدلّت على فاعليّة الاسم ومفعوليته وإضافته، فاختصّت به لذلك.

وقد بُنِيَ<sup>(٣)</sup>، لفقد مقتضى إعرابه كحروف التهجي ونحوها، أو لشبّهه عارضٍ بالحرف أو الفعل.

وأسابه<sup>(٤)</sup>: إما مناسبة الحرف لفظاً أو افتقاراً كالمُضمر والمُتَّهم<sup>(٥)</sup> أو تضمُّن معناه كأسماء الاستفهام<sup>(٦)</sup> و«أمس»<sup>(٧)</sup> و«خمس»<sup>(٨)</sup> ونحوه. أو الوقوع<sup>(٩)</sup> موقع مُشَبِّهه كالمنادى المبني<sup>(١٠)</sup>. أو الإضافة<sup>(١١)</sup> إليه<sup>(١٢)</sup>، نحو «هَذَا يَوْمٌ لَا

(١) أي كدلالة حركات الاسم المختلفة على المعاني المختلفة. انظر شرح الرضي ١٦/١، شرح ابن يعيش ٤٩/١، الهمع ١٥/١.

(٢) في ت: بالحركات.

(٣) أي: الاسم.

(٤) أي: البناء.

(٥) ويسمى الشبه اللفظي وضعياً بأن يكون الاسم موضوعاً على حرف أو حرفين فإن ذلك هو

الأصل في وضع الحرف، أما الاسم فالأصل في وضعه أن يكون على ثلاثة أحرف، حرف

يبتدأ به، وحرف يوقف عليه وحرف يفصل بينهما. والمبهم يشبه الحرف في الافتقار إلى

جملة على سبيل اللزوم، كما في الأسماء الموصولة و«إذا» والغايات المقطوعة عن الإضافة

ونحوها. انظر شرح الكافية لابن مالك ٢١٨/١، وجمع الهوامع ١٧١/١.

(٦) مثل (كيف) و(أين) فإنهما متضمنتان لمعنى الحرف، وهو همزة الاستفهام.

(٧) (أمس) مبني لتضمنه معنى حرف التعريف. انظر شرح ابن يعيش ١٠٦/٤.

(٨) بني لتضمن الثاني معنى حرف العطف. انظر شرح الفريد ٤٤٠.

(٩) في الأصل: كوقوع.

(١٠) نحو (يازيد) فإنه وإن لم يكن مشابهاً للحرف فهو واقع موقع كاف الخطاب المشابه له في

نحو (أدعوك). انظر شرح الفريد ٣٩١، شرح ابن يعيش ٨١/٣.

(١١) في ش: أو لإضافة.

(١٢) أي: إلى الحرف.

يَطِئُونَ<sup>(١)</sup>. ومنه قوله :

٤٣ - لم يَمْنَعُ الشَّرْبُ مِنْهَا غَيْرَ أَنْ تَنْطَقَتْ . . . . .

أو تَضْمُنُ معنى الفعل كأسماء الأفعال<sup>(٢)</sup>.

أو موازنة ما تَضَمَّنَتْ، كَحَذَامٍ، وَقَطَامٍ<sup>(٣)</sup>.

أو الإضافة<sup>(٤)</sup> إليه، نحو ﴿يَوْمَ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ﴾<sup>(٥)</sup>. أو إلى الجمل كماؤ، وحيث.

(١) سورة المرسلات، الآية : ٣٥.

قال الزنجشري في الكشاف ٢٠٥/٤ : (قرئ بنصب «يوم» ونصبه الأعمش) وفي تفسير القرطبي ١٦٦/١٩ : (روى يحيى بن سلطان عن أبي بكر عن عاصم : «هذا يوم لا ينطقون» بالنصب، ورويت عن ابن هرمز وغيره)، وانظر معاني القرآن للفراء ٣٢٧/١، ٢٢٥/٣. ٤٣ - صدر بيت من البسيط، وعجزه :

حمامة في غصون ذات أذقال

نسبه سيبويه إلى الكتاني ولم يسمه، ونسبه البغدادي إلى أبي قيس بن الأسلت واسمه (صيفي بن عامر) ونسبه ابن يعيش لأبي قيس بن رفاعه، ونسب للشماخ، واسمه (معقل ابن ضرار) وليس في ديوانه.

وفي البيت قلب، والمعنى : لم يمنع الناقة من الشرب إلا سماعها صوت حمامة على أغصان ذات ثمرات. ويروي «هتفت» مكان نطقت.

والشاهد فيه : بناء «غير» على الفتح وهي فاعل يمنع لإضافتها إلى غير متمكن وهو «أن». وقد روى سيبويه هذا البيت برفع (غير) قال : (والحجة على أن هذا في موضع رفع أن أبا الخطاب حدثنا أنه سمع من العرب الموثوق بهم من ينشد هذا البيت رفعاً).

كتاب سيبويه ٣٢٩/٢، ابن الشجري ٤٦/١، شرح الجمل لابن عصفور ١٠٦/١، ٣٢٨، الأصول ٣٣٦/١، ٣٦٥، المغني ٢١١، ٦٧١، شرح شواهد السيبوطي ١/١٥٦، البغداديات ٣٣٧، الخزائن ٤٠٦/٣، الإنصاف ٢٨٧/١.

(٢) مثل (نزال) و(ترك) فإنهما متضمنان معنى (أنزل) و(اترك) والذي ذكره الزمخشري أن

«نزال» بني لوقوعه موقع الفعل. انظر شرح ابن يعيش ٩٧/٣.

(٣) بيتا لمشاكلتهما (نزال) و(ترك) المتضمنين معنى الفعل.

(٤) ش : لإضافة.

(٥) سورة المائدة، الآية : ١١٩.

قرأ نافع - من السبعة - : «هذا يوم» بالفتح، وقرأ الباقر «هذا يوم» بالرفع، انظر الإقناع ٢/٦٣٧، الكشف عن وجوه القراءات ٤٢٣/١، البيان ٣١١/١، معاني الفراء ٣٢٧/١ =

فمبني الأسماء أحد عشر<sup>(١)</sup>: المضمَرُ، والإشارةُ، والموصولُ، وبعضُ الظروفِ، وأسماءُ الاستفهامِ، والكنائياتُ، واسمُ الفعلِ<sup>(٢)</sup>، وبعضُ المركباتِ، وكلُّ الأصواتِ، وما أضيفَ إلى غير متمكِّنٍ، وما لم يُقَمَّ فيه مقتضى الإعرابِ.

### فصل

وأصلُ البناءِ على السكون. وقد يكونُ على حركةٍ لعارضٍ، إمَّا التقاءً ساكنين كَأَسَس<sup>(٣)</sup>، أو تعذُّرُ الابتداءِ بالسَّاكنِ تحقيقاً (نحو)<sup>(٤)</sup> «كَالْأَسَدِ أَخَوْكَ» أو تقديرًا كَالْكَافِ فِي «ضَرَبْتُكَ»<sup>(٥)</sup>، إذْ هو كلمةٌ<sup>(٦)</sup> أو التنبيهُ على أَنَّ لِقَظَ أَصْلًا<sup>(٧)</sup> فِي الإِعْرَابِ<sup>(٨)</sup>، نحو «يَا زَيْدُ» و«لَا رَجُلَ»<sup>(٩)</sup>.

= وقال المَكْبَرِي فِي التَّبْيَانِ ٤٧٧/١: (هَذَا: مَبْتَدَأٌ، وَ«يَوْمٌ» خَبَرُهُ، وَهُوَ مُعْرَبٌ، لِأَنَّهُ مُضَافٌ إِلَى مُعْرَبٍ. وَيَقْرَأُ: «يَوْمٌ» بِالْفَتْحِ، وَهُوَ مَنْصُوبٌ عَلَى الظَّرْفِ. وَقَالَ الْكُوفِيُّونَ: «يَوْمٌ» فِي مَوْضِعِ رَفْعِ خَبَرٍ «هَذَا»، وَلَكِنَّهُ بَنِي عَلَى الْفَتْحِ لِإِضَافَتِهِ إِلَى الْفِعْلِ).

(١) فِي الْأَصْلِ: (عَشْرٌ)، وَفِي ش: (عَشْرَةٌ). وَمَا سَيَذْكُرُهُ أَحَدُ عَشَرَ نَوْعًا.  
(٢) (اسْمُ الْفِعْلِ) قَدِمَتْ فِي ش، م، ن، د عَلَى (بَعْضِ الظَّرُوفِ). وَسَيَعْرِضُ لشرحِهَا مَرَّتَيْنِ كَمَا فِي الْأَصْلِ.

(٣) السَّاكِنَانِ الْمِيمُ وَالسَّيْنُ الَّتِي قَبْلَهَا فَكَسَرَتْ السَّيْنَ لِذَلِكَ.

(٤) (نَحْوُ): سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ.

(٥) الْكَافِ فِي الْمَثَالِ الْأَوَّلِ بِمَعْنَى «مِثْلُ» وَهَذِهِ ضَمِيرٌ، وَالْفَرْقُ بَيْنَهُمَا أَنَّ الْأَوَّلَى لَوْ سَكَتَتْ لَتَعَذَّرَ النَّطْقُ بِهَا لِقَظًا لِأَنَّهَا فِي أَوَّلِ الْكَلَامِ، وَالثَّانِيَةُ يَتَعَذَّرُ الْإِبْتِدَاءُ بِهَا حِكْمًا لَا لِقَظًا إِذْ هِيَ كَلِمَةٌ مُسْتَقْلَةٌ، وَالْإِسْمُ الْمُسْتَقِلُّ عَرْضَةٌ لِلتَّقْدِيمِ وَالتَّأْخِيرِ، فَهِيَ فِي حُكْمِ مَا يَصَحُّ تَقْدِيمُهُ، لَكِنْ عَرَضَ لَهُ مُعَارِضٌ مَنَعَ مِنَ تَقْدِيمِهِ.

انظر الإيضاح ٤٥٩/١. وشرح ابن يعيش ٨٢/٣.

(٦) أَي: الْكَافِ. يَرِيدُ أَنَّهُ كَلِمَةٌ مُسْتَقْلَةٌ.

(٧) فِي ش: اللَّفْظُ أَصْلٌ.

(٨) أَي: التَّنْبِيهُ عَلَى أَنَّ الْبِنَاءَ عَارِضٌ.

(٩) أَي: لَا رَجُلَ فِي الدَّارِ، وَنَحْوِهِ.



المضمر<sup>(١)</sup>

فالمضمر: ما وُضِعَ لِيُعْبَر به عن متكلم، أو مخاطب، أو غائب تَقَدَّم ذكره لفظاً كزيد ضربته<sup>(٢)</sup>، أو معنى نحو ﴿اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى﴾<sup>(٣)</sup>، أو حكماً كضمير «نِعَم» و«بَشْ» و«رُبَّ»<sup>(٤)</sup>.

وسمي<sup>(٥)</sup> مضمراً، لاستتار بعضه<sup>(٦)</sup>. وهو بابٌ واحدٌ من «أضمرت» أي: أَخْفَيْتُ<sup>(٧)</sup>.

(١) قيل في سبب بناء المضمرات: إنها بنيت، إما لشبهها بالحروف وضعاً كالتاء والكاف، ثم أجزيت بقية المضمرات مثل (أنا) و(أنت) و(نحن) مجراها طرداً للباب. وإما لشبهها بهما من أنها تحتاج إلى مفسر، وهو الحضور في المتكلم والمخاطب. وتقدم الذكر في الغائب كاحتياج الحرف إلى غيره ليفيد معنى فيه، لأنه لا معنى له في نفسه. وأما لأن المضمر كالجزء من الاسم الظاهر. ففي (زيد ضربته) جيء بالهاء لتكون كالجزء من (زيد) دالة عليه. وقيل: إنما بنيت لعدم موجب الإعراب، لأن مقتضي لإعراب الأسماء توارد المعاني المختلفة على صيغة واحدة، والمضمر مستغن باختلاف صيغه لاختلاف المعاني من الإعراب. انظر شرح الرضي ٣/١، وشرح ابن يعيش ٨٥/٣.

هذا، ولا يمتاز المرفوع والمنصوب والمجرور من الضمائر بالصيغة جعله تاج الدين الاسفرايني معرباً بإعراب غير صريح، فقال في لباب الإعراب ١٥٩: (قد يقال: الإعراب صريح وغير صريح، فالصريح أن يختلف آخر الكلمة باختلاف العوامل، وغير الصريح أن تكون الكلمة موضوعة على وجه مخصوص من الإعراب. وذلك في المضمر لا غير).

(٢) جعل ابن الحاجب التقدم اللفظي قسمين: أحدهما متقدم لفظاً تحقيقاً كالمثال الذي ذكره المصنف هنا، وثانيهما متقدم لفظاً تقديراً كما في (ضرب غلامه زيد) إذ (زيد) متقدم في اللفظ تقديراً، لكونه فاعلاً. انظر شرح الرضي ٤/٢.

(٣) سورة المائدة، الآية: ٨.

والمعنى: العدل أقرب، لأن الفعل يدل على المصدر والزمان. ومن المعنوي قوله تعالى: ﴿رَبِّكَ يُؤَيِّدُ لِكُلِّ شَيْءٍ وَجْعَلُ مَتْنَهُمُ الشُّدَّةُ﴾ لأن سياق الكلام في ذكر الميراث، ويلزم منه أن يكون ثم موروث فجري الضمير عليه من حيث المعنى. انظر شرح الرضي ٤/٢.

(٤) كنعم رجلاً زيد، وبش رجلاً عمرو، ورب رجلاً، والضمير في جميعها مبهم يحتاج إلى ما يفسره.

(٥) في الأصل: (ويسمى).

(٦) أي تسمية لكل باسم الجزء، لأنه ليس كل المضمرات مستترة.

(٧) انظر اللسان (ضم).

قال الشاعر:

٤٤ - يبدو وتضميرُ البلاد كأنه سيفٌ على عَلمٍ يُسلُّ ويغمدُ<sup>(١)</sup>

وقال:

٤٥ - لقد أضمرتُ حبك في فؤادي

فروع:

وهو منفصلٌ ومتصلٌ. فالمنفصلُ المُستقلُّ بنفسه، والمتصلُ غير المستقل<sup>(٢)</sup>/ وكلُّ منهما مرفوعٌ ومنصوب<sup>(٣)</sup>، فهذه أربعة<sup>(٤)</sup>، والخامسُ مجرورٌ متصلٌ ليس إلا.

أما المنفصلُ المرفوعُ فمراتبُه ثلاثٌ: للمتكلم<sup>(٥)</sup> وللمخاطب<sup>(٦)</sup> والغيبة. فللمتكلم: «أنا» للواحد ذكرًا أو أنثى، و«نحن» له مطاعاً<sup>(٧)</sup> وللانثى

٤٤ - البيت من الكامل. ولم أجد له ذكراً في المراجع المتيسرة، وتضمنه: تخفيه وتغيه، قال في اللسان: (وأضمرته الأرض: غيبته إما بموت أو بسفر، قال الأعشى:

أرانا إذا أضمرتكَ البلاد دنجفي وتقطع منا الرحم)  
(١) المصراع الثاني ساقط من ش.

٤٥ - من الوافر، ولم أجده في ما تيسر لي من مراجع مع كثرة البحث، وتماه كما في هامش الأصل، ت:

وما أضمرت حباً من سواك

هذا وقد اعترض على المصنف في هامش الأصل بأنه قدم المعنى الاصطلاحي وآخر المعنى اللغوي في حد المضمَر، ولو عكس لكان أولى، وأجيب عنه بأن ذكر اللغوي من قبيل الاستطراد وتكميل الإفادة، والواجب فيه أن يكون متأخراً.

وانظر في سبب تسمية المضمَرات نتائج الفكر للسهيلي ٢١٨.

(٢) فيما سوى الأصل: (والمتصل نقيضه). وانظر شرح الرضي ٦/٢، والأشمونى ١/١١٠.

(٣) زاد في ش: (ومجرور) وهو خطأ، لما سيأتي.

(٤) منفصل مرفوع، ومنفصل منصوب، ومتصل مرفوع، ومتصل منصوب.

(٥) في غير الأصل: للتكلم.

(٦) في ش: والمخاطب. ت: والخطاب.

(٧) مطاعاً حالاً من الضمير فيه.

والجمع.

وللمخاطب: «أنت» للمذكر، و«أنت» للمؤنثة<sup>(١)</sup>، و«أنتما» للثنتين منهما<sup>(٢)</sup>، و«أنتم» لجماعة الذكور، و«أنثن» لجماعة النساء وما<sup>(٣)</sup> في حكمهن<sup>(٤)</sup>.  
وللغائب: «هو» و«هي» و«هما» و«هم» و«هن» كذلك<sup>(٥)</sup>.

وحكم هذا النوع الرفع، إذ لم يأت غالباً إلا مبتدأ أو فاعلاً<sup>(٦)</sup>.

قُرْع:

بص: والاسم من «أنا» الهمزة والنون فقط، لحذف<sup>(٧)</sup> الألف وصلًا في (نحو)<sup>(٨)</sup>: «أَنَا خَيْرٌ مِنْهُ»<sup>(٩)</sup>. ك: بل كُلُّهُ<sup>(١٠)</sup>، لقوله:  
٤٦ - أُنَا سَيْفُ الْعَشِيرَةِ فاعرفوني

(٧) حال من الضمير في (له).

(٢) في ت: للمؤنث.

(٣) من المذكر والمؤنث.

(٤) في ش: أو ما.

(٥) أي: من المؤنث غير الحقيقي.

(٦) أي: كما في (أنا).

(٧) في ش: فاعل.

(٨) في ش، د: بحذف.

(٩) ساقطة من الأصل، ت.

(١٠) سورة الأعراف، الآية: ١٢.

(١١) مذهب البصريين أن الاسم من «أنا» الهمزة والنون المفتوحة، والألف يؤتى بها بعد النون في حالة الوقف لبيان الفتح، لأنه لولا الألف لسقطت الفتحة للوقف فكان يلتبس به «أن» الحرفية لسكون النون، فلذا يكتب بالألف لأن الخط مبني على الوقف والابتداء.  
ومذهب الكوفيين أن «أنا» كله ضمير، واحتجوا بما سيذكره المصنف.

انظر شرح الرضي ٩/٢، شرح ابن يعيش ٩٣/٣، شرح الفريد ٣٩٩، التصريح ٩٦/١.

وقد ذكر ابن مالك في التسهيل أن «أنا» - بالألف وصلًا ووقفًا - كدعا لغة بني تميم ص ٢٥.

وقوله:

٤٧ - أنا أبو النُّجْمِ وشُعْري شُعْري  
قلنا: شاذ أو ضرورة<sup>(١)</sup>.

٤٦ - صدر بيت من الوافر، وعجزة:

حُمَيْدًا قد تَذَرْتُ السَّنَامَا

وهو لحُمَيْد بن حرث بن يحدل (شاعر إسلامي من بني كلب بن وبرة). وقيل: «حميد» مكبراً، وقد وقع في رواية البيت مصغراً ومكبراً، كما روي مكانها (جميعاً). وروي (حميد) بالرفع على أنه بدل من سيف العشيرة.

وفيه شاهد للكوفيين على أن «أنا» اسم بحروفه الثلاثة. وفيه شاهد أيضاً لمن يرى أن اثبات الألف وصلًا لغة تميمية كابن مالك. وهذه اللغة وصفها الجوهري بالرداءة فقال: (فإن توسطت الكلام سقطت، إلا في لغة رديئة). وفيه شاهد آخر ذكره ابن عصفور، وهو نصب «حميداً» على الاختصاص، فكأنه قال: أعني حميداً.

المصنف ١٠/١، الصحاح (أُنن)، المقرب ١/٢٤٦، شرح الرضي ٩/٢، شرح ابن يعيش ٩٣/٣، ٨٤/٩، الخزائن ٥/٢٤٢، الافصح في شرح أبيات مشكلة الإعراب للفارقي ٢٦٩، وفي «ليت العشيرة». اللسان (ذرا)، شرح شواهد الشافية ٢٢٢، شرح الفريد ٣٥٦.

٤٧ - رجز، لأبي النجم العجلي، واسمه الفضل بن قدامة بن عبيد، يرجع نسبه إلى مالك بن ربيعة بن عجل. وكان يقول القصيد إلى جانب الرجز فيجيد، وبقي إلى أيام هشام، وكان له معه أخبار. انظر المؤلف والمختلف للآمدي ٣١٠ - ٣١١.

وقيل هذا البيت:

لله دري ما أَجْنُ صُدْري من كلماتٍ باقياتِ الحُرِّ  
وبعده:

تَنَامُ عَيْنِي وفؤادي يَشْري مع العفاريبِ بأَرْضِ قُفْرِ  
والشاهد فيه: اثبات الألف من (أنا) في حالة الوصل، وهو دليل للكوفيين على اسمية (أنا) بكماله.

وفي البيت شاهد آخر، وهو: عدم التغاير بين المبتدأ والخبر في قوله: «وشعري شعري» على معنى أن شعري هو المشهور المعروف بنفسه، لا بشيء آخر. الكامل (بشرح المرصفي) ٢٨، الخصائص ٣/٣٣٧، المصنف ١/١٠، ابن الشجري ١/٤٤٤، أمالي السيد المرتضى ٢/٢٤، شرح المرزوقي لديوان الحماسة ١/١٠٣، ٤/١٦١٠، المقتصد في شرح (تكملة أبي على الفارسي) للجرجاني ق٢٤/ظ، المقتصد شرح الايضاح له ١/٣٠٧، المعني ٤٣٤، ٥٧١، ٨٦٣.

واتفقوا على اسمية «نَحْنُ» بكماله. د: وُتِي على الضم، لَشَبِهِهِ «قَبْلُ» و«بَعْدُ» بدلالته على الشيءِ والشَّيْئَيْنِ والأشياء<sup>(١)</sup>. ش: بل لكونه ضمير رفع، والضمّة كالرفعة<sup>(٢)</sup>. ث: بل لِشَبِهِهِ بحيثُ لفظاً<sup>(٣)</sup>. ج: لكونه اسم جمع، وضميرُ الجمع الواو، والضمّة كالواو<sup>(٤)</sup>. قط: أصله «نَحْنُ» - بضم الحاء - فنقلت إلى النون<sup>(٥)</sup>. ولا وجه له<sup>(٦)</sup>.

### فرع:

بص: والتاء في «أَنْتَ»/إلى «أَنْتُنَّ» مزيدة للخطاب<sup>(٧)</sup>. ك: بل أصل، وحرّكتُ للساكين، وفُتحَتْ في المذكر<sup>(٨)</sup>، لَسَبِقِهِ لِلأَخْفِ<sup>(٩)</sup>، وكُسِرَتْ في المؤنثة<sup>(١٠)</sup> على الأصل<sup>(١١)</sup>، واتفقوا على زيادة ما بعدها<sup>(١٢)</sup>.

- (١) العبارة ساقطة من ش. وانظر شرح ابن يعيش ٩٣/٣.
- (٢) انظر شرح ابن يعيش ٩٤/٣، همع الهوامع للسيوطي ٦٠/١.
- (٣) نسب ابن يعيش في الموضوع السابق للأخفش الصغير، وكذا السيوطي في الموضوع السابق من الهمع.
- (٤) لم أجد هذا المذهب لثعلب، بل نسب إليه السيوطي في الهمع ٦٠/١، أن العلة عنده أنه لما تضمن معنى التثنية والجمع قوي بأقوى الحركات. وذكر معه في هذا الفراء.
- (٥) انظر شرح ابن يعيش ٩٤/٣، وهمع الهوامع ٦٠/١.
- (٦) انظر شرح ابن يعيش ٩٤/٣.
- (٧) رده ابن يعيش في شرح المفصل ٩٥/٣، بقوله: (وهذا لا يستقيم لأن النقل من عوارض الوقف فلا يجعل أصلاً يبنى عليه حكم).
- (٨) فالضمير عندهم الهمزة والنون لا غير.
- (٩) في الأصل: للمذكر.
- (١٠) وهو الفتحة، لأنها أخف من الكسرة، فسبق إليها المذكر، وبقي للمؤنث الكسر، لأنه الأصل في التخلص من التقاء الساكنين.
- (١١) في ت: للمؤنث.

(١٢) انظر شرح الرضي ١٠/٢، وابن يعيش ٩٥/٣.

(١٣) أي ما بعد التاء، وهي «ما» في «أَنْتَما» والميم في «أَنْتُمْ» والنون في «أَنْتُنَّ». ونقل في هامش الأصل نص للمصنف من كتابه (الكوكب الزاهر في شرح مقدمة طاهر) فيه تفصيل ما أجمله هنا.

فرع:

ك<sup>(١)</sup>: والاسم من ضمير الغائب الهاء فقط<sup>(٢)</sup>، لقوله:

٤٨ - قَبِينَاهُ يَشْرِي رَحْلَهُ قَالَ قَائِلٌ . . . . .

بص: بل والواو، إذ لا اسم مستقل على حرف، والبيت شاذ، أو ضرورة<sup>(٣)</sup>.

(١) عقد الأنباري المسألة رقم ٩٦ من الإنصاف ٦٧٧/٢ لخلاف البصريين والكوفيين في هذه المسألة.

(٢) أما الواو من (هو) والياء من (هي) فهي حروف مزيدة للإشباع. وانظر الرضي ١٠/٢. ٤٨ - صدر بيت من الطويل، وعجزه:

لَمَنْ جَمَلَ رَحْوُ الْمِلَاطِ نَجِيبٌ

وقد ورد في شعرين: أحدهما للعجير السلولي، والآخر للمخلب الهلالي، وقيل إن الذي في قد شعر العجير «ذلول» مكان «نجيب». وقد ذكره الأنباري في الإنصاف برواية «نجيب» ونسبه للعجير السلولي.

وفي كلام البغدادي ما يفيد أن هذا الشاهد من شواهد سيبويه، فقد وقع صدره في بعض نسخ الكتاب والتحقيق أنه من شواهد الأخفش لا سيبويه كما نص عليه الشتمري في شرح شواهد سيبويه ١٤/١ (بولاق).

يشري: يبيع، من الأضداد.

والشاهد فيه: حذف الواو من «هو» في قوله: «قبيناه» وهو عما استدل به الكوفيون على أن الضمير الهاء وحده. الأصول ٦٩٧/٢، الحجة لأبي علي الفارسي ١٠٠/١، الخصائص ٦٩/١، ابن الشجري ٢٠٨/٢، شرح ابن عصفور ٢٣/٢، ٥٨٧، الإنصاف ٥١٢/٢، الحلل للبطلوسي ٣٨٠، شرح ابن يعيش ٦٨/١، الرضي ١٠/٢، الخزانة ٢٥٧/٥، ٩/٤٧٣ (عرضاً).

(٣) قال ابن يعيش ٩٦/٣: (والصواب مذهب البصريين، لأنه ضمير منفصل مستقل بنفسه يجري مجرى الظاهر فلا يكون على حرف واحد، ولأن المضممر إنما أتى به للإيجاز والاختصار فلا يليق به الزيادة، ولا سيما الواو وثقلها. ولا دليل في البيت لقلته، فهو من قبيل الضرورة).

فرع:

وجاء في «أنا» قصرُ همزِهِ ومدُّها، ومُهمَّما فتَحُ النون<sup>(١)</sup>، وحذِفُ الألف وصلًا وإثباتها وقفًا، وتميمٌ تثبُّتها فيهما<sup>(٢)</sup>. وجاء قلبُها هاء<sup>(٣)</sup>. قال:

٤٩ - إن كنتُ أدري فَعَلَيَّ بَدَنَةٌ  
من كثرة التَّخْلِيطِ فِي مَنْ أَنَّهُ

ومنه:

«هكذا فزدي أَنَّهُ»<sup>(٤)</sup>

(١) وجاء اسكان النون أيضاً مع القصر فقليل فيه: «أن» مثل «قد». وقيل: حكاها قطرب. وهو مما يؤيد مذهب البصريين في أن الألف زائدة لبيان الحركة. انظر ابن يعيش ٩٤/٣، وشرح الفريد ٣٩٩.

(٢) انظر التسهيل لابن مالك ٢٥، وشرح الفريد ٣٩٩، وشرح الرضي ٩/٢. وجاء في «أنا» أيضاً لغة أخرى هي «آن» بمدة بعد الهمزة، وهي مقبولة عن «أنا» عند ابن مالك.

انظر شرح المرادي ١/١٣٥، وشرح الفريد ٣٩٩.  
(٣) فيقال: هنا. انظر المصدرين السابقين. وشرح الرضي ٩/٢.

٤٩ - هذا الرجز لم يعرف له قائل.  
البدنة: ناقة أو بقرة أو بعير ذكر. وعند بعض الأئمة هي الإبل خاصة، وألحقت البقرة بها بالسنة.

والتخليط في الأمر: الإفساد فيه.  
ويروى: من كثرة التخليط أنى من أنه. كما يروى بكسر همزة «أنى».  
الشاهد فيه: قلب همزة «أنا» هاء في الوقف.  
شرح الرضي ٩/٢، شرح ابن يعيش ٩٤/٣، شرح شواهد الشافية ٢٢٢، الخزانة ٥/٢٤١.

(٤) هذا من كلام حاتم الطائي. «وفزدي» يريد «فصدي»، والفصد: قطع العرق، وفي المثل «لم يحرم من فصد له» أي: من فصد له البعير. قال في الصحاح «فصد»: (وكل صاد وقعت قبل الدال فإنه يجوز أن تشمها رائحة الزاي إذا تحركت، وأن تقلبها زايًا محضاً إذا سكنت). وكان من عادة العرب أنهم يفصدون الإبل في زمن الشدة ويجعلون دمها في معاء ثم يشوونهم لإطعام الأضياف. وقد حكى عن حاتم الطائي أنه عرقب ناقته لضيف، =

فرع:

وجاء في «هو» تسكين الواو مخففةً وتشديدها<sup>(١)</sup>، كراهيةً تطرّف وإِ قبلها ضمةً، وفتحها فيهما<sup>(٢)</sup> وصلًا.

قال:

٥٠ - ..... وَهُوَ عَلَى مَنْ ضَبَّهُ اللَّهُ عَلَقَمٌ

وَقِيسٌ تَسْكُنُهَا مَخْفَفَةٌ كَالْوَقْفِ<sup>(٣)</sup>.

وَإِذَا سَبَقَهُ<sup>(٤)</sup> الْوَاوُ أَوْ الْفَاءُ<sup>(٥)</sup> أَوْ «تُم» أَوْ لَامُ الْإِبْتِدَاءِ سَكُنَتْ الْهَاءُ وَالضَّمُّ

= فقيل له: هلا فصدها وأطعمته دهما مشوياً فقال: «هكذا فزدي أنه» وقيل: بل قاله لها وقع في أسر قوم فغزا رجالهم، وبقي مع النسوة، فأمرنه بالفصد فحمر، وقال: «هكذا فزدي أنه» ويروى: «هذا فزدي أنه».

انظر شرح الرضي مع حاشية الجرجاني ٩/٢، شرح ابن يعيش ٩٤/٣، ٥٣/١٠، الإيضاح ٤١٤/٢، شرح الشافعية ٢٣٢/٣، شرح ابن عصفور ٢٢/٢، الهمع ٦٠/١.

(١) التسين لغة قيس وأسد، والتشديد لغة همدان (من قبائل اليمن).

انظر التسهيل لابن مالك ٢٦، وشرح الرضي ١٠/٢.

(٢) أي: في المشددة والمخففة.

٥٠ - من الطويل، وصدده:

وَإِنْ لِسَانِي شُهْدَةٌ يُشْتَقَى بِهَا

ولا يعرف له قائل.

الملقَم: الحنظل، وهو نبات مكره الطعم، والمراد هنا: شديد صعب. والشاهد:

تشديد الواو من (هو). وهي لغة همدان، وكذا يفعلون في (هي)، قال شاعرهم:

وَالنَّفْسُ مَا أَمَرْتُ بِالْعَنْفِ آبِيَةً وَهِيَ أَنْ أَمَرْتُ بِاللِّطْفِ تَأْتِمُرُ

شرح الرضي ١٠/٢، شرح ابن يعيش ٩٦/٣، المغني ٥٦٧، الخزانة ٢٦٦/٥، العيني

٤٥١/١، التصريح ١٤٨/١، الهمع ٦١/١، ١٥٧/٢، الدرر ٣٧/١، ١١٦/٢،

الأشعري ١٧٤/١، المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل ١٠١/١.

(٣) انظر التسهيل ٢٦، وشرح الرضي ١٠/١، وفيهما مع قيس أسد.

(٤) ت: سبقتة.

(٥) ت: والفاء.



أكثر<sup>(١)</sup>.

### فصل

وقد يقع هذا النوع<sup>(٢)</sup> فقط فضلاً<sup>(٣)</sup>، نحو ﴿وَكُنَّا نَحْنُ الْوَرِثَةُ﴾<sup>(٤)</sup>، ﴿كُنْتَ أَنْتَ الرَّقِيبُ﴾<sup>(٥)</sup> ﴿كَأَنَّهُمْ أَفْلَاحٌ﴾<sup>(٦)</sup>، لقصد التأكيد، وتعيين ما بعده للخبرية دون الوصفية.

وانما يصح بين/ معرفتين، نحو «زيد هو القائم» أو «مقاريبهما»، نحو «أفضل منك هو أفضل مني»<sup>(٧)</sup>، ليطابق الغرض به<sup>(٨)</sup>.

(١) ذكر الإسكان بعد «ثم» ابن مالك في التسهيل ٢٦، وهو نادر كما صرح به ابن يعيش في شرح المفصل ٩٨/٣ لأن «ثم» على أكثر من حرف.

وقد تسكن الهاء بعد همزة الاستفهام، وبعد كاف الجر، انظر الموضع السابق من التسهيل، وشرح الرضي ١٠/٢.

(٢) أي: المنفصل المرفوع.

(٣) حسب مصطلح البصريين، أما الكوفيون فيسمونه عماداً وتعليل تسمية البصريين له فضلاً أنه يفصل به بين كون ما بعده نعتاً وكونه خبراً وتعليل تسمية الكوفيين له عماداً هو كونه حافظاً لما بعده حتى لا يسقط عن الخبرية كالعماذ في البيت الحافظ للسقط من السقوط. انظر سيبويه ٣٨٩/٢، شرح الكافية لابن مالك ١/٢٤٠، التسهيل ٢٩، شرح الرضي ٢/٢٤، وشرح ابن يعيش ١١٠/٣.

(٤) سورة القصص، الآية: ٥٨.

(٥) سورة المائدة، الآية: ١١٧.

(٦) سورة الزخرف، الآية: ٧٦.

(٧) باب (افعل من كذا) مقارب للمعرفة لأنه يشابهها في كونه غير مضاف، ويمتنع دخول الألف واللام عليه، لأن الألف واللام تعاقب «من» فلا تجامعها فجرى مجرى العلم. ولذا قال ابن مالك في التسهيل ٢٩: (معرفة، أو كمعرفة في متنازع دخول الألف واللام عليه). وانظر شرح ابن يعيش ١١١/٣ - ١١٢.

(٨) لأن فيه ضرباً من التأكيد، ولفظه لفظ المعرفة فوجب أن يكون الاسم الجاري عليه معرفة كما أن التأكيد كذلك، ووجب أيضاً أن يكون ما بعده معرفة لأنه لا يكون إلا ما يجوز أن يكون نعتاً لما قبله، ونعت المعرفة معرفة. شرح ابن يعيش الموضع السابق.

ويجب مطابقته للسابق في الأفراد وفَرْعِيَّه، والتذكير وفروعِهِ<sup>(١)</sup>.  
 بص: وَيُسَمَّى قَصْلاً، مطابقة<sup>(٢)</sup> للغرض بِهِ. ك: بل عماداً، لاعتمادِ  
 الخبرِ عليه<sup>(٣)</sup>.  
 بص: ولا مَحَلَّ له من الإعراب<sup>(٤)</sup>، وهو اسم<sup>(٥)</sup>. ل: بل حرف<sup>(٦)</sup>، ك: بل  
 اسم تابع للسابق، بدلاً، أو بياناً، فَإِنْ تَبَعَ منصوباً قُمْتَاعاً<sup>(٧)</sup>.

- (١) انظر شرح الكافية لابن مالك ٢٤٠/١.
- (٢) في الأصل لمطابقته.
- (٣) (ك) ساقطة من ش.
- (٤) انظر ما علقته في هامش ص ١٤٧.
- (٥) هو اسم ملغى عند البصريين لا محل له من الإعراب بمنزلة «ما» إذا ألغيت في نحو «إنما»  
 انظر الكتاب ٢/ ٣٩٠، شرح الرضي ٢/ ٢٦، شرح الكافية لابن مالك ١/ ٢٤٤، شرح ابن  
 يعيش ٣/ ١١٣.
- (٦) انظر شرح الرضي ٢/ ٢٦ - ٢٧، وشرح ابن يعيش ٣/ ١١٣.
- (٧) انظر الكتاب ٢/ ٣٩٧ فقد ذكر سيبويه أن «هو» في مثل: (ما أظن أحداً هو خير منك) لا  
 تكون فصلاً لأن ما قبله نكرة. ثم نقل عن أهل المدينة أنهم ينزلون «هو» هنا بمنزلة بين  
 المعرفتين ويجعلونها فصلاً. ثم نقل عن الخليل قوله: (والله أنه لعظيم جعلهم هو فصلاً  
 في المعرفة وتصييرهم إياها بمنزلة «ما» إذا كانت «ما» لغواً لأن «هو» بمنزلة «أبوه»،  
 ولكنهم جعلوها في ذلك الموضع لغواً كما جعلوا «ما» في بعض المواضع بمنزلة «ليس»،  
 وإنما قياسها أن تكون بمنزلة «كأنما» و«إنما». هذا كلام الخليل، وقد فهم منه الرضي أنه  
 يراها اسماً، لقوله: (والله أنه لعظيم... الخ) لأن الغاء الاسم ليس يسهل كإلغاء الحرف.  
 ونسب القول بحرفيتها إلى بعض البصريين. ودليلهم أن الاسم لا يخلو عن الإعراب لفظاً  
 ومحللاً.
- انظر شرح الرضي ٢/ ٢٦ - ٢٧. وقال ابن مالك في شرح الكافية ١/ ٢٢٥: (وإذا لم يكن  
 له موضع من الإعراب فالحكم عليه بالحرفية أولى من الحكم بالاسمية).
- (٨) هذا قول الكوفيين والفرأه، أما الكسائي فيرى أنه لضمير الفصل ما لما بعده. نسبة إليه ابن  
 مالك في شرح الكافية ١/ ٢٤٥، وقد نسب الرضي هذا الأخير لبعض النحاة. وقوله:  
 فستعار، يريد أن الضمير المرفوع المنفصل يقع تأكيداً لكل ضمير متصل مرفوعاً كان أو  
 مجروراً أو منصوباً، وذلك لقوة المرفوع المنفصل وأصلته، إذ هو قبل المنصوب  
 والمجرور فتصرف فيه أكثر، فقل: «ضربتك أنت» و«مررت بك أنت». ورد الرضي =

ويعضُ العربِ يَجْعَلُهُ مبتدأ<sup>(١)</sup>، وَيَقْرَؤُونَ: و﴿كَانُوا هُمُ الظَّالِمِينَ﴾<sup>(٢)</sup>، ونحوه:

وقد تليه لَامُ الابتداء، نحو: ﴿وَلِنَّا لَنَحْنُ الصَّافُونَ﴾<sup>(٣)</sup> <sup>(٤)</sup>.

وقد تغني عنه <sup>(٥)</sup> لَامُ الجنسِ لِلْحَضَرِ، نحو «الكرمُ التقوى»<sup>(٦)</sup>.

ويجبُ دخوله بعدَ صِفَةٍ للمبتدأ، نحو «زيدُ القائمُ هو العالمُ»<sup>(٧)</sup>، ولا يدخل

= هذا بأن المضمَر لا يؤكد به المظهر، فلا يقال: «جاءني زيد هو» على أن الضمير لزيد. ويرد عليهم أيضاً أن اللام الداخلة في خبر «أن» لا تدخل في تأكيد الاسم، فلا يقال: «أن زيداً لنفسه كريم». شرح الرضي ٢٧/٢.

(١) زاد في (د): ما بعده خبره.

(٢) سورة الزخرف، الآية: ٧٦.

قال الفراء في معاني القرآن ٣٧/٣: (جعلت «هم» هنا عماداً فنصب «الظالمين»، ومن جعلها اسماً رفع، وهي في قراءة عبد الله ﴿وَلَكِنْ كَانُوا هُمُ الظَّالِمُونَ﴾). وفي البحر المحيط ٢٧/٨ أنها قراءة عبد الله وأبي زيد النحوين. وقال سيبويه ٣٩٢/٢: (وقد جعل ناس كثير من العرب «هو» وأخواتها في هذا الباب بمنزلة اسم مبتدأ، وما بعده مبني عليه... وحدثنا عيسى بن عمر أن ناساً كثيراً من العرب يقرؤنها: ﴿وَمَا عَلَّمْنَاهُمْ لَكِنَّا هُمُ الظَّالِمِينَ﴾). ونسب ابن مالك في شرح الكافية ٢٤٥/١ هذه القراءة لعبد الله بن مسعود رضي الله عنه. وانظر شرح الرضي ٢٧/٢، وشرح ابن يعيش ١١٢/٣، ومختصر ابن خالويه ص ١٣٦.

(٣) في د: وأنا لصادقون.

(٤) سورة الصافات، الآية: ١٦٥.

(٥) أي: عن ضمير الفصل.

(٦) ورد مثل هذا في أثر رواه العسكري عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه، وهو قوله: (الكرم التقوى والحسب المال، لست بخير من فارسي ولا نبطي إلا بتقوى) وليس هو بحديث. انظر كشف الخفاء للعجلوني ١٠٩/٢، المقاصد الحسنة ٣١٥. وقد ذكره الرضي في شرح الكافية ٢٤/٢ على أنه حديث، قال: (فالمبتدأ المخبر عنه بذی اللام إن كان معرفاً بلام الجنس فهو مقصور على الخبر، كقوله: «الكرم التقوى والحسب المال والدين النصيحة» أي: لا كرم إلا التقوى، ولا حسب إلا المال، ولا دين إلا النصيحة، لأن المعنى: كل الكرم التقوى).

(٧) في ت: (زيد العالم هو القائم).

إِنْ تَقَدَّمَ الْخَبَرُ، إِذْ زَالَ سَبَبُ دَخُولِهِ، نَحْوُ «كَانَ<sup>(١)</sup> الْقَائِمُ زَيْدٌ»<sup>(٢)</sup>. ي: يجوز، وَإِنْ لَمْ يَرْفَعْ لِبَسَاءً، كَمَا فِي «كُنْتُ أَنْتَ الْرَّقِيبُ»<sup>(٣)</sup>.

### فصل

وَأَصْلُ مِيمٍ «أَنْتُمْ» وَأَوْ، إِذْ هِيَ<sup>(٤)</sup> ضَمِيرُ الْجَمْعِ فِي نَحْوِ «فَعَلُوا»، لَكِنْ كَرِهُوا تَطَرُّفَ الْوَائِ مَعَ ضَمِّ سَابِقِهَا، فَقُلِبَتْ إِلَى مَنْابِئِهَا فِي الْمَخْرَجِ وَهُوَ الْمِيمُ، إِذْ هُمَا مِنَ الشَّقَتَيْنِ<sup>(٥)</sup>.

وَأَمَّا فِي الْمَثْنِ<sup>(٦)</sup> فَزِيدَتْ مَعَ الْأَلْفِ الَّذِي هُوَ عَلَامَةُ التَّنْيَةِ، لِثَلَا يَلْتَبَسَ بِخَطَابِ الْوَاحِدِ الْمُشَبَّعَةِ فَتَحَهُ تَائِهٌ<sup>(٧)</sup>.

وَنُونُ/ «أَنْتَنْ» ضَمِيرُ<sup>(٨)</sup> الْمُؤَنَّثِ فِي «فَعَلْتَنْ» جِيءَ بِهِ لَتَمَيِّزٍ<sup>(٩)</sup> آلَةُ خُطَابِيهِنَّ<sup>(١٠)</sup>. وَضُمُّ التَّاءِ فِي «أَنْتَمَا» وَ«أَنْتُمْ»، لِمُنَاسَبَةِ مَا أُبْدِلَتْ الْمِيمُ مِنْهُ<sup>(١١)</sup>، وَفِي «أَنْتَنْ» طَرْدُ اللَّبَابِ.

(١) (كَانَ) ساقطة من ش.

(٢) إِنَّمَا زَالَ سَبَبُ دَخُولِهِ، لِأَنَّهُ لَا يَخَافُ حَيْثُ ثَلَا مِنْ التَّبَاسِ الْخَبَرِ بِالْصِفَةِ، إِذْ الصِّفَةُ لَا تَتَقَدَّمُ عَلَى الْمَوْصُوفِ. انظر شرح الرضي ٢٦/٢.

(٣) سُورَةُ الْمَائِدَةِ، آيَةُ: ١١٧، وَوَجْهٌ تَشْبِيهِهُ الْمَقْدَمُ مَعَ الْخَبَرِ بِمَا فِي آيَةِ أَنْ اللَّبَسَ فِي الْآيَةِ غَيْرُ وَارِدٍ، وَمَعَ ذَلِكَ دَخَلَ ضَمِيرُ الْفَصْلِ. انظر شرح الرضي ٢٦/٢، والتسهيل ٢٩.

(٤) فِي د: هُوَ.

(٥) الْمِيمُ أَقْرَبُ الْحُرُوفِ الصَّحِيحَةِ إِلَى حُرُوفِ الْعِلَّةِ لِفَتْحِهَا وَلِكُونِهَا مِنْ مَخْرَجِ الْوَائِ، وَلِذَلِكَ ضُمَّ مَا قَبْلُهَا كَمَا يَضُمُّ مَا قَبْلَ الْوَائِ. انظر شرح الرضي ٨/٢، وشرح ابن يعيش ٩٥/٣.

(٦) فِي د: الْمِثْنِ.

(٧) أَيْ: عِنْدَمَا تُشَبَّعُ فَتَحَهُ التَّاءُ فِي «أَنْتَ» لِلْإِطْلَاقِ.

(٨) د: صَوْرَةُ ضَمِيرِ.

(٩) بِحَذْفِ إِحْدَى التَّائِهِنِ تَخْفِيفًا، أَيْ: لِتَمَيِّزِ.

(١٠) وَأَخِيرًا النَّونُ لِمِشَابَهَتِهَا لِلْوَائِ وَالْمِيمُ مَعًا بِسَبَبِ الْغَنَةِ، وَلِأَنَّ الثَّلَاثَةَ مِنْ حُرُوفِ الزِّيَادَةِ.

(١١) وَهُوَ الْوَائِ.

## فصل

وضميرُ الغائبِ المفرد<sup>(١)</sup> قد يتقدمُ الجملَ فيفسَّرُ بها<sup>(٢)</sup>. ويُسمَّى ضميرَ الشأنِ، تذكيراً، والقصةِ، تانياً.

وإنما يُؤنَّثُ حيثُ في الجملة مؤنثٌ، نحو: ﴿فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى الْأَبْصَرُ﴾<sup>(٣)</sup>.  
ك: بل يسمى ضميرُ المجهولِ<sup>(٤)</sup>، إذ لا سابقَ يرجعُ إليه. قلنا: الأولُ/ أقوى مناسبةً.

## فزع:

ويصحُّ منفصلاً مرفوعاً بالابتداء، نحو: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾<sup>(٥)</sup>. ومتصلاً بالفعل<sup>(٦)</sup>، نحو:

(١) ت: المفرد الغائب.

(٢) قال ابن يعيش ١١٤/٣: (اعلم أنهم إذا أرادوا ذكر جملة من الجمل الاسمية أو الفعلية فقد يقدمون قبلها ضميراً يكون كناية عن تلك الجملة، وتكون الجملة خبراً عن ذلك الضمير وتفسيراً له، ويوحدون الضمير لأنهم يريدون الأمر والحديث، لأن كل جملة شأن وحديث، ولا يفعلون ذلك إلا في مواضع التفضيم والتعظيم). وقال الرضي ٢٧/٢: (والقصد بهذا الإبهام ثم التفسير تعظيم الأمر وتفضيم الشأن، فعلى هذا لا بد أن يكون مضمون الجملة المفسرة شيئاً عظيماً يعتني به، فلا يقال مثلاً: «هو الذباب يطير».

(٣) سورة الحج، الآية: ٦٤.

(٤) في غير الأصل: (مجهول).

وانظر التسهيل ص ٢٨، شرح ابن يعيش ١١٤/٣.

(٥) سورة الإخلاص، الآية: ١.

و«هو» في الآية ضمير الشأن على مذهب البصريين والكسائي من الكوفيين، أما الفراء فيرى أن «هو» ضمير اسم الله - تعالى - وجاز ذلك وإن لم يجز له ذكر، لما في النفوس من ذكره. انظر معاني الفراء ٢٩٩/٣، وشرح ابن يعيش ١١٤/٣، والبحر المحيط لأبي حيان ٨/٥٢٨.

(٦) الصواب أن يقول: ومتصلاً مستتراً أو مستكنناً في الفعل. لأنه لا يكون في بابي «كان» و«كاد» إلا كذلك.

٥١ - إذا متَّ كانَ الناسُ يَصِفانِ شامتَ

﴿وَمِنْ بَعْدِ مَا كَادَ يَزِيغُ﴾<sup>(١)</sup>.

ومنصوباً بارزاً، نحو ﴿لَأَنْتُمْ مَنْ يَتَّقِي وَرَعَصِرُ﴾<sup>(٢)</sup>.

ومستتراً جوازاً<sup>(٣)</sup>، نحو:

٥١ - هذا صدر بيت من الطويل للعُجَيْرِ السَّلُولِي (شاعر إسلامي مقل) واسمه عجير بن عبد الله

ابن كعب من سلول بن مرة، وعجز البيت:

وَأَخْرُ مِثْنِي بِالَّذِي كُنْتُ أَصْنَعُ

وقوله: «نصفان» هو في سيبويه وأكثر المصادر «صنفان».

والشاهد فيه: أنه أضمر في «كان» ضمير الشأن والأمر، وأخبر عنه بالجملة الاسمية بعده.

والرواية في الأغاني ونوادر أبي زيد:

إذا مت كان الناس نصفين شامت ومُثْنِي بَصْرُوعِي بَعْضُ مَا كُنْتُ أَصْنَعُ

والصرع: الضرب والفقن من الشيء، يقال: إنه ليفعل ذلك على كل صرعة، أي يفعل ذلك على كل حال.

ولا شاهد فيه على هذه الرواية، لأن «نصفين» فيه منصوب خبراً لكان.

كتاب سيبويه ٧١/١، ابن الشجري ٣٣٩/٢، نوادر أبي زيد ١٥٦، شرح السيرافي ١/

١٥٣، المقتصد ٤٢٠/١، الأغاني ٧١/١٣، الجمل ٦٣، شرح ابن يعيش ٧٧/١، ٣/

١١٦، العيني ٨٥/٢، التبصرة ١٩٥/١.

(١) سورة التوبة، الآية: ١١٧.

قرأ حمزة وحفص: يزيغ. وقرأ جمهور القراء: تزيع.

انظر الاقتناع ٦٥٩/٢، والبحر المحيط ١٠٩/٥.

وعلى القراءتين يكون اسم «كاد» ضمير الشأن، والجملة بعدها خبرها. وقدر ضمير الشأن

لأن الفعل إذا دخل عليه الفعل قدر اسم بينهما.

(٢) سورة يوسف، الآية: ٩٠.

(٣) اعترض عليه في هامش الأصل بأن صواب العبارة: «ومحذوفاً» لوجهين: الأول أن

المنصوب لا يستتر مطلقاً، والثاني أن الاستتار مختص بالفعل.

٥٢ - إِنْ مِنْ يَدْخُلُ الْكَنِيسَةَ يَوْمًا . . . . .

ووجوباً، نحو: ﴿إِنْ لَحَمَدُ اللَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾<sup>(١)</sup>.

وأما المتصل المرفوع، فمراتبه في التكلم والخطاب والغيبة كما مر<sup>(٢)</sup>. وهو باب فعلت، فعلنا، إلى فَعَلْنَ.

### شرح:

وُسَكُنْ أَخْرُ الفعل<sup>(٣)</sup> مع ضمير المتكلم، والمخاطب، وغائب جماعة النساء، كراهية<sup>(٤)</sup> توالي أربع حركات لوازم<sup>(٥)</sup>: حركة الفاء، لثلاثاً يَتَدَا بِسَاكِنٍ، والعين، لثلاثاً تَلْتَسِ الْأَوْزَانُ، واللام، لوجوبِ بناء الماضي/ على الفتح، والضمير اللاحق، إذ هو اسمٌ على حرف فيَقْوَى بالحركة، فَسَكُنَ اللامُ، إذ هو مَحَلُّ التَّغْيِيرِ فِي الإِعْرَابِ، فَأُلْحِقَ بِهِ الْبِنَاءُ.

٥٢ - صدر بيت من الخفيف، وعجزه:

يَلْقَى فِيهَا جَاذِرًا وَظَبَاءَا

وهو للأخطل التغلبي (ملحقات ديوانه ٣٧٦).

والشاهد فيه: حذف الهاء التي هي ضمير الشأن، والتقدير: أنه من يدخل، أي: إن الشأن. والحذف هنا ضرورة، ولم يشر إلى ذلك المصنف، كما أنه يشترط فيه ألا يؤدي حذفه إلى أن يلي «إِنْ» «فَعْلٌ»، وقال ابن الحاجب: (وحذفه منصوباً ضعيف). وإنما لم تقدر «من» في البيت اسماً لأن «إِنْ» لأنها شرطية، والشرط له صدر الكلام فلا يعمل فيه ما قبله.

جل الزجاجي ٢٢١، ابن الشجري ٥٩٥/١، المقرب ١٠٩/١، الضرائر ٧٤، شرح ابن عصفور ٤٤٧/١، شرح ابن يعيش ١١٥/٣، شرح الرضي ٢٩/٢، الخزانة ٤٥٧/١، المغني ٥٦، ٧٦٧، الهمع ١٣٦/١، الدرر ٥٩٥/١.

(١) سورة يونس، الآية: ١٠.

وحذف ضمير الشأن مع «إِنْ» المفتوحة المخففة لازم. انظر شرح الرضي ٢٩/٢.

(٢) أي: في المنفصل المرفوع.

(٣) د: الفعل الماضي.

(٤) د: كراهة.

(٥) انظر الكتاب ٢٠٢/٤، وشرح الرضي ٢٢٥/٢، وشرح ابن يعيش ٥/٧ - ٦.

## فرع:

وهذا النوع مرفوعٌ أبداً بالفاعلية. ولا يصحُّ انفصاله، لِتَنَزُّلهِ منزلةَ الجزء<sup>(١)</sup> من الفعل، بدليل مجيء إعرابه بَعْدَهُ<sup>(٢)</sup> في نحو «يفعلان» و«يفعلون»<sup>(٣)</sup>.

وأما المنفصل المنصوب، فمراتبه ومدلوله كذلك. وهو إِيَّاي، إِيَّانا، إلى إِيَّاهُنَّ.

فرع<sup>(٤)</sup>:

ل. يه. ش. ني<sup>(٥)</sup>. سي: و«إِيَّا» اسمٌ مُضَمَّرٌ<sup>(٦)</sup>.

يه. ش: والياء والكاف والهاء اللواحقُ به حروفٌ زيدت، لتدل على التكلم والخطاب والغَيَّةُ<sup>(٧)</sup>. ل. ني<sup>(٨)</sup>. ش<sup>(٩)</sup>: بل هي أسماءٌ ضمائرٌ مضافٌ إليها «إِيَّا»<sup>(١٠)</sup>. قلنا: لا مضمرٌ مضافٌ، إذ لا فائدةٌ في إضافته.

(١) في ش، م، د: جزء.

(٢) أي: بعد الفعل.

(٣) يريد أن مثل «يفعلان» و«يفعلون» أفعال مضارعة مرفوعة بثبوت النون، والنون تال للضمير وهو الألف في الأولى، والواو في الثانية. وهو دليل على شدة اتصال هذه الضمائر بالأفعال، فلا يجوز انفصالها.

انظر شرح ابن يعيش ١٠١/٣.

(٤) المسألة التي سيذكرها في هذا الفرع من مسائل الخلاف المشهورة بين البصريين والكوفيين. وقد عقد لها الأنباري في الإنصاف ٦٩٥/٢ - ٧٠٢، المسألة رقم ٩٨.

(٥) ت: لي.

(٦) انظر الإنصاف ٦٩٥/٢، شرح الرضي ١٢/٢ - ١٣، شرح ابن يعيش ٩٨/٣ - ١٠٠، الارتشاف ٣٠٩ - ٣١٠.

(٧) انظر المصادر السابقة في مواضعها، والأشعوني ١١٥/١، وشرح الفريد ٤٠١، وهو مذهب جمهور البصريين.

(٨) في د: (ن).

(٩) في أحد قولي الأخفش كما في حاشية ت.

(١٠) انظر شرح الرضي ١٢/٢، وفيه ضعف هذا الرأي بأن الضمائر لا تضاف.



جا. في: بل «إيّا» مُظَهَّرٌ مضافٌ إلى مُضَمَّرٍ<sup>(١)</sup>. قلنا: إذَنْ لجازت إضافته إلى مُظَهَّرٍ كَالْمُضَمَّرِ. قالوا<sup>(٢)</sup>: قد وَرَدَ «فَيَا» وإيّا الشَّوَابِ<sup>(٣)</sup>. قلنا: نادَرٌ فيه، ثم قد رُوِيَ: «السَّوَاتِ»<sup>(٤)</sup> - بالسين مهملة والتاء مثناة من أعلى - فاحتملت<sup>(٥)</sup> النصب<sup>(٦)</sup>.

بعض ك: والإمام يحيى: بل كُلُّه اسم مضممر<sup>(٧)</sup>. قلنا: لَمْ نَجِدْ اسماً ظاهراً ولا مضمراً تَخْتَلِفُ صِغَةُ آخِرِهِ مع أَصَالَةِ الْمُخْتَلَفِ<sup>(٨)</sup>.

(١) انظر التسهيل لابن مالك ٢٦، الرضي ١٢/٢، الارتشاف ٣٠٩، شرح ابن يعيش ١٠٠/٣.  
(٢) ما سيذكره يصلح دليلاً للقائلين باسميته مع كونه مضمراً، وهم الخليل والمازني والأخفش، وللقائلين باسميته مع كونه مظهراً وهما الزجاج والسيرافي. وانظر الرضي ٢/١٢، وصحاح الجوهري (إيّا).

(٣) في سيبويه ٢٧٩/١: (وحدثني من لا أنهم عن الخليل أنه سمع أعرابياً يقول: إذا بلغ الرجل الستين، فَيَا» وإيّا الشَّوَابِ). وحجتهم فيه أن وقوع الظاهر موقع الحروف التي بعد «إيّا» مجروراً بالإضافة يدل على أنها أسماء في محل جر. وانظر الرضي ١٢/٢، شرح ابن يعيش ١٠٠/٣، اللسان (إيّا) الأشموني مع الصبان ١٩٢/٣، شرح ابن مالك للكافية ٣/١٣٧٨، الإنصاف ٢/٦٩٥، اللباب للإسفرايني ص ١٦٣، والشَّوَابِ: جمع شابة، وهي المرأة الصغيرة.

(٤) في ش: (وإيّا السَّوَاتِ).

قال الصبان ١٩٢/٣ (ويروى بسين مهملة آخرة مثناة فوقية، جمع سواة).  
وذهب النيلي في الصفوة الصفية ٢/٦٣٥ إلى أن رواية (السَّوَاتِ) تصحيف من بعضهم، وقال: والسَّوَاةُ يجب أن يتقياها ابن الستين، ومن دونه، ومن فوقه في السن، فلا اختصاص لمن بلغ الستين بذلك.

وفي شرح التسهيل لابن مالك ١٦١/١ أن رواية السَّوَاتِ صحيحة المعنى.

(٥) في ت، د: فاحتمل.

(٦) أي: النصب بالكسرة على أنه جمع مؤنث سالم، فلا تكون «إيّا» مضافة إليه.

(٧) انظر شرح الرضي ١٣/٢، ونسب أبو حيان في الارتشاف ٣٠٩ هذا الرأي إلى الكوفيين غير الفراء، ورجحه العصام في شرح الفريد ص ٤٠١ بعبده عن ارتكاب التكلف، وإن زيف بأنه ليس في الأسماء الظاهرة والمضمرة ما يختلف آخره بالكاف والهاء والياء.

(٨) يريد بالمختلف الكاف في «إياك» والهاء في «إياه» والياء في «إيائي» وانظر شرح الرضي ٢/١٣، وشرح الفريد ٤٠١.

الجوهري: بل هو اسم ظاهر لازم للنصب كسبحان<sup>(١)</sup>. قلنا: إذن لجاز تنوينه، كما في قوله:

٥٣ - سُبْحَانَهُ/ثَمَّ سُبْحَانًا نَعُوذُ بِهِ . . . . .

ن: وبعض ك: بل الضمائر ما بعد «إيا»، و«إيا» حروف دُعْمُ بها لتلك الضمائر<sup>(٢)</sup>. وهذا هو الأقرب عندي، لأنها التي دلت على المتكلم والمخاطب والغائب، و«إيا» لم تدل على شيء، ومن خواص الضمائر دلالتها على المعاني

(١) في الصحاح (ايا)، (ايا: اسم مبهم، وتتصل به جميع المضمرات المتصلة التي للنصب، تقول: إياك، وإياي، وإياه، وإيانا. وجعلت الكاف والهاء والياء والنون بياناً عن المقصود، ليعلم المخاطب من الغائب، ولا موضع لها من الإعراب، فهي كالکاف من ذلك وأرأيتك، وكالآلف والنون التي في «أنت» فيكون «إيا» الاسم، وما بعدها للمخاطب، وقد صاراً كالشيء الواحد، لأن الأسماء المبهمة وسائر المكنيات لا تضاف لأنها معارف).

٥٣ - هذا صدر بيت من البسيط، وعجزه:

وقبلنا سبج الجودي والجُمْدُ

وقد نسب سيبويه هذا البيت لأمية بن أبي الصلت، وهو في ديوانه ص ٣٠، ونسبه السهيلي في الروض الأنف إلى ورقة بن نوفل، وذكر قصيدته. وفي معجم البلدان نسب إلى زيد بن عمرو بن نفيل أو ورقة بن نوفل.

ورواية الديوان وسيبويه: «يعود له» مكان: «نعوذ به». كما يروى: «نعوذ له» والشاهد فيه: تنوين «سبحان»، وهو علم جنس يمنع من الصرف للعلمية وزيادة الألف والنون - للضرورة، ولو كان «إيا» مثله كما يرى الجوهري لجاز فيه ما جاز في «سبحان» هنا. هذا ما ذكره المصنف، وقد اعترض عليه في هامش الأصل بأنه لا يلزمه أن يكون كل اسم لازم للنصب مما يجوز تنوينه، بدليل أن «عند» و«مع» و«دون» تلزم النصب ولا يصح فيها الرفع مطلقاً. ومع ذلك لا يدخلها التنوين وأجيب عن هذا الاعتراض بأن هذه الأسماء لازمة للإضافة مطلقاً، فأما «سبحان» فقد جاء غير مضاف كما في البيت الشاهد.

انظر البيت في كتاب سيبويه ٣٢٦/١، ابن الشجري ٣٤٨/١، ٢٥٠/٢، مجاز القرآن ١/١٩٠، الإيضاح ٨٩/١، معجم البلدان ١٦١/٢، المقتضب ٢١٧/٣، معجم ما استعجم ٣٩١/١، الروض الأنف ١٢٥/١، شرح ابن يعيش ١٢٠/١.

(٢) أي: جعلت دعامة - أي: عماداً - لها، لتصير بسببها منفصلة. انظر الإنصاف ٢/٦٩٥، ابن كيسان النحوي ص ١٢٢، شرح الرضي ١٣/٢.

المختلفة بصيغ مختلفة، والتدعيم قد يجوز، كما دَعَمُوا بلفظ «النفس» في (ضربت نفسي)<sup>(١)</sup>.

فرع:

وإنما يأتي<sup>(٢)</sup> مفعولاً كـ ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾<sup>(٣)</sup>، أو تابعاً له (نحو)<sup>(٤)</sup>: «ما قصدت إلا زيدا وإياك»، أو المجرور<sup>(٥)</sup>، نحو «مررت بك إياك»<sup>(٦)</sup>. وما أتى بعده نُصِبَ نحو (ما قصدت إلا إياك وزيداً).

### فصل

وقد يجيء تحذيراً<sup>(٧)</sup>، معمولاً لفعل يجب حذفه<sup>(٨)</sup>، نحو «إياك والشر»

(١) لم يذكر المصنف تضعيفاً لهذا الرأي، وكذلك فعل الرضي فعده غير بعيد من الصواب. وما زيف به هذا القول أن دعامة الشيء لا تكون أكثر منه، ففي «إياك» يكون الضمير على مقتضى هذا القول الكاف وحدها، و«إيا» دعامة، وهي أكثر من الكاف لأنها على أربعة حروف والكاف حرف واحد. ذكر ذلك عصام الدين الإسفراييني في شرح الفريد ٤٠١، وأجاب عنه بأن الدعامة هنا نائب عن الفعل الذي يتصل به الضمير، وهو أكثر من الضمير. ويقال في رده أيضاً: أن الكاف في «ذاك» و«ذلك» و«ذلكما» و«ذلكم» و«لكن» حروف كما هو معلوم في أسماء الإشارة بالاتفاق، فكذلك في «إياك» و«إياكما» و«إياكم» و«إياكن»، إذ الصورة واحدة. وهذا أيضاً مما يقوي قول سيبويه والأخفش: أنها حروف زيدت لتدل على التكلم والخطاب والغيبة.

(٢) أي المنفصل المنصوب.

(٣) سورة الفاتحة، الآية: ٥.

(٤) (نحو): ساقطة من الأصل.

(٥) كذا في جميع النسخ. أي: تابعاً للمجرور.

(٦) لم يجز الرضي هذه الصورة، لأن المجرور المتصل إنما يستعار له المرفوع فيقال: «مررت بك أنت».

قال في شرح الكافية ١/ ٣٣٢: (وتقول في المجرور: «مررت بك أنت»، وبه هو» لأنه لا ضمير للمجرور منفصل حتى يؤكد به، فاستعير له المرفوع).

(٧) اعترض عليه في حاشية الأصل بأن التحذير موضعه المنصوبات، والمقصود هنا ذكر المضمرات لا غير.

(٨) في الرضي ١/ ١٨٠، سمي اللفظ المحذور به من نحو «إياك والأسد» ونحو «الأسد الأسد» تحذيراً مع أنه ليس بتحذير بل هو آلة التحذير.

أصله: أُبْعِدَ نَفْسَكَ عَنْ<sup>(١)</sup> الشر، وابْعِدَ الشرُّ عَنْكَ، كَثُرَ استعماله، فحذِفَ الفعل<sup>(٢)</sup>، بقي «نفسك والشرُّ» زَالَ مُوجِبُ المعجىءِ بلفظ النفس، وهو كراهة اجتماع ضَمِيرِي<sup>(٣)</sup> الفاعلِ والمفعولِ لشيءٍ واحد، نحو «أُبْعِدَكَ عَنِ الشرِّ»، فحذِفَ<sup>(٤)</sup> فَبَقِيَ الضميرُ وحده، وهو غير مستقل، فَأَتِيَ بالمنفصل<sup>(٥)</sup> مكانه، فنأصبه<sup>(٦)</sup> واجبُ الحذفِ.

### فرع:

ويجب بينه وبين المحذَرِ منه رابطٌ، إما الواوُ نحو «إِيَّاكَ والشرُّ»، أو «مِنْ»، نحو «إِيَّاكَ مِنَ الشرِّ» إذ المعنى يقتضيهما<sup>(٧)</sup>.

فإن أتى تحذيراً من فعلٍ لَزِمَتْ معه «أَنْ»، لِيُسَبِّكَ<sup>(٨)</sup> منها ومن الفعل<sup>(٩)</sup> مفعولاً<sup>(١٠)</sup>، نحو «إِيَّاكَ وَأَنْ تَفْعَلَ كذا». ومنه قول عمر: «إِيَّايَ وَأَنْ يَخْذِفَ

(١) في الأصل، م: (من).

(٢) أي: لزوماً، لأن ظهور العامل فيه صار من الأصول المفروضة. وانظر شرح ابن يعيش ٢/ ٢٤.

(٣) في د: ضمير.

(٤) في ت: (فحذف الفعل). والمراد حذف لفظ النفس.

(٥) في د: (فأتي به منفصلاً ومكانه).

(٦) أي: الفعل.

(٧) اتما وجب الرابط هنا لأن الفعل المقدر لا يتعدى إلى مفعولين فلم يكن بد من حرف العطف أو حرف الجر، نحو «إياك والشرُّ» أو «إياك من الشرِّ» فيكون قد تعدى إلى الأول بنفسه، وإلى الثاني بحرف الجر. انظر شرح ابن يعيش ٢/ ٢٥.

(٨) في ش، د، ن: لينسبك.

(٩) في د: المفعول.

(١٠) في ن، د: (مفعول). وما أثبتته من الأصل وأخواتها صحيح أيضاً، وتوجيهه أنه حال من الضمير في (يسبك)، وهو عائد إلى (إياك) أو إلى التحذير.

أَحَدَكُمْ الْأَرْنَبَ<sup>(١)</sup>، أَي: بَعْدُونِي<sup>(٢)</sup> مِنْ<sup>(٣)</sup> الْحَذْفِ، وَالْحَذْفَ عَنِي<sup>(٤)</sup>.

فرع:

وَيَغْنِي عَنْ «إِيَّاكَ» تَكَرُّرُ الْمُحَذَّرِ مِنْهُ، نَحْوُ «الْأَسَدُ الْأَسَدُ» وَ«الطَّرِيقُ  
الطَّرِيقُ»، أَي: أَحْذَرُ.

وَقَدْ يَغْنِي تَكَرُّرُ<sup>(٥)</sup> «إِيَّاكَ» عَنِ الْوَاوِ فِي<sup>(٦)</sup> نَحْوِ:

٥٤ - فَمِإِيَّاكَ<sup>(٧)</sup> إِيَّاكَ الْمَرَاءَ فَإِنَّهُ إِلَى الشَّرِّ دَعَاءٌ وَلِلشَّرِّ جَالِبُ<sup>(٨)</sup>

(١) ذَكَرَ سَيُوبَةُ فِي الْكِتَابِ ٢٧٤/١ هَذَا الْأَثَرُ دُونَ نَسْبَتِهِ إِلَى عَمْرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَنَسَبَهُ لَهُ ابْنُ  
الْحَاجِبِ فِي الْإِيضَاحِ ٣٠٧/١ وَلَمْ أَجِدْهُ فِي مِطَانِهِ مِنْ كُتُبِ الْفَقْهِ وَالْأَثَارِ. وَهُوَ بِتِمَامِهِ:  
«لِتُنْذِرْكُمْ لَكُمْ الْأَسْلَ وَالرَّمَاخَ وَالسَّهَامَ، وَإِيَايَ وَأَنْ يَحْذِفَ أَحَدُكُمْ الْأَرْنَِبَ». وَمُرَادُهُ - رَضِيَ  
اللَّهُ عَنْهُ - النَّهْيُ عَنْ حَذْفِهَا بِالْعَصَا، لِأَنَّ ذَلِكَ يَقْتُلُهَا فَلَا تَحِلُّ. وَ«أَنْ» وَالْفِعْلُ فِيهِ فِي  
مَوْضِعٍ نَصَبٍ كَأَنَّهُ قَالَ: «إِيَايَ وَحَذِفَ أَحَدُكُمْ الْأَرْنَِبَ».

وَانْظُرِ الْفُصُولَ الْخَمْسُونَ ص ١٩٥، شَرْحُ الْوَافِيَةِ لِابْنِ الْحَاجِبِ ١/١٩٠، شَرْحُ الرُّضِيِّ ١/  
١٨١، شَرْحُ الْجَامِيِّ ١/٣٦٥، شَرْحُ ابْنِ يَعِيشَ ٢/٢٦، شَرْحُ الْأَشْعُمُونِيِّ ٣/١٤٥، اللِّسَانُ  
وَالْتَّاجُ (حَذْفٌ).

(٢) فِي ش، م، ن، د: (أَبْعَدُونِي)، وَهُمَا بِمَعْنَى وَاحِدٍ. انْظُرِ الصَّحَاحَ (بَعْدُ).

(٣) فِي د: عَنْ.

(٤) هَذَا تَقْدِيرُ الْجُمْهُورِ، وَقَدَرَهُ الزَّجَّاجُ: إِيَايَ وَإِيَاكُمْ يَعْنِي: إِيَايَ وَحَذْفَ الْأَرْنَِبِ، وَإِيَاكُمْ  
وَأَنْ يَحْذِفَ أَحَدُكُمْ الْأَرْنَِبَ، فَحَذْفٌ مِنْ كُلِّ مِنَ الْجُمْلَتَيْنِ مَا أُثْبِتَ نَظِيرُهُ فِي الْآخَرَى.  
انْظُرِ الْإِيضَاحَ ٣٠٧/١، شَرْحُ ابْنِ يَعِيشَ ٢/٢٦، حَاشِيَةُ الصَّبَانِ ٣/١٤٥.

(٥) أَصْلُ: عَنْ تَكَرُّارٍ.

(٦) (فِي) سَاقِطَةٌ مِنْ ش.

(٧) فِي الْأَصْلِ، ش: (إِيَاكَ) بَلَا فَاءَ.

(٨) سَقَطَ الْعِجْزُ مِنْ ش، م، د.

٥٤ - الْبَيْتُ مِنَ الطَّوِيلِ، وَهُوَ لِلْفَضْلِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْقُرَشِيِّ، قَالَهُ لَابْنَةُ الْقَاسِمِ. الْمَرَاءُ:  
الْجَدَالُ، مَصْدَرُ مَارَيْتُهُ مِمَّا رَأَى. وَفِي مَعْجَمِ الشُّعْرَاءِ لِلْمَرْزُبَانِيِّ «الْغِي» مَكَانُ «الشَّرِّ»  
الثَّانِيَةِ. وَفِي أَكْثَرِ الْمَصَادِرِ «إِيَاكَ» بِدُونِ الْفَاءِ كَمَا فِي بَعْضِ نَسَخِ الْمَخْطُوطِ هُنَا.

وَالشَّاهِدُ فِي: حَذْفِ الْوَاوِ مِنَ «الْمَرَاءِ» اسْتِغْنَاءُ بِتَكَرُّارِ «إِيَاكَ» عَنْهَا، قَالَ الْمَازِنِيُّ: (لَمَّا كُرِّرَ  
«إِيَاكَ» مَرَّتَيْنِ كَانَ أَحَدُهُمَا عَوْضًا مِنَ الْوَاوِ). فَعَلَى هَذَا وَعَلَى مَقْصُودِ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ لَيْسَ =

## فصل

والإغراء نقيض التحذير، وهو: «إليك» و«دونك» و«عليك» كذا<sup>(١)</sup> أي: الزمته<sup>(٢)</sup>.

وقد يكون بال تكرار، نحو «الإمام الإمام»، أي: لازمته، ونحو ذلك. وأما المتصل المنسوب، فهو كما قبله في المراتب. وهو نحو: نفعني، نفعنا، إلى نفعهن.

وهو مفعول مطلقاً<sup>(٣)</sup>، والظاهر بعده يرتفع<sup>(٤)</sup> بالفاعلية ما لم يكن تابعاً نحو «نفعني زيد»، و«نفعني وزيداً عمرو».

=في البيت ضرورة كما يشير إليه كلام سيويه حيث قال: «زعموا أن ابن أبي إسحاق أجاز هذا البيت في شعر: إياك إياك... الخ». ثم عاد والتمس له تحريجاً فقال: (كأنه قال: إياك، ثم أضمر بعد «إياك» فعلاً آخر، فقال: اتق المراء). وكذلك قدره المبرد. ونسب له البغدادي أنه يرى تقدير فعل فيه، أي: اتق المراء، كما يقدر فعلاً آخر ينصب «إياك» وهو مخالف لرأي سيويه.

الكتاب ١/٢٧٩، المقتضب ٣/٢١٣، الخصائص ٣/١٠٢، الرضي ١/١٨٣، شرح ابن يعيش ٢/٢٥، الخزانة ٣/٦٣، شرح ابن عصفور ٢/٤١٠، العيني ٤/١١٣ و٣٠٨، التصريح ٢/١٢٨، معجم الشعراء للمريزاني ١٧٩، الأشموني ٣/٨٠، ١٨٩.

(١) كذا) ساقطة من ش.

(٢) قال الرضي ١/١٨٣: (وضابطه: كل مغري به مكرراً ومعطوف عليه بالواو مع معطوفه، فالمكرر نحو قوله:

أخاك أخاك إن من لا أخا له كساع إلى الهيجا بغير سلاح  
والذي مع العطف نحو «شأنك والحج» و«نفسك وما يعينها» والعامل فيهما «الزم» ونحوه. وعلّة وجوب حذفه ما تقدم في التحذير، والخلاف في وجوب حذفه في المكرر ههنا مثله هناك. وإن لم يتكرر وخلا من العطف فلا خلاف في عدم وجوب الحذف كما هناك. وكذا يجوز ههنا أن تكون الواو بمعنى «مع».

(٣) هذا ليس على إطلاقه، لأنه قد يكون اسماً لـ «أن» وأخواتها وليس بمفعول، نحو «أنني» و«أنك» و«أنه» وأخواتها. عن حاشية الأصل.

(٤) فيما سوى الأصل: يرفع.

ولا يغيّر له آخر الفعل، إذ هو فضلة، فحَرَكَتُهُ كذلك<sup>(١)</sup>، فجاز تغييرها<sup>(٢)</sup>.  
والنون في «تَغَنَّى» حرف جيء به، لَيَقِيَ الفعل عن الكسرة اللازمة لسابق  
الياء<sup>(٣)</sup>. والضمائر فيه<sup>(٤)</sup> هي: الياء، والنون<sup>(٥)</sup>، والكاف، والهاء.  
وأما المجرور، فليس إلا متصلاً، إذ هو إمّا<sup>(٦)</sup> مضاف إليه أو مجرور  
بحرف، وكل منهما لا ينفصل عن جاره<sup>(٧)</sup>.  
ومراتبه كمراتب ما قبله، وهو<sup>(٨)</sup> نحو<sup>(٩)</sup>: عَمَلِي لِي<sup>(١٠)</sup>، عملنا لنا، إلى:  
عَمَلُهُنَّ لِهِنَّ.  
/ ولأم الجرم مع المضمر مفتوحة<sup>(١١)</sup> تخفيفاً إلا مع ياء<sup>(١٢)</sup> النفس<sup>(١٣)</sup>. ومع  
المظهر مكسورة، لاحتماليه الأثقل.

(١) أي: فحركته فضلة أيضاً.  
(٢) لم يَتَّبِعْ لِي المُرَادُ بِجَوَازِ تَغْيِيرِ حَرَكَتِ الضمير. والذي يقال في علة عدم تسكين آخر الفعل  
مع الضمير المنصوب أنه يقع كالمنفصل من الفعل بخلاف المرفوع المتصل في «ضربت»  
و«ضربنا» و«ضربتم» و«ضربتن» فإنه لشدة اتصاله بالفعل صار كالجزم منه فسكن له آخر  
الفعل. وانظر شرح ابن يعيش ٦/٧.  
(٣) ومما يدل على ذلك وأنها ليست من الضمير أنها قد تحذف في نحو «أني» وشواهد ذلك  
كثيرة، منها قوله تعالى: ﴿إِنِّي مَعَكُمْ أَسْمَعُ وَأَرَى﴾ بنون الوقاية وقال: ﴿إِنِّي أَنَا اللَّهُ﴾  
بلا نون.

وانظر المصدر السابق ٨٩/٣ - ٩١، وشرح الرضي ٢١/٢ - ٢٢.

(٤) أي: في المتصل المنصوب.  
(٥) يريد النون في نحو «ضربنا».  
(٦) (أما): ساقطة من ش.  
(٧) في ش، م: مجرورة.  
(٨) (وهو): ساقطة من د.  
(٩) (نحو): ساقطة من ش.  
(١٠) يجوز في الياء فهما الفتح والسكون، فمن فتحها فلائها اسم على حرف واحد فقوي  
بالحركة، ومن أسكن فلائها استغنى عن تحريكها بحركة ما قبلها، مع إرادة التخفيف فيها.  
شرح ابن يعيش ٩٢/٣.  
(١١) في مثل: لك، له.  
(١٢) (ياء) ساقطة من ش.  
(١٣) في مثل: لي.

## فصل

وأصلُ الضمائرِ الاستتارُ<sup>(١)</sup>، إذ وضعتُ للاختصار. ويجبُ<sup>(٢)</sup> في الماضي للمفرد الغائب<sup>(٣)</sup> والغائبة، لدلالة تقدم الذكرِ عليه<sup>(٤)</sup> دون المثنى والمجموع خوف اللبس.

وفي المضارع للمتكلم مطلقاً<sup>(٥)</sup>، وللمخاطبِ<sup>(٦)</sup> المفردِ<sup>(٧)</sup> اتفاقاً<sup>(٨)</sup>، وفي المؤنثة خلافٌ سيأتي.

وفيه<sup>(٩)</sup> للغائب والغائبة، لدلالة حرف المضارعة عليه<sup>(١٠)</sup> وفي أسماء الفاعلين والمفعولين والصفة المشبهة بهما<sup>(١١)</sup>، لما سيأتي<sup>(١٢)</sup>.

(١) وذلك في المرفوع، لأن الاستتار لا يكون في غيره، ولم ينبه إلى ذلك اعتماداً على ما سيذكره من وجوه الاستتار.

(٢) في ش: (فيجب). والمراد وجوب الاستتار.

(٣) في ش: (والغائب). ومثاله: «زيد قام».

(٤) كما في «زيد قام» و«هند قامت».

(٥) أي مفرداً ومثنى ومجموعاً كما في نحو «أضرب» و«نضرب» لأن تصريف الفعل وما في أوله من حروف المضارعة يدل على المعنى ويعني عن ذكر علامة له. ولا تظهر فيه علامة تثنية ولا جمع لامتناع حقيقة التثنية والجمع منه، إذ المتكلم لا يشاركه متكلم آخر في خطاب واحد فيكون اللفظ لهما، لكنه قد يتكلم عن نفسه وعن غيره فجعل اللفظ الذي يتكلم به عنه وعن غيره مخالفاً للفظ الذي له وحده.

انظر ابن يعيش ١٠٩/٣، وشرح الرضي ١٣/٢.

(٦) في ت، د: والمخاطب.

(٧) في ت: (المذكر المفرد). م، ن: (المفرد المذكر).

(٨) انظر المصدرين السابقين.

(٩) أي المضارع.

(١٠) كما في «بضرب» و«نضرب».

(١١) في الأصل: بها.

(١٢) لم يذكر المصنف هنا الاستتار في فعل الأمر نحو «أضرب» فإنه لازم.



## فصل

فإن تعذر الاستتارُ فالاتصالُ، كناء «فعلتُ» ونحوه، إذ لو استترَ التبسُ بالمنسوب إلى الغائب<sup>(١)</sup>.

فإن تعذر<sup>(٢)</sup> وجب الانفصالُ، وذلك في ستة أحوال :  
إما حيث يتقدمُ على عاملِهِ، لقصد اختصاصِ، أو اهتمامِ نحو ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾<sup>(٣)</sup>.

أو يُرادُ الحصرُ، نحو «ما ضَرَبَكَ إِلَّا أنا»<sup>(٤)</sup>.  
أو يجبُ حذفُ عاملِهِ، نحو «إِيَّاكَ والشرُّ»<sup>(٥)</sup>، ﴿لَوْ أَنْتُمْ تَمْلِكُونَ﴾<sup>(٦)</sup>.  
أو يكون معنوياً، نحو «أنا زيدٌ»<sup>(٧)</sup>.  
أو حرفاً<sup>(٨)</sup> والضميرُ مرفوعٌ، نحو «ما أنت قائمٌ»<sup>(٩)</sup>.

بص: أو صفةٌ تجري على غير من هي له، نحو «زيدٌ هندٌ ضاربُها هُوَ»  
فجري<sup>(١٠)</sup> «ضاربٌ» خبراً لهندٍ، وهو وصفٌ لزيدٍ، فَلَزِمَ إِبْرَازُ الضَّمِيرِ، قرينةٌ

(١) أي: لو قيل فيه: فعل، دون ذكر الضمير لالتبس بفعل المسند إلى الغائب.

(٢) أي: الاتصال.

(٣) سورة الفاتحة، الآية: ٥.

ووجب انفصال الضمير هنا لأنه لا يمكن اتصاله بالعامل مع تقدّمه.

(٤) ويصلح مثلاً لما فصل بينه وبين عامله بفواصل، إذ يتعذر اتصاله به في هذه الحالة، ومثله

أيضاً: (ما ضربت إلا إياك). وانظر الإيضاح ٤٦٣/١، وشرح الفريد ٤٠٤.

(٥) تقدم وجه وجوب حذف عامله في التحذير.

(٦) سورة الإسراء، الآية: ١٠٠.

(٧) العامل هنا معنوي، وهو الابتداء، ويمتنع اتصال اللفظ بالمعنى.

انظر شرح الجامي ٤٣٩، والأشعوني ١١٧/١.

(٨) أي: أو يكون العامل حرفاً.

(٩) قال الجامي ٤٣٩: (إذ الضمير المرفوع لا يتصل بالحرف، لأنه خلاف لغتهم، بخلاف

المنسوب، نحو أنثي، وإنك).

(١٠) في ش: فجاري.

لذلك<sup>(١)</sup>.

وقد ينفصل<sup>(٢)</sup> لغير تعذّر اتصال كقوله :

٥٥ - إِلَيْكَ حَتَّى بَلَغْتُ إِيَّاكَ

### فصل

وإذا اجتمع ضميران، وليس أحدهما مرفوعاً<sup>(٣)</sup>، فإن كان أحدهما أعرف

(١) الكوفيون لا يوجبون إبراز الضمير في مثله . انظر الإنصاف ٥٧/١ وما بعدها والرضي ٢/١٦.

هذا، وقد اعترض على المصنف في هامش الأصل بأن المثال الذي ذكره لا لبس فيه، وإنما يحصل اللبس لو قال : (زيد عمرو ضاربه) فيقول : ضاربه هو، إذا كان الفعل لزيد . وأجاب عنه المصنف بأنه إنما مثل به ليعلم المتعلم أن بروزه واجب فيه مع عدم اللبس، وأما الملتبس فإنه يكون من باب أولى، وتقرير القاعدة في ذلك يكفي في ذلك. هذا ملخص جوابه، ثم قافل : فاعتراضه مبني على عدم فهمه المقصد.

(٢) في ت : يفصل.

٥٥ - من الرجز المشطور، وقبلة :

أَتَشْكُ عَيْسَ تَقَطُّعُ الْأَرَاكِ

وهو لحميد الأرقط . العنس الناقة الشديدة، الأراك : شجر معروف، وأراد : تقطع الأرض التي هي منابت الأراك فعبّر باسم الحال وأراد المحل . والشاهد فيه : وضع الضمير المنفصل «اياك» مكان المتصل وهو الكاف، وكان حقه أن يقول : حتى بلغت . وهو ضرورة، قال سيبويه : (هذا باب ما يجوز في الشعر من «ايا» ولا يجوز في الكلام، فمن ذلك قول حميد الأرقط : إليك . . . الخ). وكان الزجاج يرى أن (اياك) ليس مفعولاً لبلغت، بل هو توكيد لضمير متصل محذوف يقع مفعولاً لبلغت، وأصل الكلام (بلغتك اياك)، فيصير من حذف المؤكد وبقاء التوكيد.

الكتاب ٣٦٢/٢، ابن الشجري ٤٠/١، الخصائص ٣٠٧/١، ١٩٤/٢، الإنصاف ٢/٦٩٩، العقد الفريد ١٨٦/٤، الاصول ١٠٠/٢، شرح التسهيل لابن مالك ١٦٤/١.

(٣) بخلاف ما إذا كان أحدهما مرفوعاً فإنه يجب حيثنّ اتصال الثاني بالمرفوع نحو «أكرمك» لأنه لم يتحقق الفصل بين الفعل والضمير الثاني، لأن الضمير الأول المرفوع كالجزم من الفعل، فيجب اتصال الثاني.

انظر شرح الجامي ٤٤١، شرح الفريد ٤٠٢، والأشمونى ١١٧/١.

وَقَدَّمْتَهُ فَلَكَ الْخِيَارُ فِي الثَّانِي<sup>(١)</sup>، نَحْو «أَعْطَيْتَكَ» وَ«ضَرَبَيْكَ»<sup>(٢)</sup>، وَإِلَّا فَهُوَ منفصل، نَحْو «أَعْطَيْتَهُ إِيَّاكَ، وَإِيَّاهُ»<sup>(٣)</sup>. وشذ قوله:

٥٦ - . . . . . لِضَغْمِهِمَا هَا يَفْرَعُ الْعَظْمُ نَابُهَا

والمختارُ في خبر باب «كَانَ» وإخواتها الانفصال، إذ هي من عوامل المبتدأ والخبر<sup>(٤)</sup>، والخبر لا يتصل بالمبتدأ. وشذ الاتصال كقوله:

(١) يعرف الأعراف من ترتيب الضمائر، فاعرفها ضمير المتكلم ثم المخاطب ثم الغائب. انظر شرح الرضي ١٨/٢.

(٢) في ش، د: ضربتك.

(٣) ما ذكره من أول هذا الفصل إلى هنا هو بنصه عن كافية ابن الحاجب. انظر شرح الرضي ١٧/٢.

٥٦ - عجز بيت من الطويل، وصدوره:

وَقَدْ جَعَلْتَ نَفْسِي تَطْلُبُ لِضَغْمٍ

وقد نسبته أكثر المصادر إلى مغلس بن لقيط بن مرة الأسدي (جاهلي). وقد ينسب إلى أبيه لقيط.

الضغمة: العضة، وأراد بها الشدة، وجعل لها نابا على المجاز. يقرع العظم: يصل إليه. وقيل في تفسيره: يذكر أخوين له قلباً له ظهر المجن بعد موت ثالثهما الذي كان باراً به، ويقول: جعلت نفسي تطيب لإصابتها بمثل الشدة التي أصاباني بها، واسم أخويه في بعض المصادر: مرة ومدرك.

الضمير في «هما» يعود على أخويه، وفي «ها» على الضغمة، واللام متعلقة بيقرع، أي: يقرع عظمها نابي لضغمي إياهما، وأضاف الناب إلى الضغمة على السعة. الشاهد: مجيئه بالضمير «ها» متصلاً، وحقه الانفصال، فوجه الكلام أن يقول: لضغمتها إياها.

كتاب سيبويه ٣٦٥/٢، المفصل ١٣٠، ابن الشجري ٨٩/١، شرح ابن عصفور ١٩/٢، الايضاح للفراسي ٣٤، المخصص ٦٢/٨، الايضاح لابن الحاجب ٤٦٥/١.

(٤) اعترض عليه في هامش الأصل بأنه تعليل غير سديد، إذ يلزم منه جواز الاتصال والانفصال في اسم (أن) وإخواتها، فالعلة المستقيمة أن اسم (كان) وإخواتها خبرها غير مفعول حقيقة فلذلك جاز فيه الوجهان.

وأجاب عنه الإمام بأنه لا يلزم من تعليله جواز الاتصال والانفصال في اسم (أن) وليس في كلامه ما يوهم ذلك، لأنه إنما جوز انفصال الخبر لا الاسم. أما ما عل به المعارض فهو غير مستقيم، لأن كونه غير مفعول لا يقتضي جواز الوجهين، إذ لا علاقة تقتضي ذلك.

٥٧ - فَإِنْ لَا يَكُنْهَا أَوْ تَكُنْهُ فَإِنَّهُ أَخْوَهَا عَذَّتُهُ أُمُّهُ بِلِيَانِهَا

وقوله:

٥٨ - تَنْفُكَ تَسْمَعُ مَا حَيَّيْتُ بِهِ الْكَ حَتَّى تَكُونَهُ

٥٧ - البيت من الطويل لأبي الأسود الدؤلي (ديوانه ٨٢).

ورواية الديوان:

أَنْ أَرْضَعَتْهُ أُمُّهُ بِلِيَانِهَا

وقيله:

دَعُ الْخَمْرُ تَشْرَبُهَا الْعَوَاءُ فَأَنْنِي رَأَيْتُ أَخَاهَا مُجْزِئاً بِمَكَانِهَا  
يعني بأخيها النبيذ المتخذ من الزبيب، وأصلهما من الكرم. اللبان: اللبن للآدميين خاصة. ويرى: فإن لم يكنها.

والشاهد في قوله: .. تكنها، حيث وصل الضمير بكان، وهو شاذ عند المصنف كما ذكر هنا. لكن ظاهر كلام سيويه وأكثر النحويين خلاف ذلك فقد قال سيويه: (وتقول: كُتَاهِم، كما تقول: ضربناهم، وتقول: إذا لم يكنهم فمن ذا يكونهم، كما تقول: إذا لم نضربهم فمن يضربهم، قال أبو الأسود...) وذكر البيت، فكان هنا تنصرف تنصرف الأفعال الحقيقية في عملها فيتصل بها ضمير خبرها اتصال ضمير المفعول بالفعل الحقيقي في نحو «ضربني» وما جاء منه متصلاً قوله ﷺ: «إِنْ يَكُنْهُ فَلَنْ تُسَلِّطَ عَلَيْهِ، وَإِلَّا يَكُنْهُ فَلَا خَيْرَ لَكَ فِي قَتْلِهِ».

وقال الرضي: (ووجه الاتصال كون الاسم كالفاعل، والخبر كالمفعول، فكنته كضربته). والمصنف قد ذكر أولاً أن الانفصال مختار في باب «كان» وهذا يقتضي أن الاتصال جائز دون شذوذ، ثم عاد وناقض كلامه بقوله: وشذذ الاتصال كقوله...).

كتاب سيويه ٤٦/١، المنتخب ٩٨/٣، الإنصاف ٨٢٣/٢، المقرب ٩٦/١، شرح ابن عصفور، ٤٠٧/١، ١٩/٢، اصلاح المنطق ٢٩٧، أدب الكاتب ٤٠٢، الأصول ٥٠/١، شرح ابن يعيش ١١٧/٣، شرح الرضي ١٩/٢.

٥٨ - البيت من مجزوء الكامل، وهو لخليفة بن بزار (جاهلي). وبعده:

وَالْمَرْءُ قَدْ يَرْجُو الرِّجَا ءُ مُؤْمَلًا وَالْمَوْتُ دُونَهُ

والشاهد في قوله: تكونه، حيث جاء بخبر «كان» ضميراً متصلاً بها.

وفيه أيضاً شاهد على استعمال (تنفك) وهو مضارع أنفك، وشاهد ثالث على مجيء «تنفك» دون أن يسبقها نفي أو ما يضاهيه - وسيكرر المصنف ذكر البيت شاهداً على هذا.

الإنصاف ٨٢٤/٢، شرح التسهيل لابن مالك ٥٤/١، شرح الكافية له ٣٨٢/١، العيني ٧٥/٢، شرح ابن يعيش ١٠٩/٧، المساعد ٣١٩/٢، الهمع ١١١/١.

(أي: تكونَ إيَّاهُ)<sup>(١)</sup>.

## فصل

### فرع:

والأكثر في اللغة «لولا أنتَ» إلى آخرها، إذ هي من الدواخل على المبتدأ والخبر<sup>(٢)</sup>. و«عَسَيْتُ» إلى آخرها، إذ الضميرُ فاعلٌ. وجاء «لَوْلَاكَ»، و«عَسَاكَ» إلى آخرها، (وسياتي توجيه ذلك)<sup>(٣)</sup>.

وَصَيِّغُ/المضمرِ سِتْوَنُ<sup>(٤)</sup>، إذ هو خَمْسَةُ أنواع<sup>(٥)</sup>، كلُّ نوعٍ اثنا عشرَ، وكلها مبنية لِشَبِّهِ الحرف لفظاً، حيث بعضها على حرف<sup>(٦)</sup>، ولافتقارها<sup>(٧)</sup> إلى مُفسِّر من لفظ أو قرينة كافِتقَارِهِ/إلى غيره<sup>(٨)</sup>.

- (١) (أي تكون إيَّاهُ): ساقطة من الأصل، ت.
- (٢) الاسم الواقع بعد «لولا» إما مبتدأ، أو فاعل فعل محذوف، أو مرتفع بلولا، وعلى الأوجه الثلاثة يجب انفصال الضمير. انظر الرضي ٢٠/٢.
- (٣) (وسياتي توجيه ذلك): ساقطة من الأصل.
- (٤) انظر نتائج الفكر للسبيلي ص ٢١٨، والتصريح ١٠٤/١.
- واعترض على المصنف بأنه بقي عليه سبعة ضمائر لم يذكرها، وهي التي زادها الشيخ طاهر ابن بابشاذ: (افعل، ففعل، تفعل، تفعلين، تفعلان، تفعلون، تفعلن).
- وأجاب المصنف عن هذا بأنها داخلية في المتصل المرفوع، وتعجب من المعارض كيف جهل ذلك؟ وعاب عليه تقليد الشيخ طاهر وقال: (والتقليد مُطِئَةٌ سريعة الغبار، وإنما عددنا التي تضمنتها الأنواع الخمسة، وهي لم تتضمن إلا الستين).
- (٥) وهي: ضمائر الرفع المتصلة، ضمائر النصب المتصلة، ضمائر الرفع المنفصلة ضمائر النصب المنفصلة، وضمائر الجر المتصلة.
- (٦) وأجريت بقية المضمرات نحو «أنا» و«نحن» و«أنتما» و«هما» مجراها طرداً للباب. وانظر الرضي ٣/٢.
- (٧) في ت: أو لا فتقارها.
- (٨) المفسر هو الحضور في المتكلم والمخاطب، وتقدم الذكر في الغائب وهو يشبه احتياج الحرف إلى لفظ يفهم به معناه الإفرادي. =

وكُلُّها معارف<sup>(١)</sup>، إذ لا يُضَمَّرُ إلَّا ما عُرِفَ<sup>(٢)</sup> ووُضِّحَتْ للاختصار، إذ لو سُئِلَتْ عن زيد، وعمر، وخالد لكان قولك: «هم في الدار» أخصر من تعدادهم<sup>(٣)</sup>.

وقد يجيء المظهر موضع المضمّر، كقوله:

٥٩ - لا أرى الموتَ يَسْبِقُ الموتَ شَيْءٌ

= ومن أسباب بنائها أيضاً فقد موجب الإعراب، ذلك أن المقتضي لإعراب الأسماء توارد المعاني المختلفة على صيغة واحدة، والمضمرات مستغنية باختلاف صيغها لاختلاف المعاني عن الإعراب.

انظر: ابن يعيش ٨٤/٣، والرضي ٣/٢.

(١) اعترض على المصنف بأنه سيذكر أن ضمير «رب» نكرة عند البصريين فكيف يقول هنا: وكلها معارف؟ وهل هذا إلا تناقض؟ فلو قال: غالباً.

وأجاب عنه الإمام المهدي بأن الاحتراز إنما يجب في الحدود، وأما في غيرها فقد يستغني بذكر الخارج عن العموم في موضعه ويخصص ذلك العموم. فاستغنيا هنا بقولنا هناك: إنه نكرة عند البصريين، في تخصيص هذا العموم.

(٢) ش، د: عرفت.

(٣) ومع الاختصار أيضاً رفع الالتباس، لأن الأسماء الظاهرة كثيرة الاشتراك، ففي نحو «زيد فعل زيد» يجوز أن يتوهم أن زيداً الثاني غير الأول، وإنما يزيل الالتباس فيها الصفات في أكثر أحوالها مثل (مررت بزيد الطويل)، والمضمرات لا لبس فيها فاستغنت عن الصفات لأن الأحوال المقترنة بها قد تغني عن الصفات. والأحوال المقترنة بها، الحضور في المتكلم والمخاطب والمشاهدة لهما، وتقدم الذكر في الغائب، إذ يصير به بمنزلة الحاضر المشاهد في الحكم. انظر المصدرين السابقين في موضعيهما.

٥٩ - هذا صدر بيت من الخفيف، وعجزه:

نُقِصَ الموتُ ذا الغنى والفقير

وقد نسب سيبويه إلى سواد بن عدي بن زيد، وفي بعض نسخ الكتاب (سودة). ونسبه الشنمري لأمية بن أبي الصلت، ونسبه البغدادي في الخزانة لعدي بن زيد العبدي، أو لابنه سودة.

والشاهد فيه: وضع الظاهر - وهو الموت الثانية - موضع المضمّر.

الكتاب ٦٢/١، الخصائص ٥٣/٣، ابن الشجري ٢٤٣/١، الخزانة ٣٧٩/١،

المغني ٦٥٠، شرح شواهد للسيوطي ٢٩٦، حاشية يس ١٦٥/١.

فرع:

ولا بد للغائب من مُفسّر متقدم تحقيقاً كـ «زَيْدٌ ضَرِبْتُهُ»، أو تقديرأ نحو «ضرب غلامُ زَيْدٍ»، ونحو «وَلَا يُؤْتِيهِ لِكُلِّ وَجْهٍ مِّنْهُمَا أَلْسَدُسُ»<sup>(١)</sup> فَإِنَّ السِّيَاقَ اقْتَضَى موروئاً، فكان كالمَنْطُوقِ<sup>(٢)</sup>.

وقد يكون مُنْهَمَا، كضمير «نِعَمَ» و«بِئْسَ» و«رُبَّ»<sup>(٣)</sup>.

بص: وهو نكرة غير عائِد على شيء، بل يفسر بما بعده، وإلا لجازَ «رُبُّهُ» فحسب. ك: بل معرفة، لقَوْدِهِ<sup>(٤)</sup> على سابقٍ مقدَّر<sup>(٥)</sup>.

### اسم الإشارة

وأما أسماء الإشارة فهي كل لفظ وضع ليعبر به عن مشار إليه. وهي خمس صيغ:

«ذا» للمذكر القريب<sup>(٦)</sup>، و«تاء» للمؤنثة، و«ذان» و«تان» لِمُشْيِيهِمَا<sup>(٧)</sup> و«أولاء» لجماعتهما.

وجاء في (تا) لغات<sup>(٨)</sup>: «تي» و«ته»<sup>(٩)</sup> و«تيهي» و«ذي» و«ذة»<sup>(١٠)</sup>

(١) سورة النساء، الآية: ١١.

(٢) تقدم مثل هذا الكلام في تعريف المضمَر. انظر ص ١٠٧ مع الهامش.

(٣) نحو «نعم رجلاً زَيْدٌ» و«بئس رجلاً عمرو» و«به رجلاً».

(٤) في الأصل: يعود.

(٥) انظر الجني الداني للمراي ص ٤٥٠.

(٦) (القريب) ساقطة من ش.

(٧) في الأصل: (للمناهما). والمراد في حالة الرفع، أما في النصب والجر فيقال: ذين وتين.

(٨) (لغات): لم تثبت في غير الأصل.

(٩) فيه ثلاثة أوجه: الإسكان، والكسر باختلاس - أي: أداء الحركة من غير أن يسمع بعدها

حرف لين - والكسر بإشباع، وهو اسماع حرف لين بعد الحركة. وهذه الأخيرة سيذكرها بقوله: نهي.

انظر التسهيل ٣٩، شرح الرضي ٣١/٢، الأشموني ٤٩/١، شرح الفريد ٤١٤.

(١٠) فيها من الأوجه مثل ما في (ته). انظر الهامش السابق.

وذهبي<sup>(١)</sup>.

وفي المثني تخفيف النون للقريب، وتشديدها للبعيد عوضاً عن ألف  
الثنية<sup>(٢)</sup>.

وفي «أولاء» المد، والقصر، وإبدال الهمزة لأم في الخطاب كقوله:

٦٠ - أولاً لك قومي لم يكونوا أشابةً . . . . .

(١) بقي من لغاتها (ذات). انظر التسهيل ٣٩، والرضي ٣١/٢، والأشموني ١٤٩/١. ونقل  
الأزهري في التصريح ١٢٦/١ عن ابن هشام أن الإشارة في (ذات): ذا، والتاء للتأنيث.  
وفي (ذا) للمذكر لغات لم يذكرها هي: ذاء، دائه، ذاؤه. انظر التصريح ١٢٦/١،  
والأشموني ١٤٨/١.

(٢) في هامش الأصل، ت: (والتشديد دليل على أنه غير مثني حقيقة، إذ نون الثنية خفيفة.  
وقوله: «عوضاً عن نون الثنية» نقل الرضي في شرحه ٣٣/٢ - ٣٤ أن مذهب المبرد في  
ذلك هو أن التشديد بدل من اللام في (ذلك) و(تالك) كأنه ادخل اللام مكسورة بعد نون  
الثنية. ومذهب غير المبرد أن اللام بالتشديد عوض من الألف المحذوفة في الواحد. قال  
الرضي: «هذا أولى، لأنهم قالوا أيضاً في تنية (الذي) و(التي) اللذان، واللذان مشددي  
النون عوضاً من الياء المحذوفة.

هذا ومذهب بعض التحوين أن المشدد والمخفف مترادفان، ومع الكاف مشتركان بين  
القريب والبعيد. وعند بعضهم المشدد للمتوسط، ومع الكاف للبعيد.

انظر ابن يعيش ١٣٥/٣، شرح الفريد ٤١٥، شرح الرضي ٣٣/٢ - ٣٤.

٦٠ - صدر البيت من الطويل، وعجزه:

وهل يَعْطُ الضِّلِيلَ إلا أولاً لِكَا

وهو من أبيات رواها أبو زيد في نوادره لأخي هبيرة بن عبد مناف الملقب بالكَلْحَجِيَّة. ونسبه  
ابن يعيش للأعشى.

الأشابة: الجمع المختلط من هنا وهناك، ومنه: عدد مُؤْتَشِبٌ، أي: مختلط.

والضليل: الضال، يقال: رجل ضليل ومضلل، أي: ضال جداً. يصف قومه بالصفاء في  
النسب وإخلاص النصيح له.

والرواية في بعض المصادر: أولئك قومي. فيكون الاستشهاد على هذه (بأولئك) التي في  
عجز البيت فقط.

المصنف ١/٢٦٦، ٣/٢٦، اصلاح المنطق ٣٨٢، اللامات ١٤٢، شرح ابن عصفور ١/  
٢٠٢، شرح ابن يعيش ١٠/٦، نوادر أبي زيد ١٥٤، التصريح ١/١٢٩، الهمع ١/٧٦،  
والدرر ١/٤٩.



## فصل

ومدلولاتها<sup>(١)</sup> ستة، لأن «أولي»<sup>(٢)</sup> للجنسين<sup>(٣)</sup>، وصيغ/الخطاب خمس، ومدلولاتها ستة.

ويصح أن يسأل كل مخاطب عن كل واحد من مدلولات صيغ الإشارة فتنتهي (الفاظ)<sup>(٤)</sup> ذلك إلى ستة وثلاثين<sup>(٥)</sup>، لِصَرْبِكَ<sup>(٦)</sup> ستة في ستة، مثالها<sup>(٧)</sup>: «كيف ذاك الرجل يا رجل» إلى آخر المخاطبين<sup>(٨)</sup>، «كيف تالك المرأة يا رجل» إلى آخرهم<sup>(٩)</sup>، «كيف ذاك»، «كيف تأيك»، «كيف أولئك»، فَيُسْأَلُ كل واحد من المخاطبين عن (جميع)<sup>(١٠)</sup> مدلولات صيغ الإشارة، فتنتهي إلى ذلك العدد<sup>(١١)</sup>.

## فصل

ودليل اسميتها وقوعها فاعلة ومفعولة ومجرورة، وهو واضح، وموصوفة كـ«هذا الرجل»، وصفة كـ«زيد هذا»، وتصغيرها<sup>(١٢)</sup> - وإن خالف القياس - بفتح أولها كـ«ذَيَّا» و«تَيَّا» و«ذَيَّان» و«تَيَّان» و«أولَيَّا».

(١) أي: مدلولات الإشارة.

(٢) في غير الأصل، ش: أولاء.

(٣) المذكر والمؤنث.

(٤) (الفاظ) ثابتة في ش، م فقط.

(٥) من (ويصح) إلى هنا ساقط من ن.

(٦) في د: لضربه.

(٧) في الأصل: مثاله.

(٨) وهي: يا رجلان، يا رجال، يا امرأة، يا امرأتان، يا نساء.

(٩) في ش: (آخره). وأراد آخر المخاطبين كالسابق.

(١٠) (جميع): ساقطة من الأصل.

(١١) (جميعها) الأشموني في جدولين، أحدهما للسؤال عن المذكر والآخر للسؤال عن المؤنث،

واستدرك عليه الصبان في جدول لطيف استوعب فيه أقسامها وبين المتعذر منها والجائز.

انظر الأشموني مع الصبان ١٥١/١ - ١٥٣.

(١٢) ت: أو تصغيرها.

وقد تعملُ النصب<sup>(١)</sup> نحو: «وهذا بَعْلِي شَيْخًا»<sup>(٢)</sup>.  
 وقد يتصلُ بها هاءُ التنبيهِ وكأفُ الخطابِ كـ«هَذَا».  
 وسَمَّاها (ط) مِبْهَمَةً، لَشَبَّهَهَا الْمُظْهَرُ بِمَا مَرَّ<sup>(٣)</sup>، والمضمرُ بتعريفها<sup>(٤)</sup>،  
 وبنائِها، واختلافِ صِيغِها<sup>(٥)</sup>.

### فصل

و«ذَا» للقريبِ الحاضر<sup>(٦)</sup>، و«ذَاكَ» للمتوسط، وقيل: للقريب<sup>(٧)</sup> وقيل: للبعيد<sup>(٨)</sup>،

- 
- (١) أي: على الحال.  
 (٢) سورة هود، الآية: ٧٢.  
 و«شَيْخًا» حال من (بَعْلِي) والعامل فيه اسم الإشارة، أي: أشير إليه شيخًا، أو هاءُ التنبيه،  
 أي: أنه على بعلي شيخًا.  
 ولم يميز السهيلي هنا إلا الأول، لأن هاءُ التنبيه حرف، وليس هناك حرف يعمل معناه في  
 الحال والظرف إلا (كان).  
 انظر نتائج الفكر للسهيلي ٢٢٩، شرح الرضي ٢/٢٠٠، شرح ابن عيش ٢/٥٨.  
 (٣) من وقوعها فاعلة ومفعولة ومجرورة وموصوفة، وتصغيرها على غير قياس.  
 (٤) في الأصل، د: بتعرفها.  
 (٥) قَسَمَ طَاهِرُ بْنُ بَابِشَاذٍ الْأَسْمَاءَ إِلَى ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ: ظَاهِرٌ وَمُضْمَرٌ وَمِبْهَمٌ. والمبهم عنده هو  
 أسماء الإشارة، وقد عقد لها فصلًا سماه: الْأَسْمَاءُ الَّتِي لَا ظَاهِرَ وَلَا مُضْمَرَ، وهو القسم  
 الثالث من أقسام الْأَسْمَاءِ. شرح المقدمة المحسبة ٩٨/١، ١٦١.  
 وحكى هذا القول ابن عيش في شرح الفصل ٣/١٢٧ دون نسبه إلى طاهر.  
 (٦) لا معنى لتقييده بالحاضر، وهو زائد على اصطلاح النحاة، حيث اكتفوا بالقريب.  
 (٧) في د: للقريب.  
 (٨) إنما قال: وقيل، لأن هذه الْأَسْمَاءَ غير مقطوع في اختلاف دلالاتها على القرب والتوسط  
 والبعد باختلاف صيغتها. وقد استخدم هذه العبارة ابن الحاجب والزمخشري فلم يقطعا  
 بشيء من ذلك، لأنهما وجدا أن ذا القرب منها مستعمل في موضع ذي البعد وبالعكس.  
 انظر شرح الرضي ٢/٣٣، وشرح ابن عيش ٣/١٣٥، وشرح الجامي ٤٥٨ والتصريح ١/  
 ١٢٧ - ١٢٨.

و«ذلك» للبعيد الغائب اتفاقاً<sup>(١)</sup>، ومثله «تلك»<sup>(٢)</sup>، و«أولئك» و«ذاتك» و«تألك» و«مُشدَّنين»<sup>(٣)</sup>.

وقد يُشارُ إلى القريب بآلة البعيد تعظيماً نحو «فَذَلِكُنَّ» الذي لُمتني فيه»<sup>(٤)</sup>، «أنا ذلك الشجاع». وبعكس، كقول عائشة: «يا عجباً لابن عمرو هذا»<sup>(٥)</sup>.  
والمعاني كالبعيد<sup>(٦)</sup>، كقوله تعالى<sup>(٧)</sup>: ﴿كَذَلِكَ يُضِلُّ اللَّهُ الْكَافِرِينَ﴾<sup>(٨)</sup>، ﴿ذَلِكَ يَأْنِي الَّذِينَ كَفَرُوا أَتَبِعُوا الْبَاطِلَ﴾<sup>(٩)</sup>. ومنه: ﴿ذَلِكَ الْكِتَابُ﴾<sup>(١٠)</sup>.

### فصل

وقد يُستعمل المفرد للجمع، نحو ﴿كُلُّ ذَلِكَ كَانَ سَيِّئُهُ عِنْدَ رَبِّكَ مَكْرُوهًا﴾<sup>(١١)</sup>

(١) قيده بالغائب كما فعل في (ذا) إذ قيده بالحاضر، ولم أجد ذلك في اصطلاح النحاة. انظر شرح الرضي ٣٣/٢، شرح ابن عيش ١٣٥/٣، شرح الفريد ٤١٥، التصريح ١٢٧/١ - ١٢٨.

(٢) أي: للبعيد من المؤنث.

(٣) ش، م، ن: (مشددين). وهذا على مذهب المبرد ومن تبعه من البصريين، لأن تشديد النون عندهم بدل من اللام في (ذلك) و(تالك). انظر الرضي ٣٣/٢، شرح ابن عيش ٣/١٣٥.

(٤) سورة يوسف، الآية: ٣٢.

(٥) روى الإمام مسلم في صحيحه ٢٦٠/١ عن عبيد بن عمير قال: (بلغ عائشة أن عبد الله بن عمرو يأمر النساء إذا اغتسلن أن ينقضن رؤوسهن فقالت: يا عجباً لابن عمرو هذا. يأمر النساء إذا اغتسلن أن ينقضن رؤوسهن. أفلا يأمرهن أن يحلقن رؤوسهن؟ لقد كنت اغتسل أنا ورسول الله ﷺ من إناء واحد، ولا أزيد على أن أفرغ على رأسي ثلاث إفراعات). وانظر صحيح ابن خزيمة ١٢٣/١.

(٦) أي: إذا كان المشار إليه معنى فهو كالبعيد.

(٧) ثابتة في ت وحدها.

(٨) سورة غافر، الآية: ٧٤، وقد أخطأ المصنف فذكر (الظالمين) مكان الكافرين ولم يفتن لذلك أحد من النساخ، وأثبت ما يوافق المصحف.

(٩) سورة محمد، الآية: ٣.

(١٠) سورة البقرة، الآية: ٢.

(١١) سورة الإسراء، الآية: ٣٨.

كما قد يستعمل خطاب الواحد للجماعة، كقوله تعالى: ﴿ذَلِكَ لِمَنْ خَشِيَ الْعَنَتَ مِنْكُمْ﴾<sup>(١)</sup> والمراد «ذلكم».

### فصل

وقد يُشار إلى المكان قريباً وتوسطاً ويُعدّ «هنا» و«هناك» و«هناك» و«ثم» (و«هنا» بتشديد النون وفتح الهاء)<sup>(٢)</sup>. وقد يُشار بها إلى الزمان كقوله:

٦١ - حَنَّتْ نَوَارٍ وَلَاتَ هَمَّا حَنْتِ

### فصل

ولا يُجَمَّع (فيه)<sup>(٣)</sup> بين آثي التنبيه<sup>(٤)</sup> والبُعْدِ كـ«هَذَاكَ»، لتدافع وضعيهما<sup>(٥)</sup>.

(١) سورة النساء، الآية: ٢٥.

(٢) ما بين القوسين ساقط من الأصل، ش، م. وما سيمثل به يقتضي وجوده فائتبه.

٦١ - صدر البيت من الكامل، وعجزه:

وبدا الذي كانت نوار أجنت

وهو منسوب في أكثر المصادر لجنجل بن نُضْلَة، وفي بعضها لشبيب بن جُعَيْل التغلبي. والشاهد في البيت: الإشارة بهنا، إلى الزمان، بدليل وقوعها معمولاً لـ(لات) النافية، و(لات) مختصة بدخولها على أسماء الأحيان.

و«نوار» فاعل مرفوع بالضمّة عند بني تميم، وعند الجمهور مبني على الكسر. أجنت: سترت وأخفت.

ورواية المؤتلف والمختلف:

حنت نوار وأئي حين حنت

ولا شاهد فيها على ما نحن فيه.

الإيضاح ٤٢٠/١، شرح التسهيل لابن مالك ٢٨٢/١، المؤتلف والمختلف للآمدي ١١٥، المغني ٧٧١، شرح شواهد ٩١٩، شرح ابن يعيش ١٥/٣، ١٧، معجم مقاييس اللغة ١٤/٦، الصحاح (هنا)، الخزانة ١٩٥/٤.

(٣) (فيه) ساقطة من الأصل، د.

(٤) في د: للتنبيه.

(٥) انظر شرح الرضي ٣٢/٢، التسهيل ٤٠، الهمع ٧٦/٢، الأشموني ١٤٤/١.

## فصل

وكافأت الخطابِ معها حروف لا أسماء، وإلا كانت مضافةً إليها، وإضافة المعرفة<sup>(١)</sup> لا تصح.

## الموصول

وأما الموصول فهو ما لا يتم أحد جزأي كلام إلا بصلة وعائد<sup>(٢)</sup>. بُني، لشَبِيء الحرف لفظاً كاللّام<sup>(٣)</sup> ثم طُرِدَ الباب<sup>(٤)</sup>، ومعنى، لافتقاره إلى الصلة<sup>(٥)</sup>.

ودليلُ اسميته اعتوارُ الفاعلية وأخونها<sup>(٦)</sup> عليه. وهو تُسع صيغ<sup>(٧)</sup>: «الذي» و«التي» و«الذّان» و«اللّتان» و«الذّين» و«اللّاتي» و«مَنْ» و«مَا» و«أَيُّ» و«أَلْفُ» و«اللام»، و«ذو» الطائفة، و«ذا» مع «ما»<sup>(٨)</sup> استفهاماً<sup>(٩)</sup>.

(١) في د: المعروفة.

(٢) هذا ما عرفه به ابن الحاجب في الكافية، ومعناه أن الموصول هو الذي لا يصير جزءاً تاماً في جملة إلا بصلة وعائد. وجزء الجملة المبتدأ والخبر والفاعل ولا يلزم أن يكون الموصول على هذا جزء جملة، بل قد يكون فضلة، لكنه أراد أنه الذي لو أردت أن تجعله جزء الجملة لم يكن إلا بصلة وعائد. كذا فسر الرضي كلام ابن الحاجب في شرح الكافية ٣٥/٢.

(٣) يريد الألف واللام التي هي من الموصولات.

(٤) أي: في (الذي) و(التي) وأخواتهما.

(٥) فأشبه الحرف من حيث إنه لا يفيد بنفسه، ولا بد من كلام بعده، والحرف كذلك لا يدل على معنى في نفسه إنما معناه في غيره. انظر شرح ابن يعيش ١٣٩/٣.

(٦) في ش: (وأخواتها). والمراد المفعولية والإضافة.

(٧) في د: وصيغه.

(٨) في ش، م، ن، د: (و«ذا» إذا سبقه «ما»).

(٩) (استفهاماً) ساقطة من ش، د. والذي ذكره أكثر من تسع صيغ، لكنه جعل (الذي) و(التي) صيغة واحدة، لأن كليهما للمفرد، وجعل تثنيتهما صيغة واحدة، وجمعهما صيغة واحدة، والبواقي من (من) إلى الأخير ستة صار المجموع تسعة.

وانظر شرح ابن يعيش ١٣٩/٣.

فرع:

وجاء في «الذي» و«التي» تخفيف الياء وتشديدُها كقوله:

٦٢ - ..... وَإِنْ أَغْنَىٰكَ إِلَّا لِلَّذِي

وحذف الياء مع كسر الذال، نحو:

٦٣ - وَالَّذِي لَوْ شَاءَ لَكُنْتُ صَخْرًا

٦٢ - من الوافر، وصدوره:

وليس المال فاعلمه بمال

وبعده:

يريد به العلاء وتصفطفيه لأقرب أقربيه وللقصي  
ولم ينسبه أحد من النحاة لقائل معين. ووجدت محقق كتاب شرح الجمل لابن عصفور قد  
نسب هذين البيتين إلى الحطيئة وأحال إلى ديوانه، ولم أجدهما فيه. على أن ابن عصفور  
قد ذكرهما هكذا:

وليس المال فاعلمه بمال وإن أنفقته إلا الذي  
تنال به العلاء وتصفطفيه لأقرب أقربيك وللصفي  
ورواية الإنصاف:

من الأقوام إلا للذي

والشاهد فيه: تشديد الياء من (الذي).

أما ابن الشجري ٣٠٥/٢، الإنصاف ٦٧٥/٢، شرح التسهيل لابن مالك ٣٢/١،  
شرح الكافية له ٢٥٤/١، شرح ابن عصفور ١٧٠/١، اللسان (لذا).

٦٣ - من الرجز المشطور، رواه قطرب ولم ينسبه لقائل، وبعده:

أَوْ جَبَلًا أَشْمُ مُشْمَخِرًا

ورواية الأنباري في الإنصاف:

الذلو شاء لكانت بزا أو جبلاً أضْمُ مشمخرا

والشاهد: حذف الياء من (الذي) وإبقاء الذال على كسره.

ابن الشجري ٣٠٥/٢، الإنصاف ٦٧٦/٢، التمام ٤٢، شرح السيرافي ٦٣/٢، شرح  
الكافية لابن مالك ٢٤٥/١، شرح ابن عصفور ١٧٠/١، الخزائن ٥٠٥/٥، الهمع ١/

٨٢، الدرر ٥٦/١، شرح الرضي ٤٠/٢.

وسكونها، نحو:

٦٤ - كَالَّذِ تَرْبِي زُبِيَّةَ فَاَصْطِيدَا

٦٥ - وَقُلْ لِّكَ تَلَوْمُكَ إِنَّ نَفْسِي . . . . .

وحذف الذال<sup>(١)</sup>، نحو:

٦٦ - مَا أَنْتَ بِالْحَكَمِ الثَّرَضَى حُكُومَتُهُ

٦٤ - من مشطور الرجز، وينسب لرجل من هذيل. وقيله:

فَكُنْتُ وَالْأَمْرَ الَّذِي قَدْ كِيدَا

ورواية الإنصاف:

فَنَظَلْتُ فِي شَرٍّ مِنَ الذِّكِيدَا

وعليها يكون فيه شاهد آخر على ما ذكره.

الزبية: حفرة بعيدة الغور تصنع لاصطياد السبع، إذا وقع فيها لم يستطع الخروج منها، وكانوا يحفرونها في مكان عال، وفي المثل «بلغ السيل الزبي» والزبية أيضاً: الحفرة التي يستتر فيها للصيد، يقال: تزيت زبية.

الشاهد: حذف ياء (الذي) مع اسكان الذال.

الإنصاف ٢/٦٧٢، شرح ابن يعيش ٣/١٤٠، الكامل ١/١٧، المقصور والممدود لابن ولاد ٥١، التمام ٤٢، ابن الشجري ٢/٣٠٥، ديوان الهذليين ١/٢٨٦، الضرائر ٦٩، شرح الجمل لابن عصفور ١/١٧١، الخزانة ٦/٣، شرح الكافية لابن مالك ١/٢٥٥، شرح السكري لأشعار هذيل ٦٥١.

٦٥ - من الوافر، أنشده الفراء ولم يعزه لقائل، وعجزه:

أَرَاهَا لَا تُعَوِّدُ بِالتَّمِيمِ

والشاهد فيه: حذف الياء من (التي) وإسكان التاء.

ابن الشجري ٢/٣٠٨، الخزانة ٦/٦، الهمع ١/٨٢، الدرر ١/٥٦، شرح الرضي ٢/٤٠.

(١) أي: مع الياء.

٦٦ - من البسيط. وقائله الفرزدق، وليس في ديوانه، وعجزه:

وَلَا الْأَصِيلِ وَلَا ذِي الرَّأْيِ وَالْجَدَلِ

من قصيدة قالها في هجاء أعرابي فضل جريراً عليه وعلى الأخطل في مجلس عبد الملك

ابن مروان، وقيله:

يَا أَرْغَمَ اللَّهَ أَنْفَ أَنْتَ حَامِلُهُ يَا ذَا الْخَنَاءِ وَمَقَالِ الزُّورِ وَالْخَطَلِ =

وجاء في المثنى تخفيفُ النون وتشديدها، نحو «وَاللَّذَانِ يَأْتِيَانِيَا مِنْكُمْ»<sup>(١)</sup>.  
وَحَذَفُ النون، نحو:  
٦٧ - أَبْنَى كُلَيْبٌ إِنْ عَمِيَّ اللذا

= وجاء به المصنف هنا شاهداً على حذف الذال من (الذي). ولم يسبقه أحد في الاستشهاد به على هذا لأن «ال» في قوله «الترضي» ليست هي (الذي) وحذف منها الياء والذال عند النحاة بل هي (ال) الموصولة بحالها وصلت بالفعل، والنحاة إنما يذكرون البيت شاهداً على هذه المسألة لا على ما ذكره المصنف هنا، نعم فيه شاهد كما في الإنصاف على أن «ال» فيه أقيمت مقام (الذي) لكثرة الاستعمال. وقد اعترض عليه بهذا في هامش الأصل فأجاب بقوله: (هو «الذي» على الصحيح، ولهذا دخل على الفعل. وهو أصح الأجوبة في الأشكال الوارد في دخول اللام على الفعل عندي، إذ أن اللام من خواص الاسم حرفية واسمية). ونقل في الهامش أيضاً أن الزخشي قد ذكر أنهم اختصروا «الذي» إلى «ال» في اسم الفاعل، يشير إلى قوله المفصل. (ولاستطالهم إياه بصلته مع كثرة الاستعمال خففوه من غير وجه، فقالوا: الذ - بحذف الياء - ثم الذ - بحذف الحركة، ثم حذفوه رأساً واجتزأوا عنه بالحرف الملتبس به، وهو لام التعريف). وشرح ابن يعيش ذلك مبيناً أن «ال» في اسم الفاعل هي «الذي». شرح ابن يعيش ١٥٥/٣. الإنصاف ٥٢١/٢، المقرب ١/٦٠، شرح الكافية لابن مالك ١٦٣/١، الإيضاح ٦٧/١، شرح ابن عصفور ١١٢/١ و١٧٩، الضرائر ٢٠٢، شرح عمدة الحفاظ ٩، اللسان (أمس. لوم) شرح التسهيل لابن مالك ١٦٣/١، التصريح ٣٨/١، ١٤٢، العيني ١١١/١، ٤٤٥.

(١) سورة النساء، الآية: ١٦.

قرأ ابن كثير بتشديد النون والمد في الألف التي قبلها، وقرأ الباقر بالتخفيف من غير مد. الإقناع ٦١٨/٢، التيسير ٩٥، التبصرة لمكي ق ٦٢ (مخطوط).  
٦٧ - عجز البيت من الكامل، وهو للأخطل في ديوانه ٤٤٣. وقد أخطأ الزخشي، فنسبه إلى الفرزدق. وعجزه:

قَتَلَا الْمُلُوكَ وَكَكَا الْأَغْلَا

وبنو كليب: بنو كليب بن يربوع قوم جرير، والبيت في هجائه. وعماه: هما عمرو بن كلثوم وأخوه مرة، فالأول قتل عمراً بن هند، والثاني قتل المنذر بن النعمان بن المنذر.

الشاهد: حذف نون (الذالان)، لاستطالة الموصول بصلته.

كتاب سيبويه ١٨٦/١، المقتضب ١٤٦/٤، ابن الشجري ٣٠٦/٢، المصنف ٦٧/١، المحتسب ١٨٥/١، شرح ابن يعيش ١٥٤/٣، ١٥٥، شرح التسهيل لابن مالك ٣٢/١، العيني ٣٢٤/١، الرضي ٤٠/٢، الخزائن ٦/٦.



ونحو (قوله)<sup>(١)</sup>:

٦٨ - هما التنا<sup>(٢)</sup> لَو وَلَدَتْ تَمِيمٌ

وفي الجمع «الذَّيْنِ» رفعاً ونصباً وجرأً، و«الذَّوْنِ» - رفعاً - في عُقَيْلٍ وَهَذَيْلٍ<sup>(٣)</sup>، وحذفُ النون في اللغتين، نحو:

٦٩ - وإنَّ الذي حَانَتْ بِفُلْجٍ دِمَاؤُهُمْ

(١) (قوله): مكانها بياض في الأصل، وساقطة من ت، د.  
٦٨ - الرجز، نسبة العيني للأخطل وليس في ديوانه. قال البغدادي في الخزانة: (وقد فشت أنا في ديوان الأخطل فلم أجده) وبعده:

لَقِيلَ فَخَرَّ لَهُمْ صَمِيمٌ

والشاهد فيه: حذف النون من (التنان)، والعلة كما في سابقة.

أمالي الشجري ٣٠٨/٢، شرح الكافية لابن مالك ٢٦٢/١، العيني ٤٥٥/١ الرضي ٢/٤٠، الخزانة ١٤/٦، التصريح ١٣٢/١، الهمع ٤٩/١، الدرر ٢٣/١، المساعد ١/٤١.

(٢) في ش: (الذو). ت: (اللذا).

(٣) ذكر الرضي أنها لغة هذلية، ولم يذكر عقيلاً، وفي التصريح أنها لغة هذيل أو عقيل. قال الأزهرى: (و «أو» للشك). شرح الرضي ٤٠/٢، شرح التصريح ١٣٣/١.

٦٩ - صدر البيت من الطويل، وعجزه:

هم القومُ كلُّ القومِ يا أُمَّ خَالِدٍ

نسبه سيبويه لأشهبَ بنَ رُمَيْلَةَ، وينسب أيضاً لَحُرَيْثَ بنِ مُخَفِّضٍ.

فلج: واد بين البصرة وحى ضرية. حانت دماؤهم: أي هلكت، والمراد أنه لم يؤخذ لهم بذية ولا قصاص.

ويروى: «وإن الألى» فلا شاهد فيه حينئذ.

الشاهد: حذف النون من (الذين) لطول الاسم بالصلة، أو ضرورة. وقيل: إن «الذي» مفرد عبر به عن الجمع، فعاد إليه الضمير محمولاً على المعنى كقوله تعالى: ﴿وَالَّذِي جَاءَ بِالْحَيَاةِ وَمِثْقَالِ ذَرَّةٍ أُولَئِكَ هُمُ الْمُفْسِدُونَ﴾.

كتاب سيبويه ١٨٧/١، ابن الشجري ٣٠٧/٢، المصنف ٦٧/١، المحتسب ٨٥/١، شرح ابن يعيش ١٥٤/٣، المقترض ١٤٦/٤، الكامل ٥٢/١، ١٧/٣، مجاز القرآن ١٩٠/٢، البيان والتبيين ٥٥/٤، الضرائر ٦٩، التنصرة ٢٢٣/١، شرح التسهيل ٣٢/١، شرح الكافية ٢٦١/١، شرح شواهد المغني ١٧٥.

ونحو:

٧٠ - قَوْمِي الذُّو بِعُكَاطٍ طَيَّرُوا شَرًّا

و«الأولى»<sup>(١)</sup> و«اللاءون».

قال:

٧١ - هُمُ اللَّاءُونَ فَكَّوْا الْعُلَّ عَنِّي . . . . .

وجاء في صيغة<sup>(٢)</sup> جمع المؤنث عشر لغات: «اللّاتي» و«اللواتي» بتخفيف

٧٠ - من البسيط، وعجزه:

من روس قَوْمِكَ ضَرْباً بالمصائيل  
ونسب لامية بن خُثَّان بن الأَسْكَرِ الْكِنَانِي (فارس مخضرم أدرك الجاهلية والإسلام فأسلم  
هو وابنه كلاب).

عكاظ: سوق معروف لمكة في الجاهلية بين نُخْلَةٍ والطائف، كان يقوم من صبح أول ذي  
القعدة عشرين يوماً.

الشرر: جمع شَرَّةٍ أو شَرَارٍ أو شَرارة، وهو ما يطاير من النار، أو مصدر (شَرَزْتُ يا رجل)  
من الشر نقيض الخير.

الشاهد في قوله: (الذو) حيث حذف الياء من (الذون) وهو على لغة من ينطق به بالواو في  
حال الرفع.

شرح الرضي ٤٠/٢، الخزائن ١٤/٦.

(١) في الأصل: واللاء.

٧١ - من الوافر، وعجزه:

بَمَرُّو الشَّاهِجَانِ وَهُمْ جُنَاحِي  
وهو لأحد الهذليين كما في أمالي ابن الشجري. وقد أنشده ابن خالويه عن الفراء، ولم  
ينسبه لمعين.

ومرو الشاهجان: مدينة من أشهر مدن خراسان، وهي قصبتها.

وأورده شاهدًا على مجيء «اللاءون»، وهو جمع (الذي) من غير لفظه.

أمالي ابن الشجري ٣٠٨/٢، شرح ابن عصفور ١٧٣/١، إعراب ثلاثين سورة ص ٣٠،  
معجم البلدان ٣٣/٨، الموفور من شرح ابن عصفور لأبي حيان ق ٦ (مخطوطة دار الكتب

برقم ٦٤٩٩هـ). الهمع ٨٣/١، الدرر ٨٥/١.

(٢) في ش: صيغ.

الياء وتشديدها، وحذفها مع كسر التاء<sup>(١)</sup>، وحذفها في «اللاتي»<sup>(٢)</sup>، وإبدالها همزة مع بقاء الياء كـ «اللاتي» وعَدَمُها كـ «اللَّاء»<sup>(٣)</sup>، وحذف الهمزة<sup>(٤)</sup> كـ «اللاتي»<sup>(٥)</sup>، وقد قُرِئَ ﴿وَأَلَّتِي يَسِّنْ مِنْ أَلْمَجِيزِ﴾<sup>(٦)</sup> بذلك، و«اللَّوَاء»<sup>(٧)</sup>.

### فصل

وَلَمَْنْ «خَمْسَةُ أَقْسَامٍ»: استفهامية، وشرطية، وسيأتیان، ونكرة موصوفة بمفرد، كقوله:

٧٢ - وَكَفَى بِنَا قَضَلًا عَلَى مَنْ غَيْرِنَا

(١) أي: اللات واللوات.

(٢) أي حذف التاء فيصير (اللا). ذكرها ابن مالك في التسهيل ص ٣٤، وشرح الكافية ١/ ٢٦٩.

(٣) انظر المصدر السابق وشرح الرضي ٤١/ ٢، وشرح الكافية ١/ ٢٦٩.

(٤) في ت، ن، د: (وحذف الهمزة دون الياء).

(٥) انظر المصدر السابق.

(٦) سورة الطلاق، الآية: ٤.

جاء في تحبير التيسير ١٥٩: (واللاتي: هنا وفي المجادلة والطلاق بالهمز من غير ياء. وورش وأبو جعفر بياء مختلفة خلفاً من الهمزة، أي: بين بين، وإن وقفا صيرها ياء ساكنة، والبزي وأبو عمرو بياء ساكنة بدلاً من الهمزة في الحالين. والباقون بالهمز وياء بعدها في الحالين).

وقال ابن الباذش في الإقناع ٢/ ٧٣٤: وقد قرأت من طريق مكّي وعثمان بن سعيد للبزي، وأبي عمرو بياء ساكنة. وكذلك ذكره عن أبي عمرو وأبي طاهر بن أبي هاشم والشذائي وغيرهما، وانظر التبصرة لمكي ٢٩٧.

(٧) كذا في ت وحدها. وباقى النسخ بدون الهمزة. وانظر التسهيل ٣٤، وشرح الرضي ٢/ ٤١.

٧٢ - من الكامل، وعجزه:

حَبُّ النَّبِيِّ مُحَمَّدٍ إِيَّانَا

وقد نسب لَحْثَانُ بن ثابت الأنصاري، ولعبد الله بن رواحة، ولكعب بن مالك، ولبشير ابن عبد الرحمن بن كعب بن مالك رضي الله عنهم أجمعين. واكتفى سيبويه بنسبه إلى الأنصاري دون تسمية، ونص الشنمري والعيني على أنه لحسان، وليس في ديوانه =

أو جملة، كقوله:

٧٣ - رَبُّ مَنْ أَتَّضَجْتُ غَيْظاً صَدْرُهُ

ك: وزائدة كقوله:

= واضطرب ابن الشجري فنسبه في موضع من أماليه لحسان وفي موضع آخر لكعب بن مالك. ورواه جامع ديوان كعب بن مالك منفرداً عن الأمالي لابن الشجري. وفي اللسان نسب لبشير بن عبد الرحمن بن كعب بن مالك، وفي التاج نسبة لكعب بن مالك، والبغدادى ذكر الجميع.

والشاهد فيه: مجيء (غيرنا) نعتاً ل(من) باعتبارها نكرة مبهمه موصوفة وصفاً لازماً يكون لها كالصلة للموصول. ويجوز فيه رفع (غير) باعتبار (من) موصولة، وحذف صدر الصلة وتقديره: (من هو غيرها).

كتاب سيبويه ١٠٥/٢، ابن الشجري ١٦٩/٢، ٣١١، تفسير الطبري ٤٠٤/١، المقرب ٢٠٣/١، شرح ابن عصفور ٤٩٢/١، المقتصد ١٢٨/١، المغني ١٤٨، ٤٣٢، ٤٣٤، شرح شواهد ١١٦، ٢٥٢، العيني ٤٨٦/١، شرح ابن يعيش ١٢/٤، معاني القرآن ١/٢١، مجالس ثعلب ٢٧٣، الجمل ٣١١، الخزانة ١٢٠/٦، الهمع ٦٢/١، ١٦٧، الدرر ٧٠/١، اللسان والتاج (من)، ديوان كعب بن مالك الأنصاري ٢٨٩، الرضي ٥٥/٢.

٧٣ - صدر البيت من الرمل، وعجزه:

قد تمنى لي مَوْتاً لَمْ يُطْع

وهو لسويد بن أبي كاهل اليشكري من قصيدة أولها:

بَسَطْتُ رَابِعَةَ الْحَبْلِ لَنَا قَوَّضْنَا الْحَبْلَ مِنْهَا مَا أَتَسَعُ

وقبل الشاهد:

كَيْفَ بِاسْتِقْرَارِ حُرِّ شَاحِطٍ بِبِلَاوٍ لَيْسَ فِيهَا مُتَسَعُ

وبعد الشاهد:

وِيرَانِي كَالشَّجَا فِي خَلْقِهِ غَيْرَ مُخْرِجُهُ مَا يُتَنَزَّعُ

ويروى (قلبه) مكان (صدره).

والشاهد فيه: مجيء (مَنْ) نكرة بمعنى (إنسان) بدليل دخول (رب) عليها وجملة (انضجت) في موضع جر على أنها صفة ل (من).

شرح ابن يعيش ١١/٤، ابن الشجري ١٦٩/٢، الخزانة ١٢٣/٦، المقتصد ٣٢٠/١، المفضليات ١٩٨، المغني ٤٣٢، شرح شواهد ٢٥٢، الهمع ٩٢/١، ٢٦/٢.

٧٤ - يا شاةٌ مَنْ قَنَصٍ لِمَنْ حَلَّتْ<sup>(١)</sup> لَهُ

بص: لا، وَرَوُوهُ «يا شاة ما»<sup>(٢)</sup>.

وموصولة، وتختص أولي<sup>(٣)</sup> العلم، نحو «جاءني مَنْ جاءكَ». وأما قوله - تعالى -: «وَمَنْ لَّمْ يَرْزُقْ<sup>(٤)</sup>»، «فَيَنْتَهَمِ مَنْ يَمْشِي عَلَى بَطْنِهِ»<sup>(٥)</sup> فتغليب<sup>(٦)</sup>، إذ الضمير في «وَمِنْهُمْ» لكل دابة، وكذا «مَنْ» في «اشترى مَنْ في الدارِ مَنْ رقيق وبهايم»<sup>(٧)</sup>.

### فصل

و«ما» استفهامية، نحو «ما عندك»، وشرطية، نحو «وَمَا تَقْذِرُوا لِأَنْتُسِرُّ»<sup>(٨)</sup>،

٧٤ - من الكامل، وعجزه:

خَرُمْتُ عَلَيَّ وَلَيْتَهَا لَمْ تَحْرُمِ

وهو لعنرة العبي من معلقة المشهورة، والشاة فيه كناية عن المرأة، وأراد امرأة أبيه لأنها حرم عليه وطؤها بوطء أبيه لها، فتمنى أن ذلك لم يكن، فجعله (حرم) صفة لشاة. والشاهد فيه عند الكوفيين: زيادة (مَنْ) للتوكيد، والتقدير: يا شاة قنص، ومنع ذلك سيويه والبصريون وقالوا: إن الرواية المشهورة فيه (ما قنص). وحتى على رواية (من) فقد أولوها بأنها موصوفة بالمصدر (قنص)، أو على حذف مضاف أي: ذي قنص. هذا ورواية الديوان ص ١٥٢: ما قنص.

المعنى ٤٣٤، شرح شواهد ٢٥٢، شرح ابن عصفور ٤٥٨/٢، ٥٦٠، الإفصاح ٣٤٨، الخزانة ١٣٠/٦، شرح الزوزني للمعلقات السبع ٢٨١، المساعد ١٦٤/١، والرضي ٥٥.

(١) في ش: حكمت.

(٢) انظر المصادر السابقة في مواضعها.

(٣) في الأصل، أولو.

(٤) سورة الحجر، الآية: ٢٠. وانظر الرضي ٥٥/٢.

(٥) سورة النور، الآية: ٤٥.

(٦) أي: لمن يعقل على ما لا يعقل. انظر شرح ابن عيش ١٤٤/٣ - ١٤٥، وشرح الرضي ٥٥/٢.

(٧) انظر الرضي ٥٥/٢.

(٨) سورة البقرة، الآية: ١١٠.

ونكرة تامة بمعنى: شيء، مثل ﴿فَنِيصًا هِي﴾<sup>(١)</sup>، وموصوفة بمفرد، نحو «مررت بما مُعْجِبٍ لَكَ»<sup>(٢)</sup>، أو جملة كقوله:  
 ٧٥ - رَبُّ مَا تَكْزُرُهُ النَّفُوسُ مِنَ الْأَمْرِ . . . . .  
 وزائدة، نحو ﴿فِيمَا رَحَّمَ بَيْنَ اللَّهِ﴾<sup>(٤)</sup>.

#### (١) سورة البقرة، الآية: ٢٧١.

والمراد بالتامة نكرة غير موصوفة، أي: نعم شيئاً هي عند الزخسري وأبي علي الفارسي.  
 وتكون معرفة تامة - أي: غير موصوفة ولا موصولة عند سيبويه بمعنى الشيء، أي: فنعم الشيء هي.

انظر شرح الرضي ٥٤/٢، وابن يعيش ٤/٤.

#### (٢) انظر شرح الرضي ٥٦/٢، والأشموني ١٦٣/١.

٧٥ - من الخفيف، وهو بتمامه:

رب ما تكره النفوس من الأمر لَهْ قَرْجَةٌ كَحَلِّ الْعِقَالِ  
 وقد نسب سيبويه لأمية بن أبي الصلت، وينسب أيضاً لابن صرمة الأنصاري، وأبي قيس  
 اليهودي، ولعبد بن الأبرص، وهو في ديوانه ص ١١٢، ولخفيف بن عمير الشكري،  
 ولنهار ابن أخت مسيلمة الكذاب. والمشهور ما ذكره سيبويه.  
 والشاهد فيه: وصف (ما) وهي نكرة بالجملة وهي (نكرة)، والعائد محذوف، أي: رب  
 شيء تكرهه النفوس.

والمعنى: رب شيء تكرهه النفوس من الأمور الحادثة الشديدة وله فرجة تعقب الضيق  
 والشدة كحل عقال المقيّد.

كتاب سيبويه ١٠٩/٢، ٣١٥، المقنضب ٤٢/١، مجالس العلماء للزجاجي ١٦٦، البيان  
 والبيان ٢٦/٣، ابن الشجري ٢٣٨/٢، الإيضاح ٤٨٦/١، المقنضب ١٢٩/١، معجم  
 الشعراء للمزباني ٢٤٣، جهرة اللغة (جرف) زيارات ديوان أمية بن أبي الصلت ٣٦٠،  
 شرح ابن يعيش ٢/٤، ٣٠/٨، البغداديات ٢٦٣، ٣٧٦، التبصرة ١/ ٢٩١، شرح ابن  
 عصفور ٢/٤٥٧، الأصول ١٤١/٢، منازل الحروف للرماني ٦١، الفاخر ٢١٢ (لا  
 يبرز)، المغني ٣٩١، المغني ١/٤٨٤.

(٣) كتبت (رب) متصلة ب(ما) في سيبويه وأكثر المصادر، وفي بعضها منفصلة، وهو أنسب  
 للمعنى المقصود كما قال العيني.

(٤) سورة آل عمران، الآية: ١٥٩.

- وصفة، نحو ﴿مَثَلًا مَا﴾<sup>(١)</sup> أي: أيّ مثلٍ. وقيل: هي هنا زائدة<sup>(٢)</sup>.
- ومعنى الوصف بها التعظيم، نحو «فلان رجلٌ ما» أي: أيّ رجلٍ<sup>(٣)</sup>، أو التحقير، نحو «هل أعطيتَه»<sup>(٤)</sup> إلا عطية ما، أو تنويع، نحو «اضرب ضربة ما» أي: نوعاً<sup>(٥)</sup> من أنواعه.
- وموصولة، وهي التي الباب لها، وتختص بغير أولي العلم، أو صفات من يعلم<sup>(٦)</sup>. وقد تستعار لمن يعلم/، نحو ﴿سُبْحَنَ الَّذِي سَخَّرَ لَنَا﴾<sup>(٧)</sup>.
- م: هي للعموم، تقول لبعيد لم تعلم تفصيله: «ما هو»، فإن<sup>(٨)</sup> قيل: «رجل» قلت: «من هو»<sup>(٩)</sup>.

(١) سورة البقرة، الآية: ٢٦.

(٢) انظر شرح الرضي ٥٤/٢.

وأجاز بعضهم أن تكون (ما) في الآية نكرة، و«بعوضة» صفة لها، على أن تكون (ما) في موضع البدل من (مثلاً). انظر شرح ابن يعيش ٣/٤.

(٣) في الأصل: الرجل.

(٤) في ش، د: أعطيت.

(٥) في ت: (أي: أي نوع).

(٦) مثل: «زيد ما هو» و«ما هذا الرجل» فهو سؤال عن صفته، والجواب: «عالم» أو غير ذلك. انظر شرح الرضي ٥٥/٢.

(٧) ذكر أبو علي البغدادي في المسائل المشككة المعروفة بالبغداديات ٢٦٥ أن (ما) في قوله تعالى: ﴿إِلَّا عَلَى أَزْوَاجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ﴾ يجوز أن تكون واقعة موقع (من)، ويجوز أن تكون بمعنى المصدر، ثم قال: (ويقوى الأول ما حكى عن أبي زيد من أنه سمع: (سبحان ما يسبح الرعد بحمده) و﴿سُبْحَنَ الَّذِي سَخَّرَ لَنَا﴾.

وانظر الإيضاح لابن الحاجب ٤٨٧/١، وشرح الرضي ٥٥/٢، وشرح ابن يعيش ٣/١٤٥، ٥/٤، ٥٦.

(٨) د: فإذا.

(٩) عبارته في المفصل:

(تقول لشبح رُفِعَ لك من بعيد لا تشعر به: ما ذاك، فإذا شعنت أنه إنسان قلت: من هو. وقد جاء: ﴿سُبْحَنَ الَّذِي سَخَّرَ لَنَا﴾ و«سبحان ما يسبح الرعد بحمده». انظر المفصل بشرح ابن يعيش ٥/٤.

## فصل

و«أَيُّ» و«أَيُّهُ» استفهامية نحو «أَيُّهُمْ جَاءَكَ»، وشرطية، نحو<sup>(١)</sup> «أَيُّهُمْ تُكْرِمُ أَكْرَمُ»، ومعروفة موصوفة باسم جنس، نحو «يَا أَيُّهَا<sup>(٢)</sup> الرَّجُلُ»<sup>(٣)</sup>.

ش: ونكرة موصوفة، نحو «مررتُ بأيِّ مُعْجَبٍ لَكَ» وَمَنْعُهُ غَيْرُهُ<sup>(٤)</sup>.

وصفة، نحو «مررتُ برجلٍ أَيِّ رَجُلٍ»<sup>(٥)</sup>.

وموصولة كقوله:

٧٦ - . . . . . فَسَلَّمْ عَلَى أَيُّهُمْ أَفْضَلُ

(١) (نحو): ساقطة من ش، د.

(٢) في غير الأصل، ت: أيها.

(٣) قال الرضي ٥٦/٢: (ولا أعرف كونها معرفة موصوفة إلا في النداء). وانظر ابن يعيش ٢/٢٤.

(٤) قال الرضي في الموضع السابق: (وأجاز الأخفش كونها نكرة موصوفة كما في نحو: مررت بأيِّ معجب لك).

(٥) قال الرضي ٥٦/٢ - ٥٧: (الصفة في الأصل استفهامية، لأن معنى «رجل أي رجل» أي: برجل عظيم يسأل عن حاله، لأنه لا يعرفه كل أحد حتى يسأل عنه ثم نقلت عن الاستفهامية إلى الصفة فاعتور عليها الإعراب الموصوف).

٧٦ - عجز البيت من المتقارب، ومصدره:

إِذَا مَا أَتَيْتُ بَنِي مَالِكٍ

لِفَسَانِ بْنِ وَغَلَّةَ بْنِ مُرَّةَ بْنِ عَبَاد. وهو مما أنشده أبو عمرو الشيباني كما في الإنصاف وغيره.

والشاهد فيه: وقوع (أي) موصولة.

ووقعت (أي) هنا مبنية على الضم كما في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ لَنَزَيَّرَنَّ مِنْ كُلِّ شَيْعَةٍ آيَةً أَشَدَّ عَلَى آلِكَائِنِي عَيْنًا﴾. وهي مبتدأ، (أفضل) خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير: فسلم على الذي هو أفضل.

الإنصاف ٧١٥/٢، شرح الكافية لابن مالك ٢٨٥/١، شرح ابن يعيش ١٤٧/٣، ٤/

١٢، ٨٨/٧، شرح الرضي ٥٨/٢، الخزانة ٦١/٦، المغني ١٠٨، ٥٣٥.



## فصل

والألف واللام<sup>(١)</sup> لِمَنْ يَغْلَمُ وَمَنْ لَا<sup>(٢)</sup> كـ«الذي»، وتختص اسمي الفاعل والمفعول مذكراً ومؤنثاً.

## فصل

كثر: و«ذو»<sup>(٣)</sup> لازمة للواو، كقوله:

٧٧ - . . . . . وَيُثْرِي ذُو حَفَرَتْ وَذُو طَوْنَتْ

ها: وقد تُعَرَّبَ كالتي بمعنى «صاحب»<sup>(٤)</sup>. قلنا: شاذ، والمشهور خلافه، كقوله:

- (١) قال ابن مالك في شرح الكافية ٢٩٧/١: (التعبير بـ«ال» أولى من التعبير بالألف واللام، ليسلك في ذلك سبيل التعبير عن سائر الأدوات كـ«هل» و«بل». فكما لا يعبر عن «هل» و«بل» بالهاء واللام، والياء واللام، بل يحكى لفظهما، كذا ينبغي أن يفعل بالكلمة المشار إليها، وقد استعمل التعبير بـ«ال» الخليل، وسيبويه رحمهما الله).
- (٢) أي: ومن لا يعلم.
- (٣) في ت، ن: (وذو الطائية).
- ٧٧ - من الوافر، وصدده:

فَلِإِنَّ الْمَاءَ مَاءُ أَبِي وَجَدِي

وهو من أبيات لسان بن الفحل الطائي يخاطب بها عبد الرحمن بن الضحاك في شأن بثر وقع فيها نزاع بين ختيين من العرب، وأوردها له أبو تمام في الحماسة.

- طوى البشر: بناها بالحجارة.
- والشاهد فيه: مجيء (ذو) إسماً موصولاً بمعنى (التي). وزعم ابن عصفور أنها لا تقع على المؤنث لاختصاصها بالذكر وقال: إن البثر في البيت بمعنى القلب، ورده ابن مالك وغيره.
- (حفرت) صلة (ذو)، والعائد محذوف تقديره: حفرتها أمالي ابن الشجري ٣٠٦/٢، الإنصاف ٧٧٣/٢، شرح التسهيل لابن مالك ٣٤/١، شرح الكافية له ٢٧٤/١، شرح ابن عصفور ١٧١/١، المسلسل ١٠٩، العيني ٤٣٦/١، شرح ابن يعيش ١٤٧/٣، ٤٥/٨، التصريح ١٣٧/١، شرح التبريزي ٢٣١/١، شرح المرزوقي ٥٩١، اللسان (١٥).
- (٤) قال الرضي ٤٢/٢: (والرابعة حكاهما ابن الدهان، وهي تصريفها تصريف (ذو) بمعنى صاحب مع إعراب جميع متصرفاتها حملاً للموصولة على التي بمعنى صاحب). وانظر شرح الكافية لابن مالك ٢٧٤/١ - ٢٧٥.

٧٨ - قُولَا لِهَذَا الْمَرْءِ ذُو جَاءٍ سَاعِيًا هَلُمَّ . . . . .

### فصل

وَأَمَّا «ذَا» مَعَ «مَا»<sup>(١)</sup> فَمَوْصُولٌ. بَص: وَلَا مَوْصُولٌ مِنْ صَيَغِ الْإِشَارَةِ سِوَاهُ<sup>(٢)</sup>. وَمِنْهُ «وَسَتَلُونَكُمْ مَاذَا يُنْفِقُونَ»<sup>(٣)</sup> أَي: مَا الَّذِي<sup>(٤)</sup>، وَقَوْلُهُ:

٧٩ - أَلَا تَسْأَلَانِ الْمَرْءَ مَاذَا يُحَاوِلُ

٧٨ - مِنَ الطَّوِيلِ، وَتَمَامُهُ:

هَلُمَّ فَإِنَّ الْمَشْرُفِيَّ الْفَرَائِضُ

وَهُوَ لِقَوْلِ الطَّائِي (شَاعِرِ إِسْلَامِيٍّ مِنْ شُعْرَاءِ الدَّوْلَةِ الْأُمَوِيَّةِ فِي عَهْدِ مَرْوَانَ بْنِ مُحَمَّدٍ آخِرِ خُلَفَائِهَا).

وَالْبَيْتُ أَوَّلُ ثَلَاثَةِ آيَاتٍ قَالَهَا فِي سَاعٍ جَاءَ يَطْلُبُ إِبِلَ الزَّكَاةِ. السَّاعِي: الَّذِي يَلِي جَمْعَ الزَّكَاةِ مِنْ أَرْبَابِهَا.

وَالشَّاهِدُ فِيهِ أَنَّ (ذُو) الطَّائِيَّةِ مَبْنِيَّةٌ تَلْزِمُ الْوَائِي فِي الْأَحْوَالِ الثَّلَاثَةِ، وَهِيَ فِي الْبَيْتِ صِفَةٌ لِلْمَرْءِ، أَي: قَوْلَا لِهَذَا الْمَرْءِ الَّذِي جَاءَ يَطْلُبُ الزَّكَاةَ.

الْإِنْصَافُ ٣٨٣/١، الْخَزَانَةُ ٢٨/٥، الرُّضِي ٤١/٢، شَرْحُ الْمَرْزُوقِيِّ ٦٤٠، مَعْجَمُ الشُّعْرَاءِ لِلْمَرْزُبَانِيِّ ٤٠٧، الْأَشْمُونِيُّ ١٥٧/١.

(١) يَعْنِي (مَا) الِاسْتِفْهَامِيَّةَ.

(٢) انْظُرْ شَرْحَ الرُّضِيِّ ٤٢/٢.

(٣) سُورَةُ الْبَقَرَةِ، آيَةُ: ٢١٩.

وَلَا يَسْتَقِيمُ تَمَثُّلُهُ بِهَا إِلَّا بِذِكْرِ جَوَابِ (مَاذَا) وَهُوَ قَوْلُهُ تَعَالَى: «قُلِ الْكُفْرُ» وَقَوْلُهُ تَعَالَى: «وَسَتَلُونَكُمْ مَاذَا يُنْفِقُونَ قُلِ الْكُفْرُ» لِأَنَّهُ إِنْ كَانَ مَرْفُوعًا كَانَتْ (مَا) اسْتِفْهَامِيَّةً وَ(ذَا) مَوْصُولَةً عَلَى تَقْدِيرٍ: الَّذِي يُنْفِقُونَهُ الْعَفْوُ. وَإِنْ كَانَ مَنْصُوبًا كَانَتْ (مَاذَا) اسْمًا وَاحِدًا مَرْكَبًا مِنْ كَلِمَتَيْنِ فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ بِالْفِعْلِ، وَالتَّقْدِيرُ: أَي شَيْءٍ يُنْفِقُونَ؟ قُل: أَنْفَقُوا الْعَفْوُ.

وَقَدْ قَرَأَ بَرَفَعُ (الْعَفْوُ) أَبُو عَمْرٍو وَحْدَهُ مِنَ السَّبْعَةِ، وَقَرَأَ الْبَاقُونَ بِالنَّصْبِ.

انْظُرْ: الْإِقْنَاعَ ٦٠٨/٢، شَرْحَ الْكَافِيَةِ لِابْنِ مَالِكٍ ٢٨٢/١، شَرْحَ ابْنِ عَمِيشٍ ١٤٩/٣.

(٤) (أَي مَا الَّذِي): سَاقِطَةٌ مِنْ ت، م.

٧٩ - مِنَ الطَّوِيلِ، وَعَجْزُهُ:

أَنْحَبُ فَيُقْضَى أَمْ ضَلَّالٌ وَبَاطِلٌ

وَهُوَ مُطْلَعٌ كَلِمَةً لِلْبَيْدِ بْنِ رَبِيعَةَ (دُبُيَّاتُهُ ٢٥٤) يَرِثِي بِهَا النِّعْمَانَ بْنَ الْمَنْذَرِ. وَفِيهَا يَقُولُ:

أَلَا كُلُّ شَيْءٍ مَا خَلَا اللَّهَ بَاطِلٌ وَكُلُّ نَعِيمٍ لَا مُحَالَةَ زَائِلٌ =

ك: بل وغيره منها<sup>(١)</sup>، نحو ﴿وَمَا تَلَكَ يَمِينِكَ﴾<sup>(٢)</sup>. وقوله:

٨٠ - . . . . . أَمِنْتُ وَهَذَا تَحْمِلِينَ طَلِيْقُ

قلنا: لا وَجْهَ لذلك، مع احتمالَي بقاءِهما على مَعْنَى الإشارة، و«يَمِينِكَ» و«تَحْمِلِينَ» حالان<sup>(٣)</sup>.

= والشاهد فيه: مجيء (ذا) اسماً موصولاً بمعنى الذي، ويدل عليه أنه رفع قوله: (نحب) وهو مردود على (ما) وراجع إليه.

كتاب سيبويه ٤١٧/٢، معاني الفراء ١٣٩/١، المعاني الكبير ١٢٠١، المخصص ١٤/١٠٣، التنصرة ٥١٨/١، مجالس ثعلب ٤٦٢، البغداديات ٣٧١، شرح ابن عصفور ٢/٤٧٩، الجمل ٣٣١، الخزائن ١٤٥/٦، اللسان (ذو، ذات، حول) المغني ٣٩٥، شرح شواهد ص ٥٥، ابن الشجري ١٧١/٢، ٣٠٥، اللامات ص ٥٠، التصريح ١٣٩/١، العيني ٧/١، شرح ابن يعيش ١٤٩/٣، ٢٣/٤.

(١) أي: وغير (ذا) من أسماء الإشارة تكون موصولة.

(٢) سورة طه، الآية: ١٧. أي: ما التي يمينك. وانظر الرضي ٤٢/٢.

٨٠ - من الطويل، وصدوره:

عَدَسٌ مَا لِعَبَادٍ عَلَيْكَ إِمَارَةٌ

وهو ليزيد بن ربيعة بن مفرغ الحميري.

عَدَس: كلمة زجر للبغال. عباد: هو عباد بن زياد ابن أبيه أمير سجستان، وكان قد سجن الشاعر لشعر قاله إلا أن اليمانية كلموا فيه معاوية بن أبي سفيان، فأرسل بريداً خاصاً يحمل الأمر بإطلاقه، فلما قدم له أحد بغال البريد قال هذا البيت في جملة أبيات.

ويرى: «نحوت» مكان «أمنت».

والشاهد فيه للكوفيين: استعمال «هذا» بمعنى (الذي) فدل على أن أسماء الإشارة تكون بمعنى الأسماء الموصولة. ورد البصريون ذلك ووجهوا البيت بأن (تحمّلين) فيه في موضع الحال، كأنه قال: وهذا محمولاً طليق، ويحتمل حذف الموصول أيضاً أي: وهذا الذي تحمّلين طليق، وهو جائز في الضرورة.

المحتسب ٩٤/٢، ابن الشجري ١٧٠/٢، الإنصاف ٧١٧/٢، الأغاني ١٩٦/١٨، المغني ٦٠٢، شرح شواهد ٢٩١، حاشية الأمير علي المغني ٨٩/٢، الشعر والشعراء ٣٢٤، التنصرة ٥١٩/١، شرح ابن يعيش ١٦/٢، ٢٣/٤، ٢٤، ٧٩، العيني ٤٤٢/١، معاني الفراء ١٧٧/١، شرح ابن عصفور ١٦٩/١، الرضي ٤٢/٢.

(٣) عقد الأنباري المسألة رقم (١٠٣) في الإنصاف ٧١٧/٢، لخلاف البصريين والكوفيين في

هذه المسألة. وانظر ابن يعيش ٢٤/٤.

## فرع:

وجواب «ماذا صنعت» - حيث هو بمعنى الذي - مرفوع، ليكون الجواب جملة اسمية كالمبتدأ، وحذف المبتدأ فيه، لدلالة السؤال عليه. وحيث هو بمعنى «أي شيء» منصوب (لِطَبَاقِ السَّوَالِ إِذْ)<sup>(١)</sup> يصح تسليط الفعل المتأخر عليه، بخلافه موصولاً، إذ لا يعمل ما بعد الموصول فيما قبله، إذ الصلة كالجاء منه<sup>(٢)</sup>، وبعض الكلمة لا يعمل. وإذا صح تسليط المتأخر ففي النصب يجب كونهما فعليتين<sup>(٣)</sup>، ليتطابقا. وعلى الوجهين<sup>(٤)</sup> قرئ «قُلْ الْعَفْوَ»<sup>(٥)</sup> رفعا ونصبا<sup>(٦)</sup>.

## فصل

والصلة لازمة للموصول، إذ هي تامة<sup>(٧)</sup>. وهي إما مفردة، وليس إلا صلة اللام اسم فاعل أو مفعول، لشبهها لام التعريف<sup>(٨)</sup>، أو جملة، وهي إما أن يجوز

(١) ما بين القوسين ساقط من الأصل، ش، م.

(٢) (منه) ساقطة من ش.

(٣) كما في قوله تعالى: «مَاذَا أَنْزَلَ رَبِّكُمْ قَالُوا خَبَرٌ» في قراءة النصب. وقد قدمت بيان ذلك في هامش ص ١٩٨. وانظر الرضي ٥٨/٢ - ٥٩.

(٤) أي: على كون (ذا) بمعنى الذي، وعلى كونها بمعنى (أي شيء).

(٥) سورة البقرة، الآية: ٢١٩. وقد تقدم تخريج القراءة فيها في ص ١٩٨.

(٦) انظر ص ١٩٨ مع الهامش.

(٧) في ش: تامة.

(٨) اسم الفاعل أو المفعول وإن كان مفرداً في اللفظ إلا أنه مؤول بجملة فعلية.

قال الرضي ٣٨/٢: (فتقول بناء على مذهب الجمهور إن أصل الضارب والمضروب الضَرْب والضَرْب، فكروا دخول اللام الاسمية المشابهة للحرفية لفظاً ومعنى على صورة الفعل، إما لفظاً فظاهراً، وإما معنى فلصيرورة اللام مع ما دخلت عليه معرفة كالحرفية مع ما تدخل عليه، فصيروا الفعل في صورة الاسم، الفعل المبني للفاعل في صورة اسم الفاعل، والمبني للمفعول في صورة اسم المفعول، لأن المعنيين متقاربين، إذ معنى «زيد ضارب»، زيد ضَرْب أو يُضْرَب، و«زيد مضروب»، أي ضَرْب أو يُضْرَب. وانظر شرح الكافية لابن مالك ٢٩٨/١.

حذف صدرها<sup>(١)</sup>، وليس<sup>(٢)</sup> إلا صلة «أي»، فتبنى<sup>(٣)</sup> في أكثر<sup>(٤)</sup> (بص)، لشبهه<sup>(٥)</sup> «قَبْلُ» و«بَعْدُ»<sup>(٦)</sup> كقوله:

٨١ - . . . . . فَسَلَّمْ عَلَى أَيُّهُمْ أَفْضَلُ

وَتَعْرُبُ عِنْدَ (ل. ي.)<sup>(٧)</sup>، للإضافة<sup>(٨)</sup>، ومنه «ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ»<sup>(٩)</sup>.

(١) وذلك في الاسمية، أما الفعلية فلا يحذف منها شيء، فلا تبنى (أي) معها.  
ويشترط لحذف صدر الاسمية - وهو المبتدأ - أن يكون ضميراً راجعاً إلى (أي). انظر  
الرضي ٥٧/٢.

(٢) في ش: فليس.

(٣) في ش: (فتنى).

(٤) في ت، م: الأكثر.

(٥) في ش، ت: لشبهه.

(٦) انظر شرح ابن يعيش ١٤٥/٣.

٨١ - تقدم هذا الشاهد برقم (٧٦).

(٧) ش: لي.

(٨) قال سيبويه ١٩٨/٢ (وسألت الخليل رحمه الله عن قولهم: اضرب أيهم أفضل، فقال: القياس النصب، كما تقول: اضرب الذي أفضل، لأن «أيا» في غير الجزاء والاستفهام بمنزلة «الذي»).

وقال في ١٩٩/٢: (وزعم الخليل أن «أيهم» إنما وقع في «اضرب أيهم أفضل» على أنه حكاية، كأنه قال: اضرب الذي يقال له: أيهم أفضل، وشبهه بقول الأخطل:

ولقد أبيت من الفتاة بمنزلي فأبيت لا خريج ولا مَحْرُوم)

ونقل عن الجرمي قوله: (خرجت من الخندق - يعني خندق البصرة - حتى صرت إلى مكة لم أسمع أحداً يقول: اضرب أيهم أفضل). أي: كلهم ينصب.

قال ابن يعيش: وهذا لا يمنع أن يكون غيره سمع خلاف ما رواه، ويكون ما سمعه لغة لبعض العرب.

انظر: الرضي ٥٧/٢، وابن يعيش ١٤٦/٣.

(٩) سورة مريم، الآية: ٦٩.

وقد قرأها بفتح (أيهم) معاذ بن مسلم الهراء، وطلحة بن مصرف. =

وَمَنْ أَعْرَبَهَا جَعَلَ «أَيْهُمْ» فِي الْآيَةِ فَاعِلَ «شِيعَةٍ»، لِيَتَضَمَّنَهُ مَعْنَى «تَشْيِيعٍ»، وَمَعْمُولٌ لِنَتْرَعَنَّ «مِنْ» وَمَا بَعْدَهُ<sup>(١)</sup>.

وقيل: إِنْ قُطِعَتْ مَعَ حَذْفِ صَدْرِ الصَّلَةِ - نَحْوِ «اضْرِبْ/ أَيْ أَفْضَلُ» - بُيِّنَتْ، وَإِلَّا أَعْرَبْتُ نَحْوِ «أَيْهُمْ»<sup>(٢)</sup>.

فَإِنْ بَرَزَ صَدْرُ الْجُمْلَةِ<sup>(٣)</sup> أَعْرَبْتُ اتِّفَاقًا، نَحْوِ «أَيْهُمْ هُوَ أَفْضَلُ»<sup>(٤)</sup>.

أَوْ يَجِبُ تَمَامُهَا<sup>(٥)</sup>، وَذَلِكَ مَعَ سَوَى «أَيْ»، إِلَّا حَيْثُ تَطُولُ<sup>(٦)</sup> نَحْوِ «مَا أَنَا بِالَّذِي قَاتِلٌ لَكَ سُوءًا»<sup>(٧)</sup> وَنَحْوَهُ.

= انظر مختصر في شواذ القرآن لابن خالويه ٨٦، وشرح الكافية لابن مالك ٢٨٦/١، وذكر سيبويه ٣٩٩/٢ عن الكوفيين أنهم يقرؤون: (أيهم) في الآية بالنصب، حكاه هارون القاري عنهم واستجاد سيبويه هذه اللغة. وقد أولوا الرفع فيها على وجوه ذكرها عنهم ابن يعيش في شرح المفصل ١٤٦/٣. ونسب إليهم الرضي في شرحه ٥٧/٢ أنهم يرونها معربة مرفوعة بالابتداء وخبرها (أشد)، (ومن كل شيعة) معمول لنتزعن كما تقول: أكلت من كل طعام، فتكون (من) للتبعض والكلام محكي، وهو قول الخليل الذي نقلته عن سيبويه آنفاً.

(١) انظر الهامش السابق، وشرح ابن يعيش ١٤٦/٣٤، وشرح الكافية لابن مالك ٢٨٦/١.

(٢) في ت: (أيهم أفضل). وانظر الرضي ٥٧/٢ - ٥٨.

(٣) ش: الصلة.

(٤) انظر شرح الكافية لابن مالك ٢٨٥/١، وشرح الرضي ٥٧/٢.

(٥) عطف على قوله: «وهي إما أن يجوز حذف صدرها».

(٦) ش: ما سوى.

(٧) أي: الصلة، فيجوز حذف صدرها.

(٨) قال سيبويه ١٠٨/٢: (واعلم أنه يقيح أن تقول: «هذا من منطلق» إذا جعلت المنطلق حشواً أو وصفاً، فإن أطلت الكلام فقلت: من خير منك، حسن في الوصف والحشو، زعم الخليل رحمه الله أنه سمع من العرب رجلاً يقول: «ما أنا بالذي قاتل لك سوءاً» وما أنا بالذي قاتل لك قبيحاً. فالوصف بمنزلة الحشو المحشو لأنه يحسن بما بعده، كما أن الحشو المحشو إنما يتم بما بعده). والحشو في كلام سيبويه يعني به جملة الصلة.

وقال في ٤٠٤/٢: «وزعم الخليل رحمه الله أنه سمع عربياً يقول: «ما أنا بالذي قاتل لك شيئاً» وهذه قليلة، ومن تكلم بهذا فقياسه: اضرب أيهم قاتل لك شيئاً».

وانظر شرح ابن يعيش ١٥١/٣.

## فصل

والصلة الجُمْلِيَّةُ إما اسميَّةٌ، نحو «الذي أبوه منطلق»، أو فعليَّةٌ، نحو «الذي قام أبوه»، أو شرطيةٌ، نحو «الذي إنْ تُعْطِيَ يَشْكُرَكَ»، أو ظرفيةٌ، نحو «الذي عندك»، أو حرفيةٌ نحو «الذي في الدار».

وشرطها تقدُّمُ علمِ المخاطَبِ بمضمونها<sup>(١)</sup>، وكونها<sup>(٢)</sup> خبريةٌ أو في جُحْمِها<sup>(٣)</sup>، فيمتنعُ «الذي قُمَ»، «الذي نَعِمَ الرجلُ»، «الذي ما أَحْسَنُهُ»<sup>(٤)</sup> إلا بتأويل، وحصولُ عائد منها إلى الموصول، ليربطَ بينهما، نحو «الذي قام»<sup>(٥)</sup> فيمتنعُ «الذي قام زيدٌ»، ويجوزُ «الذي قام أبوه».

## فرع:

والعائدُ الفاعلُ يمتنعُ حذفه، لا المبتدأُ إنْ طالت الجملةُ كما مر<sup>(٦)</sup>.  
ويجوزُ حذفُ المنصوبِ مطلقاً<sup>(٧)</sup>، نحو «وما عَمِلْتُ أَيْدِيَهُمْ»<sup>(٨)</sup>.

(١) انظر شرح الرضي ٣٧/٢.

(٢) ش: وكونه.

(٣) في الأصل، ت: (حكمه). قال ابن يعيش ١٥٠/٣: (وهي الجمل المتمكنة في باب الخبر، وصلح فيها أن يقال فيه: صدق أو كذب، وجاز أن تقع صفة للنكرة، فأما الاستفهام فلا يجوز أن يوصل به «الذي» وأخواتها، لا يجوز: جاءني الذي أزيد أبوه قائم؟ وكذلك الأمر والنهي، لما ذكرناه من أنها لا تقع صفة للنكرة، إذ كانت لا تحتل الصدق، والكذب). وانظر الرضي ٣٧/٢.

(٤) في ش: ما أحسنك.

(٥) والعائد فيها الضمير في (قام).

(٦) انظر ص ٢٠٣ مع الهامش.

(٧) د: (غالباً). وقيد الرضي بشرطين: الأول كونه مفعولاً، والثاني ألا يكون منفصلاً بعد «ال». شرح الرضي ٤٢/٢.

(٨) سورة يس، الآية: ٣٥.

قرأ أبو بكر وحزرة والكسائي: (وما عملت) بلا هاء، وقرأ الباقر من السبعة: (وما علمته) بالهاء.

قال الفراء: (وكل صواب). والعرب تضر الهاء في «الذي» و«من» و«ما» وتظهرها، وكل ذلك صواب). انظر الإقناع ٧٤٢/٢، ومعاني الفراء ٣٧٧/٢.

وأما المجرور: فأما بإضافة معنوية امتنع حذفه، نحو «الذي غلامه زيد»، أو لفظية فيجوز قليلاً، نحو «فاقص ما أنت قاص»<sup>(١)</sup> أي: قاضيه.  
وأما بحرف جر<sup>(٢)</sup> جاز حذفه إن<sup>(٣)</sup> دخل على الموصول واتخذ معنى متعلقهما كقوله:

٨٢ - نصلي<sup>(٤)</sup> للذي صلت قريش . . . . .

أي: له. فإن لم يتحد امتنع/، نحو «سُررت بالذي مرت به»<sup>(٥)</sup>.  
وكذا إن لم يتكرر<sup>(٦)</sup> الحرف فلا يحذف<sup>(٧)</sup> إلا قليلاً نحو «ويحسار ما كان لهم الخيرة»<sup>(٨)</sup> أي: . . . . .

(١) سورة طه، الآية: ٧٢.

(٢) عطف على: فأما بإضافة.

(٣) د: إذ.

(٤) في غيرت: (أصلي) وما أثبتته موافق لما في مصادر الشاهد.

٨٢ - الوافر، وعجزه:

وَتَعْبُدُهُ وَإِنْ جَحَدَ الْعُمُومُ

ولم ينسب أحد ممن استشهدوا به لقاتل معين.

الشاهد: حذف العائد المجرور مع حرف الجر، والأصل: نصلي للذي صلت له قريش.

المقرب ٦٢/١، شرح الجمل لابن عصفور ١/١٨٥، شرح الكافية لابن مالك ١/٢٩٣،

شرح التسهيل له ١/٣٥، قطر الندى ١١٣.

(٥) بخلاف (مرت بالذي مرت) فإنه يجوز حذف العائد فيه لأن الموصول مجرور بمثل ما

جر به العائد لفظاً ومعنى. وانظر شرح الكافية لابن مالك ١/٢٩٢.

(٦) د: ينكر.

(٧) في غير الأصل: فلا حذف.

(٨) قوله تعالى: ﴿وَرَبُّكَ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ وَيَخْتَارُ مَا كَانَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ سُبْحَانَ اللَّهِ وَتَعَالَى عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ [سورة القصص: ٦٨].

ذهب أكثر المفسرين إلى أن (ما) نافية، أي: ليس لهم الخيرة، وإنما هي لله تعالى، كقوله -

جل شأنه - : «وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا لِمُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ

أَمْرِهِمْ». وذهب الطبري إلى أن (ما) موصولة، منصوبة بـيختار، أي: ويختار من الرسل

والشرائع ما كان خيرة للناس. =



فيه، وقوله: ﴿أَتَسْجُدُ لِمَا تَأْمُرُنَا﴾<sup>(١)</sup> أي: به، وقوله:

٨٣ - فَقُلْتُ لَهَا لَا وَالَّذِي حَجَّ حَاتِمٌ

أي: إليه، وقوله:

٨٤ - لَعَمْرُكَ إِنَّ الْبَيْتَ بِالطَّاهِرِ الَّذِي مَرَرْتُ وَإِنْ لَمْ آتِ لِي شَائِقٌ

فروع:

ولا تُقَدِّمُ الصَّلَاةَ عَلَى الْمَوْصُولِ، إِذْ هِيَ كَالْجُزْءِ مِنْهُ. وَلَا يَفْصَلُ بَيْنَهُمَا إِلَّا بِمَعْمُولِ الصَّلَاةِ، نَحْوُ «الَّذِي إِيَّاهُ ضَرَبْتُ»<sup>(٢)</sup>، أَوْ بِمَعْطُوفٍ عَلَيْهِ<sup>(٣)</sup> كَقَوْلِهِ:

= وأنكر أن تكون (ما) نافية، لثلاث يكون المعنى: إنه لم تكن لهم خيرة فيما مضى، وهي لهم فيما يستقبل، ولأنه لم يتقدم كلام يُنْفَى. وروي عن ابن عباس معنى ما ذهب إليه الطبري. وقد رد هذا القول بتقدم العائد على الموصول، وأجيب عنه بأن التقدير: ما كان لهم فيه الخيرة، وحذف للدلالة المعنى. انظر البحر المحيط ١٢٩/٧.

(١) سورة الفرقان، الآية: ٦٠.

٨٣ - من الطويل، وعجزه:

أَخُونَكَ عَهْدًا إِنِّي غَيْرُ خَوَانٍ

وهو للفرزيان بن سَهْلَةَ الْجَزَمِي (شاعر جاهلي).

ورواية أبي زيد:

فقال مجيباً والذي حج حاتم

ورواية الخزاعة: فقلت له.

والشاهد: حذف عائد الموصول مع حرف الجر، والتقدير: حج حاتم إليه.

نوادير أبي زيد ٦٥ شرح الرمزي ١٦٢٨ وفيه تسعة أبيات ليس فيها البيت الشاهد واستدرك في الحاشية.

شرح الرضي ٤٢/٢، الخزاعة ٥٦/٦، حاشية يس ١٤٧/١.

٨٤ - لم أقف لهذا البيت على ذِخْرٍ فِي كُتُبِ النُّحُو وَالْأَدَبِ الَّتِي أَمَكَّنَتْنِي الرَّجُوعُ إِلَيْهَا وَالشَّاهِدُ حَذْفُ الْعَائِدِ فِي (مَرَرْتُ) وَالتَّحْدِيدُ: مَرَرْتُ بِهِ.

وشائق: اسم فاعل من شاقه يشوقه فهو شائق، والمفعول مشوق.

انظر الصحاح (شوق).

(٢) انظر شرح الرضي ٦٠/٢.

(٣) أي: على الموصول.

٨٥ - إِنَّ اللّوَاتِيَّ وَالَّتِيَّ وَاللَاتِيَّ  
زَعَمْنَ أَنِّي كَبِرْتُ لِذَاتِي

وقد تحذف الصلة وجوباً فيما عظم عند المخير حتى لم يملك الخبر به<sup>(١)</sup>،  
كقوله<sup>(٢)</sup>:

٨٦ - بعد اللَّتْيَا . . . . . والتي

وجوازاً مع القرينة كقوله :

٨٥ - هذا الرجز لم ينسبه أحد ممن استشهدوا به لقاتل معين، وذكر الجوهري أنه أنشده أبو عبيد.  
وقال البغدادي: لا أعرف ما قبله ولا قائله مع كثرة وجوده في كتب النحو.  
والرواية في جميع المصادر: «من اللواتي». ويروى في المعجز (يزعمن) مكان (زعمن).  
وفي اللسان:

زعمن أن قد كبرت لذاتي

والشاهد فيه: الفصل بين الصلة والموصول بمعطوف على الموصول وهو «التي»  
و«اللاتي». وفيه شاهد أيضاً على مجيء أكثر من موصولين مشتركة في صلة واحدة. أمالي  
ابن الشجري ١/ ٢٤، الشعر والشعراء ٨٨/ ١، مجاز القرآن ٩/ ١، تفسير القرطبي ٥/  
٨٣، الشيرازيات لأبي علي ق ٩٤/ ب، الصحاح (لتي)، اللسان (لتا) شرح ابن عصفور  
٩٣/ ١، ١٨٧، المساعد ١/ ١٧٧، الرضي ٢/ ٦٠، الخزانة ٦/ ١٥٤.

(١) كذا في جميع النسخ، ولعل صوابها: الإخبار به، أو عنه.

(٢) غير الأصل: «كقولهم» على أنه مثل، وقد ذكره الميداني في مجمع الأمثال ٩٧/ ١.

٨٦ - الرجز بتمامه:

بعد اللتيا واللتيا والتي

وهو للمعجاج في ديوانه ص ٦. وبعده:

إِذَا عَثْنَهَا أَنفُسٌ تَرَدَّتْ

اللتيا: تصغير (التي) على غير قياس، وهو في معنى التشيع والتفطيع والمراد باللتيا والتي  
الدواهي الصغيرة والكبيرة.

والشاهد: حذف صلة «اللتيا» لقصد التعظيم. قال الرضي: (وقد التزم حذفها مع «اللتيا»  
معطوفاً عليها «التي» إذا قصد بهما الدواهي، ليفيد حذفها أن الداهيتين الصغيرة والكبيرة  
وصلتا إلى حد من العظم لا يمكن شرحه ولا يدخل في حيز البيان، فلذلك تركنا على  
إيهامهما بغير صلة مبينة). =

٨٧ - فَلِإِنْ أَدَعَ<sup>(١)</sup> اللواتي مِنْ أَناسٍ أَضَاعُوهُنَّ لَا أَدَعَ الَّذِينَ  
ك: وقد يحذف الموصول جوازاً، إلا «الذي»<sup>(٢)</sup>، كقوله تعالى: ﴿وَمَا يَمَّا إِلَّا

= واستشهد به سيبويه على حذف صلة «التي» اختصاراً، لعلم السامع بالمراد. وتعقبه  
الشتمري بأن صلة «التي» موجودة، وهي قوله:

إذا علتها أنفس تردت

وقال: فإذا أن يكون سيبويه لم يرد هذا بعده، وإما أن يكون قد رواه فجعله صلة للتي  
وحدها، وحذف صلة «اللتيا» في ذلك. وحسن حذف صلة «اللتيا» لتصغيرها الدال على  
شاعتها.

واستشهد به سيبويه أيضاً على تصغير «التي» على «اللتيا».

سيبويه ٣٤٧/١، ٤٨٨/٣، نوادر أبي زيد ٢٢، ابن الشجري ٥٤/١، شرح ابن عبيش ٥/١٤٠،  
المقتضب ٢٨٩/٢، المغني ٨١٦، الصحاح (لتي)، اللسان (لتا).

٨٧ - البيت من الوافر، وقائله الكمي بن زيد (ديوانه ١٣٠/٢) من قصيدة طويلة هجا بها  
قحطان تعصباً لمضر. قال البغدادي: قال أبو علي الفارسي في إيضاح الشعر: أنشده أحمد  
ابن يحيى ثعلب وقال: يقول فإن أدع النساء اللاتي أولادهن من رجال قد أضاعوا هؤلاء  
النساء، أي: لا أهجو النساء، ولكن أهجو الرجال الذين لم يمنعون. فعل تفسيره بنغي  
أن يكون البتداء مضمراً في الصلة. كأنه قال: فإن أدع اللواتي أولادهن من أناس أضاعوهن  
فلم يحموهن كما تحمي البعولة أزواجها، فلا أدع الذين، والتقدير: أن أدع هؤلاء النساء  
الضعاف لا أدع هجو الرجال المضيعين وذمهم، فالمضاف محذوف في الموضعين.

والشاهد فيه: حذف صلة الموصول وهو (الذين) للعلم به.

شرح الرضي ٦٠/٢، الخزانة ١٥٧/٦، فصل المقال ٢٩٥.

(١) في جميع النسخ سوى ت: (أدعو). وكذا التي في عجز البيت. وهو خطأ. لأن الرواية  
(أدع) بمعنى أترك. وحتى لو سلمنا أن الرواية (أدعو) بمعنى أنادي فإثبات الواو فيه خطأ  
آخر لأنه مجزوم بحذف حرف العلة. وقد وقع مثل في بعض نسخ شرح الرضي. انظر  
حاشية الجرجاني عليه ٦٠/٢، وانظر ما تقدم في تفسير البيت.

(٢) كذا في جميع النسخ، وصوابها. إلا (ال). لأن الكوفيين إنما أجازوا حذف غير الألف  
واللام من الموصولات الاسمية.

قال الرضي ٦٠/٢: (وأجاز الكوفيون حذف غير الألف واللام من الموصولات الاسمية  
خلافاً للبصريين. قالوا: قوله تعالى: ﴿وَمَا يَمَّا إِلَّا لَمْ يَمَّا مَقَامٌ مَقَامٌ﴾ أي: إلا من له مقام).  
وقال السيوطي في الهمع ٨٨/١: (في جواز حذف الموصول إذا علم مذاهب: أحدها  
الجواز في الاسمي غير «ال» دون الحرفي غير «أن» وعليه الكوفيون والبغداديون والأخفش  
وابن مالك).

لَمْ مَقَامٌ مَّتْلُومٌ<sup>(١)</sup> أي: مَنْ له<sup>(٢)</sup> (مقام معلوم)<sup>(٣)</sup>.  
بص: لا، وقدروا<sup>(٤)</sup> «وما مِنَّا»<sup>(٥)</sup> أحد<sup>(٦)</sup>.

### فصل

وقد يخبر به وعنه، ويكون فاعلاً ومفعولاً ومجروراً. وأتِيَ به، توصلاً إلى وصف المعارف بمضمون الجمل، تقول<sup>(٧)</sup>: «جاءني الرجل الذي قام»، ولو قلت: «جاءني الرجل»<sup>(٨)</sup> قام، لم يفهم وصفه بالقيام.

### فرع:

وإذا أردت تعيين ما عُرف جملة بغير اللفظ الموضوع عليه صَدَرَتْ «الذي» ووصلتها بما عَلِمَ به، وجعلت موضع اسم المراد تعيينه<sup>(٩)</sup> ضميراً لها، وأخزنته خَبِراً عنها<sup>(١٠)</sup>. فإذا اسْتَبْهَمَ اسْمٌ، وَقَدْ عُرفَ مُسَمَّاهُ بوصفٍ

(١) سورة الصافات، الآية: ١٦٤.

(٢) انظر شرح الرضي ٦٠/٢.

(٣) ساقط من الأصل، ت، م. وسقط (معلوم) فقط من ن، د.

(٤) د: وقدروا.

(٥) (وما منا): ساقطة من ت.

(٦) قال الرضي ٦١/٢: (ولا وجه لمنع البصريين من ذلك من حيث القياس، إذ قد يحذف بعض حرف الكلمة، وإن كانت فاء وعيناً كشَيْءٍ وَسُوءٍ، وليس الموصول بالزق منها).

(٧) مكان (تقول) في الأصل، ت: (نحو).

(٨) في الأصل: (الذي) مكان (الرجل) وهو خطأ.

(٩) في الأصل: تعيينه.

(١٠) طريقة الإخبار بالذي وفروعه أن تصدّر الجملة بالموصول ويُزَعِ الاسم الذي يراذ الإخبار عنه من الجملة ويوضع موضعه ضمير يعود إلى الموصول، ويكون في المعنى هو ذلك الاسم المتزوع، ثم يؤتى بالاسم المؤخر فيجعل خبراً عن الموصول. مثال ذلك: (زيد منطلق) إذا أريد الإخبار عن (زيد) بالذي فيقال: «الذي هو منطلق زيد» فقد نزع «زيد» من الجملة وجعل بدله ضمير وهو مبتدأ كما كان «زيد» مبتدأ قبل تأخيرها، و«منطلق» خبره على ما كان أولاً، والجملة من المبتدأ والخبر صلة الذي، و(زيد) خبر عن الاسم الموصول أما إن أريد الإخبار عن (منطلق) من (زيد منطلق) فيقال: الذي زيد هو منطلق. انظر شرح ابن عبيش ١٥٧/٣، وشرح الرضي ٤٤/٢ - ٤٥.

له، نحو<sup>(١)</sup> كونه مضروباً، أو ضارباً، أو غيرهما، قلت: «الذي ضَرَبْتُهُ زيداً»، حيث قد عُرِفَ من جهةٍ ضربه، وأردت تعريف<sup>(٢)</sup> اسمه، أو المضروب هو زيد<sup>(٣)</sup>. فيمتنع<sup>(٤)</sup> مثل ذلك في ضمير الشأن، لوجوب تصدُّره<sup>(٥)</sup>، وفي الموصوف، لثلا يوضع مكانه مضمر، والمضمر لا يوصف، وفي الصفة لثلاً يوصَفُ بمضمر<sup>(٦)</sup>، وفي الضمير المستحق لغير المخبر عنه، لثلا يُخَلَّ بعائِدِ الموصول، أو المبتدأ بعده<sup>(٧)</sup>، أو في الاسم المشتمل عليه لذلك<sup>(٨)</sup>، أو المصدر العامل<sup>(٩)</sup>، أو الحال، لثلا يكون مكانهما ضمير<sup>(١٠)</sup>، ونحو ذلك.

(١) د: من نحو.

(٢) في غير د: معرفة.

(٣) أي: تعريف أن المضروب هو زيد. كذا يظهر لي، والله أعلم.

(٤) كذا في جميع النسخ، ولا وجه للقاء هنا، وصوابها: ويمتنع.

(٥) انظر شرح ابن يعيش ١٥٩/٣.

(٦) أي: الصفة المشبهة العاملة في ظاهر، وما الصفة التي نحو «قائم» من (زيد قائم) فيجوز الإخبار عنه إذا لم يعمل في الضمير المستتر نظراً إلى كونه في الأصل اسماً مستغنياً عن الفاعل.

انظر شرح الرضي ٤٦/٢.

(٧) أي: الضمير الذي استحقه غير الموصول، كالضمير في (زيد ضربته) و(زيد ضرب) و(زيد قائم) إذ المبتدأ استحق الضمير من هذه الأخبار، فلو قلت: (الذي زيد ضربته هو) فإن بقي الضمير كما كان راجعاً إلى زيد لم يجز لبقاء الصلة خالية من عائد إلى الموصول، وإن جعلت الضمير عائداً إلى الموصول بقي خبر المبتدأ - وهو جملة - خالياً من عائد إلى المبتدأ.

شرح الرضي ٤٧/٢.

(٨) أي الاسم الذي أحد جزأيه ضمير مستحق لغير الموصول نحو (زيد ضربت غلامه) فإن (غلامه) مشتمل على ضمير وهو الهاء الذي استحقه المبتدأ. المصدر السابق.

(٩) نحو (ضربي زيداً قائماً) قال الزمخشري: (لأنك لو قلت: «الذي هو زيداً قائماً ضربي» أعلمت الضمير، ولو قلت: «الذي ضربي زيداً أياه قائم» أضمرت الحال، والإضمار إنما يسوغ فيما يسوغ تعريفه). شرح المفصل لابن يعيش ١٥٩/٣.

(١٠) انظر شرح الرضي ٤٦/٢، وشرح ابن يعيش ١٦٠/٣.

### الصبني من الظروف

وأما الظروف فهي ما فُعِلَ فيه فعل مذكور من زمان أو مكان.

وتنقسم إلى معرب، وصبني<sup>(١)</sup>، ومبني وهو: «إِذْ» و«إِذَا» و«أَمْسٍ» و«الآن» و«قَطُّ» والغايات<sup>(٢)</sup>، و«مُذُّ» و«مُنْذُ»، وما أضيفَ إلى غير متمكِّنٍ و«بَيْنَ» و«مَعَ» و«لَدَى» و«حَيْثُ»، والاستفهاميات منها<sup>(٣)</sup>.

ف«إِذْ» عبارة عن الزمان الماضي، بُيِّنَتْ لِشَبِّهِ الحرف لفظاً. / وإضافتها إلى الجملتين: الاسمية، نحو «إِذْ زَيْدٌ قَائِمٌ»، والفعلية «إِذْ قَامَ زَيْدٌ»، ولا تَمَكَّنُ لهما<sup>(٤)</sup>.

(١) لم يذكرها هنا لأن كلامه في أقسام المبني.

(٢) هي الظروف المقطوعة عن الإضافة لفظاً لا معنى، حيث حذف ما تضاف إليه ونوى، وسميت بالغايات لأن غاية كل شيء ما ينتهي إليه، وهذه الظروف إذا أضيفت كانت غايتها آخر المضاف إليه، إذ به يتم الكلام، فإذا قطعت عن الإضافة وأريد معنى الإضافة بأن كان المضاف إليه متوياً لا منسياً صارت هي غايات الكلام ونهاياته. انظر شرح ابن يعيش ٨٥/٤ - ٨٦، وشرح الفريد للمعصام ٤٣٠ - ٤٣١. وفي علة بنائها قال ابن الحاجب في شرح الكافية ص ٨٠: «إنما بنيت لاحتياجها إلى ذلك النوي كاحتياج الحرف إلى غيره، ولذلك لا تبنى إلا إذا نوى».

(٣) (منها) ساقطة من ش.

والمراد الاستفهاميات من الظروف. وسيفرد مبحثاً للاستفهاميات يذكر فيه ما كان منها ظرفاً، وما ليس بظرف.

(٤) قال الرضي ١٠٧/٢ (فالواجبة الإضافة إليها واجبة البناء لأنها مضافة في المعنى إلى المصدر الذي تضمنته الجملة، وإن كانت في الظاهر مضافة إلى الجملة، فأضافتها إليها كلا إضافة، فشابهت الغايات المحذوف ما أضيفت إليه).

ويقال في سبب بنائها أيضاً إنها أشبهت الموصولات بتنزلها منزلة بعض الاسم فإنها تقع على الأزمنة الماضية كلها مبهمة فيها لا اختصاص لها ببعضها دون بعض، فلذا احتاج إلى ما يوضحها ويكشف عن معناها، وإيضاحها يكون بالجملة التي بعدها، فصارت بمنزلة بعض الاسم وشابهت الاسم الموصول والأسماء الناقصة المحتاجة إلى الصلات بتوقف معناها على ما بعدها.

شرح ابن يعيش ٩٦/٤.

وَاسْتَشْبَحَ (إِذْ زَيْدٌ قَامَ)، كراهةً أَمَارَتِي مَضِيٍّ فِي طَرَفِي الْجُمْلَةِ<sup>(١)</sup>.  
وَتَلَزَمَ النَّصَبَ مُحَلًّا بِالظَّرْفِيَّةِ أَوْ الْمَفْعُولِيَّةِ نَحْوُ ﴿وَأَذْكُرُ أَنَا عَادٍ إِذْ أَنْذَرَ قَوْمَهُ﴾<sup>(٢)</sup>، لِيَدُلَّ عَلَيْهَا مِنْهُ<sup>(٣)</sup>.

وَقَدْ يُضَافُ إِلَيْهَا (نَحْوُ)<sup>(٤)</sup>: ﴿بَعْدَ إِذْ جَعَلْنَا اللَّهَ﴾<sup>(٥)</sup>، ﴿بَعْدَ إِذْ أَنْتُمْ مُسْلِمُونَ﴾<sup>(٦)</sup>.  
وَقَدْ تُعَوَّضُ مِمَّا تُضَافُ إِلَيْهَا تَوْنِيْنًا، نَحْوُ «يَوْمِئِذٍ» وَ«حِينَئِذٍ»، قَالَ:

٨٨ - ..... وَأَنْتَ إِذْ صَحِيحٌ

وَقَدْ يُعْلَلُ بِهَا، نَحْوُ «حِينَئِذٍ إِذْ أَنْتَ كَرِيمٌ»<sup>(٧)</sup>.  
وَلَا يَعْمَلُ فِيهَا مَا يَلِيهَا، إِذْ هُوَ كَالْجُزْءِ مِنْهَا<sup>(٨)</sup>.

(١) قَالَ ابْنُ يَعِيشَ فِي الْمَوْضِعِ السَّابِقِ: (لَا يَكَادُونَ يَقُولُونَ: «إِذْ زَيْدٌ قَامَ» وَذَلِكَ لِأَن «إِذْ» ظَرْفٌ زَمَانٌ مَاضٍ، فَلِذَا كَانَ مَعَهُ فِعْلٌ مَاضٍ اسْتَحْبَبُوا إِيْلَاءَهُ إِيَّاهُ لِتَشَاكُلِ مَعْنَاهُمَا).

(٢) سُورَةُ الْأَحْقَافِ، آيَةُ: ٢١.

(٣) أَيُّ: مِنَ الْمَفْعُولِ.

(٤) (نَحْوُ) ثَابِتَةٌ فِي ت، ن فَقَطْ.

(٥) سُورَةُ الْأَعْرَافِ، آيَةُ: ٨٩.

(٦) سُورَةُ آلِ عِمْرَانَ، آيَةُ: ٨٠.

٨٨ - مِنَ الْوَاقِعِ، وَهُوَ بِتَمَامِهِ:

نَهَيْشَكَ عَنْ طَلَابِكَ أَمْ عَمْرٍو بِسَاقِيَةٍ وَأَنْتَ إِذَا صَحِيحٌ  
قَالَ أَبُو ذُوَيْبٍ الْهَذَلِيُّ، وَاسْمُهُ خُوَيْلِدُ بْنُ خَالِدِ بْنِ مَحْرَثٍ مِنْ مَقْطُوعَةٍ فِي سَعَةِ آيَاتٍ.  
وَفِيهِ شَاهِدٌ عَلَى أَنَّ التَّوْنِيْنَ اللَّاحِقَ لـ «إِذْ» عَوَّضٌ عَنِ الْجُمْلَةِ، وَالْأَصْلُ، وَأَنْتَ إِذَا الْأَمْرُ ذَاكَ  
وَفِي ذَلِكَ الْوَقْتُ.

الْخَصَائِصُ ٣٧٦/٢، شَرَحَ ابْنُ يَعِيشَ ٢٩/٣، ٣١/٩، دِيوَانُ الْهَذَلِيِّينَ ٦٨/١، شَرَحَ  
الْكَافِيَّةُ لِابْنِ مَالِكٍ ٩٤٠/٢، شَرَحَ الْمَرْزُوقِيُّ ٨٥٢، الْمَخْصَصُ ٥٦/٤، شَرَحَ السَّكْرِيُّ  
١٧١، شُرَاهِدُ الْمَغْنِي ٩٢، الْمُقْتَصِدُ ٧٤/١، الرِّضِيُّ ١٠٦/٢.

(٧) وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَلَنْ يَنْفَعَكُمْ الْيَوْمَ إِذْ ظَلَمْتُمْ أَنْفُسَكُمْ فِي الْقَتْلِ بِمَنْ تَكْفُرُونَ﴾ أَيُّ: وَلَنْ  
يَنْفَعَكُمْ الْيَوْمَ اشْتِرَاكُكُمْ فِي الْعَذَابِ لِأَجْلِ ظُلْمِكُمْ فِي الدُّنْيَا. انْظُرِ الْمَغْنِي لِابْنِ هِشَامٍ  
ص ١١٣.

(٨) فِي ش: (إِذْ هِيَ كَالْجُزْءِ مِنْهُ).

و«إذا» للمستقبل<sup>(١)</sup>، مبنية، لتضمينها معنى حرف الشرط<sup>(٢)</sup> خلا أنها للمقطوع به كـ ﴿إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ﴾<sup>(٣)</sup>.  
 به: وتضاف إلى الفعلية (فقط)<sup>(٤)</sup>، لأجل معنى الشرط<sup>(٥)</sup>. ش: ﴿إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ﴾<sup>(٦)</sup>.

#### ٨٩ - إذا الرجال بالرجال التفت

- (١) وقد تخرج عن الاستقبال. وعقد ابن هشام لذلك فصلاً في المغني ١٢٩ - ١٣٠.
- (٢) ولإيهامها في المستقبل وافتقارها إلى جملة بعدها توضيحاً وتبينها كما في الموصولات. انظر شرح ابن يعيش ٩٦/٤.
- (٣) سورة الانشقاق، الآية: ١.
- قال الرضي ١٠٨/٢ (والأصل في استعمال «إذا» أن تكون لزمان من أزمان المستقبل مختص من بينها بوقوع حدث به مقطوع بوقوعه في اعتقاد المتكلم).
- (٤) (فقط): ساقطة من الأصل، ش.
- (٥) انظر الكتاب ١٠٦/١.
- (٦) سورة الانشقاق، الآية: ١.
- وأراد أن الأخش أجاز إضافتها إلى الجملة الاسمية محتجاً بقوله تعالى: ﴿إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ﴾.
- انظر شرح الكافية لابن مالك ٩٣٧/٢، شرح الرضي ١٠٩/٢، المغني ١٢٧.
- ٨٩ - هذا الرجز ذكره الزمخشري في الفصل، ونسبه ابن يعيش لجحدر بن ضبيعة (جاهلي)، وذكره بعده:

أُخْلِجَ فِي الْحَرْبِ أُمُّ أَعْتُمَتِ

وفي هامش نسخة ت بعده:

قَدْ عَلِمْتُ وَالِدَةُ مَا ضُمْتُ

ويروى:

إِذَا الْكُفَاءُ بِالْكُمَاةِ التَّفْتُ

كما يروى:

إذا العوالي بالعوالي التفت

والشاهد مجيء (إذا) وبعدها اسم مبتدأ، وهو جائز عند الأخش والكوفيين ومؤول عند البصريين بتقدير فعل، أي: (إذا التفت الرجال بالرجال التفت) وكذا يقولون في الآية الكريمة السابقة أن التقدير: إذا انشقت السماء انشقت.  
 انظر شرح ابن يعيش ٩٥/٤، ٩٦.



قلنا: الفعلُ مَقْدَرٌ قبل الاسم، لمناسبة الشرط<sup>(١)</sup>. فأما نحو ﴿إِذَا بَلَغَ بَيْنَ السَّدَيْنِ﴾<sup>(٢)</sup> فقليل بمعنى «إِذْ»<sup>(٣)</sup>، والأقرب أنها لحكاية الحال<sup>(٤)</sup>.

ولا يُجْزَمُ بها، لعدم تقرير<sup>(٥)</sup> معنى الشرط<sup>(٦)</sup> فيها بالقطع<sup>(٧)</sup>، والشرطُ يُنافيه، وشُدُّ قوله:

٩٠ - ناراً إِذَا خَمَدَتْ نيرانُهُمْ تَقْدُ وقوله:

(١) انظر المغني ١٢٧، شرح ابن يعيش ٩٦/٤، الإيضاح ٥١١/١.

(٢) سورة الكهف، الآية: ٩٣.

(٣) انظر شرح الرضي ١٠٨/٢.

(٤) في الأصل: (للحال). وقد عقد ابن هشام في المغني ص ١٣٠ فصلاً في خروج (إذا) عن الظرفية إلى المضي والحال.

(٥) ش، ت، د: تقرر.

(٦) غير الأصل: الشرطية.

(٧) أي: لأنها تجيء في المقطوع به فقط. انظر ص ٢١٥.

٩٠ - عجز البيت من البسيط، وصدده:

ترفع لي خثيفٌ والله يرفعُ لي

وهو للفرزدق في ديوانه ص ٢١٦، وذكر البغدادي أنه منسوب في الأصمعيات لعبيد بن الأبرص. لكنه غير موجود في المطبوع منها.

وخندف: اسم قبيلة، وهم أولاد الياس بن مضر بن نزار، وامرأته خندف، واسمها ليلي. ورواية المقتضب:

ناراً إِذَا ما خَبَثَ نيرانُهُمْ تَقْدُ

والشاهد جزم (تقد) بـ (إذا) في ضرورة الشعر لمشابقتها (ان).

كتاب سيويه ٦٢/٣، المقتضب ٦٥/٢، ابن الشجري ٢٣٣/١، الأزمنة والامكنة ١/٢٤١، التبصرة ٤١١/١، شرح الكافية لابن مالك ١٥٨٣/٣، الخزائن ٢٢/٧، المقتصد

١١١٧/٢، شرح ابن يعيش ٤٧/٧، الأشموني ١٣/٤، وشرح الرضي ١٠٩/٢.

٩١ - إِذَا قَصُرَتْ أَسْيَافُنَا كَانَ وَضْلُهَا خُطَانًا إِلَى أَعْدَائِنَا فَنُضَارِبُ  
ولمعنى الشرطية دخلت الفاء في جوابها في نحو ﴿إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ  
وَالْفَتْحُ﴾<sup>(١)</sup>.

- كثر: والعامل فيها جوابها<sup>(٢)</sup>. ح: بل شرطها<sup>(٣)</sup>. قلنا: المضاف إليه  
الجزء من المضاف، فلا يعمل فيه<sup>(٤)</sup>.

٩١ - من الطويل، وقائله قيس بن الخطيم الانصاري (ديوانه ص ٤١).  
والمعنى: إذا قصرت أسيفنا في لقاء الأعداء عن الوصول إليهم وصلناها بخطانا في اقدامنا  
عليهم حتى ننازلهم.  
والشاهد: جزم (فنضارب) عطفاً على موضع (كان) لأنها في محل جزم على جواب (إذا)  
العامة عمل (ان) للضرورة.  
هذا وقد جاء هذا البيت في شعر رؤية مرفوع أيضاً، والمرفوع وقع في شعرين: أحدهما قصيدة  
للأخس بن شهاب التغلبي، وهو في المفضليات ٢٠٣ - ٢٠٨، وحاسة أبي تمام ٢٤١/٢ -  
٢٤٨، والثاني لرقيم أخي بني الصادرة المحارب كما في الشعر والشعراء ص ٢٨٠.  
وانظر البيت في: كتاب سيبويه ٦١/٣، ابن الشجري ١/٣٣٣، شرح ابن يعيش ٩٧/٤،  
٧٤/٧، مجاز القرآن ٢٥٩، الجمل ٢٢٣، شرحه لابن عصفور ٢٠٤/٢ المختضب ٥٥/٢،  
غريب الحديث للخطابي ٢٦٧/٣، وشرح الرضي ١٠٩/٢.

(١) سورة النصر، الآية: ١.

والفاء في قوله تعالى في جوابها: ﴿فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ وَاسْتَغْفِرْ لَهُ إِنَّكَ كَانَ نَوَّابًا﴾. وفي  
شرح الرضي ١١١/٢ أن الفاء هنا زائدة، وزيدت ليكون الكلام على صورة الشرط  
والجزاء. قال: (وإنما حكمنا بزيادتها لأن فائدتها التعقيب... وإذ جاء ظرف للتبسيح،  
فلا يكون التبسيح عقيب المجيء بل في وقت المجيء).

(٢) أي: ما في جوابها من فعل أو شبهه. وانظر المغني ص ١٣١.

(٣) استدل ابن الحاجب على عمل الشرط في (إذا) بقوله تعالى: ﴿وَيَقُولُ الْإِنْسَانُ أَوَلَا مَا مِثُّ  
لَسَوْفَ أَخْرَجَ حَيًّا﴾ قال: لو كان الجواب عاملاً لكان المعنى: لسوف أخرج وقت الموت،  
فكان ينبغي أن يكون الإخراج والموت في وقت واحد. ونسب ابن هشام في المغني ١٣٠  
هذا القول للمحققين.

وأجاب عنه الرضي بأن المعطوف مع الواو محذوف في الآية، لقيام القرينة والمعنى: إذا ما  
مت وصرت رميماً أبعت، أي: مع اجتماع الأمرين، كما قال تعالى: ﴿أَوَلَا يَنْتَظِرُونَ أَنَّا  
نُخْلِقَنَّهُمْ لِقَاءً أَتَمًّا﴾. شرح الرضي ١١١/٢.

(٤) هذا ما رد به أبو البقاء العكبري على القائلين بعمل الشرط في (إذا). وانظر المغني ١٣١.

وهي في نحو «خَرَجْتُ إِذَا السَّبْعُ» للمفاجأة، يعمل فيها معناها<sup>(١)</sup>.  
وفي نحو «وَأَلَّيْلٌ إِذَا يَنْتَنِي»<sup>(٢)</sup> لمجرد الظرفية، وإلا كان القسم مُقَيِّداً  
بالعَشْيَانِ، والقصد الإطلاق<sup>(٣)</sup>.

و«أَمْسٍ»: اسمٌ لليوم<sup>(٤)</sup> الذي قبلَ يومك، بُنِيَ لتضمنه معنى الأَمْسِ، وكسر  
للساكَنَيْنِ<sup>(٥)</sup>. وقد يُمنَعُ الصرفُ، كقوله<sup>(٦)</sup>:

٩٢ - لَقَدْ رَأَيْتُ عَجَباً مِثْلَ أَمْسَا

(١) أي: معنى المفاجأة. وهو رأي ابن الحاجب في الإيضاح ٥١٤/١، وعند الجمهور  
ناصبها الخبر المقدر في «فإذا السبع»، أي: حاضر. والخبر المذكور في «خرجت فإذا زيد  
جالس». وعند الزمخشري فعل مشتق من لفظ المفاجأة، قال في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ إِذَا  
دَعَاكُمْ دَعْوَةً﴾ إن التقدير: إذا دعاكم فاجأكم الخروج في ذلك الوقت. انظر المغني  
ص ١٢٠ - ١٢١، وشرح ابن يعيش ٩٨/٤.

وذهب الرضي إلى أن الأقرب كونها حرفاً فلا محل لها. شرح الرضي ١١٢/٢.

(٢) سورة الليل، الآية: ١.

(٣) ليس في (إذا) في الآية معنى الشرط، إذ يصير به التقدير: إذا يغشى أقسم فلا يكون القسم  
مُنْجِزاً بل معلقاً بعشيان الليل، وهو ضد المقصود. شرح الرضي ١١١/٢، والإيضاح  
لابن الحاجب ٥١٢/١.

(٤) غير الأصل، ت: (اليوم).

(٥) وهو معرب في حال الرفع عند بني تميم وممنوع من الصرف. قال سيبويه ٢٨٣/٣:  
(واعلم أن بني تميم يقولون في موضع الرفع: ذهب أمس بما فيه، وما رأيت مذ أمس).  
ومبني عندهم على الكسر في النصب والجر. وذهب الزمخشري إلى أنه معرب عندهم  
مطلقاً محتجاً بالشاهد الآتي. وانظر شرح الكافية لابن مالك ١٤٨٢/٣، وشرح الرضي  
١٢٥/٢ - ١٢٦، وشرح ابن يعيش ١٠٦/٤.

(٦) د: لقوله:

٩٢ - الرجز للعجاج، وهو مما لم ينسبه سيبويه. ويَعْدُه:

عجائزاً مثل السعالي خمساً

والشاهد أن (أَمْس) قد يعرب في الجر ويمنع الصرف. وذلك عند بعض بني تميم. كتاب  
سيبويه ٢٨٥/٣، نوادر أبي زيد ٥٧، الشجري ٢٦٠/٢، شرح ابن يعيش ١٠٦/٤،  
١٠٧، المفصل ١٣٣، شرح الرضي ١٢٥/٢، الخزانة ١٦٧/٧، شرح ابن عصفور ٢/  
٤٠١، الجمل ٢٩١، المعني ٣٥٧/٤، شرح الكافية لابن مالك ١٤٨١/٣.

وَيَضْرَفُ إِذَا<sup>(١)</sup> عَرَفَ أَوْ صَغُرَ أَوْ جُمِعَ اتفاقاً، لزوال موجب البناء (حيثنذ)<sup>(٢)</sup>.

و«الآن»: هو الوقت الحاضر. جا: بُني، لتضمنه معنى الإشارة، أي: هذا الوقت<sup>(٣)</sup>. يه: لتضمنه صيغة<sup>(٤)</sup> التعريف كأنه قيل: أَلَا لَآنَ<sup>(٥)</sup>.

مي: لِشَبَّهِ الحرف<sup>(٦)</sup>، بافتقاره<sup>(٧)</sup> إلى اللام<sup>(٨)</sup>. فر: هي فعلٌ ماضٍ من «آن» إذا قُرِبَ، دخل عليها اللام الموصولة، أي: الذي آن<sup>(٩)</sup>.  
وقيل: معرب، لازمٌ للنصب على الظرفية<sup>(١٠)</sup>.

(١) في غير الأصل، ت (أن).

(٢) (حيثنذ) ساقطة من الأصل. وانظر شرح الكافية لابن مالك ١٤٨٢/٣.

(٣) عقد الأنباري المسألة رقم (٧١) في الإنصاف ٢/٢٠، لذكر الخلاف في علة بناء (الآن) وفيه نسب هذا الرأي إلى البصريين. ونسبه للزجاج الرضي في شرحه ١٢٦/٢، وابن يعيش ١٠٣/٤ - ١٠٤. واختاره ابن مالك في التسهيل ص ٩٥، وانظر التصريح ١٥١/١، والأشوموني ١٨٩/١.

(٤) ت، م، ن: معنى.

(٥) لم أجد هذا لسيوبه، وإنما هو قول أبي علي الفارسي، وتبعه ابن الحاجب في الإيضاح ٥١٥/١، واللام المضمنة عنده غير الموجودة، أما الموجودة فزائدة، إذ شرط اللام المعرفة أن تدخل على النكرات فتعرفها، ولم يسمع «الآن» مجرداً عنها. انظر الإنصاف ٢/٥٢٣، شرح الرضي ١٢٦/٢، الهمع ١/٢٠٦، ونسب ابن يعيش في شرح المفصل ٤/١٠٤، هذا القول إلى جماعة ممن يتمون إلى التحقيق والحدق بهذه الصناعة. وانظر اللسان (أين).

(٦) د: الحروف.

(٧) ت: لافتقاره.

(٨) نسب هذا القول في الإنصاف ٢/٥٢٣، وفي شرح الرضي ١٢٦/٢، إلى أبي سعيد السيرافي.

(٩) انظر التسهيل ٩٥ والرضي ١٢٦/٢، والهمع ١/٢٠٨، وفي الإنصاف ٢/٥٢٠ نسب هذا للكوفيين ولم يخصه بالفراء، ونقل في اللسان (أين) عن التهذيب أن الفراء يراه حرفاً بني على الألف واللام.

(١٠) انظر التسهيل ص ٩٥ والهمع ١/٢٠٨.

و«قَطُّ»: يُعَبَّرُ به عن استغراق زمن<sup>(١)</sup> الماضي إلى الحال، بُيِّنَتْ، لتضمنها معنى<sup>(٢)</sup> حرف التعريف، أي: الزمن<sup>(٣)</sup> الماضي<sup>(٤)</sup>. وفيها لغات: فتح القاف، وضمُّها، وتشديد الطاء فيهما مضمومة<sup>(٥)</sup>، وتخفيفُها/ ساكنة<sup>(٦)</sup>.  
و(عَوْضٌ) نقيضُها<sup>(٧)</sup>. أي: لاستغراق زمن الاستقبال كـ«أبدًا» بُيِّنَتْ كـ«قَطُّ». وجاء فيها تثلثُ الصاد<sup>(٨)</sup>. قال:

٩٣ - بِأَسْحَمَ دَاجٍ عَوْضٌ لَا تَنْفَرُقُ . . . . .

والغاياث: هي «قبل» و«بعد»، وأسماء الجهات: «خلف» و«يمين» و«فوق»، ومقابلاتها<sup>(٩)</sup> إن أُضِيفَتْ أعربت نصباً بالظرفية، أو جرّاً بحرف أو

(١) ش، ن، د: الزمن.

(٢) (معنى) ساقطة من د.

(٣) ت: الزمان.

(٤) وفي بنائه أقوال أخرى. انظر شرح الرضي ١٢٥/٢.

(٥) (مضمومة) ساقطة من ش.

(٦) انظر التسهيل ص ٩٥، والرضي ١٢٥/٢.

(٧) ش: نقيضها.

(٨) انظر المصدرين السابقين وشرح الجامي ٥١٧، وشرح الفريد ٤٣٤.

٩٣ - من الطويل، وصدرة:

رَضِيعَتِي لِيَايَ تَذِي أُمُّ تَحَالَفَا

وهو للأعشى ميمون بن قيس (ديوانه ١٥٠) من قصيدة يمدح فيها الملق (عبد العزى بن حاتم بن شداد العامري).

و(عوض) من أسماء الدهر، وهو هنا للقسم، بمعنى: أبداً لا تنفرق.

والأسحَم: قيل هو الدم الذي تحالفا عليه. وكان من عادتهم أن يغمسوا أيديهم في الدم عندما يتحالفون. وقيل: هو الرحم. وقيل: حلمة الثدي. وقيل: الليل. والشاهد فيه: مجي (عوض) مبنية على الضم بمعنى أبداً.

الجميل ٨٧، الخصائص ٢٦٥/١، الإنصاف ٤٠١/١، شرح ابن يعيش ١٠٧/٤، ١٠٨، شرح الرضي ١٢٥/٢، الخزائن ١٣٨/٧، المغني ٢٠٠، ٢٧٦، ٧٦٩.

(٩) وهي: أمام وشمال وتحت. وأيضاً قدام ووراء وأسفل ودون ومن عل وأول. ولم يسم (يمين) و(شمال) ولا تقاس على المسموع منها. والظاهر أن المصنف يقيسها هنا على ما سمع. وانظر الرضي ١٠١/٢.

مضاف، وإن قُطِعَتْ فكَذَلِكَ<sup>(١)</sup> كقوله<sup>(٢)</sup>:

٩٤ - قَسَاغٌ لِي الشَّرَابُ وَكُنْتُ قَبْلًا . . . . .

وَقُرِيءَ: «لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلِ وَمِنْ بَعْدِ»<sup>(٣)</sup> بالجَر والتَّنوين.

وإن نَوِيَتْ الإِضَافَةُ بَنِيَتْ، لِتَضْمِينِهَا حَرْفَ الإِضَافَةِ، وَحَرَكَتْ<sup>(٤)</sup>، لِتَدَلُّ عَلَى أَنَّ لَهَا أَصْلًا فِي الإِعْرَابِ، وَلَمْ تُفْتَحْ لِئَلَّا تَلْتَبَسَ بِحَرَكَةِ الإِعْرَابِ، وَلَا كُسِرَتْ، لِئَلَّا يُؤْهِمَ<sup>(٥)</sup> الإِضَافَةُ إِلَى يَاءِ النَّفْسِ.

وَمِنْ عَلٍ مَثْلُ «فَوْقٍ»، إِلَّا أَنَّهُ قَدْ يُكْسَرُ وَيُفْتَحُ كَقَوْلِهِ<sup>(٦)</sup>:

٩٥ - . . . . . كَجُلْمُودٍ صَخْرٍ حَطُّهُ السَّيْلُ مِنْ عَلٍ

(١) أي: أن قطعت لفظاً ومعنى بأن لم ينو المضاف إليه.

(٢) غير الأصل، ت: قال.

٩٤ - من الوافر، وصدوره:

أَكَادَ أَغَصُ بِالْمَاءِ الْفَرَابِ

وهو للناطقة الذبياني. وقيل: ليزيد بن الصقع، وقيل لعبد الله بن يعرب، والشاهد فيه:

إِعْرَابٍ (قَبْل) حَيْثُ حَذَفَ مِنْهَا الْمَضَافُ إِلَيْهِ وَلَمْ يَنْوِ.

شرح الكافية لابن مالك ٩٦٥/٢، المقتصد ١٥١/١، شرح الرضي ١٠٢/٢، الخزائنة ١/

٤٢٩، شرح ابن يعيش ٨٨/٤، شذور الذهب ١٠٤، العيني ٤٣٥/٣، الهمع ٢١٠/١.

(٣) سورة الروم، الآية: ٤.

قرأ الجمهور: (من قبل ومن بعد) بضمهما، أي: من قبل غلبة الروم ومن بعدها، وقرأ أبو

السَّامِل والجحدري وعون العقيلي: (من قبل ومن بعد) بالكسر والتنوين فيهما. وفيها

قراءات أخرى. انظر البحر المحیط لأبي حيان ١٦٢/٧. وشرح الرضي ١٠٢/١، وشرح

ابن يعيش ٨٨/٤.

(٤) أي: بالضم.

(٥) أي الكسر.

(٦) غير الأصل، ت: قال.

٩٥ - من الطويل، وصدوره:

مَكَزَ مَفَزَ مَقْبِلَ مَدِيرٍ مَعَا

لامرئ القيس من معلقته المشهورة. (ديوانه ١٥٤). =

## فرع:

وَأَلْحَقَ بِهَا فِي الْبِنَاءِ عَلَى الْضَمِّ «لَا غَيْرُ» و«لَيْسَ غَيْرُ» و«حَسْبُ»، لنية الإضافة فيها<sup>(١)</sup>.

و«مُذُّ» و«مُنْذُ»<sup>(٢)</sup>: للزمان، للابتداء في الماضي، نحو «مَا رَأَيْتُهُ مُذْ يَوْمَ الْجُمُعَةِ». ولل ظرفية في الحاضر، نحو «مذ شهرنا»، أو يومنا<sup>(٣)</sup>.

= الجلمود: الصخر. وقيل الصخرة. وقيل: أصغر من الجندل قدر ما يرمى بالقذاف. حطه: أنزله. شبه حوافر فرسه واجتماع خلقه بجلمود أنزله السيل من مكان مشرف إلى قنطرة من الأرض.

والشاهد فيه: قوله: (من عل) حيث بناه على الكسر، وهي لغة في (عل). وقيل: هو منقرص كعم وشج وحذفت لامه، والكسر دليل ذلك، إذ لو لم يلتفت إلى لامها المحذوفة لضم آخرها.

الكتاب ٢٢٨/٤، المحتسب ٣٤٢/٢، المقرب ٢١٥/١، المغني ٢٠٥، شرح شواهده للسيوطي ١٥٥، مختارات الشعر الجاهلي ١٨، شرح ابن يعيش ٨٩/٤، شرح الزوزني للمعلقات السبع ص ١١٣، التصريح ٥٤/٢، المشوف المعلم ٥٧٦/٢، العيني ١٥٥. (١) في الصحاح: تقول: «رأيت زيدا حسب يا فتى» كأنك قلت: حسبي أو حسبك، فأضمرت هذا، فكذلك لم تنون لأنك أردت الإضافة، كما تقول: «جاءني زيد ليس غير» تريد: ليس غيره عندي. مادة (حسب).

وفي الرضي ٢٤٨/٢: (تقول: جاءني زيد ليس غير، بالضم، تشبيهاً لغير بالغايات حين حذف المضاف إليه. و«غير» خبر «ليس» أي: ليس الجاني غيره).

(٢) «مذ» أصلها «منذ» فخففت بحذف عينها، ودليل ذلك تصغيرها على (منذ) وجمعها على «أمناد» عند التسمية بها واستعملتهما العرب حرفي جر كما استعملتهما اسمين. والأغلب على (منذ) أن تكون حرفاً، والأغلب على (مذ) أن تكون اسماً للحذف الذي لحقها، والحذف باب الأسماء والأفعال كما في (يد) و(دم) و(خذ) و(كل)، وأما الحروف فليس الأصل فيها الحذف إلا أن تكون مضاعفة فتخفف نحو (أن) و(لكن).

انظر شرح ابن يعيش ٩٤/٤، وشرح الرضي ١١٧/٢.

(٣) في المغني ٤٤١: (وأكثر العرب على وجوب جرهما للحاضر، وعلى ترجيح جر (منذ) للماضي على رفعه، وترجيح رفع (مذ) للماضي على جره). وانظر الرضي ١١٨/٢، وسيذكر المصنف وجوب جر ما بعدهما في الحاضر في ص ٢٢٦.

ولهما -/ في الإسمية<sup>(١)</sup> - معنيان:

أحدهما بمعنى أول المدة، فيليهما المفرد المعرفة، نحو «مذ يوم الجمعة» جواب «متى فقدته»، أي: أول وقت فقدِه يوم الجمعة.

وثانيهما بمعنى جميع المدة، فيليهما المقصود بالعدد، نحو «مذ يومان» جواب «كم مدة فقدِه»<sup>(٢)</sup>، أي: جميع مدة فقدِه يومان.

كثر: والمرفوع بعدهما خبر عنهما كـ «أول» و«جميع»<sup>(٣)</sup>.

في. جا: بل مبتدأ وهما خبره<sup>(٤)</sup>، إذ هما ظرفان<sup>(٥)</sup>. قلنا: إذن لا تمتنع «مذ أن خلق الله»، لنص<sup>(٦)</sup> (يه)<sup>(٧)</sup> على أن «أن» - مفتوحة مخففة - لا تصح مبتدأ أبداً<sup>(٨)</sup>.

وقيل: بل فاعل، أي: «مذ مضى يومان» أو يوم الجمعة، بدليل جواز<sup>(٩)</sup>

(١) أي: إذا كانتا اسمين.

(٢) ت: فقدته.

(٣) أي: كما كان (أول) و(جميع) خبراً فالواقع موقعهما كذلك. وهذه من مسائل الخلاف التي ذكرها الأنباري في الإنصاف ١/ ٣٨٢. وانظر الرضي ٢/ ١١٨، شرح ابن عيش ٤/ ٩٤ - ٩٥، المغني ٤٤٢، وفيه نسب هذا للمبرد وابن السراج والفارسي.

(٤) د: خبر.

(٥) نسب ابن هشام هذا القول في المغني ٤٤٢ للأخفش والزجاج والزجاجي.

ونسبه الرضي ٢/ ١١٨ للزجاجي وحده. ونسبه ابن عيش ٤/ ٩٥ لبعضهم دون تعيين. والتقدير على رأيهم في مثل «ما رأيته مذ يومان: بيني وبين لقائه يومان».

(٦) ش: فنص.

(٧) أي: لنص سيبويه.

(٨) في الكتاب ٣/ ٧٣: (وتقول: قد علمت أن من يأتيني إليه، من قبل أن «أن» ههنا فيها إضمار الهاء. ولا تحيء مخففة ههنا إلا على ذلك). وانظر أيضاً ما قاله في ٣/ ٧٤، ١٦٥.

(٩) ش: جواب.



«مُذْ كَانَ» أو «مُذْ خَلَقَ»<sup>(١)</sup>. قلنا: الأصل عدم الحذف، وتقدير «مُذْ كَانَ»: مذ زماناً كَانَ فيه، أو خُلِقَ.

فرع:

وقد جاءتا حَزَفَنِي جَرُّ والمعنيان بِحَالِهِمَا<sup>(٢)</sup>، لكن يُقَدَّرُ مكانَ «أَوَّلُ»: «مِنْ» ومكانَ «جميع»: «فِي»<sup>(٣)</sup>.

وَتَعَيَّنَ<sup>(٤)</sup> الجرُّ فِيهِ<sup>(٥)</sup> في الحاضر، مثل «مذ يومنا» أو عامنا، إلا حكايةً لماضٍ، مثل: «مُذْ عَامُنَا ذَلِكَ» ونحوه، فيجوز الرفع<sup>(٦)</sup>.

قلتُ: وتعيَّنَ أيضاً<sup>(٧)</sup> فِي نحو<sup>(٨)</sup> «مذ حينٍ» أو زمانٍ، لتعذُّرِ تقديرِ «أَوَّلُ» و«جميع»، ومنه قول عُزْرَةَ:

(١) وهو قول الكوفيين غير الفراء. وهي مركبة عندهم من (مِنْ) و(إِذْ) فحذفت الهمزة تخفيفاً، وضم الذال للساكنتين.

انظر الإنصاف ١/ ٣٨٢، شرح الرضي ١١٨، وشرح ابن يعيش ٩٥/ ٤. ولم يذكر المصنف رأي الفراء. وهو يرى أن ما بعدهما خبر لمبتدأ محذوف لأنها مركبة عنده من «مِنْ» و«ذو» الطائية، فالتقدير في نحو (ما رأيته منذ يومان): من ابتداء الوقت الذي هو يومان.

انظر المصادر السابقة في نفس المواضع. وفي المغني ٤٤٢، نسب رأي الفراء هذا لبعض الكوفيين.

(٢) أي: بمعنى أول المدة، وبمعنى جميع المدة.

(٣) انظر المغني ٤٤١، وشرح ابن يعيش ٩٤/ ٤.

(٤) ت: وتعيَّن.

(٥) أي: في الاسم الواقع بعدهما.

(٦) انظر الرضي ١٢١/ ٢.

(٧) أي: الجر.

(٨) د: مثل.

٩٦ - فَيَارَبُّ أَنْتَ الْمُسْتَعَانُ عَلَى الَّذِي تَحْمَلْتُ مِنْ عَفْرَاءٍ مُنْذُ زَمَانٍ

فرع:

و«مُنْذُ» مفردة، حُرِكتْ للساكنين<sup>(١)</sup>، وَضُمْتُ لِلإِتْبَاعِ<sup>(٢)</sup>./ك: بل مركبة.  
فر: مِن «مِنْ» و«ذُو» الطائِيَّةُ، أَي: «الَّذِي هُوَ كَذَا» حذفت الواو. وقيل: من «مِنْ»  
و«إِذْ». قلنا: الأصل الأفراد<sup>(٣)</sup>.

وأما ما أُضيفَ منها إلى غير متمكن فهو المضاف إلى الجمل. فالتى أولها  
حرف<sup>(٤)</sup> أو فعلٌ ماضٍ يجوز بناءً ما أُضيفَ إليه اتفاقاً، نحو «يَوْمٌ لَا يَطِيقُونَ»<sup>(٥)</sup>،  
«يَوْمٌ قَامَ زَيْدٌ». وكذا<sup>(٦)</sup> ما أُضيفَ إلى «إِذْ»، نحو «يَوْمَئِذٍ»<sup>(٧)</sup>.

٩٦ - من الطويل. ولم أجده في قصيدة عروة بن حزام المشهورة مع كثرة المصادر التي تضمنتها أو  
تضمنت بعض أبياتها. انظر مثلاً: أمالي القالي ١٥٩/٣، الحماسة البصرية ١٦٦/٢ - ١٦٧  
الشعر والشعراء ص ٣٩٦، الموشى ص ٥٧، الخزائن (بولاق) ١/٥٣٥، ٢/٣٢ - ٣٤.  
والشاهد عند المصنف في هذا البيت جر (زمان) بمنذ، وهو متعين لتعذر تقدير: أول  
المدة، أو جميعها. ولم يستشهد بالبيت أحد من النحاة غيره فيما أعلم.

د: (للساكن). والساكنان الذال والنون قبلها.

(٢) أي: وضمت الذال اتباعاً لضمة الميم، لأن النون حاجز غير حصين لكونها غنة في  
الخيشوم.

(٣) انظر في هذه الآراء الإنصاف ١/٣٨٢ - ٣٨٣، وشرح ابن يعيش ٤/٩٥، وشرح الرضي  
١١٨/٢.

(٤) أي الجملة التي أولها حرف.

(٥) سورة المرسلات، الآية: ٣٥.

قال الزخشرى في الكشف ٤/٢٠٥: (قرىء بنصب «يوم» ونصبه الأعمش). وفي تفسير  
القرطبي ١٩/١٦٦ (روى يحيى بن سلطان عن أبي بكر عن عاصم: هذا يوم لا ينطقون  
بالنصب، ورويت عن ابن هرمرز وغيره).

وانظر معاني القرآن للفراء ٣/٢٢٥، وشرح ابن يعيش ٣/٨٠، وشرح الفريد ٣٩١.

(٦) غير الأصل: وكذلك.

(٧) كما في قوله تعالى: «يَوْمَ الْمُجِزْمِ لَوْ يَفْقَدِي بَيْنَ عَذَابٍ يَوْمَهُ يَنْبِذُ». سورة المعارج، الآية:

٧٠. فإنه قرىء بجر يوم وفتح.

انظر تخيير التيسير ١٨٩، المغني ٦٧٢، شرح ابن يعيش ٨٠، معاني الفراء ١/٣٢٧.

وأما الإسمية والفعلية المضارع صدرها فبعض (بص) <sup>(١)</sup> يوجب إعرابه <sup>(٢)</sup>،  
لضعف سبب البناء، نحو «يَوْمٌ زَيْدٌ قَائِمٌ»، «يَوْمٌ يَقُومُ زَيْدٌ» <sup>(٣)</sup>. ك. وبعض (بص):  
بل يجوز بناؤه، لقوله - تعالى - : «يَوْمٌ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ» <sup>(٤)</sup>.

وأما «بَيْنَ» فمبني حيث يضاف إلى جملة <sup>(٥)</sup>. وهي حيتن زمانية، نحو «بينا  
زيدٌ قاعدٌ إذ وقعَ كذا». فإن أضيفت إلى مفرد أعربت حتماً، وهي حيتن مكانية،  
نحو «بَيْنَ زَيْدٍ وَعَمْرٍو صَخْرَةٌ» <sup>(٦)</sup>.

وَتَلَحُّقُ الْأَوَّلَى <sup>(٧)</sup> ألفاً حتماً، لئتمكئها في البناء <sup>(٨)</sup>. فإن أضيفت إلى مضدر  
جاز جره ورفع، كقوله:

٩٦ - بَيْنَا تَعْتَقُهُ <sup>(٩)</sup> الْكُفَاءُ وَزَوْغِهِ

(١) بعض البصريين.

(٢) أي: إعراب ما أضيف إليها.

(٣) انظر المغني ٦٧٢، والأشعوني ٢/٢٦٣.

(٤) سورة المائدة، الآية: ١١٩.

قرأ نافع من السبعة بفتح (يوم) ووافقه ابن محيصن. وقرأ الباقر بضمها. الإقناع ٢/٦٣٧،  
وانظر معاني الفراء ١/٣٢٦، معنى اللبيب ٦٧٢.

(٥) قيدها الفاضل الإسفرايني في الباب ١٩٥ بالجملة الاسمية. وأطلقها ابن مالك في  
التسهيل ص ٩٣.

(٦) ويلزم تكرارها معطوفة بالواو كما في قوله تعالى: «هَذَا فِرَاقُ بَيْنِي وَبَيْنِكَ».

انظر: الهمع ١/٢١١، وفي شرح ابن يعيش ٢/١٢٨ أنه يجوز العطف بالواو دون تكرار  
(بين)، نحو: المال بين زيد وعمرو.

(٧) أي: المضافة إلى جملة.

(٨) لأنها مضافة إلى ما لا تمكن له، وهو الجملة.

(٩) ش: تعقيه.

٩٦ - من الكامل لأبي ذؤيب الهذلي، من مراثيه في أولاده، وهي مشهورة: وعجزه:

يوماً أُتِيخَ لَهُ جَرِيءٌ سَلَفُ

وفي بعض المصادر: «بينا تعانقه». وأنكرها ابن السيد البطيوسي في الحلل، لأنه مصدر  
(تعانق)، و(تفاعل) لا يتعدى. وقال: الصواب (تعنقه) بغير ألف.

والشاهد: إضافة (بين) إلى المصدر، فجاز في المضاف إليه الرفع والجر. وقد روي=

فإن أُضيفت إلى مُعرّف باللام<sup>(١)</sup>، نحو «بينما الرجلُ قاعدٌ»<sup>(٢)</sup>، أو لِحَقَّتْهَا «ما»<sup>(٣)</sup>، نحو «بينما زيدٌ قائمٌ طلعَ فلانٌ»<sup>(٤)</sup>.

وأما «مع» فهي معرفة، لكنّها/ ظرفٌ أشبه<sup>(٥)</sup> الظروف المبنية بملازمة<sup>(٦)</sup> الإضافة/ فذُكِرَتْ معها. وهي ظرفٌ مكان<sup>(٧)</sup>. (ل): بمعنى أمام<sup>(٨)</sup>.

وقيل: حرف إن سُكُنَتْ<sup>(٩)</sup>، قال:

= (تعنقه) في البيت مرفوعاً عند أكثر النحويين، لأنهم يشترطون إضافة (بين) إلى الجمل، وهو مبتدأ خبره مضمّر، كأنه قال: بينا تعنقه الكماة حاصل معهود أتبع له يوماً جريء سلفه. وأجاز قوم إضافتها إلى المصدر ورووا هذا البيت بجر تعنقه. وفيه شاهد أيضاً على إشباع فتحه (بين) فصارت ألفاً.

الجمل ٢٩٤، الخصائص ١٢٢/٣، المفضليات ٤٢٨، الحلل ٣٣٣، شرح ابن عصفور ٢/ ٤٠٦، شرح مشكلات الحماسة ٣٦٦، المغني ٤٨٥٤، ٦٧٧، شرح ابن يعيش ٤/ ٣٤، ٩٩، ديوان الهذليين ١٨/١، الخزنة ٥/ ٢٥٨، عرضا. الهمع ١/ ٢١١، الدرر ١/ ١٧٩.

(١) (باللام) ساقطة من د.

(٢) من (نحو) ساقطة من د.

(٣) د: تعينت الجملة.

(٤) ومنه قوله:

فبينما العُسرُ إذْ دارَتْ مَيَاسِيرُ

وانظر الهمع ١/ ٢١١.

(٥) د: أشبهت.

(٦) ش، م، ن: بملازمته.

(٧) انظر الكتاب ١/ ٤٢٠.

(٨) قال سيّويه ٢٨٦/٣ - ٢٨٧: (وسألت الخليل عن «معكم» و«مع» لأي هي نصبتها؟ فقال: لأنها استعملت غير مضافة اسماً كجميع، ووقعت نكرة، وذلك قولك: جاء معاً، وذهب معاً، وقد ذهب معه، ومن معه: صارت ظرفاً، فجعلوها بمنزلة أمام وقدام).

(٩) قال بذلك النحاس، وادعى الإجماع عليه.

انظر المغني ٤٣٩، والأشمونى ٢/ ٢٧١.

٩٧ - ريشي<sup>(١)</sup> مِنْكُمْ وَهَوَايَ مَعَكُمْ<sup>(٢)</sup> وَإِنْ كَانَتْ زِيَارَتُكُمْ لَمَامَا  
وهي بمعنى «في»، إِذْ الْأَسْمُ لَا يُسَكَّنُ حَرْفُ إِعْرَابِهِ<sup>(٣)</sup>. لَنَا<sup>(٤)</sup>: دَخُولُ  
التَّنْوِينِ عَلَيْهَا<sup>(٥)</sup>.

فرع:

وَإِذَا قُطِعَتْ فَلَا ظَرْفِيَّةٌ، بَلْ بِمَعْنَى «جَمِيعاً»، قَالَ:

(١) كَذَا فِي جَمِيعِ النُّسخِ، وَصَوَابُهَا (فَرِيشِي) كَمَا فِي أَكْثَرِ مَصَادِرِ الْبَيْتِ، وَفِي سَبِيوهِ  
(وَرِيشِي).

(٢) قَلْبُ الصَّدْرِ فِي جَمِيعِ النُّسخِ هَكَذَا: (رِيشِي مَعَكُمْ وَهُوَ أَيُّ مِنْكُمْ). وَلَا يَسْتَقِيمُ مَعْنَاهُ مَعَ  
مُخَالَفَتِهِ الرِّوَايَةِ.

٩٧ - الْبَيْتُ مِنَ الْوَاوِ، لَجَرِيرِ (دِيَوَانُهُ ٥٠٦) مِنْ قَصِيدَةٍ لَهُ فِي مَدْحِ هِشَامِ بْنِ عَبْدِ الْمَلِكِ وَنَسَبِهِ  
سَبِيوهِ لِلرَّاعِي، وَلَيْسَ فِي دِيَوَانِهِ.  
الْمَامُ: الشَّيْءُ الْيَسِيرُ.

ومعناه: أنا منكم، ومثني فيكم، وهو أي موقوف عليكم.  
والشاهد: تسكين (مع) تشبيهاً لها بحروف المعاني المبنيّة (هل)، و(بل)، ونحوهما.  
وهو عند سبيويه ضرورة، ورد ابن هشام وغيره بأن هذه لغة غنم وربيعة، وليس فيه  
ضرورة. واستدل بعضهم به على حرفيتها، ورد بأنها باقية على اسميتها لأنها تنون إذا  
أفردت فيقال: جاء معاً، وأقبلاً معاً، وربما أدخلوا عليها حرف الجر فقالوا: جئت من  
معه، أي: من عنده، ولو كانت حرفاً لكانت ساكنة الآخر على حد (هل) و(بل) إذ لا علة  
توجب الفتح.

كتاب سبيويه ٢٨٧/٣، ابن الشجري ٢٤٥/١، ٢٥٤، شرح ابن يعيش ١٢٨/٢، ٥/  
١٣٨، المعني ٤٣٢/٣، شرح الكافية لابن مالك ٩٥١/٢، التصريح ٤٨/٢، ١٩٠،  
الأشمونى ٢٥٦/٢.

(٣) هذا من تمام حجة القائلين بحرفيتها. وانظر ما قلناه في تخريج الشاهد.

(٤) أي: للبصريين. والمراد حجتنا.

(٥) في نحو: جاء معاً، وذهباً معاً.

وكذا دخول حرف الجر عليها في مثل: جئت من معه.

انظر الكتاب ٢٨٦/٣ - ٢٨٧، شرح ابن يعيش ١٢٨/٢.

## ٩٨ - مكر مفر مقبل مدبر معاً

أي: جميعاً

وأما «لَذِي» فظرفُ مكان، بُيِّنَتْ لِشَبِّهِ الحَرْفِ لَفْظاً كـ «لَذِي»<sup>(١)</sup>، وافتقاراً إلى ما بعدها<sup>(٢)</sup>.

وأعربتْها قيسٌ، ومنه قراءةُ عاصم: «مِنْ لَذْنِهِ»<sup>(٣)</sup> بكسر النون مخففة<sup>(٤)</sup>. وجاءت كـ «فَلْسٍ» و«فَرَسٍ» و«عَصْدٍ» و«قُلٍ»<sup>(٥)</sup>. وجاء<sup>(٦)</sup> حذفُ نونِها، مع

٩٨ - تقدم عجز هذا البيت برقم ٩٥ عند كلامه على (من عل).

واستشهد بصدده هنا على أن (مع) إذا قطعت عن الإضافة تخرج عن الظرفية، وتصير بمعنى جميعاً. ولم يستشهد به على هذه المسألة غير المصنف فيما أعلم. وانتصاب (معاً) هنا على الحال بمنزلة (جميعاً). انظر في نسبة الشاهد ومصادره ما ذكرته في حاشية ص ٢٢٣.

(١) ت: (كلدن). وأراد أن من لغاتها (لد)، ووضعه وضع الحروف لفظاً. وفيها عشر لغات. انظر فيها التسهيل ٩٧، الرضي ١٢٣/٢، شرح الفريد ٤٣٦.

(٢) ذهب الرضي في شرحه ١٣٣/٢ إلى أنه لا دليل على بناء (لذي)، ونقل العصام في شرح الفريد ٤٣٦ عن شهاب الدين أحمد بن عمر الدواني الدولة أباي أنه يراها معربة، ذكر ذلك في شرح الكافية المعروف بالهندي. قال العصام: وفيه مزيد تفصيل.

(٣) من قوله تعالى: ﴿قَتَا يَشِيرَ بَأْسًا حَدِيدًا يَنْ لَذْنَهُ وَيَشِيرَ الْمُؤْمِنِينَ الَّذِينَ يَمْشُونَ عَلَى الْغُلْحَنِ أَنْ لَهُمْ أَجْرٌ حَسَنٌ﴾. سورة الكهف، الآية: ٢.

قرأ أبو بكر عن عاصم: (مِنْ لَذْنِهِ) بفتح اللام وإسكان الدال مع إشمامها شيئاً من الضم، وكسر النون والهاء، ووصل الهاء بياء في اللفظ ولم يقرأ بذلك أحد غيره.

وقرأ نبطويه عن الصريفي عن يحيى عن أبي بكر (مِنْ لَذْنِهِ) بإشمام الدال وكسر النون والهاء من غير صلة. وهي رواية خلف عن يحيى.

انظر الإقناع ٦٨٨/٢، النشر، ٣١٠/٢، الغاية ١٩٤، المبسوط (١١٧/ب).

(٤) انظر: الأشموني مع الصبان ٢/٢٧٠، والرضي ١٢٣/٢.

(٥) (وقل) زيادة من ت، ن، د.

وفي هامش الأصل أن المصنف ذكر في الكوكب الزاهر شرح مقدمة طاهر في (لذي) ثمان لغات، وذكر فيها بعد (فرس): (فعل) مضموم الأول ساكن الحشو، ولم يذكره هنا سهواً منه أو من الناسخ.

(٦) ت: وقد جاء.

فتح اللام وضمها، مع سكون الدال فيهما. وجاء ضم الدال مع فتح<sup>(١)</sup> اللام فيها<sup>(٢)</sup>.

وأما «حيث» فظرف مكان، بُنِيَتْ لافتقارها إلى الجملة بعدها، كافتقار الحرف<sup>(٣)</sup>. وحكي (ي) أن فُقِعَسَا أَعْرَبْتَهَا<sup>(٤)</sup>.

ولا تضاف إلى مفرد، إلا المصدر قليلاً كقوله:

٩٩ - . . . . . حَيْثُ لَيَّ الْعَمَائِمِ

(١) ش، ن، د: وفتح.

(٢) فيها: زيادة من ش، ن.

واللغات التي ذكرها على التوالي: لدن، لُذْن، لُذْن، لُذْن، لُذْن، لُذْن، لُذْن. وفي بعض نسخ التسهيل لفتان أخريان هما: لت، لت. انظر التسهيل ٩٧.

(٣) قال ابن الحاجب: (وبني «حيث» لأنه موضوع لمكان حدث يتضمنه الجملة فشابه الموصولات في احتياجه إلى الجمل) شرح الرضي ١٠٧/٢ - ١٠٨. وقال الخفشري: (وشبه «حيث» بالغايات من حيث ملازمتها الإضافة).

ورجحه الرضي. شرح ابن عيش ٩٠/٤، والرضي ١٠٨/٢.

(٤) الذي حكاه الكسائي هو الكسر في «حيث» عند إضافتها إلى الجملة، وبها قرئ: «سَكَنَتْهُمْ يَوْمَ حَيْثُ لَا يَمْلُكُونَ» وهي هنا تحتل الإعراب، وتحتل لغة البناء على الكسر. انظر المغني ١٧٦، شرح ابن عيش ٩١/٤، الهمع ٢١٢/١.

وفي الرضي ١٠٨/٢: (وإعرابها لغة فقعية). وفقعس: أبو قبيلة، وهم حي من بني أسد.

٩٩ - من الطويل، وهو بتمامه:

وَنَطَعَتْهُمْ حَيْثُ الْكَلْبِي بَعْدَ ضَرْبِهِمْ بِبَيْضِ الْمَوَاضِي حَيْثُ لَيَّ الْعَمَائِمِ  
في معجم شواهد العربية أنه لعباس بن عقيل. ونسب أيضاً للفرزدق، وليس في ديوانه. وقال البغدادي: لا يعرف قائله.

ووقع مثله في شعر لكثير عزة، وهو:

وهاجرة يا عَزْ يَلْطُفْ حَرْهَا لِرَكْبَانِهَا مِنْ حَيْثُ لَيَّ الْعَمَائِمِ  
والشاهد فيه: إضافة (حيث) إلى المفرد وهو نادر، والكسائي يقيس عليه. وهي حيتنٌ باقية على بنائها على القول المشهور. وبعضهم يعربها لزوال علة البناء، وهي الإضافة إلى الجملة. المغني ١٧٧، شرح شواهد ١٣٣، الرضي ١٠٨/٢، الخزائن ٥٥٣/٦، شرح ابن عيش ٩١/٤، العيني ٣٨٧/٣، الهمع ٢١٢/١، الدرر ١٨٠/١، التصريح ٣٩٩/٢، الأشموني ٢٥٤/٢.

وقد<sup>(١)</sup> تخرج عن الظرفية إلى المفعولية، كقوله - تعالى - : ﴿اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ﴾<sup>(٢)</sup> (٣)، إذ الظرفية تقتضي تقييد<sup>(٤)</sup> علم الله.  
وقد أتت زمانية كقوله:

١٠٠ - لَلْفَتَى عَقْلٌ يَعِيشُ بِهِ حَيْثُ تَهْدِي سَاقَهُ قَدَمُهُ  
أي: حين.

(١) قبلها في نسخة ت زيادة: (وقد تضاف إلى غير المصدر كقوله: حيث سهل طلعا).

(٢) اسم الجلالة غير مذكور في الأصل.

(٣) سورة الأنعام، الآية: ١٢٤.

قرأ ابن كثير وحفص (رسالته) على التوحيد مع نصب التاء. وقرأ الباقر بالجمع مكسور التاء. انظر الإقناع ٢/٤٤٣، وإرشاد المبتدىء وتذكرة المنتهى في القراءات العشر ٣١٨، وانحاف فضلاء البشر ٢١٦.

و(حيث) في الآية مفعول به، والمعنى أنه تعالى يعلم نفس المكان المستحق لوضع الرسالة فيه لا شيئاً في المكان. وناصبها «يعلم» محذوفاً مدلولاً عليه بأعلم، لأن أفعّل التفضيل لا ينصب المفعول به. انظر المغني ١٧٦ - ١٧٧، والرضي ٢/١٠٨، وقد ذكر مثل هذا عن الكوكب الزاهر للمصنف في حاشية الأصل.

(٤) ش، م: (تقيد). وهي ساقطة من ن.

١٠٠ - البيت من المديد، وهو لطرفة بن العبد في ديوانه ص ١٩.

وقبله:

الهِبَيْتُ لَا تُرَائِدُ لَهْ وَالْبَيْتُ تَبْتُ فَهْمُهُ

والهيبيت: بمعنى المبهوت، وهو الجبان المخلوع الفوائد. والثبت: من كان ثابت القلب، ففهمه يثبت عقله وقلبه. وهو مثل ضربه لشدة الحرب. والشاهد في البيت: استعمال (حيث) للزمان، أي: حين تهدي ساقه قدمه.

وفيه شاهد أيضاً على تأنيث (قدم) حيث أخبر عنها أخبار المؤنث.

مجالس ثعلب ٣٢٨، العقد الفريد ٥/٤٧٩، ابن الشجري ٢/٢٦٢، المسلسل ١٠١، الأضداد للأنباري ٩٢، شرح ابن عصفور ٢/٣٧٥، شرح ابن عيش ٤/٩٢، الهمع ١/٢١٢، الدرر ١/١٨١.



## (الاستفهاميات)

وأما الاستفهاميات <sup>(١)</sup> فهي «مَنْ» و«مَا» و«أَيُّ» و«كَمْ» و«كَيْفَ» و«أَيْنَ» و«أَيَّانَ» و«أَتَى» و«مَتَى».

أما (مَنْ) فاسمٌ، لمجيئها مفعولة كـ «مَنْ ضَرَبَتْ»، ومجرورة: «يَمَنْ مَرَزَتْ». ويجب تصدُّرها، لدالتها على قِسْمٍ من الكلام <sup>(٢)</sup>، ومن ثَمَّ امتنعت فاعليتها <sup>(٣)</sup>. وبُيِّنَتْ، لتضمينها معنى حرف الاستفهام <sup>(٤)</sup>. وَضِعَتْ وأخواتها للاختصار، إِذْ «مَنْ عِنْدَكَ» أَخْصَرُ مِنْ: أَزِيدُ، أَعْمُرُو، أَخَالِدُ <sup>(٥)</sup>. وهي لِمَنْ يَعْلَمُ <sup>(٦)</sup>، ومبتدأ <sup>(٧)</sup> . . . . .

(١) اعترض على المصنف في حاشية الأصل بما يلي: (سؤال: يقال: ما وجه إيراد «مَنْ» و«مَا» و«أَيُّ» في باب الظروف، ولم يعلم بأن أحداً من النحاة سلك هذا المسلك، بل منهم من عدها في باب الموصولة، لأنهم قد يكون موصولات فذكرت بقية أقسامهن، وذلك الزمخشري وابن الحاجب. ومنهم من جعل للاستفهام باباً برأسه، وهو الشيخ طاهر في مقدمته).

وأجاب عنه المصنف بأنه لم يجعل هذا من الظروف، وإنما هو باب برأسه، لذكره أسماء الاستفهام مطلقاً عقيب ذكره الظروف، فهو عطف على قوله فيما مضى: وأما الظروف فهي . . إلى آخره.

ثم قال بعدها: وأما الاستفهاميات، أي: من المبنيات.

ثم قال للمعترض: وإنما أتيت من سوء الفهم.

(٢) ت: وهي.

(٣) وهو الاستفهام.

(٤) لأن الفاعل لا يتصدر.

(٥) انظر شرح ابن عيش ١١/٤، والرضي ٥٥/٢.

(٦) انظر شرح ابن عيش ١١/٤، وشرح المقدمة المحسبة لابن بابشاذ ١٧٦/١.

(٧) وقد تكون لما لا يعلم تغلياً. وقد مر بيان هذا في باب الموصول.

ولا نفرد لما لا يعلم عند الجمهور، وإجازه قطرب. انظر الرضي ٥٥/٢.

وقد تستعمل في غير العالم لعارض تشبيه به كما في قوله:

أَسْرُبُ الْقَطَا هَلْ مَنْ يُعِيرُ جَنَاحَهُ لَعَلِّي إِلَى مَنْ قَدْ هَوَيْتُ أَطِيرُ

انظر الأشموني ١٦٠/١.

(٨) ن: وتجيء مبتدأ.

ما بعده خبره<sup>(١)</sup>.

فرع:

(وخبرها)<sup>(٢)</sup> إن كان علماً مجرداً أو متبوعاً بالبدل جازت حكاية لفظه وإعرابه<sup>(٣)</sup>. وإلا فلفظه دون إعرابه<sup>(٤)</sup>، تقول: «مَنْ زَيْدٌ» - بالخفض -، أو «مَنْ زَيْدٌ أَخِيكَ» جواب «مررت بزید» أو «بزید أخيك».

وتقول في إجابة «مررت بأخيك»: «من أخوك»، فتحكي لفظ الخبر لا إعرابه، إلا على لغة من قال: «دَعْنِي مِنْ تَمْرَتَانِ» و«لَسْتُ بِقُرْشِيًّا»<sup>(٥)</sup>. و«مَنْ زَيْدٌ الظريف» - بالرفع - جواب «مررت بزید الظريف». و«مَنْ زَيْدٌ وَعَمْرُو»<sup>(٦)</sup> و«مَنْ زَيْدٌ نَفْسُهُ»<sup>(٧)</sup> بالرفع.

(١) في الأصل: (خبر). وفي شرح ابن عيش ١٠/٤: (والذي يدل على ذلك أنك لو أوقعت مرقعها اسماً معرباً مما يظهر فيه الإعراب لظهر فيه الرفع، نحو قولك: أي إنسان عندك، وأي رجل قام، قال الله تعالى: «مَنْ ذَا الَّذِي يَشْفَعُ عِنْدَهُ إِلَّا بِإِذْنِهِ» وقال: «مَنْ ذَا الَّذِي يُرْسِلُ اللَّهُ قُرْشًا حَسَنًا».

(٢) (وخبرها) ساقطة من الأصل.

(٣) حكاية اللفظ لغة أهل الحجاز، والإعراب رفعاً على كل حال لغة تميم. وهي أقيس عند سيويه. الكتاب ٤١٣/٢، شرح ابن عيش ١٩/٤.

(٤) أي: إذا لم يكن علماً. وانظر في سبب تخصيصهم الأعلام بجواز حكاية لفظها وإعرابها المصدر السابق.

(٥) في الكتاب ٤١٣/٢: (فأما أهل الحجاز فإنهم حملوا قولهم على أنهم حكوا ما تكلم به المسؤول، كما قال بعض العرب: دعنا من تمرتان، على الحكاية، لقوله ما عنده تمرتان. وسمعت عربياً مرة يقول لرجل سأله فقال: أليس قرشياً؟ فقال: ليس بقرشياً، حكاية لقوله). وقال: (وإذا قال: رأيت أخا خالد، لم يجز: من أخا خالد، إلا على قول من قال: دعنا من تمرتان، وليس بقرشياً. والوجه الرفع لأنه ليس باسم غالب)، وانظر شرح ابن عيش ١٩/٤ - ٢٠.

(٦) في جواب: مررت بزید وعمرو.

(٧) في جواب: مررت بزید نفسه.

ومنهم من يُجَوِّزُ الحكَايَةَ مع العطف كالبدل<sup>(١)</sup>. وتَمِيمٌ تَمْنَعُ حكايةَ الإعراب مطلقاً<sup>(٢)</sup>

شروع:

ويجوز أن يُحْكِيَ إعراب النكرة في لفظ المُخْبِرِ<sup>(٣)</sup> بِالْحَاقِ «مَنْ» حروف الإعراب في الوقف، نحو «مَنْ» جواب «جاءني رجل» و«مَنْ» و«مَنْ» جواب «رَأَيْتُ» أو مررْتُ برجل. وأن يُحْكِيَ التَّائِيثَ لا الإعراب<sup>(٤)</sup> بِالْحَاقِ هَائِهِ<sup>(٥)</sup> سَاكِنَةً، نحو «مَنْ؟»<sup>(٦)</sup> جواب «جاءتني» أو رَأَيْتُ، أو مررْتُ بامرأة. وتقول<sup>(٧)</sup> في الْمُتَى: «مَنْ؟»<sup>(٨)</sup> و«مَنْ؟»<sup>(٩)</sup> - رفعاً - و«مَنْ؟» و«مَنْ؟» نصباً وجراً.

(١) حكاة يونس كما في الكتاب ٤١٤/٢.

(٢) انظر الكتاب ٤١٣/٢، وشرح ابن يعيش ١٩/٤.

(٣) ش، ن: الخبر.

(٤) ش، ن: (لا غير) مكان (لا الإعراب).

(٥) أي: هاء التائيث.

(٦) وقد يقال فيه: منت. انظر شرح ابن يعيش ١٤/٤.

(٧) (تقول): ساقطة من ش.

(٨) بسكون النون، وكذا في جميع أخواتها، وضبطها محقق كتاب سيبويه بكسر النون وفيها وفي (منين) و(منون) دون سائر أخواتها، وهو خطأ.

قال سيبويه ٤٠٩/٢: (وزعم الخليل أن مَنْ وَمَنْ وَمَنْ وَمَنْ: رأيت رجلاً أو نساءً أو امرأةً أو امرأتين، الصلة مسكن النون، وذلك أنك تقول إذا قال: رأيت رجلاً أو نساءً أو امرأةً أو امرأتين، أو رجلاً أو رجلين: من يا فتى؟ وزعم الخليل رحمه الله أن الدليل على ذلك أنك تقول: من في الوقف ثم تقول: من يا فتى، فيصير بمنزلة قولك: من قال ذلك؟ فتقول: من يا فتى؟ إذا عنيت جميعاً، كأنك تقول: من قال ذلك؟ إذا عنيت جماعة) وانظر المقتضب ٣٠٥/٢. (٩) بسكون النون الأولى والثانية. قال سيبويه ٤٠٩/٢: (وإذا قال: رأيت امرأتين، قلت: متين، كما قلت: آيتين، إلا أن النون مجزومة).

وقال المبرد في المقتضب ٣٠٥/٢: فإذا قال: جاءتني امرأتان، قلت: متان تسكن النون، كما كانت في (من) ساكنة. وإنما حركتها فيما قبل من أجل ما بعدها لأن هاء التائيث لا=

وفي المجموع: «مَنُونٌ» - رفعاً - و«مَينِينٌ» - نصباً وجراً - و«مَنَاتٌ» في الثلاثة.

والنون والتاء ساكتان<sup>(١)</sup> مطلقاً<sup>(٢)</sup>، وشذُّ قوله:

١٠١ - أَتَوْنَا نَارِي فَقُلْتُ: مَنُونٌ أَنتُمْ؟

بالفتح وصلأ<sup>(٣)</sup>.

= تقع إلا بعد حرف متحرك، وكذلك حروف الثنية، أعني الياء والألف لسكونهما). وقد أخطأ محقق سيبويه هنا أيضاً ففتح النون الأولى من (متين).

(١) ت: (ساكنان). غ: (ساكنات).

(٢) انظر ما نقلته عن الكتاب آنفاً.

١٠١ - صدر البيت من الوافر عجزه:

فقالوا الجنُّ قُلْتُ عِمُوا ظلاماً

وهو لُسْمَيْرُ بن الحارث الضبي. وقد يقال: شَمَيْرٌ، كما في نوادر أبي زيد. وفي العيني (شمر) وقد ينسب إلى تابط شراً.

وبعده:

فقلت إلى الطعام فقال منهم زعيمٌ نحسد الإنسان الطعاما  
ورواية الأنباري:

أتوا ناري فقلت منون قالوا سَراةُ الجنِّ قُلْتُ عِمُوا ظلاما  
وهناك أبيات على روي الحاء تنسب لجذع بن سنان أولها:

أتوا ناري فقلت منون أنتم فقالوا الجن قلت عمو صباحا  
والشاهد في قوله: (منون). وهو شاذ من وجهين: الأول أنه جمع (من) في الوصل وإنما يجمع في الوقف لا غير. والثاني أنه فتح النون فيه وحققها السكون والأول لم يذكره المصنف.

كتاب سيبويه ٤١١/٢، نوادر أبي زيد ١٢٣، الخصائص ١٢٩/١، الحيوان ١٨٦/١، ٣٢٨، ١٩٧/٦، المقتضب ٣٠٦/٢، البغداديات ٣٥١، العيني ٤٩٨/٤، ٥٥٧، الأوضح ٢٣١/٣، الخزانة ١٦٧/٦، شرح ابن يعيش ١٦/٤، المقرب ٣٠٠/١، الهمع ١٥٧/٢، ٢١١، الدرر ٢١٨/٢، ٢٣٧، الأشموني ٩٠/٤، ٢٢٠.

(٣) قوله: «بالفتح وصلأ» يوهم أنه في الوقت يكون مفتوح النون، وليس الأمر كذلك، بل هو ساكن في الوقف، وفي الوصل لا يجمع، بل يقال فيه: من يا فتى؟ ونحوه كما تقدم عن سيبويه.

وأما «ما»: فليغير أولي العلم<sup>(١)</sup>. ودليل اسميتها وعلة بنائها «من»<sup>(٢)</sup>.  
وقد تجيء لصفات من يعلم، ومنه «وَمَا رَبُّ الْعَالَمِينَ»<sup>(٣)</sup> أي: على أي حال هو، فأجيب بأنه مالك العالم<sup>(٤)</sup>.  
وتأتي للتعظيم كقوله:  
١٠٢ - يا سيِّداً ما أنت من سيِّد

= فالشاعر قد ارتكب شذوذين: جمع (من) على منون وصلأ، وفتح النون وهي لا تكون إلا ساكنة.

وقد أجيب عن هذا الاشكال بأنه لا إجراء في الوصل على حده في الوقف فأثبت فيه الواو والنون التقياً ساكنين، فاضطر حينئذ إلى أن يحرك النون لإقامة الوزن. فهذه الحركة إذن إنما هي حركة مستحدثة لم تكن في الوقف، وإنما اضطر إليها في الوصل.  
(١) وقد تستعمل في العالم إذا اختلط بغير أولي العلم نحو قوله تعالى: «يُسَبِّحُ بِحَمْدِهِ فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ» وتستعمل في صفات من يعلم، نحو (زيد ما هو؟)، و(ما هذا الرجل) فهو سؤال عن صفته، والجواب عالم، أو غير ذلك.  
وقد تستعار لمن يعلم نحو ما حكاه أبو زيد من قولهم: «سَبَّحَنَ اللَّيْلَى سَحَرَ لَنَا» (وسبحان ما يسبح الرعد بحمده).

انظر ما تقدم في ص ١٩٤ مع الهامش، وشرح الرضي ٥٥/٢، والإيضاح ٤٨٧/١، والبغداديات ٢٦٥، والأشعوني ١٦٢/١، وشرح ابن يعيش ١٤٥/٣، ٥/٤، ٦.

(٢) انظر ص ٢٣٦.

(٣) سورة الشعراء، الآية: ٢٣.

(٤) في قوله تعالى: «قَالَ رَبُّ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا إِنَّكُمْ مُوقِنُونَ» سورة الشعراء، الآية: ٢٤.

١٠٢ - صدر البيت من السريع، وعجزه:

مَوْطَأُ الْأَكْنَافِ رُحْبُ الذِّرَاعِ

وهو للسفاح بن بكير بن مَعْدَانَ التِّرْبُوعِي، من قصيدة له في رثاء يحيى بن شداد بن ثعلبة بن بشر، أحد بني ثعلبة بن يربوع. ونسبه أبو عبيدة لرجل من بني قريع في رثاء يحيى بن ميسرة صاحب مصعب بن الزبير، وكان قد وفي له حتى قتل معه. وقبله في الخزانة:  
لَمَّا عَصَى أَصْحَابُهُ مُصْغَبًا أَذَى إِلَيْهِ الْكَيْلَ صَاعًا بِصَاغٍ  
قَوَالَ مَعْرُوفٍ وَقَعَالَهُ وَهَابَ مَشْنَى أُمَهَاتِ السَّرِيفِ  
= والشاهد فيه: مجيء (ما) الاستفهامية للتعظيم.

وقد تحذف ألفها مع حروف الجر، نحو ﴿عَمَّ يَتَسَاءَلُونَ﴾<sup>(١)</sup>، ﴿فِيمَ أَنْتَ مِنْ ذِكْرِهِمْ﴾<sup>(٢)</sup>، وتبقى فتحة الميم، دلالة الألف<sup>(٣)</sup>.

١٠٢ - عجز البيت من الكامل، وصدرة:

وهو للمخيل السعدي (ربيع بن ربيعة بن عوف بن قتال، من بني عوف بن كعب. وقيل: اسمه جعفر بن قريع، من زيد مائة بن تميم). ونسب البيت في المؤلف للمتمخل السعدي. ويروى (ويل) مكان (وب). وفي العجز (أخا بني ثعل)، أيضاً. وب: كلمة تحقير وتصغير.

والشاهد فيه: محي (ما) للتحقير، هذا عند المصنف تبعاً للرضي. ولم يذكره غيره ما شأده على هذا، فقد ذكره النحاة شاهداً على رفع (الفخر) عطفاً على (أنت) مع أن الواو في معنى (مع). قال الجرجاني في المختصر: (والمعنى: مع الفخر، كأنه قال: أي شيء أنت في الفخر)، ويمتنع النصب فيه لأنه ليس قبله فعل يتعدى إليه فينصبه. وفيه شاهد عند بعضهم على أن (أخا) في صدر البيت تابع للمنادي في قوله: يا زيرقان فملى هذا يكون في البيت ثلاثة شواهد للنحاة على اختلاف بينهم في إيراده.

كتاب سيره ٢٩٩/١، المؤلف ١٧٩، المقصد ١٠٥٩/٢، الفصل ٥٨، شرح ابن عيـش  
١/١٢١، ٢/٥١، شرح الرضي ٢/٥٣، الخزانة ٦/٩١، المخصص ١٢/١٨٦، الهمع  
٢/١٤٢، الدرر ٢/١٩٦، اللسان (بلا).

- (١) سورة النبأ، الآية: ١.
- (٢) سورة النازعات، الآية: ٤٣. وفيها دليل على أن (ما) قد يدخلها معنى الإنكار، أي: لا تذكرها، على أحد التأويلات. انظر الرضي ٥٣/٢.
- (٣) انظر المفصل، وشرحه لابن يعيش ٦/٤ - ٧، والرضي ٥٤/٢.

وهذه ابن هشام في المغني ٣٩٣، إلى أن حذف الألف مع حروف الجر واجب. وعلى ذلك بأنه للفرق بين الاستفهام والخبر، فهذا حذف في نحو ﴿يَمِ أُنْتَ مِنْ ذِكْرِهِ﴾ «فَاطِرُهُ يَمِ يَمِ يَمِ أَلَمْ تَكُنْ»، ﴿لَمْ تَكُنْ مَا لَا تَعْمَلُونَ»، وثبت في ﴿لَسْتُ بِمَا أَفْسَرُ فِيهِ عَذَابُ عَالَمٍ»، ﴿يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ»، «مَا سَأَلَكَ أَنْ تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِإِذْنِي». وكما لا تحذف الألف في الخبر لا ثبت في الاستفهام.

والنظر الأشموني ١٦١/٤.

ك: ويجوزُ تسكيئُها، كقول بعض العرب: «يا سَيِّدِي لِمَ قَتَلْتَهُ»<sup>(١)</sup>.

وقد تقلبُ هاءُ في الوقف، كقول أبي ذؤيب: «فقلتُ مه»<sup>(٢)</sup>.

وأما «أَيُّ» فليست مَبْنِيَّةً، لتمكيئُها بالإضافة<sup>(٣)</sup>، لكنْ دُكِرَتْ هنا، لكونها استفهاميةً كـ«مَنْ»<sup>(٤)</sup>.

ويُحكى بها إعرابُ المُخْبِرِ، فإنْ أُضيفَتْ إلى نكرةٍ طابقتُ<sup>(٥)</sup> في التذكير والإفراد وفروعِهما/ نحو «أَيُّ رجلٍ» أو «أَيُّ امرأةٍ»، «أَيُّ رجلينٍ» أو رجالٍ<sup>(٦)</sup>.

(١) يظهر لي - والله أعلم - أن المصنف قد وهم في هذا، وإنما أراد قول الراجز:

يا أَسَدِي لِمَ أَكَلْتَهُ لِمَهُ؟

لو خافَكَ الله عليه حَرُمُهُ

فما قَرِئْتُ لَحْمَهُ ولا دَمَهُ

وهو حجة الكوفيين على تسكين الميم من (لَمْ) محذوقة الألف، والجمهور يعدون هذا من الضرورات التي لا تجوز في اختيار الكلام. وما احتج به الكوفيون أيضاً قول الشاعر:

يا أبا الأسودِ لِمَ أَسْلَمْتَنِي لَهْمُومِ طَارِقَاتٍ وَذِكْرُ

انظر الإنصاف ٢٩٩/١، ٣٠١، المساعد ٢٠٤/٤، اللسان (روح)، شرح الكافية لابن مالك ١٩٩٩/٤، الأشموني مع الصبان ١٦٢/٤.

(٢) من كلام طويل لأبي ذؤيب الهذلي في وفاة رسول الله ﷺ ومبايعة الناس أبا بكر رضي الله عنه، قال فيه: (قدمت المدينة ولأهلها ضجيج كضجيج الحجيج أهلوا بالإحرام، فقلت مه؟ ف قيل: هلك رسول الله ﷺ). المفصل وشرحه لابن يعيش ٦/٤ - ٧.

(٣) في الرضي ٥٧/٢: (وأي) معربة من بين أخواتها الموصولات على اختلاف في «اللدان» و«اللتان» و«ذو» الطائفة، ومن بين أخواتها المتضمنة لمعنى الاستفهام والشرط، وذلك لإلزامهم لها الإضافة المرجحة لجانب الأسمية، وليس كل مضاف بمعرب، بل ما هو لازم الإضافة).

(٤) هي كـ(من) في أقسامها أيضاً، وهي: الاستفهامية، والشرطية، والموصولة والموصوفة. انظر ما تقدم في ص ١٩٣، وشرح ابن يعيش ٢١/٤.

(٥) أي: طابقت النكرة لفظ المخبر.

(٦) في ش، م: (فإن أُضيفت إلى نكرة أفردت النكرة حتماً، نحو: أي رجل، أو: أي امرأة، لا أي رجلين، أو رجال، لإغناء المفرد عنهما). وفي هامش الأصل ذكر الناسخ أنه=

بخلاف المعرفة فَحَسَبُ الْقَصْدِ، نحو «أَيُّ الْأَضْيَعَةِ شَرِئْتَ» و«أَيُّ الرَّجَلَيْنِ - أو الرجالِ - لَقِيتَ».

وتقول: «أَيُّ الرَّجَالِ» جواب: جاءني رجلٌ، أو رجلاَنِ<sup>(١)</sup> أو رجالٌ<sup>(٢)</sup>.

فروع:

ويجوز أن يُحكى بها إعرابُ لَفْظِ الْمُخْبِرِ<sup>(٣)</sup>، كمن يقول: «أَيُّ» و«أَيَّة»

=صح ما في الأصل كذا عن نسخة المصنف التي قرئت عليه. ثم قال: وهو الصواب. وفي هامش ت: كذا صح بخط المصنف في النسخة التي قرئت عليه، وهو الصواب. ومثله وقع في ن، د.

وهذا الذي ذكره المصنف هنا مشكل، لأن المعروف أن (أَيًّا) إذا استفهم بها عن نكرة كان الجواب بها مقطوعة عن الإضافة لفظاً، والمصنف هنا جعلها مضافة إلى مثل ما في لفظ المخبر، فالذي ذكره سيبويه والمبرد والزخشري أنه يقال لمن يقول: جاءني رجل: أَيُّ؟ - بالرفع - ولمن يقول: رأيت رجلاً: أَيًّا؟ ولمن يقول: مررت برجل: أَيُّ. وفي الشية والجمع: أَيَّانٍ وَأَيُّنَ وَأَيُّونَ وَأَيُّنَ. وفي المؤنث: أَيَّةٌ وفي جمعه: آيات. كل هذا في الوصل. أما في الموقف فيسقط التنوين من المنون وتسكن النون.

أما قول المصنف: أي رجل، أو رجلين، أو رجال في جواب النكرة فلم أجد من ذكره والظاهر أنه خطأ أيضاً لأن النكرة إذا أعيدت عرفت بالألف واللام لأنها تصير معهودة بتقدم ذكرها، فيلزم أن يقال في جواب «جاءني رجل» أي الرجل؟ بالتعريف ولهذا اقتصرنا على «أي» وأعربوه بإعراب الاسم المتقدم وحكوا إعرابه وتنشيت وجعه ليعلموا بذلك أنه المقصود دون غيره، وهو أوجز وأخصر من أن يأتوا بالألف واللام والجملة بأسرها مع حصول المقصود بدونها.

انظر الكتاب ٢/٤٠٧ - ٤٠٨، المقتضب ٢/٣٠١ - ٣٠٢، المفصل وشرح ابن يعيش ٤/٢٢ - ٢٣، وسيذكر المصنف الوجه الذي اقتصر عليه سيبويه على أنه جائز. ومفهومه أن ما ذكره هنا هو الأصل الكثير.

(١) في غير د: رجلين.

(٢) ينبغي على هذا أن يكون لفظ المخبر معرفة، فصواب التمثيل: جاءني الرجل، أو الرجلان، أو الرجال، وإن أراد نكرة فجوابه ب(أي) و(أيان) و(أيون). بلا إضافة، ويظهر لي أن المصنف قد خلط في هذا الباب تخليطاً ولم يحالفه التوفيق.

انظر المقتضب ٢/٣٠٣، وشرح ابن يعيش ٤/٢٢.

(٣) بل هو الذي لا يجوز غيره في إجابة النكرة، وانظر ما كتبه في هامش الصفحة السابقة.



و«أَيَان» و«أَيَّان» و«أَيُون» و«أَيَّاث»<sup>(١)</sup> معرباً لها مثل إعراب ما سألت عنه من النكرات في نحو جاءني، أو رأيت، أو مررت برجل، أو امرأة، أو رجلين، أو امرأتين، أو رجال، أو نساء.

ويمتنع في المعرفة<sup>(٢)</sup> حكاية لفظ المخبر وإعرابه، إذ هي معربة، فكَرِهَ مخالفة ما بعدها إعرابها، فتقول: «أَيُّ زَيْدٍ» - بالرفع - جواب «مررتُ بزيدٍ»، ولا حكاية<sup>(٣)</sup>.

وأما «كَمْ»: فهي اسمٌ، لمجيئها مفعولةً، نحو «كَمْ ضَرَبْتُ»، ومجرورةً نحو<sup>(٤)</sup> «بِكَمْ شَرِبْتُ»<sup>(٥)</sup>، بُنِيَتْ لتضمينها معنى حرف الاستفهام، أو «رُبَّ»<sup>(٦)</sup>.

(١) كل ذلك موقوف بلا تنوين في المفرد وبالسكون في المثنى والجمع. أما في الوصل فيقال: أَيُّ يَأْتِي، وأَيَّةٌ - بالتثنية - وأَيَّان، وأَيُون، وأَيَّاث.

انظر الكتاب ٤٠٧/٢، المقتضب ٣٠١/٢، المفصل وشرح ابن يعيش ٢٢/٤.

(٢) (في المعرفة) ساقطة من ش، د، ن.

(٣) انظر: الكتاب ٤٠٨/٢، المقتضب ٣٠٣/٢، شرح ابن يعيش ٢٣/٤.

(٤) (نحو) ساقطة من ش، ن، م، د.

(٥) انظر سيبويه ١٥٦/٢.

(٦) في ت: (أو حملاً لها على نقيضتها رب).

قلت: بنيت (كم) الاستفهامية لتضمنها معنى همزة الاستفهام. وقيل: للشبه الوضعي لأنها على حرفين.

أما الخبرية: فقيل: إنها بنيت حملاً على الاستفهامية، لأنها بلفظها. وقيل: لتضمنها معنى «رب» إذا كانت للتكثير، لأن معنى (كم) الخبرية التكثير أيضاً، فحملت على شبيبتها فيه. وقيل: إنما بنيت حملاً على نقيضتها (رب) التي للتقليل. والشيء قد يحمل على نقيضه كما هو معلوم.

وقد بين ابن يعيش أن (كم) الخبرية تقع موقع (رب) وهي حرف مضارعتها، فبنيت كبائنها. والمراد بمضارعتها أن (رب) لتقليل الجنس و(كم) لتكثيره، وكل جنس فيه قليل وكثير، فالتكثير مركب من القليل والقليل بعض الكثير فهما شريكان. وعلى قوله لا تناقض بينهما، أو يكون بينهما تناقض من جهة الدلالة على المعنى فحسب، وتشابه من جهة تضمن الكثير للقليل، وبعضية القليل منه. الكتاب ١٥٦/٢، شرح ابن يعيش ١٢٧/٤ - ١٢٨، الأشموني ٧١/١، الرضي ٩٤/٢، شرح المقدمة المحسبة ١٧٥.

بص: وهي مفردة<sup>(١)</sup>. ك: بل<sup>(٢)</sup> من كاف التشبيه و«ما» محذوفة الألف معها<sup>(٣)</sup>، كحذفها مع «عن» و«في»<sup>(٤)</sup> و«من» في «مِمَّ حَطَّيْنَاهُم»<sup>(٥)</sup>، و«سُكِّنَتْ الميمُ حتماً»<sup>(٦)</sup>. قلنا: التركيبُ خلافُ الظاهر<sup>(٧)</sup>. وهي كنايةٌ عن<sup>(٨)</sup> العدد استنفهاماً وخبراً. و«كذا» كنايةٌ عنه خبراً/ فقط<sup>(٩)</sup>، كما أنَّ «كَيْتٌ» و«ذَيْتٌ» كنايةٌ عن الحديث، بُنِيَا لوقوعهما موقعَ الجمل، وَحُرُوكَ آخِرُهُمَا<sup>(١٠)</sup> للسَّاكِنَيْنِ وَفُتِحَ

(١) أي: غير مركبة، وقد عقد الأنباري المسألة رقم ٤٠ من الإنصاف ١/ ٢٩٨، لذكر خلاف البصريين والكوفيين في (كم).

(٢) د: بل مركبة.

(٣) (معها): ساقطة من د.

(٤) في ت: وما.

(٥) سورة نوح، الآية: ٢٥.

(٦) سكنت الميم للتخفيف، لثقل الكلمة بالتركيب.

وانظر الإنصاف ١/ ٢٩٨ - ٣٠٣، المغني ٢٤٦، الرضي ٢/ ٩٥، الأشموني ٤/ ٦٢.

(٧) لأن الأصل هو الأفراد، والتركيب خلاف الظاهر، والخارج عن الأصل يفتر إلى إقامة الدليل، لعدوله عن الأصل، أما من تمسك بالأصل فقد خرج عن عهدة المطالبة بالدليل.

هذا ما تمسك به البصريون في قولهم: إنها مفردة لا مركبة. انظر الإنصاف ١/ ٣٠٠.

(٨) الكناية: التورية عن الشيء بأن يعبر عنه بغير اسمه. ومنه (الكناية) لأنها تورية عن الاسم. وتكون للإبهام على السامع، أو لشناعة المعبر عنه، أو لنوع من الفصاحة، أو لغيرها من الأغراض.

انظر اللسان (كنى)، شرح الرضي ٢/ ٩٣، شرح ابن يعيش ٤/ ١٢٥.

(٩) بنيت (كذا) لأنها في الأصل (ذا) المقصود به الإشارة، زيد عليه كاف التشبيه، ثم صار المجموع بمعنى (كم)، ولم يعد فيه معنى الإشارة ولا معنى التشبيه.

وهي كناية عن العدد، مثل: لي عليه كذا وكذا درهماً.

وقد تكون كناية عن الحديث أيضاً، نحو: قال فلان كذا وكذا.

ولا تستعمل غالباً إلا معطوفاً عليها بالواو.

انظر المغني ٢٤٧ - ٢٤٨، وشرح ابن يعيش ٤/ ١٢٦، وشرح الرضي ٢/ ٩٤، والأشموني

٤/ ٦٢.

(١٠) ش: آخرها.

تخفيفاً<sup>(١)</sup>.

لسي: و«كَمْ» مشتركة يكتنى بها عن المفرد والمثنى والمجموع، فيصح «كَمْ رجل جاءك» أو جاءاك، أو جاؤوك حسب<sup>(٢)</sup> القصد<sup>(٣)</sup>. ومنه: «وَكَمْ مِنْ مَلَكٍ فِي السَّمَوَاتِ»<sup>(٤)</sup> لَا تُقْنِي شَقَعْنَهُمْ سَيِّئًا<sup>(٥)</sup>.

وقيل: بل الإفراد<sup>(٦)</sup> لأجل اللفظ، أو الجمع لأجل المعنى، ولا تثنية<sup>(٧)</sup>.

فرع:

و«كَمْ» استفهامية وخبرية: فالاستفهامية مُمَيِّزُهَا منصوب مفرد<sup>(٨)</sup>، حملاً على أَوْسَطِ العدد «أَحَدٌ»<sup>(٩)</sup> عشر إلى تسعة وتسعين، إذ الطرفان

(١) وهما مخففتان من (كَيْتٌ) و(ذَيْتٌ)، وقد استعمل الأصل كثيراً فقليل: كان من الأمريكية وكية وذية وذية. ولا تستعملان إلا مكررتين بواو المعطف، نحو: قال فلان كيت وكيت، وكان من الأمر ذيت وذيت.

انظر شرح الرضي ٩٣/٢، ٩٥ شرح ابن عيش ١٢٥/٤، ١٣٦، الأشموني مع الصبان ٦٣/٤.

(٢) في غير الأصل، د: بحسب.

(٣) في شرح الرضي ١٠٠/٢: (و«كَمْ» في حالتها مفرد اللفظ مذكر. قال الأندلسي فيجوز الحمل على اللفظ، نحو: كم رجلاً جاءك؟ مع أن المسؤول عنه مثنى أو مجموع، ويجوز الحمل على المعنى، نحو: كم رجلاً جاءاك و جاؤوك. وكذا الخبرية).

(٤) في ش، ن، د: (السموات والأرض). وليس في الآية (والأرض).

(٥) سورة النجم، الآية: ٢٦.

(٦) ش، ن: للإفراد.

(٧) في شرح الرضي ١٠٠/٢: (قال بعضهم: «كَمْ» مفرد اللفظ مجموع المعنى كـ«كل» فينبغي على هذا ألا يعود إليه ضمير المثنى. وهو الحق، لأنه لو جاز أن يستفهم بـ«كَمْ» عن عدد الجماعة الذين جاؤوا المخاطب مفصلين رجلين رجلين لوجب أن يقال: كم رجلين جاءاك، لأنك إذا قصدت تفصيل جماعة على مثنى أو مجموع وجب التصريح بالثنية، والجمع كما في: أفضل رجلين، وأي رجلين، وأفضل رجال وأي رجال. ولم يسمع: كم رجلين، لا استفهاماً ولا خبراً).

(٨) د: مفردة.

(٩) في ت: (واحد). م، ن: (إحدى).

تَحْكَمُ<sup>(١)</sup>.

وإعراب جوابها كإعرابها، فتقول<sup>(٢)</sup>: «عشرون» جواب «كَمْ مَالُكَ»، و«عشرين» جواب<sup>(٣)</sup> «كَمْ ضَرَبْتَ؟»، و«بعشرين» جواب «بَكَمْ مررت؟»، إذ لا يعمل حرف الجر محذوفاً، لِضَعْفِهِ، وشذ قوله:

١٠٤ - وقالوا كيف أنتَ فَعَلْتُ خَيْرٌ<sup>(٤)</sup> . . . . .

ويجوز<sup>(٥)</sup> فصل ميمِها، نحو «كَمْ لَكَ دِرْهَمًا؟»<sup>(٦)</sup>. وامتنع نحو «عشرون لَكَ دِرْهَمًا»<sup>(٧)</sup>، وشذ قوله:

(١) أجاز الكوفيون جمع معيز (كم) الاستفهامية مطلقاً. وفصل بعضهم فقال: إذا كان السؤال عن الجماعات نحو «كم غلماناً لك؟» إذا أردت أصنافاً من الغلمان جاز وإلا فلا. وأجاز الفراء والزجاج والسيرافي جر ميمها مطلقاً على حملاً على الخبرية. والمشهور أنه يجوز جره إذا انجرت هي بحرف الجر نحو: «على كم جذع بني بيتك؟» و«بكم رجل مررت؟». انظر شرح الرضي ٩٦/٢، الأشموني ٥٨/٤، المغني ٢٤٥.

(٢) غير الأصل، ت: (تقول).

(٣) (جواب) ساقطة من د.

١٠٤ - هذا صدر بيت من الوافر لم أجده في مصدر من المصادر التي أمكنني الرجوع إليها مع كثرتها، وفي هامش نسخة (د) ورد عجزه:

أُرْجِي حَاجَةً وَتَفُوتُ حَاجَ

والشاهد فيه: حذف حرف الجر من قوله: «خير» وجرها به محذوفاً.

(٤) ش، ن، د: (وقالوا كيف حالك قلت خير).

(٥) غير الأصل، ت: (ويصح)

(٦) قال سيبويه ١٥٨/٢: (وزعم أن «كم درهماً لك» أقوى من: كم لك درهماً، وإن كانت عربية جيدة).

(٧) يريد أن ذلك لا يجوز في «عشرين» مع أن «كم» بمنزلة اسم يتصرف في الكلام منون، (أما «كم» في الاستفهام إذا عملت فيما بعدها فهي بمنزلة اسم يتصرف في الكلام منون، قد عمل فيما بعد، لأنه ليس من صفته، ولا محمولاً على ما حمل عليه. وذلك الاسم «عشرون» وما أشبهها نحو «ثلاثين وأربعين»).

١٠٥ - ثلاثون للهجر خولاً كمبلا . . . . .

وقد يحذف مميّزها، نحو «كم مآلك»، و«كَمْ ضَرَبْتَ».

فرع:

والخبرية كأختها/ في التصدير<sup>(١)</sup>، لتضمينها قسماً من الكلام، إذ هي للتكثير، ونقيضه التقليل وهو كالتنفي، فحُجِّلَ عليه التكثير في التصدير، حملاً للتقيض على التقيض<sup>(٢)</sup>.

ومميّزها مجرور<sup>(٣)</sup>، كأكثر العدد<sup>(٤)</sup> «مائة» و«ألف»، إذ هي للتكثير. ويصح مفرداً ومجموعاً<sup>(٥)</sup>.

١٠٥ - عجز البيت من المتقارب صدره:

على أنني بَعْدَ ما قَدْ مَضَى

وبعده:

يُذَكِّرُنِيكَ خَنِينُ الْحَجُولِ وَتَوُحُّ الْحَمَامَةِ تَذَعُو هَدِيدًا  
ونسب للعباس بن مرداس، وهو في ملحقات ديوانه ١٣٦ ولم ينسبه سيبويه ولا الأعلام.  
وقال البغدادي: وهما من شواهد سيبويه الخمسين التي لا يعرف لها قائل.  
الحول: العام. الكميل: الكامل. العجول: الواله التي فقدت ولدها. الهديل: صوت الحمامة.

والشاهد فيه: الفصل بين العدد وتمييزه بالجار والمجرور ضرورة.

كتاب سيبويه ١٥٨/٢، المقتضب ٥٥/٣، الإنصاف ٣٠٨/١، الضرائر ٢٢٣، شرح ابن عصفور ٣٥/٢، شرح الكافية لابن مالك ١٧٠٦/٤، المغني ٧٤٥، شرح شواهد ٣٠٧، شرح ابن يعيش ١٣٠/٤، المقتصد ٧٤٨/٢، الأصول ٢٤٦/١، مجالس ثعلب ٣٢٤، الخزانة ٣٩٩/٣، شرح الشواهد للعالمي ٤٠٧، الهمع ٢٥٤/١.

(١) د: التصدر.

(٢) انظر شرح الرضي ٩٧/٢.

(٣) في الأصل: مجروراً

(٤) ت: مميز العدد.

(٥) انظر شرح ابن يعيش ١٣٠/٤، والمغني ٢٤٥.

ولا يُفْصَلُ مِمِّيزُهَا إِلَّا مَعَ دُخُولِ<sup>(١)</sup> «مِنْ» عَلَيْهِ، نَحْوُ «كَمْ لَكَ<sup>(٢)</sup> مِنْ كَذَا»  
ك: يجوز كقوله:

١٠٦ - كَمْ فِي بَنِي سَعْدِ بْنِ بَكْرِ سَيِّدٍ

وقد يجوز فيما يليها الرفع والنصب والجر، كقول الفرزدق:

١٠٧ - كَمْ عَمَّةً لَكَ يَا جَرِيرُ وَخَالَئَةً

(١) في ت، ن، م، د: (إلا مع نصبه أو دخول).

(٢) (لك): ساقطة من ت.

١٠٦ - هذا صدر البيت من الكامل عجزه:

ضَخِمَ الدُّسَيْعَةُ مَا جِدَّ نَفَاعُ

وقد نسبه العيني للفرزدق وليس في ديوانه، ولم ينسبه سيبويه.

ورواية الإنصاف: (بكر بن سعد). ويروى أيضاً (بكر بن عمرو).

الدسيعة: العطية. الماجد: الشريف.

والشاهد فيه: خفض (سيد) بلام على أنها خبرية مع الفصل بينهما بالجار والمجرور

وجواز ذلك خاص بالضرورة عند سيبويه.

كتاب سيبويه ١٦٨/٢، الإنصاف ٣٠٤/١، المقتضب ٦٢/٣، شرح الكافية لابن مالك

١٧٠٩/٤، الرضي ٩٧/٢، الخزانة ٤٧٦/٦، شرح ابن يعيش ١٣٠/٤، ١٣٢.

١٠٧ - صدر البيت من الكامل عجزه:

قُدْعَاءُ قَدْ حَلَبْتُ عَلَيَّ عَشَارِي

وهو للفرزدق (ديوانه ٤٥١).

القُدْعَاءُ: المعوجة الرسخ من اليد أو الرجل. العشار: جمع عشاء، وهي الناقة إذا أتى

عليها من حملها عشرة أشهر. يعير جريراً بعماته وخالاته بأنهن راعيات له يحلبن عليه

عشاره.

والشاهد فيه أنه يروى بجر عمة ونصبه ورفع. وقد ذكره سيبويه في ثلاثة مواضع من

كتابه، رواه في الأولى مجروراً وفي الثانية منصوباً وفي الثالثة مرفوعاً.

الكتاب ٧٢/٢، ١٦٢، ١٦٦، المقتضب ٥٨/٣، الجمل ١٤٨، المقرب ٣١٢/١،

النقااض ٣٣٢، معاني الفراء ١٦٩/١، شرح ابن عصفور ٤٩/٢، ٥١، المفصل ١٨٢

شرحه لابن يعيش ١٣٣/٤، شرح عمدة الحفاظ ٩٤، شرح التسهيل ١٣٨/٢، شرح

الكافية لابن مالك ١٧٠٧/٤، العيني ٥٥٠/١، ٤٨٩/٤، الخزانة ٤٨٥/٦.

فالرفع على حذف التمييز، أي: «كم مرة»<sup>(١)</sup>، والنصب استفهاماً تهكماً<sup>(٢)</sup>، والجر خبر<sup>(٣)</sup>.

### فرع:

وإذا سبقها حرف جر أو اسم مضاف نحو «بِكم شَرِيتُ»، «عَلَامَ كم صَرِيتُ» فمَجْرُورَتَانِ، وإلا فمرفوعَتَانِ بالابتداء إن لم يكونا ظَرَفَيْنِ<sup>(٤)</sup>، ولا مفعولَيْنِ لما بَعْدَهُمَا.

### فرع:

وفي معنى «كم» الخبرية «كأي»<sup>(٥)</sup>، لكنها معربة لازمة لمن.

(١) قال سيويه ١٦٦/٢: (فجعل «كم» مراراً، كأنه قال: كم مرة قد حلبت على عماتك).  
(٢) ويجوز أن تكون (كم) على خبريتها ونصبه على لغة بني تميم حيث إنهم ينصبون معيز (كم)، الخبرية مفرداً كان أو جمعاً بلا فصل اعتماداً في التمييز بينها وبين الاستفهامية على قرينة الحال.

وسيويه إنما روى البيت بالنصب شاهداً على هذه اللغة قال في ١٦١/٢: (واعلم أن ناساً من العرب يعملونها فيما بعدها في الخبر كما يعملونها في الاستفهام، فينصبون بها كأنها اسم منون). ثم قال: وبعض العرب ينشد قول الفرزدق.

كم عمة لك يا جرير وخالة فدعاء قد حلبت علي عشاري  
وهم كثير، فمنهم الفرزدق والبيت له. وقد قال بعضهم: «كم» على كل حال منونة، ولكن الذين جروا في الخبر اضمروا «من» كما جاز لهم أن يضمروا «رب». وانظر المغني ٢٤٥.

(٣) أي: على قياس تمييز «كم» الخبرية.

(٤) نحو «كم يوماً سرك». ولم يذكر المصنف كونها خبراً في مثل «كم مالك» وتقديره خبراً أولى لكونه نكرة وما بعده معرفة.

وانظر شرح الرضي ٩٩/٢.

(٥) في الصحاح (أيا): (وقد تدخل الكاف على «أي» فتنتقل إلى تكثير العدد بمعنى «كم» في الخبر، ويكتب تنوينه نوناً).

وأما «كيف» فسؤالٌ عن الحال، وهي تؤولُ إلى الظرف<sup>(١)</sup>، بُيِّنَتْ وخرُجَتْ وفُتِحَتْ لما مرَّ<sup>(٢)</sup>.

و«أين» عن المكان، كذلك<sup>(٣)</sup>.

و«أَيَّانَ» عن الحادثِ المُسْتَعْظَمِ<sup>(٤)</sup>: «أَيَّانَ مُرْسَلَهَا»<sup>(٥)</sup>، «أَيَّانَ خُرُوجِ الأمير؟» كذلك<sup>(٦)</sup>.

و«أَتَى» عن الجَهَةِ<sup>(٧)</sup>: «أَتَى لَكَ هذا؟»<sup>(٨)</sup>.

و«مَتَى» سؤالٌ عن الزمان نحو «مَتَى آتَيْكَ»<sup>(٩)</sup>.

(١) لأن معناها على أي حال، كذا في كتاب سيبويه ٢٣٣/٤، واختلف في كونه بعدها اسماً أو ظرفاً، فذهب الرضي إلى أن مذهب سيبويه أنها اسم، واستدل له بإبدال الاسم منها نحو: كيف أنت؟ أصحح أم سقيم؟ ولو كان ظرفاً لأبدل منها الظرف نحو: متى جئت؟ أيوم الجمعة أم يوم السبت؟ ومذهب الأخفش أنها ظرف، واستدل له الرضي بجواز إبدال الجار والمجرور منها، نحو: كيف زيد؟ أعلى الصحة أم على حال السقم؟ أما ابن هشام فيرى أن مذهب سيبويه أنها ظرف، ومذهب السيرافي والأخفش أنها اسم غير ظرف.

(٢) بنيت لتضمنها همزة الاستفهام، وحركت للساكنين، وفتحت تخفيفاً. انظر ص ٢٤٧.

(٣) انظر شرح الرضي ١١٦/٢.

(٤) فلا يقال مثلاً: أَيَّانَ نمت. انظر شرح الرضي ١١٦/٢، وشرح الفريد ٣٦٥.

(٥) سورة الأعراف، الآية: ١٨٧. وانظر الكشف للزمخشري ١٣٤/٢.

(٦) أي: كسابقتها في بنائها وفتح آخرها.

وتكسر همزته عند بني سليم. حكى هذه اللغة الفراء وبها قرأ السلمي «أَيَّانَ يبعثون».

وانظر كشف الزمخشري ١٣٤/٢، الصحاح (أين)، شرح الرضي ١١٦/٢، شرح الجامي ٥١٠.

(٧) أي: سؤال عن الجهة.

وانظر شرح الرضي ١١٦/٢، والأشمونى ١٢/٤.

(٨) سورة آل عمران، الآية: ٣٧.

(٩) انظر شرح الرضي ١١٦/٢، وشرح الفريد ٣٦٥.



وهذه الخمسة<sup>(١)</sup> إنما تقع أخباراً لا مُبتدآت /، إذ الظرف مُستند وإن تصدّر.

### (أسماء الأفعال)

وأما أسماء الأفعال فهي ما أفاد فائدة الأمر أو الماضي من الفعل، لا لأجل تقديره<sup>(٢)</sup> كـ«صَه» و«هَيَّاهُ»، لا «سَقِيَا»، و«رَغِيَا» ونحوهما، لتقدير الفعل معها<sup>(٣)</sup>، بُيِّنَتْ لتضمينها معنى الفعل<sup>(٤)</sup>.

ودليل اسميَّتها وقوعها فاعلة<sup>(٥)</sup> كقوله:

١٠٨ - . . . . . يَوْمَ كَثِيرٍ تَنَادِيهِ وَحَيْهَلُهُ

(١) ش: (الأربعة). ذلك أن هذا الكلام قدم فيها على قوله: (ومتى سؤال عن الزمان نحو متى آتيك).

(٢) ت: (تقدير). والمراد أن أسماء الأفعال لا يقدر معها الفعل بخلاف سقيا ورعيا ونحوهما. وانظر الرضي ٦٧/٢.

(٣) وهما مصدران حذف فعلهما وأقيما مقامه، والمعنى: سقاك الله ورعاك الله. انظر شرح ابن يعيش ٤١/٤.

(٤) وقيل: لوقوعها موقع الفعل وقيل: لمشابتها مبني الأصل وهو الفعل الماضي والأمر. وقيل: لكونها اسماً لما أصله البناء وهو مطلق الفعل. ومؤدي كل هذه التعليقات واحد. وقيل: لشبهها بالحروف العاملة في كونها مؤثرة غير متأثرة. واختاره ابن مالك في شرح الكافية ١٣٨٤/٣.

(٥) د: مضافة.

١٠٨ - بسيط، وصدوره في سيبويه:

وَهَيَّجَ الْحَيَّ مِنْ دَارٍ فَظَلَّ لَهُمْ

قال سيبويه: (وأنشدناه هكذا أعرابي من أفصح الناس، وزعم أنه شعر أبيه). وقال بعضهم: إنه لرجل من بني بكر بن كلاب، وقال قوم: هو لرجل من بجيلة. ولم يسمه أحد. هيَّجَ الحي: فرقهم. دار: واد قريب من هجر. ويروى: من كلب. وهو كذلك في شرح الرضي. وفاعل هيَّج ضمير مستتر يعود على الجيش في بيت سابق. وظل: فعل تام بمعنى استمر وفاعله «يوم» وكثير: صفة ليوم. وفاعل كثير قوله: تناديه. وحيله: معطوف على تناديه.

وصف جيشاً سمع به أهل الحي فخافوه، وانتقلوا عن المحل من أجله، وبادروا بالانتقال قبل لحاقه بهم. قال الشنمري: ظل اليوم: بمنزلة نهاره صائم، لأن الظلول إنما هو=

ومفعولة، كقوله:

١٠٩ - وَلَأَنْتَ أَشْجَعُ مِنْ أَسَامَةَ إِذْ دُعِيَتْ نَزَالٍ (وَلُجَّ فِي الذُّعْرِ)<sup>(١)</sup>

= للقوم والشاهد فيه: إعراب (حيهله) ورفع، لأنه جعله اسماً واحداً للصوت وإن كان مركباً من شيئين هما: حي وهل، ولم يرد به الدعاء.

والشاهد عند المصنف هنا في وقوع اسم الفعل فاعلاً وهو دليل على اسمية أسماء الأفعال  
سبويه ٣/٣٠٠، المقتضب ٣/٢٠٦، شرح ابن يعيش ٤/٤٦، الرضي ٢/٧٢، الخزانة  
٢٦٦/٦، الإيضاح ١/٥٠٠.

١٠٩ - البيت من الكامل لزهير بن أبي سلمى (ديوانه ٨٩)، من قصيدة يمدح فيها هرم بن سنان  
المري.

ورواية الديوان وسبويه:

ولنعلم حشو الذُّعْرِ أَنْتَ إِذَا دُعِيَتْ . . . . .  
أما الصدر الذي ذكره المصنف هنا فهو مروي هكذا في الإنصاف وكثير من كتب النحو.  
وقيل: إنه ملق من مقطوعة للمسيب بن علس خال الأعشى رواها له الجاحظ في البيان  
والتيين، وهو فيها:

ولأنت أشجع من أسامة إذ يقع الصراخ ولج في الذعر  
أسامة: علم جنس على الأسد. نزال: اسم فعل أمر معناه: أنزل، وأنت له الفعل بالهاء في  
(دعيت) ليدل على أنه مؤنث. لج في الذعر: أي تتابع الناس في الفزع، وهو من اللجاج  
في الشيء والتماهي فيه.

والمعنى: أنت مقدم شجاع إذا لبست الدرع فكنت جشوها، واشتدت الحرب وتتادي  
الأقارن: نزال نزال وتتابع الناس في الفزع.

والشاهد: قوله (نزال) حيث وقع نائب فاعل هنا، إذا قصد لفظه على طريق الحكاية. وقول  
المصنف: (ومفعولة) يريد أنه إذا كان كذلك وقع في مواقع الإعراب المختلفة. وقد وقع  
مفعولاً به في قول ربيعة بن مقروم:

فدعوا نزال فكنت أول نازل وعلام اركبه إذا لم أنزل  
وفيه شاهد أيضاً على أن هذه الأسماء، أعني نزال، وما أشبهها مؤنثة. إذا أنت  
الفعل بالهاء في (دعيت). وعليه ذكره ابن الشجري في أماليه.

سبويه ٣/٢٧١، المقتضب ٣/٣٧٠، الجمل ٣/٢٣٣، ابن الشجري ٢/١١١، الإنصاف  
٢/٥٣٥، إصلاح المنطق ٣٣٦، الكامل ٢/٦٩، الأصول ٢/١١٠، المقتصد ٢/  
١٠١٨، شرح ابن عصفور ٢/٢٤٢، مفتاح العلوم ٢٨٥، شرح المروزقي ١/٦٢ - ٦٣،  
الخزانة ٦/٣١٦.

(١) (ولج في الذعر) ساقط من الأصل.

ح: (ومحلها)<sup>(١)</sup> رفع بالابتداء، فتقدير<sup>(٢)</sup> «نزال»: النزول مطلوب منك، ونحو ذلك<sup>(٣)</sup>. سي: بل النصب بالمصدرية<sup>(٤)</sup>. قلنا: إذنْ لَقْدَر معها الفعلُ وتُصِبَّت<sup>(٥)</sup> كَسْقِيَا وَرَعِيَا. فتخرجُ عن وضعها<sup>(٦)</sup>.  
وقيل: لا محل لها. لتوغلها في البناء<sup>(٧)</sup>. قلنا: لا وَجْه له مع القول باسميَّتها<sup>(٨)</sup>.

فروع:

وهي نوعان: قياسي، وهو «فعالي»، فيصحُّ بناؤه من كل فعلٍ ثلاثيٍّ مجردٍ، كـ«نزال»<sup>(٩)</sup> و«تراك»<sup>(١٠)</sup> و«خراج»<sup>(١١)</sup>.  
وسماعي، وهو ما عدا «فعالي»، كـ«صَة» و«مَة»<sup>(١٢)</sup>، وما بُني من الرباعي،

(١) (ومحلها) ساقطة من الأصل.

(٢) في غير د: تقدير.

(٣) ليس هذا رأي ابن الحاجب، لكنه حكاه في الإيضاح ٥٠٥/١ ولم يقل فيه رأياً، قال: (وموضعها عند هؤلاء رفع بالابتداء، لأنه وما بعده اسمان جردا عن العوامل اللفظية ليسند أحدها إلى الآخر كقولك: أقاتم الزيدان؟ وكونه واقعاً موقع الفعل لا يمنع الإعراب، ألا ترى إلى «أقاتم» وإن كان واقعاً موقع الفعل كيف حكم برفعه على الابتداء؟).

(٤) نسب الرضي في شرحه ٦٧/٢، هذا لبعضهم ولم يسمه.

(٥) في الأصل: ونصب.

(٦) لأنها تصير معربة، وتتصّب انتصاب المصادر كـ«رعيّا» و«سقيّا» بأفعال مقدرة. وانظر المصدر السابق.

(٧) انظر الإيضاح ٥٠٥/١، ونسب للأخفش وابن مالك، وقيل: للجمهور. انظر الأشموني ١٤٨/٣.

(٨) المصدر السابق.

(٩) انظر الشاهد المتقدم برقم ١٠٩.

(١٠) مثل له سيبويه ٢٧١/٣، بقول الشاعر:

تراكها من ابل تراكها ألا ترى الموت لدى أوراكها

(١١) بمعنى اخرجوا. قال سيبويه ٢٧٦/٣: وهي لعبة أيضاً.

(١٢) صه: بمعنى اسكت. و«مه»: بمعنى أكفف، أو انكف. انظر التسهيل ٢١١، وشرح الرضي ٧١/٢.

كـ «قَرَقَارٍ» و«عَرَعَارٍ»<sup>(١)</sup>.

وعن الأخفش الصغير أنها من الرباعي قِياساً أيضاً<sup>(٢)</sup>. قال<sup>(٣)</sup>:  
١١٠ - قَالَتْ لَهُ رِيحُ الصَّبَا قَرَقَارٍ

(١) في الكتاب ٣/ ٢٨٠: (واعلم أن «فعال» جائزة من كل ما كان على بناء فَعَلَ أو فَعُلَ أو فَعِلَ. ولا يجوز من «أفعلت» لأننا لم نسمعه من بنات الأربعة، إلا أن نسمع شيئاً فتجيزه فيما سمعت ولا تجاوزه، فمن ذلك «قَرَقَار» و«عَرَعَار»).

(وفعال) من الثلاثي مسموع عند المبرد لا يقاس عليه، فلا يقال: قوام وقعاد في قم واقعد، إذ ليس لأحد أن يتدع صيغة لم يقلها العرب، وليس لنا في أبنية المبالغة أن نقس، فلا نقول في شاعر وغافر: شكر وغفير، قال الرضي: قلت: (وهذا منه مبني على أن فعال معدول عن أفعل للمبالغة، وكذا يقول أكثرهم، وفيه نظر). شرح الرضي ٧٦/٢، شرح ابن يعيش ٥٢/٤.

(٢) هذا قول الأخفش الأوسط سعيد بن مسعدة، ولم أجد من نسبه إلى الأخفش الصغير. قال ابن مالك في شرح الكافية ٣/ ١٣٩٢:

(وهو مع تدوره عند سعيد بن مسعدة الأخفش مقيس عليه، ليكون للرباعي نصيب من صوغ اسم الفعل بإطراد. والصحيح ما ذهب إليه سيويه من كون صوغ اسم الفعل مطرداً من الثلاثي خاصة بشرط كونه على «فعال»).

وقال الرضي ٧٦/٢:

(وعند الأخفش «فعلال» أمراً من الرباعي قياس).

وإذا أطلق الأخفش فإنما يراد به الأوسط كما هو معلوم، فما ذكره المصنف سهو.

(٣) في د: (وشاهد وروده في الرباعي قول الشاعر).

١١٠ - الرجز لأبي النجم العجلي يصف سحاباً، وبعده:

واختلَطَ المعروفُ بالأنكارِ

في الصحاح: (قرقرت الحمامة قرقرة وقرقريراً، وقرقر بطنه، أي: صوت. وقولهم: قرقر بني على الكسر، وهو معدول، ولم يسمع العدل من الرباعي إلا في عرعار وقرقار). والمعنى: هيجت تلك الريح رعده، فكأنها قالت له: قرقر بالرعد.

والشاهد فيه: قوله (قرقار) حيث جاء اسم فعل من الرباعي. وهو نادر لم يسمع إلا فيها وفي عرعار. وحق هذا العدل أن يكون في باب الثلاثي خاصة. بل ذهب المبرد كما ذكر السيرافي إلى أن سيويه قد غلط في هذا، إذ ليس في بنات الأربعة من الفعل عدل، وإنما (قرقار) و«عرعار» حكاية للصوت، كما يقال: (غاق غاق)، وما أشبه ذلك من=

وقال:

١١١ - . . . . . يَدْعُو وَلِيْدُهُمْ بِهَا عَرْعَارِ

فرع:

وهي إمّا بمعنى الأمر، كـ«نَزَالٍ» و«رُوَيْدٌ» و«هَلُمَّ»<sup>(١)</sup>، أو الخبر كـ«هَنِيْهَاتٍ»/ أي: بُعْدٌ، و«شَتَانٌ» أي: افْتَرَقَا<sup>(٢)</sup>، وسرعان أي: قُرْبٌ، و«أَفٌ» أي: تَضَجَّرَتْ<sup>(٣)</sup>

=الأصوات. وقال ابن يعيش: وقد خولف في حمل (قرقار وعرعار) على العدل، لخروجهما عن الثلاثي الذي هو الباب، وجعلنا حكاية للصوت المردد دون أن يكونا معدولين، وهو القياس.

كتاب سيبويه ٢٧٦/٣، شرح الرضي ٧٦/٢، المخصص ١٠٥/٩، ٦٥/١٧، المفصل ١٥٦، شرح ابن يعيش ٥١/٤، الخزانة ٣٠٧/٦، شرح ابن عصفور ٢٤٧/٢، الأشموني ١٦٠/٣، الصحاح واللسان (قرر).

١١١ - عجز البيت من الكامل، وصدره:

مُتَكَنَّفِي جَنْبِي عُكَاطٌ كِلَيْهِمَا

وهو للنايعة الذبياني (ديوانه ١٠٢) بشرح ابن السكيت. تحقيق الدكتور شكري فيصل. ط بيروت ١٩٦٨م.

في الصحاح: (العرعة: لعبة للصبيان. وعرعار أيضاً: بني على الكسر، لأنه معدول عن عرعر، مثل قرقار عن قرقر) وذكر البيت ثم قال: (لأن الصبي إذا لم يجد أحداً رفع صوته فقال: عرعار، فإذا سمعوه خرجوا إليه فلعبوا تلك اللعبة).

والشاهد فيه كالذي في سابقه حيث جاء (عرعار) معدولاً من الرباعي، وهو شاذ.

شرح ابن عصفور ٢٤٧/٢، العقد الثمين ١٣، شرح الرضي مع حاشية الجرجاني عليه ٧٦/٢، الخزانة ٣١٢/٦، الصحاح (عرعر)، شرح الفريد ٣٨٧، الأشموني ١٦٠/٣، المفصل ١٥٦، شرح ابن يعيش ٥٢/٤.

(١) بعدها في ت، ن: (والفاظ الإغراء).

(٢) ش: افتراقاً.

(٣) هي عند النحاة بمعنى (أتضجر). وأسماء الأفعال قد تأتي بمعنى الحال. وقد ذكر ابن مالك في التسهيل ص ٢١١. مما جاء بمعنى الحال: «واها» و«وي»، و«وا» بمعنى أعجب و«واو» بمعنى أتوجع و«وأخ» و«كخ» بمعنى أنكره و«هاه» بمعنى أجيّب و«بجل» و«قط» بمعنى اكتفي في وجهه. =

وفيهما لغات: تثليث الفاء منونة وغير<sup>(١)</sup> مع التشديد وضَمُّ الهَمْزة، وكسْرُهما<sup>(٢)</sup> لا بتونين، وتخفيفُ الفاء ساكنةً مع (ضَمُّ)<sup>(٣)</sup> الهَمْزة<sup>(٤)</sup>، و«أَفِي» بضم الهَمْزة وفتح الفاء وتخفيفها والياء<sup>(٥)</sup>، و«أَفَّة» و«تَفَّة»<sup>(٦)</sup> منصوبتين<sup>(٧)</sup> منونتين<sup>(٨)</sup> وغير.

### فروع:

وَتَعْدِيْهَا وَلِزَوْمُهَا بِحَسَبِ فَعْلِيْهَا، كـ«رُوَيْدٌ زَيْدًا»<sup>(٩)</sup> أَي: أَمْهَلُهُ، وَ«هَلُمُّ الطَّعَامِ» أَي: أَحْضِرُهُ. وَمِثْلُهُ «حَيْهَلُ الثَّرِيدِ»<sup>(١٠)</sup>، «حَيَّ عَلَى الصَّلَاةِ»<sup>(١١)</sup> أَي: انْبِهَا<sup>(١٢)</sup>.

= واستشكل هذا، لأن أسماء الأفعال لا تأتي إلا من الأمر أو الماضي لتحقق فيها علة البناء، وقد أجاب عنه العصام في شرح الفريد ٢٤٠ بأنها بمعنى الماضي المستعمل بمعنى الحال، قال: (والحال كـ«اف» بمعنى تضجرت المستعمل في معنى «اتضجر» تحقيقاً لعللة البناء). وانظر التسهيل ٢١٢، وشرح ابن يعيش ٣٨/٤.

- (١) أي: وغير منونة.
- (٢) الأصل، ش: (وكسرها) والمراد الهَمْزة والفاء. انظر شرح الرضي ٧٤/٢.
- (٣) (ضم): ساقطة من الأصل.
- (٤) أي كـ(خذ). وانظر شرح الرضي ٧٤/٢.
- (٥) العبارة في د: (وَأَفِي بضم الهَمْزة وتشديد الفاء بعدها ألف مائلة)، وفي الرضي ٧٤/٢. (و«أَفِي» كبشري ممالا). وفي شرح ابن يعيش ٣٨/٤: (و«أَفَا» وتمال فيقال: «أَفِي»، والعامّة تخلصها ياء فتقول: أَفِي). وانظر التسهيل ٢١٢.
- (٦) في الرضي ٧٤/٢: وقد تتبع المَنونة «تَفَّة» فيقال: أَفَّة وتَفَّة).
- (٧) وقد ترفع «أَفَّة» كما في المصدر السابق والتسهيل ٢١٢.
- (٨) ش: منونين.
- (٩) (زيدا): ساقطة من ش.
- (١٠) مركبة من (حي) و(هل) وفيها لغات كثيرة. انظر التسهيل ٢١١، وشرح الرضي ٧٢/٢، وشرح الفريد ٤٢٣، والصبان على الأشموني ١٩٦/٣.
- (١١) قبلها (ومثله) في غير الأصل، د.
- (١٢) قال سيبويه ٣٠٠/٣: (وأما «حيهل» التي للأمر فمن شيئين، يدلّك على ذلك: حي على الصلاة.

وزعم أبو الخطاب أنه سمع من يقول: حي هل الصلاة).

١١٢ - ..... حَيَّ الْحَمُولَ فَلِإِنَّ الرِّكْبَ قَدْ ذَهَبَا  
فَإِنْ أُريدَ بِ«رُوَيْدَ» المصدرُ أُغْرِبَ مفرداً أو مضافاً<sup>(١)</sup>.

فروع:

وقد تَلَزَّم التعريف، كـ«بَلَّة» و«آمِن»<sup>(٢)</sup>. قال:

١١٢ - هذا عجز بيت من البسيط صدره:

أَنْشَأْتُ أَسْأَلُهُ مَا بَالُ رُفَقَتِيهِ

وهو لابن أحر (عمرو بن أحر الباهلي) شاعر إسلامي من شعراء الدولة الأموية. وقبله في  
الخزانة:

تَعْدُو بِنَا شَطْرَ جَمْعٍ وَهِيَ عَاعِدَةٌ    قَدْ قَارَبَ التَّحَقُّدُ مِنْ إِيْقَادِهَا الْحَقْبَا  
الحمول: الإبل التي عليها الهودج، كان فيها نساء أو لم يكن.

والشاهد فيه: مجيء (حي) متعدياً بمعنى ائت. واستشهد به بعضهم على أن (حي) تأتي  
منفردة عن (هلا).

ويروى البيت:

أَنْشَأْتُ أَسْأَلُهُ عَنْ حَالِ رُفَقَتِيهِ    فَقَالَ حَيٌّ فَإِنَّ الرِّكْبَ قَدْ ذَهَبَا

وعليه فحي ليس بمتعد.

شرح الرضي ٧٢/٢، الخزانة ٢٥١/٦، شرح ابن يعيش ٤٧/٤، الصحاح (هلل)، اللسان  
(حيا).

(١) وأصله: أزود زيداً إروداً، بمعنى: أمهله إمهالاً ثم صغر إلا رواد تصغير الترخيم وأقيم  
مقام فعله. واستعمل تارة مفرداً منوناً مثل: رويداً زيداً، وتارة مضافاً إلى مفعوله مثل رويد  
زيد. انظر شرح الأشموني ١٥٣/٣، شرح ابن يعيش ٤١/٤.

(٢) معنى (بله): دع، وأمين: استجب. وفيها لغة ثانية هي: أمين. ولم يسمعا منونين فهما  
معرفتين.

وتأتي (بله) مصدرأ بمعنى الترك، واسماً مرادفاً لكيف. وما بعدها منصوب إذا كانت اسم  
فعل، ومجرور إذا كانت مصدرأ، ومرفوع إذا كانت اسماً مرادفاً لكيف. وقد تستعمل معربة  
مجرورة بـ«من» ومعناها حيثئذ: غير. انظر المغني ١٥٦، شرح الأشموني ١٥٣/٣، شرح  
الرضي ٧٠/٢، شرح ابن يعيش ٧١/٤، شرح الفريد ص ٤٢٥.

١١٣ - . . . . . بَلَهُ الْأَكْفُ كَأَنَّهَا لَمْ تُخْلَقِ

وَتَلَزَمَ التَّنْكِيرَ بالتَّوْنِ، نحو «إِيهًا» - في الكَفْ<sup>(١)</sup> - وَوَيْهًا» - في الإِغْرَاءِ<sup>(٢)</sup> - وَوَاهَا» في التَّعْجُبِ<sup>(٣)</sup>، قال:

١١٤ - وَاهَا لِسَلْمَى ثُمَّ وَاهَا وَاهَا

١١٣ - عجز بيت من الكامل، صدره:

تَذَرُ الْجِيَا جِمَ ضَاحِيَا هَامَاتُهَا

وهو لكعب بن مالك الصحابي رضي الله عنه، من قصيدة له قالها يوم الخندق (ديوانه ص ٢٤٥).

ضاحياً: بارزاً. والضمير في (تذر) يعود على السيوف في بيت سابق.

الشاهد فيه: أن (بله) اسم فعل معرفة بمعنى (دع). وقد روي البيت برفع الأكف وجره ونصبه. أما النصب فعل أن (بله) اسم فعل بمعنى (دع)، وأما الجر فعلى أنها مصدر بمعنى الترك مضاف إلى الأكف، وأما الرفع فعلى أنها اسم مرادف لكيف.

شرح ابن يعيش ٤/٤٧، ٤٨، الخزانة ٦/٢١١، شرح الرضي ٢/٧٠، المغني ١٥٦، شرح شواهد للسيوطي ص ١٢٢، شذور الذهب ٤٠٠، الفصل ١٥٥، شرح ابن عصفور ٢/٢٢٢، الهمع ١/٢٣٦، الدرر ١/٢٠٠، الأشموني ٢/١٢١، ٣/١٠٣

(١) بمعنى: كف عن الحديث وأقطعه. وجوزوا فيها أن تكون صوتاً قائماً مقام المصدر معرباً منصوباً كسقياً ورعياً. قال الرضي ٢/٧١: (وكذا كل تنوين بعد المفتوح من هذه الأسماء يحتمل الوجهين، نحو «رويداً» و«حيلاً» و«ويها»).

(٢) أي: بمعنى: أغر. انظر التسهيل ٢١١، والأشموني مع الصبان ٣/١٤٨.

(٣) قال الرضي ٢/٦٩: (وأما التنوين اللاحقة لبعض هذه الأسماء فعند الجمهور للتنكير وليست لتذكير الفعل الذي ذلك الاسم المنون بمعنى، إذ الفعل لا يكون معرفة ولا منكرةً. . . بل التنكير راجع إلى المصدر الذي ذلك الاسم قبل صيرورته اسم فعل كان بمعنى).

١١٤ - الرجز نسب لأبي النجم العجلي. وقيل لرؤبة. وقيل: لرجل من أهل اليمن.

ويروى: (ريا) و(ليلى) مكان (سلمي).

وهو أحد أبيات اختلف في ترتيبها كما اختلف في نسبتها إلى قائلها.

والشاهد في قوله: واهَا، حيث استعمله اسم فعل، وهو نكرة للتونين.

مجالس ثعلب ٢٧٥، شرح الكافية لابن مالك ٢/١٠٧٦، شرح العمدة له ٥٤٧، أوضح المسالك ٥٤٧، المغني ٤٨٣، شواهد ٢٦٦، العيني ٣/٤٣٦، شرح ابن يعيش ٣/٤٣٦، إصلاح المنطق ٢٩١، شرح الفريد ٣٨٨، التصريح ٢/١٩٧، الصحاح واللسان (ووه) الأشموني ٣/١٧، ١٩٨.



وقد يجوز الأمران<sup>(١)</sup>، كـ«مَ» و«صَ» و«يَ». فما نَوَّنْ فنكرةٌ، أي: «اَكْتَفَ» أو «اسْكُتْ» أو «زِدْ» من كُلِّ كلامٍ أو فِعْلٍ، ومالا فلا<sup>(٢)</sup>، بل بمعنى «اَكْتَفَ» أو «اسْكُتْ» أو «زِدْ» من المعهود فقط<sup>(٣)</sup>.

### فَرَع:

وَلَفْعَالٍ أَقْسَامٌ: اسمُ فعلٍ/كـ«نَزَالٍ»، واسم للمصدر كـ«فَجَارٍ» و«يَسَارٍ» و«حَمَادٍ» و«كَفَافٍ»<sup>(٤)</sup>. ومنه: «نَزَلْتُ بِلَاءٍ عَلَى أَهْلِ الْكِتَابِ»<sup>(٥)</sup>.  
وصفَةٌ معدولٌ بها عن اسم فاعل لازمةٌ لِلدَّاءِ كُلُّزومه «لُؤْمَانٌ» و«نُؤْمَانٌ»<sup>(٦)</sup>.

(١) أي: التثنية وعدمه.

(٢) أي: وما لا ينون فلا يكون نكرة، فهو معرفة.

(٣) قال الرضي ٦٩/٢: (فيكون المجرد من التثنية مما يلحقه التثنية كالمعرف، فمعنى «صه» اسكت السكوت المعهود المعين. وتعين المصدر بتعيين متعلقه، أي: المسكوت عنه، أي: افعل السكوت عن هذا الحديث المعين، فجاز على هذا ألا يسكت المخاطب عن غير هذا الحديث المشار إليه. وكذا «مه» أي: كف عن هذا الشيء، و«أيه» أي: هات الحديث المعهود، فالتعريف في المصدر راجع إلى تعريف متعلقه. وأما التنكير فيه فكأنه للإبهام والتفخيم).

وقال ابن مالك في شرح الكافية ١٣٨٨/٣:

(الزموا بعضها التعريف كـ«نَزَالٍ» و«بَلَهٍ» و«أَمِينٍ»، وألزموا بعضها التنكير كـ«وَاهَا» و«وَيْهَا»، واستعملوا بعضها بوجهين: فنون مقصوداً تنكيره، وجرد مقصوداً تعريفه كـ«صه» و«صه» و«أَفَ»، و«أَفَ»). وانظر شرح ابن يعيش ٧٠ - ٧١.

(٤) فجار اسم للمصدر (فجرة) علم عليه. و(يسار) بمعنى الميسرة، يقال: انظرني حتى يسار، أي: إلى الميسرة، فهو علم على هذا اللفظ، و(حماد) بمعنى المحمودة. ويقال: دعني كفاف، أي: تكف عني وأكف عنك، فهو اسم بمعنى الكفة. انظر المفصل وشرحه لابن يعيش ٥٣/٤ - ٥٦، وشرح الرضي ٧٦/٢ - ٧٧.

(٥) حكاه الأحمر عن العرب، و(بلاء) اسم للمصدر، والمراد: البلية. انظر المفصل وشرح ابن يعيش ٥٣/٤، ٥٦.

(٦) في الصحاح (نوم): (ويقال: يا نومان، للكثير النوم. ولا تقل: رجل نومان لأنه يختص بالنداء).

نحو «يا حَبَاثُ»<sup>(١)</sup> و«يا فُسَاقٍ»<sup>(٢)</sup> و«يا لُكَاعٍ»<sup>(٣)</sup> و«يا رَطَابٍ»<sup>(٤)</sup>. وغيرَ لازمة له<sup>(٥)</sup>، نحو «جَبَاذٍ» و«خَلَاقٍ» - للمنية<sup>(٦)</sup> - و«حَنَاذٍ» - للشمس - عند (م)<sup>(٧)</sup>.  
وعَلِمَ للأعيان مؤنث، ك«قَطَامٍ» و«حَذَامٍ» و«خَطَافٍ» و«غَلَابٍ»<sup>(٨)</sup>.  
فالأوسطاني<sup>(٩)</sup> بِنْيَا اتفاقاً، لَشَبَهِهِمَا «نَزَالٍ» عَذْلًا وَزِنَةً<sup>(١٠)</sup>، والرابع كذلك في

- (١) معدول عن خبيثة، والخبيث ضد الطيب. شرح ابن يعيش ٥٧/٤.
- (٢) معدول عن فاسقة، أي: فاجرة. وأصل الفسق الخروج عن الأمر. المصدر السابق.
- (٣) معدول عن (لكعام)، وهي اللثيمة. الصحاح (لکم).
- (٤) صفة ذم للأمة، والمراد: يا رطبة الفرح، وهو مما تعاب به المرأة. اللسان (رطب)، شرح ابن يعيش ٥٧/٤.
- (٥) (له): ساقطة من ت. والضمير للنداء.
- (٦) هي في الأصل صفة عامة لكل ما يخلق به ويجبذ، أي: يجذب، ثم اختصت بالغلبة بجنس المنايا.
- وقيل للمنية: حلاق، لأنها تخلق كل حي، من خلق الشعر، وجباز: كأنها تجبذ الناس. شرح ابن يعيش ٥٩/٤، والرضي ٧٧/٢.
- (٧) حناذ: من الحنذ وهو شدة الحر وإحراقه، يقال: حنذته الشمس أي: أحرقت. ويجوز أن يكون منه قوله تعالى: ﴿فَمَا لَيْتَ أَنْ جَاءَ يَحْبِلُ حَيْبِلٌ﴾ أي: مشوي، كأنها تشوي بحرهما. انظر المفصل للزمخشري وشرحه لابن يعيش ٥٨/٤، ٦٠، شرح الرضي ٧٧/٢، الصحاح واللسان (حنذ).
- (٨) حذام: من أسماء النساء، معدول عن حاذمة علماً، وهو مأخوذ من الحذم وهو القطع و«قَطَامٍ» مثله معدول عن قاطمة، وهو مأخوذ من القطم وهو العض وقطع الشيء بمقدم الفم. و«خَطَافٍ» اسم كلبة، معدول عن خاطفة، كأنها تخطف الصيد، أي: تستلبه و«غَلَابٍ» اسم من أسماء النساء، مأخوذ من غلبه يغلبه غلباً وغلبة.
- انظر ابن يعيش ٦٢/٤ - ٦٣، الرضي ٧٩/٢، الصحاح (قطم، حذم).
- (٩) هما ما كان اسماً للمصدر كفجار ونحوه، والصفة المعدولة عن اسم الفاعل.
- (١٠) لم يذكر المصنف سبب بناء (نزال) ونحوه، وهو وقوعه موقع فعل الأمر، وعند بعضهم لتضمنه لام الأمر، لأن (نزال) بمعنى أنزل، وأصل أنزل لتنزل.
- والمصدر والصفة إنما بنيا لمشابهة (نزال) في العدل والوزن كما ذكر المصنف.
- انظر الرضي ٧٥/٢، ٧٨، وشرح ابن يعيش ٥٠/٤، ٥٣، وشرح الفريد ٤٢٩ - ٤٣٠.

الحِجَاز، ومعرَّب في تَمِيم<sup>(١)</sup>، إلَّا ما آخره راء كـ «حَضَارِ»<sup>(٢)</sup> و«وَبَارِ»<sup>(٣)</sup> قَبْتَوَةٌ، محافظة على سبب الإمالة<sup>(٤)</sup>.

### فرع:

بص: و«هَلُمَّ»<sup>(٥)</sup> مركبة من «ها» التنبيه محذوفاً الفُها و«لُمَّ»<sup>(٦)</sup> بضم اللام وتشديد الميم<sup>(٧)</sup>. ك: بل من «هَلْ» و«أُمَّ»<sup>(٨)</sup> . . . . .

(١) الرابع هو ما كان علماً للأعيان كقطام وأخواته، وقد تقدم أن بني تميم يعربونه، وأهل الحجاز يبنونه على الكسر في باب غير المنصرف.

(٢) مر تفسيره في هامش ص ٥٧.

(٣) في الصحاح (وير): (و«بار» مثل «قطام»: أرض كانت لعاد. وقد أعرب هذا في الشعر، قال الأعشى:

ومر دهر على وبار فهلك عثوة وبار  
والقوافي مرفوعة).

(٤) ذكر في باب غير المنصرف أن ما آخره راء مبني في الحجاز وبعض تميم، وكلامه هنا يفهم أنه مبني عند الجميع، وهو الصحيح. وقد بينت وهمه هناك وأنهم متفقون على بنائه، ونقلت رأي إمام النحاة في ذلك، فلينظر في ص ٥٨.

(٥) تأتي بمعنى أحضر، وبمعنى أقبل. وهي اسم فعل على لغة الحجازين، وفعل على لغة بني تميم، لأن الحجازيين لا يبرزون فاعلها في التانيث والثنية والجمع. وبنو تميم يبرزونه فيقولون: هلمي، وهلموا وهلموا وهلممن، ويؤكدونه بالنون نحو هلمن.

انظر الكتاب ١/ ٢٥٢ - ٣/ ٥٢٩، وشرح الكافي لابن مالك ٣/ ١٣٩٠ والرضي ٢/ ٧٢. (٦) لم: فعل أمر من (لم الله شعثه) أي: جمع. فمعنى هلم على هذا في اللازم: أجمع نفسك إلينا، وفي المتعدي: أجمع غيرك.

شرح الرضي ٢/ ٧٢، شرح ابن يعيش ٤/ ٤١ - ٤٢.

(٧) قال سيويه ٣٣٢/ ٣، (وأما «هلم» فزعم أنها حكاية في اللغتين، كأنها «لم» أدخلت عليها الهاء كما أدخلت «ها» على «ذا»، لأنني لم أر فعلاً قط بني على «ذا» ولا اسماً ولا شيئاً يوضع موضع الفعل وليس من الفعل. وقول بني تميم: «هلممن» يقوي ذا كأنك قلت: «الممن» فأذهبت ألف الوصل.

وانظر شرح الرضي ٢/ ٧٢، وشرح ابن يعيش ٤/ ٤١ - ٤٢.

(٨) في جميع النسخ عداد: (ما). وأشار ناسخ ت إلى وجودها في نسخة، وانظر ما يأتي.

محذوفاً همزتها<sup>(١)</sup>.

ولا تلحقها علامة في الحجاز. وتميم تقول: «هَلْمَى» و«هَلْمَا» و«هَلْمُوا» و«هَلْمُئْنَ»<sup>(٢)</sup>.

وأما الكنايات فمرت<sup>(٣)</sup>.

### المركب والمبني

وأما المركب المبني<sup>(٤)</sup> فهو كل اسم من كلمتين ليس بينهما نسبة<sup>(٥)</sup>.  
فإن تَضَمَّنَ الثاني حرفاً<sup>(٦)</sup> بُنِيَ جميعاً على الفتح تخفيفاً كـ«خُمْسَةٌ عَشْرٌ»

(١) في جميع النسخ عداد: (ألفها). وأشار ناسخ ت إلى وجودها في نسخة.  
وأثبت ما في د لأنه هو الصحيح المتعين. فالكوفيون يقولون إن (هلم) مركبة من (هل) و(أم) أي: أقصد، فعل أمر - من أم يؤم، أي: قصد يقصد فخففت الهمزة بأن أقيت ضميتها على اللام وحذفت كما هو القياس في نحو «قد أفلح» فصارت هلم.  
وأنكر بعضهم ذلك بأن «هل» للاستفهام، ولا مدخل للاستفهام ههنا. وأجيب عنه بأن (هل) المركبة هنا مع «أم» ليست هي (هل) التي للاستفهام بل هي كلمة استعجال وزجر وحث كما في قوله:

ولقد يسمع قولي حَيَّ هَلْ

وأصل (هل) هذه (هلا) فغيرت إلى (هل) هنا لتخفيف التركيب.  
(وأم) عند الكوفيين مضمن معنى أسرع أو أقبل، وتعدى ب(إلى) في اللازم فقيل: هلم إلي وأما في المتعدي نحو (هلم زيدا) فهو باق على معناه، أي: أسرع أقصد زيدا فأحضره انظر الرضي ٧١/٢ - ٧٢، الفصل وشرحه لابن يعيش ٤١/٤ - ٤٢.  
والسيرافي ذكر رأي الكوفيين هذا على أنه رأي غير سبويه من النحويين. هامش سبويه ٣/ ٥٢٩.

(٢) انظر الكتاب ١/ ٢٥٢، ٣/ ٥٢٩، شرح الكافية لابن مالك ٣/ ١٣٩٠.

(٣) هذه العبارة ساقطة من ش.

(٤) قال المعترض في حاشية الأصل: (يقال: إنك في تقسيم المبنيات، فما فائدة قولك: المبني). وأجيب عنه بأن فائدته تخصيص الحد بالمبني لأن ظاهره العموم فلو أطلق لقلت: أطلق ولم يقيد.

(٥) هو بنصه تعريف ابن الحاجب له في الكافية. انظر شرح الرضي ٨٤/٢.

(٦) المراد حرف العطف، فأصل خمسة عشرة: خمسة عشر. وكذا باقي أخواتها.

انظر الرضي ٨٧/٢.

وأخواته، إلّا اثني عشر «فَرَجَحَ» إعرابه<sup>(١)</sup>، لِشَبِّهِه بِالْمُضَافِ بِحَذْفِ التَّوْنِ<sup>(٢)</sup>.  
فإن لم يتضمن الثاني حرفاً أُعْرِبَ/ الثاني كَبَعْلَبُكْ، وَبُنِيَ الأولُ عَلَى الْفَتْحِ فِي  
الْأَفْصَحِ<sup>(٣)</sup>، لَمَّا مَرَّ<sup>(٤)</sup>.

### الأصوات

وأما الأصواتُ فكلُّ لَفْظٍ حُكِّيَ بِهِ صَوْتُ، كـ«غَاقٍ»<sup>(٥)</sup>، أَوْ صَوْتُ بِهِ  
لِلْبَهَائِمِ، كـ«نَحْ»<sup>(٦)</sup>، بُنِيَ<sup>(٧)</sup> مَنَاسِبَةً لِلْحِكَايَةِ، أَوْ الْأَمْرِ<sup>(٨)</sup>.

(١) أي: إعراب الصدر منه.

(٢) انظر الكتاب ٥/٣، ٥٥٨، والمقتضب ١٦٠/٢، وشرح الجامي ٤٨٦.

وقال العصام في شرح الفريد ٤٤١.

(وقيل - ونعم ما قيل - : إن الجزء الثاني من المركب في «اثني عشر» قام مقام التون فصار التركيب كلا تركيب. ولهذا لا تصح إضافة «اثني عشر» بخلاف أخواتها الثمانية).

وخالف ابن درستويه الجمهور فقال: هو مبني كسائر أخواته من الصدور، لكونه محتاجاً إلى الجزء الثاني مثلها. شرح الرضي ٨٨/٢.

(٣) ت: (الأصح). وانظر شرح الرضي ٨٩/٢.

(٤) انظر ص ٦٥.

(٥) (غاق): حكاية صوت الغراب، وهو مبني على الكسر، وينون في النكرة.

انظر شرح ابن يعيش ٨٥/٤، وشرح الجامي ٤٨٣.

(٦) صوت يقال عند إناخة البعير. وقد تكسر الخاء فيه مشددة أيضاً، وقد تخفف مسكنة.

انظر الرضي ٨٢/٢، شرح ابن يعيش ٨٣/٤ - ٨٤.

(٧) الأصل، ت: تبني.

(٨) والأصوات ليست بكلمات، لأنها غير موضوعة لمعنى. ولهذا سميت باسم ساذج

الصوت فقيل: أصوات. وإنما يذكرها النحاة في كتبهم، لاحتياج الناس إلى معرفته لأنه مستعمل في أثناء الكلام، فيشارك الكلام في وجوب حفظ اللسان عن الخطأ فيه.

ولعصام الدين الإسفراييني بحث نفيس في سبب تعدد النحاة لهذه الأصوات وضبطها في كتبهم مع أن الصوت لا تتعلق به إفادة ولم يوضع لمعنى. وقد أورد جميع ما يمكن أن يعترض به.

انظر شرح الفريد للعصام بتحقيقنا ص ٥٠٥ - ٥٠٩.

فرع:

وما رُكِبَ مع صوت كسيويه، ونُفِطَوِيهِ بُنَيَّ لأجل الصوت ومُمازَجِيهِ<sup>(١)</sup>.  
وأما ما أُضِيفَ إلى غير متمكّن فهو ما أُضِيفَ إلى الجمل، وقد مر<sup>(٢)</sup>،  
وشاهده قوله:

١١٥ - لَمْ يَمْنَعِ الشَّرَبُ مِنْهَا غَيْرَ أَنْ نُطَلِّقَ حَمَامَةً فِي عُصُونِ ذَاتِ أَوْ قَالَ<sup>(٣)</sup>  
وأما ما لم يقم فيه مقتضى الإعراب فواضح<sup>(٤)</sup>.

### النكرة والمعرفة

#### فصل

وكلّ من مُعرَّب الاسم ومُفَيَّض ينقسم إلى نكرة ومعرفة.  
فالنكرة ما وُضِعَ لمدلول غير معيّن. وهي مراتب: شيء، ثم موجود، ثم  
جسم، ثم نام، ثم حيوان، ثم إنسان، ثم رجل<sup>(٥)</sup>.

(١) انظر شرح الرضي ٨٤/٢ - ٨٥، وشرح الفريد ٤٤٨.

(٢) في ص ١٣٣ - ١٣٤.

١١٥ - تقدم صدر هذا البيت برقم ٤٣، والشاهد فيه هنا كالذي هناك، وهو بناء (غير) لإضافتها  
إلى ما لا يمكن له أصلاً وهو (أن).

(٣) عجز البيت غير ثابت في ش، د.

(٤) انظر ما تقدم في ص ١٣٣.

(٥) في كليات أبي البقاء ص ٣٥: (أنكر النكرات شيء ثم متحيز ثم جسم ثم نام ثم حيوان ثم  
ماش ثم ذو رجلين ثم إنسان ثم رجل، والضابط أن النكرة إذا أدخل غيرها تحتها ولم  
تدخل هي تحت غيرها فهي أنكر النكرات)

وقال المبرد في المقتضب ١٨٦/٣: (فأنكر الأسماء قول القائل: شيء، لأنه مبهم في  
الأشياء كلها. فإن قلت جسم فهو نكرة، وهو أخص من شيء، كما أن حيواناً أخص من  
جسم، وإنساناً أخص من حيوان، ورجلاً أخص من إنسان).

وقال في ٢٨٠/٤: (فالشئ أعم ما تكلمت به، والجسم أخص منه، والحيوان أخص من  
الجسم، والإنسان أخص من الحيوان، والرجل أخص من الإنسان، ورجل ظريف أخص  
من رجل. واعتبر هذا بواحدة، بأنك تقول: كل رجل إنسان، ولا تقول: كل إنسان  
رجل. وتقول: كل إنسان حيوان، ولا تقول: كل حيوان إنسان). وانظر شرح ابن يعيش  
٨٨/٥، وشرح ابن عصفور ١٣٤/٢.

والمعرفة نقيضتها<sup>(١)</sup>، وهي مراتب<sup>(٢)</sup>:

أكثر (بص): أعرفها المضمّر<sup>(٣)</sup>. يه: إذ قولك: «أنا» كوضع يدك على نفسك مشيراً إليها، ولا أعرّف من ذلك، وحمل أخواه عليه<sup>(٤)</sup>. قلت: أراد أنه<sup>(٥)</sup> كنفس الإشارة لا كلفظها<sup>(٦)</sup>. (وقال)<sup>(٧)</sup>: ولتغلبه على العلم، حيث تقول: «فمنا» تريد نفسك وزيداً<sup>(٨)</sup>.

ثم العلم، يفضل الإشارة، لاستقلاله في دلالة على التعريف<sup>(٩)</sup> ولفظها

(١) شيء: نقيضها.

(٢) انظر الخلاف في ترتيب المعارف في الإنصاف (مسألة ١٠١) ٧٠٧/٢، شرح الرضي ١/ ٣١٢، شرح ابن يعيش ٥٦/٣، ٨٧/٥، أسرار العربية ٣٤٥، الهمع ٥٤/١، التصريح ٩٥/١.

(٣) وعلى هذا جمهور النحاة. ثم يليه عندهم العلم، ثم اسم الإشارة، ثم المعرف بالآلف واللام والموصولات، وأعرّف الضمائر عندهم المتكلم ثم المخاطب ثم الغائب. انظر الإنصاف ٧٠٧/٢. المقتضب ٨١/٤، شرح الرضي ١/ ٣١٢، شرح ابن يعيش ٨٧/٥، الهمع ٥٥/١، ميزان الأدب للعصام ٨٢.

(٤) ليس هذا من كلام سيبويه، بل مما قد يعمل به مذهبه في هذا. وفي الكتاب ٦/٢: (وإنما صار الإضمار معرفة لأنك إنما تضرر اسماً بعد ما تعلم أن من يحدث قد عرف من تعني وما تعني، وأنت تريد شيئاً يعلمه).

وقال أيضاً في ١١/٢: (واعلم أن المضمّر لا يكون موصوفاً، من قبل أنك إنما تضرر حين ترى أن المحدث قد عرف من تعني، ولكن لها أسماء تعطف عليها تغم وتؤكد، وليست صفة). وانظر الإنصاف ٧٠٨/٢، وشرح ابن يعيش ٨٧/٥.

(٥) ش: أرادته.

(٦) أي فهو أعرّف من لفظ الإشارة.

(٧) ساقطة من الأصل، ت، وظاهره أنه من تمام تعليل سيبويه. وليس هو من كلامه وانظر شرح ابن عصفور ١٣٦/٢.

(٨) ومما ذكروا في علة تقديم المضمّر أنه لا يوصف ولا يوصف به. والعلم يوصف ولا يوصف به، ولهذا انحط عنه. انظر الإنصاف ٧٠٨/٢، وشرح ابن يعيش ٨٧/٥، وشرح الجمل لابن عصفور ١٣٦/٢.

(٩) لأن مدلول العلم ذات معينة مخصوصة عند الواضع كما عند المستعمل، بخلاف اسم الإشارة فإن مدلوله عند الواضع أي ذات معينة كانت، وتعيينها إلى المستعمل بأن يقرن =

يفتقر إليها<sup>(١)</sup>، أو الوصف<sup>(٢)</sup>.

ثم اسم الإشارة، أعرف من ذي اللام، إذ لا يفارقها<sup>(٣)</sup> التعريف بخلافه<sup>(٤)</sup>.  
ثم ذو اللام، أخص من المضاف، إذ لم يكتسب تعريفه من غيره،  
بخلافه<sup>(٥)</sup>.

وقيل: مَرَبَّتُهُ مَرَبَّتُهُ<sup>(٦)</sup> ما أضيف إليه<sup>(٧)</sup>. وهو الأصح، لقوله - تعالى -:

= الإشارة الحسية، فكثيراً ما يقع اللبس في المشار إليه إشارة حسية، فلذلك كان أكثر أسماء الإشارة موصوفاً في كلامهم. ولذا لم يفصل بين اسم الإشارة ووصفه لشدة احتياجه إليه) شرح الرضي ٣١٢/١، شرح ابن يعيش ٨٧/٥.

(١) أي: ولفظ الإشارة يفترق إلى الإشارة في الدلالة على التعريف.

(٢) أي: ولفظ الإشارة يفترق في التعريف إلى الإشارة الحسية، أو إلى الوصف، لأن اسم الإشارة مبهم الذات، وإنما تتعين الذات المشار إليها بواحد مما تقدم. وأسماء الإشارة توصف ويوصف بها، أما الأعلام فإنها توصف ولا يوصف بها، ومن ثم كانت رتبة أسماء الإشارة منخطة عن رتبة العلم. قال ابن يعيش ٨٧/٥: (وأسماء الإشارة توصف ويوصف بها، والصفة لا تكون أخص من الموصوف. وجواز الوصف بالاسم مؤذن بوهن تعريفه وضعفه).

وانظر الهامش السابق، ومع الهوامع ٥٥/١ - ٥٦، والرضي ٣١٤/١.

(٣) أي: أسماء الإشارة.

(٤) المعروف بالألف واللام أبهم المعارف وأقربها من النكرات لما ذكره المصنف من أنه قد يفارقه التعريف بأن يجرّد من الألف واللام فيعود نكرة، ولأنه قد يوصف بالنكرة، ولأنه منه ما يستوي في معناه مع المجرد من الألف واللام، ونحو (شربت ماء) وشربت الماء، وأكلت خبزاً والخبز.

وقد قدم ابن كيسان تعريف ذي اللام على تعريف الموصول. وانظر شرح ابن يعيش ٥/٨٧، شرح الرضي ٣٢/١، الهمع ٥٦/١.

(٥) انظر الإنصاف ٧٠٨/٢، والرضي ٣١٢/١.

(٦) في الأصل: (مراتبه مرتبة). وفي ش: (مراتبه مراتب).

(٧) وهو مذهب سيبويه: قال في الكتاب ٥/٢: (وأما المضاف فنحو قولك: هذا أخوك ومررت بأبيك، وما أشبه ذلك. وإنما صار معرفة بالكاف التي أضيف إليها، لأن الكاف يراد بها الشيء بعينه دون سائر أمته وانظر شرح الرضي ٣١٢/١، وشرح ابن يعيش ٥/٨٧.



﴿عِنْدَ بَيْتِكَ الْمُحَرَّمِ﴾<sup>(١)</sup>.

قالوا<sup>(٢)</sup>: بل يتأخر<sup>(٣)</sup>، لصحة «مَزَزْتُ بعمرو صديقك»<sup>(٤)</sup>. قلنا: بدل لا صفة<sup>(٥)</sup>.

(١) سورة إبراهيم، الآية: ٣٧.

وجه الاستدلال بها أن المضاف وهو (بيت) وقد وصف بما فيه الألف واللام، وهو «المحرم» والصفة لا تكون أخص من الموصوف، لأن الحكمة تقتضي أن يبدأ التكلم بما هو أخص، فإن اكتفى به المخاطب فذاك ولم يمتح إلى نعت، وإلا زاد عليه من النعت ما يزداد به المخاطب معرفة. شرح الرضي ٣١٣/١.

(٢) القائل المبرد كما في الرضي ٣١٢/١، والهمع ٥٦/١.

(٣) أي: يتأخر تعريف المضاف، فيكون أنقص من تعريف المضاف إليه، لأنه يكتسى منه. (٤) وجه الاستدلال أن المضاف وهو (صديق) لا يكون في مرتبة الكاف التي أضيف إليها في التعريف، لأنه صفة لعمرو، وعمرو علم، فلو كانت مرتبة المضاف كمرتبة الضمير لما جاز أن يوصف به عمرو لأن الضمير أخص من العلم، ولا يجوز أن يكون النعت أخص من المنعوت.

(٥) أي: «صديقك» بدل من عمرو لا صفة له.

والذي في سيبويه أن هذا صفة لا بدل. قال في ٦/٢: (واعلم أن العلم الخاص من الأسماء يوصف بثلاثة أشياء: بالمضاف إلى مثله، وبالألف واللام، وبالأسماء المبهمة فأما المضاف فنحو: مرتت بزيد أخيك).

فهذا صريح في أن أخيك صفة لعمرو عنده. ومثله في المقتضب للمبرد ٢٨٢/٤. وهذا مناقض لمذهب سيبويه في المضاف، لأنه يرى أن تعريفه كتعريف ما أضيف إليه لأنه لو كان هنا بمرتبة المضمّر لما جاز أن يوصف به العلم.

هذا هو الظاهر، أما حقيقة الأمر فإن في مذهب سيبويه هنا تفصيلاً أغفل ذكره الكثيرون عن نقلوا مذهبه. وذلك أنه يرى أن مرتبة المضاف كمرتبة ما أضيف إليه إلا المضاف إلى المضمّر فهو بمرتبة العلم. وقد عزى إليه هذا الرأي أيضاً. قال السيوطي في الهمع ٥٦/١: الثاني أنه - أي المضاف - في مرتبته، إلا المضاف إلى المضمّر فإنه دونه في رتبة العلم. وعليه الأندلسيون، لثلا بنقص القول بأن المضمّر أعرف المعارف ويكون أعرفها شيئين: المضمّر، والمضاف إليه. وعزى لسبويه). وسب ابن عصفور في شرح الجمل ١٣٦/٢ لسبويه وحده.

إفد لا يحتاج هنا إلى القول بأن (صديقك) في المثال الذي أورده المصنف بدل من «عمرو» على مذهب سيبويه، ولكن على مذهب من يقول: إن مرتبة المضاف كمرتبة المضاف إليه مطلقاً.

واظهر شرح الرضي ٢١٣/١، وشرح ابن عيش ٨٧/٥.

في: أخضها العَلَمُ، ثم المضمَرُ، ثم الإشارة<sup>(١)</sup>. سر: بل الإشارةُ، ثم المضمَرُ، ثم العَلَمُ<sup>(٢)</sup>. ك: بل المضمَرُ، ثم الإشارةُ، ثم العَلَمُ<sup>(٣)</sup>. ح: أعرفها المضمَرُ المتكلم، ثم المُخَاطَبُ<sup>(٤)</sup>.

فهرع:

وأعْرِفِيهِ الموصول كلفظ الإشارة، إذ لا يُعْبَرُ به إلا عما عُرِفَ<sup>(٥)</sup>. وقيل: بل

(١) انظر الإنصاف ٧٠٨/٢، ونسبه الرضي للكوفيين في شرح الكافية ٣١٢/١، ونسبه ابن يعيش للكوفيين وقال: وإليه ذهب أبو سعيد السيرافي. واحتجوا بأن العلم لا اشتراك فيه في أصل الوضع، وإنما تقع الشركة عارضة فلا أثر لها. قالوا: والمضمَرُ يصلح لكل مذكور، فلا يخص شيئاً بعينه، وقد يكون المذكور قبله نكرة، فيكون نكرة أيضاً على حسب ما يرجع إليه، ولذلك تدخل عليه «رب» من قولهم: «ربه رجلاً». وقد قدم الصيمري في التبصرة ٩٥/١ العلم على سائر المعارف، ونسب له هذا مع الكوفيين السيوطي في الهمع ٥٥/١.

(٢) وعلة أن اسم الإشارة تعريفه بالعين والقلب. فتعريفه حسي وعقلي بخلاف العلم لأنه عقلي فقط.

الإنصاف ٧٠٨/٢، والرضي ٣١٢/١، والهمع ٥٥/١، وشرح المقدمة المحسبة ١٦٩/١، وشرح ابن يعيش ٨٧/٥.

(٣) هذا هو الظاهر من كلام الأنباري في الإنصاف، لأنه لم يذكر خلافاً بين البصريين والكوفيين في تقديم المضمَر، وإنما ذكر الخلاف في تقديم الإشارة أو العلم، فالبصريون يقدمون العلم على الإشارة، والكوفيون يقدمون الإشارة على العلم. ودليلهم أن الإشارة يعرف بالعين والقلب، والعلم يعرف بالقلب فقط، وأن العلم يقبل التنكير وأسم الإشارة لا يقبله، وما لا يقبله التنكير أعرف مما يقبله. انظر الإنصاف ٧٠٨/٢، والهمع ٥٦/١.

(٤) لا خلاف في ذلك عند القائلين بتقديم المضمَر، لأن المضمَرات مراتب أيضاً، فأعرفها المتكلم، ثم المخاطب، ثم الغائب، إلا عند ابن مالك، فإن أعرف المعارف عنده ضمير المتكلم ثم العلم الخاص بضمير المخاطب، جعلهما بمنزلة واحدة، ثم ضمير الغائب. انظر شرح الرضي ٢١١/١، ٢١٢، والهمع ٥٦/١، والتصريح ٩٥/١، وشرح ابن عصفور ١٣٧/٢، وشرح ابن يعيش ٨٧/٥.

(٥) فمرتبتهم واحدة عنده. والذي عليه جمهور النحويين أنه دون الإشارة، فمنهم من قدمه على المعرف بالآلف واللام، ومنهم من أخره عنه، ومنهم من جعلهما بمرتبة واحدة. انظر شرح الرضي ٣١٢/١، مع الهوامع ٥٦/١.

باللام<sup>(١)</sup> وأصله «لذي»<sup>(٢)</sup>، وأخواته في معناه<sup>(٣)</sup>. والأول أصح.  
وأعْرِفِيَّةُ المنادى بالقُضْدِ لا الآلَةِ<sup>(٤)</sup>، فلم يجتمع تعريفان في «يا زَيْدُ»<sup>(٥)</sup>.

### فصل

والعَلَمُ ما وضع لمدلول بعينه لا يتجاوزه بذلك الوضع<sup>(٦)</sup>. فخرج نحو

- (١) أي: أعرفية الموصول باللام.
- (٢) أي: أصل (الذي): لذي. وعرف باللام.
- (٣) قال ابن عصفور في شرح الجمل ١٣٥/٢: (وأما الموصولات ففي تعريفها خلاف، فمذهب أبي علي الفارسي أنها تعرفت بالعهد الذي في الصلة، ومذهب أبي الحسن الأخفش أنها تعرفت بالألف واللام.
- واستدل الفارسي على أنها تعرفت بالعهد الذي في الصلة ولم تعرف بالألف واللام بأن من الموصولات ما ليس فيه ألف ولا م نحو «من» و«ما» واستدل الأخفش على أنها تعرفت بالألف واللام بأن التعريف لم يثبت إلا بالألف واللام أو الإضافة، ولم يثبت بغير هذين الشيتين تعريف).
- (٤) الأصل: آلة.
- (٥) انظر شرح الفريد ١٣٧، والهمع ٥٥/١ - ٥٦. وأكثر النحويين لا يذكرون المنادى ضمن المعارف.
- قال الرضي ١٣١/٢: (وقوله: والنداء، نحو يا رجل، ومن لم يعده من النحويين في المعارف فلكونه فرع المضمرات، لأن تعرفه لوقوعه موقع كاف الخطاب).
- (٦) الوضع: تعيين الشيء للمعنى بنفسه. وقد يعرف بأنه: تخصيص شيء بشيء، بحيث متى أطلق أو أحس الشيء الأول فهم منه الشيء الثاني. أو بأنه: تعيين الشيء للمعنى أولاً.
- قال الرضي ٣/١: (المقصود من قولهم: وضع اللفظ، جعله أولاً لمعنى من المعاني مع قصد أن يصير متواطئاً عليه بين القوم، فلا يقال إذا استعملت اللفظ بعد وضعه في المعنى الأول: إنك واضعه، إذ ليس جعلاً أولاً، بل لو جعلت اللفظ الموضوع لمعنى آخر مع قصد التواطؤ قيل: إنك واضعه، كما إذا سميت يزيد رجلاً. ولا يقال لكل لفظة بدرت من شخص لمعنى: أنها موضوعة له من دون اقتران قصد التواطؤ بها).
- وانظر شرح الفريد للمصام ١٨٧ - ١٩٢، الهادية لفلک العلا التبريزي ص ٣، شرح الكافية للمصام ص ١١، شرح الجامي ص ٥، شرح الرسالة الوضعية للمصام ق ب/١٩.

«أنت»، فإنه يتناول كل مخاطب بالوضع الأول، و«زيد» لا يتناول زيدا<sup>(١)</sup> آخر إلا بوضع ثانٍ<sup>(٢)</sup>.

وهو في الغائب كالإشارة في الحاضر.

وإنما يفترق إليه الثقلان<sup>(٣)</sup> والملائكة فيما بينهم، وما يألفونه<sup>(٤)</sup> كـ«أعوج»<sup>(٥)</sup> و«لاحق»<sup>(٦)</sup> و«عَلَيَّان»<sup>(٧)</sup>. وقد يأتي لغيرهم<sup>(٨)</sup>.

وقد يوضع لمعنى كسبحان<sup>(٩)</sup>، . . . . .

(١) ت: زيد.

(٢) قال الرضي ١٣٢/٢:

(أي: لا يتناول غير ذلك الأول بالوضع الأول، بل يتناوله بوضع ثان، أي بتسمية أخرى، لا بالتسمية الأولى، كما إذا سمي شخص يزيد، ثم يسمى به شخص آخر فإنه وإن كان متناولاً بالوضع لمعتين لكن تناوله للمعين الثاني بوضع آخر غير الوضع الأول، بخلاف سائر المعارف).

(٣) الجن والإنس.

(٤) قال الزمخشري: وقد سموا ما يتخذونه ويألفونه من خيلهم وإبلهم وغنمهم وكلابهم وغير ذلك بأعلام، كل واحد منها مختص بشخص بعينه يعرفونه به كالأعلام في الأناسي). شرح ابن عيش ٣٤/١.

(٥) في الصحاح (عوج): (و«أعوج» اسم فرس كان لبني هلال، تنسب إليه الأعوجيات وبنات أعوج. قال أبو عبيدة: كان أعوج لكندة فأخذته بنو سليم في بعض أيامهم، فصار إلى بني هلال. وليس في العرب فحل أشهر ولا أكثر نسلًا منه). وقال الأصمعي في كتاب الفرس: (أعوج: كان لبني أكل المرار، ثم صار لبني هلال بن عامر). شرح ابن عيش ٣٤/١.

(٦) اسم فرس كان لمعاوية بن أبي سفيان رضي الله عنه. الصحاح (لحق)، وشرح ابن عيش ٣٤/١.

(٧) اسم جمل، كان لكليب بن وائل. شرح ابن عيش ٣٤/١.

(٨) أي: لغير ما يؤلف ويتخذ كالطير والوحوش وأحناش الأرض وغير ذلك. شرح ابن عيش ٣٤/١.

(٩) علم على التسييح. وهو تنزيه الله - تعالى - عن كل ما لا يليق بجلاله. ونصب (سبحان) على المصدر كأنه قال: أبرئ الله من السوء براءة. الصحاح (سبح). وقال الرضي ١/١٣٣: ولا دليل على علميته، لأنه أكثر ما يستعمل مضافاً فلا يكون علماً. وإذا قطع فقد جاء منوناً في الشعر). وقد وجه هذا ابن عيش في شرحه ٣٧/١ - ٣٨.

ولجنس كأسماء<sup>(١)</sup>، والدليل<sup>(٢)</sup> منع صرفها<sup>(٣)</sup>، قال:

١١٦ - وَلَأَنْتَ أَشْجَعُ مِنْ أَسَمَةَ إِذْ

وَأَكْثَرُهُ<sup>(٤)</sup> لَخَاصُّ كَزِيدٍ. ويدخله التركيب، إمَّا مَزْحًا كـ «يَغْلِبُكَ»، أو إضافة  
كـ «ابن قَتْرَةَ»<sup>(٥)</sup> لجنس مخصوص، و«ابن آوى»<sup>(٦)</sup>.

وقد يُسْتَدَلُّ عليه بانتصاب الحالِ عنه مع التقدُّم<sup>(٧)</sup>.

(١) علم جنس للأسد. انظر الكتاب ٩٣/٢.

(٢) في د: (والدليل على العلمية).

(٣) في د: صرفها.

١١٦ - تقدم كاملاً برقم ١٠٩.

والشاهد هنا في منع صرف (أسماء). علم جنس على الأسد. وهو دليل علميته. وانظر  
الرضي ١٣٣/٢.

(٤) أي: العلم.

(٥) قال في الصحاح (قتر): (وابن قتر: حبة خبيثة إلى الصغر ما هي. وقتر: معرفة لا  
تنصرف).

وقال سيبويه ٢/٢٦٥: (وأما ابن قتر وحمار قبان وما أشبههما، فبدلك على معرفتهن ترك  
صرف ما أضغن إليه). وانظر شرح ابن يعيش ٣٥/١.

(٦) ابن آوى: دوبة. والجمع: بنات آوى. وقيل: الواو صياح العُلُوض، وهو ابن آوى إذا  
جاع. وهو غير منصرف على كل حال، لأنه على وزن (أفعل) وهو معرفة. وفي سيبويه  
٢/٩٥: (ومثل ذلك ابن آوى، كأنه قال: هذا الضرب الذي سمعته أو رأيته من السباع،  
فهو ضرب من السباع، كما أن بنات أوير ضرب من الكمأة. وبدلك على أنه معرفة أن آوى  
غير مصروف، وليس بصفة).

(٧) أي: وقد يستدل على علمية هذه الأشياء بوقوع النكرة بعدها حالاً كقولك: هذا أسماء  
مقبلاً. ولو كان نكرة لم يقع الحال بعده.

وقال ابن يعيش ٣٥/١: واعلم أن هذه الأشياء معارف على ما ذكرنا، إلا أن تعريفها أمر  
لفظي، وهي من جهة المعنى نكرات، لشياعها في كل واحد من الجنس وعدم اختصاصها  
شخصاً بعينه). وانظر الهمع ٧٠/١.

## هرع:

وقد يجيء كنايةً (عن أعلام الأناسي كُفْلَانٍ وفُلاَنَةٍ، وأعلام غيرهم)<sup>(١)</sup> كالْفُلَانِ والفُلَانَةِ<sup>(٢)</sup>.

ومنه أوزانُ الألفاظِ اضْطِلاجًا، كقولك: «فَعَلْتُ وَزُنْ طَلْحَةَ»<sup>(٣)</sup>.

والوزنُ والموزونُ قد ينصرفان، كـ«فَعَلْتُ وَزُنْ قَمَرٍ»<sup>(٤)</sup>، ويمتنعان، كـ«فَعَلْتُ وَزُنْ طَلْحَةَ»<sup>(٥)</sup>، والوزنُ<sup>(٦)</sup> فقط، كـ«فَعَلْتُ وَزُنْ قَرْيَةٍ»<sup>(٧)</sup>. والعكسُ<sup>(٨)</sup> كـ«فعلل وزن جهنم»<sup>(٩)</sup>.

- (١) ما بين القوسين ثابت في ت، ن، د فقط. والسياق يقتضي وجوده.
- (٢) يكنى بفلان وفلانة عن أعلام الأناسي خاصة، فيكونان كالمكنى عنه وهو العلم، فلا يدخلهما لام التعريف إيداناً بأن المكنى عنه كذلك. وإذا كنوا عن أعلام البهائم أدخلوا اللام فقالوا: الفلان والفُلانة، وذلك للفرق، لتقصان تعريفهن عن تعريف الأناسي. انظر شرح الرضي ١٣٧/٢، شرح ابن يعيش ٤٨/١، والهمع ٧٢/١.
- (٣) قال ابن يعيش ٤٠/١: «وتقول: «طلحة وإصْبَحَ فعلة وإفْعَلُ» ووزن «طلحة» فعلة لا ينصرف للتعريف والتأنيث، و«أفعل» مثال «أصبع» لا ينصرف للتعريف ووزن فعل الأمر».
- (٤) لأنه ليس فيهما ما يمنع صرف أي منهما. والقاعدة في ذلك أن ينظر إلى كل واحد من المثال والممثل به على أن له حكماً في الصرف يخصه. فإن أوقع موقع نكرة كان اسماً نكرة، وإن أوقع موقع معرفة كان اسماً معرفة، وإن كان فيه في حال التعريف والتذكير ما يمنع الصرف منع صرف، وإن لم يكن فيه ما يمنع الصرف كان منصرفاً. انظر شرح ابن يعيش ٣٩/١ - ٤٠، والرضي ١٣٣/٢ - ١٣٤، والهمع ٧٣/١.
- (٥) فيهما العلمية والتأنيث.

(٦) ش: والموزون.

(٧) في (فعلة) العلمية والتأنيث، و«قرية» منصرف لأنه على سبب واحد.

(٨) أي: ويمتنع الموزون فقط.

(٩) فعلل فيه العلمية فقط، فهو منصرف، و«جهنم» ممتنع للعلمية والتأنيث.

وفي الصحاح (جهنم): من أسماء النار التي يعذب بها الله عز وجل عباده. وهو ملحوظ بالخماسي بتشديد الحرف الثالث منه. ولا يجري للمعرفة والتأنيث. ويقال: هو فارسي معرب.

هرع:

ولإنما تثبت عَلَمِيَّةُ الوزن حيث تقول: «كذا وزنُ كذا» أو «وَزْنُهُ كذا» ونحوه مما يقابلُ فيه موزونُهُ، (أو يُكْتَى به عنه، نحو أَفْعَلُ - صَفَةٌ<sup>(١)</sup> - لا ينصرف)<sup>(٢)</sup>.

هرع:

وقد/ تدخلهُ اللامُ لازمةً كالنجم<sup>(٣)</sup>، والصَّعِقِ<sup>(٤)</sup> والثُّرَيَّا<sup>(٥)</sup>، (والدَّبْرانِ)<sup>(٦)</sup>، والعَيوقِ<sup>(٧)</sup>، ونحوها.

(١) «صفة» حال من «أفعل». قال الرضي ١٣٣/٢: (ونصبوا عنها الحال كقولهم: لا ينصرف أفعل صفة). ولو دخلت على المثال «كل» فقليل: «كل أفعل يكون صفة لا ينصرف» لصرف «أفعل» لأن كلا توجب له التنكير. وكذا كل ما دخلته «كل» أو «رب» أو «مين» الاستغرافية أو غيرها من علامات التنكير فإنه ينصرف. الرضي ١٣٣/٢ وشرح ابن يعيش ٣٩/١.

(٢) ما بين القوسين ثابت في ت، ن فقط.

(٣) النجم: الثريا. وأصله (نجم) لواحد النجوم، ثم أدخل عليه الألف واللام فقالوا النجم، لأي نجم كان بين المتخاطبين فيه عهد، ثم غلب على الثريا لكثرة الاستعمال. انظر الصحاح (نجم). شرح ابن يعيش ٤١/١.

(٤) هو في الأصل وصف عام لكل من أصابته صاعقة على حد حَذَرٍ وفَهْمٍ، ثم دخلته الألف واللام لتعريف العهد ليخصه دون غيره ممن أصيب بالصاعقة على حد دخولها في النجم ثم غلب على خويلد الكلابي - أحد فرسان العرب - حتى صار علماً له. اللسان (صعق)، شرح ابن يعيش ٤١/١ - ٤٢، سيبويه ١٠٠/٢ - ١٠٢.

(٥) الثريا: من الكواكب، سميت لغزارة نوثها، وقيل: سميت بذلك لكثرة كواكبها مع صغر مراتها، فكانها كثيرة العدد بالإضافة إلى ضيق المحل. اللسان (ثرا).

(٦) (الدبران): ساقطة من الأصل.

والدبران: خمسة كواكب من الثور، يقال: إنه سنامه، وهو من منازل القمر، وقيل: نجم بين الثريا والجوزاء، ولزمته اللام لأنهم أرادوا فيها معنى الصفة، فهو مأخوذ من «دبر» إذا تأخر بمعنى الدابر. والعرب تزعم أن الدبران يتبع الثريا خاطباً لها. الصحاح واللسان (دبر) سيبويه ١٠٢/٢، وشرح ابن يعيش ٤٢/١.

(٧) العيوق: كوكب أحمر مضيء بحيال الثريا. زعموا أن الدبران جاء خاطباً للثريا وساق مهرها كواكب صفاراً معه تسمى القلاص، قال الشاعر:

أما ابن نجم فقد أوفى بزمته كما وفى بقلاص النجم حاديها  
والعيوق بينهما في العرض إلى ناحية السماء، فكانه يعوقه عنها. كتاب سيبويه ١٠٢/٢، اللسان (عوق)، شرح ابن يعيش ٤٢/١.

وجائزة كما أصله صفة أو مصدر كالعباس، والفضل، والعلاء<sup>(١)</sup>. وفي غير ذلك شاذ كقوله:

١١٧ - رأيت الوليد بن يزيد مباركاً

وقد يُضاف خوف اللبس كقوله:

١١٨ - علا زيدنا يوم الثقا رأس زيدكم

(١) اللام في مثل هذه الأسماء غير لازمة لأن تعريفها بالوضع والعلمية دون اللام، بخلاف نحو النجم والثريا والدبران، إذ تعريفها في الحقيقة باللام. انظر شرح الرضي / ١٣٦، وشرح ابن يعيش / ٤٣/١. ١١٧ - من الكامل، وعجزه:

شديداً بأعباء الخلافة كاهله

وهو لابن ميادة (الرماح بن أبرد) وميادة: اسم أمه. من قصيدة له في مدح الوليد بن يزيد ابن عبد الملك بن مروان.

ويروى: (وجدنا الوليد بن يزيد). كما يروى: (باحناء الخلافة).

ورواه ابن عصفور: (اليزيد بن الوليد). وهو خطأ.

والشاهد فيه قوله: اليزيد، حيث أدخل عليه «أل» والمراد «يزيد» وهو علم، لأنه اعتقد فيه الشياخ بسبب تعدد المسمى به. وهو شاذ.

أما قوله: الوليد، فهو من باب الحسن والعباس والعلاء ونحوها، فلا شذوذ فيه.

الإنصاف / ٣١٧/١ شرح ابن عصفور / ١٣٩/٢، شرح الكافية لابن مالك / ١/١٨٠، معاني

الفراء / ٣٤٢/١، ٤٠٨/٢، المغني / ٧٥، شواهد للسيوطي / ٦٠، العيني / ٢١٨/١، ٥٠٩،

شرح شواهد الشافعية / ١٢، شرح الرضي / ١٣٦/٢، الخزانة / ٢٢٦/٢، المفصل وشرحه

لابن يعيش / ٤٤/١، التصريح / ١٥٣/١.

١١٨ - من الطويل، وعجزه:

بأبيض ماضي الشُّقَرَتَيْنِ يَمَانِي

وهو لرجل من طيء كما في الكامل والعيني والخزانة.

وكان رجل من طيء يقال له زيد من ولد عروة بن زيد الخيل قتل رجلاً من بني أسد يقال له زيد أيضاً.

وروى المبرد عجزه:

بأبيض من ماء الحديد يمانِي

وذكر فيه رواية أخرى هي: =



فرع:

وتلزمه اللام (أو الإضافة)<sup>(١)</sup> مثنى، ومجموعاً كما مر<sup>(٢)</sup>.

### التوين

#### فضل

والتوين يختص الاسم، وهو نون ساكنة تتبع حركة الآخر لا للتأكيد، بل

= علا زیدنا يوم الحمى رأس زیدکم بأبيض مصقول الحديد يمان  
وجاء عجزه في الأزمنة والأمكنة:

بأبيض من ضامي الحديد يمان

ويروى:

بأبيض مشحوذ الغرار يمان

النقا: الكثيب من الرمل. يذكروهم بموقعة جرت في ذلك المكان.  
والشاهد فيه: إضافة (زيد) - وهو علم - إلى المضمر، فجرى في تعريفه بالإضافة مجرى  
أخيك وصاحبك. وهو شاذ.

الكامل ٥٢٤، الأزمنة والأمكنة ٢٣٣/١، المفصل ١٢، شرحه لابن يعيش ٤٤/١،  
المعني ٧٥، شواهد ص ٦٠، المعني ٣٧١/٣، شرح ابن عصفور ٢٢١/٢، شرح الرضي  
١٣٦/٢، الخزانة ٢٢٤/٢، المقتصد ٧٥٥/٢، التاج المكلل بجواهر الآداب على كتاب  
المفصل في صنعة الإعراب لابن هطيل النحوي اليمني ق ٢٤/أ (مصورة عن مكتبة  
المتحف البريطاني في مركز البحث العلمي بمكة المكرمة برقم ٣٧٢٠ نحو).

التصريح ١٥٣/١، حاشية يس ١٠٣/١، اللسان (زيد).

(١) الزيادة من ت، م، ن، د.

(٢) في ص ٨٤، ١١٥، ١٢٥.

وظاهر عبارة ابن الحاجب والزمخشري أنه لا يعرف إلا باللام المهدية، إذ هي أخصر أداتي  
التعريف، ولم يذكر التعريف بالإضافة. وذكره ابن يعيش قال: فإذا أردت التعريف كان  
بالألف واللام بالإضافة، نحو الزيدان والعمران، وزيدك وعمرارك. فتعريفه بعد الثانية من  
غير وجه تعريفه قبل.

انظر شرح الرضي ١٣٦/٢ - ١٣٧، وشرح ابن يعيش ٤٥/١ - ٤٦.

أمانة تنكير، كما في اسم الفعل<sup>(١)</sup>، أو تمكين كتنوين المُعَرَّب، أو عوض عن محذوف إما جملة كيوميئذ، وحيثئذ، أو مفرد نحو ﴿كُلُّ لَمْ قَلْبُوتُنْ﴾<sup>(٢)</sup>. د: أو عن إعلال<sup>(٣)</sup>.

كثر<sup>(٤)</sup>: أو ليقابل نونا، كتنوين جمع المؤنث السالم فإنه ليس للتمكين<sup>(٥)</sup>، لدخوله في «عَرَفَاتٍ»<sup>(٦)</sup> علماً غير منصرف، ولا عوضاً<sup>(٧)</sup>، إذ لا محذوف، ولا يفيد تنكيراً<sup>(٨)</sup>.

م. ع: بل للتمكين، لِضَعْفِ التَّأْنِيثِ فيه، حيث التاء للجمع ومسماء غير

(١) أي ما يدخله التنوين من اسم الفعل نحو «صِهْ»، و«مِهْ». وكذا العلم المختوم بويه، نحو «جامني سيبويه وسيبويه آخر». انظر المغني ص ٤٤٥.

(٢) سورة الروم، الآية: ٢٦.

(٣) أي: أو عوض عن إعلال. وذلك في (جواز وغواش) ونحوهما، فمذهب سيبويه والجمهور أنه تنوين عوض من الياء المحذوفة، ومذهب المبرد أنه عوض من ضمة الياء وفتحها النابتة عن الكسرة، ومنع الصرف مقدم على الإعلال، وأصله عنده: جوارى - بالتنون، ثم جوارى بحذفه، ثم جوارى بحذف الحركة ثم جوارى بتمويض التنوين من الحركة ليخف الثقل بحذف الياء للساكنتين. انظر المغني ٤٤٦، شرح الرضي ٥٨/١، الأشعموني مع الصبان ١٨٤/٣.

(٤) ش: (عند كثر).

(٥) ش: للتمكن.

(٦) كما في قوله تعالى: ﴿قَالُوا أَفَتَشْتَرُونَ عَرَقَاتِ الْغُرَفَاتِ بِالْحَبِّ وَالنَّارِ الْوَقُودِ﴾ [البقرة: ١٩٨].

قال ابن عصفور في شرح الجمل ١٠٨/١ (والدليل على أنه جرى مجرى النون أنك إذا سميت به حكيت حاله التي كان عليها قبل التسمية كما يبقى التنوين في الزيدتين إذا سميت به وحكيته. قال الله تعالى: ﴿قَالُوا أَفَتَشْتَرُونَ عَرَقَاتِ الْغُرَفَاتِ بِالْحَبِّ وَالنَّارِ الْوَقُودِ﴾ فلو لا أنه نزل منزلة النون لكان غير منصرف للتأنيث والتعريف، ولذهب التنوين).

(٧) أي: وليس هو تنوين عوض عن المضاف إليه.

(٨) أي: وليس هو للتنكير لدخوله في الأعلام. وانظر شرح الرضي ١٤/١ والمغني ٤٤٥.

مؤنث<sup>(١)</sup>.

قلنا: قالوا: «عَرَفَاتٌ مُبَارَكٌ فِيهَا»<sup>(٢)</sup>.

وقيل: بل هو عوض عن الفتحة التي مُنِعَهَا<sup>(٣)</sup> وقيل: صُرِفَ ضرورة، إذ لو مُنِعَ التنوينَ تَبِعَهُ الْكُسْرُ، وفي زَوَالِهِ زَوَالُ النَّصْبِ، إِذْ نَصَبُهُ كَجَزِهِ<sup>(٤)</sup>.

وقد أجازَ (د. ج) حذفه من العلم مع بقاء الكسرة، وأنشدوا:

١١٩ - تَنَوَّزْتُهَا مِنْ أَذْرَعَاتٍ وَأَهْلُهَا

(١) مذهب الربيعي والزمخشري أن التنوين في نحو «مسلمات» للصرف. قال الزمخشري وإنما لم تسقط في عرفات «لأن التانيث فيها ضعيف، لأن التاء التي فيها كانت لمحض التانيث سقطت، والتاء فيه علامة لجمع المؤنث.

انظر: شرح الرضي ١٤/١، المغني ٤٥، شرح ابن يعيش ٣٤/٩.

(٢) وجه الاستدلال بهذا أن الضمير عاد إلى عرفات مؤنثاً، وهو دليل تأنيثها.

قال سيبويه ٣/١٣٣: «ألا ترى إلى «عرفات» مصروفة في كتاب الله عز وجل وهي معرفة. الدليل على ذلك قول العرب: هذه عرفات مباركاً فيها». وفي المقتضب ٤/٣٢٤: (تقول هذه عرفات مباركاً فيها) لأن عرفات اسم مواضع، وليست مما يزول أو يفارق منه شيء شيئاً.

وانظر شرح الرضي ١٤/١، وشرح ابن يعيش ٤٦/١.

(٣) أي: التي منعها في النصب، حيث نصبه بالكسرة نيابة عن الفتحة.

ورده ابن هشام في المغني ٤٤٥، بأنه لو كان كذلك لم يوجد في الرفع والجرح، ثم الفتحة قد عوض عنها الكسرة، فما هذا العوض الثاني. وانظر شرح الرضي ١٤/١.

(٤) هذه مقالة الرضي في شرح الكافية ١٤/١.

١١٩ - هذا صدر البيت من الطويل، عجزه:

بيثرب أدنى دارها نظر عالي

وهو لامرئى القيس (ديوانه ص ٣١).

تورتها: نظرت إلى ناراها، أي: نار أهلها. أذرعَات: موضع بالشام يجاور البلقاء وعمان. وفي البيت حذف، والتقدير: نظر أدنى دارها نظر عالي، أو: أدنى دارها نظر عالي. والعالي: البعيد. وقال المبرد في الكامل: المتنور: الذي يلتمس ما يلوح له من النار. وقيل: الذي ينظر إلى النار من بعد، أراد قصدها أم لم يرد. والنظر المقصود نظر القلب لا نظر العين.

وبعضهم يُجْزِيهِ مَجْرَى غير المنصرف<sup>(١)</sup>.

فروع:

وقد يأتي للترنم<sup>(٢)</sup> في الشعر المقيّد، كقوله:

١٢٠ - وَقَاتِمِ الْأَعْمَاقِ خَاوِي الْمُخْتَرَفُنْ

= والشاهد فيه: حذف تنوين المقابلة من (أذرعَات) مع بقاء الكسرة وهو ما أجازاه المبرد والزجاج. قال المبرد: (وتقول: مررت بمسلمات يا فتى، فلا تنون، لأنها لا تصرف ولا يجوز فتحها، لأن الكسرة ههنا كالياء في «مسلمين». وعلى هذا ينشدون بيت امرئ القيس).

ويروى الشاهد بفتح التاء من غير تنوين كما يروى بالتنوين مع كسر التاء. واستشهد به سيبويه على إثبات التنوين في (أذرعَات)، وهو تنوين المقابلة. وقال ابن عصفور: (ورواية من روى: «تنورتها من أذرعَات» بالكسر من غير تنوين غير صحيحة). كتاب سيبويه ٣/٢٢٣، المقنض ٣/٣٣٣، ٤/٣٨، الأصول ٢/٨٩، معجم البلدان ١/١٣٠، شرح ابن عصفور ٢/٢٣، ٤٧٥، شرح الرضي ١/١٤، الخزائن ١/٥٦، شرح الكافية لابن مالك ٣/١٤٢٦، العيني ١/١٩٦، شرح ابن يعيش ٧/٤٧.

(١) أي: بفتح التاء من أذرعَات من غير تنوين. وانظر مصادر الشاهد في الهامش السابق.  
(٢) تنوين الترنم هو في الحقيقة ترك الترنم على مذهب سيبويه وجمهور النحاة، لأنه إنما يؤتى به بدلاً من حروف الإطلااق، وهي الألف والواو والياء، وذلك في إنشاد بني تميم. لأن الترنم وهو التغني إنما يحصل بحروف الإطلااق هذه لقبولها لمد الصوت بها، فإذا أرادوا قطع الترنم جاؤوا بالنون في مكانها.

قال سيبويه ٤/٢٠٤: (أما إذا ترنموا فإنهم يلحقون الألف والياء والواو ما ينون وما لا ينون، لأنهم أرادوا مد الصوت).

وقال في ٤/٢٠٦: فإذا أنشدوا ولم يترنموا فعل ثلاثة أوجه: أما أهل الحجاز فيدعون هذه القوافي ما نون منها وما لم ينون على حالها في الترنم، ليفرقوا بينه وبين الكلام الذي لم يوضع للغناء، وأما ناس كثير من بني تميم فإنهم يبدلون مكان المدة النون فيما ينون وما لا ينون، لما لم يريدوا الترنم أبدلوا مكان المدة نوناً، ولفظوا بتمام البناء وما هو منه. . . . .  
وأما الثالث فإن يجزوا القوافي مجزأها لو كانت في الكلام ولم تكن قوافي شعر، جعلوه كالكلام حيث لم يترنموا، وتركوا المدة لعلمهم أنها في أصل البناء).

وذهب بعضهم إلى أن تنوين الترنم محصل للترنم، صرح بذلك ابن يعيش في شرح المفصل =

ويسمى الغالي، لِمُجَاوِزِهِ الْمُقَيَّدَ.

وفي الْمُطْلَقِ، كقوله:

١٢١ - أَقْلِي اللومَ عاذِلَ والعَتَابِئُ

= ٣٣/٩، قال: (وهذا التنوين يستعمل في الشعر والقوافي للتطريب معاقباً بما فيه من الغنة لحروف المد واللين. وقد كانوا يستلذون الغنة في كلامهم).

وانظر المغني ٤٤٧، والرضي ٤١/١.

١٢٠ - الرجز لرؤبة بن العجاج (ديوانه ١٠٦) وهو مطلع أرجوزة له شهيرة، وبعده:

مَشْتَبِهُ الْأَعْلَامِ لَمَاعِ الْخَفَقُنِ

قائم: صفة لبلد. الأعماق: أطراف المفاوز، والقتمة الغبرة إلى الحمرة. الخاوي الخالي. المخترق: مكان الاختراق، وهو هنا قطع المفاوز واجتياها. الخفق: أصله بفتح الخاء وسكون الفاء مصدر (خفق) إذا تحرك واضطرب، فحرك فاؤه للضرورة، وجعل الوقف على ما بعده بالسكون.

وروي هذا البيت بسكون القاف وكسرهما وفتحها. واختار الفتح ابن الحاجب حملاً على فتح ما قبل نون التوكيد الخفيفة. وفي التصريح: المشهور تحريك ما قبله - أي التنوين الغالي - بالكسرة كما في «صه» و«يومئذ». وقال الصبان: ويظهر لي جواز تحريكه بضمته الثابتة له قبل لحوق التنوين، فيكون رجوعاً إلى الأصل.

والشاهد فيه: لحوق التنوين للترنم في «المخترق».

ويروى «الخفق» بلا تنوين، وفيه شاهد على اتباع فاء الخفق لرائه في الفتح، وأصله الخفق.

وعلى هذا أورده ابن عصفور. وفيه شاهد أيضاً على إضمار (رب) قبل قائم، وعليه ذكره ابن الحاجب في الإيضاح.

العين للخليل ٢١٢/١، الإيضاح للفارسي ٢٥٤، الإيضاح لابن الحاجب ١٦١/٢، المغني ٤٤٨، الرضي ١٥/١، الخزانة ٧٨/١، شرح ابن يمين ٢٩/٩، ٣٤، شواهد المغني ٢٥٩، العيني ٣٤٦/٣، ابن عقيل ١٩/١، التصريح ٣٧/١، حاشية الصبان.

١٢١ - صدر البيت من الوافر، تمامه:

وَقُولِي إِنْ أَصَبْتُ لَقَدْ أَصَابَنِي

وهو مطلع قصيدة لجريز بن عطية. عاذل: منادى مرخم حذف حرف نداءه، أي: يا عاذلة. والشاهد فيه: لحوق التنوين للترنم في القوافي المطلقة، وهو نائب مناب حرف الإطلاق في إنشاد بني تميم. =

ولا يمنعه التعريف والفعلية والحرفية<sup>(١)</sup>، نحو:

١٢٢ - . . . . . وَقُولِي إِنَّ أَصَبْتُ لَقَدْ أَصَابَنْ

و

١٢٣ - يَا أَبَتَا عَلِّكَ أَوْ عَسَاكَ

= فالأصل فيه: العتابا، فقام التنوين مقام الألف الناشئة من إشباع الفتحة، لأجل أن التنوين ليس فيه من الامتداد ما في الألف والواو والياء. والتنوين يشاكل حروف اللين لما فيه من الغنة.

وقد روي (العتابا) فاستشهد به سيبويه على لحاق الألف والواو والياء ما ينون وما لا ينون لأنهم أرادوا مد الصوت. ويروي: «العتاب» والشاهد فيه على هذا حذف الألف حيث لم يرد المنشد أن يترنم فوقف في الشعر على هذا المنسوب غير المنون بالسكون كما يقف في الكلام.

سيبويه ٢٠٥/٤، المقتضب ٣٧٥/٣، الخصائص ١٧١/١، ٩٦/٢، نوادر أبي زيد ١٢٧، شواهد الشافية ٢٤٢/٤، الاقتضاب ٤١٦، الإنصاف ٦٥٥/٢، المنصف ١/٢٤٢، المفصل ٣٢٩، شرح ابن يعش ١١٥/٤، ١٤٥، المغني ٤٤٧، شواهد ٢/٧٦٢، ابن الشجري ٣٩/٢، العيني ٩١/١، التصريح ٣٦/١، الهمع ٨٠/٢.

(١) ش: والعلمية.

١٢٢ - تقدم صدره وهو الشاهد السابق.

والشاهد هنا: دخول تنوين الترتم في الفعل. وهو غير خاص بالأسماء. وانظر الكتاب ٢/٢٩٨، والمغني ٤٤٧.

١٢٣ - الرجز نسب سيبويه والشتمري لرؤبة بن العجاج، وكذا العيني. وهو في ملحقات ديوانه ص ١٨١ (وهي أبيات ومفردات منسوبة له وللعجاج). وقد ينسب للعجاج ورد ذلك البغدادي. وقبله:

تقول بنتي قد أنى أناكا

أي: قد حان وقت رحيلك في طلب الرزق. وبأبتا: التاء فيه عوض من ياء المتكلم فلا يجمع بينهما.

وروي البيت بالتنوين وبدونه، وفيه عدة شواهد: فقد ذكره المصنف هنا شاهداً على دخول تنوين الترتم في الفعل «عسى» وهو دليل على أن تنوين الترتم لا يختص بالأسماء. واستشهد به سيبويه بلا تنوين على أن الكاف منصوبة المحل، تشبيهاً لعسى بلعل، لأنها في معناها. =

ويكسر للساكين نحو «عَصَا أَنْكَسَرَتْ».

ويحذف<sup>(١)</sup>، كقوله:

١٢٤ - . . . . . ولا ذَاكَرَ الله إِلَّا قَلِيلاً

= واستشهد به الجرجاني في المقتصد على أن (لعل) أصلها (عل) واللام داخلية عليها، ولذلك يأتي في الشعر كثيراً عارياً من اللام. واستشهد به ابن الشجري على أن أصل «يا ابت» يا ابتا. ذكره عن المازني سيويه ٢/٣٧٥، ٤/٢٠٧، ابن الشجري ٢/٧٦، ١٠٤، الخصائص ٢/٩٦، الإنصاف ١/١٢٢، المقتضب ٣/٧١، المحتب ٢/٢١٣، شروح سقط الزند للتبريزي ٢/٧١٤، المقتصد ١/٤٤٤، شرح الكافية لابن مالك ١/١٦٢، الخزانة ٥/٣٦٢، المغني ٢٠١، ٢٠٤، ٩١٧، شواهد ص ١٥١، المفصل ١٣٦، شرح ابن يعيش ٢/١٢، ٣/١٢٠، اللسان (علل) التصريح ١/٢١٣.

(١) أي للساكين أيضاً.

١٢٤ - عجز البيت من المقارب، صدره:

فَالْفَيْئَةُ غَيْرَ مُسْتَعْتَبِ

وهو لأبي الأسود الدؤلي (ملحقات ديوانه ص ١٢٢)، ويرى أن امرأة أغرتة بجمالها وحسن تدبيرها، وعرضت عليه الزواج فتزوجها، فآلفاها قد أسرعت في ماله ومدت يدها إلى جبايته وأفشت سره، فغدا إلى من كان حضر تزويجه إياها فسألهم أن يجتمعوا عنده ففعلوا، فقال لهم الأبيات ثم طلق المرأة. هذا ما ذكره أبو الفرج في الأغاني. وفي شرح المفصل لابن يعيش قصة أخرى مغايرة. وأول الأبيات:

أَرُيْتُ امْرَأَةً كُنْتُ لَمْ أَبْلُهُ أَتَانِي فَقَالَ اتَّخَذَنِي خَلِيلًا

وقبل البيت الشاهد:

فَذَكَّرْتُهُ ثُمَّ عَاتَبْتُهُ عَتَاباً رَفِيقاً وَقَوْلًا جَمِيلًا

ألفيته: وجدته. مستعتب: طالب العتي، وهي الرضا.

والشاهد فيه: حذف التنوين من (ذاكر) لالتقاء الساكنين وأصله: ذاكَرُ وأُنبِ لفظ الجلالة بعده به.

وحذف التنوين لالتقاء الساكنين ضرورة عند سيويه وأكثر النحويين، ومنهم من جعله قليلاً، ومنهم من أجاز في فصيح الكلام، وظاهر كلام المصنف هنا أنه جائز بلا ضرورة. كتاب سيويه ١/١٦٩، الأغاني ١١/١٠٧، المقتضب ١/١٩، ٢/٣١٣، ابن الشجري ١/٣٨٣، الإنصاف ٢/٦٥٩، الكشف للزغشري ١/١٥٢، مجاز القرآن ١/٣٠٧، الأصول ٢/٧١١، معاني الفراء ٢/٢٠٢، شرح ابن عصفور ٢/٤٤٧، ٥٧٧، شرح ابن يعيش ٩/٣٤، الخزانة ١١/٣٧٥.

ويجوز حذفه من العَلَمِ الموصوفِ بـ«ابن» مضافاً إلى علمِ نحو «زيدُ بنُ عمرو» لا في غيره<sup>(١)</sup>.  
ولا صورةً له في الخط، إذ الحُطُّ<sup>(٢)</sup> مبنيٌّ على الوقفِ<sup>(٣)</sup>، وهو ساقطٌ فيه<sup>(٤)</sup>.



- 
- (١) أي: لا في غيره من الأعلام، أو الأسماء التي ليست بأعلام. وذلك لكثرة استعمال (ابن) بين علمين وصفا فطلب التخفيف لفظاً بحذف التنوين من موصوفة، وَحُطُّاً بحذف ألف ابن.
- (٢) أما إذا لم يكن بين علمين نحو «جاءني كريم ابن كريم» أو «زيد ابن اخينا» فلا يحذف. انظر شرح الرضي ٤٠٢/٢، شرح ابن عصفور ٤٤٧/٢، شرح ابن يعيش ٣٥/٩.
- (٣) (إذ الخط): ساقطة من ش، وفي د: (والخط).
- (٤) ن: الوقوف.
- (٥) زاد في د: (غالباً).
- (٥) قال الرضي ٤٠٢/٢:
- وإنما لم يجعل للتنوين في الكتابة في الرفع والجر صورة لأن الكتابة مبنية على الوقف والتنوين يسقط في الوقف رفعا وجرأ، فلذا كتب في حال النصب ألفاً، لأنها تقلب ألفاً فيها.



## الباب الثالث



## بَابُ الْفَعْلِ

هو لَفْظٌ وَضِعَ، لِيَدُلَّ عَلَى حَدَثٍ وَوَقْتِهِ مِنَ الثَّلَاثَةِ<sup>(١)</sup>. فخرج ودخل ما عَرَضَ بعد الوضع أقرانه/ أو تجرُّده عن الزمان، كـ «ضارب» و«يغم» و«يس»<sup>(٢)</sup> ونحوها.

ولما أرادوا التعبيرَ بلفظه عن كل حادث جمعوا حروفه من كل المخارج: من الشفة الفاء، ومن الحلق العين، ومن اللسان اللام.

## فصل

وينقسمُ إلى ماضٍ ومستقبل اتفاقاً. ك: ولا غيرهما، إذ الزمانُ حركاتُ الفَلَكِ وليستُ إلَّا ماضيةً أو مستقبلَةً، ولا عقليةً لحركاتٍ<sup>(٣)</sup> حاليةً<sup>(٤)</sup>.

(١) المضي والحال والاستقبال.

(٢) لف ونشر مرتب، أي: فخرج من الحد ما اقترن بالزمان بعد الوضع الأول، لأن دلالة على الزمان إنما هي بوضع ثانٍ لا بالوضع الأصلي، وهي اسم الفاعل العامل والمصادر وأسماء الأفعال. ودخل في الحد ما تجرد عن الزمان بعد الوضع، فالتجرد عن الزمان فيها طارئٌ وهي (نعم) و(يس) و(ساء) و(حبذا) و(ليس). فالمراد بالدلالة الدلالة في أصل الوضع.

انظر شرح الفريد ٢٠٥ - ٢٠٨، شرح الرضي ٢٢٣/٢، شرح ابن يعيش ٢/٧ - ٣.

(٣) ت: لحركة.

(٤) أنكر الكوفيون والزجاج فعل الحال، فمنهم من أنكره وأنكر زمانه، ومنهم من أنكره وأثبت زمانه فالأولون احتجوا بأن فعل الحال إن وقع فهو ماضٍ، وإن لم يقع فهو مستقبل، ولا سبيل إلى قسم ثالث.

والآخرون احتجوا بأنه لو كان هناك فعل حال لكانت له بنية تخصه كما في الماضي والمستقبل، لأن كل موجود لا بد له من بنية تخصه، وأيضاً فزمان الحال لا يمكن الإخبار عنه لقصره، فكذلك يتعذر وجود فعل الحال فيه، لأنه بقدر ما يلفظ به المتكلم عاد الزمان ماضياً.

انظر الإيضاح للزجاجي ٨٦، شرح الجمل لابن عصفور ١٢٧/١ - ١٢٨، شرح ابن يعيش ٤/٧.

بص: بل وحال<sup>(١)</sup>، إذ الماضي والمستقبل<sup>(٢)</sup> إنما يتفرعان عن واسطة، وإلا لَمْ يكن لثابت ثبوت، إذ الماضي والمستقبل لا ثبوت لهما في الحال، ولقوله - تعالى -: ﴿لَمْ يَكُنْ مَّا بَيْنَ أَيْدِينَا وَمَا خَلْفَنَا وَمَا بَيْنَ ذَلِكَ﴾<sup>(٣)</sup>، وقوله<sup>(٤)</sup>:

١٢٥ - وَأَعْلَمَ مَا فِي الْيَوْمِ وَالْأَمْسِ قَبْلَهُ وَلَكُنِّي عَنْ عِلْمٍ مَا فِي عَدِ عَمِي  
وقول علي - عليه السلام -:

١٢٦ - مَا مَضَى فَاتٌ وَالْمُؤَمَّلُ غَيْبٌ وَلَكَ السَّاعَةُ الَّتِي أَتَتْ فِيهَا

(١) انظر الكتاب ١٢/١، وشرح ابن يعيش ٤/٧.

وينبغي أن يعلم أن مرادهم بالحال الماضي غير المنقطع، لا الآن الفاصل بين الماضي والمستقبل.

انظر ابن عصفور ١٢٨/١، والهمع ٧/١، وشرح المقدمة المحسبة ١٩٤/١.

(٢) ش، ن، م، د: (الماضي والمستقبل). ت: (الماضي والمستقبل).

(٣) سورة مريم، الآية: ٦٤.

(٤) في د: وقول الشاعر.

١٢٥ - طويل زهير بن أبي سلمى من معلقته الشهيرة وهو آخر بيت فيها (ديوانه ٢٩).

عم: على وزن حذر من عمى، وياؤه محذوفة للتذكير والرفع. ويجوز أن يوقف عليه بإعادة الياء.

والمعنى: أعلم ما مضى في أمس، وما أنا فيه اليوم، لأنه شيء قد رأيته، فأما ما في غد فلا علم لي به لأنني لم أره. كذا في شرح القصائد العشر للتبريزي.

والشاهد فيه: إثبات زمان الحال في قوله: وأعلم ما في اليوم، حيث جعله قسماً ثالثاً للزمان يذكر الماضي والمستقبل معه.

معاهد التنقيص للعباسي ١٠٩/١، شرح القصائد العشر للتبريزي ص ٢٤٠.

شرح السبع الطوال ص ٢٢٩، جهرة القرشي ص ١١١، شرح الجمل لابن عصفور ١/١٢٩.

١٢٦ - من الخفيف. ولم أجده في الديوان المنسوب إلى الإمام علي - كرم الله وجهه - ولا في نهج البلاغة.

ولم يستشهد به غير المصنف فيما أعلم.

## الفعل الماضي

## فصل

والماضي ما دلَّ على حدوث أمر قبل زمانك كقام، وضرب. وبُني على حركة، لوقوعه موقع المضارع خبراً وصلته وصفة<sup>(١)</sup>، وَخُصَّ بالفتح، تخفيفاً<sup>(٢)</sup>.

فرع:

وهو إما ماضٍ لفظاً ومعنى كقام، وقعد، أو لفظاً فقط نحو «إِنْ ضَرَبَ»<sup>(٣)</sup>، أو معنى فقط نحو «لَمْ يَضْرِبْ».

وينقسم إلى مُجَرَّد ومَزِيد، وكلٌّ منهما ثلاثي ورباعي. والثلاثي مفتوح الفاء مثلث العَيْن/ ك«خَرَجَ» و«عَلِمَ» و«شَرَفَ».

والرباعي المجرَّد ليس إلا على «فَعَّلَلَ» ك«دَخَرَ»<sup>(٤)</sup>.

فرع:

ومزيد الرباعي منحصر في ثلاثة: «تَفَعَّلَلَ» ك«تَلَخَّرَجَ» و«افْعَلَّلَ»<sup>(٥)</sup> ك«اخرَنْجَمَ»<sup>(٦)</sup> و«افْعَلَّلَ» ك«افشَعَرَ»<sup>(٧)</sup>. وكُلُّها لازمة<sup>(٨)</sup>.

(١) مثل: «زيد كتب» و«هذا الذي كتب» و«هذا رجل كتب».

انظر شرح المقدمة المحسبة ٩٥/١.

(٢) انظر شرح الرضي ٢٢٥/٢، وشرح ابن يعيش ٥/٧، والإيضاح لابن الحاجب ٥/٢.

(٣) (ضربت) في ت.

(٤) انظر شرح الشافية للرضي ٦٧/١، ١١٣.

(٥) ش: انفعّل.

(٦) في الصحاح (حرجم): (اخرنجم القوم: ازدحموا. قال الفراء: المحرنجم: العدد الكثير).

(٧) من القشعريرة، وهي الرعدة واقشعرار الجلد. اللسان (قشعر).

(٨) انظر شرح الشافية للرضي ١١٣/١.

## فرع:

ومزید الثلاثي منحصر في خمسة وعشرين وزناً. فخمسة عشر زيادتها للإلحاق<sup>(١)</sup> وهي ثلاثة أضرب: ضرب ملحق بالرباعي المجزئ<sup>(٢)</sup>. وهو (٣) ستة: «شملل»<sup>(٤)</sup> و«حوقل»<sup>(٥)</sup> و«بيطر»<sup>(٦)</sup> و«جهوز»<sup>(٧)</sup> و«قلنس» و«قلنس»<sup>(٨)</sup>.

وضرب ملحق بالرباعي المزيد بحرفين<sup>(٩)</sup>، وليس إلا اثنان: «اسحنكك»<sup>(١٠)</sup> و«اخرنبي»<sup>(١١)</sup>.

وضرب<sup>(١٢)</sup> ملحق بالرباعي المزيد (بحرف) <sup>(١٣)</sup>، وهو سبعة: «تجلبب»<sup>(١٤)</sup>

(١) من أول الفرع إلى هنا ساقط من الأصل. وهو مقدار سطر في المخطوط.

(٢) أي ملحق بدرج.

(٣) ش: وهي.

(٤) يقال: «شملل شمللة» إذا أسرع وأيضاً بمعنى: أخذ من النخل بعد لقاطه ما يبقى من ثمره. انظر الصحاح (شمل)، وشرح الشافية للرضي ٦٧/١ - ٦٨.

(٥) في الصحاح (حقل): (وحوقل الشيخ حوقلة وحقالا، إذا كبر وافر عن الجماع، قال الراجز:

يا قوم قد حوقلت أو ذنوت وبعض جيقال الرجال الموت)

(٦) أي: عالج الدواب، من البطر وهو الشق، وبه سمي البيطار بيطاراً. اللسان (بطر).

(٧) مطموسة في ش. ومعناها: رفع صوته. الصحاح (جهر).

(٨) يقال: قلنسته وقلسيته، أي: ألبسته القلنسوة. الصحاح (قلس)، وشرح الشافية ٦٨/١.

(٩) وهو اخرنجم.

(١٠) اسحنكك الليل: اشتدت ظلمته. والمسحنكك من كل شيء: الشديد السواد. اللسان (سحك).

(١١) اخرنبي الرجل: تهيأ للغضب والشر. أو ازيار. وقيل: استلقى على ظهره ورفع رجليه إلى السماء. انظر الصحاح واللسان (حرب).

(١٢) (ضرب) ساقطة من ت.

(١٣) (بحرف) ساقطة من الأصل.

(١٤) إذا لبس الجلباب.

و«تَجَوَّزَ»<sup>(١)</sup> و«تَشَيَّطَنَ» و«تَرَهَّوَكَ»<sup>(٢)</sup> و«تَمَسَّكَنَ»<sup>(٣)</sup> و«تَعَلَّمَ» و«تَنَاطَرَ».

وعشرةٌ مزيدهٌ لا للإلحاق<sup>(٤)</sup>، بَلْ لمعنى<sup>(٥)</sup> آخَرُ، وهي: «أَعْلَمَ» و«عَلِمَ» و«نَاطَرَ» و«انْطَلَقَ» و«افْتَدَرَ» و«اخْمَرَ» و«اخْمَارُ» و«اسْتَخْرَجَ» و«اغْدُوذَنَ» و«اجْلُوذَ»<sup>(٦)</sup>.

### فروع:

والإلحاقُ الاصطلاحيُّ زيادةٌ في كلمة، يُتساوي<sup>(٧)</sup> كلمةً أخرى في الأصول<sup>(٨)</sup>، فالواو في «حَوَّلَ» بإزاءِ الراءِ في «قَرَّطَسَ»<sup>(٩)</sup>، والباءُ الأخرى في «تَجَلَّبَبَ» بإزاءِ سينِ «تَقَرَّطَسَ»، والسينُ الأخرى في «اقْعَنْسَسَ»<sup>(١٠)</sup> بإزاءِ ميمِ

(١) إذا لبس الجورب.

(٢) ترهوك الرجل في مشيه: إذا مشى وكأنه يمشي فيه. الصحاح (رهك)، شرح الشافعية للرضي ٦٨/١.

(٣) إذا تشبه بالمسكين.

(٤) ش: (للحاق). د: (للإلحاق).

(٥) ت: معنى.

(٦) اغدودن النبت: طال. واجلوز بهم السير اجلواذا، أي: دام مع السرعة، وهو من سير الإبل. شرح الشافعية للرضي ٦٨/١، الصحاح (جلذ).

(٧) في الأصل، ت: تساوي.

(٨) قال الرضي في شرح الشافعية ٥٢/١: (ومعنى الإلحاق في الاسم والفعل أن تزيد حرفاً أو حرفين على تركيب زيادة غير مطردة في إفادة معنى، ليصير ذلك التركيب بتلك الزيادة مثل كلمة أخرى في عدد الحروف وحركاتها المعينة والسكنات، كل واحد في مثل مكانه في الملحق به، وفي تصاريفها من الماضي والمضارع والأمر والمصدر واسم الفاعل واسم المفعول إن كان الملحق به فعلاً رباعياً، ومن التصغير والتكسير، إن كان الملحق به اسماً رباعياً لا خماسياً. وفائدة الإلحاق أنه ربما يحتاج في تلك الكلمة إلى مثل ذلك التركيب في شعر أو سجع).

(٩) القروطاس: الذي يكتب فيه. والقروطاس: الغرض. يقال: رمى قروطس، إذا أصابه. الصحاح (قروطس).

(١٠) اقعنسس: رجع وتأخر. شرح الشافعية للرضي ٦٨/١.

«أَخْرَجَ»<sup>(١)</sup>.

ودليله كون الاشتقاق يشهد بالزيادة، ولا معنى مستفاد<sup>(٢)</sup> منها، فعلما أنها لتكمل زنة الكلمة حتى تساوى نظيرها في الأصول وزناً ومصدراً إن كان<sup>(٣)</sup>.

وحروف/ الزيادة عشرة يجمعها «سألثمونها»، أي: لا تكون الزيادة لغير الإلحاق والتضعيف إلا منها.

ويصح مجيئها أولاً وحشواً وأخيراً، كـ«أَخْرَجَ» و«يَنْطَرُ» و«قَلَسَى».

وُعُزِفَ الزائد<sup>(٤)</sup> إما بالاشتقاق كـ«أَعْلَمَ»<sup>(٥)</sup>، أو بعدم النظر لو حُكِمَ بالأصالة<sup>(٦)</sup> كـ«تَنَقَّلَ»<sup>(٧)</sup> بفتح التاء، فلو كانت<sup>(٨)</sup> أصلاً كان «فَعْلَلًا» بفتح الفاء وضم اللام، ولا نظير له<sup>(٩)</sup>، فحُكِمَ بزيادتها ليكون «تَفَعَّلًا»<sup>(١٠)</sup> كـ«تَخَرَّجَ».

(١) ش: احرانجم.

(٢) د: مستفاداً.

(٣) انظر شرح الشافية للرضي ٥٥/١.

(٤) ش: وتعرف الزيادة.

(٥) المراد بالاشتقاق كون إحدى الكلمتين مأخوذة من الأخرى، أو كونهما مأخوذتين من أصل واحد.

انظر شرح الشافية للرضي ٣٣٤/٢.

(٦) المقصود بعدم النظر: عدم وجود وزن مشابه له في الرباعي أو الخماسي المجردين، فلو حكم بأصالة تلك الزيادة لأدى ذلك الحكم إلى وزن غريب يكون زائداً على أبنية الرباعي أو الخماسي الأصول.

المصدر السابق ٣٥٦/٢، ٣٥٧.

(٧) التنقل: الثعلب. وقيل: ولده. وفيها لغات: فتح التاء الأولى وسكون الثانية وضم الفاء، وضم التاء الأولى والفاء وبينهما تاء ساكنة، وكسر أوله وفتح الثالث، وفتح الأول والثالث، وكسرها. اللسان (نقل).

(٨) أي: التاء الأولى.

(٩) بل هو نادر كما في شرح الشافية للرضي ٣٥٧/٢.

(١٠) ش: تفعل.



وبورود زنة أخرى لها لو حُكِمَ بأصلاتها لم يكن له نظيرٌ كـ «تَرْتَبُ»<sup>(١)</sup> بضمّ التاء وفتحها<sup>(٢)</sup>، فلو حُكِمَ بأصلاتها<sup>(٣)</sup> كان «فَعْلَلًا» - بضمّ الفاء وفتح اللام<sup>(٤)</sup> - ولا نظيرٌ له، فَحُكِمَ بزيادتها مع الضمّ<sup>(٥)</sup> وإن وُجِدَ نظيره وهو «بُرْتُنٌ»، لأنّ المضموم (هو)<sup>(٦)</sup> المفتوح بعينه<sup>(٧)</sup>. ويكونه في موضع زيادته فيه أغلب من أصاليته، كباب «عِمْرَانُ»<sup>(٨)</sup> وبالترجيح عند التعارض<sup>(٩)</sup>، كميم «موسى» وألفيه، هل هو من «أَوْسَيْتُ»<sup>(١٠)</sup> أم من «ماس»<sup>(١١)</sup>.

(١) يقال: أمر ترتب، أي: راتب ثابت، من رتب الشيء وتوياً، أي: ثبت. الصحاح (رتب)، شرح الشافية ٣٥٨/٢.

(٢) العبارة في ن، د: (بضمّ التاء الأولى وضمّ التاء الثانية وفتحها). وهو الصحيح، لكن يغلب على ظني أنه بيان من النسخ.

(٣) ن: (بأصالة الأولى). وهو الصحيح، لأن عبارته توهم أن الزائد فيه التاء الثانية.

(٤) ش: (بفتح الفاء وضمّ اللام). وهو خلاف ما سيذكره.

(٥) أي: بزيادة التاء الأولى. فوزنه «تفعل» مع الفتح و«تفعل» مع الضم. ومعنى (ترتب) بضمّ التاءين: العبد السوء. اللسان (رتب).

(٦) (هو) ساقطة من الأصل.

(٧) أي: لأن التاء الثانية المضمومة في «ترتب» هي عينها المفتوحة في «ترتب»، فلما وجب الحكم بزيادة التاء الأولى مع فتح الثانية، وجب الحكم بزيادة الأولى مع ضم الثانية، وأن وجد نظيره في الأصول وهو (برتن).

(٨) لأن الألف والنون مما يكثر زيادته في هذا الباب.

(٩) أي: عند تعارض الاشتقاق مع الغلبة، أو الغلبة مع عدم النظر، فيصار إلى الترجيح، وانظر الخلاف في الترجيح وأدلته في شرح الشافية للرضي ٣٤٤/٢، وما بعدها.

(١٠) ش، ت، م: أسيئت.

(١١) موسى التي هي موسى الحديد من (أوسيت رأسه) أي: حلقته بالموسى عند البصريين فوزنه «مفعل» عندهم، وهو مؤنث سماعي كالقدر والنار.

وجوز السيرافي اشتقاقه من «أسوت الجرح» «أي: أصلحته، فأصله «مؤسى». وعند الفراء من ماس يمس ميساً، وهو التبختر، لأن المَزَيْنَ يتبختر، وهو اشتقاق بعيد، قلبت عنده الياء واواً لانضمام ما قبلها. =

## فرع:

وَيُعَبَّرُ عن الزائد بلفظه، تقول: وَزُنْ يَبْطُرَ فَيَعْلَ، إِلَّا الْمُكَرَّرَ فَكَالْأَصْلِيِّ،  
تقول: وَزُنْ تَجَلَبَّبَ تَفْعَلَلْ، لَا تَفْعَلَبَّ، وفي «أَفْعَلَسَسَ»: «أَفْعَلَلَلْ» لَا «أَفْعَلَسَسَ»  
وَقَسَّ عَلَى ذَلِكَ.

## فصل

وَحُكْمُ آخِرِهِ الْفَتْحُ، إِلَّا مَعَ الضَّمِيرِ/المرفوع المتحرك فَيُسَكَّنُ لما مر،  
والا<sup>(١)</sup> مع الواو فيُضَمُّ سَابِقُهَا مَنْاسِبَةً لَهَا كـ «فَعَلْتُ»، «فَعَلَنْ»، «فَعَلُوا».  
وَحُكْمُ أَوَّلِهِ الْفَتْحُ، إِلَّا مُعْتَلٌّ<sup>(٢)</sup> الْعَيْنِ الْمُتَّصِلَ بِهِ ذَلِكَ الضَّمِيرُ<sup>(٣)</sup>، فَيُضَمُّ  
الْوَاوِيُّ<sup>(٤)</sup> كـ «فَعَلْتُ»<sup>(٥)</sup>، وَيُكْسَرُ الْيَائِي<sup>(٦)</sup> كـ «بَعْتُ»، دَلَالَةً عَلَيْهِمَا<sup>(٧)</sup>، حَيْثُ حُذِفَتْما  
لِلسَّاكِنَيْنِ.

وَإِذَا بُنِيَ لِلْمَفْعُولِ<sup>(٨)</sup> ضَمُّ أَوَّلُهُ، إِشْعَاراً بِحَذْفِ الْفَاعِلِ، وَكُسِرَ مَا قَبْلَ آخِرِهِ

---

= وأما «موسى» - اسم رجل - فهو عند أبي عمرو بن العلاء «مُفْعَلٌّ» أيضاً، وعند الكسائي «فُعْلٌ».

واستدل أبو عمرو بانصرافه في النكرة، وكون مُفْعَلٍ أَكْثَرُ مِنْ فُعْلٍ، لَأَنَّهُ يَبْنَى مِنْ كُلِّ  
أَفْعَلْتِ. انظر الصحاح (موسى، وسي) اللسان (موسى)، شرح الشافية للرضي ٣٤٤/٢،  
٣٤٨ - ٣٤٩.

(١) ش: ولا.

(٢) (مع معتل) في ت.

(٣) أي: ضمير الرفع المتحرك.

(٤) ش: الواو.

(٥) يرد على هذا (خفت) فإنه مكسور الأول مع كونه واوياً، إذ أصله (خوف). وقد أورد عليه  
هذا الاعتراض أيضاً في هامش الأصل فأجاب عنه بعضهم بأن حركة واوه كسرة، فكسر  
ليدل على أنه من فُعْلٍ لَا مِنْ فَعْلٍ. قال: ولو أشار - المصنف - إليه لكان أولى.

(٦) ش: الثاني.

(٧) ت: عليها.

(٨) ش: المفعول.

مطلقاً، كـ«ضرب»، «أخرج»، «إستخرج»، إلا المضاعف فَيَسْكُنُ قَبْلَ آخِرِهِ كـ«شد» و«مد»، ولأَمُغْتَلُ العَيْنِ فَيَكْسُرُ أَوَّلُهُ بعد إعلالِ العَيْنِ، كـ«قيل» و«بيع»<sup>(١)</sup>. قد جاء الإشمام<sup>(٢)</sup> والواو، قال:

١٢٧ - لَيْتَ شَبَاباً<sup>(٣)</sup> بُوعَ فاشْتَرَيْتُ

### نون الوقاية

/ وإذا لَحِقَتْهُ ياءُ النفسِ وجبت<sup>(٤)</sup> قبلها نونُ الوقايةِ عن الكسْرِ، كـ«ضَرَبَنِي» ونحوه.

ودخولُها واجبٌ مع<sup>(٥)</sup> الماضي (والأمر)<sup>(٦)</sup> والمضارع - عَرِيّاً عن نونِ

(١) أصل (قيل) قول، فنقلت كسرة الواو إلى القاف بعد إسكانها ثم قلبت الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها، فصار اللفظ بها (قيل) بكسرة خالصة وياء خالصة. وأصل (بيع): بيع، فنقلت كسرة الياء إلى الباء من غير قلب.

انظر شرح ابن يعيش ٧٠/٧.

(٢) تقدم معنى الاشمام.

١٢٧ - هذا الرجز نسبة بعضهم لرؤية بن العجاج. وقال العيني: هذا رجز عزاه بعضهم لرؤية ولم يثبت وقبله:

لَيْتَ وَهَلْ يَنْفَعُ شَيْئاً لَيْتَ

من أبيات يصف فيها جذبه للدلو.

والشاهد فيه في (بوع) فأصله (بيع) فخلصت ضمة الفاء فانقلبت الياء وأوأ لسكونها بعد ضمة، وسلمت الواو لسكونها بعد حركة تحااسها.

شرح الكافية لابن مالك ٢/٦٠٥، المغني ٥١٣، شرح شواهد ص ٢٢٧، العيني ٢/٢٥٤، ابن عقيل ١/١٧٧، شرح ابن يعيش ٧٠/٧، المساعد ٢/٣٩٨.

(٣) في ش، د: زمانا.

(٤) ت: وجب.

(٥) ش: كمع.

(٦) ثابتة في ت، ن، م، د. وهو الصحيح للزومها فيه أيضاً نحو (اضربني).

الإعراب<sup>(١)</sup> - لِيَتَّقِيهَا<sup>(٢)</sup> الكسرة.

ومختار<sup>(٣)</sup> في «لَيْتَ» و«مِنْ» و«عَنْ» و«قَدْ»<sup>(٤)</sup> و«قَطُّ»، محافظة على الحركة والسكون، كقوله - تعالى - :

«يَا لَيْتَنِي كُنْتُ مَعَهُمْ»<sup>(٥)</sup>، وقال :

١٢٨ - كَمُنِّيَّة جَابِرٍ إِذْ قَالَ لَيْتَنِي

(وقال)<sup>(٦)</sup> :

(١) كما في (بضربني) ونحوه. أما مع نون الإعراب فدخلها جائز لا واجب، نحو (بضربونني)، لقيام نون الإعراب مقامها. وانظر شرح الكافية للرضي ٢/ ٢١١.

(٢) أصل، ش، م : (لتقيهما) والضمير للأفعال الثلاثة.

(٣) في الأصل : ومختاراً.

(٤) (وقد) : ساقطة من ت.

(٥) سورة النساء، الآية : ١٧٣.

١٢٨ - صدر البيت من الوافر، عجزه :

أَصَادِفُهُ وَأَقْعَدُ جُلٍّ مَالِي

وهو لزيد الخيل الطائي الصحابي رضي الله عنه، وسماه رسول الله - ﷺ - زيد الخير لما قدم عليه في وفد طيء سنة تسع من الهجرة (ديوانه ص ٨٧).

وجابر : رجل من غطفان تمنى أن يلقي زيدا، فالتقيا فاختلعا طعنتين وهما دارعان، فاندق رمح جابر ولم يغن شيئا، وانكسر ظهره.

وقيل الشاهد :

تَمْنَى مَزِيدُ زَيْدٍ فَلَا قَى أَخَاقِقُهُ إِذَا اخْتَلَفَ الْعَوَالِي

كمنية : في موضع المفعول المطلق، أي : تمنى مزيد تمنياً كتمني جابر. والشاهد : حذف نون الوقاية مع ضمير المنصوب في (ليتني)، وكان الوجه (ليتني) كما تقول : ضربني، فشبه ليت في الحذف ب«ان» و«لعل» ضرورة.

سبويه ٢/ ٣٧٠، نوادر أبي زيد ٦٨، مجالس ثعلب ١٢٩، المقنضب ١/ ٣٨٥، المقرب ١/ ١٠٨، شرح ابن عبيش ٣/ ٩٠، ١٢٣، الضرائر ص ١٧٠، شرح ابن عصفور ١/ ٤٣٥، شرح الرضي ٢/ ٢٣، الخزاعة ٥/ ٣٧٥، العيني ١/ ٣٤٦، الهمع ٢/ ٦٤.

(٦) زيادة من ن، د. ومحلها بياض في ت.

١٢٩ - أَيُّهَا السَّائِلُ عَثُّهُمْ وَعَنِي لَسْتُ مِنْ قَيْسٍ وَلَا (قَيْسُ) <sup>(١)</sup> مِنِّي وَقَالَ <sup>(٢)</sup> : /

١٣٠ - قَدْ نِي مِنْ نَصْرِ الْحَبِيبَيْنِ قَدْ نِي

(١) (قيس) ساقطة من الأصل.

(٢) ش، ن، م: وقوله.

١٢٩ - من الرمل، ولا يعرف قائله، وزعم أنه مصنوع.

قيس: هو قيس عيلان أبو القبيلة، وكان اسمه الناس بن مضر بن نزار. وهو غير منصرف في الموضعين للعلمية والتأنيث المعنوي، لأنه بمعنى القبيلة.

والشاهد فيه: عدم دخول نون الوقاية مع (عن) و(من) ضرورة، ولا يعرف له نظير لاجتماع الحذف في الحرفين، ولذلك نسب ابن الناجم إلى بعض النحويين ولم ينسبه إلى العرب.

وقال ابن هشام: (إذا جُرْتُ الياء بمن أو عن وجبت النون حفظاً للسكون، لأنه الأصل فيما يبنون، وقد يترك في الضرورة، قال: «أَيُّهَا السَّائِلُ... الخ» وفي النفس من هذا البيت شيء لأننا لا نعرف قائله ولا نظير له).

شرح الرضي ٢٣/٢، الخزانة ٥/٣٨٠، شرح ابن يعيش ٣/١٢٥، العيني ١/٣٥٢، التصريح ١/٣٥٢.

١٣٠ - رجز نسب لأبي نخيلة، ولحميد الأرقط، ولأبي بحدلة، وقد نسب له لأول الأعلام الشتمري ولثاني أبو علي القالي وأبو عبيد السكري، ولثالث ابن يعيش. وبعده:

ليس الإمام بالشحيح الملحد

قيل في قوله: الحبيبان: أراد عبد الله بن الزبير - رضي الله عنهما - وأخاه مصعباً، وأبو حبيب كنية عبد الله، وغلبه على مصعب لشهرته. وقيل: هما عبد الله وابنه حبيب. ويروى: الحَبِيبَيْنِ على الجمع.

والإمام: قيل أراد به عبد الله بن الزبير. وقيل: عبد الملك بن مروان. والأول أشهر. وعلى الثاني فالمعنى: حسبي من عبد الله ومصعب ما نلت، ولن أنصرهما، فإن عبد الملك خير منهما، لأنه ليس شحيحاً ولا ملحداً.

وأراد بالإلحاد الظلم.

والشاهد فيه: حذف نون الوقاية من (قد) الثانية تشبيهاً لها بحسب، لأن المعنى واحد. قال سيويه: (وأما الكلام فلا بد فيه من النون. وقد اضطر الشاعر فقال: قدي، شبهه بحسبي، لأن المعنى واحد).

كتاب سيويه ٢/٣٧١، نوادر أبي زيد ٢٠٥، ابن الشجري ١/١٤، ٢/١٤٢، شرح الرضي ٢/٢٣، الخزانة ٥/٣٨٢، الإنصاف ١/١٣١، شرح ابن يعيش ٣/١٢٤، ٧/١٤٤، المغني ٢٢٦، شرح شواهد ص ١٦٦، العيني ١/٣٧٥، الهمع ١/٦٤.

وقال:

١٣١ - امتلاً الحَوْضُ وقال قُطْنِي

وُكِرُهُ في «لَعْلُ»، كراهة اجتماع النونِ، إذ من لُغَاتِهَا «لَعْنُ»<sup>(١)</sup>.

وَمُخَيَّرَ في «لَدُنْ»<sup>(٢)</sup>، والمضارعِ المعرب بالنون<sup>(٣)</sup>، و«إِنْ» وأخواتها النونية<sup>(٤)</sup>.

١٣١ - الرجز أيضاً، ويَعده:

مَهْلًا زُوَيْدًا قَدْ مَلَأَتْ بَطْنِي

ولم ينسبه أحد ممن استشهدوا به لقاتل معين.

قط: اسم فعل أمر بمعنى حسب، والنون للوقاية، ودخولها على اسم الفعل شاذ عند البصريين جائز عند الكوفيين. والفرض من إلحاق النون ههنا المحافظة على سكون (قط) حتى لا يذهب ما بني عليه اللفظ وهو السكون، فدل هذا على أن لحوق نون الوقاية لكلمة من الكلمات لا يدل على أنها فعل.

وفي البيت شاهد آخر ذكره ابن جني وابن عصفور وغيرهما، وهو أن ما يفهم من حال الشيء يسمى كلاماً حيث أضاف القول إلى الحوض، فهو شاهد على الاتساع بالقول حتى شمل دلالة الحال.

مجالس ثعلب ١٨٩، الخصائص ٢٣/١، المخصص ٦٢/١٤، ابن السجري ٣١٣/١ و١٤٠/٢، إصلاح المنطق ٥٧، ٣٤٢، مقاييس اللغة ١٣/٥، الإنصاف ١٣٠/١، الكامل ٢٤٦/٤، شرح ابن عصفور ٨٧/١، العيني ٣٦١/١، شرح ابن يعيش ١٣١/٢، ١٢٥/٣، الأشعري ١٢٥/١، اللسان (قطط).

(١) في (لَعْلُ) سِتْ عَشْرَةَ لَغَةً: عَلٌ، لَعْنٌ، عَنٌ، لَأْنٌ، أُنٌ، زَعْنٌ، زَعْنٌ، لَعْنٌ لَعْلَتْ، لَعْلُ، لَعْلُنٌ، لَعْلُ، عَلٌ، عَنٌ، لَائِنٌ، لَعَاءُ.

انظر التسهيل ٦٦، الإنصاف ٢٢٤/١، شرح الرضي ٣٦١/٢، رصف المباني ٣٧٣.

(٢) بل دخولها لازم عند سيبويه والزجاج ولا يحذف إلا لضرورة مثل (قط) و(قد). وعند غيرهما بثوته راجح، وليس الحذف للضرورة. انظر الكتاب ٣٧٠/٢، وشرح الرضي ٢/٢٢.

(٣) انظر ما تقدم في ص ٣٠٥ مع الحاشية.

(٤) أي التي آخرها نون، وهي أن، كان، لكن. أما (ليت) و(لعل) فقد تقدم حكمهما. وانظر

شرح الرضي ٢٣/٢، وشرح ابن يعيش ١٢٢/٣ - ١٢٣.

وَتَلْحَقُهُ<sup>(١)</sup> تاءٌ ساكنةٌ، علامةٌ لتأنيثِ الفاعلِ، وتُكْسَرُ للسَّاكِنَيْنِ كما قامَتِ المرأةُ.

### الفعلُ المضارعُ

والمضارعُ ما زيدَ في أولِهِ أحدُ حروفِ «نأيت»، دِلالةٌ على من هو له.  
فيضارعُ اسمي<sup>(٢)</sup> الفاعلِ والمفعولِ في عددِ حروفِهِ وحركاتِها وَسَكَنَاتِها.  
«يُضْرَبُ» و«يُخْرَجُ» كـ «ضاربٍ» و«مُخْرَجٍ».  
ح: وَلَوْ قَوَّعَهُ مُشْتَرَكاً، وتخصيصه بالسَّيْنِ، كالتَّكْثِيرِ والتعريفِ في الاسمِ<sup>(٣)</sup>.  
فالهمزةُ للمتَّكَلِّمِ منفرداً<sup>(٤)</sup>، والتَّوَنُّ له مع غيره<sup>(٥)</sup>، والتَّاءُ للمخاطَبِ مطلقاً<sup>(٦)</sup> والمؤنثِ والمؤنثين<sup>(٧)</sup> عَيَّيَّةٌ، والياءُ للغائبِ غيرهما<sup>(٨)</sup>.

فروع:

كثر<sup>(٩)</sup>: وهو حقيقةٌ في الحالِ مَجَازٌ في الاستقبالِ، إذ الأصلُ عدمُ

(١) أي الماضي.

(٢) د: اسم.

(٣) قال ابن الحاجب في حد المضارع: (ما أشبه الاسم بأحد حروف نأيت، لوقوعه مشتركاً وتخصيصه بالسَّيْنِ). وقوله: «لوقوعه مشتركاً» تعليل لمشابهة للاسم: يريد أنه حقيقة في الحال والاستقبال. وتخصيصه بالسَّيْنِ، يعني أن الاسم يكون مبهماً نحو (رجل) ثم يختص بواحد بسبب حرف نحو (الرجل)، وكذا المضارع مبهم لصلاحيته للحال والاستقبال ثم يختص بأحدهما وهو الاستقبال بالسَّيْنِ. شرح الرضي ٢٢٧/٢.

(٤) الأصل، ت، ن: مفرداً.

(٥) سواء كانا مذكرين أو مؤنثين أو مختلفين. ولم يذكر الواحد المعظم كقوله تعالى: ﴿نَحْنُ نَقُصُّ عَلَيْكَ أَحْسَنَ الْقَصَصِ﴾ ونحوه.

(٦) مذكراً أو مؤنثاً، مفرداً كان أو مثنى أو مجموعاً.

(٧) ت، ن، م، د: والمؤنثين.

(٨) أي: غير المؤنث، والمؤنثين، فيكون لأربعة: لواحد المذكر، ومثناه، ومجموعة، وجمع المؤنث.

(٩) (كثر) ليست في ش.

الاشتراك<sup>(١)</sup>. وقيل العكس، إذ هو السابق إلى الفهم عند إطلاقه<sup>(٢)</sup>. ح: بل مشترك<sup>(٣)</sup>.

### فرع:

ولكل ماضٍ مضارعٌ إلّا الخمسة<sup>(٤)</sup> الغير المتصرف<sup>(٥)</sup>. والعكس/ إلّا نحو «يَدْعُ» و«يَذَرُ»، فلا ماضي لهما<sup>(٦)</sup>.

(١) قال الرضي ٢/٢٢٦: (وهو أقوى، لأنه إذا خلا من القرائن لم يحمل إلا على الحال، ولا يصرف إلى الاستقبال إلا لقرينة، وهذا شأن الحقيقة والمجاز. وأيضاً من المناسب أن يكون الحال صيغة خاصة كما لأخويه). وانظر الإيضاح ٦/٢ وشرح المقدمة المحسبة ١/٢٠١.

(٢) ت: (الأطلاق). وحجتهم خفاء الحال حتى اختلف فيه العقلاء. انظر الإيضاح لابن الحاجب ٦/٢، شرح الجمل لابن عصفور ١/٢٧، شرح الرضي ٢/٢٢٦، وما تقدم في ص ٢٩٥، ٢٩٦.

(٣) د: (بل هو مشترك). وقد تقدم رأي ابن الحاجب قبل قليل.

(٤) ت، ن، د: (السته). وفي حاشية الأصل: (صوابه الستة، وهو نعم ويش وعسى وليس وحيداً وفعل التعجب).

(٥) علل السيد الشريف الجرجاني في حاشية الكشف للزمخشري ١/٧١ دخول اللام على «غير» المضاف إضافة معنوية بأنه شاع في كلام المصنفين تعريفه باللام إذا وصف، به المعرفة، لأنه لا يتعرف بالإضافة لكمال إبهامه فعرف باللام ليصح وصف المعرفة به لكنه لم يوجد في كلام فصحاء العرب. وانظر شرح الفريد للعصام ص ٢٢٢.

(٦) وقد استغنوا عن (ودع) و(وذر) بترك لأنه في معناهما، وكذا بمصدر «ترك» وهو الترك عن مصدريهما، وباسم الفاعل منه (تارك) عن اسم الفاعل منهما، فلا يقال ودع ودعا وهو وادع ولا وذر وذرا وهو واذر. وقد وقع في شعر أبي الأسود وغيره (ودع) وخرج على أنه (وَدَّعَ) بالتشديد فخفف، أو أنه من الشاذ الذي لا يعتد به في الاستعمال. وقد قرئ شذوذاً: ﴿مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَّ﴾ عن وَدَّعَهُمُ الْجُمُعَةُ فهو في صحيح مسلم (الجمعة ٤٠) وسنن النسائي (الجمعة ٢) ومسند أحمد ١/٢٣٩. وفي الصحاح (ودع): (وقولهم: دع ذا، أي اتركه. وأصله ودع يدع وقد أميت ماضيه لا يقال: ودعه، وإنما يقال تركه، ولا وادع، ولكن تارك، وربما جاء في ضرورة الشعر ودعه فهو مودوع، على أصله، وقال: ليت شعري عن خليلي ما الذي غاله في الحب حتى ودعه)

انظر الإنصاف ٢/٤٨٥ - ٤٨٧، المساعد ٣/٢٥٤ - ٢٥٦، شرح الشافية للرضي ١/١٣٠ -



وحرف المضارعة مضموم في الرباعي لِقَلْتِه، فَأَغْتَفَرَ الثَّقَلُ فيه، مفتوح فيما سواه تخفيفاً غالباً نحو «يُدْخِرُ»، «يُمْنَعُ»<sup>(١)</sup>، «يَسْتَخْرِجُ»<sup>(٢)</sup>.

وقد تنفخ حركة عين المضارع/الماضي فتفتخ فيهما حتماً حيث العين أو اللام حرف خلقي<sup>(٣)</sup>، نحو «رَأَزَ»، «ذَهَبَ»، «طَعَنَ»، «نَحَرَ»، «نَعَرَ»<sup>(٤)</sup>، «شَخَصَ»، «قَرَأَ» «جَبَّ»<sup>(٥)</sup>، «جَمَعَ»، «شَمَخَ»، «سَمَحَ»، «صَبَغَ»<sup>(٦)</sup>، لا (في)<sup>(٧)</sup> غير ذلك إلا نادراً كَرَكَنَ يَرْكُنُ. وقيل: هو من تداخل اللغتين<sup>(٨)</sup>.

وتكسر<sup>(٩)</sup> فيهما في<sup>(١٠)</sup> فعلاً<sup>(١١)</sup>، منها صحيحة . . . . .

(١) (يضرَب) في ن، د.

(٢) انظر شرح الرضي ٢٢٧/٢، وشرح المقدمة المحسبة ٢٠٠/١.

(٣) فعل يفعل، بكسر العين في الماضي والمضارع ليس بأصل إذ القياس في مضارع فعل المكسور العين فتح عينه، ولهذا لم يجرء إلا مشروطاً فيه أن يكون عينه أو لامه أحد حروف الحلق: الهزة والهاء والحاء والعين والخاء والغين.

انظر في ذلك الكتاب ١٠١/٤، شرح الشافية للرضي ١١٨/١، شرح ابن يعيش ١٥٣/٧. (٤) د: (مغر). وفي الصحاح (نعر): (نعر العِرْقُ ينعر - بالفتح فيهما - نعرا، أي: فار منه الدم، فهو عرق نَعَار ونَعُور.

(٥) في الصحاح (جبه): (وجبهته: صككت جبهته). وفي حاشيته: جبهه كمنعه.

(٦) ذكر في اللسان (صبغ) فيه تثليث الفاء في المضارع. والكسر عن اللحياني.

(٧) (في) ساقطة من الأصل، ت.

(٨) في الصحاح (ركن): (ركن إليه يركُن - بالضم. وحكى أبو زيد: ركن إليه - بالكسر - يركُن ركونا فيهما، أي: مال إليه وسكن. قال الله تعالى: ﴿وَلَا تَزْكُوا إِلَىٰ آلِهِنَّ طَلُوتًا﴾. وأما ما حكى أبو عمرو: ركن يركُن - بالفتح فيهما - فإنما هو على الجمع بين اللغتين. وانظر شرح الشافية للرضي ١٢٥/١، وشرح ابن يعيش ١٥٣/٧.

(٩) أي العين.

(١٠) (في) ساقطة من د.

(١١) في هامش الأصل: (ينظر العدد في نسخة أخرى، فإن هذا مخالف للمذكور من الأفعال. والذي في الكوكب - أم هذا الكتاب - أن جعلتها سبعة عشر، منها ثلاثة صحيحة، وهي: حسب ونعم وبس، وأربعة عشر معتلة الفاء، وذكر ما ذكر هنا وزاد «وري» و«وجد» فنقص أيضاً واحداً من الأربعة عشر). =

وهي: «نَعِم»<sup>(١)</sup>، و«يَنْعِم»<sup>(٢)</sup> و«حَسِبَ»<sup>(٣)</sup>، ومنها معتلة<sup>(٤)</sup> الفاء: «وَفِقَ»، «وَفَقَ»<sup>(٥)</sup>، «وَرِمَ» - أي: «بَرِحَ»<sup>(٦)</sup> -، «وَلِيَ»<sup>(٧)</sup>، «وَرِثَ»<sup>(٨)</sup>، «وَمَقَ»<sup>(٩)</sup>، «وَجَمَ»<sup>(١٠)</sup>.

= وفي هامش ت: (قوله: أربعة عشر. قال عبد الله ابن الإمام: ينظر في العدد، فإن في المكلل للإمام أنها سبعة عشر).

قلت: والفعالان اللذان زادهما هنا عن الكوكب للمصنف هما: وري ووجد. أما وري فهو من وري الزند يرى ورماً، إذا خرجت ناره. وهو لغة أخرى في وري الزند يرى بفتح الماضي وكسر المضارع.

وأما (وجد) فهو ماضي بجذ وجدا - بكسر عين الماضي والمضارع، أي: أحب. وفي شرح الشافية للرضي ١/١٣٥، أفعال أخرى لم تذكر هنا.

(١) في الصحاح (نعم): ونعم الشيء - بالضم - نعمة، أي: صار ناعماً ليناً. وكذلك نعم ينعم مثل حذر يحذر. وفيه لغة ثالثة مركبة بينهما: نَعَمَ يَنْعَمُ مثل فضل يفضل. ولغة رابعة: نَعِمَ يَنْعِمُ بالكسر فيهما، وهو شاذ.

(٢) في اللسان (بأس): (وَيَنْعِمُ يَأْسُ وَيَنْعِمُ)، الأخيرة نادرة. قال ابن جني: هو كرم يكرم على ما قلناه في نعم ينعم.

(٣) (حسب): ساقطة من ش. وقد زادها الناسخ في الحاشية عن الكوكب الزاهر للمصنف. وانظر شرح الشافية للرضي ١/٣٥.

(٤) الأصل، ت: معتل.

(٥) في اللسان (وفق): (وتقول: وفقت أمرك تفق - بالكسر فيهما، أي: صادفته موافقاً، وهو من التوفيق كما يقال: رشدت أمرك).

(٦) هذا وهم من المصنف، لأن (ورم) من الورم - واحد الأورام - ومضارعه يرم بالكسر أيضاً، وهو شاذ كما في الصحاح واللسان، لأن قياسه (يُورَمُ) ولم يسمع.

أما الذي بمعنى برح فهو (رام) لا ورم. قال في اللسان: (الريم: البراح، والفعل، رام يريم، إذا برح. يقال: ما يريم يفعل ذلك، أي: ما يبرح).

انظر الصحاح واللسان (ورم، ريم).

وفي هامش الأصل: قال ركن الدين: ورم من الورم. وفي هامش ت زاد: والذي بمعنى برح «رام».

(٧) معناه: أحب. انظر الصحاح (ومق).

(٨) معناه اتَّخَمَ، من التَّخَمَةِ كما في اللسان (وخم).

«وَعَزَّ»<sup>(١)</sup>، «وَعَزَّ»<sup>(٢)</sup>، «وَرَعَ»<sup>(٣)</sup>، «يَسَّ»<sup>(٤)</sup>.

ابن يعيش<sup>(٥)</sup>: «لَمْ يُسْمَعْ مَتَقاً فِي الْكسر غَيْرَهَا»<sup>(٦)</sup>. قلت: وقد يختلفان  
كـ «يَسَّ يَأْسُ»<sup>(٧)</sup>.

وَتُسَمُّ من أفعال الطبايع، كـ «شَرَفَ»، و«كَرَّمَ» و«ظَرَفَ».

فرع:

واختلاف حركة عينهما<sup>(٨)</sup> أَكْثَرُ كـ «قَعَدَ يَقْعُدُ» و«عِلِمَ يَعْلَمُ» و«ضَرَبَ  
يَضْرِبُ».

(١) وَعَزَّ صدره يَعْزُّ، من الغضب. انظر شرح الشافية للرضي ١/١٣٥.

(٢) فِي اللسان (وعر): (الوعر: المكان الحزن ذو الوعورة ضد السهل. وحكى اللحياني:  
وعر يعر كوثق يثق).

(٣) الورع: الرجل التقى. وقد ورع يرع - بالكسر فيهما. الصحاح (ورع).

(٤) يس يس لغة في يس يأس. والأول شاذ كما في الصحاح (يس). وانظر شرح ابن  
يعيش ٧/١٥٣.

(٥) هو يعيش بن علي بن يعيش بن محمد بن أبي السرايا محمد بن علي بن المفضل النحوي  
الحلي الأسدي موفق الدين أبو البقاء المشهور بابن يعيش الحلبي.  
أهم مصنفاته: شرح المفصل للزغشري، وشرح التعريف للملكي لابن جني. توفي سنة  
(٦٤٣هـ).

وفيات الأعيان ٧/٤٦، انباه الرواة ٤/٣٩، بغية الوعاة ٢/٣٥١، الأعلام ٨/٢٠٦.

(٦) الذي ذكره ابن يعيش في شرح المفصل ٧/١٥٣، أنه شذ من ذلك أربعة أفعال جاءت على  
فعل يفعل بالكسر في المضارع والماضي وبالفتح في المضارع أيضاً، وهي: حَسِبَ  
يَحْسِبُ وَيَحْسَبُ، يَسَّ يَسَّ وَيَسَّ، نَعِمَ يَنْعِمُ وَيَنْعَمُ، يَسَّ يَسَّ وَيَسَّ.  
ثم ذكر بعد ذلك أنه يكثر في المعتل فعل يفعل بكسر العين في الماضي والمضارع على قلته في  
الصحيح، نحو ورث يرث... الخ.

(٧) فِي الأصل، ت، م: (يأس). وهي لغة فيه ذكرها الجوهري عن المبرد. وفي حاشية  
الأصل، ت: (صوابه يأس). وانظر ما تقدم في (يس).

(٨) فِي الأصل: عينها.

وحكمه أن يُغَرَّبَ، لِشَبَهِ الاسم كما مر<sup>(١)</sup>، وبالرفع والنصب، لانخراطيهما في سِلَكِ عَمَلِهِ، لا الجزْ، لتعُدُّ دخول عامله عليه، فَعَوُضُ منه/الْجَزْمِ<sup>(٢)</sup>.  
وَيُقَدَّرَانِ<sup>(٣)</sup> فيما آخَرُهُ أَلْفٌ كـ«يَخْشَى»، والرفعُ فقط في نحو «يَغْزَوُ» و«يَزْمِي».

وَيُخَذَفُ حَرْفُ الْعِلَّةِ لِلْجَزْمِ<sup>(٤)</sup>، نحو لم يَغْزُ، لم يَزْمِ، لم يَخْشَ، (إذ هو كالحركة لِيَقْلِبَهَا عليه)<sup>(٥)</sup>.

وَإِذَا أُسْنِدَ إِلَى ضَمِيرٍ مُخَاطَبَةٍ أَوْ مثنًى أَوْ جَمَاعَةٍ رِجَالٍ مُخَاطَبِينَ أَوْ غَائِبِينَ أُغَرَّبَ بالحرف، تشبيهاً بالاسم<sup>(٦)</sup>. وَجُعِلَ نُونًا، كَرَاهَةً اجْتِمَاعَ وَائِنٍ أَوْ يَاءَيْنِ، وَاخْتِيرَتْ لِقُرْبٍ مَخْرَجُهَا مِنْ مَخْرَجِ الْوَاوِ<sup>(٧)</sup>، فَجُعِلَ ثُبُوتُهَا<sup>(٨)</sup> عَلَامَةً لِرَفْعٍ، لِسَبْقِ مَخْرَجِهِ، وَحَذْفِهَا لِلنَّصَبِ وَالْجَزْمِ، إِذِ الْجَزْمُ عَوُضُ الْجَرِّ، وَقَدْ حِيلَ عَلَى النَّصَبِ فِي الْاسْمِ، لَمَّا مَرَّ<sup>(٩)</sup> فَكَذَلِكَ هُنَا، مِثَالُهُ: هَلْ تَفْعَلِينَ، لَنْ تَفْعَلِي، لَمْ تَفْعَلِي، هَلْ تَفْعَلَانِ، أَوْ تَفْعَلُونَ، لَنْ تَفْعَلَا، أَوْ تَفْعَلُوا، أَوْ تَفْعَلُوا.

(١) هذا على مذهب البصريين، أما على مذهب الكوفيين فعلة إعراب المضارع أنه تدخله المعاني المختلفة والأوقات الطويلة. واختلفوا أيضاً في رافعه: فمذهب البصريين أنه يرتفع لحلوله محل الاسم. ومذهب بعض الكوفيين أنه يرتفع لتعريه عن الناصب والجازم. ومذهب الكسائي أنه يرتفع بالزائد في أوله.

انظر الإنصاف ٥٤٩/٢ - ٥٥٥، الأشموني مع الصبان ٢٣٤/٣ التصريح ٢٨٩/٢.

(٢) انظر في علة اختصاصه بالجزم شرح الرضي ٢٢٣/٢.

(٣) الرفع والنصب.

(٤) ش: في الجزم.

(٥) ما بين القوسين ساقط من الأصل.

(٦) لأن ألف يضربان مشابه لألف ضاربان في الاسم، وواو يضربون مشابه لواو ضاربون قال

الرضي ٢٣٠/٢: (وإن كان بينهما فرق من حيث إن اللاحق بالاسم حرف. وحمل الياء في تفعلين على أخويه الألف والواو في لحاق النون بهما).

(٧) ولمشابهة النون للواو في الغنة. انظر شرح الرضي ٢٢٩/٢.

(٨) أي النون.

(٩) (لما مر) ساقطة من د.

وَتُفْتَحُ نُونُ الْمُؤَنَّثَةِ<sup>(١)</sup>، إِذْ لَوْ ضُمَّتِ التَّبَسُّتُ بِحَرَكَةِ الإِعْرَابِ، وَلَوْ كُسِرَتْ  
التَّبَسُّتُ بِنُونِ الْوَقَايَةِ .

وَتُفْتَحُ فِي الْجَمْعِ وَتُكْسَرُ فِي التَّنْيَةِ، تَشْبِيهاً بِهَا فِي الْأَسْمِ<sup>(٢)</sup>.  
وَإِذَا اتَّصَلَتْ بِهِ نُونُ جَمْعِ الْمُؤَنَّثِ بَيِّنِي كـ «يَخْرُجْنَ»، إِذْ لَوْ أُعْرِبَ بِتَحْرِيكِهَا<sup>(٣)</sup>  
كَانَ الإِعْرَابُ عَلَى مَا أَشْبَهَ التَّنْوِينَ<sup>(٤)</sup>، وَعَلَى مَا قَبْلَهَا يَتَوَسَّطُ<sup>(٥)</sup>، وَكُلُّ غَيْرِ جَائِزٍ،  
وَبِالْوَاوِ التَّيْسُ بِالمُسْنَدِ إِلَى المَذْكُورِينَ، وَبِالْيَاءِ يَلْتَبِسُ بِالمُسْنَدِ إِلَى الْمُؤَنَّثَةِ، وَبِالنُّونِ  
يَجْتَمِعُ نُونَانِ قَبْنِي وَتُفْتَحُ النُّونُ لَمَّا مَرَّ فِي الْمُؤَنَّثَةِ<sup>(٦)</sup>.

### فصل

وَكُلُّ فِعْلٍ فَإِنَّهُ يَصْخُصُ تَصْرِفُهُ مَاضِياً وَمُسْتَقْبَلاً وَأَمراً وَنَهياً كَقَامَ، يَقُومُ، قُمْ لَا  
تَقُمْ، إِلَّا سِتَّةً<sup>(٧)</sup> سُلِّيتِ التَّصْرِفُ، إِشْعَاراً بِمَعَانِيهَا - كَمَا سَيَأْتِي - وَهِيَ: «نِعْم»

(١) فِي تَفْعَلِينَ.

(٢) فِي نَحْوِ (ضَارِبُونَ وَضَارِبَانِ).

(٣) ش: بِتَحْرِكِهَا.

(٤) قَالَ الْمُعْتَرِضُ فِي هَامِشِ الْأَصْلِ:

(يَقَالُ: إِنَّ النُّونَ الَّتِي فِي ضَمِيرِ جَمْعِ الْمُؤَنَّثِ مَتَحَرِّكَةٌ كَمَا ذَكَرْتَ آخِراً، وَنُونُ التَّنْوِينَ سَاكِنَةٌ  
فَمَا وَجْهُ الشُّبْهِ؟

وَالْعِلَّةُ الْقَوِيَّةُ أَنَّ النُّونَ ضَمِيرٌ وَهُوَ مَبْنِي، وَلَا إِعْرَابَ عَلَى الْمَبْنِيِّ.

وَأَجِيبُ عَنْهُ بِأَنَّ الشُّبْهَ مِنْ جِهَةِ كَوْنِهَا فِي الطَّرَفِ. وَكَوْنِهَا مَتَحَرِّكَةٌ لَا يَضُرُّ، لَجُلْعَلِهِمْ نُونُ  
التَّنْيَةِ وَالْجَمْعِ شَبِيهَتَيْنِ بِالنَّنْوِينَ مَعَ تَحْرِكِهِمَا.

وَعِلَّةُ الْمُعْتَرِضِ مَقْضُوزَةٌ بِأَنَّ الضَّمِيرَ فِي «يَضْرِبْنَ» وَنَحْوِهِ مُسْتَر. فَلَوْ فَقَالَ: إِنَّ النُّونَ حَرْفٌ.

(٥) أَي: يَصِيرُ الإِعْرَابُ فِي وَسْطِ الْكَلِمَةِ، وَهُوَ عَرْضَةٌ لِلتَّغْيِيرِ.

(٦) عَلَّلَ ابْنُ مَالِكٍ فِي شَرْحِ الْكَافِيَةِ ١٧٦/١ بِنَاءَ الْمُضَارِعِ الْمُتَّصِلِ بِنُونِ الْإِنَاثِ بِحَمْلِهِ عَلَى  
الْمَاضِي الْمُتَّصِلِ بِتِلْكَ النُّونِ، لِأَنَّهَا مُسْتَوِيَانِ فِي أَصَالَةِ السَّكُونِ، وَعَرُوضٌ حَرَكَةُ الْبِنَاءِ  
فِي الْمَاضِي وَحَرَكَةُ الإِعْرَابِ فِي الْمُضَارِعِ. وَقَالَ: وَقَدْ رَوَّجَ الْأَصْلُ بِالنُّونِ فِي الْمَاضِي.  
فَرَوَّجَ الْأَصْلُ بِهَا فِي الْمُضَارِعِ. وَلَمْ يَنْقُضْ الْمُصَنِّفُ هُنَا بِنَاءَ الْمُضَارِعِ إِذَا بَاشَرَ آخِرَهُ  
نُونُ التَّوَكِيدِ. وَسَيَذْكَرُ ذَلِكَ فِي مَبْثُوحِ خَاصِ نُونِ التَّوَكِيدِ، وَإِنْ كَانَ حَقُّهُ أَنْ يَذْكَرَ هُنَا لِأَنَّهُ  
مِنْ أَحْكَامِ الْمُضَارِعِ.

(٧) الْأَصْلُ، ش، م، ت: خَمْسَةٌ.

و«يُسْ» و«حَبَّذَا» و«عَسَى» و«لَيْسَ»، وفعل<sup>(١)</sup> التعجب<sup>(٢)</sup>.

### همزتا الوصل القطع

فرع:

وإذا بَيَّنَّتْ أمراً من فِعْلٍ يلي حرفَ مضارعته<sup>(٣)</sup> ساكنٌ فلا بدُّ من همزة الوصل أو القطع إذ يجبُ حذفُ حرفِ المضارعةِ لِيَتَمَيَّزَ الأمرُ، فَيَتَوَصَّلَ بهما<sup>(٤)</sup> إلى الثُّبُطِ بالساكِنِ بعده، إلَّا حيثُ فاءُ الفعلِ همزةٌ نحو «كُلْ، خُذْ، مُزْ»، فلو أُتِيَ بها اجتمعَ همزتانِ يُثَقِّلُ نحو «أوكُلْ، أوْخُذْ، أوْمُزْ»<sup>(٥)</sup>، فاطرَحَتْ الوَصْلِيَّةُ<sup>(٦)</sup> وتَعَذَّرَ الثُّبُطُ بالساكِنةِ فَحُذِفَتْ<sup>(٧)</sup>، واستُغْنِيَ بحركةِ العَيْنِ عن همزةِ الوصلِ، فَوَزَّنَهُ «عُلْ» وقياسه «افْعُلْ»<sup>(٨)</sup>.

(١) ن، د: وفعلًا.

(٢) قال ابن بابشاذ في شرح المقدمة المحسبة ٢٠٦/١، وكل الأفعال متصرفة إلا ما أخرج عن بابهِ وألزم طريقة واحدة، فإنه منع التصرف، وذلك فعل التعجب، ومثاله: ما أحسن زيداً. ونعم ويش ومثالهما: نعم الرجل زيد، ويش الرجل زيد. وعسى، ومثالها: عسى زيد أن يفعل. وليس، ومثالها: ليس زيد فاعلاً. فإن هذه الأفعال لا يستعمل لها مضارع ولا أمر ولا نهي ولا شيء مما ذكر من التصرف في الفعلية. والعلة في ذلك أنها جعلت أنفُسَ المعاني ودالة عليها، فسلبت التصرف إيداناً بالمعاني المختصة بها.

(٣) الأصل: المضارعة.

(٤) ت: بها

(٥) في اللمع لابن جني ٣٥٠: (إلا أنهم قد حذفوا في بعض المواضع تخفيفاً فقالوا: خذ، ومز، وكل. وقياسه: أوخذ، وأمر، أوكل. وقد جاء ذلك في بعض الاستعمال) وقال ابن الدهان في شرحه ق ٢٧١:

(ولا يحمل عليه لفته، على أنهم جاؤوا بالأصل مع حرف العطف. قال الله تعالى: ﴿وَأَمَّا أَهْلُكَ﴾).

(٦) الأصل، ت: (الوصلة). وفي ن، د (الفاء مكان (الوصلية)).

(٧) من (وتعذر) إلى هنا ساقط من ن، د.

(٨) يرد عليه قوله تعالى: ﴿وَأَمَّا أَهْلُكَ بِالصَّلَاةِ﴾ [البقرة: ١٣٢]. وقد أجاب عنه ابن بابشاذ بأن واو العطف أغنت عن همزة الوصل، فلم تحذف الفاء. قال: ولو جاء على حد خذ وكل لجاز. انظر شرح المقدمة المحسبة ٢٠٧/١.

## فروع:

ولِكُلِّ من الاسم والفعل والحرف حظٌّ فيهما، فالوصلية تختصُّ من الاسم نوعين<sup>(١)</sup> الأول مصدر الخماسي والسداسي، كإطلاق، واعتدال، واستخراج<sup>(٢)</sup>.  
الثاني عشرة مخصصة: «ابن» و«ابنة» و«ابنم»<sup>(٣)</sup> و«امرؤ» و«امراة» و«اسنم» و«اسنت»<sup>(٤)</sup> و«انان» و«اننان»<sup>(٥)</sup>.  
بص: و«انمن الله»<sup>(٦)</sup>. ك: هو جمعُ يمين كـ«أفلس»، فهي فيه قطعية<sup>(٧)</sup>، إذ لا مُفردٌ على «أفعل»<sup>(٨)</sup>. قلنا: بل<sup>(٩)</sup> «أنك»<sup>(١٠)</sup> مفردٌ، ثُمَّ مِنْ لُغَاتِهَا «مُ اللهُ» ولا جمعٌ حذِفَ جميعُهُ إِلَّا حَرْفًا<sup>(١١)</sup>.

(١) في ش: يذ(بنوعين).

(٢) في ش: (كالإطلاق والاعتدال والاستخراج). وانظر شرح ابن يعيش ١٣٥/٩.

(٣) هو (ابن) وزيدت عليه الميم للمبالغة والتأكيد. انظر شرح ابن يعيش ١٣٣/٩.

(٤) (است) محذوفة اللام، ولأما هاء، يدل على ذلك تصغيرها على (ستية) وجمعها على (استاء). انظر شرح ابن يعيش ١٣٤/٩.

(٥) قال العلوي في شرح اللمع لابن جني ق ١٦٣: (اعلم أنه ليس في الأسماء غير المصادر ما ألفه ألف وصل سوى هذه الأسماء العشرة، وما سوى ذلك فآلفه ألف قطع. فإن قال قائل: لم دخلت ألف الوصل في هذه الأسماء دون غيرها؟ قيل له: هذه الأسماء سقط منها حرف الاعتلال، فسكنت أوائلها، ليدخلوا عليها همزة الوصل لتكون الهمزة عوضاً من المحذوف فيها).

(٦) أيمن: من الألفاظ المختصة بالقسم. وذهب الزجاج والرماني إلى أنه حرف جر لا اسم. انظر الرماني النحوي ص ٣٣، والمغني ١٣٦، والهمع ٤٠/٢.

(٧) ت: منقطعة.

(٨) انظر الإنصاف ٤٠٥/١، المغني ١٣٦، الهمع ٤٠/٢.

(٩) (بل) ساقطة من د.

(١٠) «أنك»: الرصاص الخالص. وقيل الأبيض وقيل الأسود. ومنه قوله ﷺ: «من استمع إلى قِيْتَةٍ سُبَّ في أَذُنَيْهِ الْآنكَ» قال في الصحاح (أنك): (وأفعل من أبنية الجمع، ولم يجره عليه الواحد إلا أنك وأشد).

(١١) قال في الإنصاف ٤٠٨/١: (ويدل عليه أنهم قالوا في «أيمن الله»: م الله، ولو كان جمعاً لما جاز حذف جميع حروفه إلا حرفاً واحداً، إذ لا نظير له في كلامهم فدل على أنه ليس بجمع، فوجب أن يكون مفرداً).

ورد ما قاله الكوفيون من أنه جمع أيضاً بجواز كسر همزته وفتح ميمه، ولا يجوز مثل ذلك في الجمع من نحو «أفلس» و«أكلب». المغني ١٣٧. وانظر شرح الكافية لابن مالك ٢٠٧٤/٤.

و«أَيْمُنُ» لازِمٌ للرفع/ (بالابتداء)<sup>(١)</sup> كلزومِ «عَمَزَكَ اللهُ» النصب بالمصدرية<sup>(٢)</sup>.

وفيهما لغاتٌ: فتُح الهَمْزةُ، وكسرُها، و«أَيْمُ»<sup>(٣)</sup> و«أَيْمُنُ»<sup>(٤)</sup> و«مُنُ اللهُ» بكسر الميم وضمُّها<sup>(٥)</sup>، و«مُ اللهُ» كذلك<sup>(٦)</sup>.

وتختصُّ من الفعل الخماسيِّ والسُداسيِّ مطلقاً<sup>(٧)</sup>، والأمرُ من الثلاثي المجرد كـ«انْطَلَقَ» و«اسْتَخْرَجَ» أمراً وخبراً و«اضْرِبْ» ونحوه<sup>(٨)</sup>.  
وتختصُّ من الحرف لَامُ التعريف وميمه<sup>(٩)</sup>.

(١) (بالابتداء) ساقطة من الأصل. وخبره محذوف، والتقدير: أَيْمَنُ اللهُ قَسَمِي، وأَيْمَنُ اللهُ ما أَقْسَمُ بِهِ. صحاح الجوهري (يمن).

وقد نسب ابن هشام في المغني ١٣٧ لابن درستويه إجازة جره بحرف القسم، ولابن عصفور جواز كونه خبراً والمحذوف مبتدأ، أي: قَسَمِي: أَيْمَنُ اللهُ، والذي في شرح ابن عصفور ٥٣٣/١: (والذي التزم فيها الرفع: أَيْمَنُ اللهُ، ولعمرك).

(٢) أصل، ت: للمصدرية.

(٣) هو أيضاً بفتح الهَمْزة وكسرُها مع ضم الميم، وهو مقصور من (أَيْمَنُ اللهُ) وقد تقلب الهَمْزة هاء فيقال: قَسِمُ اللهُ، وقد تحذف الياء مع النون فيقال: «أَمُ» بفتح الهَمْزة وكسرُها، وهذه لم يذكرها المصنف. انظر الصحاح (أَيْمَنُ) وشرح الرضي ٣٣٥/١.

(٤) اللام فيه لتأكيد الابتداء كما في الصحاح، ومنه قول الشاعر:

فَقَالَ فَرِيثُ الْقَوْمِ لَمَّا نَشَدْتُهُمْ نَعَمْ وَفَرِيثُ أَيْمُنُ اللهِ مَا نُدْرِي

(٥) صوابه: بكسر الميم والنون وضمُّهما فيقال: من اللهُ، ومن اللهُ. ويأتي فيهما الفتح أيضاً فيقال: مَنُ اللهُ. انظر الصحاح (يمن) وشرح الكافية لابن مالك ٢٠٧٤/٤.

(٦) أي: بضم الميم وكسرُها. الصحاح (يمن).

فمجموع لغاتنا اثنتا عشرة لغة جمعها ابن مالك في بيتين. انظر شرح الكافية ٢٠٧٤/٤.

(٧) في شرح الكافية لابن مالك ٢٠٧١/٤: (كل همزة افتتح بها فعل ماضي زائد على أربعة أحرف فهي همزة وصل).

(٨) انظر المصدر السابق ٢٠٧٢/٤.

(٩) هي الميم المبدلة من لَامُ التعريف في لغة طي، نحو قوله ﷺ: - (ليس من أميرٍ أمصيام في امسفر). انظر شرح ابن يعيش ١٣٦/٩، وشرح الكافية لابن مالك ٢٠٧٢/٤.



كثر: وَتُجْتَلَبُ متحركة، تَوْصُلًا إِلَى النُّطْقِ بالسَّاكِنِ<sup>(١)</sup>. جنى: بل ساكنة ثم تُحَرِّكُ لِلسَّاكِنَيْنِ<sup>(٢)</sup>. قلنا: يُنَافِي الغرضُ بها.

وحركتها الكسرُ في الاسم غالباً<sup>(٣)</sup>، والفتحُ في الحرف، والضمُّ في الفعل الذي قبل آخره ضمة لازمة<sup>(٤)</sup> نحو «أَقْتُلْ»، ليناسبَ أَوَّلُ الكلمة آخرَها، إلّا مع

(١) انظر شرح الكافية لابن مالك ٢٠٧٥/٤، المساعد ٦١٣/٢، الهمع ٢١١/٢ - ٢١٢.

(٢) انظر المنصف ٥٣/١، وهو رأي ابن علي الفارسي، وطاهر ابن بابشاذ، وابن عصفور. قال ابن بابشاذ في شرح المقدمة ٢٠٦/١: (والعلة في حدوث ألف الوصل والقطع في الأمر من جميع ما ذكرنا أن ما بعد حرف المضارعة ساكن في الغالب، وإذا كان ساكناً - وقد حذفت حروف المضارعة - وجب أن يدخل شيء يوصل به إلى النطق بالسّاكن، لأنه لا يمكن الابتداء بسّاكن، فاجتلبت له الهمزة الساكنة، لأن الحركة لا يقدم عليها إلا بدليل. ولما اجتلبت ساكنة حركت لالتقاء الساكنين).

وقال ابن عصفور في شرح الجمل ٣٢٤/٢: (وهذه الهمزة اجتلبت ساكنة ثم كسرت لالتقاءها مع الساكن بعدها، فحركت بالكسر على الأصل في التقاء الساكنين). وانظر الهمع ٢١١/٢ - ٢١٢.

والذي خالف فيه ابن جني هو وضعها، فهو يرى أنها وضعت همزة وقطع بذلك. وغيره يرى أنها يحتمل أن يكون أصلها ألفاً وقلبت همزة لأجل الحركة. الهمع ٢١١/٢، المساعد ٦١٣/٢.

(٣) (غالباً) ساقطة من ش. وإنما قال غالباً، لأنها مفتوحة في (أيمن) لشبهها بالحرف في أنها لا تتصرف. انظر شرح ابن عصفور ٣٢٥/٢.

(٤) (لازمة) ساقطة من ت. وإسقاطها أنسب للمعنى لما سيأتي من استثناءه العارضة. وقوله: «الذي قبل آخره ضمة لازمة» قاصر، لأن هذا الحكم شامل لكل ما ثالث الهمزة فيه مضموم، وهو الذي يلي الساكن الذي يلي الهمزة، مثل: ادخل، اخرج، انطَلِقْ به، ائْتَرِني. فيشمل المبني للمجهول.

وهذا أحسن من أفراده بالذكر فيما سيأتي، فكان ينبغي أن يقول: والضم في الفعل الذي ثالثه مضموم. كما عبروا به.

انظر اللمع ٣٥٢، شرح المقدمة المحسبة ٢٠٦/١، شرح ابن عصفور ٣٢٥/٢، شرح ابن عيش ١٣٧/٩.

الضمّة العارضة في ن نحو «ارموا»<sup>(١)</sup>، وفي المبني للمفعول مطلقاً لما مر<sup>(٢)</sup>، والكسر فيما عدا ذلك<sup>(٣)</sup> نحو «اضرب»<sup>(٤)</sup>، «اغْلَمْ»، «ارموا»، «اخشوا»<sup>(٥)</sup>. وتحذف في الدُرَج<sup>(٦)</sup> حتماً<sup>(٧)</sup> لإغنائيه عنها، ومع همزة الاستفهام جوازاً<sup>(٨)</sup>،

(١) في ش وحدها زيادة (واخشوا). وهو ليس مضموم ما قبل الآخرة، فلعل نظر الناسخ انتقل إلى (واخشوا) الآتية في السطر التالي، أو لعل المصنف اسقطها حين قراءتها عليه.

وضمة «ارموا» عارضة من أجل واو الجمع، وأصله «ارموا» - بكسر الميم - فحذفت ضمة الياء للاستتقال، بقيت الياء ساكنة، ثم حذفت لاجتماعها ساكنة مع الواو، وضم ما قبل الواو لتصح هي. فلا تضم همزة الوصل فيه.

انظر شرح الجمل لابن عصفور ٣٢٥/٢، شرح المقدمة المحسبة لابن بابشاذ ٢٠٦/١.

(٢) من قوله: ليناسب أول الكلمة آخرها.

والمضموم في المبني للمفعول ليس قبل آخره. وبهذا صح ما أخذته عليه في قوله: الذي قبل آخره ضمة لازمة. وأنه كان ينبغي أن يقول الذي ثالث ضمة لازمة. أو الذي يلي الساكن بعد الهمزة فيه حرف مضموم.

(٣) أي من الأفعال وهي الأفعال الخماسية والسداسية المبنية للفاعل، والأمر منها والمصدر، وما سيمثل به.

(٤) مكانها بياض في ش.

(٥) انظر شرح ابن عصفور ٣٢٥/٢، شرح ابن يعيش ١٣٧/٩، الهمع ٢١١/٢.

(٦) في الأصل: المدرج.

(٧) قال الزمخشري: (وإثبات شيء من هذه الهمزات في الدرج خروج عن كلام العرب ولحن فاحش، فلا تقل: الاسم والانطلاق والاقتران والاستغفار وإثباتك) وعن ابن مالك وقوله: إذا جاوز الاثنين سراً. من ضرورات الشعر. المفصل، شرح ابن يعيش ١٢٧/٩، وانظر شرح المقدمة المحسبة ٢٠٧/١.

(٨) ظاهر كلام النحويين أن حذفها مع همزة الاستفهام واجب. قال ابن جني في اللمع ٣٥٠: (ومتى استغنيت عن همزة الوصل بغيرها حذفها. تقول في الاستفهام: أين زيد عندك؟ حذفت همزة الوصل استغناء عنها بهمزة الاستفهام).

وقال ابن يعيش ١٣٨/٩:

(أمر هذه الهمزة بخلاف لما أصلناه، لأن ألف الاستفهام إذا دخلت على همزة الوصل سقطت ألف الوصل، نحو قوله تعالى: ﴿أَتَعَذَّبُونَ عِنْدَ اللَّهِ عَظَمًا﴾ وقوله تعالى: ﴿أَصَلَّيْتُ الْبَنَاتِ عَلَى الْكِبَرِيِّ﴾ لأن الغنية قد حصلت بهمزة الاستفهام عن همزة الوصل، ولم يؤد حذفها إلى لبس، لأن ألف الاستفهام مفتوحة، وألف الوصل مكسورة).

وانظر شرح المقدمة المحسبة ٢٠٨/١، والهمع ٢١٢/٢.

نحو «إِنَّكَ خَيْرٌ أَمْ غُلَامُكَ؟»<sup>(١)</sup>، «أَفَتُكْ أَفْصَحُ أَمْ أَفْكُ؟»<sup>(٢)</sup>، «أَلَرَجُلٌ خَيْرٌ أَمْ<sup>(٣)</sup> الْمَرْأَةُ؟»<sup>(٤)</sup>.

وَالْقَطْعِيَّةُ - أَصْلِيَّةٌ وَزَائِدَةٌ كـ«أُمٌّ» وَ«أَخٌ» وَ«إِبِلٌ» وَ«أَغْطُ» وَ«أَكْرِمُ» وَ«إِنَّ» وَ«أَنَّ»<sup>(٥)</sup> - لَا تُحَذَفُ<sup>(٦)</sup> فِي ذُرَجٍ، إِذْ لَا مُقْتَضِي لَهَا، بخلاف الوصلية/.

(١) منه قول عبد الله بن قيس الرقيات:

فَقَالَتْ أَبْسُنْ قَيْسٍ ذَا؟ وَبِعَضِّ الشَّيْبِ يُعْجِبُهَا

انظر للمع لابن جني ٣٥١.

(٢) أي: أقولك: أفك - بضم التاء والهمزة - أفصح أم قولك: أفك - بكسر التاء والهمزة، لأن فيها لغتين كما في الصباح (فك). والهمزة في (أفك) همزة استفهام وهمزة الوصل ساقطة لذلك، أما في (إفك) فالهمزة همزة وصل، لكنها ثابتة خطأ في جميع النسخ لبيان حركة الهمزة، لأنها تتبع حركة الثالث، كما تقدم، أو كما قال ابن بابشاذ في شرح المقدمة ٢٠٨/١: لبيان أنها ينطق بها، لأن «افك» مقول لقول مقدر. فلذلك إذا تقدمتها همزة الاستفهام انحذفت مضمومة كانت أو مكسورة، في اسم كانت أو فعل، مثال الاسم: ابْنُكَ أَحَبُّ إِلَيْكَ أَمْ أَبُوكَ، اسْمُكَ زَيْدٌ أَمْ عَمْرُو.

(٣) ن: من.

(٤) كذا في جميع النسخ. وهو خطأ فاحش، لأن الهمزة في «الرجل» لا يجوز أن تسقط إذا دخلت عليها همزة الاستفهام بل تقلب ألفاً. وذلك في كل اسم فيه حرف التعريف، لأن حذف همزة الاستفهام في مثله يؤدي إلى أن يلتبس الخبر بالاستفهام فوجب أن يقال: أَلَرَجُلٌ خَيْرٌ أَمْ الْمَرْأَةُ. ومنه قوله تعالى: ﴿وَاللَّكَّزِيُّ حَزَمٌ أَمْ الْأَنْبِيُّ؟﴾ وقوله تعالى: ﴿أَنْزَلَ اللَّهُ لَكُمْ رِزْقًا فَجَعَلْنَاهُ نَجْمًا كَرَامًا وَحَلَّلْنَا قُلَّ اللَّهِ أُولَئِكَ لَكُمْ﴾. وشواهد ذلك كثيرة.

قال ابن بابشاذ في شرح المقدمة ١٠٨/١:

(فإن كانت همزة الوصل مفتوحة - وهي التي تكون مع الألف واللام من نحو «الغلام» و«الرجل» - فإن دخلت معها ألف الاستفهام مددت ولم تحذفها فقلت: أَلَرَجُلٌ عِنْدَكَ، لأنك لو حذفها لالتبس الخبر بالاستفهام. قال الله تعالى: ﴿أَنْزَلَ اللَّهُ لَكُمْ رِزْقًا فَجَعَلْنَاهُ نَجْمًا كَرَامًا وَحَلَّلْنَا قُلَّ اللَّهِ أُولَئِكَ لَكُمْ﴾ «وَاللَّكَّزِيُّ حَزَمٌ أَمْ الْأَنْبِيُّ؟» ففس على ذلك موافقاً إن شاء الله).

وقال ابن جني: (فإن كانت الهمزة التي مع لام التعريف لم تحذفها مع همزة الاستفهام لثلاث يلتبس الخبر بالاستفهام تقول: أَلَرَجُلٌ قَالَ ذَاكَ، أَلْغُلَامُ ذَهَبَ بِكَ) وذكر الآيتين السابقتين.

المع ص ٣٥١ - ٣٥٢.

(٥) العبارة في د: (والقطعية أصلية كام وأخ وإبل وإن وأئ، وزائدة كاعط واكمم).

(٦) ش: تنحذف.

## فعل الأمر

وفعل الأمر نوعان: معرب اتفاقاً، وهو أمر النفس والغائب، أو الحاضر غير الفاعل. ويصير أمراً بلام تلي المضارع، نحو «لأضرب أنا»، «لَيَضْرِبَ زيدُ عمراً»، «لَيَضْرِبَ أنتَ». وإعرابه الجزم باللام<sup>(١)</sup>.

ومبني<sup>(٢)</sup>، وهو المسمى مثال الأمر<sup>(٣)</sup>، وهو صيغة يُطلبُ بها الفعلُ من الفاعلِ المخاطبِ بحذف حرفِ المضارعةِ نحو «قُمْ»، «اقْعُدْ» ونحوهما.

بص: لا مُقتضيَ لإعرابه، فهو مبني أضل<sup>(٤)</sup>. ك: بل معرب، لتقدير اللام معه، لكن حذف لكثرة الاستعمال، بدليل أنها قد تَعْمَلُ محذوفة كقوله:

١٣٢ - مُحَمَّدٌ تَقْدِرُ نَفْسُكَ كُلُّ نَفْسٍ

(١) انظر شرح الرضي ٢/٢٦٧ - ٢٦٨، وشرح ابن عيش ٧/٥٩.

(٢) أي: عند البصريين.

(٣) وهو الذي على طريقة المضارع للفاعل المخاطب بحذف حرف المضارعة منه نحو: ضَع، ضَارِبٌ، دَخِرَج، وأصلها قبل حذف حرف المضارعة: تَضَعُ، تُضَارِبُ، تُدَخِرَج. فإن كَانَ أوله ساكناً زيدت همزة الوصل، لثلاثيَّتِ الساكن نحو: اضْرِبْ، انْطَلِقْ، استخرِجْ، وأصلها قبل نزح حرف المضارعة: تضربْ، تنطلقْ، تستخرج.

انظر المفصل وشرح ابن عيش ٧/٥٨ - ٥٩.

(٤) (وهو): ساقطة من ش.

(٥) هذه من مسائل الخلاف المذكورة في الإنصاف (مسألة ٧٢) ٢/٥٢٤.

وينأوه على السكون عند البصريين، إلا أنه جعل آخره كآخر المجزوم في حذف الحركة وحرف العلة والتون، لأن قياسه أن يكون مجزوماً باللام كما في الغائب، فلما حذفت اللام مع حرف المضارعة لكثرة الاستعمال زالت علة الإعراب، وهي الموازنة بين الاسم والفعل، فرجع إلى أصله من البناء وبقي آخره محذوفاً للوقف كما كان في الأصل محذوفاً للجزم. انظر شرح الرضي ٢/٢٦٨، وشرح ابن عيش ٧/٦١.

١٣٢ - صدر البيت من الوافر، عجزه:

إِذَا مَا خِفْتُ مِنْ شَيْءٍ تَبَالَا

وقد نسبه الصيمري والرضي لحسان بن ثابت رضي الله عنه، ونسبه ابن هشام لأبي طالب عم النبي ﷺ، ونسبه جماعة للأعشى وهو في زيادات ديوانه ص ٢٥٢. التبال: بمعنى الوبال، وهو سوء العاقبة. =

وقوله - ﴿لَتَأْخُذُوا مَصَافِكُمْ﴾<sup>(١)</sup> وقراءته<sup>(٢)</sup> - ﴿لَتَأْخُذُوا﴾<sup>(٣)</sup> - :  
فَبِذَلِكَ فَلْتَفَرَحُوا<sup>(٤)</sup> بالتاء. قلنا نادر، فلا حكم له، وإعمال الحرف

= والشاهد: إضمار لام الأمر في (تفد) ومعناه: لتفد نفسك. وهو من أفتح الضرورات لأن الجازم أضعف من حروف الجر، وحرف الجر لا يضر.  
وفي الخزانة أن المبرد كان يلحن قائله ويقول: لا يعرف قائله ولا يحتج به ولا يجوز مثله.  
وقال في المقتضب: (ليس بمعروف على أنه في كتاب سيويه).  
وقريب من هذا ما قاله ابن هشام في المغني. ولهذا وجهه بأنه يحتمل أن يكون دعاء بلفظ الخبر وحذفت الياء من (تفدى) تخفيفاً نحو: يغفر الله لك، ويرحمك الله واجتزأ عن الياء بالكسرة. وقال الشتمري: وقد قيل هو مرفوع حذفت لاه للضرورة واكتفي بالكسرة عنها.

كتاب سيويه ٨/٣، المقتضب ١٣٢/٢، ابن الشجري ٣٧٥/١، الإنصاف ٥٣٠/٢، الرضي ٢٦٨/٢، الخزانة ١١/٩، الضرائر ٨٤، المقرب ٢٧٢/١، شرح ابن عصفور ١/١٤٩، المفصل ٣٢٧، شرح ابن يعيش ٣٥/٧، ٦٠، ٦٢، ٢٤/٩، المغني ٢٩٧، ٨٤٠، شرح شواهد، ص ٢٠٤، العيني ٤١٨/٤، اللامات ٩٤، أسرار العربية ٣١٩، ٣٢١، المخصص ١٤٧/١٧، التبصرة للصيمري ٤٠٦/١، الهمع ٥٥/٢.

- (١) ش، ن، م، د: (عني مصافكم).
- (٢) كثر الاستشهاد بهذا في كتب النحو والقراءات مع أنه لم يرد بهذا اللفظ في من كتب الحديث المعتمدة. وفي جامع الترمذي (تفسير سورة ص) ٤٦/٥: (قال لنا: على مصافكم كما أنتم). والمصاف جمع صف وهو الموقف في الحرب.  
ويمكن أن يستشهد لما ذكره المصنف بقوله - ١: (لتأخذوا عني مناسككم، فإني لا أدري لعلي لا أحج بعد حجتي هذه). ذكره السيوطي في الجامع الصغير ١٢٢/٢.  
وانظر تفسير القرطبي ٣٥٤/٨، البحر المحيط ١٧٢/٥، النشر ٢٨٥/٢، شرح المقامات للشريشي ٢٥٩/١، الإنصاف ٥٢٥/٢، الإيضاح ٢٧٢/٢، شرح ابن يعيش ٤١/٧، شرح الكافية لابن مالك ١٥٦٦/٣، شرح الرضي ٢٥٢/٢، أوضح المسالك ٢٠١/٤، شرح المقدمة المحسبة لابن بابشاذ ٢٤٤/١، الأشموني ٥٧٤/٣.

(٣) ت: وقراءة.

(٤) ما بين القوسين من ش فقط.

(٥) من قوله تعالى: ﴿قُلْ يَقْتُلِي اللَّهُ وَرَبِّي. فَبِذَلِكَ فَلْيَفْرَحُوا هُوَ خَيْرٌ مِمَّا يَجْمَعُونَ﴾ [يونس: ٥٨].  
في المحتسب ٣١٣/١:

(ومن ذلك قراءة النبي - ﷺ - وعثمان بن عفان، وأبي بن كعب، وأبي رجا، وعمر بن

(محدوفاً) <sup>(١)</sup> ضعيف <sup>(٢)</sup>. وقول رؤبة: «خَيْرَ عَافَاكَ اللهُ» <sup>(٣)</sup> نادر <sup>(٤)</sup>. قالوا: حذف فيه <sup>(٥)</sup> حرف اللين <sup>(٦)</sup> في اغز، ازم، اخش، ولم يُعْهَدْ في البناء <sup>(٧)</sup>. قلنا: نزلوه منزلة الحركة <sup>(٨)</sup> لِضَعْفِهِ عَنْ تَحْمِيلِهَا <sup>(٩)</sup>، فُحِذَفَ <sup>(١٠)</sup> للبناء كهي <sup>(١١)</sup>.

=سيرين، والأعرج، وأبي جعفر: «فبذلك فلتفرحوا» بالتاء. وقرأ: «بذلك فافرحوا» أبي بن كعب. وقرأ الباقر: «فليفرحوا» بالياء.

وانظر الكشف عن وجوه القراءات ٥٢٠/١ حجج ابن خالويه ١٨٢، الكشف ٢/٢٤١، مجمع البيان ١٦٦/٥، التبيان ٦٧٨/٢، تحف فضلاء البشر ٢٥٢، تفسير الطبري ١٥/١٠٩، البحر المحيط ١٧٢/٥، الإنصاف ٥٢٤/٢، شرح الرضي ٢/٢٥٢، ٢٦٨ شرح ابن يعيش ٦١/٧، والمقتصد ١/١٣٢.

(١) ما بين القوسين من ش فقط.

(٢) رد الكوفيون على هذا بأن (زُبَّ) تعمل الخفض مع الحذف بعد الواو والفاء و«بل» عند البصريين. انظر الإنصاف ٥٢٩/٢ - ٥٣٠.

(٣) في الإنصاف ٥٣٠/٢: (على أن قد حكى نقلة اللغة عن رؤية أنه كان إذا قيل له: كيف أصبحت يقول: خير عافاك الله، أي: بخير). وانظر المغني ٨٣٩، شرح الرضي ٢/٣٣٤، شرح ابن يعيش ٥٢/٨، شرح التصريح ٢/٢٣.

(٤) قال في الإنصاف ٥٤٨/٢: (ولهذا أجمع النحويون على أنه لا يجوز في جواب من قال: أين تذهب، أن يقال: زيد، على تقدير: إلى زيد. وفي امتناع ذلك بالإجماع دليل على أنه من النادر الذي لا يلتفت إليه ولا يقاس عليه).

(٥) (فيه) ساقطة من ت.

(٦) الواو والياء والألف.

(٧) أي: كما يقال في الإعراب: لم يُعْزَ، لم يُزِمَ، لم يُخَشَ. وهو دليل على أنه مجزوم بلام مقدرة. الإنصاف ٥٢٨/٢.

(٨) أي: نزلوا حرف اللين منزلة الحركة.

(٩) ولأن حرف اللين يشبه الحركة. وهي مركبة منها في قول بعض النحويين. والحركات مأخوذة منها في قول آخرين، وعلى كلا القولين فقد وجدت المشابهة بينهما.

الإنصاف ٥٤٢/٢.

(١٠) ن: (فضعف فحذف).

(١١) أي كحذف الحركة.

وَحَكْمُ آخِرِهِ حُكْمُ الْمَجْزُومِ فَيَبْنِي<sup>(١)</sup> عَلَى مَا يُجْزَمُ بِهِ، وَهُوَ السَّكُونُ وَالْحَذْفُ  
نَحْوُ «نُومٌ»، «أَغْرُ»<sup>(٢)</sup> وَنَحْوَهُمَا<sup>(٣)</sup>.

### نُونُ التَّأْكِيدِ

وَنُونُ/ التَّأْكِيدِ تُوجِبُ الْبِنَاءَ<sup>(٤)</sup> كَنُونِ جَمَاعَةِ النِّسَاءِ، وَالْعَلَّةُ وَاحِدَةٌ<sup>(٥)</sup> وَهِيَ  
نَوْعَانِ<sup>(٦)</sup>: خَفِيفَةٌ سَاكِنَةٌ، وَمَشْدَدَةٌ<sup>(٧)</sup> مَفْتُوحَةٌ مَعَ غَيْرِ الْأَلْفِ، تَخْتَصَّانِ بِالطَّلِيلِيَّاتِ  
لِتَأْكِيدِ الطَّلَبِ أَمْرًا وَنَهْيًا وَاسْتِفْهَامًا وَتَحْضِيضًا وَعَرْضًا وَتَمْنِيًا<sup>(٨)</sup>.  
وَقَلْنَا فِي النَّفْيِ نَحْوَ «مَا تَقْعُدَنَّ»<sup>(٩)</sup>، إِذْ لَا طَلَبَ، وَفِي الدَّخْلِ عَلَيْهِ اسْمُ

(١) ت، ن، د: فيبني.

(٢) (أغز): ساقطة من ش.

(٣) في الإنصاف ٥٤٣/٢: فلما وجب حذف هذه الأحرف في الممثل للجزم، فكذاك يجب حذفها من الممثل للبناء حملاً للممثل على الصحيح، لأن الصحيح هو الأصل، والممثل فرع عليه، فحذفت حملاً للفرع على الأصل.

(٤) أي: بناء المضارع. وكان المناسب أن يذكر هذا في الفعل المضارع، ولكنه أخره إلى هنا على ما يظهر ليجمع كل ما يتعلق بالنون في مكان واحد، أو يكون قد نسي ذكرها هناك.

(٥) مذهب الجمهور أن المضارع إذا باشروته نون التوكيد خفيفة أو ثقيلة فإنه يبنى على الفتح. وقال بعضهم: هو معرب كما أن الاسم مع التنوين معرب، لكن إعرابه مع النون مقدر كما في (غلامي) ونحوه.

انظر شرح الرضي ٢٢٨/٢، شرح الكافية لابن مالك ١٧٥/١، شرح ابن عصفور ٢/٤٩١.

(٦) في الأصل: وهي نون.

(٧) قال ابن الدهان في شرح اللمع ق ٢١٣: (فالثقلية نونان: الأولى ساكنة، والثانية متحركة، فالأولى مدغمة في الثانية. والتأكيد بالثقلية أشد، لأنه كلما كثر الحرف كثر معناه كما قالوا في «سوف» أنها أطول زماناً من السين).

(٨) انظر شرح ابن يعيش ٣٨/٩ - ٣٩، وشرح الرضي ٤٠٣/٢.

(٩) قال ابن جني في اللمع ٣١١: وتدخل أيضاً في الاستفهام والنفي. وعلق عليه ابن الدهان في شرحه ق ٢١٧، بقوله: وأما قوله: «بعد النفي» فإني لم أر أحداً ذكر دخول النون في النفي، وإنما قال سيبويه: «وبعد لم» لأنها لم كانت جازمة أشبهت «لا» الناهية. وهذا لا يجوز إلا في اضطرار. وانظر الرضي ٤٠٣/٢.

الاستفهام نحو «مَنْ يَفْعَلُ»، إذ المسؤول عنه الفاعل لا الفعل<sup>(١)</sup>.  
وَوَجِبَتْ فِي مُثَبِّتِ الْقَسَمِ، نحو «وَاللَّهِ لَتَفْعَلَنَّ»، لقوة الطلب فيه<sup>(٢)</sup>.  
وَكَثُرَتْ مَعَ «إِنْ» الشَّرْطِيَّةِ وَ«مَا»<sup>(٣)</sup> كَقَوْلِهِ (تعالى)<sup>(٤)</sup>: «فَلَمَّا تَوَيَّنَ مِنَ الْبَشَرِ  
أَعَادَ»<sup>(٥)</sup>.

ولا تدخل على الاسم إلا نادراً كقوله:  
١٣٣ - أَقَائِلُنْ أَخْضِرُوا<sup>(٦)</sup> الشُّهُودَا

- (١) أما الاستفهام بالحرف نحو «هل تفعلن» فكثير. ومنه قوله:  
هل تَرْجَعُنْ لِيَالٍ قَدْ مَضَيْنَ لَنَا وَالْعَيْشُ مُثْقَلِبٌ إِذْ ذَاكَ أَقْنَانَا  
وقول الأعشى:  
وَهَلْ يَسْتَعْتِي أَزْتِيَادُ الْبِلَا دِ مِنْ خَذَرِ الْمَوْتِ أَنْ يَأْتِيَنِي  
انظر اللمع لابن جني ٣١١، وشرح ابن يعيش ٣٩/٩ - ٤٠. وفي الرضي ٤٠٣/٢ أنه لا  
فرق بين حروف الاستفهام وأسمائه في ذلك.  
(٢) وعللوا لزومها فيه أيضاً بأن اللام تدخل في خبر أن «لغير قسم، فأرادوا إزالة اللبس بإدخال  
النون وتخليصه للاستقبال، إذا لو قيل: «إن زيدا ليقوم» جاز أن يكون للحال والاستقبال،  
بمتملة ما لا لام فيه، فإذا قيل: «إن زيدا ليقوم» كان هذا جواب قسم، والمراد الاستقبال  
لا غير.  
انظر شرح ابن يعيش ٣٩/٩، وشرح ابن عصفور ٤٩٠/٢.  
(٣) أي: مع (أن) المؤكدة ب(ما)، وذلك لنشبه (ما) بلام القسم في كونها مؤكدة.  
انظر شرح ابن يعيش ٤٠/٩، وشرح الرضي ٤٠٣/٢.  
(٤) من د فقط.  
(٥) سورة مريم، الآية: ٢٦.  
(٦) غيرت: أحضر. وما أثبتته موافق لما في مصادر البيت حيث لم يرد في أي منها (أحضر)  
وإن كان في بعضها «أحضري» أيضاً.  
١٣٣ - من الرجز، وقبلة:

أَزَيْتَ إِنْ جَاءَتْ بِهِ أَهْلُودَا  
مَرْجَلًا وَيَلْبِسُ الْبُرُودَا

وقد نسب لرؤية بن العجاج وهو في ملحقات ديوانه ص ١٤٣، كما نسب لرجل من هذيل  
وفي قصة الأبيات ما يشير إلى أن قائله امرأة، ويؤيد هذا رواية (جنت) كما في الخصائص  
لابن جني. و(أحضري) في رواية أخرى. =



فَأَمَّا «هَلُمَّنْ» فِي تَمِيمٍ، فَلْيَفْعَلِيَّيْهَا عَنْدَهُمْ<sup>(١)</sup>.

وَلَا تَدْخُلْ عَلَى ماضٍ، لَتَعْدِرِ الطَّلِيَّةِ فِيهِ<sup>(٢)</sup>.

وما قبلها مع ضمير المذكرين مضموم نحو «أَوْ لَتَعْدُوذُ فِي مِلَّتِنَا»<sup>(٣)</sup>، وأصله<sup>(٤)</sup> «لَتَعْدُوذُ» حُذِفَتْ نُونُ الإِعْرَابِ<sup>(٥)</sup>، ثم الواو لملاقاتها الساكنة من النون المشددة<sup>(٦)</sup>. ومع المخاطبة مكسور نحو «اضْرِبِينَ يَا امْرَأَةً» والإِعْلَالُ واحد<sup>(٧)</sup>. وفي المذكر (المفرد وما في حُكْمِهِ)<sup>(٨)</sup> مفتوح نحو «اضْرِبَنَّ يَا رَجُلٌ». ومع

= والشاهد فيه تأكيد اسم الفاعل بالنون، لشيبه بالفعل المضارع، وهو شاذ.

وقد ذكره ابن جني في باب الاستحسان، وهو ما علة ضعيفة غير مستحكمة، إلا أن فيه ضرباً من التصرف والانتساع، ثم قال: (ومن ذلك - أعني الاستحسان أيضاً - قول الشاعر: أريت... الخ، فهذا الاستحسان لاعتق قوة علة، ولا عن استمرار عادة، ألا تراك لا تقول: «أَقَاتِمَن يَا زَيْدُون» ولا «أَمُنْطَلِقَن يَا رَجُلًا» إنما تقوله بحيث سمعته وتعتذر له، وتنسب إلى استحسان منهم على ضعف منه، واحتمال بالشبهة له). هذا وقد قال البغدادي: أنه من رجز أورده السكري في إشعار هذيل لرجل منهم بلفظ: أَقَاتِلُون وعلى هذه الرواية فلا شاهد فيه.

المحتسب ١٩٣/١، الخصائص ١٣٦/١، شرح الرضي ٤٠٤/٢، الخزائن ٤٢٠/١١، المغني ٤٤٣، السيوطي ٢٥٧، العيني ٦٤٨/٣، شرح الكافية لابن مالك ١٤١٢/٣، شرح الكامل للمرصفي ٩٧/١، الضرائر ٣١، شرح السكري ٦٥١.

(١) انظر كتاب سيبويه ٥٢٩/٣، وما تقدم في ص ٢٦٩.

(٢) انظر ما جاء شاذاً من ذلك في المغني ٤٤٤.

(٣) سورة الأعراف، الآية: ٨٨.

(٤) يعني بأصله: قبل أن تدخله نون التوكيد، لأنه معرب بثبوت النون.

(٥) حذفت لزوال الرفع بدخول النون، لأنه صار بدخولها منبياً. وانظر للمع لابن جني ٣١٢.

(٦) انظر الرضي ٤٠٤/٢.

(٧) أي: حذفت النون لزوال الإعراب، ثم ياء المخاطبة لملاقاتها الساكن من نوني التوكيد.

وبقي الكسر ليدل عليها كما بقي الضم مع ضمير المذكرين ليدل على الواو المحذوفة.

وانظر للمع لابن جني ٣١٢.

(٨) الزيادة من ت، ن، د: وأشار ناسخ ت إلى أنه عن نسخة.

(ضمير)<sup>(١)</sup> المثنى وضمير جماعة النساء ساكن، وهو أَلِفٌ<sup>(٢)</sup> تَفْصِيلُ<sup>(٣)</sup> بين التونات<sup>(٤)</sup> نحو «اضربانُ يا رجلان» و«اضربانانُ يا نساء»<sup>(٥)</sup>.

وتحذف معهما لَامُ المعتلِّ لَاماً<sup>(٦)</sup> في أمرِ المذكرين والمؤنثِ نحو «اغزُنْ يا رجال» و«اغزِنْ يا امرأة» و«ازمُنْ» و«ازمِنْ» والإعلاّل واحد<sup>(٧)</sup>.

وتقول لجماعة النساء: «اغزُونان» و«ارمينان» فَتَرُدُّ اللامَ، إذ لا ساكتين<sup>(٨)</sup>.

وأما نحو «يَخْشَى» فتد أَلفه إلى أصلها<sup>(٩)</sup>، وتُفْتَحُ مع المذكر المفرد، وتُكْسَرُ مع المؤنث، وتُضَمُّ مع جماعة المذكر<sup>(١٠)</sup>. تقول: «أَخْشَيْنَ يا رجل»، «أَخْشَيْنَ يا امرأة»، «أَخْشَوْنُ»<sup>(١١)</sup> يا رجال، «أَخْشَيْنانُ يا نساء»<sup>(١٢)</sup>.

(١) الزيادة من ت فقط.

(٢) أي: والساكن مع ضمير جماعة النساء أَلِف.

(٣) غير الأصل، ت: الفصل.

(٤) من (وهو) ساقط م د، ن.

(٥) ولا تحذف الألف فيها للساكتين، لثلاثا يلتبس بالواحد في «اضربان» ولأنها أَلِف الفصل بين التونات في اضربان والذي سوغ عدم الحذف هنا أيضاً أن الألف كالحركة لما فيها من المدة، ولأن النون الأولى المدغمة في الثانية وإن كانت ساكنة فهي كالمتحركة إذ يرتفع اللسان بها وبالمتحركة ارتفاعاً واحدة، فهما كحرف واحد متحرك.

انظر كتاب سيبويه ٥١٩/٣، ٥٢٤، شرح الرضي ٤٠٥/٢، اللع ٣١٢ - ٣١٣، شرح ابن يعيش ٣٨/٩، شرح المقدمة المحسبة ٢٠٩/١.

(٦) أي: تحذف اللام من المعتل إذا كان الاعتلال في لاه.

(٧) وهو حذف نون الإعراب، ثم الواو أو الياء لالتقاء الساكنة من النون المشددة، كما تقدم. وانظر شرح الرضي ٤٠٦/٢.

(٨) أي تُرَدُّ لَامُ الْكَلِمَةِ وهي الواو في (اغزونان) والياء في (ارمينان) لزوال المحذور وهو التقاء الساكتين.

(٩) هذا إذا أسند إلى ياء المخاطبة أو واو الجماعة، أما إذا لم يسند فإن أَلفه تقلب ياء على كل حال. انظر شرح ابن عصفور ٤٩٢/٢، وشرح الكافية لابن مالك ١٤١٥/٣.

(١٠) ش: المذكرين.

(١١) د: أخشين.

وأصله: أخشيون، كما أن أصل أخشين: أخشين. تحركت الياء الأولى فيهما وانفتح ما قبلها فقلبت ألفاً، ثم حذفت الألف للساكتين فصار الأول «أخشون» والثاني «أخشين».

(١٢) انظر شرح الكافية لابن مالك ١٤١٧/٣، وشرح الرضي ٤٠٦/٢.

وأجازَ (يو) قلبَ النونِ من جنس ما قبلها<sup>(١)</sup> نحو «أخْشَوْا»<sup>(٢)</sup> و«أخْشِي»،  
 ووجهُ الإعلالِ واضحٌ<sup>(٣)</sup>.  
 وهي مع المُضاعَفِ كهَيَّ مع الصحيح<sup>(٤)</sup> نحو شُدُنْ<sup>(٥)</sup>، شُدُنْ<sup>(٦)</sup>، شُدُنْ<sup>(٧)</sup>،  
 اشْدُدْنانَ<sup>(٨)</sup>.

(١) د: حركة ما قبلها.

(٢) ش: أخشوا. وكذا م.

(٣) هذا في النون الخفيفة، لأن خلاف يونس ليس في النون المشددة التي مثل لها بقوله:  
 أخشين... الخ. بل خلافه في النون الخفيفة إذا كان ما قبلها مكسوراً أو مضموماً في حال  
 الوقف لا غير.

فالمعروف أن الخفيفة إذا كان ما قبلها مفتوحاً وأريد الوقف عليها فإنها تقلب الفاء فيقال في  
 اضربن: اضربا. فحكمها في هذا حكم التنوين في الأسماء المنصرفة حين يوقف عليها،  
 لأن النون الخفيفة والتنوين من موضع واحد كما قال سيبويه.

أما إذا كان ما قبلها مكسوراً أو مضموماً، وأريد الوقف عليهما فإنها تسقط فيقال للمرأة:  
 أخشى وللجميع: أخشوا. وهو عند الخليل بمنزلة التنوين إذا كان ما قبله مجروراً أو مرفوعاً  
 فتذهب النون وتعود الياء التي كانت للمؤنث والواو التي كانت للجمع لأنهما إنما حذفنا  
 لالتقاء الساكنين. هذا مذهب الخليل وسيبويه وجمهور النحويين.

أما يونس فيقول: أخشي، وأخشوا. فيزيد الياء والواو بدلاً من النون الخفيفة من أجل  
 الضمة والكسرة.

فقال الخليل: لا أرى ذاك إلا على قول من قال: هذا عمرو، ومررت بعمرى.

قال سيبويه: وقول العرب على قول الخليل.

أما في نحو: (اضْرِبْنِ) فقول يونس كقول الجمهور فيقول: اضربوا واضربي بلا  
 نون إلا أن الواو والياء عنده عوضان من النون، وعند غيره هما الضميران المردودان بعد  
 حذف النون للوقف. فكان على المصنف أن يؤخر ما ذكره من خلاف يونس إلى ما سيذكره  
 من الوقف على الخفيفة.

انظر الكتاب ٣/ ٥٢١ - ٥٢٢، شرح الرضي ٢/ ٤٠٧، اللمع ٣١٥، شرح المقدمة المحسبة  
 ٢١٠١/١.

(٤) ن: غيره.

(٥) ت: شدن يا رجل.

(٦) ت: شدن يا امرأة.

(٧) ت: شدن يا رجال.

(٨) الادغام لا يتأني مع جماعة النساء نحو (اشددنان) لأن ما بعد همزة الوصل ساكن. ولم ينبه  
 إليه المصنف. وانظر ما يأتي.

ولكَ فَكُ الإِدْغَام فِي الْجَمِيعِ<sup>(١)</sup>، نَحْو «أَشْدُدُنْ»<sup>(٢)</sup> يَا رَجُلُ، «أَشْدُدُنْ»<sup>(٣)</sup> يَا امْرَأَةً «أَشْدُدُنْ»<sup>(٤)</sup> يَا رَجَالَ، «أَشْدُدُنَا» يَا نِسَاءً.

وَفِي الْمَثْنَى<sup>(٥)</sup>: «أَغْزَوَانْ، أَزْمِيَانْ، أَشْدُدَانْ»<sup>(٦)</sup>. وَاغْتَفَرَ جَمْعُ السَّاكِنِينَ لِإِدْغَامِ الثَّانِي<sup>(٧)</sup>.

وَتَخْتَصُّ الْمَشْدَدَةُ بِبُيُوتِهَا وَقَفَاءً كَالْوَصْلِ، وَفِي فِعْلِ الْاِثْنَيْنِ وَجَمَاعَةِ النِّسَاءِ<sup>(٨)</sup>. وَالْمَخْفَفَةُ تُحْدَفُ فِي الْوَقْفِ، لِشَبَّهِهَا بِالتَّنْوِينِ، وَهَذَا حُكْمُهُ. وَإِذَا حُدِفَ زُذْ/ مَا حُدِفَ لِأَجْلِهَا، تَقُولُ - فِي الْوَقْفِ عَلَى «أَزْمِنْ يَا امْرَأَةُ» أَوْ يَا رَجَالَ<sup>(٩)</sup> - :

(١) فِي هَامِشِ الْأَصْلِ عَنِ الْكُوكِبِ الزَّاهِرِ فِي شَرْحِ مُقَدِّمَةِ طَاهِرٍ لِلْمَصْنَفِ: (هُوَ لِزَامٌ - أَيِ فَلَكَ الْإِدْغَامُ - مَعَ جَمَاعَةِ النِّسَاءِ).

(٢) فِي ش: (أَشْدُن).

(٣) ش: (شَدُن).

(٤) ش: (أَشْدُن).

(٥) عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ: وَتَقُولُ فِي جَمَاعَةِ النِّسَاءِ فِي ص ٢٦٨.

(٦) ش: (أَشْدَان).

(٧) قَالَ سَبْيُوهُ ٥١٩/٣ :

(وِإِذَا كَانَ فِعْلُ الْاِثْنَيْنِ مَرْفُوعاً وَأَدْخَلْتَ النُّونَ الثَّقِيلَةَ حُدِفَتْ نُونُ الْاِثْنَيْنِ لِاجْتِمَاعِ النُّونَاتِ، وَلَمْ تُحْدَفِ الْأَلْفُ لِسُكُونِ النُّونِ، لِأَنَّ الْأَلْفَ تَكُونُ قَبْلَ السَّاكِنِ الْمُدْغَمِ. وَلَوْ أَذْهَبْتَهَا لَمْ يَعْلَمْ أَنَّكَ تَرِيدُ الْاِثْنَيْنِ).

وَانْظُرْ شَرْحَ الرُّضِيِّ ٤٠٥/٢، وَشَرْحَ ابْنِ يَعْشَى ٣٨/٩.

(٨) مَذْهَبُ سَبْيُوهِ وَجُمْهُورُ الْبَصَرِيِّينَ أَنَّ الْخَفِيفَةَ لَا تُثَبِّتُ فِي فِعْلِ الْاِثْنَيْنِ وَفِعْلِ جَمَاعَةِ النِّسَاءِ، لِأَنَّهَا سَاكِنَةٌ غَيْرُ مُدْغَمَةٍ وَمَا قَبْلُهَا لَا يَكُونُ إِلَّا أَلْفًا. وَأَجَازَ ذَلِكَ يُونُسُ وَالْكُوفِيُّونَ.

قَالَ سَبْيُوهُ ٥٢٧/٣: (وَأَمَّا يُونُسُ وَنَاسٌ مِنَ النُّحَوِيِّينَ فَيَقُولُونَ: أَضْرِبَانْ زَيْدًا، وَأَضْرِبْنَانْ زَيْدًا. فَهَذَا لَمْ تَقْلَهُ الْعَرَبُ وَلَيْسَ لَهُ نَظِيرٌ فِي كَلَامِهَا، لَا يَقَعُ بَعْدَ الْأَلْفِ سَاكِنٌ إِلَّا أَنْ يَدْغَمَ).

وَقَالَ ابْنُ مَالِكٍ فِي شَرْحِ الْكَافِيَةِ ١٤١٨/٣: (وَكَمْذَهَبُ يُونُسَ مَذْهَبُ الْكُوفِيِّينَ فِي وَقْعِ الْخَفِيفَةِ بَعْدَ الْأَلْفِ).

وَانْظُرْ الرُّضِيَّ ٤٠٥/٢.

(٩) ت: أَرْمَنَ يَا رَجَالَ.

«أزمي» و«أزموا»، فَرَدَّدَتْ<sup>(١)</sup> الياء والواو المحذوفين لأجلها<sup>(٢)</sup>.

والمفتوح ما قبلها ثَقُلَ في الوقف ألفاً كالنوين، ومنه ﴿لَتَنفَعَنَّ بِالْأَيَّامِ﴾<sup>(٣)</sup> وقوله:

١٣٤ - . . . . . وَلَا تَعْبُدِ الشَّيْطَانَ وَاللَّهُ فَاغْبُدَا

وُتُخَذَفُ لِلسَّاكِنِينَ، كقوله:

١٣٥ - لَا تُهَيِّنِ الْفَقِيرَ عَلَيْكَ أَنْ تَرْكَعَ يَوْمًا وَالدهرُ قَدْ رَفَعَهُ

(١) في الأصل، ن: فردت.

(٢) انظر ما تقدم في حاشية ص ٣٣٢، وكان على المصنف أن يؤخر خلاف يونس في ذلك إلى هنا، لا أن يذكره في الثقبلة.

(٣) من قوله تعالى: ﴿لَا يَنْفَعُ لَكَ لَوْ أَنَّكَ اتَّبَعْتَ الْمَلَائِكَةَ﴾ [الجن: ١٥].

قال ابن مالك في شرح الكافية ١٤١٩/٣:

(وإذا وقتت على المؤكد بالنون الخفيفة أبدلتها ألفاً أن وليت فتحة كقولك في قوله تعالى: «لَتَنفَعَنَّ»).

١٣٤ - عجز البيت من الطويل، وصدده في كتب النحو:

فَلْيَاكَ وَالْمِيتَاتِ لَا تَقْرَبْنَهَا

أما رواية الديوان فهي:

فَلْيَاكَ وَالْمِيتَاتِ لَا تَأْكُلْنَهَا وَلَا تَأْخُذْنَ سَهْمًا حَدِيدًا لَتَقْصِدَا

وَذَا النُّصْبِ الْمُنْصُوبِ لَا تَنْسَكُنَّهُ وَلَا تَعْبُدِ الْأَوْثَانَ وَاللَّهُ فَاغْبُدَا

وهو للأعشى (ديوانه ١٠٣) من قصيدة قالها حين عزم على الإسلام فمدح رسول الله ﷺ ثم غلبت عليه شقوته فمات على كفره.

والشاهد: إبدال النون الخفيفة في (فاعبدن) ألفاً في الوقف، كما تبدل من التنوين في حال النصب.

كتاب سيويه ٥١٠/٣، ابن السجري ٣٨٤/١، ٢٦٨/٢، الإنصاف ٦٥٧/٢، التبصرة ٤٣٣/١، شرح الكافية لابن مالك ١٤٠٠/٣، المغني ٤٨٦، السيوطي ٢٦٨، العيني ٤/٣٤٠، شرح ابن عبيش ٣٩/٩، ٨٨، ٢٠/١٠، التصريح ٢٠٨/٢، الأشموني ٢٢٦/٣.

١٣٥ - من المنسرح، للأشعث بن قُرْنَع السعدي (من شعراء الجاهلية القدماء).

ويروي: (ولا تهين). كما في الإنصاف والمغني وغيرهما. ورواية أبي علي القالي: (ولا تعاد الفقير) كما يروي: (لا تحقرن الفقير). ولا شاهد فيه على هاتين الروايتين. وأصل «لا تهين»: لا تهين، فحذفت نون التوكيد الخفيفة لالتقاء الساكنين، وبقيت فتحة البناء =

ولا تدخل الخفيفة فعل الاثنين وجماعة النساء، إذ لا يجوز جمع ساكنين إلا حرف<sup>(١)</sup> لين يليه<sup>(٢)</sup> مدغم كـ «شابة» و «كافّة»<sup>(٣)</sup>.  
وأجازه<sup>(٤)</sup> (يو) حيث الساكن<sup>(٥)</sup> حرف لين مطلقاً<sup>(٦)</sup>. وقرئ<sup>(٧)</sup> «محيائي»<sup>(٨)</sup>  
بسكون الياء، (فأدخلها فيهما)<sup>(٩)</sup> . . . . .

= وفيه شاهد أيضاً على أن «عل» لغة في لعل، وهي أصلها عند من زعم زيادة اللام.  
قال ابن مالك: وإذا كانت النون خفيفة ولقيها ساكن حذفت سواء كان ما قبلها مفتوحاً أو مضموناً أو مكسوراً.

البيان والتبيين ٣/ ٣٤١، أمالي القالي ١/ ١٠٨، ابن الشجري ١/ ٣٨٥، الإنصاف ١/ ٢٢١، الشعر والشعراء ١/ ٢٩٩، المقرب ٢/ ١١٨، الحماسة الشجرية ١/ ٤٧٣، زهر الآداب ٢/ ٢٠٤، المثل السائر ١/ ٢٦٠، الضرائر ٩٩، التبصرة ١/ ٤٣٤، المغني ٢٠٦، ٨٤٢، السيوطي ١٥٥، الأغاني ١٨/ ٦٨، شرح ابن عبيش ٩/ ٤٣، ٤٤.

(١) ت: في حرف.

(٢) ت: لا يليه.

(٣) انظر ما نقلته عن سيبويه من إجازة يونس وغيره لدخول الخفيفة فعل الاثنين وجماعة النساء في حاشية ص ٣٣٤.

وانظر ما نقلته من تجويز سيبويه وغيره لجمع الساكنين إذا تلا الألف مدغم في حاشية ص ٣٣٣.

(٤) ش: وأجاز.

(٥) ش، م، د: السابق.

(٦) انظر الكتاب ٣/ ٥٢٧، وقد نقلت نص سيبويه في مذهب يونس في حاشية ص ٣٣٤ وكذا ما نقله ابن مالك في شرح الكافية ٣/ ١٤١٨ من نسبة ذلك إلى الكوفيين في نفس الحاشية.

(٧) ش: وقرأ.

(٨) من قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ الْكَافَّةِ﴾ [الأنعام: ١٦٢].

قرأ نافع وأبو جعفر «ومحيائي» ساكنة الياء. وقرأ الباقر «ومحيائي» بحركة بالفتح انظر الاقتناع ٢/ ٦٤٥، النشر ٣/ ٢٦٧، المذهب ١/ ٢٣٤، الغاية في القراءات العشر ١٥٢.

(٩) (فأدخلها فيهما) ساقطة من الأصل، والمعنى: فأدخل الخفيفة في فعل الاثنين وجماعة النساء لذلك، أي لأجل صحة (محيائي) في قراءة نافع وغيره.

قال الرضي ٢/ ٤٠٥ - ٤٠٦.

(وأما يونس والكوفيون فجزوا إلحاق الخفيفة بالثنى وجمع المؤنث. فبعد ذلك إما أن تبقى

لِذَلِكَ<sup>(١)</sup>.

### فصل

ويخص<sup>(٢)</sup> الفعل من أوله «قَدْ»، إذ وَضِعَتْ لِتَقْرِيبِ الماضي من الحال نحو «قَدْ قَامَتِ (الصَّلَاةُ)»<sup>(٣)</sup>، و«قَدْ خَرَجَ الأميرُ» لمن يَتَوَقَّعُ ذلك<sup>(٤)</sup>. والتقليل<sup>(٥)</sup> نحو «قَدْ يَنْتَرُ الْجَوَادُ». والتحقيق نحو «قَدْ يَعْلَمُ اللَّهُ الْمَعْرُوفِينَ»<sup>(٦)</sup> ونحوه<sup>(٧)</sup>.

و«لَوْ» و«لَوْلَا»، لاختصاصِ معنَاهُمَا به، وسيأتي.

والسينُ و«سَوْفَ»، لِتَمَحُّضِهِ<sup>(٨)</sup> للاستقبال<sup>(٩)</sup>.

ومن آخِرِهِ<sup>(١٠)</sup> ضمائرُ الفاعلين كـ«فَعَلَا» و«فَعَلُوا» و«فَعَلَنْ» ولُحُوقِ تاءِ<sup>(١١)</sup>

النون ساكنة، وهو المروي عن يونس، لأن الألف قبلها كالحركة لما فيها من المدة كقراءة نافع: «عياي» وقراءة أبي عمرو: «واللاني»، وقولهم: التَّقَيَّتْ حَلَقَتَا البَطَانِ. ولا شك أن كل واحد في مقام الشذوذ فلا يجوز القياس عليه. وإما أن تحرك بالكسر للساكنين، وعليه حل قوله تعالى: «وَلَا تَلْمِزْنَ» بتخفيف النون).

(١) ت: بذلك.

(٢) ت: وتختص.

(٣) (الصلاة) ساقطة من الأصل.

(٤) أنكر بعضهم كونها للتوقع مع الماضي وقال: التوقع انتظار الوقوع، والماضي قد وقع. انظر المغني ٢٢٨.

(٥) د: والتقليل.

(٦) سورة الأحزاب، الآية: ١٨.

(٧) (نحوه): ساقطة من ش. قال الرضي: ٢/٢٢٣ (وإنما اختص «قد» بالفعل لأنه موضوع لتحقيق الفعل مع التقريب والتوقع في الماضي، ومع التقليل في المضارع).

(٨) أي: يخلصه.

(٩) انظر شرح ابن يعيش ٣/٧، والرضي ٢/٢٢٣.

(١٠) عطف على: ويخص الفعل من أوله.

(١١) (تاء) ساقطة من ش.

التأنيث الساكنة<sup>(١)</sup>، علامة<sup>(٢)</sup> لتأنيث فاعلِهِ<sup>(٣)</sup>. ولحوق نونِي التأكيد.  
وَمِنْ جُمْلَتِهِ<sup>(٤)</sup> التصرفُ. كما مر<sup>(٥)</sup> /  
ومِنْ معناه وقوعُهُ حُكْماً، لا محكوماً<sup>(٦)</sup> عليه<sup>(٧)</sup>.

(١) احتراز من المتحركة، لأنها تلحق الأسماء.

(٢) (علامة): ساقطة من ت.

(٣) انظر شرح ابن يعيش ٣/٧.

(٤) أي: ويخصه من جملة التصرف، لأن التصرف لا يخص الأول أو الآخر من الفعل.

(٥) انظر ص ٣١٠، ٣١٦.

(٦) ش: لا محكوم.

(٧) في شرح الفريد للعصام ١٩٩:

(وإنما لم يقع هذا القسم محكوماً عليه ولا متعلقاً للفعل، لأن النسبة المعتبرة في مفهومه نسبة الحدث إلى شيء، لا نسبة شيء إليه، فلا يقع إلا محكوماً به).



## الباب الرابع



## بَابُ الْحُرُوفِ

هو لفظٌ وُضِعَ لإفادَةِ معنىٍ إضافيٍّ حالٍ إضافيٍّ<sup>(١)</sup>. أُخِذَ من حرفِ الشيءِ، وهو طَرَفُهُ<sup>(٢)</sup>، إذْ هو طَرَفٌ اسمٌ أو فعلٌ<sup>(٣)</sup>. أو من الحَرْفِ - الناقَةِ التَّحْقِيقِ<sup>(٤)</sup> - لِضَعْفِهِ، حيثُ لا يُسْتَدُّ ولا يُسْتَدُّ إِلَيْهِ. قال:

١٣٦ - وَحَرْفٍ كَالْوِجِ الْإِرَانِ نَسَأْتُهَا

(١) المعنى الإضافي: هو المعنى التركيبي الذي يحصل من تركيب شيء مع شيء. وعرفوه بقولهم: «الحرف ما دل على معنى في غيره». ولهذا لزمه أمور: منها أنه لا يقع حكماً ولا محكوماً عليه، لأنه لا يستقل بالمفهوم الإفرادي إلا بذكر متعلقه من اسم أو فعل، فلا يكون بانفراده حكماً ولا محكوماً عليه.

ومنها أنه لا بد له من ضميعة لا يستعمل بدونها، وهي لا تكون إلا مركبة كما في نحو: خرجت من الدار، فضميعة «من» اسم وفعل.

ومنها أن معناه لا يكون ملحوظاً قصداً بل بملاحظة أجزاء التركيب، لأن ما يحدث من تركيب شيء مع شيء إنما يكون ملحوظاً في المركب بتبعية أجزائه.

انظر شرح الرسالة الوضعية العضدية للمصامق ١٩، شرح الوافية لابن الحاجب ص ١١، شرح الكافية له ص ٧، شرح الرضي ٣٤/١، شرح الجامي ص ١١، الإيضاح لابن الحاجب ١٥/٢، شرح ابن يعيش ٢٠/١.

(٢) الصحاح (حرف).

(٣) قال ابن بابشاذ: (وإنما لقب هذا النوع حرفاً لأنه أخذ من حرف الشيء، وهو طرفه من حيث كان معناه في غيره، فصار كأنه طرف له) شرح المقدمة ٢١٥/١.

(٤) في الصحاح (حرف): (والحرف الناقاة الضامرة الصلبة، شبهت بحرف الجبل... وكان الأصمعي يقول: الحرف الناقاة المهزولة، وقد أحرفت ناقتي: إذا هزلتها. وغيره بقوله بالناء).

١٣٦ - من الطويل، لطرفة من معلقته الشهيرة (ديوانه ١٢) وعجزه:

على لاجِبٍ كأنه ظَهَرُ بُرْجُودٍ

والمشهور في روايته:

أموِنِ كَالْوِجِ الْإِرَانِ نَسَأْتُهَا =

ومنه قوله - تعالى - : ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَعْبُدُ اللَّهَ عَلَى حَرْفٍ﴾<sup>(١)</sup> أي : ضَعِفَ<sup>(٢)</sup>.  
أو لانحرافه تارةً إلى الاسم، وتارةً إلى الفعل<sup>(٣)</sup>.  
وينقسم إلى عاملٍ، وغير عاملٍ<sup>(٤)</sup> وعاملٍ<sup>(٥)</sup> في حالٍ دونَ أخرى<sup>(٦)</sup>.

### الحروف المشبهة بالفعل

فالعاملةُ منها الحروفُ المشبهةُ (بالفعل)<sup>(٧)</sup>. وهي : «إِنَّ» و«أَنَّ» و«كَأَنَّ»

= ولم أجد من ذكره برواية المصنف. والأمون: الناقة الموثقة الخلق التي يؤمن عثارها. والأران: تابوت كانوا يحملون فيه الموتى. وقيل: كانوا يحملون فيه ساداتهم وكبراءهم دون غيرهم، شبه الناقة في إجفار جنيتها وشدة خلقها به. نساتها: زجرتها. وأصله الضرب بالمنسأة وهي العصا. ويروى: نصأتها، وهي بمعناها. وقيل: قدمتها. اللاحب: الطريق البين الذي أثر فيه المشي. البرجد: كساء مخطط. وشبه طرائق الطريق به. والاستشهاد بهذا على ما ذكره غير مسلم، لأنه لم يرد بالحرف الناقة المهزولة النحيقة، وإنما أراد الناقة الصلبة الضامرة كما أوردته قبل قليل عن الصحاح. والدليل على ذلك أن روايته المشهورة «أمون» وفسروها بأنها التي يؤمن عثارها، فلا تكون على هذا مهزولة ولا نحيقة.

ولم يستشهد بالبيت أحد من النحاة فيما أعلم غير المصنف.  
شرح القصائد السبع الطوال ص ١٥١، شرح المعلقات السبع للزوزني ص ٩٦، شرح القصائد العشر للتبريزي ص ١٤١، الصحاح واللسان والتاج (أرن).

- (١) سورة الحج، الآية: ١١.
- (٢) وفسر بالانحراف، وبالشك، وبالطرف، أي: على طرف من الدين لا في وسطه وقلبه.  
انظر البحر المحيط ٣٥٥/٦.
- (٣) أو لانحرافه عن علامات الأسماء والأفعال. يقال: حرف عن الشيء إذا عدل ومال.  
وقيل: سمي حرفاً لكثرة معانيه من قولهم: رجل محترف، إذا كان مفتناً في الصنائع.  
انظر اللسان (حرف).
- (٤) (عامل) ساقطة من د.
- (٥) (وعامل) ساقطة من ش.
- (٦) ش، م، ن، د: حال دون آخر. ت: حالة دون أخرى.
- (٧) (بالفعل) ساقطة من الأصل، ت. قال ابن بابشاذ: (فالعلة أولاً في أعمال هذه الحروف أنها مشبهة للأفعال من جهة لفظها ومعناها. فلفظها بناؤها على الفتح، واتصال الضمير =

و«لَكِنْ» و«لَيْتَ» و«لَعَلَّ». عملها نصبُ الاسم ورفعُ الخبر في<sup>(١)</sup> نحو «إِنَّ زَيْدًا قائِمٌ»<sup>(٢)</sup> لِشَبَهِهَا بالفعل لفظاً حيث هي ثلاثية مفتوحة، ومعنى إذ هي بمعنى «أَكْثَرُ» و«شَبَّهْتُ» و«اسْتَدْرَكْتُ» و«تَمَيَّيْتُ» و«تَرَجَّيْتُ».

ولضَعْفِ المشبِّه<sup>(٣)</sup> قُدِّمَ منصوبُها على المرفوع كأَضْعَفَ عَمَلِي الفعل، وهو تقديمُ مفعوله على فاعله<sup>(٤)</sup>.

بها، وأنها شابهت الأفعال لاتصال نون الوقاية بها، نحو: أني. ومعناها التأكيد والتشبيه والاستدراك والتمني والترجي، فأعطيت بهذا القدر من الشبه حكماً من العمل، وهو نصب الاسم ورفع الخبر، فلذلك قلنا: «أن فلاناً فاعل» بنصب الأول ورفع الثاني.

شرح المقدمة ٢١٧/١.

(١) (في) ساقطة من ش.

(٢) ت: لقايم.

(٣) ت: (الشبه). والمراد ضعف الحروف المشبهة عن المشبه به وهي الأفعال.

(٤) يقتضي هذا أن يكون عملها كأقوى عملي الفعل لا كأضعف عليه كما ذكر، لأن عمل الفعل الطبيعي أن يرفع ثم ينصب، فعكسه عمل غير طبيعي، فهو تصرف في العمل. وكلام الرضي ظاهر في هذا، قال: فلما شابهت الأفعال المتعدية معنى، لطلبها الجزأين مثلها، وشابهت مطلق الأفعال لفظاً بما ذكرنا كان مشابعتها للأفعال أقوى من مشابهة «ما» الحجازية، فجعل عملها أقوى بأن قدم منصوبها على مرفوعها، وذلك لأن عمل الفعل الطبيعي أن يرفع ثم ينصب، فعكسه عمل غير طبيعي، فهو تصرف في العمل (الرضي ٣٤٥/٢).

هذا وقيل في تحليل تقديم منصوبها على المرفوع أنه قصد إلى الفرق بينها وبين الأفعال التي هي أصلها من أول الأمر، أو تنبيهاً بجعل عملها فرعياً على كونها فروعاً للفعل. قال الرضي: وهاتان علتان ثابتان في «ما» الحجازية ولم يقدم منصوبها، فالعلة هي الأولى). الموضع السابق.

وعلل ابن بابشاذ تقديم المنصوب بأنها شبهت من الأفعال بما تقدم مفعوله على فاعله. شرح المقدمة ٢١٨/١.

وللعصام الإسفراييني تحليلات انفرد باستخراجها، منها: أن عمل النصب هو الذي يكون علامة على أنها ناسخة للعامل المعنوي، لأن العامل المعنوي يستدعي الرفع، فقدم المنصوب للإشعار بعامليتها ونسخها من أول الأمر. والثاني: أن النصب خلاف ما كان يعهد في معمولها، فيستدعي ذلك مزيد قوة فقصد في عمل النصب جوارها للمعمول. وثالثها: أنها شابهت الفعل المتعدي، والنصب علامة لذلك. وقد تقدم هذا الأخير في ثنايا كلام الرضي الذي نقلته آنفاً. شرح الفريد ٢٤٨ - ٢٤٩.

وأحكامها العامة ستة:

كفها عن العمل بـ«ما» في نحو «إنما زيد قائم»، ليضعفها إلا نادراً كقوله:

١٣٧ - قَالَتْ أَلَا لَيْتَمَا هَذَا الْحَمَامُ لَنَا . . . . .

عبد الله درستويه: بل هي عاملة في «ما» وما بعدها الخبر تقديره: «إن امرأ زيد قائم» كمع ضمير الشأن<sup>(١)</sup>.

وقيل: إنما تكف «إن» و«أن»، إذ دخولهما كلا دخول، حيث لم يفيدا معنى

١٣٧ - من البسيط، عجزه:

إلى حمامينا أو نصفه فقدي

وهو للناطقة الذباني (ديوانه ٢٤) من معلقته الشهيرة.

ويروى بنصب (الحمام) كما ذكره المصنف هنا، فهو شاهد على أعمال «ليت» لإلغاء «ما» وعدم الاعتداد بها. ويروى برفع الحمام فيه شاهد على العكس، حيث قال ابن مالك:

وأما «ليتما» فالجميع روى عن العرب أعمالها وإلغاءها).

ويستشهد الكوفيون بهذا البيت أيضاً على أن (أو) بمعنى الواو الدالة على مطلق الجمع، ويؤيده أنه روي: (ونصفه) بالواو، وأن زرقاء اليمامة تمت أن يكون العدد مائة كما في أبيات أخرى من المعلقة.

والناطقة يذكر في البيت زرقاء اليمامة ويصفها بحدة البصر وأنها رأت حماماً طائراً فأحصت عدتها في حال طيراتها وكان عددها ستاً وستين، فإذا ضم إليه نصفه في العدد وأضيف إلى الحمامة تم الحمام مائة، كما يروون من قولها:

ليت الحمام لي إلى حمامتي

ونصفه قدي تم الحمام بي

كتاب سيبويه ١٣٧/٢، مجاز القرآن ٥٨/٢، شرح الكافية لابن الحاجب ١٢٢، شرح ابن عصفور ٥١/١، ١٣/٢، الأصول ٢٨٢/١، الإيضاح لابن الحاجب ١٦٤/٢، شرح الكافية لابن مالك ٤٨٠/١، المغني ٨٩، ٣٧٦، السيوطي ٧٢، ٢٣٦، الخصائص ٢/٤٦٠، الأغاني ٣٥/١١، التبصرة ٢١٥/١، الإنصاف ٤٧٩/٢، شذور الذهب ٢٨٠، شرح القصائد العشر ١٥٥، المستقصى ٢٠/١، المقرب ١١٠/١، التصريح ٢٢٥/١.

(١) قال الرضي ٣٤٨/٢: (ومذهب الجمهور أن «ما الكافة حرف. وقال ابن درستويه: إنها نكرة مبهمه بمنزلة ضمير الشأن، فتكون اسماً، والجملة بعدها خبرها).

غير معنى الجملة، بخلاف أخواتهما<sup>(١)</sup>.

وجواز اتصالهما بضمير الشأن، فيلزم خبرها الجملة<sup>(٢)</sup>، يُتَفَسَّرُ<sup>(٣)</sup>.

وامتناع سبقي خبرها اسمها، لضعفها، إلا حيث الخبر ظرف<sup>(٤)</sup> نحو «إن عندك زيداً، أو حرف<sup>(٥)</sup>» نحو «إن في الدار زيداً» للتوسع فيهما<sup>(٦)</sup>.

وكل ما صحَّ خبراً لمبتدأ صحَّ خبراً لها<sup>(٧)</sup>.

(١) قال الرضي ٣٤٨/٢: (وروى أبو الحسن وحده في «إنما» و«أنما» الأعمال والإلهاء، والأعمال قليل فيهما لضعف معنى الفعل فيهما، لأن التأكيد الذي هو معناهما تقوية الثابت، لا معنى آخر متجدد).

(٢) د: الجملة.

(٣) قال ابن بابشاذ: (والعلة في أنها إذا دخل عليها ضمير الشأن والقصة ارتفع الاسمان بعدها في مثل: إنه زيد قائم، هو أن ضمير الشأن والقصة لا يفسر أبداً إلا بجملة، والجملة محكية مؤداة على ما هي عليه، فصارت في الظاهر كأنها لم تعمل شيئاً، وهي في التقدير عاملة، لأنك إذا قلت: إنه زيد قائم، فالهاء في موضع نصب، وليست براجعة على مذكور قبلها، وإنما هي مفسرة بما بعدها، وذلك الذي بعدها هو الجملة المذكورة تالية مبيّنة لها، فلا تحتاج من هذه الجملة إلى عائد، لكونه إياها إذ الهاء هي قولك: زيد قائم). شرح المقدمة ٢١٨/١.

(٤) انظر في ذلك المصدر السابق ٢١٩/١.

(٥) ش: حرفاً.

(٦) أي في الظرف والجار والمجرور.

(٧) في هذا تسامح كما قال البطلوسي، لأن المبتدأ قد يخبر عنه بأشياء لا يصح أن يخبر بها عما عملت فيه «إن» كالتحضيض والدعاء والأمر والنهي والاستفهام. انظر الحلل للبطلوسي ١٨١.

وقد عدل ابن بابشاذ عن هذا إلى قوله: وكل ما جاز أن يكون صلة للذي وأخواتها جاز أن يكون خبراً لها. وفسره بقوله: والعلة في كون أخبارها مقسمة تقسمة الصلة أن الصلة لا توصل إلا بجملة خبرية محتملة الصدق والكذب. والجمل الخبرية لا تنفك من أربعة أقسام: مبتدأ وخبر، ومثاله: إن زيداً أبوه منطلق. وفعل فاعل، ومثاله: إن زيداً انطلق أبوه. وشرط وجزاء، ومثاله: إن زيداً إن انطلق أبوه انطلق أخوه، وظرف، ومثاله: إن زيداً عندك. وهذا الظرف يقدر تارة بالجملة وتارة بالمفرد، والأجود إذا وقع خبراً أو صفة أو حالاً أن يقدر بالمفرد، لأنه أخصر من الجملة، وإذا وقع صلة فلا يقدر إلا بالجملة، لأن «الذي» وأخواتها لا تقدر صلاباً، إلا بجملة فاعرف ذلك. شرح المقدمة ٢١٨/١ - ٢١٩.

بعض (ك): وجواز نَضْبِهَا الْجُزْأَيْنِ كَفَعْلِهَا<sup>(١)</sup>، لقوله<sup>(٢)</sup> -  $\text{سَبْعِينَ}$  - «إِنْ قَعَرَ جَهَنَّمَ سَبْعِينَ<sup>(٣)</sup> خَرِيفًا<sup>(٤)</sup>».

وقوله:

١٣٨ - كَأَنَّ أَذُنَيْهِ إِذَا تَشَرَّفَا  
قَادِمَةً أَوْ قَلَمًا مُحَرَّفَا

(١) أي: الذي شُبِّهَتْ بِهِ، وهو الفعل المتعدي. انظر الحاشية في ص ٣٤٤.

(٢) ش: كقوله:

(٣) فيما سوى الأصل، ت: (لسبعين).

(٤) أخرجه مسلم في صحيحه ١٨٧/١ من حديث طويل، ولفظه: «والذي نفس أبي هريرة بيده إن قعر جهنم لسبعون خريفاً» ولا شاهد فيه على هذه الرواية. ولكنه ورد في معظم نسخ صحيح مسلم ورواياته بلفظ (سبعين). قال النووي في شرح مسلم ٧٢/٣ - ٧٣. (هكذا هو في بعض الأصول: «سبعون» بالواو، وهو ظاهر، وفيه حذف تقديره: إن مسافة قعر جهنم سير سبعين سنة. ووقع في معظم الأصول والروايات: «لسبعين» بالياء، وهو صحيح أيضاً، أما على مذهب من يحذف المضاف ويُبْقَى المضاف إليه على جره فيكون التقدير: سير سبعين. وأما على أن قعر جهنم مصدر، يقال: قعرت الشيء إذا بلغت قعره، ويكون «سبعين» ظرف زمان وفيه خبر «إن» التقدير: إنْ بِلَوْغِ قَعْرِ جَهَنَّمَ الْكَائِنِ فِي سَبْعِينَ خَرِيفًا، والله أعلم).

وانظر شرح الرضي ٣٤٧/٢، شرح الكافية لابن مالك ٥١٧/١، المغني ص ٥٥.

١٣٨ - الرجز لمحمد بن ذؤيب العماني في وصف فرس. ونسب أيضاً لأبي نخيلة (يعمر بن حزن الحماني).

تشوف: نصب أذنيه للاستماع. قادمة: إحدى قوادم الطير، وهي عشر ريشات. القلم المحرف: المقطوط لا على جهة الاستواء، بل شقه الوحشي أطول من شقه الإنسي. والشاهد فيه: نصب الجزأين بـ«كان» على زعم الكوفيين. وقد أوجب عنه بأمور: منها أن الخبر محذوف، أي: يحكيان قادمة. ومنها أن الرواية «تخال أذنيه» ولا شاهد فيها. وقد روى المبرد أن العماني أنشده بحضرة الرشيد فأصلحه له الرشيد وقال له: قل: تخال أذنيه. ومنها أنه يروى: (قادمتا أو قلما محرفا). بحذف نون التثنية من الثلاثة، وعليه فالشاهد حذف هذه النون للضرورة، وعليه أورده ابن جني.

ومنها أن هذا الرجز لا يستشهد به، أولاً لاضطراب رواياته. وثانياً لتأخر قائله العماني عن زمن الاحتجاج حيث أدرك عهد الرشيد (١٧٠ - ١٩٣ هـ). =



وجوازٌ حذف خبرها إنْ دَلَّتْ عَلَيْهِ قَرِينَةٌ وكان اسمُها نكرةً (كقوله):

١٣٩ - إِنْ مَحَلَّامِنْ مُرْتَحَلًا . . . . .

أي: إِنْ لَنَا<sup>(١)</sup>. لا المعرفة<sup>(٢)</sup>، إِلَّا لَطُولُ كَلَامٍ نَحْوُ<sup>(٣)</sup> ﴿إِنَّ الَّذِي كَفَرُوا

= الكامل ١٤١/٣، العقد الفريد ٣٦٧/٥، سمط اللآل ٨٧٦، المخصص ٨٢/١،  
الخصائص ٤٣٠/٢، المحكم ٢٣٠/٣، الشعر والشعراء ٦٠٢، شرح الكافية لابن مالك  
٥١٧/١، الحزاة ٢٣٧/١٠، المغني ٢٥٥، السيوطي ١٧٥، الموشح للمرزباني ٢٩٧،  
شرح التبريزي ٣٢٩/٢.

١٣٩ - من المنسرح، وعجزه:

وإِنْ فِي السَّفَرِ مَا مَضَى مَهَلًا

وهو للأعشى (ميمون بن قيس) ديوانه ٢٣٣، (بشرح الدكتور محمد محمد حسين. ط  
القاهرة ١٩٥٠م).

ومعناه: إِنْ لَنَا مَحَلًّا فِي الدُّنْيَا، أَي: حُلُولًا، وَإِنْ لَنَا مَرْتَحَلًا، أَي: اِرْتَحَالًا عَنْهَا إِلَى غَيْرِهَا،  
وهو الموت.

السفر: المسافرون وهو اسم جمع مسافر، أَي: الأموات. المهل: الإبطاء. والمراد عدم  
رجوعهم إِلَى الدُّنْيَا. ويروى: (إِذَا مَضُوا مَهَلًا). كما يروى: (مثلاً). وفي الأغاني (من  
مضى مهلاً).

والشاهد فيه: حذف خبر (إِنْ) لقريته، وهي علم السامع به.

وفيه شاهد على مجيء (إِذَا) تعليلية، وإبدالها من الجار والمجرور. وشاهد على عدم جواز  
الغاء (إِنْ) الثانية في عجز البيت، بل يجب النصب بها.

كتاب سيبويه ١٤١/٢، المقتضب ١٣٠/٤، الخصائص ٣٧٣/٢، ابن الشجري ٣٢٢/١،  
المحتسب ٣٤٩/١، دلائل الإعجاز ٢١٠، الأغاني ١٢١/٩، الأصول ١٨٧/١، المقصل  
٢٨، شرح ابن عبيش ١٠٣/١، ٧٤/٨، المغني ١١٤، ٣١٥، ٧٩٤، ٨٢٥.

(١) ت: (إِنْ مَحَلًا لَنَا). ن: (إِنْ لَنَا مَحَلًا).

(٢) أَي: إِذَا كَانَ اسْمُهَا مَعْرُوفَةً فَلَا يَجُوزُ. وهو مذهب الكوفيين فإنهم يشترطون لحذف خبرها  
تكرير اسمها.

(٣) ن، د: كقوله تعالى.

وَيَصُدُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ ﴿١١﴾ الآية.

ولا يحذف اسمها، إذ هو كالفاعل للإنسان إليه، وشذ قوله:

١٤٠ - فَلَيْتَ دَفَعْتُ لَهُمْ عَنِّي سَاعَةً . . . . .  
وقوله: /

١٤١ - . . . . . وَلَكِنْ زُنْجِي عَظِيمُ الْمَشَافِرِ

(١) من الآية ٢٥ من سورة الحج. وتامها: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَيَصُدُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ وَالسَّبِيلِ الْكَرَّارِ الَّذِي جَعَلْنَاهُ لِلنَّاسِ سَوَاءً الْعَنَكَتِ فِيهِ وَالْبَازِ وَمَنْ يُرِدْ فِيهِ بِالْعِصْيَانِ يُغْلَبْ تُدْفَعُ مِنْ عَذَابِ اللَّهِ﴾.

وقدر الرضي الخبر المحذوف فيها: هلكتوا وقال: (وقيل: الخبر «ويصدون» والواو زائدة) ونقل أيضاً عن الفراء أنه يشترط لجواز حذف خبرها تكريرها كما قيل: إن إعرابياً قيل له: إن الزبابة الفأرة، فقال: إن الزبابة، إن الفأرة، أي: هما مختلفان. شرح الرضي ٣٦٢/٢.

١٤٠ - من الطويل، وعجزه:

فَبُنْنَا عَلَى مَا حِيلَتْ نَاعِمِي بِالِ

وهو لعدي بن زيد العبادي (ديوانه ١٦٢).

ويروى في عجزه: (ما حيلت) من الخيال أو التخيل. ومعنى «ما حيلت» على كل حال. والبال: الحال والشأن.

والشاهد فيه: حذف اسم «ليت» والتقدير: ليتك دفعت لهم عني ساعة، وهو شاذ. والفارسي وابن الشجري وابن هشام يقدرون اسم «ليت» ضمير الشأن أو الحديث، وحذف للضرورة وعد ابن عصفور في الضرائر هذا الحذف من قبيل ما يقبح في الكلام والشعر، وقال الفارقي في الإفصاح في شرح آيات مشكلة الإعراب ١٦٨: (يريد: فليت الأمر أو الشأن دفعت لهم. ولولا ذلك لفسد الكلام، لأن «ليت» لا يليها الفعل من حيث كانت في تقديره). نوادر أبي زيد ٢٥، ابن الشجري ١٨٣/١، ٢٩٥، الإنصاف ١/١٨٣، الإيضاح للفارسي ١٠٦، الضرائر ٧٦، المقتصد ١/٤٢٤، شرح ابن عصفور ١/٤٤٢، المغني ٣٨١، السيوطي ٢٣٨، الهمع ١/١٣٦.

١٤١ - الطويل، صدره:

فَلَوْ كُنْتُ ضَبِيًّا عَزُفْتُ قُرَابَتِي

وهو للفرزدق في ديوانه ص ٤٨١ من قصيدة يهجو فيها أيوب بن عيسى الضبي. المشفر: هو للبعير كالشفة للإنسان. وقد يقال للإنسان مشافر على الاستعارة. وقوله: عظيم=

وقوله:

١٤٢ - إِنَّ مَنْ يَدْخُلُ الْكَنِيسَةَ يَوْمًا . . . . .  
وتختص «إِنَّ» المكسورة بمواقع<sup>(١)</sup> الجُمَلِ، وهي: الابتداء، نحو «إِنَّ زيدا

=المشافر، كذا في كتب النحو والديوان، لكن قال البغدادي: واعلم أن قافية البيت اشتهرت هكذا عند النحويين، وصوابه: (ولكن زنجياً غلاظاً مشافره).  
ورواية الأغاني:

فلو كنت قيسياً إِذْ ما حَبَسْتَنِي وَلَكِنْ زَنْجِيًّا غَلِيظاً مَشَافِرَةً  
وأورده ابن منظور في اللسان أيضاً: زنجياً. وعلى هذا فالحذوف هو الحير لا الاسم والتقدير: ولكن زنجياً عظيم المشافر لا يعرف قرابتي.  
والشاهد: حذف اسم «لكن» والتقدير: ولكنك.

قال سيويه: (والنصب أكثر في كلام العرب، ولكنه أضمر هذا كما يضم ما بني على الابتداء).

كتاب سيويه ١٣٦/٢، مجالس ثعلب ١٢٧، الإنصاف ١٨٢/١، المنصف ١٢٩/٣، المحتسب ١٨٢/٢، أسرار البلاغة ٤١، المقرب ١٠٨/١، الأغاني ٢٤/١٩، الخزانة ١٠/٤٤٤، شرح ابن يعيش ٨١/٨، ٨٢، المغني ٣٨٤، السيوطي ٢٣٩، الأصول ١/٢٩٩، التبصرة ٢٠٧/١، البحر المحيط ١٢٨/٦، اللسان (شفر).

١٤٢ - خفيف نسب للأخطل (غيات بن غوث) وألحق بديوانه ص ٣٧٦، وليس في أصل الديوان من رواية السكري وعجزه:

يَلْتَقُ فِيهَا جَاذِرًا وَظَبَاءُ

الجاذر: جمع جُذَرٍ، وهو ولد البقر الوحشية. وكنى بها عن الصبيان من أولاد النصاري، وبالظباء عن نسائهم. وقيل: يحتمل أنه أراد الصور التي يصورونها في كتائبهم.  
والشاهد فيه: حذف اسم «إِنَّ» وهو ضمير الشأن وتقديره: إنه. ولا يجوز أن تكون «من» اسمها لأنها شرطية بدليل جزمها للفعلين «يدخل» و«يلتق» والشرط له صدر الكلام فلا يعمل فيه ما قبله.

الجمال ١٢٢، ابن الشجري ٢٩٥/١، المغني ٥٦، ٧٦٧، السيوطي ٤٥، ٣١٠، الضرائر ٧٤، المقرب ١٠٩/١، ٢٧٧، الخزانة ٤٥٧/١، الهمع ١٣٦/١، الدرر ١١٥/١ شرح ابن يعيش ١١٥/٣.

(١) ش: بموقع.

قائم<sup>(١)</sup>، وبعدَ القولِ، نحو «قلتُ: إنَّ زيداً قائمٌ»، إذ تُحكي بَعْدَهُ<sup>(٢)</sup> الجُمْلُ لا المفردات<sup>(٣)</sup>. وبعدَ الموصولِ، إذ لا صِلَة إِلَّا جُمْلَةً نحو «جاءني الذي إنَّ أباهُ قائمٌ<sup>(٤)</sup>. وبعدَ «حتى» الابتدائية<sup>(٥)</sup>، وآلاتِ التنبيه<sup>(٦)</sup>، لوجوبِ الجملِ بعدها<sup>(٧)</sup>.

### فرع:

وما صَحَّ فيه تقديرُ المُفْرَدِ والجُمْلَةِ صَلَحَ للمفتوحةِ كالمكسورة<sup>(٨)</sup>، وذلك في مواضعٍ: حيثُ يُجابُ بها الشرطُ نحو «مَنْ يُكْرِمْنِي فَأَنْتَ أَكْرَمُهُ، لِصَحَّةِ تقديرٍ» فإنا أَكْرَمُهُ<sup>(٩)</sup> أو «فأكْرَمِي لَهُ»<sup>(١٠)</sup>.

وحيثُ تَعَقَّبَ «إذا» الفجائيةُ نحو «ظننتُ زيداً كذا فإذا إنَّه كذا»، ومنه:

١٤٣ - إذا إنَّه عَبدُ القَافِ والهِلَازِمِ . . . . .

(١) د: قام.

(٢) أي: بعد القول.

(٣) انظر شرح الكافية لابن مالك ٤٨٤/١.

(٤) ومنه قوله تعالى: ﴿وَأَيُّنَهُ مِنَ الْكُفْرِ مَا إِنَّ مُفَاسِدَهُ لَشَدِيدٌ﴾ [الأنعام: ٣٣].

(٥) انظر شرح الكافية لابن مالك ٤٨٣/١، والرضي ٣٤٩/٢.

(٦) انظر الحلل للبطلوسي ١٩٣، وشرح الرضي ٣٥١/٢.

(٧) كقوله تعالى: ﴿أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ الْمُفْسِدُونَ﴾ [البقرة: ١٢].

(٨) وثمة مواضع لكسر «إن» ترك ذكرها، وهي: وقوعها في موضع الحال نحو: «جئت وإن زيداً

حاضر، ووقوعها جواب قسم كقوله تعالى: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ﴾ [الدخان: ٣]. ووقوعها

بعد فعل معلق باللام نحو قوله تعالى: ﴿قَدْ نَعْلَمُ إِنَّهُمْ لَيُكَذِّبُونَ﴾ [الأنعام: ٣٣]. انظر الحلل

لبطلوسي ١٩٣ - ١٩٤، شرح الكافية لابن مالك ٤٨٣/١ - ٤٨٤، والرضي ٣٤٩/٢.

(٩) أي: جاز الأمران: فتح «أن» وكسرها. وانظر الرضي ٣٥٠/٢.

(١٠) أي: على تقدير جملة صرح بجزأها. وانظر شرح الكافية لابن مالك ٤٨٦/١.

(١١) أي: على تقدير «إن» مع ما في حيزها مبتدأ محذوف الخبر. وانظر الرضي ٣٥٠/٢.

١٤٣ - الطويل، وصدرة:

وكنْتُ أرى زيداً كما قيلَ سَيِّداً

وهو من شواهد سيبويه الخمسين التي لا يعرف قائلها. =

لِصَحَّةِ تَقْدِيرٍ: «إِذَا هُوَ عَبْدٌ» أَوْ «إِذَا الْعَبوديةُ حاصِلَةٌ فِيهِ».

وَحَيْثُ تُعْطَفُ عَلَى «ذَلِكَ» أَوْ «هَذَا» كَقَوْلِهِ - (تعالى) (١) -: «هَذَا وَارْتِجِ لِلْكَافِرِينَ لَشَرَّ مَتَابٍ» (٢)، «ذَلِكَ وَأَنَّ اللَّهَ مُوهِنٌ» (٣)، لِصَحَّةِ تَقْدِيرِ «ذَلِكَ» (٤) خَبَرًا لِمَحذُوفٍ وَ«إِنْ» عَظْفٌ عَلَيْهِ، أَيْ: الْأَمْرُ هُوَ ذَلِكَ (٥) وَهَاتُئِ الْكُفَّارَ (٦)، وَتَقْدِيرُهُ مَبْتَدَأٌ مَحذُوفٌ الْخَبَرُ، وَ«إِنْ» وَمَا يَلِيهَا جُمْلَةٌ مَعطُوفَةٌ عَلَى الْجُمْلَةِ (٧)، أَيْ: ذَلِكَ كَمَا قُلْنَا لَكُمْ (٨)، وَتَمَّ أَمْرٌ آخَرُ نُغَلِّمُكُمْ بِهِ: إِنَّ اللَّهَ مُوهِنٌ (٩).

وَحَيْثُ تَقَعُ بَعْدَ «أَوَّلِ قَوْلِي» أَوْ «أَوَّلِ مَا أَقُولُ». فَإِذَا قُلْتَ: «إِنِّي أَحْمَدُ اللَّهَ»

= لِلْهَازِمِ: جَمْعُ لَهْزَمَةٍ. وَلَهْزَمَتَا الْإِنْسَانِ: عَظْمَتَانِ نَاتَتَانِ تَحْتَ الْأَذْنَيْنِ، أَوْ هُمَا مُضْغَتَانِ فِي أَسْلِ الْجَلْدِ الْأَسْفَلِ. وَهُوَ كِتَابَةٌ عَنِ الْعَبوديةِ، لِأَنَّ الْقِفَا مَوْضِعُ الصَّغَرِ، وَاللَّهْزَمَةُ مَوْضِعُ الْكُزْرِ.

وَالشَّاهِدُ فِيهِ: أَنَّ «إِذَا» حَيْثُ قَصِدَ بِهَا الْمَفَاجَأَةُ وَلِئْتِهَا «أَنَّ» جَازَ كَسْرَ هَمْزَتِهَا وَفَتْحَهَا وَقَدْ رَوَى الْبَيْتَ الشَّاهِدَ بِفَتْحِ «أَنَّ» عَلَى تَقْدِيرِ الْمَصْدَرِيَّةِ، وَهُوَ مَبْتَدَأٌ خَبَرُهُ مَحذُوفٌ أَيْ: فَإِذَا عِبَادَتُهُ ثَابِتَةٌ، وَبِالْكَسْرِ عَلَى تَقْدِيرٍ: فَإِذَا هُوَ عَبْدٌ.

كِتَابُ سَبِيحِهِ ١٤٤/٣، الْمُقْتَضِبُ ٣٥١/٢، الْخَصَائِصُ ٣٩٩/٢، شَرْحُ الْكَافِيَةِ لِابْنِ الْحَاجِبِ ١٢٣، الْإِيضَاحُ لَهُ ١٦٧/٢، شَرْحُ ابْنِ عَصْفُورٍ ٤٦١/١، الْأَصُولُ ٢٠٢/١، الْمُقْتَصِدُ ١١٠١/٢، الرِّضِيِّ ٣٥٠/٢، الْخِزَانَةُ ٢٦٥/١٠، شَذُورُ الذَّهَبِ ٢٠٧، شَرْحُ ابْنِ بَيْعِشٍ ٩٧/٤، ٦١/٨، شَرْحُ الْكَافِيَةِ لِابْنِ مَالِكٍ ٤٨٥٤/١، الْعَيْنِيُّ عَلَى الْأَشْمُونِيِّ وَالصَّبَّانِ ٥٧٦/١، التَّصْرِيحُ ٢١٨/١، الْمُسَاعَدُ ٣١٧/١، ٤١٠.

(١) لَيْسَتْ فِي الْأَصْلِ.

(٢) سُورَةُ ص، الْآيَةُ: ٥٥.

(٣) سُورَةُ الْأَنْفَالِ، الْآيَةُ: ١٨.

(٤) ت: ذَلِكُمْ.

(٥) ت: ذَلِكُمْ.

(٦) زَادَ فِي د: (حَاصِلَةٌ). وَانْظُرِ الرِّضِيِّ ٣٥٠/٢.

(٧) أَيْ: عَلَى الْجُمْلَةِ الْمُتَقَدِّمَةِ. وَانْظُرِ الرِّضِيِّ ٣٥٠/٢.

(٨) (لَكُمْ) سَاقِطَةٌ مِنْ ش، د.

(٩) بَعْدَهَا فِي د: (كَيْدَ الْكَافِرِينَ).

جاز الأمران، لصحة تقدير: «أول قولي حمدُ الله»<sup>(١)</sup> أو: «أول قولي هذا اللفظ: إني أحمَدُ الله»<sup>(٢)</sup>.

وتختص بجواز العطف على محل اسمها بالرفع: «إن زيدا قائمٌ وعمرو».

بص: ويُشترطُ تقدُّمُ الخبرِ على العطف، لئلا يشترَكَ في (رفع)<sup>(٣)</sup> الخبرِ عاملان<sup>(٤)</sup>.

ك: لا<sup>(٥)</sup>، على أصلهم أنها لا عمل لها في الخبر<sup>(٦)</sup>، شاهدهم قوله - تعالى -: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّيِّئِينَ وَالصَّهَابَةَ﴾<sup>(٧)</sup> مَنْ ءَامَنَ بِاللَّهِ<sup>(٨)</sup> الآية، وقوله<sup>(٩)</sup>:

- (١) مع المفتوحة، على أن «قولي» مصدر مضاف إلى فاعله، وليس بمعنى المقول.  
(٢) أي: على أن «قولي» بمعنى مقولي، أي: أول مقولاتي هذا المقول وهذا الكلام هو: إني أحمد الله، فيكون قد قال كلاماً أوله: إني أحمد الله، ثم أخبر عن ذلك.  
انظر شرح الكافية لابن مالك ٤٨٧/١، والرضي ٣٥٠/٢، والمقتصد ٤٧٩/١.  
(٣) (رفع) ساقطة من الأصل.

- (٤) هذه من مسائل الخلاف المذكورة في الإنصاف (المسألة رقم ٢٣) ١٨٥/١.  
وانظر شرح ابن عصفور ٤٥٠/١، شرح ابن يعيش ٦٨/٨، والرضي ٣٥٢/٢ - ٣٥٥.  
(٥) أي: لا يشترط تقدم الخبر، فهم يجيزون العطف على موضع «إن» قبل تمام الخبر.  
(٦) مذهب الكوفيين أن «إن» لا تعمل في الخبر لضعفها، وإنما يرتفع بما كان يرتفع به قبل دخولها. انظر الإنصاف ١٨٦/١، شرح الرضي ٣٥٤/٢.  
(٧) جميع النسخ (والنصارى والصابئون). وهو انصراف ذهن إلى آية البقرة التي قدمت فيها (النصارى) ولكن الذي في البقرة (الصابئين) بالنصب، وهو يريد التي فيها (الصابئون) بالرفع، فأثبت ما يوافق مقصوده، وهو ما في سورة المائدة.

- (٨) جميع النسخ (منهم) مكان (بالله).  
(٩) قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّيِّئِينَ وَالصَّهَابَةَ﴾<sup>(١٠)</sup> [المائدة: ٦٩]. ووجه استدلال الكوفيين بها أنه عطف (الصابئون) على موضع اسم «إن» قبل تمام الخبر، وهو قوله تعالى: ﴿مَنْ ءَامَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَعَمِلَ صَالِحًا فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾<sup>(١١)</sup>. انظر الإنصاف ١٨٦/١، شرح ابن يعيش ٦٩/٨.

(١٠) د: وقول الشاعر.

١٤٤ - . . . . . قَلَّاسِي وَقَيَّارٌ بِهَا لَعَرِبُ

وأجاب «يه» بأنَّ الخبرَ في الآية والبيت مُقَدَّمٌ (في)<sup>(١)</sup> التقدير<sup>(٢)</sup>، أي: إنَّ الذين آمنوا والذين هادوا والنصارى مَقُولٌ فيهم: «مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَعَمِلَ صَالِحًا»<sup>(٣)</sup> والصابئون متأخرون، إذ<sup>(٤)</sup> لا يُقَالُ فيهم ذلك قبلَ الْبَيْعَةِ<sup>(٥)</sup>.

١٤٤ - هذا عجز البيت من الطويل لصابيء بن الحارث البرجمي، وصدره:

فَمَنْ يَكُ أَمْسِي بِالْمَدِينَةِ رَحْلُهُ

قاله في السجن حيث حبسه عثمان بن عفان رضي الله عنه لهجائه قومًا من بني جروول بن نهشل.

قيار: اسم فرس الشاعر. الرجل: المنزل.

والشاهد فيه للكوفيين في عطف «قيار» على محل اسم «إن» قبل تمام الخبر وهو قوله: لغريب.

وقد روي هذا البيت بنصب «قيار» ورفع. بالنصب رواه سيبويه، فيكون العطف على لفظ اسم «إن» لا على محله.

قال الفراء: وقد أنشدونا هذا البيت رفعًا ونصبًا. وبالرفع رواه أبو عبيدة.

وقد خرج البصريون رواية الرفع على أن «قيار» مبتدأ حذف خبره، والجملة على هذا اعتراضية بين اسم «إن» وخبرها. وتقدير الكلام: فإني بها - وقيار كذلك - لغريب.

كتاب سيبويه ٧٥/١، مجالس ثعلب ٣١٦، شرح المرزوقي ٩٣٦، معاني القرآن للفراء ٣١١/١، مجاز القرآن ١/١٧٢، الأصمعيات ١٦، الشعر والشعراء ٣٥١، النفاضة ٢٢٠ الأصول ١/١٩٦، التبصرة ١/٢١٠، شرح كتاب سيبويه للرماني ق ١٥٠ (مصورة مكتبة مجمع اللغة العربية برقم ١٨٣ نحو)، شرح السيرافي ١/١٣٨، (مخطوطة مكتبة الأزهر برقم ٤٢٤١ نحو) معاهد التنصيص ١/٦٥، الكامل ١٨١، شرح ابن عبيش ٨/٦٨.

(١) (في) ساقطة من الأصل. وضرب عليها في ت.

(٢) في الكتاب ١٥٥/٢: (وأما قوله - عز وجل - : «وَالَّذِينَ يُؤْتُونَ» فعلى التقديم والتأخير كأنه ابتداء على قوله: «وَالَّذِينَ يُؤْتُونَ» بعد ما مضى الخبر).

(٣) صوابها: «فَلَا حَوْفٌ عَلَيْهِمْ»، كما هو تمة الآية التي يصح بها الاستشهاد. أما «فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ» فهي تمة الآية التي في سورة البقرة، وقد ذكرت في الهامش السابق أن «الصابئين» فيها منصوب فلا يصح شأهنا.

(٤) (إذ) ساقطة من ت.

(٥) ليس هذا التوجيه لسببويه، وإنما التقدير الذي ذكره البصريون بناء على التقديم والتأخير =

قلت: ولا وجه لذلك، بل يتناولهم جميعاً.

قالوا: وَرَدَ «إِنَّكَ/ وَزَيْدٌ ذَاهِبَانِ». قلنا: غَلَطَ (به) قائله<sup>(١)</sup> من العرب<sup>(٢)</sup> قال: إِذِ الْغَلَطُ يَجُوزُ عَلَى بُغْضِهِمْ فِي اللَّغَةِ<sup>(٣)</sup>.

فر: إِنَّ كَانَ الاسمُ مَبْتِئاً لَمْ يُشْتَرَطْ، وَإِلَّا اشْتَرَطَ كَرَاهَةً اتِّفَاقٍ خَيْرٍ عَنْ مُخْتَلَفِي إِعْرَابٍ لَفْظاً<sup>(٤)</sup>.

=الذي ذكره سيبويه هو: «إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّادِقُونَ وَالصَّافِيُونَ مِّنْ أَمَرٍ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَغَيْرِ مِثْلِكَ فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ»، والصابئون كذلك. فالواو في «والصابئون» اعتراضية لا عاطفة وهو مبتدأ محذوف الخبر.

ولهم فيها توجيه آخر وهو أن يجعل قوله تعالى: «مِّنْ أَمَرٍ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ» خبراً للصابئين. والنصاري، ويضمّر للذين آمنوا والذين هادوا خبر مثل الذي أظهر للصابئين والنصاري كما في نحو: «زيد وعمرو قائم» فيجعل قائم خبراً لعمرو، ويضمّر لزيد خبر آخر مثل الذي أظهر لعمرو، كما يجوز أن يجعل خبراً لزيد ويضمّر لعمرو خبر آخر. وفيها توجيهات أخرى.

انظر الإنصاف ١/ ١٨٧ - ١٨٩، شرح ابن عصفور ١/ ٤٥٠ - ٤٥٢، شرح الرضي ٢/ ٣٥٥.

(١) غير الأصل، ت: قائله.

(٢) قال سيبويه ٢/ ١٥٥: (واعلم أن ناساً من العرب يغلطون فيقولون: إنهم أجمعون ذاهبون، وأنتك وزيد ذاهبان، وذلك أن معناه معنى الابتداء، فيرى أنه قال: هم كما قال: ولا سابتي شيئاً إذا كان جائياً

على ما ذكرت لك).

وقال ابن مالك في شرح الكافية ١/ ٥١٥: (ونسب سيبويه قائل: «إنهم أجمعون ذاهبون» إلى الغلط مع أنه من العرب الموثوق بعربيته).

وليس ذلك من سيبويه - رحمه الله - بمرض، بل الأولى أن يخرج على أن قائل ذلك أراد: إنهم هم أجمعون ذاهبون على أن يكون «هم» مبتدأ مؤكداً بـ«أجمعون» خبراً عنه بـ«ذاهبون» ثم حذف المبتدأ وبقي توكيده، كما يحذف الموصوف وتبقى صفته).

(٣) ليس هذا من نص سيبويه.

(٤) الفراء لا يخص جواز ذلك بـ«أن» بل يجيزه في سائر عوامل الباب بشرط خفاء الإعراب في الاسم وذلك بكون الاسم مبتدأ أو مقدر الإعراب. فمذهبه وسط بين مذهب سيبويه ومذهب الكسائي، فلم يمنع رفع المعطوف مطلقاً ولم يُجَوِّزَه مطلقاً، بل قال: إن خفي=



وللمفتوحة بعد العلم حكم المكسورة في ذلك<sup>(١)</sup>.

شرح:

(لك) عن (جا. مي<sup>(٢)</sup>). فر<sup>(٣)</sup>: إن التأكيذ والصفة وعطف البيان كالنسي

=إعراب الاسم بكونه مبنياً أو معرباً مقدر الإعراب جاز الحمل على المحل، نحو: «إنك وزيد ذاهبان» إن الفتى وعمرو قاعدان وإلا لم يجز.

قال: (فإن زُغ الصابئين على أنه عطف على «الذين» والذين حرف على جهة واحدة في رفعه ونصبه وخفضه، فلما كان إعرابه واحداً، وكان نصب «إن» نصباً ضعيفاً - وضعفه أنه يقع على الاسم ولا يقع على خبره - جاز رفع الصابئين.

ولا أستحب أن أقول: «إن عبد الله وزيد قائماً» لتبين الإعراب في «عبد الله». وقد كان الكسائي يميزه لضعف «إن» وقد أنشدونا هذا البيت رفعاً ونصباً:

فمن يك أمس بالمدينة رحله فإني وقيار بها الغريب  
وقيار ليس هذا حجة للكسائي في إجازته: «إن عمراً وزيد قائمان» لأن قياراً عطف على اسم مكنى عنه، والمكنى لا إعراب له فسهل ذلك فيه كما سهل في «الذين» إذا عطف عليه الصابئون. معاني الفراء ٣١١/١.

وانظر الرضي ٣٥٤ - ٣٥٥، وشرح الكافية لابن مالك ٥١٢/١، والأشعوني ٢٩٦/١. (١) أي في جواز العطف على محل اسمها بالرفع على الخلاف المذكور، وذلك لأن المفتوحة بعد العلم نحو «علمت أن زيداً قائم وعمرو» في حكم المكسورة، وإن كانت في تقدير المفرد من جهة أن المعنى «علمت قيام زيد» لأنها مع اسمها وخبرها سادة مسد مفعولي علمت كما أن «إن» المكسورة مع جزأها بتقدير اسمين هما المبتدأ والخبر، فحكم المفتوحة بعد فعل القلب حكم المكسورة في قيامها مع ما في خبرها مقام الاسمين. وأجاز بعض النحاة ذلك في المفتوحة مطلقاً حلاً للمفتوحة على المكسورة لأنها حرفان موكدان أصلهما واحد، ومنعه السيرافي وابن بابشاذ مطلقاً، وهو ظاهر كلام أبي علي الفارسي في الإيضاح، وقد نسب له المنع ولأمثاله من المحققين ابن بابشاذ. انظر الكتاب ٢٣٨/١، المقتصد ٤٥٢/١، شرح المقدمة المحسبة لابن بابشاذ ٢٢١/١، شرح الكافية لابن مالك ٥١٣/١، شرح الرضي ٣٥٣/٢.

(٢) في ش: (ي).

(٣) أي: ذكر ابن مالك عن الزجاج والجرمي والفراء. ولم يذكره ابن مالك عن هؤلاء الأئمة، وإنما ذكره عنهم الرضي في شرح الكافية ٣٥٤/١، وذكره ابن يعيش في شرحه ٦٨/٨، عن الزجاج وحده.

فيما يجوز ويمتنع<sup>(١)</sup> من ذلك<sup>(٢)</sup>، كقوله - (تعالى)<sup>(٣)</sup> - : ﴿إِنَّ رَبِّي يَذْفِي بِلُحْيِي عَلَمٌ الْغُيُوبِ﴾<sup>(٤)</sup>.

قلت: والأكثرُ منَعُوهُ في الصفة، لشدة اتصالها بالموصوف، فكَرِهَ اختلافُهما في الإعرابِ لفظاً، ولأنَّ تقديمَ الخبرِ يستلزمُ الفُضْلَ بأجنبيٍّ. وَحَكَمُوا بأنَّ ﴿عَلَمٌ الْغُيُوبِ﴾ في الآيةِ خبرٌ لمُحذوفٍ<sup>(٥)</sup>.

فروع:

و«لكن» وحدها «إن» في هذا الحُكْمِ<sup>(٦)</sup>، نحو «لكن زيداً قائمٌ وعمرو» ، لا اشتراكهما في تقريرٍ<sup>(٧)</sup> معنى الجملة من غير زيادة، فناسب حاله - معها<sup>(٨)</sup> حاله قبل دخولها<sup>(٩)</sup>.

(١) د: ويمتنع.

(٢) ولم يذكر غيرهم في ذلك منعاً ولا إجازة، الرضي - الموضع السابق.

(٣) ثابتة فيما سوى الأصل، ت.

(٤) ﴿قُلْ إِنَّ رَبِّي يَذْفِي بِلُحْيِي عَلَمٌ الْغُيُوبِ﴾ [سبا: ٤٨].

في الموضع السابق من شرح الرضي: قال الزجاج: (قوله تعالى: ﴿عَلَمٌ الْغُيُوبِ﴾ في قوله:

﴿قُلْ إِنَّ رَبِّي يَذْفِي بِلُحْيِي عَلَمٌ الْغُيُوبِ﴾ صفة «ربي». ويحتمل رفعه وجوهاً أخرى. ولم أجده في

إعراب القرآن للزجاج.

(٥) أي: هو علام الغيوب. أو يكون «علام الغيوب» بدلاً من المضمرة في «يذفي». شرح ابن

يعيش ٦٨/٨.

(٦) أي: في جواز العطف على محل اسمها على الخلاف المذكور بين البصريين والكوفيين.

وقد ادعى ابن مالك الإجماع على ذلك في شرح الكافية ١/٥١١. وفي شرح الرضي ٢/

٣٥٤: (وحكم «لكن» في جواز العطف على محل اسمها حكم «إن» المكسورة، خلافاً

لبعضهم).

(٧) ت: تقدير.

(٨) (مهما): ساقطة من ت.

(٩) الضمير في (حاله) راجع إلى معنى الجملة، وفي (مهما) راجع إلى «أن» أو «لكن» هي لام

الابتداء، ومعناها التأكيد والتحقيق. وقد جرت عادة النحويين على تسميتها لام الابتداء

لأنها هي لام الابتداء المذكورة في جواب القسم، وكان حقها أن تدخل في أول الكلام،

لأن لها الصدر، لكن لما كانت للتأكيد و«إن» للتأكيد كروها الجمع بينهما لأنهما حرفان =

وتختص بجواز دخول لام التأكيد<sup>(١)</sup> في خبرها، نحو «إِنَّ/زَيْدًا لِقَائِمٌ»<sup>(٢)</sup>.  
وعلى معموليه<sup>(٣)</sup> إِنَّ تَقْدَمَ نحو «إِنَّ زَيْدًا لَطَعَامَكَ أَكَلٌ». وعلى اسمها حيث  
تَأَخَّرَ نحو «إِنَّ فِي الدَّارِ لَزَيْدًا»<sup>(٤)</sup>، لإفادتها التأكيد. ولا يجوز تَوَالِيهما<sup>(٥)</sup>، كراهة  
اجتماعِ الْتَيْنِ لمعنى واحد<sup>(٦)</sup>.

وقد تدخلُ عليها<sup>(٧)</sup> مع قلبِ هَمْزِهَا هاءً، قال:

١٤٥ - . . . . . لَهْيُكَ لَا أَبَالَكَ تَزُدُّنِي

=لمعنى واحد، فزحلقوا اللام إلى الخبر، وصدروا «إِنَّ» لأنها عاملة، والعامل حُرِيٌّ  
بالتقديم على معموليه.

انظر شرح الرضي ٣٥٥/٢، شرح الكافية لابن مالك ٤٩٠/١، الأشموني ٢٨٨/١ - ٢٨٩.  
(١) ذكر ابن بابشاذ في علة اختصاص «إِنَّ» المكسورة بلام الابتداء، والعلة في امتناع اللام من  
الدخول في خبر هذه الحروف سوى «إِنَّ» المكسورة أن ما سوى «إِنَّ» مثل ليت، ولعل،  
وكان، ولكن قد غُيِّرَ معنى الابتداء. واللام في الأصل هي لام الابتداء فلم يجز دخولها  
مع هذه الحروف المغيرة المعنى. لا يجوز: ليت زيدًا لقائم، ولا: لعله لقائم، ولا: كأنه  
لقائم، ونحوه. وإنما يجوز هذا مع «إِنَّ» وحدها.  
شرح المقدمة ٢٢٠/١.

(٢) أي: معمول الخير.

(٣) انظر الرضي ٣٥٥/٢.

(٤) أي: لا يجوز الجمع بين اللام و«إِنَّ».

(٥) وهو التأكيد.

(٦) أي: اللام على «إِنَّ».

١٤٥ - الوافر، صدره:

أَصْلَمَعَةً بِنِ قَلَمَعَةٍ بِنِ قَشِيعٍ

وهو لمغليس بن لقيط السعدي.

والشاهد فيه دخول اللام على «إِنَّ» بعد قلب همزتها هاء، ولم يستشهد به من النحاة على هذه  
المسألة فيما أعلم غير المصنف، وإنما استشهد به السيوطي في الهمع على أن (صلمعة بن  
قلمعة) لا يجوز ترخيمه لأنه نكرة عامة، إذ هو كناية عن المجهول الذي لا يعرف.

وذكر صاحب الدرر أن البيت من شواهد ابن عصفور على عدم جواز ترخيم نحو صلمعة  
ابن قلمعة، لما ذكرته آنفًا، ولم أجده في كتب ابن عصفور.

همع الهوامع ١٨٢/١، الدرر اللوامع ١٥٩/١.

(وقال :

١٤٦ - أبا بارقاً بالغور من شاطئ الحِمى لِهَيْئِكَ مِنْ بَرْقٍ عَلَيَّ كَرِيمٍ<sup>(١)</sup>

وقال :

١٤٧ - . . . . . لِهَيْئِكَ لَا فِي مَطْمَعٍ لَطْمُوعٍ

وقد تُخَفَّفُ قُتْلُغَى (غالباً)<sup>(٢)</sup>، لِيَضْعِفَ شَبَّهَ الْفَعْلِ حَيْثُذِ. ويلزمها اللام،

(١) ما بين القوسين زيادة من ن، د.

١٤٦ - البيت من الطويل، وصدره في جميع المراجع :

ألا ياسنا بَرْقِي عَلَى قُلْلِي الْحِمَى

ولا أدري مصدر ما أثبت هنا في نسختي ن، د.

وهو لرجل من نمير غير معروف. وقد نسبته بعض المصادر إلى محمد بن سلمة، وهو خطأ لأن محمد بن سلمة أحد الرواة، وهو راوي البيت كما يفهم من كلام ابن جني في الخصائص قال: (وعليه قوله فيما روينا عن محمد بن سلمة عن أبي العباس) وذكر البيت، وفي اللسان (محمد بن مسلمة) وكذا أثبت في معجم شواهد العربية. الغور: المطمئن من الأرض، ويطلق على تامة وما يلي اليمن الغور. الحمى: المكان الذي يحمى من الناس فلا يقربه أحد، وأراد به حمى حبيته. من برق: تميز مجرور به من. كريم: خبر لهنك.

والشاهد دخول لام الابتداء على «إِنَّ» بعد قلب همزة «إِنَّ» هاء.

قال ابن جني: (إن العرب لما جفا عليها اجتماع هذين الحرفين قلبوا الهمزة هاء لزوال لفظ «إِنَّ» فيزول أيضاً ما كان مستكراً من ذلك فقالوا: «لهنك قائم» أي: لنتك قائم).

وقد منع ذلك ابن عصفور وخرج هذا البيت على أن أصله: له أنك، ثم نقلت حركة الهمزة والعرب تقول: له أنت، وفي الرضي آراء وتوجيهات أخرى.

مجالس ثعلب ١١٣ الخصائص ٣١٥/١، ١٩٥/٢ شرح ابن يعيش ٦٣/٨، ٢٥/٩، ٤٢/١٠، المقرب ١٠٧/١، الهمع ١٤١/١، الدرر ١١٨/١، شرح الرضي ٣٥٧/٢، الخزانة ٣٣٩/٤٣ (بولاق)، المعني ٤١٤، السيوطي ٢٠٥، اللسان (لهن، قذى) وشرح ابن عصفور ٤٣٣/١.

١٤٧ - لم أجد هذا في مرجع من المراجع المتيسرة. وهو من الطويل، والشاهد فيه كالذي في سابقه.

(٢) (غالباً) زيادة من ت، ن، د. ومذهب البصريين أن الإلغاء غالب لأعمالها في قوله تعالى:

﴿وَإِنَّ كَلَّا لَنَا لَيُؤْفِقَنَّهُمْ رَيْكَ أَفَعَلَلَهُمْ﴾ بتخفيف «إِنَّ». ومذهب الكوفيين أنه لا يجوز

إعمالها إذا خفت مطلقاً وهذه من مسائل الخلاف المذكورة في الإنصاف (مسألة رقم ٢٤)

١٩٥/١، وانظر الرضي ٣٥٨/٢، وشرح الكافية لابن مالك ٣٥٥/١.

لِتَمَيَّزٍ عَنِ النَّافِيَةِ<sup>(١)</sup>.

بص: ولا تدخلُ على فعلٍ غير أفعالِ المبتدأ والخبر<sup>(٢)</sup>، محافظةً على وَضْعِهَا. ك: يجوزُ<sup>(٣)</sup>، لقوله  
١٤٨ - تالله رَبِّكَ إِنْ قَتَلْتَ لَمُسْلِمًا

- (١) ولهذا تسمى اللام الفارقة. ولزوم اللام لها في الأعمال والاهمال سواء عند بعض النحاة، وعند سيبويه والجمهور لا تلزمها في الأعمال لحصول الفرق بينها وبين النافية بالعمل. وذهب ابن مالك إلى أنه تلزمها اللام إذا أهملت أن خيف التباسها بالنافية، أما إن كان المحل غير صالح للنفي نحو «إن كادت نفس الخائف تزهق» فلا تجب اللام.
- (٢) أي الناسخة للابتداء وهي «كان» وأخواتها كقوله تعالى: «وَلَمَّا كَانَتْ لَكَبِيرَةً إِلَّا عَلَى الَّذِينَ هَدَى اللَّهُ». انظر شرح الكافية لابن مالك ٥٠٤/١.
- (٣) انظر شرح الرضي ٣٥٨/٢ - ٣٥٩، وشرح الكافية لابن مالك ٥٠٤/١. وفي الأصول لابن السراج ٣١٦/١: (حكى الفراء: إِنْ يَزِيكَ لَنَفْسِكَ، وَإِنْ يَشِيكَ لِهَيْئَةٍ).
- ١٤٨ - صدر البيت من الكامل عجزه:

حَلَّتْ عَيْنُكَ عُقُوبَةَ الْمُتَعَمِّدِ

وهو لعاتكة بنت زيد بن عمرو بن نفيل العدوية القرشية تربي زوجها الزبير بن العوام - رضي الله عنه وأرضاه - وتدعو على قاتله عمرو بن جرموز المجاشعي في وقعة الجمل المشهورة وقيله:

يَا عَمْرُو لَوْ نَبِهْتَهُ لَوَجَدْتَهُ لَا طَائِشًا زَعَشَ السَّجْنَانِ وَلَا الْيَدِ

وفي صدر البيت روايات، فقد روي في المحتسب وشرح الكافية لابن مالك: (شلت يمينك). ومنها رواية ابن مالك أيضاً في شرح العمدة: (هبلتك أمك). وفي شرح الرضي مثلها. وابن يعيش: (بالله ربك). ويروى أيضاً: (نكلتك أمك). وورد في عجزه: (كتبت عليك) و(وجبت عليك).

والشاهد فيه للكوفيين في قوله: «إن قتلت» حيث دخلت «إن» المخففة على فعل من غير الأفعال الناسخة. وهو عند البصريين شاذ.

والذي ذكره صاحب الإنصاف أن «إن» المخففة إذا جاءت بعدها اللام فهي بمعنى «ما»، واللام بمعنى «ألا» أي: ما قتلت إلا مسلماً. أما عند البصريين فهي خففة من الثقيلة، واللام بعدها للتأكيد.

المحتسب ٢/٢٥٥، الأضداد لابن الأنباري ٦٤، التوطئة ٩٨، الإيضاح لابن الحاجب ٢/١٩٠، شرح الكافية لابن الحاجب ١٢٥، اللامات ١٢١، المفصل ٢٩٨، شرحه لابن يعيش ٨/٧١، ٧٢، ٧٦، المقرب ١/١١٢، شرح ابن عصفور ٨/٤٣٨، شرح السيرافي ٤/١٤٧، شرح الرضي ٢/٣٥٩، الخزانة ١٠/٣٧٣، شرح الكافية لابن مالك ١/٥٠٤.

قلنا: نادر<sup>(١)</sup>.

فرع:

و«إن» الخفيفة تأتي مؤكدة، كهذه، وشَرْطِيَّة، وستأتي، وزائدة مع «ما» النافية كقوله:

١٤٩ - فما إن طَبْنَا جُبْنَ ولكن . . . . .

والمصدرية<sup>(٢)</sup>، نحو<sup>(٣)</sup> «أَتَيْكَ مَا إِنْ جَلَسْتَ»، ونافية<sup>(٤)</sup> كقوله<sup>(٥)</sup>: ﴿إِنَّ الْكَافِرِينَ إِلَّا فِي غُرُورٍ﴾<sup>(٦)</sup>.

وتختص «أن» المفتوحة بوقوعها موقعَ المفردِ فاعلة، ومبتدأة، ومفعولة،

(١) انظر شرح الكافية لابن مالك ٥٠٤/١، شرح الرضي ٣٥٩/٢.

٤٩ - الوافر، عجزه:

مَنَايَانَا وَدَوْلَةُ آخِرِينَا

نسبه سيبويه لِقَرْوَةَ بن مُسَيِّك المرادي (صحابي مخضرم) انظر الإصابة ٢٢١/٥.

ونسبه ابن يعيش للكُميت. ونسبه بعضهم لعمرو بن قعاس.

الطب: العادة، يقال: ما ذلك بطبي، أي: عادتِي ودِهري. الدولة: الغلبة في الحرب، ويضم الدال: في المال.

المعنى: ما كان سبب قتلنا الجبن، وإنما كان ما جرى به القدر من حضور المنية وانتقال الحال والدولة عنا إلى آخرين.

والشاهد: زيادة «إن» مع «ما» النافية تأكيداً. وهي كافة لها عن العمل كما كانت كافة لـ«ان».

كتاب سيبويه ١٥٣/٣، ٢٢١/٤، المقتضب ٥١/١، ٣٦٤/٢، الخصائص ١٠٨/٣،

المنصف ٢٨/٣، المحتسب ٩٢/١، الكامل ١٩٣، المقتصد ٤٩٢/١، الأضداد لابن

بشار الأنباري ٢٣٣، الروض الأنف ٣٤٤/٢، التبرسة ٤٥٩/١، الوحشيات ٢٨،

الصحاح واللسان (طب)، الأصول ١٧٧/١، شرح ابن عصفور ٥٩٢/١، ٤٨٠/٢.

(٢) أي: وزائدة مع «ما» المصدرية.

(٣) (نحو): ساقطة من ت.

(٤) عطف على «تأتي مؤكدة».

(٥) (كقوله): ساقطة من ت.

(٦) سورة الملك، الآية: ٢٠.

ومجرورة، نحو «أَعَجَبَنِي - أو عِنْدِي، أو كَرِهْتُ - أَنْتَ قَائِمٌ»، أو «عَجِبْتُ مِنْ أَنْتَ كَذَا»، فَيُسَبِّكُ<sup>(١)</sup> منها ومن جُزْأَيَّهَا مُصَدِّرٌ.

وقد تُخَفَّفُ فتعملُ في ضميرِ شأنٍ مُقَدَّرٍ لازمٍ لها، لقوةِ شَبَهِهَا بالفعل، لوقوعها/ موقعِ مصدرِهِ، فلا تُتْلَى إِلَّا في الظاهرِ<sup>(٢)</sup> لِنَقْصِهَا بالتخفيفِ<sup>(٣)</sup>، وشذُّ قوله:

١٥٠ - فَلَوْ أَنْتَ فِي يَوْمِ الرِّخَاءِ سَأَلْتَنِي

(١) د: فينسبك.

(٢) ت، ن، د: (التادر). ومعناه أنها لا تُلغى مطلقاً كما تُلغى المكسورة إذا خففت بل تُلغى في الظاهر لحذف اسمها وهو ضمير الشأن، أما في الحكم والتقدير فهي عاملة. انظر ابن يعيش ٧٣/٨ - ٧٤.

(٣) هذا تحليل منه لعدم إلغائها جملة. وعلمه ابن مالك بقوله: (وأن المفتوحة أشبه بالفعل من المكسورة، لأن لفظها كللف «عَضُ» مقصوداً به الماضي أو الأمر. والمكسورة لا تشبه إلا الأمر ك«جَذُ»، فلذلك أوثرت المفتوحة المخففة ببقاء عملها، لكن على وجه تبين فيه الضعف، وذلك بأن جعل اسمها محذوفاً لتكون بذلك عاملة كلا عاملة. وما يوجب مزيتها على المكسورة أن طلبها لما تعمل فيه من جهة الاختصاص ومن جهة وصليتها بمعمولها. ولا تطلب المكسورة ما تعمل فيه إلا من جهة الاختصاص فضعفت بالتخفيف وبطل عملها غالباً بخلاف المفتوحة). شرح الكافية ٤٩٥/١.

١٥٠ - الطويل، عجزه:

فِرَاقَكَ لَمْ أَبْخَلْ وَأَنْتَ صَدِيقٌ

وهو مما أنشده الفراء ولم يعزه إلى أحد، وأنشده بعده:

فَمَا زُدتُ تَزْوِيجَ عَلَيْهِ شَهَادَةً وَلَا زُدتُ مِنْ بَغْدِ الْحَرَارِ عَتِيقٌ

يخاطب الشاعر فيهما امرأته وقد سأله الطلاق. ويوم الرخاء: أراد به قبل أحكام عقد النكاح، ويشهد لذلك البيت الثاني، الحرار: مصدر حر يحر، أي: صار حراً فالمعنى أن المُتَنَقِّ لا يُرَدُّ إلى العبودية بعد حرية وخلوصه من الرق.

وفي البيت الشاهد شذوذ من وجهين: الأول أنه أعمل «أن» المخففة في الضمير البارز، وثانيهما أن هذا الضمير غير ضمير الشأن، لأنها إذا خففت وجب أن يكون اسمها ضميراً غالباً وأن يكون ضمير شأن.

وأجاز بعضهم إعمالها في المضمر في السعة نحو قولهم: اظن أنك قائم، وأحسب أنه ذاهب. =

ويجوز دخول المخففة على الجمل الاسمية نحو «علمت أن زيد قائم»، وعلى الفعل مع السين أو «سوف» أو «قد» أو «لن» أو حرف النفي، أو فعل غير متصرف، أو دعاء نحو «أَنْ سَيَكُونُ يَنْكَرُ رَبِّي»<sup>(١)</sup>، «أَنْ سَوْفَ يَقُومُ»<sup>(٢)</sup>، «أَنْ قَدْ فَعَلْتُ»، «وَأَلَوْ اسْتَقْنَمُوا عَلَى»<sup>(٣)</sup>، «علمت ألا يقوم»، «وَأَنْ عَسَى أَنْ يَكُونَ قَدْ اقْتَرَبَ أَجَلُهُمْ»<sup>(٤)</sup>،<sup>(٥)</sup> و«أَنَّ عَضَبَ اللَّهِ عَلَيْهَا»<sup>(٦)</sup> لِيَتَمَيَّزَ<sup>(٧)</sup> بذلك عن المصدرية.

### فروع:

والمخففة إما<sup>(٨)</sup> مؤكدة كهذه، أو مصدرية نحو «كرهت أن تقوم» أي:

= قال الرضي: (وهذه رواية شاذة غير معروفة. وأما في الضرورة فجاء في المضمرة فقط).  
المنصف ٣/١٢٨، الإنصاف ١/٢٠٥، المقرب ١/١١١، المفصل ١٦٢، شرح ابن يعيش ٨/٧١، ٧٣، الإيضاح لابن الحاجب ٢/١٨٧، شرح الكافية لابن الحاجب ١٢٥، المغني ٤٧، السيوطي ٣٩، الرضي ٢/٣٥٩، الخزانة ٥/٤٢٦، العيني ٣١١/٢، الهمع ١/١٤٣، الدرر ١/١٢٠، المساعد ١/٣٣٠، الأشموني ١/٢٩٠، اللسان (حرر، صدق).

(١) قوله تعالى: «عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ مِنْكُمْ نَرْثِي» [الزمل: ٢٠].

(٢) (يقوم) ساقطة من الأصل، ت.

(٣) قوله تعالى: «وَأَلَوْ اسْتَقْنَمُوا عَلَى الطَّرِيقِ لَأَسْقَيْنَهُمْ نَارًا عَذَابًا» [الجن: ١٦].

(٤) (أجلهم) ساقطة من ش.

(٥) سورة الأعراف، الآية: ١٨٥.

(٦) سورة النور، الآية: ٩.

قرأ نافع: «أن غضب الله» على أنهما فعل وفاعل. وقرأ يعقوب: «أن غضب الله» على أن «غضب» مبتدأ، واسم الجلالة مضاف إليه، و«عليها» بعده في محل رفع خبر المبتدأ. وقرأ الباقون: «أَنَّ عَضَبَ اللَّهِ» بتشديد النون، ونصب «غضب» على أنه اسم «أن» الناصبة، والجار والمجرور بعدهما خبرها.

النشر ٣/٢١٠، إرشاد المبتدي ٤٦٠، تحاف فضلاء البشر ٣٢٢ - ٣٢٣، الإقناع ٢/٧١١، المذهب ٢/٧٠، السبعة في القراءات لابن مجاهد ٤٥٣.

(٧) د: لِيَتَمَيَّزَ.

(٨) (أما) ساقطة من د.



قِيَامَكَ، وزائدة مع «لَمَّا» نحو ﴿فَلَمَّا أَنْ جَاءَ الْبَيْتَ﴾<sup>(١)</sup>. وبين «لَوْ» والقسم نحو «والله أن لو قُمتَ لَقُمتَ»<sup>(٢)</sup>.

ومفسرة بعد «أَوْحَى» نحو ﴿وَأَوْحَى رَبُّكَ إِلَى النَّفْلِ أَنْ اتَّخِذْ﴾<sup>(٣)</sup>، و«نادى» نحو «نَادَيْتَ فَلَانًا أَنْ افْعَلْ كَذَا»<sup>(٤)</sup>، و«أَرْسَلَ» نحو ﴿إِنَّا أَرْسَلْنَا نُوحًا لَكُمْ قَوْمِهِ أَنْ أَنْذِرْ قَوْمَكَ﴾<sup>(٥)</sup>، ونحوها<sup>(٦)</sup> مما فيه معنى القول لا لفظه<sup>(٧)</sup>.

وقد ثَقُلَ همزتها عينا<sup>(٨)</sup> نحو «أَشْهَدُ عَنْ مُحَمَّدٍ رَسُولِ اللَّهِ»<sup>(٩)</sup>، وقوله:

١٥١ - أَعَنْ تَرَسَّمْتُ مِنْ خَرَقَاءَ مَثْرَلَةٍ

(١) سورة يوسف، الآية: ٩٦. وانظر المغني ص ٥٠.

(٢) منه قوله:

فَاقْسِمُ أَنْ لَوْ التَّقَيْنَا وَأَنْتُمْ لَكَانَ لَكُمْ يَوْمٌ مِنَ الشَّرِّ مُظْلِمٌ

وهي هنا عند ابن عصفور حرف جيء به لربط الجواب بالقسم. انظر المغني ص ٥٠ - ٥١ وفي المغني أن الكوفيين ينكرون «أن» التفسيرية، وأيده ابن هشام. المغني ٤٧.

(٣) سورة النحل، الآية: ٦٨.

(٤) كقوله تعالى: ﴿وَوَدَّوْا أَنْ يَلَگُمُ اللَّبَنَةُ﴾. وانظر المصدر السابق ٤٧.

(٥) من الآية الأولى من سورة نوح.

(٦) الأصل، ش، ت: ونحوهما.

(٧) ذكر ابن هشام خمسة شروط لـ«أن» التفسيرية عند من أثبتها: الأول: أن تسبق بجملة الثاني: أن تتأخر عنها جملة. الثالث: أن يكون في الجملة السابقة معنى القول، الرابع: ألا يكون في الجملة السابقة أحرف القول. الخامس: ألا يدخل عليها جار المغني ٤٨ - ٤٩، وانظر الرضي ٣٨٥/٢.

(٨) عند قيس وتميم وأسد وذلك في «إن» المصدرية، و«أن» المشددة، وتسمى عننة بني تميم.

انظر المغني ١٩٩، شرح ابن يعيش ٧٩/٨، شرح الرضي ٣٨٧/٢.

(٩) انظر المصدرين السابقين.

١٥١ - البسيط، وعجزه:

مَاءُ الصَّبَابَةِ مِنْ عَيْنِكَ مَسْجُومٌ

مطلع قصيدة للذي الرمة (ديوانه ٥٦٧).

وفي بعض المصادر: «توسمت» مكان «ترسمت»، ومعنى ترسمت: تبينت ونظرت، =

وقد تأتي المُشَدَّدَةُ/ بمعنى «لعل» كقوله - تعالى - ﴿وَمَا يُشِيرُكُمْ أَنَّهَا إِذَا جَاءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾<sup>(١)</sup> أي: لعلها<sup>(٢)</sup>.

وتختص «كَأَنَّ» بمعنى التشبيه نحو «كَأَنَّ زَيْدًا أَخوكَ».

كثُر: وكذا «كَأَنَّكَ قَائِمٌ»<sup>(٣)</sup>. جا: لا يُشَبَّهُ<sup>(٤)</sup> الشيء بنفسه، فهي ههنا للشك<sup>(٥)</sup>.

=والأصل فيه: ترسم الدار، أي تعرف رسمها. خرقاء: لقب حبيته «مي» الصباية الشوق. مسجوم: منسكب ومنهمر. والهمزة في «أَنَّ» للاستفهام التقريري، و«أَنَّ» مصدرية، والتقدير: الأجل تُرْسِيكَ دَارَهَا بَكَتْ عَلَيْكَ؟.

والشاهد فيه: قلب همزة «أَنَّ» عيناً، وأصل الرواية: أَلَنْ، وتسمى عننة بني تميم، ويفعل ذلك بنو أسد أيضاً. وقيل في توجيه ذلك أنهم يفعلونه كراهية اجتماع المثليين. قال الرضي: وإنما لم يُعَدِّ المصنف - ابن الحاجب - هذه الأشياء لقلتها وشذوذها. مجالس ثعلب ١٠١، الخصائص ١١/٢، المقرب ١٨١/٢، المغني ١٩٩، السيوطي ١٤٩، الرضي ٣٨٧/٢، الخزانة ٢٩٢/١٠، شرح الشافية ٢٠٣/٣.

(١) سورة الأنعام، الآية: ١٠٩.

(٢) قال الزمخشري: (وتخرج المفتوحة إلى معنى (لعل) كقولهم: ائت السوق أنك تشتري لحماً).

وقال ابن يعيش: (وقيل في قوله تعالى: ﴿وَمَا يُشِيرُكُمْ أَنَّهَا إِذَا جَاءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ أي «لعلها» ويؤيد ذلك قراءة أبي) لعلها، كأنه أبهم أمرهم فلم يجبر عنهم بالإيمان ولا غيره. ولا يحسن تعليق «أَنَّ» بـ «يشعركم» لأنه يصير كالعذر لهم. وقال حطائط بن يعفر:

أرئني جواداً مات هَزْلاً لَأَتْنِي أرى ما تَرَيْنَ أو بخيلاً مُخْلداً

قال المروزقي: هو بمعنى: «لعل» وقد روي: لعلني أرى ما ترين. المفضل وشرحه لابن يعيش ٧٨/٨ - ٧٩. وانظر المغني ٦٠، والمقتصد للجرجاني ٤٩٢/١.

(٣) أي: هي عند الأكثر كذلك للتشبيه إذا كان الخبر مشتقاً.

انظر شرح الرضي ٣٤٥/٢، المغني ٢٥٣، شرح الفريد: ٢٥٠.

(٤) ش: لشبه.

(٥) قال الرضي ٣٤٥/٢: (قال الزجاج: هي للتشبيه إذا كان خبرها جامداً نحو «كَأَنَّ زَيْدًا

أسداً، وللشك إذا كان صفة مشتقة نحو «كَأَنَّكَ قَائِمٌ» لأن الخبر هو الاسم، والشيء لا يشبه بنفسه). ونسب ابن هشام في المغني ٢٥٣ هذا إلى جماعة منهم ابن السيد البطليوسي.

وانظر جواهر الأدب للأربلي ٢٣٤، شرح الفريد ٢٥٠.

قلنا: التقدير: «كَأَنَّكَ شَخْصٌ»<sup>(١)</sup> فالجامدُ والمشتقُ سواءٌ حينئذٍ<sup>(٢)</sup>.  
 قيل: وقد تأتي للتحقيق كقوله<sup>(٣)</sup>: «كَأَنَّكُمْ»<sup>(٤)</sup> بالدُّنْيَا لَمْ تَكُنْ، «كَأَنَّكَ بِاللَّيْلِ  
 وَقَدْ أَقْبَلَ»<sup>(٥)</sup>.

سي: الضميرُ والباءُ زائدانِ<sup>(٦)</sup>، ويُقدَّرُ: كَأَنَّ الدُّنْيَا<sup>(٧)</sup>. قلنا: بل للتشبيه (ولا  
 زيادة)<sup>(٨)</sup> أي: كَأَنَّكُمْ تُبْصِرُونَ<sup>(٩)</sup>، ومنه «كَأَنِّي بَزِيدٌ وَهُوَ أَمِيرٌ»<sup>(١٠)</sup>.

(١) زاد في د: قائم.  
 (٢) أي: فعلى هذا التقدير يكون فيها معنى التشبيه أيضاً. ولذا قال الرضي: والأولى أن يقال:  
 هي للتشبيه أيضاً، والمعنى كأنك شخص قائم، حتى يتغاير الاسم والخبر حقيقة فيصح  
 تشبيه أحدهما بالآخر. شرح الرضي ٣٤٦/٢.  
 وقال المعصام في شرح الفريد ص ٢٥٠: (و«كَانَ» للتشبيه، أي: سواء كان الخبر جامداً أو  
 مشتقاً نحو «كَانَ زَيْدًا قَائِمًا» أي: يشبه زيد رجلاً قائماً. ويستفاد من إدخال حرف التشبيه  
 الشك في القيام).

(٣) في ت، ن، د: (١) وليس هو بحديث.  
 (٤) ن: كأنك. وهو المشهور فيه إذ ورد في جميع المصادر: (كأنك بالدنيا لم تكن، وكأنك  
 بالآخرة لم تزل). انظر شرح ابن عصفور ٤٤٨/١، شرح الرضي ٣٤٦/٢، المغني  
 ٢٥٤، الهمع ١٣٣/١.

(٥) هذا المعنى جمعه ابن هشام في المغني ٢٥٣ تقريباً لا تحقيقاً وعزى القول به للكوفيين، أما  
 التحقيق فقد نسب القول به إلى الكوفيين والزجاجي ومثل له بقوله:  
 فَاصْبَحْ بَطْنٌ مَكَّةَ مُتَشَجِّراً كَأَنَّ الْأَرْضَ لَيْسَ بِهَا هِشَامٌ  
 أي: لأن الأرض، إذ لا يكون تشبيهاً، لأنه ليس في الأرض حقيقة.  
 وانظر شرح الرضي ٣٤٦/٢.

(٦) ت، ن، زائدتان.  
 (٧) قال الرضي ٣٤٦/٢: (وأبو علي يعتقد في مثله زيادة الاسم وحرف الجر حتى تبقى «كَانَ»  
 للتشبيه، أي: كَأَنَّ الدُّنْيَا لَمْ تَكُنْ). وانظر المغني ٢٥٤.

(٨) زيادة من ت، ن، د.  
 (٩) قال الرضي ٣٤٦/٢: (والأولى أن نقول ببقاء «كَانَ» على معنى التشبيه، وألا نحكم بزيادة  
 شيء. ونقول: التقدير: كأنك تبصر بالدنيا، أي: تشاهدها، من قوله تعالى: ﴿فَبَصَّرْتَهُ يَوْمَ  
 عَنْ جُثْيٍ﴾، والجملة بعد المجزور بالياء حال، أي: كأنك تبصر بالدنيا وتشاهدها غير  
 كائنة. ألا ترى إلى قولهم: كأني بالليل وقد أقبل، وكأني بزيد وهو ملك، والياء لا تدخل  
 الجمل إلا إذا كانت أخباراً لهذه الحروف.

(١٠) انظر الهامش السابق.

وتخفف فيجوز إلغاؤها، كقوله:

١٥٢ - كَأَنَّ ظَبْيَةً تَعْطُو إِلَى وَارِقِ السَّلَمِ . . . . .

وقد تَعْمَلُ فِي الْحَالِ كقوله:

١٥٣ - كَأَنَّهُ خَارِجاً مِنْ جَنْبِ صَفْحَتِهِ

١٥٢ - الطويل، وصدره:

ويوما تُوافينا بَوَجْهِ مُقَسَّم

وهو منسوب لصريم الشكري، ولزيد بن أرقم رضي الله عنه، ولأرقم الشكري، ولراشد ابن شهاب الشكري، ولعلباء بن أرقم الشكري، ولابن أصرم الشكري، ولبابت بن صريم الشكري. ونسبه سيبويه للأخير منهم.

تعطو: تتناول. الوارق: المورق من الشجر. السلم: الشجي الكثير الأوراق. يصف امرأة حسنة الوجه، ويشبهها بظبية مخصبة تأتي إلى الشجر الكثير الأوراق فتتناول منه ما تشاء، وذلك ادعى لسمنها وتعام خلقها واستوائها.

وقد روي: «تسطو» مكان «تعطو». و«ناصر» مكان «وارق».

وروي البيت برفع «ظبية» ونصبه وجره. فالرفع على الخبر واسم «أن» المخففة محذوف مقدر، أي: كأنها ظبية. والنصب على أنها اسم «أن» والخبر محذوف منوى، كأنه قال: كأن ظبية هذه المرأة. وأما الجر فعلى إعمال حرف الجر وهو الكاف، و«أن» مزيّدة، والمعنى كظبية.

أما ما ذكره المصنف هنا من إلغاء «كأن» فعلى رواية الرفع، فيكون «ظبية تعطو» جملة اسمية من مبتدأ وخبر، و«كأن» ملغاة لا عمل لها. والوجه الثاني على رواية الرفع ما ذكرته قبل قليل.

وفيه شاهد على رواية الجر على وقوع «أن» الزائدة بين الكاف ومجرورها.

كتاب سيبويه ٢/ ١٣٤، ٣/ ١٦٥، المنصف ٣/ ١٢٨، ابن الشجري ٢/ ٣، الإنصاف ١/ ٢٠٢، التوطئة للشلوين ١٠٠، شرح الكافية لابن مالك ١/ ٤٩٧، شرح ابن عصفور ١/ ٤٣٧، التبصرة ١/ ٢٠٨، الضرائر ٢١٥، الإيضاح لابن الحاجب ٢/ ١٩٨، المقرب ١/ ١١١، ٢/ ٢٠٤، الأصول ١/ ١٨٦، المفصل ٣٠٢، شرح ابن يعيش ٨/ ٨٣.

١٥٣ - من البسيط، عجزه:

سَقَوْدُ شَرِبِ نَسْوُهُ عِثْدَ مُقْتَادٍ

وهو للناطقة الذيباني من معلقة في مدح النعمان والاعتذار له عما بلغه عنه (ديوانه ١٦).

وحديثه في البيت عن الثور الوحشي الذي أنشب قرنه في كلب الصيد. =

وتختص «لكن» بإفادتها استدراك توهم متولد من كلام متقدم<sup>(١)</sup>. ومن ثمَّ وجبَ توسُّطها بين كلامين متغايرين معنى<sup>(٢)</sup> نحو «قام زيد لكنَّ عمرًا لم يقم» أو «لكنَّ عمرًا قاعد» ومنه ﴿وَلَوْ أَرَادْتُمْ كَثِيرًا لَفِشَلْتُمْ﴾<sup>(٣)</sup> إلى ﴿وَلَكِنَّ اللَّهَ سَلَّمَ﴾<sup>(٤)</sup> أي: ولكنَّ (الله)<sup>(٥)</sup> لم يركهم كذلك<sup>(٦)</sup>.

وقد يدقُّ وجه التغاير<sup>(٧)</sup>، كقوله - تعالى -: ﴿وَلَا رَيْبَ لَكَ لَدُو فَضْلِي عَلَى الْآلَاءِ وَلَكِنَّ أَكْثَرَهُمْ لَا يَشْكُرُونَ﴾/ (٨) لا يَشْكُرُونَ<sup>(٩)</sup> فوجه التغاير منافاة ترك الشكر

= السفود: الحديدية التي يشوى عليها اللحم. المفتاد: المطبخ أو المشتوى وهو مكان شوي اللحم. وأراد به مكان النار التي يشوى عليها اللحم. والمعنى: كان مذاره (قزنة) سفود منسي عند موضع نار الشيء: أي: عند مُشْتَوَى اللحم.

والشاهد فيه: نصب «خارجا» على الحال، والعامل ما في «كان» من معنى التشبيه. الخصائص ٢/ ٢٧٥، ابن الشجري ١/ ١٥٦، ٢/ ٢٧٧، المقتصد ١/ ٤٥٢، مجاز القرآن ٢/ ١٣٢، الاقتضاب ٢٩٩، الأضداد لابن بشار الأنباري ٣٥٠، التنبيه على شرح مشكلات الحامسة ٣٧٠، مقاييس اللغة (سغد، فاد) اللسان (فاد) الأشباه والنظائر للسيوطي ٣/ ٢٤٢، الخزانة ٣/ ١٨٥.

- (١) انظر الرضي ٢/ ٣٤٦.
- (٢) أي: في النفي والإثبات. والمقصود التغاير المعنوي لا اللفظي. وانظر الرضي ٢/ ٣٦٠.
- (٣) سورة الأنفال، الآية: ٤٣.
- (٤) في نفس الآية.
- (٥) (الله) ثابتة في ش وحدها.
- (٦) أي: لم يركهم كثيراً. وانظر الرضي ٢/ ٣٦٠، وشرح ابن يعيش ٨/ ٨٠.
- (٧) أي: بين النفي والإثبات. قال الرضي: ولا يلزم التضاد بينهما تضاداً حقيقياً، بل يكفي توافيقهما بوجه ما. شرح الرضي ٢/ ٣٦٠.

(٨) في جميع النسخ: «أكثر الناس». ووقع مثله في شرح الرضي ٢/ ٣٦٠. وقوله تعالى: ﴿وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَشْكُرُونَ﴾ وقع في قوله تعالى: ﴿كَلِمَاتٍ تَرَىٰ إِلَىٰ آلِ الَّذِينَ خَرَجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ وَهُمْ أُلُوفٌ حَذَرَ الْتَوْبَةِ فَقَالَ لَهُمْ اللَّهُ مُوتُوا ثُمَّ أَعْيَاهُمْ إِنَّكَ اللَّهُ لَذُو فَضْلٍ عَلَى النَّاسِ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَشْكُرُونَ﴾ [البقرة: ٢٤٣]. وفي قوله تعالى: ﴿اللَّهُ أَكْبَرُ جَمَلَكُمْ أَيْلَ لِقَاتِكُمْ فِيهِ وَالنَّهَارُ مُبْعِثٌ إِنَّكَ اللَّهُ لَذُو فَضْلٍ عَلَى النَّاسِ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَشْكُرُونَ﴾ [غافر: ٦١].

- (٩) سورة النمل، الآية: ٧٣.
- (١٠) في شرح الرضي ٢/ ٣٦٠: (فإن عدم الشكر غير مناسب للإفضال، بل اللائق به أن يشكر المفضل).

لذي الفضل، فَحَسُنَ الاستدراك<sup>(١)</sup>.

ويجوز العطف على محل اسميها<sup>(٢)</sup>. (قيل)<sup>(٣)</sup>: وأن تَدْخُلَ معها اللام<sup>(٤)</sup> كـ«إن»، قال:

١٥٤ - . . . . . وَلَكُنِّي مِنْ حُبِّهَا لَعَمِيذُ  
وَقَدَّرَهُ بَعْضُهُمْ «وَلَكِنْ إِنِّي»<sup>(٥)</sup>،<sup>(٦)</sup>.

(١) أي: بالرفع. وقد تقدم هذا في ص ٣٦٠.

(٢) (قيل): ساقطة من الأصل.

(٣) (اللام) ساقطة من د. والمراد لام الابتداء.

١٥٤ - من الطويل وصدره:

يلومونني في حب ليلي عواذلي

وهو مجهول القائل. قال ابن النحاس: (أن هذا البيت لا يعرف قائله ولا أوله أنشده الكوفيون ولم يذكروا له صدرًا، ولا ذكروا له سابقًا أو لاحقًا، ولهذا تضافرت كلمة البصريين على إنكاره).  
ورواية ابن مالك:

ولكنني من فعلها لعميد

ورواية الفراء: (لكميد). وكذا رواه الجوهري.

العميد: من عمده المرض، أي: أفدحه.

والشاهد فيه: دخول اللام في خبر (لكن). وهو جائز عند الكوفيين. أما البصريون فلم يجيزوا ذلك وحجتهم أن البيت لا يعرف له قائل ولا تنمة ولا نظير، أو شاذ أو يوجه بأن أصل «لكنني»: لكن إنني، فخفف بحذف الهمزة من «إن» والنون من «لكن» للسكتين، كما خففت «لكننا هو الله» بالاتفاق بحذف الهمزة، وأصله: لكن أنا. أو يحمل على زيادة اللام في «لعميد».

الإنصاف ٢٠٩/١، المغني ٣٠٧، ٣٨٥، السيوطي ٢٠٦، العيني ٢٤٧/٢، الرضي ٢/٣٥٨، الخزانة ٣٦١/١٠، معاني الفراء ٤٦٦/١، الإيضاح لابن الحاجب ٤٧٨/١، شرح ابن عصفور ٤٣٠/١، اللامات ١٧٧، شرح الكافية لابن مالك ٤٩٢/١، شرح التسهيل له ٦٩/١، الفصل ٢٩٤، شرح ابن يعيش ٦٢/٨.

(٤) غير الأصل، ت: أني.

(٥) انظر مصادر الشاهد السابقة.

(٦) سورة الأنفال، الآية: ٤٣.

ويجوزُ معها الواوُ، نحو «ولَئِنَّ اللهَ سَلَّمَ»<sup>(١)</sup>. وَتُحَقِّقُ قَتْلَعَى حَتْمًا<sup>(٢)</sup>.  
وتختصُّ «ليت» بمعنى التمني. ويصحُّ تعليقُهُ بالمُسْتَحِيلِ<sup>(٣)</sup> عكسَ الترجي<sup>(٤)</sup>.  
وأطرَادِ جَوَازِ نَصْبِ جُزْأَيَّهَا في نحو:  
١٥٥ - يَا لَيْتَ<sup>(٥)</sup> أَيَّامَ الصَّبَا رَوَّاجِعَا

(١) أجاز يونس والأخفش إعمالها مخففة. فقال الرضي ٢/ ٣٦٠: (ولا أعرف به شاهداً) وقال السهيلي في نتائج الفكر ٢٥٧: (على أن الأستاذ أبا القاسم بن الرماك - رحمه الله تعالى - قد أفادني رواية عن يونس أنه حكى الإعمال في «لكن» مع تخفيفها. وكان أبو القاسم - رحمه الله تعالى - يستغرب هذه الرواية، حين ذاكزني بها متعجباً منها. وكان إماماً في هذه الصناعة، رحمه الله تعالى).  
وانظر المغني ٣٨٥، وشرح الفريد ٢٥٢، والمقتضب ٥١/١، والبحر المحيط ٦١/١، وشرح ابن يعيش ٨٠/٨.

(٢) كما في قوله:  
فيا ليت الشباب يعود يوماً فأخبره بما فعل المشيب  
وهو الغالب فيها، وتعليقه بالمكن أقل. انظر العيني ٣٧٥ - ٣٧٦، وشرح الوافية لابن الحاجب ٦٤٠، والمقرب ١٠٦/١.

(٣) أي: في «لعل».  
١٥٥ - الرجز نسب للمعجاج (ملحقات ديوانه ص ٨٢)، ولم ينسبه سيبويه، ونسبه ابن يعيش لرؤية بن المعجاج وقبلة:

إِذْ كُنْتُ فِي وادي العَقِيقِ رَائِعًا

والشاهد فيه: نصب المبتدأ والخبر بليت، وذلك على مذهب الفراء. والكسائي يقدر هنا «كان» محذوفة مع اسمها و«رواجع» خبرها، والجملة من «كان» واسمها وخبرها في محل رفع خبر «ليت» والتقدير: يا ليت أيام الصبا كانت رواجعاً واعترض عليه بأنه يشترط لكثرة حذف «كان» تقدم «إن» أو «لَوْ» الشرطيتين. وقدره سيبويه: رواجعاً لنا. أي على حذف الخبر، وهو الجار والمجرور، وعلى أن «رواجعاً» حال. قال سيبويه: (كأنه قال: يا ليت لنا). وأجاز ابن يعيش أيضاً تقديره ب«أقبلت رواجعاً» وهو كسابقه على حذف الخبر وهو جملة «أقبلت» و«رواجعاً» حال:

كتاب سيبويه ١٤٢/٢، طبقات فحول الشعراء ٦٥، شرح ابن عصفور ١/ ٤٢٥، الخزانة ١٠/ ٢٣٤، المغني ٣٧٦، السيوطي ٣٣٦، الأصول ١/ ١٨٨، المفصل ٢٨، شرح ابن يعيش ١/ ١٠٣، ١٠٤، ٨٤/٨، الهمع ١/ ٣٤، الدرر ١/ ١١٢، الأشموني ٢/ ٢٧٠.

(٤) ساقطة من ش.

بص: نَصَبُ الثاني بالحالِية<sup>(١)</sup>. ي: بَلْ بِكَانَ مُقَدَّرَةٌ<sup>(٢)</sup>. فر: بَلْ بِهَا كَدَمَتَيْتُ، وَطَرَدَهُ بَعْضُ أَصْحَابِهِ فِي أَخَوَاتِهَا لِذَلِكَ<sup>(٣)</sup>.  
وتختص (لعل) بإفادة الترجي في كلامنا<sup>(٤)</sup>. يه: وفي كلام الله دعاء لنا إليه، كقوله: ﴿وَأَفْعَلُوا الْخَيْرَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾<sup>(٥)</sup>.  
سي<sup>(٦)</sup>. ث<sup>(٧)</sup>: بل للتعليل<sup>(٨)</sup>. قلنا: لا يستقيم في ﴿لَعَلَّ السَّاعَةَ تَكُونُ قَرِيْبًا﴾<sup>(٩)</sup>. وقيل: بل من الله للقطع<sup>(١٠)</sup>.

- (١) انظر الكتاب ١٤٢/٢، المغني ٣٧٦، شرح ابن عيش ٨/٨٤، شرح ابن عصفور ١/٤٢٥، الرضي ٣٤٧/٢.
- (٢) انظر ما ذكرته في الكلام على البيت الشاهد، ومغني اللبيب ٣٧٦، وشرح الرضي ٢/٣٤٧، وشرح ابن عيش ٨/٨٤.
- (٣) انظر الرضي ٣٤٧/٢، المغني ٣٧٦، شرح ابن عصفور ١/٤٢٥، شرح ابن عيش ٨/٨٤.
- (٤) الترجي: توقع أمر محبوب. وتكون للإشفاق، وهو توقع أمر مخوف.  
قال سيبويه ١٤٨/٢: (وإذا قلت: لعل، فانت ترجوه أو تخافه). وقال في ٢٣٣/٤: (ولعل، وعسى: طمع وإشفاق). وانظر جواهر الأدب للأريلي ٢٣٤، شرح الجامي ٧٦٤، المقرب ١/١٠٦، الرضي ٣٤٦/٢.
- (٥) سورة الحج، الآية: ٧٧.  
قال الرضي ٣٤٦/٢: والحق ما قال سيبويه، وهو أن الرجاء أو الإشفاق يتعلق بالمخاطبين، وإنما ذلك لأن الأصل ألا تخرج عن معناها بالكلية. فلعل منه تعالى هل لنا على أن نرجو أو نشفق، كما أن «أو» المفيدة للشك إذا وقعت في كلامه تعالى كانت للتشكيك والإيهام لا للشك. تعالى الله عنه.
- (٦) في الأصل: مي.
- (٧) في ش، ن، د: ب. وفي حاشية نسخة ت إشارة إلى أنها (ن) في نسخة.
- (٨) انظر الرضي ٣٤٦/٢.
- (٩) سورة الأحزاب، الآية: ٦٣.
- قال الرضي في الموضع السابق: (فقال قطرب وأبو علي معناها التعليل، فمعنى «وأفعلوا الخير لعلكم ترحون» أي: لترحوا. ولا يستقيم ذلك في قوله تعالى: ﴿وَمَا يَذْكُرُ لَعَلَّ السَّاعَةَ قَرِيْبًا﴾. إذ لا معنى فيه للتعليل).  
وانظر شرح ابن عيش ٨٥ - ٨٦.
- (١٠) ورده الرضي في الموضع السابق بقوله: ولا يطرد ذلك في قوله تعالى: ﴿لَعَلَّكُمْ يَتَذَكَّرُونَ أَوْ يَخْشَوْا﴾. إذ لم يحصل من فروع التذكر. وأما قوله: ﴿وَأَمَّا نَّتْ بِهِ بَيِّنًا لِّشَرِّهِ﴾ فتوبة يأس لا معنى تحتها. ولو كان تذكرًا حقيقياً لقبل منه).



وقد تدخل على «أن» المفتوحة تشبيهاً بـ«عسى» كـ«لعل أن زيداً كذا»<sup>(١)</sup>.  
وقد تنصب الجزأين<sup>(٢)</sup>. وشذ الجزأ بها كقوله:  
١٥٦ - لعل أبي المغوار منك قريب

(١) هذا عند الأخفش. قال الزمخشري: (وقد أجاز الأخفش: «لعل أن زيداً قائم» قاسها على «ليت» وقد جاء في الشعر:  
لعلك يوماً أن تُليماً مُليمةً عليك من اللاتي يدعُك أجدعاً  
قياساً على «عسى»). وقال الرضي: (وأجاز الأخفش قياس «لعل» في مجيء «أن» المفتوحة بعدها على «ليت» نحو «لعل أن زيداً قائم» ولم يثبت).  
انظر المفصل وشرح ابن يعيش ٨٦/٨ - ٨٧، والرضي ٣٤٧/٢.  
(٢) عند بعض أصحاب الفراء كما مر في ص ٣٧٦. وفي المغني ٣٧٧، (وزعم يونس أن ذلك لغة لبعض العرب وحكي: «لعل أباك منطلقاً» وتأويله عندنا على إضمار «يوجد» وعند الكسائي على إضمار «يكون».)  
١٥٦ - من الطويل، صدره:

فقلْتُ ادْعُ أُخْرَى وارفع الصَّوْتُ جَهْرَةً

وهو لكعب بن سعد الغنوي في رثاء أخيه أبي المغوار.  
والشاهد: جر «أبي المغوار» بـ«لعل» وهي لغة عقيل. وقد أنكر ذلك أبو علي الفارسي وقال:  
(لا دليل في ذلك، لأنه يحتمل أن الأصل لعله لأبي المغوار منك جواب قريب، فحذف موصوف «قريب» وضمير الشأن ولام «لعل» الثانية تخفيفاً، وأدغم الأولى في لام الجر، ومن ثم كانت مكسورة، ومن فتح اللام فهو على لغة من يقول: المال لزيد).  
قال في المغني: (وهذا تكلف كثير، ولم يثبت تخفيف «لعل» ثم هو عجوج بنقل الأئمة أن الجر بـ«لعل» لغة قوم بأعيانهم).  
ورواية أبي علي القالي:

لعل أبا المغوار

وهو كذلك في جمهرة أشعار العرب.  
قال في الخزانة: أوردته شاهداً على أن «لعل» في لغة عقيل جارة. ولهم في لامها الأولى الإنبات والحذف، وفي الثانية الفتح والكسر.  
وممن حكى هذه اللغة أبو زيد والأخفش والفراء.  
الأصمعيات ٩٦، جمهرة الأشعار ١٣٣، اللامات ١٤٨، شرح ابن عصفور ٤٢٦/١،  
أماله القالي ١٤٧/٢، المغني ٣٧٧، ٥٧٦، سر الصناعة ١٤٩، (مخطوطة دار الكتب برقم ١٢٠ لغة). العيني ٣٤٧/٣، الخزانة ٤٢٦/١٠.



«كُنِي» و«حَتَّى» (وسائرها)<sup>(١)</sup>. قلنا: الظاهر خلافه<sup>(٢)</sup>.

وقيل: (هي)<sup>(٣)</sup> من السماعي المقيس كرفع الفاعل، فكل ما حصل به الثقلان<sup>(٤)</sup> عَمِلَ.

وتختص «أَنْ» بِأَنْ<sup>(٥)</sup> التي عَمِلَ فيها العلم وما في معناه مؤكدة حيث لا ناصبة<sup>(٦)</sup> نحو «عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ»<sup>(٧)</sup>. وفي حكمه الظن بمعنى القطع. فإن احتمل المعنيين جاز الوجهان بحسبهما كقوله: «وَحَسِبُوا أَلَّا تَكُونَ فِئْتَةً فَمَوًّا»<sup>(٨)</sup> رفعاً ونصباً.

(١) زيادة من ن، د.

ومذهب الخليل أن الناصب «أَنْ» وحدها، ففي «لَنْ» و«أَذَنْ» هي مركبة مع «لَا» و«إِذْ» كما في إحدى الروايتين عنه، وقد فصلت ذلك في الهامش السابق. وأما في سائر الأدوات فالناصب عنده «أَنْ» المقدرة بعدها. وعند الجمهور أن الأربعة الأول تنصب بنفسها وهي: «أَنْ، لَنْ، أَذَنْ، كَي» والخمسة الباقية تنصب بإضمار «أَنْ». انظر الرضي ٢/٢٣٩، شرح المقدمة لابن بابشاذ ١/٢٢٧، شرح ابن يعيش ٧/١٥، الأشموني ٣/٢٠٩، ٢٢٥.

(٢) ن، د: خلاف التركيب.

(٣) (هي) ساقطة من الأصل، ت. وفي د: بل هي.

(٤) المراد نقل الفعل إلى حالي الاستقبال والانصباب مصدرأ، ونقله إلى الاستقبال وإلى معاني تلك الحروف كما تقدم.

(٥) ن: يكون.

(٦) العبارة في ش: (وتختص «أَنْ» بتحتم إلغائها حيث عَمِلَ فيها العلم وما في معناه، إذ هي مؤكدة حيث لا). والظاهر أنها مما صحح المصنف حين قراءتها عليه. وانظر الرضي ٢/٢٣٤.

(٧) سورة المزمل، الآية: ٢٠.

(٨) سورة المائدة، الآية: ٧١.

قرأ أبو عمرو ويعقوب وحزمة والكسائي وخلف: أَلَّا تَكُونَ فِئْتَةً «برفع» تكون على أَنْ «أَنْ» مخففة من الثقلية، واسمها ضمير الشأن.

وقرأ الباقون: «أَلَّا تَكُونَ» ينصب «تَكُونَ» على أَنْ «أَنْ» ناصبة للمضارع، انظر الإقناع ٢/٦٣٥، إرشاد المبتدي ٢٩٩، النشر ٣/٤٤، الإنحاف ٢٠٢.

وبتحتّم<sup>(١)</sup> عَمَلُهَا حَيْثُ لَا مَانِعَ كَالْمَتَصَدِّرَةِ فِي «أَنْ تَقَوْمَ خَيْرٌ لَكَ»، وَفِي نَحْوِ «يُعِجِبُنِي أَنْ تَقَوْمَ» وَنَحْوِ ذَلِكَ.

وَشَدُّ الْجَزْمِ بِهَا<sup>(٢)</sup> كَقَوْلِهِ:

١٥٧ - أَبَتْ قُضَاعَةُ أَنْ تَعْرِفَ لَكُمْ نَسَبًا

وقوله:

١٥٨ - إِذَا جَاذَبَ الدُّنْيَا عَلَيْكَ فُجْذُ بِهَا عَلَى النَّاسِ طُرًّا قَبْلَ أَنْ تَتَفَلَّتَ

(١) أي: وتختص بتحتّم. عطف على «وتختص أن... الخ».

(٢) إجازة الكوفيين. انظر التسهيل ٢٢٩ والأشمنوني ٢١٣/٣ والهمع ٣/٢.

١٥٧ - البسيط، وعجزه:

وابنا نزار فأنتم بيضة البلد

وهو للراعي (ديوانه ٣١. وهو عبيد بن حصين بن جندل) وسمي الراعي لكثرة صفته للابل وحسن نعتة لها. وهو شاعر فحل من شعراء الإسلام. انظر في ترجمته طبقات ابن سلام ٥٠٢، الشعر والشعراء ٩٤، الخزانة ٥٠٤/١ (بولاق). وجاء في جميع المصادر (تأبي). وأما (ابت) كما ذكره المصنف فلم أجدها.

والشاهد: جزم الفعل (تعرف) به «أن» المصدرية. وهو شاذ عند البصريين وإجازة الكوفيين وهو عند ابن عصفور شاهد على حذف الفتحة التي هي علامة إعراب من آخر الفعل المضارع. وروي (لم تعرف) و(أن ترضى) ولا شاهد فيه عليهما.

الخصائص ٥٧/١، ٤٧، ٣٤١/٢، طبقات ابن سلام ٥٠٤، أخذاد السجستاني ١٧، المعاني الكبير ٥٧٦، أمالي المرتضى ٨/٢، العملة لابن رشيقي ١٨٩/٢، مجمع الأمثال ١/١٩٢، الضرائر ٨٩، اللسان (بيض)، الحيوان للجاحظ ٣٣٦/٢، ٣٣٦/٤، المضاف والمنسوب ٤٩٦.

١٥٨ - لم أجدها لهذا البيت ذكر في أي من المراجع، وهو من الطويل.

طرا: جميعاً. قال في الصحاح (طرر): (وقولهم: جازوا طرا، أي جميعاً). ومعنى البيت ظاهر.

والشاهد فيه كالذي في سابقه، وهو جزم المضارع (تتفلت) به «أن» وهو شاذ وقد أجازوه الكوفيين، وله شواهد غير ما ذكره المصنف، منها:

إِذَا مَا غَدَوْنَا قَالَ وَلَدُنَا أَهْلُنَا تَعَالَوْا إِلَى أَنْ يَأْتِيَنَا الصَّيْدُ نَحْطِبُ  
ومنها: =

وتختص «لَنْ» بتأييد النفي<sup>(١)</sup>. كثر: وهي مفردة<sup>(٢)</sup>.

ل: بل مركبة من «لا» و«أَنْ» حَذَفَتِ الهمزة تخفيفاً، والألف للساكنين<sup>(٣)</sup>. قلنا: إذَنْ لم يَجْزْ تقديم معمولٍ فعلها عليها في نحو «زيداً لَنْ اضربَ» كما يمتنع في «أَنْ»<sup>(٤)</sup>.

وشدَّ الجزم به كقوله:

١٥٩ - واغْلَمْ أَنِّي لَنْ تُصِيبَنِي مُصِيبَةٌ مَدَى الدهرِ إِلَّا قد أَصَابَتْ قَتَى قُبْلِي

= أحاذرُ أَنْ تُغْلَمْ بها فترُدها فترَكْهَا تُفْلًا عليَّ كما هيَا

وعن أبي عبيدة واللحياني من البصريين أن الجزم بها لغة بني صباح.

انظر الهمع ٣/٢ والأشُموني ٣/٢١٤.

(١) «لَنْ» حرف نفي تختص بالمضارع وتخلصه للاستقبال وتنصبه. هذا مذهب جمهور

النحويين، فهي لا تفيد تأييد النفي ولا تأكيد عندهم.

وزعم الزخشي في أنموذجه إلى أنها لتأييد النفي، وفي مفصله إلى أنها لتأكيد النفي، والحاامل له على ذلك اعتقاده امتناع رؤية الله - تعالى - يوم القيامة، كما هو اعتقاد المعتزلة خلافاً لجمهور المسلمين. ومن أدلتهم في ذلك قوله تعالى لموسى: ﴿لَنْ رَظَى﴾. وقد رد ادعاؤه التأييد في «لَنْ» بأنه لا دليل عليه، وبأنها لو كانت تفيد التأييد للزم التناقض بذكر «اليوم» في قوله تعالى: ﴿لَنْ أَكَلِمَ الْيَوْمَ إِسِيًّا﴾ والتكرار في قوله تعالى: ﴿وَلَنْ يَسْمَوْهُ أَبَدًا﴾، وبالتفيد في قوله تعالى: ﴿لَنْ أَبْرَحَ الْأَرْضَ حَتَّى يَأْذَنَ لِىَ آلِي﴾.

أما قول الزخشي: أنها تفيد التأكيد، فقد وافقه عليه كثير من النحويين، انظر أنموذج الزخشي ١٠٢ المفصل ٣٠٧ الكشاف ٤/١٠٣ شرح الكافية لابن مالك ٣/١٥٣١، شرح الرضي ٢/٢٣٤، شرح الجامي ٦٣٠، الهمع ٣/٢، المقتضب ٦/٢، الأشُموني مع الصبان ٣/٢٧٨، شرح الفريد ٢٢٠.

(٢) انظر الكتاب ٣/٥، الرضي ٢/٢٣٥، المغني ٣٧٤، الأشُموني ٣/٢١٠، شرح ابن يعيش ١٥/٧.

(٣) تقدم تخريج قول الخليل من كتاب سيبويه في ص ٣٧٩.

(٤) هذا ما رد به سيبويه قول الخليل، واستدل به على بساطتها. الكتاب ٣/٥.

١٥٩ - لم أجد هذا البيت فيما تيسر لي الرجوع إليه، وهو من الطويل. وقد حكى بعضهم الجزم بـ«لَنْ» لغة، وأنشد عليه:

لَنْ يُجِيبَ الْآنَ مِنْ رَجَائِكَ مَنْ حَرَّكَ مِنْ دُونِ بَابِكَ الْخَلْقُ

انظر الهمع ٢/٤ والأشُموني ٣/٢١٠.

وتختص «إذن» باشتراط أمرين: أحدهما<sup>(١)</sup> ألا يَتَعَمَّدَ لاحقها على سابقها فتَضَعُفُ بمصيرها حشواً. واعتمادُهُ إمَّا بكونه<sup>(٢)</sup> خبراً (عنه)<sup>(٣)</sup> نحو «زيدٌ إذن يُكْرِمُكَ» فَيَبْدُو النصبُ بها كقوله:

١٦٠ - لَا تُشْرِكُنِي فِيهِمْ<sup>(٤)</sup> شَطِيرَا

إِنِّي إِذْنُ أَهْلِكَ أَوْ أَطِيرَا

أو بكونه جواباً له شرطاً<sup>(٥)</sup>، نحو «إِنْ تَأْتِنِي إِذْنُ أُكْرِمُكَ» فَيُلغى إِلَّا شاذّاً كقوله:

١٦١ - اَرْجُزْ حِمَارَكَ لَا يَرْتَعُ بَرَوْضَتِنَا إِذْنُ تُرَدُّ وَقَيْدُ الْعَيْرِ مَكْرُوبٌ

(١) الأصل: أحدها.

(٢) ش: أن يكون.

(٣) (عنه) ساقطة من الأصل.

(٤) ش، ن: بينهم.

١٦٠ - الرجز نسب لرؤية بن العجاج وليس في ديوانه، وقال البغدادي: لم ينسبه أحد إلى قائل.

الشطير: الغريب. وقال الأصمعي: البعيد. أطير: أذهب بعيداً أو أحلق في الجو.

والشاهد فيه: نصب «أهلك» به «إذن» مع أنه خبر لما قبلها وهو «إني»، وهو شاذ. وقد خرج الفراء وغيره على أن خبر «أن» محذوف، و«إذن» واقعة في صدر الجملة، لأن جملة «إذن أهلك» مستأنفة، وتقدير الكلام: لا أستطيع ذلك إذن أهلك أو أطيرا. فأجروا نصبه على القياس لأن شرطه متحقق. وهناك توجيهات أخرى ذكروها في البيت.

الإنصاف ١/١٧٧، المقرب ١/٢٦١، الرضي ٢/٢٣٨، الخزانة ٨/٤٥٦، المغني ٣١،

السيوطي ٢٦، العيني ٤/٣٨٣، شرح الكافية لابن مالك ٣/١٥٣٧، الإيضاح ١/٢٠٨،

معاني الفراء ١/٢٧٤، ٢/٣٣٨، أساس البلاغة وصحاح الجوهري ولسان العرب

(شطر).

(٥) أي: في حال كون السابق شرطاً.

١٦٧ - من البسيط، لعبد الله بن عمنه الضبي (إسلامي مخضرم شهد القادسية).

انظر الإصابة ٤/١١٥) ورواية سيبويه:

أررد حمارك لا تُشْرِكُ سَوِيئُهُ إِذْنُ يُرَدُّ وَقَيْدُ الْعَيْرِ مَكْرُوبٌ

وقوله: «ترد» كذا ضبطت في الأصل وغيره. وهي في جميع المصادر «يرد» بالياء. العير:

الحمار، للوحشي والأهلي منه، والجمع أعيار ومعيوراء وعيورة. الروضة: الأرض=

في رواية نصب «ترد»، لكن الرفع أشهر<sup>(١)</sup>.

أو جواباً له قسماً، نحو «والله أكرمك»، ومنه قوله:

١٦٢ - لئن عاد لي عبد العزيز بمثلها وأمكنني منها إذن لا أفيئها  
بالفاء.

= ذات الخضرة، وقيل: موضع اجتماع الماء، وقيل: عشب وماء. مكروب: مداني مقارب، أي: مضيق عليه حتى لا يقدر على الخطو.

والشاهد: أعمال «إذن» ونصبها ل«ترد» مع أنه معتمد على سابقها بكونه جواباً له. والرفع جائز على إلغاء «إذن» لما ذكر ولأن معنى الفعل على الحال. وحروف النصب لا تعمل إلا فيما خلص للاستقبال. وقد جاءت الرواية بالرفع، وهي أشهر من رواية النصب، كذا عند المصنف، لكن ما ذكره سيبويه خلاف ذلك فليس ما بعد «إذن» بمعتمد على ما قبلها عنده لأن ما بعدها منقطع عما قبلها لاستغناؤه. قال: (ومن ذلك أيضاً قولك: إن تأتي إيتك، لأن الفعل هنا معتمد على ما قبل «إذن». وليس هذا كقول عنة الضبي:

أردد حمارك لا تنزع سويته اذن يرد وقيد العير مكروب  
من قيل أن هذا منقطع من الكلام الأول وليس معتمداً على ما قبله، لأن ما قبله مستغن).  
كتاب سيبويه ١٤/٣، المقتضب ١٠/٢، الأصمعيات ٢٦٧، المفضليات ٣٨٣، شرح  
الحماسة للمرزوقي ٥٨٦، الرضي ٢٣٨/٢، الخزانة ٤٦٢/٨، ابن يعيش ١٦/٧،  
التبصرة ٣٩٦/١، المقتصد ١٠٥٧/٢، الحماسة ١٦٥/١، جمهرة اللغة (برك)، اللسان  
(كرب، سوي).

(١) كذا ضبطت في الأصل بتخفيف «لكن».

١٦٢ - الطويل، لكثير عزة (ديوانه ٧٨/٢ ط الجزائر).

أفيلها: لا أفيل رأيي فيها، من قال رأي، إذا لم يصب والفيلولة ضعف الرأي. ويروي: أفيلها - بالفاء - كما في سيبويه وغيره. والإقالة أصلها في البيع، وهو فسحه ورد المبيع. والشاعر يمدح عبد العزيز بن مروان. وكان قد جعل لكثير أن يتمنى عليه، فتمنى أن يجعله عاملاً مكان عامل كان كاتباً له - وكان كثير أمياً - فاستجعله عبد العزيز وأبعده. وقيل: بل أعطاها جائزة فاستقلها فرداها عليه، ثم ندم على ما كان منه. فالضمير في (بمثلها) للامنية، وفي (لا أفيلها) راجع إلى خطة الرشيد المذكورة في بيت سابق، وهي الامنية التي يريدتها. الشاهد: رفع «أفيلها» على إلغاء «إذن» لعدم تصدرها بوقوع الفعل الذي بعدها جواباً للقسم. كتاب سيبويه ١٥/٣، الجمل ٢٠٥، المقتصد ١٠٥٥/٢، الإيضاح لابن الحاجب ٢٦٣/٢، العيني ٣٨٢/٤، الرضي ٢٣٩/٢، الخزانة ٤٧٣/٨، ٤٤٧/٨، شرح ابن يعيش ١٣/٩، ٢٢، المغني ٣٠.

وثانيهما ألا يكون فعلها حالاً، كقولك لمن يُحدثك: «إِذْنُ أَطْنُكَ صَادِقاً»،  
لِضْغَفٍ شَبَّهَهَا حَيْثُ بَدَأَ «أَنْ»<sup>(١)</sup>.

فمتى ارتفع هذان المانعان وجب النصب بها، كقولك لمن يَتَوَعَّدُكَ: «إِذْنُ أَقْتُلُكَ» أو نحوهِ.

فإن جاءت معطوفة واحتمل ما بعدها الارتباط بالسابق والاستئناف فالوجهان  
بحسب التقديرين، ومن ثم قرئ: «وَإِذَا لَا يَلْبَثُونَ»<sup>(٢)</sup> بحذف النون<sup>(٣)</sup>  
وإثباتها<sup>(٤)</sup>.

ويلزمها معنى الشرط عاملة وملغاة<sup>(٥)</sup>. وقيل: بل قد تُجَرَّدُ، كقوله - تعالى - :  
«إِذَا لَأَذْنُكَ»<sup>(٦)</sup>. قلنا: بل مُقَدَّرٌ، أي: لَوْ رَكَنْتَ لَأَذْنُكَ<sup>(٧)</sup>.

(١) قال ابن بابشاذ ١/١٣٣: (ومثال فعل الحال الذي لا تعمل فيه «إِذْن» أن يُحدثك إنسانٌ  
بحديث فتقول في الحال: إذن أظنك صادقاً، وأذن أكذبك، لأن فعل الحال يشبه الأسماء  
فلا تعمل فيه النواصب والجوازم شيئاً). وانظر الرضي ٢/٢٣٦، ٢٣٧، وشرح الكافية  
لابن مالك ٣/١٥٣٥.

(٢) «وَإِذَا لَا يَلْبَثُونَ يَلْفَكَ إِلَّا قَلِيلًا» [الإسراء: ٧٦].

(٣) (النون) ساقطة من د.

(٤) (ورد الحذف في قراءة شاذة منسوبة لأبي بن كعب وعبد الله بن مسعود).

مختصر ابن خالويه ١٧٢، البحر المحيط ٦/٦٦ وقال سيبويه ٣/١٣: (ويلغنا أن هذا الحرف  
في بعض المصاحف «وَإِذَا لَا يَلْبَثُونَ يَلْفَكَ إِلَّا قَلِيلًا» وسمنا بعض العرب قرأها فقال:  
وإذن لا يلبثوا). وقال ابن مالك في شرح الكافية ٣/١٥٣٦: (ولو قدم عليها حرف عطف  
جاز الغاؤها وإعمالها، والغاؤها أجود، وهي لغة القرآن التي قرأ بها السبعة في قوله تعالى:  
«وَإِذَا لَا يَلْبَثُونَ يَلْفَكَ إِلَّا قَلِيلًا» وفي بعض الشواذ «لا يلبثوا» بالنصب). وانظر الرضي  
٢/٢٣٨.

(٥) في الكتاب ٤/٢٣٤: (وأما «إِذْن» فجواب وجزاء) وانظر الرضي ٢/٢٣٦.

(٦) سورة الإسراء، الآية: ٧٥.

(٧) ش: (إذن لأذنتك).

والإشارة في هذا إلى الآية السابقة لهذه الآية، وهي قوله تعالى: «وَلَوْ لَا أَنْ تُبَيِّنَنَّكَ لَقَدْ كِدْتَ  
تَرَكُّنَ إِلَيْهِمْ شَيْئًا قَلِيلًا»، وانظر الرضي ٢/٢٣٦.



ولالتزامها معنى الشرط<sup>(١)</sup> دخلت اللام في جوابها كـ«لَوْ» قال:

١٦٣ - إِذَنْ لَقَامَ بَنَصْرِي مَعَشَرُ خُشْنٍ . . . . .

والفاء كـ«إِنْ» كقوله:

١٦٤ - إِذَنْ فَلَا رَفَعَتْ سَوَاطِي إِلَى يَدِي . . . . .

(١) ن: المجازاة.

١٦٣ - من البسيط، عجزه:

عند الحفيظة إِنَّ دُرَ لَوُؤَيْ لَأَنَا

وهو لَفَرِيظٌ بِنِ أَتَيْتُ (أحد شعراء بلعبر)، وقيله:

لَوْ كُنْتُ مِنْ مَنْ مَازَنَ لَمْ تَسْتَيْحِ إِلَيَّ بَنُو اللَّقِيظَةِ مِنْ دُفْلٍ بِنِ شَيْبَانَا

الحفيظة: الغضب. اللوثة: الضعف.

والشاهد: دخول اللام في جواب «إذن» لتضمنها معنى الشرط في الماضي فجاز إجراؤها مجرى «لو» في إدخال اللام في جوابها، فجملة «لقام» جواب «إذن» كأنه قال: ولو استباحوا إلي مع كوني من بني مازن لقام بنصري معشر خشن. وذهب بعضهم إلى أن قوله: «لقام» جواب قسم مقدر، وهو قول المرزوقي، ورده الرضي وغيره.

وفي المغني: (قوله: «إذن لقام» بدل من «لم تستيح» وبدل الجواب جواب). المغني ٣٠ السيوطي ٢٥، شرح المرزوقي ٢٥، شرح الرضي ٢/٢٣٦، الخزانة ٨/٤٤٥، شرح ابن يعيش ٩/١٣.

وعزاء هارون في معجم الشواهد إلى الخصائص لابن جني وأمالى ابن السجري، وليس هو في واحد منهما. وكذا فعل في تخريجه في هامش الخزانة.

١٦٤ - البسيط، وصلده في الديوان:

مَا قَلْتُ مِنْ شَيْءٍ مِمَّا أَتَيْتُ بِهِ

وفي بعض المصادر:

مَا إِنْ أَتَيْتُ بِشَيْءٍ أَنْتَ تَكْرَهُهُ

وهو للناخبة الذبياني من معلقته المعروفة (ديوانه ٤٦).

والشاهد فيه: دخول الفاء في جواب (إذن) لأنها بمعنى الجزاء في المستقبل كما في جزاء «إن»، كأنه قال: إِنْ أَتَيْتُ بِشَيْءٍ فَلَا رَفَعْتُ سَوَاطِي إِلَى يَدِي. وجملة «فلا رفعت» دعائية وفتت جزاء واقترنت بما يقترن به جزاء الشرط. =

وتختص «كَيَّ» بكون منصوبها عِلَّةً ما قَبْلَهَا<sup>(١)</sup>.  
وأما التي عَمِلَتْ بتقدير «أَنْ» - لاشتراكها بين الاسم والفعل، فلم تختص به فتعمل فيه، فَقَدَّرَ<sup>(٢)</sup> معها المختص به، وهي «أَنْ»<sup>(٣)</sup> - فهي سِتَّةٌ:  
«حَتَّى» بمعنى «كَيَّ»<sup>(٤)</sup> أو «إِلَى أَنْ»<sup>(٥)</sup>. وقد تُقْلَبُ حَاوُهَا عَيْنًا<sup>(٦)</sup>.  
ولا تنصب إِلَّا مستقبلاً أو حكاية<sup>(٧)</sup>، ليتحقق فيه تقدير «أَنْ»  
المختصة به<sup>(٨)</sup>، نحو «أسيرُ حتى أدخلها» و«كُنْتُ سِرْتُ حَتَّى أدخلها»<sup>(٩)</sup>.

= وفي صدره شاهد على زيادة «إِنْ» بعد «ما» على رواية:

ما إِنْ أَتَيْتَ بشيء أنت تكرهه

واستشهد به ابن عصفور على أن اليد مؤنثة حيث أخبر عنها إخبار المؤنث.

مجالس ثعلب ٣٦٦، شرح ابن عصفور ٣٧٦/٢، شرح الرضي ٢٣٦/٢، الخزانة ٨/

٤٤٩، المغني ٣٨، السيوطي ٢٧، حاشية الصبان ٢١٧/٣ (ط. دار الفكر).

(١) هي عند الأخفش حرف جر في جميع استعمالاتها. وانتصاب الفعل بعدها به «أَنْ» ظاهرة أو مضمرة. انظر الرضي ٢٣٩/٢، والمغني ٢٤٢.

(٢) ت، ن: فيقدر.

(٣) انظر ما تقدم في ص ٣٧٩ مع الحاشية.

(٤) منه قوله تعالى: «وَلَا يَزَالُونَ يَقْتُلُونَكَ حَتَّى يَرْضَوْكُمْ عَنْ دِينِكُمْ إِنْ أَسْتَلْضَوْا». ونحو: «أسلمتُ حتى أدخل الجنة». المغني ١٦٩، الرضي ٢٤٠/٢، وشرح المقدمة المحسبة ٢٣٣.

(٥) منه قوله تعالى: «قَالُوا لَنْ نَبْرَحَ عَلَيْكَ عَاكِفِينَ حَتَّى يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَى». ونحو «أسيرُ حتى تغيب الشمس».

انظر معاني الفراء ١٣٦/١، الرضي ٢٤٠/٢، المغني ١٦٩، وشرح المقدمة المحسبة ٢٣٣.

(٦) في لغة هذيل، كما في التسهيل ١٤٦، والرضي ٣٢٤.

(٧) ت: حكاية. وانظر الرضي ٢٤٠/٢، والمغني ١٧٠.

(٨) هي عند الكوفيين ناصبة بنفسها لقيامها مقام الناصب. انظر الرضي ٢٤٠/٢، والمغني ١٦٨ - ١٦٩.

(٩) وكذا في (سرت حتى أدخلها) لأنه لا يجب أن يكون الدخول وقت التكلم بهذا الكلام

مستقبلاً مترقباً، وإنما يكفي أن يكون مضمون الفعل الواقع بعد «حتى» مستقبلاً بالنظر إلى

الفعل الذي قبلها، فالدخول مستقبل بالنظر إلى السير، لأنه كان عند السير مترقباً، فيجوز

النصب سواء كان الدخول وقت الأخبار ماضياً أو حالاً أو مستقبلاً. ولذا قال ابن

الحاجب: (و«حتى» إذا كان مستقبلاً بالنظر إلى ما قبله، نحو «سرت حتى أدخلها» انظر

شرح الرضي ٢٤١/٢.

(حكاية)<sup>(١)</sup> لاستقباله.

فإن جاء<sup>(٢)</sup> حالاً أو حكايته<sup>(٣)</sup> رُفِعَ ووجبت السببية نحو «مَرَضَ حتى لا يَزْجُوهُ» أي: هُم الآن لا يَزْجُوهُ<sup>(٤)</sup>. / فإن صَحَّ التقديران جاز الأمران. ومن ثم<sup>(٥)</sup> امتنع الرفع في «كَانَ سَيَّرِي حتى أَدْخَلَهَا» في الناقصة، إذ تَبَقِيَ بلا خبر<sup>(٦)</sup>، و«أَسْرَتْ حتى تَدْخُلَهَا»<sup>(٧)</sup>، لعدم تمام<sup>(٨)</sup> الجملتين معه لا مع النَّصْبِ، و«جَازَ الرُّفْعُ في الثَّامَةِ»<sup>(٩)</sup> و«أَيُّهُمْ سَارَ حتى يَدْخُلَهَا»<sup>(١٠)</sup>، لزوال المانع فيهما.

ولام «كَي»<sup>(١١)</sup> مثُلها في التعليل نحو «جِئْتُكَ لِتَكْرَمَنِي». وشذَّ الجزمُ بها في قوله:

(١) (حكاية) ساقطة من الأصل.

(٢) أي الفعل.

(٣) الأصل، ت: حكاية.

(٤) من (أي) إلى هنا ساقط من ت. وانظر شرح الرضي ٢٤٠/٢.

(٥) في هامش ت: (أي: من أجل أن «حتى» تكون حرف ابتداء).

(٦) لو قال: يشترط للرفع أن يكون الفعل فضلة، كما في مغني ابن هشام لكان أوضح وأكثر مطابقة للمثال الذي ذكره.

قال في المغني ١٧١: (الثالث أن يكون فضلة، فلا يصح في نحو «سيري حتى أدخلها» لثلا يبقى المبتدأ بلا خبر، ولا في نحو «كان سيري حتى أدخلها» إن قدرت «كان» ناقصة).

(٧) الرفع ممتنع في هذا المثال، لعدم تحقق السبب فيه، إذ من شروط الرفع أن يكون ما بعدها مُسَبِّباً عما قبلها، وأشار إليه المنصف بقوله: «رفع ووجبت السببية» والمثال لم يتحقق فيه السبب، لأنه سؤال عنه. أما في نحو: أيهم سار حتى يدخلها، ومتى سرت حتى تدخلها، فيجوز الرفع لأن السبب - وهو السير - متحقق وإنما السؤال عن الفاعل والزمان لا غير، وانظر المغني.

(٨) في ن، تلازم.

(٩) لأنها تكفي بالفاعل، ولا تحتاج إلى الخبر، فانتفى مانع الرفع.

(١٠) لتحقيق السببية، إذ السير محقق، والسؤال فيه عن عين الفاعل.

(١١) هي ناصبة بنفسها أيضاً عند الكوفيين، لا بتقدير «أن»، فالناصب اللام، و«كي» مؤكدة لها، وعند السيراني وابن كيسان الناصب «أن» أو «كي» المصدرية مقدرة. وعند ثعلب هي ناصبة بنفسها لقيامها مقام «أن».

١٦٥ - وَأَعْرِضْ عَنْ أَشْيَاءَ مِنْكَ لَتَرْضَاهَا . . . . .

ولامُ الجَحْدِ إنما تأتي بعد النفي لا «كَانَ»، مثل ﴿وَمَا كُنَّا اللَّهُ يَعْلَمُهُمْ﴾<sup>(١)</sup>. ولا يُعَيَّرُ المعنى حَذْفُهَا، بخلاف لامِ «كُنِيَ»<sup>(٢)</sup>.

وتختصّ الفاء باشتراط السببية بين سابقها ولاحقها، وإنشائية سابقها امرأ، أو نهياً، أو استفهاماً، أو تمنياً، أو عِزْضاً، أو تَرْجِيّاً، أو جَحْداً<sup>(٣)</sup>، أو تَوْيِخاً<sup>(٤)</sup>، أو تَحْضِيضاً، أو دُعَاءً، نحو: قُمْ، لَا تَقُمْ، أَتَقُومُ، لَيْتَكَ تَقُومُ، أَلَا تَقُومُ، لَعَلَّكَ تَقُومُ، مَا تَقُومُ، هَلَا قُمْتَ، هَلَا تَقُومُ، أَقَامَكَ اللهُ<sup>(٥)</sup> فَأَقُومُ<sup>(٦)</sup>.

انظر شرح ابن يعيش ١٩/٧، المغني ٢٧٧، شرح الرضی ٢٤٠/٢، الهمع ١٦/٢.

١٦٥ - لم أجد هذا الصدر في كتب النحو وغيرها من المراجع التي أمكنني الوقوف عليها. كما لم أجد من ذكر الجزم بلام (كي).

(١) سورة الأنفال، الآية: ٣٣.

(٢) لأن لام كي للتعليل، ولام الجحود لام تأكيد للنفي بعد كان. وانظر شرح الرضی ٢/ ٢٤٤.

(٣) وهو النفي، وانظر شرح المقدمة المحسبة ٢٣٤/١.

(٤) قدمت على «ججدا» في الأصل، وسذكرها مرتبة في التمثيل كما أثبت.

(٥) في هامش الأصل: مثل الزمخشري في الأنموذج للدعاء بقوله: «ورزقك الله بغيراً فتحج

عليه». قلت: ولم يذكر الزمخشري الدعاء لا في النموذج ولا في المفصل، بل اقتصر

على الستة التي سأذكرها عنه. انظر النموذج ٩٧، والمفصل بشرح ابن يعيش ١٨/٧.

«فأقوم» صالح لجواب كل واحد من العشرة، وهو شاهد على شدة الاختصار وحسن

الإيجاز في هذا الكتاب. وفي بعض ما ذكره خلاف، ولهذا اقتض

الحاجب على ستة منها هي: الأمر والنهي والاستفهام والتمنى والنفي والعرض. وذكر

بابشاذ ثمانية بزيادة التحضيض والدعاء. ومثال الأمر قول الشاعر:

بِأَنَّا قُتِلْنَا غَنَاقًا فَنَبِّحُهَا إِلَى سَلِيمَانَ فَنُشْثِرُهَا

والنهي، قوله تعالى: ﴿لَا تَقْرَءُوا عَلَى اللَّهِ كَذِبًا يُفْسِدُكُمْ﴾ **بَعْدَ ذَٰلِكَ** والاستفهام قوله ت

﴿فَهَلْ لَنَا مِنْ شُفَعَاءَ فَيَشْفَعُوا لَنَا﴾. والتمنى قوله تعالى: ﴿يَلْتَمِنى كُنْتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ فَوْزًا

عَظِيمًا). والعرض قول الشاعر:

يَا أَيُّهَا الْكَرَامُ إِلَّا تَذْنُو فْتُبْصَر مَا      قَدْ حَدَّثُوكَ فَمَا زَاءَ كَمَنْ سَمِعَ

وَأَمَّا اشْتَرَطَ ذَلِكَ لِجِبِّ تَقْدِيرِ اسْمِيَّةٍ مَا بَعْدَهَا فَيَجِبُ تَقْدِيرُ «أَنْ»، إِذْ مَعْنَى «قُمْ فَأَقُومُ»: لِيَحْضُلَ قِيَامُكَ فَتَيَّامِي، وَلَا يَتَأْتِي إِلَّا بِتَقْدِيرِ «أَنْ» مَعَ الْفِعْلِ الْمَعْطُوفِ لِيُسَبِّكَ<sup>(١)</sup>.

فَإِنْ اخْتَلَّ شَرْطُ فَلَا نَضْبَ/إِلَّا نَادِرًا كَقَوْلِهِ:

١٦٦ - سَأَتْرُكَ مَثْرَلِي لِيَنِي تَمِيمٍ وَالْحَقُّ بِالْحِجَازِ فَأَسْتَرِيحَا  
وَإِنْ حُذِفَتِ الْفَاءُ وَجِبَ الْجُزْمُ مَعَ السَّبْبَةِ، إِلَّا فِي بَعْضِ مَوَاقِعِ النِّهْيِ كَمَا سَيَأْتِي<sup>(٢)</sup>.

وَإِذَا اخْتَلَّتِ السَّبْبَةُ فَمَا بَعْدَ الْفَاءِ مُسْتَأْنَفٌ مَرْفُوعٌ حَتْمًا كَقَوْلِهِ: ﴿وَلَا يُؤْذَنُ لَهُمْ

= انظر شرح الأشموني ٣/٢٢٧، شرح الرضي ٢/٢٤٤، الهمع ٢/١١ - ١٢، ابن عقيل ٣/٤٩٩، شرح ابن عيش ٧/١٨، شرح المقدمة المحسبة ١/٢٣٤.

(١) في الأصل، ت: لينسبك.

١٦٦ - الوافر، للمغيرة بن خبثاء بن زبيعة الحنظلي الثميمي (شاعر إسلامي). ترجمته في المؤلف ١٠٥، معجم المزياني ٣١٩، والخزانة ٨/٥٢٢. ولم يعزه له سيبويه ولا واحد من شراح الكتاب، وعزه له العيني والسيوطي. وقال البغدادي لم أجده في ديوانه.

ويروي: (والحق بالعراق) كما في المقتضب، وذكر الشتمري أنه يروي: لأستريحاً. والشاهد: نصب (فأستريحاً) بعد الفاء دون أن يتقدمها نفي أو طلب ضرورة. قال سيبويه: (وقد يجوز نصب في الواجب في اضطراب الشعر، ونصبه في الاضطراب من حيث انتصب في غير الواجب، وذلك لأنك تجعل (أن) العاملة، فمما نصب في الشعر اضطراباً قوله: سأترك... الخ).

هذا ويروي: لأستريحاً، كما ذكرته عن الشتمري، فلا شاهد فيه.

كتاب سيبويه ٣/٣٩، ٩٢، المقتضب ٢/٢٤، المحسب ١/١٩٧، ابن الشجري ١/٢٧٩، المقرب ١/٢٦٣، شرح الرضي ٢/٢٤٥، الخزانة ٨/٥٢٢، المغني ٢٣٢، السيوطي ١٦٩، الشذور ٢٢٢، العيني ٤/٤٩٠. الكشف ١/٣٨٣، ابن عيش ٧/٥٥، الفرائر ٢٧٥، شواهد الإيضاح للقيس ق ٦٩. شرح ابن عصفور ٢/١٤٤، شرح الشاهد للعالملي ٣٨٦، المقصد ٢/١٠٦٨، إيضاح الفارسي ٣١٣.

(٢) انظر الهمع ٢/١٤، وشرح الكافية لابن مالك ٣/١٥٥١.

فَيَنْتَذِرُونَ»<sup>(١)</sup>. قال الشاعر:

١٦٧ - أَلَا تَسْأَلُ الرَّبْعَ الْقَوَاءَ فَيَنْطِقُ

(١) سورة المرسلات، الآية: ٣٦.

والمشهور أن القاء هنا لم يقصد بها معنى السببية، بل إلى مجرد عطف فعل على فعل وإدخاله معه في سلك النفي لا أنه سبب له، لأن المراد به لا يؤذن لهم» نفي الإذن في الاعتذار، وقد نبها عنه في قوله: ﴿لَا تَنْتَذِرُوا الْيَوْمَ﴾ فلا يتأتى العذر منهم بعد ذلك.

وفي شرح الرضي أنها سببية، قال: (وقد يبقى ما بعد القاء السببية على رفعه قليلاً كقوله تعالى: ﴿وَلَا يُؤْذَنُ لَهُمْ فَيَنْتَذِرُونَ﴾).

انظر الإيضاح لابن الحاجب ٣٠/٢، المفصل وشرحه لابن يعيش ٣٦/٧ - ٣٧، المغني ٦٢٥، الرضي ٢٤٥/٢.

١٦٧ - الطويل، وعجزه:

هَلْ تُخْبِرُكَ الْيَوْمَ بَيِّدَاءُ سَمَلُقْ

وهو لجميل بن معمر العذري (ديوانه ١٤٤).

ورواية المصنف له به «ألا» مخالفة لما رواه به جميع النحاة، فالرواية عندهم «ألم» ولم يرد به «ألا» لا في الديوان ولا في أي من المصادر، فضلاً عن أن سيبويه قد أكد روايته له به «ألم تسأل» حيث قال: «وزعم يونس أنه سمع هذا البيت به «ألم». وإنما كتبت ذا لثلا يقول إنسان: فلعل الشاعر قال: ألا»

الربع القواء: المنزل الخرب الخالي. والبيداء: الفلاة التي تبعد بمن سلكها. السملق: التي لا شيء فيها.

ورواية الديوان: الخلاء. وفي معاني الفراء: القديم.

والشاهد فيه على رواية سيبويه والنحاة: رفع (ينطق) على الاستئناف والقطع، أي فهو ينطق، ولو أمكنه النصب على الجواب لكان أحسن. قال سيبويه: لم يجعل الأول سبباً للآخر، ولكنه جعله ينطق على كل حال كأنه قال: فهو مما ينطق.

وقال الفراء: وجوزوا فيه النصب والجزم، لولا أن الروي مرفوع.

وعند الرضي القاء سببية، فالبيت شاهد على أن ما بعد قاء السببية قد يبقى على رفعه قليلاً، وهو مستأنف.

أما المصنف: فالشاهد عنده أن الرفع متحتم فيه لاختلال السببية، وهو مستأنف. وهذا غير مسلم، لأنه لو صحت رواية (ألا) التي رواه بها هنا لحسن النصب عند سيبويه وغيره كما نقلته آنفاً. =

وقد يَتَعَذَّرُ الاستئنافُ لفسادِ المعنى مَعَهُ، فيَتَعَيَّنُ النصبُ مع عدمِ السببية، قال عليٌّ - رَضِيَ اللهُ عَنْهُ - «لَمْ يَلِدْ قَيِّكُونَ مَوْلُوداً»<sup>(١)</sup>.  
وتختصُّ الواوُ باشتراطِ المَعِيَّةِ<sup>(٢)</sup>، وَكَوْنُ سابقِها كسابقِ الفاءِ<sup>(٣)</sup> لما مرَّ<sup>(٤)</sup>،  
إِذْ تَقْدِيرُ «قُمْ وَأَقُومْ»: لِيَقْتَرِنَ قِيَامُكَ وَقِيَامِي، قال:  
١٦٨ - قَفَلْتُ ادْعِي<sup>(٥)</sup> وَأَدْعُو إِنَّ أَتَدَى لِيَصُوتَ أَنْ يُنَادِي دَاعِيَانِ

- 
- = كتاب سيبويه ٣/٣٧، الجمل ٢٠٤، الأغاني ٨/١٤٥، الإيضاح لابن الحاجب ٢/٣١، معاني الفراء ١/٢٧، ٢/٢٢٩، المغني ٢٢٢، السيوطي ١٦٢، الرضي ٢/٢٤٥، الخزانة ٨/٥٢٤، العيني ٤/٤٠٣، الشذور ٣٠٠، التصريح ٢/٢٤٠، شرح ابن يعيش ٧/٣٦، ٣٧، الهمع ٢/١١، الدرر ٢/٨، ١٧١، شرح أبيات المغني للبيهقي ٤/٥٥، معاني الحروف للرماني ص ٤٤، شرح أبيات سيبويه لابن النحاس ص ٢٧٦، شرح أبيات المفصل والمتوسط للسيد الشريف الجرجاني ص ٤٩٤.
- (١) لم أجد هذا في نهج البلاغة، ولا في غيره كما أمكنني الرجوع إليه من مظانه.
- (٢) المعية من احتمالات الواو، ولو عبر بالجمعية كما عبروا به لكان أوفق، لأن شرطها في الحقيقة أن يجتمع مضمون ما قبلها ومضمون ما بعدها في زمان واحد.
- (٣) أنظر شرح الكافية لابن مالك ٣/١٥٤٩، شرح الرضي ٢/٢٤٩، الهمع ٢/١٣.
- (٤) أي: أن يكون أمراً أو نهياً أو استفهاماً أو تمنياً أو عرضاً أو ترجياً أو نفيّاً أو توبيخاً أو تخصيصاً أو دعاء. انظر شرح الكافية لابن مالك ٣/١٥٤٩.
- (٥) من وجوب تقدير اسمية ما بعدها حتى يجب تقدير «أن». انظر ص ٣٩٢.
- (٥) ش: ادعوا. ن: ادع.
- ١٦٨ - الوافر، نسبة سيبويه للحطية، ونسبه الزخشي لربيعة بن جُشَم. كما ينسب للأعشى (انظر زيادات ديوانه ٢٦٠) وينسب أيضاً لدثار بن شيبان النمري. ونسبه القالي للفرزدق. وقال الأعلام الشتمري: (هو للأعشى، ويرى للحطية).
- وقد أورد أبو السعادات ابن الشجري هذا البيت ضمن ثلاثة عشر بيتاً في مختاراته ص ٦. (مطبعة الاعتماد - القاهرة ١٣٤٤ هـ) ونسبها لدثار بن شيبان، وهو أحد بني النمر بن قاسط. وجزم العيني بنسبه للأعشى. ونسبه ابن منظور في اللسان لدثار المذكور.
- أندى: أبعد صوتاً، والندي: بعد الصوت.
- والشاهد فيه: نصب (وأدعو) بإضمار (أن)، أي: ليكن دعاء منك ودعاء مني.
- هذا ورواه ثعلب والقالي وابن الشجري والأنباري وابن منظور: (وأدع) بالجزم ولا شاهد فيها. =

وقولهم: «لا تأكل السمك وتشرب اللبن» أي: لا تَقْرُنْ<sup>(١)</sup> بينهما<sup>(٢)</sup>.  
ويصح الرفع استئنافاً، أي: وأنت تشرب اللبن<sup>(٣)</sup>. ومن ثم قرأ ابن مسعود:  
«وَتَكْتُمُونَ الْحَقَّ»<sup>(٤)</sup>.

= سيويه ٤٥/٣، مجالس ثعلب ٥٢٤، أمالي القالي ٩٠/٢، الإنصاف ٣٥١/١،  
المفصل ١٣١، شرح ابن يعيش ٣٣/٧، ٣٥، المغني ٥١٩، السيوطي ٢٨٠، التبصرة  
٢٩٩/١ إيضاح ابن الحاجب ٢٦/٢، العيني ٣٩٢/٤، شرح الكافية لابن مالك ٣/٣  
١٥٤٨، الشذور ٣١١، ابن عقيل ١٢٦/٢، التصريح ٢٣٩/٢، الأشموني ٣٠٧/٣،  
الصحاح والتاج (ندى) اللسان (لوم، ندى).

(١) د: تجمع.

(٢) قال في المغني ٦٢٦: وإن نصبت فالعطف عند البصريين على المعنى، والنهي عند  
الجميع عن الجمع، أي: لا يكن منك أكل سمك مع شرب لبن. وانظر الهمع ١٥/١.

(٣) فمعناه كمنى وجه النصب، وهذا رأي بدر الدين بن مالك كما في المغني، أما المشهور  
في الرفع فعلى أنه نهى عن الأول وإباحه للثاني، والمعنى: ولك شرب اللبن، وتوجيهه  
أنه مستأنف فلم يتوجه إليه حرف النفي.

ويجوز الجزم على أنه عطف على لفظ الأول، فيكون النهي عن كل منهما.

انظر المغني ٦٢٦ - ٦٢٧، والهمع ١٥/١.

(٤) «وَلَا تَلْبِسُوا الْحَقَّ بِالْبَطْلِ وَتَكْتُمُوا الْحَقَّ وَأَنْتُمْ تَقْتُمُونَ» [البقرة: ٤٢].

قال أبو حيان: (وتكتموا الحق: مجزوم عطفاً على تلبسوا. والمعنى النهي عن كل واحد من  
الفعلين كما قالوا: «لا تأكل السمك وتشرب اللبن» بالجزم نياً عن كل واحد من الفعلين.  
وجوزوا أن يكون منصوباً على إضمار «أن» وهو عند البصريين عطف على مصدر متوهم،  
ويسمى عند الكوفيين النصب على الصرف. والجزم يرى أن النصب بنفس الواو. وهذا  
مذكور في علم النحو، وما جوزه ليس بظاهر لأنه إذ ذاك يكون النهي منسحباً على الجمع  
بين الفعلين كما إذا قلت: لا تأكل السمك وتشرب اللبن، معناه النهي عن الجمع بينهما،  
ويكون المفهوم يدل على جواز الالتباس بواحد منهما، وذلك منهي عنه فلذلك رجح الجزم.  
وقرأ عبد الله: «وتكتمون الحق» وخرج على أنها جملة في موضع الحال. وقدره الزخشمي  
«كاتمين» وهو تقدير معنى لا تقدير إعراب، لأن الجملة المثبتة المصدرة بمضارع إذا وقعت  
حالاً لا تدخل عليها الواو، والتقدير الإعرابي هو أن تضرع قبل المضارع هنا مبتدأ تقديره:  
وأنتم تكتمون الحق). البحر المحيط ١٧٩/١ - ١٨٠.

وانظر: كشاف الزخشمي ٥٣/١، إيضاح ابن الحاجب ٢٥/٢، المغني ١٦١.



وَمِثْلُهُ قَوْلُهُ: <sup>(١)</sup>

١٦٩ - وما أنا لِلشَّيْءِ الَّذِي لَيْسَ نَافِعِي وَتَغَضَّبُ مِنْهُ صَاحِبِي بِقَوْلِي  
أي: وهو يغضب منه صاحبي.

وتختص: «أَوْ» باشتراط إفادتها معنى «إِلَى أَنْ» <sup>(٢)</sup>.

يه: أَوْ «إِلَّا أَنْ»، نحو «لَأَلْزَمَنَّكَ أَوْ تُعْطِيَنِي» <sup>(٣)</sup> «<sup>(٤)</sup>». وكل منهما مقدّر  
بوقت.

(١) (قوله) ساقطة من د.

١٦٩ - الطويل، لكعب بن سعد الغنوي (شاعر إسلامي).

ورواه سيويه بنصب (يغضب) على تقدير: ولأن يغضب، والمعنى وما أنا بقول للشئ  
غير النافع، ولأن يغضب منه صاحبي، أي: لست بقول لما يؤدي إلى غضبه، لأنه لا  
يقول الغضب بل ما يؤدي إليه. وجوز فيه الرفع عطفاً على موضع (ليس) لأنها من صلة  
(الذي).

وخالفه المبرد فجعل الرفع الوجه، لأن يغضب في صلة (الذي)، لأن معناه: الذي يغضب  
منه صاحبي. قال: وكان سيويه يقدم النصب وينى بالرفع، وليس القول عندي كما قال،  
لأن المعنى الذي يصح عليه الكلام إنما يكون بأن يقع (يغضب) في الصلة كما ذكرت  
لك. ومن أجاز النصب فإنما يجعل (يغضب) معطوفاً على الشئ وذلك جائز ولكنه بعيد.  
وقال ابن يعيش: والرفع هنا أوجه الوجهين، لأنه ظاهر الإعراب صحيح المعنى. والنصب  
على ظاهره غير صحيح، لأنك تعطفه على (الشئ) وليس بمصدر فيسهل العطف عليه.  
وبه ابن يعيش أيضاً إلى أن سيويه لم يقدم النصب لأنه أوجه الوجهين عنده كما ظنه  
النحاة، بل لما بني عليه الباب من النصب بإضمار «أن».

كتاب سيويه ٤٦/٣، المقتضب ١٧/٢، المنصف ٥٢/٣، الأصمعيات ٧٦، الرضي  
٢٤٩/٢، الخزانة ٦٩/٨، أمالي القالي ١٥٣/٢، المفصل ٢٤٩، أمالي ابن الحاجب ق  
٨٩، الإيضاح له ٢٨/٢، شرح ابن عصفور ١٥٧/٢، شرح ابن يعيش ٣٦/٧.

(٢) انظر الرضي ٢٤٥/٢.

(٣) زاد في ت، ن: (حق). ولم يذكرها سيويه.

(٤) قال سيويه: (نقول إذا قال: لألزمك أو تعطيني، كأنه يقول: ليكونك للزوم أو أن تعطيني  
واعلم أن معنى ما انتصب بعد «أو» على «إلا أن»، كما كان معنى ما انتصب بعد الفاء على  
غير معنى التمثيل تقول: لألزمك أو تقضيني، ولاضربك أو تسبقني، فالمعنى: لألزمك  
إلا أن تقضيني ولاضربك إلا أن تسبقني. هذا معنى النصب). الكتاب ٤٦/٣ - ٤٧.

ويصح الاستئناف بها نحو ﴿نُقَتِّلُوهُمْ أَوْ يُسْلِمُونَ﴾<sup>(١)</sup> أي: أَوْ هُمْ يُسْلِمُونَ<sup>(٢)</sup>.  
وقوله:

١٧٠ - فقلتُ له لا تَبْكُ عَيْنُكَ إِنَّمَا نَحْاوُلُ مُلْكاً أَوْ نَمُوتُ فَتُغْذَرَا

فروع:

والعواطفُ للفعلِ على الاسمِ تنصبُهُ<sup>(٣)</sup>، لوجوبِ تقديرِ «أَنْ» حينئذٍ لِلتَّلاؤُمِ.  
ويجوزُ بروزُ «أَنْ» مع العاطفةِ حيثُ المعطوفُ عليه اسمٌ<sup>(٤)</sup> كقوله:

(١) سورة الفتح، الآية: ١٦.

(٢) في الكتاب ٤٧/٣: (ولو رفعت لكان عربياً جائزاً من وجهين: على أن تشرك بين الأول والآخر، وعلى أن يكون مبتدأ مقطوعاً من الأول... وقال جل وعز: ﴿سَتَدْعُونَ إِلَيَّ قَوِيْرَ أَوْ لِي سَيِّدٍ نَقْتُلُوهُمْ أَوْ يُسْلِمُونَ﴾. إن شئت كان على الإشراك، وإن شئت كان على: أَوْ هم يسلمون) وانظر شرح الرضي ٢/٢٤٥.

١٧٠ - الطويل لامرئ القيس (ديوانه ٦٦) من قصيدة مشهورة قالها في مسيره إلى قيصر يستعديه على بني أسد، والضمير في له لعمرو بن قميثة الشكري صاحبه في تلك الرحلة.  
ويروى: (فتغذرا) بالبناء للمعلوم، أي: تبلغ العذر.

والشاهد فيه نصب (نموت) على إضمار (أَنْ) لأنه لم يرد في البيت معنى العطف، وإنما أراد أنه يحاول طلب الملك ألا أن يموت فيعذره الناس. والرفع جائز على الإشراك بين الأول والآخر، أو على أنه مبتدأ مقطوع من الأول. قال سيبويه بعد إنشاده البيت: (والقوافي منصوبة) فالتمثيل على ما ذكرت لك، والمعنى: إلا أن نموت فتغذرا... ولو رفعت لكان عربياً جائزاً من وجهين: على أن تشرك بين الأول والآخر وعلى أن يكون مبتدأ مقطوعاً من الأول، يعني: أو نحن ممن يموت).

كتاب سيبويه ٤٧/٣، المقنضب ٢/٢٨، الجمل ١٩٧، الخصائص ١/٢٣٦، الشعر والشعراء ١١٨، اللامات ٥٦، الإيضاح لابن الحاجب ٢/٢٤، المفصل ١٣١، شرح ابن يعيش ٧/٢٢، ٣٣، الخزانة ٨/٥٤٤، شرح الكافية لابن مالك ٣/١٥٤١، ابن الشجري ٣/٣١٩، شرح ابن عصفور ٢/١٥٦، الأشموني ٣/٢٩٥.

(٣) وهي الواو والفاء وثم واو، إذا كانت للعطف فقط دون أن يشوبها معنى السببية والجمعية والانتها. انظر الرضي ٢/٢٥٠.

(٤) ويجوز إظهارها مع لام كي، واللام الزائدة، وعلل الرضي الجواز في الثلاثة بقوله: (وإنما جاز إظهارها مع لام كي والعاطفة واللام الزائدة لا للجحود نحو «وَأَمِيزْتُ لَأَنْ أَكُونَ» لأن=

١٧١ - لَلْبُسُ عِبَاءَةٌ وَتَقَرَّ عَيْنِي (أحبُّ إليَّ من لبسِ الشفوف)<sup>(١)</sup>  
 فيجوز<sup>(٢)</sup> «وَأَنْ تَقَرَّ»، ليتلاءم المعطوف والمعطوف عليه.  
 ومع لام «كَيَّ»، إذ هي حرف جر<sup>(٣)</sup>. ويجبُ إنَّ وَلَيْهَا<sup>(٤)</sup> «لا»، نحو «لَيْلًا،  
 كراهةً اجتماعَ لَامَيْنِ».

= هذه الثلاثة تدخل على اسم صريح نحو «جئتكَ للإكرام» و«أعجبني ضرب زيد وغضبه»  
 و«أردت لضربك» كقوله تعالى: «زَوْفَ لَكُمْ» فجاز أن يظهر معها ما يقلب الفعل إلى اسم  
 صريح وهو «أَنْ» المصدرية. شرح الرضي ٢/ ٢٥٠.  
 ١٧١ - البيت من الوافر، لميسون بنت بحدل الكلبيّة، زوج معاوية بن أبي سفيان رضي الله عنه  
 وأم ابنه يزيد، وكانت بدوية فبرمت بحياة القصور، وسمعتها معاوية تنشد أبياتاً منها هذا  
 البيت تفصل فيها حياة البادية فاستجاب لها وطلقها.  
 ويروي: ولبس. قال في الخزانة: وهي الرواية الصحيحة.  
 العباءة: جبة الصوف. قرت عينه: بردت، كناية عن السرور والرضا، الشفوف: جمع  
 شف، وهو الثوب الرقيق يصف البدن.  
 والشاهد: نصب (تقر) بإضمار «أَنْ» بعد الواو للمعطف على اللبس، لأنه اسم، و«تقر»  
 فعل، فلم يمكن عطفه عليه، فحمل على إضمار «أَنْ» لأن «أَنْ» وما بعدها اسم، فعطف  
 اسماً على اسم وجعل الخبر عنهما واحداً. ويجوز في مثله إظهار «أَنْ». قال ابن مالك:  
 (ثم بينت انتصاب الفعل المعطوف على اسم صريح بـ«أَنْ» مضمرة جائزة الإظهار كقول  
 الشاعر: للبس عباءة... الخ، أراد: للبس عباءة وأن تقر عيني، فحذف «أَنْ» وأبقى عملها  
 دليلاً عليها. ولو استقام الوزن بإظهارها لكان أقيس).  
 كتاب سيويه ٣/ ٤٥، المقتضب ٢/ ٢٧، الجمل ١٩٩، المحتسب ١/ ٣٢٦، ابن  
 الشجري ١/ ٢٨٠، الحماسة البصرية ٢/ ٥٧٢، الحماسة الشجرية ٢/ ٥٧٣، درة الفواص  
 ٢٢، حياة الحيوان للدميري ٢/ ٣٤١، المغني ٣٥٢، ٣٧٣، ٤٧٢، ٧١٥/٦٢٣،  
 السيوطي ٢٢٤، شرح ابن يعيش ٧/ ٢٥، الرضي ٢/ ٢٥٠، الخزانة ٨/ ٥٠٣، الشذور  
 ٣١٤، شرح ابن عصفور ١/ ١٣١، ٢/ ١٤٠، الاقتضاب ١١٦، المقتصد ٢/ ١٠٥٨.

(١) العجز ليس في الأصل.

(٢) ت: ويجوز

(٣) انظر الحاشية في ص ٣٩١.

(٤) أي: ولي لام كي.

ويمتنع فيما عدا ذلك<sup>(١)</sup> إلا شاذاً كقول<sup>(٢)</sup> :  
 ١٧٢ - أقضي اللبائنة لا أفرط ربةً أو أن يلوم بحاجة<sup>(٣)</sup> لؤامها .

### حروف الجر

ومنها<sup>(٤)</sup> حروف الجر، نسبت إليه إذ هو عَمَلُهَا<sup>(٥)</sup>، أو لِيَجْرَهَا معنى الفعل إلى الاسم<sup>(٦)</sup> .

وعملت لاختصاصها بالاسم، غير صائرة كالجزء منه - بخلاف لام التعريف - فاستلزم التثنية، إذ قام بها مُقْتَضِيهِ<sup>(٧)</sup> .

(١) انظر الرضي ٢/ ٢٥٠ .

(٢) ن: كقول ليبد .

(٣) في غير ن، د: لحاجة .

١٧٢ - من الكامل، من معلقة ليبد المشهورة .

ولم يستشهد بالبيت من النحاة غير الرضي في شرح الكافية والمصنف هنا فيما أعلم .  
 ويروى: (أقضي اللبائنة أن أفرط ربة) . ويروى برفع (ربة) على أنه خبر مبتدأ، أي:  
 تفريطي ربة، وينصبه على معنى: مخافة أن أفرط، ثم حذف مخافة، وهي مفعول  
 لأجله .

اللبائنة: الحاجة . اللؤام: جمع لؤام، وهو صيغة مبالغة من اللوم .

ومعنى: أو أن يلوم: إلا أن يلوم .

والشاهد: إظهار «أن» بعد «أو» في غير المواضع المذكورة ضرورة .

شرح المعلقات السبع للزوزني ١٠٨، شرح القصائد العشر للخطيب التبريزي ٢٩٠  
 الرضي ٢/ ٢٥٠، الخزانة ٨/ ٥٧٦ .

(٤) (ومنها) ساقطة من ش .

(٥) ش: علمها .

(٦) قال ابن الحاجب في شرح الوافية ٥٨٧: (الذي يفضي بالفعل أو معناه إلى ما يليه كقولك:  
 مررت بزيد، فالباء أوصلت معنى المرور إلى زيد على سبيل الإلصاق، وخرجت من  
 البصرة، فمن أوصلت معنى الخروج إلى البصرة على سبيل الابتداء، ولذلك سميت  
 حروف الجر، لأنها جرت معنى الفعل إلى ما يليها) .

وانظر الكتاب ٢٠٩/ ١، شرح ابن يعيش ٧/ ٨، المقتضب ٤/ ١٣٦ .

(٧) أي: قام بسببها مقتضى الإعراب في الاسم، وهو اختلاف المعاني .

وهي <sup>(١)</sup> لَفْظٌ يُؤْصِلُ معنى الفعل وما في معناه <sup>(٢)</sup> إلى ما يليه <sup>(٣)</sup>. فالباء في «مررتُ بزيدٍ» أفادت اتِّصافَ «زيدٍ» بالمرور به.

وهي: «مِنْ» و«إِلَى» و«حَتَّى» و«فِي» والباءُ، / واللامُ، و«رُبَّ»، و«أَوْهَا»، و«فَأَوْهَا»، و«عَنْ» و«عَلَى» وكافُ التشبيه، و«مُدَّ» و«مُنْذُ» و«حَاشَى» و«خَلَا» و«عَدَا»، وآلاتُ القَسَمِ.

ف«مِنْ» لا ابتداء الغاية في المكان اتفاقاً <sup>(٤)</sup>، نحو «خَرَجْتُ مِنَ البَصْرَةِ» بص: لا في الزمان <sup>(٥)</sup>. ك: قال تعالى: ﴿إِذَا تُدْعَى لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ﴾ <sup>(٦)</sup>.

(١) ش: وهو.

(٢) اسم الفاعل واسم المفعول واسم التفضيل والصفة المشبهة واسم الفعل واسم المصدر.  
(٣) من اسم أو ما في حكمه كاللفظ الذي يراد به نفسه حرفاً كان أو اسماً أو مهملًا لأنه في حكم الاسم في حصول الغرض منه بدون ضمنية وعدم استحضار حدث واحد الأزمنة كذا في شرح الفريد ص ٢٢٥.

(٤) انظر الكتاب ٢٢٤/٤، شرح الواقية ٥٨٨، التصريح ٩/٢، الرضي ٣٢٠/٢، جواهر الأدب للأربلي ١٥٨.

(٥) عقد الأنباري المسألة رقم ٥٤ من الإنصاف ٣٧٠/١، لخلاف البصريين والكوفيين في هذه المسألة.

ومذهب البصريين أن (من) لا تكون لا ابتداء الغاية في الزمان، فمنهم من خصها بالمكان كسيبويه، ومنهم من أطلق استعمالها في غير الزمان. أما الكوفيون والأخفش من البصريين فذهبوا إلى أنها تكون لا ابتداء الغاية مطلقاً في الزمان والمكان وغيرهما. وقد رجح كثير من البصريين مذهب الكوفيين في هذه المسألة منهم ابن مالك قال: (ومذهب الكوفيين والأخفش جواز استعمالها في ابتداء الغاية مطلقاً، وهو الصحيح لصحة السماع بذلك). وقال الرضي: (والظاهر مذهب الكوفيين، إذ لا منع من مثل قولك: نمت من أول الليل إلى آخره).

الكتاب ٢٢٤/٤، التسهيل ١٤٤، شرح الرضي ٣٢١/٢، جواهر الأدب للأربلي ص ١٥٨، شرح الفريد ٢٤١، شرح الكافية لابن مالك ٧٩٧/٢.

(٦) سورة الجمعة، الآية: ٩.

ومن أدلهم أيضاً قوله تعالى: ﴿لَتَسْجُدَ أَبْشَرٌ عَلَى النَّفْثَيْنِ مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ يُسَبِّحُ أَنْ تَقُومَ فِيهِ﴾ وقوله ﷻ: (هذا أوَّل طعامٍ أَكَلَهُ أبولُك من ثلاثَةِ أيامٍ). =

وقال<sup>(١)</sup>:

١٧٣ - لَمَنِ الدِّيارُ بِقُتْنَةِ الحِجْرِ أَقْوَيْنَ مِنْ حَجَجٍ وَمَنْ ذَهَبَ  
قلنا: (تَغْلِيظٌ)<sup>(٢)</sup>، أي: مِنْ أَجْلِ ما شَرَعَ يَوْمَ الجُمُعَةِ<sup>(٣)</sup>، ومن مُرورٍ حَجَجٍ

- وقول النابغة:

تُحْيِرُنْ مِنْ أَرْمانٍ يَوْمَ حَلِيمَةٍ إلى اليومِ قد جُرْتَيْنِ كُلُّ الشَّجَارِبِ  
انظر المغني ١/٣٥٣، الإنصاف ١/٣٧٠، الرضي ٢/٢٣١، شرح ابن عبيش ٨/١٠ -  
١١، شرح الكافية لابن مالك ٢/٧٩٦.

د: وقال شعراً.

١٧٣ - الكامل، لزهير بن أبي سلمى (ديوانه ٨٦)، وهو مطلع قصيدة له في مدح هرم بن سنان المري.  
القنة: القمة. الحجر: منازل ثمود عند وادي القرى من ناحية الشام.

أقوين: خلون. حجج: سنوات. الدهر: الأبد الممدود.  
والشاهد فيه للكوفيين أن (من) تكون لابتداء الغاية في الزمان لقوله: من حجج ومن دهر،  
وقد رد البصريون هذا بأمرين:

الأول: أن الرواية الصحيحة فيه: (مُدَّ حجج ومُدَّ دهر).  
الثاني: أنه على فرض صحة الرواية فالتقدير فيه: من مَرَّ حجج ومن مَرَّ دهر، كما تقول:  
مرت عليه السنون، ومرت عليه الدهور، فحذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه.  
وذهب الأخفش إلى أن (من) فيه زائدة، فإنها يجوز أن تزداد في الإيجاب كما تزداد في النفي،  
فكانه قال: أقوين حججاً، ودهراً.

وذهب بعض العلماء إلى أن البيت منحول، وهو من كذب حماد الراوية، وحماد ممن لا يؤثق  
بروايته ولا يحتج بشعره، والذي يدل على كذبه هنا أن مطلع قصيدة زهير هذه في مدح هرم  
ابن سنان معروف، وهو:

دع ذا وعد القول في هرم خير البداة وسيد الحضر  
ولحماد الراوية قصة حول هذا البيت مع أمير المؤمنين المهدي.

وقد روي: «ومد شهر» في الديوان والمقتصد وشرح شواهد الشافية.  
الإنصاف ١/٣٧١، المخصص ١٤/٦٩، شرح التبريزي للحماسة ١/٣٣٩، شرح ابن  
عصفور ١/٤٨٩، درة الغواص ٦٧، الجمل ١٥٠، المقتصد ٢/٨٥٤، المغني ٤٤١،  
السيوطي ٢٥٤، الرضي ٢/٣٢١، الخزانة ٩/٤٣٩، شرح ابن عبيش ٤/٩٣.

(٢) (تعليلية): ساقطة من الأصل، ت.

(٣) (٣) ولا ظهر أنها في الآية بمعنى (في) أي: في يوم الجمعة. وانظر الرضي ٢/٣٢١  
والأشموني ٢/٢١٨.

ودَهْرٍ<sup>(١)</sup>.

سر: وَلِغَايَةِ الْمَفْعُولِ<sup>(٢)</sup>، كَنَظَرْتُ الْهَلَالَ، مِنْ دَارِي مِنْ خَلَلٍ<sup>(٣)</sup> السَّحَابِ<sup>(٤)</sup>. كثر: بَلْ لِلْفَاعِلِ فَقَطْ<sup>(٥)</sup>، وَهَذِهِ بِمَعْنَى «فِي».

ح: وَمِنْ أَنْوَاعِ الْإِبْتِدَائِيَةِ التَّفْضِيلِيَّةِ فِي نَحْوِ «زَيْدٌ أَفْضَلُ مِنْ عَمْرٍو»، وَلَا غَايَةً<sup>(٦)</sup>.

(١) أراد أنها تعليلية في الآية لا في البيت، إذ هو على حذف مضاف كما قدره. وانظر الإنصاف ١/٣٧٥.

(٢) في الأصول ١/٤٠٩: (وكذلك أخذت منه درهماً، وسمعت منه حديثاً، أي: أول الحديث، وأول مخرج هذه الدراهم. وقولك: زيد أفضل من عمرو، وإنما ابتدأت في إعطائه الفضل من حيث عرفت فضل عمرو، فابتداء تقديمه هذا الموضع، فلم يخرج من ابتداء الغاية).

(٣) الخلل: الفرجة بين الشيئين، والجمع الخلال، ومنه قوله تعالى: ﴿فَتَرَى الْوَدَّكَ يَخْرِجُ مِنْ خَلَلِهِ﴾ وهي فرج في السحاب يخرج منها المطر. الصحاح (خلل).

(٤) قال الرضي: (وأجاز ابن السراج كون «من» لابتداء غايته الفاعل والمفعول، لكون الفعل مشتركاً بينهما نحو: رأيت الهلال من مكاني من خلل السحاب، فمبدأ رؤيتك مكانك، ومبدأ كون الهلال مرئياً خلل السحاب).

ويمثل بعض النحويين بهذا المثال لانتهاه الغاية بـ«من» على أن ابتداء الرؤية وقع من الدار، وانتهاه من خلل السحاب. قال ابن عصفور: (وهذا وأمثاله لا حجة لهم فيه لأنه يحتمل أن يكون كل واحد منهما لابتداء الغاية، فتكون الأولى لابتداء الغاية في حق الفاعل، وتكون الثانية لابتداء الغاية في حق المفعول، ألا ترى أن ابتداء وقوع رؤية الهلال من الفاعل إنما كان في داره، وابتداء وقوع الرؤية بالهلال إنما كان في خلل السحاب، لأن الرؤية إنما وقعت بالهلال وهو في خلل السحاب). وهذا الذي ذكره ابن عصفور هنا هو عينه مذهب ابن السراج.

شرح الرضي ٢/٣٢١، شرح ابن عصفور ١/٤٩٠.

(٥) قال ابن يعيش ٨/١٠: (لأن كل فاعل أخذ في فعل، فلفعله ابتداء منه يأخذ وانتهاء إليه ينقطع، فالمبتدأ مباشره «من» والانتهاه مباشره «إلى»).

(٦) قال ابن الحاجب في الإيضاح ٢/١٤٢: (وقد تأتي لغرض الابتداء دون أن يقصد انتهاء مخصوص إذا كان المعنى لا يقتضي إلا المبتدأ منه كقولك: «أعوذ بالله من الشيطان الرجيم» و«زيد أفضل من عمرو» وأشباه ذلك). وجعلها ابن عصفور أيضاً ابتدائية في شرح الجمل ١/٤٨٨.

قلت: إذ لما تعدّاه فكانه انفصل منه<sup>(١)</sup>.  
وفي<sup>(٢)</sup> «أعوذ بالله من كذا» ابتدائية. ح: بلا<sup>(٣)</sup> غاية<sup>(٤)</sup>. قلت: بل الغاية  
الله<sup>(٥)</sup>، أي: ألتجىء إليه.  
وللتبويض، نحو «أكلت من الرغيف»<sup>(٦)</sup>.

وليبيان الجنس نحو «فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ»<sup>(٧)</sup>. قيل: وقد جمع  
هذه المعاني<sup>(٨)</sup> قوله - تعالى -: «وَيُزَلِّ مِنْ السَّمَاءِ مِنْ جِبَالٍ فِيهَا مِنْ بَرَرٍ»<sup>(٩)</sup>.

- (١) هذا تعليل منه لما ذهب إليه ابن الحاجب من أن التفضيلية ابتدائية.
- (٢) ت: وفي نحو.
- (٣) أصل: (بل). وهو انتقال نظر إلى (بل) الآتية.
- (٤) انظر ما نقلته من إيضاح ابن الحاجب آنفاً.
- (٥) د: لله.
- (٦) وجعلوا علامة كونها للتبويض صحة وضع (بعض) موضعها. وجعل الزمخشري التبويض راجعاً إلى الابتداء. انظر الإيضاح ١٤٢/٢، شرح ابن يعيش ١٠/٨.
- (٧) سورة الحج، الآية: ٣٠. وكونها هنا لبيان الجنس أنكره جماعة من النحويين. ورده الزمخشري إلى الابتداء.
- وأنكر ابن عصفور على النحاة قولهم: أن «من» تكون لبيان الجنس مستدلين بهذه الآية وغيرها. قال: (ولا حجة لهم في شيء من ذلك. أما قوله تعالى: «فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ» فهو يتخرج على أن يكون المراد بالرجس عبادة الوثن. فكانه قال: فاجتنبوا من الأوثان الرجس الذي هو العبادة، لأن المحرم من الأوثان إنما هو عبادتها. إلا أنه قد يتصور أن يستعمل الوثن في بناء أو غير ذلك مما لم يحرمه الشارع، وتكون «من» غاية مثلها في قوله: أخذته من التابوت).
- شرح الجمل لابن عصفور ٤٩٢/١ وانظر شرح ابن يعيش ١٠/٨، المغني ٣٥٤/١، معاني الحروف للرماني ٩٧، جواهر الأدب للأربلي ١٥٩، شرح الكافية لابن الحاجب ٩٧.
- (٨) وهي ابتداء الغاية، والتبويض، وبيان الجنس.
- (٩) سورة النور، الآية: ٤٣.
- و«من» الأولى لأبتداء الغاية، والثانية للتبويض على أن الجبال برد تكثر له، فينزل بعضها، ويمحور أن تكون لأبتداء الغاية أيضاً.
- والمعنى: من أمثال الجبال من الغيم، والثالثة للتبيين على أن الجبال من برد، ويحتمل كونها للتبويض أي: ينزل من السماء بعض البرد. =



وزائدةٌ في غيرِ الْمُؤَجَّبِ فقط<sup>(١)</sup>، نحو (ما)<sup>(٢)</sup> جاءني من أحد.  
 قيل<sup>(٣)</sup>: وفي الْمُؤَجَّبِ كـ ﴿يَغْفِرُ لَكُمْ مِنْ ذُنُوبِكُمْ﴾<sup>(٤)</sup> وَإِلَّا لَنَاقَضَ ﴿يَغْفِرُ  
 الذُّنُوبَ جَمِيعًا﴾<sup>(٥)</sup>. قلنا: يجوزُ أَنْ يُرَادَ بِالْأَوَّلَى الصَّغَائِرُ لَا بِتَوْبَةٍ، وفي الأخرى  
 الجميعُ بالتوبة، بدليل «وَأَنِيبُوا»<sup>(٦)</sup>.

= وتحتمل الثانية الزيادة على رأي الأخفش ومن يرى رأيه في جواز زيادتها في الموجب  
 فتكون الجبال على هذا مفعولاً به تعظيماً لما ينزل من السماء من البرد والمطر. والثالثة أيضاً  
 تحتمل الزيادة وموضعها رفع بالظرف وهو (فيها). انظر شرح ابن يعيش ١٤/٨.  
 ولكثرة ما ورد فيها من الاحتمالات، ولإمكان أن يخرج جميع ما ذكر على ما ثبت في «من»  
 واستقر لها وهو الابتداء ومنع ابن عصفور أن يثبت لها معنى لم يستقر فيها وهو التبيين.  
 شرح الجمل ٤٩٢/١.

(١) ويشترط أيضاً أن تكون جارة لئكة عند البصريين وإن لم يصرح به، لأنه ظاهر مما سمعنا  
 به. وانظر شرح الكافية لابن مالك ٧٩٧/٢، شرح ابن عصفور ٤٨٤/١، الرضي ٢/٢  
 ٣٢٢، شرح السبع الطوال لابن الأنباري ٢٩٦، الهمع ٣٥/٢.  
 (٢) ساقطة من الأصل.

(٣) هو للأخفش والكوفيين. فالأخفش يرى زيادتها مطلقاً ولا يشترط في ذلك شيئاً، فتزاد  
 عنده، في الموجب والمنفي والمعارف والنكرات. والكوفيون يميزون زيادتها في  
 الموجب بشرط دخولها على النكرة انظر شرح ابن عصفور ٤٨٥/١، الرضي ٣٢٢/٢ -  
 ٣٢٣، شرح الكافية ٧٩٨/٢.

(٤) سورة نوح، الآية: ٤.

(٥) سورة الزمر، الآية: ٥٣.

(٦) قوله تعالى: ﴿وَأَنِيبُوا إِلَىٰ رَبِّكُمْ وَأَسْلُمُوا لَهُمْ يَنْ قَبْلِي أَنْ يَأْتِيَكُمُ الْعَذَابُ ثُمَّ لَا تُنصَرُونَ﴾  
 [الزمر: ٥٤].

قال ابن عصفور في شرح الجمل ٤٨٥/١:  
 وهذا لا حجة لهم فيه لاحتمال أن تكون «من» مبعضة ويكون ذلك مما حذف فيه الموصوف  
 وقامت الصفة مقامه، فكأنه قال: يغفر لكم جملة من ذنوبكم. وذلك أن المغفور لهم  
 بالإيمان ما اكتسبوه من الكفر لا ما يكتسبونه في الإسلام من الذنوب، وما تقدم لهم من  
 الذنوب في حال الكفر بعض ذنوبهم.

وأجاب الرضي عن الآيتين بأن الأولى خطاب لقوم نوح عليه السلام، والثانية خطاب لأمة  
 محمد ﷺ، ولو كانا أيضاً خطاباً لأمة واحدة فغفران بعض الذنوب لا يناقض غفران كلها،  
 بل عدم غفران بعضها يناقض غفران كلها. شرح الرضي ٣٢٣/٢، وانظر كشف  
 الزخشي ٥٢٧/٣، والإيضاح لابن الحاجب ١٤٣/٢.

كثر: ولا تَعْدَى<sup>(١)</sup> الأربعة<sup>(٢)</sup>. يه: التَّبْعِيضَةُ تَبْيِيسِيَّةٌ<sup>(٣)</sup>، فهي ثلاثة.  
د: كُلُّهَا تَعُودُ إِلَى الْإِبْتِدَاءِ<sup>(٤)</sup>.  
قلت: وهي في<sup>(٥)</sup> قوله - تعالى -: ﴿يَحْفَظُونَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ﴾<sup>(٦)</sup>، ﴿فِي مَآذِنِهِمْ مِنَ الْقَوِيِّ﴾<sup>(٧)</sup>، ﴿وَنَصَرْتُهُ مِنَ الْقَوِيِّ﴾<sup>(٨)</sup>، . . . . .

- (١) أي تتعدى، فحذف إحدى التامين تخفيفاً.  
(٢) أي معاني (من) لا تجاوز ابتداء الغاية والتبعيض والتبيين والزيادة.  
(٣) كلام سيبويه ليس نصاً في هذا: (قال: وتكون أيضاً للتبعيض تقول: هذا من الثوب، وهذا منهم، كأنك قلت بعضه). فتمثيله للتبعيضية بهذين المثالين يحتمل أنه أراد أن التبعيضية راجعة إلى التبيينية.  
وقد رد سيبويه الزائدة إلى التبعيض، فالأقسام عنده اثنان على ما ذكر المصنف لا ثلاثة. قال: (وقد تدخل في موضع لو لم تدخل فيه كان الكلام مستقيماً، ولكنها توكيد بمنزلة «ما»، إلا أنها تخرج لأنها حرف إضافة، وذلك قولك: ما أثنائي من رجل وما رأيت من أحد. ولو أخرجت «من» كان الكلام حسناً، ولكنه اتحد بـ«من» لأن هذا موضع تبعيض، فأراد أنه لم يأت بعض الرجال والناس) الكتاب ٢٢٥/٤.  
(٤) في المقتضب ٨٢/١ (وكونها في التبعيض راجع إلى هذا - أي الابتداء - وذلك أنك تقول: أخذت مال زيد، فإذا أردت البعض قلت: أخذت من ماله، فإنما رجعت بها إلى ابتداء الغاية.  
وقولك: زيد أفضل من عمر، إنما جعلت غاية تفضيله عمراً. فإذا عرفت فضل عمرو علمت أنه فوقه.  
وأما قولهم: إنها تكون زائدة فلست أرى هذا كما قالوا، وذلك أن كل كلمة إذا وقعت وقع معها معنى فإنما حدثت لذلك المعنى وليست بزائدة، فذلك قولهم ما جاءني من أحد، وما رأيت من رجل، فذكروا أنها زائدة. وليس كما قالوا، وذلك لأنها إذا لم تدخل جاز أن يقع النفي بواحد دون سائر جنسه، تقول: ما جاءني رجل، وما جاءني عبد الله، إنما نفيت مجيء واحد، وإذا قلت: ما جاءني من رجل فقد نفيت الجنس كله).  
وقد نبه الشيخ عظمية إلى اضطرابه في هذا حيث صرح في موضعين من المقتضب بأن (من) تكون زائدة. انظر هامش ص ١٨٣/١ من المقتضب.

- (٥) (في) ساقطة من د.  
(٦) سورة الرعد، الآية: ١١.  
(٧) سورة البقرة، الآية: ١٩.  
(٨) سورة الأنبياء، الآية: ٧٧.

﴿أَلْعَمَّهُمْ مِنْ جُوعٍ﴾<sup>(١)</sup> ابتدائية كالاستيعاذية<sup>(٢)</sup>. وفي ﴿تَقَعُدُّ يَنَّا مَقْعِدَ﴾<sup>(٣)</sup> تَبْعِيضِيَّةٌ.

و«إلى» لانتهاه<sup>(٤)</sup>. وفي دخول الحَدِّ في المَحْدُودِ خلاف<sup>(٥)</sup>: يدخل<sup>(٦)</sup>، يمتنع، يدخلُ إِنْ كَانَ مِنْ جِنْسِهِ<sup>(٧)</sup>.

وبمعنى «مع»، نحو ﴿وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ إِلَّآ أَنْوَالَكُمْ﴾<sup>(٨)</sup>. وتحتمل تضمين «تأكلوا» تَضَمُّوا، كما تَضَمَّنَ «هَيَّجَنِي» ذَكَرَنِي في قوله:

١٧٤ - إِذَا تَقَى الْحَمَامُ الْوُزِّيَ هَيَّجَنِي وَلَوْ تَغَرَّبْتُ عَنْهَا أُمَّ عَمَارٍ

(١) سورة قريش، الآية: ٤.

(٢) انظر ما تقدم في ص ٤٠٦.

(٣) سورة الجن، الآية: ٩.

(٤) أي لانتهاه الغاية في الزمان والمكان مطلقاً بلا خلاف. انظر الرضي ٣٢٤/٢.

(٥) (خلاف): ساقطة من ن.

(٦) (يدخل) ساقطة من ت.

(٧) انظر المغني ١٠٤ والرضي ٣٢٤.

والصحيح في ذلك ما قاله الزغشري في الكشف ٥٩٦/١ - ٥٩٧، من أن «إلى» لانتهاه الغاية مطلقاً، فأما دخولها في الحكم وخروجها فأمر يدور مع الدليل، فيحكم بخروج «الليل» في قوله تعالى: ﴿قَدْ أَتَيْنَا الْبَيْتَ إِلَى آلِيهِ﴾ بدليل أنه لو لم يخرج لوجب الوصال. وفي نحو «حفظت القرآن من أوله إلى آخره» بدخول الآخر، بدليل أن الكلام مسوق لحفظ القرآن كله.

(٨) سورة النساء، الآية: ٢.

وانظر المغني ١٠٤، الأشموني ٢/٢١٩، الرضي ٣٢٤/٢، شرح الفريد ٢٣٥.

١٧٤ - البسيط، للناطقة الذيباني (ديوانه ٢٣٥). ولم ينسبه سيويه ولا الشستري. ونسبه له القرشي في الجمهرة من قصيدة عدها من المعلقات.

الورق: جمع ورقاء، وهي الحمامة في لونها سمرة تضرب إلى البياض.

تغربت: صرت في دار غربة. ورواه ابن جني (تغربت) وفي شرح ابن عصفور: تغربت أي: بعدت.

والشاهد: تضمن (هيجني) معنى (ذكرني) لأن التذكير سبب للتهيج فافتى بالمسبب الذي هو التهيج من السبب الذي هو التذكير. =

و«حَتَّى» كـ«إلى» في الانتهاء، لكن تختص بأن مجرورها آخرُ جزءٍ من قبلها<sup>(١)</sup>، كـ«أَكَلْتُ السَّمَكَةَ حَتَّى رَأَيْتُهَا». وامتنع «حَتَّى يَصِفُهَا» وإن جاز «إلى يَصِفُهَا»<sup>(٢)</sup>، قيل: يكثر جرُوف «حَتَّى».

ويدخلُ الحدُّ في المَحْدودِ اتفاقاً<sup>(٣)</sup>.

ولا تدخلُ على مُضْمَرٍ، وأجازه (د)<sup>(٤)</sup> كقول الشاعر:

١٧٥ - فلا والله يُلَفِّي أناسٌ فَنَّى حَتَّاكَ يا ابنَ أبي يزيدٍ

= ورواية الديوان (ذكرني) فلا شاهد فيها على ما ذكرنا.

كتاب سيبويه ٢٨٦/١، الخصائص ٤٢٥/٢، ٤٢٨، جهرة أشعار العرب للقرشي ٥٣، شرح ابن عصفور ٥٧٢/٢، الأضداد لابن الأنباري ٣٤١، شرح مشكلات الحماسة ٧٢، ١٩٤.

(١) أو متصل بآخر جزء مما قبلها، كقوله تعالى: «سَلِّمْ هِيَ سَخٍّ مَطْلَعِ النَّفْرِ».

انظر المغني ١٦٧، شرح الفريد ٢٣٦.

(٢) انظر الرضي ٣٢٦/٢، المغني ١٦٧.

(٣) بل فيه خلاف للسيرافي وغيره. ويرى ابن هشام أن الاتفاق في (حتى) العاطفة لا هذه، والفرق بينهما أن العاطفة بمعنى الواو، ورده الرضي. والمختار عند ابن هشام أنه إذا وجدت قرينة تقتضي دخول الحد في المحدود دخل، وإن وجدت قرينة تقتضي عدم الدخول لم يدخل. ويحكم بدخوله مع عدم القرينة لأنه الكثير في (حتى) بخلاف (إلى) فإنه يحكم لما بعدها بعدم الدخول عند فقد القرينة لأن الكثير فيما بعدها أنه لا يدخل..

انظر المغني ١٦٨، شرح الرضي ٣٢٦/٢، والأشُموني ٢٢٠/٢ - ٢٢١.

(٤) انظر شرح الوافية ٥٩٤، شرح الرضي ٣٢٦/٢، الهمع ٢٣/٢، الكافي شرح الهادي ٢/

٧٠٢، شرح ابن يعيش ١٦/٨.

١٧٥ - الوافر، لم ينسب أحد.

ويروى: «يلقي» مكان يلفي. كما يروى (زياد) مكان يزيد.

و«لا» في البيت لتأكيد القسم. وجملة (لا يلفي) جواب القسم، أي: لا يجد.

والشاهد: جر المضمَر بـ«حتى» عند المبرد والكوفيين. وهو عند البصريين شاذ.

وقال أبو حيان: (وانتهاء الغاية في «حتاك» لا أفهمه، ولا أدري ماذا عني بـ«حتاك» فلعل هذا البيت مصنوع). وقال البغدادي والأحسن أن يقول: ضرورة.

المقرب: ١/ ١٩٤، الضرائر ١٩٧، شرح ابن عصفور ٤٧٤/١، الرضي ٣٢٦/٢، الخزاعة

٤٧٤/٩، الأشُموني والصبان ٢/ ٢١٠، الهمع ٢٣/٢، الدرر ١٦/٢، المساعد ٢/ ٢٧٣.

وقوله<sup>(١)</sup>:

١٧٦ - ..... وَأَلْجَفُهُ بِالْقَوْمِ حَتَّاءَ لَاحِقٍ /

و«في» للظرفيّة، ك«قعدتُ في المسجد».

ويعنى (على)، كقوله - تعالى - : ﴿فِي جُدُوعِ النَّخْلِ﴾<sup>(٢)</sup> ...

ويعنى الباء<sup>(٣)</sup>، كقوله<sup>(٤)</sup>:

(١) د: وقول آخر.

١٧٦ - الطويل، صدره:

وَأَكْفِيهِ مَا يَخْشَى وَأُعْطِيهِ سُؤْلَهُ

ولا يعرف له قائل، ولا سابق ولا لاحق، قال البغدادي: والبيت لم أقف على خبر له، والله أعلم.

والشاهد فيه: جر الضمير به (حتى) عند المبرد والكوفيين.

ورد الرضي هذا بأن (حتى) فيه ابتدائية لا جارة، والضمير أصله (هو) فحذفت الواو ضرورة، أي: حتى هو، كما في قوله:

فبَيْنَاهُ يَنْشُرِي زَخْلَهُ قَالَ قَائِلٌ

ف(حتى) داخلة على الجملة، و(هو) في محل رفع على الابتداء، و(لاحق) خبره، ولو كانت (حتى) حرف جر لم يكن للذكر (لاحق) - بالرفع - وجه. وهذا ما ذهب إليه ابن عصفور في الضرائر. ولم يسبق المصنف في الاستشهاد بالبيت على هذه المسألة غير الرضي، أما ابن عصفور فقد استشهد به على حذف الواو من (هو).

شرح الرضي ٣٢٦/٢، الخزانة ٤٧٢/٩، الضرائر ١٢٦.

(٢) ﴿وَأَصْلَيْتُمْ فِي جُدُوعِ النَّخْلِ﴾ [طه: ٧١].

وهذا على مذهب الكوفيين. أما البصريون فهي عندهم على أصلها من الظرفية، إما مبالغة لتمكن المصلوب في الجذع وتمكن المظروف في ظرفه، وإما أن تكون في وسطه دون طرفه.

انظر جواهر الأدب ١٣٢، معاني الرماني ٩٦، الجنى الداني ٢٥١، الرضي ٣٢٧/٢.

(٣) (الباء) ساقطة من د.

(٤) ش: لقوله.

١٧٧ - ..... بَصِيرُونَ فِي طَعْنِ الْكَلْبِ وَالْأَبَاهِرِ

وقوله - تعالى - : ﴿يَأْتِيَهُمُ اللَّهُ فِي ظُلُلٍ مِّنَ الْغَمَامِ﴾<sup>(١)</sup>.

وبمعنى «إلى» كقوله<sup>(٢)</sup> - تعالى<sup>(٣)</sup> - : ﴿قَرَدُوا أَيْدِيَهُمْ فِي أَنْوَاهِمُ﴾<sup>(٤)</sup>.

وبمعنى «مع» كقوله (تعالى)<sup>(٥)</sup> : .....  
 ١٧٧ - عجز البيت من الطويل، صدره :

وَيَرْكَبُ يَوْمَ الرُّوْعِ مَنَا قَوَارِسَ

وهو لزيد الخيل بن مهلهل الطائي . وقد سمّاه رسول الله ﷺ زيد الخير . والرواية في أكثر المصادر :

بصيرون في طعن الأباهر والكلبي

بتقديم الأباهر على الكلبي .

والكلبي : جمع كلية . الأباهر : جمع الأبهر ، وهو عرق مستبطن الصلب متصل بالقلب ، إذا قطع مات صاحبه ، وخص الكلبي والأباهر بالذكر لأنهما مقتلان .

والشاهد وقوع (في) موقع الباء ، أي : بصيرون بطعن الكلبي والأباهر .

وقال الرضي : والأولى أن تكون بمعناها ، أي : لهم بصارة وحذق في هذا الشأن .

ابن الشجري ٢/٢٦٨ ، الاقتضاب ٢٤٢ ، ذيل الأمالي ٢٤ ، شرح ابن عصفور ١/٥١٢ ،

أدب الكاتب ٥٠٨ ، المخصص ١٤/٦٢ ، المغني ٢٢٤ ، السيوطي ١٦٥ ، الرضي ٢/

٣٢٧ ، الخزانة ٩/٤٩٣ ، التصريح ٢/١٤ ، الهمع ٢/٣٠ .

(١) سورة البقرة ، الآية : ٢١٠ .

ومنه قوله تعالى : ﴿يَذَرُكُمْ فِيهِ﴾ أي : به ، عند بعض النحاة ، ورده ابن هشام بأنها في هذه

الآية للتعليل ، أي : يترككم بسبب هذا الجعل ، قال : والأظهر قول الزغشري أنها للظرفية

المجازية ، قال : جعل هذا التدبير كالمنيع أو المعدن للبت والتكثير .

المغني ٢٢٤ ، جواهر الأدب للأربلي ١٤١ ، شرح الفريد ٢٣١ .

(٢) ت : في قوله .

(٣) ليست في ش ، ت .

(٤) سورة إبراهيم ، الآية : ٩ .

قال الرضي : والأولى أن نقول : هي بمعناها والمراد التمكن .

انظر المغني ٢٢٥ ، والرضي ٢/٣٢٧ .

(٥) من ن . د فقط .

﴿وَادْخُلِي جَنَّتِي﴾ (١) (٢). ويمكن ردُّ جميعها إلى الظرفية (٣).

والباء للالصاق، نحو «به داء». ومنه «مررت به» و«أقسمت به» و«بَحَاتَانِكَ أَخْزَنِي» (٥).

والاستعانة، نحو «كتبْتُ بالقلم».

والمُصَاحَبة، نحو «سَرَبْتُ الفرسَ بِسَرْجِهِ وَلِجَامِهِ». ومنه قوله - تعالى - :  
﴿وَقَدْ دَخَلُوا بِالْكَفْرِ وَهُمْ قَدْ حَرَجُوا بِدِّ﴾ (٦).

(١) (وادخلي جتي) لم تثبت في غير الأصل، ت.

(٢) سورة الفجر: الآيتان ٢٩، ٣٠.

قال الرضي: والأولى أنها بمعناها، أي: حاصلة في زمرة عبادي، أو بمعنى ادخلي أبا الروح في أجسام عبادي، شرح الرضي ٣٢٧/٢.

(٣) انظر المصدر السابق ٣٢٧/٢.

(٤) (منه) ساقطة من د.

(٥) قال العصام في شرح الفريد ٢٢٦ - ٢٢٧: (ولم يكشف أحد إلى الآن عن حقيقة الإلصاق إلا بأن الباء تلتصق بالفعل وتوصله بمجروره. ولا يخفى أنه لا تخرج الباء، بل حرف من حروف الجر من هذه الصفة، فإن شئت الكشف عنه فاسمع، فنقول: الباء في معانيها الآخر لبيان أن ارتباط الفعل وما في معناه بمجرور متحصل كتيبان أن المجرور آلة له كما في باء الاستعانة، أو سبب له كما في الباء السببية، أو مصاحب لمعموله كما في باء المصاحبة، أو ظرف له كما في الباء الظرفية، أو بدل عن معموله كما في باء البدل، أو مقابل له كما في المقابلة، نحو اشترت هذا بهذا، أو بعض تعلق به من كل كما في قوله تعالى: ﴿وَأَمْسِكُوا بُرُءُوكُمْ﴾ أي: بعض رؤوسكم، وقوله تعالى: ﴿يَتَرَبَّصُّ بِمَا بَعَدُ آفَ﴾ أي: يشرب بعضها. بخلاف باء الإلصاق، فإن الارتباط لم يلحظه المتكلم، بل نظر إلى مجرد ربط الفعل بالمجرور ففي قولك: مررت بزيد تفيد مجرد اتصال المرور بزيد، وفي به داء، تفيد اتصال حصول الداء به، وفي «به» تفيد اتصال القسم به).

وانظر الكتاب ٢١٧/٤، المفصل ٢٨٥، رصف المباني ١٤٣، الكافي شرح الهادي ٢/

٧١٠، المغني ١٣٧، شرح الرضي ٣٢٧/٢.

(٦) سورة المائدة، الآية: ٦١.

ومنه قوله تعالى: ﴿قِيلَ يٰنُوحُ أَقْبِطْ سَكُنْ فِيَّ وَارْكَبْ عَلَيْكَ وَكَانَ أَمْرًا مِّنْ مَّعْلُومٍ﴾ [معد: ٤٨].

وانظر المغني ١٤٠، والرضي ٣٢٧/٢.

والمقابلة، كـ «شَرَيْتُ هَذَا بِهَذَا»<sup>(١)</sup>.

وبمعنى «في» نحو «وَرَأَى الْأَنْصَارِ قَمَّ يَسْتَفِرُّونَ»<sup>(٢)</sup>.

وسببته، نحو «فِيْطَلِرُ مِنَ الْذِيَّتِ هَادُوا حَرَمَنَا عَلَيْهِمْ»<sup>(٣)</sup> أي: «لأجل».

وبمعنى «عن» نحو «سَأَلَ سَائِلٌ بِعَذَابٍ وَاقِعٍ»<sup>(٤)</sup>.

أو «من»<sup>(٥)</sup> نحو «يَتَرَبَّ بِهَا الْمُقَرَّبُونَ»<sup>(٦)</sup>.

(١) وهي الباء الداخلة على الأعواض، نحو: اشترته بألف، وهذا بذاك. ومنه قوله تعالى: «أَذْخَلُوا الْجَنَّةَ يَمَّا كُنْتُمْ صَمَكُونَ» [النحل: ٣٢]. وانظر المغني ١٤١، وشرح الفريد ٢٧، والرضي ٣٢٧/٢.

(٢) سورة الذاريات، الآية: ١٨.

وانظر المغني ١٤١، والرضي ٣٢٨/٢.

(٣) سورة النساء، الآية: ١٦٠.

ومنه أيضاً قوله تعالى: «إِن كُنتُمْ تَحِبُّونَ لَنَجْزِيَنَّكُمْ أَجْرَكُمْ» [البقرة: ٥٤].

قال الرضي: وهي فرع الاستعانة.

انظر المغني ١٣٩، شرح الرضي ٣٢٨/٢، شرح الفريد ٢٢٧، والأشموني ٢٢٧/٢.

(٤) ن: نحو قوله.

(٥) الآية الأولى من سورة المعارج.

وقيل: تختص بالسؤال كقوله تعالى: «فَسَكَلَ يَوْمَ جَبَلٍ» والآية التي ذكرها المصنف. وقيل.

لا تختص به بدليل قوله تعالى: «يَتَنَبَّهْهُمْ بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَآخِثِينَ فِي الْغُرَى» [النمل: ١٤١].

والأشموني ٢٢٨/٢.

وفي نسخة ن، د بعد هذه الآية: (وقول ذي جدن الحميري:

سائل بسلاحين وأيامها أيام كان الملك في حمير)

وبعده في د وحدها:

(واسأل بقومي حمير أنهم من معشر حسبك من معشر)

والظاهر أنهما من النسخ.

(٦) أي: في التبعض.

(٧) سورة المطففين، الآية: ٢٨.

وانظر الرضي ٣٢٨/٢، التصريح ١٣/١، الأشموني ٢٢٨/٢.



وللتعدية، نحو «قَمْتُ بِهِ»<sup>(١)</sup>.

وزائدة قياساً في خَبَرٍ «ما» و«لَيْسَ». وفي «هَلْ زَيْدٌ بِقَائِمٍ»<sup>(٢)</sup>. وسَمَاعاً مع الفاعل نحو «كَفَى بِاللَّهِ»<sup>(٣)</sup>، والمفعول نحو «وَلَا تَلْقُوا بِأَيِّكَرٍ»<sup>(٤)</sup>، أو المجزور كقوله:

١٧٨ - فَأَصْبَحَنْ لَا يَسْأَلُهُ عَنْ بَمَا بِهِ . . . . .

أو المبتدأ/ نحو «يَحْسِبُكَ زَيْدٌ»، أو خبر المبتدأ<sup>(٥)</sup> كقوله - تعالى -: «جَزَاءُ

(١) وتسمى باء النقل، وهي المعاقبة للهمزة في تصيير الفاعل مفعولاً، وأكثر ما تعدى الفعل القاصر، نحو «ذهبت بزيد» بمعنى أذهبته. ومنه قوله تعالى: «ذَهَبَ اللَّهُ يَسْخِرُهُمْ» وقرئ «أذهب الله نورهم».

انظر الأشموني ٢٢٧/٢، الرضي ٣٢٧/٢، المغني ١٣٨.

(٢) ولا يجوز ذلك في الهمزة، فلا يقال: أزيد بقائم.

(٣) سورة النساء، الآية: ٦.

وقد جعل الرضي زيادته في المرفوع في كل ما هو فاعل ل«كفى» ومتصرفاته قياساً، وكذا في فاعل «أفعل» في التعجب. انظر شرح الرضي ٣٢٨/٢، والمغني ١٤٤.

(٤) سورة البقرة، الآية: ١٩٥.

وانظر المغني ١٤٧، والرضي ٣٢٨/٢.

١٧٨ - الطويل، عَجْزُهُ:

أَصْعَدَ فِي عَلْوِ الْهَوَى أَمْ تَصَوَّبَا

وهو للأسود بن يعفر. وقيل: ابن جعفر.

والشاهد: توكيد (عن) بالباء، لأنها بمعناها إذ قد يقال: سألت به، وسألت عنه في معنى واحد. فهو توكيد بالمرادف، وله مهملان: أحدهما أن «عن» على حرفين والباء على حرف واحد. والثاني أن لفظ المؤكد مخالف للفظ المؤكِّد. ومع هذا فهو غريب عند النحاة.

وقد روي في صدر البيت: (فأصبح) مكان (فأصبحن)، و(لا يسألني) مكان (لا يسأله).

شرح الرضي ٣٢٨/٢، الخزانة ٥٢٧/٩، المغني ٤٦٢، سر الصناعة ١٥٣/١، العيني

١٠٣/٤، شرح ابن عصفور ٤٧٦/١، التصريح ١٣٠/٢، الهمع ٢٢/٢، الأشموني ٣/

٨٣، اللسان (صعد)

(٥) وهو شاذ كما في الرضي ٣٢٨/٢، والمغني ١٤٩.

سَيَقْتَمُ بِبَيْلِهَآ»<sup>(١)</sup> (٢).

ومع «أن»، كقوله:

١٧٩ - أَلَا هَلْ أَتَاهَا وَالْحَوَادِثُ جَمَّةٌ بِأَنْ أَمْرًا الْقَيْسِ بِنَ تَمْلِكُ بَيْقَرًا

وهي في (٣) «وَأَمْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ»<sup>(٤)</sup> تَحْتَمِلُ الزِيَادَةَ وَالْإِلصَاقَ<sup>(٥)</sup>.

واللام للاختصاص بِالْمِلْكِ، نحو «المالُ لزيد»، وبالإستحقاق<sup>(٦)</sup>، نحو

(١) زيد قبلها واو في جميع النسخ.

(٢) «وَالَّذِينَ كُتِبُوا الشَّيْئَاتُ جَزَاءُ سَيَقْتَمُ بِبَيْلِهَآ» [يونس: ٢٧].

١٧٩ - الطويل، لامرىء القيس (ديوانه ٦٩ - تحقيق السندوي).

بيقر: أقام بالحضر وترك قومه بالبادية. وقيل: أراد هنا نزوله العراق. ومن معانيها: أعياء.

تملك: هي أمه. والمشهور أن اسمها فاطمة. وقيل: تملك جدته من قبل أمه.

والشاهد: زيادة الباء مع (أن) الواقعة مع معموليها في تأويل مصدر مرفوع على أنه فاعل أتاه.

الخصائص ١/٣٣٥، المنصف ١/٨٤، الإنصاف ١/١٧١، معاني الفراء ٣/٢٢،

مقاييس اللغة (بقر)، الاقتضاب ٢٧٧، جوهرة اللغة (برق)، المفصل ٨٥، ابن يعيش ٨/

٢٣، ٢٤، معاني ابن قتيبة ٨٧٥، فقه اللغة للثعالبي ص ٣٦٤، المخصص ٣/١١٣،

٣٧/١٢، المقتصد ٢/٨٢٦.

(٣) ت: في نحو.

(٤) من الآية ٦ من سورة المائدة.

(٥) وتحتل التبغيض أيضاً، وأثبت التبغيض في الباء الأصمعي والفارسي والقتبي.

قيل: والكوفون. وجعلوا منه قوله تعالى: «يَتَرَبَّطُ بِنَا بِنَاؤُ اللَّهِ»، وقول الشاعر:

شَرِبْنِ بِمَاءِ الْبَحْرِ ثُمَّ تَرَفَعْتَ مَسَى لُجَجٍ خُضِرَ لَهُنَّ نَيْعُ

وقيل: إن منه الآية التي ذكرها المصنف هنا. وعليه بنى الشافعي مذهبه في مسح بعض الرأس في الوضوء لما قام عنده من الأدلة.

وقيل: الباء في هذه الآية للاستعانة، وأن في الكلام حذفاً وقلباً، فإن «مسح» يتعدى إلى المزال عنه بنفسه، وإلى المزيل بالباء، فالأصل امسحوا رؤوسكم بالماء. واستظهر ابن هشام

أنها للإلصاق. وأنكر ابن جني التبغيض فيها وقال بزيادتها.

الرضي ٢/٣٢٨، المغني ١٤٢ - ١٤٣، التصريح ٢/١٣، شرح الفريد ٢٢٧.

(٦) ن: وللإستحقاق.

«الحمد لله»، وبالصلاحية<sup>(١)</sup>، نحو «السَّجْدُ لِلْفَرَسِ»<sup>(٢)</sup>.  
وللعاقبة<sup>(٣)</sup> نحو «وَلَقَدْ ذَرَأْنَا لِجَهَنَّمَ»<sup>(٤)</sup>، وقوله<sup>(٥)</sup>:  
١٨٠ - لِدُوا لِّلْمَوْتِ وَابْنُوا لِّلْخَرَابِ

- (١) الأصل: (الصلاحية). ش، ن، م، ت: (وللصلاحية). وما أثبتته من ن أوفق بالسياق.  
(٢) انظر الرضي ٣٢٨/٢، التصريح ١٠/٢، الأشموني ٢٢١/٢.  
(٣) وتسمى لام الصيرورة ولام المآل. انظر المغني ٢٨٢.  
(٤) سورة الأعراف، الآية: ١٧٩. وأنكر البصريون لام العاقبة فذهب الزمخشري إلى أنها لام التعليل، وذهب الرضي وغيره إلى أنها فرع لام الاختصاص.  
المغني ٢٨٣، الرضي ٣٢٨/٢.  
(٥) ت: وكقوله. ن: وقول الشاعر.  
١٨٠ - الوافر، عجزه:

فَكُلُّكُمْ يَصِيرُ إِلَى ذُهَابٍ  
نسب للإمام علي رضي الله عنه، ولأبي نواس، ولأبي العتاهية.  
وروايته هكذا في كتب النحو وديواني أبي نواس وأبي العتاهية. لكن في خزانة الأدب أن  
المستشهد به هنا عجز بيت ضمن أبيات أربعة في الديوان المنسوب للإمام علي رضي الله  
عنه، أولها:

عجبتُ لجازعٍ بالكِ مصابٍ بِأَفْلٍ أو حبيبٍ ذي أَكْثَابٍ  
ورابعها:

لَهُ مَلَكٌ يَنَادِي كُلَّ يَوْمٍ لِدُوا لِّلْمَوْتِ وَابْنُوا لِّلْخَرَابِ  
وقال البخدي أيضاً: (رأيت في الفصول القصار من نهج البلاغة لسيدنا علي رضي الله عنه  
أن الله ملكاً ينادي في كل يوم: لدوا للموت، وأجمعوا للفناء، وابنوا للخراب. ورأيت أيضاً  
في جمهرة أشعار العرب لمحمد بن أبي الخطاب:

لدوا للموت وابنوا للخراب فكلكم يصير إلى ذهاب  
وفي جمهرة أشعار العرب أن قائل هذا البيت هو جبريل .

والشاهد فيه: مجيء اللام للعاقبة في قوله: للموت... للخراب. وتسمى لام المآل ولا  
الصيرورة. وأنكر البصريون ومن تبعهم لام العاقبة، فقال الزمخشري هي لام التعليل،  
والتعليل وارد فيها على طريق المجاز دون الحقيقة. وقيل: هي فرع لام الاختصاص.  
الأغاني ١٥٥/٣، محاضرات الراغب الأصفهاني ٢٢٤/٢، الرضي ٣٢٨/٢، الخزانة  
٥٢٩/٩، ديوان أبي نواس ١٧٢ (المطبعة الحميدية المصرية ١٣٢٢هـ) ديوان أبي العتاهية  
ص ٤٦ (ط دار صادر بيروت ١٩٦٤م) الهمع ٣٢/٢، الدرر ٣١/٢، التصريح ١٢/٢.

- وتعليقية، نحو «جِئْتُكَ لِلِسْمَنِ»<sup>(١)</sup>.  
 ولِتَقْوِيَةِ الْعَمَلِ<sup>(٢)</sup> كـ «لِزَيْدٍ ضَرَبْتُ».  
 وبمعنى «إلى» نحو «إِنِّي وَجَّهْتُ وَجْهِيَ لِلَّذِي»<sup>(٣)</sup>. أو «على» نحو «وَيَخِيرُونَ  
 لِلْأَذْقَانِ»<sup>(٤)</sup>.  
 وزائدة نحو «رَدَفَ لَكُمْ»<sup>(٥)</sup>، «وَصَحَحْتُ لَكُمْ»<sup>(٦)</sup>، «وَمَا أُرْوَا إِلَّا لِيَعْبُدُوا  
 اللَّهَ»<sup>(٧)</sup>، «وَلَوْ بَوَّأْنَا لِإِبْرَاهِيمَ»<sup>(٨)</sup>.  


---

 (١) انظر الرضي ٣٢٩/٢، والمغني ٢٧٥.  
 (٢) وهي المزیدة لتقوية عامل ضعف إما بتأخيره أو بكونه فرعاً في العمل. وتسمى لام  
 التقوية. وبعضهم - كالمصنف هنا - لا يعدها زائدة.  
 انظر الرضي ٣٢٩/٢، المغني ٢٨٦، شرح الفريد ٢٣٩ - ٢٤٠.  
 (٣) سورة الأنعام، الآية: ٧٩.  
 وانظر الرضي ٣٢٩/٢، والمغني ٢٨٠.  
 (٤) سورة الإسراء، الآية: ١٠٩.  
 وانظر المغني ٢٨٠، والرضي ٣٢٩/٢.  
 (٥) سورة النمل، الآية: ٧٢.  
 قال المبرد في المقتضب ٣٦/٢: (وقال بعض المفسرين في قوله تعالى: «قُلْ عَسَى أَنْ يَكُونَ رَدِفٌ  
 لَكُمْ» معناه: ردفكم).  
 وفي كشف الزخشي ١٥٨/٣: («رَدِفَ لَكُمْ بَعْضُ الَّذِي تَسْتَعْجِلُونَ» ردفكم بعضه، فزیدت  
 اللام للتأكيد كالباء في «وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ» أو ضمن معنى فعل يتعدى باللام نحو  
 «دنا لكم» و«أزف لكم».)  
 ورد ابن هشام في المغني ٢٨٥ ما أجازاه المبرد والزخشي في أحد الوجهين عنده من زيادتها  
 قال: (وليس منه «قُلْ عَسَى» خلافاً للمبرد ومن وافقه، بل ضمن «ردف» معنى اقتراب،  
 فهو مثل: «اقتراب للناس حسابهم».)  
 (٦) سورة الأعراف، الآية: ٧٩.  
 (٧) سورة البينة، الآية: ٥.  
 (٨) سورة الحج، الآية: ٢٦.

وبمعنى «عَنْ» مع القول نحو ﴿وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لِلَّذِينَ آمَنُوا لَوْ كَانَ خَيْرًا مَّا سَبَقُونَا إِلَيْهِ﴾<sup>(١)</sup>.

وبمعنى الواو في القسم للتعجب<sup>(٢)</sup> نحو «لِلَّهِ لَا يُؤَخِّرُ الْأَجَلَ» أي: والله قال:

١٨١ - لِلَّهِ يَبْقَى عَلَى الْأَيَّامِ ذُو حَيْدٍ . . . . .  
وبمعنى «فِي» كقوله: ﴿رَبَّنَا إِنَّكَ جَاوِدٌ لِلنَّاسِ لَيَوْمٍ لَا رَبَّ فِيهِ﴾<sup>(٣)</sup>.

(١) سورة الأحقاف، الآية: ١١.

وانظر الرضي ٣٢٩/٢، والمغني ٢٨٢.

(٢) أي: في الأمر العظيم الذي يستحق أن يتعجب منه فلا يقال: لله لقد قام زيد. وانظر الرضي ٣٢٩/٢.

١٨١ - من البسيط، عجزه:

#### بِمُشْمَخَرِّ بِهِ الظُّيَّانُ وَالْأَسْ

نسبه سيبويه لأمية بن أبي عائذ. ونسب لأبي ذؤيب الهذلي، وللفضل بن العباس الليثي، ولأبي زيد الطائي، ولمالك بن خالد الخناعي كما في ديوان الهذليين واللسان والخزاعة. ووردت قصيدة لساعدة بن جؤبة في ديوان الهذليين ١٩٣/١ فيها الصدر المستشهد به. وفي صدره روايات متعددة، فقد ورد: «تالله» و«بالله» و«بأمي» مكان «الله». ويروي «جيد» مكان «حيد» وهو جناح مائل من الجبل، وقيل: أراد به الظبي. والحيد: جمع حيد، وهو العقدة في قرن الوعل. المشمخر: الجبل. الظيان والأس: نباتان. والشاهد على رواية المصنف: مجيء اللام مكان الواو في القسم للتعجب. قال سيبويه: (وقد تقول: تالله، وفيها معنى التعجب. وبعض العرب يقول في هذا المعنى: لله، فيجيء باللام، ولا تحيى إلا أن يكون فيها معنى التعجب، قال أمية بن أبي عائذ... الخ). وفيه شاهد على حذف (لا) النافية قبل (يحيى).

سيبويه ٢٩٧/٣، المقتضب ٣٢٣/٢، ابن الشجري ٣٦٩/١، الصاحبي ٨٦، ديوان الهذليين ٢/٣، المعجم في بقية الأشياء للمسكري ٤٥، الإيضاح لابن الحاجب ٢/١٤٩، التبصرة ٤٤٦/١، اللامات ٧٣، المخصص ١١١/١٣، شرح الكافية لابن الحاجب ١٢٠.

(٣) سورة آل عمران، الآية: ٩.

وانظر الرضي ٣٢٩/٢، والمغني ٢٨٠.

أو «قَبْلَ» نحو «لِخَمْسِ بَقَيْنَ»، أو «بَعْدَ»، نحو «لِخَمْسِ خَلَوْنَ»<sup>(١)</sup>.  
 و(رُبَّ) يجبُ تصدُّرها اتفاقاً<sup>(٢)</sup>، إذ التقليلُ/ كالتنفي<sup>(٣)</sup>.  
 بصر: وهي حرفٌ، لامتناعِ دخولِ الحرفِ<sup>(٤)</sup> عليها<sup>(٥)</sup>. ك: بل اسمٌ<sup>(٦)</sup>.  
 قلنا: لا وجهَ له.  
 وفيها مع ضمِ الراءِ<sup>(٧)</sup> تشديدُ الباءِ مفتوحةً، وتخفيفُها مضمومةً أو ساكنةً،  
 و«رُبَّتْ»، ومع فتحِ الراءِ تشديدُ الباءِ وتخفيفُها مفتوحةً فيهما<sup>(٨)</sup>.  
 ومعناها التقليلُ نحو «رُبَّ رجلٍ كريمٍ لَقِيْتُ». وقد أثبتُ للتكثيرِ كقوله:

- 
- (١) انظر الرضي ٣٢٩/٢.  
 (٢) انظر المقتضب ١٤٠/٤، وأمالِي السهيلي ٧١، وشرح الرضي ٢٣٩/٢، والمغني ١٨١.  
 (٣) انظر الرضي ٢٣٢/٢، وشرح الفريد ٢٤٦.  
 (٤) غير الأصل، ن: الحروف.  
 (٥) الإنصاف ٨٣٢/٢ وهي آخر مسألة فيه عقدها لخلاف البصريين والكوفيين في (رب).  
 الكتاب ١٦١/٢، الرضي ٢٣٠/٢، أمالي السهيلي ٧١، المقتضب ١٤٠/٤، الهمع ٢/٢٥، شرح الفريد ٢٤٦.  
 (٦) وهو رأي الأخفش من البصريين أيضاً، ولهم أدلة قوية على ذلك ذكرها الرضي، وأطال في تأييد مذهبهم من عدة وجوه. وذكر العصام أيضاً أدلة أخرى غير ما ذكره الرضي على قوة مذهبهم في ذلك.  
 انظر الرضي ٢٣٠ - ٢٣١، وشرح الفريد ٢٤٦ - ٢٤٧.  
 (٧) في ن: (وفيها مع لغات ضمِ الراءِ).  
 (٨) أي في التي لحقتها تاء التانيث وفي المجردة عنها.  
 وأوصلوا لغات (رب) إلى ست عشرة لغة هي: ضمِ الراءِ وفتحها، وكلاهما مع التشديد والتخفيف، والأوجه الأربعة مع تاء التانيث ساكنة أو محركة، أو مع التجرد عنها، فهذه اثنتا عشرة لغة، والضم والفتح مع إسكان الباء، وضم الحرفين مع التشديد والتخفيف.  
 انظر التسهيل ١٤٧، الهمع ٣٨/٢، رصف المباني ١٩٣، الأزهية ٢٧٥، شرح الجامي ٧٣٢، والمغني ١٨٤.

١٨٢ - . . . . . رَبِّ هَيْضَلٍ لَّجِبٍ لَّقَفْتُ بِهَيْضَلٍ

وقوله:

١٨٣ - فَإِنْ يُمَسَّ مَهْجُورُ الْفِنَاءِ فَرِمَا أَقَامَ بِهِ بَعْدَ الْوُفُودِ وَفُودُ

١٨٢ - الكامل، صدره:

أُزْهِيرُ إِنْ يَشِبُّ الْقَذَالُ فَإِنَّهُ

وهو لأبي كبير الهذلي (عامر بن الحليس)، ديوان الهذليين ٨٩/٢. وقد روي بإسكان الباء من (رب) ويفتحها خفيفة. كما روي (مرس) مكان (لجب). الهيضل: الجماعة المسلحة من الناس، وأراد الجيش. لجب: كثير الجلبة مرتفع الأصوات. لفتت: جمعت. ويروى في أكثر المصادر (لغت) يريد أنه جمع جيشاً بجيش للحرب. وزهير: اسم ابن الشاعر، وقيل: مرخم (زهير) ابته. القذال: ما بين نقرة القفا وأعلى الأذن، وقد يطلق على الرأس كله. والشاهد فيه: مجيء (رب) للتكثير. وذكرته سائر المصادر شاهداً على ما حذف منه من مضاعف الحروف، إذ حذفت هنا الباء الأخرى من (رب) فصارت (رب) بالفتح، أو (رب) بالسكون على اختلاف بين المصادر في روايته. وهو شاهد في الوقت نفسه على أن المخفف لغة في (رب).

المحتسب ٣٤٣/٢، ابن الشجري ٤/٢، ٣٠٢، التصحيف والتحريف للعسكري ٣٦٤، الإنصاف ٢٨٥/١، المقرب ٢٠٠/١، البصرة ٢٩١/١، شرح ابن عصفور ٥٣٥/٩، شرح السكري ص ١٠٧٠، رصف المباني ٥٢، ١٩٢، الأزهية ٢٧٤، ابن يعيش ٥/١١٩، ٣١/٨، الرضي ٢٣٠/٢، الخزانة ٥٣٥/٩، اللسان (عطل).

١٨٣ - الطويل، لأبي عطاء السندي قيل: اسمه مرزوق. وقيل: أفلح بن يسار. (شاعر فحل، كان مولى لبني أسد، وأدرك الدولتين الأموية والعباسية، ومات بعد أيام المنصور). من أبيات أربعة أوردها له أبو تمام في الحماسة يرثي بها يزيد بن هبيرة الفزاري. ويروى (تمس) - بالناء - مكان (يمس).

والشاهد فيه: مجيء (رب) للتكثير كما في سابقه. واستشهد به على ذلك الرضي في شرح الكافية، وأورده الزمخشري في الكشف عند تفسير قوله تعالى: ﴿قَدْ يَسْلُمُ اللَّهُ إِلَيْكُمْ بَيِّنَاتٍ يَنْتَظِرُونَ﴾ قال: وذلك أن (قد) إذا دخلت على المضارع كانت بمعنى (ربما) فوافقت (ربما) في جره بها إلى معنى التكثير. وذكر البيت شاهداً على ذلك.

الكشف ٧٩/٣، شرح التبريزي للحماسة ٢٩٦/٢، شرح المرزوقي ٨٠٠، شرح الجواليقي ١٢٤، أدب الكاتب ٢١، الرضي ٢٣٠/٢، الخزانة ٥٣٩/٩، الأشباه والنظائر ٨٥/٢.

وفائدتها هنا تقليل ما هو كثير من الممدوح بالنظر إلى قلته<sup>(١)</sup> من غيره<sup>(٢)</sup>.  
وللتحقيق<sup>(٣)</sup>، قوله - تعالى - : ﴿ثُمَّ يَكْفُرُوا﴾<sup>(٤)</sup>.  
وتختص بالنكرة، ليتم ما وضعت له من تقليل أو تكثير، إذ لا يخلصان  
بالمعرفة لعدم شياعها<sup>(٥)</sup>.

ويجب حذف متعلقها حيث تثنى عنه صفة مجرورها، والتزام وصف  
مجرورها باسم نكرة، نحو «رُبَّ رجل كريم لقيت»، أو ماضٍ نحو «رُبَّ رجل  
ضربت»<sup>(٦)</sup>.

وقيل: لا<sup>(٧)</sup> يلزم لقوله:

١٨٤ - رُبَّ رِفْدٍ هَرَقْتُهُ

البيت.

(١) ش: ما قبله.

(٢) قال الرضي ٣٣٠/٢: (وجه ذلك أن المادح يستقل الشيء الكثير من المدائح، لأن الكثير منها كأنه قليل بالنسبة إلى الممدوح بها، وذلك أبلغ الوجهين في المدح).

وانظر شرح اللباب لنكرة كار، ص ٤٦٥، وشرح الفريد ٢٤٥.

(٣) غير د: (والتحقيق).

(٤) سورة الحجر، الآية: ٢.

وما سماه المصنف هنا تحقيقاً هو التكثير بعينه. ومنه قوله 驚: «يا رُبَّ كاسية في الدنيا عارية يوم القيامة».

انظر المغني ١٨٠، أمالي السهيلي ٧١، التصريح ١٨/٢، الأشموني ٢٣٦/٢ - ٢٣٧، الرضي ٣٣٣/٢.

(٥) في الكتاب ٤٢٧/١: (فرب لا يقع بعدها إلا نكرة).

وانظر المقتضب ٢٨٩/٤، وأمالي السهيلي ٧١، وشرح الرضي ٣٣١/٢.

(٦) ش: (رب رجل كريم ضربت). وانظر الأمالي للسهيلي ٧١، الرضي ٣٣١/٢ - ٣٣٢، المغني ١٨١.

(٧) (لا) ساقطة من د.

١٨٤ - خفيف للأعشى (ديوانه ١٣، ١٦٩). وهو بتمامه:

رب رِفْدٍ هَرَقْتَهُ ذَلِكَ الْيَوْمِ وَأَسْرَى مِنْ مَسْخَرٍ أَفْيَالٍ  
هَرَقْتَهُ أَصْلَهُ: أرقته، فالهاه بدل من الهمزة. الرِفْد: اللين والعطية والمعونة. والمراد هنا =



قلنا: «هَرَفْتُهُ» وصفٌ، ومتعلّقها محذوف، إذ هي في التحقيق جوابُ فعلٍ ماضٍ منفيٍّ بالاتفاق، وفي ذلك <sup>(١)</sup> تمامُ المطابقة <sup>(٢)</sup>.

وَتَلَحُّقُهَا «ما» فتدخلُ على الجُمْلِ كقوله:

١٨٥ - رَبُّ مَا <sup>(٣)</sup> تَكْرَهُ النَّفُوسُ مِنَ الْأَمْرِ لَهُ فَرْجَةٌ كَحَلِّ الْعِقَالِ/

وتدخلُ على ضميرٍ غائبٍ فيجبُ تمييزُهُ بنكرةٍ، كـ «رُبُّهُ رَجُلًا» جوابُ «ما لَقِيتُ رَجُلًا؟» <sup>(٤)</sup>.

=القدح الضخم، وكنى عن القتل بإراقة الأقداح. أقيال: ملوك. ويروى: أقتال، جمع قتل وهو النظير أو العدو المقاتل. وهي رواية الديوان.

والشاهد: عدم وصف مجرور «رب» عند بعضهم. والمصنف يرى هنا أن «هرفته» وصف لرفد والمتعلق محذوف، تقديره: سبيت أو ملكت.

وفي البيت شاهد أيضاً على حذف نعت مجرور «رب» وذلك في قوله: وأسرى، إذ هو مجرور بـ «رب» أيضاً بطريق التبعية لعطفه على «رفد»، وصفة «أسرى» محذوفة، وتقدير الكلام: وأسرى أسرتهم، ولا جواب لرب في الموضعين لأن معنى الكلام تام لا يفترق إلى شيء.

واستشهد بعض النحاة بهذا البيت على مراعاة الأصل في الأكثر، وهو وقوع صفة «رب» جملة فعلية سواء أكانت مذكورة أم مقدرة. وقد اجتمع الأمران في هذا البيت كما بينت. المفضليات ٣٩، المخصص ٨٣/١١، مجاز القرآن ٢٩٩/١، المفصل ٢٨٦، شرح ابن يعيش ٢٨/٨، شرح ابن عصفور ٥٠٣/١، أساس البلاغة (رفد)، المغني.

(١) (ذلك) سقطت من د.

(٢) انظر الرضي ٣٣١/٢.

١٨٥ - تقدم صدره برقم (٧٥).

والشاهد هنا دخول (رب) على الجملة الفعلية، و«ما» نكرة موصوفة بجملة كما مر في الموصولات، وليست كافة لرب عن العمل. وعند بعضهم أن (ما) هنا كافة، لأن الأكثر في (رب) إذا لحقتها (ما) أن تكلفها عن العمل وتبيها للدخول على الجمل الفعلية.

انظر الرضي ٣٣٣/٢، شرح ابن يعيش ٣٠/٨.

(٣) كتابتها منفصلة عن (ما) أنسب للمعنى، إذ (ما) موصولة. وانظر ما ذكرته في الشاهد رقم (٧٥).

(٤) انظر شرح ابن يعيش ٢٨/٨، والرضي ٢٣٢/٢.

ك: وتصح<sup>(١)</sup> مطابقتها المميز كزُبها، رُبهما، رُبُهُم، رُبُهُن. قلنا: خلاف المشهور<sup>(٢)</sup>.

وواؤها، وفاؤها تَعَمَلانِ بتقديرها، لعدم اختصاصيهما بالاسم. ي. سر: بل بأنفسهما، يُضَعَفِ الحَرْفُ عَنْ أَنْ يَعْمَلَ محدوفاً<sup>(٣)</sup>. قلنا: أما مع العواطف فلا، والشاهد قوله:

١٨٦ - وَبَلَدُو لَيْسَ بِهَا أَنْيْسُ

(١) د: ويجب.

(٢) قال ابن عصفور في شرح الجمل ٥٠٤/١.

(وأجاز أهل الكوفة ثنيته وجمعه قياساً، وذلك عندنا لا يجوز، لأن العرب استغنت بثنية التميز وجمعه عنه كما استغنوا بِتَرَكٍ عَنْ «وَذَرٍ» وَ«وَذَعٍ».

وانظر الرضي ٣١٥/٢، ٣٣٣، وشرح ابن يعيش ٣٠/٨.

في الأصول ٢٤٠/١ - ٤٢١: (واعلم أن العرب تستعمل الواو مبتدأ، بمعنى «رب» فيقولون: ويولد قطعت، يريدون: «ورب بلد» وهذا كثير. وقال بعض النحويين: أن الواو التي تكون مع المنكرات ليست بخلف من «رب» ولا «كم» وإنما تكون مع حروف الاستفهام فتقول: وكم قد رأيت و«كيف تكفرون» يدل على التعجب، ثم تسقط «كم» وتترك الواو، ولا تدخل مع «رب»، ولو كانت خلفاً من «كم» لجاز أن يدخل عليها النسق كما فعل بواو اليمين. وهي عندي واو العطف، وهذا أيضاً مما يدل على أن «رب» جواب وعطف على كلام).

والخلاف بين البصريين والكوفيين إنما هو في الواو وحدها، أما الفاء و«بل» فهم متفقون. على أنها لا تعملان الجر بأنفسهما بل برب مقدرة بعدهما، ومذهب المبرد في الواو كمذهب الكوفيين. ولم يذكر المصنف هنا «بل» وهي مثل الواو والفاء في ذلك، ومن شواهد قولها:

بَلْ بَلَدٌ مِثْلُ الْفَيْجَاجِ قَسَمُهُ

وقوله:

بَلْ بَلَدٌ ذِي صُعْدٍ وَأَضْبَابِ

انظر الإنصاف ٣٧٦/١، الرضي ٣٣٣/٢، شرح الكافية لابن مالك ٨٢١/٢، الأشموني ٢٣٩/٢.

١٨٦ - الرجز، لجران العود (عامر بن الحارث النميري) ديوانه ٥٢. ونسب لرؤبة بن العجاج أيضاً. وبعده:

إِلَّا الْيَعَافِيرُ وَإِلَّا الْجَيْشُ. =

وقوله:

١٨٧ - فَحُورٌ قَدْ لَهَوْتُ بِهِنَّ عَيْنٌ . . . . .

و«عن» للمُجاوِزة حقيقةً ك«رميت عن القوس»، «خرجت عن البلد»، ومجازاً ك«نقلت عنه علماً»، «جلست عن يمينه»، ﴿يَخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ﴾<sup>(١)</sup>.  
وَنَعْنُ<sup>(٢)</sup> اسميتها بدخول «من»<sup>(٣)</sup>. قال:

= البلدة: الفلاة، الأنيس: ما يؤنس من إنسان أو حيوان. اليعافير: جمع يَغْفُور، وهو ولد الظبية، وولد البقرة الوحشية. وقيل: تيس الظباء. ورواية الديوان: (تسائساً ليس بها أنيس). كما يروى: (في بلدة ليس بها أنيس). وقبله: (يا ليتني وأنت يا لَيْتُس).  
والشاهد فيه: إضمار (رب) بحد الوار. وجعله سبويه تقوية لإضمار الفعل مع قوته، إذ جاز هنا إضمار الحرف مع ضعفه، فالفعل مع قوته أولى. وفي البيت عدة شواهد غير ما ذكر هنا تنظر في مصادره.

سبويه ٢٦٣/١، ٣٢٢/٢، معاني الفراء ٤٧٩/١، المقضب ٣١٨/٢، ٣٤٦، ٤/٤١٤، الإنصاف ٢٧١/١، ٣٧٧، الرضي ٣٣٣/٢، الخزانة ١٥/١٠، الشذور ٢٦٥، مجاز القرآن ١٣٧/١، شرح الكافية لابن مالك ٥١٤/١، شرح ابن عصفور ٥٠٢/١، ٢٦٧/٢، مجالس ثعلب ٣١٦، مفتاح العلوم للسكاكي ١٩٨.

١٨٧ - الوافر، عجزه:

نَوَاعِمٌ فِي المُرُوطِ وَفِي الرِّبَاطِ

وهو للمتخل الهذلي (مالك بن عويمر). ديوان الهذليين ١٩/٢.

حور: جمع حوراء، وهي شديدة سواد العين مع شدة بياضها. عين: جمع عيناء، وهي الواسعة العين. المروط: جمع مرط: الكساء من الصوف أو الخز. الرباط: جمع ربطة: الملاءة كلها نسج واحد، أو الثوب الرقيق.

والشاهد: جر (حور) بعد الفاء التي هي حرف عطف لا يعمل ب«رب» مقدرة بعدها.  
الإنصاف ٣٨٠/١، ٥٢٩/٢، شرح ابن يعيش ١١٨/٢، الأشموني ٢٣٢/٢، العيني ٣/٣٤٩، المساعد ٢٩٥/٢.

(١) سورة النور، الآية: ٦٣. وانظر الرضي ٣٤٢/٢، وشرح ابن عصفور ٥١٣/١.

(٢) أي: وتنعين.

(٣) في الكتاب ٢٢٨/٤: (وأما «عن» فاسم إذا قلت: من عن يمينك، لأن «من» لا تعمل إلا في الأسماء). وانظر المغني ١٩٩.

١٨٨ - فقلتُ للركبِ لَمَّا أُنْ عَلَا بِهِمْ مِنْ عَن يَمِينِ الْحُبَيْبَا نَظْرَةً قَبْلُ  
وقال:

١٨٩ - . . . . . مِنْ عَن يَمِينِي مَرْوَةً وَأَمَامِي  
و«على» للاستعلاء حقيقة كـ «قعدتُ على السطح» أو مجازاً كـ «توكلتُ على الله»<sup>(١)</sup>، ومنه «فلانٌ على حالته يصنعُ كذا».

١٨٨ - بسيط للقطامي (ديوانه ٢٨).

الحبياً: موضع بالشام، وهي قرية الحسائين: بنى حسان الزهرين. وقيل: وكذا بالحجاز موضع آخر. قيل: مقابلة. والمراد النظرة التي لم تكن قبلها نظرة. والشاهد: مجيء (عن) اسماً لدخول من عليها، فهي هنا بمعنى الجهة والجانب. الجمل ٧٣، المقرب ١/١٩٥، شرح ابن عصفور ١/٤٧٦، جبهة أشعار العرب للقرشي ٨١٤ (تحقيق الجاري - ط أولى - مطبعة لجنة البيان العربي - القاهرة). شرح الكافية لابن مالك ١/٨١٠، الاقتضاب ٤٢٧، المحكم ١/٤٩، أدب الكاتب ٤٩٩.

١٨٩ - الكامل، عجزه:

فَلَقَدْ أَرَانِي لِلرِّيحِ ذَرِيَّةً

وهو لقطري بن القُجاءة الخارجي.

الذريئة: الحلقة التي يتعلم فيها الطعن والرمي. مرة: مصدر مر.

والشاهد: مجيء (عن) اسماً بمعنى جانب لدخول حرف الجر عليها. قال البغدادى: واستشكل هذا بأن الكلم إنما تعد حرفاً واسماً إذا اتحد أصل معنيهما. والجانب ليس بمعنى المجاوزة. وأجيب بأن الزمخشري بين في المفصل أن معنى (جلس عن يمينه) أنه جلس متراحياً عن بدنه في المكان الذي بهياله يمينه، فمعنى (جلست عن يمينه): جلست من جانب بموضع متجاوز عن بدنه في المكان الذي بهياله يمينه. وفي صدره شاهد على اتحاد الفاعل والمفعول الأول للراى) البصرية، إذ هما لشيء واحد. شرح المرزوقي ١٣٦، المغني ١٩٩، السيوطي ١٥٠، العيني ٣/٥٠٠، شرح ابن عيش ٨/٤٠، الخزائن ١٠/١٥٨، الهمع ١/١٥٦، الدرر ٢/٣٦، الأشموني ٢/٢٢٦، ابن عقيل ١/٢٤٣.

(١) في الرضي ٢/٣٤٢: (وكذا قوله تعالى: ﴿فَأَرْسَلْنَا إِلَيْهَا رُوحَنَا فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَرًا سَوِيًّا﴾ تعالى عن استعلاء الشيء عليه، ولكنه إذا صار الشيء مشهوراً في الاستعمال في شيء لم يراع أصل معناه، نحو «ما أعظم الله» ومنه «توكلت على فلان» كانت تحمل ثقلك عليه، ثم صار بمعنى وثقت به حتى استعمل في الباري تعالى نحو «توكلت على الله»، واعتمدت عليه).

وَتَعَيَّنُ لِلْإِسْمِيَّةِ بِدْخُولِ «مِنْ» كَقَوْلِهِ :

١٩٠ - غَدَتْ مِنْ عَلَيْهِ بَعْدَمَا تَمَّ ظَمُّوْهَا

وكأف التشبيهِ نحو (زيد كالأسد). ودليل حرفيتها وقوعها صفة نحو «جاءني الذي كزیده/»، فلولا تقدير متعلق لم يتم جملة<sup>(١)</sup>.

وقد تَعَيَّنُ لِلْإِسْمِيَّةِ بِدْخُولِ «عَنْ» كَقَوْلِهِ :

١٩٠ - من الطويل، عجزه:

تَصِلُ وَغْنُ قَيْضٍ بِزِيَاةٍ مَجْهَلٍ

وهو لمزاحم بن الحارث العقيلي (ترجمته في طبقات ابن سلام ٥٨٣). ويرى (جسُّها) مكان (ظمُّوها). والظمُّ: ما بين الوردتين. والخمس: أن ترد الماء يوماً وتركه ثلاثاً وتعود إليه في الخامس. تصل: يصوت جوفها من يسه من العطش. القَيْض: قشور البيض، يريد أنها أفرخت بيضها لتوها، فهي تسرع في طيرانها إشفاقاً عليه. الزيزاء: الأرض الغليظة. ويرى: ببداه وهي القفر. المجهل: مقفرة لا يتدنى فيها. والبيت في وصف قطاة غدت عن فرخها الذي وضعته لتوها طالبة الورد بعد ما كملت مدة صبرها عن شرب الماء.

والشاهد: دخول (من) على (عل) فهي اسم في تأويل (فوق) أي: غدت من فوقه. واستعمال (عل) اسماً ليس مختصاً بالضرورة عند سيبويه، قال: ويدلُّ على أنه اسم قول بعض العرب: (نهض من عليه). وذهب ابن عصفور وغيره إلى أن ذلك مختص بالضرورة. وقيل هي إذ ذاك معربة، وقيل: مبنية.

سبويه ٢٣١/٤، النوادر ١٦٣، المقتضب ٥٣/٣، الكامل ٤٨٨، الجمل ٧٣، شرح الكافية لابن مالك ٨١٠/٢، الاقتضاب ٤٢٨، المخصص ٥٧/١٤، ١٦، ٦٥، جهرة اللغة ٤٩١/٣، شرح أدب الكاتب للجواليقي ٣٤٩، المفصل ٢٨٨، شرح ابن عيش ٨/٣٧، ٣٨، المقرب ١٩٦/١، شرح ابن عصفور ٤٨١/١، المقتصد ٨٤٥/٢، إيضاح الفارسي ٢٥٩، الكنز اللغوي ص ١٠٠ (وهو كتاب الإبل عن الأصمعي)، شرح شواهد الإيضاح للقيسي ق ٦٤، المغني ١٩٤، ٦٩٠، السيوطي ١٤٥.

(١) متعلق الكاف هو الكون المطلق، ولو لم يقدر لكانت الصلة مفرداً، وهو محال. انظر الرضي ٣٤٣/٢، شرح الكافية لابن مالك ٨١١/٢، جواهر الأدب للأربلي ٦٢، شرح الفريد ٢٣٨.

## ١٩١ - يَضَحْكُنْ عَنْ كَالْبَرْدِ الْمُثْنَمُ

فإن دخلت عليها «مثل» فزائدة اتفاقاً نحو «مثل كزيد»<sup>(١)</sup>.

واختلف في العكس، كقوله - تعالى - : «لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ»<sup>(٢)</sup>.

جا. قا<sup>(٣)</sup>. وغيرهما: زائدة<sup>(٤)</sup>.

## ١٩١ - الرجز للعجاج (ملحقات ديوانه ٨٣).

البرد: حب الغمام. المنهم: الذائب. شبه ثغر النساء بالبرد الذائب في اللطافة والجمالة. والشاهد: وقوع الكاف اسماً لدخول (من) عليها، فهي هنا ك(مثل)، وهو عند سيبويه خاص بالضرورة، وعند الأخفش والفارسي وابن مالك لا يختص بالضرورة بل تكون اسماً في الكلام، فيجوز أن تقول: (زيد كالأسد) على أن الكاف في موضع رفع، والأسد مخفوض بالإضافة، أي: مثل الأسد. قال ابن هشام: (ولو كان كما زعموا لسمع في الكلام مثل: مررت بكالأسد).

المخصص ١١٩/٩، إصلاح المنطق ٢٥٥، المقتصد ١/١٢٦، شرح الكافية لابن الحاجب ١٢٢، الإيضاح له ١٥٧/٢، المغني ٢٣٩، السيوطي ١٧١، المفصل ١٥٧، شرح ابن يعيش ٨/٤٢، ٤٤، الرضي ٣٤٣/٢، الخزنة ١٠/١٦٦.

(١) ومنه قوله:

فأصبحوا مثلَ كَعَصْفٍ مَأْكُولٍ

وانظر الرضي ٣٤٣/٢، والمغني ٢٣٨.

(٢) سورة الشورى، الآية: ١١.

(٣) أبو البقاء: عبد الله بن الحسين بن عبد الله بن الحسين العكبري البغدادي النحوي الضرير. كان عالماً باللغة والنحو، أخذ عن ابن الخشاب وغيره. له إعراب القرآن (إملاء ما من به الرحمن)، إعراب الحديث وغيرهما. وتوفي سنة (٦١٦هـ). أنباء الرواة ٢/١١٦، وفیات الأعيان ١/١٠٠، بغية الوعاة ٢/٣٨، الأعلام ٤/٨٠.

(٤) قال الزجاج في إعراب القرآن ٢/٦٧٣: (وأما قوله تعالى: «لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ» فالكاف زائدة، والتقدير: «ليس مثله شيء»، لأن حمله على الظاهر يوجب إثبات المثل «وقيل: الهاء بمعنى الصفة، أي: ليس كصاحب صفته شيء»، وصاحب صفته هو هو. وقيل: بل المثل زيادة).

وقال أبو البقاء في إملاء ما من به الرحمن ٢٢٤: (والكاف في «لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ» زائدة، أي: ليس مثله شيء. فمثله خبر «ليس». ولو لم تكن زائدة لأفضى إلى المحال، =

م<sup>(١)</sup>: لا<sup>(٢)</sup>، بل نفى<sup>(٣)</sup> مِثْلِ الْمِثْلِ يَسْتَلْزِمُ نَفْيَ الْمِثْلِ<sup>(٤)</sup>.

وقد تدخل عليها الكاف فتكونُ اسماً أو تأكيداً<sup>(٥)</sup> كقوله:

١٩٢ - وصالياتٍ كَكَمَا يُؤْتَفَيْنِ

= إذ كان يكون المعنى أن له مثلاً وليس لثله مثل، وفي ذلك تناقض، لأنه إذا كان له مثل فله مثله مثل، وهو هو، مع أن إثبات المثل لله سبحانه محال وما ذهب إليه هنا هو رأي الأكثرين. انظر شرح الكافية لابن مالك ٨١٢/٢، شرح الرضي ٣٤٣/٢، المغني ٢٣٧، شرح الفريد ٢٣٧.

(١) ش: م وغيره.

(٢) (لا) ساقطة من ش. والمراد: ليس زائدة.

(٣) (نفي) ساقطة من ن.

(٤) انظر كشف الزمخشري ٤٦٢/٣ - ٤٦٣.

(٥) (أو تأكيداً) ساقطة من ش.

١٩٢ - الرجز لخطام بن نصر المجاشعي، وقبلة:

لَمْ يَبْقَ مِنْ آيِ بِهَا بَجَلَيْنِ  
غَيْرُ زَمَادٍ وَخَطَامٍ كَكُفَيْنِ  
وغيرُ وَدٍّ جاذِلٍ أَوْ وَدَيْنِ

الصاليات: أثنائي القدر، لأنها تصلي النار، أي: تباشرها وتليها. ككما يؤتفان: أي كمثل حالها إذا كانت أثنائي مستعملة. والمعنى: لم يبق من علامات بدار المحبوبة تزيناها غير رماد وتبن وعاءين للراعي، وغير وتد متصب أو وتدين، وأثنائي مصلية ما برحت علي حالها كما أثنأها أهلها.

والشاهد: استعمال الكاف الثانية اسماً بمعنى (مثل) فأدخلت عليها الكاف لأنها في معناها. قال سيبيه: (فعلوا ذلك لأن معنى الكاف معنى مثل). وقال ابن جني: (أي كمثل ما يؤتفان).

الكتاب ٣٢/١، ٤٠٨، ٢٧٩/٤، المقتضب ٩٧/٢، ١٤٥/٤، ٣٥٠، الخصائص ٢/٣٦٨، الاقتضاب ٤٣٩، مجالس ثعلب ٤٨، مجالس العلماء للزجاجي ٧٢، المنصف ١/١٩٢، ١٨٤/٢، ٧٢/٣، المحتسب ١٨٦/١، المخصص ٧٦/٨، ٤٩/١٤، ٩٤، ١٦/١٨٠، المغني ٢٣٩، السيوطي ١٧٢، العيني ٥٩٢/٤.

ولا تدخل على مضمير، لتأديته إلى اجتماع المثلين<sup>(١)</sup> حيث تلي المخاطب المنصوب<sup>(٢)</sup>. د: يجوز، كقوله:

١٩٣ - وَأَمْ أَوْعَالِ كَهَا أَوْ أَقْرَبَا

و«مذ» و«مند» مرّ تفصيلهما<sup>(٣)</sup>. ولا يَجْزَانِ مُضْمَرًا، إذ لا يُلَايِمُهُ مَعْنَاهُمَا<sup>(٤)</sup>.

(١) غير الأصل، ت: مثلين.

(٢) هذا ما ذكره الرضي في شرحه ٣٤٤/٢ معللا به المنع مع أنه قد أجاز ذلك في مثل قوله:

وصاليات ككما يؤثفين

وقد مر استشهد المصنف به قبل قليل، مع أن فيه اجتماع الكافين. قال الرضي: (وأما إذا اجتمع الكافان نحو قولهم:

وصاليات ككما يؤثفين

فأما أن يكون من باب التوكيد اللفظي فهما إما اسمان أو حرفان كقولهم:

ولا ليلابهم أبداً أدواء

وإما أن تكون أحدهما زائدة فتكون تلك الزائدة حرفاً، إذ زيادة الحرف أولى).

قلت: ما الفرق بين هذا وبين اجتماع الكافين وإحداهما ضمير المخاطب؟

وانظر شرح الكافية لابن مالك ٧٩٣/٢.

١٩٣ - الرجز للمعراج (ملحقات ديوانه ٧٤) وقبلة:

تَحَى الذَّنَابَاتِ شِمَالًا كَتَبَا

يذكر حار وحشي يسرع إلى ورود الماء ويقطع البلاد. أم أوعال: هضبة في ديار بني تميم.

وهي منصوبة بالمعطف على الذنابات في البيت السابق. وقد ترفع على الاستئناف، وخبره

«كها»، أي: مثلها، أي: مثل الذنابات في القرب منه، أو أقرب إليه منها. الذنابات: جمع

(ذنابة) التابع. كتباً: قريباً.

والشاهد: دخول الكاف على الضمير، تشبيهاً له بلفظ (مثل)، لأنه في معناها. وهو جائز

عند المبرد، وضرورة عند الجمهور. قال سيبويه: (إلا أن الشعراء إذا اضطروا أضمرُوا في

الكاف، فيجرونها على القياس).

الكتاب ٣٨٤/٢، الفصل ٢٨٩، شرح ابن يعيش ١٦/٨، ٤٢، ٤٤، المخصص ١٣/

١٨٥، مقاييس اللغة ٢٥/١، الإيضاح لابن الحاجب ١٥٨/٢، شرح ابن عصفور ١/

٤٧٤، الأصول ١٠٢/٢، شرح الكافية لابن مالك ٧٩٣/٢.

(٣) انظر ص ٢٢٤ - ٢٢٧.

(٤) لأنهما لا ابتداء الغاية في الزمان فقط.



و«حاشا» للتزئير. بص: حرف جر<sup>(١)</sup> كقوله:

١٩٤ - حاشا أبي ثوبان إن به ضئاً عن المَلْحَاةِ والشَّتَمِ

ك: بل فعل، لتصرفها كقوله

١٩٥ - وما أحاشي من الأقوام من أخذ

(١) قال سيويه ٣/٣٤٩: (وأما «حاشي» فليس باسم، ولكنه حرف يجر ما بعده كما تجر «حتى» ما بعدها، وفيه معنى الاستثناء).

وانظر الإنصاف ١/٢٧٨، الرضي ١/٢٤٤، شرح ابن يعيش ٨/٤٧.

١٩٤ - الكامل، للجمع الأسدي (منقذ بن الطماح بن قيس) وينسب أيضاً لسيرة بن عمرو. الضن - بكسر الضاد: البخل. الملحاة - كالمراضة - مصدر ميمي من لحاء، أي: لأمه. وقيل: بمعنى الملاحة، وهي المنازعة. ورواية النحاة ملفقة على ما يبدو من بيتين، وروايته في المفضليات:

حاشا أبا ثوبان إن أبا ثوبان ليس بُكْتَمَةً قَدْ  
عمرو بن عبد الله إن به ضئاً عن المَلْحَاةِ والشَّتَمِ  
ونه إلى ذلك ابن يعيش أيضاً، كما أن رواية المفضليات ينسب (أبا) لا بجره.

والشاهد للبصريين: جر (أبي ثوبان) بحاشا، فهي حرف جر عندهم. أما رواية (حاشا أبا) بالنصب، وهي رواية المفضليات كما ذكرت فقال ابن هشام: (ويحتمل أن تكون رواية الألف على لغة من قال:

إن أباه وأبا أباه

وفاعل «حاشا» ضمير مستتر عائد إلى مصدر الفعل المتقدم عليها أو اسم فاعله). وقد روي مكان (أبي ثوبان): أبي مروان. كما روي (على الملحاة) مكان (عن الملحاة).

المحتب ١/٣٤١، الإنصاف ١/٢٨٠، المغني ١٦٦، السيوطي ١٢٧، العيني ٣/١٢٩ (هرضا)، المفضليات ٣٦٧، الهمع ٢/٢٣٢، الدرر ١/١٩٦ شرح ابن يعيش ٢/٨٤، ٨/٤٧، الأصمعيات ٨٠، اللسان والتاج (حشا).

١٩٥ - البسيط، صدره:

ولا أرى فاعلاً في الناس يشبهه

وهو للناطقة اللباني (ديوانه ٤٢) ط بيروت ١٩٥٣م بتحقيق كريم بستاني.

والضمير في (يشبهه) راجع إلى النعمان بن المنذر ممدوح النابتة. ويروى: ولا أحاشي. والشاهد فيه للكوفيين أن (حاشا) فعل بدليل تصرفه، والتصرف من خصائص الأفعال. وبه استدل المبرد أيضاً على أنها قد تكون فعلاً. وردّه البصريون، فقال السيرافي: (أما=

والجر في البيت<sup>(١)</sup> عندهم بلام مقدرة. قلنا: عمله<sup>(٢)</sup> محذوفاً ضعيفاً، لما سيأتي<sup>(٣)</sup>.

فإن دخلت على لام «حاش الله»<sup>(٤)</sup> فليس بحرف<sup>(٥)</sup> اتفاقاً.  
م: مُضَدَّرٌ<sup>(٦)</sup>. ح: بل اسمُ فعلٍ كَهَيْهَاتَ<sup>(٧)</sup>.

=احتجاجه - المبرد - بحاشيت فلقاتل أن يقول: حاشيت تصريف فعل من لفظ «حاشا» الذي هو حرف يستثنى به، وليس بحاشيت يقع الاستثناء، ولا بحاشا يحاشي، ومنزلة «حاشا» من «حاشيت» كمنزلة «هلل» و«خوّل» و«بَسْمَل» فقد صرف الفعل مما ليس بفعل). وقال ابن عصفور: (وهذا لا حجة فيه، لأن أحاشي فعل مأخوذ من لفظ «حاشا» التي هي أداة استثناء كأنه قال: ولا أقول: حاشا، كما قالوا: أسوفته، إذا قلت له: سوف أفعل معك كذا، وإنما الكلام مع «حاشا» التي بمعنى «إلا» لا التي بمعنى: قلت حاشا فلاناً. وسيبويه رحمه الله لم يحفظ فيها إلا الخفض).

الجملة ٢٤٠، شرحه لابن عصفور ٤٨٠/١، الأصول ٣٥٢/١، شرح السيرافي ١/٤٣٧، التبصرة ١/٣٨٥، مجالس ثعلب ٥٠٤، الإنصاف ١/٢٧٨، ٢٨٢، الحجة في القراءات السبع لابن خالويه ١٧٠، شرح ابن يعيش ٨٥/٢، المغني ١٦٤، السيوطي ١٢٧، أسرار العربية ٢٠٨، الهمع ١/٢٣٣، الدرر ١/١٩٨.

(١) أي في «حاشا أبي ثوبان.. الخ».

(٢) أي حرف الجر.

(٣) وقد ذهب كثير من البصريين منهم المبرد والجزمي والمازني والزجاج والأخفش وأبو زيد إلى أنها تستعمل كثيراً حرفاً جاراً، وقليلاً فعلاً متعدياً جامداً لتضمنه معنى «إلا».

انظر الرضي ١/٢٤٤، والمغني ١٦٥.

(٤) سورة يوسف، الآية: ٣١. وهي من أدلة الكوفيين على فعليتها، لتعلق لام الخفض بها، وحرف الجر إنما يتعلق بالفعل. الإنصاف ١/٢٨٠. وفي قراءة أبي عمرو «حاشا لله» بإثبات الألف وصلًا. وحكي عنه إثباتها وصلًا ووقفًا.

الإقناع ٢/٦٧١.

(٥) مكانها في ش: ففعل.

(٦) قال الزمخشري في المفضل: (وقوله تعالى: ﴿كَتَبْنَا لَهُ﴾ بمعنى براءة الله من السوء).

شرح ابن يعيش ٨/٤٧ وشرح الرضي ١/٢٤٤.

(٧) قال ابن الحاجب في الإيضاح ٢/١٥٩: (وأما قوله: «حاش لله» إلى آخره. ففسره - الزمخشري - بمصدر، والأولى أن يقال: إنه اسم من أسماء الأفعال كأنه بمعنى: «بريء» =

و«خلا» و«عدا» إِنْ جَرَزْتَ بهما حرفان، وَإِنْ نصبت ففعلان اتفاقاً<sup>(١)</sup>.

### القسم

والقسم جملة إنشائية تؤكد بها جملة/خبرية<sup>(٢)</sup>، يُثبت أولاً، أو أنها كانت<sup>(٣)</sup> أولاً، مع رابطة بينهما: في الإثبات «إِنَّ» أو اللام، وفي النفي «ما» أو «لا»<sup>(٤)</sup>.

وآلأئته: الباء، والواو، والتاء، واللام، و«من».

فالباء أمها<sup>(٥)</sup>، بدليل صحة بروز الفعل معها، كـ«أقسم بالله» ويدخلها على المضمر، نحو «بِكَ لأفعلن»<sup>(٦)</sup>، والسؤال بها، نحو «بالله أخبرني»<sup>(٧)</sup>.

=الله من سوء» ودخول اللام في فاعله كدخول اللام في فاعل «هيئات» كقوله تعالى: ﴿هِيَئَاتُ هِيَئَاتُ لَنَا قُرُونٌ﴾. ولعله لم يقصد إلا اسم الفعل وفسره بالمصدر لكونه اسماً فقصد إلى تفسيره باسم، ولذلك نصب براءة، ولا ينصب إلا بفعل مقدر، فكان المعنى: يرى الله، وصار حاصله التفسير بالفعل، وإذا فسر بالفعل فهو اسم فعل).

(١) انظر المغني ١٧٨، ١٨٩، وشرح ابن يعيش ٤٩/٨.

(٢) وكلتاها اسمية أو فعلية. والمؤكد هي الأولى، والمؤكد هي الثانية، وتكون مثبتة أو منفية. وفي شرح ابن عصفور: (وكلتاها خبرية). وفسره بأن جملة القسم والجواب إذا اجتمعا كان منهما كلام محتمل للصدق والكذب نحو: والله ليقومن زيد. وقال: (ألا ترى أنه يحتمل أن يكون هذا الكلام صادقاً وأن يكون كاذباً. فإن جاء ما صورته صورة القسم وهو غير مُحتمل للصدق والكذب حُمِلَ على أنه ليس بقسم، نحو قول الشاعر: بالله ربك إِنْ دخلت فقلْ له هذا ابنُ هَرَمَةَ واقفْ بالسباب ألا ترى أنه لا يحسن هنا أن يقال: صدق، ولا كذب).

شرح ابن عصفور ١/٥٢١. وانظر شرح الكافية لابن مالك ٢/٨٣٤، وشرح ابن يعيش ٩/٩٠.

(٣) (كانت) ساقطة من د.

(٤) انظر شرح ابن عصفور ١/٥٢٠.

(٥) أي: أم آلات القسم.

(٦) ن: لأفعلن كلا.

(٧) انظر شرح ابن عصفور ١/٥٢٣.

ثم الواو<sup>(١)</sup> أُبْدِلَتْ عنها، لِتَقَارِبِ مَخْرَجَيْهِمَا<sup>(٢)</sup>. وَلِتَقَرِّعَهَا لَمْ تَجُزْ فِيهَا هَذِهِ الثَّلَاثَةُ<sup>(٣)</sup>. وَكَثْرَةُ الِاسْتِعْمَالِ لَا تَقْتَضِي الْأَصَالَةَ، إِذْ قَدْ يَغْلِبُ الْفَرْعُ، كَمَا بَعِمَ<sup>(٤)</sup> وَنَعِمَ<sup>(٥)</sup>.

ثم التاء بدلٌ عن الواو كُتِرَتْ، وَمِنْ ثَمَّ ضَاقَ مَجَالُهَا، فَاخْتَصَّتْ بِاسْمِ اللَّهِ<sup>(٥)</sup>. ش: جَاءَ «تَرَبَّ الكعبة». قلنا: شاذٌّ<sup>(٦)</sup>.

واللام مختصة بما فيه معنى التعجب، كما مر<sup>(٧)</sup>.

و«مِنْ» تَخْتَصُّ بِ«رَبِّي» نَحْوِ «مِنْ رَبِّي إِنَّكَ لِأَشِيرُ»<sup>(٨)</sup>. وَقَدْ تُضَمُّ مِثْلُهَا فَيَجُوزُ حَذْفُ النُونِ نَحْوِ «مِ اللَّهِ»<sup>(٩)</sup>.

(١) بياض في ن.

(٢) ش: مخرجهما

وكلاهما من حروف مقدم الفم، وأيضاً لأن معنى الباء قريب من معنى الواو، لأن الواو للجمع والباء للإلصاق، والإلصاق جمع في المعنى. كذا في شرح ابن عصفور ٥٢٥/١. وانظر شرح الفريد ٢٢٩.

(٣) أي التي للباء وهي بروز الفعل معها، ودخولها على المضمر، والسؤال بها. وأجاز ابن كيسان بروز الفعل معها، فأجاز أن يقال: أقسم والله لأفعلن كذا. وهي مختصة بالاسم الظاهر، وبالقسم على الخبر، فلا يقسم بها على إنشاء، لا يقال: والله أخبرني. انظر شرح الفريد ٢٢٩، شرح الرضي ٣٣٤/٢، شرح ابن عصفور ٥٢٠/١.

(٤) نعم - بالحركات - أصل (نعم) يسكون العين، ولكن الفرع غلب في الاستعمال على الأصل.

(٥) قال الرضي ٣٣٤/٢: (والتاء بدل من الواو، كما في «وُرات»، و«ثُرات» و«وُكَلَّة» و«تُكَلَّة» فلهذا قصرت عن الواو فلم تدخل إلا على لفظة «الله»، وفيها الخصائص الثلاث التي كانت في الواو).

وانظر الجني الداني للمرادي ١١٧، شرح الفريد ٢٢٩، شرح ابن عصفور ٥٢٥/١.

(٦) انظر شرح ابن عصفور ٥٢٤/١، شرح الرضي ٣٣٤/٢.

(٧) في ص ٤٢١.

(٨) في الكتاب ٤٩٩/٣: (واعلم أن من العرب من يقول: من ربي لأفعلن ذلك، ومن ربي إنك لأشير، يجعلها في هذا الوضع بمنزلة الواو والباء في قوله: والله لأفعلن).

(٩) الميم في (م الله) تكون مضمومة وتكون مكسورة، وإن كان ظاهر كلام المصنف أنها لا تكون إلا مضمومة. وهي مختصة بلفظ (الله).

انظر شرح ابن عصفور ٥٢٥/١، والرضي ٣٣٤/٢.

وقيل: هي ههنا<sup>(١)</sup> مبدلة عن الواو<sup>(٢)</sup>. وقيل: أحد لغات «ايمن»<sup>(٣)</sup>.

### فصل

وجواب القسم إن كَانَ سؤالا فامر، أو نهى، أو استفهام نحو: بالله أخبرني، لا تقعد، أقام<sup>(٤)</sup> زيد<sup>(٥)</sup>؟ قال:

١٩٦ - بِدِينِكَ هَلْ ضَمَمْتَ إِلَيْكَ نَعْمًا

(١) غير الأصل: هنا.

(٢) هو مذهب الزمخشري.

انظر: المفصل بشرح ابن يعيش ٩٨/٩، والرضي ٣٣٥/٢.

(٣) هو مذهب بعض الكوفيين. انظر الرضي ٣٣٤/٢، وشرح ابن عصفور ٥٢٤/١.

(٤) د: أقد قام.

(٥) هذا مناقض لقوله: (القسم جملة إنشائية تؤكد بها جملة خبرية)، فالمؤكد فيما ذكره هنا - وهي جملة الجواب - ليست خبرية، بل طلبية.

وقد ذهب جمهور النحاة إلى أن هذا ليس بقسم بل يسمى استعطافاً.

ومن عده من القسم ابن جني وابن مالك والرضي وابن هشام، وسموه القسم الاستعطافي.

وانظر التعليق على الشاهد الآتي مع مصادره.

١٩٦ - الوافر، عجزه:

وَهَلْ قُبِلْتُ بَعْدَ الثَّوَمِ قَامًا

ينسب لمجنون بني عامر (قيس بن الملوح) ديوانه ص ٢٨٦. ورواية الديوان:

بريك هل ضممت إليك ليلي قبيل الصبح أو قُبِلْتُ قَامًا  
وبعده:

وهل رُفِثَ عليك قروُنُ ليلي رُؤِيفَ الأَحْوَانَةِ فِي نَدَاهَا  
والخطاب لزوج ليلي.

والشاهد عند المصنف وبعض النحاة مجيء جواب قسم السؤال استفهاماً. وهو عند أكثر النحاة ليس بقسم بل استعطاف، كأنه قال: أسألك بحق دينك أن تصدقني وتعرفني الحقيقة. وهو قسم استعطافي عند بعض النحاة، قال ابن جني: (القسم جملة إنشائية يؤكد بها جملة أخرى، فإن كانت خبرية فهو القسم لغير الاستعطاف، وإن كانت طلبية فهو الاستعطاف). وقال أبو حيان: (لا نعلم أحداً ذهب إلى تسميته قسماً غير ابن مالك). =

وفي غير السؤال جملة خبرية، اسمية أو فعلية، /، مُوجِبَةٌ أو سَلْبِيَّةٌ نحو «والله لَزَيْدٌ قائِمٌ»، لتفعلُنَّ، لقد فعلتْ.

ويجب مع مُثَبِّت الماضي «قد» لِيَتِمَّ موضوعُ القَسَمِ، وشُدَّ قول امرئٍ القيسِ:

١٩٧ - حلفتُ لها بالله حَلْفَةً فاجِرٍ لَنَأْمُوا فَمَا إِنْ مِنْ حَدِيثٍ وَلَا صَالِي

= وقال الرضي: (فجواب قسم السؤال أمر أو نهي أو استفهام، كقوله: بدينك هل ضمنت... الخ). والقسم عند الجمهور إنما يدخل على الجمل الخبرية المحتملة للصدق والكذب، ليؤكد مضمونها. والمصنف نفسه قد اشترط أن تكون جملة الجواب خبرية في أول الباب.

المنصف ٢١/٣، الشيرازيات ق ٢٣، الأغاني ١/١٧٦، الفصل ٣٤٧، شرح ابن عيش ١٠٢/٩، الرضي ٢/٣٣٨، الحزاة ١٠/٤٧، المغني ٧٦١، السيوطي ٣٠٨، المقتصد ٢/٨٦٤، أمالي القاضي ٢/٢٤، شرح ابن عصفور ١/٥٢٢.

١٩٧ - الطويل، لامرئ القيس (ديوانه ١٦١ بشرح السندوي - المكتبة التجارية بمصر ١٩٥٣م). الصالي المستدف.

والشاهد فيه عدم اقتران اللام بقدر في جواب القسم الماضي المثبت. وهو ضرورة عند المصنف. ورد ابن عصفور هذا بأن الماضي المثبت إذا كان قريباً من زمن الحال اقترن باللام «قد» أما إذا كان بعيداً من زمن الحال فإنه يقترن باللام وحده، ونحو «والله لقام زيد». واستشهد بيت امرئ القيس ثم قال: (فأدخل اللام على جواب «حلفت» وهو «ناموا» من غير قد. ومن الناس من زعم أنه لا بد من «قد» ظاهرة أو مقدرة، فإنه قاس على ذلك على اللام الداخلة في خبر «أن» فكما لا تدخل تلك اللام على الماضي فكذلك هذه اللام عنده. وذلك باطل). ثم علل ذلك.

وقال البغدادي: (كيف يصح دعوى الضرورة مع قوله - يعني الرضي - فإن كان الفعل الماضي مثبتاً فالأولى الجمع بين اللام و«قد». وهل فيه إلا ترك الأولى؟ ولم يقل أحد أنه ضرورة على أنه قد جاء في أفصح الكلام، قل تعالى: ﴿وَلَيْنَ أَرْسَلْنَا رِيحًا فَرَّاقَهُ مُصِئَةً لَأُتْلُوهُنَّ بِمَا يَكْفُرُونَ﴾ وقال النبي ﷺ: «والذي نفسي بيده لوِذِذْتُ أَنْ أَقَاتِلَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَأَقْتُلُ، ثُمَّ أَحْيَا ثُمَّ أَقْتُلُ، ثُمَّ أَحْيَا ثُمَّ أَقْتُلُ».

الأصول ١/٢٩٣، التبصرة ١/٧٧، ٤٥٢، المنصف ٣٢٧، شرح ابن عيش ٩/٢٠، ٢١، المقرب ١/٢٠٥، شرح ابن عصفور ١/٥٢١، الإيضاح العضدي ١/١١٧، المقتصد ١/١١٩، الضرائر ١٢٤، إصلاح الخلل للبطلوسي ١٨٤، الأزهية ٤١، العيني ١٩٨/١، المغني ٢٢٩، ٨٣٤.

والسليبية نحو «ما زيد بقائهم»، «لا زيد في الدار ولا عمرو». ونلزم المضارع المثبت اللام ونون التأكيد، مطابقة لموضوعه. وشذ قد الثون، كقراءة ابن مسعود: «لَا أَقِيمُ يَوْمَ الْقِيَمَةِ»<sup>(١)</sup>. وفقد اللام كقوله: ١٩٨ - وقتيل مرة أثارن فلأنه فرغ وإن أخاك لم يقصد ويجوز حذف جوابه إذا كان حشواً نحو «زيد - والله - قائم». أو تقدمت الجملة عليه نحو «زيد قائم والله»<sup>(٢)</sup>. أو حصل مكان جوابه ما يثنى عنه كقوله -

### (١) الآية الأولى من سورة القيامة.

قرأ ابن كثير: «لأقسم» على أن اللام للابتداء، و«أقسم» خبر مبتدأ محذوف معناه: لأننا أقسم. قال الزخشي: (قالوا: ويعضده أنه في الإمام بغير ألف). وقرأ الباقون بإثبات الألف. قال ابن الجزري: (روى قبل من طرقة بحذف الألف التي بعد اللام «لأقسم» فتصير لام توكيد. كذا روى ابن مجاهد أيضاً بقراءته على قبل بذلك. وقال ابن مهران أيضاً: قرأ ابن كثير في رواية القواس «لأقسم بيوم القيامة» بغير ألف موصولة غير ممدودة على التحقيق. وروى نحو ذلك عن الحسن قال: أقسم بالأولى ولم يقسم بالثانية). فقول المصنف هنا: «وشذ فقد النون» لا وجه له لأنها ليست للقسم بل هي لام ابتداء في قول الجميع، والتقدير (أنا أقسم).

الإقناع ٢/ ٧٩٨، الغاية ٢٨٣، إرشاد المتبدي ٦١١، المبسوط (ق ٢٠٦ - ٢٠٧) النشر ٢/ ٢٨٢، السبعة ٦٦١، الإتحاف ٤٢٨، الكشف ٤/ ١٩٠.

١٩٨ - الكامل، لعامر بن الطفيل (شاعر فارسي أدرك النبي ﷺ، ولم يسلم ديوانه ص ٥٦. فرغ: أي هدر، يقال: ذهب دم فلان فرغاً، أي: باطلاً لم يطلب. ويرى (فرغ) - بالعين - أي رأس في قومه شريف. وقتيل مرة: هو أخو الشاعر، وقد قتله بنو مرة في بعض الوقائع. لم يقصد: لم يقتل. وفي بعض المصادر: لم يثار. وفي الرضي وحده: لم يضهد.

والشاهد فيه: فقد اللام في جواب القسم المضارع المثبت، وهو ضرورة. ابن الشجري ١/ ٣٦٩، ٢/ ٢٢١، المغني ٨٤٥، السيوطي ٣١٦، الرضي ٢/ ٣٣٩، الخزانة ١٠/ ٦٠، الأصمعيات ٢٥٢، شرح الدرة لابن الخباز ٢٩، شرح الكافية لابن مالك ٨٣٧، الفضليات ٣٦٤، الجمع ٢/ ٤٢، الدرر ٢/ ٤٧.

(٢) قال ابن عصفور: (ولا يجوز حذف جواب القسم إلا إذا توسط بين شيئين متلازمين كما تقدم، أو جاء عقب كلام يدل على الجواب نحو «زيد قائم والله» فحذف جواب «والله» لدلالة «زيد قائم» عليه).

وانظر شرح الرضي ٢/ ٣٤٠ - ٣٤١.

تعالى - : ﴿وَالْقَمَرِ وَيَكُلُّ عَشْرٌ﴾<sup>(١)</sup>، فلا جواب إلا ما دل عليه ﴿أَلَمْ تَرَ كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ بِمَادِ﴾<sup>(٢)</sup>، فكانه قال : «لِيُعَاقِبَنَّ»<sup>(٣)</sup>.

وإذا تعدَّد المُقسَّم به<sup>(٤)</sup> بالواو فالأولى للقسَم، والأخرى للعطف نحو ﴿وَأَيُّهَا إِذَا يَتَقَنَّ﴾<sup>(٥)</sup> الآية، فحرف القسم واحد، والمقسَّم به<sup>(٦)</sup> متعدَّد<sup>(٧)</sup>. وقيل : كلها للقسم<sup>(٨)</sup>. قلنا : الظاهر في التابع العطف<sup>(٩)</sup>.

وقد يحذف حرف القسم ولا عَوْض عنه، لدلالة الحال عليه. وربما عَوْض منه<sup>(١٠)</sup> «ها» التنبيه، أو همزة الاستفهام<sup>(١١)</sup> أو قَطْع<sup>(١٢)</sup>. وإعماله<sup>(١٣)</sup> مع

(١) سورة الفجر، الآيتان : ١ ، ٢.

(٢) سورة الفجر، الآية : ٦.

(٣) شرح الرضي ٢ / ٣٤١.

(٤) (به) ساقطة من ت.

(٥) الآية الأولى من سورة الليل.

(٦) (به) ساقطة من ت.

(٧) في الكتاب ٣ / ٥٠١ : (وقال الخليل في قول الله عز وجل : ﴿وَأَيُّهَا إِذَا يَتَقَنَّ وَالْقَمَرِ إِنَّا نَجَلُّ وَمَا خَلَقَ الذَّكَرَ وَالْأُنثَى﴾ : الواوان الأخريان ليستا بمنزلة الأولى، ولكنهما الواوان اللتان تضمان الأسماء إلى الأسماء في قولك : مررت بزيد وعمرو، والأولى بمنزلة الباء والتاء).

وانظر الرضي ٢ / ٣٣٧، وشرح الجمل لابن عصفور ١ / ٥٣٠.

(٨) انظر المصدرين السابقين.

(٩) في شرح ابن عصفور ١ / ٥٣٠ : (ولو جعلت كل واو حرف قسم ولم تقدرها للعطف لكان «لأقومن» جواباً لقسم واحد عنها، وبقي سائرهما بلا جواب فتحتاج أن تقدر لكل واحد من الأقسام التالية جواباً محدوفاً. فإذا أمكن أن تحمل الكلام على ألا يكون فيه حذف كان أولى).

(١٠) ت : منها. ن : عنه.

(١١) في غير الأصل، ت : استفهام.

(١٢) أي : قطع همزة الوصل في الدرج. والعوض خاص باسم الله تعالى، لا في كل قسم.

انظر شرح ابن عصفور ١ / ٥٣١ - ٥٣٢، وشرح الكافية لابن مالك ٢ / ٨٦٥.

(١٣) أي : إعمال حرف القسم محدوفاً.



التعويض أقوى<sup>(١)</sup>، ومع عَدَمِهِ أَضْعَفُ<sup>(٢)</sup>. ويجوزُ مع الضَّعْفِ<sup>(٣)</sup> النَّصْبُ بِتَرْعِ الخافضِ<sup>(٤)</sup>، والرفعُ بالابتداء: أي: الله قَسَمِي<sup>(٥)</sup>، مثاله<sup>(٦)</sup>: اللهُ<sup>(٧)</sup>، اللهُ<sup>(٨)</sup> اللهُ لأفعلن<sup>(٩)</sup>.

(١) هو لازم عند ابن عصفور قال: (فإن عوض منه شيء لم يجز إلا الخفض لأن العوض يجري مجرى المعوض عنه). شرح الجمل ١/ ٥٣١. وهو ظاهر كلام ابن مالك في شرح الكافية ٢/ ٨٦٥ - ٨٦٦.

(٢) لم يجز فيه ابن عصفور الأعمال إلا في اسم الله تعالى، قال: (فإن لم تعوض لم يجز الخفض إلا في اسم الله تعالى، فإنهم استجازوا ذلك فيه لكثرة استعماله في القسم فتقول: «الله لأقومن». حكى ذلك الأخفش، إلا أنه لا يقاس عليه، لأن إضممار الخافض وإبقاء عمله لا يجوز إلا حيث سمع). هذا ومذهب الكوفيين أن حرف القسم يعمل محذوفاً من غير عوض. والبصريون لا يجيزون ذلك إلا بعوض. انظر الإنصاف ١/ ٣٩٣، وشرح الرضي ٢/ ٣٣٥.

(٣) د: الضعيف.

(٤) أو على إضممار فعل. وهو اختيار ابن عصفور في شرح الجمل ١/ ٥٣٢.

(٥) أي تقديره في الرفع: الله قسَمِي. يكون مبتدأ محذوف الخبر.

(٦) مثاله) ساقطة من ش.

(٧) مثال لقطع همزة الوصل، وهو تمثيل غير سديد، لأنه يشترط لقطعها أن تسبقها الفاء مسبقة بهمزة استفهام نحو «أفأله لقد كان كذا»، ويجوز دخول الفاء من غير همزة استفهام، نحو «فأله لأفعلن».

انظر شرح الرضي ٢/ ٣٣٦، شرح الكافية لابن مالك ٢/ ٨٦٥.

(٨) مثال لتعويض همزة الاستفهام. ويجوز إبدال الهمزة الثانية ألفاً صريحة - وهو الأكثر - ويجوز تسهيلها كما هو القياس في «أكرجل» ونحوه. شرح الرضي ٢/ ٣٣٦.

(٩) مثال لتعويض «ها» التنبيه، وفيها مع لفظ «الله» الداخلة عليه أربعة أوجه: الأولى إثبات ألف «ها» وحذف همزة الوصل من لفظ «الله» ولا تحذف ألف «ها» للساكنين. والثانية كالأولى مع حذف ألف «ها» للساكنين. والثالثة إثبات ألف «ها» وقطع همزة «الله» مع كونها في الدرج. والرابعة قلب ألف «ها» همزة وفتحها وحذف همزة الوصل من «الله» فتصير: هاالله.

انظر شرح الرضي ٢/ ٣٣٥ - ٣٣٦ وشرح الكافية لابن مالك ٢/ ٨٦٥.

### أحكام حروف الجر

وأحكامُ الجارّةِ أنها لا تعملُ محذوفةً إلّا في اسمِ الله (تعالى) <sup>(١)</sup> لاختصاصه بأمرٍ: قطع همزته في النداء، وتعويضه من حرف نداءه ميمًا <sup>(٢)</sup> نحو «اللهم»، وتفخيم لامه حيث لا يلي كسرة <sup>(٣)</sup>. ك: بل يجوز مطلقاً، نحو «المُضْحَفُ لأفعلن» <sup>(٤)</sup>.

وتستلزم متعلقاً لها <sup>(٥)</sup>، إلّا الزائد في نحو «ما زيدٌ بقائم» <sup>(٦)</sup>. ومتعلقها إمّا موجودٌ كـ «مررتُ بزيد»، أو في حكمه نحو «بسمِ الله الرحمن» <sup>(٧)</sup> فالتقدير: «بسمِ الله أقرأ» ونحوه، فالتَّزِمَ حذفه لكثرة الاستعمال، وهو كالموجود، ويُقدَّرُ متأخراً حتماً <sup>(٨)</sup>.

ويتحتّم حذفُ المتعلّق حيث وقع الحرفُ خبراً، أو صفَةً، أو حالاً، أو صلةً، نحو «زيدٌ في الدارِ» <sup>(٩)</sup> أو «مررتُ برجلٍ - أو بزيدٍ - في الدارِ» <sup>(١٠)</sup> أو

(١) (تعالى) ثابتة في ت فقط.

(٢) زاد في د: (وعند الكوفيين أن أصل «اللهم»: يا الله أمنا بخير، أي: أفضّلنا بكذا، كثر استعماله فخفف بالاختصار على الميم). والظاهر أن هذا بيان من الناسخ.

(٣) انظر الإنصاف ١/ ٣٩٦ - ٣٩٧.

(٤) انظر ما استدل به الكوفيون في المصدر السابق ١/ ٣٩٣ - ٣٩٦.

(٥) وهو الفعل، أو ما يشبهه، أو ما أوّل بما يشبهه، أو ما يشير إلى معناه.

انظر المغني ٥٦٦.

(٦) ذكر ابن هشام في المغني ٥٧٥ - ٥٧٨ ستة أصناف من حروف الجر لا تستلزم متعلقاً.

وانظر شرح ابن عصفور ١/ ٤٨٢.

(٧) (الرحمن) لم تثبت في غير الأصل، ت - وزاد في ت: الرحيم.

(٨) ويجوز أن يقدر: ابتدائي بسم الله الرحمن الرحيم، فيكون عامله محذوفاً، لأن الابتداء

المقدر مبتدأ، و«بسم الله» جار ومجرور في موضع الخبر للمبتدأ، فهو متعلق بمحذوف

آخر تقديره: ابتدائي كائن، أو الابتداء كائن بسم الله الرحمن الرحيم. فبسم الله على هذا

في موضع رفع وعلى التقدير الأول في موضع نصب.

انظر شرح المقدمة المحسبة لابن بابشاذ ١/ ٢٤٢.

(٩) (في الدار): ساقطة من ش، ن، م، د.

(١٠) (في الدار): ساقطة أيضاً من ش، ن، م، د.

«جاءني الذي في الدار»<sup>(١)</sup>.

- بص: ويقدر<sup>(٢)</sup> يغلاً، إذ أضلّ التعلّق للفعل<sup>(٣)</sup>. ك: بل اسماً، إذ الأصل  
الإفراد<sup>(٤)</sup>.

(١) مذهب جمهور النحويين أن متعلق الظرف والجار والمجرور إذا كان عاماً كالاستقرار  
والحصول والكون واجب الحذف، ولا يجوز ذكره مع الظرف والجار والمجرور لقيام  
القرينة على تعيينه وسد الظرف مسده، ففي قولنا: «زيد عندك» الخبر محذوف وهو استقر  
أو مستقر والظرف قائم مقامه، فصار الظرف هو الخبر، والاستقرار - بعد حذفه - أصلاً  
مرفوضاً لا يجوز إظهاره، للاستغناء عنه بالظرف. وأجاز ابن جني إظهار هذا المتعلق،  
فيقال على مذهبه في مثل «زيد في الدار»: زيد كائن في الدار. وشاهده في ذلك قوله  
تعالى: ﴿فَلَمَّا رَأَوْهُ مُتَقَرِّبًا عِنْدَهُمْ﴾ وأجاب عنه الرضي بأن معناه: ساكناً غير متحرك، وليس  
مستقراً بمعنى كائناً. وأجاز ابن يعيش إظهاره إذا تقدم نحو «زيد استقر عندك».

انظر شرح الرضي ٩٣/١، ابن يعيش ٩٠/١، الأشموني ٢٩٥/١.

(٢) ش: ويقدر المتعلق.

(٣) ت: للأفعال.

(٤) نسبته الخلاف في هذه المسألة للبصريين والكوفيين غير صحيحة، إذ الخلاف فيها إنما  
وقع بين العلماء البصريين أنفسهم وتفصيله الآتي:

مذهب أكثر البصريين، ومنهم الأخفش وأبو علي الفارسي وجار الله الزعشري وابن  
الحاجب والرضي وابن يعيش أن متعلق الظرف والجار والمجرور يقدر فعلاً بمعنى: استقر  
أو ثبت. ومذهب سيبويه - إيماء لا تصريحاً - وابن السراج وابن جني وابن عصفور وابن  
مالك وتبعه من الشراح ابن هشام والأشموني والأزهري أنه يقدر اسماً بمعنى ثابت أو  
مستقر. وقد حكى مذهب سيبويه في هذه المسألة ابن مالك في التسهيل ص ٤٩ قال:  
(ويُفني عن الخبر باطراد ظرف، أو حرف جر تام معمول في الأجود لاسم فاعل كون  
مطلق، وفاقاً للأخفش تصريحاً، وليسيويه إيماء). وقوله: وفاقاً للأخفش تصريحاً وهم  
منه. وقد نسب له القول بالأول في شرح الكافية.

أما الكوفيون فلا يرون تقدير متعلق أصلاً، لأن العامل في الظرف عندهم ليس هو الكون  
المقدر، لأنه منصوب على المخالفة عندهم، فإنه إذا قيل: «زيد أخوك» فالأخ هو زيد وإذا  
قيل: «زيد خلك» فالخلف ليس بزيد، فمخالفته له عملت النصب. ورد هذا بأن المخالفة  
معنى لا يختص بالاسماء دون الأفعال، فلا يصح أن يكون عاملاً، لأن العامل اللفظي  
شرطه أن يكون مختصاً، فالعنوي الأضعف أولى.

قلنا: إِذْنٌ لم يصحَّ صلة<sup>(١)</sup>.

وقد يُجْزُ الاسمُ لا بعامل، بل مناسبةً لمجاورِهِ المجرور فقط كقولهم: «جُحْرُ ضَبِّ خَرِبٍ»<sup>(٢)</sup>. قيل: ومنه «عَلَى قَيْصِيهِ يَدِيرُ كَذِبٌ»<sup>(٣)</sup>، وقول امرئ القيس: /

= وانظر تفصيل الخلاف وأدلة الفريقين في الكافي شرح الهادي ١/١٥٥، شرح الوافية لابن الحاجب ١٤٤، شرح الرضي ١/٩٣، الأصول ١/٦٨، الهمع ١/٩٨، الارتشاف ١/٤١٩، شرح التسهيل للمرادي ١/٣١٧، شرح التسهيل لابن مالك (١/١ ق ٥١)، شرح ابن يعيش ١/٩٠، شرح الأشموني ١/٢٠٢، التصريح ١/١٦٦. شرح الكافية لابن مالك ١/٣٥٠، شرح ابن عصفور ١/٣٤٤.

(١) أي: لأن الصلة جملة، واسم الفاعل مفرد.

وانظر شرح ابن عصفور ١/٣٤٤، وشرح ابن يعيش ١/٩٠.

(٢) أصل القول: (هذا حجر ضب خرب). ووجه الاستدلال به أن «خرب» صفة «جحر» وأعرب بإعراب مجاوره «ضب». انظر الكتاب ١/٤٣٦، الخصائص ١/١٩٢، معاني الفراء ٢/٧٤، الهمع ٢/٥٥، حاشية الصبان ٣/٥٧.

وقال العصام: (لا نسلم أن «خرب» صفة لـ«جحر» كما توهموا، بل صفة مجازية لـ«ضب» من قبيل وصف الشيء بصفة عمله نحو «سَيْلٌ مُفْعَمٌ». ولو سُلِّمَ فلا نسلم أن ما أجري على «خرب» جر وإعراب، بل أريد بحركته هذه مجانسته في اللفظ مع جاره، فصار إعرابه تقديرياً).

وفي كلام سيويه ما يشير إلى هذا التوجيه، فقد قال في ١/٤٣٦: (فجروه، لأنه نكرة كالضب ولأنه في موضع يقع فيه نعت الضب، ولأنه صار هو والضب بمنزلة اسم واحد). وقال الصبان ٣/٥٧: (ثم المراد الإعراب لفظاً أو تقديراً، فيدخل فيه نحو «جحر ضب خرب» فخرَّب تابع لجحر، ورفع مقدر).

وأنكر ابن جني في الخصائص الجر على الجوار وقال في «هذا جحر ضب خرب» إن (خرب) صفة لضب، والأصل: هذا جحر ضب خرب جحره، فجعله مثل: مررت برجل قائم أبوه. فحذف المضاف إلى الهاء وهو الجحر وأقيمت الهاء مقامه فارتفعت لأن المحذوف كان مرفوعاً، فلما ارتفعت استتر الضمير المرفوع في نفس «خرب» فجري وصفاً على «ضب»، وإن كان الخراب للجحر لا للضب. الخصائص ١/١٩٢ وانظر المغني ٨٩٦.

(٣) سورة يوسف، الآية: ١٨.

١٩٩ - . . . . . كَبِيرُ أَنْاسٍ فِي بَجَادٍ مُزْمَلٍ

وقوله:

٢٠٠ - . . . . . وَحَتَّى عَلَانِي حَالِكُ اللَّوْنِ أَسْوَدٍ

وقوله<sup>(١)</sup>:

٢٠١ - كَأَنَّ بَنَاتٍ نَعَشٍ طَالَعَاتٍ قَطَارَ قَاصِدٍ لِلشَّامِ زَوْرٍ  
وَأَكْثَرُ مَا يَقَعُ فِي آخِرِ قَافِيَةِ لِلتَّنَاسُبِ، وَشُدُّ فِي غَيْرِهِ.

١٩٩ - الطويل، من معلقة امرئ القيس (ديوانه ص ٢٥) وصدره:

كَانَ أَبَانًا فِي عَرَانِينَ وَثِيلِهِ

ويروى (ثييرا). وَأَبَانٌ وَثِيرٌ: جيلان، عرانيين: جمع عرينين، وهو مقدم الأنف، شبه به أوائل المطر. البجاد: الكساء المخطط. الويل: المطر. ويروى: فِي أَفَانِينَ وَدَقِهِ.

والشاهد: جر (مزمل) لا لعامل، بل لمجاورته (بجاد) المجرور وحقه الرفع، لأنه صفة (كبير). وأنكر ابن جني ذلك، ووجهه بمثل ما وجه به «هذا جحر ضب خرب». وقد تقدم بسط رأيه فيه.

الخصائص ١/١٩٢، ٣/٢٢١، المحتسب ٢/١٣٥، ابن الشجري ١/٩٠، الخزائن ٥/٩٨، المغني ٦٦٩، ٨٩٥، شرح الكافية لابن مالك ٣/١١٦٧، شرح الزوزني للمعلقات السبع ١٢٦.

٢٠٠ - لم أجد هذا الشاهد فيما تيسر لي من المراجع على كثرتها.

وهو من الطويل، والشاهد فيه جر (أسود) لمجاورته (اللون) وحقه الرفع صفة لحالك.

(١) ن: وقال. د: وقول آخر.

٢٠١ - وهذا أيضاً لم أعثر عليه، وهو مِنَ الزَّوْفِرِ. والشاهد فيه جر (زور) لمجاورته الشام، وهو صفة لقطار فكان حقه الرفع.

وبنات نعش: سبعة كواكب، أربعة منها نعش لأنها مربعة، وثلاثة بنات نعش. قيل: شبهت بحملة النعش - وهو سرير الميت - في ترييعها. ونعش غير منصرف للمعرفة والتأنيث.

الصحاح واللسان (نعش).

والقطار: قطار الإبل. وهو أن تشد الإبل على نسق واحد خلف واحد. وتقاطر القوم جاؤوا أرسالاً. وهو مأخوذ من قطار الإبل.

الصحاح واللسان (قطر).

## جوازيم الفعل

ومنها الجوازيم للفعل. اعلم أن الجازم أنواع: حروف، وأسماء، ومعاني.  
فالحروف: «لَمْ» و«لَمَّا» و«لَا» في الأمر، و«لَا» في النهي، و«إِنْ» في المجازاة.  
عَمِلْتُ، لاختصاصها بالفعل، كالجارة بالاسم<sup>(١)</sup>.

ف«لَمْ» لقلب معنى<sup>(٢)</sup> المضارع ماضياً ونفيهِ. وهي مع الاستفهام للتقرير نحو  
﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّكَ سَدَدٌ﴾<sup>(٣)</sup>.

وقد لا تجزيم ضرورة كقوله:

٢٠٢ - . . . . . يَوْمَ الصَّلَافِ لَمْ يُوفُونَ بِالْجَارِ

وقوله:

(١) انظر شرح المقدمة المحسبة ٢٤٣/١.

(٢) (معنى): ساقطة من ش.

(٣) الآية الأولى من سورة الانشراح.

٢٠٢ - البسيط، صدره:

لَوْلَا قَوَارِسُ مِنْ نَعَمٍ وَأَسْرَتُهُمْ

أنشده الأخفش والفارسي. ولم يعزه أحد لقائل معين.

الصليفاء: يوم كان لهوازن على فزارة وعيس وأشجع. ويروى (ذهل) مكان (نعم)، ويروى بعضهم أن (نعم) محرفة عنها، كما يروى (جرم)، و(قيس)، وكلها أسماء قبائل. وأسرته: يروى بالرفع عطفاً على قوارس ويروى بالجر عطفاً على (نعم)، ويروى (الصليعاء) وهو اسم موضع كانت به وقعة لهم.

ويروى صدره:

لَوْلَا قَوَارِسُ كَانُوا حَوْلَهُمْ صُبْرًا

والشاهد: ترك الجزم بـ(لم) ضرورة، تشبيهاً لها بـ(لا) لأنها للنفي مثلها. وهو عند ابن مالك لغة.

المحتسب ٤٢/٢، الرضي ٢٥١/٢، الخزانة ٣/٩، المغني ٣٦٥، ٤٤٤، شرح الكافية لابن مالك ١٥٧٤/٣، السيوطي ٢٣١، ٢٥٨، العيني ٤٤٦/٤، الحصائص ٣٨٨/١.

٢٠٣ - . . . . . مِنْ هَجَوِ زَبَانٍ لَمْ تَهْجُبُو وَلَمْ تَدْعِ  
 وقيل: بل المعتل؛ قد لا يُجْزَمُ اختياراً بحذف، بل تقدَّرُ الحركةُ على الحرف  
 ثم تُحذفُ للجزم<sup>(١)</sup>. وَحُمِلَ عَلَيْهِ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَمَنْ يَدْعُ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ<sup>(٢)</sup>﴾.  
 و«لَمَّا» لاستغراق نفي الماضي<sup>(٣)</sup> إلى الحال<sup>(٤)</sup>.  
 وللتقرير مع الاستفهام<sup>(٥)</sup>. وللتوقع نحو «أَخْرَجَ الْأَمِيرُ أُمَّ لَمَّا»<sup>(٦)</sup> أو غيره

٢٠٣ - البسيط، صدره:

هَجَوْتُ زَبَانَ ثُمَّ جِئْتُ مُعْتَذِراً

نسبه جماعة لأبي عمرو بن العلاء يقوله للفرزدق، وكان قد هجاه ثم اعتذر له. وزيان: قيل  
 هو اسم أبي عمرو بن العلاء. وقيل: بل لقبه، واسمه العريان، وقيل: يحيى.  
 ومعنى البيت على ما فسروه: لم تهج لأنيك اعتذرت، ولم تترك الهجو لأنك هجوت.  
 والشاهد في قوله: «لم تهجو»، وظاهره ترك الجزم بـ(لم) حيث جاء الفعل بعدها مرفوعاً.  
 وقد وجهه العلماء بتوجيهات: منها أنه نزل الواو منزلة الحرف الصحيح فقدر فيها  
 الحركة، ومنها أن الواو في «تهجو» ناشئة عن اشباع الضمة وأراد «تهج» بحذف الواو  
 للجزم. ومنها أن الواو في «تهجو» هي لام الفعل، ولم يحذفها الشاعر هنا اكتفاء بحذف  
 الحركة كما يصنع في الفعل الصحيح الآخر. قال ابن يعيش: (وجه ذلك أنه قدر في  
 الرفع ضمة منوية، فحذفها وأسكن الواو كما يفعل في الصحيح. وهو في الياء أسهل منه  
 في الواو، لأن الواو المضمومة أثقل من الياء المضمومة).

المتصف ١٥/٢، ابن الشجري ٨٥/١، الإنصاف ٢٤/١، شرح ابن يعيش ١٠٤/١٠،  
 ١٠٥، شرح القصائد السبع ٧٨، معجم الأدباء ٥٨/١١، الإيضاح لابن الحاجب ٢/٢  
 ٤٥٨، معاني الفراء ١٦٢/١، شواهد الشافية ٤٠٦، العيني ٢٣٤/١.

- (١) انظر ما ذكر في توجيه البيت.
- (٢) سورة الشعراء، الآية: ٢١٣. والقراءة فيها «فلا تدع» بحذف الواو للجزم. ولم أجد من  
 قرأها بإثبات الواو. ولعل المصنف اطلع على ما لم نطلع عليه.
- (٣) د: (للاستغراق مع الماضي).
- (٤) هي مثل: «لم» في قلب معنى المضارع ماضياً ونفيه.
- والاستغراق إمتداد فيها من حين الانتفاء إلى زمن التكلم نحو «ندم ولما ينفعه الندم». ومنع  
 ذلك الأندلسي وقال: هي مثل «لم» في احتمال الاستغراب وعدمه. شرح الرضي ٢٥١/٢.
- (٥) انظر الرضي ٢٥١/٢.
- (٦) انظر المغني ٣٦٨.

نحو «نَدِمَ وَلَمَّا يَنْفَعُهُ»<sup>(١)</sup> الندم.

وبمعنى «إِلَّا»<sup>(٢)</sup> كقول عَمَرَ لَأَبِي مُوسَى: «عَزَمْتُ عَلَيْكَ لَمَّا ضَرَبْتُ كَاتِبَكَ سَوَطاً وَعَزَلْتَهُ عَنْ عَمَلِكَ»<sup>(٣)</sup>.

واسم بمعنى «حِينَ»/كقوله - تعالى - «فَفَرَرْتُ مِنْكُمْ لَمَّا خِفْتُكُمْ»<sup>(٤)</sup>.

وقد يُحَذَفُ فعلُها، نحو «خَرَجْتُ وَلَمَّا أَي: وَلَمَّا تَخَرَجْتُ»<sup>(٥)</sup>.

ولامُ الأمرِ: هي <sup>(٦)</sup> المطلوبُ بها الفعلُ<sup>(٧)</sup>. وهي مكسورة، لِشَبَهِهَا لَامَ

(١) في ش، ن، م، د: (أَي يَنْفَعُهُ).

(٢) أنكر الجوهري ذلك. قال في الصحاح (لمم): (وقول من قال: «لَمَّا» بمعنى «إِلَّا» فليس

يعرف في اللغة). ويرد عليه قوله تعالى: «إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ» وقول الشاعر:

قَالَتْ لَهُ بِاللهِ يَا ذَا الْبُرْدَيْنِ لَمَّا عَيَّيْتُ نَفْساً أَوْ إِيَّائِيْنِ

قال ابن هشام: (وفيه رد لقول الجوهري: بأن «لَمَّا» بمعنى «إِلَّا» غير معروف في اللغة).

وفي القاموس: (وإنكار الجوهري كونه بمعنى «إِلَّا» غير جيد. قال: سألتك لما فعلت،

أَي: إِلا فعلت. ومنه «إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ» «وَإِنْ كُلُّ لَمَّا بِيَعِ لَدَيْنَا مُحْضَرُونَ».

انظر المغني ٣٧٠ - ٣٧١، شرح المقدمة المحسبة ٢٤٤/١، الرضي ٢٥٠/١ - ٢٥١،

الأشعري ٥/٤، الهمع ٢٣٦/١.

(٣) كان كاتب أبي موسى الأشعري قد كتب إلى عمر رضي الله عنه: «من أبو موسى» فكتب

عمر رضي الله عنه إلى أبي موسى: (إذا أتاك كتابي هذا فاضرب كاتبك سوطاً، واعزله عن

عملك). وفي رواية: (عزمت عليك لما ضربت كاتبك سوطاً وعزلته عن عملك).

وذكر الجاحظ أن اسم كاتب أبي موسى الحصين بن أبي الحسر.

انظر البيان والتبيين ٢/٢١٦، الخصائص ٨/٢، الزهر للسيوطي ٣٩٧/٢ شرح الرضي ١/

٢٥١، المفصل وشرح ابن يعيش ٩٤/٢، ٩٥.

(٤) سورة الشعراء، الآية: ١٢.

(٥) مثلوا له بقول الشاعر:

فَجَسْتُ قَبْرَهُمْ بَدَأَ وَلَمَّا فَنَادَيْتُ الْقُبُورَ فَلَمْ يُجِِبْنِي

أَي: وَلَمَّا أَكُنْ بَدَأَ قَبْلَ ذَلِكَ، أَي: سِداً. انظر المغني ٣٦٩، وشرح الفريد ٢١٥.

(٦) ش: هي اللام.

(٧) انظر ما تقدم في ص ٣٢٤.



الجُرْ، وقد تُفْتَحُ، تخفيفاً<sup>(١)</sup>. ويجوزُ تسكينها بعد الواوِ، والفاءِ<sup>(٢)</sup>، و«ثُمَّ»، نحو «وَلَتَأْتِ»<sup>(٣)</sup>، «فَلْيَقْرَحُوا»<sup>(٤)</sup>، «فَلْيَقْضُوا»<sup>(٥)</sup>.

ولا يُؤمَرُ بها المخاطَبُ الفاعلُ، ولا تعملُ محذوفةً إلّا نادراً كما مرَّ<sup>(٦)</sup>، وحَمَلَ عليه الفراءُ قوله - تعالى - : «قُلْ لِّعِبَادِي الَّذِينَ آمَنُوا يُقِيمُوا الصَّلَاةَ»<sup>(٧)</sup> <sup>(٨)</sup>، يُعْغِدُ كَوْنِ الأمرِ سببَ إقامتها<sup>(٩)</sup>. قلت<sup>(١٠)</sup>: وهو أقربُ عندي من قولِ الأكثرِ:

(١) وفتحها لغة بني سليم.

انظر التسهيل ٢٣٥، المغني ٢٩٤، شرح الفريد ٢١٦.

(٢) تسكينها بعد الواو والفاء أكثر من تحريكها. نص عليه ابن مالك في شرح الكافية ٣/ ١٥٦٤، وابن هشام في المغني ٢٩٤.

(٣) قوله تعالى: «وَلَتَأْتِ طَائِفَةٌ أُخْرَى لَّزُبُّوا فَلْيُصَلُّوا مَعَكَ» [النساء: ١٠٢].

(٤) «قُلْ يٰٓبَنِي آدَمَ وَرَحْمَتِي عَلَيْكُمْ لَقَدْ قَرَحُوا هُوَ خَيْرٌ مِّمَّا يَجْمَعُونَ» [يونس: ٥٨].

(٥) «ثُمَّ لْيَقْضُوا تَفَثَهُمْ وَلْيُوفُوا نُذُورَهُمْ وَلْيَطَّوَّفُوا بِالْبَيْتِ الْاَتِيِّ» [الحج: ٢٩].

قرأ أبو عمرو وابن عامر وورش وقيل وروس «ثم ليقضوا» بكسر اللام على الأصل فيها. وقرأ غيرهم بإسكانها تخفيفاً.

انظر النشر ١٩٧/٣، الإتحاف ٣١٤، إرشاد المبتدي ٤٤٨، السبعة ٤٣٤، التيسير ١٥٧، المبسوط ١٣٤، الغاية ٢١٣، شرح الكافية لابن مالك ٣/ ١٥٦٧، المغني ٢٩٤.

وقال ابن هشام في المغني ص ٢٩٥: (وفي ذلك رد على من قال: إنه خاص بالشعر).

(٦) انظر ما تقدم في ص ٣٢٥.

(٧) ما بين القوسين لم يثبت في الأصل، ش، ت.

(٨) سورة إبراهيم، الآية: ٣١.

قال الفراء في معاني القرآن ٧٧/٢: «(قُلْ لِّعِبَادِي الَّذِينَ آمَنُوا يُقِيمُوا الصَّلَاةَ) جزمت «يقيموا» بتأويل الجزاء، ومعناه - والله أعلم - معنى الأمر كقولك: قل لعبد الله يذهب عنا، تريد: اذهب عنا، فجزم بنية الجواب للجزم، وتأويله الأمر، ولم يجزم على الحكاية. ولو كان جزمه على محض الحكاية لجاز أن تقول: قلت لك تذهب يا هذا، وإنما جزم كما جزم قوله: دَعُوهُمْ، «فَدَرَوْهَا تَأْكُلُ» والتأويل - والله أعلم - ذروها فتأكل).

وأجاز ذلك الكسائي بشرط تقدم (قل)، وجعل منه الآية المذكورة هنا، ووافقه ابن مالك في شرح الكافية ٣/ ١٥٩٦ لكنه منع ذلك في التسهيل ٢٣٥.

وانظر المغني ٢٩٨، وشرح الفريد ٢١٧.

(٩) هذا تعليل الرضي لما ذهب إليه الفراء قال: (وإنما ارتكب ذلك لاستبعاده أن يكون القول سبب الإقامة. شرح الرضي ٢/ ٢٥٢).

(١٠) (قلت): ساقطة من ش.

جُزِمَ<sup>(١)</sup> جواباً للأمر<sup>(٢)</sup>.

و«لا» في النهي للمتكلم وغيره<sup>(٣)</sup>، يُطَلَبُ التَّرك.

وأما «إن» في المُجَازاة، فهي - وما حُمِلَ عليها من آلاي الشرط - كلُّ لفظٍ يستدعي جملةً، يلزَمُ من حصولِ الأولى حصولُ الثانية.

وأما «إن»<sup>(٤)</sup>، ومن ثَمَّ جازَ حذفُ الفعلين معها خاصةً<sup>(٥)</sup> كقوله:

٢٠٤ - قَالَتْ بِنَاتُ الْعَمِّ يَا سَلَمَى وَإِنْ

كَانَ قَسِيْرًا مُغْدِمًا قَالَتْ وَإِنْ

وَتَخْتَصُّ بِقَلْبٍ مَعْنَى الْمَاضِي إِلَى الْاِسْتِقْبَالِ، إِلَّا «كَانَ» فَلَا تَنْقَلِبُ لِقَوِّيْهَا، إِذْ

(١) في الأصل: يجزم.

(٢) قال ابن مالك في شرح الكافية ٣/١٥٦٩: (وليس بصحيح قول من قال: إن أصله: «قل لهم، فإن تقل لهم يقيموا» لأن تقدير ذلك يلزم منه ألا يتخلف أحد من المقول لهم عن الطاعة، والواقع خلاف ذلك) وانظر الرضي ٢/٢٥٢.

(٣) نهى المتكلم أقل استعمالاً من غيره، ومثاله: «لَا أَرَيْتُكَ هَهُنَا».

انظر شرح الرضي ٢/٢٥٢، وشرح الفريد ٢١٨، وشرح الكافية لابن مالك ٣/١٥٦٨. (٤) قال سيبويه ١/١٣٤: (وإنما أجازوا تقديم الاسم في «إن» لأنها أم الجزء ولا تزول عنه). وانظر الأصول ٢/٢٠٤، والرضي ٢/٢٥٤.

(٥) أي: الشرط والجزاء. وذلك لا يكون إلا في الشعر بشرط القرينة.

انظر شرح الرضي ٢/٢٥٢.

٢٠٤ - الرجز لرؤبة بن العجاج (ملحقات ديوانه ١٨٦).

ويروى: «عَيَّأَ» مكان «فَقَيَّرَا».

ويروى: (وإِزْنٌ) فيهما، ويستشهد به على لحاق التنوين الغالي للمبني زيادة على الوزن.

والشاهد هنا: حذف فعل الشرط والجواب لفهم المعنى، أي: وإن كان كذلك رضيته.

المقرب ١/٢٧٧، شرح ابن عصفور ١/٤٤٥، ٢/٢٠١، الرضي ٢/٢٥٣، الخزانة ٩/١٤، المغني ٨٥٢، السيوطي ٣١٦، العيني ١/١٠٤، ٤/٣٣٦.

تَنْسُبُ إِلَى كُلِّ حَدَثٍ<sup>(١)</sup>. وقيل: بل يَقْدَرُ مُسْتَقْبَلُ مَعَهَا، فَيَقْدَرُ<sup>(٢)</sup> ﴿إِنْ كَانَتْ قِيَمُهُ﴾<sup>(٣)</sup>: إِنْ يُعْلَمُ<sup>(٤)</sup>. وكقولك لمن يَتَمَنَّي/ عَلَيْكَ: «إِنْ كُنْتُ أَحْسَنْتُ إِلَيْكَ فَقَدْ أَحْسَنْتُ إِلَيْكَ» (أي: إِنْ تَعْلَمُ)<sup>(٥)</sup>. قلنا: لا وَجْهَ لِلتَّقْدِيرِ<sup>(٦)</sup>.  
وتختصُّ بِالشُّكُوكِ فِيهِ، عَكْسُ «إِذَا»<sup>(٧)</sup>.

والذي حُجِّلَ عَلَيْهَا مِنَ الْأَسْمَاءِ: «مَنْ» و«مَا» و«أَيُّ» و«مَهْمَا» و«كَيْفَ». ومن الظروف «مَتَى» و«أَيْنَ» و«أَتَى» و«أَيَّانَ» و«حَيْثُ» و«إِذْ مَا» و«إِذَا». ف«مَنْ» لِأَوَّلِي الْعِلْمِ نَحْوُ «وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا»<sup>(٨)</sup>. و«مَا» لِغَيْرِهِمْ نَحْوُ «وَمَا نَقُذِرُوا لِإِنْفُسِكُمْ مِنْ خَيْرٍ مَجْدُوهُ»<sup>(٩)</sup>.

(١) لأنها تدل على الزمن الماضي ومطلق الحدوث الذي يعلم تخصيصه من خبره، نحو «كان زيد منطلقاً» فمعنى «كان زيد قائماً» في الزمن الماضي: زيد قائم، فمدلوله هو الزمن الماضي فقط، ومع النص على المعين لا يمكن الاستفادة الاستقبال وهذا من خصائص «كان» دون سائر الأفعال الناقصة، لأن «صار» يدل على الانتقال الذي لم يدل خبره عليه، وكذا البواقى.

عن شرح الرضي ٢٦٤/٢ ملخصاً.

(٢) ش، ن، م، د: فتقدير.

(٣) سورة يوسف، الآية: ٢٦.

(٤) انظر البحر المحيط ٢٩٧/٥ - ٢٩٨.

(٥) (أي أن تعلم): ساقطة من الأصل.

(٦) وكون (كان) للشرط في الماضي مذهب المبرد. قال في المقتضب ٤٩/٢: (ويجوز أن تقع الأفعال الماضية في الجزاء على معنى المستقبل، لأن الشرط لا يقع إلا على فعل لم يقع، فتكون مواضعها مجزومة، وإن لم يتبين فيها الإعراب). ورجحه الرضي في شرح الكافية ٢٦٥/٢.

(٧) قال الرضي ٢٥٣/٢: (والجواب أن (أن) ليست للشك، بل لعدم القطع في الأشياء الجائز وقوعها وعدم وقوعها لا للشك. ولو سلمنا ذلك أيضاً قلنا إنه تعالى يستعمل الكلمات استعمال المخلوقين).

(٨) سورة الفرقان، الآية: ٦٨.

(٩) (نحو): ساقطة من ت.

(١٠) سورة المزمل، الآية: ٢٠.

و«أَيُّ» لهما<sup>(١)</sup>، نحو «أَيُّ رجلٍ - أو مكانٍ»<sup>(٢)</sup> - تأتي آتية.

و«مَهْمَا» في مُبْهَمِ الأمور نحو «مهما تفعل أفعَل». كثر: وهي مفردة، فَتُكْتَبُ بالياء<sup>(٣)</sup>، وَتُنْتَعِ الصَّرْفُ إِنْ سُمِّيَ بِهَا<sup>(٤)</sup>. وقيل: بل مركبة. ل: أصلها «ماما»، الأولى شرطية، والثانية ملحقة كسائر كَلِمِ الْجَزَاءِ<sup>(٥)</sup>، وَقُلِّيتِ الْفُهَا هَاءُ كَرَاهَةِ اجتماعِ المثلين<sup>(٦)</sup>. جا: بل من «مَهْ» و«ما» الشرطية، لقوله:

٢٠٥ - أماوي مهمن يستمع في صديقه<sup>(٧)</sup>

(١) ت: (لهما فيهما). أي في العاقل وغيره.

(٢) ت: وأي مكان.

(٣) أي: مهمي.

(٤) انظر الرضي ٢/٢٥٣، والأشموني ١١/٤.

(٥) ت: الجزم.

(٦) انظر الكتاب ٥٩/٣.

٢٠٥ - هذا صدر البيت من الطويل، عجزه:

أقاويلَ هذا الناس ماوي يَنْدَمُ

ولم ينسبه أحد لقاتل. وهو شبيه بشعر حاتم الطائي كما قال البغدادي، لكن لم ينسبه إليه أحد، وليس في ديوانه. ويروى عجزه:

أقاويلَ هذا الناس يُضْرَمُ وَيَنْدَمُ

وقال في الخزانة: رأيت في قصيدة لذي الرمة هذا المعنى مع المصراع الثاني بعينه، وهو قوله: ومن يك ذا وصلٍ فَيُسْبِغُ بوصلِهِ أقاويلَ هذا الناس يُضْرَمُ وَيَنْدَمُ ماوي: منادى مرخم، وأصله: ماوية، اسم امرأة. مهمن: اسم شرط جازم لفعلين: الأول (يستمع)، والثاني (يندم).

والشاهد فيه للزجاج أن (مهما) مركبة من (مه) بمعنى اكفف و(ما) الشرطية. ووجهه أن الشاعر لما ركب (مه) مع (من) في هذا البيت دل على أنهم يميزون تركيب (مه) مع سائر أدوات الشرط. ورد ابن عصفور ما ذهب إليه الزجاج، وقال إن (مهمن) في البيت (من) الشرطية أدخلت عليها (مه). وفي اللسان أن (مهمن) استفهام وأصلها (من من) فأبدلت نون الأولى هاء. شرح الرضي ٢/٢٥٣، الخزانة ٩/١٦، شرح القصائد السبع الطوال ٤٥، شرح ابن عيشر ٨/٤، شرح ابن عصفور ٢/١٩٦، اللسان (مه).

(٧) (يستمع في صديقه) بياض في ش. ولما كانت نسخة ن منقولة عنها فقد جعل تمامه من بيت آخر غير ما ذكرت في تخريجه، وهو:

أماوي مهمن نال في دهره الغنا فلا بد أن يَبْتَرُّ ما ناله الدهرُ

وقد يُسْتَفْهَمُ بها كقوله :

٢٠٦ - مَهْمَا لِيَ اللَّيْلَةُ مَهْمَا لِيَهُ أَوْذَى بِئْسَ لِي وَسِرْبَالِيَهُ  
وظرفية نحو «مهما تقعد - بالرفع - أقعد» أي : حين<sup>(١)</sup>.

و«كَيْفَمَا»<sup>(٢)</sup> يَجْزِمُ بها (ك) لا (بص)<sup>(٣)</sup>.

وأما الظروفُ فمنها «متى» - في الزمام<sup>(٤)</sup> - كقوله :

٢٠٦ - من السريع . لعمرو بن ملقط الطائي (جاهلي) . وهو مطلع قصيدة له رواها أبو زيد في نوادره .

أودى بنعلي : ذهب بهما .

والشاهد : مجيء (مهما) استفهامية بمعنى (ما) ، أي : مالي . والاستفهام به (مهما) ذكره جماعة منهم ابن عصفور وابن مالك وابن هشام . لكن قال ابن هشام : (ولا دليل في البيت لاحتمال أن التقدير : «مه» اسم فعل بمعنى اكفف ، ثم استأنف استفهاماً به «ما» وحدها) . و(مهما) في البيت مبتدأ عند من يقول إنها للاستفهام و«لي» خبره .

نوادر أبي زيد ٦٢ ، الرضي ٢/٢٥٣ ، الخزائن ٩/١٨ ، المغني ١٤٦ ، ٤٣٧ ، السيوطي ١١٣ ، ٢٥٣ ، شرح ابن عصفور ٢/٦٠١ ، إعراب ثلاثين سورة ١٦٤ ، الهمع ٢/٥٨ ، الدرر ٢/٧٤ .

(١) انظر شرح الرضي ٢/٢٥٣ .

(٢) في ش : وكيف .

(٣) تستعمل «كيف» مع «ما» للشرط على ضعف عند البصريين نحو «كيفما تجلس أجلس» أي : على أي هيئة تجلس أجلس . ومطلقاً عند الكوفيين ، نحو «كيف تجلس أجلس» فإن كان بعده اسم فهو في محل الرفع بالخبرية عنه عند البصريين ، وإن كان بعده فعل مثل «كيف جئت» فهو في محل النصب على الحالية ، أي : على أي حال جئت ، راجباً أو ماشياً .

وقيل : يجازى بكيف معنى لا عملاً ، فتقتضي فعلين متفتقي اللفظ والمعنى ، نحو «كيف تصنع أصنع» ولا يجوز «كيف تجلس أذهب» اتفاقاً ، انظر تفصيل المسألة في الإنصاف ٢/٦٤٣ ، شرح الرضي ٢/١١٧ ، المغني ٢٧٠ - ٢٧١ ، شرح الجامي ٥١١ ، الأشموني مع حاشية الصبان ٤/١٤ ، شرح الكافية لابن مالك ٣/١٥٨٣ ، وشرح ابن عصفور ٢/١٩٦ .

(٤) د : الزمن .

- ٢٠٧ - متى تأتيه تَعْشُو إلى ضَوْءِ نارِهِ / . . . . .  
 و«أَيْنَ» - في المكان - نحو «أَيْنَ تَقْعُدُ أَقْعُدُ».  
 و«أَتَى» - في الجهة - نحو «أَتَى تَذْهَبُ أَذْهَبُ».  
 و«أَيَّانَ» - في المُسْتَعْظَمَاتِ - نحو «أَيَّانَ يَخْرُجُ الْأَمِيرُ أَخْرُجَ مَعَهُ».  
 و«حَيْثُ» لا تَجْزِمُ إِلَّا مع «مَا»<sup>(١)</sup> نحو «حَيْثُمَا تَقْعُدُ أَقْعُدُ».  
 و«إِذْ مَا» - في الزمان - كقوله:  
 ٢٠٨ - إِذْ مَا أَتَيْتَ<sup>(٢)</sup> عَلَى الرَّسُولِ فَقُلْ لَهُ حَقًّا عَلَيْكَ إِذَا أَطْمَأَنَّ الْمَجْلِسُ

٢٠٧ - الطويل، عجزه:

- تَجِدُ خَيْرَ نَارٍ عِنْدَهَا خَيْرُ مُؤَقِدٍ  
 وهو للحطية يمدح قيس بن شماس (ديوانه ١٦١ تحقيق نعمان محمد أمين - ط مصطفى الحلبي ١٩٥٨م).  
 تعشوا إلى النار: تأتيا ظلاماً في العشاء ترجو عندها خيراً. وخير نار: هي المعدة للطارق بالليل.  
 والشاهد: جزم الفعلين ب«متى» وهما «أتته» و«تجد».  
 وفيه شاهد عند سيبويه وغيره على رفع (تعشوا) لاعتراضه حالاً بين الشرط والجزاء، كأنه قال: متى أتته عاشياً تجد خير نار.  
 سيبويه ٦٨/٣، مجالس ثعلب ٤٦٧، المقتضب ٦٥/٢، الجمل ٢٢٠، ابن الشجري ٢/٢٧٨، شرح ابن يعيش ٦٦/٢، ١٤٨/٤، ٤٥/٧، ٥٣، الشذور ٦٤، المقصور والممدود ٧١، العيني ٤٣٩/٤، مجاز القرآن ٢٠٤/٢.  
 (١) انظر شرح الجامي ٥٠٩ والأشموني ١٢/٤.  
 ٢٠٨ - من الكامل، للعباس بن مرداس. قاله في غزوة حنين من أبيات يذكر فيها بلاءه وإقدامه مع قومه (ديوانه ٧٢ تحقيق يحيى الجبوري. ط بغداد ١٣٨٧هـ). حقاً: منصوب على المصدر المؤكد به، أو نعتاً لمصدر محذوف. اطمأن المجلس: سكن. والمراد أهل المجلس وهم الناس. ورواية الديوان والسير: «أما أتيت». وفي الصحاح (الأمير) بدل الرسول. كما يروى: «إذ ما دخلت» كما ورد في نسختي الأصل، ت.  
 والشاهد: مجيء «إذ ما» للجزاء، بدليل وقوع الفاء في الجواب.  
 سيبويه ٥٧/٣، المقتضب ٤٧/٢، الجمل ٢٢٢، الخصائص ١٣١/١، المحتسب ٢/٨٤، شرح ابن يعيش ٩٧/٤، ٤٦/٧، شرح الكافية لابن مالك ١٥٨١/٣، الرضي ٢/٢٥٣، الخزانة ٢٩/٩، الكامل ١٦٤، الروض الأنف للسهيلى ٢٩٨/٢.  
 (٢) الأصل، ت: دخلت.

كثر: وهي على اسميتها. يه: بل حرف مع «ما»، لِقَفْدِ معنى المَضِيِّ<sup>(١)</sup>.  
قلنا: عارضٌ، فلا حكم له.

و«إِذَا» يُجْزَمُ بها مع «ما» في السَّعَةِ، لا مع قَفْدِ «ما»، إلَّا في الشعر كقوله:  
٢٠٩ - . . . . . وَإِذَا تُصِيبُكَ مُصِيبَةٌ<sup>(٢)</sup> فَتَجْمَلِ  
وقوله:

٢١٠ - إِذَا قَصَّرْتَ أَشْيَانَا كَانَ وَضْلُهَا خُطَانَا إِلَى أَعْدَائِنَا قُضَارِبِ

(١) انظر الكتاب ٥٦/٣ - ٥٧، الرضي ٢٥٣/٢، شرح الفريد ٣٦١، الصحاح (إذ)،  
المقتضب ٤٧/٢.

ورجح ابن عصفور مذهب سيبويه فقال في شرح الجمل ١٩٥/٢: (ومذهب المبرد أن «إِذَا»  
ما اسم. وسبب ذلك أن «إِذَا» قد ثبت لها الاسم فلا تخرج عن ذلك ما أمكن. وهذا  
فاسد، لأن «إِذَا» إذا كانت ظرف زمان فهي لما مضى، وفعل الشرط أبداً مستقبلي فيناقض  
معناها معنى الشرط. والصحيح ما ذهب إليه سيبويه من أنها ركبت مع «ما» وصارت معها  
كالشيء الواحد، وبطل معناها لأنها صارت جزء كلمة).

٢٠٩ - من الكامل. تُسَبِّحُ لعبيد القَيْسِ بن خُفَّاف، وللبحارث بن بدر الغساني، وصدرة:

أَشْتَقُّنِي مَا أَغْنَاكَ رَبُّكَ بِالْفَنَى

ويروى العجز المستشهد به:

وَإِذَا تَكُونُ خِصَاصَةً فَتَجْمَلِ

ويروى: فتحمل - بالحاء مكان (فتجمل)، والتجمل: المعاملة بالجميل. والشاهد: الجزم  
بـ«إِذَا» دون أن تقترب بـ«ما» ضرورة. وقيل: أعطيت (إِذَا) حكم (متى) في الإعمال كما  
أعطيت (متى) حكمها في الإهمال في قول عائشة رضي الله عنها: «وإنه متى يقوم مقامك لا  
يُسمع الناس».

وقال ابن مالك: (ولو قيل: إن هذا ليس بضرورة، لتمكن الجازم بـ«إِذَا» من أن يجعل مكانها  
«متى» الشرطية لكان قولاً لا راد له، إلا بأن يقال: لو كان جائزاً في غير الشعر ما عدم  
وروده ثراً).

المفضليات ٣٨٥، الأصمعيات ٢٣، شرح الكافية لابن مالك ١٥٨٤/٣، المغني ١٣١،  
١٣٩، ٩١٦، السيوطي ٩٥، الخزانة ١٧٦/٢ (بولاق) عرضاً، همع الهوامع ٢٠٦/١،  
الدرر ١٧٣/١.

(٢) ت، ن: خصاصة.

٢١٠ - تقدم برقم ٩١.

والعاملُ فيها الجزاء<sup>(١)</sup>، إذ يتمُّ به المعنى المقتضي للإعراب، إلّا في نحو «مَنْ يَتَمُّ أَقَمَّ مَعَهُ» فالابتداء. وقيل: بَلَّ شَرْطَهَا<sup>(٢)</sup>.

وَأَوَّلُ فِعْلَانِهَا سَبَبٌ، والثاني مُسَبِّبٌ. فَإِنْ كَانَا مُضَارِعَيْنِ أَوِ الْأَوَّلُ فَالْجَزْمُ لَفْظًا أَوْ تَقْدِيرًا، فَأَمَّا قَوْلُهُ:

٢١١ - إِنَّكَ إِنْ يُضَرِّغَ أَخُوكَ تُضَرِّغَ

فقدره (به): «إِنَّكَ تُضَرِّغُ إِنْ يُضَرِّغَ أَخُوكَ»<sup>(٣)</sup>، و(د): «فَأَنْتَ تُضَرِّغُ»<sup>(٤)</sup> قلنا: الأصلُ عدمُ الحذف.

(١) أي: العامل في أدوات الشرط الجزاء.

(٢) لا خلاف في أن العامل في «من» في المثال الابتداء لأن فعل الشرط قاصر. أما إذا كان الفعل متعدياً، فإن كان فاعله ضميراً يعود على اسم الشرط فهو مبتدأ أيضاً، وإن كان غير ذلك، فإن كان لم يأخذ مفعوله فهو مفعوله، وإن كان قد أخذ مفعوله فيجوز في «من» وجهان: الرفع على الابتداء والنصب على الاشتغال. شرح ابن عصفور ٢٠١/٢، المعنى ٦٠٧ - ٦٠٨.

٢١١ - من مشطور الرجز لجرير بن عبد الله البجلي الصحابي رضي الله عنه. قاله حين تنافر هو وخالد بن أوطاة الكلبي إلى الأقرع بن حابس التميمي المجاشعي، وقبله:

يَا أَقْرَعُ بْنُ حَابِسٍ يَا أَقْرَعُ

وكان الأقرع من السادات وعالم العرب في وقته، وهو من المؤلفة قلوبهم، انظر في ترجمته الإصابة (ترجمة رقم ٢٣١).

والمعنى: أنا من قومك يا أقرع فإن لم تحكم لي في منافرتي صرعت وصرعت معي. وقد نسب البغدادي والعيني البيت لعمر بن خثارم.

والشاهد فيه: جزم الفعل الأول بـ«أن» دون الثاني ضرورة. وسيذكر المصنف في توجيهه قولين: أحدهما لسبويه والآخر للمبرد.

سبويه ٦٧/٣، المقتضب ٧٠/٢، سيرة ابن هشام ٥٠، ابن الشجري ٧٤/١، الإنصاف ٦٢٣/٢، الكامل ٧٨، المحتسب ٦٥/٢، التبصرة ٤١٢/١، المقرب ٢٧٥/١، شرح ابن عصفور ١٩٨/٢، الضرائر ١٧١، الإيضاح لابن الحاجب ٢٤٥/٢، أمالي ابن الحاجب ق ٣٥٥، التوطئة ٣٨، شرح ابن يعيش ١٥٧/٨.

(٣) أي: على التقديم والتأخير. انظر الكتاب ٦٧/٣.

(٤) أي: على حذف الفاء. انظر المقتضب ٧٠/٢، وشرح ابن عصفور ١٩٨/٢.



وَيُقَدَّرُ<sup>(١)</sup> في / الماضيَيْنِ نحو «إِنْ قَمْتُ قَمْتُ»<sup>(٢)</sup>. فَإِنْ اخْتَلَفَا وَسَبَقَ الْمَاضِي جُزْمَ الْمُضَارِعِ. وَقَدْ يُزَعُّ، لِعَدَمِ ظُهُورِ الْجَزْمِ فِي الْأَوَّلِ كَقَوْلِهِ:  
 ٢١٢ - وَإِنْ أَنَا خَلِيلٌ يَوْمَ مَسْأَلَةٍ<sup>(٣)</sup> يَقُولُ لَا غَائِبٌ مَالِي وَلَا حَرِمٌ  
 وَيَتَحَتَّمُ الْجَزْمُ فِي الْعَكْسِ<sup>(٤)</sup> كَقَوْلِهِ:

(١) أي الجزم.

(٢) انظر المصدر السابق في نفس الموضع، وشرح المقدمة المحسبة ٢٤٥/١.

البيط، لزهير بن أبي سلمى من قصيدة له في مدح هرم بن سنان (ديوانه ١٥٣).

٢١٢ - الخليل: من الخلطة وهي الفقر. المسألة: السؤال - الحرم: الحرام. ويروى: يوم مسغبة كما في نسختي ت، ن.

والشاهد فيه: رفع (يقول) وهو جواب الشرط، والمختار فيه الجزم، والرفع كثير. وهو عند سيويه على التقديم والتأخير أيضاً. وتقديره عنده: يقول إن أنا خليل. وعند المبرد على إرادة الغاء أيضاً كما في:

إِنَّكَ أَنْ يَصْرَعَ أَخُوكَ تَصْرَعُ

سيويه ٦٦/٣، المقتضب ٦٨/٢، الكامل مع رغبة الأمل ١٠٩/٢، الإنصاف ٦٢٥/٢، المقتصد ١١٠٤/٢، تهذيب إصلاح المنطق ٢٨/٢، أمالي القالي ١٦٣/١، مختار الشعر الجاهلي ٢٦٠، معجم البلدان ٢٥٥/٣، شروح سقط الزند للتبريزي ٣٢٨/١، المسلسل في غريب لغة العرب ٦٣، ١١٠ المفصل ٣٢١.

(٣) ت، ن: مسغبة.

(٤) مجيء الأول مضارعاً والثاني ماضياً قليل لم يرد مثله في الكتاب العزيز، وخصه بعضهم بحالة ضرورة، بل منعه ابن بابشاذ كما سيأتي.

ومن أجزائه في الاختيار القراء والمبرد وابن مالك وابن هشام في التوضيح ورجع عنه في المنه وتبعهم المصنف هنا. قال الأشموني: (وهو الصحيح، لما رواه البخاري من قوله ﷺ: «مَنْ يَمُتْ لَيْلَةَ الْقَدْرِ إِيمَانًا وَاحْتِسَابًا غُفِرَ لَهُ...» ومن قول عائشة: «إِنْ أَبَا بَكْرٍ رَجُلٌ أَمِيفٌ مَتَى يَمُتْ مَقَامَكَ رَقٌّ» ومنه: «إِنْ لَكُنَّا نَتَزَلُّ مَكْتَبِينَ أَلَمْ نَكُنَّا نَقُلُّهُمْ لَمَّا خَلَيْنَا عَنْهُمْ» لأن تابع الجواب جواب، وقوله:

مَنْ يَكْنِزْنِي بِسَيِّئِهِ كُنْتُ مِنْهُ كَالشَّجَابِثِينَ خَلْقِهِ وَالْوَرِيدِ  
 وقوله:

إِنْ تَضَرَّبَ مَوْنًا وَصَلْنَاكُمْ وَإِنْ تَصِلُوا مَلَائِكُمْ أَنْفُسُ الْأَعْدَاءِ إِنْهَابًا =

٢١٣ - إِنْ تَقْسُ قَسًا قَلْبِي إلَ قَاسِي وَإِنْ لُسْتُ أَلِنَ  
ومنع (ط) هذه الصورة، كراهة<sup>(١)</sup> تَهْيِئُهَا<sup>(٢)</sup> للعملِ ثم تَقْطَعُ<sup>(٣)</sup>. ولا وَجْهَ له.

فرع:

وإذا كان الجزاء ماضياً بغير «قَدْ» لفظاً أو معنى<sup>(٤)</sup>، (أو مضارعاً منفياً بغير «لا»)<sup>(٥)</sup> لم تَجْزِ الفاء، نحو «إِنْ قَمْتُ قَمْتُ» أو «لم أقم»، (أو «ما أقوم»)<sup>(٦)</sup>.  
وإن كان مضارعاً مُثْبِتاً أو منفياً بـ«لا» فالوجهان نحو «إِنْ تَقُمُ أَقُمُ» أو «لا أقم»

= وقوله:

إِنْ يَسْمَعُوا سُبَّةً طَارُوا بِهَا فَرَحًا يَمْنِي وَمَا سَجِعُوا مِنْ صَالِحٍ دَفَنُوا  
وأورد له الناظم في توضيحه عشرة شواهد شعرية.

انظر معاني الفراء ٢/٢٧٦، المقتضب ٢/٩٥، شرح التسهيل ق ٢٢٨، أوضح المسالك ٤/  
٢٠٥ - ٢٠٦، المغني ٧٧٢، شرح ابن عصفور ١/٦١٤، ٢/١٩٨، شرح الرضي ٢/  
٢٦٠، الأشموني ٣/٦٨٥، الهمع ٢/٥٨.

٢١٣ - لم أجد هذا البيت في المتاح من المراجع. وهو مختل الوزن إلا على تشديد السين من (قسا) فيكون من مجزوء الرجز، لكنه ضعيف من جهة المعنى.

(١) ن: كراهية.

(٢) ت: أن تهئها.

(٣) قال طاهر بن بابشاذ في شرح المقدمة ١/٢٤٥: (وإن كان الأول ماضياً والثاني مستقبلاً

فعلى هذا الحكم مثل: «إِنْ قَامَ أَقَمُ» الأول مبني والثاني معرب. ولا يجوز عكس هذا الوجه، لا يكون الأول مستقبلاً والثاني ماضياً، ولا يجوز: «إِنْ تَقُمُ قَمْتُ».

(٤) أي سواء كانت (قد) ظاهرة أو مقدرة. فمثال الظاهرة قوله تعالى: «إِنْ كُنْتُ قُلْتُمْ فَقَدْ عَلِمْتُمْ» ومثال المُصَدَّر بِ«قد» مقدرة قوله تعالى: «إِنْ كُنْتُ قَيِّضْتُكُمْ فَقَدْ مِنْ قُبُلِي فَصَدَقْتُ». شرح الرضي ٢/٢٦٣.

(٥) ما بين القوسين زيادة من ش، ت.

(٦) ما بين القوسين زيادة من ش، ت، أيضاً.

يجوز في «ما أقوم» الرفع والجزم، لأن الأول ماض والثاني مضارع. ونقل عن الكوفيين عدم جواز الجزم.

انظر شرح ابن عصفور ٢/١٩٨، شرح الرضي ٢/٢٦١، شرح الفريد ص ٢١٩.

أو «فأقوم» أو «فلا أقوم»<sup>(١)</sup>.

وتجب فيما عدا ذلك<sup>(٢)</sup>، إلّا شاذّاً كقوله:

٢١٤ - مَنْ يَفْعَلِ الْحَسَنَاتِ اللَّهُ يَشْكُرْهَا

(١) رفع «أقوم» لأن ما بعد فاء الجزاء لا يجزم، وهو خير مبتدأ مقدر، كأنه قال: فأنا أقوم. انظر شرح المقدمة المحسبة ١/٢٥٠، الأشموني ٤/٢١، الرضي ٢٦٢، شرح الفريد ص ٢١٩.

(٢) وما عدا ذلك الجملة الاسمية سواء تصدرت بالحرف أولاً، والجملة الطلبية كالأمر والنهي والاستفهام والتمني والعرض والتخصيص والدعاء والنداء، والإنشائية كنعم ويش وكل ما تضمن معنى إنشاء المدح والذم، وكذا (عسى) وفعل التعجب والقسم، والفعلية المصدرية بحرف سوى (لا) و(لم) وإلماضي المصدر بقدح ظاهرة أو مضمرة. انظر الرضي ٢/٢٦٢ - ٢٦٣، وشرح الكافية لابن مالك ٣/١٥٩٤ - ١٥٩٧. ٢١٤ - البسيط، عجزه:

والشُّرُّ بِالشُّرِّ عَزَّدَ اللَّهُ مِثْلَانِ

نسبه سيويه لحسان بن ثابت الأنصاري رضي الله عنه، ولم يرد في ديوانه بل في زياداته ٥١٦/١.

ونقل في بعض المراجع عن سيويه نسبته إياه لعبد الرحمن بن حسان بن ثابت. والظاهر أنه كذلك في بعض نسخ سيويه. وورد هذا البيت في ديوان كعب بن مالك رضي الله عنه ٣١٢، ٢٨٨.

ونسبه الأكترون لعبد الرحمن بن حسان، منهم أبو زيد والمبرد وابن الشجري وابن منظور وابن هشام والأزهري والسيوطي.

والظاهر أن الرواية الصحيحة في البيت:

مَنْ يَفْعَلِ الْخَيْرَ فَالرَّحْمَنُ يَشْكُرُهُ

ذكرها السهيلي في الروض الأنف، ولا شاهد فيها على ضرورة، وذكر أن الأصمعي كان ينشده هكذا.

وقال البغدادى: والأصمعي عن يونس قال: نحن عملنا هذا البيت، وكذلك نقله الكرماني في الموشح. وكذلك ذكر الشتمري عن الأصمعي أن التحوين غيروه وأن الرواية:

مَنْ يَفْعَلِ الْخَيْرَ فَالرَّحْمَنُ يَشْكُرُهُ

والشاهد فيه: حذف الفاء من الجواب ضرورة. والتقدير: فالله يشكرها.

سيويه ٣/٦٥، ١١٤، نوادر أبي زيد ٣١، المقتضب ٢/٧٢، مجالس الزجاجي ٣٤٢ =

وقد تقوم «إذا» هنا<sup>(١)</sup> مقام الفاء كقوله - تعالى - : ﴿وَلَنْ تُجِيبَهُمْ سَيِّئُهُ يَمَّا قَدَّمَتْ أَيْدِيَهُمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ﴾<sup>(٢)</sup> أي : فهم يقنطون<sup>(٣)</sup>.  
وتجب في الماضي مع «قَدْ» لفظاً نحو «إِنْ قُمْتَ فَقَدْ قَامَ زَيْدٌ». أو تقديرأ نحو ﴿وَلَنْ كَانَ قِمِصُّهُمْ قَدْ مِنْ دُبُرٍ فَكَذَّبَتْ﴾<sup>(٤)</sup> أي : فَقَدْ كَذَّبَتْ<sup>(٥)</sup>.  
في. كثر : والعامل في الشرط والجزاء آلات الشرط ، لاقتضاها إياهما<sup>(٦)</sup>.  
ل. د : أما/الجزاء فهي مع الشرط<sup>(٧)</sup> ، لِيُضْعِفَ الحرف عن معمولين<sup>(٨)</sup>.  
ش : الجزاء للشرط وَحْدَهُ ، لِيُضْعِفَ الحَرْفَ<sup>(٩)</sup>.

=المنصف ١١٨/٣ ، المحتسب ١٩٣/١ ، الخصائص ٢٨١/٢ ، شرح السيرافي ١/٤١٦ ، الكشاف ٣٧٥/١ ، ابن الشجري ٨٤/١ ، الضرائر ٦٤ ، شرح ابن عصفور ٢/١٩٩ ، ٥٩٢ ، الأصول ٧١٨/٢ ، الروض الأنف ٢٨٦/١ ، المفصل ٣٢١ ، شرح ابن يعيش ٣٠٢/٩ ، المغني ٨٠ ، ١٣٣ ، ٢٨٦ ، ٢١٨ ، ٣١١.

(١) (هنا) ساقطة من ش. وفي د : ههنا.

(٢) سورة الروم ، الآية : ٣٦. وانظر شرح ابن عصفور ١٩٨/٢ ، وشرح الكافية لابن مالك ٣/١٥٩٨.

(٣) (يقنطون) ساقطة من ن ، د.

(٤) سورة يوسف ، الآية : ٢٧.

(٥) انظر شرح الرضي ٢/٢٦٣.

(٦) أي : لاقتضاها الفعلين اقتضاء واحداً وربطها الجملتين إحداهما بالأخرى حتى صارتا كالواحدة فهي كالابتداء العامل في الجزأين.

انظر الإنصاف ٦٠٢/٢ ، وشرح الرضي ٢/٢٥٤.

(٧) في الكتاب ٦٣/٣ : (وزعم الخليل أنك إذا قلت : إن تأتني آتاك ، فأتاك إنجمرت به إن تأتني) كما تنجزم إذا كانت جواباً للأمر حين قلت : اتني آتاك).

وقال المبرد في المقتضب ٤٨/٢ : (فإذا قلت : إن تأتني آتاك ، «تأتني» مجزومة به إن «وأتاك» مجزومة به إن تأتني». ونظير ذلك من الأسماء قولك : زيد منطلق ، فزيد مرفوع بالابتداء ، والخبر رفع بالابتداء والمبتدأ.

وانظر الإنصاف ٦٠٢/٢.

(٨) التعليل في شرح الرضي ٢/٢٥٤.

(٩) في الموضع السابق من شرح الرضي : لضعف الأداة عن عمليين ، والشرط طالب للجزاء ، فلا يستغرب عمله فيه . وأجيب باستغراب عمل الفعل الجزم.

وانظر الإنصاف ٦٠٢/٢.

ك: جَزُمُ الجزاء بالجوار، كالجَرِّ<sup>(١)</sup>.

ني: هما مبنيان، لارتفاع شبه الاسم عنهما بالشرطية المانعة من الخبرية والوصفية والحالية<sup>(٢)</sup>. قلنا: العامل ما به يَتَقَوَّمُ<sup>(٣)</sup> المعنى المقصود، والسببية المقصودة إنما تَتِمُّ بالآلة<sup>(٤)</sup>.

فرع:

وإذا تقدّم القَسَمُ أَوَّلُ الكلام<sup>(٥)</sup> على الشرط لَزِمَ المُضِيُّ لفظاً أو معنى، وكان الجواب للقسم لفظاً مثل<sup>(٦)</sup>: «والله إن أتيتني - أو إن لم تأتني - لا تبتك». وتحتّم حذف جواب الشرط (لإغنايه عنه)<sup>(٧)</sup>.

وإن تَوَسَّطَ (القَسَمُ)<sup>(٨)</sup> بتقديم الشرط أو غيره جاز أن يُعْتَبَرَ القَسَمُ وأن

(١) أي: كما جاز الجر بالجوار في نحو:

كبير أناس في بجاء مُزْمَلٍ

والجزم أخو الجر. انظر الإنصاف ٦٠٢/٢. وقال الرضي في الموضع السابق: (وليس بشيء لأن العمل بالجوار للضرورة، وأيضاً ذلك عند التلاصق، وينجزم الجزاء مع بعد عن الشرط المجزوم، وينجزم بدون الشرط المجزوم).

(٢) قال الرضي في الموضع السابق: (لعدم وقوعهما موقع الاسم، ولعدم وقوعهما مشتركين ثم مختصين. وهو قريب على ما اخترنا قبل). وانظر الإنصاف ٦٠٢/٢.

(٣) ت: ما يقوم به.

(٤) ترجيح منه للقول الأول.

(٥) يعني أنه لم يتقدمه ما يطلب الخبر نحو «زيد والله إن أتيتك» أو «إن زيدا والله إن أكرمته يجازيك» وانظر الرضي ٣٩١/٢.

(٦) ت: نحو.

(٧) (لإغنايه عنه) ساقطة من الأصل. قال الرضي ٣٩٢/٢: ويجوز قليلاً في الشعر اعتبار الشرط والغناء القسم مع تصدّره كقول الأعشى:

لئن مُبِينَتْ بنا عن غِبِّ معركو لا تَلْقُنَا عن دماء القوم نُشَقِّلُ

(٨) (القسم) ساقطة من الأصل، ت.

يُلغَى<sup>(١)</sup> نحو «إِنَّ وَاللهُ، أو أنا والله، إِنَّ أَتَيْتَنِي، (أو تَأْتَيْتَنِي)<sup>(٢)</sup>، أو إِنَّ لَمْ تَأْتَيْتَنِي لَا<sup>(٣)</sup> أَتَيْتَكَ، أو لَا تَأْتَيْتَكَ».

وتقديرُ القسم كالمفطوح نحو<sup>(٤)</sup> ﴿لَئِنْ أُخْرِجُوا﴾<sup>(٥)</sup> أي: والله لئن أخرجوا، ذلَّ عليه اللام فلم يُجْزَمْ جوابُ الشرطِ لِتَوْسُطِهِ.

### فروع:

ويجوزُ في المعطوفِ على الجزاءِ المجزومِ الجزمُ قياساً، والنصبُ بإضمارِ «أَنْ، والرفعُ استثناءً كقوله - تعالى -: ﴿وَلَنْ تَبَدُّوا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخْشَوْهُ يُحَاسِبْكُمْ بِهِ اللَّهُ فَيَغْفِرُ لِمَن يَشَاءُ وَيُعَذِّبُ مَن يَشَاءُ﴾<sup>(٦)</sup>. وكذا المعطوفُ على

(١) واعتبار الشرط واجب، فمراده: جاز أن يعتبر القسم مع اعتبار الشرط أو يلغى القسم وحده.

انظر الرضي ٣٩٢/٢، وشرح الكافية لابن مالك ١٦١٥/٣، وشرح ابن عصفور ٢/١٩٩.

(٢) (أو تَأْتَيْتَنِي) ساقطة من الأصل، ت.

(٣) (لا) ساقطة من ش، ن، م، د. وقوله (لا أَتَيْتَكَ) على أنه جواب الشرط، لعدم اقتراحه بالنون.

(٤) أي: والقسم المقدّر كالمفطوح به في إلغاء جواب الشرط.

(٥) ﴿لَئِنْ أُخْرِجُوا لَا يَخْرُجُونَ مَعَهُمْ﴾ [الحشر: ١٢]. وانظر الرضي ٣٩٢/٢.

(٦) سورة البقرة، الآية: ٢٨٤.

قرأ عاصم وابن عامر وأبو جعفر ويعقوب (يفغرو... ويعذب) بالرفع استثناءً، وقرأ الباقر من العشرة بالجرم عطفاً على قوله: «يحاسبكم». أما قراءة النصب فشاذة، ذكر أبو حيان أنه قرأ بها ابن عباس والأعرج وأبو حيوة، على إضمار «إن» فينسبك منها مع ما بعدها مصدر مرفوع معطوف على مصدر متوهم من الحساب تقديره: يكن محاسبة فمغفرة وتعذيب. وقال سيبويه: بلغنا أن بعضهم قرأ: ﴿يُحَاسِبْكُمْ بِهِ اللَّهُ فَيَغْفِرُ لِمَن يَشَاءُ وَيُعَذِّبُ مَن يَشَاءُ﴾ وَاللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ.

انظر الكتاب ٣/٩٠، المقتضب ٤/٢١، النشر ٢/٤٤٧، الالتحاف ١٦٧، شرح ابن عيش ٥٥/٧، ارشاد المبتدي ٢٥٤، الاقتناع ١٦/٢، الغاية ١٢٢، المهذب ١/١١١، شرح الشاطبية ص ١٧٠، البحر المحيط ٢/٣٦٠، شرح الكافية لابن مالك ٣/١٦٠٣.

الشرط نحو «إِنْ تَأْتَيْتِي/فَتَحْدِثْنِي أَكْرَمَكَ»<sup>(١)</sup>. وقد يجرُماً بدلاً لا عطفاً كقول الشاعر:

٢١٥ - متى تَأْتِيْنَا ثُلُمْنَا بِنَا فِي دِيَارِنَا (تجد حطباً جزلاً وناراً تَأْجَجَا)<sup>(٢)</sup>  
ويجوز الرفع حالاً، كقوله:

٢١٦ - متى تَأْتِيَهُ تَعْشُو إِلَى ضَوْءِ نَارِهِ

(١) هذا وهم من المصنف، لأنه لا يجوز فيه الرفع. قال سيبويه ٨٨/٣: (وسألت الخليل عن قوله: إِنْ تَأْتِيَتْ فَتَحْدِثْنِي أَحَدُكَ، فقال: هذا يجوز، والجزم الوجه. ووجه نصبه على أنه حمل الآخر على الاسم، كأنه أراد: إِنْ يَكُنْ إِيْتَانِ فَحَدِثْ أَحَدُكَ، فلما قبح أن يرد الفعل على الاسم نوى «إِنْ» لأن الفعل معها اسم).

أما المبرد فلم يميز فيه إلا الجزم، قال في المقتضب ٢٠/٢: (وتقول في الجزاء: من يَأْتِيْ فَيَكْرُمْنِي أَعْطَهُ، لا يكون إلا ذلك، لأن الكلام معطوف على ما قبله).

وكذا ابن عصفور في شرح الجمل ٢٠٢/٢ وأجاز ابن مالك في شرح الكافية ١٦٦/٣ ما أجازهُ سيبويه. وانظر الرضي ٢٦١/٢.

٢١٥ - البيت من الطويل، لعبيد الله بن الحر الجعفي (ترجم له البغدادي في الخزانة ١٥٥/٢ - ١٥٦). وقد ينسب للحطيفة أيضاً، وليس في ديوانه ونقل البغدادي رواية أخرى في البيت هي:

متى تَأْتِيْنِي فِي مَنْزَلٍ قَدْ نَزَلْتُهُ

تلمع: تنزل عندنا، والالام الزيارة غيا. جزل: غليظ. تَأْجَجَا: بضمير الاثنين للحطب والنار. أو للنار فقط والألف للإطلاق، فيكون فيه شاهد على تذكير النار. أو لأن النار مؤنث مجازي فجاز عود الضمير إليها مذكراً.

وقيل: أصله تَأْجَجَ، فهو على هذا مضارع والألف بدل نون التوكيد الخفيفة والأصل: تَأْجَجَجْنِ. وقد شرح البغدادي في الخزانة بيتاً من شواهد الرضي ملفقاً من بيتين أحدهما للحطيفة والآخر لعبيد الله بن الحر، فصار:

متى تَأْتِيَهُ تَعْشُو إِلَى ضَوْءِ نَارِهِ تجد حطباً جزلاً وناراً تَأْجَجَا

والشاهد: جزم «تلمع» بعد «تَأْتِيْنَا» على البدلية منه لأنه في معناه.

الكتاب ٨٦/٣، الإنصاف ٥٨٣/٢، المقتضب ٦١/٢، التبصرة ١٦٢/١، الإيضاح لابن الحاجب ٤٢/٢، الفصل ١٣٤، شرح ابن يعيش ٥٣/٧، ١٢٠/١٠.

(٢) العجز من ش، ن.

٢١٦ - تقدم برقم ٢٠٧.

والشاهد هنا عند سيبويه وغيره رفع «تعشو» لاعتراضه حالاً بين الشرط والجزاء، كأنه قال: متى تَأْتِيَهُ عَاشِياً تَجِدُ خَيْرَ نَارٍ.

## فروع:

ويجوزُ تقديرُ الجزاءِ، نحو ﴿فَذَكِّرْ إِن نَّفَعَتِ الذِّكْرَى﴾<sup>(١)</sup>.

ويصحُّ مجيءُ الجزاءِ شرطاً نحو «إِنْ خَرَجْتُ فَمَنْ يَلْقَنِي أَكْرَمُهُ». وجواباً لشروطٍ متعددة نحو «مَنْ يُكْرِمْني، مَنْ يَأْتِنِي، مَنْ يَكُنْ عِنْدِي أَكْرَمُهُ».

ويصحُّ مجيءُ جوابِ آلاَتِ الشرطِ بالفاءِ مرفوعاً مطلقاً استثناءً<sup>(٢)</sup>.

وأما المعاني: فالأمرُ، والنهيُّ، والاستفهامُ، والتمني، والعرضُ<sup>(٣)</sup>. ينجزمُ جوابُها بتقدير «إِنْ» بعدها<sup>(٤)</sup> نحو «قُمْ أَقُمْ» على تَقْدِيرِ: قُمْ<sup>(٥)</sup> إِنْ تَقُمْ أَقُمْ، وكذا سائرُها إلَّا النهيُّ في نحو<sup>(٦)</sup> «لَا تَكْفُرْ تَدْخُلِ النَّارَ»، لامتناعِ «إِنْ لَا تَكْفُرْ»<sup>(٧)</sup>.

(١) سورة الأعلى، الآية: ٩.

(٢) انظر شرح المقدمة المحسبة ٢٥٠/١.

(٣) وكذا التخصيص، وكل ما يجاب بالفاء فيتصّب بعدها المضارع يصح أن يجاب بمضارع مجزوم إلّا النفي، لأن النفي خبر محض، وهذه الأشياء طلب، والطلب أظهر في تضمن معنى الشرط إذا ذكر بعده ما يصلح للجزاء.

انظر شرح الرضي ٢٦٥/٢، وشرح ابن عصفور ٢٩٢/٣، وشرح الكافية لابن مالك ٣/١٥٥١.

(٤) مذهب الخليل وسيبويه أن هذه المعاني تجزم بنفسها لتضمنها معنى «إِنْ» ولا حاجة على مذهبهما إلى تقدير «إِنْ». قال سيبويه ٩٤/٣: (وزعم الخليل أن هذه الأوايل كلها فيها معنى «إِنْ»، فلذلك انجزم الجواب، لأنه إذا قال: اتّني آتِك، فإن معنى كلامه: إِنْ يَكُنْ مِنْكَ إِيَّائِي آتِك، ولذا قال: أَيْنَ يَيْتُكَ أَزْرُك، فكأنه قال: إِنْ أَعْلِمَ مَكَانَ يَيْتِكَ أَزْرُك، لأن قوله: أَيْنَ يَيْتُكَ، يريد به أَعْلَمْنِي. وإذا قال: لَيْتَهُ عِنْدَنَا يَحْدُثُنَا، فإن معنى هذا الكلام: إِنْ يَكُنْ عِنْدَنَا يَحْدُثُنَا، وهو يريد ههنا إذا تَمَنَى ما أَرَادَ فِي الْأَمْرِ، وإذا قال: لَوْ نَزَلْتُ، فكأنه قال: أَنْزَلْ).

(٥) (قَم) ساقطة من ش. والصحيح إسقاطها، لأنه لا حاجة لها في التقدير.

(٦) (نَحْو) ساقطة من ت.

(٧) أي: لا يصح تقدير «إِنْ» مع النهي هنا لأن المعنى يصير: إِنْ لَا تَكْفُرْ تَدْخُلِ النَّارَ. وهو باطل.



بخلافٍ «تدخل الجنة»<sup>(١)</sup>.

ي: بل يستويان، إذ تجزئ هذه عنده بنفسها لا بتقدير «إن». ولا وجه له<sup>(٢)</sup>.  
ويجب رفع فعل يليها صفة نحو «فَهَبَ لِي مِنْ لَدُنْكَ وَلِيًّا يَرْثِي»<sup>(٣)</sup>، أو حالاً  
نحو «ثُمَّ دَرَّعَهُمْ فِي حَوَاضِهِمْ يَلْعَبُونَ»<sup>(٤)</sup>، أو استئنافاً<sup>(٥)</sup> كقوله:  
٢١٧ - وَقَالَ قَائِلُهُمْ ارْزُقُوا نَزَاوِلُهَا . . . . .

(١) أي يصح معه تقدير «إن» لأن المعنى حيثئذ: إن لا تكفر تدخل الجنة.  
قال ابن مالك في شرح الكافية ١٥٥١/٣: (ولا يجعل للنهي جواب مجزوم إلا إذا صح  
المعنى بتقدير دخول «إن» على «لا» نحو «لا تفعل الشر يكن خيراً لك». فللنهي هنا جواب  
مجزوم لأن المعنى يصح بقولك: إن لا تفعل الشر يكن خيراً لك. بخلاف قولك: لا تفعل  
الشر يكون شراً لك، فإن الجزم فيه ممتنع لعدم صحة المعنى بقولك: إن لا تفعل الشر يكن  
شراً لك).

(٢) هذا وهم من المصنف، لأن الكسائي لا يقول إن هذه الأشياء تجزئ بنفسها كما قال الخليل  
فيما نقلته عن الكتاب آنفاً، وهي عند الكسائي تجزئ بتقدير «إن» كما قال الأثرون لكنه  
أجاز مثل «لا تكفر تدخل النار» بالجزم - كما أجازته في «لا تكفر تدخل الجنة» اكتفاء منه  
بتقدير «إن» داخلة على الفعل دون «لا». هذا نص ما حكاه عنه ابن مالك، وعضده برواية  
من روى «من أكل من هذه الشجرة فلا يقرب مسجدينا يؤذنا بريح الثوم» وإن كانت رواية  
«يؤذنا» أشهر.

وقال الرضي: (وليس ما ذهب إليه الكسائي بعيد لو ساعده نقل).

انظر شرح الكافية لابن مالك ١٥٥٢/٣ وشرح الرضي ٢٦٧/٢.

(٣) سورة مريم، الآية: ٦.

(٤) سورة الأنعام، الآية: ٩١.

(٥) أي: إذا لم تقصد السبية، بل قصد أحد هذه الأشياء الثلاثة فالرفع على الاستئناف متعين.

انظر الرضي ٢٦٦/٢، وشرح ابن يعيش ٥٠/٧.

٢١٧ - البسيط، عجزه:

فكلُّ حَتَفٍ امرئٍ يُضْفِي لِبِقْدَارٍ

وقد نسب سيبويه والشتتري وابن يعيش وكثير غيرهم للأخطل، وليس في ديوانه قال  
البغدادي: (وراجعت ديوانه مراراً، فلم أظفر به فيه).

وقالهم هي في سيبويه وسائر المصادر: رائدهم، وهو مقدم القوم ورئيسهم. أرسوا:  
أقيعوا، من إرساء السفينة. نزاولها: فستت بالحرب، أي: أقيعوا نقاتل، فإن موت كل =

إذ لا وجه للجزم حينئذ. فإن تَوَسَّطَ الفاء وجب النصب كما مر<sup>(١)</sup>.

### الحروف غير العاملة

وأما الحروف التي ليست بعاملة فمنها:

#### حروف الابتداء

الحروف التي يكثر بعدها/المبتدأ والخبر، وهي خمسة عشر حرفاً:  
المُشَبَّهُ بالفعل إذا كُنْتُ بـ«ما»، و«أما» التفصيلية، و«أما» و«ألا» و«ها»  
الاستفتاحية<sup>(٢)</sup>، و«لَوْلَا»، و«حتى»، و«لَا» الابتداءية، و«وَأَوَّ الْحَالِ»، و«إِنْ» و«لَكِنْ»  
مُحَقِّقَتَيْنِ<sup>(٣)</sup>. فالمشبهة قد تقدمت  
و«أما» للتفصيل<sup>(٤)</sup>، والتزم حذف فعلها وعوض بينها وبين فائها جزء مما في

=نفس يجري بمقدار الله، ودليل هذا قوله بعده:

إِنَّا نَمُوتُ كِرَاماً أَوْ نَفُوزُ بِهَا لِيُسَلَّمَ الدَّهْرُ مِنْ كَدٍّ وَأَسْفَارٍ  
وفسر الشتمري بأن ذلك في الخمر، أي أن الشرب قدموا أحدهم يرتاد لهم خمرأ فظفر  
بها، فقال لهم أرسوا، أي: اثبتوا وانزلوا، فمعنى نزاولها: نخاتل صاحبها عنها، ونحاول  
افتراصه فيها، ويكون معنى العجز على هذا: لا بد من الموت، فينبغي أن نبادر بالاتفاق  
فيها وفي غيرها من الملذات.

والشاهد: رفع «نزاولها» على الاستئناف. وأجاز فيه الرضي أن يكون حالاً.  
سبويه ٩٦/٣، معاهد التنصيص ٩٢/١، المقتصد ١١٢٦/٢، الإيضاح ٤٠/٢، الرضي  
٢٦٦/٢، الخزانة ٨٧/٩، المفصل وشرح ابن يعيش ٥٠/٧، ٥١.

(١) في ص ٣٩٤.

(٢) ش: (وأما الاستفتاحية وألا وها).

(٣) صار المجموع ستة عشر لا خمسة عشر. ونبه إليه في حاشية الأصل، ت.

(٤) هي حرف شرط وتفصيل ودليل شرطيتها لزوم الفاء بعدها. ووجب حذف شرطها لكثرة استعمالها في الكلام، ولكونها في الأصل موضوعة للتفصيل.

ولكنها عند بعض النحاة ليست حرف شرط كباقي حروف الشرط بحيث يتوقف جوابها على شرطها، لكنها متضمنة معنى الشرط، وهو يدل على لزوم المذكور بعد الفاء لما قبلها. فمعنى  
«أما زيد فمطلق» عنده: أن زيدا يلزمه الانطلاق. واعترض بعضهم على كونها حرف=

خَيْرَهَا<sup>(١)</sup>. به: وهو معمول لما في خَيْرَهَا، إذ تقديرُ «أما زيدٌ فقائمٌ»: «مهما يكن من شيءٍ فزيدٌ قائمٌ»<sup>(٢)</sup>. أَعْنَتْ «أما» عن الشرط فبقي «أما فزيدٌ قائمٌ»<sup>(٣)</sup>، قُدِّمَ المبتدأ للفصل بين الحرفين، فبقي «أما زيدٌ فقائمٌ»<sup>(٤)</sup>، ورفعهُ بالابتداء كما كان<sup>(٥)</sup>. وكذا في المفعول في (نحو)<sup>(٦)</sup> «أما زيداً فضرِبْتُ»<sup>(٧)</sup>، «أما يومُ الجمعةِ فزيدٌ منطلقٌ»<sup>(٨)</sup>، ونحو «أما أن يكونَ كذا فسيكونُ كذا».

وقيل: بل معمولٌ لمحذوفٍ قبل الفاءِ، وما بعدها جملةٌ مستقلة<sup>(٩)</sup>.

= شرط مطلقاً بمثل «أما العبيد فذو عبيد» و«أما قریش فأنا أفضلها». قال الأشموني: (وفيه دليل على أنه لا يلزم أن يقدر: «مهما يكن من شيء» بل يجوز أن يقدر غيره مما يليق بالمحل. وقد عدها سيويه حرف ابتداء، وذكر أن فيها معنى الجزاء كما سيأتي. الكتاب ١/٩٥، ١٤٢، المختضب ٣/٢٧، الرضي ٢/٣٩٥، المغني ٨٠، الأشموني ٤/٤٤، شرح الفريد ٤٩١).

(١) انظر شرح الرضي ٢/٣٩٥.

(٢) في الكتاب ٤/٢٣٥: (وأما «أما» ففيها معنى الجزاء، كأنه يقول: عبد الله مهما يكن من أمره فمتنطلق. ألا ترى أن الفاء لازمة لها أبداً).

وفي ٣/١٣٧: (وسألت عن قولهم: أما حقاً فإنك ذاهب، فقال: هذا جيد، وهذا الموضع من مواضع «إن». ألا ترى أنك تقول: أما يوم الجمعة فإنك ذاهب، وأما فيها فإنك داخل، فإنما جاز هذا في «أما» لأن فيها معنى: يوم الجمعة مهما يكن من شيء فإنك ذاهب). (٣) أي: حذف: «يكن من شيء» وأقيم ملزوم القيام وهو «زيد» مقام الملزوم الأصلي وهو الشرط. الرضي ٢/٣٩٦.

(٤) من (قدم المبتدأ) ساقط من د. وهو مقدار سطر فيها.

(٥) وفي حذف الشرط وقيام جزء الجزاء مقامه مقاصد استنبطها الرضي في شرح الكافية ٢/٣٩٦.

(٦) (نحو): ساقطة من الأصل.

(٧) ومنه قوله تعالى: «فَلَا تَلَيْسَ فَلَا تَقْهَرْ». وانظر الرضي ٢/٣٩٦، والمغني ٨٢.

(٨) انظر الكتاب ٣/١٣٧.

(٩) قال الرضي ٢/٤٠٠: (وليس ذلك بشيء إذ لو كان كذلك لجاز النصب في نحو «أما زيد فقائم» على تقدير: أما ذكرت زيداً فهو قائم، ولا يجوز اتفاقاً. ولجاز الرفع اختياراً في «أما يوم الجمعة فزيد قائم»، ولا يجوز إلا بتأويل بعيد، أي: قائم فيه).

وقيل: إِنْ كَانَ جَائِزُ التَّقْدِيمِ فَكَسِيوِيهِ<sup>(١)</sup>، وَلَا فَكَالثَانِي<sup>(٢)</sup> نحو «أَمَا زَيْدًا فَنَازِلِي ضَارِبٌ»، لِأَنَّ «إِنْ» لَا يَعْمَلُ مَا بَعْدَهَا فِيمَا قَبْلَهَا<sup>(٣)</sup>.

وَمَا الِاسْتِفْتَاخِيَّةُ فَوْضِعَتْ لِتَنْبِيهِ الْمَخَاطَبِ حَتَّى يَسْمَعَ مَا يَأْتِي بَعْدَهَا كَقَوْلِهِ:  
٢١٨ - أَمَا وَالَّذِي أَبْكَى وَأَضْحَكَ وَالَّذِي أَمَاتَ وَأَحْيَا وَالَّذِي أَمَرُهُ الْأَمْرُ  
وَقَدْ تَلَّيْهَا «إِنْ» الْمَشْدُودَةُ فَتُكْسَرُ<sup>(٤)</sup> - كَمَا مَرَّ<sup>(٥)</sup> - وَتَفْتَحُ فَتَكُونُ «أَمَا» بِمَعْنَى  
«حَقًّا»<sup>(٦)</sup>.

وَيُصْحَبُ بَعْدَ «أَلَا» وَ«هَآ» الْجُمْلَتَانِ «أَمَا» ﴿أَلَا إِنَّ عَادًا كَفَرُوا رَبَّهُمْ﴾<sup>(٧)</sup>، «أَلَا يَا اسْجُدُوا لِلَّهِ»<sup>(٨)</sup> فِي أَحَدِ التَّأْوِيلَيْنِ<sup>(٩)</sup>.

(١) أي: فهو معمول لما في حيز «أما» وهو ما بعد الفاء كما هو مذهب سيبويه المتقدم.

(٢) أي: فالعامل هو المقدر.

(٣) هذا مذهب المازني كما نقله الرضي ٤٠٠/٢.

٢١٨ - من الطويل، لأبي صخر الهذلي (عبد الله بن سلمة).

وفي البيت قسم جوابه في قوله بعد:

لَقَدْ تَرَكْتَنِي أَحْسَدُ الْوَحْشِ فِي أُنْ أَزَى الْيَغْيَيْنِ مِنْهَا لَا يَرَوْعُهُمَا الدُّشُرُ

والشاهد: مجيء «أما» المخففة المفتوحة للاستفتاح. وهي كثيرة الوقوع قبل القسم كما في البيت.

المغني ٧٨، ٩٦، السيوطي ٦٢، ٨٥، شرح الحماسة للتبريزي ١١٩/٣ (ط بولاق

١٢٩٦هـ). شرح السكري لأشعار هذيل ٩٥٧، شرح ابن عيسى ١١٤/٨، ١١٥، الهمع.

٧٠/٢، الدرر ٨٧/٢.

(٤) أي: تكسر همزة (أن).

(٥) لم يتقدم منه كلام في ذلك.

(٦) أو «أحقاً» على خلاف في ذلك. وانظر المغني ٧٨، وشرح المقدمة ٢٥٣/١.

(٧) سورة هود، الآية: ٦٠.

(٨) ﴿وَيَسْجُدْهَا وَقَوْمَهَا يَسْجُدُونَ لِلشَّيْءِ مِنْ دُونِ اللَّهِ وَزَيَّنَ لَهُمُ الشَّيْطَانُ أَعْيُنَهُمْ فَصَدَّهُمْ عَنِ السَّبِيلِ فَهُمْ لَا يَهْتَدُونَ﴾ (١٢) ﴿أَلَا يَسْجُدُوا لِلَّهِ الَّذِي يُخْرِجُ الْخَبْءَ فِي السَّمَكِ وَالْأَرْضِ وَيَعْلَمُ مَا تُخْفُونَ وَمَا تُنْصِرُونَ

﴾ [النمل: ٢٤، ٢٥].

(٩) قرأ الكسائي وأبو جعفر ورويس عن يعقوب بتخفيف اللام من «ألا» على أنها للاستفتاح

ويقفون «ألا يا» على أن «يا» حرف نداء. ويتبدلون «اسجدوا» بضم الهمزة - على الأمر.

والمعنى: ألا يا هؤلاء، أو يا أيها الناس، أو يا قوم اسجدوا. =

و«لولا» تفيد امتناع الشيء لوجود غيره، نحو «لولا عليّ لَهْلَكَ عُمَرُ»<sup>(١)</sup>.  
 بص: وُضِعَ بالابتداء، أي: لولا عليّ موجود. ك: بل بالفاعلية، أي: لولا وَجَدَ عليّ<sup>(٢)</sup>. قلنا: الأولُ أشدُّ مناسبةً.

و«حتى» إذا كَمَلَتْ بَعْدَهَا الجملة فهي ابتدائيةٌ كقوله:

٢١٩ - فَيَا عَجَبًا حَتَّى كَلَيْبٌ تَسُبُّنِي . . . . .

وحينئذٍ تُفِيدُ التحيرَ كالبيت، أو التعظيمَ كقوله:

٢٢٠ - فَمَا زَالَتِ الْقَتْلَى تُمَجُّ دِمَاؤُهَا بِدِجْلَةٍ حَتَّى مَاءُ دِجْلَةٍ أَشْكَلُ

= وهذه القراءة هي مراد المصنف هنا بأحد التأويلين. وقرأ الباقون: «ألا يسجدوا» بتشديد اللام من «ألا»، فيسجدوا عندهم كلمة واحدة مثل «ألا تعملوا».  
 الإقناع ٧١٩/٢ - ٧٢٠، المهذب ١٠٠/٢، المبسوط (١٤٩/ب)، إرشاد المبتدي ٤٧٥، النشر ٢٢٦/٣ - ٢٢٧، الإتحاف ٣٣٦، تفسير ابن كثير ١٩٧/٦، الغاية ٢٢٦، معاني الفراء ٢٩٠/٢.

(١) انظر شرح الرضي ١١٠٣/١.

(٢) انظر الإنصاف ٧٠/١، والمغني ٣٥٩، وشرح الكافية لابن مالك ١٥٦٠/٣.

٢١٩ - الطويل، عجزه:

كَأَنَّ أَبَاهَا نَهَشَلْ أَوْ مُجَاشِخْ

للفرزدق (ديوانه ٥١٨ بشرح الصاوي. ط المكتبة التجارية بمصر ١٩٣٦م). وهو من قصيدة يمجو فيها كليب بن يربوع رهط جرير، فجعلهم من الهوان بحيث لا يسابون مثله لشرفه ومكانة قومه. ونهشل ومجاشع: ابنا دارم، رهط الفرزدق.  
 والشاهد: أن حتى في البيت ابتدائية، لكمال الجملة بعدها، كما هي في حالة رفع الفعل الذي يليها. قال سيبويه: (فتحت ههنا بمنزلة «إذا» وإنما هي ههنا كحرف من حروف الابتداء).

سيبويه ١٨/٣، الجمل ٧٨، الخزانة ٤٧٥/٩، المغني ١٧٣، السيوطي ١٣٠، المقتضب ٣٩/٢، البصرة ٤٢٠/١، المخصص ٦١/١٤، شرح ابن عيسى ١٨/٨، ٦٢، الهمع ٤٢/٢، الدرر ١٦/٢، معاني الفراء ١٣٨/٤.

٢٢٠ - الطويل، لجرير (ديوانه ٤٥٧) من قصيدة في هجاء الأخطل.

ويروى: تَمَجُّجٌ/ دماءها، كما في أكثر المصادر. ويروى أيضاً: تمور دماؤها. وهي رواية الديوان. أشكل: أبيض مخالطه حمرة. والشكلة كالحمرة وزناً ومعنى لكن يخالطها بياض. =

وقد يحذف معها الخبرُ نحو «أكلت السمكة حتى رأسها» - بالرفع - أي: مأكول<sup>(١)</sup>.

وقد<sup>(٢)</sup> جاء في قوله:

٢٢١ - ألقى الصحيفة كي يُخَفِّفَ رَحْلَهُ والزادَ حتَّى نعلُهُ ألقاها  
رفع «نعلُهُ» ونصبه وجره حسب معانيها.

= والشاهد: أن فائدة حتى الابتدائية هنا التعظيم والمبالغة. وهو تغير ماء دجلة من كثرة دماء القتلى حتى صار أشكل.

المغني ١٧٣، ٥٠٦، السيوطي ١٣٠، الأزهية ٢٢٥، الخزانة ٤٧٩/٩، العيني ٣/٣٨٦، اللسان (شكل)، الهمع ٢٤٨/١، الدرر ٢٠٧/١، الأشموني ٣/٣٠٠، اللمع ١٥٦.

(١) انظر المغني ١٧٥.

(٢) (قد) سقطت من ش، ن، د.

٢٢١ - الكامل، لمروان النحوي (مروان بن سعيد بن عباد بن حبيب بن المهلب بن أبي صفرة، أحد أصحاب الخليل المتقدمين المبرزين في (النحو). انظر معجم الأدباء ١٩/١٤٦، وبغية الوعاة ١/٢٩٠. وهو عند سيبويه (ابن مروان النحوي). وعند ابن يعيش (أبو مروان النحوي) والصواب ما ذكرته.

وقد ورد شعره هذا في قصة المتلمس حين فرّ من عمرو بن هند فألقى صحيفته التي فيها الأمر بقتله في نهر الحيرة. وبعد الشاهد في الخزانة:

ومضى يظنُّ بريدَ عمرو خَلْفَهُ خوفاً وفارقَ أرضَهُ وقَلاها

وكان عمرو بن هند قد كتب لطرفة بن العبد وللمتلمس كتابين إلى عامله على البحرين يأمره فيهما بقتلهما، ففُض المتلمس صحيفته فوجد فيها ذلك فرجع، وصارت صحيفة المتلمس مثلاً يضرب لما ظاهره الخير وباطنه الشر.

ويروى: (ألقى الحقيقة) كما يروى: (ألقى الحشية) وهي الفراش المحشو بالقطن.

والشاهد: أنه يجوز في (نعله) الرفع والنصب والجر بحسب معنى (حتى). واختار سيبويه النصب، والجر عنده حسن، والرفع جائز.

كتاب سيبويه ٩٧/١، جمل الزجاجي ٨١، معجم الأدباء ١٩/١٣٤، الأصول ١/٣٣٩،

التبصرة ١/٤٢٣، شرح ابن عصفور ١/٥١٩، شرح الكافية لابن مالك ٣/١٢١١،

المغني ١٦٧، ١٧١، ١٧٥، السيوطي ١٢٧، العيني ٤/١٣٤، بغية الوعاة ٢٩٠، شرح

ابن يعيش ٨/١٩، الخزانة ٣/٢١.

و«لام الابتداء» تتصدر الجملة لتوكيدها نحو «لَأَنْتَ أَشَدُّ رَهَبَةً»<sup>(١)</sup> ويصح دخولها على «سوف» كقوله تعالى -: «وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى»<sup>(٢)</sup>. وَمَنْعَهُ (ك)، وقَدَرُوا الآية: لَأَنْتَ سوف يُعْطِيكَ<sup>(٣)</sup>.

وواو الحال نحو «جِئْتُكَ وَالنَّاسُ يَضْحَكُونَ»<sup>(٤)</sup>.

وأما «إِنْ» و«لَكِنْ» المخففتان<sup>(٥)</sup> فقد/مزا<sup>(٦)</sup>.

### حروف العطف

ومنها حروف العطف وهي الواو، والفاء، و«ثم»، و«حتى»، و«أو»، و«إِذَا» و«أَمْ» و«لَا» و«بَلْ» و«لَكِنْ»، يُعْطَفُ إعراباً لاحقاً على سابقتها اختصاراً، إِذْ «جاء زيدٌ وعمرو» أَخْصَرُ من: جاء زيدٌ، جاء عمرو، ونحو ذلك<sup>(٧)</sup>. ورفع<sup>(٨)</sup> اللبس في<sup>(٩)</sup> «جاء زيدٌ وعمرو» ونحوه<sup>(١٠)</sup>.

فالأربعة الأول للجمع بين السابق واللاحق في الحكم. فالواو للجمع

(١) سورة الحشر، الآية: ١٣.

(٢) سورة الضحى، الآية: ٥.

(٣) هي في المضارع لام الحال عندهم. وهو رأي الأكثرين. ومنع الزمخشري وابن الخباز وابن الحاجب أن تدخل لام الابتداء على الجمل الفعلية إلا في باب «إِنْ» انظر المغني ٣٠٢، وشرح الفريد ٤٩٩، وشرح ابن يعيش ٢٥/٩.

(٤) انظر شرح المقدمة المحسبة ٢٥٥/١ - ٢٥٦.

(٥) ش، م، د: المخففان.

(٦) في ص ٣٧١ وما بعدها.

ومن الأولى قوله تعالى: «وَلَنْ كُلَّ لَسَا يَجِيْعَ لَدَيْنَا مُحْضَرُونَ» [يس: ١١]، ومن الثانية قوله تعالى:

«لَكِنْ اللَّهُ يَشْهَدُ بِمَا أَرْسَلَ إِلَيْكَ» [النساء: ١٦٦] وانظر شرح المقدمة المحسبة ٢٥٦ - ٢٥٨.

(٧) د: ونحوه.

(٨) ن: (ويرفع). ورفع: معطوف على (اختصاراً).

(٩) ش: في نحو.

(١٠) رفع اللبس في مثله بالفاء، لأنها تدل على تأخر التابع بلا مهلة، فرفعت احتمال تقدم الثاني.

مطلقاً<sup>(١)</sup>. عبد<sup>(٢)</sup>: هي أمّ الباب، إذ لم تُقدَّ امرأ زائداً عليه<sup>(٣)</sup>، بخلاف سائرِها، فهي كالمفردة وغيرُها كالمركب.

بص: ولا ترتب فيها، فيجوزُ تقديمُ مجيء «عمرو» في «جاء زيد وعمرو»<sup>(٤)</sup>.

ك: بل تقتضيه<sup>(٥)</sup>، لآيةِ الوضوء<sup>(٦)</sup>. قلنا: الترتيبُ فيه من فعلِهِ - ۞ - لا منها. قالوا: قال عُمَرُ للقاتلِ:

٢٢٢ - . . . . . كفى الشيبُ والإسلامُ للمرءِ ناهياً

(١) أي يحتمل فيه وقوع الأول والثاني في زمان واحد، ويحتمل تقدم الأول، ويحتمل تقدم الثاني. قال الرضي ٣٦٤/٢: (فهذه ثلاثة احتمالات عقلية، لا دليل في الواو على شيء منها).

(٢) ت: عبد الله بن درستويه.

(٣) أي: هي أم باب العطف لأنها لم تدل على أمر زائد عليه.

(٤) انظر الرضي ٣٦٤/٢، شرح الوافية ٦٤٥، المفصل ٣٠٤، معاني الرمانى ٥٩.

(٥) نقل هذا عن الكسائي والفراء وثلعب والرعي وابن درستويه وقطرب وأبي عمر الزاهد المعروف بغلام ثعلب وهشام الضرير والإمام الشافعي وبعض الفقهاء. وحكى السيرافي إجماع النحويين واللغويين على أنها لا تفيد الترتيب. ورده ابن هشام في المغني بما نقل عن هؤلاء الأئمة. وذكر ابن الحاجب أيضاً أن مذهب جمهور البصريين والكوفيين أنها لا تفيد الترتيب. وفي شرح الرضي أنها لا تفيد في مذهب جميع البصريين والكوفيين. واستثنى ما نقل عن هؤلاء المذكورين. انظر المغني ٤٦٤، شرح الوافية لابن الحاجب ٦٤٥، شرح الكافية لابن الحاجب ١٢٦، شرح الجامي ٧٦٨، شرح الرضي ٣٦٤/٢. وفي التسهيل لابن مالك ١٧٤: (وتنفرد الواو بكون متبعية في الحكم محتلاً للمعية برجحان، وللتأخير بكثرة، وللتقدم بقلة).

(٦) وهي قوله تعالى: ﴿يَتَأْتِيَ الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْلُظْ أَعْيُنَكُمْ وَأُخَوِّضْ أَلْيَدِي إِلَى السَّلَامَةِ وَأَمْسِكُوا بُرُءُكُمْ وَأُخَوِّضْ أَلْيَدِي إِلَى السَّلَامَةِ﴾ (المائدة: ٦).

٢٢٢ - الطويل، وصدرة:

عُمَيْرَةُ وَدُعْ إِنَّ تَجَهَّزْتَ غَادِيًا

وهو لسحيم عبد بني الحسحاس (ديوانه ١٦). وعميرة: اسم امرأة.

والشاهد فيه للكوفيين أن عمر رضي الله عنه أنكر على قائله تقديم الشيب بقوله: «لو قدمت الإسلام لأجزتك» فدل إنكاره على أن التأخير في اللفظ يقتضي التأخير في الرتبة =



«لَوْ قَدَّمْتَ الْإِسْلَامَ لَأَجَزْتُكَ». قلنا: تعظيماً لا ترتيباً<sup>(١)</sup>.

قالوا: اُنْكُرْتَ<sup>(٢)</sup> الصحابةُ أَمَرَ ابْنِ عَبَّاسٍ بِتَقْدِيمِ الْعُمْرَةِ، لِمُخَالَفَتِهِ قَوْلَهُ - تعالى -: ﴿وَأَيُّهَا لَمُحَّجٌّ وَالْعُمْرَةُ﴾<sup>(٣)</sup> قالوا<sup>(٤)</sup>: «أَخْرَجَهَا اللَّهُ وَقَدَّمْتُهَا». قلنا: لدليل سوى الواو<sup>(٥)</sup>. سَلَفْنَا، فَمُعَارَضٌ بقوله - تعالى -: ﴿وَأَدْخُلُوا الْبَابَ سُجَّدًا وَقُولُوا حُكَّةً﴾<sup>(٦)</sup>، وَعُكِّسَ فِي أُخْرَى<sup>(٧)</sup>، وَالْقِصَّةُ وَاحِدَةٌ<sup>(٨)</sup>، فَلَوْ اقْتَضَتْهُ تَنَاقُضٌ. وقال: ﴿وَأَسْجُدِي وَارْكَعِي﴾<sup>(٩)</sup>. والافتاقُ عَلَى فَقْدِهِ فِي/ (نحو)<sup>(١٠)</sup> «الْمَالُ لَزِيدٍ وَعَمْرٍو» وَتَضَارَبَ زَيْدٌ وَعَمْرٌو<sup>(١١)</sup>، فَتَبَطَّلَ مَا رَعَمُوا.

= وفي البيت شاهد عند سيوبه وغيره على مجيء «فاعل» كفى مجرداً عن الباء. وشاهد آخر وهو رفع (الشيبة) بعد إسقاط الباء. وشاهد ثالث عند ابن جني على أن (ناهماً) يحتمل أن يكون اسم فاعل من (نبيت) وهو الأقوى، وأن يكون مصدرأ. ففي البيت أربعة شواهد مع ما ذكره المصنف.

الكتاب ٢/ ٢٦، ٤/ ٢٢٥، الخصائص ٢/ ٤٨٨، الإنصاف ١/ ١٦٨، شرح الكافية لابن مالك ٢/ ١٠٧٩، شرح ابن يعيش ٢/ ١١٥، ٧/ ٨٤، ١٤٨، ٨/ ٢٤.

(١) انظر شرح ابن يعيش ٨/ ٩٣.

(٢) غير الأصل، ت: أنكر.

(٣) سورة البقرة، الآية: ١٩٦.

(٤) أي: الصحابة.

(٥) قال ابن يعيش ٨/ ٩٣: (وما ذكره لا دلالة فيه قاطعة. أما الآية فنقول: إن إنكار الجماعة معارض بأمر ابن عباس، فإنه مع فضله أمر بتقديم العمرة، ولو كانت الواو ترتب لما خالف).

(٦) سورة البقرة، الآية: ٥٨.

(٧) وهي قوله تعالى: ﴿وَقُولُوا حُكَّةً وَأَدْخُلُوا الْبَابَ سُجَّدًا﴾ [الأعراب: ١٦١].

(٨) انظر الرضي ٢/ ٣٦٤.

(٩) سورة آل عمران، الآية: ٤٣.

(١٠) (نحو) لم تثبت في الأصل، ت.

(١١) قال الرضي في الموضع السابق: (ودليل الجمهور استعمالها فيما يستحيل فيه الترتيب، نحو: المال بين زيد وعمرو، وتقاتل زيد وعمرو).

وقد تأتي ناصبة<sup>(١)</sup>، وحالية<sup>(٢)</sup>، وزائدة في الثمانية<sup>(٣)</sup> كقوله - تعالى - : ﴿التَّائِبِينَ﴾ إلى قوله: ﴿وَالسَّاهُونَ عَنِ الذَّنْبِ﴾<sup>(٤)</sup> وقوله: ﴿وَتَائِبِينَ﴾<sup>(٥)</sup>.

والفاء تفيد التعقيب، أي: كونه لم يتخلل بين لاحقها وسابقها شغل بغيره نحو «دخلت هذه الدار فهذه» وإن توسّطت مسافة.

والعطف فيها فرع على التعقيب، بدليل تعري فاء الجزاء عنه<sup>(٦)</sup>، لا عن التعقيب<sup>(٧)</sup>.

وقد تصلح مكان «ثم» والعكس، نظراً إلى الطور وامتداده<sup>(٨)</sup> كقوله - تعالى - :

(١) كما في واو المفعول معه، والواو الداخلة على المضارع لعطفه على اسم صريح، وتكون ناصبة بإضمار «أن» في مثل: «لا تأكل السمك وتشرب اللبن».

انظر المغني ٤٧٢ - ٤٧٣، وشرح المقدمة المحسبة ٢٥٨.

(٢) تقدمت في ص ٤٨٥.

(٣) في المغني ٤٧٤: (واو الثمانية ذكرها جماعة من الأدباء كالحري، ومن النحويين الضعفاء كابن خالويه، ومن المفسرين كالشعلبي. وزعموا أن العرب إذا عدوا قالوا: ستة، سبعة، وثمانية، إيداناً بأن السبعة عدد تام، وأن ما بعدها مستأنف).

(٤) ﴿التَّائِبِينَ الْمَكِيدِينَ لَلْمَكِيدُونَ السَّاجِدُونَ الْكُفْرُونَ الْأَمْرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّهْيِ عَنِ الذَّنْبِ﴾ [التوبة: ١١٢].

(٥) من قوله تعالى: ﴿سَيَقُولُونَ ثَلَاثَةً رَّابِعَةً كَبِيرَةً وَيَقُولُونَ خَمْسَةً سَادِسَةً كَبِيرَةً وَمِمَّا يَلْفِيفُ وَيَقُولُونَ سَبْعَةً وَثَامِينَ كَبِيرَةً قُلْ لَيْتَ أَنتُمْ بِعَدَّتِهِمْ مَا يَلْمُهُمْ إِلَّا قَلِيلٌ﴾ [الكهف: ٢٢].

(٦) أي: عن العطف. وانظر شرح المقدمة المحسبة ٢٥٩/١.

(٧) وتدل أيضاً على الترتيب، وهو نوعان: معنوي كما في «قام زيد فعمرو» وذكري، وهو عطف مفصل على مجمل نحو قوله تعالى: ﴿فَأَرْكَمْنَا النَّيْلَانِ عَنْهَا فَأَنْزَلْنَاهَا مِنَّا كَانَا فِيهِ».

وذنب الفراء إلى أنها لا تفيد الترتيب مطلقاً، واحتج بقوله تعالى: ﴿أَفَلَمْ تَكُنْهَا فَيَنبَازْهَا بَاسْتِنَا يُبَايَعُ أَوْ هُمْ قَائِلُونَ﴾. وأجيب بأن المعنى: أردنا إهلاكها، أو بأنها للترتيب الذكري.

انظر المغني ٢١٣ - ٢١٤ والتسهيل ١٧٥، وشرح الوافية ٦٥٤.

(٨) قال العصام في شرح الفريد ٤٥٩.

(وللتعقيب والمهلة اعتباران: ابتداء التابع وانتهائه، فربما يتصل أول التابع بالتبوع ويتراخى انتهائه، فهذا مما يحتمل الفاء و«ثم»).

﴿وَرَبُّنَا أَخْلَقَ فَخَلَائِفَ أَخْلَقَ مُضْبَكَةً فَخَلَقْنَا الْمُضْبَعَةَ عِظْلًا فَكَسَوْنَا الْوِطْلَانَ لَحْمًا﴾<sup>(١)</sup> فوقع كل منهما مكان الأخرى، فالفاء تفيد أنه لم يفعل فيه بعد سابقها أمر غير لاجئها، و«ثم» لأجل التراخي. ومنه قوله - تعالى - : ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَتَصَيِّحُ الْأَرْضُ مُخْضَرَّةً إِنَّ اللَّهَ لَعَلِيمٌ خَبِيرٌ﴾<sup>(٢)</sup>.

هرع:

وهي في «جاء زيد فعمر» تفيد تعاقب الفعلين. وفي «جاء زيد الأكل» فالنائم تعاقب الوصفين<sup>(٣)</sup> كقوله:

٢٢٣ - يَا لَهْفَ زِيَابَةَ لِلْحَارِثِ الْـ صَاحِبِ الْغَانِمِ فَلَايِبِ  
أي: الذي يفعل كذا فكذا<sup>(٤)</sup>.

(١) سورة المؤمنون، الآية: ١٤. وانظر المغني ٢١٤.

(٢) سورة الحج، الآية: ٦٣.

وقيل: الفاء في هذه الآية للسيبة، وهي لا تستلزم التعقيب. انظر المغني ٢١٤.

(٣) في شرح الفريد ٤٥٩: (ويصح عطف الشيء على الشيء باعتبار تعقيب المشتق منه لهما أو تراخي بالفاء و«ثم» نحو «جاء زيد الأكل فالنائم» أو ثم النائم).

٢٢٣ - من السريع، لابن زبابة - واسمه سلمة بن ذهل. وقيل: عمرو بن الحارث. وقيل: عمرو بن لاي - شاعر جاهلي. والبيت أول ثلاثة أبيات أوردها أبو تمام في الحماسة. زبابة: هي أم الشاعر. والحارث: هو الحارث بن همام بن مرة. وكانت بينه وبين الشاعر تحديات، فقال فيه شعراً، فأجابه ابن زبابة بهذه الأبيات. والصايح: الذي يغزو صباحاً. والمعنى: يا لهف أمي على الحارث إذ صَبَّحَ قومي بالغارة فغنم، فأب سليماً، ألا أكون لقيته فقتلته.

والشاهد: تعاقب الصفات بالفاء، أي: الذي صبح فغنم فأب.

قال التبريزي في شرح الحماسة: (لما كانت هذه الصفات متراخية حسن إدخال الفاء، لأن الصايح قبل الغانم، والغانم قبل الآيب).

وقال ابن جني في إعراب الحماسة: (أراد الذي يصبح العدو بالغارة، فيغنم فيؤوب سالماً، فعطف الموصول على الموصول، وهما لموصوف واحد).

ابن الشجري ٢/٢١٠، الخزانة ٥/١٠٧، ١١/٥، المغني ٢١٦، السيوطي ١٥٨، شرح المروزقي ١٤٧، شرح التبريزي ١/١٤٢، الهمع ٢/١١٩، الدرر ٢/١٥٠.

(٤) الأصل، ش، م: وكذا.

وفي نحو قوله - ﷺ -: «يَقْدُمُ/ الْأَقْرَأُ فَلَا أَفْقَهُ فَلَا أَوْزَعُ»<sup>(١)</sup> تَعَاثَبَ الْأَحْقِيَّةُ بالتقدم. ومثله: «يُجْلَدُ الزَّانِي فَالْقَاذِفُ فَالشَّارِبُ»<sup>(٢)</sup>،<sup>(٣)</sup>.

وفي نحو «قَامَ زَيْدٌ فَقَعَدَ عَمْرُو» تَعَاثَبَ مَضْمُونِي الْجُمْلَتَيْنِ مَعَ السَّبَبِيَّةِ<sup>(٤)</sup>.

وقد تَفِيدُ تَعْقِيبَ<sup>(٥)</sup> كَلَامٍ لِفِعْلٍ<sup>(٦)</sup> كَقَوْلِهِ - تَعَالَى -: «قِيلَ ادْخُلُوا أَبْوَابَ جَهَنَّمَ خَالِدِينَ فِيهَا فَبِمَا قَسَمَ لَنَا الْكَاذِبِينَ»<sup>(٧)</sup>، «وَأَوْرَثْنَا الْأَرْضَ نَتَبَوَّأُ مِنَ الْجَنَّةِ»<sup>(٨)</sup> حَيْثُ نَشَأُ فَنَعْمَ أَكْبَرُ الْعَالَمِينَ»<sup>(٩)</sup>، لِأَنَّ مَدْحَ الشَّيْءِ وَذَمُّهُ يَحْسُنُ عَقِيبَ ذِكْرِهِ<sup>(١٠)</sup>.

ومن هذا الباب عطفُ تفصيلِ المَجْمَلِ عَلَى المَجْمَلِ<sup>(١١)</sup> نَحْوُ «وَنَادَى نُوحٌ رَبَّهُ فَقَالَ رَبِّ إِنَّ ابْنِي مِنْ أُمَّي»<sup>(١٢)</sup>.

(١) لم أجده حديثاً في واحد من المراجع. وقد ذكر المصنف في باب (صلاة الجماعة) من كتابه الأزهار ١/ ٢٩٠ - ٢٩١ أن الأولى بالإمامة في الصلاة الراكب، ثم الأقفه، ثم الأورع، ثم الأقرا، ثم الأسن، ثم الأشرف نسباً. فخالف الترتيب المذكور هنا، ولم يشر إلى هذا الحديث، فالظاهر أنه لا يعده حديثاً، ولكنه مثال فقط، وزاد فيه النساخ (ﷺ).

(٢) ش: فالسارق.

(٣) يقال في هذا ما يقال في سابقه. فهو تمثيل منه فقط، ولم يرد أنه حديث.

(٤) قال الرضي ٢/ ٣٦٧: «(واعلم أنه لا تناقض بين السببية والعاطفة، فقد تكون سببية وهي مع ذلك عاطفة جملة على جملة نحو «يقوم زيد فيغضب عمرو»).

(٥) غير الأصل، ت: تعقب.

(٦) أي: تفيد كون المذكور بعدها كلاماً مرتباً على ما قبلها في الذكر، لا أن مضمونها عقيب مضمون ما قبلها في الزمان.

انظر الرضي ٢/ ٣٦٥.

(٧) سورة الزمر، الآية: ٧٢.

(٨) ت: منها.

(٩) سورة الزمر، الآية: ٧٤.

(١٠) العبارة في شرح الرضي ٢/ ٣٦٥.

(١١) وذلك إذا اتحد المفصل والمجمل في المعنى.

انظر التسهيل ١٧٥.

(١٢) سورة هود، الآية: ٤٥.

ومنه قوله تعالى: «إِنَّا أَنشَأْنَاهُنَّ إِنثَاءً فَجَعَلْنَهُنَّ أَبْكَارًا عُرِّيًّا أَزْوَاجًا» [الواقعة: ٣٥ - ٣٧].

انظر الرضي ٢/ ٣٦٥، وشرح الفريد ٤٦٠.

خرج:

والسببية للتعقيب لا للعطف<sup>(١)</sup> شرطية نحو «إِنْ أَتَاكَ زَيْدٌ فَأَكْرِمْهُ» أم لا نحو «زَيْدٌ صَالِحٌ فَأَكْرِمْهُ»<sup>(٢)</sup>.

وهي التي تَصْلُحُ قَبْلَهَا «إِذَا». ومنه (قوله تعالى)<sup>(٣)</sup>: ﴿أَرَأَيْتَ لَكَ الْكَافِرِينَ وَالْأَرْضِ﴾ (وما بينهما)<sup>(٤)</sup> فَلْيَرْتَقُوا (في الأسباب)<sup>(٥)</sup> أي: إذا كَانَ فَلْيَرْتَقُوا<sup>(٦)</sup>، وقوله - تعالى - : ﴿قَالَ فَاصْبِرْ مِمَّا﴾<sup>(٧)</sup> أي: إذا كُنْتَ كَذَلِكَ فَاصْبِرْ<sup>(٨)</sup>، وقوله: ﴿قَالَ رَبِّ فَأَنْظِرْنِي﴾<sup>(٩)</sup>، وقوله: ﴿فِيمَرْزَلِكَ لِأَعْيُنِهِمْ﴾<sup>(١٠)</sup> أي: إذا أَنْظَرْتَنِي<sup>(١١)</sup>.

وقد يُعْلَلُ بها، نحو ﴿فَلَا تَكْ رَجِيمٌ﴾<sup>(١٢)</sup>. وربما صَحِبَ التعليل العطف نحو «يَقُومُ زَيْدٌ فَيَغْضَبُ عَمْرُو»<sup>(١٣)</sup>.

وتجيء زائدة كقوله:

- (١) ولا تخلو من معنى الترتيب كما في الرضي ٣٦٦/٢.
  - (٢) العبارة في الكافية لابن الحاجب مع تصرف يسير. انظر المصدر السابق.
  - (٣) سقطت (قوله تعالى) من ش، م. وسقطت (تعالى) من الأصل، ت، ش، م.
  - (٤) ساقط من جميع النسخ.
  - (٥) سورة ص، الآية: ١٠.
  - (٦) ما بين القوسين ساقط من الأصل.
  - (٧) ﴿قَالَ أَنَا خَيْرٌ مِنْهُ خَلَقْنِي مِنْ نَارٍ وَخَلَقْتَهُ مِنْ طِينٍ﴾ قَالَ فَاصْبِرْ مِمَّا فَلَا تَكْ رَجِيمٌ [ص: ٧٦، ٧٧].
  - (٨) قال الرضي ٣٦٦/٢: (أي: إذا كَانَ عِنْدَكَ هَذَا الْكَبِيرُ فَاصْبِرْ).
  - (٩) ﴿وَإِنْ كُنْتَ لَتَنْتَهِجَ إِلَى يَوْمِ الْآزِينِ قَالَ رَبِّ فَأَنْظِرْنِي إِلَى يَوْمِ يُبْعَثُونَ﴾ [ص: ٧٨، ٧٩].
  - (١٠) قال الرضي ٣٦٦/٢: أي إذا كُنْتَ لَمَتْنِي فَأَنْظِرْنِي.
  - (١١) سورة ص، الآية: ٨٢.
  - (١٢) في الرضي/الموضع السابق: (أي: إذا أُعْطِيتَنِي هَذَا الْعِمَادَ) ﴿فِيمَرْزَلِكَ لِأَعْيُنِهِمْ﴾.
  - (١٣) سورة ص، الآية: ٧٧.
- قال الرضي ٣٦٦/٢: وكثيراً ما تكون فاء السببية بمعنى لام السببية، وذلك إذا كَانَ ما بعده سبباً لما قبله كقوله تعالى: ﴿فَلَا تَكْ رَجِيمٌ﴾.
- (١٣) المصدر السابق.

٢٢٤ - وَقَائِلُهُ خَوْلَانٌ فَانْكَحَ فَتَاتَهُمْ/ . . . . .

و«ثُمَّ» للترتيب بمُهْلَةٍ. واختيرَ الثاءُ والميمُ لمناسبتيهما<sup>(١)</sup> الفاءُ<sup>(٢)</sup>، فالميمُ بالمخرج، والثاءُ بالبدليةِ كَالجَدِّثِ والجَذْفِ، وثومُ وفوم<sup>(٣)</sup>. وجاء «ثُمَّتْ» بفتحِ الثاءِ وتسكينِها<sup>(٤)</sup>. ولا تأتي سببيةٌ، ولا عاطفةٌ لتفصيلِ المَجْمَلِ . . .

والمهلهُ فيها إما حقيقةٌ كـ«جاء زيدٌ ثم عمرو»، أو مجازيةٌ<sup>(٥)</sup> نحو «وَجَمَلٌ

٢٢٤ - الطويل، عجزه:

وَأُكْرِمَتُهُ الْحَيِّينِ خَلَوْ كَمَا هِيََا

وهو من شواهد سيبويه الخمسين التي لا يعرف لها قائل.

خولان: حي من اليمن، وهم خولان بن عمرو بن مالك بن الحارث بن مرة بن أدد بن يشجب. الأكرومة: الكريمة. وأصلها الفعلُ الكريمة. الحيين: حي أبيها وحي أمها، أراد أنها كريمة الطرفين. خلو كما هيا: خالية من الزوج كسابق عهدك بها.

والشاهد: زيادة الفاء بين المبتدأ وخبره، على مذهب الأخفش حيث أجاز زيادتها في كل خبر، وحكي: «أخوك فوجد» فيجوز عنده (زيد فمنطلق).

وسيبويه لا يرى زيادتها ويتأول ما ورد من ذلك على أنها عاطفة لجملة فعلية على جملة اسمية. و«خولان» عنده خبر لمبتدأ محذوف تقديره: هؤلاء خولان فتزوج فتاتهم، فالفاء عاطفة لجملة «انكح» على جملة «هؤلاء خولان».

وقيد الفراء والأعلم وجماعة من النحاة جواز ما أجازهُ الأخفش بكون الخبر أمراً أو نهيّاً كما في البيت الشاهد.

سبويه ١٣٩/١، أيضاً الفارسي ٥٣، شرح المقدمة المحسبة ٢٥٩/١، المقتصد ٣١١/١، ٣١٢، الرد على النحاة ١١٩، شروح سقط الزند (الخوارزمي) ١٣/٤، ١١٨، الخزانة ١/٤٥٥، ٦١/١١، المغني ٢١٩، ٦٢٨، السيوطي ١٥٩، ٢٩٥.

(١) الأصل، ت: لمناسبتها.

(٢) ش: الواو.

(٣) ويقال فيها «فم» بإبدال الفاء من الثاء. انظر المغني ١٥٨، والتسهيل ١٧٥.

(٤) التسهيل لابن مالك ١٧٥.

(٥) وذلك في الجمل خاصة، لاستبعاد مضمون ما بعدها عن مضمون ما قبلها، وعدم مناسبتها

له. انظر شرح الرضي ٣٦٧/٢.

أُظْلِمَتْ وَالْثَوْرُ ثُمَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِرَبِّهِمْ يَدْخُلُونَ ﴿١﴾، لَاسْتِعَاذَ الشَّرِيكَ (٢) لَخَالِقِ ذَلِكَ، وَمِنْهُ ﴿تَلَا أَفْهَمَ الْفَقَّةَ﴾ إِلَى ﴿ثُمَّ كَانَ مِنَ الَّذِينَ آمَنُوا﴾ (٣) فَأَتَيْنَا بِهَا، لِيُغْدِيَ (٤) رِثْيَةَ الْإِيمَانِ (٥). وَمِنْهُ ﴿وَأَسْتَغْفِرُوا﴾ (٦) رِثْيَكُمْ ثُمَّ تَوَبُوا إِلَيْهِ (٧) وَ﴿لَنْ (٨) تَابَ وَآمَنَ وَجَعَلَ صِلَةً ثُمَّ أَهْتَدَى﴾ (٩)، لِيُغْدِيَ الْإِسْتِقَامَةَ عَلَى الْهُدَى (١٠). فَأَمَّا ﴿فَالْإِنَّا مَرْجِعُهُمْ ثُمَّ اللَّهُ شَهِيدٌ﴾ (عَلَى مَا يَفْعَلُونَ) (١١) (١٢) فَعَلَى حَقِيقَتِهَا (١٣)، إِذْ مَعْنَاهُ: ثُمَّ يُجَازِيهِمْ (١٤).

(١) سورة الأنعام، الآية: ١.

(٢) ش: الشرك.

(٣) ﴿تَلَا أَفْهَمَ الْفَقَّةَ وَمَا أَدْرَاكَ مَا الْفَقَّةُ فَكَ رَقِيقٌ أَوْ لُطْعَةٌ فِي يَوْمٍ ذِي سَعَفٍ يَبِيتُ ذَا مَقَرٍّ أَوْ مَشْكِيئًا ذَا مَقَرٍّ ثُمَّ كَانَ مِنَ الَّذِينَ آمَنُوا وَتَوَّصَوْا بِالصَّبْرِ وَتَوَّصَوْا بِالرِّحْمَةِ﴾ [سورة البلد، الآيات: ١١ - ١٧].

(٤) ش: لفقده.

(٥) قال الرضي ٣٦٧/٢: (فإن الإيمان بعيد المنزلة من فك الرقة والإطعام، بل لا نسبة بينه وبينهما).

(٦) جميع النسخ (فاستغفروا).

(٧) سورة هود، الآية: ٩٠.

قال الرضي في الموضع السابق: (فإن بين توبة العبد، وهي انقطاع العبد إليه بالكلية، وبين طلب المغفرة بونا بعيداً).

(٨) جميع النسخ: (إلا من).

(٩) ﴿وَلَا يَكْفُرْ لَنْ تَابَ وَآمَنَ وَجَعَلَ صِلَةً ثُمَّ أَهْتَدَى﴾ [طه: ٨٢].

(١٠) في الرضي ٣٦٨/٢: (أي ثم بقي على ذلك الهدى من التوبة والإيمان والعمل الصالح، كما قيل في «أَهْدَانَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ» أي: أبقنا عليه. فاستعمل «ثم» إما نظراً إلى تمام البقاء، أو استبعاداً لمرتبة البقاء عليها من مرتبة ابتدائها، لأن البقاء عليها أفضل).

(١١) (على ما يفعلون) من ش فقط.

(١٢) سورة يونس، الآية: ٤٦.

(١٣) أي: «ثم» فيها على حقيقتها من المهلة.

(١٤) في الرضي ٣٦٧/٢: (أي: ثم يجازيهم بما عملوا، لأنه كان شهيداً على ما يعملون فأقام العلة مقام المعلول).

وقد آتت لمجرد الترتيب، والتدرج في الارتقاء، وذكر ما هو أولى كقوله:  
 ٢٢٥ - إِنْ مِنْ سَادَ ثَم سَادَ أَبُوهُ ثُمَّ قَدْ سَادَ قَبْلَ ذَلِكَ جَدُّهُ  
 فَرُتِبَ دَرَجَ مَعَالِي الممدوح، (وقدّم الأهم، فالأهم منها)<sup>(١)</sup> سيادته، ثم  
 سيادة أبيه، ثم جدّه.  
 أو التدرج ولا أولوية<sup>(٢)</sup> نحو: والله، فوالله، ثم والله<sup>(٣)</sup>. وقوله: ﴿كَلَّا  
 سَوْفَ تَعْلَمُونَ﴾<sup>(٤)</sup>، ﴿وَمَا أَذْرَكَ مَا يَوْمَ مَا أَلَيْنَ﴾<sup>(٥)</sup>.

### فرع:

وقد تدخل على الثلاثة<sup>(٦)</sup>/همزة الاستفهام<sup>(٧)</sup> وهي على حقيقتها في  
 العطف، نحو ﴿أَوَكَلَّمَا﴾<sup>(٨)</sup>، ﴿أَوَلَمْ يَكْفُرُوا بِمَا أُوتُوا مُوسَى مِنْ قَبْلُ﴾ عطفاً على

٢٢٥ - الخفيف، لأبي نواس (الحسن بن هاني) وهو من المولدين. توفي سنة ١٩٥ هـ.  
 (ديوانه ٤٩٣. تحقيق الغزالي. ط. مصر ١٩٥٣م)، من أبيات له في مدح العباس بن عبيد  
 الله بن أبي جعفر عم هارون الرشيد. ورواية الديوان:  
 قل لمن ساد ثم ساد أبوه قبله ثم قبل ذلك جده  
 قال في الخزانة: (من شعر مولد لا يوثق به، وأوله مغير اشتهر به).  
 والشاهد: مجيء (ثم) لترتيب الأخبار دون الأحكام. وهو عند قطرب شاهد على أن «ثم»  
 لا تفيد الترتيب.  
 شرح الرضي ٣٦٧/٢، الخزانة ٣٧/١١، المغني ١٥٩، الهمع ١٣١/٢، الدرر ٢/٢.  
 ١٧٣، الأشموني ٩٤/٣.

- (١) ما بين القوسين ساقط من الأصل.
- (٢) الأصل: أولية.
- (٣) شرح الرضي ٣٦٧/٢.
- (٤) سورة التكاثر، الآيتان: ٣، ٤.
- (٥) سورة الانفطار، الآيتان: ١٧، ١٨.
- (٦) الواو والفاء و«ثم».
- (٧) المفيدة للإنكار كما في الرضي ٣٦٨/٢. وما سيمثل به المصنف هنا كله فيه.
- (٨) في قوله تعالى: ﴿أَوَكَلَّمَا عَنْهُدَا عَنْهُدَا نَبَذُوا فَرِيقٌ بَيْنَهُمْ بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ (البقرة: ١٠٠).



﴿تَوَلَّى أَوَّلَهُ﴾<sup>(١)</sup> «أَفَانَتْ تَشْمَعُ أَلْشَمَ» عطفاً على «وَمِنْهُمْ مَنْ يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ»<sup>(٢)</sup>، وقوله: «مَنْ لِلَّهِ عِزٌّ أَوْ لِنَا يَأْتِيَكُم بِضِيَائِهِ أَفَلَا تَسْمَعُونَ»<sup>(٣)</sup> أي: إِذَا كَانَ ذَلِكَ، «أَنْتُمْ إِذَا مَا وَفَّعَ مَا مَنَّمُ بِؤَدَّ»<sup>(٤)</sup>. و«حَتَّى» ك«ثُمَّ»<sup>(٥)</sup>. وقيل: مهلتها أفل<sup>(٦)</sup>. وقيل: لا مُهْلَةٌ فِيهَا بَلْ وَضِعَتْ لِعَطْفٍ قَلِيلٍ عَلَى كَثِيرٍ مِنْ جَنْبِهِ، إِمَّا أَفْضَلُ ك«مَاتَ النَّاسُ حَتَّى الْأَنْبِيَاءُ»، أَوْ أَضْعَفُ ك«حَجَّ النَّاسَ حَتَّى الْمُشَاءُ». وترتيبها ليس إِلَّا ذِهْنِيًّا<sup>(٧)</sup>. وَأَمَّا «أَوْ» و«إِمَّا» و«أَمْ» فهي لِتَغْلِيْقٍ<sup>(٨)</sup> الْحَكْمُ بِأَحَدِ الْأَمْرَيْنِ مُبْتَهَمًا<sup>(٩)</sup>. فَ«أَوْ» فِي الْخَبَرِ لِلشُّكِّ نَحْوُ «جَاءَنِي زَيْدٌ أَوْ عَمْرُو»<sup>(١٠)</sup>. وَلِلتَّشْكِيكِ<sup>(١١)</sup> نَحْوُ «إِنَّ يَأْتِيَهُ أَلْبَ أَوْ يَزِيدُونَ»<sup>(١٢)</sup>.

(١) في قوله تعالى: «فَلَمَّا جَاءَهُمُ الْحَقُّ مِنْ عِنْدِنَا قَالُوا لَوْلَا أَوَّلُهُ لِمَا أَوَّلَهُ مُؤْمِنٌ أَوَّلَهُ يَكْفُرُوا بِمَا أَوَّلَ مُؤْمِنٍ مِنْ قَبْلُ قَالُوا يَسْحَرُونَ تَغْلِيْقًا وَقَالُوا إِنَّا بِكُلِّ كَفْرٍ» [القصص: ٤٨].

(٢) «وَمِنْهُمْ مَنْ يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ أَفَانَتْ تَشْمَعُ أَلْشَمَ وَلَوْ كَانُوا لَا يَعْقِلُونَ» [يونس: ٤٢].

(٣) سورة القصص، الآية: ٧١.

(٤) سورة يونس، الآية: ٥١.

(٥) أي في الترتيب والمهلة.

(٦) قال به الجزولي كما في الرضي ٣٦٩/٢.

(٧) هو رأي الرضي. انظر شرحه للكافية ٣٦٩/٢.

(٨) د: لمتعلق.

(٩) انظر شرح الرضي ٣٦٩/٢.

(١٠) انظر شرح المقدمة المحسبة ٢٦١/١.

(١١) أي الإبهام على السامع لغرض من الأغراض. وانظر المصدر السابق.

(١٢) «وَأَرْسَلْنَاهُ إِنْ يَأْتِيَهُ أَلْبَ أَوْ يَزِيدُونَ» [الصافات: ١٤٧].

واختلف في (أو) في هذه الآية. فعند الفراء هي للإضراب ك«بل» لعدم جواز خفاء الأمر عليه تعالى قال: «﴿أَوْ يَزِيدُونَ﴾» كذلك في التفسير مع صحته في العربية. وعند بعض الكوفيين هي بمعنى الواو.

واختلف البصريون فيها على أقوال: فقليل للإبهام، أي: إذا رآهم الرائي شك في عدتهم لكثرتهم، فالشك راجع إلى الرائي لا إلى الحق سبحانه وتعالى عن ذلك. وقيل للتخيير، أي إذا رآهم الرائي تخير في أن يقدرهم مائة ألف أو يزيدون على ذلك.

انظر الإنصاف ٤٧٨/٢ وما بعدها، المغني ٩١، معاني الفراء ٣٩٣/٢، شرح الرضي ٣٦٩/٢.

٣٦٩، شرح الفريد ٤٦٦، جواهر الأدب للأربلي ١٢١، شرح الأشموني ١٠٧/٣.

وفيما أضلَّهُ الحَظَرُ<sup>(١)</sup> للإباحة كـ«حُذْ هذا أو هذا»، أو للتخيير<sup>(٢)</sup> نحو «جَالِسِ الحَسَنَ أو ابْنَ سِيرِينَ»<sup>(٣)</sup> مع جوازِ الجمعِ<sup>(٤)</sup>. وفي الاستفهام للشك فقط، وَقُلْتُ فيه للتشكيك كقوله:

٢٢٦ - . . . . . وَهَلْ أَنَا إِلَّا مِنْ رِبْعَةٍ أَوْ مَضْر

(١) مكانها في ش: (وفي الأمر). وفي د: (وما في أصله الحظر).

(٢) غير الأصل، ش: (ولا فالتخيير).

(٣) الحسن: هو الحسن البصري أبو سعيد بن أبي يسار الإمام الزاهد المعروف. كان من سادات التابعين وكبرائهم، وجمع العلم والزهد والعبادة. وتوفي سنة ١١٠ هـ. وفيات الأعيان ٦٩/٢، طبقات ابن سعد ١٥٦/٧، تهذيب التهذيب ٢٦٣/٢، ميزان الاعتدال ٥٢٧/١، حلية الأولياء ١٥١/٢، الأعلام ٢٢٦/٢.

وابن سيرين: محمد بن سيرين البصري أبو بكر. إمام وقته ومن أكابر التابعين. اشتهر بالورع وتعبير الرؤيا. ونسب له في ذلك كتاب (تعبير الرؤيا) - ذكره ابن النديم - وقد طبع، كما نسب له كتاب (متخب الكلام في تفسير الأحلام) وهو غير الأول، والصحيح أنه ليس له. وتوفي سنة ١١٠ هـ.

تهذيب التهذيب ٢١٤/٩، وفيات الأعيان ٤٥٣/١، حلية الأولياء ٤٦٣/٢، الأعلام ٦/١٥٤.

(٤) هذا وهم من المصنف، فإن أوفى هذا المثال للإباحة لا للتخيير، لأن النحاة اصطلموا على تسمية ما يحصل به للمأمور من الجمع بين الأمرين شرف وفضيلة بالإباحة نحو (تعلم. الفقه أو النحو) والمثال الذي ذكره، وعلى تسمية ما لا يحصل به ذلك بالتخيير نحو (تزوج هنداً أو أختها) و«خذ من مالي ديناراً أو درهماً».

قال الرضي في ٣٧٠/٢: (وأما في الأمر فإن حصل للمأمور بالجمع بين الأمرين فضيلة وشرف في الغالب فهي الإباحة، نحو «تعلم الفقه أو النحو» و«جالس الحسن أو ابن سيرين» وإلا فهي للتخيير نحو «اضرب زيداً أو عمراً». والفرق بينهما أن الإباحة يجوز فيها الجمع بين الفعلين والاقتصار على أحدهما، وفي التخيير يتحتم أحدهما ولا يجوز الجمع. وانظر جواهر الأدب للأربلي ١٢٢، شرح الفريد ٤٦٥، المغني ٨٨، شرح الأشموني ١٠٦/٣.

٢٢٦ - الطويل، وصدرة:

تمنى ابتنائي أن يعيش أبوهما

وقائله لبيد بن ربيعة (ديوانه ٢١٣). من أبيات أربعة قالها حين حضرته الوفاة. «وتمنى» فعل ماض، وأجاز بعض العلماء أن يكون أصله (تمنى) وحذفت منه إحدى التاءين. =

وفي التمني والتحضيض للتخيير<sup>(١)</sup>.

وقد آتت بمعنى الواو كقوله:

٢٢٧ - سِيَّانٍ كَسُرُ رَغِيفِهِ أَوْ كَسُرُ عَظْمٍ مِنْ عِظَامِهِ

= والشاهد فيه: مجيء (أو) في الاستفهام للإيهام على السامع، لأن المتكلم لا تردد عنده في أنه من قبيلة معينة من القبيلتين. وعند الكوفيين (أو) في مثله بمعنى الواو. وهو شاهد عند بعضهم على شذوذ حذف تاء التانيث من (تمنى) لأن فاعله حقيقي التانيث.

وهو عند ابن هشام والرضي وغيرهما مضارع (تمنى). قال البغدادي: وزعم بعضهم أنه فعل ماض. وهو هنا شاهد لما حكاه سيويه من قول بعض العرب: «قال فلانة». قال الرضي: وعلى هذه اللغة جاء قول لبيد «تمنى ابتأي... الخ».

ورد ابن هشام أيضاً في المغني قول من أجاز (قام هند) استدلالاً بهذا البيت، لأن المؤنث حقيقي، و(تمنى) في البيت يجوز أن يكون أصله (تمنى). قال: ووهم ابن مالك فجعله ماضياً من باب (ولا أرض أبقل إبقالها). وفي أمالي ابن الشجري تفصيل واف لهذه المسألة.

شرح ابن يعيش ٩٩/٨، الخزائنة ٦٨/١١، المغني ٧٤١، ٨٧٨، السيوطي ٣٠٤، ابن الشجري ٣١٧/٢، شرح الزوزني ٢٠١، الشذور ١٧٠، التبصرة ١/١٣٢، المساعد ١/٣٨٩، الرضي ٣٧٠/٢.

(١) جعلها الرضي فيهما كالتي في الأمر في احتمال الإباحة أو التخيير بحسب القرينة، ومثال التمني: (ليت لي فرساً أو حمراً) ومثال التحضيض: (هلا تعلم الفقه أو النحو) و(هلا تضرب زيداً أو عمراً). انظر الرضي ٣٧٠/٢.

٢٢٧ - مجزوء الكامل. وهو لأبي عمدة يحيى اليزيدي (مقرئ نحوي لغوي، صاحب أبي عمرو ابن العلاء، وهو الذي خلفه في القيام بالقراءة من بعده. سكن بغداد وكان قد لقي الخليل ابن أحمد وسمع منه، وكان فيه ميل إلى مذهب المعتزلة. وتوفي ببغداد سنة ٢٠٢هـ). والبيت أحد أبيات هجا فيها أبا المقاتل، وهي:

اسْتَبَقَنِي وَذُ أَبْيِ الْمُقَا  
يَلِ حِينَ تَذْنُو مِنْ طَعَامِهِ  
سِيَّانٍ كَسُرُ رَغِيفِهِ  
أَوْ كَسُرُ عَظْمٍ مِنْ عِظَامِهِ  
وَيَصُومُ كُزْهًا ضَيْفُهُ  
لَمْ يَثْوِ أَجْراً مِنْ صِيَامِهِ  
والبيت الأول في العقد الفريد:

وقوله:

٢٢٨ - بَدَتْ مِثْلَ قَرْنِ الشَّمْسِ فِي رَوْنَقِ الضُّحَى  
وَيَهْجَتْهَا أَوْ أَتَتْ فِي الْعَيْنِ أَمْلَحُ  
/ وقيل: بمعنى «بل»<sup>(١)</sup>. قلت: أو لإيهام الشك<sup>(٢)</sup>.

و(إمّا): كـ«أو»<sup>(٣)</sup>، إلا في وجوب سبقيها للمعطوف عليه<sup>(٤)</sup>. والسابقة غيرُ

أَكْفَفَ يَمِينِكَ عَنْ طَعَامِي إِنَّ كُنْتَ تَرْغُبُ فِي كَلَامِي  
والشاهد فيه أن (أو) بمعنى الواو.

المعقد الفريد ١٩١/٦، غرر الخصائص للوطواط ٢٠٥، وفيات الأعيان ٢/٢٣٢، الرضي ٣٧٠/٢، الخزائن ٧١/١١.

٢٢٨ - الطويل، لذي الرمة (غيلان بن عقبة) وليس في ديوانه، ونسبه له ابن جني في الخصائص والمحتسب.

وقوله: (وبهجتها) هو في جميع المصادر: وصورتها. رونق الضحى: أوله. قرن الشمس: أعلاها. وهو أول ما يظهر منها في الشروق. و«صورتها» معطوف على (قرن). أملح: من ملح الشيء ملاحظة. أي: بهج وحسن منظره.

الشاهد: أن (أو) في قوله: (أو أنت) بمعنى الواو. وهي عند الفراء ومن تابعه من الكوفيين بمعنى (بل). والبصريون لا يميزون أن تكون بمعنى (أو) ولا بمعنى (بل)، وجوابهم عن البيت أن (أو) فيه للشك. وأيضاً فالرواية الصحيحة عندهم فيه (أم أنت في العين أملح). المحتسب ٩٩/١، الخصائص ٤٥٨/٢، الإنصاف ٤٨٧/٢، الرضي ٣٦٩/٢، الخزائن ٦٥/١١، الأضداد ٢٨٢، معاني الفراء ٧٢/١، شرح ابن عصفور ٢٣٥/١.

(١) على مذهب الكوفيين. وقد ذكرت ذلك في تخريج البيت.

(٢) على مذهب البصريين. وانظر تخريج الشاهد السابق.

(٣) فتأتي للشك والتخير والإباحة والإيهام. انظر شرح المقدمة المحسبة ١/٢٦٠، والرضي ٣٦٩/٢.

(٤) صوابه: (ووجب سبق «إمّا» أخرى للمعطوف عليه) لأن العاطفة هي الثانية لا الأولى كما سيقره.

عاطفة، بل العطفُ بالأخرى في نحو «جاءني إما زيدٌ وإما عمرو» لا الواو قبلها<sup>(١)</sup>. وهي<sup>(٢)</sup> واجبة مع «إما» المتأخرة، إلّا نادراً كقوله: ٢٢٩ - يَا لَيْتِمَا أَمْنَا شَالَتْ نَعَامَتُهَا إِمَّا إِلَيَّ جِئْتُ إِمَّا إِلَيَّ نَارٍ وقد تقومُ «إلا» مقامُ «إما» المتأخرة كقوله:

(١) ذهب يونس وأبو علي الفارسي وابن كيسان إلى أن (إما) ليست عاطفة، بل العطف شأن الواو، ووافقهم ابن مالك، لملازمتها غالباً للواو العاطفة. ونقل ابن عصفور اتفاق النحويين على أنها ليست عاطفة، وإنما أوردوها مع حروف العطف لمصاحبتها لها. وهو خلاف ما نقله ابن مالك في شرح الكافية. انظر المقرب ١/ ٢٢٩، المغني ٨٤ - ٨٥، شرح الفريد ٤٦٨، شرح الكافية لابن مالك ١٢٢٦/٣.

(٢) أي الواو. ٢٢٩ - البسيط، لسعد بن قرط أحد بني جذيمة يهجو أمه، وكان عاقاً لها. ونسبه الجوهري إلى الأحوص. قال العيني: (وعزو الجوهري إياه إلى الأحوص ليس بصحيح). وروايته في سائر المصادر عدا شرح الرضي والخزانة:

إيما إلى جنة إيما إلى نار  
يبدال الميم الأولى ياء. قال الرضي: (وهي لغة في «إما»). واستظهر البغدادي أن الإبدال هنا من (أما) المفتوحة لا من المكسورة. وذكر الجوهري الإبدال من المفتوحة والمكسورة.

شالت نعامتها: كناية عن موتها، فإن النعامة باطن القدم، وشالت: ارتفعت، ومن هلك ارتفعت رجلاه، وانتكس رأسه، وظهرت نعامة قدمه.

والشاهد هنا في تجرد (إما) الثانية عن الواو، وهو نادر. واستشهدوا به أيضاً - على الرواية الثانية - على إبدال الميم ياء. واستشهد به بعضهم على أن هذا الإبدال يكون في (أما) المفتوحة دون المكسورة ورواه بالفتح. المحتسب ١/ ٤١، ٣٨٤، شرح الكافية لابن مالك ١٢٢٩/٣، شرح التسهيل له ٢/ ١٩٣، الحماسة ٢/ ٥٦١، الرضي ٢/ ٣٧٢، الخزانة ١١/ ٨٦، المغني ٨٤، السيوطي ٦٧، شرح ابن عبيش ٦/ ٧٥، العيني ٤/ ١٥٣، التصريح ٢/ ١٤٦. تعقيب: وأما في البيت مرفوع على إهمال (ليت) لكفها ب«ما». ورواه البغدادي منصوباً على إعمال (ليت) مع دخول (ما) ونص على ذلك في إعراب البيت.

٢٣٠ - فلَمَّا أَنْ تَكُونَ أَخِي بِحَقٍّ فَأَعْرِفَ مِنْكَ غَثِّي مِنْ سَمِيْنِي  
وَالْإِ فَاطِرِ حَنِي وَأَتَّخِذُنِي عَدُوًّا أَتَقِيكَ وَتَشْقِيْنِي  
وتجوز «إمّا» مع «أو» نحو «جاءني إمّا زيد أو عمرو»<sup>(١)</sup>.  
وأما «أم» فمتصلة ومنفصلة. فالمتصلة لازمة لهزمة الاستفهام نحو «أزيد  
عندك أم عمرو».

ولذا جاءت بعد التثنية وليها أحد المستويين، والآخر الهزمة على  
الأصح<sup>(٢)</sup> ﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنذِرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ﴾<sup>(٣)</sup>، ﴿وَعَطَّتْ أَرْ لَر تَكُنْ مِّنَ  
الْوَعِيْطِ﴾<sup>(٤)</sup>، ﴿أَسْتَغْفِرُكَ لَهُمْ أَمْ لَمْ﴾<sup>(٥)</sup>. فليها ما ولي الهزمة من اسم أو فعل.  
ومن ثمّ لَمْ يَجُزْ «أرأيت زيدا أم عمرا»<sup>(٦)</sup>.

٢٣٠ - البيتان من الوافر. وهما للمثقب العبدى (العائذ بن محسن) وهو شاعر جاهلي اتصل  
بعمرو بن هند والنعمان بن المنذر، من أبيات يعاتب فيها ابن عم له (ديوانه ٢١١).  
وجاء في أكثر المصادر (بصدق) مكان (بحق).  
الغث: الرديء. يريد: أعرف منك ما يفسد مما يصلح.  
والشاهد: الاستغناء عن (إمّا) الثانية (بإلا) في قوله: وإلا فاطر حني. ابن الشجري ٢/  
٣٤٤، المقرب ١/٢٣٢، شرح ابن عصفور ١/٢٣٢، شرح المفضليات ٥٧٤، الشعر  
والشعراء ٣١١، ٣٦٧، شرح الكافية لابن مالك ٣/١٢٢٨، المغني ٨٦ - ٨٧ - السيوطي  
٦٩، العيني ٤/١٣٩، الرضي ٢/٣٧٢، الخزانة ١١/٨٠، المفضليات ٢٩٢، المساعد ٢/  
٤٦٢.

- (١) شرح الرضي ٢/٣٧٢.
  - (٢) في هامش ت: (قوله: على الأصح، إشارة إلى خلاف الأخفش ونجم الدين، فقالا:  
ليس الاستواء بشرط).
  - (٣) سورة البقرة، الآية: ٦.
  - (٤) سورة الشعراء، الآية: ١٣٦.
  - (٥) سورة المنافقون، الآية: ٦.
  - (٦) إنما امتنع لأن أحد المستويين ولي (أم) لكن الآخر لم يل الهزمة، بل وليها الفعل، فلم يستويا.  
وأجاز مثله سيبويه. قال في الكتاب ٣/ ١٧٠: (ولو قلت: أقيت زيدا أم عمرا؟ كان جائزا  
حسنا، أو قلت: أعندك زيد أم عمرو؟ كان كذلك).
- وانظر شرح الجامي ٧٧١، جواهر الأدب للأربلي ١٠٥، شرح الفريد ٤٦٧، شرح الرضي  
٣٧٧/٢.

ويكون جوابها بالتعيين دون «نعم» أو «لا»، إذ هي بمعنى «أي»، كأنك قلت: «إيهما عندك»<sup>(١)</sup>.

والمنفصلة<sup>(٢)</sup> على نقيض ذلك، وتُقَدَّر بـ«بل» والهمزة/ حتماً في نحو قوله - تعالى -: ﴿أَمْ أُنْخَذَ مِمَّا يَخْلُقُ بَنَاتٍ﴾<sup>(٣)</sup> أي: بل أُنْخَذَ؟ وإلا اختل<sup>(٤)</sup>. وجواز<sup>(٥)</sup> في نحو «إنها لإبل أم شاء»<sup>(٦)</sup> أي: «بل أهي شاء»، أو «بل هي شاء»<sup>(٧)</sup>.  
وبمعنى «بل» فقط حتماً، نحو: ﴿أَمْ أَنَا خَيْرٌ مِنْ هَذَا الَّذِي هُوَ مَهِينٌ وَلَا يَكَادُ يُبِينُ﴾<sup>(٨)</sup>.

والمعطوف في الأولى كلام، وفي الثانية مضمون. ولا يُعْطَفُ بالمنفصلة مفرد بل جملة يبرز<sup>(٩)</sup> جزأها في الاستفهام، لتمييز عن المتصلة، نحو «أزيد عندك أم عمرو عندك».

- (١) انظر شرح المقدمة المحسبة ٢٦١/١، والمغني ٦٣.
- (٢) يسميها سيويه وأكثر النحاة بالمنقطعة، وبعضهم بالمنفصلة.
- (٣) الكتاب ١٧٢/٣، المغني ٦٥، الجامي ٧٧١، جواهر الأدب ١٠٥، شرح الفريد ٤٦٦.
- (٤) سورة الزخرف، الآية: ١٦. وانظر الكتاب ١٧٣/٣.
- (٥) انظر الرضي ٣٧٣/٢ - ٣٧٤.
- (٦) ت: وجاء جوازاً.
- (٧) انظر الكتاب ١٧٢/٣، شرح المقدمة المحسبة ٢٦٢/١، المغني ٦٨، شرح الفريد ٤٦٨، المحتسب ٩٩/١.
- (٨) أي فتكون للإضراب دون الاستفهام. وتقدير المبتدأ معها لازم لأنها لا تدخل على مفرد. وذكر ابن هشام أن ابن مالك خرق إجماع النحويين في تجويزه أن تعطف المفردات كـ«بل» وقدرها هنا بـ«بل» دون الهمزة. قال: واستدل بقول بعضهم: إن هناك لإبلا أم شاء - بالنصب - فإن صحت روايته فالأولى أن يقدر لشاء ناصب، أي: أم أرى شاء.
- (٩) انظر المغني ٦٨، الرضي ٣٨٤/٣، شرح المقدمة ٢٦٢/١، شرح الكافية لابن مالك ٣/١٢١٩.
- (١٠) سورة الزخرف، الآية: ٥٢.
- (١١) قال الرضي ٣٧٤/٢: (وقد تجيء بمعنى «بل» وحده كقوله تعالى: ﴿أَمْ أَنَا خَيْرٌ مِنْ هَذَا الَّذِي هُوَ مَهِينٌ﴾ إذ لا معنى للاستفهام هنا، وكذا إذا جاءت بعدها أداة الاستفهام كقوله تعالى: ﴿أَمْ كُلٌّ لِّشَرِّ الْمَلَكُوتِ وَالْثَوْرِ﴾ وانظر المغني ٦٦.
- (١٢) (٩) الأصل: يكون.

ويجوزُ حذفُ أحدهما في الخبر، نحو «إنَّها لإِبِلٌ أَمْ شَاءُ»، إذ لَا لِبْسَ حيثنَّذ<sup>(١)</sup>.

وأما «لا» و«بل» و«لكن» فللتعليقِ بأحدِ الأمرين معيَّناً. ف«لا» إنما تأتي بعد مُوجبٍ أو أمرٍ، نحو: جاءني زيدٌ، أو اضْرَبْ زيدا لا عمراً<sup>(٢)</sup>. ولا تُعْطَفُ إِلَّا مفرداً أو مضارعاً، نحو «أقومُ لا أقعدُ»<sup>(٣)</sup>.

ولا تكرر إلا مع الواو كـ «جاء زيد لا عمرو ولا بكر». وهي حيثنَّذ لتأكيد النفي لا العطف<sup>(٤)</sup>.

و«بل» نقيضةٌ «لا»، إذ تُثَبِّتُ<sup>(٥)</sup> ما انتفى قبلها<sup>(٦)</sup>، لكن مع الخبر الموجبِ أو الأمرِ تُثَبِّتُ الحكمَ للآخِقةِ ولا تنفيه عن سابقِها، بل/مسكوتٌ عنه، نحو «جاءني، أو اضْرَبْ زيدا بل عمراً»<sup>(٧)</sup>.

ومع النفي والنهي<sup>(٨)</sup> يُحْتَمَلُ إثباتُهُ لِلآخِقةِ<sup>(٩)</sup> ونفيه عنه، نحو «ما تُضْرَبُ، أو

(١) انظر الرضي ٣٧٤/٢.

(٢) انظر شرح الرضي ٣٧٨/٢، وشرح الفريد ٤٦٩.

(٣) عطف المضارع على المضارع كما مثل به قليل. والذي جوزه مضارعة للاسم، فكأنه قال: أنا قائم لا قاعد. ولهذا نص كثير من النحويين على الاسم دون المضارع في العطف بـ«لا».

انظر الرضي ٣٧٨/٢، شرح الفريد ٤٧٠، الهمع ١٣٧/٢، جواهر الأدب للأريلي ١٤٦.

(٤) انظر الرضي ٣٧٨/٢.

(٥) الأصل: أثبتت.

(٦) ت، ن: (إذ تثبت الحكم لما بعدها). وهو تفصيل ضروري لكنه سيذكره بعد قليل. وانظر التسهيل ١٧٧، الرضي ٣٧٨/٢، شرح الفريد ٤٧٠.

(٧) في المغني ١٥٢: (ثم إن تقدمها أمر أو إيجاب كـ «اضرب زيدا بل عمراً» و«قام زيد بل عمرو» فهي تجعل ما قبلها كالمسكوت عنه، فلا يحكم عليه بشيء، وإثبات الحكم لما بعدها).

وانظر الرضي ٣٧٨/٢، وشرح الفريد ٤٧١.

(٨) ن: ومع النهي.

(٩) ش، ت، م: إثبات الآخِقة.



لا تَضْرِبْ زَيْدًا بِلِ عَمْرَأَ<sup>(١)</sup>.

ولا تأتي/ بعد الاستفهام، إذ هي إِنْدَاؤُكِ الْغَلَطُ، ولا غَلَطَ فيه<sup>(٢)</sup>، إِلَّا حَيْثُ يُعْطَفُ جُمْلَةً<sup>(٣)</sup> فيجوزُ كقولك «أَعْنَدُكَ عَمْرُو بْنُ أَعْنَدُكَ زَيْدٌ؟»، وقوله - تعالى - «أَتَأْتُونَ الذِّكْرَانَ»<sup>(٤)</sup> إلى قوله: «بَلْ أَنْتُمْ قَوْمٌ عَادُونَ»<sup>(٥)</sup>.

فروع:

كثر: وتمتنعُ في التمني والترجي والتحضيضِ والدعاءِ والعرضِ<sup>(٦)</sup>.

وقد تأتي لاتنقالي<sup>(٧)</sup> إلى كلام، لا لِقْصْدِ إِهْدَارِ الْأَوَّلِ<sup>(٨)</sup>، كقوله - تعالى - : «بَلْ هُمْ فِي شَكٍّ مِنْهَا بَلْ هُمْ مِنْهَا عَمُونَ»<sup>(٩)</sup> (١٠).

والكن: تقدّم معناها<sup>(١١)</sup>. وحكمها عطفُ المفردِ والجُمْلَةِ في الكلامِ

(١) مذهب الجمهور أن ما بعد (بل) في النفي والنهي مثبت وعند المبرد هو منفي، لأن الغلط عنده في الاسم المعطوف عليه فقط، فيبقى الفعل المنفي مسنداً إلى الثاني. ف(بل) عنده ناقلة حكم النفي والنهي لما بعدها. ورد ما ذهب إليه هنا ابن مالك والرضي وغيرهما بمخالفته لاستعمال العرب.

انظر شرح الكافية لابن مالك ٣/ ١٢٣٤، المغني ١٥٢، شرح الفريد ٤٧١، الهمع ٢/ ١٣٦، الرضي ٣٧٩/٢.

(٢) (فيه): ساقطة من ش. وانظر الرضي ٣٧٩/٢.

(٣) ت: يعطف بجُمْلَةٍ.

(٤) سورة الشعراء، الآية: ١٦٥.

(٥) سورة الشعراء، الآية: ١٦٦.

(٦) قال الرضي ٣٧٩/٢: (والأولى أن يجوز استعمالها بعد ما يستفاد منه معنى الأمر والنهي كالتحضيض والعرض).

(٧) ش، م، ن: للانتقال.

(٨) أي: للانتقال من جملة إلى جملة أخرى أهم من الأولى. وانظر الرضي ٣٧٩/٢.

(٩) في غير نسخة د: (منها في شك).

(١٠) سورة النمل، الآية: ٦٦.

(١١) وهو الاستدراك. انظر ص ٣٧٢.

الخَبَرِي غالباً<sup>(١)</sup>. وإذا دخلت عليها<sup>(٢)</sup> الواو كان العطف بالواو، و«لكن» لمجرد الاستدراك<sup>(٣)</sup>.

م: ومع عدم الواو عاطفة<sup>(٤)</sup>. يو: بل مخففة<sup>(٥)</sup>. لي: في المفرد عاطفة، وفي الجملة مخففة<sup>(٦)</sup>.

(١) (غالباً) ساقطة من د.

(٢) (عليها) ساقطة من د.

(٣) في المسألة عدة مذاهب:

الأول: أنها لا تكون عاطفة إلا إذا تجردت عن الواو. وهو مذهب أبي علي الفارسي وأكثر النحويين.

الثاني: أنها عاطفة لكن لا تستعمل إلا مع الواو. وهو ظاهر كلام سيبويه في الكتاب ونسبه بعضهم إليه، ولم يمثل لها في الكتاب إلا بعد واو.

الثالث: أنها عاطفة، والواو زائدة غير لازمة. وهو مذهب ابن كيسان.

الرابع: أنها ليست عاطفة، والعاطف الواو. وهو مذهب يونس، وعليه المصنف هنا.

وقد علق أستاذنا الدكتور محمد إبراهيم البنا على تعدد المذاهب في «لكن» في كتابه (ابن كيسان النحوي) ص ١٧١ فقال: (إنها من غير شك دليل ليونس، ذلك أنه لم يحك لنا أحد من المتقدمين نحو: ما قام زيد لكن عمرو. وقد تتبع الأستاذ عظمة ذلك في الكتاب العزيز وقال: (و«لكن» الخفيفة العاطفة للمفرد على مفرد لا تكون إلا بعد نفي، ولم تقع في القرآن) فلو كان سمع العطف بهما لما تعددت المذاهب. وإن إجازة ابن كيسان والفارسي للعطف بها لا يعد تعدياً على اللغة، بل هو من قبيل التيسير على الناطقين، فلعله كان شائعاً في ذلك الحين. فأجازه ابن كيسان بالقياس على «بل» وتبعه في ذلك الفارسي).

انظر الكتاب ١/ ٤٣٥، شرح الفريد ٤٧٣، الارتشاف ٨٦٦ - ٨٦٧، دراسات لأسلوب القرآن الكريم ٢/ ٥٨٣، المغني ٣٨٦.

(٤) انظر المفصل وشرحه لابن يعيش ٨/ ١٠٤ - ١٠٥.

(٥) قال ابن مالك في شرح الكافية ٣/ ١٢٣١: (وذكر بعض الأئمة أن يونس لا يرى «لكن» عاطفة. وكأنه لم يعدها من حروف العطف، لعدم استعمالها غير مسبوقة بواو. ولم يمثل سيبويه للعطف بها إلا بعد واو، قال: «ما مررت بصالح ولكن طالع»).

ووافقه في التسهيل ١٧٤، وشرحه ٢/ ١٩٣.

وقال الرضي ٢/ ٣٧٩: (وذهب يونس إلى أنها في جميع مواقعها مخففة من الثقيلة وليست بحرف عطف، وليها مفرد أو جملة، وذلك لجواز دخول الواو عليها). وانظر المغني ٣٨٦.

(٦) ورجح مذهبه هذا الرضي في شرح الكافية ٢/ ٣٨٠.

واعلم أنه يجوز كونُ المعطوف وسابقه مفردَيْنِ وجملتينِ فعليتينِ أو اسميتينِ أو مختلفتينِ. وفائدتهُ في المفردَيْنِ<sup>(١)</sup> التشريكُ في الحكمِ، وفي الجملتينِ اجتماعُ مضمونيهما.

### حروف الإيجاب

ومنها حروفُ الإيجابِ: «نَعَمْ» و«بَلَى» و«إِي» و«أَجَلٌ» و«جَيْرٌ» و«إِنْ»<sup>(٢)</sup>.  
ف«نعم» مقررّةٌ لما سبقها من نفي أو إثبات<sup>(٣)</sup>، ومن ثمَّ قالَ (كثر)، لو أجابَ الذينَ قيلَ لَهُمْ: ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ﴾<sup>(٤)</sup> بـ«نعم» لكانَ كُفْرًا<sup>(٥)</sup>.  
وقيل: بل تختصُّ بالإنشائية<sup>(٦)</sup>. وقيل: بل قد تَجيءُ بمعنى «بَلَى» في النفي فقط<sup>(٧)</sup>.

(١) د: (وفائدته مع حروف الجمع في المفردين).

(٢) ت: وإن وجير.

(٣) مثال النفي (نعم) في جواب: ما قام زيد، أي: نعم ما قام. والإثبات (نعم) في جواب قام زيد، أي: نعم قام.

فنعم توجب لما استفهم عنه بعينه من غير تصرف فيه، إذ هي لتقريره وتحقيق مضمونه دون تغيير.

انظر شرح الرضي ٣٨١/٢، وشرح الفريد ٤٨٦.

(٤) سورة الأعراف، الآية: ١٧٢.

(٥) هذا قول ابن عباس رضي الله عنه.

انظر شرح الرضي ٣٨٢/٢، المغني ٤٥٢، شرح المقدمة لابن بابشاذ ٢٦٤/١.

(٦) لم يقل بذلك أحد فيما أعلم. فهي تأتي بعد الخبر مثبتاً أو منفيّاً وبعد الاستفهام.

انظر الرضي ٣٨١/٢ - ٣٨٢، المغني ٤٥١ - ٤٥٢، شرح الفريد ٤٨٥ - ٤٨٦.

(٧) فيجوز على هذا المذهب أن يجاب مثل قوله تعالى: ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ﴾ بنعم، لأن الهمزة للإنكار دخلت على النفي فأفادت الإيجاب.

قال الرضي: (فالذي قال ابن عباس رضي الله عنهما مبني على كون (نعم) تقريراً لما بعد الهمزة. والذي جوزه هذا القائل مبني على كونه تقريراً للدلول الهمزة مع حرف النفي، فلا يتناقض القولان).

وقال ابن هشام: (ويجوز عند أمن اللبس أن يجاب بما يجاب به الإيجاب رعيّاً لمعناه، ألا ترى أنه لا يجوز بعده دخول «أحد» ولا الاستثناء المفرغ، لا يقال: ليس أحد في الدار؟ ولا: =

وجاء فيها فتحُ النونِ والعينِ وكسرُهُما، وكسرُ العينِ وسكونُها مع فتحِ النونِ<sup>(١)</sup>.

و«بلى» مختصةٌ بإيجابِ النفي، كالأية<sup>(٢)</sup>.

و(إي) إثباتٌ بعد الاستفهام. ويلزمُها القسمُ محذوفاً فَعْلُهُ، نحو «إي والله»، فيمتنعُ «إي أقسمُ بالله»<sup>(٣)</sup>.

لك: هي بمعنى «نعم»، فلا تختصُ استيفهَماً<sup>(٤)</sup>.

و«أجل» و«جبر» و«إن» تصديقٌ للمُخْبِرِ بأيِّ خبرٍ<sup>(٥)</sup>. وأجاز الجوهريُّ إجابةَ الاستفهامِ بـ«أجل»<sup>(٦)</sup>. وشواهدُها قوله:

= أليس في الدار إلا زيد؟ وعلى ذلك قول الأنصار رضي الله عنهم للنبي ﷺ - وقد قال لهم: أَلَسْتُمْ ترونَ لهم ذلك: نعم، وقول جحدر:

أليس الليلُ يجمعُ أمَّ عمروٍ وإِنَّا فذاكِ بنا تَدَانِي  
نعم وأرى الهلالَ كما تراه ويعلوها السَّهْأُ كما علاني  
شرح الرضي ٣٨٢/٢، المغني ٤٥٣.

(١) كسر العين لغة كنانة، وذكر الكسائي أن أشياخ قريش يتكلمون بها مكسورة وقرأ بها. ولم أجد من ذكر فيها سكون العين. والمصنف لم يذكر فيها لغة أخرى وهي (نعم) بالحاء، وبها قرأ ابن مسعود.

انظر الرضي ٣٨٢/٢، المغني ٤٥١، التسهيل ٢٤٣، شرح الفريد ٤٨٦، شرح ابن يعيش ١٢٥/٨.

(٢) أي كقوله تعالى: «أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَى».

(٣) انظر الرضي ٣٨٣/٢.

(٤) قال ابن مالك في التسهيل ٢٤٤ - ٢٤٥: (من حروف الجواب «نعم» وهي لتصديق مخبر، أو إعلام مستخبر، أو وعد طالب. و«إي» بمعناها مختصة بالقسم). ورده الرضي. ووافق ابن مالك من شراح الألفية المرادي وابن هشام والسيوطي.

انظر شرح الرضي ٣٨٣/٢، شرح الجامي ٧٨٢، المغني ١٠٥، الهمع ٧١/٢، الجني الداني ٢٣٤، شرح الفريد ٤٨٦.

(٥) سواء كان مثبتاً أو منفياً. انظر الرضي ٣٨٣/٢ وشرح الفريد ٤٨٧.

(٦) الجوهري إنما نقل في ذلك قول الأخفش. قال في مادة (أجل): (وقولهم: أجل، إنما هو جواب مثل نعم. قال: الأخفش: إلا أنه أحسن من نعم في التصديق، ونعم أحسن منه =

٢٣١ - كُنْ مِنْ مُدْبِرِكَ الْحَكِيمِ مَ عَلَا وَجَلٌ<sup>(١)</sup> - عَلَى وَجَلٍ  
وَأَرْضُ الْقَضَاءِ فَإِنَّهُ حُكْمٌ «أجل» وله أجل  
و«جير» مبني على الكسر، يأتي في القسم، نحو «جَيْرٍ لِأَفْعَلٍ»، أي: نعم  
والله لِأَفْعَلٍ<sup>(٢)</sup>. ويأتي في غيره، كقوله:  
٢٣٢ - وَقُلْنَ عَلَى الْفِرْدَوْسِ أَوَّلَ مَشْرَبٍ أَجَلُ جَيْرٍ إِنْ كَانَتْ أَبْيَحَثَ دَعَائِرُهُ

= في الاستفهام. فإذا قال: أنت سوف تذهب، قلت: أجل، وكان أحسن من «نعم». وإذا  
قال: أنتذهب؟ قلت: نعم، وكان أحسن من «أجل». وقال الرضي ٣٨٣/٢: (وحكى الجوهري عن الأخفش أن «نعم» أحسن من «أجل» في  
الاستفهام، و«أجل» أحسن من «نعم» في الخبر. فجوز مجيئها على ما ترى في الاستفهام  
أيضاً).

٢٣١ - البيتان من مجزوءه الكامل. ولم أقف عليهما في أي من المصادر.

وفي هامش نسخة ت:

قوله: (حكم أجل) أراد عليه السلام أن «أجل» بمعنى «نعم». وقد تحتل أفعال تفضيل  
صفة لحكم، أي: جليل، فلا شاهد.

(١) (علا وجل) ساقطة من ن.

(٢) في الصحاح مادة (جير): (قولهم: جير لأتيناك - بكسر الراء - يمين للعرب. ومعناها:  
حقاً). وانظر شرح الفريد ٤٨٧.

٢٣٢ - الطويل، نسب لطيفيل بن عوف الغنوي (ديوانه ١٠)، كما نسب لمضر بن ربي  
الأسدي. وذكر البغدادي أن الذي في شعر مضر كما رواه الأصمعي هو:

وَقُلْنَ أَلَا الْفِرْدَوْسُ أَوَّلُ مَحْضَرٍ مِنْ الْحَيِّ إِنْ كَانَتْ أَبْيَحَثَ دَعَائِرُهُ

وليس فيها شاهد، وإنما الشاهد في قول طيفيل:

وَقُلْنَ أَلَا الْبَرْدِيُّ أَوَّلَ مَشْرَبٍ أَجَلُ جَيْرٍ إِنْ كَانَتْ رِوَاءُ أَسَافِلُهُ .

وقال: قد رأيت البيت الشاهد في قصيدة قافية من شعر كعب بن زهير الصحابي، وهو:

وَقُلْنَ أَلَا الْبَرْدِيُّ أَوَّلَ مَشْرَبٍ أَجَلُ جَيْرٍ إِنْ كَانَتْ سَقَّةُ بَوَائِقُهُ

الفردوس: روضة باليمامة. الدعائر: جمع دعثور، وهو الحوض المثلث.

والمعنى: قالت النساء: أول استراحة لنا عند الفردوس، فأجابهن الشاعر:

أجل إن كانت مياهه مباحة لكل عابر.

والشاهد عند المصنف مجيء (جير) في غير القسم وعليه ذكره الرضي وشرحه البغدادي  
في الخزانة. ويورده النحاة شاهداً على أن (جير) تأكيد لأجل. وهو من تأكيد الحرف =

هر: «جَيْرٍ» اسمُ فعلٍ، لَيَتَوَيْنَ فِي قَوْلِهِ:

٢٣٣ - وَقَائِلَةُ آسَيْتَ فَقُلْتُ جَيْرٍ أَسِيَّ إِنَّهُ مِنْ ذَاكَ إِنَّهُ  
وشاهد «إِنَّ» قَوْلُ ابْنِ الزُّبَيْرِ لِفُضَالَةَ بْنِ شَرِيكٍ حِينَ قَالَ: «لَعَنَ اللَّهُ نَاقَةَ  
حَمَلْتَنِي إِلَيْكَ»: «إِنَّ وَرَاكِبَهَا»<sup>(١)</sup> أَي: نَعَمْ وَرَاكِبَهَا.

=بمرادفه. قال ابن مالك: (وهو أحسن من توكيده بلفظه). فمعنى «أجل جير»: نعم  
نعم. وهي عند الجوهري بمعنى حقاً. مجالس العلماء للزجاجي ٢٢، المعني ١٦٢،  
السيوطي ١٢٥، الإيضاح لابن الحاجب ٢/٢٢٣، شرح الكافية لابن مالك ٣/١١٨٦،  
شرح ابن عيسى ٨/١٢٢، الخزائن ١٠/١٠٣، المعني ٤/٩٨، الهمع ٢/٤٤.  
٢٣٣ - الوافر، نسب لذي الرمة، وليس في ديوانه.

أسيت: فعل ماضي من الأسى وهو الحزن. و(أسى) فعيل منه، وهو خبر مبتدأ محذوف  
والتقدير: أنا أسى. أي: حزين. وقوله: (إنه) هو كذلك في شرح الرضي فقط، وفي  
سائر المصادر: إني. وقوله: (من ذاك إنه)، أي: إني مخلوق من ذلك الحزن. كذا  
فسره الشريف الجرجاني في حاشيته على الرضي. وفسره غيره بأن (من) للتعليل، و(ذاك)  
إشارة إلى ما لقي بنو أسد بالغربات في قوله في أول القصيدة:

ألا يا طال بالغربات ليلى وما يلقى بنو أسد بهيئة  
والشاهد للجرجاني في تنوين (جير) فهو اسم فعل عنده بمعنى أعترف. قال الرضي: (ولا  
يتعذر ما ارتكبه في جميع حروف التصديق).

وجه ابن مالك البيت بأنه ضرورة، أو أن الشاعر أراد توكيد «جير» به «أن» التي بمعنى  
(نعم) فحذف همزتها وخفف، أو أن يكون شبه آخر الصدر بآخر البيت فنونه تنوين الترتم،  
وتنوين الترتم لا يختص بالأسماء، بل يلحق الفعل والحرف. وذكر ابن هشام هذين  
التوجيهين فيه أيضاً.

المعني ١٦٣، السيوطي ١٢٥، شرح الكافية لابن مالك ٢/٨٨٥، الرضي ٢/٣٤١،  
الخزائن ١٠/١١١، همع الهوامع ٢/٤٤، الدرر ٢/٥٢، ٨٩.

(١) وذلك أن فضالة قال لابن الزبير رضي الله عنه: إِنَّ نَاقَتِي قَدْ نَقَبَتْ خُفُّهَا فَاخْجَلْنِي. فقال له  
عبد الله: ازْقَعَهَا بِجَلْدٍ، وَاخْصُفْهَا بِهَلْبٍ، وَبِزٍ بِهَا التَّرْدِينَ. فقال فضالة: إِنَّمَا أَتَيْتُكَ  
مُسْتَحْجِلاً لَا مُسْتَوْصِفاً، لَعَنَ اللَّهُ نَاقَةَ حَمَلْتَنِي إِلَيْكَ. فقال ابن الزبير: إِنَّ وَرَاكِبَهَا. اللسان.  
(أنن). وذكر أبو الفرج الأصفهاني في الأغاني ١٢/٦٥ (ط دار الثقافة) عن المدائني أن  
هذه القصة قد جرت لعبد الله بن فضالة بن شريك مع ابن الزبير. وفي ١٢/٦٩ - ٧٠ عن  
أبي حبيب أنها لفضالة لا لابنه. وفي البيان والتبيين ٢/٢٧٩: (وقال الأسدي لعبد الله بن=

فَأَمَّا قَوْلُهُ:

٢٣٤ - بَكَرَ الْعَوَازِلُ فِي الصُّبَا ح يَلْمُنَنِي وَالْوُمُهُنَّ  
وَيَقْلُنَ شَيْبَ قَدْ عَلَا لَكَ وَقَدْ كَبِرْتَ فَقُلْتَ إِنَّهُ

فيحتمل هذه والمؤكدة حذف خبرها، بخلاف قوله:

٢٣٥ - يَا عُمَرَ الْخَيْرِ جُزِيَتْ الْجَنَّةُ  
أَكْسُ بُنَيَاتِي وَأُمَّهُنَّ/

=الزبير...). وغالب الظن أن المراد بالأسدي فضالة لا ابنه، ويؤيد هذا أن لفضالة قصائد  
في هجاء ابن الزبير.

وانظر العقد الفريد ٤/٤٠، وشرح الرضي ٢/٣٨٣، وشرح ابن يعيش ٢/١٠٣، والمغني  
٥٧، والمساعد ١/٣٢٦، وشرح المقدمة المحسنة ١/٢٦٥.

٢٣٤ - من مجزوء الكامل، وهما لعبيد الله بن قيس الرقيات (ديوانه ٦٦). ورواية الأولى فيه:  
بَكَرْتَ عَلَى عَوَازِلِي يَلْمُنَنِي وَالْوُمُهُنَّ  
وبها ذكره ابن الشجري والجوهري.

وقوله: (في الصباح) هو في جميع المصادر (الصباح)، وهو الشرب صباحاً وأصل (بكر):  
جاء بكراً، ثم استعمل في كل وقت. وقوله: يلمني والومهن، أي: ألومهن على لومهن  
لي.

والشاهد: أن قوله (إنه) يحتمل أن تكون (إن) فيه بمعنى (نعم) - وعليه استشهد به سيبويه  
- والهاء فيه للسكت. وهو شاهد على لحوق هاء اسكت محافظة على الحركة، لثلاث  
يذهب بها الوقف، فيجتمع ساكتان.

ويحتمل أن تكون (إن) فيه المؤكدة الناصبة للاسم والرافعة للخبر، وقد حذف خبرها.  
وعليه فالهاء، كما ذكر ابن هشام ليست للسكت، بل هي ضمير منصوب بـ«إن» اسماً لها،  
وتقدير الكلام: إنه كذلك.

كتاب سيبويه ١٥١/٣، البيان والتبيين ٢/٢٧٩، ابن الشجري ١/٣٢٢، الحجة في  
القراءات السبع لابن خالويه ٢١٨، المفصل ٣٠٠، شرح ابن يعيش ٨/٦٨، ٧٨، ١٢٥،  
اللسان (أن)، جهرة اللغة (أن)، الإيضاح لابن الحاجب ٢/١٩٤، ٢٢٢، الأصول ٢/  
٤٠٦، سمط اللآلئ ٩/٩٣٩.

٢٣٥ - الرجز، لأعرابي يقوله لعمر بن الخطاب رضي الله عنه. والأبيات أوردها السبكي في  
طبقات الشافعية ١/٢٦٤، ومعيد النعم ١٩ (ط) جماعة الأزهر للنشر والتأليف). =

## وَأَجْعَلْ جَوَابِي مِنْكَ إِنَّهُ إِنَّهُ

فَيَتَعَيَّنُ لِهَذَا. وعليها حُجِّلَ قوله - تعالى -: ﴿إِنْ هَذَا إِلَّا لَسْجَرٌ﴾<sup>(١)</sup> أي: نعم هذان ساحران، ودخلت اللام على الخبر مراعاةً للفظ «إن».

= والشاهد: أنه يتعين كون (إن) فيه حرف جواب بمعنى «نعم» لقوله: واجعل جوابي منك إنه إنه: أي أن تقول: إنه إنه.

ولم يستشهد أحد من النحاة فيما أعلم بالبيت الشاهد سوى المصنف.

واستشهد ابن يعيش بالأول على إضافة (عمر) وهو علم إلى الخير.

وذكر ابن جني في الخصائص بيتاً معدوداً من هذه الأبيات، وهو قوله بعدها:

أو يا أبا حفص لأمضيته

واستشهد به على الاعتراض بالنداء بين (أو) والفعل.

انظر الخصائص ٧٣/٢، شرح ابن يعيش ٤٤/١.

(١) ﴿قَالُوا إِنَّ هَذَا لَسْجَرٌ﴾ [طه: ٦٣].

قرأ نافع، وابن عامر، وأبو بكر، وحزمة، والكسائي، وأبو جعفر، ويعقوب، وخلف بتشديد النون من (إن)، و(هذان) بالالف وتخفيف النون. وفيها أوجه:

أحدها كون (إن) بمعنى (نعم)، و(هذان) مبتدأ خبره لساحران.

الثاني كون (إن) عاملة، واسمها ضمير الشأن محذوف، والجملة الاسمية خبرها.

الثالث كون (إن) عاملة، و(هذان) اسمها على لغة من أجرى المثني بالالف دائماً.

وقرأ ابن كثير وحفص بتخفيف (إن) لكن الأول قرأ (هذان) بتشديد النون، والثاني بتخفيفها. وهاتان القراءتان أوضح القراءات معنى ولفظاً وخطأً على أن (إن) خففة من الثقيلة أهملت، و(هذان) مبتدأ، و(لساحران) خبره واللام فارقة.

وقرأ أبو عمرو (إن) بتشديد النون، و(هذين) بالياء مع تخفيف النون، ووافقه اليزيدي والمطوعي. وهي واضحة من حيث الإعراب والمعنى، لكن استشكلت من حيث الخط المصنف.

انظر الإقناع ٦٩٩/٢، النشر ١٨٢/٣ - ١٨٣، الإتحاف ٣٠٤، إرشاد المبتدي ٤٣٤،

البحر المحيط ٢٥٥/٦، التيسير ١٥١، الغاية ٢٠٧، السبعة ٤١٩، المذهب ٢٠/٢،

إعراب القرآن ٣٤٢/٢، معاني الفراء ١٨٣/٢، شرح الكافية لابن مالك ١٨٨/١، وجاء

في هامش ت: (والذي عليه إمام الفرقة الناجية الإمام زيد بن علي في تفسير غريب القرآن

أنها لغة بني الحارث يعربون المثني في جميع أحواله بالالف فيقولون: جاء أخواك، ورأيت

أخواك، ومررت بأخواك. قال الشاعر: فزودته ما بين أذناه طعنة... البيت).



## حروف التحضيض

ومنها حروف التحضيض: «هَلَا» و «وَالَا» و «لَوْلَا» و «لَوْمَا» للتحضيض في المستقبل والتوبيخ في الماضي<sup>(١)</sup>. يجب تصدُّرها كاستفهام. و لا «لَوْلَا» معنى آخر قد مر<sup>(٢)</sup>.

وقد تخفف «الَا» كقوله:

٢٣٦ - أَلَا رجلاً جزأه الله خيراً

(١) أي: إذا وليهن الفعل المستقبل كن تخفيضاً، وإذا وليهن الماضي كن توبيخاً.

شرح المقدمة المحسبة ٢٦٦/١.

(٢) في ص ٤٨٢.

٢٣٦ - الوافر، عجزه:

بدلُ على مُحْصَلَةٌ تَبِيْثُ

والمحصلة - بكسر الصاد - هي التي تستخرج الذهب من المعدن، أو تحصل الذهب وتميزه من غيره. ويروى بفتح الصاد، فقليل: هي البغي، لقوله بعد ذلك:

ترجل لُمُتْسِي وَتُقْمُ بَيْتِي وَأَعْطِيهَا الْإِنَاؤَةَ إِنْ رَضِيْتُ  
وقال الأخفش: هي موضع يُحْصَلُ الناس، أي: يجمعهم. ويروى: بيت، أي: تجعل لي بيتاً، أي امرأة بنكاح. واختار البغدادي أنه بفتح الصاد، وأراد امرأة يتزوجها بمتعة. والشاهد: تخفيف (الَا) التي للتحضيض.

وذكره سيويه شاهداً على نصب (رجل) وتنوينه لأنه حمله على إضمار فعل، وألا حرف تحضيض والتقدير: أَلَا تُرَوِّئَنِي رجلاً. ولو كانت للتنني لنصب ما بعدها بغير تنوين في مذهب الخليل وسيويه. وهو عند يونس منصوب بالتنني، وتَوْنٌ للضرورة.

وذكره ابن هشام شاهداً على أن (الَا) مختصة بالفعلية. وذكر توجيه الخليل الذي ذكره سيويه وتوجيها آخر هو أنه نصب بفعل محذوف على شريطة التفسير، أي: أَلَا جَزَى الله رجلاً جزأه خيراً. ف (الَا) فيه للتنبيه.

ويروى (الَا رجل) - بالجر - ففيه شاهد عند ابن مالك، وابن هشام وغيرهما على حذف الجار مع بقاء عمله. والتقدير: أَلَا من رجل.

سيويه: ٣٠٨/٢، النوادر ٥٦، المغني ٩٧، ٣٣٦، ٧٨٣، شرح الكافية لابن مالك ١/ ٥٣٣، الخزائن ٥١/٣، شرح ابن عصفور ٢/ ٢٨٠، العيني ٢/ ٢٦٦، ٣/ ٣٥٢، مقاييس اللغة ٦٨/٢، صحاح الجوهري (حصل)، الأشموني ١٦/٢.

ل: أي: ألا تُروني<sup>(١)</sup>.

وتلزم الفعل، لاقتضائها معناه (إنما)<sup>(٢)</sup> لفظاً نحو ﴿لَوْلَا أَرْسَلْتَ إِلَيْنَا رَسُولًا﴾<sup>(٣)</sup> أو تقديرأ كقوله:

٢٣٧ - تَعْدُونَ عَقْرَ النَّبِيِّ أَفْضَلَ مَجْدِكُمْ بَنِي ضَوْطَرَى لَوْلَا الْكَمِيُّ الْمُقْنَعَا

(١) د: (تروني). وهي كذلك في بعض نسخ كتاب سيبويه.

قال في الكتاب ٣٠٨/٢: (وسألت الخليل رحمه الله عن قوله:

ألا رجبل جزاء الله خيراً يدل على محصلة تبيت  
فزع أنه ليس على التمني، ولكنه بمنزلة قول الرجل: فهلا خيراً من ذلك، كأنه قال: ألا  
تروني رجلاً جزاء الله خيراً.

(٢) (أما) ساقطة من ش، ن.

(٣) سورة طه، الآية: ١٣٤.

٢٣٧ - الطويل، لجرير (ديوانه ٩٠٧ تحقيق نعمان محمد أمين طه. ط دار المعارف ١٩٦٩م) ونسبه  
في الخزانة للأشهب بن رميلة. وقال السيوطي: ورأيت في تفسير ابن المنذر نسبة هذا البيت  
إلى الأشهب بن رميلة، وانظر في ترجمة الأشهب المؤلف ٣٨ الأغاني ١٣٥/٨.  
وروايته في الديوان: (هلا الكمي المقنعا).

النيب: النوق المسنة. ضوطرى: الرجل الضخم اللثيم الأحمق الذي لا غناء فيه. العقر:  
ضرب قوائم الناقة بالسيف. الكمي: الشجاع المتكفي في سلاحه، أو الجريء المقدام.  
المقنع: لا بس القناع، وهو البيضة والمغفر.

والمعنى: ليس الفخر بعقر النوق، ولكن بقتل الأبطال.

والشاهد: دخول (لولا) على الفعل تقديرأ، أي: لولا تعدون الكمي المقنعا، كذا قدره  
النحاة وقدره ابن هشام في المعنى: لولا عددتهم، لأنه لم يرد حضهم على أن يعدوا في  
المستقبل، بل المراد توبيخهم على ترك عده في الماضي. وإنما قال: تعدون، على  
حكاية الحال.

الكامل ١٥٨، الجمل ٢٤٥، الخصائص ٤٥/٢، ابن الشجري ٧٩/١، ٣٣٤، التبصرة  
١/٣٣٤، شرح السيرافي ١/٢٥٠، النقائض ٨٣٣، المفصل ٣١٦، شرح ابن يعيش ٢/٣٨،  
١٠٢، ١٤٤/٨، ١٤٥، الرضي ٣٨٧/٢، الخزانة ٥٥/٣، المغني ٣٦١،  
السيوطي ٢٢٩، مجاز القرآن ٥٢/١، ١٩١، ٣٤٦، الصاحبي ١٣٥، إيضاح الفارسي  
٢٩، إيضاح ابن الحاجب ٢/٢٣٥، المقتصد ٢١٨/١، شرح الكافية لابن مالك ٣/١٦٥٤،  
شرح المرزوقي ٣/١٢٢١.

أي: لولا تَعْدُونَ<sup>(١)</sup>.

وقد جاءت بعدها اسمية تقتضي الفعلية كقوله:

٢٣٨ - يقولون ليلى أرسلت بشفاعتي<sup>(٢)</sup> إليّ فهلاً نفس ليلى شفيغها

أي: فهلاً شَفَعْتُ، دلّ عليه «شفيغها»، لكونه اسم فاعل<sup>(٣)</sup>، كما ساع عطف الفعل<sup>(٤)</sup> عليه في قوله - تعالى -: ﴿لَئِنْ أَلْمَصَّيْقِينَ وَالْمَصْدَقَاتِ وَأَقْرَضُوا اللَّهَ﴾<sup>(٥)</sup>.

ومنها حروف المضارعة حروف «ثابتة»<sup>(٦)</sup>. وحروف الإعراب: الواو،

(١) ت: تعدون الكمي.

٢٣٨ - الطويل، نسب ابن جني للصمة القشيري وليس في ديوانه. ونسب في الحماسة البصرية والعيني للمجنون (قيس بن الملوّح)، وهو في ديوانه ١٩٥. وهو أيضاً في ديوان ابن الدمينه ٢٠٦ ولم ينسب له أحد من استشهدوا به.

وفي جميع المصادر (ونبت ليلى). ورواية المصنف (يقولون ليلى) لم يذكرها غير الرضي من النحاة.

والشاهد دخول (هلا) على الجملة الاسمية وهي قوله: نفس ليلى. وهي في تقدير الفعلية. كذا يراه المصنف. وقال ابن جني: استعمل الجملة المركبة من المبتدأ والخبر في موضع المركبة من الفعل والفاعل. وهو في نحو هذا الموضع عزيز جداً.

وفي المغني أن الجملة الاسمية وليت (هلا) شذوذاً. وفي موضع آخر منه أنه أناب الجملة الاسمية عن الجملة الفعلية كما هو رأي ابن جني المتقدم. وفي موضع آخر قدره: فهلاً كان هو، أي: الشأن ثم قال: وقيل: التقدير: فهلاً شفعت نفس ليلى، لأن الإضمار من جنس المذكور أقس، وهو رأي المصنف.

حماسة ابن تمام ٨٩/٢، شرح المرزوقي ١٢٢٠، شرح مشكلات الحماسة لابن جني ٣٤٢، شرح ابن عصفور ٤٤٣/٢، المغني ١٠٣، ٣٥٤، ٤٠٤، ٧٥٩، السيوطي ٧٩، العيني ٣/١٦، شرح الرضي ٣٨٧/٣، الخزانة ٦٠/٣، شرح الكافية لابن مالك ١٦٥٤/٣.

(٢) ش: لشفاعة.

(٣) انظر المواضع السابقة من المغني.

(٤) أي: على اسم الفاعل.

(٥) سورة الحديد، الآية: ١٨.

(٦) سمت كذلك لأن الفعل بها ضارع الاسم فأعرب كما أعرب الاسم، والمضارعة المشابهة. شرح المقدمة ٢٦٧/١.

والألف والياء<sup>(١)</sup>، وقد مرت مواقعها<sup>(٢)</sup>.

### حرف التوقع

ومنها حرف التوقع / «قَدْ»<sup>(٣)</sup>، ومعناها التحقيق، وقد يُنْضَم إليه التقريب<sup>(٤)</sup>. ومع المضارع<sup>(٥)</sup> للتقليل<sup>(٦)</sup> (كقولهم: «قَدْ يَعْثُرُ الْجَوَادُ» وقد يُرَادُّ بها التَّكْثِيرُ)<sup>(٧)</sup> كقوله<sup>(٨)</sup>:

٢٣٩ - قَدْ أَتَرَكُ الْقِرْنَ مُصْفَرّاً أَنَامِلُهُ

- (١) وكذا النون، فهي علامة الرفع في الأفعال الخمسة. إذ ثباتها فيها علامة الرفع، وسقوطها علامة النصب والجزم.
  - (٢) في الأسماء الستة والمثنى وجمع المذكر السالم.
  - (٣) تقدم ذكرها في ص ٣٣٨.
  - (٤) ما بين القوسين ساقط من الأصل.
  - (٥) د: المضارعة.
  - (٦) أي: يدل على أن مدخوله قليل الوقوع مع التحقيق. انظر شرح الفريد ٤٨٢.
  - (٧) ما بين القوسين ساقط من الأصل، ش.
  - (٨) ن: كقولهم.
- ٢٣٩ - البسيط، عجزه:

كَأَنَّ أَثْوَابَهُ مُجْبُثٌ بِفِرْصَادٍ

وقد نسبته البغدادي لعبيد بن الأبرص، وهو في ديوانه ١٨٩ (تحقيق الدكتور حسين نصار - ط مصطفى البابي الحلبي بمصر ١٩٥٧م). ونسبه سيبويه للهلذلي واسمه الشماسي كما بينه الشتيري.

القرن: الكفاء والنظير في الشجاعة. مصغراً أنامله: ميتاً. وخص الأنامل لأن الصفرة أسرع إليها.

مجت: من المج، وهو القذف والرمي، وأصله من الفم، الفرصاد: التوت. شبه الدم بحمرة عصارة التوت.

والشاهد: أن (قد) ربما تحيىء للتكثير.

واستشهد به سيبويه على أن (قد) تحيىء بمنزلة (ربما). واختلف في مراده.

فذهب ابن هشام إلى أنه أراد التكثير. ويرى الأعلام أنها لتوقع ما مضى فنقلت إلى توقع المستقبل في معنى (ربما). ونقل البغدادي عن ابن مالك أن مراد سيبويه أنها فيه للتقليل =

ولا يَفْصِلُهَا عن الفعلِ إِلَّا الْقَسَمُ نحو «قَدْ وَاللهُ فعلتُ»<sup>(١)</sup>.

وقد يُخَذَفُ فِعْلُهَا كقوله:

٢٤٠ - . . . . . لَمَّا تَزُلْ بِرِحَالِنَا وَكَأَنَّ قَدْ

### لو

ومنها بعضُ حروفِ الشرطِ. وجعلتها «إن» و «أما»، وقد مرَّ.

و «لو»، وهي شرطٌ في الماضي وإنَّ وَلَيْتَ المستقبلَ<sup>(٢)</sup> كقوله تعالى: ﴿لَوْ يُطِيعُكَ فِي كَثِيرٍ مِّنَ الْأَمْرِ لَنُرِيكَ﴾<sup>(٣)</sup>. فر: وفي المستقبل كقوله - صلى الله عليه وآله

= لا للتكثير. ورده أبو حيان بأن مراده أنها بمنزلة (ربما) في التكثير فقط، بدليل البيت الذي أنشده، لأن الإنسان لا يفتخر بما يقع منه على سبيل الندرة والقلّة، وإنما يفتخر بما يقع منه على سبيل الكثرة. وهو قول الزمخشري.

كتاب سيبويه ٤/٢٢٤، المقتضب ١/١٨١، ابن الشجري ١/٢١٢، شرح ابن يعيش ٨/٤٤٧، شرح الرضي ٢/٣٨٨، الخزانة ١١/٢٥٣، المغني ٢٣١، مع الهوامع ٤/٧٣، الدرر ٢/٨٩.

(١) شرح الجامي ٧٩٧، وشرح الفريد ٤٨٢.

٢٤٠ - الكامل، صدره:

أَيْدَ التَّرْحُلِ غَيْرَ أَنَّ رِكَابَنَا

للناطقة الذباني، من معلقته الشهيرة، (ديوانه ٤٩ تحقيق كرم البستاني - دار صادر - بيروت ١٩٥٣م).

والشاهد فيه: حذف الفعل بعد (قد) والتقدير: وكأن قد زالت.

وفيه شاهد على لحاق تنوين الترسم للحرف على رواية: وكأن قدن.

الخصائص ٢/٣٦١، ٣/١٣١، الرضي ٢/٣٨٨، الخزانة ٧/١٩٧، المغني ٢٢٧، ٤٤٨، المفصل ٣١٧، شرح ابن يعيش ٨/٥، ١١٠، ١٤٨، ١٨/٩، ٥٢، السيوطي ١٦٧، ٢٥٩، العيني ١/٨٠، ٢/٣١٤، شرح ابن عصفور ١/١١٠، ٣٠٦، الإيضاح ٢/١٤٠.

(٢) ش: في المستقبل.

(٣) سورة الحجرات، الآية: ٧.

وسلم - (١): «اطلبوا العلم ولو بالصين» (٢)، (٣).

وتلزم الفعل لفظاً أو تقديرأ كـ «إن». ومن ثم قيل: «لو أنك فعلت» - بفتح (أن) - لأنها فاعلة<sup>(٤)</sup>، وجعل خبرها فعلاً، ليكون كالعوض من الشرط المحذوف<sup>(٥)</sup>.

وقد يأتي مشتقاً، لدلالته<sup>(٦)</sup> على الفعل كقوله:

٢٤١ - ... أو لو إن النصح مقبول

(١) ما بين القوسين زيادة من ت، ن، د.

(٢) في غير د: في الصين.

(٣) الحديث ضعيف، بل أورده بعض الأئمة في الموضوعات.

انظر: الموضوعات لابن الجوزي ٢١٥/١، اللآلئ المصنوعة للسيوطي ١٩٣/١، تنزيه الشريعة المرفوعة لابن عراق ٢٥٨/١، الدرر للسيوطي (حديث رقم ٨٧) المقاصد الحسنة ٦٣، كشف الحفاء للعجلوني ١٣٨/١، جامع بيان العلم وفضله لابن عبد البر ٧/١، ميزان الاعتدال للذهبي ١٠٧/١، فيض القدير للمناوي ٥٤٢/١ تاريخ بغداد للخطيب ٣٦٤/٩.

(٤) أي: في تأويل مصدر فاعل.

(٥) يعني أن (أن) إذا وقعت بعد (لو) المحذوف شرطها فخيرها إن كان مشتقاً وجب أن يكون فعلاً، لأن الفعل المقدر لا بد له من مفسر. وعلل الرضي في شرحه ٣٩١/٢ ذلك بأن (أن) دالة على معنى التحقيق والثبوت فهي تدل على معنى (ثبت)، فالزم أن يكون خبرها فعلاً ماضياً لا اسم فاعل، ليكون كالعوض من لفظ الفعل المفسر.

(٦) أي: لدلالة المشتق على الفعل.

٢٤١ - البسيط، تمامه:

أكرم بها خلة لو أنها صدقت موعودها أو لو إن النصح مقبول  
وهو لكعب بن زهير من قصيدته الشهيرة (بانت سعاد) التي قالها في مدح أشرف  
الخلائق (ديوانه ٧).

والشاهد هو البيت السادس في القصيدة، وبعده:

لكنها خلة قد سيط من دميها فجع ووجع وإخلاف وتبديل  
فما تدوم على حال تكون بها كما تلون في أثوابها الغول  
والضمير في (أكرم بها) يعود على سعاد في أول القصيدة. والخلة، مصدر بمعنى  
الصادقة، ويطلق على الوصف، وهو الخليل والخليفة، ويستوي فيه المذكر والمؤنث.  
ونصب خلة على التمييز =

وليس بقياس<sup>(١)</sup>.

فَإِنْ كَانَ جَامِداً جَازَ، لَتَعْذِرُوهُ نَحْوُ «لَوْ أَنَّ زَيْدًا أَخَوَكَ»<sup>(٢)</sup>.

وَإِذَا وَلَّيْهَا فِغْلَانٍ مُؤَجَّبَانِ أَفَادَتْ امْتِنَاعَ اللَّاجِئِ لَامْتِنَاعِ السَّابِقِ كـ «لَوْ فَعَلْتَ فَعَلْتُ»<sup>(٣)</sup>.

وَفِي الْمُنْفِيِّنَ وَجُودُهُ لَوْجُودُهُ<sup>(٤)</sup>، مَا لَمْ تُقْصِدِ الْمُبَالَغَةَ نَحْوُ «لَوْ لَمْ يَخَفِ اللَّهُ لَمْ يَعْصِهِ»<sup>(٥)</sup>، . . . . .

= ورواية الديوان: (يا ويلها خلة). ورواية السيرة: (فيا لها خلة).

و (أو) يجوز أن تكون لأحد الوجهين، ويجوز أن تكون بمعنى الواو.

والشاهد في (لو) الثانية، فإن خبر (أن) بعدها وصف مشتق لا فعل وهو قليل، أما الأولى فإن خبر (أن) التي بعدها فعل ماضٍ مع فاعله، وهو الأصل.

ومنهم من لم يشترط مجيء الفعل في خبر (أن) الواقعة بعد (لو) وإن كان مشتقاً.

هذا ولم يستشهد بالبيت من النحاة غير الرضي والمصنف.

سيرة ابن هشام ٨٨٩، شرح (بانت سعاد) لابن هشام صاحب المغني ٢٦ - ٣٠.

شرح الرضي ٣٩١/٢، الخزانة ٣٠٨/١١.

(١) بل هو قياس عند من لا يشترط كونه فعلاً. انظر شرح الرضي ٣٩١/٢.

(٢) ومنه قوله تعالى: «وَلَوْ أَنَّمَا فِي الْأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلَنَ وَالْبَحْرُ». وانظر الرضي ٣٩١/٢.

(٣) ذهب الشلوبيين وتبعه ابن هشام والخضراوي إلى أنها لا تفيد الامتناع مطلقاً.

وانظر المغني ٣٣٧.

(٤) أي: وجود الجواب لوجود الشرط.

(٥) من قول عمر بن الخطاب في صهيب الرومي رضي الله عنهما: (نعم العبد صهيب، لو لم يخف الله لم يعصه).

وقد اشتهر هذا الخبر عن عمر رضي الله عنه وكثر الاستشهاد به من النحويين والأصوليين.

ورفعه بعضهم إلى النبي ﷺ، وليس بصحيح لأن حديث الرسول ﷺ إنما هو في سالم مولى أبي حذيفة، ولفظه غير لفظ هذا الأثر، وقد رواه أبو نعيم في الحلية بلفظ: (إن سالماً شديد الحب لله، لو كان لا يخاف الله ما عصاه).

وذكر ابن حجر العسقلاني أنه لم يقف له على أصل، وذكره ابن قتيبة في مشكل إعراب

القرآن دون إسناد. انظر المقاصد الحسنة ٤٤٩، كشف الخفاء ٤٤٦/٢، الحلية ١٥١/١ =

﴿وَلَوْ أَسْمَعَهُمْ لَتَوَلَّوْا وَهُمْ مُعْرِضُونَ﴾<sup>(١)</sup>.

فإن اختلفاً نقياً وإثباتاً أفادت امتناعاً لوجود، أو وجوداً لامتناع.

### حرف الاستقبال

ومنها السين و«سوف» لتنفيس المهلة، و«سوف» أكثر. وجاء «لَسَوْفَ»<sup>(٢)</sup> و

= ويستشهد به النحويون على أن (لو) لتقرير الجواب - وجد الشرط أو فقد، ولكنه مع فقدته أولى، ومعنى الأثر أن صهيياً قد انعدمت منه المعصية مع عدم الخوف فانعدها مع الخوف أولى. فهو يدل على تقرير عدم المعصيان على كل حال، وعلى أن انتفاء المعصية مع ثبوت الخوف أولى.

انظر المقرب ٩٠/١ شرح الكافية لابن مالك ١٦٣٠/٣، الإيضاح لابن الحاجب ٢٠٧/١، المغني ٣٣٩، ٣٤١، ٣٤٣، شرح الكافية لابن الحاجب ١٣١، العباب لنقره كار، ق ١٤٢/ب، شرح اللباب للفاي ٢٩/١، شرح الفريد ٤٨٩، الرضي ٣٩٠/٢، الهمع ٢/٦٥، التصريح ٢٥٧/٢، الأشموني ٣٦/٤.

(١) سورة الأنفال، الآية: ٢٣.

وجه الاستشهاد بها أن التولي مع عدم الاسماع أولى.

وقال ابن هشام في المغني ٣٤٣ - ٣٤٤.

(لهجت الطلبة بالسؤال عن قوله تعالى: ﴿وَلَوْ عَلَّمَ اللَّهُ فِيهِمْ خَيْرًا لَأَسْمَعَهُمْ وَلَوْ أَسْمَعَهُمْ لَتَوَلَّوْا وَهُمْ مُعْرِضُونَ﴾. وتوجيهه أن الجملتين يتركب منهما قياس، وحينئذ فيتج: لو علم الله فيهم خيراً لتولوا، وهذا مستحيل. والجواب من ثلاثة أوجه، اثنان يرجعان إلى نفي كونه قياساً، وذلك بإثبات اختلاف الوسط، أحدهما: أن التقدير لأسمعهم إسماعاً نافعاً، ولو أسمعهم، إسماعاً غير نافع لتولوا.

والثاني: أن تقدر ولو أسمعهم على تقدير عدم علم الخير فيهم.

والثالث: بتقدير كونه قياساً متحد الوسط صحيح الإنتاج، والتقدير: ولو علم الله فيهم خيراً وقتاً ما لتولوا بعد ذلك الوقت).

(٢) أي مقترنة باللام، وهي لام الابتداء، نحو قوله تعالى: ﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى﴾.

ولا يجوز دخول هذه اللام على السين وحدها نحو (إن زيداً لسيقوم) لأن سوف قد خرجت إلى شبه الأسماء بكونها على ثلاثة أحرف، فجاز أن تدخل عليها اللام، وليس كذلك السين. انظر شرح المقدمة ٢٦٨/١، والمغني ١٨٥.



«سَفَ أَفْعَلُ»<sup>(١)</sup>.

### حرفا الاستفهام

ومنها/ حرفا الاستفهام الهمزة و «هَلْ»، لهما صَدْرُ الكلام، إِذْ وُضِعَا لِقِسْمِ منه، وتلزمانِ الجُمْلَ لذلك<sup>(٢)</sup> وَيَقْدُرُ فِي نحو «مَنْ عِنْدَكَ؟»: «أَزِيدُ؟» ونحوه. وتقول: «أَزِيدُ قَائِمٌ؟» و «أَقَامَ زَيْدٌ؟»، وكذلك «هَلْ»<sup>(٣)</sup>.

والهمزة أَعْمُ تَصْرُفًا، إِذْ تَدْخُلُ عَلَى الواوِ، والفاءِ، و «ثُمَّ»، نحو: أَوْ مَنْ<sup>(٤)</sup>، أَقَمَنْ<sup>(٥)</sup>، أَثُمَّ<sup>(٦)</sup>.

ح: وتأتي للإِنكَارِ دون «هَلْ»<sup>(٧)</sup>. ويصح «أَزِيدَ قَائِمٌ؟» لا «هَلْ زَيْدٌ قَائِمٌ»<sup>(٨)</sup>. ويجوز حذف الهمزة لا «هَلْ»، كقوله:

(١) يحذف الوسط. وجاء فيها أيضاً (سو) يحذف الأخير (سي) بحذفه وقلب الوسط ياء. انظر المغني ١٨٥، وشرح ابن يعيش ١٤٨/٨.

(٢) انظر شرح الرضي ٨٨/٢، شرح المقدمة المحسبة ٢٦٩/١، شرح الفريد ٤٨٣.

(٣) الهمزة تدخل على الاسم والفعل، وكذلك هل نحو (هل زيد قائم؟) و(هل قام زيد؟) إلا أن الهمزة تدخل على كل اسمية، سواء كان الخبر فيها اسماً أو فعلاً، بخلاف (هل) فإنها لا تدخل على اسمية خبرها فعل نحو (هل زيد قام؟) إلا على الشذوذ، لأن أصلها أن تكون بمعنى (قد)، و(قد) من لوازم الأفعال ثم تطلقت على الهمزة، فإن رأت فعلاً في حيزها تذكرت عهداً بالحمى وحتت إلى الإلف المألوف وعانتته، وإن لم تره في حيزها تسلت عنه ذاهلة.

شرح الرضي ٢٨٨/٢، شرح الجامي ٧٩٨، شرح الفريد ٤٨٣.

(٤) ش: أو من كان.

(٥) ش: أقمن كان.

(٦) منه قوله تعالى: ﴿أَوَّ مِنْ كَانَ يَمِيكًا فَلَحِيئَتُهُ﴾ [الأنعام: ١٢٢]. وقوله تعالى: ﴿أَتَمَن كَانَ مَرْوَةً كَمَنَّ كَانَتْ قَائِمًا لَا يَسْوَونَ﴾ [السجدة: ١٨]. وقوله تعالى: ﴿أَتَرَّ إِنَّا مَا وَعَّ عَامَّتُمْ بِهِ﴾ [يونس: ٥١].

(٧) انظر شرح الرضي ٣٨٨/٢.

(٨) ذكرت علة ذلك عن الرضي وغيره في الحاشية قبل قليل.

٢٤٢ - فَوَاللهِ مَا أَدْرِي وَإِنْ كُنْتُ دَارِيَا بِسَبْعِ رَمِيْنِ الْجَمْرِ أَمْ بِثَمَانٍ  
 قيل: و «هل»<sup>(١)</sup> مُضْمَنَةٌ<sup>(٢)</sup> للهمزة، إذ هي بمعنى «قد». وقد اسْتَعْمَلَ  
 الأصل من قال:

٢٤٣ - أَهْلَ رَأُونَا بِسَفْحِ الْقَاعِ ذِي الْأَكْمِ . . . . .

٢٤٢ - البيت من الطويل، لمعمر بن أبي ربيعة المخزومي (ديوانه ٢٤٧ - ٢٥٨ تحقيق محيي الدين  
 عبد الحميد ط مطبعة السعادة - ١٣٧١ هـ : . من أبيات قالها في عائشة بنت طلحة بن عبيد  
 الله.

ورواية الديوان:

فوالله ما أدري وإنني حاسِبٌ بسبع رميْنِ الجمرِ أَمْ بِثَمَانٍ  
 وفي سيبويه وأكثر المصادر: (لعمرك) مكان (والله).  
 وقوله (وإن كنت دارياً) يحتمل أن تكون (إن) فيه نافية، فالجملة مؤكدة لجملة (ما أدري).  
 ويحتمل أن تكون مخففة من الثقيلة، أي: وإنني كنت قبل هذا دارياً، فلما رأيت ما هي  
 عليه من الجمال نسيت ذلك.  
 الجمر والجمار: حصيات يرميها الحاج بمنى، وهي ثلاث: العقبة والوسطى والصغرى.  
 والشاهد: حذف الهمزة من قوله: (بسبع)، والمراد: أبسبع، دل عليه: أم بثمان، و (أم)  
 عذيلة الهمزة، ولم يرد (أم) المنقطعة.  
 وهو ضرورة عند سيبويه والجرى وجهور العلماء. والأخفش يقيسه في الاختيار إن أمن  
 اللبس.

وقال البغدادي: وذهب جماعة إلى أن الهمزة يجوز حذفها إن كانت مع (أم)، وإلا فلا.  
 شرح ابن عصفور ٢٣٧/١، إصلاح المنطق ٥٠، تهذيب لإصلاح المنطق ٨/١، المعنى  
 ٢٠، السيوطي ١١، العيني ١٤٢/٤، الكامل ٢/٢٤٥، ٣/١٧٨، المنفصل ٣٢، شرح  
 ابن عيش ٨/١٥٤، الخزانة ١١/١٢٢، شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٢/١٥١،  
 الضرائر ١٥٨، الأزهية ١٣٥.

(١) ت، م: هي.

(٢) ت: متضمنة.

٢٤٣ - البسيط، صدره:

سَائِلُ فَوَارِسَ يَرْبُوعٍ بِشِدْقِنَا

وهو لزيد الخيل الطائي، وسماه رسول الله ﷺ (زيد الخير).

من أبيات خمسة قالها في غارة على بني يربوع. =

ويجوزُ دخولُ حرفِ العطفِ عليه، نحو: وهل، فهل، ثم هل<sup>(١)</sup>.  
وتفيد التقرير في<sup>(٢)</sup> نحو ﴿هَلْ تُؤْبِ أَلْكَفَارُ﴾<sup>(٣)</sup>، والنفي في نحو قوله:  
٢٤٤ - وهل أَنَا إِلَّا مِنْ غَزِيَّةٍ إِنْ عَوْتُ عَوْتُ وَإِنْ تَرُشِدُ غَزِيَّةُ أَرُشِدِ  
قلت: والإنكار<sup>(٤)</sup> في نحو ﴿هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَكُونُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾<sup>(٥)</sup> وربما  
أتت بعد «أم»، كقوله:

= يربوع: أبو حي من تميم. بشدتنا: روي بفتح الشين: أي بحملتنا، وروي بكسرهما،  
أي: بقوتنا والباء بمعنى (عن). سفع القاع: أسفله، والقاع: المستوى من الأرض.  
الأكم: جمع أكمة، وهي التل. ويروى: (القف) مكان (القاع) وهي بمعناها.  
والشاهد: دخول همزة الاستفهام على (هل) لأنها بمعنى (قد) ولو كان للاستفهام لما جاز  
اجتماع حرفي استفهام، فاستعملها الشاعر على الأصل.  
والتقدير: أقدر رأونا. ودخول الهمزة على (هل) شاذ عند ابن الحاجب. وعند الزمخشري  
أن (هل) تكون دائماً بمعنى (قد) والاستفهام مستفاد من الهمزة المقدرة المحذوفة لكثرة  
الاستعمال.

وفيه شاهد ذكره ابن الشجري على جمع (أكمة) على (أكم) كما جمعت على (أكام).  
المقتضب ١/٤٤، ٣/٢٩١، ابن الشجري ١/١٠٨، ٢/٣٣٤، الخصائص ٢/٤٦٣،  
شرح ابن يعيش ٨/١٥٢، ١٥٣، المغني ٤٦٠، السيوطي ٢٦٢، الخزانة ٤/٥٠٦  
(بولاق) عرضاً. همع الهوامع ٢/٧٧، ١٣٣، الدرر ٢/٩٥، ١٧٨، الإيضاح لابن  
الحاجب ٢/٢٤٠، اللمع ٣٦٠، مشاهد الإنصاف على شواهد الكشف ١٢٠.  
ويروى: (فهل رأونا) و(أم هل رأونا) ولا شاهد فيه حيثئذ.

(١) انظر الرضي ٢/٣٩١.

(٢) (في) ساقطة من ت.

(٣) سورة المطففين، الآية: ٣٦.

٢٤٤ - الطويل للدريد بن الصمة، من قصيدة في رثاء أخيه عبد الله بن الصمة.  
غزية: رهن الشاعر.

والشاهد فيه أن (هل) استفهام صوري بمعنى النفي.

العقد الفريد ٥/١٦٩، الأغاني ٩/٤، ٥، الأصمعيات ١٠٧، شرح المرزوقي ٨١٥،  
المغني ٨٥٣، الرضي ٢/٣٨٩، الخزانة ١١/٢٧٨.

(٤) أي: وتفيد الإنكار.

(٥) سورة الزمر، الآية: ٩.

- ٢٤٥ - أَمْ هَلْ كَبِيرٌ بِكِي لَمْ يَقْضِ عَبْرَتَهُ . . . . .  
وتأتي بعد «أم» سائر أسماء الاستفهام، نحو «أَتَنْ تُجِيبُ الْمُضْطَرَّ إِذَا»<sup>(١)</sup>،  
«أَمَّاذَا كُنْتُمْ تَمْلُونُ»<sup>(٢)</sup>، وقوله:  
٢٤٦ - أَمْ كَيْفَ يَنْفَعُ مَا تُعْطَى الْعُلُوقُ بِهِ/

٢٤٥ - البسيط، عجزه:

إِثْرَ الْأَجْبَةِ يَوْمَ الْبَيْنِ مَشْكُومٌ  
وهو لعقمة بن عبدة الفحل (ديوانه ١٢٩) بشرح الشتمري. وبشرح البطليوسي ٥٥١/١،  
وقبله مطلع القصيدة وهو قوله:  
هل ما علمت وما استودعت مكتوم أم حبلها إذ ناءتكَ اليوم مَضْرُومٌ  
كبير: يعني نفسه، أي: شيخ. وهو مبتدأ، وجملة (بكى) صفة له. و(مشكوم) خبره  
ومعناه: المجازي، من الشك، وهو العطية عن مجازاة.  
لم يقض عبرته: لم يشف من البكاء، وهو صفة ثانية لكبير.  
والشاهد: دخول (أم) المنقطعة على (هل). قال ابن الشجري: جمع بين (أم) و(هل)، ولا  
يجوز الجمع بين استفهامين، ولا يجوز تقدير (هل) ههنا بقدرت كما قدرت في (أهل رأونا  
بفتح القاع).  
سبويه ١٧٨/٣، المقتضب ٢٩٠/٣، المفضليات ٣٩٧، شرحها للأبياري ٧٨٦ ابن  
الشجري ٣٣٤/٢، اللمع ١٧٩، المحتسب ٢٩١/٢، الرضي ٣٨٩/٢، الخزانة ١١/  
٢٨٦، شرح ابن عيسى ١٨/٤، ١٥٣/٨، معجم الهوامع ٧٧/٢، ١٣٣، الدرر اللوامع  
١٧٨، ٩٣/٢.

(١) سورة النمل، الآية: ٦٢.

(٢) سورة النمل، الآية: ٨٤.

٢٤٦ - البسيط، عجزه:

رُثْمَانٌ أَنْفٍ إِذَا مَا ضُنُّ بِالْبَيْنِ  
وهو لأفنون التغلبي، واسمه ظالم أو صريم بن معشر. وقبل الشاهد قوله:  
أَتَى جَزَوْا عَامِرًا سُوءَى بِفِعْلِهِمْ أَمْ كَيْفَ يَجْزُونَنِي السُّوءَى مِنَ الْحَسَنِ  
العلوق: الناقة التي علق قلبها بولدها. وذلك أنه ينحر ثم يحشى جلده تبناً ويجعل بين  
يديها لتشمة فتدر عليه، فهي تسكن إليه مرة، وتنفر عنه أخرى. الرثمان: مصدر رثمت  
الناقة على ولدها، إذا عطف عليه، وأضيف إلى الأنف، لأنه مجرد شم والقلب خال.  
ومن عادة الناقة أن تلزم ولدها وتحك أنفها به دون أن ترضعه. =

## حروف التانيث

ومنها حروف التانيث. كثر: وهي التاء، والألف مقصورة وممدودة. م.  
ي: والياء من «هذي»<sup>(١)</sup>. ش: والهاء من «هذه»<sup>(٢)</sup>، والياء من «تفعلين»<sup>(٣)</sup>.  
قلنا: صيغتا تانيث برُمُيتهما، وياه «تفعلين» ضمير<sup>(٤)</sup>.  
فالتاء قد تبرز ك «ضربة» و «قائمة»، وتُسَيِّرُ ك «أذن» و «عين» بدليل «أذينة» و «عينة»<sup>(٥)</sup>.

وكل مؤنث معنوي فإنه يتحتمُ بروزُ التاء في مصغَرِ ثلاثية ك «هُنْدِيَّة»،  
واستأثرها<sup>(٦)</sup> في رباعيِّه، وشُدَّ «عَرِيْسٌ» و «حَرِيْبٌ»، و «قُدْبِيْمَةٌ» و «وَرِيْقَةٌ»<sup>(٧)</sup>.

= وجرى هذا البيت مثلاً يضرب لمن يعد بالجميل ولا يفعله، لانتواء قلبه على ضده وقد  
أنشده الكسائي في مجلس الرشيد فرغ (رثمان) فردّه الأصمعي وقال: إنه بالنصب، فقال  
له الكسائي: اسكت. ما أنت وهذا؟ يجوز الرفع والنصب والجر، فسكت الأصمعي.  
والشاهد: مجيء اسم الاستفهام (كيف) بعد (أم). واستشهد به ابن هشام في المعنى على  
أن (أم) المنقطعة بمعنى (بل) والهمزة جميعاً في قول البصريين، وخالفهم الكوفيون.  
الكمال ٦٢ مجالس العلماء للزجاجي ٤٢، أمالي الزجاجي ٥٠ - ٥١، مجمع الأمثال ٣/  
١٦٠، جهرة اللغة ٢١٩/١، المسائل المشككة (الفيثاديات) ٤١٩، المفضليات ٢٦٣،  
شرح ابن يعيش ١٨/٤، المعني ٦٧، السيوطي ٥٣، الرضي ٣٨٩/٢، الخزانة ١١/  
١٣٩، همع الهوامع ١٣٣/٢، الدرر اللوامع ١٧٩/٢.

(١) انظر مفصل الزمخشري وشرح ابن يعيش ٨٨/٥، ٩١، وشرح الرضي ١٦١/٢.

(٢) ن: هذي.

(٣) انظر شرح ابن يعيش ٩١/٥.

(٤) انظر المصدرين السابقين.

(٥) قال الرضي ١٦١/٢: (ولا يقدر من جملة العلامات إلا التاء، لأن وضعها على العروض  
والانفكاك فيجوز أن تحذف لفظاً وتقدر، بخلاف الألف، ودليل كون التاء مقدرة دون  
الألف رجوعها في التصغير في نحو هندية وقديرة.

انظر الهمع ١٧٠/٢، وشرح ابن يعيش ٩٢/٥.

(٦) ش: واستأثره.

(٧) (عريس): تصغير عرس، وهو طعام الوليمة، وتصغيره بغير التاء شاذ لأنه مؤنث على  
ثلاثة أحرف. و(حريب): تصغير حرب، وحقه أن يصغر بالتاء لأنه مؤنث ثلاثي. قال=

وفوائد التاء تمييز المؤنث من المذكر صفة ك «قائمة»، أو اسماً ك «إنسانية»، أو المفرد من جنس ك «شعيرة» و «تمرّة». أو الجمع من مفرد ك «كفاة» مفردة «كمّة»<sup>(١)</sup>.

أو تأكيد المبالغة ك «علامة» و «نسابة». أو الجمع<sup>(٢)</sup> ك «حجارة». أو التانيث ك «ناقّة» و «نعجة»<sup>(٣)</sup>. أو التعويض ك «جحاجة»<sup>(٤)</sup> و «قراعية»<sup>(٥)</sup> عوضاً من<sup>(٦)</sup> الياء في «جحاجيح» و «قراعين» و «عدة» و «زينة»، عوضاً من فائهما<sup>(٧)</sup>. أو النسبة ك «أشاعنة» و «مهالية».

والألف المقصورة<sup>(٨)</sup> تأتي للتانيث في المصادر كالذكرى<sup>(٩)</sup>، والأسماء ك

=الخليل: تصغيرها حريب بلا هاء رواية عن العرب. وقال المازني لأنه في الأصل مصدر. وقال المبرد: الحرب قد تذكر. (وقد يدبمة): تصغير قدام، وهو نقيض وراء، ويقال فيه (قديمة) أيضاً، وحقه أن يصغر بلا تاء، لأنها لا تلحق الرباعي. و(ورينة): تصغير وراء. ويقال فيه مثل ما قيل في سابقه.

الصحاح واللسان (عرس، حرب، قدم) المقتصد ٩٨٩/٢، الرضي ١٦١/٢ شرح ابن يعيش ٦٩/١.

(١) قال الجوهري: (الكفاة واحدها كم على غير قياس، وهو من النوادر، تقول: هذا كم، وهذان كمان، وهؤلاء أكموه ثلاثة، فإذا كثرت فهي الكفاة). الصحاح (كماً). وانظر الرضي ١٦٢/١.

(٢) الأصل، ت: للجمع.

(٣) هي فيهما لتأكيد التانيث، لأن اللفظ مخصوص بالمؤنث.

انظر شرح الكافية لابن مالك ١٧٣٦/٤، الهمع ١٧٠/٢، شرح ابن يعيش ٩٦/٥.

(٤) هو جمع حجاج جمع جحاج، وهو السيد. ويقال جحاجيح أيضاً، والهاء عوض من الياء المحذوفة، ولا بد منهما أو من الياء، ولا يجتمعان. الصحاح (جحج). وانظر شرح الكافية لابن مالك ١٧٣٦/٤.

(٥) جمع فرعون وهو لقب الوليد بن مصعب ملك مصر، ويقال لكل عات متمرّد فرعون. الصحاح (فرعن).

(٦) الأصل، ت: عن.

(٧) د: فائها.

(٨) (المقصورة) ساقطة من ش.

(٩) مصدر ذكرته ذكرى بمعنى الذكر. انظر شرح ابن يعيش ١٠٩/٥.

«بُهْمِي»<sup>(١)</sup> والصفات كـ «حُبْلَى»<sup>(٢)</sup>، والجمع كـ «جَزْحِي» و «مَرْضِي» و «قَتْلَى». والممدود كذلك<sup>(٣)</sup> كالشَّغْرَاءِ<sup>(٤)</sup>، والصُّخْرَاءِ، والحَمْرَاءِ، والأشْيَاءِ ومنه «أَنْبِيَاءٌ».

وما ظهرت فيه العلامة فلفظي. وإلا فمعنوي يُعْرَفُ تَأْنِيثُهُ بتصغير<sup>(٥)</sup>، أو تكسير، أو وصف، أو نحوها<sup>(٦)</sup>. وكلٌّ/ منهما<sup>(٧)</sup> ينقسم إلى حقيقي، وهو ما يَازِئُهُ ذَكَرٌ<sup>(٨)</sup> كـ «أَمْرَأُو» و «نَاقَةٌ» وغير حقيقي، وهو خلافه كـ «ظَلَمَةٌ» و «عَيْنٌ»<sup>(٩)</sup>. والجموعُ مؤنثةٌ غالباً كـ «قَامَتِ الرِّجَالُ» ونحوها<sup>(١٠)</sup>، وتأنيثها<sup>(١١)</sup> غير حقيقي مطلقاً<sup>(١٢)</sup>.

(١) ذهب بعضهم إلى أن ألفها لللاحق، والواحدة (بهما). انظر حاشية ص ٩٢.

(٢) الأصل: حبلاء.

(٣) كذلك ساقطة من ت.

(٤) لم أجد (الشعراء) مصدرأً، وإنما جاء اسماً وصفة، وله عدة معانٍ، الشعر الثابت على عانة الرجل وركب المرأة، والخصية كثيرة الشعر، ويفتح الشين: ضرب من الخوخ، وذبابها إبرة، وداحية شعراء. ويقال للرجل إذا تكلم بما ينكر عليه جئت بها شعراء ذات وير. والشعراء: الشجر الكثير، والفروة، والأجمة. الصحاح واللسان (شعر). وكان يمكنه أن يمثل بنحو (السراء) و(الفراء) و(النعماء) و(البأساء) و(اللاواء) مما هو معروف.

انظر الرضي ١٦٨/٢، وشرح ابن يعيش ١١٠/٥.

(٥) ن: إما بتصغير.

(٦) الأصل، ت: نحوهما.

(٧) أي: اللفظي والمعنوي.

(٨) ش: ذكراً.

(٩) الكافية بشرح الرضي ١٦٩/٢.

(١٠) و(نحوها) ساقطة من ت.

(١١) ت: وتأنيثه.

(١٢) الجمع يكسب الاسم تأنيثاً لأنه يصير في معنى الجماعة، وهو تأنيث غير حقيقي، لأنه تأنيث الاسم لا تأنيث المعنى، فهو بمنزلة الدار والنعل وغيرهما. شرح ابن يعيش ٥/

١٠٣، والرضي ١٦٩/٢.

## فروع:

وإذا أُسْنِدَ الفعلُ إلى ظاهرِ الحقيقيِّ أو مُضْمَرِهِ<sup>(١)</sup> (من غير فصل)<sup>(٢)</sup> لَزِمَتْ التاءُ كـ «قامَتِ المرأةُ» (أو المرأةُ قامت)<sup>(٣)</sup>. وأنتَ مع ظاهرِ غيرِ الحقيقيِّ بالخيار كـ «طَلَعَتْ، أو طَلَعَ الشمسُ»<sup>(٤)</sup>.

وحذفُها مع الفصلِ أجوَدُ كـ «طَلَعَ اليومَ الشمسُ». وقيل: إنما التخييرُ مع الفصلِ لا غير<sup>(٥)</sup>.

وإن أُسْنِدَ إلى مُضْمَرِهِ لَزِمَتْ مطلقاً كـ «الشمسُ طلعت»<sup>(٦)</sup>، وشذ (قوله)<sup>(٧)</sup>:  
٢٤٧ - . . . . . ولا أرضٌ أبْقَلُ إِبْقَالِهَا

(١) (أو مضمرة) ساقطة من ن، م، د.

(٢) ما بين القوسين ساقط من الأصل، ت.

(٣) الزيادة من ت. انظر الهمع ١٧٠/٢ - ١٧١.

(٤) انظر الكافية وشرح الرضي ١٦٩/٢، والمفصل مع شرح ابن يعش ٩١/٥ - ٩٢.

(٥) انظر المصدرين السابقين في موضعيهما.

(٦) خالف في ذلك ابن كيسان فلم يوجب التاء في مثله محتجاً بالشاهد الآتي.

وانظر المغني ٦٨٠، وشرح الكافية لابن مالك ٥٩٦/٢.

(٧) (قوله): ساقطة من الأصل، ت.

٢٤٧ - المتقارب، صدره:

## فَلَا مُزْنَةً وَدَقَّتْ وَدَقَّهَا

وهو لعامر بن جوين الطائي (أحد الخلفاء الفتاك. ترجمته في الخزائن ٥٣/١). أبقلت: أخرجت البقل. وهو من النبات ما ليس بشجر. يصف أرضاً مخصبة لكثرة الغيث والشاهد: حذف التاء من (أبقلت)، وسوغه أن الأرض بمعنى المكان، وهو خاص بالضرورة عند سيويه والجمهور. وأجازته ابن كيسان، وحجته أن الشاعر كان يمكنه أن يقول: أبقلت إِبْقَالِهَا بتخفيف الهمزة.

وقد روي البيت بالتخفيف كما قال الشتمري، ولا ضرورة فيه حيثئذ.

وروي: أبقلَ إِبْقَالِهَا بالرفع، ولا شاهد فيه على هذه الرواية.

وفيه شاهد آخر عند الرضي وشرحه البغدادي، وهو أن (أرض) نظير (عرفات) في كونها مؤنثة لا يجوز فيها التذكير إلا على تأويل بعيد، وهو أن يراد بها المكان.

سيويه ٤٦/٢، الخصائص ٤١١/٢، المحتسب ١١٢/٢، ابن الشجري ١٥٨/١ =



وَتُوْؤُلَ بِـ «مَكَانٍ»<sup>(١)</sup>.

وحَكُمَ ظاهر الجمع مطلقاً - غير المذكر السالم - حَكُمَ ظاهر غير الحقيقي كَقَامَ<sup>(٢)</sup> أو قَامَتِ الرجالُ، أو الخيلُ<sup>(٣)</sup>.

وإذا أَسْتَدْتُ<sup>(٤)</sup> إلى ضمير العاقلين<sup>(٥)</sup> - غير المذكر السالم - قُلْتُ: فعلتُ، أو فَعَلُوا<sup>(٦)</sup>. وفي النساء والأيام: فعلتُ، وَفَعَلَنْ<sup>(٧)</sup>. وشَدَّ «أَكْلُونِي الْبَرَاغِيثُ»<sup>(٨)</sup>.

= ١٦١، المقرب ٣٠٣/١، المغني ٨٧٩، ٦٨٠، السيوطي ٣١٩، أوضح المسالك ١/ ٣٥٤، شرح الكافية لابن مالك ٥٩٦/٢، المخصص ٨٠/١٦، الضرائر ١٣١، التبصرة ٦٢٤/٢، شرح ابن يعيش ٩٤/٥، ابن عقيل ١٧٢/١، العيني ٢٦٤/٢.

(١) انظر مصادر الشاهد السابق.

(٢) ن: كقام الرجال.

(٣) أي: فيخير فيه بين إثبات التاء وحذفها كما مر في ظاهر غير الحقيقي. وانظر الرضي ١٧٠.

(٤) ن: أَسَدْتُ.

(٥) ن: المذكرين العاقلين.

(٦) أما في المذكر السالم فتعين الواو نحو (المسلمون قاموا). وانظر المصدر السابق. وشرح ابن يعيش ١٠٦/٥.

(٧) الأيام مما لا يعقل فجمعه وضمير جمعه كالمؤنث وإن كان مذكراً. المصدر السابق ١٠٥، وشرح ابن عصفور ٣٩٦/٢.

(٨) هي لغة لبعض العرب. قيل: هم طيء. وقيل: أزد شنوءة. وقيل: بلحارث. والفعل إذا تقدم على الفاعل لا يلحق به علامة تثنية ولا جمع في اللغة المشهورة، بل يكون لفظه قبل غير الواحد والواحدة كلفظه قبلهما. وبعض العرب يولييه قبل الاثنين ألفاً، وقيل أذكور وأو أو قبل الإناث نوناً، ليدل بها على حال الفاعل الآتي قبل أن يأتي، واصطلاح النحاة على تسمية هذه اللغة بلغة أكلوني البراغيث. قيل: وعليها جاء قوله ﷺ: «يَتَمَاقِبُونَ فِيكُمْ مَلَائِكَةً بِاللَّيْلِ وَمَلَائِكَةً بِالنَّهَارِ». ومنها قول الشاعر:

تَوَلَّى قِتَالِ الْحَارِقِينَ يَنْفُسِهِ      وقد أسلمناه مُبْعَدَ وَحْمِيْمٍ  
وقوله الآخر:

يلومونني في اشتراء النخيد      ل أهلي فكلهم يعمد  
وقل الآخر: =

وقيل: النونُ للقليلِ فقط، ومن ثمَّ يُقالُ في التاريخ: «إثلاثُ خَلَوْنَ» و«لِسَنَجٍ»<sup>(١)</sup> خَلَتْ. ويُقالُ مع الشكِّ في الشَّهرِ: إنَّ بَقِيْنَ أو بَقِيَتْ<sup>(٢)</sup>.

وظاهرُ جمعِ المذكرِ السالمِ كالمفرد كـ «قامَ الزيدونَ»، ومضمُورُهُ فَعَلُوا<sup>(٣)</sup>.  
ومنها نوناً التأكيد، وتنوينُ التنكير، وقد مرت<sup>(٤)</sup>.

### حرف التعريف

ومنها حرفُ التعريف.

يه: وهو اللامُ وحدهُ في نحو «الرجل»، لانجذاف<sup>(٦)</sup> الألفِ في الدَّرجِ،

= رأين الفواني الشيب لاح بعارضي فاعرضن عني بالخدود النواضر

وبعض النحويين يجعل ما ورد من هذا خبراً مقدماً ومبتدأ مؤخراً. وبعضهم يجعل ما اتصل بالفعل من الألف والواو والنون مبدلة من الأسماء المذكورة بعد. قال ابن مالك: (وهذا ليس بممتنع إذا كان من سمع منه ذلك من غير أصحاب اللغة المذكورة. وعلى هذين الوجهين يتخرج قوله تعالى: ﴿وَأَسْرُوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾ وقوله: ﴿ثُمَّ عَمُوا وَكَفَرُوا﴾.

انظر الكتاب ١٩/١، المسائل المشككة (البغداديات) ١٠٩، ابن الشجري ١٣١/١ - ١٣٥، شرح ابن عصفور ١٦٧/١، شرح الكافية لابن مالك ٥٨١/٢ - ٥٨٢.

(١) ت: والسبع.

(٢) ليس ذلك بلازم كما يفيد ظاهر كلامه، بل يجوز مجيء النون مع الكثير والتاء مع القليل قال الزمخشري: وما ذاك بضربة لازب. وقال ابن يعيش في شرحه: يريد بأمر ثابت يلزمك أن تأتي به: بل أنت مخير، إن أتيت به فحسن، وإن لم تأت به فعربي جيد. شرح ابن يعيش ١٠٦/٥.

(٣) انظر الرضي ١٧١/٢، وشرح ابن يعيش ١٠٤/٥، وفيه تعليل لكل ما ذكره.

(٤) انظر ص ٢٨٥، ٣٢٨.

(٥) (نحو) ساقطة من ت.

(٦) د: لانحراف.

وَحَمَلًا عَلَى مُقَابِلِهِ وَهُوَ التَّنْكِيرُ، إِذْ لَهُ حَرْفٌ وَاحِدٌ<sup>(١)</sup>.

ل: بل مجموعُهُما. والألفُ/ عنده قطعِيَّةٌ، حُذِفَتْ لكثرة الاستعمالِ لا للذَّجِ، إِذْ أَكْثَرُ حُرُوفِ المعاني من حرفين كـ «هل» و «بل» و «عن»<sup>(٢)</sup>.

وهو أنواع: تعريفُ الجنسِ و (هو)<sup>(٣)</sup> تعريفُ الحقيقةِ من حيثُ هي هي<sup>(٤)</sup>

(١) هذا الذي نسب المصنف إلى سيبويه نسبة إليه كثيرون منهم الزمخشري وابن بابشاذ، وابن يعيش والرضي. واضطرب كلام ابن مالك في ذلك، ففي شرح الكافية نسب إليه أن اللام وحدها هي المعرفة كما ذكره المصنف هنا، وفي التسهيل وشرحه نسب إليه أن (ال) بكمالها هي أداة التعريف كما هو مذهب الخليل الآتي.

والظاهر من كلام سيبويه أن مذهبه فيها كمذهب الخليل لا كما نسب إليه النحاة، فقد ذكر «ال» في ثنائي الوضع في باب (عدة ما يكون عليه الكلم) فقال: (ال تعرف الاسم في قولك: القوم والرجل).

وقرر ابن مالك في التسهيل أن «ال» هي المعرفة لا اللام وحدها عند الخليل وسيبويه واستظهر في شرح التسهيل أن ذلك مذهب الخليل وسيبويه أيضاً وأن الخلاف بينهما إنما هو في الهمزة فقط، فالخليل يرى أنها همزة قطع، وسيبويه يرى أنها همزة وصل، وكاد يجزم باتفاقهما.

وما قرره ابن مالك هنا هو الذي يجب أن يعتمد للخروج من هذا الخلاف، وإن كان قد ناقض كلامه هذا في شرح الكافية فقال: (اللام وحدها هي المعرفة عند سيبويه، والهمزة قبلها همزة وصل زائدة. وهي عند الخليل همزة قطع عوملت - غالباً - معاملة همزة الوصل لكثرة الاستعمال، وهي أحد جزأي الأداة المعرفة. وقول الخليل هو المختار عندي).

وما نسب إلى سيبويه في هذا الكتاب نسبة أبو حيان والمرادي إلى بعض المتأخرين ونسبه ابن منظور إلى ابن السكيت. ونسبه الأشموني إلى بعض النحاة. ونسبه ابن يعيش إلى أكثر البصريين والكوفيين.

انظر الكتاب ٢٢٦/٤، التسهيل ٤٢، شرح التسهيل لابن مالك ٢٨٤/١، شرح التسهيل للمرادي ٢٦١/١، الإرتشاف ٣٤١/١، شرح ابن يعيش ١٧/٩، شرح الفريد ٤٩٧، اللسان (لوم)، شرح الرضي ١٣٠/٢ - ١٣١، شرح الكافية لابن مالك ٣١٩/١، شرح المقدمة المحسبة ٢٧١/١.

(٢) انظر المصادر السابقة في مواضعها.

(٣) (هو) الثانية ساقطة من الأصل، ت.

(٤) (هي) الثانية ساقطة من ت.

من غير نظر إلى عموم ولا خصوص، نحو «الرجل خير من المرأة»<sup>(١)</sup>. ومنه «أدخل السوق» لغير معين.

وللعوم، نحو «إن الإنسان لئى خسر»<sup>(٢)</sup> أي: كل إنسان ومن ثم صَحَّ الاستثناء<sup>(٣)</sup>.

وللعهد، نحو «جاء الرجل» و «فُضِيَتِ الحاجة». ومنه «فَمَصَى فِرْعَوْنُ الرَّسُولَ»<sup>(٤)</sup>. ويرجع إلى العهد تعريف الحضور كـ «خِذِ الدِّزْهَمَ»<sup>(٥)</sup>، وتعريف المشتق والموصول والعلم كالحسن، والعباس، اللازم منه والجائز<sup>(٦)</sup>.

### حرف النسب

ومنها حرف النَّسَبِ<sup>(٧)</sup>، وهي الياء المُشَدَّدَةُ اللَّاحِقَةُ بالاسم، لِيَتَدُلَّ عَلَى نِسْبَةِ<sup>(٨)</sup> الْمُسَمَّى<sup>(٩)</sup> إِلَى مَدْلُولِ الْمَجْرُودِ عَنْهَا<sup>(١٠)</sup>. والمنسوب الاصطلاحي ما لَحِقَتْهُ

(١) انظر شرح الكافية لابن مالك ٣٢٢/١.

(٢) سورة العصر، الآية: ٢.

(٣) في قوله تعالى: ﴿إِلَّا الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَوَأَصْحَابُ الْيَمِينِ﴾ [المصر، ٣].

وانظر شرح الكافية لابن مالك ٣٢٢/١.

(٤) سورة المزمل، الآية: ١٦.

وانظر الرضي ١٣١/٢.

(٥) د: الدراهم.

(٦) ويلحق بهذا القليل صفة المشار إليه، لأن الإشارة إلى الشيء توجب استحضاره بوجه ما.

وتعريف الماهية كقول القائل: «اشتر اللحم» لأنه إنما يخاطب من هو معتاد لقضاء حاجته. فصار ما يبعث لأجله معهوداً بالعلم فهو في حكم المذكور المشاهد. عن شرح الكافية لابن مالك ملخصاً ٣٢٢/١.

(٧) يسمي سبويه هذا الباب باب الإضافة أو باب النسبة. الكتاب ٣/٣٣٥.

(٨) أصل: نسبته.

(٩) (المسمى) ساقطة من د.

(١٠) قال طاهر بن بابشاذ في شرح المقدمة ٢٧٣/١:

(فإن الياء المشددة التي للنسب إذا دخلت على الكلمة الجامدة جعلتها في حكم المشتق، وحملت الاسم الضمير، وجعلته صفة بعد أن لم يكن كذلك، ونقلت الإعراب الذي كان قبلها إليها، وقلبت الألفات واوات. ولها آثار كثيرة في النسب).

(هذه) <sup>(١)</sup> الياء <sup>(٢)</sup>.

وقد تكونُ النسبةُ لفظيةً فقط كـ «كُزَيْبِي» و «وَلِي» <sup>(٣)</sup>. وبالصيغةِ كـ «بَزَازِي»، و«عَطَارِي» <sup>(٤)</sup>.

والحقيقةُ إنّ كانت إلى مثنى أو مجموع مُسَمًى <sup>(٥)</sup> به فلكَ تَبَيَّنَتْ ورُدُّهُ إلى مفردِهِ كـ «يَبْرِي» و«نَصِيبي» أو «يبريني» و«نَصِيبيني» <sup>(٦)</sup> في «يَبْرِي» <sup>(٧)</sup>، و«نَصِيبي» <sup>(٨)</sup>.

(١) (هذه) ساقطة من الأصل، ت.

(٢) قال ابن الحاجب في الشافية ٤/٢: (المسبوب: الملحق بآخره ياء مشددة، ليدل على نسبه إلى المجرد عنها).

وانظر المفصل وشرحه لابن يعيش ١٤١/٥.

(٣) لا يقال لهذه الأسماء إنها منسوبة ولا لياؤها أنها ياء النسبة. شرح الشافية للرضي ٤/٢، شرح ابن يعيش ١٤٣/٥.

(٤) انظر المفصل وشرحه لابن يعيش ١٣/٦، وشرح الكافية لابن مالك ١٩٦٢/٤.

(٥) ت: يسمى.

(٦) في هذه الأسماء مذهبان: فمنهم من يجعل إعرابها في النون بالحركات ويلزمها الياء، فعلى هذه اللغة لا يحذف منها شيء في النسب، ومنهم من لا يجعل النون معتقب الإعراب، بل يجعل الإعراب على ما قبل النون فيعربها بالواو رفعاً وبالياء نصباً وجراً، وعلى هذا المذهب تحذف الواو والنون أو الياء والنون في النسب.

انظر الكتاب ٣/٣٧٢، شرح الكافية لابن مالك ٤/١٩٤٠، شرح الشافية للرضي ٢/١٠ - ١١، شرح ابن يعيش ١٤٥/٥.

(٧) يبرين - بفتح أوله وسكون ثانيه ثم راء مكسورة ونون مفتوحة - ويقال فيه: أبرين. اسم قرية كثيرة النخل والعيون العذبة بهذا الأسماء من بني سعد بالبحرين. ويبرين أيضاً: قرية من قرى حلب ثم من نواحي عزاز. وقيل: رمل معروف في ديار بني سعد من تميم. قال الشاعر:  
أراك إلى كُثْبَانٍ يَبْرِيْنَ صَبِيّاً  
وقال جرير:

فقلْتُ للركب إذ جَدَّ الرحيلُ بنا يا بُعْدَ يَبْرِيْنَ من بابِ القُرَادِيْسِ

معجم ما استعجم ٢/١٣٨٦، معجم البلدان ٥/٤٢٧، مراصد الاطلاع ٣/١٤٧٢.

(٨) نصيبين - بفتح أوله وكسر ثانيه ثم ياء علامة الجمع الصحيح -: مدينة عامرة من بلاد الجزيرة، على جادة القوافل من الموصل إلى الشام. ونصيبين أيضاً قرية من قرى حلب. ومدينة على شاطئ الفرات كبيرة تعرف بنصيبين الروم.

معجم البلدان ٥/٢٨٨، معجم ما استعجم ٢/١٣١٠، شرح ابن يعيش ٥/١٤٥، مراصد الاطلاع ٣/١٣٧٤.

وإنَّ لَمْ يُسَمَّ بهما رُذٌّ<sup>(١)</sup> إلى المفرد<sup>(٢)</sup> حتماً كـ «زَيْدِيٍّ» و «مُهَلَّبِيٍّ» و «أَشْعَثِيٍّ» في «زَيْدِيٍّ» و «مُهَلَّبِيٍّ» و «أَشْعَثِيٍّ». وشذَّ «الأعرابي» و «الأنصاري» / و «المدائني» و «المعافري»<sup>(٣)</sup>.

والمركَّبُ يُنسَبُ إلى الصدرِ منه في غير المضاف كـ «خَضِرِيٍّ» و «خَمْسِيٍّ» في «خَضِرَمَوْتٍ» و «خَمْسَةَ عَشَرَ»<sup>(٥)</sup>، وشذَّ «خَضِرَمِيٍّ»<sup>(٦)</sup>، و «اثنَا عَشْرِيٍّ»<sup>(٧)</sup>.

وفي المضاف يُنسَبُ إلى الأشهرِ منهما كـ «بَكْرِيٍّ» و «زُبَيْرِيٍّ» في «أبي بكرٍ» و «ابن الزُبَيْرِ»<sup>(٨)</sup>.

(١) د: ردا.

(٢) الأصل: المفردة. ت: مفردة. ن: الفرد.

(٣) ظاهر كلام النحاة أنه لا شذوذ في واحد مما ذكره، فالأعرابي جمع أهمل واحده، والأنصاري لم يبق على جمعيته حيث نقل إلى العلمية أو لجريه مجرى القبيلة، والمدائني نسبة إلى المدائن وهو اسم البلد معروف بالعراق، والمعافري نسبة إلى معافرين مرأخي تميم. انظر شرح الكافية لابن مالك ٤/ ١٩٥٩، والمفصل وشرحه لابن يعيش ٦/ ٩١، وشرح الشافية للرضي ٢/ ٨٠.

(٤) (نحو) في ت.

(٥) انظر الكتاب ٣/ ٣٧٤.

(٦) قال ابن مالك في شرح الكافية ٤/ ١٩٥٣: (وقد يبنون اسماً رباعياً من بعد صدر المركب وبعض عجزه وينسبون إليه كقولهم في «خضرموت»: «خضرمي» وفي «عبد شمس» و«عبد قيس» «قيم اللات»: «عشمي» و«عقسي» وتيملي. وهذا النوع مقصور على السماع). وقال الرضي في شرح الشافية ٢/ ٧٢: (وأجاز الجرمي النسبة إلى الأول أو إلى الثاني أيهما شئت في الجملة أو في غيرها، فتقول في «بعلبك» بعل أو بكى، وفي «تأبط شراً»: تأبطي أو شري. وقد جاء النسب إلى كل واحد من الجزأين، قال:

تزوجتها رامية هرمزية بفضل الذي أعطى الأمير من الرزق  
نسبها إلى «رامهرمز». وقد ينسب إلى المركب من غير حذف إذا خف اللفظ نحو «بعلبكي».

(٧) أجاز أبو حاتم السجستاني ذلك. كما أجاز إلحاق ياء النسب بكل واحد من جزأي المركب. انظر شرح الشافية للرضي ٢/ ٧٤.

(٨) المصدر السابق ٢/ ٧٥.

والى أولِ المُستَوَيْنِ<sup>(١)</sup> كـ «مَرْيَ»<sup>(٢)</sup> و «عَبْدِي» في «امْرِئ القَيْسِ» و «عبدِ شَمْسٍ». وشُدَّ مزجُهُما كـ «مَرْقَسِي» و «عَبْسَمِي»<sup>(٣)</sup>. قال:

٢٤٨ - وَتَضَحَّكَ مِنِّي شَيْخَةُ عَبْسَمِيَّةَ . . . . .

والمفردُ الصحيح لا يُعَيَّرُ لِدُخُولِها - غالباً - كـ «جَعْفَرِي» و «زَيْدِي» و «عَمْرِي» فَإِنْ عُيِّرَ بِنَقْصٍ فَخِلَافُ القِيَاسِ كـ «قُرَشِي» و «سُلَمِي» في قُرَيْشٍ

(١) أي المستويين شهرة.

(٢) د: امرئ. وهو جائز أيضاً. انظر الكتاب ٣/٣٧٦، وشرح الكافية لابن مالك ٤/١٩٥٣.

(٣) انظر شرح الشافية للرضي ٢/٧٦، وشرح الكافية لابن مالك ٤/١٩٥٣.

٢٤٨ - الطويل: عجزه:

كَأَنَّ لَمْ تَرَى قُبْلِي أَيْبَرًا يَمَانِيًا

لعبد يفوث بن وقاص (شاعر جاهلي من سادات قحطان) من كلمة له قالها حين وقع في أسر بني تميم يوم الكلاب. وهو يوم مشهور من أيام العرب.

والشاهد في قوله: (عشمية) حيث نسب إلى (عبد شمس) بمزج الأول مع الثاني. قال سيبويه: وقد يعملون للنسب في الإضافة اسماً بمنزلة «جعفر» ويعملون فيه من حروف الأول والآخر، ولا يخرجونه من حروفهما ليعرف، كما قالوا: سبطر، فجعلوا فيه حروف السبط إذ كان المعنى واحداً. . فمن ذلك: عبسمي وعبدري. وليس هذا بالقياس (الكتاب ٣/٣٧٦).

ولم يستشهد بالبيت على هذه القضية غير المصنف فيما أعلم. وإنما يورده النحاة شاهداً على إثبات الألف في الجزم في قوله: (لم ترى). ورده البصريون من وجهين: الأول أن الرواية فيه (ترى) بالانفتاح من الإخبار إلى الخطاب. والثاني على فرض صحة الرواية الأولى فإن أصله: ترى، فلما دخل الجازم حذف الألف فصار (لم ترأ) فخففت الهمزة بجعلها ألفاً، ونقلت حركتها إلى الساكن قبلها، ولا شيء في ذلك لأن التخفيف بعد استيفاء الجازم عمله قياسي لا شذوذ فيه أصلاً. ولابن هشام توجيه آخر ذكره في المغني.

واستشهد به ابن يعيش على مجيء تاء التأنيث للفرق بين المذكر والمؤنث في الجنس نحو شيخ وشيخة.

الجمل ٢٥٧، أمالي القالي ٣/١٣٢، المحتسب ١/٦٩، المفضليات ١٥٨، التناقض ١٥٢، المذكر والمؤنث ١١٦، شرح ابن عصفور ١/١٤٤، المغني ٣/٣٦٦، السيوطي ٢٣١، شرح ابن يعيش ٥/٩٧، ٩/١١١، ١٠/١٠٤، ١٠٧، الأشموني ١/١٠٣.

وسُلِّمَ<sup>(١)</sup>. أو بزيادة كـ «رازي» و «مَرْزُوي» في النسبة إلى الرِّي<sup>(٢)</sup>، ومزُو<sup>(٣)</sup>. أو  
تغير حركة «بصري»<sup>(٤)</sup> و «دُهري»<sup>(٥)</sup> في البصرة والذهري.

والمعتل لأمه إن سَكَنَ سابقه فكالصحيح كـ «ظبي» و «عَزُوي» في ظني  
وعَزُو وظبيّة وعَزُوّة<sup>(٦)</sup>.

(١) قياس النسب إلى (فعل) بضم الفاء وفعل بفتحها على مذهب سيبويه وجمهور النحاة بقاء  
الياء، وما جاء بدون الياء كما مثل به المصنف هنا فهو شاذ. ومذهب المبرد التخيير في  
النسب إليهما بين حذف الياء وبقائها قياساً مطرداً، فيجوز على مذهبه أن يقال في القياس  
إلى (جُعِلَ) و(شَرِيف): جُعِلِي وشُرَيْفِي وأن يقال: جُعِلِي وشُرْفِي، وكلا الوجهين  
مطابق للقياس عنده.

والثالث من المذاهب مذهب السيرافي وهو التخيير في (فعل) بضم الفاء، وإثبات الياء في  
(فعل) بفتحها، وإنما فرق بينهما لكثرة ما ورد من الأول بالحذف في حين أنه لم يرد من  
الثاني بالحذف الاثني. انظر الكتاب ٣/٣٣٥، المختضب ٣/١٣٣، شرح الكافية لابن  
مالك ٤/١٩٤٤ - ١٩٤٥ شرح الشافعية للرضي ٢/٢٩.

(٢) الري: مدينة مشهورة من أمهات المدن في بلاد المشرق، كثيرة الفواكه والخيرات.  
وينسب إليها خلق من أجلة العلماء. معجم البلدان ٣/١١٦، مرادد الاطلاع ٢/٦٥١.

(٣) مرو الشاهجان: أشهر مدن خراسان وقصبتها العظمى. والمرو الحجارة البيض تقتدح بها  
النار. والشاهجان نهر عظيم يخترقها.

ومرو الروذ: مدينة قريبة من الأولى بينهما خمسة أيام. والروذ نهر كبير أيضاً نسبت إليه.  
معجم البلدان ٥/١١٢، مرادد الاطلاع ٣/١٢٦٢.

(٤) قال الرضي: وقالوا في البصرة: بصري - بكسر الباء - لأن البصرة في اللغة حجارة  
بيض، وبها سميت البصرة، والبصر - بكسر الباء من غير تاء - بمعنى البصرة، فلما كان  
قبل العلمية بكسر الباء مع حذف التاء مع النسبة بحذف التاء كسرت الباء في النسب.  
وقيل: كسر الباء في النسب اتباعاً لكسر الراء. ويجوز «بصري» بفتح الباء على القياس.  
شرح الشافعية ٢/٨١ - ٨٢، شرح الكافية لابن مالك ٤/١٩٦٤.

(٥) قال الرضي: (وقالوا: دهري - بضم الدال - للرجل المسن. فرقاً بينه وبين الدهري الذي  
هو من أهل الإلحاد). انظر المصدرين السابقين.

(٦) انظر الكتاب ٣/٣٤٦ - ٣٤٧.



يو: بل يُمَيِّزُ الْمُؤَنَّثُ بِفَتْحَةِ حَشْوِهِ، وَبِقَلْبِ الْيَاءِ وَאוּ كـ «ظَبْيِي» فِي ظَبْيَةٍ.  
قلنا: اللغة لَا تَتَّبِعُ بِالترجيح<sup>(١)</sup>.

وإن تحرك كـ «عَم» و «شَج»<sup>(٢)</sup> قُلِّيتْ وَاوُأْ، كراهة الإحجاف واجتماع  
الياءاتِ حيثُ هي ثالثة، كـ «عَمَوِيَّ» و «شَجَوِيَّ»<sup>(٣)</sup>.

ويُخَيَّرُ فِي الرَّابِعَةِ بَيْنَ الْحَذْفِ وَالْقَلْبِ كـ «قَاضِي» و «قَاضَوِيَّ» و «هَادِي» و  
«هَادَوِيَّ» و «مُغَطِّي» و «مُغَطَوِيَّ»<sup>(٤)</sup>.

ويتعينُ الحذفُ فِي الْخَامِسَةِ كـ «مُتَمِّي» و «مُسْتَدْعِي»<sup>(٥)</sup>.

وما/ آخرُهُ أَلِفٌ مَقْصُورَةٌ تَقْلُبُ ثَلَاثَةً كـ «عَصَوِيَّ»، وَرَابِعَةٌ مُنْقَلِبَةٌ<sup>(٦)</sup> كـ  
«مَلْهُوِيَّ» و «أَعْشَوِيَّ»<sup>(٧)</sup>.

(١) اللغة لَا تَتَّبِعُ بِالترجيح، محلها بياض في ش. قال في الكتاب ٣/٣٤٧: (وأما يونس فكان يقول في ظبية: ظبوى، وفي دمية: دموي، وفي فتية: فتري. فقال الخليل: كأنهم شهوها حيث دخلتها الياء بفعلته، لأن اللفظ بفعلته إذا أسكنت العين، وفعلته من بنات الواو سواء). وانظر المفصل وشرحه لابن يعيش ٥/١٥٣.

(٢) كتبتا بالياء في غير د.

(٣) أنظر الكتاب ٣/٣٤٢ - ٣٤٣، شرح الشافعية للرضي ٢/٤٢، شرح ابن يعيش ٥/١٥٠ - ١٥١.

(٤) حذف الياء هو الباب عند سيبويه، ويجوز إجراؤه مجرى «عم» في قلب الياء وَاوُأْ، لعدم الاعتداد بالثاني الساكن لكونه كالميت المعلوم كما أجري في الصحيح نحو تغليي، مجرى، نمري. وهو مذهب المبرد.

انظر الكتاب ٣/٣٤٠، المفصل وشرحه لابن يعيش ٥/١٥٠ - ١٥١، شرح الشافعية للرضي ٢/٤٤ - ٤٥، شرح الكافية لابن مالك ٤/١٩٤٣.

(٥) انظر المصادر السابقة.

(٦) (منقلبة) ساقطة من ت.

(٧) ويجوز الحذف أيضاً. قال سيبويه ٣/٣٥٣: (قال: فإن قلت في «ملهي»: ملهي، لم أر بذلك بأساً، كما لم أر يحلوي بأساً). وانظر شرح الشافعية ٢/٤٠.

وَيُخَيَّرُ<sup>(١)</sup> فِي التِّي لِلتَّائِثِ كـ «حُبْلِيَّ» وَ «دُنْيِيَّ» وَ «حُبْلَوِيَّ» وَ «دُنْيَوِيَّ» وَجُوزُ  
الْفَصْلِ كـ «حُبْلَوِيَّ» وَ «دُنْيَوِيَّ»<sup>(٢)</sup>.

وَيَتَعَيَّنُ الْحَذْفُ فِي مُتَحَرِّكِ الْحَشْوِ كـ «جَمَزِيَّ»<sup>(٣)</sup>.

وَالْمَمْدُودَةُ الْأَصْلِيَّةُ تَبْقَى كـ «جِنَائِيَّ» وَ «قِنَائِيَّ» وَ «وَضَائِيَّ»<sup>(٤)</sup>.

وَيُخَيَّرُ فِي الْمُنْقَلِبَةِ وَالْمَلْحَقَةِ كـ «كِسَاوِيَّ» وَ «عِلْبَاوِيَّ»<sup>(٥)</sup> وَ «كِسَائِيَّ» وَ  
«عِلْبَائِيَّ»<sup>(٦)</sup>.

وَيَتَعَيَّنُ الْقَلْبُ فِي الْمُؤَنَّثِ كـ «حَمَرَاوِيَّ» وَ «خُنْفَسَاوِيَّ» وَ  
«مَغْيُورَاوِيَّ»<sup>(٧)</sup>. وَشَذُّ قَلْبِهَا نُونًا كـ «صَّنْعَائِيَّ» وَ «بُهْرَائِيَّ»<sup>(٨)</sup> وَالْمَحذُوفُ لَامُهُ

(١) د: ويجب.

(٢) تشبيها لها بألف التائث الممدودة، فيزداد قلبها ألف آخر وتقلب ألف التائث واوًا. والأول أحسن الوجوه كما نص عليه سيويه.

الكتاب ٣/٣٥٢، شرح الشافية ٢/٤٠، المفصل وشرحه ٥/١٥٠ - ١٥١.

(٣) إذا تحرك الثاني وجب الحذف كالخامسة، لأن الحركة تقوم مقام الحرف فيما فيه نوع استتقال.

انظر شرح الشافية ٢/٣٩، شرح ابن يعيش ٥/١٥٠.

وَجَزِيَّ: نسبة إلى جَزَى. وقد تقدم معناه في حاشية ص ٩٢.

(٤) الوضاء - بضم الواو وتشديد الضاد - الوضيء الحسن الوجه. قال الشاعر:

وَالْمَرْءُ يُلْحِقُهُ بِفَيْشِيَانِ السَّدَى خُلُقُ الْكَرِيمِ وَلَيْسَ بِالْوُضَاءِ  
ويجوز فيما ذكره قلب الياء واوًا أيضًا، تشبيهاً للهمزة الأصلية بالتائث نحو  
(قراوي)، (ووضاوي). وهو قليل جداً حتى يكاد يلحق بالشذوذ كما قال الرضي.

انظر الصحاح (وضاً)، شرح الشافية ٢/٥٥.

(٥) نسبة إلى (علباء)، وتقدم معناها في حاشية ص ٦١.

(٦) (وعلبائي) ساقطة من ش.

(٧) نسبة إلى (معيوراء). وهو اسم جمع للغير، والعرير: الحمار الوحشي أو الأهلي. الصحاح

(عرير). وانظر الكتاب ٣/٣٥٥، وشرح ابن يعيش ٥/١٥٥.

(٨) نسبة إلى صنعاء - بلد باليمن - وبهراء - قبيلة من قضاة. قال الرضي: (ووجه قلب  
الهمزة نوناً وإن كان شاذاً مشابهة ألفي التائث الألف والنون) شرح الشافية ٢/٥٨.

إن لم يُعْوَض<sup>(١)</sup> يرد كأخوي و «أَبَوِيَّ»، لا المحذوف فَاؤُهُ ك «عِدِّيَّ» و «زِنِيَّ» في عِدَّةٍ وَزِنَةٍ<sup>(٢)</sup>.

وَيُخَيَّرُ في المنسي<sup>(٣)</sup> ك «يَدٍ» و «دَمٍ»، تقول: «يَدِيَّ» و «يَدَوِيَّ»<sup>(٤)</sup>.

هـ:

وَتُحَذَفُ - من المنسوب - تاءُ التانيث ك «فَاطِمِيَّ» و «عَائِشِيَّ» في فاطمة وعائشة<sup>(٥)</sup>.

يه: ولو كانت عَوْضاً ك «أَخَوِيَّ» و «بَنَوِيَّ» في أُخْتٍ وَبَنَتْ.

يو: لا<sup>(٦)</sup>، إذ صارت كالأصلي<sup>(٧)</sup>، فيقال: «أُخْتِيَّ» و «بَنِيَّ»<sup>(٨)</sup>.

(١) في جميع النسخ (إن عوض). وصواب العبارة (إن لم يعوّض) إذ لا تعويض عن المحذوف فيما سيذكره. وفي حاشية الأصل: (صواب العبارة: إن لم يعوض من المحذوف رد كأبوي وأخوي عند النسبة إليه. وإن عوض عنه لم يجب رد المحذوف كabin، فإن أصله «بنو» حذفت الواو وعوضت عنها الهمزة أولاً، فتقول في النسبة إليه: ابني، لأن العوض يقوم مقام المحذوف. ذكره ركن الدين). ونقل نص هذا الاستدراك في حاشية نسخة ت.

وانظر شرح الشافية للرضي ٦٠/٢ - ٦٥، وشرح الكافية لابن مالك ١٩٥٤/٤.

(٢) أجاز الفراء رد اللام فيقول: عدوي وزنوي. قال الرضي في شرح الشافية ٦٣/٢: وحمله على ذلك ما روي عن ناس من العرب: عدوي، في (عدة) فقام عليه غيره.

(٣) أي الذي لم يثبت رد اللام فيه في موضع من المواضع.

(٤) د: بنو.

في شرح الشافية ٦٤/٢: فإن لم يثبت رد اللام في موضع فأنث في النسب غير بين الرد وتركه، نحو غدي وغدوي، وحري وحرشي، وابني وبنوي، ودمي ودموي.

(٥) (في فاطمة وعائشة) ساقطة من ش، م، ن، د.

(٦) (لا) ساقطة من ت.

(٧) الأصل، ش: كالأصل.

(٨) في الكتاب ٣٦٠/٣: (وإذا أضفت إلى «أخت» قلت: أخوي، هكذا ينبغي أن يكون على القياس. وإذا القياس قول الخليل من قبل أنك لما جمعت بالتاء حذفت تاء التانيث كما تحذف الهاء، ورددت إلى الأصل. =

وتُحذف ياء «فَعِيلَة» و «فَعِيلَة» وواو «فَعُولَة» ك «خَفِيٍّ» و «جُهَنِيٍّ» و «سَنِيٍّ» في «خَفِيْفَة» و «جُهَنِيَّة» و «سَنُوَّة» إلّا إذا كان مُضاعفاً كَشَدِيدَة، أو معتلاً العين كطويلة فَشَدِيدِيٍّ وطَوِيلِيٍّ، كراهة اجتماع المثلين والإعلال<sup>(١)</sup>.

ولا تُحذف ياء (فَعِيل) <sup>(٢)</sup> غالباً، إلّا حيث آخره ياء ك «عَلَوِيٍّ» و «قُصْبِيٍّ» <sup>(٣)</sup>.

وتقول في «فَعُول»: فَعُولِيٍّ كَعَدَوِيٍّ <sup>(٤)</sup>.

= وسمعتنا من العرب من يقول في جمع «هنت»: هنوات. قال الشاعر:

أرى ابنَ نِزار قد جفاني وملني على مَنَواتٍ كُلِّها مُتَتَابِعٍ  
فهي بمنزلة «أخت». وأما يونس فيقول: أختي، وليس بقياس.

وانظر شرح الشافية للرضي ٢/ ٦٠، ٦٨، وشرح الكافية لابن مالك ٤/ ١٩٥٥.

(١) قال سيويه ٣/ ٣٣٩: (وسألته عن «شديدة» فقال: لا أحذف، لاستقلالهم التضعيف، وكأنهم تنكبوا التقاء الدالين وسائر هذا من الحروف. قلت: فكيف تقول في «بني طويلة»؟ فقال: لا أحذف، لكراهيتهم تحريك هذه الواو في «فَعَلَّ» ألا ترى أن «فَعَلَّ» من هذا الباب العين فيه ساكنة والألف مبدلة، فيكره هذا كما يكره التضعيف، وذلك قولهم في بني حَوِيزَة: حَوِيزِيٍّ).

وانظر الشافية وشرحها للرضي ٢/ ٢٠، ٢٣، ٢٥.

(٢) العبارة في ت، ن، د: (ولا تحذف من مذكره). ولعلها أصوب لتشمل (فَعِيلًا) و (فَعِيلًا) كما مثل.

(٣) في النسبة إلى (علي) و (قصي). حذفت الياء الأولى، وقلبت الثانية واواً في النسب، لئلا تجتمع الياءات مع تحرك ما قبلها.

انظر الكتاب ٣/ ٣٤٤، وشرح الشافية ٢/ ٣٠.

(٤) في الكتاب ٣/ ٣٤٥: (وسألته عن الإضافة إلى «عَدُوٍّ» فقال: عَدَوِيٍّ. وإلى «كُوَّة» فقال: كُوَوِيٍّ. وقال: لا أغیره لأنه لم تجتمع الياءات. وإنما أبدل إذا كثرت الياءات فأفر إلى الواو، فإذا قدرت على الواو ولم أبلغ من الياءات غاية الاستقلال لم أغیره).

وانظر الشافية وشرحها للرضي ٢/ ٢٠.

فرع:

وإذا نُسِبَتْ<sup>(١)</sup> إلى منسوبٍ حذفت الأولى كشافعي في شافعي<sup>(٢)</sup>.  
ويُفتَحُ مكسورُ الحشْوِ، كراهةٌ توالي كسرتين<sup>(٣)</sup> كَنَمَرِيٍّ وَذُولِيٍّ<sup>(٤)</sup>.

فرع:

وباءُ النسبِ كناء التأنيث في تَطْرُفِها، والإعرابِ عليها، وتمييزها الواحدَ من الجَمْعِ كـ «روميٍّ» و «رُومٍ»<sup>(٥)</sup>. وللمبالغةِ كـ «جُزْيِيٍّ» و «كَلِيٍّ»<sup>(٦)</sup>.

### حرف الردع

ومنها حرفُ الردعِ «كَلَّا»، نحو «فَيَقُولُ رَبِّي أَهَانِي»: كَلَّا<sup>(٧)</sup> أي: اؤْتَدِغْ عَن

(١) ت، ن، م: نسب.

(٢) قال ابن يعيش: ١٥٥/٥: (وأنت إذا نسبت إلى منسوب بَقَيْتَهُ على لفظه نحو النسب إلى تميمي وهجري وشافعي، فإنك تقول فيه أيضاً تميمي وهجري وشافعي فيكون اللفظ واحداً، إلا أن التقدير مختلف، وذلك أنك إذا حذفت الياء الأولى التي للنسب أحدثت ياء أخرى غيرها، لأنه لا يجمع بين علامتي النسب كما لا يجمع بين علامتي التأنيث، مع ما في ذلك من ثقل اجتماع أربع ياءات).  
وانظر شرح الكافية لابن مالك ١٩٣٩/٤.

(٣) ش: حركتين.

(٤) في النسب إلى نمر والدتل. وانظر الشافية وشرحها ١٧/٢ - ١٨، وشرح ابن يعيش ١٤٥/٥.  
(٥) الياء في (رومي) للوحدة، فهي مثل تمرّة وتمر. وليس الياء فيه للنسب. وقد منع الرضي أن يقال للياء فيه أنها ياء النسبة.  
شرح الشافية للرضي ٤/٢.

(٦) لم يبين لي وجه المبالغة في مثل جزئي وكلي. ومثل الرضي لها بأخْمَرِيٍّ وَذَوَارِيٍّ، كقولهِ: (والدهرُ بالإنسانِ ذَوَارِيٌّ) على إضافة الشيء إلى نفسه.  
شرح الشافية ٤/٢.

(٧) سورة الفجر، الآيتان: ١٦ - ١٧.

والياء ثابتة في «أهانني» في جمع النسخ. وبها قرأ البزي ويعقوب في حالي الوصل والوقف، ووافقه أهل المدينة وأبو عمرو إلا من طريق بكر عن ابن فرح في الوصل.  
انظر ارشاد المبتدي ٦٣٤.

ذلك. ومن ثمَّ حُسِّنَ الوقْفُ عليه<sup>(١)</sup>.

وبمعنى حقاً نحو ﴿كَلَّا سَيَمْكُنُونَ﴾<sup>(٢)</sup> فلا وقْفَ<sup>(٣)</sup>.

### حرفا التفسير

ومنها للتفسير «أي» و «أن». و «أن» مختصة بما فيه معنى القول، وقد مر المثال<sup>(٤)</sup>.

### الحروف المصدرية

ومنها الحروف المصدرية<sup>(٥)</sup>: «ما» و «أن» و «أن» فالأولان للفعلية نحو

(١) ش: عليها.

(٢) سورة النبأ، الآية: ٤.

(٣) مذهب الجمهور أن (كلا) للردع والزجر، وليس لها معنى غيره عندهم، ولذا يجيزون أبداً الوقف عليها والابتداء بما بعدها.

وزهب الكسائي وأبو حاتم السجستاني والفراء والنضر بن شميل ومن وافقهم إلى أن معنى الردع والزجر ليس مستمراً فيها. فزادوا فيها معنى ثانياً يصح عليه أن يوقف دونها ويتبدأ بها. ثم اختلفوا في تعيين ذلك المعنى على أقوال ثلاثة: أحدها للكسائي ومتابعيه أنها تكون بمعنى «حقاً». والثاني لأبي حاتم ومتابعيه أنها تكون بمعنى «ألا» الاستفاحية. والثالث للنضر بن شميل والفراء ومن وافقهما أنها تكون حرف جواب بمنزلة «إي» و«نعم». وحلوا عليه قوله تعالى: ﴿كَلَّا وَالْقَمَرِ﴾ فقالوا: معناه: إي والقمر.

انظر المغني: ٢٤٩ - ٢٥٠، شرح الرضي ٤٠١/٢، شرح الجامي ٨١٤، الجني الداني ٥٧٧، معاني الرماني ١٢٢، شرح الفريد ٤٩٤ - ٤٩٥.

(٤) تقدم التمثيل لأن التفسيرية في ص ٣٦٧ - ٣٦٨.

أما «أي» فلم يسبق التمثيل لها تفسيرية. وهي تأتي في تفسير كل مبهم من المفرد، نحو «جاءني زيد، أي: أبو عبد الله» والجملة نحو «قُطِعَ رزقُهُ، أي: مات».

وانظر المفصل ٣١٤، شرح الكافية لابن الحاجب ١٢٩، معاني الرماني ٨٠، شرح الرضي ٣٨٥/٢، شرح ابن يعيش ١٤١/٨، معاني الفراء ٣٩٩/٢، التبيان ١٠٩٧/٢، البيان للأبباري ٣١٣/٢، شرح الجامي ٣٩٠.

(٥) بعدها في ن: (فمن النوعين وهي).

«آتَيْكَ مَا وَقَفْتُ» و «أعجبني أن وقفت» أي: وقوفك. والمشددة للاسمية نحو «أعجبني أنك قائم» أي: قيامك<sup>(١)</sup>.

### حروف الزيادة

ومنها<sup>(٢)</sup> حروف الزيادة<sup>(٣)</sup>، وهي: «إن» و «أن» و «ما» و «لا» و «من»، والباء، و اللام.

ف «إن» مع «ما» النافية، وَقَلْتُ مع المصدرية و «لما»<sup>(٤)</sup>. و «أن» مع «لما» - كما مر<sup>(٥)</sup> - وَقَلْتُ مع الكاف نحو قوله:

٢٤٩ - كَأَنَّ ظَبْيَةً تَغْطُو إِلَى وَارِيقِ السَّلْمِ . . . . .

و «ما» من أسماء الشرط، وبعض حروف الجر، وَقَلْتُ مع المضاف، وقد مرَّت الشواهد<sup>(٦)</sup>.

و «لا» مع الواو بعد النفي، وبعد «أن» المصدرية، وَقَلْتُ قبل «أُفْسِمُ»، وشذت مع المضاف، وستأتي الشواهد.  
و «من»، والباء، واللام تقدَّم ذكرها<sup>(٧)</sup>.

### الحروف العاملة في حال دون حال

وأما الحروف التي تعمل في حالٍ دون حالٍ فهي تسعة<sup>(٨)</sup>.

(١) انظر شرح الجامي ٧٩٣، شرح الرضي ٣٨٦/٢، شرح الفريد ٤٨١ - ٤٨٢.

(٢) الأصل: ومثلها.

(٣) وتسمى حروف الصلة أيضاً، لأنها يتوصل بها إلى زيادة الفصاحة واستقامة الوزن وحسن السجع وتزيين اللفظ.

انظر شرح الرضي ٣٨٤/٢، وشرح الفريد ٤٨٤.

(٤) انظر المصدرين السابقين.

(٥) في ص ٣٦٤.

٢٤٩ - تقدم برقم ١٥٢.

(٦) انظر ص ١٩٤، ٢٣٠، ٢٤٦، ٤٦٠.

(٧) في حروف الجر. انظر ص ٤٠٧، ٤١٦، ٤٢٠.

(٨) ستة منها للنداء، و «ما» و «إن» و «لا» كما سيذكره.

### حُرُوفُ النَّدْبَةِ وَالنَّدَاءِ

منها حُرُوفُ النَّدْبَةِ والنَّدَاءِ. فالنَّدْبَةُ التَّفَجُّعُ عَلَى المَيِّتِ. وَأَلَتْهَا المَخْضَةُ «وا»<sup>(١)</sup>.

والنَّدَاءُ هُوَ طَلَبُ إِقْبَالِ الحَيِّ بِأَلَةٍ مَخْصُوصَةٍ، وَهِيَ: «يَا» و «أَيَا» و «هَيَا» و «أَي» و «وَالْهَمْزَةُ».

ف «يَا» أَعْمُهَا<sup>(٢)</sup>. و «أَيَا» و «هَيَا» لِلْبَعِيدِ وَالسَّاهِي وَالنَّائِمِ<sup>(٣)</sup>. وَالْآخِرَانِ لِلْقَرِيبِ<sup>(٤)</sup>. وَتَصَحُّ النَّدْبَةُ بِ «يَا»<sup>(٥)</sup>.

كَثُرَ: وَهِيَ حُرُوفٌ. وَقِيلَ: بَلْ أَسْمَاءُ فِعْلٍ، لِإِمَائَتِهَا<sup>(٦)</sup>.

(١) قَالَ الرُّضِي ٣٨١/٢: (وَقَدْ تَنَوَّبَ (وَا) مَقَامَ (يَا) فِي النَّدَاءِ. وَالْمَشْهُورُ اسْتِعْمَالُهَا فِي النَّدْبَةِ).

وَأَجَازُ الْمِرْدِ اسْتِعْمَالُهَا فِي نَدَاءِ الْبَعِيدِ فِي الْمَقْتَضَبِ ٢٣٣/٤. قَالَ ابْنُ مَالِكٍ فِي شَوَاهِدِ التَّوْضِيحِ ص ٢١٢: (وَرَأَيْتُ - أَيِ الْمِرْدِ - فِي هَذَا صَحِيحًا). وَحَكَاهُ عَنْهُ دُونُ تَرْجِيحٍ فِي شَرْحِ الْكَافِيَةِ ١٢٨٩/٣.

(٢) لِأَنَّهَا لِلنَّدَاءِ الْمَطْلُوقِ، فَتَسْتَعْمَلُ لِلْقَرِيبِ وَالْمَتَوَسِّطِ وَالْبَعِيدِ.

انْظُرِ الرُّضِي ٣٨١/٢، وَالْجَامِي ٩٧٩.

(٣) السَّاهِي وَالنَّائِمُ بِمُتَزَلَّةِ الْبَعِيدِ. وَانْظُرِ الْمُفَصَّلَ وَشَرْحَهُ ١١٨/٨.

(٤) يَعْنِي (أَيَ) وَالْهَمْزَةَ. وَجَعَلَ ابْنُ الْحَاجِبِ (أَيَا) وَ(هَيَا) مَثْلَهُمَا فِي نَدَاءِ الْقَرِيبِ. وَاسْتَظْهَرَ الْجَامِي أَنَّهُ أَرَادَ بِالْقَرِيبِ مَا عَدَا الْبَعِيدَ فَيَدْخُلُ فِيهِ الْمَتَوَسِّطُ. الْجَامِي ٧٧٩، الرُّضِي ٣٨١/٢.

(٥) قَالَ ابْنُ بَابِشَاذٍ ٢٧٥/١: (وَوَيْتُ) هِيَ أُمُّ الْبَابِ تَسْتَعْمَلُ لِلْقَرِيبِ وَالْبَعِيدِ، وَفِي الاسْتِغَاثَةِ وَالنَّدْبَةِ وَغَيْرِ ذَلِكَ، لِأَنَّهَا قَاعِدَةُ الْبَابِ وَعَلَيْهَا الْمَدَارُ).

(٦) قَالَ ابْنُ عِيْشٍ ١٢١/٨: (وَقَدْ حَمَلَ بَعْضُهُمْ مَا رَأَى مِنْ قُوَّةِ جَرِي هَذِهِ الْحُرُوفِ مَجْرَى الْأَفْعَالِ، وَنَصَبَهَا لَهَا بَعْدَهَا، وَتَعَلَّقَ حُرُوفَ الْجَرِّ بِهَا، وَجَوَّازَ إِمَائَتَهَا إِلَى أَنْ قَالَ: إِنَّهَا مِنْ أَسْمَاءِ الْأَفْعَالِ مِنْ نَحْوِ «صَه» وَ«مَه». وَالْحَقُّ أَنَّهَا حُرُوفٌ لِأَنَّهَا لَا تَدُلُّ عَلَى مَعْنَى فِي أَنْفُسِهَا، وَلَا تَدُلُّ عَلَى مَعْنَى إِلَّا فِي غَيْرِهَا). وَصَرَّحَ بِاسْمِ الْبَعْضِ الْمَذْكُورِ وَهُوَ أَبُو عَلِيٍّ الْفَارَسِيُّ فِي ٢٧/١ قَالَ: (وَكَانَ أَبُو عَلِيٍّ يَذْهَبُ فِي بَعْضِ كَلَامِهِ إِلَى أَنَّ «يَا» لَيْسَ بِحَرْفٍ، وَإِنَّمَا هُوَ اسْمٌ مِنْ أَسْمَاءِ الْفِعْلِ. وَالْمَذْهَبُ الْأَوَّلُ، وَهُوَ مَذْهَبُ سَيِّبِيهِ). وَنَسَبَهُ الرُّضِي فِي شَرْحِ الْكَافِيَةِ ١٣٢/١ إِلَى أَبِي عَلِيٍّ الْفَارَسِيِّ أَيْضًا وَنَاقَشَهُ.



## فصل

والمنادى هو المطلوبُ إقباله بحرفٍ نائبٍ منابٍ «أدعو» لفظاً كـ «يا زيد» أو تقديرأ كـ «يُؤسِّفُ أَعْرِضْ»<sup>(١)</sup>.

فالمضافُ والاسمُ الطويل<sup>(٢)</sup>، والنكرةُ غيرُ المقصودة<sup>(٣)</sup> منصوبةٌ بذلك الفعلِ المقدَّرُ بعد الحرفِ، لإمكانه. وقيل: (بل)<sup>(٤)</sup> بالحرفِ<sup>(٥)</sup>، نحو «يا عبدَ الله»

(١) سورة يوسف، الآية: ٢٩.

(٢) الاسم الطويل هو المشبه بالمضاف، ويسمى مطولاً وممطولاً، أي: ممدوداً. وهو كل اسم يجيء بعده شيء من تمامه إما معمول للأول، وإما معطوف، وإما نعت، وغير ذلك. وسيمثل المصنف لصوره المختلفة.

انظر شرح الرضي ١٣٤/١ - ١٣٥، وشرح ابن عقيل ٣٩٦/١.

(٣) ش: المقصود.

(٤) (بل) ساقطة من الأصل، ت.

(٥) قال سيبويه ٢٩١/١: (ومما يتنصب في غير الأمر والنهي على الفعل المتروك إظهاره قولك: يا عبد الله، والنداء كله. وأما «يا زيد» فله علة سترها في باب النداء إن شاء الله تعالى. وحذفوا الفعل لكثرة استعمالهم هذا في الكلام، وصار «يا» بدلاً من اللفظ بالفعل، كأنه قال: يا أريد عبد الله، فحذف أريد وصارت «يا» بدلاً منها، لأنك إذا قلت: يا فلان علم أنك تريده).

وما ذهب إليه سيبويه هنا قال به جمهور النحويين.

وقد نسب ابن يعيش في شرح المفصل ٢٢٧/١ إلى المبرد أنه يقول بأن الناصب هو (يا) لنيابتها عن الفعل. قال: ولذلك جازت إمالتها.

وكذا الرضي في شرح الكافية ١٣١/١ قال: (وأجاز المبرد نصب المنادى على حرف والنداء لسده مسد الفعل. وليس ببعيد، لأنه يعال إمالة الفعل).

والذي ذكره المبرد في المختضب ٢٠٢/٤ موافق لمذهب سيبويه والجمهور. قال (اعلم أنك إذا دعوت مضافاً نصبت، وانتصابه على الفعل المتروك إظهاره. وذلك قولك: يا عبد الله، لأن «يا» بدل من قولك: أدعو عبد الله، وأريد، لأنك تحب أنك تفعل، ولكن بها وقع أنك قد أوقعت فعلاً، فإذا قلت: يا عبد الله، فقد وقع دعاؤك بعبد الله، فانتصب على أنه مفعول تعدى إليه ففعلك).

وانظر شرح الكافية للعصام ٩٦ والأشموني ٣٥٩/٢.

و«يا طالعا جبّلا»، «يا ثلاثة وثلاثين»، «يا خيرا من زيد»، «يا حسنا وجه الأخ». ومنه «يا حليما لا يغفل»، وقوله:

٢٥٠ - أعبدا حلّ في شعبى غريباً ألؤمأ لا أبالك واغترابا

و «يا رجلا» لغير مُعَيّن. ومنه قوله: /

٢٥١ - فيا راكباً إما عرّضت فبلّغث

٢٥٠ - الوافر، لجريز (ديوانه ٦٢). قاله للعباس بن يزيد الكندي معيراً إياه بحلولة في (شُعْبَى)

لأنه كان حليفاً لبني فزارة، وشعبي من بلادهم وهي جبال متشعبة منيعة، والحلف عار عند العرب، جعله عبداً لثيماً في غير أهله، فجمع بين اللؤم والغربة.

والشاهد: نصب (عبدا)، وهو شبيه بالمضاف لنعته بالجملة، بفعل مقدر بعد (يا). وأجاز فيه سيبويه وجهاً آخر، قال: (وأما عبداً فيكون على ضربين: إن شئت على النداء، وإن شئت على قوله: أتفتخر عبداً، ثم حذف الفعل).

وجعل المصنف عبداً هنا من المشبه بالمضاف لنعته بالجملة تبعاً للرضي. وهو عند النحاة نكرة مقصودة. قال ابن مالك: (وأما اسم الجنس المعين بالقصد فقلما ورد إلا منصوباً كقول الشاعر ...).

وذكره الأزهري في التصريح شاهداً على القسم الرابع من أقسام المنادى، وهو ما يجوز ضمه ونصبه، سواء كان علماً أو نكرة مقصودة، والبيت مثال النكرة المقصودة، فعبداً فيه متون منصوب على الإعراب، وإجراء للنكرة المقصودة مجرى غير المقصودة.

كتاب سيبويه ١/٣٣٩، ٣٤٤، الجمل ١٦٨، معجم البلدان (شعبي)، شرح الكافية لابن مالك ٢/٦٤٤، ٣/١٣٠٥، أوضح المسالك ٤/٢٩، الرضي ١/١٣٥، الخزائن ٢/١٨٣، العيني ٣/٤٩، ٤/٢١٥، ٥٠٦، الأشموني ٢/١١٨، ٣/١٤٥.

٢٥١ - الطويل، عجزه:

ندماي من نجران أن لا تلاقيا

وهو لعبد يغوث بن وقاص الحارثي، من قصيدة قالها حين جهز للقتل بعد أن أسرته تميم يوم الكلاب الثاني.

عرضت: أتيت العروض، وهو مكة والمدينة وما حولهما. وقيل: واليمن معها. نجران: مدينة بالحجاز من شق اليمن. انظر معجم البلدان ٥/٢٦٦ - ٢٧١.

والشاهد فيه: نصب «راكباً» لأنه نكرة غير مقصودة، وإنما التمس راكباً من الركبان يبلغ قومه خبره.

وفي شرح المفضليات للأنباري أن الأصمعي كان ينشده (راكباً) بلا تنوين. =

وَيُبْنَى مَا عَدَاهَا مِنْ عِلْمٍ، أَوْ نَكْرَةً مَقْصُودَةً عَلَى مَا يُزْفَعُ بِهِ، مَفْرُوداً وَمُثْنِيً وَمَجْمُوعاً، كـ «يَا زَيْدٌ» و «يَا رَجُلٌ» و «يَا زَيْدَانِ» و «يَا زَيْدُونَ»، إِذْ هُمَا مَخَاطَبَانِ، وَأَلَّةُ الْخُطَابِ «أَنْتَ» و «إِيَّاكَ»، وَهِيَ مَبْنِيَّةٌ، فَبَيَّنَّا، لَوْ قَوَّعَهُمَا مَوْقِعَ الْمَبْنِيِّ (١). وَلَمْ يُبْعِدْهُمَا عَنْ شَبْهِهِ (٢) إِضَافَةً وَلَا مَا أَشَبَّهَهَا (٣).

وُخْصُصَ الْمَفْرُودُ بِالضَّمِّ، إِذْ الْفَتْحُ يَشْبُهُ إِعْرَابَهُ (٤)، وَالْكَسْرُ الْمُضَافُ إِلَى يَاءِ النَّفْسِ (٥)، وَالْحَقُّ فَرْعَاهُ بِهِ (٦). وَيُؤَيِّدُ الْعِلَّةُ (٧) نِدَاءَ الْمُضْمَرِ فِي قَوْلِهِ:

٢٥٢ - يَا أَبَجْرُ بَنَ أَبَجْرٍ يَا أَنْتَا

= سيبويه ٢/٢٠٠، المقتضب ٤/٢٠٤، الجمل ١٥٨، ذيل الأمالي للقالبي ٣/١٣٢، الخصائص ٢/٤٤٩، العقد الفريد ٥/٢٢٩ - ٢٣١، مهذب الأغاني ١/٥٢ - ٥٣، التبصرة ١/٣٣٩، الأغاني ١٦/٣٣٣، الإيضاح لابن الحاجب ٢/٢٥٨، أمالي ابن الحاجب ق ١٥٣/أ، المفضليات ١٥٦، شرحها الأنباري ٣١٥ - ٣٢٠، الشذور ١١١.

(١) انظر شرح ابن عصفور ٢/٨٦.

(٢) أي: عن شبه المبنى وهو أنت وإياك.

(٣) مذهب الكسائي أن المنادى المفرد المعرفة مرفوع، لتجرده عن العوامل اللفظية.

شرح الرضي ١/١٣٢.

(٤) قال الرضي ١/١٣٣: (وإنما بني المفرد على الحركة لأن له عرفاً في الإعراب، وبني على الضم فرقاً بين حركتي المنادى المعرب نحو يا قوم ويا قومنا، وحركة المبنى نحو يا قوم).

(٥) قال الرضي أيضاً في ١/١٣٢: (ثم إننا لو جررناه لشابه المضاف إلى ياء المتكلم إذا حذف الياء، ولو فتحناه لشابه غير المنصرف، فرفعناه ولم ننونه ليكون فرقاً بينه وبين ما رفع بعامل رافع).

قال الشريف في حاشيته: قوله: ولو فتحناه لشابه غير المنصرف. أي: لاشبهه المنادى المعرفة بالمنادى المفرد النكرة إذا كان غير منصرف نحو: يا أحمر لغير معين.

(٦) أي المثنى والجمع، نحو يا زيدان ويا زيدون. وانظر الرضي ١/١٣٣.

(٧) أي علة بناء المنادى.

٢٥٢ - رجز مشطور، بعده:

أنت الذي طَلَقْتَ عَامَ جُعْتَا

وهو لسالم بن دارة (سالم بن مسافع بن عقبة بن يربوع. أدرك الجاهلية والإسلام وكان رجلاً هجاء وقتل بسبب الهجاء). ونسب بعضهم إلى الأحوص.

الأبجر: أصله المتفخ. وقد يكون سمي به. ورواية الشاهد في الإنصاف وشرح ابن

يعيش: =

وتابعه إما بدل أو نسق غير معرفتين بلام<sup>(١)</sup>، فلهما حكم مستقل مطلقاً<sup>(٢)</sup>، نحو «يا عبد الله بشر» و «يا غلام بشر» أو «وبشر» فيهما<sup>(٣)</sup>.

أو تأكيد معنوي، أو عطف بيان، أو صفة، فيغرب حتماً، فإن تبع معرباً فكإغرابه، ومبتأ تبعه معرباً على لفظه أو محلّه، نحو: يا تميم أجمعون، أو أجمعين، يا حارث بكر، يا زيد الطويل، رفعاً ونصباً<sup>(٤)</sup>.

= يا مُر يا ابن واقع يا أننا

وفي الشجري وشرح ابن عصفور:

يا أقرع بن حابس يا أننا

والشاهد فيه: قوله: يا أننا، حيث نادى الضمير. وظاهر كلام الرضي والمصنف هنا أنه مطرد. وقال ابن الحاجب: نداء المضمّر شاذ.

وذكره الأنباري على روايته المتقدمة شاهداً لمن قال: إن المنادى المفرد العلم مبني، حيث إن النداء الثاني (يا أننا) يدل على النداء الأول، فالأول في موقع الثاني، فهو مبني، واستشهد به بعضهم على وضع ضمير المرفوع موضع المنصوب. وكان القياس أن يقول: يا إياك، لأنه مفعول حذف عامله. وسرغ أيضاً أطراد مجيئه بلفظ المرفوع فجاز مجيئه بلفظ ضمير الرفع. نوادر أبي زيد ١٦٣، ابن الشجري ٧٩/٢، الإنصاف ١/٣٢٥، ٦٨٢/٢، المقرب ١/١٧٦، شرح ابن عصفور ٨٧/٢، ١٢٨، الإيضاح لابن الحاجب ١/٢٥٣، شرح التبريزي ١/٣٦٧، أوضح المسالك ١١/٣، شرح الرضي ١/١٣١، الخزانة ٢/١٣٠، شرح ابن يعيش ١/١٢٧، ١٣٠، العيني ٤/٢٣٢، المساعد ٢/٤٨٣، التصريح ٢/١٦٤.

(١) صواب العبارة (غير معرف بلام) ليتناول النسق وحده، لأن البدل داخل كله في حكم ما سيذكره.

قال ابن مالك: (وذلك أن البدل كله، والمنسوق الحالي من «أل» حكمهما في الإتياع حكمهما في الاستقلال).

وقال الرضي: (ثم نقول: توابع المنادى على ضربين: إما بدل أو عطف نسق مجرد عن اللام، أو غيرهما من بقية التوابع الخمسة، وهي النعت والتأكيد وعطف البيان وعطف النسق ذو اللام).

(٢) ي: لهما حكم المنادى الذي باشره حرف النداء. وانظر الرضي ١/١٣٦، وشرح الكافية لابن مالك ٣/١٣١٣.

(٣) انظر المفصل وشرح ابن يعيش ٢/٢، وشرح الرضي ١/١٣٦.

(٤) انظر شرح الرضي ١/١٣٧، شرح ابن يعيش ٢/٢.

وكذلك البدل والنسق مع اللام<sup>(١)</sup>، نحو: يا زيدُ الحارثُ، أو والحارثُ، إلا أن (ل) في النسق يختارُ الرفع<sup>(٢)</sup>، و (لا) النصب<sup>(٣)</sup>. و (د): إن كان اللامُ غيرَ لازم كالحارثُ فكالخليل، وإن لزمتْ كالصبيحِ فكأبي عمرو<sup>(٤)</sup>. والسيدُ زَكْنُ الدينِ عكسُ ذلك. والأقربُ/ أن البدل كالعطفِ في ذلك.

والتابعُ المضافُ يُنصبُ<sup>(٥)</sup>. وفي المضافِ إلى ياء النفس ستُ لغاتٍ: (يا غلامي) بفتح الياء، وسكونها، وحذفها مع ضم الميم وكسرها، أو إلحاق ألف، أو

(١) المشهور في البدل أن حكمه حكم المستقل مطلقاً، اقترن باللام أو لم يقترن باللام. ويجوز أن يجعل كثير المستقل فيقال: يا عالم زيد، بالرفع، وانظر الرضي ١/١٣٧.  
(٢) في الكتاب ٢/١٨٦: (وقال الخليل رحمه الله: من قال: «يا زيد والنضر» فنصب فإنما نصب لأن هذا كان من المواضع التي يرد فيها الشيء إلى أصله. فأما العرب فأكثر ما رأيناهم يقولون: «يا زيد والنضر». وقرأ الأعرج: «يَجِبَالُ أَرِي مَعْمُ وَالطَّرِ» فرفع. ويقولون: «يا عمرو والحارث». وقال الخليل رحمه الله: هو القياس، كأنه قال: ويا حارث).

(٣) في شرح الكافية لابن مالك ٣/٣١٤: (فإن قرن المعطوف بـ«أل» امتنع تقدير حرف النداء قبله فأشبه النعت، وجاز فيه الرفع والنصب، كما يجوز في النعت المفرد. واختلف في المختار منهما: فقال الخليل وسيبويه والمازني: هو الرفع. وقال أبو عمرو، وعيسى بن عمرو، ويونس والجرمي: النصب) وانظر شرح الرضي ١/١٣٨ - ١٣٩.

(٤) في المقتضب ٤/٢١٢ وما بعدها: (فإن عطفت اسماً فيه ألف ولام على مضاف أو مفرد فإن فيه اختلافاً: أما الخليل وسيبويه والمازني فيختارون الرفع فيقولون: يا زيد والحارث أقبلًا. وأبو عمرو وعيسى بن عمرو، ويونس وأبو عمر، والجرمي فيختارون النصب. وهي قراءة العامة). وقال بعد ذلك: (والنصب عندي حسن على قراءة الناس). هذا ما قاله في المقتضب، وليس فيه التفضيل المذكور هنا. لكن ما نسب إليه المصنف هنا من التفضيل نسب إليه قبله ابن مالك في شرح الكافية ٣/١٣٤ وابن يعيش في شرح المفصل ٣/٢، والرضي في شرح الكافية ١/١٣٩ وابن عصفور في شرحه الجمل ٢/٩٣.

(٥) إذا كانت إضافته معنوية نحو: «يا زيد أبا عمرو» في عطف البيان، و «يا زيد ذا المال» في الوصف، و «يا تعيم كلکم» في التأكيد. أما عطف النسق ذو اللام فلا يكون مضافاً إضافة حقيقية. أما إذا كانت الإضافة لفظية كما في «يا زيد الحسن الوجه» فحكم التابع حكم المفرد لأن إضافتها كلا إضافة، فيجوز فيها الرفع والنصب. شرح الرضي ١/١٣٧، شرح الكافية لابن مالك ٣/١٣١٢، ١٣١٥، وشرح ابن عصفور ٢/٩١.

ألف وهاء سَكَبَ<sup>(١)</sup>.

وفي المضاف إلى المضاف إليها الأوليان فقط<sup>(٢)</sup>، «إِلَّا «ابن أم» و «ابن عم» خاصةً فك «يا غلامي»<sup>(٣)</sup>. وزادوا «يابن أم» و «يابن عم» - بالفتح -، للتوسع فيه<sup>(٤)</sup>.

(١) قال ابن مالك في شرح الكافية ٣/ ١٣٣٢: (حذف الياء التي أضيف إليها المنادى أكثر من ثبوتها، وثبوتها ساكنة أكثر من ثبوتها متحركة، وقلبها ألفاً أكثر من حذف الألف وإبقاء الفتحة دليلاً عليها. فلهذه خمسة أوجه. وذكروا أيضاً وجهاً سادساً، وهو الاكتفاء من الإضافة بنيتها وجعل الاسم مضموماً كالمنادى المفرد. ومنه قراءة بعض القراء: «رب السجن أحب إلي». وحكى يونس عن بعض العرب: «يا أم لا تفعلني». وبعض العرب يقول: «يا رب اغفر لي» و«يا قوم» لا تفعلوا).

فقد ذكر لغة أخرى لم يذكرها الصنف، وهي حذف الألف وإبقاء الفتحة دليلاً عليها. ونقص لغة عما ذكره المصنف هنا، وهي إلحاق هاء السكت. وذكرها ابن الحاجب والرضي في الكافية وشرحها ١/ ١٤٧ - ١٤٨. وفي هامش نسخة ت مثل للغات من القرآن الكريم، قال: (جاء في القرآن «يَمِيزُ الَّذِينَ» في الأولى، و«يَمِيزُ» في الثانية، و«يَمِيزُ الَّذِينَ» في الثالثة، و«رَبِّ احْكُم» في قراءة أبي جعفر في الرابعة، و«يَتَأَسَفَنَّ عَلَى يَوْسَفَ» في الخامسة. وانظر شرح ابن عصفور ٢/ ٩٩).

(٢) أي: وجاء في المنادى المضاف إلى المضاف إلى ياء المتكلم اللغتان الأوليان فقط، وهما ثبوت الياء مفتوحة أو ساكنة، ولا يجوز في مثله حذف الياء، وعلمه ابن مالك في شرح الكافية ٣/ ١٣٢٤ - ١٣٢٥ فقال: (إذا نودي المضاف إلى مضاف إلى ياء المتكلم لم تحذف الياء كما تحذف إذا نودي المضاف إليها، لأنها إذا نودي المضاف إليها أشبهت التثنية لوقوعها موقعه فحذفت كما يحذف. فإذا كان المنادى مضافاً إلى مضاف إليه لم تحذف لعدم وقوعها موقع تثنية منادى، فيقال: «يا ابن أخي» و«يا ابن خالي»).

(٣) أي فيجوز فيها اللغات الست الجائزة في المضاف إلى ياء المتكلم. انظر الكافية بشرح الرضي ١/ ١٤٧.

(٤) أي: بإبدال الياء ألفاً وحذفها، وبقاء الفتحة دليلاً عليها. وذكر ابن مالك في الموضع السابق أن إثبات الياء فيهما قليل لا يكاد يذكر إلا في ضرورة كقوله:  
يا ابن أمي ويا شقيق نفسي أنت خليتني لدهر شديد  
وكذا إثبات الألف كقوله:

يا ابنة عما لا تلومي واهجعي

وقالوا: «يا أبي» و «يا أمي» و «يا أبت» و «يا أمت» - فتحاً وكسراً<sup>(١)</sup> - ، وبالألف دون الياء نحو «يا أبتا» و «يا أمتا»<sup>(٢)</sup> .

ولك في مثل :

٢٥٣ - يا تَيْمَ عَدِيٍّ . . . . .

الضم في الأولي قياساً<sup>(٣)</sup> ، والنصب لإضافته، إما إلى محذوف<sup>(٤)</sup> ، أو ينيّة

(١) التاء فيهما تاء تأنيث عوضت من ياء المتكلم عند البصريين . وعند الكوفيين هي للتأنيث أيضاً إلا أن ياء المتكلم مقدرة بعدها . قال الرضي : (ولو كان الأمر كما قالوا لسمع : يا أبتى ويا أمي) . شرح الرضي ١/١٤٨ ، وشرح الكافية لابن مالك ٣/١٣٢٧ .

(٢) قال ابن مالك : («يا أبتا» الألف فيه هي الألف التي يوصل بها آخر المنادى إذا كان بعيداً ، أو مستغائباً به ، أو مندوباً . وليست بدلاً من ياء المتكلم كما هي في «يا حسرتي» و «يا أسفي» لأن ياء المتكلم لا تجتمع هذه التاء ، فلا تجتمع بدلها) . شرح الكافية ٣/١٣٢٧ . وانظر الرضي ١/١٤٨ .

٢٥٣ - من البسيط ، وهو بتمامه :

يا تَيْمَ تَيْمَ عَدِيٍّ لا أبا لكم لا يلقىكم في سوءة عمر  
وهو لجري (ديوانه ٢٨٥) من قصيدة له في هجاء عمر بن لجأ .

تيم عدي : هم تيم بن عبد مناة ، وعدي هذا هو عدي بن عبد مناة أخو تيم ، فنبهه إليه . وعمر : هو عمر بن لجأ . وكان ممن يهاجيه جرير . السوءة : الفعل القبيحة . يقول : تنبهوا حتى لا يلقىنكم عمر في مكروه ، أي : يوقعكم في هجاء فاحش من أجل تعرضه كأنه ينهاهم عن أذاه ويأمرهم بالإقرار له بالفضل . أو يطلب إليهم أن يمنعوه من هجائه .

والشاهد في البيت أنه يجوز في (تيم) الأولى الضم والنصب . وبيّن المصنف وجههما . سيبويه ١/٥٣ ، ٢/٢٠٥ ، المقتضب ٤/٢٢٩ ، الجمل ١٧٠ ، الخصائص ١/٣٤٥ ، ابن الشجري ٢/٨٣ ، شرح ابن عيش ٢/١٠ ، ١٠٥ ، ٣/٢١ ، الخزانة ١/٣٥٩ ، ٢/١١٦ ، ٤/٢٧٣ (بولاقي) . العيني ٤/٢٤٠ ، الهمع ٢/١٢٢ .

(٣) قال سيبويه ٢/٢٠٧ : (قال - أي الخليل - : وإن شئت قلت : يا تيم تيم عدي ، كقولك : يا تيم أخانا ، لأنك تقول : هذا تيم تيم عدي ، كما تقول : هذا تيم أخانا) . وقوله : قياساً . أي : لأنه منادى مفرد معرفة . وانظر شرح ابن عيش ٢/١٠ .

(٤) فيكون الثاني هو المضاف إلى الظاهر ، والتقدير : يا تيم عدي تيم عدي . ونسب هذا إلى المبرد .

الكمال ٣/٢١٧ ، وانظر شرح ابن عيش ٢/١٠ ، وابن عصفور ٢/٩٦ .

الإقحام<sup>(١)</sup> (٢).

فرع:

بص: ولا يلي آتته لأم تعريف<sup>(٣)</sup>، إذ يكونان كآلتني معنى واحد في كلمة (واحدة)<sup>(٤)</sup>. ك: جاز «يا الله». قلنا: خاص فيه، ولئلا يُنادي باسم مُبهم كغيره<sup>(٥)</sup>. وأما قوله:

٢٥٤ - فَيَا الْغُلَامَانِ اللَّذَانِ قَرَأَا إِتَاكُمَا أَنْ تُكْسِبَانَا<sup>(٦)</sup> شَرًّا

(١) أي إقحام «تيم» الثاني بين «تيم» الأول وما أضيف إليه. والأول هو المضاف إلى (عدي) عند سيويه، والثاني تكرر لضرب من التأكيد، ولا تأثير له في خفض المضاف إليه، والتقدير: يا تيم عدي تيم.

انظر الكتاب ٢/٢٠٦، وشرح ابن يعيش ٢/١٠، وابن عصفور ٢/٩٦.

(٢) ما بين القوسين ساقط من الأصل، ش. وثابت في النسخ الأربع الأخرى، ومكانه ليس هنا كما هو ظاهر، ولكن يبدو أنه مما استدركه المصنف أثناء قراءة الكتاب عليه، وهو كثيراً ما يعدل أو يضيف في كتابه كما بينته في قسم الدراسة.

(٣) الأصل، ت: التعريف.

(٤) (واحدة): زيادة من ش.

وانظر الإنصاف ١/٣٣٥، الرضي ١/١٤١، شرح الكافية لابن مالك ٣/١٣٠٦، شرح ابن يعيش ٢/٨.

(٥) انظر الإنصاف ١/٣٣٧، ٣٣٩ - ٣٤٠.

٢٥٤ - من الرجز المشطور، وقائله مجهول.

والشاهد فيه للكوفيين جواز نداء ما فيه «أل» وهو شاذ لا يقاس عليه عند البصريين. وفي الإنصاف للأنباري حل على حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه، والتقدير: فَيَا أَيُّهَا الْغُلَامَانِ. وعلى هذا حمله ابن مالك في شرح الكافية.

وزهب المبرد إلى أن إنشاده على هذا غير جائز، وإنما صوابه:

فَيَا غُلَامَانِ اللَّذَانِ قَرَأَا

كما تقول: يا رجل العاقل أقبل.

ويروى: تكسباني مكان تكسبانا. كما يروى: تعقبانا شراً.

المقتضب ٤/٢٤٣، ابن الشجري ٢/١٨٢، الإنصاف ١/٣٣٦، المقرب ١/١٧٧، أسرار العربية ٢٣٠، شرح التسهيل ٢/٢٠٢، شرح الكافية لابن مالك ٣/١٢٠٨، اللامات ٣٤، الضرائر ١٨١، الإيضاح لابن الحاجب ١/٢٧٥، الرضي ١/١٣٢، الخزانة ٢/٢٩٤، شرح ابن يعيش ٢/٩، شرح ابن عصفور ٢/٩٠، العيني ٢/٢٠٦.

(٦) ش: تكسباني.



فشاذ.

وَيَتَوَصَّلُ إِلَى نِدَائِهِ <sup>(١)</sup> بـ «أَيُّ» مع ها تنبيه حتماً، عوضاً عما تُضافُ إليه (أَيُّ) <sup>(٢)</sup> مبنيةً كغيرها <sup>(٣)</sup>، أو اسم إشارة مع ها تنبيه جوازاً <sup>(٤)</sup>، أو مجموعيهما كما أيها، يا ذا <sup>(٥)</sup>، يا هذا، يا أيُّها الرجل <sup>(٦)</sup>.

ورفعه <sup>(٧)</sup> إعراباً اتفاقاً، إذ الواقع موقع المضمَر «أَيُّ». وَمُتَّحَتِّمٌ. كثر <sup>(٨)</sup> : تنبيهاً على أنه المقصودُ بالنداء <sup>(٩)</sup>. ش: بل خبرٌ لمحذوفٍ تخفيفاً، أي: يا الذي هو الرجل <sup>(١٠)</sup>. وقيل: بل صفةٌ لـ «أَيُّ» على لفظها <sup>(١١)</sup>، فجازَ عنده نصبه على

(١) أي نداء ما فيه «أل».

(٢) (أي) ساقطة من الأصل، ن.

(٣) أي: كغيرها من المقطوع عن الإضافة لفظاً. والتزم (ها) بعدها، عوضاً عن المضاف إليه، لأنه لا يخلو منه أو من التنوين نحو «أيا ما تدعوا».

وانظر الرضي ١٤٢/١.

(٤) أي: يجوز اقتران اسم الإشارة بها التنبيه ويجوز تركه.

(٥) (ياذا) ساقطة من ش.

(٦) انظر شرح الكافية لابن مالك ١٣١٧/٣، والكافية لابن الحاجب بشرح الرضي ١٤١/١.

(٧) أي المنادى ذو اللام.

(٨) ت: عند كثر.

(٩) قال ابن مالك في شرح الكافية ١٣١٨/٣: (فإذا قلت: أيها الرجل: لم يصلح في الرجل إلا الرفع، لأنه المنادى حقيقة، و«أي» متوصل به إليه).

وفي الرضي ١٤٣/١: (قوله: «والتزموا رفع الرجل» أي اسم الجنس الواقع صفة لأي. وهذا وإن كان القياس جواز نصبه أيضاً كما في «يا زيد الظريف» لكن نبهوا بالالتزام رفعه على كونه مقصوداً بالنداء فكانه باشره حرف النداء). وانظر شرح ابن يعيش ٧/٢.

(١٠) قال الأخفش في (يا أيها الرجل): أي موصول، وذو اللام بعده خير مبتدأ محذوف، والجملة صلة أي. وإنما وجب حذف هذا المبتدأ لمناسبة التخفيف للمنادى، ولا سيما إذا

زيد عليه كلمتان، أعني: أيها. وقواه الرضي في شرح الكافية ١٤٣/١.

(١١) ش: لا على لفظها.

المَحَل<sup>(١)</sup>. وقيل: بل عطف بيان يُلتزم رَفْعُهُ، لأنه المقصود<sup>(٢)</sup>.

فإن ثَلَثَهُ صفةٌ أو نحوها التَّزِمَ رَفْعُهَا عند من التَّزَمَ رَفْعَهُ، لأنها توابعٌ معرِبٌ، إلا أن يُراد كونها صفةً لـ «أَيٍّ» جازَ النصب، كقوله:

٢٥٥ - يا أيها الجاهلُ ذا الشُّرَى

وقد يُنَوَّن المَبْنِي ضرورةً. ل: وتبقى الضمة، لبقاء مقتضي البناء<sup>(٣)</sup>.

لا<sup>(٤)</sup>: بل يُنصَّب، إذ لا ينون إلا مُعَرَّبٌ، وإعرابه النصب<sup>(٥)</sup>.

(١) أجاز الرفع والنصب المازني والزجاج قياساً على نحو «يا زيد الظريف». قال الرضي: ولم يثبت.

شرح الرضي ١/١٤٢، شرح الكافية لابن مالك ٣/١٣١٨.

(٢) انظر شرح الرضي ١/١٤٣.

٢٥٥ - الرجز لرؤية (ديوانه ٦٣). وبعده:

لا تُوعِدُنِي حَيْثُ بِالْكَزْرِ

التنزي: التسرع إلى الشر. وأصله التوثب. النكر: لسع الحية.

والشاهد: أنه يجوز في (ذا) النصب على أنه صفة لـ (أي).

وقد ورد في كتاب سيبويه وأكثر كتب النحويين مرفوعاً على أنه صفة للجاهل مع أنه مضاف، لأن الجاهل غير منادى، فليس هو موضع نصب حتى تنصب صفته على المحل. قال الأعلام: (ولو نصب «ذو التنزي» على البدل من «أي» أو إرادة النداء على معنى: ويا ذا التنزي، جاز). وذكر ابن الحاجب أيضاً جواز النصب فيه على الاتباع. ورواه ابن الشجري في موضعين مرة مرفوعاً وأخرى منصوباً.

سيبويه ٢/١٩٢، المقتضب ٤/٢١٨، ابن الشجري ٢/١٢١، ٣٠٠، إيضاح ابن الحاجب ١/٢٧٣، شرح ديوان المتنبي للعكبري ٤/٥٠ (تحقيق مصطفى السقا وزميله. الحلبي. ط أولى). التبصرة ١/٣٤٤، العيني على الأشموني والصبان ٣/١٥٢.

(٣) هو مذهب الخليل وسيبويه والمازني.

انظر الكتاب ٢/٢٠٢، المقتضب ٤/٢١٣، التبصرة ١/٣٥٥، شرح ابن عصفور ٢/٩٤.

(٤) كررت (لا) في ش.

(٥) قال به مع أبي عمرو يونس وعيسى بن عمر والمبرد والجرمي.

انظر الكتاب ٢/٢٠٣، المقتضب ٤/٢١٣، الرضي ١/١٣٣، التبصرة ١/٣٥٥. وقال ابن مالك متوسطاً بين المذهبين: (وبقاء الضم في العلم أولى من النصب. والنصب في غير =

وجاء الوجهان في قوله:

٢٥٦ - سلامٌ الله يا مَطْراً عليها وليس عليك يا مَطْراً السلام<sup>(١)</sup>  
وقوله:

٢٥٧ - يا عدي لقد وَقَّشَكَ الأواقي

= العلم أولى من الضم، لأن سبب البناء في العلم أقوى منه في اسم الجنس المعين. ولأن نصب العرب العلم المضطر إلى تنوينه قليل، ونصبهم اسم الجنس المضطر إلى تنوينه كثير. ولم يسمع سيبويه في قول الشاعر:

سلام الله يا مَطْراً عليها وليس عليك يا مَطْراً السلام  
إلا الرفع). شرح الكافية لابن مالك ١٣٠٣/٣.

٢٥٦ - البيت من الوافر، للأحوص (عبد الله بن محمد الأنصاري) ديوانه ١٧٣. وكان يهوى امرأة، فتزوجها رجل يقال له مطر فلحقته الحسرة لذلك، فهجا زوجها.

وفيه شاهدان: الأول تنوين (مطراً) ضرورة. والثاني جواز رفعه ونصبه. ولم يسمع سيبويه فيه إلا الرفع. وقال: (وكان عيسى بن عمر يقول: «يا مطراً» يشبهه بقوله: يا رجلاً، يجعله إذا نون وطل كالتكرة، ولم نسمع عربياً يقوله. وله وجه من القياس إذا نون وطل كالتكرة). وقال الأعمش: (وكل المذهبيين مسموع من العرب).

سبويه ٢٠٢/٢، المتنضب ٢١٤/٤، ٢٢٤، مجالس ثعلب ٩٢، ٢٣٢، ٥٤٢، ابن الشجري ٣٤١/١، أمالي الزجاجي ٥٣ - ٥٤، الأغاني ٦١/١٤، ٦٢، الجمل ١٦٦، المحتسب ٩٣/٢، الإنصاف ٣١١/١، إيضاح ابن الحاجب ٢٥٧/١، شرح الكافية لابن مالك ١٣٠٤/٣، الأصول ٢٧٢/١، شرح ابن عصفور ٥٥٢/٢، شرح الرضي ١/٣٣، الخزائن ١٥٠/٢، الشذور ١١٣.

(١) المعجز ساقط من ش.

٢٥٧ - الخفيف، صدره:

ضَرَبْتُ صَدْرَهَا إِلَيَّ وَقَالَتْ

وهو لمهلل بن ربيعة، واسمه عدي، وكنيته أبو ليلى، وهو أخو كليب. وقيل اسمه امرؤ القيس. ويرى بيته هذا:

ضربت صدرها إليّ وقالت يا امرؤ القيس حان وقت الفراق  
الأواقي: جمع أواقية، وهي الحافظة. والمعنى أنها متعجبة من حالي إلى هذه الغاية مع ما لقيت من الحروب والأسر والخروج عن الأهل.  
والشاهد فيه أنه جاء برفع (عدي) ونصبه. =

ويجوزُ حذفُ الحرفِ. بص: إلّا مع اسمِ الجنس<sup>(١)</sup> والإشارة، لِلْبَيْسِ. ك: يجوزُ<sup>(٢)</sup>، ومنه قولُ أبي الطَّيِّبِ:

٢٥٨ - هَـذِي بَرَزْتُ لَنَا فَهَجَبْتُ رَسِيصَا . . . . .

ولا في المُسْتَعَاثِ والمُنْدُوبِ، لِمُنَافَاةِ المقصودِ<sup>(٣)</sup>.

ويجوزُ حذفُ المنادى، مثل «أَلَا يَا اسْجُدُوا»<sup>(٤)</sup> و «يَنْحَسِرُوا عَلَى الْعِبَادِ»

= وفيه شاهد عند ابن الشجري والزمخشري وغيرهما على إبدال الواو همزة في (وأقي) وأصله: وواقي جمع واقية.

المقتضب ١٤/٤، الجمل ١٦٦، المنصف ٢١٨/١، الأغاني ١٤٧/٤، ابن الشجري ٩/٢، الشذور ١١٢، الشعر والشعراء ٢٥٦. شرح الكافية لابن مالك ١٣٠٤/٣، أمالي القاضي ١/٣٠٠، شرح ابن عصفور ٨٤/٢، ٣٥٥.

(١) إذا كان مفرداً غير مقصود نحو (يا رجل) فلا يجوز عندهم (رجل).

(٢) احتج الكوفيون بقوله تعالى: «ثُمَّ أَنْتُمْ هَؤُلَاءِ» أي: يا هؤلاء. قال ابن يعيش ١٦/٢: ولا حجة فيها لاحتمال أن يكون (هؤلاء) منصوباً بإضمار (أعني) بمعنى الاختصاص، ويكون «أنتم» مبتدأ و«تقتلون» الخبر.

٢٥٨ - الكامل، عجزه:

ثُمَّ انْتَنَيْتِ وَمَا شَفَيْتِ نَسِيصَا

الرئيس: ابتداء الحب. والنسيس: بقية الروح.

وجه إيراده: حذف حرف النداء مع اسم الإشارة في قوله: هذي. والمراد: يا هذي، وقد عمل المتنبي هنا بمذهب الكوفيين في جواز ذلك. وكان يميل كثيراً إلى مذهب الكوفيين. وذكر ابن عصفور في المقرب وشرح الجمل وابن هشام في المغني أن المتنبي قد لحن في قوله: هذي برزت. وقال في المغني: وأجيب بأن «هذي» مفعول مطلق، أي: برزت هذه البرزة.

المقرب ١٧٧/١، شرح ابن عصفور ٨٩/٢، المغني ٨٤١، العيني ٢٣٣/٤، شرح ابن يعيش ١٦/٢، حاشية يس ٣٢٧/١، الأشموني ١٣٧/٣، شرح ديوان المتنبي ٣٨٢/١ (للبرقوقي - المكتبة التجارية بمصر ١٩٣٠م).

(٣) انظر شرح الكافية لابن مالك ١٢٩٠/٣، شرح ابن يعيش ١٦/٢.

(٤) سورة النمل، الآية: ٢٥.

وقد تقدم تخريج هذه القراءة ومعناها في حاشية ص ٤٨٢ وهي قراءة الكسائي وأبي جعفر ورويس عن يعقوب، على أن «ألا» للاستفتاح و«يا» حرف نداء، أي: يا قوم، أو يا هؤلاء. وانظر الإقناع ٧١٩/٢ - ٧٢٠، المهذب ١٠٠/٢، الإنحاف ٣٣٦، النشر ٢٢٦/٣ - ٢٢٧.

مَا<sup>(١)</sup> أَي: يا قَوْمُ حَسْرَةً. وقوله:  
٢٥٩ - يا لعنةَ الله والأقوامِ كُلِّهِمْ

فرع:

وَيُخْتَارُ فَتُح الْعِلْمُ الْمَوْصُوفُ بِ«ابْنٍ» مضافاً إلى علمٍ، نحو «يا زَيْدَ بْنَ عمرو»  
تخفيفاً، لكثرة دَوْرِهِ<sup>(٢)</sup>/.  
فَإِنْ اخْتَلَّ قَيْدُ فَالضَّم<sup>(٣)</sup>. ل. وغيره: إِذَا وَقَعَ «ابْنٌ» بَيْنَ مُتَّفِقِي<sup>(٤)</sup> اللفظِ جاز  
الفتح، نحو «يا عَالِمُ بْنُ الْعَالِمِ»<sup>(٥)</sup>. ك: والموصوفُ بـ «ذي»، نحو يا زَيْدَ ذا  
العمال<sup>(٦)</sup>.

(١) سورة يس، الآية: ٣٠.

٢٥٩ - البسيط عجزه:

والصالحينَ على سِمَعَانٍ مِنْ جَارٍ

وهو من أبيات سيبويه التي لا يعرف قائلوها.

والشاهد: حذف المنادى، لدلالة حرف النداء عليه، والمعنى: يا قوم، أو يا هؤلاء لعنة  
الله على سماعان. ولذا رفع لعنة بالابتداء، ولو أراد نداءها لتصبها للإضافة.

وقيل: بأن «يا» هنا ليست للنداء بل لمجرد التنبيه، لئلا يلزم الاجحاف بحذف الجملة  
كلها.

سيبويه ٢/٢١٩، الكامل ٣/٢٧١، ابن الشجري ١/٣٢٥، الإنصاف ١/١١٨، المفصل  
٤٨، شرح ابن يعيش ٢/٢٤، ٤٠، ٨/١٢٠، المغني ٤٨٨، السيوطي ٢٦٩، العيني ٤/  
٢٦١، شرح المروزقي ١٥٩٣، الأصول ١/٢٨٠، شرح ابن عصفور ٢/١١١، الإيضاح  
لابن الحاجب ١/٣٠٤، الهمع ١/٧٤، ٢/٧٠.

(٢) انظر الرضي ١/١٤١، شرح ابن يعيش ٢/٥.

(٣) شروط الفتح أربعة: الأول أن يكون المنادى علماً، وثانيها أن يكون موصوفاً بابن وثالثها  
أن يكون (ابن) متصلاً بالموصوف، احترازاً من مثل: (يا زيد الظريف ابن عمرو) فإنه لا  
يفتح المنادى في مثله، إذ هو غير كثير الاستعمال، ورابعها كون (ابن) مضافاً إلى علم.  
انظر الرضي ١/١٤١، وشرح الكافية لابن مالك ٣/١٢٩٧ - ١٢٩٨.

(٤) ش: مقتضى.

(٥) نسبه الرضي لبعض البصريين. شرح الرضي ١/١٤١.

(٦) المصدر السابق.

وفتحه «زيد» بنائية اتفاقاً. هر: وفتحهُ «ابن»، لِمَصِيرِهِ كَحَشْوِ الكلمة<sup>(١)</sup>.  
ك: بل إعرابية على لفظ البنائية. قلت: وهو الأقرب.

## الترخيم

### فصل

ومن خواص النداء الترخيم. وهو في اللغة التحسين<sup>(٢)</sup>. قال:  
٢٦٠ - لَهَا بَشَرٌ مِثْلُ الْحَرِيرِ وَمِنْطَقٌ رَخِيمٌ الْحَوَاشِي لَا هُرَاءَ وَلَا نَزْرُ

(١) في الجمل للجرجاني ص ١٢: (فإن وصفت المضموم بـ «ابن» والابن بين علمين بنيت المنادى مع الابن على الفتح فقلت: يا زيد بن عمرو).

وقال في المقتصد شرح إيضاح الفارسي ٧٨٥/٢: (اعلم أن الابن إذا وقع بين علمين نحو زيد وعمر وجعل مع الأول شيئاً واحداً وبنياً على الفتح وذلك قولك: يا زيد بن عمر).  
(٢) المشهور أنه بمعنى التليين والتسهيل. وانظر الصحاح واللسان (رخم)، وشرح ابن يعيش ١٩/٢، وشرح ابن عصفور ١١٣/٢. وفي هامش نسخة ت: (اعترض بأن الترخيم في اللغة لا يكون بمعنى التحسين، بل بمعنى القطع). وسيذكر المصنف هذا المعنى الثاني أيضاً.

٢٦٠ - الطويل، لذي الرمة (ديوانه ٢١٢). من قصيدة له مشهورة.  
البشر: ظاهر الجلد. المنطق: الكلام الذي يختلب الألباب. رخيم: سهل. رخيم الحواشي: رقيق الجوانب والأطراف. هراء: كثير ذو فضول. نزر: قليل. يصف امرأة بنعومة الجلد وملاسته، وعذوبة المنطق ولين الكلام. وذلك مستحب في النساء. والشاهد هنا عند المصنف أن الترخيم معناه التحسين. وذكرت قبل قليل أن صوابه التليين والتسهيل. وقال ابن يعيش: (والترخيم مأخوذ من قولهم: صوت رخيم، إذا كان ليناً ضعيفاً. والترخيم ضعف في الاسم ونقص له عن تمام الصوت، قال الشاعر: لها بشر... الخ).

واستشهد به أيضاً في شرح مقدمة الزمخشري للمفصل على أن هراء بمعنى كثير على قول. واستشهد به ابن جني على أن معنى (رخيم الحواشي): مختصر الأطراف.  
الخصائص ٢٩/١، المحاسب ٣٣٤/١، شرح ابن يعيش ١٦/١، ١٩/٢، شرح شواهد الشافية ٤٩١، العيني ٢٨٥/٤، ابن عقيل ٢٨٧/٣، الأشموني ١٧١/٣.

والقطع كقولهم: «رَحِمَتِ الدَّجَاجَةُ»: إذا قَطَعَتِ الْبَيْضَ<sup>(١)</sup>.  
وفي الاصطلاح: حذف في آخر الاسم، تحسناً أو تخفيفاً، حسب  
الاشتقاقين.

ولا يُرْخَمُ غيرُ المنادى إلا ضرورة، كقوله:  
٢٦١ - أَلَا أَضَحَّتْ جِبَالُكُمْ رَمَامَا وَأَضَحَّتْ مِنْكَ شَايِعَةٌ أَمَامَا  
أي: أمانة. فلا يُرْخَمُ مُسْتَفَاعٌ، ولا مندوبٌ، لِمُخَالَفَتِهِ الْمَقْصُودَ<sup>(٢)</sup>.  
وشروطه: الأفراد، فلا يرخم مضاف، لتَوْشُّطِهِ، ولا المضاف إليه،  
لُبْعِدِهِ<sup>(٣)</sup>.

(١) المثال لا يستقيم مع مراد المصنف، لأن معنى قولهم: رَحِمَتِ الدَّجَاجَةُ بيضها: حضته  
كما في الصحاح واللسان (رخم). وفي المرتجل لابن الخشاب ص ١٩٨: (معنى الترخيم  
القطع، من قولهم: رَحِمَتِ الدَّجَاجَةُ، إذا انقطع بيضها كما تقول: أصفت. ومنه قولهم:  
صوت رخيم، إذا لم يكن جهيراً. وفي الصوت إذا ضعف تقطيع).  
(٢) في هامش ت: لأن المقصود من مد الصوت به تطويله، والترخيم ينافيه.  
٢٦١ - الوافر، لجبرير (ديوانه ٥٠٢).

الحيال: أسباب الوصل. الرمام: جميع رميم: الخَلْقُ البالي. الشاسعة: البعيدة.  
والشاهد: ترخيم (أمانة) وهو غير منادى ضرورة. وترك الميم على لفظها مفتوحة، وهي  
في موضع رفع. وفيه شاهد عند ابن عصفور على التعويض بالألف عن تاء المرخم في  
الوقف دون الهاء. هذا ورواية الديوان:

أَصْبَحَ حَبْلٌ وَصَلَكُمْ رَمَامَا وَمَا عَهْدُكُمْ عَهْدُكَ يَا أَمَامَا  
ولا شاهد فيها، لأن (أماما) منادى مرخم. وهي رواية أبي زيد في النوادر عن علي بن  
سليمان الأخفش عن المبرد.  
قال ابن مالك: (والإنصاف يقتضي تقرير الروائين، ولا تدفع إحداهما بالأخرى).  
وقال ابن الحاجب: (ورد المبرد بأن الرواية: «وما عهدي كعهدي يا أماما» وهو من  
تسمياته).

سبويه ٢٧٠/٢، نوادر أبي زيد ٣١، ابن الشجري ١٢٦/١، ٧٩/٢، ٩١، الجمل  
١٨٩، الإنصاف ٣٥٣/١، الرضي ١٤٩/١، الخزائن ٣٦٣/٢، شرح مشكلات الحماسة  
١٣١، شرح ابن عصفور ١٢٤/٢، ٥٧١، العيني ٢٨٢/٤، ٣٠٢.

(٣) انظر شرح الكافية لابن مالك ١٣٥٢/٣ - ١٣٥٣، وشرح الرضي ١٤٩/١.

ك: قال :

٢٦٢ - خذوا حظكم يا آل عكرم وأنصروا أو اصبركم فالرحم بالغيب تُنصر

وقال :

٢٦٣ - أبا عرو لا تبعد فكل ابن حرو سیدعوه داعي مؤته فيجيب

٢٦٢ - الطويل، لزهير بن أبي سلمى (ديوانه ٢١٤).

وروايته المشهورة كما في سيبويه وغيره :

خذوا حظكم يا آل عكرم واذكروا أو اصبرنا والرحم بالغيب تذكر ويروى : (حذركم) مكان (حظكم). أما رواية المصنف له هنا: (وانصروا) و(تنصر) فلم أجدها: حظكم: نصيبكم. الأواصر: القرايات. وعكرمة: هو عكرمة بن خصفة بن قيس عيلان. وقوم زهير (مزينة) وكلاهما من مضر. وكان آل عكرمة قد عزموا على غزو قوم زمير فذكرهم زهير بالرحم التي تجمعهم لأنهم جميعاً من مضر.

والشاهد للكوفيين في قوله (يا آل عكرم) حيث رخم المضاف بحذف آخر المضاف إليه. وهم يجيزون ترخيم المضاف ويوقعون الترخيم في آخر المضاف إليه، لأنهما بمنزلة الشيء الواحد، والحذف من آخر الثاني كأنه حذف من آخر الاسم المفرد. وهو عند البصريين ضرورة. لأنه غير منادى. ويحتمل أن تقدر فتحه فتحة إعراب على أنه علم مؤنث ممنوع من الصرف. باعتبار القبيلة.

قال ابن عصفور: والمبرد يجعل هذا ممنوع الصرف، وقصد به القبيلة، وهذا ممكن لكن إذا ثبت أن الترخيم في غير النداء يجيء على اللغتين لم يحتج إلى هذا التأويل.

سبويه ٢/٢٧١، الأصول ٢/٧١٣، الإنصاف ١/٣٤٧، أسرار العربية ٩٦، ابن الشجري ١/١٢٦، ٢/٨٨، شرح ابن عصفور ١/٥٧١، شرح ابن عيش ٢/٢٠، الرضي ١/٤٩، الخزانة ٢/٣٢٩، العيني ٤/٢٩٠، معجم الهوامع ١/١٨١.

٢٦٣ - الطويل، لا يعرف قائله.

وفي الإنصاف: (ميتة) مكان (موتة). ويروى (موتة) كما يروى: (ستدعوه) على أن المضاف اكتسب التأنيث من المضاف إليه كما في معاني الفراء.

ورواه ابن مالك في شرح العمدة: (أنا عرو).

لا تبعد: لا تترك. من البعد بمعنى الذهاب بالموت والهلاك. ومن سنتهم في الكلام إذا أرادوا الدعاء لرجل قالوا: لا تبعد.

والشاهد فيه كالذي في سابقه، والمراد: أبا عروة، فرخم المضاف بالحذف من المضاف إليه. =



أي: عِكْرَمَةٌ وَعُرْوَةٌ. / قلنا: شاذ<sup>(١)</sup>.

وكونه علماً، لئلا تزداد النكرة ابهاماً، وزيادته على ثلاثة، لئلا يُجَحَفَ بِهِ<sup>(٢)</sup>.  
ش. ك: أو تَحْرُكُ حَشْوِهِ<sup>(٣)</sup>. قلنا: لا يَكْنِي.

فإن لِحَقَّتْهُ تاءُ تَأْنِيثٍ لم تُعْتَبَرِ العلمية<sup>(٤)</sup>، إذ التاءُ زائدة، كقوله:

٢٦٤ - جَارِي لَا تُسْتَكْرِئُ عَذِيرِي

= ابن الشجري ١/١٢٩، الإنصاف ١/٣٤٨، التنصرة ١/٣٧٣، أسرار العربية ٢٣٩،  
الرضي ١/١٤٩، الخزانة ٢/٣٣٦، أوضح المسالك ٤/٥٦، شرح الكافية لابن مالك  
٣/١٣٦١، شرح ابن يعيش ٢/٢٠، التصريح ٢/١٨٤، العيني ٤/٢٨٧.  
(١) المسألة من مسائل الخلاف التي تصدى لسطها الأنباري في الإنصاف (مسألة رقم ٤٨)  
١/٣٤٧. وانظر الرضي ١/١٤٩، وشرح الكافية لابن مالك ٣/١٣٦١، وشرح ابن يعيش  
٢/٢٠.

(٢) هذا إذا خلا الاسم من تاء التأنيث. أما إذا لحقته التاء فلا تشترط العلمية ولا الزيادة.  
شرح الرضي ١/١٤٩، شرح الكافية لابن مالك ٢/١٣٥١ - ١٣٥٢، شرح ابن يعيش ١/  
٢٠.

(٣) لأن تَحْرُكُ الحشو كالحزف الرابع. وهذه أيضاً من مسائل الإنصاف (رقم ٤٩). ١/٣٥٦.  
واستثنى فيه الكسائي من الكوفيين، فقوله في هذا كقول البصريين. وانظر الرضي ١/  
١٤٩، وشرح ابن عصفور ٢/١١٤.

(٤) الأوضح من هذا أن يقول: لم تشترط العلمية. وكان عليه أن ينبه أيضاً إلى عدم اشتراط  
الزيادة على الثلاثة في ذي التاء.

٢٦٤ - الرجز، للمعاج (ديوانه ٢٦)، وبعده:

سيرى وإشفاقي على بعيري

العذير: الحال التي يحاولها المرء يعذر عليها.

والشاهد: ترخيم (جارية) وهو غير علم لحصول الشرط وهو اقتران الاسم بتاء التأنيث، لأن  
الاسم إذا كان مختوماً بالتاء جاز ترخيمه مطلقاً علماً كان كفاطمة أن نكرة مقصودة كجارية،  
ثلاثياً كان أو زائداً على الثلاثة أو أقل من الثلاثة كما في (هبة) فإنه يقال فيها: ياهب.

وفيه شاهد آخر عند سيبويه وغيره. وهو حذف حرف النداء من النكرة اضطراباً. وقد خطأ  
المبرد سيبويه في هذا لعمده (جارية) هنا نكرة، وهي معروفة عنده بدليل الترخيم. وأجاب  
السيرافي والأعلم وابن ولاد بأن (جاري) نكرة قبل النداء، وإنما تصير معرفة إذا اختصها  
به. =

أي: جارية<sup>(١)</sup>.

(ش) عن (ك) جواز ترخيم الثلاثي مطلقاً<sup>(٢)</sup>. لنا ما مر.

وكونه غير جملة، لوجوب حكايتها.

فرع:

فإن كان آخره زيادتين في حكم الواحدة كالف ممدودة، أو شبيهها كـ «عمران»، وعلامتي التثنية والجمع<sup>(٣)</sup> السالمتين، وباء النسب، أو حرف صحيح قبله مدة وهو فوق الرباعي كـ «عمار» و «منصور» و «مسكين» حذف حرفان<sup>(٤)</sup>.  
ك: ولو رباعياً<sup>(٥)</sup>. لقوله<sup>(٦)</sup>:

٢٦٥ - وقالوا تعال يا يز بن مُحَرَّم

= سيبويه ٢٣١/٢، ٢٤١، المقتضب ٤/٢٦٠، ابن السجري ٢/٨٨، المقرب ١/١٧٧،  
أوضح المسالك ٤/٥٨، شرح القصائد السبع للتبريزي ٤٨، شرح الحماسة له ٤/١٨٠  
الإيضاح لابن الحاجب ١/٢٨٩، شرح ابن يعيش ٢/١٦، ٢٠، شرح الكافية لابن مالك  
١٣٥٢/٣، شرح شواهد الشافية ٤١٩، الخزانة ٢/١٢٥، العيني ٤/٢٧٧.

(١) ن: جاره.

(٢) ذكر ذلك الرضي أيضاً في شرحه ١/١٤٩ عن ابن الخشاب ولم أجده في المرتجل.

(٣) ش، م: (والجمع). والمراد ما سمي به من المثني وجمع المذكر كرجل سُمي مُسْلِمَيْن، ولم ينبه على هذا لأنه مفهوم من اشتراط العلمية.

(٤) انظر شرح الرضي ١/١٤٩، شرح ابن عصفور ٢/١١٤، شرح الكافية لابن مالك ٣/١٣٥٣، شرح ابن يعيش ٢/٢٢.

(٥) أي: يجوز ترخيم الاسم الذي آخره حرف صحيح قبله مدة ولو كان رباعياً كعمود وعماد ويزيد بحذف حرفين من آخره.

قال الرضي ١/١٥٢: والفراء يميز حذف المد أيضاً في نحو سعيد وعمود وعماد، لكن لا يوجهه كما في نحو عمار ومسكين ومنصور. وانظر شرح الكافية لابن مالك ٢/١٣٥٦.

(٦) ش، ن، د: كقوله.

٢٦٥ - الطويل، عجزه:

فقلت لهم إني حليف صدا

ليزيد من مخرم. وقيل: محزم. وهو شاعر جاهلي من بني الحارث بن كعب (معجم  
المرزباني ٤٩٤). ورواية سيبويه: =

أي: يا يزيدُ. قلنا: شاذ.

وإن كانَ مركَّباً حُدِفَ الآخرُ<sup>(١)</sup> كـ «يَابَغْل»، «يا خمسة» في «بَغْلَبَك» و «خَمْسَةُ عَشَرَ»<sup>(٢)</sup>.

وإلا فحرف واحد، كـ «يا حارٍ» في «حَارِث».

كثر: وهو كالباقِي، فلا تُغَيَّرُ حركةُ سابقِهِ، ولا سكوئُهُ، نحو «يا حارٍ»، «يا هِرَقْل» في «هِرَقْل»، «يائمو»، «ياكرو» في «ثمود» و «كروان»<sup>(٣)</sup>. وقد يُجَعَلُ كالمُسْتَقِلِّ فَتُضَمُّ راءُ «حارِث»<sup>(٤)</sup> وقافُ «هِرَقْل»<sup>(٥)</sup>.

= فقلتم تعالَ يا يزيُّ بن مخرم فقلت لكم اني حليف صداء أراد الشاعر أنه دعي إلى الحلف فأبى أن ينقض حلفه لصداء. وصداء حي من بني أسد. والشاهد: ترخيم (يزيد) بحذف حرفين هما الدال والياء عند القراء. وعند سيبويه وغيره المحذوف للترخيم هو الدال، أما الياء فللساكنين. سيبويه ٢/٢٥٣، ابن السجري ٢/٨١، الإيضاح لابن الحاجب ١/٢٩٩، شرح أبيات سيبويه للنحاس ١٨٩، الخزانة ٢/٣٧٨.

(١) الأصل، ت: الأخير.

(٢) يستثنى من المركب المركب الإسنادي نحو (تأبط شرأ) فإنه لا يرخم عند سيبويه وجمهور النحويين. الكتاب ٢/٢٦٩، شرح ابن يعيش ٢/٢٣.

وأجازه ابن مالك بناء على قول سيبويه في النسب: (تقول في النسب إلى «تأبط شرأ»: تأبطي لأن من العرب من يقول: «يا تأبط»). قال: ومنع ترخيمه في باب الترخيم، فعلم بذلك أن منع ترخيمه كثير، وجواز ترخيمه قليل. شرح الكافية ٣/١٣٥٩.

ومعلوم أن المركب الإضافي خارج عما نحن فيه كـ «امرى القيس» و«عبد الله» لأنه قد تقدم عدم جواز ترخيم المضاف عند الجمهور.

(٣) الكروان طائر، قيل هو الجبارى، وقيل الكركي. ويقال له إذا صيد:

أَطْرِقْ كَرَا أَطْرِقْ كَرَا

إن النعمام في القرى

وجمه كروان - بكسر الكاف - على غير قياس، وقالوا فيه: كراوين أيضاً. الصحاح (كرا).

(٤) الصواب راء (حار) لأنه أراد أنها تضم بعد الترخيم، ولا يكون إلا بحذف الآخر.

(٥) د: هرقل.

وَيُعْمَلُ الْمَعْتَلُ فَيَقَالُ: «يَا نَمِي»، لِيَتَرَفَّبَ الْوَاوُ وَضُمَّ سَابِقُهَا، وَ «يَا كَرَا»، لِيَتَحَرَّكَ حَرْفُ/ الْعَلَّةِ وَانْفَتَحَ سَابِقُهُ<sup>(١)</sup>.

وَقَدْ يُتَوَّنُ التَّرْخِيمُ فَيَنْجَرِي حُكْمُهُ عَلَى حَرْفِهِ، كَقَوْلِهِ:

٢٦٦ - كَلِّينِي لَهُمْ يَا أُمِّيَّةً نَاصِبٍ

يَفْتَحُ التَّاءَ، لِنِيَّةِ حَذْفِهَا<sup>(٢)</sup>.

(١) انظر شرح الرضي ١/١٥٣، وشرح الكافية لابن مالك ٣/١٣٦٠.

٢٦٦ - الطويل، عجزه:

وليل أفاسيه بطيء الكواكب

وهو للنايفة الذبياني (ديوانه ٥٤ صنعة ابن السكيت. تحقيق شكري فيصل - دار الفكر - دمشق - ١٣٨٨ هـ).

كليني: اتركيني. ناصب: متعب. بطيء الكواكب: طويل يخيل للناظر إلى كواكبه أنها بطيئة في سيرها.

والشاهد: أنه أقحم التاء بعد حذفها للترخيم ضرورة، فترك المنادى على حاله قبلها. والقياس بناؤه على الضم.

قال سيويه: (واعلم أن ناساً من العرب يثبتون الهاء فيقولون «يا سلمة أقبل» وبعض من يثبت يقول: «يا سلمة أقبل»).

قال ابن مالك: (فهذا قد رحمه أولاً فصار في التقدير: «يا مسلم أقبل» ثم أقحم التاء غير معتد بها ثم فتحها اتباعاً لفتحة ما قبلها». وقال: (نداء ما فيه هاء التانيث بترخيم أكثر من ندائه دون ترخيم، فلذلك قد يقحمون هاء التانيث مفتوحة كأنها الحرف الذي قبلها كقول النايفة: كليني لهم... الخ).

واستشهد به سيويه أيضاً على أن معنى ناصب هذي نصب.

سيويه ٢/٢٠٧، ٢٧٧، ٣/٣٨٢، الجمل ٨٦، ابن الشجري ٢/٨٣، شرح الكافية لابن مالك ٣/١٣٦٩، شرح ابن يعيش ٢/١٢، ١٠٧، الرضي ١/١٥٢، الخزائن ٢/٣٢١.

(٢) علق عليه في هامش ت بأنهم قد قالوا: إن المنادى إذا كان مؤنثاً لفظياً جاز فيه الفتح لثقل التانيث وهذا منه، إذ نية الترخيم لا تؤثر الفتح. واستشهدوا بقوله:

وَحُقُّ لَمْثَلِي يَا بَشِينَةً يَنْجَزُ

## فصل

وكان النداء الاختصاصُ، في الحُكْمِ لا في آلةِ النداءِ، نحو «أَمَا أَنَا فَأَفْعَلُ كَذَا أَيُّهَا الرَّجُلَ» يعني نفسه<sup>(١)</sup>. وفي معناه «نَحْنُ الْعَرَبُ أَقْرَى<sup>(٢)</sup> النَّاسِ لِلضَّيْفِ» بالنصب، لتقدير<sup>(٣)</sup>: أَخْصَ<sup>(٤)</sup>.

## فصل

والمندوب<sup>(٥)</sup> هو المتفجّع عليه بِـ «يَا» «أَوْ» «وَا»<sup>(٦)</sup>. وحكمه في الإعراب والبناء حكمُ المنادى غالباً<sup>(٧)</sup>.  
والمستغاثُ: هو المنادى استصراحاً<sup>(٨)</sup>.

- (١) انظر شرح الكافية لابن مالك ٣/١٣٧٥، وشرح الرضي ١/١٥٦.
- (٢) غير ش: أقرأ.
- (٣) غير ش: بتقدير.
- (٤) ذكر ابن مالك في الموضع السابق من شرح الكافية ثلاثة أوجه يفارق فيها المختص المنادى: أولها أنه لا يستعمل مبدؤوا به.
- الثاني أنه لا يستعمل معه «يَا» ولا غيرها من حروف النداء.
- الثالث أنه استعمل معرفاً بالالف واللام.
- ومنه قول النبي ﷺ: «نحن معاشر الأنبياء لا نورث» وقولهم: (اللهم اغفر لنا أيتها العصاة) وقولهم (نحن معشر الصعاليك لا قوة بنا على المروءة).
- ولا يقع المختص مبنياً إلا بلفظ «أَيُّهَا» و«أَيْتَهَا»، وفي غيرهما هو منصوب مضاف أو معرف باللام.
- (٥) ت: وهو.
- (٦) قال ابن مالك: (الندبة: إعلان المتفجع باسم من فقدته بموت، أو غيبة، كأنه يناديه نحو «وازيداه».
- شرح الكافية ٣/١٣٤١، وانظر شرح ابن عصفور ٢/١٢٧.
- (٧) بل هو منادى على وجه التفجع، وهو ظاهر كلام سيبويه حيث قال: (اعلم أن المندوب مدعو، ولكنه متفجع عليه). وبه قال الجزولي وابن الحاجب وابن يعيش والرضي وغيرهم.
- انظر الكتاب ٢/٢٢٠، شرح الرضي ١/١٣١، شرح ابن يعيش ٢/١٣.
- (٨) انظر شرح الكافية لابن مالك ٣/١٣٣٤، شرح الرضي ١/١٣١.

ويختصان إذا استعملتا ب (يا) بتحتن إلحاقهما<sup>(١)</sup> ألفاً، لتمييزاً عن النداء. وجوازاً مع «وا»<sup>(٢)</sup>.

فإن لحق آخر المفرد أو المركب الممزوج أو المضاف إليه الساكن آخره لم يقلب<sup>(٣)</sup>، نحو «وازيده»، و«ابغلكاه»، و«اغلام قاضيه»، و«اغلام فتاه»<sup>(٤)</sup>.

ويخير في المتحرك غير المنون بين بقائه وبين قلبه من جنس حركة سابقه، نحو «واعبد المظليته» أو المظليته، «واغلام أحمداه» أو أحمديه<sup>(٥)</sup>، وليس يصرف<sup>(٦)</sup>.

ويحذف تنوين المنون ويلحق الألف فيفتح سابقها<sup>(٧)</sup> ك «يا غلام زيده»<sup>(٨)</sup>.

(١) الأصل: إلحاقها.

(٢) لا يتحتن إلحاقها مع (يا) أيضاً، بل هو جائز عند الجمهور، وقال بتحتن إلحاقها مع (يا) الأندلسي. لئلا يلتبس بالنداء المحض. وتوسط الرضي فقال: (والأولى أن يقال: إن دلت قرينة حال على الندبة كنت مخيراً مع «يا» أيضاً، وإلا وجب الإلحاق معها، تقول: «يا محمد، يا علي» بلا إلحاق). وكذا ابن مالك حيث قال: (فإن علم مشاركته في اسمه والحرف «يا» فلا بد من الألف).

الكتاب ٢/٢٢٠، شرح الكافية لابن مالك ٣/١٣٤٨، شرح ابن عيسى ٢/١٣، الرضي ١٥٦/١.

(٣) أي لم يقلب الألف حرفاً من جنس حركة سابقه.

(٤) أكثر البصريين لا يجيزون الإتيان إلا عند خوف اللبس نحو (وافتاكيه) في ندبة فتى مضاف إلى مخاطبة، و(افتاهوه) مضاف إلى غائب، لإزالة توهم الإضافة إلى مذكر. انظر شرح الكافية لابن مالك ٣/١٣٤٥ - ١٣٤٦، والرضي ١٥٧/١.

(٥) انظر الكتاب ٢/٢٢٠، ٢٢٢، شرح الرضي ١٥٧/١.

(٦) لم يبين لي مراده بالصرف، فيحتمل أنه أراد به الصرف المعروف في باب (ما لا ينصرف) أي أن كسرة (أحمد) ليست علامة انصراف بسبب الإضافة حيثئذ بل هي لمناسبة الياء المنقلبة عن ألف الندبة. ويرد هذا الاحتمال أنه جعل انقلاب ألف الندبة ياء لمناسبة كسرة الدال في (أحمد)، وحاصل هذا الاحتمال المكس. ويحتمل أنه أراد بالصرف الإعراب كما هو مصطلح البعض، أي: ليس الياء حيثئذ حرف إعراب تقدر عليه الحركات كما كانت في الألف. والله أعلم.

(٧) د: ساكنها.

(٨) انظر الكتاب ٢/٢٢٠، ٢٢٢، شرح الرضي ١٥٧/١.

ك: بل يَبْقَى التَّنْوِينُ وَتَقْلُبُ الْأَلْفُ أَوْ تَبْقَى، نحو «وَأَغْلَامُ زَيْدِنِيَّةٍ» أو زَيْدِنَاةً<sup>(١)</sup>.

والمضاف، إما إلى المتكلم المعظم / فكالْمَفْرَدِ نحو «وَأَغْلَامَنَا». وإلى ياء النفس على حَسَبِ لُغَاتِهِ<sup>(٢)</sup> (نحو)<sup>(٣)</sup>: وَأَغْلَامَاهُ، وَأَغْلَامِيَّاهُ<sup>(٤)</sup>. وإلى الغائب المفرد (نحو)<sup>(٥)</sup>: وَأَغْلَامُهُوَّةُ<sup>(٦)</sup>، وَأَغْلَامُهَا، وَأَغْلَامُهُمَا، وَأَغْلَامُهُمُوَّةُ<sup>(٧)</sup>، وَأَغْلَامُهُنَّاهُ. وفي المخاطب: وَأَغْلَامُكَاهُ، وَأَغْلَامِيكِيَّةُ، وَأَغْلَامُكُمَاهُ، وَأَغْلَامُكُمُوَّةُ، وَأَغْلَامُكُنَّاهُ.

وَلُحُوقُ هَاءِ السَّكْتِ جَوَازٌ فِي الْوَقْفِ، لَا الْوَصْلِ، إِلَّا نَادِرًا كَقَوْلِهِ:

٢٦٧ - يَا مَرْحَبًا بِحِمَارِ عَفْرَاءَ

(١) انظر شرح الكافية لابن مالك ٣/١٣٤٧، شرح الرضي ١/١٥٧.

(٢) وهي ست لغات تقدمت في ص ٥٦١.

(٣) (نحو) زيادة من ن.

(٤) إذا ندب المضاف إلى ياء المتكلم على لغة من يحذف الياء مكتفياً بالكسرة فإن الكسرة تبدل فتحة وتزاد الألف فيقال: وَأَغْلَامَاهُ. وإذا ندب على لغة من يثبت الياء مفتوحة زيدت الألف ولم يحتج إلى عمل ثان فيقال: وَأَغْلَامِيَّاهُ، وإذا ندب على لغة من يثبت الياء ساكنة جاز حذف الياء فيكون كالأول، وجاز فتحها فيكون كالثاني.

انظر شرح الكافية لابن مالك ٣/١٣٤٩، وشرح ابن يعيش ٢/١٤.

(٥) (نحو) زيادة من ت.

(٦) قلبت الألف فيه واوًا، لتلا يلتبس بالموث.

(٧) قلبت لتلا يلتبس بسابقه المثني. وقال الرضي ١/١٥٧: (وأما ميم الجمع فلا يأتي بعدها ألف النبهة، لتلا يلتبس بالمجموع بالمثني).

٢٦٧ - المشهور أن هذا البيت الكامل من الرجز. وحقق العلامة ابن يعيش أنه من السريع لا ومن الرجز مهموزاً كان أو مقصوراً.

وهو لعروة بن حزام الغدري. قال البغدادي: ولم أجد هذا الرجز في ديوان عروة، ولم يثبت فيه من رواية أخرى، وبعده:

إذا أنسى قَرْيَتَهُ بِمَا شَاءَ

من الشَّعِيرِ وَالْحَيْثِيشِ وَالْمَاءِ =

ويجوزُ إضمارُ الألف مع بقاء الفتحة، لتدلُّ عليها<sup>(١)</sup>.

ولا يُندَبُ إلا المعروف<sup>(٢)</sup> أو ما في حكمه، نحو «وامنْ حَفَرٍ بئرَ زَمَزَمَةَ»<sup>(٣)</sup>، إذ لا تَقْجَعُ على من لا يُعْرِفُ.

ولا تَلْحَقُ الألفُ صفةَ المندوبِ، نحو «وازيدُ الطويلَةَ».

= والشاهد: لحقَّوق هاء السكت للمندوب في الوصل. وهو نادر. ولم يستشهد به على هذا غير المصنف. والنحاة يستشهدون به على تحريك هاء السكت، وحقها أن تكون ساكنة، ولحن الزمخشري الشاعر في هذا. قال: (وحقها أن تكون ساكنة، وتحريكها لحن. ونحو ما في إصلاح ابن السكيت من قوله (يا مرجاه بحمار عفراء) و(يا مرجاه بحمار ناجية) مما لا معرج عليه للقياس واستعمال الفصحاء. ومعدرة من قال ذلك أنه أجرى الوصل مجرى الوقف مع تشبيه هاء السكت بهاء الضمير. والبيت روي بضم الهاء وكسرها. وقد استدلل بهما الرضي على أن تحريك هاء السكت بأحد الوجهين في إثباتها وصلا بعد الألف لغة.

إصلاح المنطق ٩٢، المنصف ١٤٢/٣، إيضاح ابن الحاجب ٢٨٤/٢، المفصل ١٨٢، شرح ابن يعيش ٤٦/٩، الضرائر ٥١، نظام الغريب ١٦٢، الخزانة ٤٥٧/١١، ما يجوز للشاعر في الضرورة ٣١ (لمحمد بن جعفر بن القزاز القيرواني - تحقيق الكعبي - الدار التونسية للنشر ١٩٧١م).

(١) الاستغناء بالفتحة عن ألف الندبة جائز عند الكوفيين وغير جائز عند البصريين. انظر شرح

الرضي ١٥٦/١، شرح الكافية لابن مالك ١٣٤٨/٣.

(٢) فسر الرضي المعروف في كلام ابن الحاجب بأنه المشهور، فلا يندب عنده غير المشهور حتى لو كان علماً.

شرح الرضي ١٥٨/١.

(٣) ندبة الموصول لا تجوز لأنه مبهم إلا إذا اشتهرت صلته شهرة تزيل إبهامه كما في قولهم هنا(وامن حفر بئر زمزما) لأن ذلك صار منقبة وفضيلة لعبد المطلب بن هاشم جد رسول الله ﷺ فجرى مجرى العلم. ولا يقاس عليه فلا يقال (وامن في الداراه) ونحوه، لعدم وضوحه وإبهامه.

انظر في ذلك الإنصاف ٣٦٣/١، شرح الكافية لابن مالك ١٣٤١/٣، الرضي ١٥٩/١،

شرح ابن يعيش ١٤/٢.



يو: يجوزُ كالمضاف إليه. قلنا: كالجزم من المضاف، بخلاف الصفة<sup>(١)</sup>.  
ويختصُّ المستغاثُ بلام الجرِّ، فيمتنعُ الألفُ. وتُفتَحُ معه، لوقوعه موقعَ  
المضميرِ<sup>(٢)</sup> - وهي مع المضمير مفتوحةٌ كما مر<sup>(٣)</sup> - نحو «يا لَزَيْدٍ».  
وتكسرُ مع المعطوف عليه إن لم تُعَدَّ معه (يا)<sup>(٤)</sup> نحو «يا لَزَيْدٍ ولِعَمْرٍو»<sup>(٥)</sup>.

(١) أجاز يونس وصل ألف الندة بآخر الصفة نحو (وازيد الظريفاه) وحكى في ذلك أن رجلاً  
ضاع له قدحان فقال: «واجمعتي الشاميتناه». حكى ذلك عنه سيبويه. وقال السيرافي:  
(ندبة الصفة قول يونس والكوفيين. والذي حكاه سيبويه عن يونس لست أدري: إلحاق  
علامة الندبة له من قياس يونس أو مما حكاه عن العرب فتحج له به؟. ويقال: إن  
الجمجمة هي القدح، وإن إنساناً ضاعت له قدحان فندبهما... ويجوز أن تكون  
«جمعتي الشاميتناه» من جماجم العرب، (يعني سادتهم ورؤساهم). وقد احتج  
الخليل لبطان ندبة الصفة ببطان ندبة الخير. وقال من يخالفه: ليس الخبر مثل الصفة،  
لأن الخبر منقطع عن المتدوب، والصفة من تمامه).  
وقال ابن عصفور: (وهذا الذي قال «يونس» خطأ، لأن قولهم: «يا غلام زيداه» إنما جاز  
لأن المضاف شديد الاتصال بما أضيف إليه، ألا ترى أنهم لا يحتملون الفصل بينهما،  
وليس الصفة مع موصوفها كذلك، ألا ترى أنهم يفصلون بموصوف آخر). وما حكاه  
المصنف هنا من مذهب يونس هو مذهب الكوفيين وابن كيسان.  
الكتاب ٢/٢٢٦، الإنصاف ١/٣٦٤، شرح ابن عصفور ٢/١٢٩، شرح الكافية لابن  
مالك ٣/١٣٤٥، شرح الرضي ١/١٥٩.

(٢) قال الرضي ١/١٣٣: (وإنما فتحت لام الجر في المستغاث لاجتماع شيئين: أحدهما  
الفرق بين المستغاث والمستغاث له، وذلك لأنه قد يلي «يا» ما هو مستغاث له بكسر  
اللام، والمنادى محذوف نحو «يا للمظلوم» و«يا للضعيف» أي: يا قوم. والثاني وقوع  
المستغاث موقع الضمير الذي تفتح لام الجر معه).

(٣) لم يذكر ذلك في حروف الجر.

(٤) (يا): زيادة من ت، ن.

(٥) قال الرضي ١/١٣٣: (فإن عطفت بغير «يا» نحو قوله:

يا لَلْكَهولِ ولِلشبانِ للمعجبِ

كسرت لام المعطوف، لأن الفرق بينه وبين المستغاث له حاصل بعطفه على المستغاث.  
وإن عطفت مع «يا» فلا بد من فتح لام المعطوف أيضاً نحو:

يا لَقَطافِننا وِبالزِراحِ

ومع المستغاث له مطلقاً، نحو «يا لزيد ليعمر»<sup>(١)</sup>.

### «ما، العاملة عمل «ليس»

ومنها (ما)، وَلِقَطْلُهَا حالان: اسمية، وهي سِتُّ مرث في الموصول. وحرفية، وهي خمس: الكافَةُ ل (إِنَّ) وأخواتها. والزائدة، نحو «فِيمَا نَقْضِهِمْ يَتَخَفَتُهُ»<sup>(٢)</sup>. / واللاحقة لآلاتِ الشرط<sup>(٣)</sup>. والمهيئة لدخول «رُبَّ» على الجملي كما مر<sup>(٤)</sup>.

يه: والمصدرية<sup>(٥)</sup>. كثر: بل هي اسمية<sup>(٦)</sup>.

(١) علل الرضي في الموضع السابق كسر اللام في المستغاث له بعدم وقوعه موقع الضمير نحو: يا لله للمسلمين.

(٢) سورة النساء، الآية: ١٥٥.

(٣) نحو كيفما، حينما، إذا ما.

(٤) في ص ٤٢٦.

(٥) أي: والمصدرية حرفية أيضاً.

قال سيويه في ٣٢٦/٢: (ومثل ذلك أيضاً في الكلام فيما حدثنا أبو الخطاب: ما زاد إلا ما نقص، وما نفع إلا ما ضر. فما مع الفعل بمنزلة اسم نحو التقصان والضرر. كما أنك إذا قلت: ما أحسن ما كلم زيدا، فهو: ما أحسن كلام زيدا. ولولا «ما» لم يميز الفعل بعد إلا في ذا الموضع كما لا يجوز بعد «ما» أحسن بغير «ما»، كأنه قال: ولكنه ضر، وقال: ولكنه نقص. هذا معناه).

وقال في ١١/٣: (ومن ذلك أيضاً: اتني بعد ما تفرغ، فما تفرغ بمنزلة الفراغ، وتفرغ صلة....).

وقال في ٣٤٩/٢: (وتقول أتانى القوم ما عدا زيدا، وأتوني ما خلا زيدا. فما هنا اسم، وخلا وعدا صلة له كأنه قال: أتوني ما جاوز بعضهم زيدا، وما هم فيها عدا زيدا). ويريد بقوله: (ما) هنا اسم أنها تؤول مع ما بعدها باسم هو مصدر، فهي حرف عنده. وفي المقتضب ٢٠٠/٣: (و«ما» عند سيويه إذا كانت والفعل مصدراً بمنزلة «أن»).

(٦) هو مذهب الأخفش. قال المبرد في المقتضب ٢٠٠/٣: (والأخفش يراها بمنزلة «الذي» مصدراً كانت أو غير مصدر).

وقال ابن عصفور في شرح الجمل ٤٥٧/٢: (وَزَعَمَ أَبُو الْحَسَنِ الْأَخْفَشُ أَنَّ «مَا» الْمَصْدَرِيَّةُ اسْمٌ بِمَنْزِلَةِ «الَّذِي» فَإِذَا قُلْتُ: يَعْجِبُنِي مَا صَنَعْتُ، تَقْدِيرُهُ: يَعْجِبُنِي الصَّنْعُ الَّذِي صَنَعْتَهُ، وَحَذَفْتُ الضَّمِيرَ مِنَ الصَّلَةِ. وَهَذَا فَاسِدٌ بِدَلِيلِ قَوْلِهِ: =

والنافية للجملة، وهي التي تعمل في حال، فالفعليّة لا تعملُ فيها، وكذا الاسميّة في تميم.

والحجازيون يرفعون بها الاسم وينصبون الخبر، لشبهها بليس في نفي الجملة الاسميّة<sup>(١)</sup>.

وشروط عملها: ألا يَلِيَّها «إن» لضعفها مع الفصل، كقوله:

٢٦٨ - فما إن طَبْنَا جُبْنَ ولكن مَنَايانَا وَدَوْلَة آخِرِنَا

وَأَلَّا يَسِيَقَ خَبْرُهَا اسْمَهَا، لضعفها عن التصريف، وشذ قول الفرزدق:

٢٦٩ - . . . . . إِذْ هُمْ قَرِيضٌ وَإِذْ مَا مِثْلُهُمْ بَشَرٌ

= بما لُثِّمًا أهلُ الخيانة والغدر

ألا ترى أنه لا يسوغ هنا تقديرها بالذي، أعني «ماء» المصدرية لا تدخل على جملة اسمية (أصل).

ومذهب المبرد كمذهب سيويه في هذا. وإن نسب له الرضي والسيوطي مثل قول الأخفش، فقد ارتضى في المقتضب ٢٠٠/٣ مذهب سيويه فيها وجعله الصواب، وضعف مذهب الأخفش ثم رماه بالتخليط.

انظر الرضي ٥٤/٢، الهمع ٤٨/١.

(١) إعمال «ماء» بشروطها لغة الحجازيين، وبها جاء أصدق الكلام. قال تعالى: ﴿مَا كُنَّا بِشَرِّكَ﴾ و﴿تَأْتِيهِمْ أَهْلُهُمْ﴾.

وهي عند التميميين مهملة. ثم اختلف النحاة، فقال البصريون: إنها عاملة في الجزأين، وقال الكوفيون: هي عاملة في الاسم دون الخبر، والنصب بعدها بإسقاط الباء.

انظر تفصيل ذلك في الإنصاف (مسألة ١٩) ٦٥/١ وما بعدها. وانظر أيضاً الكتاب ١/٥٩، الهمع ١٢٣/١، شرح التصريح ١٩٦/١.

٢٦٨ - تقدم هذا الشاهد برقم ١٤٩.

٢٦٩ - البسيط، صدره:

فأصبحوا قد أعادَ الله نِجْمَتَهُمْ

للفرزدق (ديوانه ٢٢٣) من قصيدة له في مدح عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه.

والشاهد: إعمال «ماء» مع تقدم خبرها على اسمها. وقد تكلم النحاة كثيراً في هذا البيت، فمن قائل إن الفرزدق أخطأ لغة قومه، لأنه تميمي، وبنو تميم يرفعون خبر «ماء» مؤخراً فكيف إذا تقدم؟. وهو عند سيويه شاذ لا يكاد يعرف. ووجهُ ابن عصفور وغيره بأن =

وقد قيل: إنه أخطأ لغة قوم<sup>(١)</sup>.

وآلا يتنقص النفي بـ «إلا»، وشذ قوله:

٢٧٠ - وما الدهر إلا متجئونا بأهله

= «مثلهم» مرفوع، إلا أنه مبني على الفتح لإضافته إلى مبني. وبعضهم وجهه بأن «بشر» مبتدأ، و«مثلهم» نعت لمكان محذوف وهو خبر المبتدأ، أي: وإذا ما بشر مكاناً مثل مكانهم. وقال المبرد: (فأما قول الفرزدق: إذ هم قریش... الخ فالرفع الوجه، وقد نصبه بعض النحويين، وذهب إلى أنه خبر مقدم. وهذا خطأ فاحش وغلط بين. ولكن نصبه يجوز على أن يجعله نعتاً مقدماً، وتضمير الخبر فتنبه على الحال مثل قولك: فيها قائماً رجلاً). سيويه ١/٦٠، المقتضب ٤/١٩١، مجالس ثعلب ١١٣، المقرب ١/١٠٢، الخزانة ٤/١٣٣، المغني ١١٤، ٤٧٥، ٦٧١، ٧٨٣، السيوطي ٨٤، ٢٦٥، العيني ٢/٩٦، التصريح ١/٩٨، الهمع ١/١٢٤، ٢١٩، ٢٤٩، الدرر ١/٩٥، ١٨٨.

(١) في حاشية ت: (أجاز الأخفش في رواية إعمالها مع سبق خبرها اسمها. ورجح بيت الفرزدق هذا).

٢٧٠ - الطويل، عجزه:

وما صاحب الحاجات إلا مُعَذِّباً

ولم تذكر المصادر اسم قائله، وقد نسب بعضهم لأحد بني سعد دون أن يسميه. ونسبه ابن جني لبعض العرب دون تسميته أيضاً.

المنجنون: الدولاب الذي يستقى عليه. والمعنى أن الدهر يتقلب بهم فتارة يرفعهم وتارة يخفضهم.

والشاهد فيه: إعمال «ما» مع انتقاض نفيها بـ «إلا»، وقد خرج ابن عصفور على أن «منجنونا» و«مُعَذِّباً» مصدران، والتقدير: وما الدهر إلا دوران منجنون، وما صاحب الحاجات إلا تعذيباً، فيكون من باب «ما أنت إلا سيراً».

ورواه كثير من النحويين منهم ابن جني وابن يعيش وابن مالك وابن عقيل وابن هشام.

أرى الدهر إلا منجنونا بأهله وما صاحب الحاجات إلا معذباً وعليها فقد خرجوا «إلا» على أنها زائدة، لأن بقاءها يفسد المعنى لاقتضاها أن يكون ما بعدها نقيض ما قبلها في الحكم. ورد قولهم بأن الرواية الصحيحة: وما الدهر...

المقرب ١/١٠٣، شرح ابن عصفور ١/٥٩٢، الاستغناء ٦٥٤، المحتسب ١/٣٢٨، شرح ابن يعيش ٨/٧٥، المغني ١٠٢، السيوطي ٧٩، الخزانة ١٣٠/١، المساعد ١/٥٤٩، التصريح ١/١٩٧، العيني ٢/٩٢، الأشعموني والصبان ١/٢٤٨.

وَحُمِلَ عَلَى الْمَصْدَرِيَّةِ أَوْ نَزَعَ الْجَارُ، أَي: «يُجَنُّ جُنُونًا»<sup>(١)</sup> أَوْ كَالْمَنْجُونِ.  
وَأَحْكَامُهَا: أَلَا يُخَيَّرَ عَنْهَا بِالْمَاضِي إِنْ عَمِلَتْ، كـ «لَيْسَ».  
وَلَا يَسْبِقُهَا مَعْمُولٌ مَا بَعْدَهَا، نَحْوُ «عَمْرًا مَا زَيْدٌ ضَارِبًا»، لِضَعْفِهَا.  
وَتَدْخُلُ عَلَى خَبَرِهَا الْبَاءُ كـ «لَيْسَ»<sup>(٢)</sup> نَحْوُ «مَا زَيْدٌ بِقَاتِمٍ»، فَيَجُوزُ فِي  
الْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ<sup>(٣)</sup> الْجُرُّ كَلَفِظُهُ/، وَالنَّصْبُ لِلْمَحَلِّ الْأَقْرَبِ، وَالرَّفْعُ لِلْأَبْعَدِ،  
كَقَوْلِهِ:

٢٧١ - . . . . . قَلَسْنَا بِالْجِبَالِ وَلَا الْحَدِيدِ

- (١) فِي شَرْحِ الْجَمَلِ لِابْنِ عَصْفُورٍ ٥٩٢/١: (وَيَكُونُ تَقْدِيرُهُ: وَمَا الدَّهْرُ إِلَّا يَجْنُ جُنُونًا  
بِأَهْلِهِ، ثُمَّ حَذَفَ «يَجْنُ» الَّذِي هُوَ خَيْرٌ «مَا» وَأَقَامَ الْمَصْدَرَ مَقَامَهُ الَّذِي هُوَ «جُنُونٌ» بَقِيَ  
«وَمَا الدَّهْرُ إِلَّا جُنُونٌ» كَمَا تَقُولُ: مَا أَنْتَ إِلَّا شَرِبًا، تَرِيدُ: تَشْرَبُ شَرِبًا. فَهَذَا فِي مَوْضِعِ  
الْكُثْرَةِ مَقْبُوسٌ. ثُمَّ أَوْقَعَ مَنْجُونًا مَوْضِعَ جُنُونِ).  
(٢) أَي: كَمَا تَدْخُلُ فِي خَبَرِ «لَيْسَ» الْمَشْبُوهَةِ هِيَ بِهَا كَقَوْلِهِ تَعَالَى: «أَلَيْسَ اللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ؟».  
(٣) أَي: عَلَى الْخَبَرِ.  
٢٧١ - الْوَافِرُ، صَدْرُهُ:

مَعَاوِي إِنْنَا بَشَرٌ فَأَسْجَحْ

وَقَدْ نَسَبَهُ سَيَبُوهُ لَعَقِيْبَةُ بْنُ هَيْبَةَ الْأَسَدِي (شَاعِرُ جَاهِلِيٍّ إِسْلَامِيٍّ). وَكَانَ قَدْ وَفَدَ عَلَى  
مَعَاوِيَةَ بْنِ أَبِي سَفْيَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَدَفَعَ إِلَيْهِ رَقْعَةً فِيهَا هَذَا الشَّعْرُ يَشْكُرُ إِلَيْهِ جُورَ عَمَالِهِ،  
فَدَعَاهُ مَعَاوِيَةُ فَقَالَ لَهُ: مَا جَرَأَكَ عَلَيَّ؟ قَالَ: نَصَحْتُكَ إِذْ غَشَوْتُكَ، وَصَدَقْتُكَ إِذْ كَذَّبْتُكَ،  
فَقَالَ: مَا أَظْنُكَ إِلَّا صَادِقًا، فَقَضَى حَوَائِجَهُ.

وَيَنْسَبُ الْبَيْتُ أَيْضًا لَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزُّبَيْرِ الْأَسَدِي. انْظُرْ شَعْرَهُ بِتَحْقِيقِ يَحْيَى الْجُبُورِيِّ ط بِغَدَادٍ  
١٩٧٤م) ص ١٤٥. أَسْجَحْ: أَرْفَقَ وَسَهَّلَ.

وَالشَّاهِدُ: نَصَبُ (الْحَدِيدِ) هُوَ مَعْطُوفٌ عَلَى (الْجِبَالِ) الْمَجْرُورُ فِي اللفظِ بِالْبَاءِ. وَذَلِكَ  
لِأَنَّ الْبَاءَ لَوْ حَذَفَتْ لَمْ يَتَغَيَّرِ الْمَعْنَى.

وَقَدْ رَدَّ الْمَبْرَدُ عَلَى سَيَبُوهِ رِوَايَةَ الْبَيْتِ بِالنَّصْبِ، لِأَنَّهُ مِنْ قَصِيدَةٍ مَجْرُورَةٍ مَعْرُوفَةٍ، وَيَعْدُهُ:  
أَكَلْتُمُ أَرْضَنَا فَنَجَزَتْكُمْ هَا فَهَلْ مِنْ قَائِمٍ أَوْ مِنْ حَاصِدٍ  
وَتَمَحُلُ الْأَعْلَمُ الشُّتَمَرِي فِي الدِّفَاعِ عَنْ سَيَبُوهِ بِأَنَّهُ قَدْ يَكُونُ الْبَيْتُ مِنْ قَصِيدَةٍ أُخْرَى  
مَنْصُوبَةٍ، أَوْ يَكُونُ مَنشَدُ الْبَيْتِ قَدْ رَدَّ إِلَى لُغَتِهِ فَقَبْلَهُ مِنْهُ سَيَبُوهُ بِالنَّصْبِ، فَالاحتجاجُ بِلُغَةِ  
الْمَنشَدِ لَا بِقَوْلِ الشَّاعِرِ. =

إلا أن يَبْرَزَ فاعِلُ المعطوف فالرفعُ ليس إلا، نحو «ما زيدٌ بقائمٍ ولا قاعدٌ عمرو»، لثلاثِ تَعْمَلُهَا مع سبقِ خبرها اسمُها، إذ هي مقدَّرةٌ مع العطفِ.  
وإذا عُطِفَ عليه بموجبٍ فالرفعُ، نحو «ما زيدٌ بقائمٍ بل قاعدٌ»، لانتقاضِ  
النفي.

### «إن» النافية

#### فروع:

د: و «إن» النافية كـ «ما» في العمل<sup>(١)</sup>، كقراءة سعيد بن جبير<sup>(٢)</sup>: ﴿إِنَّ الَّذِينَ  
تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ عِبَادُ أَثْنَالِكُمْ﴾<sup>(٣)</sup>، وقوله:

= وقال الأتباري في الإنصاف: (ومن زعم أن الرواية: (ولا الحديد) بالخفض فقد أخطأ،  
لأن البيت الذي بعده:

أدبروها بنسي خُزْبٍ عليكم ولا تَرْمُوا بها الْغَرَضَ الْبَعِيدَا  
سبويه ٦٧/١، ٢٩٢/٢، ٣٤٤، ٩١/٣، المقتضب ٢/٢٣٨، ٤/١١٢، ٣٧١، أمالي  
القيالي ٣٦/١، التصحيح للمسكري ٢٠٧، الجمل ٦٨، سر الصناعة ١٤٧/١، الإنصاف  
٣٣٢/١، التبصرة ١٩٦/١، الإيضاح لابن الحاجب ١٧٩/٢، الأزمنة والأمكنة ٢/٣١٧،  
شرح ابن عصفور ٢٥٤/١، الاستغناء ٢٠١.

(١) قال في المقتضب ١٨٨/١: (ومنهن أن تكون في معنى «ما» نحو «إن زيد في الدار» أي:  
ما زيد في الدار، وقال الله عز وجل: ﴿إِنَّ الْكُفْرَانَ إِلَّا فِي غُرُوبٍ﴾ وقال: ﴿إِنْ يَقُولُوا إِلَّا  
كَذِبًا﴾.

(٢) سعيد بن جبير أبو عبد الله الأسدي بالولاء الكوفي من سادات التابعين. أخذ القراءة  
والحديث عن ابن عباس وابن عمر. واشتهر بسعة علمه وزهده وورعه. توفي سنة ٩٥ هـ.  
تهذيب التهذيب ١١/٤، وفيات الأعيان ٣٧١/٢، شذرات الذهب ١٠٨/١، حيلة  
الأولياء ٤/٢٧٢، الأعلام ٣/١٤٥.

(٣) سورة الأعراف، الآية: ١٩٣.

قال ابن جني في المحتسب ٢٧٠/١: (ومن ذلك قراء سعيد بن جبير: ﴿إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ  
مِنْ دُونِ اللَّهِ عِبَادُ أَثْنَالِكُمْ﴾ نصب. و«أمثالكُم». قال أبو الفتح: ينبغي والله أعلم أن تكون  
«إن» هذه بمنزلة «ما» فكانه قال: ما الذين تدعون من دون الله عباداً أمثالكم. فاعمل «إن»  
إعمال «ما». وفيه ضعف لأن «إن» هذه بمنزلة «ما» فكانه قال: ما الذين تدعون من دون  
الله عباداً أمثالكم. فاعمل «إن» و«إن» لم تختص بنفي الحاضر اختصاص «ما» فتجري مجرى =

٢٧٢ - إِنَّ هُوَ مُسْتَوِيلٌ عَلَى أَحَدٍ إِلَّا عَلَى حَزْبِهِ الْمَلَاعِينِ

= «ليس» في العمل، ويكون المعنى: إن هؤلاء الذين تدعون من دونه الله إنما هي حجارة أو خشب، فهم أقل منكم، لأنكم أنتم عقلاء وخطابون، فكيف تعبدون ما هو دونكم؟ فإن قلت: ما تصنع بقرأة الجماعة ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ عِبَادٌ أَشْتَاتٌ﴾ فكيف يثبت في هذه الآية ما نفاه في هذه؟ قيل: يكون تقديره: إنهم مخلوقون كما أنتم أيها العباد مخلوقون، فسماهم عباداً على تشبيههم في خلقهم بالناس كما قال: ﴿وَاللَّجَجُ وَالْكَبِيرُ يَسْتَجْتَانِ﴾ وكما قال: ﴿وَرَأَى مِنْ نَتْنٍ إِلَّا يُسْحَ يَحْمِدُ﴾ أي: تقوم الصنعة فيه مقام تسيحه). وخرجها أبو حيان في البحر المحيط ٤/٤٤٤ بما يجعل القراءة متطابقتين في المعنى دون تأويل، وهو أن «إن» هذه هي المخففة من الثقلية، وأعملها عمل المشددة ونصب خبرها على لغة من ينصب أخبار «إن» وأخواتها، أو على إضمار فعل تقديره: إن الذين تدعون من دون الله تدعون عباداً أمثالكم.

٢٧٢ - المنسرح، وهو مما أنشده الكسائي ولم يعزه إلى قائل: قال البغدادي: وهذا الشاهد على كثرة دورانه في كتب النحو لم يعلم له قائل. وفي عجزه ثلاث روايات: إلا على أَضْعَفِ المجانين

وهي المشهورة التي أطبقت عليها جميع المصادر. والثانية الرواية التي ذكرها المصنف هنا. وقد أشار إليها ابن مالك في شرح الكافية. وذكرها البغدادي في الخزانة عرضاً. والثالثة:

إلا على حزبه المَنَاحيسِ

ذكرها البغدادي في الخزانة أيضاً.

والشاهد: إعمال «إن» عمل «ليس» على مذهب المبرد ومن وافقه. واسمها هنا «هو» وخبرها مستوياً.

وفيه شاهد آخر ذكره البغدادي هو أن انتفاض النفي بعد الخبر لا يقدر في العمل. وذهب ابن عصفور في المقرب إلى أن إعمال «إن» النافية إعمال «ما» خاص بالشعر، ولا يجوز في الكلام، لأنها غير مختصة.

المقرب ١/١٠٥، شرح الكافية لابن مالك ١/٤٠٧، أوضح المسالك ١/٢٩١، الشذور ٢٧٨، شرح التسهيل ١/٦١، ابن عقيل ١/٣١٧، الخزانة ٤/١٩٦.

يه: لا<sup>(١)</sup>. قلنا: لا وجه له.

### (لا)

ومنها (لا)، ولها أحوال: زائدة بعد النفي والنهي<sup>(٢)</sup>، نحو: ما ضربت، أو لا تضرب، زيدا ولا عمرا. ومنه ﴿وَلَا تَسْتَوِ الْحَسَنَةُ وَلَا السَّيِّئَةُ﴾<sup>(٣)</sup>. وبعد «أن» المصدرية، نحو ﴿إِنَّمَا يَعْلَمُ أَهْلُ الْكِتَابِ﴾<sup>(٤)</sup>. وقبل القسم، لتدل على نفي جوابه كقوله:

٢٧٣ - لَا وَأَبِيكَ ابْنَةُ الْعَامِرِيِّ لَا يَدْعِي الْقَوْمُ أَنِّي أَفِر

(١) الظاهر من كلام سيبويه خلاف ذلك. فقد قال في الكتاب ١٤٢/٣: (وتكون في معنى «ما». قال الله عز وجل: ﴿إِنَّ الْكَافِرِينَ لَمَّا فِي عُرُوشٍ﴾ أي: ما الكافرون إلا في غرور. وقال في ٢٢٢/٤: (وتكون «إن» كما في معنى «ليس»). فظاهرة أنه يراها مثلهما في الإعمال وفي النفي، لا في النفي وحده. ولذا قال ابن مالك في شرح الكافية ٤٤٦/١: (وأوما سيبويه إلى ذلك دون تصريح بقوله في باب عدة ما يكون عليه الكلام وتكون «إن» ك «ما» في معنى «ليس». فلو أراد النفي دون العمل لقال: وتكون «إن» ك «ما» في النفي. لأن النفي من معاني الحروف ف «ما» به أولى من «ليس»، لأن «ليس» فعل، وهي حرف، بخلاف العمل فإن «ليس» فيه هي أصل ل «ما» و«لا» و«إن» لأنها فعل، وهن حروف).

(٢) (والنهي) لم تثبت في غير الأصل، ت.

(٣) سورة فصلت، الآية: ٣٤.

(٤) سورة الحديد، الآية: ٢٩.

وفي زيادتها هنا خلاف. انظر المغني ٣٢٩.

٢٧٣ - المتقارب، لامرئ القيس (ديوانه ١٥٤). وينسب أيضاً لربيعة بن جشم.

وابنة العامري: قيل هي فاطمة بنت عبيد بن ثعلبة العامري. وقيل: اسمها «هر»، وقد ورد

في بيت آخر من نفس القصيدة، وهي:

وهر تصيد قلوب الرجال وأفلت منها ابن عمرو حجر

وقال التبريزي: هي فاطمة بنت عبيد الله من بني عمرو بن عامر بن الأزد. وهي التي يقول

لها:

أفاطم مهلاً بعض هذا التبدل . . . . .

والشاهد: مجيء «لا» زائدة قبل القسم للإعلام بأن جوابه منفي.

ويروى: (فلا وأبيك) كما يروى (وأبيك) بفتح الكاف. وعليها استشهد به ابن عصفور=



وقيلَ فعلٍ القَسَمِ، نحو «لَا أَقْسِمُ»<sup>(١)</sup>. وبينَ المضاف والمضاف إليه كقوله:

٢٧٤ - فِي بَثْرِ لَا حُورٍ سَرَى وَمَا شَعَرَ

= على أنه جعل كاف الخطاب مفتوحة على كل حال كما هي للواحد المذكور. واستشهد به في الضرائر أيضاً على تخفيف المشدد في القوافي في قوله: أفر، وأصله (أَفِرُّ) فخففه ضرورة.

المحتسب ٣٧٣/٢، الشعر والشعراء ١٢٢، المخصص ١٣٥/١٧، الضرائر ٨٧، شرح ابن عصفور ٣٤٠/٢، المغني ٣٢٩، السيوطي ٢١٧، العيني ٩٥/١، الخزانة ٤٨٩/٤ (بولاق).

(١) ورد مثله في عدة آيات من القرآن الكريم، منها قوله تعالى: ﴿لَا أَقْسِمُ بِبِرِّ الْيَوْمِ﴾ [القيامة، ١]، وقوله: ﴿فَلَا أَقْسِمُ بِمَوْقِعِ الْقُرْآنِ﴾ [الأنعام، ٧٥]، وقوله تعالى: ﴿لَا أَقْسِمُ بِهَذَا الْكَلَمِ﴾ [البدر، ١]. وفي زيادتها في الآية الأولى خلاف. انظر المغني ٣٢٨.

٢٧٤ - الرجز للعجاج (ديوانه ١٦) من أرجوزة له طويلة تزيد على مائتي بيت يمدح فيها عمر بن عبيد الله بن معمر. وكان عبد الملك بن مروان وجهه لقتال أبي فديك الحروري فأوقع به وبأصحابه، وقبل الشاهد:

واختارَ في الدينِ الحُرُويُّ البَطْرُ

بِأَفْكِهِ حَتَّى رَأَى الصُّبْحَ جَشْرُ

الحور: الهلكة والنقص. والمعنى: في بثر نقص سرى الحروري وما شعر، أي: نقص الحروري وما دري.

الشاهد: زيادة «لا» بين المضاف وهو «بثر» وبين المضاف إليه وهو «حور».

قال في الصحاح: قال أبو عبيدة: أي: في بثر حور، و«لا» زيادة.

وذهب الفراء إلى أن «لا» هنا ليست زائدة بل نافية، ومعنى الحور، الرجوع.

أي: سرى في بثر غير رجوع، أي: منسوبة إلى عدم الرجوع.

وفي الخصائص: (قال ابن الأعرابي في قوله: في بثر لا حور سرى وما شعر. أراد حوور، أي: في بثر لا حوور: لا رجوع، فسكنت الواو الأولى ثم حذفت لسكونها وسكون الثانية بعدها.

معاني الفراء ٨/١، الخصائص ٤٧٧/٢، الإيضاح لابن الحاجب ٢٣٠/٢، شرح الكاية لابن الحاجب ٢٩، الصاحبي ١٣٨، الصحاح (حور)، شرح ابن يعيش ١٣٦/٨، الخزانة ٥١/٤، ٢٢٤/١١ عرضاً، اللسان (غير).

واسم بمعنى «غير»، كقوله - تعالى - ﴿لَا شَرَفَ لَكُمُ الْغَنَى﴾<sup>(١)</sup>.  
ونافية/: إما بمعنى «ليس»، فتلحق بـ «ما» فيما مر، إلا أنها لا تعمل إلا في  
الشعر<sup>(٢)</sup>، كقوله:

٢٧٥ - من صدّ عن زيرانيها فأنابن قيس لا براخ  
أي: ليس لي براخ.

وتختص بجواز كسعها بالتاء<sup>(٣)</sup>، فيلزم لفظ «حين» بعدها، كقوله - تعالى -:

- (١) سورة النور، الآية: ٣٥. وانظر الإنصاف ١/٣٦٦، والرضي ١/٢٥٩.  
(٢) أنكر الرضي عمل «لا» عمل «ليس» مطلقاً قال: «والظاهر أن «لا» لا تعمل عمل «ليس» لا شاذاً ولا قياساً، ولم يوجد في شيء من كلامهم خبر «لا» منصوباً كخبر «ما» و«ليس».  
شرح الرضي ١/١١٢، وشرح الفريد، ٢٦١.  
٢٧٥ - مجزوء الكامل. لسعد بن مالك بن ضبيعة بن ثعلبة القيسي. وفي اللسان والتاج (سعد بن ناشب. والضمير في نيرانها للحرب. لا براخ: لا يزول عن مكانه ولا يارحه.  
والمعنى: من أحجم عن الحرب وكره الاصطلاء بنارها والصبر على بلواها، وعجز عن الثبات في وجوه أبطالها فأناب قيس لا براخ لي فيها، ولا انحراف لي عنها.  
وقيس: جده الأعلى، أضاف نفسه إليه اعتزازاً به.  
والشاهد: إعمال «لا» عمل «ليس»، قال سيبويه: جعلها بمنزلة (ليس) فهي بمنزلة (لات) في هذا الموضع في الرفع.

وقال ابن الشجري: أراد: لا براخ لي، أو عندي. وكذا قال الجرجاني وجمهور النحويين.  
ويرى المبرد أن (براخ) مبتدأ، والخبر محذوف. قال ابن يعيش: والأول أجود - يعني قول سيبويه - لأنه كان يلزم تكرير «لا» كقوله تعالى: ﴿لَا بَيْعَ فِيهِ وَلَا حُلَّةٌ وَلَا شَفْعَةٌ﴾.  
سيبويه ١/٥٨، ٢/٢٩٦، ٣٠٤، المقنضب ٤/٣٦٠، ابن الشجري ١/٢٣٩، ٢٨٢، ٣٢٣، ٢/٢٢٤، الجمل ٢٤٢، الإنصاف ١/٣٦٧، المقنضب للجرجاني ٢/٨٠٧، التمام في تفسير أشعار هذيل ٥٤، شرح ديوان المتنبي ١/٩٦، ٢/١٠٧، ٣/١٦٢، ٤/٩٢، ٢٨٣ (للعكبري) - وهو المسمى التبيان - تحقيق مصطفى السقا وزميليه - مطبعة الحلبي - ط (أولى). شرح التبريزي ٢/٧٣، ٧٩، اللامات ١٠٧، التبصرة ١/٣٩١، المرزوقي ٥٠٦، شرح ابن يعيش ١/١٠٨، الرضي ١/١١٢.

- (٣) أصل الكسع الضرب على الدبر. واستعير لزيادة الحرف الأخير. انظر الصحاح واللسان (كسع). شرح الرضي مع حاشية الشريف ١/٢٧١.

﴿وَلَا تَجِئْ مَنَاصٍ﴾<sup>(١)</sup> أي: ليسَ الحينُ حينَ مناصٍ<sup>(٢)</sup>.

وشدَّ الجُرْ بإضمارِ «حينٍ»، كقوله:

٢٧٦ - لَقَدْ تَصَبَّرْتُ حَتَّى لَا تُضْطَرُّ فَالآنَ أَقْحِمُ حَتَّى لَا تُقْتَحَمَ

(١) سورة ص، الآية: ٣.

قرأ الجمهور ﴿وَلَا تَجِئْ مَنَاصٍ﴾ بفتح التاء من «لات» ونصب النون من «حينٍ»، وقرأ أبو السعال بضم التاء ورفع النون. وقرأ عيسى بن عمر بكسر التاء وجر النون، وروي عنه مع ذلك رفع النون وفتح «مناصٍ» بعده.

الكتاب ٥٨/١، البحر المحيط ٣٨٤/٧، الكشاف ٣٥٩/٣، شرح الفريد ٢٥٩.

(٢) على مذهب سيوريه والجمهور. وهي في أحد قولي الأخفش عاملة عمل «إن»، وفي قوله الآخر أنها لا تعمل شيئاً فإن وليها مرفوع فمبتدأ حذف خبره، أو منصوب فمفعول لفعل محذوف، فالتقدير عنده في ﴿وَلَا تَجِئْ مَنَاصٍ﴾ لا أرى حين مناص، وعلى قراءة الرفع: ولا حين مناص كائن لهم. وذكر السيرافي عن الكوفيين أن «لات» حرف جر. ونسب العصام للكوفيين أن «لات» نافية للمجنس، ورجحه بأنه كثير، وعمل «لا» بمعنى «ليس» قليل. ولا ينبغي أن يحمل ما ورد به القرآن إلا على ما هو الشائع الكثير. الكتاب ٥٧/١، المغني ٣٣٥، الهمع ١٢٦/١، الأشموني ٢٥٥/١، شرح الفريد ٢٥٧، الرضي ٢٧١/١.

٢٧٦ - البسيط، لأبي الطيب المتنبي. من قصيدة له شهيرة قالها في صباه، مطلعها:

ضَيْفُ الْمُمْ بَرَأْسِي غَيْرُ مُخْتَشِمٍ وَالسَيْفُ أَحْسَنُ فِعْلاً مِنْهُ بِاللَّمَمِ  
وَقَبْلَ الْبَيْتِ الشَّاهِدُ:

سَيُضْحَبُ النَّصْلُ مِنِّي مِثْلَ مَضْرِبِهِ وَتُجْلِي خُبْرِي عَنْ صِمَّةِ الصِّمَمِ  
وبعده:

لَأَتْرَكَنَّ وَجْهَ الْخَيْلِ سَاهِمَةً وَالْحَرْبُ أَقْدَمُ مِنْ سَاقِي عَلَى قَدَمِ  
لات: بمعنى «ليس» والتاء فيها زائدة لتأنيث الكلمة كما في «ربت» و«ثمنت». المصطبر: بمعنى الاصطبار، والمقتحم: بمعنى الاقتحام، وهو الدخول في الشيء. وأقحم - بضم الهجمة وفتح الحاء - أي: أقحم نفسي، أي: أوردتها المهالك وأوقعها في الحروب حتى أدرك مرادي فلا يبقى اقتحام.

يقول: تكلفت الصبر حتى لم يبق اصطبار، فالآن أقحم نفسي حتى لا يبقى اقتحام بأن أبلغ ما أريد.

والشاهد: جر «مصطبر» و«مقتحم» بإضمار «حينٍ» بعد «لات» أي: لات حين مصطبر، ولات حين مقتحم. =

وإِنَّمَا لِنَفْيِ الْجِنْسِ<sup>(١)</sup> فَتَعْمَلُ عَمَلَ «إِنْ» الْمَشْدَدَةِ، حَمَلًا لِلنَّقِيضِ عَلَى نَقِيضِهِ<sup>(٢)</sup>، لَتَصْدُرْهُمَا فِي الْجُمْلِ، فَتَنْصِبُ الْأَسْمَ. ش: وَتَرْفَعُ الْخَبَرَ، لِذَلِكَ<sup>(٣)</sup>. يه: لَا تَرْفَعُهُ، لِضِعْفِهَا، إِذْ شُبِّهَتْ بِالْمُشَبَّهَةِ، وَلِضَعْفِ الشَّبَهِ بَيْنَ النَّافِي وَالْمُثَبِّتِ<sup>(٤)</sup>.

= ديوان المتنبي ص ٥٦ (بشرح أبي الحسن علي بن أحمد الواحدي النيسابوري المتوفى سنة ٤٦٨ هـ - طبرلين سنة ١٨٦١م)، شرح ديوان المتنبي لعبد الرحمن البرقوقي ١٥٧/٤ (دار الكتاب العربي - بيروت ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠م)، العرف الطيب في شرح ديوان أبي الطيب للشيخ تاصيف اليازجي ص ٣١ (دار القلم بيروت - لبنان). ولم يستشهد بهذا البيت غير المصنف فيما أعلم.

هنا وقد أجاز الفراء الجرب «لات» نفسها، لأنها تستعمل حرفاً جاراً لأسماء الزمان خاصة عنده كما أن «مذ» و«منذ» كذلك، وشاهده قول أبي زيد الطائي:

طَلَبُوا صَلَاحَنَا وَلَاتِ أَوَانٍ فَأَجَبْنَا أَنْ لَيْسَ حِينَ بَقَاءِ

وقد منع البصريون ذلك وأجابوا عن البيت بجوابين: أحدهما أنه على إضمار «من» الاستغراقية. والثاني أن الأصل: ولات أوان صلح ثم بني المضاف لقطعه عن الإضافة، وكان بناؤه على الكسر لشبهه بـ «نزال» وزناً، أو لأنه قُدِّرَ بناؤه على السكون ثم كسر على أصل التقاء الساكنين كأمس وجير ونون للضرورة.

انظر الخصائص ٣٧٧/٢، الإنصاف ١٠٩/١، المغني ٣٣٦، ٨٩٢، السيوطي ٢١٩، ٣٢٤، شرح ابن يعيش ٣٢/٩، المخصص ١١٩/١٦، الخزانة ١٥١/٢ (بولاق)، الهمع ١٢٦/٢، الدرر ٩٩/١، الأشموني ٢٥٦/١، ديوان أبي زيد الطائي ٣٠.

(١) ت: وأما التي لنفي الجنس.

(٢) وجه المناقضة أن «إن» للإثبات، و«لا» للنفي. ويجوز أن تكون محمولة عليها حمل النفي على النفي لأن «لا» للمبالغة في النفي، كما أن «إن» للمبالغة في الإثبات.

شرح الرضي ١١١/١، شرح الكافية لابن مالك ٥٢٢/١، شرح ابن يعيش ١٠٥/١، شرح ابن عصفور ٢٧٠/٢، وشرح الفريد ٢٥٣.

(٣) مذهب الأخفش فيها هو مذهب أكثر النحويين.

انظر المغني ٣١٤، الرضي ١١١/١، شرح ابن يعيش ١٠٦/١.

(٤) قال سيبويه في ٢٧٤/٢: (واعلم أن «لا» وما عملت فيه في موضع ابتداء، كما أنك إذا قلت: هل من رجل، فالكلام بمنزلة اسم مرفوع مبتدأ. وكذلك: ما من رجل، وما من شيء، والذي يبنى عليه في زمان أو في مكان، ولكنك تضمه، وإن شئت أظهرته. وكذلك لا رجل ولا شيء، إنما تريد: لا رجل في مكان، ولا شيء في زمان). ورجحه ابن عصفور في شرح الجمل ٢٧٣/٢، وانظر المغني ٣١٤، والرضي ١١١/١، وشرح ابن يعيش ١٠٦/١.

والمنصوبُ بها مُضْمَنٌ لمعنى «من» الجنسية، بدليل إفادَةِ الاستغراقِ<sup>(١)</sup>. لكنه نوعان: معرب (اتفاقاً)<sup>(٢)</sup> وهو ما كان مضافاً أو مشبهاً به، نحو «لا غلامَ رجلٍ ظَرِيفٌ فيها»<sup>(٣)</sup> ولا عَشْرِينَ إِزْهَمًا لَكَ<sup>(٤)</sup>، لبعدهِ بالإضافةِ وشبهِها عن شَبِّهِ المَبْنِيِّ، وَإِنْ تَضَمَّنَ معناه<sup>(٥)</sup>.

وَمُخْتَلَفٌ فِيهِ، وهو النكرة. كثر: مَبْنِيٌّ<sup>(٦)</sup>، لِيَتَضَمَّنِيهِ معنى الحرفِ<sup>(٧)</sup>، مع فَقْدِ ما بَعْدَهُ عن شَبِّهِ المَبْنِيِّ، فَيُنْبِي عَلَى ما يُنْصَبُ به من حركةٍ أو حرفٍ، نحو: لا رجلَ، لا رجلين، لا مسلمين/ عندك، إِذْ يُجَابُ بها: هل من رجلٍ، أو رجلين، أو مسلمين عندك<sup>(٨)</sup>.

في. جا: بل منصوبٌ بها حُذِفَ تنوينُهُ لِسَعَةِ اسْتِعْمَالِهِ، أو تنبيهاً على انحطاطِ رُتَبِهَا عن «إِنْ»<sup>(٩)</sup>.

ك: لا عملَ لها، بل منصوبٌ بفعلٍ مَقْدَرٍ، وحُذِفَ تنوينُهُ لتكرُّرِ<sup>(١٠)</sup>

(١) انظر شرح الكافية لابن مالك ٥٢١/١.

(٢) (اتفاقاً) ساقطة من الأصل، ت.

(٣) على أن «ظريف» خبر «لا» لأنه لا يجوز أن يكون صفة «رجل» لامتناع وصف المضاف المنفي بـ «لا» بالمرفوع عند الأكثرين. وأجاز بعضهم رفعه حملاً على المحل، فيصح أن يكون صفة لرجل، ويكون «فيها» خبر «لا». انظر الرضي ١١١/١، والمغني ٣١٤.

(٤) مثال الشبيه بالمضاف.

(٥) شرح الرضي ٢٥٥/١، وشرح الكافية لابن مالك ٥٢٣/١.

(٦) ويحكم على موضعه بالنصب اعتباراً بعمل «لا»، وبالرفع اعتباراً بعمل الابتداء.

(٧) وهو «من» الاستغرافية. انظر شرح ابن عصفور ١٧١/٢.

(٨) شرح الكافية لابن مالك ٥٢٢/١، وشرح الرضي ٢٥٥/١، ٢٥٧.

(٩) انظر الإنصاف ٣١٦/١. وفي الرضي ٢٥٥/١، والمغني ٣١٤، أن السيرافي والزجاج عللا حذف التثنية من اسم «لا» بتناقل الكلمة بالتركيب مع كونها معربة. ونسب ابن عصفور في شرح الجمل ٢٧٠/٢ إلى الزجاجي مثل قول السيرافي والزجاج.

(١٠) ن: فتكرر.

استعماله، فتقديرُ «لا رجلٌ عندي»: لا أعلمُ رجلاً، أو نحوه<sup>(١)</sup>.  
 قيل<sup>(٢)</sup>: وينون للضرورة. د: فيجوز إلغاء «لا»، فيزُغ كالمنادي، ويُصَبَّ  
 حيث نُونُ ضرورة<sup>(٣)</sup>، كقوله:  
 ٢٧٧ - . . . . . حياتك لا نفعَ وموتك فاجعُ

- (١) الذي ذكره الأنباري عن الكوفيين أن الاسم المفرد النكرة المنفي بـ «لا» معرب منصوب بها نحو «لا رجل في الدار» وحجتهم أنه اكتفى بها من الفعل، لأن التقدير في «لا رجل في الدار» عندهم: لا أجد رجلاً في الدار، فاكتفوا بـ «لا» من العامل. والذي ذكره المصنف هنا أنها لا تعمل شيئاً، وإنما النصب بالفعل المقدر. انظر الإنصاف (مسألة ٥٣) ١/ ٣٦٦، شرح ابن يعيش ١٠٦/١.  
 (٢) في هامش ش: ابن درستويه.  
 (٣) في المقتضب ٣٥٩/٤: (فإن قدرت دخولها على شيء قد عمل فيه غيرها لم تعمل شيئاً، وكان الكلام كما كان عليه، لأنك أدخلت النفي على ما كان موجباً، وذلك قولك: أزيد في الدار أم عمرو؟ فتقول: لا زيد في الدار ولا عمرو. وكذلك تقول: أرجل في الدار أم امرأة؟ فالجواب: لا رجل في الدار ولا امرأة. لا تبالي معرفة كانت أم نكرة. . . وكذلك إن جعلتها جواباً لقولك: رجل في الدار، أو هل رجل في الدار؟ قلت: لا رجل في الدار. . . فما جاء على قوله: «لا رجل في الدار» قوله:  
 وأنت امرؤ منا خلقت لغيرنا حياتك لا نفعَ وموتك فاجعُ  
 ٢٧٧ - الطويل، صدره:

وأنت امرؤ منا خلقت لغيرنا

نسبه سيبويه لرجل من سلول. ونسب في التصحيف للعسكري وزهر الآداب والخزانة للضحك بن هنام الرقاشي، ونسبه البحري في حماسه للديبة الطائي.  
 والخطاب في البيت لحصين بن المنذر الرقاشي، وهو من سادات ربيعة، وكان صاحب راية الإمام علي يوم صفين.  
 والمعنى: أنت منا في النسب إلا أن نفعلك لغيرنا، فحياتك لا تنفعنا لعدم مشاركتك لنا، ولكن موتك يفجعنا لأنك أحدنا.  
 والشاهد هنا للمبرد في إلغاء «لا» ورفع اسمها على ما كان قبل دخولها.  
 وهو عند سيبويه وسائر النحويين شاهد على رفع ما بعد «لا» من غير تكرير. وهو ضرورة.  
 قال الأعلام: وسوغ الأفراد هنا أن ما بعده يقوم مقام التكرير في المعنى، لأن «موتك فاجع» دل على أن حياته لا تضر. =

فإن فُصِّلَ عنها وجبَ الرُّفْعُ بالابتداء، لِضَعْفِهَا بالفصل، وَيجبُ التَّكْرِيرُ لِمُطَابَقَةِ السَّوَالِ، نحو ﴿لَا فِيهَا غَوْلٌ وَلَا هُمْ عَنْهَا يُنْزِفُونَ﴾<sup>(١)</sup>، إذ لا يُفْصَلُ إِلَّا جواباً<sup>(٢)</sup>.

وإن دَخَلَتْ على معرفة أُلْغِيَتْ، إذ لم تعملْ إلا لعموم النفي، وقد بَطَلَ بالمعرفة فَيُرْفَعُ وَيجبُ التَّكْرِيرُ، عوضاً عن عموم النفي، نحو «لا زيد في الدار ولا عمرو»<sup>(٣)</sup>.  
د: وقد لا تُكْرَرُ<sup>(٤)</sup> كقوله:

٢٧٨ - بَكَتْ جَزَعاً وَاسْتَرْجَعَتْ ثُمَّ آذَنْتْ رَكَائِثَهَا أَنْ لَا إِلَيْنَا رُجُوعُهَا

= سيبويه ٣٠٥/٢، المقتضب ٣٦٠/٤، التصحيف ٤٠٥، زهر الآداب ٦٥٢، التبصرة ٣٩٤/١، شرح الكافية لابن مالك ٥٣٩/١، حماسة البحتري ١٧١، ابن الشجري ٢/٢٣٠، إيضاح ابن الحاجب ٣٩٤/١، المفصل ٤٢.

(١) سورة الصافات، الآية: ٤٧.

وانظر الكتاب ٢/٢٩٩.

(٢) في الكتاب ٢/٢٩٨: (واعلم أنك إذا فصلت بين «لا» وبين الاسم بحشولم يحسن إلا أن تبيد «لا» الثانية، لأنه جواب: إذا عندك أم ذا؟) وانظر شرح ابن عصفور ٢/٢٧٣، شرح الفريد ٢٥٥، الجني الداني ٢٩٠.

(٣) شرح الجامي ٣٢٨، شرح الرضي ٢٥٧/١ - ٢٥٨، شرح الفريد ٢٥٦.

(٤) انظر المقتضب ٣٦٠ - ٣٦١، شرح الرضي ٢٥٨، وفيه نسب هذا لابن كيسان أيضاً.  
٢٧٨ - الطويل، من الأبيات التي لم ينسبها سيبويه ولا غيره.  
ويروي (قضت وطراً) مكان (بكت جزعاً).

استرجعت: طلبت الرجوع من الرحيل كراهية مفارقة الأحباب. أو قالت: إنا لله وإنا إليه راجعون. آذنت: أعلمت وأشعرت. الركايب: جمع ركوبه وهي الراحلة. وأن مفسرة لوقوعها بعد معنى القول. أو مخففة من الثقيلة، واسمها ضمير شأن محذوف.

والشاهد: وقوع المعرفة بعد «لا» من غير تكرير، وقد أجازاه المبرد. وهو عند سيبويه والجمهور ضرورة. قال سيبويه: (وقد يجوز في الشعر رفع المعرفة ولا تنى «لا» قال الشاعر: بكت... ) وقال ابن الحاجب إنه شاذ، لأن «لا» إلينا رجوعها معرفة غير مكرر.

سبويه ٢/٢٩٨، المقتضب ٣٦١/٤، ابن الشجري ٢/٢٢٥، المقرب ١/١٨٩، شرح ابن عصفور ٢/٢٦٩، الأصول ١/٣١٢، الإيضاح لابن الحاجب ١/٣٩٤، المفصل ٨١، شرح ابن عيش ٢/١١٢، ٤/٦٥، ٦٦، الرضي ١/٢٥٨، الخزانة ٤/٣٤، شرح الكافية لابن مالك ١/٥٤٠.

وقد يُبنى المعرفة نادراً، كقوله:

٢٧٩ - لَا هَيْئَمَ اللَّيْلَةُ لِلْمَطِيِّ

وأما قولهم: «قَضِيَّةٌ وَلَا أَبَا حَسَنِ لَهَا»<sup>(١)</sup> فمتأوّل على إضمار «مِثْلٍ».

كثر: ومثل «لَا أَبَا لَهُ» و«لَا غَلَامِي لَهُ» جائزٌ، تشبيهاً له بالمضاف، لمشاركته

٢٧٩ - الرجز. من غير المنسوب أيضاً، وهو مما أنشده أبو عبيد في الغريب المصنف ضمن أبيات ولم ينسبها.

هيثم: اسم رجل كان حسن الحذاء للإبل. وقيل: كان جيد الرعية. وقيل: هو هيثم بن الأشتر وكان مشهوراً بحسن الصوت في حدائه، وأعرف أهل زمانه بالبيداء والفلوات. والشاهد: نصب «هيثم» بـ«لَا» وهو علم معرفة. وجاز ذلك لأنه جعله شائعاً إذ أدخله في جملة المنفين.

قال سيبويه: واعلم أن المعارف لا تجري مجرى النكرة في هذا الباب، لأن «لَا» لا تعمل في معرفة، فأما قول الشاعر: لا هيثم... الخ فإنه جعله نكرة كأنه قال: لا هيثم من الهيثمين، ومثل ذلك: لا بصرة لكم.

وقال ابن مالك: وقد يتأول العلم بنكرة فتجعل اسم «لَا» مركباً معها إن كان مفرداً. وقال ابن يعيش: وجاز ذلك لأنه أراد أمثال هيثم ممن يقوم مقامه في جودة الحذاء للمطي.

سيبويه ٢/٢٩٦، المقتضب ٤/٣٦٢، ابن الشجري ١/٣٢٩، الرضي ١/٢٦٠، خزانة الأدب ٤/٧٥، شرح الكافية لابن مالك ١/٥٣٠، معجم اللوامع ١/١٤٥، الدرر اللوامع ١/١٢٤، الأشموني ٢/٤، شرح ابن يعيش ٢/١٠٢، ١٠٣.

(١) قاله أمير المؤمنين عمر في علي رضي الله عنهما ثم صار مثلاً.

قال سيبويه في ٢/٢٩٧: (وتقول: قضية ولا أبا حسن، تجعله نكرة، قلت: فكيف يكون هذا وإنما أراد علياً رضي الله عنه، فقال: لأنه لا يجوز لك أن تعمل «لَا» في معرفة، وإنما تعملها في نكرة، فإذا جعلت «أبا حسن» نكرة حسن لك أن تعمل «لَا»، وعلم المخاطب أنه قد دخل في هؤلاء المنكوبين علي، وأنه قد غُيِبَ عنها).

وانظر المقتضب ٤/٣٦٣، شرح الكافية لابن مالك ١/٥٣٠، ابن الشجري ١/٢٣٩، الرضي ١/٢٣٩، شرح ابن يعيش ٢/١٠٤.



له في أصل معناه<sup>(١)</sup>، ومن ثم لم يُجْزَ «لا أبا فيها» و «لا رَقِيْبِي عليها»، لعدم مُشَارَكِيهِ الْمُضَافِ<sup>(٢)</sup>.

يه: بل الأولُ مُضَافٌ/ واللامُ مُقَحِّمَةٌ لِتَأْكِيدِ الإِضَافَةِ<sup>(٣)</sup>. قلنا: «أَبُوهُ» معرفةً بِاتِّفَاقٍ، و «أَبَ لَهُ» نَكْرَةً بِاتِّفَاقٍ فَأَفْتَرَقَا<sup>(٤)</sup>.

فرع:

ونعتُ اسمِها المَبْنِي إِنْ كَانَ مفرداً يليه جازٌ بناؤُهُ<sup>(٥)</sup>، إذْ هو كالجِزءِ منه.

(١) أي لمشاركة نحو «لا أباه» للمضاف نحو «لا أباه» في أصل معنى المضاف. وأصل معنى المضاف التخصيص ثم لما حذف اللام وأضيف صار المضاف معرفة. ففي «أَبُوهُ» تخصيص أصلي وتعريف حادث بالإضافة. و«أَبَ لَهُ» يشاركه في التخصيص الذي هو أصل معناه.

كذا في الرضي ٢٦٦/١.

(٢) أي لعدم مشاركته المضاف في أصل معناه وهو التخصيص فلم يعط حكمه، لأن المضاف قبل الإضافة لم يكن بمعنى «في» و«على» في نحو «لا أبا فيها» و«لا رَقِيْبِي عليها». كذا في الرضي ٢٦٦/١.

وانظر الكتاب ٢٧٦/٢، وما بعدهما، المفصل وشرح ابن يعيش ١٠٤/٢، شرح ابن عصفور ٢٧٦/٢، وشرح الكافية لابن مالك ٥٢٨/١.

(٣) قال في الكتاب ٢٧٦/٢: (اعلم أن التنوين يقع من المنفي في هذا الموضع إذا قلت: لا غلام لك، كما يقع من المضاف إلى اسم، وذلك إذا قلت: لا مثل زيد. والدليل على ذلك قول العرب «لا أبا لك، ولا غلامي لك، ولا مُسْلِمِي لك». وزعم الخليل رحمه الله أن التنوين إنما ذهب للإضافة، ولذلك ألحقت الألف التي لا تكون إلا في الإضافة. وإنما كان ذلك من قبل أن العرب قد تقول: لا أباك في معنى لا أبا لك، فعلموا أنهم لو لم يجتبا باللام لكان التنوين ساقطاً كسقوطه في: لا مثل زيد، فلما جازوا بلام الإضافة تركوا الاسم على حاله قبل أن تجيء اللام، إذ كان المعنى واحداً).

(٤) ادعى ابن الحاجب أن المعنى يفسد على قول سيبويه، وعلمه الرضي بأن المعروف لا يكون منكراً. وهو مقتضى كلام المصنف هنا، لكنه التزم الأدب مع إمام أئمة هذه الصناعة فلم يصرح بالفساد، بل اكتفى بذكر لازمه، وهو «أن» «أَبَ لَهُ» نَكْرَةً، و«أَبُوهُ» معرفة لو حملت النكرة على المعرفة لفسد معنى الكلام.

وانظر الرضي ٢٦٦/١.

(٥) أي: يشترط أن يكون النعت الأول لا الثاني وما بعده، فلا يبنى «كريم» في مثل «لا رجل ظريف كريم».

شرح الرضي ٢٦٢/١، شرح الكافية لابن مالك ٥٢٦/١.

وإعرابه نصباً<sup>(١)</sup>، (كثر): اجراءً على اللفظ، إذ ليست عاملةً في اسمها المبني، لأنها كالجزم منه، والشيء<sup>(٢)</sup> لا يعمل فيه بعضه<sup>(٣)</sup>. لك: بل ناصبةً له تقدير<sup>(٤)</sup>. فنُصبَ نعتُه على المَحَلِّ الأقرب. ورفعاً<sup>(٥)</sup> على المَحَلِّ الأبعد، نحو: لا رجلَ ظريف، وظريفًا، وظريفٌ. وكذلك المكرر، نحو «لا ماء ماءً بارداً»<sup>(٦)</sup>.

فإن أضيف، نحو «لا رجلَ حسنُ الوجه» أو فُصِّلَ بَطَلُ البناء ك «لا رجلَ في الدار ظريفٌ»، وجاز النصب والرفع<sup>(٧)</sup>.

وكذا الوصفُ الثاني<sup>(٨)</sup>، نحو: لا رجلَ ظريفَ عالماً، أو عالماً، لبعده.

فإن عُطِفَ على اسمها ولم تُكْرَزْها تَحْتَمَّ الإعرابُ نصباً ورفعاً، كقوله:

(١) أي: وجاز اعرابه نصباً.

(٢) ش: والمبني.

(٣) انظر شرح ابن عصفور ٢/ ٢٧٤، وشرح الرضي ١/ ٢٦٣.

(٤) قال في شرح الكافية ١/ ٥٢٦: (ثم نبهت على أن نعت اسم «لا» المفتوح يجوز فيه إذا كان مفرداً متصلاً بالمنعوت ثلاثة أوجه: الفتح على تركيبه مع المنعوت نحو «لا رجلَ ظريف عندك» والنصب حملاً على عمل «لا» المقدّر. والرفع حملاً على عمل الابتداء، لأن «لا» عامل ضعيف فلم تنسخ عمل الابتداء لفظاً وتقديراً، فيمتنع اعتباره وحمل النعت عليه، كما امتنع ذلك مع «إن»).

(٥) ن: (ورفع). وهو عطف على (نصباً).

(٦) قال ابن مالك: (وإذا كررت اسم «لا» المفتوح فلك أن تتركب المؤكّد والمؤكّد تركيب النعت والمنعوت نحو: «لا ماءً بارداً» ولك أن تنصب المؤكّد وتترنه فتقول «لا ماءً بارداً»).

وانظر المفصل وشرحه ٢/ ١٠٨، والرضي ١/ ٢٦٤.

(٧) ذهب ابن معط وابن برهان إلى أن اسم «لا» إذا انتصب بكونه مضافاً أو مضارعاً له لم يجز رفع نعته، بل الواجب نصبه كالموصوف. وعليه ابن الحاجب.

شرح الرضي ١/ ٢٦٣.

(٨) أي: لا يجوز بناء الوصف الثاني أيضاً كالمضاف.

- ٢٨٠ - فلا أَب وابناً مثل مروان وابنيه . . . . .  
 وإن كَرَزَتْهَا في نحو «لا حَوْلَ ولا قُوَّةَ إلا بالله»<sup>(١)</sup> جازَ فَتَحَهُمَا على  
 القياس<sup>(٢)</sup>، ورفَعَهُمَا مطابقةً لسُوَالِ مقدرٍ، ومنه قوله:  
 ٢٨١ - وما صَرَّمْتُكَ حتى قُلْتُ مُغْلِيَةً لا ناقةَ لي في هذا ولا جَمَلُ

٢٨٠ - من الطويل، عجزه:

- إذا هو بالمجد ارتدى وتَأَزَّرَا  
 وهو من الشواهد التي لم ينسبها سيبويه، ونسبها بعضهم للفرزدق وليس في ديوانه،  
 وبعضهم لرجل من عبد مائة بن كنانة. وبعضهم إلى الكميث بن معروف الأسدي، وليس  
 في ديوانه أيضاً.  
 ومروان في البيت هو مروان بن الحكم، وابنه عبد الملك. وجعل الخبر عن أحدهما وهو  
 يعنهما اختصاراً لعلم السامع.  
 ورواية سيبويه والمبرد وبعض نسخ الفصل: «لا أَب» فيكون قد دخله الخرم.  
 والشاهد عطف (ابن) بالنصب على «أب» مراعاةً لحل اسم «لا»، وذلك لأن المعطوف لا  
 يجعل وما بعده بمنزلة اسم واحد، لأنهما مع حرف العطف ثلاثة أشياء، والثلاثة لا تجعل  
 واحداً.  
 سيبويه ٢/٢٨٥، المقنَّب ٤/٣٧٢، إضاح الفارسي ٢٤١، إضاح ابن الحاجب ١/  
 ٣٨٥، الخزانة ٤/٦٧، شرح القصائد السبع الطوال ٢٨٨، أمالي ابن الحاجب ق ١٤٢،  
 المقنَّب ٢/٨٠٤، مشاهد الإنصاف على شواهد الكشف ٤٣.  
 (١) هذه الجملة يسمونها الحولقة، أو الحوقلة. وقد وردت في كثير من الأحاديث النبوية  
 الشريفة - على قائلها أفضل الصلاة وأزكى التحية - منها ما جاء في كتاب الأذان من  
 صحيح البخاري عن يحيى عن بعضهم أنه لما قال: «حي على الصلاة» قال ﷺ: «لا  
 حول ولا قوة إلا بالله». وقال: هكذا سمعنا نبيكم ﷺ يقول. وفي المعطوف والمعطوف  
 عليه فيها خمسة أوجه ذكرها المصنف: وقيل ستة كما في المفصل.  
 انظر فتح الباري ٢/٢٣٣، شرح الجامي ٣٣٠، المفصل وشرحه لابن يعيش ٢/١١٢،  
 شرح الفريد ٢٥٧.

- (٢) (على القياس) ساقطة من ت.  
 ٢٨١ - البسيط، للراعي (عبيد بن حصين النعري) أحد شعراء الدولة الأموية. (ديوانه ١١٢).  
 ويروى: (هجرتك) مكان (صرمتك). وأصل الشطر الثاني منه مثل يضرب عند التبري من  
 الإساءة والظلم، ولفظه في جميع الأمثال «لا ناقتي في هذا ولا جملي». وقائل المثل هو  
 الحارث بن عباد، قاله حين قتل جساس بن مرة كليياً وهاجت الحرب بين الحيين. =

وفتح الأول ونصب الثاني، لما مر، والثانية زائدة، كقوله:

٢٨٢ - لا نَسَبَ اليومَ ولا خُلَّةً اتَّسَعَ الخَزَقُ على الرَاقِعِ

ورفعه على المَحَلِّ، كقوله:

٢٨٣ - لا أُمُّ لِي إِنْ كَانَ ذَاكَ وَلَا أَبُ

= والشاهد: رفع «ناقة» على الابتداء والخبر، وذلك لتكرير «لا» ولو نصب على الإعمال لجاز. والرفع في هذا أكثر، لأن ذلك جواب لمن قال: ألك في ذا ناقة أو جمل؟ ف قيل: لا ناقة لي في هذا ولا جمل، فجري ما بعد «لا» في الجواب مجراه في السؤال. كذا عند سيويه. كتاب سيويه ٢/٢٩٥، مجمع الأمثال للميداني ٣/١٦٦ (تحقيق أبو الفضل إبراهيم) التبصرة ١/٣٨٩، نهاية الأرب ٣/٥٩، شرح ابن يعيش ٢/١١١، العيني ٢/٣٣٦، التصريح ١/٤٢١، الأشموني ١١/٢.

٢٨٢ - السريع، لأنس بن العباس بن مرداس. نسبه له سيويه. وينسب أيضاً لأبي عامر جد العباس بن مرداس السلمي. ونسب الأمدي بيتاً فيه عجز هذا البيت إلى ابن الهمام الأزدي، وهو:

كنا نُدَارِيهَا وقد مُزِقَتْ اتَّسَعَ الخَزَقُ على الرَاقِعِ  
كالشوبِ إذْ أَتَهَجَ فِيهِ البَلَى أعياء على ذي الحيلة الصانِعِ  
والشاهد: نصب المعطوف بـ «لا» وهو «خلة» وتنوينه على إلغاء «لا» الثانية وزيادتها تأكيداً للنفي، والتقدير: لا نسب وخلة اليوم. ويرى الزمخشري أن النصب فيه بإضمار فعل أي: ولا أرى خلة. وردة ابن هشام في المغني.

وقد روي برفع «خلة» أيضاً حملاً على موضع «نسب».

وفي البيت شاهد أيضاً على إثبات همزة الوصل في الدرج في قوله «اتسع» وهو ضرورة. سيويه ٢/٢٨٥، أمالي القالي ٣/٧٣، الضرائر ١٣٦، التبصرة ١/٣٨٨، شرح ابن عصفور ١/٢٥٣، سمط اللآلئ ٣/٣٧، شرح مشكلات الحماسة ٢٧٤، الشذور ٨٧، المغني ٢٩٨، ٧٨٣، السيوطي ٢٠٥، ٣١٢، همع الهوامع ٢/١٤٤، ٢١١، الدرر ٢/١٩٨، ٢٣٨، العيني ٢/٣٥١، ٥٦٧.

٢٨٣ - الكامل، صدره:

هَذَا لَعَمْرُكَمُ الصَّغَارُ بَعِينَهُ

نسبه سيويه لرجل من مذحج. ونسبه بعضهم إلى هني بن أحمر بن ضمرة الكناني. أو: لضمرة بن ضمرة. أو لزرافة الباهلي، أو لهمام بن مرة، أو لعمر بن غوث. ونسبه البحرني في الحماسة لعامر بن جوين، أو لمنقذ بن مرة. =

ورفع الأول على أنها بمعنى «ليس»<sup>(١)</sup>، وفتح الثاني، كقول أمية الثقفي:  
 ٢٨٤ - فلا تُغزو ولا تأثيم فيها وما فاهوا به أبداً مُقيم

= وقد نسب سيبويه بيتاً في الكتاب ٣١٩/١ من نفس قصيدة الشاهد لهني بن أحمر الكناني، وهو:

عجبت لتلك قضية وإقامتي فيكم على تلك القضية أعجب  
 قيل في مناسبه: كان الشاعر ممن يبر أمه ويخدمها، وكانت مع ذلك تؤثر عليه أختاً له يدعى جندب. وفي ذلك يقول:

هل في القضية أن إذا استغثتُم وأبثتُم فأننا البعيد الأجنب  
 وإذا تكون كرهية أدعى لها وإذا يحاسن الجيس يدعى جندب  
 والشاهد عطف «أب» على موضع «أم».

وفي صدره شاهد على زيادة الباء في (بعينه) حيث يصح إسقاطها. ذكره في المعنى.  
 سيبويه ٢٩٢/٢، المقتضب ٣٧١/٤، الجمل ٢٤٣، المؤلف ٤٥، التبصرة ٣٨٩/١، الإيضاح لابن الحاجب ٣٩٥/١، إيضاح الفارسي ٢٤١، اللامات ١٠٧، معجم المرزباني ٢٦، شرح ابن يعيش ١١٠/٢، المعنى ٧٧٣، السيوطي ٣١١، العيني ٢/٣٣٩، التصريح ٢٤١/١، همع الهوامع ١٤٤/٢.

(١) انظر شرح ابن عصفور ٢٧٥/٢، وشرح الكافية لابن مالك ٥٢٦/١.  
 ٢٨٤ - الوافر: (ديوان أمية بن أبي الصلت الثقفي ٢٧٢، ٢٧٤) من أبيات يصف فيها الجنة ونعيمها وأحوال القيامة ومشاهدها.

وقد ذكر البغدادي أن البيت الشاهد مركب من بيتين هما:  
 فلا لغزو ولا تأثيم فيها ولا حين ولا فاهوا به أبداً مُقيم  
 وفيها لحم ساهرة وبحر وما فاهوا به أبداً مُقيم  
 وما ذكره مناسب لما في ديوانه. فالشطر الأول من البيت يقع في بيت رقمه ١٩ في القصيدة. والثاني يقع في بيت رقمه ١٣ في القصيدة.

اللفظ: الساقط من الكلام، والباطل الذي لا فائدة فيه. تأثيم: نسبة إلى الفسق والكفر والكذب. وجائز فيه أن يكون مصدرًا، وأن يكون اسمًا. كذا في اللسان.  
 والشاهد: رفع «لغو» على أن «لا» بمعنى «ليس»، وفتح «تأثيم» على أنه مركب مع «لا» الثانية ويجوز رفعه حملاً على رفع الأول.

الشدور ٨٨، أوضح المسالك ١٩/٢، التبصرة ٣٨٩/١، شرح الكافية لابن مالك ١/٥٢٥، خزانة الأدب ٢/٢٨٣، (بولاق) عرضاً. العيني ٣٤٦/٢، التصريح ٢٤١/١، اللسان (أنم)، الأشموني ١٥/٢.

وهو أضعفها.

وإذا دخلت الهمزة عليها لم تُغَيِّرِ العمل، ومعناها الاستفهام، أو التمني، أو العَرَضُ، كقوله:

٢٨٥ - ألا طِعَانْ أَلَا فُرْسَانْ عَادِيَّةٌ

فأما قوله:

٢٨٦ - أَلَا رَجُلًا جَزَاءُ اللَّهِ خَيْرًا

فَمَتَّأَوَّلٌ بِنَاصِبٍ قَبْلَهُ.

وإذا وُلِّتْ معمولًا لغيرها بقي كذلك، نحو «لا مرحباً ولا سهلاً»<sup>(١)</sup>. وإذا

٢٨٥ - البسيط، عجزه:

أَلَا تَجْشُؤُكُمْ عِنْدَ الثَّنَانِيرِ

لحسان بن ثابت الأنصاري رضي الله عنه، من قصيدة يهجو فيها بني الحارث بن كعب، رهنم النجاشي الشاعر. (ديوانه ٢١٩/١). وقيل: هو لخداح بن زهير. ورواية صدره في سيبويه:

أَلَا طِعَانْ وَلَا فُرْسَانْ عَادِيَّةٌ

يريد أنهم أهل حرص ونهم على الطعام، لا أهل غارة وقتال. عادية: الخيل تعدو بأصحابها للقتال. التجشؤ: تنفس المعدة عند امتلائها بالطعام. الثنانير: جمع تنور، وهو نوع من كوائن الوقود، أو هو الذي يُخْتَبَرُ فيه. والشاهد: إعمال «ألا» إعمال «لا» لأنها بمعناها وإن دخلت الهمزة. قال سيبويه: واعلم أن «لا» في الاستفهام تعمل فيما بعدها كما تعمل فيه إذا كانت في الخبر، فمن ذلك قوله: ألا طعان... الخ. وجعل الزجاجي «ألا» فيه للتمني. وقال ابن عصفور: وذلك فاسد من طريق المعنى. بل «لا» فيه باقية على نفيها، والهمزة للاستفهام على جهة التوبيخ. سيبويه ٣٠٦/٢، الجمل ٢٤٤، شرح ابن عصفور ٢/٢٨٠، التبصرة ١/٣٩٢، خزائن الأدب ٦٩/٤، المغني ٩٦، ٤٥٧، السيوطي ٧٥، العيني ٢/٣٦٢، مع الهوامع ١/١٤٧، الدرر ١/١٤٨، الأشموني ١/٢٤٠.

٣٨٦ - تقدم برقم ٢٣٦.

(١) مرحباً وسهلاً منصوبان بفعل مقدر، أي: لا لقيت مرحباً، أو: لا رجب موضعك مرحباً، ولا وطئت سهلاً.

ومنه «لا نعمة» أي: لا نعمت عينك نعمة، وكذا «لا مسرة» و«لا كرامة».

وانظر الرضي ١/٢٥٨، وشرح ابن عصفور ٢/٢٧٤.

وَلَيْتَ ماضياً اسْتَفْرَقْتُ. قيل: وَلَزِمَ التكرير<sup>(١)</sup> نحو ﴿فَلَا سَكَّدَ وَلَا سَلَ﴾<sup>(٢)</sup>. وقيل: لا، كقوله:

٢٨٧ - وَأَيُّ أَمْرِ سَيِّئٍ لَا فَعْلَةٍ

وجاء في قولهم: «إِلَّا حَظِيَّةٌ فَلَا أَلِيَّةُ»<sup>(٣)</sup> . . . . .

(١) يستثنى من ذلك الماضي المراد به الدعاء، نحو «لَا شِلْتَ يَمِينِكَ» و«لَا قَضَى اللَّهُ فَاكْ». وقوله: ولا زال مُتَهَلِّلاً بِجَرَاعَتِكَ الْقَطْرُ

فإنه لا يلزم التكرار حيثئذ عند الجميع.

انظر المغني ٣٢٠، والرضي ٢٥٩/١، ٣٤٠/٢.

(٢) سورة القيامة، الآية: ٣١.

٢٨٧ - الرجز مشطور نسب البغدادي لشهاب بن العيف العبدي. ونسب أيضاً لعبد المسيح بن عسلة. وقوله:

لَا هُمْ إِنْ الْحَارِثَ بْنَ جَبَلَةَ

زَنَى عَلَى أَبِيهِ ثُمَّ قَسَّئَهُ

وَكَاثَ فِي جَارَاتِهِ لَا عَهْدَ لَهُ

وللآيات قصة جرت بين الشاعر والمُتَنَزِّع ابن ماء السماء، ذكرها البغدادي في الخزنة.

والحارث بن جبلة ملك من ملوك غسان بالشام، وهم أولاد جفنة.

والشاهد: ترك تكرار «لَا» الداخلة على الماضي. وهو خاص بالشعر، بدليل أنه لا يجوز في غير الدعاء والقسم (لا قام زيد).

و(لَا) في البيت بمعنى (لم)، والماضي فيه بمعنى المضارع، أي: لم يفعله. وكذا هي في قوله تعالى ﴿فَلَا سَكَّدَ وَلَا سَلَ﴾ أي: لم يصدق ولم يصل.

الإنصاف ٧٧/١، شرح ابن يعيش ٩٠٩/٨، ١٠٨/٨، المغني ٤٢٠، السيوطي ٢١٣، الرضي ٣٤٠/٢، خزنة الأدب ٨٩/١٠، إصلاح المنطق ١٥٣، اللسان (زنى).

(٣) هذا مثل يضرب لمداراة الناس والتودد إليهم وإن أخطأت الإنسان الخطوة فيما يطلب.

قال ابن سلام: (يقول: إن أخطأتك الخطوة فيما تطالب فلا تأل أن تودد إلى الناس

وتداريهم لعلك تدرک بعض ما تريد، قال أبو عبيد: وأصل هذا في المرأة تصلف عند

زوجها فلا تحظى، يقول: فلا يتبني لها أن تعينه على سوء رأيها فيها فتهلك، ولكن تحجب

إليه بما أمكنها).

وقال سيبويه: (ومثل ذلك قول العرب في مثل من أمثالها: «إن لا حظية فلا ألية» أي: إن لا

تكن له في الناس حظية فإني غير ألية، كأنها قالت في المعنى: إن كنت ممن لا يحظى عنده فإني

غير ألية. ولو عنت بالحظية نفسها لم يكن إلا نصباً إذا جعلت الخطبة على التفسير الأول). =

كالحوقة<sup>(١)</sup>.

وَيُحَذِّفُ خَبِرَ (لا) كثيراً، نحو «لا بأسَ»<sup>(٢)</sup>، وبنو تميم لا يُثْبِتُونَهُ<sup>(٣)</sup>.  
واسمها كـ «لا عَلَيْكَ»<sup>(٤)</sup>.

= الكتاب ١/ ٢٦٠ - ٢٦١، كتاب الأمثال للإمام ابن سلام ١٥٧، جهرة الأمثال لأبي هلال العسكري ١/ ٦٧، مجمع الأمثال للميداني ١/ ٢٠، المستقصى في أمثال العرب للزنجشري ١/ ٣٧٣، فصل المقال لأبي عبيد البكري ٢٣٧، فرائد اللآل ١/ ١٩، الإيضاح لابن الحاجب ١/ ١٧٨، معجم مقاييس اللغة ١/ ١٢٨ الصحاح (حظاً)، اللسان (ألا، حظاً).

(١) أي جاء فيها خمسة أوجه كما جاء في (لا حول ولا قوة إلا بالله). قال في اللسان (حلق): (وفي الحديث ذكر الحوقة. وهي لفظة مبنية من «لا حول ولا قوة إلا بالله» كالبسمة من «باسم الله» والحمدلة من «الحمد لله». قال ابن الأثير: هكذا ذكرها الجوهري بتقديم اللام على القاف، وغيره يقول: الحوقة، بتقديم القاف على اللام. والمراد بهذه الكلمات إظهار الفقر إلى الله بطلب المعونة منه على ما يحاول من الأمور، وهي حقيقة العبودية. وروى ابن مسعود أنه قال: لا حول عن معصية الله إلا بعصمة الله، ولا قوة على طاعة الله إلا بمعونته). وقد تقدم تخريج (لا حول ولا قوة إلا بالله) في حاشية ص ٦٠٨.

(٢) أي: لا بأس عليك.

انظر الفصل وشرحه لابن يعيش ٢/ ١١٣ - ١١٤، والكافية مع شرح الرضي ١/ ٢٦٦.  
(٣) خبر «لا» عند بني تميم هو الوجود المطلق. ولدلالة لفظ «لا» عليه يوجبون حذفه ولا يثبتونه أصلاً، فمثل «لا رجل ظريف» عندهم محذوف الخبر، وظريف صفة «رجل». وقد اختلف في ذلك فقيل: إنهم لا يثبتون الخبر في اللفظ فقط، لأنه عندهم واجب الحذف. وقيل: بل لا يثبتونه أصلاً، لا لفظاً ولا تقديراً، فمعنى «لا أهل ولا مال» عندهم انتفى الأهل والمال، فلا يحتاج إلى تقدير الخبر. وقيد ابن الحاجب حذفه عندهم بكونه غير ظرف. ورد الرضي فقال: «اقتدى فيه بجار الله. وقال الجزولي: «بنو تميم لا يلفظون به إلا إذا كان ظرفاً». وقال الأندلسي: «والحق أن بني تميم يحذفون وجوباً إذا كان جواباً، أو قامت قرينة - غير السؤال - دالة عليه، وإذا لم تقم فلا يجوز حذفه رأساً بلا دليل، بل بنو تميم إذن كأهل الحجاز في إيجاب الإتيان به». فعلى هذا القول يجب إثباته مع عدم القرينة عند بني تميم وغيرهم، ومع وجودها يكثر الحذف عند أهل الحجاز، ويجب عند بني تميم).

انظر الكافية وشرح الرضي ١/ ١١٢، شرح الكافية لابن مالك ١/ ٥٣٥ - ٥٣٧، شرح الكافية لابن الحاجب ١٢٦، شرح الجامي ١٦٩.

(٤) أي: لا بأس عليك.



## فهرس الأبواب والموضوعات

٣٦٥	أسماء الأفعال	الباب الأول: باب ماهية العربية
٣٧٦	الركب المبني	١٧١ وأنواعها
٣٧٧	الأصوات	١٧٩ الباب الثاني: باب الاسم
٣٧٨	النكرة والمعرفة	١٩٠ غير المنصرف
٣٨٩	التنوين	٢٢١ الجمع بالالف والتاء
٣٩٩	الباب الثالث: باب الفعل	٢٢٦ الاسم المنقوص
٤٠١	الماضي	٢٢٩ الاسم المقصور
٤٠٧	نون الوقاية	٢٣١ ما آخره ألف التانيث المقصورة
٤١١	المضارع	٢٣٣ الأسماء الستة
٤١٨	همزتا الوصل والقطع	٢٤٢ المثنى
٤٢٤	الأمر	٢٥٣ الجمع
٤٢٧	نون التوكيد	٢٥٥ جمع المذكر السالم
٤٣٩	الباب الرابع: باب الحرف	٢٦١ جمع التكسير
٤٤٠	الحروف المشبهة بالفعل	٢٦٤ المبني
٤٧٠	الحروف الناصبة للفعل	٢٦٩ المضمر
٤٨٨	حروف الجر	٢٩٩ اسم الإشارة
٥١٩	القسم	٣٠٥ الموصول
٥٢٦	أحكام حروف الجر	٣٣٠ المبني من الظروف
٥٣٠	جوازم الفعل	٣٤٩ الاستفهاميات

٥٥٠	الحروف غير العاملة
٥٥٠	حروف الابتداء
٥٥٥	حروف العطف
٥٧٥	حروف الإيجاب
٥٨١	حروف التحضيض
٥٨٤	حروف التوقع (قد)
٥٨٥	حروف الشرط (لو)
٥٨٨	حرفا الاستقبال
٥٨٩	حرفا الاستفهام
٥٩٣	حروف التأنيث
٥٩٨	حرف التعريف
٦٠٠	حرف النسب
٦٠٩	حرف الردع (كلا)
٦١٠	حرفا التفسير
٦١٠	الحروف المصدرية
٦١١	حروف الزيادة
٦١١	الحروف العاملة في حال دون حال
٦١٢	حروف الندبة والنداء
٦٢٦	الترخيم ؛
٦٣٨	(ما) العاملة عمل (ليس)
٦٤٢	(ان) العاملة عمل (ليس)
٦٤٤	(لا) العاملة عمل (ليس)











الجمهورية اليمنية  
وزارة الثقافة والسياحة

صنعاء - الحصة - ص.ب.: (٣٦) - (٢٣٧)  
هاتف: ٢٣٥١١٤ - فاكس: ٢٣٥١١٣  
بريد الكتروني moc@y.net.ye